جـــامعـــــة أم البـــواقـــــــي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلـوم التسييـر

كتاب أعمال الملتقى الدولي الثاني
المنعقد يومي: 03-04 أكتوبر 2023

تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة:

-الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي-

إعداد وتنسيق
د.حمزة العوادي

الملتقى الدولي الثاني حول* تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة: -الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي-*

منشورات مخبر الإبتكار والهندسة المالية

ر.د.م.ك ISBN 978-9931-9547-4-3

الإيداع القانوني: أكتوبر 2023

جميع الحقوق محفوظة

978-9931-9547-4-3

كتاب أعمال الملتقى الدولي الثاني:

تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة:

-الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي-

المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة أم البواقي-الجزائر يومي 03-04 أكتوبر 2023

إعداد وتنسيق:
د.حمزة العوادي

منشورات مخبر الابتكار والهندسة المالية INIF
ISBN 978-9931-9547-4-3 ر.د.م.ك
الايداع القانوني : أكتوبر 2023
جميع الحقوق المحفوظة ©

الفهرس

فهرس المحتويات	IV-I
ديباجة الملتقى	IX-V
الأوراق البحثية باللغة العربية	
المتدخلون	عنوان المداخلة	الصفحة
أ.د.عمر شريف (جامعة باتنة1/ الجزائر)	تطوير الطاقة المتجددة أساس نجاح الانتقال الطاقوي	12-01
د.مبرك الناصر (جامعة تيسمسيلت/الجزائر) د.مبرك كامل (جامعة المدية/الجزائر)	التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2021) باستخدام نموذج (ARDL)	31-13
أ.د.عمر ياسين خضيرات (جامعة البلقاء/ الأردن)	الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمات والصراعات الدولية الراهنة	44-32
ط.د.حلاسة هناء (جامعة تامنغست/الجزائر) د.طرايش معمر (جامعة تامنغست/ الجزائر)	أثر الانتقال الى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	65-45
د.أبوطير نبيل (جامعة سوق أهراس/ الجزائر) أ.د.غانية نذير (جامعة الوادي/ الجزائر)	واقع الطاقة المتجددة في الجزائر ومستقبلها في ظل الموارد المتاحة	84-66
د.بن عيسى خضرة (جامعة معسكر/الجزائر)	دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	102-85
ط.د.مراد رحو (جامعة تلمسان/الجزائر) د.يامنة عاشور ثاني (جامعة تلمسان/الجزائر)	التنويع الإقتصادي في الجزائر، الصناعات الإبداعية كبديل إستراتيجي	122-103
د.حمبلي زهير (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.طالم علي (جامعة تيارت / الجزائر)	الانتقال الطاقوي في الجزائر بين المأمول والمعمول -دراسة تحليلية-	139-123
ط.د.بوضياف عبد الحفيظ (جامعة الوادي/الجزائر) د.شوق فوزي (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.جباري شوقي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الآسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية	159-140
ط.د.نوار آية ريان (المركز الجامعي إليزي / الجزائر) د.محمد العيد صلوح (م ج إليزي / الجزائر)	أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي المستدام _أم البواقي نموذجا_	176-160
د.هاجر مزهود (جامعة قسنطينة 02 /الجزائر) د.مختار عتيقة (جامعة البليدة 02 / الجزائر)	دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	192-177
ط.د.بوالطمين وئام (جامعة أم البواقي/الجزائر)	المقاولاتية الزرقاء بين فرص وتحديات التكامل والتنويع الاقتصادي- نماذج وتجارب رائدة	212-193
د.سليم العمراوي (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.عبد العالي جفافلة (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	العلاقة بين نسبة استغلال المياه العذبة (الري) وإنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر للفترة 1970-2022	228-213
د. فتحية يحياوي (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د. خليل شرقي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	ثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، التنويع والتكامل الإقتصادي في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي	248-229
د. نور الهدى عمارة (جامعة أم البواقي/ الجزائر) ط.د. عائشة بوذراع (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام	275-249
ط.د.بلخير زينب (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د.بوسمينة أمال (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	297-276

ط.د.لامية بن عرفة (جامعة خنشلة/ الجزائر) د.غنية بن حركو (جامعة خنشلة/ الجزائر)	القطاعات الإنتاجية في الجزائر لتنويع اقتصادي- رؤية استشرافية-	312-298
ط.د.بركات جمال الدين (جامعة أم البواقي/الجزائر) أ.د.محمد الامين عسول (جامعة أم البواقي/الجزائر)	التوجه نحو المؤسسات الناشئة كهدف لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر: عرض بعض التجارب لمؤسسات ناشئة	327-313
د.سلاطني هاجر (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د.بن زواي محمد الشريف (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	تحقيق ببليومتري لريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي: المواضيع الناشئة والاتجاهات المستقبلية	348-328
ط.د.حميتي محمد الأمين (جامعة ورقلة / الجزائر) أ.د.بن قرينة محمد حمزة (جامعة ورقلة / الجزائر)	مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)	367-349
ط.د.الشريف بكيحل (جامعة سيدي بلعباس/الجزائر) ط.د.محمد بن ناجي (جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر)	الأمن الغذائي في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية الكلية	383-368
د.خالدي عادل (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.بوفرح أمينة (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	واقع وآفاق الانتقال الطاقوي في الجزائر كأحد متطلبات التنمية المستدامة	404-384
ط.د.سلمى سعداوي (جامعة قالمة/ الجزائر) أ.د.منير خروف(جامعة قالمة /الجزائر)	دور الوسائط الرقمية الذكية في صناعة السياحة والزراعة كآلية تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول العربية -دراسة حالة الامارات العربية المتحدة وقطر-	425-405
ط.عدنان صلاح الدين(جامعة أم البواقي/الجزائر)	دور السياسة الضريبية في تحفيز التنويع الإقتصادي في الجزائر	445-426
ط.د.أوريسي سهام (جامعة قالمة/ الجزائر) أ.د.ناصر بوعزيز (جامعة قالمة/ الجزائر)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2007-2020)	464-446
ط.د.أمال ترغيني (جامعة بسكرة/الجزائر) ط.د.عبد الوهاب معماش (ج.بومرداس/الجزائر)	التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر بين المقومات و العقبات	479-465
د.بهاء الدين طويل (جامعة باتنة1/الجزائر) د.بن ديلمي اسماعيل(جامعة باتنة1/الجزائر)	تشخيص الواقع الاقتصادي للجزائر المتطلب للتنويع خلال الفترة (2000-2020)	501-480
د.فريد خميلي (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.أميرة دباش (جامعة قسنطينة2/ الجزائر)	التأصيل النظري للأمن الغذائي واستراتيجية تحقيقه في المملكة العربية السعودية	522-502
د.بركم زهير (جامعة أم البواقي/الجزائر)	تحقيق الأمن الغذائي: السياسات المستخلصة من التجربة الفنلندية	542-523
د.نمديل وحيد (جامعة برج بوعريريج/ الجزائر) ط.د.ديلمي سفيان (جامعة أم البواقي/الجزائر)	واقع الأمن الغذائي في العالم باستخدام مؤشر الأمن GFSI مع الإشارة لحالة الجزائر	562-543
د.شخاب حمزة (جامعة خنشلة /الجزائر) د.علوان رمزي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر	579-563
د.بشكر إلهام (جامعة عنابة/الجزائر) د.بوالقدرة نزيهة (جامعة عنابة/الجزائر)	إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية	602-580
أ.د.حاجي فطيمة (جامعة برج بوعريريج/ الجزائر) غبولي علي (جامعة برج بوعريريج/ الجزائر)	انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس: الواقع والتحديات	622-603
ط.د.بن صحيح نبيلة (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د.عياش الزبير (جامعة أم البواقي/الجزائر)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد الجزائري – دراسة إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	641-623
ط.د.كريمة بوقرة (المركز الجامعي ميلة/الجزائر) د.عوام نسرين (جامعة أم البواقي/الجزائر)	محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2022)	664-642

ط.د.جواد مروى (جامعة بسكرة/ الجزائر)	المؤسسات الصديقة: التنمية المستدامة كتوجه استراتيجي للمؤسسات الناشئة الخضراء- تجارب لمؤسسات ناشئة خضراء جزائرية-	679-665
ط.د.قويسم هشام (جامعة خنشلة/الجزائر)	الإطار القانوني و المؤسساتي لتعزيز الانتقال الطاقوي في الجزائر	698-680
د.حمزة بوكفة (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.عمار زودة (جامعة باتنة1/ الجزائر)	تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر واستراتيجيات تنميته لتحقيق التنويع الاقتصادي	720-699
د.زبيدي المكي (جامعة أم البواقي/ الجزائر) ط.د.عبد المالك غربي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	تعزيز قطاع السياحة في الجزائر من خلال الأرضيات والبوابات الرقمية وأثره في التنويع الاقتصادي - دراسة تحليلية-	736-721
ط.د.قرين عادل (المركز الجامعي ميلة/ الجزائر) أ.د.فارس طلوش (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	السياحة رهان اقتصاد المستقبل ضمن خطط بناء اقتصاد متنوع وتنافسي - إطلالة على التجربة الإماراتية لتعزيز الرؤية الجزائرية	753-737
ط.د. شايب عينو عبد الوهاب (المركز الجامعي ميلة /الجزائر) & د.عاشوري نعيم (م ج ميلة /الجزائر)	إستراتيجية الجزائر للإنتقال الطاقوي وفق رؤية 2030 ضمن مسار توصيات الأمم المتحدة.	772-754
د.سامية معتوق (جامعة أم البواقي/ الجزائر) ط.د.دنيا قادم (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	التحول الطاقوي في الجزائر: التحدي الأكبر ضد الاعتماد على الوقود الأحفوري	797-773
ط.د.مباركي سناء (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د.محمد الأمين وليد طالب (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	تقييم نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر مع دراسة مقارنة لنماذج من الدول العربية والنامية	817-798
ط.د. زينب طواف (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.وفاء تنقوت (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	استشراف لنموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب رائدة	837-818
د.مادني أحمد (جامعة الجلفة/ الجزائر) ط.د.بوشاقور عبد القادر (جامعة تيسمسيلت/ الجزائر)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر	850-838
د.بعلول نوفل (جامعة أم البواقي/الجزائر) أ.سمية عبابسة (جامعة أم البواقي/الجزائر)	واقع الأمن الغذائي وسبل تحقيقه في الجزائر	874-851
د.مدفوني هندة (جامعة أم البواقي/ الجزائر) ط.د.مناصرية أميرة (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.بوعلاق سعدية (جامعة تبسة/الجزائر)	الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية المستدامة: عرض تجربة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	894-875
د.عبد الحميد قادم (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.محفوظ عرابي (جامعة البويرة/ الجزائر)	دور الجامعة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء مشاريع في القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	913-895
د.منال بلقاسم (جامعة باتنة1/الجزائر)	استغلال الموارد المائية الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر	928-914
ط.د.بوعكاز هاجر (جامعة أم البواقي/ الجزائر) د.مكرسي لمياء (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	واقع الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية - الاوكرانية - دراسة حالة الجزائر	948-929
ط.د.مرجانة نضال (جامعة أم البواقي/الجزائر) أ.د.طلحي سماح (جامعة أم البواقي/الجزائر)	المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة للتنويع الاقتصادي -مع الإشارة إلى حالة الإمارات العربية المتحدة-	969-949
ط.د.خليفي هيام هديل(ج. أم البواقي/الجزائر) د. لطرش صبرينة (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	دور الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تطبيقية الإمارات (1996-2021)	991-970
ط.د.راضية زهيوة (جامعة أم البواقي/الجزائر) د.صراح بن لحرش (جامعة أم البواقي/الجزائر)	أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات في الجزائر- دراسة قياسية(1999-2021)	1011-992
د.خديجة سبتي (م.ع. م.م قسنطينة/الجزائر) أ.د.عز الدين بن تركي (ج قسنطينة 2 / الجزائر)	تأثير تقلبات الأسواق الزراعية على الأمن الغذائي للدول: أي سياسة زراعية للجزائر؟	1027-1012

1044-1028	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق استدامة الأمن الغذائي	ط.د.شهرزاد سويكي (جامعة أم البواقي/الجزائر)
1062-1045	قراءة في تداعيات النزاع الروسي_الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر	د.جلابة علي (جامعة الطارف/ الجزائر) د.مرداسي شوقي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)
1084-1063	الأمن الغذائي في الصين: تحديات وجهود	د.حساني عبد الكريم (جامعة أم البواقي/ الجزائر) أ.د.بوكثير جبار (جامعة أم البواقي/ الجزائر)
1106-1085	أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات-الفرص والتحديات - دراسة تحليلية للفترة (2010-2020)	د.حمشة عبد الحميد (جامعة بسكرة /الجزائر) د. بن عباس حمودي (جامعة بسكرة /الجزائر) د.جامع عبد الله (جامعة بسكرة /الجزائر)
1125-1107	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	ط.د.أحلام سلطاني (جامعة أم البواقي/الجزائر) د.قلادي نظيرة (جامعة أم البواقي/ الجزائر)
1147-1126	القطاع السياحي الجزائري بين ضرورة التنمية وهدف التنويع الاقتصادي	د.إيمان العلمي (جامعة قسنطينة2/ الجزائر) د.سعدية مزيان (جامعة أم البواقي/ الجزائر)
الأوراق البحثية باللغة الأجنبية		
1159-1148	The Ukrainian-Russian war and food security (wheat model)	Dr.Merouane DAOUDI (University of Sfax/Tunisia) & Pr.Nidhal MGADMI Pr.Tarek SADRAOUI (University of monastir/Tunisia)
1180-1160	L'évaluation de la durabilité énergétique comme moyen de renforcement de la transition énergétique : cas du bassin méditerranéen	Dr.Abbas Hirzellah (univ de bejaia/ Algérie) Dr.Mekhmoukh Sakina (univ de bejaia/ Alg)
1201-1181	Endogénéisation de la croissance économique en Algérie : proposition d'un schéma de diversification des recettes publiques hors hydrocarbure.	Dr.Kaci said (université de bejaia/algérie)
1220-1202	La sécurité alimentaire en Algérie à travers l'analyse des filières stratégiques: Etats des lieux et perspectives	Dr.Sahali Nourredine Dr.Batache Abderahmane (université de tizi-ouzou/Algérie)
1240-1221	Les BRICS et l'Algérie : de nouveaux défis et des opportunités incertaines	Ens.HANNICHE BELKACEM (université de Bejaia/ Algérie)
1257-1241	The small and medium-sized enterprises sector after Law No. 17/02: Has itachievedeconomic diversification in Algeria?	Khellil Khaled (university of oum el bouaghi/ Algeria) Loucif Kamilia (university of oum el bouaghi/ Algeria)
1276-1258	Achieving food and energy security between the current and hoped-for reality	Pr.Nidhal MGADMI Pr.Tarek SADRAOUI (University of Monastir/Tunisia)
1296-1277	Algeria`s sustainable food climate change and its impact on security	Pr.GHAFOURI Leila (university of annaba/ Algeria)
1299-1297	**توصيات الملتقى**	

توطئة:

تعيش الجزائر منذ ستة عقود على وقع تطبيق مختلف النماذج التنموية المستوردة، بغية الخروج من دائرة التخلف، بيد أنها لم تتمكن من النمو والتطور المرغوب، وذلك راجع لعدة معطيات مرتبطة بالواقع الاقتصادي فضلا على تنامي المشكلات الهيكلية الناجمة عن انحسار مصادر الدخل في قطاع المحروقات والذي لا تتحكم الدولة في أسعاره عند التصدير، باعتباره متغيرا خارجيا، مما يفقدها حسن التقدير للنفقات المدرجة في ميزانيتها لذا أدركت الجزائر حتمية الخروج من هذا النفق والبحث عن البدائل المناسبة التي تؤدي إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها، وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني بشكل يجعل الأزمات عند حدوثها أقل ضررا.

عموما، تواجه الجزائر كدولة ريعية مع مطلع الألفية الثالثة مجموعة من القضايا الاقتصادية الهامة منها بالأساس الغذاء. فالقطاع الفلاحي في الجزائر لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب تماشيا مع النمو الديمغرافي. وفي ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي نتيجة عدة عوامل ومنها الأزمة الصحية العالمية(وباء كورونا) وكذا الأزمة الأخيرة و التي نتجت عن الحرب بين الدولتين روسيا و أوكرانيا - وهما من أبرز منتجي غذاء العالم - وما انجر عن هذه الحرب من تعطيل في سلاسل الامداد لاسيما الدول التي تعتمد سلة غذائها على هاتين الدولتين بما فيها الجزائر .

أما من ناحية الطاقة فتتفق جل الأدبيات حول نضوب الطاقة التقليدية خلال العقود القليلة القادمة، وبما أن نموذج الطاقة السائد في الجزائر يعتمد أساسا على الطاقة الأحفورية خاصة الغاز الطبيعي ، هذا بالإضافة إلى النمو الكبير للاستهلاك المحلي منه كما تشير آخر الاحصائيات،مما دفع بالسلطات إلى إقرار برنامجين : برنامج وطني للتحكم في الطاقة (2007-2030) وأخر وطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية (2011-2030). ويهدف البرنامجان إلى ترشيد استخدام الطاقة التقليدية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الجزم بأن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات رئيسية كبيرة: متمثلة في الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي. فالأمن الغذائي في الجزائر أصبح أولوية قصوى ضمن السياسة الحكومية للتخلص من التبعية، ومسايرة النمو الديموغرافي، كما أصبح الانتقال الطاقوي ضرورة حتمية تفرضها أوضاع قطاع الطاقة التقليدية الآيلة للنضوب، ناهيك عن ضرورة تبني منهج التنويع الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على مورد وحيد وتجنب التبعية الاقتصادية من خلال الارتباطات الخلفية والأمامية، مما يمكن من إمداد الاقتصاد الوطني بالحصانة من المؤثرات الخارجية السلبية، كما يعتبر التكامل الاقتصادي من ملامح العصر الحديث نظرا للمزايا التي يقدمها من اتساع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج وتوفير مناخ ملائم للتنمية . إذ أضحى من الصعب على أي دولة أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم فالإمكانيات الذاتية وحدها غير كافية ولا يمكنها أن تحقق تقدما دون الانفتاح على محيطها. ويعلق المختصون أمالا عريضة على ضرورة استفادة الجزائر من منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية وتكتل البريكس، في حال الانضمام إليه، لتحقيق التنويع والتكامل الاقتصادي المنشود من خلال إعطاء دفعه قوية للتجارة والاستثمار.

إشكالية الملتقى:

انطلاقا مما سبق، كان طموح هذا الملتقى هو فتح نقاش حول المسائل الآتية:

- ما هي فرص وآفاق تحقيق الجزائر لثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي في ظل المستجدات الاقليمية والدولية؟
- ما هي العقبات التي تواجه عملية تحقيق الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي في الجزائر، وما هي الحلول المقترحة لها؟
- ما هي الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة لمواجهة تحديات تحقيق الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي؟

أهداف الملتقى:

سعى هذا الملتقى لتحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم مختلف المقاربات النظرية متعددة الأبعاد التي تتضمن استهداف التنويع والتكامل الاقتصادي، الانتقال الطاقوي والامن الغذائي ؛
- الوقوف على واقع الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي في الجزائر وإبراز مختلف مقوماتها وتشخيص معوقاتها، ثم البحث في مختلف الآليات الكفيلة ببعثها؛
- تقييم مسار الجزائر خلال السنوات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي؛
- جمع الباحثين والمختصين لمناقشة المستجدات بخصوص الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي والمساهمة في إيجاد آليات تساعد الاقتصاد الجزائري على بلوغها؛
- تحليل وضع ومسار الاقتصاد الجزائري والبحث عن نموذج تنموي جديد للجزائر يضمن لها بناء وتسريع وتيرة التنويع والتكامل الاقتصادي ووضع أسس تدعم استمراريته وسياسته؛
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل؛
- لفت انتباه راسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى الخيارات الاستراتيجية المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي؛
- المساهمة في ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دور دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية في دعم الاقتصاد الوطني.

محاور الملتقى:

جاءت محاور الملتقى على النحو الآتي:

المحور الأول: الأمن الغذائي

- أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي المستدام؛
- تأثير تقلبات الأسواق العالمية على الأمن الغذائي للدول؛
- آليات تحقيق الأمن الغذائي في ظل الصراعات الدولية الراهنة؛
- دور التكنولوجيا الغذائية في سد فجوة الغذاء في الدول النامية؛
- دور المشاريع المقاولاتية (المقاولاتية الخضراء والمقاولاتية الزرقاء) في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تجارب رائدة في مجال تحقيق الأمن الغذائي وسبل الاستفادة منها في الجزائر.

المحور الثاني: الانتقال الطاقوي

- الإطار العام للسياسات الطاقوية الحديثة والانتقال نحو نظام طاقوي عالمي مستدام؛
- الإطار القانوني والمؤسساتي لتعزيز الانتقال الطاقوي في الجزائر؛
- آفاق السياسة الطاقوية للجزائر بين المعايير البيئية ورهانات الاستدامة؛
- واقع وإمكانيات الطاقات المتجددة في الجزائر؛
- توظيف الطاقات المتجددة في الجزائر كإستراتيجية لمواجهة تحديات سوق الطاقة العالمي.

المحور الثالث : التنويع والتكامل الاقتصادي

- تقييم واستشراف نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر مع دراسات مقارنة لنماذج من الدول العربية والنامية؛
- القطاعات الاقتصادية الرائدة في الجزائر وإمكانيات التنويع الاقتصادي؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة كرهان لتحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر؛

- فرص وآفاق مساهمة منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر؛
- العلاقة بين التنويع الاقتصادي، الجغرافية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي مع عرض تجارب رائدة وسبل تفعيله في الجزائر ؛
- تكتل "البريكس" وفرص الجزائر لتحقيق التكامل الاقتصادي في حال الانضمام إليه.

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي: أ.د.زهير ديبي/ مدير الجامعة

المشرف العام: أ.د.عبد الوحيد صرارمة/ عميد الكلية

رئيس الملتقى: د.حمزة العوادي

رئيس اللجنة العلمية: أ.د.السعدي رجال

رئيس اللجنة التنظيمية: د.شوقي جباري

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

الاسم واللقب	المؤسسة
أ.د.صرارمة عبد الوحيد	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.صدراوي طارق	جامعة المنستير/تونس
أ.د.مقدمي نضال	جامعة المنستير/تونس
أ.د. الباجوري خالد عبد الوهاب البنداري	جامعة بني سويف/مصر
أ.د.فوزي عبد الرزاق	جامعة بيشا/السعودية
أ.د.عمر ياسين خضيرات	جامعة البلقاء /الأردن
أ.د.ابراهيم محمد جوده	جامعة الزرقاء/ الأردن
د. نزال عبد الله إبراهيم	جامعة الزرقاء/الأردن
د.رائد جميل عطا جبر	الجامعة العربية المفتوحة/ الأردن
د.البلعزي مصطفى رجب عبد القادر	الجامعة الأسمرية /ليبيا
د.ديهوم علي محمد مصطفى	الجامعة الأسمرية /ليبيا
د.مصباح محمد مصباح غيث	جامعة مصراتة/ليبيا
د. عثمان عبد الفتاح	جامعة بنغازى /ليبيا
د.هوانب أميرة	ج.أ.سطامبن عبد العزيز/السعودية
د.عيسى رجاء عبد الله	جامعة البصرة/العراق
د.مسجت فايزة حسن	جامعة البصرة/ العراق
د.محمد أسامة حسنية	جامعة غزة/فلسطين
د.جيهان حامد الغماري	جامعة غزة/فلسطين
د.حامد نور الدين	جامعة الجوف/السعودية
د.المحمداوي سالم حمود	جامعة الامام جعفر الصادق/العراق
د.علي العبودي نعمة	كلية الامام الكاظم/العراق
د.محمد نواف عابد	جامعة غزة/فلسطين

أ.د.رحاب يوسف	جامعة بني سويف/مصر
د.المهدي الأمير أحمد	جامعة أم درمان/ السودان
أ.د.عدالة لعجال	جامعة مستغانم/الجزائر
أ.د.قدال زين الدين	جامعة مستغانم/الجزائر
أ.د.طرطار أحمد	جامعة تبسة / الجزائر
أ.د.سليمان ناصر	جامعة ورقلة/ الجزائر
أ.د. سمايلي نوفل	جامعة تبسة / الجزائر
أ.د.بن منصور ليليا	جامعة خنشلة/الجزائر
أ.د.زرمان كريم	جامعة خنشلة/الجزائر
أ.د.جصاص محمد	جامعة قسنطينة2/الجزائر
أ.د.دهان محمد	جامعة قسنطينة2/الجزائر
أ.د.روابح عبد الباقي	جامعة قسنطينة2/الجزائر
أ.د.لوشن محمد	جامعة باتنة1/الجزائر
أ.د.زرقين عبود	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.عثماني أحسين	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.مرداوي كمال	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.جوادي نور الدين	جامعة الوادي/الجزائر
أ.د.عقبة عبد اللاوي	جامعة الوادي/الجزائر
أ.د.عياش زبير	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.جبار بوكثير	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.حركات سعيدة	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.بن زواي محمد الشريف	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.شرقي خليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.طلوش فارس	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.بوسنة محمد رضا	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.سفاري أسماء	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.طالب محمد الأمين وليد	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.عسول محمد الأمين	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.بوسمينة أمال	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. عيشوش رياض	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.شنيخر عبد الوهاب	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.بن نونة فاتح	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.خميلي فريد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.العمراوي سليم	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. شوق فوزي	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.والي عمار	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.حساني عبد الكريم	جامعة أم البواقي/الجزائر

د.بن ديلمي اسماعيل	جامعة باتنة1/الجزائر
د.سايح الطيب	جامعة قسنطينة2الجزائر
د.دباش أميرة	جامعة قسنطينة2الجزائر
أ.د.براق محمد	المدرسة ع للتجارة/الجزائر
أ.د.بوداح عبد الجليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مرابطي سناء	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.خالدي عادل	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.جفال خالد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مدفوني هندة	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.قروف محمد كريم	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.يحياوي فتحية	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.حمبلي زهير	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.عثمانية عثمان	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. بعلول نوفل	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. قلادي نظيرة	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. بوكرة كميلية	جامعة أم البواقي/الجزائر

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

الاسم واللقب	المؤسسة
د. قادم عبد الحميد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. مكرسي لمياء	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. عمارة نور الهدى	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. صراوي مراد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. مرداسي شوقي	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. حمزة بوكفة	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. معتوق سامية	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. بن لحرش صراح	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.قوفي سعاد	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.بلبصير خليدة	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.ريغة أحمد الصغير	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.دالي سعيدة	جامعة أم البواقي/الجزائر

الأوراق البحثية باللغة العربية

OEB Univ. Publish. Co.

تطوير الطاقة المتجددة أساس نجاح الانتقال الطاقوى

Developing renewable energy is the basis for the success of the energy transition

عمر شريف
جامعة باتنة 1 (الجزائر)، amor.charif@univ-batna.dz

الملخص:

الجزائر كبقية الدول تسعى في مجال سياساتها المختلفة والمتنوعة لكسب رهان البعد الطاقوى فى طرح التكنولوجيا التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لطاقاتها .

الجزائر كغيرها من الدول في السنوات الأخيرة سعت إلى الاهتمام وتشجيع المؤسسات الناشئة وتفعيل المناطق الصناعية لما للطاقة المتجددة من دور فعال في ذلك، و من خلال تكثيف الاستثمارات في هذا المجال، استعدادا لدخول عهد جديد من الطاقة النظيفة ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التوافق الاقتصادي .

تسعى الجزائر على تغطية جزء هام من الطلب الوطني على الكهرباء من الطاقات المتجددة، و يتوقع الوصول إلى تغطية 40 بالمائة من الطلب الوطني على الكهرباء بواسطة الطاقة النظيفة.

الكلمات مفتاحية: الانتقال الطاقوى ، الاستثمارات ، الطاقة المتجددة ، الطاقة النظيفة .

تصنيف JEL : N01 ,Q43,Q56

Abstract:

Algeria, like the rest of the countries, seeks in the field of its various and varied policies to win the bet of the energy dimension in offering technology that enables it to make the best use of its energies. Algeria has sought to pay attention and encourage emerging enterprises and activate industrial zones due to the effective role of renewable energy in that, and by intensifying investments in this field, in preparation for entering a new era of clean energy, in order to achieve economic harmony .

Algeria seeks to cover an important part of the national demand for electricity from renewable energies, and it is expected that 40 percent of the national demand for electricity will be covered by clean energy .

Keywords: energy transition, investments, renewable energy, clean energy.

Jel Classification Codes: N01 ,Q43,Q56

* عمر شريف، charif_amor@yahoo.fr.

1.مقدمة:

الجزائر كبقية الدول تسعى في مجال سياساتها المختلفة والمتنوعة لكسب رهان البعد الطاقوى فى اكتساب التكنولوجيا التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لطاقاتها، إلى جانب البحث عن مصادر أخرى للتموين بالطاقة خصوصا منها الطاقات المتجددة خاصة استغلال الطاقة الشمسية فى شكلها الفوطوفولطية .

ازداد الاهتمام العالمي في السنوات الاخيرة بمسألة الطاقة، لما لها من دور كبير في المساهمة و الحفاظ على عناصر البيئة بشكل متماسك، وتطوير الصناعات المختلفة.

قد استطاعت العديد من الدول المتقدمة تحقيق التقدم والرفاهية في المجتمع من خلال هذا النوع من الطاقة، بدأ من التنمية المحلية وصولا إلى التنمية الشاملة، وهو ما يرشح هذا النوع من الطاقة إلى لعب دور أساسي في عملية التنمية وخاصة من خلال دور المؤسسات الناشئة.

الجزائر كغيرها من الدول في السنوات الأخيرة سعت إلى الاهتمام وتشجيع المؤسسات الناشئة وتفعيل المناطق الصناعية لما للطاقة المتجددة من دور فعال في ذلك، و من خلال تكثيف الاستثمارات في هذا المجال، استعدادا لدخول عهد جديد من الطاقة النظيفة ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التوافق الاقتصادى .

ومن أجل ذلك بدأت بتنفيذ برنامج واعد لإنتاج الكهرباء باستعمال تكنولوجيا الطاقات المتجددة، من خلال الشروع في برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية خلال الفترة الممتدة من 2011-2030، حيث تسعى الجزائر على تغطية جزء هام من الطلب الوطني على الكهرباء من الطاقات المتجددة، و يتوقع الوصول إلى تغطية 40 بالمائة من الطلب الوطني على الكهرباء بواسطة الطاقة النظيفة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

الإشكالية:

ما أثر انعكاسات تطوير الطاقة المتجددة على نجاح الانتقال الطاقوى ؟

2 : الانتقال الطاقوى وافاق الطاقة المتجددة:

استطاعت الجزائر أن تتحكم فى استغلال ثرواتها الطبيعية من بترول وغاز، بما قامت به الشركة الوطنية "سوناطراك" منذ الاستقلال بجهود متصلة، سواء للاستيلاء على ملكية المنابع

أو تطوير طرق الاستغلال. ومن تلك الجهود قرار التأميم الذي أرجع السيادة للبلاد على ثرواتها، والجهود الخاصة لإنشاء مصانع لتمييع الغاز .

قد عرفت وضعية هذا الاستغلال فترة سلبية خلال الثمانينيات، ولكن التطورات الدولية الأخيرة منذ2001، أتاحت تحسنا ظاهرا، وفائضا من الدخل المالي رصد لعمليات التنمية ودعم الاقتصاد .

بما أن المراقبين والخبراء المختصين بمصير الطاقة النافذة "أي البترول والغاز" يرون أو يتوقعون حدوث انخفاض كبير في إنتاجها ونفادها بعد عقود ثلاثة على الأكثر، وحلول أزمة خطيرة، تواجهها جميع البلدان. أما بخصوص الجزائر فإن احتياطاتها المخزونة في أعماق الجيوب، فتقدر بنحو ثلاثين مليار برميل من البترول وكميات وافرة من الغاز الطبيعي، تسمح لها بمواجهة الوضعية طيلة عدة عقود، ولاسيما فيما يتعلق بالغاز، بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانات الاكتشاف لمنابع وجيوب جديدة من البترول والغاز، إمكانات شبه محققة، نظرا إلى مناطق واسعة من التراب الوطني لم تعرض بعد للتنقيب والاستكشاف .

مهما كان فإن التوقعات في مصير الطاقة النافدة تفرض على الباحثين و المسؤولين عند التفكير في إمكانات استغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية من خلال انجاز الالواح الشمسية الفوتو فولطية التى تعد بمثابة انطلاقة لسوق الالواح الشمسية وقيام عملية التصدير متى تم التحكم فى انتاجها فى بلادنا ، وهذا العمل كله أدى الى طرح سياسة ذات فعالية مفادها الانتقال الطاقوى والتنويع الاقتصادي، الذى يمكن من اعتماد استثمارات توجيهية نحو منافذ استغلالية أخرى بدلا من البترول والغاز لدخول مرحلة التنويع الفعلى والنهوض بالاقتصاد الوطني ، وهذا بطبيعة الحال فى المستقبل القريب تدريجيا ، وخاصة بوادر رجوع احياء اتفاقية الشراكة بين الجزائر وألمانيا فى مجال استغلال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية والمتمثل فى مشروع "Desertec " .

ومن أسباب طرح فكرة البديل الطاقوى والتنويع الاقتصادي بناءا على سياسة الانتقال الطاقوى يعود للأسباب التالية :

- انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة
- تحسين وسائل التخزين
- المحافظة على البيئة وتخفيض الانبعاثات الكربونية

- الاستثمارات المخصصة في الطاقات المتجددة والى تقارب 290مليار دولار عالميا دون الكهرباء سنة2019
- تسجيل تزايد الاستثمارات لفترة خمس سنوات متتالية انطلاقا من سنة 2015 – 2019
- توفير أكثر من 33بالمئة من أجمالي القدرة الانتاجية للطاقة عالميا
- مساهمة الطاقة المتجددة في الكهرباء ب25 بالمئة في 2019
- توليد 60 بالمئة من الكهرباء المتجددة من الطاقة الكهرومائية.

حسب تقرير شركة ماكينزى فان استهلاك الكهرباء يتضاعف في حلول سنة 2050مما يتطلب توليد 50 بالمئة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2035

في حين يتوقع انخفاض تكاليف مصادر الطاقة المتجددة أقل من الفحم والغاز سنة 2030 في ظل التزايد على الكهرباء وتنوع مصادر الانتاج الامر الذى يحتم على ظهور تحديات ويكون لتطوير التكنولوجيا الدور الرئيسي في حلها.

ومن خلال هذا التطور التكنولوجي في الطاقات المتجددة أدى الى انخفاض تكلفة انتاج الواط من الطاقة للوحة الشمسية ب99 بالمئة خلال 30 سنة من 77 دولار الى 30 سنت فيما تراجعت تكلفة توليد الطاقة من الرياح 15 مرة خلال 40 عاما.

من أهم رهانات صناعة الطاقة المتجددة هي بطاريات التخزين والتطور التقني ، حيث تراهن على تحويل العوائق الى نقاط قوة من خلال رفع التطور التقني لها من حيث كفاءاتها الاستخدامية ، لان رفع الكفاءة يخفض من تكلفتها مما يساعد على تحملها لا كثر فترة زمنية .

مما سبق يتوقع من رفع تقنيات التخزين للطاقة المتجددة من خلال دمج التقنيات الحالية والمستقبلية واستخدامها في محطات توليد الطاقة عبر شبكات النقل ونقاط التوزيع للشبكات العالمية .

3- واقع و تحديات الطاقة المتجددة:

نتيجة النمو المتزايد في عدد السكان في العالم، أصبح من الضروري للاستثمار في صناعة الطاقة المتجددة لمساعدة الطاقة التقليدية على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في العالم، مما يلاحظ ارتفاع في استخدام الطاقة المتجددة في بلدان كثيرة في العالم وبوتيرة متسارعة جدا. ومن أسباب التحول للطاقة المتجددة يعود لعدة عوامل نذكر منها :

- ا لابتكارات التكنولوجية.
- ا نخافض تكاليف الطاقة المتجددة.
- تحسين وسائل التخزين.

- ا لمحافظة على البيئة وتخفيض الانبعاثات.
- ظاهرة التسخين الحرارى والى تعد من العوامل الاساسية الى ساعدت في عقد اتفاقية باريس للمناخ والموقع عليها من طرف الاعضاء المشاركين سنة 2015.

ومصدر الطاقة المتجددة ذو أكبر أهمية من حيث ضخ الاستثمارات فيها للقضاء على الانبعاثات الكربونية وتحديات البيئة، والهدف الرئيسي لقادة العالم والشركات الكبرى الوصول الى صفر انبعاث بحلول سنة 2050.

- الاستثمارات المخصصة في الطاقات المتجددة والتى تقارب 290مليار دولار عالميا دون الكهرباء سنة2019.
- تسجيل تزايد الاستثمارات لفترة خمس سنوات متتالية انطلاقا من سنة 2015 – 2019.
- توفير أكثر من 33بالمئة من أجمالي القدرة الانتاجية للطاقة عالميا.
- مساهمة الطاقة المتجددة في الكهرباء ب25 بالمئة في 2019.
- توليد 60 بالمئة من الكهرباء المتجددة من الطاقة الكهرومائية.

حسب تقرير شركة ماكينزى فان استهلاك الكهرباء يتضاعف في حلول سنة 2050مما يتطلب توليد 50 بالمئة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2035.

في حين يتوقع انخفاض تكاليف مصادر الطاقة المتجددة أقل من الفحم والغاز سنة 2030.

في ظل التزايد على الكهرباء وتنوع مصادر الانتاج الامر الذى يحتم على ظهور تحديات، ويكون لتطوير التكنولوجيا الدور الرئيسي في حلها.

ومن خلال هذا التطور التكنولوجي في الطاقات المتجددة أدى الى انخفاض تكلفة انتاج الواط من الطاقة للوحة الشمسية ب99 بالمئة خلال 30 سنة من 77 دولار الى 30 سنت فيما تراجعت تكلفة توليد الطاقة من الرياح 15 مرة خلال 40 عاما. 3

إلا أن الطاقة المتجددة تواجه رهانات عديدة وكثيرة للتوسع في استثماراتها عالميا، وعلى رأس التحديات كل من التخزين – النقل – الكفاءة الى جانب التكلفة، خاصة في الظروف المناخية الصعبة.

أهم رهانات التحدي تخزين الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية مما يسمح من تخزينها مستقبلا، نتيجة تطورات التقنية في التخزين دون الرجوع لشركات الكهرباء.

إلى جانب التطور في أجهزة الاقمار الصناعية ومحطات الطقس للتنبؤ بدقة بالاحتياجات الطاقوية مستقبلا. رغم انخفاض التكلفة بشكل ملحوظ خصوصا في السنوات (2016، 2017، 2018 و2019) ب 25 بالمئة الا أنها مازالت مرتفعة في وجه الطاقة المتجددة.

إلا أن الطاقة المتجددة المرشح الوحيد للتغلب على تحديات البيئة والانبعاثات.

من أهم رهانات صناعة الطاقة المتجددة هى بطاريات التخزين والتطور التقني، حيث تراهن على تحويل العوائق الى نقاط قوة من خلال رفع التطور التقني لها من حيث كفاءاتها الاستخدامية، لأن رفع الكفاءة يخفض من تكلفتها مما يساعد على تحملها لأ كثر فترة زمنية.

مما سبق يتوقع من رفع تقنيات التخزين للطاقة المتجددة من خلال دمج التقنيات الحالية والمستقبلية، واستخدامها في محطات توليد الطاقة عبر شبكات التقل ونقاط التوزيع للشبكات العالمية.

من تحليل الواقع الطاقوى المتجدد والمتغير فى آن واحد عبر عدة عقود زمنية السابقة، نرى أن سياسة الانتقال الطاقوى والتنويع الاقتصادي، والتى تسمح بتطوير المؤسسات الناشئة لتوفير أكبر قدر من احتياجات البشرية ومنها الجزائر، تعتبر فرصة ذات أهمية بالغة فى تطوير صناعة الطافات المتجددة وطرح البديل الطاقوى الأمثل الذى يعول عليه فى تحقيق نوع من الرفاهية، لأفراد المجتمعات مستقبلا، ولما تحظى به من اهتمام فى مجال الاستثمارات العالمية المخصصة لها، إلى جانب مزاياها المتعددة والمتنوعة المتمثلة فى التالي :

- تكنولوجيا الطاقات المتجددة تؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة.
- الحد من تلوث الهواء.
-الحاجة الى كميات قليلة من الماء.
- اقتصاد تكنولوجيا الطاقات المتجددة على استخدام الموارد المحلية، مما يساعد على حماية اقتصاديا تنا من الصدمات الخارجية فيما يتعلف بأمن الطاقة.
- سرعة انتاج الكهرباء من خلال تكنولوجيا الالواح الشمسية الفوطوضوئية، والرياح الشاطئية.
- عدم وجود حواجز بين الطاقة المتجددة والانسان.

إلا أن هناك تحديات وعوائق تحول وتواجه الطاقة المتجددة في الجزائر منها الآتي:

تحديات وعوائق الطاقات المتجددة :

- هياكل السوق وغياب فهم تكنولوجيات المتجددة.
- صعوبة الحصول على التمويل الكافي للاستثمارات في الطاقات المتجددة
- نقص الاطر التنظيمية، مع غياب المكافئات مقابل الاحلال محل أنواع الوقود الأحفوري.

وبالرغم من أهمية الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) في تحقيق التنمية ابعاد التنمية المستدامة، وبالرغم من أن الجزائر تعتبر أكبر خزان للطاقة المتجددة إلا أن مجال استخدام الطاقة المتجددة " الطاقة الشمسية" في توليد الكهرباء مازال يواجه صعوبات وتحديات أهمها الآتي:

– باعتبار الجزائر دخلت هذا المجال حديثا، فإن الأمر يحتاج إلى وقت طويل نسبيا للقيام بالأبحاث على المستوى المحلي من أجل الوصول إلى مستوى التقنية التي تسمح بإقامة التجهيزات الضرورية اللازمة لبناء الطاقة الشمسية، حيث أنها تتبع تكنولوجيا قديمة تعتمد على تركيب التقنية واستراد مكوناتها في شكل منتوجات كاملة الصنع، وهو ما يؤثر مباشرة في تكلفة التصنيع وبالتالي التكلفة، وهذا الجانب كان سبب رئيسي في انخفاض تكلفة استهلاك الطاقة الشمسية في بلدان أخرى، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على تقنية الفلم الرقيق، وألمانيا التي تتبع تقنية مزج عنصر النحاس، الأنديوموالسيليس، وهذه التقنيات تعتبران الأرخص في العالم من حيث الاستغلال، بالإضافة إلى إنتاج المنتوجات الوسيطة في هذه البلدان، وهو ما أعطى إمكانية التحكم في التكنولوجيا ليس فقط من الناحية التقنية فقط بل والتكلفة أيضا، حيث أن هذه النقطة كان لها دور كبير في تخفيض تكلفة وثمن استغلال الطاقة المتولدة من الشمس، ففي حين نرى أن التكلفة التقليدية في الجزائر تقدر ب 16000 دج ميغاواط في الساعة، نجد أن التكلفة من 50 إلى 70 دولار ميقا واط في الساعة ما يعادل 5500 إلى 7700 دج للساعة في الولايات المتحدة الأمريكية6، ولعل ما يوضح ذلك هو نسبة مساهمة تكلفة البطاريات المستوردة للجزائر في تكلفة الاستغلال، هذا ما شكل عائقا أمام استغلال هذا النوع من الطاقة على المستوى المحلي.

– ترتفع أسعار الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية، وما شكل عائقا أمام استغلال هذا النوع من الطاقة على المستوى المحلي، وذلك راجع إلى توفر البديل في عملية الإنتاج، حيث أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة في تصدير الغاز في العالم، وتوجه 21 بالمئة من

منتوجها إلى الاستعمالات الاجتماعية، حيث تعتمد على الغاز لتشغيل شبكة موصولة تغطي حوالي 90 بالمئة من احتياجات الكهرباء في الوطن 7، بسعر يتراوح بين 1,779 دج للكيلو اط و4,179 دج للكيلو واط، وهذا راجع إلى سعر الغاز المنخفض، فهي تدعم سعره، وهو ما جعل تكلفة الكهرباء بالغاز منخفضة جدا مقارنة بالكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية.

– عدم دعم الدولة للطاقة الشمسية كان واحدا من المعيقات التي تواجهها في الجزائر فمثلا ألمانيا قامت بتخفيض الأسعار المطبقة على الألواح الشمسية، في حين لا توجد مبادرة مماثلة في المستوى المحلي، كما قدمت دعم قدره 16 مليار أورو سنة 2011 مع التخطيط لرفع هذا الدعم عند بلوغ قدرة كلية 52 جيغا واط 9، وهو ما أثر على تكلفة استغلال الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى التكوين للعنصر البشري في مجال البحث العلمي أو العملي الذي يعتبر الغائب الأكبر في الجزائر على مستوى الجامعات والمعاهد في هذا المجال، وهو ما شكل عائقا أمام هذا النوع من الطاقة في المستوى المحلي، و ما يوضح أهمية هذا العنصر هو تشغيل أكثر من 50000 فرد بشكل مباشر أو غير مباشر في ألمانيا في هذا المجال 10، مما يؤكد تأثيره الإيجابي على الطاقة الشمسية في هذا البلد. وأيضا غياب الدعم المالي لهذا النوع من المشاريع في الجزائر واقتصاره على التعديلات القانونية، كان من بين أهم العراقيل التي تواجه الطاقة الشمسية، وهذا ما عزز ارتفاع أسعارها، وما يوضح أهمية هذا الجانب هو دعم ألمانيا لهذا القطاع.

– ومن بين من المعيقات الظاهرة كذلك نجد انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، حيث قدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر ب 18000 دج أي ما يعادل حوالي 150 أورو، وهو ما أثر على توجه المواطنين المحليين لاستغلال الطاقة الكهربائية المنتجة عن طريق الطاقة الشمسية المكلفة لذات الأسباب التي سبق ذكرها.

- كذلك نجد ثقافة الجزائري التي لم تعطي لحماية المناخ والبيئة حقها، ففي حين نرى نشاط الجمعيات الداعمة للطاقة البديلة وحماية المحيط في العديد من الدول، يغيب هذا النوع من الجمعيات في الجزائر.

إلا أن السؤال المطروح، ما هى الاجراءات التى قامت بها الهيئات المعنية والمشرفة على قطاع الطاقات المتجددة في العالم ؟

إن للوكالة الدولية للطاقة دور فعال، حيث قامت ومن أجل ضمان امكانية اتباع سياسات حاسمة وفعالة وقائمة على بيانات تجميع دقيقة، واستنادها لمصادر موثوقة من خلال طرح الوكالة لا زيد من 15000 مشروع توليد الطاقة المتجددة الى جانب ما يقارب ثلاثة أرباع مليون، من النظم الصغيرة للطاقة الشمسية الفوطوضوئية مما سمح لهذه البيانات من توضيح

نجاح سياسات الانتشار من ناحية خفض التكاليف وتتحدى الواقع ورهانات الطاقات المتجددة مستقبلا.

4. تكنولوجيا البديل الطاقوى وتفعيل النشاط الاقتصادي :

بالنظر إلى عدة معطيات اقتصادية و سياسية يفرضها المحيط العالمي اليوم، وموازاة مع إعادة توجيه النمط العالمي للاستهلاك الطاقوي، نحو حلول بديلة جديدة للاستجابة للاحتياجات العالمية، إن الجزائر وعيا منها بالتحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، وإرادة الاقتصاديات الكبرى للعالم في تقليص أكثر فأكثر اللجوء للطاقات الحفرية، التزمت الجزائر بمباشرة برنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية منها. فالمخطط الوطني للطاقات المتجددة الذي يمتد إلى غاية 2030 والذي ينص على استغلال 40 % من احتياجات الطاقة من خلال الطاقات المتجددة. كما يقرر هذا حصة بنسبة 30 بالمائة من الكهرباء المنتجة انطلاقا من الطاقات المتجددة في أفق2050.

يعد البرنامج الجزائري لتطوير الطاقات المتجددة حلا لاستغلال مصادر شمسية وهوائية غير متناهية بهدف المساهمة في التكفل بالطلب الداخلي للكهرباء و تصدير جزء من هذه الطاقة نحو البلدان الأوروبية.

بالمصادقة للاستراتيجية المعتمدة شرعت الجزائر في مسار انتقالي واعد نحو الطاقات البديلة و النظيفة. هذا البرنامج يمكن الجزائر من الاستجابة للاحتياجات الطاقوية، بالإضافة الى هذا فان هذا الانتقال يشكل عاملا لتطوير صناعة وطنية للطاقات المتجددة، يرتكز على القدرات الجزائرية المتوفرة مع تثمين الجهود في مجالي البحث و التنمية، في مختلف الميادين المرتبطة بهذه الصناعة.

هذا العمل أدى إلى طرح سياسة ذات فعالية مفادها الانتقال الطاقوى والتنويع الاقتصادي، الذى يمكن من اعتماد استثمارات توجيهية نحو منافذ استغلالية أخرى في تطوير المناطق الصناعية حتى تلعب الدور المنوط بها فى التخفيف من حدة البطالة، وتلبية معظم الاحتياجات الوطنية ولما القيام والنهوض بعملية التصدير، وهذا من أجل دخول مرحلة التنويع الفعلي وتفعيل الاقتصاد الوطني، الذى يعول عليها ضمن برنامج السياسة الاقتصادية الجديدة، وهذا بطبيعة الحال فى المستقبل القريب تدريجيا، وخاصة بوادر رجوع احياء اتفاقية الشراكة بين الجزائر وألمانيا فى مجال استغلال الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والمتمثل فى مشروع "Desertec ". والى تساعد في طرح البديل الامثل في تخفيض تكاليف القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

لنجاح هذه الديناميكية الاستراتيجية يجب أن يتحقق شرط معادلة التفاعل الفعلي بين كل من تحديات الطاقة المتجددة، والانتقال الطاقوى من خلال تشجيع المؤسسات الناشئة ودعمها الاستثماري الفعال من خلال تطوير تكنولوجيا البديل الطاقوى، الذى يساعد في تخفيض التكاليف والتى تساعد في تفعيل المناطق الصناعية من خلال تنويعها الصناعي، ودورها في تحليل معضلة واشكالية الاحتياجات البشرية في شتى الصناعات.

عموما نجد أنه من أجل اقامة مؤسسات ناشئة مستدامة في الجزائر والنهوض بالقطاع الصناعي، يجب اقتراح حلول متكاملة، لا سيما عن طريق التوجه الى استخدام الطاقات المتجددة، مع ضرورة تشييد بنايات تتميز بالقدرة على الصمود، و ترقية التصنيع الشامل والمستدام، و تشجيع الابتكار، بالإضافة الى ذلك ادماج عوامل النجاح الأساسية عند انجاز أي مشروع لا سيما التالي :

- دمج الطاقات المتجددة في مختلف الصناعات كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح ؛
- تحسين الحوكمة؛
- انجاز دراسة مقارنة بخصوص تجارب مختلف الدول في مجال تهيئة المؤسسات الناشئة على غرار ألمانيا و الصين و كوريا .

5. خاتمة:

تملك الجزائر من الإمكانات ما يسمح لها بتوفير الطاقات الكهربائية من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، حيث تملك صحراء شاسعة فاقت 2 مليون كيلومتر وأشعة الشمس متوفرة فيها بمعدل 10 ساعات في اليوم، وهي إمكانات لا يستهان بها في إنتاج الطاقة من الشمس. هذا بالاضافة الى أن الدولة قد أطلقت عددا من المشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى عدد من المشاريع المبرمجة في المستقبل من أجل الرفع من نسبة الكهرباء المنتجة بهذه الطريقة.

ومن أهم العوامل المساعدة في النهوض بصناعة الطاقات المتجددة هو ما سعت إليه بلادنا، من خلال سياسة الانتقال الطاقوى والتنويع الاقتصادي، الذى حظى باهتمام كبير الى جانب ما خصص لقطاع الطاقة المتجددة من استثمارات مالية عالمية، كبيرة للقضاء على الانبعاثات ومساعدة البيئة وانجاح أبعادها في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة. وعامل النجاح في كل هذه المتغيرات يتمثل في قيمة الاستثمارات المخصصة، للطاقة المتجددة مع انشاء سوق لتسويق وتصدير أهم منتجاتها مستقبلا.

عليه يمكن تبنى مجموعة من الاهداف من خلال هذا الطرح كالاتي :

- تأهيل المؤسسات الناشئة ومخالف الصناعات بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- تنويع قنوات الاستثمارات التى تخدم المنتوجات الرائدة في مجال التصنيع المبتكر.
- تطوير تكنولوجيات البديل الطاقوى وتحديث تقنيات استخدامات القدرة الانتاجية للصناعات.
- تحديث القدرات الفكرية للمورد البشرى في انتقاله الى مراحل التعلم والابتكار.
- تعميم وتكثيف الرقمنة لتوفير الاحصائيات والبيانات اللازمة للاستخدام الامثل .

6. قائمة المراجع:

1. Alarabaya.net/aswaq/oil-and-gaz(09/09/2019

2 . Op cit

3- Alyaum.com/articles 6310812

4 - قطاع-الطاقة-العالمي-في-2020-تحديات-غير-مسب4- https://attaqa.net/2021/10/06

5 - Un.org/ar/chronicle/article20309

6 - المؤتمر-الدولي-السابع-لأبحاث الطاقة

/https://www.aljazeera.net/news/science/2019/11/22

7 – Op cit

8- بلمقدم مصطفى، وآخرون، الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد الرابع، جامعة معسكر، 2012، ص 2.

9_ رابح زبيري، عبد الحق تفات، حساسية المستهلك الجزائري لسياسة الكهرباء والغاز- دراسة لعينة من المستهلكين في ولاية البليدة-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث عشر، 2013، ص 96.

10_ خبابه عبد الله، وآخرون، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي الألماني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد العاشر، جامعة المسيلة، 2013، ص 49.

11- زواوية أحلام، مرجع سابق، ص 144- 145.

12. https://www.aniref.dz/index.php/ar/23-divers/77-zones-durables

OEB Univ. Publish. Co.

التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)

Economic diversification in Algeria: an econometric analytical study during the period (2000-2021) using the Autoregressive Decelerated Time Lapse (ARDL) model.

مبرك الناصر [1]، مبرك كامل [2]

[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، nacer.mbk@gmail.com

[2] جامعة المدية (الجزائر)، mebrek.eco23@gmail.com

الملخص:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على القطاع المحروقات، حيث تعتبر هذا الأخير المصدر الأول للعملة الصعبة للبلاد، وهو الأمر الذي يعتبر مصدر تهديد وعدم استقرار دائم وذلك في ظل التقلبات والتغيرات التي يشهدها سوق النفط بداية من أزمة الثمانينات إلى غاية يومنا هذا. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول دراسة أهمية التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطرق للجانب النظري للتنويع مع دراسة تحليلية لواقع بعض مؤشرات التنويع على الاقتصاد الوطني، لتنطرق في الأخير الى محاولة اعطاء نموذج قياسي يوضح لنا مدى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال بعض القطاعات الانتاجية.

ولنتوصل في ختام دراستنا الى أن الاقتصاد الوطني مازال رهينة لقطاع المحروقات، اضافة الى وجود دلالات قليلة جدا وغير قوية في بعض المؤشرات التي توحي بالتوجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، النفط، قطاع المحروقات.

تصنيفات (JEL): B22 ,Q38.

Abstract:

The Algerian economy depends primarily on the hydrocarbons sector, as the latter is considered the primary source of hard currency for the country, which is considered a source of constant threat and instability in light of the fluctuations and changes witnessed by the petroleum market starting from the crisis of the 1980s until the present day. Through this research paper, we will attempt to study the importance of economic diversification on the national economy, by addressing the theoretical aspect of diversification with an analytical study of the reality of some indicators of diversification on the national economy, to finally address an attempt to give a standard model that shows us the extent of the importance of economic diversification through some sectors. Productivity.

At the conclusion of our study, we conclude that the national economy is still hostage to the hydrocarbons sector, in addition to the presence of very few and not strong indications in some indicators that suggest a trend towards achieving economic diversification.

Keywords: Economic diversification: oil: fuel sector.

(JEL) Classification: B22 ,Q38.

1.مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين أكبر الاقتصاديات النامية الغنية بالموارد الهيدروكربونية، حيث يعد النفط والغاز أحد أهم منتجين إستراتيجيين تنتجهما الجزائر، فهي رابع مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث منتج للنفط بأفريقيا، ويشكل النفط قرابة 89% من إيرادات الصادرات الكلية خلال سنة 2021، كما أن ميزانية الدولة مبنية على 30% فقط من جباية عائدات المحروقات مقابل 70 % من الجباية العادية، ونحو 21.1% من الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال سنة 2021.

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد الحلول التي انتهجتها الدول من أجل معالجة التشوهات المسجلة على مستوى اقتصادياتها خاصة تلك التي تعتمد على الريع كمصدر وحيد في دخلها، حيث تظهر أهمية التنويع في الاقتصاد الوطني من خلال خلق مصادر متنوعة لتمويل النشاط الاقتصادي وكذلك تجنب المخاطر والتقلبات الخارجية المنعكسة على أسعار هذه السلعة الوحيدة، إضافة إلى خلق المرونة الكافية والقدرة على التكييف مع مختلف التغيرات المفاجئة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وما هو دور القطاعات الانتاجية في دعم التنويع خلال الفترة 2000-2021؟

المحور الأول: تأصيل نظري حول مفهوم التنويع الاقتصادي؛

المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الوطني؛

المحور الثالث: دراسة قياسية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2. تأصيل نظري حول مفهوم التنويع الاقتصادي:

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي:

اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي وفيما يلي نعرض أهم هذه الآراء من خلال التعاريف التالية:

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. (لزعر، 2014، صفحة 07)

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد

الوطني، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص أكثر إنتاجية للأيدي العاملة المحلية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (جبوري، 2016، صفحة 01)

التنويع الاقتصادي هو عبارة عن عملية استغلال لكافة الموارد والطاقات الإنتاجية المحلية وذلك بما يكفل تحقيق التراكم في القدرات الذاتية، والتي تكون قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي. (الحمد، 1987، صفحة 36)

يشير التنويع الاقتصادي أيضا إلى دور الصادرات، وبشكل خاص السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع أو المنتجات التصديرية، التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار أو انخفاض الطلب عليها. (Hvidt, 2013, p. 04)

بشكل عام نعتبر أن التنويع الاقتصادي هو عبارة عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توسيع قاعدته الإنتاجية، وهذا بمشاركة مختلف القطاعات الإنتاجية والمالية في دعم الناتج المحلي، مما يساهم في زيادة معدل الاندماج الداخلي للاقتصاد الوطني بدون اهمال مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذه السياسة سوف تسمح في الأمد الطويل بالتخلص من تبعية الاعتماد على مورد واحد.

ويتم تقسيم مفهوم التنويع الاقتصادي إلى قسمين أساسين هما: (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 78)

1- التنويع الأفقي:

يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع المورد الطبيعي المعني.

2- التنويع العمودي:

يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة.

2.2 مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يعتمد مدى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي أو فشلها في أي بلد على مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي يمكن من خلال الحكم على هذه الاستراتيجية، لذلك سوف يتم التطرق إلى أهم المؤشرات التنويع الاقتصادي.

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي:

يتم الاستدلال على هذا المؤشر بالنسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ويجري التقويم على أساس الظروف الأولية وهو يختلف من بلد إلى آخر، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات. (الكصيب، 2016، صفحة 25)

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار المورد الطبيعي:

يتبين من هذا المعيار أن التنويع الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في استقرار الناتج المحلي الإجمالي لأن النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على مورد رئيسي وبصورة كبيرة مثل النفط فإن أي تقلب في أسعار النفط عالميا سوف ترتد سلبيا وتنعكس على استقرار الاقتصاد الداخلي ويكون تأثيرها مباشرا على الناتج المحلي الإجمالي، أما في حالة الاقتصاد المتنوع فإن تقلبات أسعار النفط لن تكون تأثيراتها كبيرة ومؤذية. (حالوب و على محمد ، 2015، صفحة 51)

3- تطور إيرادات تصدير المورد الطبيعي كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

إن أحد الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي (النفط مثلا)، ومن المؤشرات المفيدة هنا هي وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية الموجهة إلى تمويل النشاط الاقتصادي.

4- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس التنويع الاقتصادي، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، صفحة 12)

5- توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:

إن هذا المعيار هو نتيجة حتمية للمعيار الذي سبقه حيث أن التنويع القطاعي لليد العاملة يكون نتيجة لتفعيل قطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد وحسب، وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسب ملاءمة، فإن ذلك يعطي صورة جيدة عن عدم التركيز القطاعي.

من المعروف أن حدوث أي تطور في واحد من القطاعات الاقتصادية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأجور في ذلك القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال العمالة من القطاع الأصلي إلى القطاع الذي ارتفعت نسبة الأجور فيه. يتبين مما تقدم أن عدم تركز العمالة وانتقالها من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الأخرى يعد من مؤشرات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي. (حالوب و على محمد ، 2015، صفحة 50)

6- المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

الوزن النسبي لمساهمة القطاعين في ن.م.ج. هو مؤشر هام خاصة في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص (قطاع الأعمال) في النشاط الاقتصادي الإجمالي (أحمد، 2015، صفحة 196)،كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أساس التنوع الاقتصادي. من جهة أخرى فإن تطور الاقتصاد الوطني في إطار قواعد الاقتصاد الحر يتطلب ريادة قطاع الأعمال فيه نظرا لأن هذا القطاع يعمل وفق قواعد اقتصاد السوق وبالتالي فإن تطوره يؤدي إلى التخصيص الأمثل لموارد البلد مما يؤدي إلى دعم توجهات الدولة نحو التنويع الاقتصادي. المطلوب.

7- إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتنويع الاقتصادي:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت لبلد ما من المؤشرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات تطور الاستثمار في هذ البلد، وهذا من خلال التعرف على

توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلا) ، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية. (الخطيب، 2014، الصفحات 6-8)

3.2 طرق قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمجوعة من المؤشرات الإحصائية؛ تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، وفيما يلي سيتم شرح أحد أهم المقاييس المعتمدة في قياس درجة التنويع الاقتصادي.

- **مؤشر هيرفندل هيرشمان (Herfindal Hirshman):**

يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

x_i : الناتج المحلي في القطاع (i)؛

x : إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛

N : مكونات الناتج المحلي (عدد القطاعات).

وتتراوح قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان في المجال (الصفر والواحد) حيث أن:

H=0، يدل هذا على وجود تنويع تام في الاقتصاد.

H=1، نكون هنا أمام تنويع اقتصادي معدوم، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، أي لا توجد مساهمة نسبية لبقية النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيمة المرتفعة لمعامل هيرفندال هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها. (الخطيب، 2014، الصفحات 9-10)

3. تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الوطني:

يعتمد مدى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي أو فشلها في أي بلد على مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي يمكن من خلال الحكم على هذه الاستراتيجية، لذلك سوف نعتمد على تحليل أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021.

1.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني:

جدول 01: البنية الهيكلية للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	البناء والاشغال العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2010	%34.86	%8.4	%5.15	%34.80	%10.49	%6.24
2011	%35.93	%8.1	%4.55	%36.41	%9.14	%5.86
2012	%34.15	%8.8	%4.50	%36.73	%9.20	%6.65
2013	%29.84	%9.9	%4.64	%38.45	%9.78	%7.45

2014	%27.04	%10.3	%4.86	%40.19	%10.41	%7.21
2015	%18.75	%11.6	%5.50	%44.59	%11.47	%8.10
2016	%17.3	%12.2	%5.59	%45.11	%11.84	%7.97
2017	%19.6	%11.8	%5.51	%43.63	%11.67	%7.83
2018	%22.4	%12	%5.42	%41.47	%11.47	%7.55
2019	%19.3	%12	%5.71	%42.28	%12.20	%7.90
2020	%14.0	%14.1	%6.27	%45.59	%13.14	%8.25
2021	%21.5	%13	%5.8	%40.20	%12.3	%7.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

إن الحلقة الأضعف التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات هي ضعف البنية الهيكلية للناتج الداخلي الخام، التي تعكس تفكك الهيكل القطاعي للاقتصاد الجزائري وضعف نسبة اندماجه الداخلي؛ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ سيطرت مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، وذلك بتسجيل متوسط نسبة مساهمة قدرت بـ **24.55%** و**37.78%** لكلا القطاعين على التوالي وذلك خلال الفترة 2000-2021، بالمقابل ضعف مساهمة كلا من قطاعي الفلاحة والصناعة في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، حيث سجل كلا القطاعين متوسط مساهمة قدرت بـ **11.01%** و**5.29%** على التوالي وذلك خلال الفترة 2000-2021.

2.3 نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

جدول 02: تطور نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات خلال الفترة 2010-2021

السنوات	الصادرات البترولية نسبة الى الصادرات الكلية	الصادرات العادية نسبة الى الصادرات الكلية	الصادرات الكلية
2010	%98.30	%1.70	%100
2011	%98.32	%1.68	%100
2012	%98.39	%1.61	%100
2013	%98.38	%1.62	%100
2014	%97.23	%2.77	%100
2015	%95.70	%4.30	%100
2016	%95.25	%4.75	%100
2017	%96.05	%3.95	%100

2018	%94.60	%5.40	%100
2019	%94.14	%5.86	%100
2020	%90.54	%9.46	%100
2021	%88.34	%11.66	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2012-2022).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة شبه مطلقة لقطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، حيث أن هيكل الإيرادات الخارجية يعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، فقد سجل هذا القطاع نسب مساهمة تراوحت ما بين 88% و98% من إجمالي الصادرات الكلية، وهي نسب تؤكد نسبة التركيز الشديد في هيكل الصادرات، رغم ما تبذله الدولة من مجهودات لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما الصادرات العادية فقد سجلت نسب محتشمة وجد متواضعة لم تتجاوز عتبة 11%، في حين أن أغلب هذه الصادرات هي مواد نصف مصنعة والتي هي بالأساس مكونة من المشتقات النفطية أو بعض المنتجات الفلاحية. هذه النسب المتفاوتة تعكس الخلل الموجود في هيكل الصادرات الجزائرية، كما تؤكد أيضا هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه المباشر والشبه التام بقطاع المحروقات في كل النواحي. كل هذا جعل الحكومة الجزائرية تفكر جليا في البحث عن الحلول؛ من إصلاح قطاع التجارة الخارجية إلى تبني العديد من السياسات للخروج من التبعية المفرطة لقطاع النفط من خلاله تقليص درجة التبعية المفرطة للخارج، والتوجه نحو صادرات أكثر تنوعا من أجل تجنب آثار الأزمات والصدمات الخارجية والتي يكون سببها الأول التغيرات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية. فبعد دخول اتفاقية التبادل التجاري الحر القارية الإفريقية حيز التنفيذ وهو ما سيسمح بخلق فرص استثمار جديدة وزيادة حجم المبادلات التجارية دون قيود جمركية، ومن أجل تنويع سلة الصادرات الجزائرية وجذب المستثمرين الأجانب عملت وزارة التجارة جملة من الإصلاحات التي أدرجتها من ناحية القوانين أهمها إلغاء القاعدة 51/49 في القطاعات غير الاستراتيجية.

3.3 تطور إيرادات تصدير المورد الطبيعي كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

جدول 03: نسبة تطور إيرادات تصدير المورد الطبيعي كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة خلال الفترة 2010-2021

السنوات	الايرادات البترولية نسبة الى الايرادات الكلية	الايرادات العادية نسبة الى الايرادات الكلية	الايرادات الكلية
2010	%64,19	%35,81	%100
2011	%66,14	%33,86	%100
2012	%63,96	%36,04	%100
2013	%61,74	%38,26	%100
2014	%59,05	%40,95	%100
2015	%44,57	%55,43	%100
2016	%34,85	%65,15	%100
2017	%35,17	%64,83	%100
2018	%41,28	%58,72	%100
2019	%38,24	%61,76	%100
2020	%27,27	%72,73	%100
2021	%39.62	%60.38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2012-2022).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الايرادات البترولية نسبة الى الايرادات الكلية أكبر من الايرادات العادية نسبة الى الايرادات الكلية وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010-2021، فبالنسبة للإيرادات البترولية شهدت السنوات الأولى 2010-2014 نوعا من الاستقرار وهذا يعود الى استقرار سعر البرميل من النفط في تلك المرحلة، وبداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2021 شهدت فيها الايرادات البترولية تراجعا مستمرا لتسجل خلالها أقل نسبة مساهمة قدرت بـ: 27,27%، هذا التراجع المسجل كان سببه انخفاض سعر البرميل من النفط سنة 2016، اضافة الى الصدمة العالمية على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد سنة 2019، حيث فرضت معظم حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت تدابير عزل لمواجهة هذه الجائحة، كما أغلقت اقتصاداتها بشكل كلي، وهو ما أثر بشكل مباشر على أسواق الطاقة العالمية، التي شهدت تهاوي أسعار النفط والغاز الطبيعي والكهرباء.

أما الايرادات العادية نسبة الى الايرادات الكلية فشهدت السنوات الأولى 2010-2014 نوعا من الاستقرار وهذا يعود الى استقرار سعر البرميل من النفط في تلك المرحلة، وبداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2021 شهدت فيها الايرادات العادية ارتفاعا لتسجل خلالها أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ: 72.73%، هذا التحسن المسجل كان سببه انخفاض سعر البرميل من النفط خلال هذه الفترة، إضافة الى مساعي الحكومة الجزائرية نحو التوجه الى تنويع الاقتصادي الوطني والخروج من دائرة التبعية للاقتصاد احادي المصدر.

4.3 توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:

إن التنويع القطاعي لليد العاملة يكون نتيجة لتفعيل قطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد وحسب، وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسب ملائمة، فإن ذلك يعطي صورة جيدة عن عدم التركيز القطاعي؛ والجدول الموالي يوضح تطور نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل للفترة 2010-2019.

جدول 04: نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل خلال الفترة 2010-2019

السنوات	الفلاحة	الصناعة	تجارة وخدمات	البناء والاشغال العمومية	العمالة المشتغلة
2010	%11.67	%13.73	%55.23	%19.37	%100
2011	%10.77	%14.24	%58.37	%16.62	%100
2012	%8.97	%13.13	%61.55	%16.35	%100
2013	%10.58	%13.04	%59.78	%16.60	%100
2014	%8.78	%12.60	%60.79	%17.83	%100
2015	%8.65	%13.01	%61.58	%16.76	%100
2016	%7.98	%13.51	%61.04	%17.47	%100
2017	%10.15	%13.75	%59.09	%17.01	%100
2018	%9.70	%13.03	%61.14	%16.12	%100
2019	%9.69	%12.85	%60.78	%16.75	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2012-2022).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أو الحكم مسبقا على عدم التوازن في نسبة مساهمة القطاعات في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، أي ضعف تنويع الاقتصاد الوطني من خلال هذا المؤشر، حيث نجد سيطرت قطاع التجارة والخدمات على

مستوى المساهمة في التشغيل أين بلغت متوسط نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة 59.93%، بالمقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في مستوى التشغيل لنفس الفترة، حيث سجلت هذه القطاعات (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية) نسبة مساهمة قدرت بـ: 9.68%، 13.28%، 17.11% على التوالي.

4. دراسة قياسية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1-4 تحديد متغيرات الدراسة:

بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي سنوية وتم الاعتماد على المتغيرات الداخلة في النموذج والتي تؤثر في النمو الناتج المحلي الإجمالي حيث أن:

LGDP: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

LAGR: القطاع الفلاحي

LFDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

LIND: القطاع الصناعي خارج المحروقات

2-4 اختبار الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة):

هناك عدة اختبارات للبحث عن رتبة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار فايبس بيرون (PP) للكشف عن وجود جذر الوحدة معتمدا على الاحتمالية (**Prob**) كما يلي:

جدول 05: نتائج اختبار فايبس بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		LGDP	**LAGR**	**LFDI**	**LIND**
With constant	t-statistic	-1.1043	-1.3431	-3.9184	0.6532
	Prob	**0.6940**	**0.5895**	**0.0075**	**0.8379**
With constant & Trend	t-statistic	-0.5570	-1.2808	-3.2543	-4.5333
	Prob	**0.9711**	**0.8645**	**0.1012**	**0.0088**
Without constant & Trend	t-statistic	3.9115	7.3176	0.6079	7.1740
	Prob	**0.9998**	**1.0000**	**0.8396**	**1.0000**
At First Difference					
		d(LGDP)	**d(LAGR)**	**d(LFDI)**	**d(LIND)**
With constant	t-statistic	-4.3250	-5.2686	-6.8771	-19.7672

	Prob	**0.0033**	**0.0004**	**0.0000**	**0.0000**
With constant & Trend	t-statistic	-5.2370	-5.3107	-6.9277	-18.9373
	Prob	**0.0023**	**0.0020**	**0.0001**	**0.0000**
Without constant & Trend	t-statistic	-1.9109	-2.1098	-7.1965	-6.1652
	Prob	**0.0552**	**0.0365**	**0.0000**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل متغيرات الدراسة في الجدول أعلاه باستخدام اختبار فيليبس بيرون PP تبين أن السلاسل محل الدراسة تحتوي على جذر الوحدة لان الاحتمالية أكبر من(5%)، أي قبول فرضية العدم السلاسل غير مستقرة في المستوى I(0)، وبعد أخذ الفرق الأول وبنفس الاختبار وبمستوى معنوية 5% كحد أعلى تم رفض فرضية العدم أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة ومنه السلاسل تستقر في الفرق الأول I(1)، ولا يوجد أي متغير مستقر في الفرق الثاني I(2) فانه يمكننا اجراء اختبار منهج الحدود ARDL.

3.4 تقدير نموذج الدراسة :

بعد القيام بدراسة استقرارية المتغيرات محل الدراسة وتم التوصل الا انه يمكن استخدام طريقة أو منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)** والذي يعتبر من أفضل النماذج القياسية لاختبار التكامل المشترك بغض النظر عن استقراية السلاسل الزمنية محل الدراسة تستقر في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهم والشرط هو ألا تكون هناك سلاسل مستقرة في الفرق الثاني والمتغير التابع مستقر في الفرق الأول.

4.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يتم في هذا الاختبار الكشف عن وجود التكامل المشترك بالاعتماد على (إحصائية f المحسوبة) و مقارنتها بالقيم الحرجة ، أي هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أم لا.

لاختيار النموذج الأفضل تم تحديد 2 فترات إبطاء كحد أقصى لنموذج ARDL، وبالاعتماد على Akaike info criteion (AIC) تحصلنا على النموذج **ARDL(1. 1.2.2)** كأفضل نموذج من بين **20** نموذج مقترح وعليه تم اختبار التكامل المشترك على أساس النموذج الأفضل كما يوضحه الجدول رقم (6):

الجدول 06 : نتائج اختبار التكامل المشترك

ARDL Bounds Test
Date: 07/30/23 Time: 19:55
Sample: 2002 2021
Included observations: 20
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.011107	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن القيمة الإحصائية لـ f المحسوبة تقدر بـ: **(5.01)** أكبر من **(4.35)** الحد الأعلى للقيم الحرجة بمستوى معنوية **(5%)**، و منه نرفض فرضية العدم أي انه هناك تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

5.4 تقدير العلاقة طويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

بالاعتماد على نموذج **ARDL (1. 1.2.2)** و بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة لابد من تقدير معلمات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ.

- **تقدير معادلة الأجل الطويل لنموذج ARDL**:

الجدول الموالي يوضح معالم المتغيرات المفسرة للمدى الطويل كما يلي:

الجدول 07: نتائج تقدير نموذج طويل الأجل

Cointeq = LGDPO - (1.0271*LAGRO + 0.2640*LFDI -0.3026*LINDO +0.0793)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGRO	1.027089	0.097057	10.582364	0.0000
LFDI	0.264022	0.055804	4.731255	0.0008
LINDO	-0.302603	0.124899	-2.422780	0.0359
C	0.079323	0.939120	0.084466	0.9344

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ومنه شكل العلاقة طويلة الأجل في نموذج **ARDL** بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له بالمعادلة التالية:

$$LGDP = 0.079323 + 1.0271*LAGRO + 0.2640*LFDI -0.3026*LINDO$$

تحليل النتائج:

من خلال قيمة المعامل المقدر لمؤشر القطاع الفلاحي تبرز المساهمة الجيدة لهذا القطاع في الناتج المحلي خارج المحروقات وذلك من خلال الاهتمام المتزايد بهذا القطاع في برامج التنمية الوطنية في الفترة الأخيرة من خلال البرامج والاستثمارات التي خصصت لهذا للقطاع يعد القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي التي يعول عليها مستقبلا بهدف تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، تعزيز نسبة الاندماج القطاعي الداخلي للاقتصاد الوطني وتحسين المؤشرات الكلية للتنمية، مثل التشغيل، تقليص الواردات، تحقيق الأمن الغذائي وغيرها، من أجل تحقيق هذا الهدف يجب زيادة الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتدعيم مكانته في البرامج المستقبلية للتنمية الوطنية.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فهو ذو تأثير سلبي على الناتج المحلي خارج المحروقات، الا أنه غير معنوي احصائيا ويرجع هذا التأثير السلبي توجه أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاعات المحروقات على حساب القطاعات الأخرى، بالإضافة الى القوانين التي تعرقل تدفق الاستثمارات من الخارج، الا أن الجزائر في السنوات الأخيرة سعت الى تسهيل

وتغيير بعض القوانين التي من شأنها تحفيز المستثمر الأجنبي في المستقبل.، وهذا ما يصب في الأخير الى تحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي خارج المحروقات فإن النتيجة المسجلة (تأثير سبي) لدور الصناعة خارج قطاع المحروقات في زيادة الناتج المحلي خارج المحروقات، هذا ما يعكسه المستوى المتدني لأداء هذا القطاع الذي يرجع حسب رأينا إلى عدم صواب وانسجام الأهداف التي وضعت لهذا القطاع في البرامج التنموية المختلفة المتعاقبة وكذلك إلى عدم فعالية طرق إدارة مؤسسات هذا القطاع بالإضافة إلى تهميش دور القطاع الخاص وعدم تمكينه من المساهمة في تطوير القطاع الصناعي. كما أن قطاع المحروقات بالنسبة للحالة الجزائرية هو بمثابة المحرك وقاطرة التنمية التي يجب أن يكون دورها المساهمة في تطوير القطاعات الصناعية البديلة للمحروقات (خاصة الصناعات التحويلية، الصناعة الخفيفة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة) التي يكون هدفها زيادة نسبة الاندماج الداخلي سواء داخل الصناعة نفسها أو مع قطاعات النشاط الأخرين، بما يمكن في النهاية من تحقيق مسعى التنوع الاقتصادي المنشود.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ:**

الجدول 08: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDPO
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2)
Date: 07/30/23 Time: 19:58
Sample: 2000 2021
Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGRO)	0.363989	0.338787	1.074387	0.3079
D(LFDI)	0.076364	0.074285	1.027987	0.3282
D(LFDI(-1))	-0.061225	0.038896	-1.574084	0.1465
D(LINDO)	-0.099609	0.091626	-1.087127	0.3025
D(LINDO(-1))	0.083126	0.077176	1.077095	0.3067
CointEq(-1)	-0.897356	0.358549	-2.502743	0.0313

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

في الجدول أعلاه نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ **CointEq(-1)** معنوي وسالب عند مستوى 1% تقدر قيمته بـ **(-0.89)**، وهو مقبول من الناحية الاقتصادية، يدل على وجود تصحيح اختلالات الأجل القصير في الأجل الطويل، حيث أن **(89%)** من أخطاء الزمن القصير

تصحح بواحدة الزمن من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل، أما بالنسبة للمتغيرات فان كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج المحروقات له تأثير إيجابي على الناتج المحلي خارج المحروقات وذات دلالة إحصائية غير معنوية خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فهو ذو تأثير سلبي على الناتج المحلي خارج المحروقات الا أنه غير معنوي احصائيا.

6.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

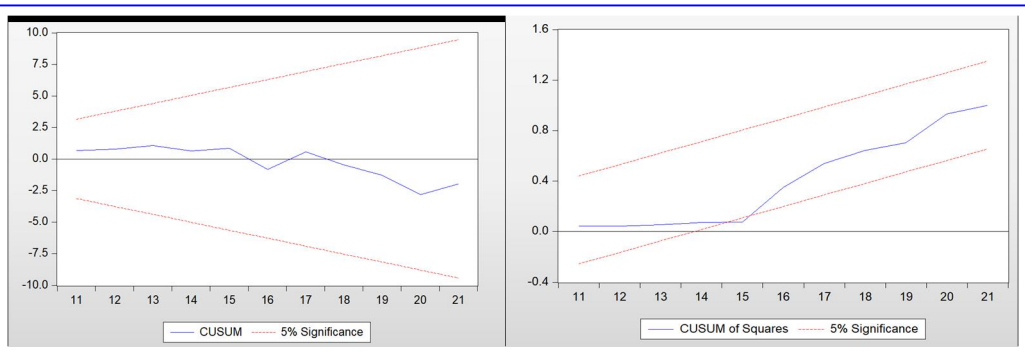
للاعتماد على نتائج الدراسة القياسية لابد من التأكد من جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية وذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM)** واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي **(CUSUMSQ)**.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 09: نتائج اختبار الاستقرارية ((CUSUM)،(CUSUMSQ))



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه التوزيع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) بالنسبة لهذا النموذج؛ هو وقوع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي هذا الأمر الذي يجب توفره من أجل الحكم على أن نموذج دراستنا مستقر أي بمعنى أن المقدرات ثابتة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وبالتالي لا يوجد أكثر من معادلة، وعليه فان نتائج

نموذج المقدم تعرف استقرارا وانسجاما بين نتائج الأجل القصير والطويل، كما لا يوجد أي تغير هيكلي في بيانات النموذج وذلك خلال فترة الدراسة.

- **اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:**

جدول 10: نتائج اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	**0.000799**	Prob.F(1,17)	**0.9778**
Obs*R-squared	**0.000893**	Prob.Chi-Square(1)	**0.9762**
Jarque Bera			
Jarque Bera	**1.204800**	Prob	**0.5474**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

- **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Jarque Bera):**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمالية الموافقة لاختبار (jarcque-bera) هي 0.54 وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي، وعليه فإن بواقي النموذج المقدر عبارة عن تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

- **اختبار عدم ثبات التباين (ARCH):**

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.0007 باحتمال (0.97)، وهو أكبر من (5%) وبالتالي هذه النتائج تقودنا في الأخير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) القائلة بثبات التباين لسلسلة حد الخطأ، أي عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ، وبالتالي يعتبر النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة مقبول من هذه الناحية.

5. خاتمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تمتلك من المؤهلات ما يمكنها من تنويع اقتصادها والخروج من التبعية النفطية، ولكن وعلى الرغم من مختلف الإمكانيات التي تمتلكها من موارد طبيعية وبشرية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصاد ريعي قائم أساسا على العائدات النفطية. ومن خلال دراستنا تم التوصل لمجموعة من النتائج يمكن طرحها على النحو التالي:

- ضعف مؤشر التنويع الاقتصادي لتوزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات؛

- ضعف مؤشر التنويع الاقتصادي لنسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات؛

- ضعف مؤشر التنويع الاقتصادي لتطور إيرادات تصدير المورد الطبيعي كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة؛

- ضعف مؤشر التنويع الاقتصادي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني؛

- من خلال العلاقة قصيرة الأجل نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)= -0.89) مقبولا من الناحية الإحصائية وذلك عند مستوى معنوية (5%)، وعلى أساس قيمة معامل تصحيح الخطأ فإن (67%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل في حالة وجود صدمات تزيح النموذج عن وضع التوازن، في حين تدل الإشارة السالبة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة.

- من خلال العلاقة طويلة الأجل نلاحظ العلاقة الطردية بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والمتغيرات المستقلة متمثلة في: للقطاع الزراعي، والاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة القيمة المضافة لأحد هذه القطاعات يؤدي بدوره إلى تسجيل زيادة في مستوى النمو الاقتصادي، أما القطاع الصناعي خارج المحروقات فقد سجل نتائج سلبية(عكسية) مع الناتج المحلي خارج المحروقات وهو ما يتنافى وبدوه مع النظرية الاقتصادية.

7. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات تكون صياغتها كما يلي:

- تطوير النشاط الفلاحي؛

- عصرنة القطاع الصناعي؛

- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها وتفعيل المناطق الصناعية؛

- دراسة تجارب الدول الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها؛

- تسهيل جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعديل في القوانين والتشريعات ومنح المزيد من التحفيزات؛

- تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دعم مساهمة القطاعات الاقتصادية.

8. قائمة المراجع:

كاظم معلة حالوب، و أحمد على محمد . (2015). الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية. مجلة المنصور، (24).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي). نيويورك: الأمم المتحدة.

حامد عبد الحسين جبوري. (2016). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية.

ضيف أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3: الجزائر.

عبد اللطيف يوسف الحمد. (1987). الاعتماد على الذات العمل العربي المشترك. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

محمد أمين لزعر. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محمد ناصر حميداتو، و صافية بقاص. (2017). التنويع الاقتصادي في الجزائر. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 02(02).

ممدوح عوض الخطيب. (16-17 فيفري, 2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال. الرياض، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نوري محمد عبيد الكصيب. (2016). التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين). مصر: المكتب الجامعي الحديث.

Hvidt, M. (2013). Economic Deversification In GCC countries: past record and future trends. London: London School of Economics and Political Science.

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمات والصراعات الدولية الراهنة

Arab food security in light of the current international crises and conflicts

أ. د. عمر ياسين خضيرات
جامعة البقاء التطبيقية، الأردن ، omar.Khoder@bau.edu.jo

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الأمن الغذائي العالمي بشكل عام والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص في خضم الأزمات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية مثل الأزمة المالية والاقتصادية 2008-2009 والأزمات الصحية مثل ازمة فيروس كورونا 2019، وازمات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة جراء الحرب الروسية الأوكرانية التي ما زالت دائرة منذ عام 2022 وتداعيات هذه الأزمات والصراعات على تحقيق الأمن الغذائي العالمي عامة والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية وكلاهما يؤثر على الآخر بطريقة أو بأخرى ، ويبقى تحقيقه صعب المنال في ضل التجاذبات السياسية العالمية والأزمات المالية والاقتصادية والصحية والصراعات والحروب الداخلية والخارجية التي تحد من تحقيقه ،وهو ما يستدعي ضرورة وضع حلول وسبل التصدي لهذه العوائق والتحديات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي،الأزمات الغذائية، مقومات الأمن الغذائي، الأمن الغذائي العربي ، الأزمات والصراعات الدولية الراهنة.

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality and challenges of global food security in general and Arab food security in particular in the midst of the crises the world is witnessing from financial and economic crises such as the financial and economic crisis of 2008-2009 and health crises such as the Corona virus crisis 2019, and the crises of rising food and energy prices as a result of the Russian-Ukrainian war, which has been going on since 2022, and the repercussions of these crises and conflicts on achieving global food security in general and Arab food security in particular.

The study concluded that the achievement of food security is linked to several internal and external factors, both of which affect the other in one way or another, and its achievement remains elusive in light of global political tensions, financial, economic and health crises, and internal and external conflicts and wars that limit its achievement. This calls for the need to develop solutions and ways to address these obstacles and challenges.

Keywords: Food crises, elements of food security, Arab food security, Current international crises and conflicts.

1.مقدمة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي للبشر مطلب أساسي تعمل كل دولة على تحقيقه، بل هو هدف ملح تسعى إليها كافة الدول، خاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه ركودا اقتصاديا عالميا وتتوالى فيه الأزمات المالية التي تعصف بسلامة العالم واستقراره.

وشغلت قضية الأمن الغذائي الكثير من حكومات العالم، وأصبحت من القضايا المهمة نظرا لتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن انعدامه يؤدي إلى عدم الاستقرار والاضطرابات والهجرات الجماعية في بعض الأحيان.

وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن مخاوف متعلقة بالأمن الغذائي العالمي، لا سيما مع استمرار غزو روسيا لأوكرانيا، إذ تعتبر الاثنتان من أكبر بلدان العالم المصدرة لسلعة غذائية رئيسية مثل القمح والدقيق والذرة والزيوت .

وقد لاقت قضية الأمن الغذائي اهتماما كبيرا على المستويين العالمي عامة والعربي خاصة الذي يواجه أكبر التحديات في قضية الأمن الغذائي، حيث أن ا لدول العربية مازالت تعاني من نقص في انتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، وذلك على الرغم من وجود العوامل المتوفرة التي تتيح للدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وذلك للتعويض عن نقص احتياجاتها من السلع الغذائية وذلك من خلال استغلال العوامل الطبيعية من تربة صالحة للزراعة وتوفر المياه، والتنوع المناخي بالإضافة إلى توفر العوامل البشرية كالأيدي العاملة الرخيصة، خاصة بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية وإستراتيجية. إن ما شهده العالم خلال الأزمة المالية العالمية 2008 -2009 وما تلاها من أزمة غذائية، فضلا عن أزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019 والتي مازالت تبعاتها مستمرة حتى الآن، كما ألقت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت عام 2022 بظلالها علينا والتي انبثقت عنها سلسلة من الأزمات والتحديات وخاصة مشكلة الأمن الغذائي.

هذا وسوف تتناول هذه الدراسة الحديث عن ماهية ومحددات وأبعاد الأمن الغذائي العربي وأثر الحرب الروسية الأوكرانية عليها، ودور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي وفي مواجهة أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، وستتطرق أيضا لبعض النتائج والتوصيات التي نأمل أن يكزن لها دورا فعالا في معالجة أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة مدى تأثير الازمات والصراعات الدولية عامة والحرب الروسية الأوكرانية على وجه الخصوص على الأمن الغذائي العربي، وماهيته وأبعاده، وما هي أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، وعلى دور التكنولوجيا للمساهمة في معالجة الفجوة بين العرض والطلب على الغذاء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أزمة عالمية تهدد أمن وسلامة الشعوب والتي مثلت خطرا على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقرارها، وقد جمعت الدراسة بين الإطار النظري الذي يعرف ماهية الأمن الغذائي لمعرفة أبعاده ومحدداته والأسباب التي انبثقت عنها هذه الأزمة بإلقاء الضوء على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، والإطار التطبيقي المعتمد على دراسة اسباب نشوء هذه الحرب وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن، وحاولت الدراسة ايجاد بعض النتائج للمساهمة في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة والوقوف على أبعادها لمحاولة تفادي تفاقمها في المستقبل القريب.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ما يلي:

- التعريف بماهية الأمن الغذائي.
- دراسة أبعاد ومحددات الأمن الغذائي العربي، وأبرز التحديات التي تواجهه..
- وضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة الأزمة.

3.1 منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في تناولها لهذ الموضوع على الأسلوب الوصفي التحليلي لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي والعربي على وجه الخصوص ، واعتمدت الدراسة على عملية الاستقراء التي قامت على ملاحظة واقع الازمات الاقتصادية والصحية والصراعات الدولية والوقوف على أبعادها وتدارك تداعياتها المستقبلية.

2.المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي:

1.2 المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

وضعت العديد من التعريفات لمفهوم الأمن الغذائي ووردت محاولات عديدة في الكثير من الكتب المنشورة لوضع مفهوم مرن لهحيث نص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974 على "إن توافر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافيا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". وقد ورد في عام 1983 تحليل لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أهمية الحصول على الغذاء، مما أدى إلى التعريف القائم على التوازن بين العرض والطلب من معادلة الأمن الغذائي، فيه، حيث ورد فيه"يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليا واقتصاديا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". وقد عرفت وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي في تقرير لها ورد فيه "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع الأفراد في الأسرة، في جميع الأوقات، من الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة" (اتحاد المصارف العربية، 2020).

2.2 المطلب الثاني: المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي:

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية هي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي. وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الإكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية مثل (الخضروات والأسماك) إلا أنها وبالرغم من تحقيق زيادة في انتاج الحبوب والمحاصيل، نجد أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الإرتفاع واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، على الرغم من أن الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب و63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد مثلتهذه السلع حوالي 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي .

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كمية الانتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في:

محددات الأمن الغذائي العربي، حيث تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا أحسن استخدام تلك الموارد مع توفر مناخ ملائم للإستثمار الزراعي بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية.

وبصفه عامة سوف يتم التركيز على الموارد الزراعية، فالدول العربية تختلف من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظرا لعوامل عديدة من بينها الجغرافيا والبيئة وتوفر الموارد الطبيعية. حيث تبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة العربية حوالي 1343مليون هكتار، تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة 17.34% والتي يزرع منها فقط 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78% من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019).

وبينت نتائج الدراسات بأن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية في الوطن العربي قدرت بنحو 5.52% مقارنة مع 6.32% على المستوى العالمي لعام 2018، نتيجة وقوع المنطقة العربية في الإقليم الجاف، وهذا ما يعرض دول الوطن العربي للخطر بسبب عدم تبني سياسيا ت فعالة لمقاومة الجفاف والحرارة، وهذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وصحة المواطنين، إذ باتت غير قادرة على توفير غذائها بصورة تتناسب مع تزايد معدلات استهلاك السلع الغذائية نتيجة تزايد النمو السكاني. ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها أثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما لم يتم وضع الضوابط والآليات لمواجهة هذه التحديات، وتهيئة الظروف لاستغلال الموارد التي تتمتع بها المنطقة العربية.

وتعتبر **الموارد المائية** في الوطن العربي نادرة، وبمرور الوقت تتفاقم ندرة هذه المياه، وتعكس المؤشرات على مدى معاناة الوطن العربي من فقر مائي حيث تحتوي مساحة المياه 0.7% من إجمالي المياه العذبة الجارية في العالم، بالإضافة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح وتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية، وانخفاض انتاجية بعض المحاصيل بشكل عام، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الانفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية، ونقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية، ولكي نستطيع مواجه مثل هذه الظروف علينا وضع سياسات تكيف مع المتاح من الموارد المائية وأحسان وترشيد استغلالها من خلال اتباع أنظمة الري الحديثة وغيرها من الآليات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

أما بالنسبة **للموارد البشرية** فهي تعتبر العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، فهي لا تتمثل في كمها العددي، ولكنها تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

وتشير البيانات إلى زيادة أعداد سكان المنطقة العربية إلى 431.38 مليون نسمة في عام 2020 مقارنة بنحو 412.77 مليون نسمة عام 2017، كما قدر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال الفترة 2017. 2020 بنحو 13.91%. إن زيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية هو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية المتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي وإتاحة فرص التشغيل خفضا للفقر وتحسين معدلات الأمن الغذائي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

3.2المطلب الثالث: مكونات وأبعاد الأمن الغذائي:

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل فيما يلي:

- **توافر الغذاء**: ويعني وجود كمية غذاء تكفي للإستهلاك المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت.
- **الحصول على الغذاء**: وتتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء.
- **استخدام الغذاء:** بمعنى استخدام المواد الغذائية ومعاملتها بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بشكل جيد، مع التعرف على الممارسات الصحية للتغذية وتطبيقها.
- الاستقرار: بمعنى توفر الغذاء في جميع الأوقات، وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ كموضوع دراستنا لأثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي(https://democraticac.de/?p=81697).

كما يتضمن الأمن الغذائي أبعاد عدة أبرزها:

- **البعد الأخلاقي**: ويتعلق هذا بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، لهذا يجب عدم .الإضرار بالأمن الغذائي أو الغذاء.
- **البعد الاجتماعي**: هو البعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المجملة، ومن تلك العناصر التحكم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السكاني، والحراك الجماعي في المجتمع.
- **البعد الاقتصادي**: ويساعد البعد الاقتصادي على تأمين الأمن الغذائي، ويكون من خلال توفر عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، الخدمات وتطور الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات (سلاسل الإمداد).

- **البعد السياسي**: وهو المتعلق بدور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي، والتنمية في كافة المجالات بما فيهم التنمية الزراعية للمحافظة على استراتيجيات الأمن القومي(https://ecss.com.eg/19551) .

3.المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي:

تمثلت أبرز التحديات التي واجهت الأمن الغذائي العربي بعدة عوامل، أهمها:

1.3المطلب الأول: أزمة COVID 19:

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريرٍيفيد بأن معظم الدول العربية تواجه تحديات متعددة الأوجه والأبعاد إزاء مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي، تمثلت تلك التحديات في نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها تلك الدول، ونقص العمالة نتيجة لتقييد حركة الأفراد، ترتب عليه نقص الإنتاج المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع الأسعار، انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول دون تعويض نتيجة نقص الإنتاج والحاجة لتلبية الإستهلاك المحلي.

وعند ظهور فيروس كورونا واجهت الدول العربية تحديات كبيرة في ملف الأمن الغذائي وأدركت من خلال هذه الأزمة مدى أهمية الأمن الغذائي، بعد أن شهد العالم إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي، ولذلك بذلت الدول العربية كافة الجهود الجبارة في تنويع السلة الغذائية في السنوات القليلة الماضية، وارتفع الناتج الزراعي من 75.2 مليار دولار في 1997 إلى 98 مليار دولار في 2007 وإلى 140.75 مليار دولار في عام 2017، حيث تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على استيراد حاجتها الأساسية من المواد الغذائية رغم توفر الموارد الطبيعة اللازمة للزراعة (الأمن الغذائي العربي، ص6).

2.3 المطلب الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية:

إن الأزمة الروسية الأوكرانية تمثل تهديدا جديا ووجوديا ومباشرا للأمن الغذائيالعالمي بشكل عام والعربي على وجه الخصوص مما يستدعي حلولا عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها. كما ان البحث عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي نجد أنها تمثل تهديداكبيرا ومباشرا على الأمن الغذائي العربي، وذلك لأنها تعتمد على واردات القمح من روسيا التي تعد أكبر مصدر للقمح في

العالم ثم يليها أوكرانيا في المركز الرابع، وأظهرت الدراسةأن عام 2020 شهد استحواز الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية اي ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة وفقالبيانات أحد المصارف العربية، ولهذا الأمر يستدعي من الدول العربية ايجاد حلولا عاجلة للتقليل من تبعات هذه الأزمة، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار أثارها، وذلك بإعادة النظر في تعريفها لمفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي حتى يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية(https://2u.pw/2a7Zm).

3.3المطلب الثالث : صادرات القمح والذرة والطحين من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

، تمثل صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة والطحين جزءاكبيراجدامن الصادرات العالمية من هذه المنتجات . كما تعتمد الدول العربية بشكل كبير على وارداتروسيا وأوكرانيا من منتجات القمح والذرة والدقيق .هذا وسوف يتم تناول هذه المستوردات على النحو التالي (إتحاد المصارف العربية، 2022) :

أولا: صادرات القمح:

تعتمد الدول العربية بشكل كبيرعلى واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تظهر البيانات أن الدول العربية قد إستوردت نحو 13,165 ألف طن من القمح من روسيا (بتكلفة 2,847 مليون دولار) ونحو 7,598 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 1,527 مليون دولار) في العام 2020.

وقد شكلت واردات القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 35.3 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، في حين شكلت واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 42.1 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وعليه، فقد بلغت مجمل واردات القمح إلى الدول العربية نحو 20,763 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 10.8 % من مجمل صادرات القمح العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى القمح من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 4,374 مليون دولار.

أما على صعيد كل دولة، فقد إحتلت مصر المرتبة الأولى عالمياًفي إستيراد كل من القمح الروسي والأوكراني، حيث إستوردت نحو 8,255 ألف طن من القمح الروسي ونحو 3,075 ألف

طن من القمح الأوكراني في العام 2020. وهكذا تكون مصر قد إستوردت نسبة 62.7 % من واردات القمح الروسي إلى الدول العربية و22.1 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، و40.5 % من مجمل واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 17.0 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، اليمن، بمجمل واردات بلغت نحو 1,504 ألف طن، فالسودان (1,443 ألف طن)، فالمغرب (1,379 ألف طن)، فتونس (1,095 ألف طن)، فلبنان (829 ألف طن)، فليبيا (717 ألف طن)، فالإمارات العربية (686 ألف طن)، فالأردن (517 ألف طن) ، فسلطنة عمان (453 ألف طن)، فالسعودية (311 ألف طن)، فموريتانيا (284 ألف طن)، فقطر (73 ألف طن)، فالصومال (70 ألف طن)، فجيبوتي (17 ألف طن)، فالجزائر (5 آلاف طن)، فالكويت (0.3 ألف طن)، فالعراق (0.1 ألف طن).

ثانيا: صادرات الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية

، تظهر البيانات الواردة في الجدولين أن الدول العربية قد إستوردت نحو 130 ألف طن من الذرة من روسيا (بتكلفة نحو 24 مليون دولار) ونحو 5,740 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 991 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية نسبة 5.7 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة، في حين شكلت واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية نسبة 20.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات الذرة إلى الدول العربية نحو 5,870 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 19.4 % من مجمل صادرات الذرة العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى الذرة من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 1,016 مليون دولار.

وعلى صعيد كل دولة، إحتلت مصر المرتبة الثالثة عالمياً في إستيراد الذرة من أوكرانيا، والمرتبة 26 عالمياً في الإستيراد من روسيا، حيث إستوردت نحو 2,924 ألف طن من الذرة الأوكرانية، ونحو 0.8 ألف طن من الذرة الروسية.

وعليه، تكون مصر قد إستوردت نسبة 50.9 % من واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية ونسبة 10.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة، و0.6 % من مجمل واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية ونسبة 0.03 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة. وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا، الجزائر، بمجمل واردات بلغت نحو 773 ألف طن، فليبيا (593 ألف طن)، فتونس (508 ألف طن)، فالمغرب (270 ألف طن)، فلبنان (266

ألف طن) ، فسلطنة عمان (151 ألف طن)، فالإمارات العربية المتحدة (118 ألف طن)، فالعراق (110 ألف طن)، فالسعودية (72 ألف طن)، فالأردن (39 ألف طن)، فسوريا والكويت (22 ألف طن لكل منهما)، فقطر (3 آلاف طن)، فاليمن (0.1 ألف طن).

ثالثا: صادرات طحين (دقيق) القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

تظهر البيانات الواردة في أن الدول العربية قد إستوردت نحو 4,420 طن من طحين القمح من روسيا (بتكلفة 1.17 مليون دولار) ونحو 91,314 طن من أوكرانيا (بتكلفة 24.2 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 1.8 % من مجمل صادرات روسيا منه، في حين شكلت واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 41.2 % من مجمل صادرات أوكرانيا منه. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات طحين القمح إلى الدول العربية نحو 95,734 طن في العام 2020. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 25.3 مليون دولار.

على صعيد كل دولة، إحتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى عالمياً في إستيراد طحين القمح من أوكرانيا، والمرتبة 21 عالمياً في إستيراده من روسيا، حيث إستوردت نحو 46,349 طناً من الطحين الأوكراني، ونحو 201 طناً من الطحين الروسي.

وعليه، تكون الإمارات قد إستوردت نسبة 50.8 % من واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 20.9 % من مجمل صادراتها منه، ونسبة 4.6 % من مجمل واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية، ونسبة 0.1 % من مجمل صادراتها منه. وقد تلى الإمارات العربية من حيث حجم إستيراد طحين القمح من روسيا وأوكرانيا، فلسطين، بمجمل واردات بلغت نحو 26,614 طناً فالصومال (13,426 طناً)، فالعراق (4,490 طناً)، فقطر (1,277 طناً)، فجيبوتي (1,071 طناً)، فجزر القمر (993 طناً)، فليبيا (581 طناً)، فلبنان (195 طناً)، فاليمن (170 طناً)، فالسودان (150 طناً)، فالسعودية (92 طناً) ، فسلطنة عمان (25 طناً)، فالأردن (0.8 طناً)، ومصر (0.04 طناً).

4. تحليل النتائج:

أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأزمات الدولية مثل الأزمة المالية والعالمية عام 2008-2009، وأزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019 والصراعات الدولية الراهنة الممثلة بالحرب التي ما زالت مستمرة بين روسيا واوكرانيا، كشفت عن ضعف وهشاشة العلاقة القائمة بين النظام الغذائي العالمي، وعواقبها السلبية الخطيرة على الأمن الغذائي العالمي ، إذ عملت هذه الأزمات والصراعات وخصوصا الحرب الروسية – الأوكرانية على تعريض الأمن الغذائي العالمي

للخطر ، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي تؤديه كل من اوكرانيا وروسيا كونهما تعدان موردان عالميان للأغذية ، وذلك لأن قطاع الزراعة والانشطة المتعلقة بها تساهم بشكل فعالفي الاقتصاد العالمي والعربي خاصة ، وتشكل كل من روسيا وأوكرانيا معا 25% من صادرات العالم من الحبوب ، وان الحرب الدائرة بين البلدين افقدت أوكرانيا السيطرة في عملية تصدير الغذاء مما تسبب بإضرار جسيمة وكبيرة في تجارة وانتاج الغذاء في دول العالم، فضلا عن قيام البلدان في المبالغة في زيادة حجم مخزونها من المنتجات الغذائية تحسبا للتقلبات المحتملة في الانتاج والتصدير وارتفاع الاسعار ، كماان االحرب الروسية- الأوكرانية كان وما زال لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي العالميبشكل عام والعربي على وجع الخصوص وذلك نتيجة النقص الذي يحصل لسلسلة القيمة الغذائية والمعوقات التي تعرقل شبكة الامداد العالمية من الغذاء.

وتوصلت الدراسة إلى ان الحرب الروسية – الاوكرانية تؤثر سلبا على الأمن الغذائي بسبب النقص في الامدادات الغذائية في أغلب بلدان العالم؛وبلدان العالم العربي على وجه الخصوص.

5. خاتمة:

، يعتبر التعاون الإقليمي والعالمي مهما في هذه الأيام حيث أن انعدام الأمن الغذائي غدا مشكلة عالمية لا تخص بلدا بعينه بل أصبحت تهدد معظم دول العالم . وقد قطعت بلدان كثيرة بالفعل أشواطافي هذا المجال، وبالتالي يمكن أن تخطو الدول العربية خطاها في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي. وسيعزز ذلك لا محالة الإمكانيات التكنولوجية والدبلوماسية بين الدول العربية، إذ يصبح الأمن الغذائي سبيلالتعميق التعاون في ما بينها وتحسين أوضاع شعوبها ورفاهيتهم.

ويظل ملف الأمن الغذائي في البلدان العربية يمثل هاجس لدوائر صنع القرار في الوطن العربي في ظل الأوضاع الحالية، وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من قادة الدول العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية،...إلخ. كمايشكل الإعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرةوالدقيق من كل من روسيا وأوكرانيا اللتان تشهدان حربا لم تتوقف لغاية الآ ن تحدياكبيرا وجدياً في ما يخص ملف الأمن الغذائي العربي، ولا سيما مع تصاعد حدة هذه الحربوتشديد العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول التي تسير في فلكها على روسيا وإحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية. هذا الأمر يدعو وبإلحاح كبير قادة

وشعوبالدول العربية إلى السعي إلى تعزيز الأمن الغذائي ذاتيا عبر الإستثمار في مشاريع زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة على إمتداد الوطن العربي الكبير .

6. التوصيات:

على ضوء النتائج توصي هذه الدراسة بما يلي:

- دراسة إمكانيات زيادة فرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بأخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط غير التكامل.
- دعم سبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء.
- إعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي.
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لإستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج.
- يجب أن تأخذ السياسات الزراعية بعين الاعتبار الموارد المتاحة واستدامتها والسبل الفضلى للاستفادة منها؛ ما قد يعني التركيز على الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي.
- على حكومات ودول العالم العربي أن تكون سريعة الاستجابة وأن تعتمد حلولا مصممة خصيصا لتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة الأمن الغذائي. ويجب أن يشكل التعاون بين بلدان المنطقة جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود، على أن يترجم باتفاقات متبادلة بين البلدان المعنية.

7. قائمة المراجع:

- تقرير عن "الأمن الغذائي في الو.طن العربي"، الأمانة العامة. إدارة الأبحاث والدراسات التابعة لإتحاد المصارف العربية، يوليو2020.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.
- عمرو حسين الصديق، (2022). "تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية"، المركز الديمقراطي العربي برلين، 14 أبريل 2022 . https://democraticac.de/?p=81697 .
- كنزي سيرج، (2022). "الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 1 يناير2022. https://ecss.com.eg/19551/ .
- تقرير عن "تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز"، اتحاد المصارف العربية، العدد 496، مارس2022 https://2u.pw/2a7Zm .
- إتحاد المصارف العربية ،الدراسات والابحاث والتقارير،العدد 496 - آذار/مارس 2022.

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الانتقال الى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

The impact of transition to sustainable energy on theenvironmental dimension of sustainable development in Algeria

حلاسة هناء[1]، طرايش معمر[2]

[1]جامعة تامنغست الحاج موسى اق اخموك (الجزائر)، hanaa.halassa@univ-tam.dz

[2]جامعة تامنغست الحاج موسى اق اخموك (الجزائر)، traichmaamar@yahoo.fr

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الطاقة المستدامة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الجزائر خلال (2000-2022)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان الجزائر لم تتمكن من تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، كما بينت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ووجود علاقة سالبة ومعنوية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وتوصي الدراسة بضرورة التعجيل في تفعيل برنامج الانتقال الى الطاقة المستدامة من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة ورفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي وتطويرها، مع التقيد بالصرامة في التنفيذ.

الكلمات مفتاحية:الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة،التنمية البيئية المستدامة،طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

تصنيف JEL:Q49، Q41، Q56، C51.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of sustainable energy on achieving sustainable environmental development in Algeria during (2000 -2022), using (FMOLS) method. The study's results revealed that Algeria has not yet been able to achieve the environmental sustainability,the findings also indicated a significant negative and meaningful relationship between renewable energy consumption and co2 emissions intensity, as well as a significant negative and meaningful relationship between energy consumption efficiency and co2 emissions intensity.

The study recommends an immediate transition to sustainable energy by improving energy consumption efficiency and rising the share of renewable energy in the energy mix through strict implementation.

Keywords: Energy Transition;Sustainable Energy; sustainable environmental development; Fully Modified Ordinary Least Squares.

Jel Classification Codes :Q49, Q41, Q56, C51.

المؤلف المرسل: حلاسة هناء، hino.tam@gmail.com.

1.مقدمة:

تلعب الطاقة بأشكالها ومصادرها المتنوعة دور الشريان الحيوي لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب توافر مصادر كافية للطاقة، الا ان تنامي الطلب على الطاقة واستهلاكها بوتيرة متسارعة زاد من مخاوف نضوب مواردها لاسيما وان المصدر الاساسي للطاقة يتكون من المصادر الاحفورية التي تتصف بعدم التجدد والتأثير السلبي على البيئة، اضافة الى ان انتاجها وتوزيعها واستهلاكها يتم بأنماط غير مستدامة، فمخاوف استمرارية السياسة الطاقوية الحالية ادى الى زيادة الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وايجاد سبل فعالة لتخفيف الضغط على الطاقات الاحفورية ومجابهة الاثار السلبية الناجمة عنها عن طريق الانتقال الى سياسة طاقوية مستدامة والتوجه الى استغلال الطاقات المتجددة وتطويرها والوصول الى مزيج طاقوي يحقق الاستدامة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وترشيد استهلاكها ضمانا لحق الاجيال الحالية والقادمة بطريقة امنة اقتصاديا و بيئيا.

تحاول الجزائر التكيف مع التحديات السابقة من خلال تغيير أنماط استهلاكها وانتاجها باعتبارها دولة ريعية تعتمد في تسيير جميع قطاعاتها على العائدات النفطية المتأتية من مصادر احفورية مهددة بالفناء وتتسبب بأضرار بيئية وخيمة تؤثر سلبا على تحقيق التنمية البيئية المستدامة في البلاد، لذلك أولت اهتماما كبيرا بموضوع الانتقال الطاقوي المستدام بالاعتماد على سياسة الطاقة المستدامة من خلال تحقيق الثنائية -تحسين كفاءة استخدام الطاقات الاحفورية- و زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة وتطويرها- على نحو سليم اقتصاديا، مقبول اجتماعيا وبيئيا دون الإنقاص من حقوق الأجيال القادمة، وفي دراستنا هذه سنحاول الوقوف على مدى مساهمة الانتقال الى الطاقة المستدامة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال دراسة العلاقة بين الطاقة المستدامة ومعدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منطلقين في ذلك من التساؤل التالي: **الى أي مدى يمكن للطاقة المستدامة ان تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية بين استهلاك الطاقات المتجددة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- توجد علاقة عكسية بين كفاءة استهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

اهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الانتقال الى الطاقة المستدامة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 من خلال دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقات المتجددة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والعلاقة بين كفاءة استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يعتبر من القضايا الحديثة التي حضت باهتمام بليغ لدى خبراء الطاقة والهيئات الدولية من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة البعد البيئي.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الإطار النظري للدراسة، والمنهج القياسي باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) والتي تهدف الى الحصول على اعلى كفاءة في التقدير.

هيكل الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع والاهداف المرتبطة به تم تقسيم الدراسة الى:

- مفاهيم حول التنمية البيئية المستدامة، الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة.
- الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في الجزائر.
- الدراسة التطبيقية لأثر الانتقال الى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

2.مفاهيم حول التنمية البيئية المستدامة، الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة:

1.2مفهوم الاستدامة والتنمية البيئية المستدامة:

حاولت العديد من الدراسات والبحوث تعريف الاستدامة، فهناك من قدم تعريفا محدودا لمصطلح الاستدامةمثل (Daily, B & Huang) الذي عرفها من منظور بيئي فقط دون ادراج الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي للاستدامة(Daily & Huang, 2001, p. 1541) ، بينما قام البعض الاخر بتعريفها ا من خلال النظر في عدة جوانب مرتبطة مع بعضها البعض، مثل (Carter, C & Rogers) الذين اتخذا نهجا أكثر شمولا من خلال النظر إلى الاستدامة من منظور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مع مراعاة العوامل المتعلقة بالأعمال التجارية مثل إدارة المخاطر والشفافية والاستراتيجية والثقافية .Carter & Rogers, 2008, p). (369، وبصفة عامة استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن الاستدامة البيئية ومع مرور الوقت وكثرة الابحاث والدراسات في هذا المجال تطور مفهوم مصطلح الاستدامة ليشمل الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية والتكنولوجية (Kotob, 2011, p. 6).

تعد الاستدامة البيئية احد اهم ابعاد الاستدامة وتعرف على انها: " التفاعل المسؤول مع البيئة لتجنب استنزاف أو تدهور الموارد الطبيعية، وللسماح بجودة بيئية طويلة الأمد" (حلمي، 2021)، وعرفت أيضا انها: " الحق باستخدام الثروات والموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على البيئة، تساهم بدعم الاقتصاد المحلي، تؤمن احتياجات الأجيال القادمة وإيجاد سبل اقل

إسرافا وتبذيرا لتلبية الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة عن طريق زيادةالكفاءة وإعادة التدوير كأداة لحماية البيئة" (عبود مجيد و خليل اسماعيل، 2019، صفحة 384)، كذلك هي: " التنمية التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة، واستحداث بدائل نظيفة صديقة للبيئة وتساعد على استمراريته اذ ان البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان" (محمد حسين و محمود الاغا، 2011، صفحة 232).

2.2 مفهوم الانتقال الطاقوي (Energy Transition):

ظهر مفهوم الانتقال الطاقوي في المانيا والنمسا سنة 1980 كمجموعة من التوقعات والمقترحات العلمية التي وضعها معهد "اوكو" بهدف إيجاد بديل للنفط(Basosi, 2020, p. 7).
عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IRENA) الانتقال الطاقوي انه:"تحويل القطاع الطاقوي العالمي القائم على الطاقة الاحفورية الى قطاع طاقوي بصفر كربون عند النصف الثاني من هذا القرن". وحسب محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CEREFE): " الانتقال الطاقوي هو أحد مكونات الانتقال الايكولوجي، وهو يدل على تغير عميق في وسائل انتاج واستهلاك الطاقة للتوجه نحو مزيج طاقوي مستدام وبصمة بيئية مقبولة"، ويقصد بالانتقال الطاقوي ايضا: " إنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وغير مضرة بالبيئة تقلل أو لا تطلق غازات الاحتباس الحراري، كالقوى النووية وطاقة المياه وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث تسهم هذه المصادر في تقليل انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، وتحسين الاستدامة البيئية " (جاويرث، 2020، صفحة 1)، وفي سنة 2017 عرف Smil التحول الطاقوي على انه: "تغيير في تركيبة امدادات الطاقة الأولية (الهيكل)، وهو انتقال تدريجي من نمط معين لتوفير الطاقة الى حالة جديدة لنظام طاقي".(Mazzone, 2020, p. 322)، وعرف أيضا انه: "الانتقال الى نموذج امداد للطاقة منخفض الكربون صديق للبيئة، يوفر موارد الطاقة بتكلفة ميسورة اقتصاديا، وهو انتقال يستغرق زمن متوسط الى طويل الاجل، ويتطلب مشاركة والتزام فعال ومستمر بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين للحد من تأثيرات تغير المناخ وتحقيق استدامة النظام الطاقوي".(Gipuzkoa Provincial Council's Climate Change, 2018)

3.2 مفهوم الطاقة المستدامة (Sustainable Energy):

اظهرت البحوث والدراسات السابقة عن وجود صعوبة في إيجاد تعريف واضح ودقيق للطاقة المستدامة، حيث تم تعريف مفهوم الطاقة المستدامة بالخطأ على انها الطاقة المتجددة،

فالطاقة المستدامة تعبير أوسع، حيث أن الاستدامة لا تنطبق فقط على توليد الطاقة، ولكن أيضا استهلاكها، وادراج الحاجات البيئية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية.

عرف H ROGALL سياسة الطاقة المستدامة في ثلاثة ابعاد (بيئية، اقتصادية، واجتماعية). وبهذه الطريقة فان معايير الاستدامة المعتمدة هي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي(Konrad , 2014, p. 84)، وتم تعريفها كذلك على انها: "تحويل الطاقة الأولية إلى طاقة كهربائية وحرارية ثم إيصالها إلى المستهلك النهائي بأسلوب يهدف الى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الاخذ في الحسبان الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية والبشرية" (Kryk, 2019, p. 143). وعرفت على انها:"مصادر الطاقة التي تسمح للأرض بدعم الانظمة البيئية المتوازنة والصحية مع امكانية الحصول على الطاقة النظيفة والوصول اليها حاليا ومستقبلا بأسلوب مستدام، وهذا المفهوم يتضمن كفاءة استهلاك الطاقة التقليدية وتفعيل استخدام الطاقات المتجددة"(طرايش، نمذجة البعد الاقتصادي لمزيج الطاقة المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، 2019، صفحة 314)، وحسب Xavier Lemaire تتكون الطاقة المستدامة من عنصرين رئيسيين هما الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.(Xavier, 2004, p. 10). اذن **فالطاقة المستدامة = الطاقة المتجددة + كفاءة الطاقة.**

1.3.2الطاقات المتجددة (Renewable Energy):

عرفت الطاقة المتجددة على انها" الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ"(خبابة، خبابة، و كعرار ، 2013، صفحة 45)، وتعرف أيضا على انها: " انها الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية وهي تتجدد بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه"(nations، 2013)، ويمكن ان تعطي طاقة مباشرة كما يمكن استخدامها في انتاج الطاقة الكهربائية، تتميز عن الطاقة التقليدية بسرعة تجددها وتوفرها، مصادرهامتنوعة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياحالطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الحرارة الجوفية وغيرها)، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة المتواجدة غالبا في مخزون جامد في الأرض(حماش و غراب، 2021، صفحة 4).

2.3.2كفاءة الطاقة (Energy Efficiency):

كفاءة الطاقة هي: "مفتاح للخفض التدريجي في كثافة الطاقة كأحد الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التغير المناخي، القدرة التنافسية الصناعية، رفاهية الإنسان، التنمية الاقتصادية وأمن الطاقة" (روايقية، 2018-2019، صفحة 159)، وعرفت على انها: "استخدام الطاقة بطرق ذات فعاليةخلال استعمال الطاقة بشكل عام،حيث يتم تقليل هدر الطاقة والاستهلاك الكلي لموارد

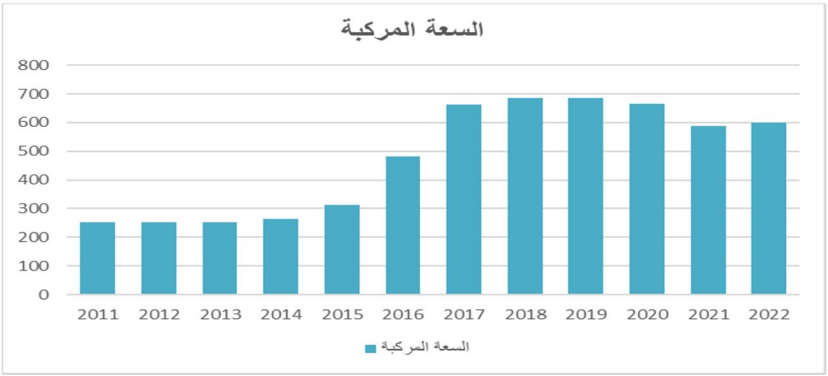
الطاقة الأولية"(طرايش، مزيج الطاقة المستقبلي كتوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، 2019-2020، صفحة 83)، اي ان الأنظمة الموفرة للطاقة والممارسات ستعملعلىترشيد استهلاكالطاقةعند القيام باي نشاط يعتمد على الطاقة من أجل الحصول على نفس المنفعة أو القيمة المضافة، وفي نفس الوقت تقليل الآثار البيئيةالسلبية المصاحبة لاستهلاك الطاقة إلى أدنى حد ممكن.

3.الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في الجزائر:

1.3إمكانات الطاقات المتجددة في الجزائر:

تمتلك الجزائر مؤهلات عالية في مجال الطاقات المتجددةبفضل ثرواتها الطبيعية ومساحاتها الشاسعة وتنوع مناخ مناطقها، وهو ما سيسمح بان تكون موردا للطاقات النظيفة وتلبية احتياجات الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة على الصعيدين المحلي والدولي.

الشكل 1:الطاقة المتجددة المركبة في الجزائر خلال الفترة 2011-2022



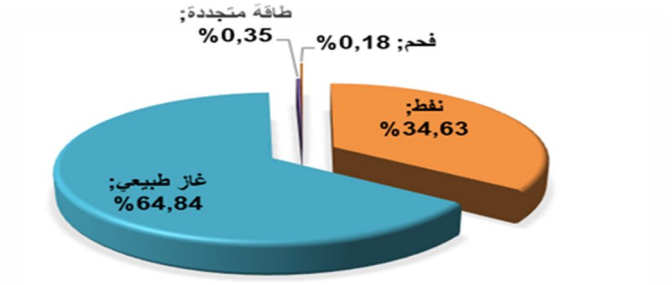
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع الطاقة: https://attaqa.net تاريخ الاطلاع 2023\07\08.

يبين الشكل 1 سعة الطاقة المتجددة المركبة في الجزائر خلال الفترة 2011-2022 حيث نلاحظ تزايد السعة المركبة خلال الفترة 2011-2022، تم تركيب حوالي 253 ميغاواط سنة 2011 ثم ارتفعت السعة لتبلغ حوالي 482 ميغاواط سنة 2016 وسجلت اعلى قيمة سنة 2018 و2019 قدرت بحوالي 686 ميغاواط ثم عرفت تراجعا طفيفا خلال الفترة (2020-2022).

تبنت الجزائر مخططا لتفعيل الانتقال الطاقوي بالاعتماد على مصادرها من الموارد المتجددة لمكافحة تغير المناخ، والوصول إلى الحياد الكربوني في2050، حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع وابرام عدة اتفاقيات في مجال الطاقة الشمسية أهمها مشروع سولار 1000 الذي يهدف الى توليد نحو 15 جيجاوات من الطاقة المتجددة افاق (عرعار، 2023)2035، من خلال الاعتماد

على الطاقة الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى التوليد المشترك، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، كما تسعى الجزائر من خلال استراتيجية وضعتها الحكومة في ديسمبر 2022 الى تطوير انتاج الهيدروجين الاخضر(سلحاني، 2023). وتستهدف ان تكون البلاد رائدة في انتاج وتصدير هذا الوقود النظيف إقليميا ودوليا، بالإضافة الى جعل الهيدروجين ناقلا إستراتيجيا يمكن الجزائر من احترام التزاماتها المناخية وبرنامجها لتحول الطاقة.وفي هذا الإطار تتطلب تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضرتسريع وتيرة تفعيل مشروعات الطاقة المتجددةالأمر الذي يلقي بدوره أيضافي تنويع مزيج الطاقة بالبلاد.

الشكل 2: المزيج الطاقوي في الجزائر2020



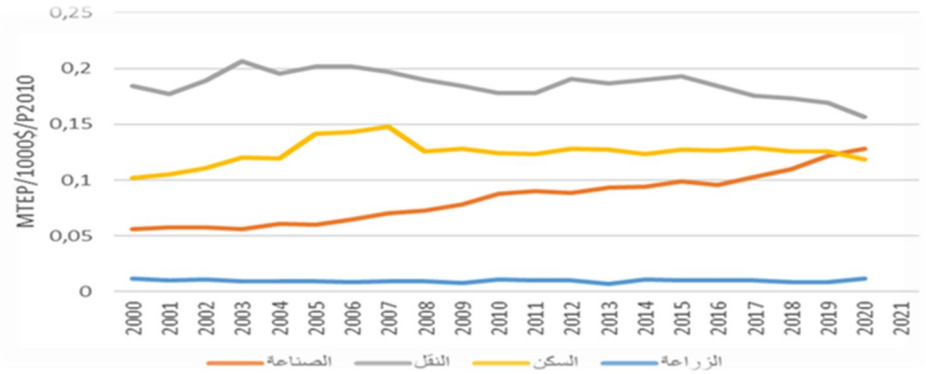
Source:(Younes Zahraoui, 2021, p 07)

يبين الشكل2 هيكل امدادات الطاقة حسب مصدر الطاقة في الجزائر لسنة 2020 حيث يوضح النسبة الضعيفة جدا لحصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي والتي تقدر بحوالي 0,35%، ويساهم الغاز الطبيعي بأكبر نسبة في المزيج تقدر بحوالي 64,84% حيث توجه موارده الى الاقتصاد المحلي، بينما يساهم النفط بنسبة 34,63% في المزيج الطاقوي، توجهموارده للتصدير باعتبار ان الصادرات النفطية تمثل أكبر نسبة من اجمالي الصادرات وبالتالي اجمالي الإيرادات، كما ان النفط الخام يحقق ربعا اقتصاديا معتبرا مقارنة بسعر الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية.

2.3 كثافة الطاقة في الجزائر:

يعبر مؤشر كثافة الطاقة عن كمية الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، او يعبر عن نسبة الطاقة المستهلكة الى القيمة المضافة في القطاع (الصناعة، النقل، السكن، الخدمات، الزراعة،...)، وهو مؤشر مهم لتحديد كفاءة استهلاك الطاقة وتأثيراتها البيئية، كما يمكن ان يساعد الحكومات في اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتطوير سياساتها لتحقيق تنمية بيئية مستدامة بأساليب مستدامة .

الشكل 3: كثافة الطاقة النهائية حسب القطاع في الجزائر 2000-2021

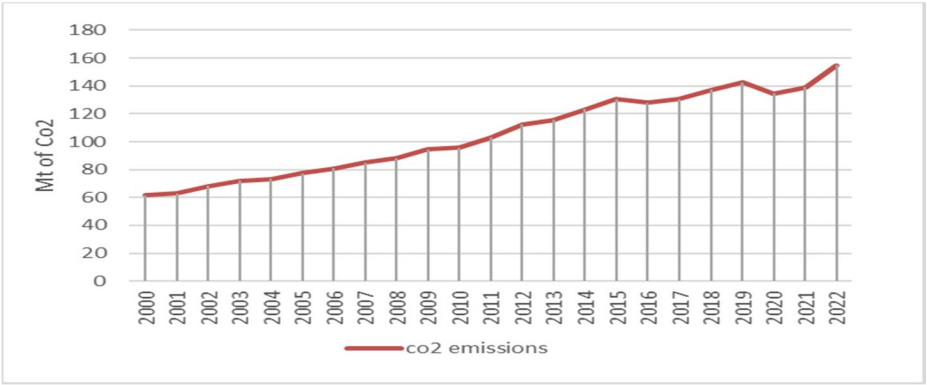


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يبين الشكل3 كثافة الطاقة النهائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث نلاحظ تزايد مؤشر كثافة الطاقة النهائية في كل القطاعات، وهذا يشير الى تدهور في كفاءة الطاقة الناتج عن الاستخدام النهائي للطاقة خاصة في قطاع النقل وقطاع الخدمات، ويرجع التدهور إلى الإفراط في استهلاك الطاقة بسبب سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة بالإضافة إلى مشكل تهريب المنتجات النفطية على الحدود الغربية والشمالية والجنوبية.لذلك يتوجب الرفع والتكثيف من الاعتماد على الطاقات المتجددة والنظيفة في انتاج الطاقة لأنها تساهم في التخفيف من حدة انبعاثات الغازات الدفيئة والمسببة للاحتباس الحراري وتلوث البيئة، وبالتالي يمكن للجزائر ووفقا لبرنامج التحول الطاقوي ان تخفض من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون مستقبلا. خاصة وان الجزائر تشهد تزايد سنوي في معدلات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

والشكل4 الذي يوضح تطورات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)،حيث يظهر التزايد المضطرد لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث ارتفعت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 61,51 طن متري co2 سنة 2000 الى 130,49 طن متري co2 سنة 2015، ثم تراجعت قليلا سنة 2016 بلغت 127,9 طن متري co2، وعادت الى الارتفاع خلال الفترة (2017-2022) ويرجع هذا التزايد بصفة أساسية الى الافراط في استخدام الطاقات الاحفورية وهدرها لاسيما وأنها تمثل نسب كبيرة في المزيج الطاقوي الجزائري.

الشكل4: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال 2000-2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة وعلى بيانات wisevoter على الموقع: https://wisevoter.com/country-rankings/co2-emissions-by-country/#algeria

3.3 الاجراءات المتخذة في الجزائر لتحقيق استدامة البيئة في إطار التنمية المستدامة:

أدركت الجزائر بضرورة التكامل بين تحقيق الأهداف التنموية التي انجر عنها أزمات بيئية وخيمة من جهة وضمان حماية البيئية واستدامتها من جهة أخرى، في ظل هذه الأوضاع ولمواجهة المشاكل البيئية الراهنة خاصة ارتفاع معدلات التلوث البيئي بأشكاله المختلفة وارتفاع الاستهلاك اللاعقلاني للطاقات الاحفورية الناضبة لجات الحكومة الجزائرية الى اصدار جملة من القوانين والمراسيم التنفيذية، وانشاء هياكل ومؤسسات متخصصة في حماية البيئة وابرام اتفاقيات دولية، نوجز اهمها فيما يلي:

- اصدار القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي شكل القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية في مجال إدارة البيئة، حيث سعى المشرع من خلاله الى معالجة مختلف المخاطر المحيطة بالبيئة والجوانب المتعلقة بها(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 6).
- اصدارالقانون 03-04 المؤرخ في 23 جويلية المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، القانون 03-04، 2004).
- اصدارالقانون 04-09 المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، القانون 04-09، 2004)
- اصدارالقانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة(مصالح الوزير الاول، 2004).

- تأسيس هيئات أسندت لها مهام إدارة وتنظيم مجالات البيئة الصندوق الوطني لحماية البيئة والساحل مثل مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية(بوزيان و مرسلي، 2022، صفحة 527).
- فرض الجباية البيئية على مختلف الأنشطة والممارسات الملوثة للبيئة حسب درجة خطورة النشاط، فمن يلوث أكثر يدفع أكثر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، والمتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة (الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 336-09، 2009، صفحة 3).
- خلال التعديل الدستوري 2016 تمت الإشارة الى ان الدولة تضمن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة(الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 19 من التعديل الدستوري، 2016، صفحة 8)، وتضمنت المادة 21 من التعديل الدستوري 2020 الى حماية البيئة وضمان بيئة سليمة للأفراد مع تحقيق رفاهيهم بالإضافة الى اتخاذ كل التدابير لمعاقبة الملوثين(الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 21 من التعديل الدستوري، 2020، صفحة 9).
- وقعت وزارة البيئة اتفاقية قانونية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في إطار التعاون المتعدد الأطراف سنة 2019، بهدف تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية للطرفين، وعلى رأسها الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية وكذلك تعزيز الاقتصاد الأخضر، كما تتناول المذكرة مكافحة تغير المناخ والتصحر، وتطوير الطاقات المتجددة والسيطرة عليها(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، اتفاقية مع UNEP، 2019).
- اعتماد العديد من اليات التمويل والتحفيز والمرافقة التي تستهدف دعم سياسة الدولة في حماية البيئة من اجل تحقيق استدامة البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال انشاء عدة صناديق في هذا الإطار، بالإضافة الى تمويل ودعم المشاريع والأنشطة البيئة من خلال أجهزة الدعم الوطنية مثل (الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI- والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM).
- التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية والمتعلقة بالبيئة مثل اتفاقية كيوتو في 16فيفري 2005، واتفاقية باريس لتغير المناخ في 22 أفريل 2016.

4. الدراسة التطبيقية لأثر الانتقال الى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

1.4 العينة وفترة الدراسة:

ستقوم دراستنا على دولة الجزائر خلال الفترة 2000-2022 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) لتقدير النموذج القياسي، وهي طريقة تصحيح لا معلميه لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)التي اوجدها الباحثان Phillips and Hansen)(1990 و(1995Phillips) في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية، اذ ان الفكرة الاساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي (محمد ابراهيم علي، 2021، صفحة 559)، وهي مصممة بشكل اساسي لتقدير نماذج التكامل المشترك متعددة المتغيرات المستقلة، بحيث تكون متغيرات النموذج القياسي احادية التكامل I(1)، كما تحل هذه الطريقة مشكلة الارتباط المتزامن بينالخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة، وسيتم الاعتماد على برنامج Eviews.12في معالجة البيانات للحصول على نتائج دقيقة.

2.4 النموذج المستخدم:

مناجل اختبار تأثير الانتقال الى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة، سنقوم باختبار بعض المتغيرات (استهلاك الطاقات المتجددة، كفاءة استهلاك الطاقة) على كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر ولذلك فان النموذج المستخدم في الدراسة يأخذ الشكل التالي:***Int C02=f(Renew energy , Eff energy)***

ويأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$LN\ Int\ Co_2 = \alpha_0 + \alpha_1 LN\ Renew\ energy_t + \alpha_2 LN\ Eff\ energy_t + \varepsilon_t$$

حيث ان:

t: يمثل رقم المشاهدات ويشير الى الزمن (2000-2022)

$\alpha_2, \alpha_1, \alpha_0$: معلمات النموذج

ε_t: بواقي تقدير المعادلة

$LN\ Int\ Co_2$: لوغاريتم كثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، المتغير التابع يشير الى إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي (GDP). في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وهو مؤشر مهم للتعبير عن التلوث البيئي.

$LN\ Renew\ energy_t$: لوغاريتم استهلاك الطاقة المتجددة وهو متغير مفسر يعبر عن نسبة استهلاك الطاقات المتجددة من اجمالي استهلاك الطاقات في الجزائر خلال (2000-2022).

$LN\ Eff\ energy_t$: لوغاريتم كفاءة استهلاك الطاقة الاحفورية، وهو متغير مفسر يعبر عن الطاقة المستهلكة لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي (GDP) في الجزائر خلال (2000-2022) ، ويشير الى استهلاك الطاقة التقليدية باستخدام طاقة اقل لتحقيق نفس المنفعةوفي نفس الوقت تقليل الآثار البيئية (السلبية) المصاحبة لاستهلاك الطاقة إلى الحد الادنى.

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج خلال (2000-2022) من المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/
- قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) على الموقع: https://www.iea.org/
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) على الموقع: https://www.ons.dz/

3.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها:

لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج سنقوم باختبارات جذر الوحدة (Unit Root test)بالاعتماد علىاختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)

الجدول 1: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	قيمة ADF	P. value	قيمة ADF	P. value	
Int Co_2	-1,38	-3,01	-4,71	-1,95	I(1)
Renew energy	-2,18	-3,01	-5,27	-1,95	I(1)
Eff energy	-0,75	-3	-4,48	-1,95	I(1)

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يبين الجدول 1 ان جميع متغيرات غير مستقرة في المستوى I(0) عند معنوية 5% بدلالة أن القيم المحسوبةأقل من القيم الجدولية (بالقيمة المطلقة)، وبالتالي نقبل الفرضية العديمة بوجود جذور وحدوية، لذلك اخذنا الفروق الأولى حيث أظهرت النتائج استقرارها في الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5% لان القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة وهو ما يعني ان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالتالي السلاسل مستقرة أو متكاملة من الدرجة الأولى.

بما ان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى فانه يمكننا استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) في تقدير نموذج الدراسة.

4.4 اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

1.4.4 تحديد فترة الابطاء المثلى:

قبل التطرق الى اختبار جوهانسون سنقومبتحديد درجة التأخير المثلى بالاعتماد على المعيارين Akaikeو Schwarz والاستعانة ببرنامج E-views، واظهرت النتائج ان درجة التأخير المثلى والتي تقابل اقل قيمة للمعايير هي: p=1. والجدول 2 يبين ذلك.

2.4.4 اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون:

الجدول2: نتائج اختبار جوهانسون

Date: 07/31/23 Time: 13:28
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNINTENSITY CO2 LNRENEW ENERGY CONS LNEFFICIEN...
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.720220	31.35313	29.79707	0.0328
At most 1	0.216959	5.878095	15.49471	0.7099
At most 2	0.048138	0.986697	3.841465	0.3206

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.720220	25.47504	21.13162	0.0115
At most 1	0.216959	4.891398	14.26460	0.7555
At most 2	0.048138	0.986697	3.841465	0.3206

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

بناءعلى نتائج اختبار جوهانسون سنقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، ويشير اختبار الأثر(λ Trace)واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Elgenvalue) الى وجود معادلة تكامل مشترك، أي ان هناك علاقة تكامل مشترك بين كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وباقي المتغيرات المستقلة للنموذج.

3.4.4تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS):

بعد التأكد من تحقق استقرار السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الان بتقدير النموذج القياسي تقديرا اولي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، ثم سنقوم بحذف المتغيرات غير المعنوية ان وجدت.

الجدول3: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LNINTENSITYCO2
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/23/23 Time: 20:24
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRENEW_ENERG_CONS	-0.042034	0.008117	-5.178702	0.0001
LNEFFIENERG	-0.440231	0.061285	-7.183345	0.0000
C	5.167730	0.087595	58.99583	0.0000
R-squared	0.909360	Mean dependent var		4.453659
Adjusted R-squared	0.899289	S.D. dependent var		0.067640
S.E. of regression	0.021466	Sum squared resid		0.008294
Long-run variance	0.000485			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

وعليه تكون المعادلة كالاتي:

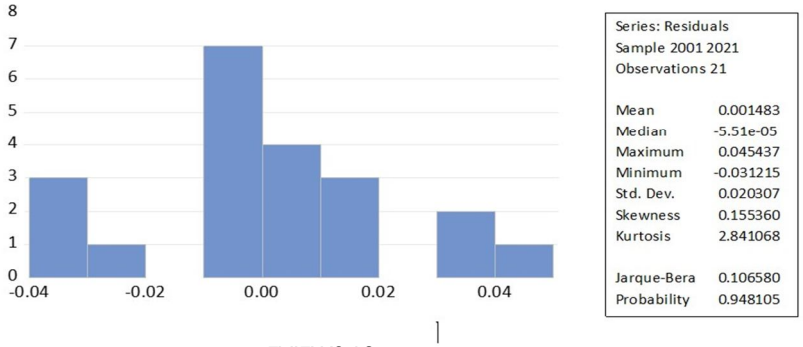
$$LN\ Int\ Co_2 = 5{,}167 - 0{,}042 LN\ Renew\ energy_t - 0{,}440\ LN\ Eff\ energy_t + \varepsilon_t$$

من خلال النموذج توصلنا الى النتائج التالية:

- قيمة معلمة الحد الثابت تشير الى انه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فان قيمة كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تكون في حدود (5,167730) وهي معنوية احصائيا عند مستوى 1% لان (P=0,0000<0,01).
- قيمة معلمة استهلاك الطاقة المتجددة من اجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة سالبة وهي معنوية احصائيا عند مستوى 1% لان (P=0,0000<0,01)، حيث ان زيادة استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 1% ستؤدي الى انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ (0,042034%).

- قيمة معلمة كفاءة استهلاك الطاقة الاحفورية سالبة وهي معنوية احصائيا عند مستوى 1% لان (P=0,0000<0,01)، حيث ان انخفاض مؤشر كثافة الطاقة (او ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة) بنسبة 1% سيؤدي الى انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ (0,440231%).
- قيمة معامل التحديد R^2 = 0,909360، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير تغيرات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أي ان النموذج يمتلك القدرة على تفسير90,93% يرجع سببها الى المتغيرات المستقلة، و9,07% المتبقية تعود الى عوامل او متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وتعود الى المتغير العشوائي ε_t.
- فيما يخص اختبار دربن واتسون نلاحظ عدم وجود نسبة دربن واتسن (DW)للنموذج الخاص بقياس الارتباط الذاتي لبواقي التقدير وهذا راجع إلى أن طريقة (FMOLS) تأخذ في اعتبارها كما أسلفنا الذكر مشكلة الارتباط الذاتي وتقوم بتصحيحه، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسن، كما أن هاته الطريقة تأخذ أيضا في الحسبان عدم ثبات تباين بواقي التقدير وتصححه.
- فيما يتعلق باختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نلاحظ من خلال الجدول ان نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج غير معنوية، حيث ان القيمة الاحتمالية الإحصائية Jarque-Bera(prob=0,948105) أكبرمن 5% وقيمة J-Bera = 0.106580 وهي اقل من $X^2_{0.95}$ =5.99 وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج jarque-Bera



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من اجل التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي التي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير قمنا باستخدام قيمة معامل التضخم VIF (variance inflation factors) والتي تشير الى ان القيمة التي تقل عن 10 لهذا المضاعف على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذجوالجدول4 يظهر ان قيمة VIF لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي وبالتالي سيتم الاعتماد على النموذج المقدر والجدول الموالي يوضح نتائج معاملات مضاعف التباين.

الجدول 4: نتائج التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج

Variance Inflation Factors
Date: 07/23/23 Time: 21:04
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LNRENEW_ENERG...	6.59E-05	5.490356	1.517961
LNEFFIENERG	0.003756	373.9422	1.517961
C	0.007673	332.4607	NA

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال ما سبق نلاحظ ان النموذج حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS)، وهذا يدل على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وعليه يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

5. التفسير الاقتصاديوتحليل النتائج:

من خلال المعادلة السابقة تتضح لنا العلاقة العكسية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال الإشارة السالبة لمعلمة استهلاك الطاقات المتجددة وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، بحيث ان زيادة استهلاك الطاقات المتجددة يؤدي الى انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبالتالي التقليل من التلوث البيئي، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية H_0: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون،وحسب المعادلة ارتفاع استهلاك الطاقات المتجددة بـ 1 % سيؤدي الى التقليل من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0,042%،فزيادة استغلال واستهلاك الطاقات المتجددة في الجزائر سيساهم في الحد من

التلوث البيئي الناجم عن تفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الا انها نسبة ضعيفة جدا بسبب ضعف حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي وتدني استهلاكها، وستكون أداة ونقطة تحول فعالة لقطاع الطاقة للمساهمة في إنجاح الانتقال الطاقوي المستدام في الجزائر والحفاظ على استدامة الطاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتشير المعادلة الى العلاقة العكسية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر وهو ما يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية،مما يدفعنا لقبول الفرضية الصفرية H_0: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة استهلاك الطاقة التقليدية وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، اذ ان انخفاض مؤشر كثافة الطاقة يؤدي الى ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة وهو ما يؤدي الى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أي ان الفرضية الثانية تحققت، وحسب المعادلة نلاحظ ان الزيادة في كفاءة استهلاك الطاقة بـ 1 % سيؤدي الى التقليل من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ نسبة 0,44% وهي نسبة ضعيفة جدا وهو ما يدل على تدهور كفاءة استخدام الطاقة في الجزائر والذي يعود الى تزايد الطلب على الطاقة بوتيرة متسارعة بالإضافة الى سياسة دعم الطاقة في الجزائر، نهيك عن مشكل التهريب عبر الحدود الجزائرية والاستغلال اللاعقلاني للطاقة الاحفورية وهو ما نجمت عنه أضرار وخيمة للبيئة.

5. الخاتمة:

من خلال دراستنا وبناء على الجانب النظري والدراسة التطبيقية توصلنا الى انه بالرغم من جملة الإجراءات والقوانين المتخذة من طرف الجزائر للانتقال الى سياسة الطاقة المستدامة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في اطار التنمية المستدامة، الا انها لم تتمكن بعد من تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة والذي يرجع بصفة أساسية الى ارتفاع معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تدهور كفاءة استهلاك الطاقة نتيجة الاستهلاك المفرط للطاقة، بالإضافة الى ضعف حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي . كما توصلت الدراسة الى نتائج أخرى نوجزها فيما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين متغيرات الدراسة، أي ان هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) وبين المتغيرات التفسيرية (استهلاك الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة)؛
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ان متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول وهذا يشير الى انها متكاملة من الدرجة الأولى؛

- اشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك عن وجود تكامل بين متغيرات الدراسة؛
- اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، لان (P=0,0000<0,01)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي ان استهلاك الطاقات المتجددة يؤثر على انبعاثات غاز CO_2؛
- بينت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربونلان (P=0,0000<0,01)، اذ ان انخفاض مؤشر كثافة الطاقة يؤدي الى ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة وهو ما يؤدي الى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

التوصيات:

- الصرامة في التقيد بتنفيذ برنامج الطاقة الوطني بحلول 2030، والمواءمة بين تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والبعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- رفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال من خلال تطبيق اليات وبرامج فعالة؛
- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة باستخدام أساليب وتدابير فعالة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة؛
- الحد من الاستغلال المفرط وهدر الطاقة؛
- مراجعة سياسة دعم الطاقة في الجزائر والعمل على تخفيضها.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

6. قائمة المراجع:

Basosi, D. (2020). Lost in transition. The world's energy past, present and future at the 1981 United Nations Conference on New and Renewable Sources of Energy. Journal of Energy History, 1-16.

Carter, C., & Rogers, D. (2008). A Framework of Sustainable Supply Chain Management: Moving Toward New theory. International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 38(5), 360-387.

Kryk, B. (2019). Ensuring Sustainable Energy as A Sign of Environmental Responsibility and Social Justice in European Union Members. Economía I Środowisko, 4(71), 139-162.

Mazzone, A. (2020). Energy transition in isolated communities of the Brazilian Amazon. In L. Guimarães, The Regulation and Policy of Latin American Energy Transitions (pp. 319-330). Elsevier Science.

Daily, B., & Huang, S. (2001). Achieving sustainability through attention to human resource factors in environmental management. international journal of opperations & production management, 21(12), 1539-1552.

Gipuzkoa Provincial Council's Climate Change. (2018). ENERGY TRANSITION HUB. Retrieved juillet 2023, from Naturklima: https://naturklima.eus/index.htm

Konrad , P. (2014). Theoretical Aspects of Sustainable Energy. Energy and Environnemental Engineering, 2(4), 83-90.

Kotob, F. (2011, November). What Is Sustainability? MPM, BComm/BIS, ADipIT, DipIT, 1-15.

United nations .(2013) .United nations تم الاسترداد من https://www.un.org/.

Xavier, L. (2004). Glossary of Terms in Sustainable Energy Regulation. renewlable energy & energy efficiency partnership REEEP, 1-11.

ابراهيم محمد حسين، و احمد طارق محمود الاغا. (2011). النمو الاقتصادي واثره في التنمية البيئية للدول النامية. مجلة جامعة داهوك، 14(1)، 228-237.

احمد عرعار. (30 جوان, 2023). وحدة ابحاث الطاقة. تاريخ الاسترداد 8 جويلية, 2023، من الطاقة نت: https://attaqa.net/2023/06/30/

الجريدة الرسمية الجزائرية. (20 نوفمبر, 2009). المرسوم التنفيذي رقم 336-09. المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة(63). الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (7 مارس, 2016). المادة 19 من التعديل الدستوري. (14). الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (30 ديسمبر, 2020). المادة 21 من التعديل الدستوري. (82). الجمهورية الجزائرية، الجزائر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (19 جويلية, 2003). القانون رقم 03-10. المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة(43). الجزائر، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.
ايمان محمد ابراهيم علي. (افريل, 2021). أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية : الدلائل من مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(2)، 540-568.
باسمة عبود مجيد، و سحر خليل اسماعيل. (30 جوان , 2019). دور التكنولوجيا الخضراء في الحد من التلوث البيئي لتعزيز الاستدامة البيئية. مجلة اشراقات تنموية، 19(19)، 374-401.
زهرة روايقية. (2018-2019). تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية. قالمة، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، الجزائر.
سليمان سالم حلمي. (03 فيفري, 2021). افكار حول تحقيق التوازن ب ني الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة نف المنطقة العربية. تاريخ الاسترداد 11 جويلية, 2023، من مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية: https://www.politics-dz.com/ar
عبدالله خبابة، صهيب خبابة، و احمد كعرار . (2013). تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 43-57.
لعجال بوزيان، و حليمة مرسلي. (30 جوان , 2022). دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر (مستغانم). مجلة دفاتر بوادكس، 11(1)، 519-535.
محمد سلحاني. (19 جوان, 2023). الجزائر.. مساع حثيثة للاعتماد على الغاز والهيدروجين في الانتقال إلى الطاقة النظيفة. تاريخ الاسترداد 8 جويلية, 2023، من مراسلو الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/19
مصالح الوزير الاول. (25 ديسمبر, 2004). القانون رقم 04-20. المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.
معمر طرايش. (2019). نمذجة البعد الاقتصادي لمزيج الطاقة المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015). افاق علمية، 309-331.
معمر طرايش. (2019-2020). مزيج الطاقة المستقبلي كتوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
نيكول جاويرث. (03 septembre, 2020). القوى النووية والانتقال إلى الطاقة النظيفة. تاريخ الاسترداد 11 juillet, 2023، من الوكالة الدولية للطاقة IRENA: https://www.iaea.org/
وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (23 جويلية, 2004). القانون 03-04. المؤرخ في 23 جويلية المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة. الجزائر.

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (09 اوت, 2004). القانون 04-09. القانون 04-09 المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (2019). اتفاقية مع UNEP. تاريخ الاسترداد 11 ماي, 2023، من https://www.me.gov.dz

وليد حماش ، و رزيقة غراب. (2021). الطاقات النظيفة والمتجددة كمدخل لتحقيق الاستدامة والفعالية الطاقوية في الجزائر- الواقع والافاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد، 21(1)، 1-18.

OEB Univ. Publish. Co.

واقع الطاقة المتجددة في الجزائرومستقبلها في ظل الموارد المتاحة

The Reality of Renewable Energy in Algeria and its Future in light of The Available Resources

د/ أبوطير نبيل[1]، أ.د/ غانية نذير [2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس(الجزائر)، n.abutair@univ-soukahras.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي (الجزائر)، nadhir-ghania@univ-eloued.dz

الملخص:

مما لاشك فيه أن الانتقال الطاقوي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ويقوم هذا الانتقال على استخدام الطاقات المتجددة وزيادة مساهمتها في المزيج الطاقوي الجزائري، لكن هيمنة مصادر الوقود الأحفوري وانخفاض أسعاره مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة ذات التكاليف العالية عرقلة الانتقال الطاقوي وتحقيق أهدافه في العديد من المراحل. هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على إمكانات الجزائر من موارد الطاقة المتجددة ومستقبل الانتقال الطاقوي في ظل الموارد المتاحة وأهم الانجازات المحققة. لكن النتائج أظهرت تواضع وهامشية مساهمة الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي للجزائر، رغم الإمكانات الهائلة من موارد الطاقة المتجددة خاصة الموارد الشمسية.

الكلمات مفتاحية: الطاقة المتجددة.، الانتقال الطاقوي.، المزيج الطاقوي.، التنمية المستدامة.

تصنيف **JEL : Q01**، Q28، Q29.

Abstract:

There is no doubt that the energy transition has become a strategie choice to achieve sustainable Development. This transition is based on the use of renewable energy and increasing their contribution to the Algerian energy mix, as sustainable and clean energy. However the dominance of fossil fuel sources and its low prices compared to renewable energy sources with high costs in many stages, This paper aimed to shed light on algeria potential for renewable energy resources and the future of the energy transition in light of the available resources, and the most important achievements made to achieve this transition, however the results showed a modest and marginal contribution of renewable energy to the energy mix of Algeria, despite the huge potential of renewable energy resources especially solar resources.

Keywords: *renewable energy; transition energy; energy mix; sustainable development.*

Jel Classification Codes: *Q01, Q28, Q29*

1.مقدمة:

إن الانتقال الطاقوي في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية وغياب أمن الطاقة الذي يسود العالم أصبح خيار استراتيجي ورئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، ولتعزيز أمن الطاقة القائم أساسا على مصادر الطاقة المتجددة. وقد بلغت هذه المصادر شوطا كبيرا من التطور والإدماج وزادت نسبة مساهمتها في المزيج الطاقوي للعديد من الدول، ورغم الجهود المبذولة في هذا الإطار لا تزال مصادر الوقود الاحفوري مهيمنة على المشهد الطاقوي العالمي كما أن التركيز العالمي في استخدام الطاقة المتجددة يقتصر حاليا على إنتاج الطاقة الكهربائية بينما قطاعات عدة مثل قطاع المواصلات والقطاع الصناعي لاتزال تعتمد على مصادر الوقود الاحفوري بشكل كبير. وقد أولت الجزائر كغيرها من الدول في إستراتيجيتها للانتقال الطاقوي بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أهمية كبيرة ووضعت لذلك سياسات وأهداف وكذلك أطر قانونية ومؤسساتية تدعم هذا التحول والانتقال إلى الطاقة المتجددة .

وترتكز إستراتيجية الانتقال الطاقوي في الجزائر على الإمكانات المتاحة وموارد الطاقة المتجددة المتوفرة والتي يمكن استغلالها بصورة اقتصادية وقد بينت الدراسات الجيولوجية والطبوغرافية في هذا الإطار أن إمكانات وموارد الطاقة الشمسية هائلة وكبيرة جدا وبالتالي يمكن استغلالها في تحقيق الانتقال الطاقوي، لكن واقع الطاقة المتجددة في الجزائر لازال بعيدا عن الآمال المنشودة والأهداف المسطرة، في ظل العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها أهمها تمويل مشروعات الطاقة المتجددة وانخفاض أسعار الوقود الأحفوري في الجزائر باعتبارها من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة الاحفورية، وكذلك عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق الدولية وانخفاضها في السنوات الأخيرة وبالتالي انخفاض إيراداتها ساهم في تعطيل العديد من مشروعات الطاقة المتجددة ومع ذلك يبقى مستقبل الانتقال الطاقوي قائم وممكن نظرا للإمكانات المالية والموارد المتجددة المتاحة. انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث وهي :

ما مستقبل الانتقال الطاقوي في الجزائر في ظل الموارد المتاحة من مصادر الطاقة المتجددة .

فرضيات البحث :

انطلاقا من إشكالية البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي :

- موارد الطاقة المتجددة المتاحة في الجزائر تمكنها من الانتقال الطاقوي .

- يساهم الانتقال الطاقوي بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في تعزيز الأمن الطاقوي للجزائر .

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذه الورقة تحقيق الأهداف التالية :

- تسليط الضوء على أهمية الطاقة المتجددة في الانتقال الطاقوي باعتبارها طاقة مستدامة ونظيفة .
- إبراز إمكانات وموارد الطاقة المتجددة المتاحة في الجزائر وإمكانية استغلالها اقتصاديا
- إبراز الوضع الراهن للطاقة المتجددة والمشاريع المنجزة في هذا الإطار .
- التطرق إلى السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في مسعاها للانتقال الطاقوي .

المنهج المستخدم :

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يتماشيان مع مثل هذه المواضيع، حيث أبرزنا الموارد المتاحة من الطاقة المتجددة في الجزائر ومدى وفرتها، والوضع الراهن لقطاع الطاقة المتجددة في الجزائر، واعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بواقع الطاقة المتجددة .

الدراسات السابقة :

نظرا لأهمية الانتقال الطاقوي في الجزائر ودوره المستدام في تحقيق التنمية المستدامة فإن العديد من الباحثين ساهموا بالعديد من الدراسات نذكر منها :

- رسالة ماجستير للباحث تكواشت عماد بعنوان : واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر 2012/2011 وقد قسم الباحث موضوع دراسته إلى أربع فصول حيث تناول الوضع الراهن للطاقة التقليدية والمتجددة على الصعيدين العالمي والجزائري وأهميتها الاقتصادية والبيئية مركزا على الجزائر من خلال التطرق إلى الإمكانات المتاحة والعراقيل التي تمنع تطورها وأفاق تطورها مستقبلا .

- مقال للباحثين نصر الدين توات وفاطمة الزهراء زروقي بعنوان : التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بالجزائر المنجز سنة 2022 والصادر عن مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية وقد تناول الباحثين في هذا البحث برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، وإبراز مختلف مراحل انجاز هذا البرنامج وكذلك تسليط الضوء على مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة والأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لهذا البرنامج على التنمية المستدامة .

- مقال للباحثة فروحات حدة بعنوان : الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر الصادر عن مجلة الباحث ، وتناولت الباحثة في هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة وتعريف مصادر الطاقة المتجددة ثم تسليط الضوء على واقع الطاقة المتجددة في الجزائر من حيث الإمكانات المتاحة والقدرات المركبة وإبراز المشاريع المنجزة خاصة مشاريع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير .

2.إمكانات وموارد الطاقة المتجددة :

للجزائر إمكانات مالية وموارد طبيعة متجددة متنوعة تشمل الموارد الشمسية، الرياح، المياه، حرارة باطن الأرض... ويرجع هذا التنوع إلى الطبيعة الجغرافية للجزائر كتنوع المناخ واتساع المساحة أما الإمكانات المالية فهي تعود للإيرادات المالية الضخمة الناتجة عن تصدير الوقود الأحفوري والتي يمكن استغلالها في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة ،

1.2 الإمكانات المالية :

تتوفر الجزائر على إمكانات مالية هائلة باعتبارها دولة مصدرة للبترول والغاز الطبيعي، فصادراتها من المحروقات تجاوزت 50 مليار دولار سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط، وصادراتها خارج قطاع المحروقات 7 مليار دولار، واحتياطي صرف بلغ 42 مليار دولار مع فائض تجاري قدره 5 مليار دولار (حذاقة، 2022) كل هذه المؤشرات المالية تشكل إمكانات مالية مهمة تدعم الانتقال الطاقوي وتشجع على تجسيد مشاريع الطاقة المتجددة .

2.2 موارد الطاقة المتجددة :

تشمل موارد الطاقة المتجددة في الجزائر على موارد عدة منها الموارد الشمسية، الريحية، المائية، حرارة باطن الأرض والكتلة الحية. ورغم تنوع موارد الطاقة المتجددة إلا أن تواجدها ليس بنفس المقدار فهي هائلة بالنسبة للموارد الشمسية ومحدودة بالنسبة للموارد المائية .

1.2.2 الموارد المائية :

تتوفر الجزائر على موارد مائية متنوعة سطحية وجوفية وتشكل مياه الأمطار المصدر المغذي لهما ورغم شاسعة المساحة الجغرافية للجزائر وتنوع تضاريسها إلا أن 85% من أراضيها تقع في الصحراء، وهطول الأمطار فيها يكاد يكون منعدم أما المناطق الشمالية فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط ويمكن تصنيف الموارد المائية في ثلاث أنواع وهي :

1.1.2.2 الأمطار :

تشير التقديرات أن متوسط سقوط الأمطار في الجزائر يبلغ حوالي 100 مليار م^3/ السنة يتبخر منه 85% أما النسبة الباقية والمقدر بحوالي 15 مليار م^3/السنة فتصبح مياه سطحية بحوالي 12.4 مليار م^3/السنة ومياه جوفية متجددة بحوالي 2.6 مليار م^3/السنة منها 2.6 مليار م^3/السنة متواجدة في شمال البلاد و0.6 مليار م^3 /السنة في جنوب البلاد أما الموارد المائية الفعلية الموجودة في البلاد فتقدر بنحو 19.6 مليار م^3/السنة (رشيد، 2010/2009، صفحة 170) .

2.1.2.2 المياه السطحية :

تقدر حجم الموارد المياه السطحية في الجزائر بحوالي 12.4 مليار م^3 موزعة على ثلاث أحواض وتشمل حوض المنطقة الساحلية والأطلس التلي 11.1 مليار م^3 ، حوض الهضاب العليا 0.7 مليار م^3 وحوض الأطلس الصحراوي 0.6 مليار م^3 ويرجع هذا التباين والتفاوت في حجم المياه السطحية لكل حوض إلى حجم الأمطار المتساقطة في كل منطقة فالحجم الأكبر من هذا السيلان يتم في شرق ووسط المنطقة التلية أما المنطقة الغربية (وهران-الشلف) فتستقبل حوالي 22% من حجم المياه السائلة في المنطقة التلية، كما أن 90% من المياه السطحية في الجزائر تتجمع في الأحواض الشمالية المعروفة بتبعيتها للبحر الأبيض المتوسط لأن مياهها بحكم تكوين المنطقة الطوبوغرافي تسير في اتجاه البحر أما الأحواض المغلقة في الهضاب العليا 76000 كم^2 وأحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي 67000 كم^2 فإنها لاتجر إلا 10% من مياهها السائلة السطحية (رشيد، 2010/2009، الصفحات 171-173) .

3.1.2.2 المياه الجوفية :

تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م^3/السنة منها 2 مليار م^3/السنة موجودة في شمال البلاد وتستغل حاليا نسبة تتجاوز 90% و5 مليار م^3/السنة موجودة في الجنوب ولا تستغل منها سوى 1.7 مليار م^3/السنة. وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و23000 بئر عميق و60000 بئر صغير و9000 ينبوع تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات. وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب والتي تعد مياه غير متجددة فإن المياه الجوفية في شمال البلاد مياه متجددة (بلغالي، 2009، صفحة 74) .

2.2.2 الموارد الشمسية :

تملك الجزائر واحدة من أهم قدرات الطاقة الشمسية في العالم. فمدة إشراقه الشمس على كامل التراب الوطني الجزائري تتعدى 2000 ساعة سنويا وتصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء . وإن الطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية تقدر بنحو 1 م^2 هي 5 كيلوواط ساعة أي حوالي 1700 كيلوواط ساعة/م^2/السنة في الشمال والجدول 1 يوضح الموارد المتاحة من الطاقة الشمسية في الجزائر .

الجدول 1: الموارد الشمسية المتاحة في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة (%)	4	10	86
معدل مدة إشراقه الشمس (ساعات/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلوواط ساعة/م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم ، (2007) ، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر ، ص 39 .

3.2.2 الموارد الريحية :

تتمتع الجزائر بموارد ريحية متباينة نظرا للطابع الطبوغرافي واتساع المساحة الجغرافية للبلاد، فالرياح في شمال البلاد تتميز بمتوسط سرعة تتراوح بين 1 إلى 4 م/ثا بينما في الجنوب تتجاوز متوسط سرعة الرياح 4 م/ثا مع رياح تتجاوز 6 م/ثا في أدرار كما أن هناك مناطق ذات سرعات عالية مثل تيميمون وعين صالح حيث تبلغ سرعة الرياح أكثر من 6 م/ثا وعلى العموم فالجزائر غنية بموارد ريحية معتبرة يمكن استغلالها بصورة اقتصادية (كعوان و جابة، 2015، صفحة 64) والجدول 2 يظهر متوسط سرعة الرياح في مناطق مختلفة من الجزائر .

الجدول 2: المتوسط الشهري والسنوي لسرعة الرياح في مناطق مختارة من الجز ائر (م/ثا)

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المتوسط
أدرار	6.2	6.4	6.5	6.5	6.9	6.1	6.7	6.2	6	5.8	5.9	5.8	6.3
المنيعة	2.8	3.8	4.3	4.2	4.7	3.9	3.3	3.3	3.7	3.5	2.6	3	3.6
حاسي مسعود	3.2	3.3	4.1	4.2	4.8	4.1	3.4	3.7	3.9	3.5	2.8	3.1	3.7
حاسي الرمل	5.7	6.3	7.6	8.1	7.8	6.6	5.3	5.4	5.4	4.8	4.5	5.7	6.1
الجزائر	2.2	2.2	2.2	2.1	1.9	1.8	1.6	1.5	1.6	1.4	1.9	2.4	1.9
ورقلة	3.1	3.3	4.3	4.2	4.9	4.7	4	4.1	4.3	3.5	2.8	2.8	3.8
تندوف	5.4	5.3	7	7.3	7.3	5.6	6.2	6.7	6.7	4.7	4.3	4	5.7
تيميمون	5	5.6	5.3	5.9	6.1	4.8	4.9	4.9	4.5	4.1	4.4	4	5
بسكرة	3.9	4.3	4.9	5.3	5.1	4.3	3.8	3.7	3.9	3.3	4	4.1	4.2
بشار	3.2	3.2	4.1	4.6	5	4	4.1	4	3.7	2.8	2.9	3.1	3.7

المصدر: مغاري عبد الرحمان، صابة مختار ، (2018)، واقع وأفاق الطاقة الريحية في الجزائر، اليوم الدراسي حول الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس ، ص21 .

4.2.2 موارد الكتلة الحية :

تتمثل موارد الكتلة الحية في الجزائر في الموارد الغابية والتي تتمركز في شمال البلاد وهي تشكل 10% من المساحة الإجمالية للبلاد وتقدر الطاقة الإجمالية المتاحة لهذا المورد بحوالي 37 ميجا طن مكافئ نفط/السنة وبقدرة استرجاع 3.7 ميجا طن مكافئ نفط /السنة أي بمعدل 10%، أما الموارد المتاحة من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بـ 5 مليون مكافئ نفط وهو قادر على استيعاب 1.33 مليون طن مكافئ نفط/السنة. كما تكمن موارد الكتلة الحية المتاحة في الجزائر في مخلفات التمور وبقايا صناعة زيت الزيتون حيث يقدر متوسط كمية البذور والنوى المطروحة بنحو 70 الف طن/السنة (عماد، 2012/2011، الصفحات 158-159) .

5.2.2 موارد حرارة باطن الأرض :

تشير المعلومات الجيولوجية والجيوكيمائية والجيوفيزيائية إلى وجود أكثر من 200 منبع مائي ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد ويعد ثلث هذه المنابع المعدنية لها درجات حرارة تفوق 45° كما

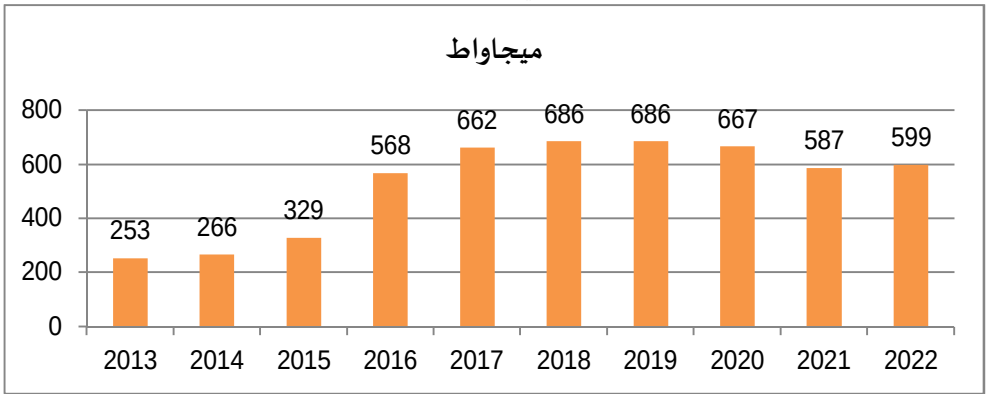
توجد منابع ذات حرارة مرتفعة تصل إلى 118° في عين أولمان و199° في بسكرة وللجزائر إمكانات معتبرة من هذه الموارد. كما تتوفر للجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة تتربع على مساحة تقدر بآلاف الكيلومترات المربعة تدعى بالطبقة المائية والألبية ويبلغ متوسط درجة حرارة المياه في هذه المنطقة 57° ويمكن لهذه المنطقة من إنتاج طاقة سنوية قدرها 700 ميجاواط (عماد، 2012/2011، الصفحات 159-160).

3.الوضع الراهن لقطاع الطاقة المتجددة في الجزائر

1.3إجمالي الطاقة المركبة :

شهدت سعة الطاقة المتجددة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال 10 سنوات الماضية كنتيجة لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع خاصة بعد تعافي الاقتصاد الوطني الجزائري وارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وبالتالي زيادة إيراداته. فخلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2022 شهدت سعة الطاقة المتجددة زيادة من 253 ميجاواط إلى 599 ميجاواط أي بمعدل زيادة قدره 136.75% لكن هذه الزيادة شهدت تراجعا في بعض السنوات وتحديدا سنتي 2020 و2021 وهي فترة انتشار مرض كورونا في الجزائر لترتفع في سنة 2022 سعة الطاقة المتجددة إلى 599 ميجاواط لكنها تبقى أقل من السعة المسجلة في سنتي 2018 و 2019 والتي بلغت 686 ميجاواط كما هو موضح في الشكل 1 .

شكل1: سعة الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة (2022/2013)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة :

International enewable Energie Agency (IRENA), https://www.irena.org/Data Consulté le 20/07/2023 .

2.3 الطاقة المتجددة المركبة حسب المصدر:

رغم تطور إجمالي الطاقة المتجددة المركبة في الجزائر خلال 10 سنوات الماضية من 253 إلى 599 ميجاواط إلا أن هذا التطور يختلف حسب مصدر الطاقة المتجددة وهذا يعود طبعا للإمكانات والموارد المتاحة والمتوفرة من مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر. فخلال الفترة السابقة كان تركيز الجزائر على الاستثمار أكثر في الطاقة الشمسية وتحديدا الطاقة الكهروضوئية حيث ارتفعت الطاقة الكهروضوئية الموصولة بالشبكة من 3 ميجاواط سنة 2014 إلى 435 ميجاواط سنة 2022 أما الطاقة الكهروضوئية غير الموصولة بالشبكة فارتفعت من 1.1 ميجاواط سنة 2014 إلى 113.196 ميجاواط سنة 2022 والجدول 3 يظهر إجمالي الطاقة المتجددة المركبة حسب المصدر سنة 2022 .

الجدول 3: سعة الطاقة المتجددة المركبة في الجز ائر سنة 2022 (ميجاواط)

الطاقة المتجددة	الطاقة الشمسية		طاقة الرياح	طاقة كهرومائية
	الكهروضوئية (PV)	الحرارية المركزة (CSP)		
السعة	435	25	10	129

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد :

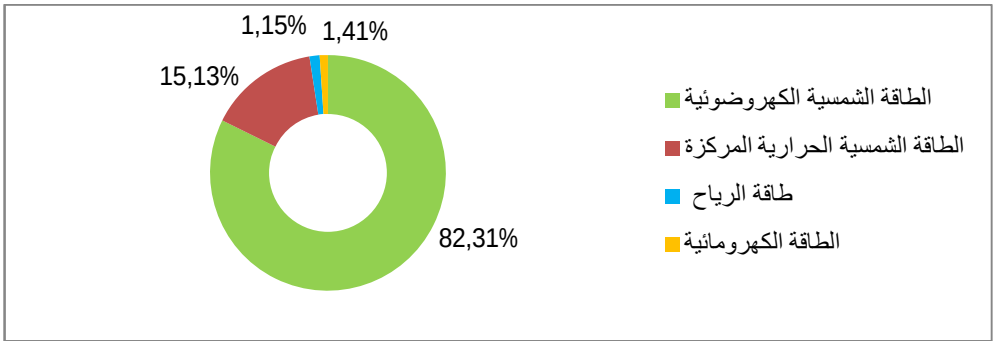
International Renewable Energie Agency (IRENA), https://www.irena.org/Data Consulté le 20/07/2023

الجدول أعلاه يظهر إجمالي الطاقة المركبة في الجزائر حسب نوع المصدر والموصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء والتي بلغت في مجملها 599 ميجاواط مع نهاية سنة 2022 حيث استحوذت الطاقة الكهروضوئية على الحصة الأكبر بنحو 72.62% والطاقة الكهرومائية 21.53% يليها الطاقة الشمسية الحرارية 4.17% ثم طاقة الرياح 1.67%.

3.3 الطاقة الكهربائية المولدة في الجز ائر:

يعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر بشكل رئيسي على مصادر الوقود الأحفوري وتحديدا الغاز الطبيعي بينما لازالت مساهمة الطاقة المتجددة ضئيلة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة سنة 2022. فالبيانات تشير أن إجمالي الطاقة المركبة سنة 2022 بلغت 25180 ميجاواط وإنتاج الكهرباء وصل إلى 85754 جيجاواط ساعي تشكل الطاقة المتجددة تقريبا 0.9% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة والشكل 2 يظهر حصة كل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر.

الشكل 2: حصة الطاقة المتجددة المولدة سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد :

International Renewable Energie Agency (IRENA), https://www.irena.org/Data Consulté le 24/07/2023

4. مستقبل الطاقة المتجددة في الجزائر

1.4 البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة :

تبنت الحكومة الجزائرية برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة وتحقيق أهدافها الطاقوية من خلال تنويع المزيج الطاقوي والاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة. ففي 3 فيفيري 2011 أطلقت الجزائر البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية والذي يمتد من 2011 إلى غاية 2030 ويهدف البرنامج إلى إنتاج 40% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة في أفق 2030 مع سعة مركبة من الطاقة المتجددة قدرها 22000 ميجاواط منها 12000 ميجاواط موجه للسوق المحلي و10000 ميجاواط موجه للتصدير (كنزة، 2016، صفحة 21).

وبعد أربع سنوات من إطلاق برنامج تنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ظهرت خلال المرحلة التجريبية والاختبار التكنولوجي عناصر جديدة على الساحة الطاقوية سواء محليا أو دوليا تتطلب معها مراجعة البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة المعد سنة 2011 مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت ظروف السوق بذلك ويقوم البرنامج المعدل للطاقة المتجددة في الجزائر للفترة 2030/2015 على إنتاج 27% من الطاقة الكهربائية من أصول متجددة وقدرة مركبة تصل إلى 37% من إجمالي الطاقة المركبة (الطاقة، صفحة 4) ويستند هذا البرنامج على تطوير الطاقة الشمسية خاصة الخلايا الكهروضوئية على نطاق واسع، وفروع الكتلة الحية والتوليد المشترك وكذلك طاقة حرارة باطن الأرض وإدخال الطاقة الشمسية الحرارية (CSP) ابتداءا من سنة 2021 كما هو موضح في الجدول 4.

جدول 4: برنامج الوطني للطاقة المتجددة المعدل سنة 2015 (ميجاواط)

	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الكهروضوئية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية الحرارية	-	2000	2000
التوليد المشترك	150	250	400
الكتلة الحية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

Source : commissariat aux energies renouvelables et a l'éfficacité enérgetique , (2020) , transition energétique en algérié , P 50 .

من الجدول أعلاه يتضح أن البرنامج الوطني المعدل في 2015 يسعى للوصول إلى طاقة مركبة قدرها 22000 ميجاواط من الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030 موزعة على مرحلتين حيث سيتم في المرحلة الأولى تركيب طاقة قدرها 4525 ميجاواط تشكل الخلايا الكهروضوئية 66.3% من إجمالي الطاقة المركبة متبوعة بالرياح 22.3% أما النسبة الباقية فهي موزعة بين التوليد المشترك والكتلة الحية والحرارة الجوفية أما المرحلة الثانية من البرنامج المعدل فإنه يمتد من 2021 إلى 2030، وستشهد زيادة في الطاقة المركبة من مختلف مصادر الطاقة المتجددة بنحو 17475 ميجاواط وهو ما يمثل 79.4% من إجمالي الطاقة المركبة المسطرة في البرنامج المعدل سنة 2015، وتشكل مشاريع الخلايا الشمسية الكهروضوئية والرياح الجزء الأكبر من هذه المصادر خلال المرحلة الثانية بنسبة قدرها 60.5% و22.9% على التوالي .

2.4 السياسات الداعمة لتطوير الطاقات المتجددة

في إطار سياسة الحكومة الجزائرية الهادفة للانتقال الطاقوي وتحقيق أهداف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة 2015/2030 قامت بوضع أطر قانونية ونصوص تنظيمية وإجراءات تحفيزية من شانها تسرع الانتقال الطاقوي .

1.2.4 الأطر القانونية والمؤسساتية :

تمثلت سياسة الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة فيما يتعلق بالأطر القانونية والنصوص التنظيمية في : (كنزة، 2016، الصفحات 19-20)

- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة وقد شمل هذا القانون على مجموعة من التدابير والإجراءات من شأنها تعمل على ترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة .
- القانون رقم 04-09 بتاريخ 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .
- القانون رقم 1425 سنة 2004 والخاص بترويج ونشر استخدامات الطاقات المتجددة .
- قرار قانون المالية الصادر في جويلية 2011 والمتضمن تخصيص ما نسبته 1% من عوائد المحروقات من أجل دعم صندوق إنشاء وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة .

أما في ما يتعلق بالمؤسسات والهيئات الكفيلة بدعم وتطوير الطاقات المتجددة فهي لجنة ضبط الكهرباء والغاز، سوناطراك طاسيلي، سونلغاز وNew Energie Algeria كما هو موضح في الجدول (05) .

جدول 5: الهيئات العاملة في قطاع الطاقة المتجددة بالجزائر

الهيئة	الأهداف
الطاقة المتجددة	
لجنة ضبط الكهرباء والغاز	- انجاز ومراقبة المرفق العام وتقديم المشورة للسلطات العمومية فيما يتعلق بتنظيم وسير السوق، وتتبع ورقابة احترام القوانين والنظم المتعلقة - تحسين نوعية الخدمة وحماية المستهلكين ضمن توزيع الكهرباء.
سوناطراك طاسيلي	- الحماية والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي - تحسين المستوى المعيشي للمحتاجين.
سونلغاز	الموزع الجزائري للكهرباء والغاز، ويقوم بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وكذا إنتاج ونقل وتوزيع الغاز عبر القنوات.

NEAL (New Energy Algeria)	- ترقية وتطوير الطاقة المتجددة، وتسويق الكهرباء في السوق المحلية والخارجية، انجاز المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة - إنشاء قطب للبحث في مجال الطاقة الشمسية مع مراكز البحث والتكوين.

المصدر: جامعة الدول العربية ، (2011) ، دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة ، ص 112 .

كما ارتكزت هذه السياسات أيضا على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية بحيث تهتم كل واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقات المتجددة وهي هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ سنة 1988 تمثلت في : (كنزة، 2016، صفحة 20)

- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES)
- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم (UDTS)

2.2.4 الإجراءات التحفيزية والجبائية :

أما في ما يتعلق بالإجراءات التحفيزية والجبائية التي من شأنها تعمل على نشر استخدام الطاقات المتجددة تمثلت في القوانين والمراسيم التالية : (أسيا، 2019، الصفحات 22-23)

- القانون رقم 02-01 (2002) بشأن الكهرباء والغاز، المادة 26 المرسوم رقم 13-218 (2013) بشأن تعريفات التغذية للكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة .
- القانون رقم 04 09 لسنة 2004 المتعلق بترويج الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة والمرسوم التنفيذي 15-69 بشأن الإجراءات التي تثبت منشأ معدات الطاقة المتجددة .
- المرسومين التنفيذين رقمي 06-428، 06-429 المؤرخين يومي 26 /11/ 2006 و 2008/02/21 بشأن ضمان ربط محطات الطاقة المتجددة بالشبكة .
- مرفق تنظيم الكهرباء هو الجهة المسؤولة عن التصديق على طلبات تعريفة التغذية الخاصة بالطاقة المتجددة حسب السعة المركبة للمشروع وذلك وفقا للأوامر الصادرة

في 2014/02/2 و2014/09/01 وكذلك المرسومين التنفيذيين 2004-92 ، 2013-218 بالإضافة إلى القانون 02-01 الذي يحدد إطارها القانوني والتنظيمي .

3.4 مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة :

قامت الجزائر في إطار سياستها الطاقوية القائمة على إدماج مصادر الطاقة المتجددة في مزيجها الطاقوي وكذلك تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة على انجاز العديد من محطات الطاقة المتجددة سواء كانت هذه المحطات موصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء أو خارج الشبكة .

1.3.4 مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة خارج الشبكة :

تشير أخر الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أن إجمالي الطاقة المركبة من مصادر الطاقة المتجددة خارج الشبكة بلغت 113.196 ميجاواط في نهاية سنة 2022 وتمثلت أهم هذه المحطات في : (حدة، 2012، الصفحات 154-155)

- مشروع كهربة عشرون قرية في الجنوب الكبير بالطاقة الشمسية الكهروضوئية ويختص هذا المشروع بإيصال الكهرباء لـ 20 قرية نائية في الجنوب ذات المعيشة القاسية والبعد عن الشبكة بسبب صعوبة إيصال الكهرباء بالوسائل التقليدية وهذه القرى متواجدة في ولايات الجنوب (تندوف، تامنراست، أدرار، واليزي) وتعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن انجاز هذا المشروع، وأهم هذه القرى التي مسها هذا المشروع قرية مولاي حسن وهي تقع بولاية تامنراست وتم فيها انجاز نظام شمسي كهروضوئي بقوة 6 كيلوواط لتوفير الاحتياجات الطاقوية الضرورية لـ 20 مسكن وقد بدأ العمل به سنة 1998، قرية غار جبيلات بقوة إجمالية 34.5 كيلوواط موزعة على 11 أجهزة للأنظمة الكهروضوئية لتزويد 50 مسكن ومختلف المرافق العمومية الأخرى، قرية حاسي منير بقوة إجمالية 21 كيلوواط، قرية تاحيفات بقوة إجمالية 61.5 كيلوواط، قرية عراق بقوة إجمالية 52.5 كيلوواط، قرية عين دلاغ بقوة إجمالية 15 كيلوواط، قرية تاماجارات بقوة إجمالية 24 كيلوواط .

بالإضافة إلى مشروع كهربة 20 قرية في الجنوب الكبير توجد العديد من المحطات الصغيرة الأخرى خارج الشبكة نذكر منها : (توات و زروقي، 2022، صفحة 74)

- المشاريع المنجزة في ولاية أدرار سنة 2002 وتشمل مركزين كهروضوئين و28 محطة ضخ المياه لنظام الفوغاران و20 سخان شمسي للمياه و3 محطات لضخ المياه ومحطتين للإنارة و3 مناوبات للاتصالات .
- إنشاء أول محطة بنزين تعمل بالطاقة الشمسية في مدينة اسطاولي في 2004/04/26 من طرف وحدة تطوير التجهيزات الشمسية ببوزريعة .
- انجاز أول جهاز نموذجي لالتقاط الطاقة الشمسية في بوسماعيل بولاية تيبازة موجه لتسخين الماء وتشغيل أجهزة التبريد .
- إنشاء المركز التقني للطمر بسيدي راشد وهو يستعمل الطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية، ويعالج 80 طن يوميا من النفايات المنزلية .

2.3.4 مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة المتصلة بالشبكة :

فيما يتعلق بمحطات الطاقة المتجددة المنجزة المتصلة بالشبكة بلغت قدرتها الإجمالية 599 ميجاواط في نهاية سنة 2022 وتوزعت هذه المحطات بين الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح وأهم هذه المشاريع نجد : (enérgetique, 2020, p. 54)

محطة هجينة (طاقة شمسية حرارية مركزة – غاز) بحاسي رمل لإنتاج الكهرباء بقدرة متجددة 25 ميغاواط وبدأ العمل بهذه المحطة سنة 2011 .

- محطة توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بغرداية بقدرة 1.1 ميغاواط بدأ العمل في هذه المحطة سنة 2014 .
- محطة رياح بأدرار بقدرة 10.2 ميغاواط بدأ العمل في هذه المحطة سنة 2014 .

5. خاتمة:

إن حاجة الجزائر للانتقال الطاقوي ضرورية وملحة في ظل توجه عالمي لإدماج الطاقة المتجددة بمختلف مصادرها في مزيجها الطاقوي، كما أن تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة واستدامة موارد الطاقة التقليدية التي تزخر بها الجزائر إلى الأجيال القادمة يتطلب تنويع المزيج الطاقوي والاعتماد على الطاقة الشمسية التي تمتلك الجزائر فيها إمكانات هائلة لتحقيق هذا الانتقال. ورغم الإجراءات والخطوات التي اتبعتها الجزائر في هذا الإطار لازالت نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي هامشية فهي لم تتجاوز 0.9% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة و2.3% من إجمالي القدرة المركبة في نهاية سنة 2022 وهنا يطرح عديد الأسئلة حول أسباب هذا الإخفاق رغم البرنامج الطموح الموضوع لتنمية وتطوير الطاقة المتجددة في أفاق 2030 بقدرة إجمالية 22000 ميجاواط مع إمكانية التصدير للخارج، كما أن استغلال الطاقات المتجددة وزيادة نسبة مساهمتها في المزيج الطاقوي للجزائر يساهم في تحقيق الأمن الطاقوي باعتبار الجزائر دولة منتجة ومصدرة للوقود الأحفوري لأن استخدام الطاقة المتجددة في السوق المحلية يساعد الجزائر في الحفاظ على حصتها الخارجية من صادرات الوقود الأحفوري وجعلها لا تتأثر من ارتفاع الطلب المحلي للطاقة .

وفي الأخير نشير أن الانتقال الطاقوي أصبح خيار استراتيجي وحتمي لتحقيق التنمية المستدامة وعلى الحكومة الجزائر تسريع وتيرة انجاز مشاريع الطاقة المتجددة طبقا للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة المعدل سنة 2015 وتذليل جميع العقبات وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية وتشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها العديد من الدول في إدماج الطاقات المتجددة رغم الإمكانات المتواضعة مقارنة بإمكانات الجزائر المالية أو مواردها من الطاقة المتجددة.

الاقتراحات :

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاستغلال الطاقة المتجددة في الجزائر مع منح امتيازات مالية وجبائية من شأنها تشجع عملية تصنيع معدات الطاقة المتجددة محليا.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال استغلال الطاقة المتجددة سواء على المستوى العربي أو الدولي وربط علاقات تعاون وشراكة في مجال استغلال الطاقة المتجددة.

- الاعتماد على معدات الطاقة المتجددة محلية الصنع في مشروعات الطاقات المتجددة لأجل تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وضمان مناصب شغل دائمة للعاملين فيها .
- الاستفادة من البحوث المتعلقة بالطاقة المتجددة وتطبيقاتها من خلال التعاون بين القطاعات البحثية والمؤسسات المنجزة لمشاريع الطاقة المتجددة .
- التوعية الإعلامية من مختلف المنابر وإقامة الملتقيات والندوات العلمية لإبراز أهمية الانتقال الطاقوي في تحقيق التنمية المستدامة وأمن الطاقة .
- ربط علاقات تعاون مع الدول الأوروبية الفقيرة طاقويا وتشجعيها على الاستثمار في الجزائر باعتبارها سوق واعدة يمكن الاستفادة منها مستقبلا لتصدير الفائض من الطاقة الكهربائية المولدة من أصول متجددة .
- تكوين الإطارات واليد العاملة الماهرة كما وكيفا وتشجيعها للاستفادة منها مستقبلا لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنمية الطاقة المتجددة .

6. قائمة المراجع:

- فراح، رشيد، (2010/2009)، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- تكواشت، عماد، (2012/2011)، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

- محمد بلغالي، (2009)، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع وأفاق التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-، العدد 02، المجلد 1، 73-93.

- سليمان كعوان، جابة أحمد، (2015)، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14، 49-73.

- عيشاوي كنزة، (2016) الطاقة المتجددة وضرورة التحول الطاقوي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 5، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، 2016، 7-25.

- فروحات حدة، (2012)، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر مجلة الباحث، العدد 11، المجلد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 149-156 .

- نصر الدين توات، فاطمة الزهراء زروقي، (2022)، التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في إطار تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 4، المركز الجامعي، تيبازة، 61-83.

- مغاري عبد الرحمان، صابة مختار ، (2018)، واقع وأفاق الطاقة الريحية في الجزائر، اليوم الدراسي حول الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس ، الجزائر.

- اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، (2019)، الطاقة المتجددة التشريعات والسياسات في المنطقة العربية، بيروت، لبنان.

- جامعة الدول العربية، (2011)، دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة، القاهرة، مصر .

- وزارة الطاقة والمناجم، (2007)، دليل الطاقات المتجددة، الجزائر .

- عبد الحكيم حذاقة، (2022)، بعد تحسن المؤشرات المالية للاقتصاد تطلعات قوية لانضمام الجزائر لمجموعة بريكس نقلا عن الموقع الالكتروني لشبكة الجزيرة تم الاطلاع يوم 2023/07/15.

- Commissariat aux energies renouvelables et a l'éfficacité enérgétique, (2020), transition energétique en algérie, alger.
- International Renewable Energy Agency (IRENA), https://www.irena.org/Data, consulté le 20/07/2023.

-

دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات: الفرص والتحديات

The Role of the African Free Trade Area in Promoting Algerian Exports outside the Hydrocarbons Sector: Opportunities and Challenges

د/ بن عيسى خضرة[1]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، K.Benaissa@univ-mascara.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، من خلال رصد أهم الفرص والمكاسب التي توفرها هذه المنطقة، وإبراز أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في إطارها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة التبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية ضعيفة مما أثر على حجم الصادرات ولكن منذ بداية 2021 لوحظ تحسن في نفاذ الصادرات خارج المحروقات إلى السوق الإفريقية مما يوحي بمستقبل واعد في زيادة نفاذ الصادرات الجزائرية إلى افريقيا وتعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الكلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة الإفريقية، المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية، الصادرات خارج المحروقات، الفرص، التحديات.

تصنيف JEL: F15، F53، F02.

Abstract:

This study aims to identify the role of the African Free Trade Area in promoting Algerian exports outside the hydrocarbon sector, by monitoring the key opportunities and gains provided by the African Free Trade Area and highlighting the major challenges that Algeria faces within it.

The study found that the value of Algerian-African trade exchanges is weak, which has affected the volume of exports. However, since the beginning of 2021, there has been an improvement in the access of non-hydrocarbon exports to the African market, suggesting a promising future for increasing Algerian exports to Africa and enhancing trade under the African Free Trade Area.

Keywords: African free trade area; Algerian-African trade exchanges; keywords; Exports outside of hydrocarbons; Opportunities; Challenges.

Jel Classification Codes : F15, F53 ; F02.

* بن عيسى خضرة، K.Benaissa@univ-mascara.dz.

1. تمهيد:

تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية وفك التبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما يجعلها مجبرة على تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها عن طريق التحول إلى اقتصاد منتج وخلق منتجات تنافسية، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الواعدة مع اتخاذ إجراءات لتدعيم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث سعت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، وقد تمحورت هذه الإصلاحات في تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي، وكذا دعم التواجد والحضور في التكتلات الإقليمية خاصة منطقة التجارة الحرة الإفريقية لكسب مزايا تفضيلية من أجل دعم تواجد المؤسسات الوطنية في هذه الأسواق وزيادة نفاذ منتجاتها وبالتالي تنمية حجم الصادرات خارج المحروقات في المستقبل.

1.1. إشكالية البحث:

وفي ضوء ما سبق، يتبلور السؤال الرئيسي التالي: **ما هو دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

وللإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وما أهميتها وفوائدها لدول القارة؟
- ما هو واقع المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية؟
- ما هي فرص وتحديات دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

2.1. فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك مكاسب وفرص للجزائر بدخولها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في مجال الصادرات خارج المحروقات.
- **الفرضية الثانية:** ستتطور المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الإفريقية، لكن بوتيرة منخفضة.

3.1. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية، خاصة في مجال الصادرات.

- محاولة الوقوف على واقع العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية ومحاولة تقديم الحلول لتنميتها وتطويرها.
- محاولة التعرف على مدى استعداد وجاهزية الجزائر للإستفادة من منطقة التجارة الحر الإفريقية.
- استشراف مكاسب تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الدول الإفريقية خاصة ما يعود على الجزائر.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات ارتأينا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، ومعرفة وتحليل المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية، ومحاولة تحديد أهم الفرص والتحديات التي ستكسبها أو تواجهها الجزائر في إطار إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

2.ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

1.2 تعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

منطقة التبادل الحرة الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار.

ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. (حفاف، 2020، صفحة 601)

وتعرف أيضا منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) : على أنها اتفاق تجاري يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية. تم تفعيل الاتفاق في يناير 2021 ويهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وتعزيز الصادرات الإفريقية وتعزيز النمو الاقتصادي في القارة. (شكيمة، 2018، الصفحات 4-5)

2.2 الأهداف الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

يهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى إزالة العوائق أمام التجارة فيما بين البلدان الإفريقية بشكل تدريجي عن طريق تسوية مشكلة تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يعزز تحرير التجارة ويتيح إجراء تحول هيكلي. ويتضمن الاتفاق ثلاثة مستويات: أولها اتفاق منطقة التجارة الحرة نفسه، الذي يستخدم كاتفاق إطاري. والثاني عبارة عن بروتوكولات عن تجارة السلع، وتجارة الخدمات، والقواعد والإجراءات بشأن تسوية المنازعات (تسوية المنازعات)، والإستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. والمستوى الثالث يتكون من المرفقات والمبادئ التوجيهية وجداول البروتوكلات.

وتعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2021، خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الإفريقية. ومن المتوقع أن تساهم في تسيير ومواءمة وتنسيق النظم التجارية والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة. والمزايا المتوقع جنيها لا تقتصر فقط على التجارة الدولية. فمن شأن هذه الإتفاقية أن تحفز المزيد من التكامل الاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتساهم في تيسير عملية تخصيص الموارد على نحو أفضل، وتساعد على استقطاب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر. (The Statistical, 2023)

3.الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تولي الدول النامية والدول المتقدمة على السواء أهمية بالغة لترقية الصادرات وتنويعها باعتبارها المنفذ الأكبر لتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة بالعائدات في تمويل البرامج التنموية الاقتصادية التي تمس مختلف القطاعات.

1.3مفهوم الصادرات:

الصادرات هي البضائع، والخدمات المنتجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة، حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني. (Amadeo، 2023)

وتعرف الصادرات أيضا بأنها: مبيعات المنتوجات الوطنية من سلع وخدمات في الأسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في

البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الإنتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي. (العام، 2002، صفحة 56)

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج. (النجار، 2008، صفحة 15)

2.3 واقع المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية:

يمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة حيث يقطنها مليار و 69مليون نسمة عام 2014، وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الاذواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخول فيها، وهو مايعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات العربية في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية وهي غير مستغلة مع الدول الإفريقية نتيجة العديد من العراقيل وشدة المنافسة في هذه الأسواق (المغربى، (2017)، صفحة 92)، ونرى ان العلاقات الجزائرية الإفريقية تتميز ب (فضيلة، 2018، الصفحات 54-60) :

-التضامن السياسي في اطار كفاح الدول الإفريقية من اجل التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

-المتغير الايديولوجي والسياسي كان المحدد الاساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الاحيان مطالب إقتصادية خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، واعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي والتي لاقت تاييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية من هنا ناكد الدور الجزائر الديبلوماسي الافريقي.

في إطار توجه اقتصادي جديد ومع اعدادها لإستراتيجية وطنية للدخول لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية تراهن الجزائر كبوابة إفريقيا من اجل الرفع من صاد راتها خارج المحروقات على اعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة، اضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء، ومن اجل تكثيف التبادلات التجارية بين الجزائر وليبيا التي بلغت 59 مليون دولار، حيث خلال سنة 2020 دعا وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج إلى انشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر وليبيا وفتح المعبر الجمركي دبداب - غدامس في اتجاه إلى تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وتعول الجزائر على معابرها البرية الحدودية مع دول موريطانيا ومالي وليبيا وتونس من اجل تنشيط التجارة البينية وخلق مزيد من مناطق تجارة حرة مع جيرانها بهدف الرفع من حجم المبادلات التجارية والاستثمارات وبالتالي خلق انتعاش اقتصادي لساكنة تلك المناطق.

وفي السياق ذاته اعادت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة (تبادل سلع بسلع) مع وضع لشروط جديدة بداية من السنة الماضية وتأتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة إقتصادية طبيعية إلى العمق الافريقي في إطار تنويع الصاد رات وتنشيط أداء التجارة والمؤسسات المتواجدة هناك مع المؤسسات والمتعاملين في الدول الحدودية المجاورة حسب وزير التجارة كمال رزيق، وحسب ارقام رسمية فان هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ماقيمته 70 مليار دج جزائري. (كعبش، 2023)

كما عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الاعلان عن انشاء الاتحاد الافريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية وفيما يلي نوضح ذلك:

الجدول 1: تطور المبادلات التجارية 2016-2021

الوحدة: مليار دولار

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الصادرات	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	0.28	0.6	0.54	1.37	-0.01

المصدر: www.trade.map.com

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الجزائر من افريقيا في انخفاض مستمر مع مرور السنوات، حيث سجلت سنة 2016 1.51مليار دولار لتنخفض إلى 0.65 مليار دولار سنة 2020، وهذا راجع إلى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات مع الصين والإتحاد الأوروبي وضعف العلاقات الجزائرية الإفريقية، أما بالنسبة للصادرات فشهدت ارتفاعات حيث سجلت 1.79 مليار دولار ثم 2.63 سنة 2019 ثم تنخفض سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، لتعاود الإرتفاع سنة 2021 بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل غزو السوق الإفريقية، وترجع أسباب تذبذب الأداء التجاري مع الدول الإفريقية في السنوات السابقة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على

المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم استقرار في السعر والعرض والطلب.

3.3 الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا واعدة بضمها، بحسب أرقام منشورة، 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار أمريكي، وناتج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار، ما يحولها إلى فضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تعزيز تواجدها الاقتصادي في ربوع القارة، وفي ظل منافسة قوية بين كبرى الإقتصاديات الدولية للتوغل فيها.

وفيما يلي نقوم بعرض تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية إلى الدول الإفريقية خلال الفترة من 2019-2021 لكونها الفترة التي شهدت قفزة في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وذلك لنبين أهم وأسباب التغييرات التي وقعت في هذه الفترة عن سابقتها وذلك كما يلي:

الجدول 2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2020

البيان	2019	الحصة النسبية	2020	الحصة النسبية
المواد الغذائية	407.85	15.81	442.39	19.42
المواد الخام	93.95	3.72	71.32	3.57
منتجات نصف مصنعة	1956.92	73.84	1611.18	71.53
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.01	0.32	0.014
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	3.22	90.81	4.03
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	36.52	1.41	39.06	1.73
المجموع	2580.36	100	2255.49	100

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020، المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021.

تحقق المنتجات المصدرة الخمسة الأوائل خارج المحروقات في سنة 2020 لوحدها نسبة 74.51 % من اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تتمثل في أسمدة معدنية وكيميائية أزوتية، سكر قصب أو سكر شمندر، زيوت ومنتجات أخرى عليها من تقطير قطران فحم حجري نشادر لا مائية أو محلولها المائي واسمنت مائي بكافة أنواعه، حيث بلغت نسبة كل منها على التوالي 35.81، 13.47 %، 8.35، 13.27 %، 3.63 %. وانخفضت الصادرات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

بنسبة 15 % أين سجلت 2255.49 مليون دولار وذلك راجع إلى إنخفاض الأداء الاقتصادي نتيجة غلق الحدود والإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.

الا أنها سجلت نموا معتبرا سنة 2021 حيث حققت 4500 مليون دولار أي بارتفاع يقارب 100 %، وهذا راجع إلى زيادة التبادل التجاري إلى السوق الإفريقي نسبة 40 % أين ارتفعت صادرات العديد من المنتجات على غرار السكر والحديد والأسمدة والإسمنت...الخ.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثماني أشهر من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30 %، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للدفع بهذه النسبة إلى مستويات أكبر. (مصطفى، 2021، الصفحات 6-7)

حيث حققت الصاد رات خارج المحروقات بالنسبة ثمانية أشهر من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيراتها من السنة الماضية 2020 كما يلي :الاسمدة المعدنية والكيميائية الازوتية 886 مليون دولار قابل 524 مليون دولار سنة 2020 اي بزيادة تقدر% 69.1 ، الحديد والصلب 595.78 مليون دولار مقابل 287.6مليون دولار اي بزيادة تقدر ب% 107.14 ، مواد كيميائية غير عضوية 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب% 234 ، سكر ومحضرات سكرية وعسل النحل 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب.% 66 ، مصنوعات معدنية 190.81 مليون دولار أي بنسبة تقدر ب% 6.54 من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

وبالتالي الملاحظ هو ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة% 118 سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، صادرات 8 أشهر 2021 تقدر 2.9 مليار دولار، وسنة 2020 تقدر 1.14 مليار دولار.

تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال 8 أشهر من سنة2021 ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2021

المواد المصدرة	2020	2021	نسبة الزيادة
صادرات الحديد والصلب	287.6	595.78	107.14
صادرات السكر مستحضرات سكرية وعسل	173	288	66.67
صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية والأزوتية	524	886	69.1
مواد كيميائية عير عضوية	150.01	501.8	234.31
مصنوعات معدنية	190.81	203.28	6.54

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020-2021، وزارة التجارة وترقية الصادرات سبتمبر 2021، (احصائيات سداسية)، على الموقع www.commerce.gov.dz

تعتبر هذه الزيادة حصيلة جيدة وايجابية أكثر من النصف تعكس تطلعات الدولة في الرفع من الصادرات خارج المحروقات، فقد ارتفعت صادرات المواد الكيمائية % 69.1، ثم صادرات الحديد والصلب ب% 107.14 لما يحضى قطاع المناجم من اهتمام في الوقت الحالي لتوسيع استغلالها لمناجم الفوسفات والذهب والحديد والزنك والرخام، وكذا صادرات السكر الذي ارتفعت ب % 66.47 بقيمة 288 مليون دولار سنة 2021 وهو تجسيد ميداني لاقتصاد بديل للنفط وإنعاش القطاعات خارج المحروقات، كما تترجم مجهودات الدولة في مرافقة صغار المنتجين والخواص والمصدرين من خلال القرارات الحمائية والاستثمارية الشجاعة التي اتخذتها سنة2020. (موساوي،، 2022، الصفحات 148-149)

ان نسبة الصادرات الجزائرية الاكبر هي من نصيب إفريقي تليها ايطاليا بنسبة% 14.5 ، اما نسبة الصادرات نحو فرنسا فتبلغ% 13.7 تليها اسبانيا بنسبة % 9.8ثم تركيا وفي النهاية الصين.

وتشمل المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات 13 نوعا مثل الاسمنت والحديد والصلب والاطارات والتجهيزات الالكترونية والكهرومنزلية، اضافة إلى المواد الغذائية كالسكر والخضار والفواكه إلى جانب العصائر والمعجنات والكعك والبسكويت.

وترجع هذه الحصيلة الايجابية عن التوجه الجديد السياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل

العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان على مستوى السوق الافريقي خاصة. (الجزائر، 2023)

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تنويع مداخيلها وهيكل صادراتها باتخاذ قرارات جريئة لدعم القطاع الانتاجي بمختلف مؤسساته للتخلص من عقدة الريع النفطي بتحقيق 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات كهدف رئيسي لسنة 2021 والمدرجة ضمن أولويات الإقلاع الاقتصادي في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى المنطقة الإفريقية الحرة من خلال تنمية صادرات مختلف السلع والمنتجات، ولتعزيز زيادة اجمالي حصيلة الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، والعمل على تنويعها عن طريق تشجيع وتحفيز العوامل والاطراف الفاعلة في الاقتصاد كالمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع القطاع الخاص، وبذل مجهودات أكبر في تعزيز التجارة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية من اجل الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية دون قيود للتعريف بالمنتوج الجزائري والاستحواذ على حصص سوقية بالأسواق الإفريقية الواعدة. (موساوي،، 2022، الصفحات 140-147)

واعتبر ناصري رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ان قائمة المواد المصدرة لإفريقيا في الظرف الراهن والتي تستفيد من امتيازات المنطقة الحرة تتضمن الاسمنت والحديد الصلب والعجلات والتجهيزات اللالكترونية والكهرومنزلية والسكر والخضر والفواكه والعصائر والعجائن والمصبرات والكعك والبسكويت ومواد غذائية، وحسب ناصري فالمنتج الجزائري قادر على اكتساح الأسواق الإفريقية لضعف الانتاج في إفريقيا، ولكن لابد من ضرورة مضاعفة حركة الطيران وفتح فروع البنوك لتسهيل عملية التمويل وقروض التصدير وتحويل العملة التي تظل عالقة لتسهيل عملية التصدير. (الخارجية، سبتمبر 2021).

4. فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

يمكن أن يشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري، وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار اللذان يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا بت 1,2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول

الإفريقية بنسبة % 52 بدل من النسبة الحالية التي لا تزيد عن16% ، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على ان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90%من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية، وتتمثل هذه المزايا والفرص فيما يلي:

- ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.
- منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص وبالتالي زيادة أرباحها.
- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لا سيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا.
- وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق وهي تونس، النيجر، بوركينافاسو، مالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما يساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجستية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات

كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وافريقيا في السوق العالمي.

- ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية الجزائرية لتطوير وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.
- تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الإستثمارات والعوائد من خلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إ زالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

5. تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية ما يلي:

- تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.
- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830ألف دولار خلال سنة 2018 احصائيات جديدة حسب الجداول السابقة، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة، ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- ضعف الاقتصاد» الريعي " في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين، الهند وتركيا.

- كذلك على الصعيد السياسات، فالجزائر لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.
- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر، وكذا المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة.
- لا تزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الجزائر ودول الأعضاء، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا، وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات " غير الضريبية " مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم " منطقة التجارة الحرة الإفريقية " العمل عليه.
- لا شك أن الأثار الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أثار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والإتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي.
- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية، تضعف حجم التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية.

6. دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.

منذ دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وهي تبحث عن حلول للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتنويع صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022 او لنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها:

1.6 قرب المنطقة:

باعتبار الجزائر دولة افريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة اقتصادية حجمها 4.3 تريليون دولار.

2.6 الطريق السيار شمال جنوب:

حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا ولمرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا.

3.6 العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية

تربط الجزائر مع الد ول الإفريقية علاقات متينة نظار للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف حيث تسعى إلى ترجمة هذه العلاقات السياسية إلى عالقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية.

ودعا المشاركون في الطبعة ال 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج بعاصمة الجزائر، الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي .ودعا ممثلون عن السفرات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار

الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية . (https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022, 2023)

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الإفريقية.

4.6 القيام بالإصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- تطوير الإنتاج الوطني خارج خلهي البترول والغاز.
- تطوير البيئة الاستثمارية الاستقطاب الاستثما رات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير.
- تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها.
- التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير.
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة فإذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها إلى برلمان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة وستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الإفريقية.

7. خاتمة:

تمتلك الجزائر الإمكانيات الاقتصاد ية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الافريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والاستثما ر المحلي الموجه للتصدير لاكتساب بحصة في السوق الافريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحد ث عادة بانهيار قطا ع المحروقات. ومن خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- استعمال مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال، سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع افريقيا إلى قرابة 52 % مقابل حوالي 12 % حاليا.

- احتياجات البلدان الإفريقية التي تتوفر على سوق تقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، ستجد في الجزائر مصدرا لمنتوجاتها خارج قطاع المحروقات.
- سوق المقايضة بالجنوب الجزائري مع الدول المجاورة مثل مالي والنيجير، تؤكد وجود قاعدة تبادل اقتصادي جاهزة من حيث النقل والسلع والبضائع.
- بالنسبة ل المواد الصناعية مثل الحديد والإسمنت ومواد البناء الأخرى فقد تجد طريقها للتصدير نحو بلدان غرب افريقيا عبر الخط البحري الذي تم افتتاحه من ميناء الجزائر نحو موريتانيا، إذ بإمكانه مد دول غرب القارة.
- الجزائر تراهن على هذا الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الإفريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل ليس للجزائر فحسب، وإنما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقا جديدة في دول الساحل لولوج الموانئ الجزائرية والإستفادة من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية بشرشال في الجزائر، الذي سيشكل منفذ عبور وشحن بين أفريقيا وأوروبا.
- تم التوصل الى أن المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية ضعيفة وان جل المبادلا ت التجارية مع افريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي مما يبرز دور التكامل المغاربي في تنشيط التجا رة البينية بين الدول الأعضاء.

8. مقترحات البحث:

من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في شتى المجالات مع ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة استثمار الجزائر في النقل البحري نحو الأسواق الإفريقية لحل مشكلة التكلفة المرتفعة لنقل البضائع.
- ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الافريقية

- العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية لإستغلال الثروات الطبيعية غير النفطية والمناجم والأراضي الزراعية، والتي تعتبر ثروات خامدة.

9. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1- فريد النجار. (2008). التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية. الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر.

- **الأطروحات:**

1-بو العام. (2002). أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- **المقالات:**

1-وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات. *Journal of Economic Sciences, Management & Commercial Sciences (JESMCS), 13(3)*.601

2-زهرة مصطفى. (2021). واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010-2021. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 6-7.

3-شهرة ورتي، رياض موساوي، (2022). تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار اسراتيجي للاقلاع الاقتصادي بالجزائر،دراسة تحليلية للفترة 2000-2021. ،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 7، المجلد 2، 148-149.

4-عاشور فضيلة. (2018). دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 7،، 54-60.

5-لمياء محمد المغربى. (2017). التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا. المجلة العربية للإدارة37(4)، 85-112.

6- ياسين شكيمة. (2018). دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا. دور الجزائر في التكامل الإقليمي، (الصفحات 4-5). الجزائر .

المداخلات:

1-نجلاء هراقمي، بارك نعيمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، *2* و *3*ديسمبر *2019*

- **مواقع الانترنيت:**

1- Amadeo, K. (2018). Récupéré sur https://www.thebalancemoney.com/exports-definition-examples-effect-on-economy-3305838. (27-07-2023)

2-The Statistical, T. O., & (SESRIC), E. a. (2022). Récupéré sur https://www.sesric.org/about-oic.php. (27-07-2023)

3-اسلام، كعبش. (2022). بوصلة الجزائر "تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات" . .(2023-07-30) .Récupéré sur https://www.skynewsarabia.com/business/1530286

4- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022. Récupéré sur https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022. , (20-07-2023)

5-احصائيات وحصائل التجارة الخارجية في الجزائر. (2022) تم الاسترداد من احصائيات وحصائل التجارة الخارجية في الجزائر: -https/ commerce.gov.dz/ar/statistiquelles statistiques-de-i-exportation (26 7, 2023).

6-منال البتول.(2022). *صادرات الجزائر.....تبوغل نحو الساحل الإفريقي*. تم الاسترداد من سهم: www.sahm-media.dz. (24- 07- 2022).

7-تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. (سبتمبر 2021). *www.algex.dz*. (21-07-2023)

OEB Univ. Publish. Co.

التنويع الإقتصادي في الجزائر، الصناعات الإبداعية كبديل إستراتيجي

Economic diversification in Algeria, creative industries as a strategic alternative

مراد رحو [1]، يامنة عاشور ثاني [2]

[1] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الإجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
mourad.rahou@univ-tlemcen.dz

[2] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الاجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
yamna.achourtani@univ-tlemcen.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النموذج الجديد للنمو الإقتصادي بالجزائر، في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الإقتصادي، وما مدى الإعتماد على الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية الحديثة ضمن مشروع التنمية الجديد.

وتم التوصل إلى أن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ترتكز بداية على تعزيز القطاعات الأساسية كخطوة أولية للتحول نحو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية، وأن عملية أقصدة الثقافة كجزء من الصناعات الإبداعية هي أحد البدائل التي يستهدفها النموذج الجديد.

الكلمات مفتاحية: التنويع الإقتصادي، النموذج الجديد، الصناعات الإبداعية، أقصدة الثقافة.

تصنيف JEL : L52,O1,O34,Z11.

Abstract:

This study aims to shed light on the new model of economic growth in Algeria, given the shift towards economic diversification policy and the extent of reliance on creative industries as one of the modern strategic alternatives within the framework of the new development project.

The findings indicate that Algeria's economic diversification policy initially focuses on enhancing core sectors as a preliminary step towards expanding the production base. Additionally, the transition towards cultural industries as part of the creative industries, represents one of the alternatives targeted by the new model.

Keywords: Economic diversification, new model, creative industries, cultural industries.

Jel Classification Codes: L52,O1,O34,Z11

.

المؤلف المرسل: مراد رحو، mourad.rahou@univ-tlemcen.dz

1.مقدمة:

يواجه الإقتصاد الجزائري العديد من تحديات للخروج من الريعية الإقتصادية نحو التنوع الإقتصادي، تعزيزا للقاعدة الإنتاجية المولدة للثروة، والقادرة على التعزيز من إستدامة النمو الإقتصادي، والذي يتطلب تشغيل الطاقات الإنتاجية الفعالة في خلق الثروة.

ويعتبر العنصر البشري المبدع ذو المهارات العالية والموهبة كطاقة إنتاجية تقوم عليها الصناعات الإبداعية كأحد قطاعات مرحلة ما بعد الصناعية، والتي مع ظهورها بداية الألفية الجديدة أضحت تسجل عوائد سنوية كبيرة تقدر بمليارات دولارات، وبمساهمة تقدر بـ3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومع توظيف 30 مليون عامل بالعالم.

وهذا ما يعكس موجة الإهتمام الدولية بتوجه نحو قطاع الصناعات الإبداعية كأحد الركائز التنموية المستدامة، والبدائل الإستراتيجية في الإقتصاديات الدولية.

مما يدفعنا للتسائل عن:

ما هو موقع الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية من مشروع تنمية وتنويع الإقتصاد الوطني؟

- **فرضية الدراسة:**

لقد تناول مخطط عمل الحكومة الجديد ضرورة التوجه نحو أطر صناعية حديثة، لعلى من بينها تلك التي تتخذ من الثقافة موردا لها، مما يفترض عليه وجود تركيز على الصناعات الإبداعية ضمن نموذج النمو الإقتصادي الجديد.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف دراستنا هاته إلى:

- تسليط الضوء على سياسة التنويع الإقتصادي وما يرتبط بها.
- عرض المقاربة الإقتصادية للنموذج الجزائري الجديد.
- طرح الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الداعمة لمشروع تنويع الإقتصاد الوطني.

- **منهجية الدراسة:**

تم الإعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب المختلفة للعناصر المرتبطة بموضوع دراستنا، بغية توضيح المكانة الإقتصادية للصناعات الإبداعية.

- **محاور الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا، وبغية الإلمام بمختلف المفاهيم المرتبطة بموضوعنا، قمنا بتناول الدراسة وفق محورين أساسيين:

1- التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري.

2- الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد.

2.التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري:

1.2التنويع الإقتصادي:

يعتبر كعملية لتنويع مصادر الدخل، بالإنتقال من مرحلة الإعتماد على مورد واحد إلى مرحلة خلق وتوسيع قاعدة إقتصادية إنتاجية متنوعة الهياكل، لخلق قيم مضافة وتوفير مناصب عمل أكثر إنتاجية (قـروف، 2016، ص637–638)، مع ضمان ديمومة الإيرادات، والنمو على المدى الطويل، و التعزيز من دور القطاع الخاص بالإقتصاد (بن مريم وآخرون، 2023، ص208–209).

فهو سياسة تنموية توجه الإقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة متنوعة، تعزز من الإنتاج المحلي داخليا وتستهدف تنويع الصادرات خارجيا، و تقلل من المخاطر الإقتصادية.

أما في جانبه المالي يعتبر كسياسة لإدارة المخاطر تؤدي إلى توزيع المحافظ الإستثمارية على عدة أدوات مالية أو حتى سلعية (بوثلجة وآخرون، 2019، ص71–716)، ويتميز التنويع الإقتصادي بوجود نوعين منه:

- **التنويع الأفقي :** هو عملية توزيع الإستثمار في أدوات من نفس الفئة و توليد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في نفس القطاع المنتج .
- **التنويع العمودي :** هو عملية تنويع الإستثمار في أدوات مختلفة الفئة فالإستثمار في الأسهم و السندات في القطاع الزراعي والصناعي و الخدماتي (خالد هشام، 2018، ص77–78).

- **أهداف التنويع الاقتصادي :**

تسعى الدول في ظل إعتمادها على سياسة التنويع الإقتصادي للوصول إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التقليل من مخاطر الإستثمارات وزيادة عوائدها .
- الحد من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي .
- يقلص من المخاطر المؤدية لإنخفاض حصيلة الصادرات التي تنعكس على عملية تمويل الواردات وعملية التنمية الإقتصادية.
- تحسين وضمان وتيرة التنمية والدخل من النقد الأجنبي.
- تمكين القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، و تقليص دور الدولة و القطاع العام.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، مع التقليل من الإعتماد على الخارج (مجلخ وبشيشي، 2022، ص49).
- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري التي من شأنها رفع معدلات النمو الإقتصادي .
- التقليل من التذبذب والإستقرار في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بخلق عدة قيم مضافة بالإقتصاد .
- الرفع كل من معدلات التبادل التجاري والحفاظ عليها، والتعزيز من القدرة التفاوضية للدولة بالتجارة الخارجية .
- توليد فرص وظيفية وإمتصاص البطالة، وزيادة القيم المضافة بالإقتصاد .
- التعزيز من عملية التنمية المستدامة .

كما يمكن تحديد الأهداف أيضا بحسب الأفق الزمني حيث يكون الهدف في "المدى القصير" التعزيز من عائدات القطاع الرئيسي للإقتصاد، لزيادة نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والرفع من العائدات التصديرية، ليكون الهدف "بالمدى الطويل" إستخدام عوائد القطاع الرئيسي في إحداث عملية التنمية الإقتصادية المرتكزة على التنويع والإستثمار بالقطاعات الإقتصادية الأخرى (الخطيب، 2014، ص6–9).

- **الآليات الضرورية لإرساء التنويع الإقتصادي:**

إن عملية تطبيق التنويع في أي إقتصاد بالعالم يقف على مجموعة من الميكانيزمات الواجب تطبيقها والممثلة في:

1) تفعيل الدولة التنموية: كونها هي الأساس في إحداث جميع التحولات على مستوى الهيكل الإنتاجي المحلي لإقتصادها، وعلى مستوى علاقاتها الإقتصادية الدولية، من أجل الرفع من ناتجها المحلي والقيام بعملية التنمية التي تهدف إلى الوصول لتنويع حقيقي، عن طريق تغيير هيكل الإنتاج وتوجيهه وتخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات والمجالات الإقتصادية، بغية التحول من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المتنوع.

2) برامج الإصلاح الإقتصادي: وهي آلية تقوم بتوجيه الإقتصاد وتحريكه نحو عملية التنويع من خلال إنتهاج مجموعة من البرامج المالية والنقدية والتجارية ...التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف على المدى المتوسط والطويل.

3) تفعيل دور القطاع الخاص: كونه بمثابة القلب النابض لأي إقتصاد حيث يعمل أساسا على خلق أعلى قيم مضافة بأعلى ربح، لضمان الإستمرارية وتوسع في الإنتاج مع الرفع من الجودة لإكتساح أسواق متنوعة سواء كانت بالداخل أو الخارج .

4) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: والتي تمثل لب عملية التنويع والنمو الإقتصادي، كونها تعطي لنا عدة مخرجات إقتصادية متنوعة بالسوقين الداخلي وحتى الخارجي، وتحد بشكل أساسي من الإستيراد وتنعش أيضا عملية التصدير، فهي أساسا تقوم بإنعاش وإثراء أي إقتصاد كان.

5) الإستثمار الأجنبي المباشر: من أهم آليات التنويع حيث يؤدي إلى قيام العديد من الإستثمارات المختلفة في طابعها والتي من شأنها النهوض بالإقتصاد خصوصا بإعتبارها مصادر تحويل خارجية ذات كفاءة أكبر من القروض الخارجية التي تؤدي إلى التضخم والمديونية، فالإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة المعروض الإنتاجي وتنويعه مما يسهم من الرفع في عمليات النمو الإقتصادية.

6) تهيئة بيئة أعمال ملائمة: حيث يعتبر مناخ الأعمال لأي إقتصاد من أبرز العوامل الجاذبة للإستثمارات الأجنبية، المساعدة على قيام وإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية، فهو يلعب دور البنية التي تحمل الإقتصاد نحو عملية التنويع والإنتاج والنمو (لومايزية، 2017، ص28–29).

- **مؤشرات التنويع الإقتصادي :**

هي مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي تمكن من قياس درجة التنويع بالقطاعات الإقتصادية والإقتصاد ككل، وتبين مدى النجاح في عملية التنويع الاقتصادي، وتتمثل هذه المؤشرات في :

1) زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي : هو أحد مؤشرات تحقيق التنويع بزيادته لمصادر إرادات الدولة، بحيث كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي، كلما زاد مستوى نمو التنوع الإقتصادي .

2) معدل و درجة التغير الهيكلي: هو مقدار مئوي لنسبة تغير في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ونسبة إسهامات كل القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي ممثلا حجم الناتج المولد بالإقتصاد ومعدل نموه السنوي.

3) نسبة تطور تنوع الصادرات: يقيس نسبة إيرادات الدولة من الصادرات المتنوعة، حيث إذا كانت هذه النسبة أكبر من نسبة مساهمة الإنتاج الرئيسي للإقتصاد في الإيرادات، نقول أن هناك تنويع إقتصادي والعكس يدل على التركيز السلعي وفشل عملية التنويع الإقتصادي.

4) توزيع القوى العاملة على القطاعات: يقيس نسبة توزيع اليد العاملة بكل القطاعات حيث كلما وجد تركيز كبير لليد العاملة بكل القطاعات كلما أشار ذلك على وجود تنوع إقتصادي، والعكس صحيح، فكلما وجد تركيز كبير لليد العاملة في قطاع واحد كلما أشار ذلك لغياب تنوع إقتصادي (شريط وولد الصافي، 2022، ص107–109).

2.2 النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد في إطار تنويع الإقتصاد:

في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا من أجل النهوض بالإقتصاد الحقيقي المتنوع خارج قطاع المحروقات والقادر على التصدير تبنت الجزائر نموذجا إقتصاديا مبني على :

1) المقاربة المستجدة للسياسة الموازنة (2016 – 2019): تهدف إلى :

- التطوير من موارد الميزانية العادية وذلك لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير .

- التخفض من عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية .

2) مقاربة التنويع و التحول الإقتصادي (2020- 2030) : تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، ومضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ2.3 مرة (ليصبح 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (لتقدر بـ10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)، وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، والوصول لتحول طاقوي يسمح بخفض معدل النمو السنوي للإستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)، وتنويع الإقتصاد بشكل داعم لتمويل النمو الإقتصادي المتسارع.

- **سيناريوهات بناء النموذج :**

تم بناء نوعين من السيناريوهات، حيث تم الإبقاء على نفس سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 والمقدر بـ108 دينار للدولار الواحد نسبة تضخم في حدود 4 %.

1) السيناريو الأول : وضع موازنة بتوقع لمعدل سعر نفط بـ40 دولار للبرميل في 2017 و 45 دولار للبرميل في 2018 و50 دولار للبرميل في 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية التجهيزية، وتوقع تدهور وإختلال للتوازنات الداخلية والخارجية، مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات، ما يساهم في إنخفاض حاد لناتج إحتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019.

2) السيناريو الثاني : يتوقع ناتج سلبي لعائد الخزينة بـ1,9% من الناتج المحلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ2,2 مليار دولار، مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية و الخارجية ومدعما بإحتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الإستيراد.

وعلى هذا الأساس قدمت الحكومة مقترحات إصلاحية جبائية وتشريعية ومؤسساتية.

- **مراحل النموذج الاقتصادي :**

1) مرحلة الإقلاع (2016 – 2019) : تعنى برفع جميع مؤشرات وحصص مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة .

2) مرحلة التحول (2020 – 2025) : تسمح بتحقيق وتثمين القدرات الخاصة للإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر.

3) مرحلة الاستقرار (2026 و 2030) : و هي مرحلة تحقيق التوازنات للإقتصاد الوطني.

- **المحاور الإستراتيجية للنموذج :**

1) ديناميكية القطاعات: حيث يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة على المستوى القطاعي، و ذلك لبلوغ نسبة 10% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في حدود 2030، وذلك بإنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو بالقطاعات الأخري يتراوح بين 6.5% و 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال هذه الفترة.

2) تعزيز نظام الاستثمار :لتحقيق التحول الهيكلي الذي يربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، ما يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية ولمعدل الإستثمار الكلي، يتطلب هذا تفعيل القطاعين الخاص والعمومي، بإحداث تغيرات تدريجية بميزانية الدولة بداية من سنة 2025 بخفض نفقات التجهيز، ووضع نظام إستثمار وطني في التجهيزات العمومية وفق نموذج الشراكة العمومية الخاصة، و ذلك بتحرير الإستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو، ووضع سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3) الإستدامة الخارجية : تمثل تحديا في الإطار الإقتصادي المتسارع النمو والمتنوع خارج المحروقات، بحيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، وترتبط الصادرات بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، بإعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تجهز إلا بعد فترة معينة، والتي سيكون مصدرها زراعي وصناعي وخدماتي، وتفعيل وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض منها قابل للتصدير. علما أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات و إستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

- **ميكانيزمات النموذج الإقتصادي الجديد :**

تعتمد السياسة الإقتصادية الجديدة للحكومة الجزائرية على تحقيق التنوع الإقتصادي على مجموعة ميكانيزمات تتجلى في :

- تحفيز المقاولاتية وإنشاء الشركات والمؤسسات بالجزائر.
- تمويل الاستثمار.
- تفعيل سياسة صناعية تنوعية.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي و إدماجه .
- ضمان أمن المصادر الطاقوية و تنوعها.
- حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد(Ministère des Finances, 2016, P 2-21) .

3. الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد:

1.3 الصناعات الإبداعية:

لقد بدأ الترويج للصناعات الإبداعية كأحد البدائل الحديثة الأساسبة لتحقيق النمو الإقتصادي اللاحق للصناعة في بريطانيا من قبل الحكومة العمالية بقيادة توني بلير (Tony Blair) مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، حيث جاء الإهتمام بهذه الصناعة كنتيجة للتطورات التكنولوجية والإجتماعية التي طرحت فكرة تحويل النشاطات المولدة للمعنى وللخائص والمحتويات الجمالية، إلى ثروة عن طريق التجارة فيها وفي حقوق ملكيتها الفكرية القائمة عليها (محمد هيبه وآخرون، 2021، ص572).

لهذا يعتبر التعريف الذي وضعته دائرة الثقافة والإعلام الرياضية في بريطانيا سنة 1998، من أبرز التعاريف المرجعية للصناعات الإبداعية في العالم، والتي عرفتها على أنها "الأنشطة النابعة أصولها من الإبداعات الفردية والمهارات و الموهبة الفردية، والتي بإمكانها أن تتطور إلى خلق ثروة و فرص عمل عن طريق توليد وإنتاج وإستغلال الملكية الفكرية" (سمير علي عطية وآخرون، 2022، ص64–65).

كما أن هذه الصناعات قد حظيت بإهتمام بليغ من طرف السلطات الأسترالية، حيث قامت بإدراجها ضمن تعريف العمل الثقافي، والذي ضمت وأشملت فيه كل من الخدمات

الدينية وتعليم الفنون وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة إلى جانب المحميات وحدائق الحيوانات وحدائق النباتات، ليكون بذلك أوسع نطاقا من تعريف المملكة المتحدة (شاكر عبود، 2015، ص7).

أما على النطاق الدولي فقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) تعريفا للصناعات الإبداعية على "أنها دورات خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات، التي تستخدم الإبداعية ورأس المال الفكري كمدخلات رئيسية لها"، فبحسب الأونكتاد فإن هذه الصناعات تشمل أربعة مجموعات متمثلة في:

1) مجموعة التراث: و هي بدورها يتم تقسيمها إلى فرعيين ثانويين و هما:

- **أشكال التعبير الثقافي:** و التي تضم كل من المهرجانات والإحتفالات والحرف اليدوية.
- **المواقع الثقافية:** والتي تشمل المتاحف والمعارض والمكتبات والمواقع الأثرية.

2) مجموعة الفنون: تغطي مجموعة الصناعات القائمة على الفن والثقافة، وتنقسم إلى:

- **الفنون البصرية:** تنجلي في التصوير الفوتوغرافي والرسم، إلى جانب النحت والتحف.
- **الفنون المسرحية:** المتمثلة في المسرح و السيرك، والأوبرا والموسيقى.

3) مجموعة وسائل الإعلام: و هي الصناعات التي تعمل على التواصل مع الجمهور العريض من خلال إنتاج المحتويات الإبداعية، و التي تتمثل في:

- **النشر والوسائط المطبوعة:** وهي الصحافة والكتب وغيرها من المطبوعات الأخرى.
- **الوسائل السمعية و البصرية:** تضم كل من الإذاعة و التلفزيون، الأفلام وأفلام الكرتون.

4) مجموعة الإبداعات الوظيفية: و هي تلك الصناعات الإبداعية التي تعمل على خلق سلع وخدمات يتم تحديدها من قبل أذواق المستهلكين وديناميكيات الأسواق الدولية، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة مجموعات فرعية:

- **التصميم:** والذي يشمل ألعاب الأطفال والرسم، والمجوهرات والأزياء.
- **وسائل الإعلام الجديدة:** وهي المحتويات الإبداعية الرقمية، ألعاب الفيديو والبرمجيات.
- **الخدمات الإبداعية:** فهي كل من الإعلان والخدمات الثقافية والترفيهية، الخدمات المعمارية، والأبحاث الإبداعية (حاج عبد الحفيظ، 2023، ص1690–1691).

كما أن موضوع الصناعات الإبداعية قد حظى بإهتمام الأكاديمين على إختلاف تخصصاتهم، فنجد أن ريتشارد إي كيفز (Richard E. Caves) سنة 2000 رأى أن الصناعات الإبداعية على أنها تلك الصناعات التي تسمح بتوفير السلع والخدمات ذات الإرتباط الكبير بالقيم القافية أو الفنية أو الترفيهية، والتي تختص في نشر الكتب والمجلات، والفنون الأدائية والبصرية، والأفلام والتلفزيون والتسجيلات الصوتية، والألعاب والموضة.

فيما كان جون هوكينز (John Howkins) سنة 2001 السباق لإداخل مصطلح "الإقتصاد الإبداعي"، حيث إرتكز على قوانين حماية الملكية الفكرية من حقوق حماية براءة الإختراع،وحقوق العلامات التجارية والنشر والتصميم والرسم، بغية دمج مفهومي الإبداع الثقافي مع الإبتكار الاقتصادي.

في حين أن روث توس (Ruth Towse) قد أشار سنة 2011 للصناعات الإبداعية على أنها تحتوي على الصناعات الثقافية، والفنون المسرحية والإبداعية، و هي بالتالي تشمل أساسا الفيديو، الأفلام، التلفزيون، الراديو، الألعاب، الإشهار، التصميم، الأزياء، الفن والحرف اليدوية، والهندسة المعمارية،... (حيمران وآخرون، 2021، ص81–82).

و إجمالا يمكن القول أن الصناعات الإبداعية هي تلك الصناعات التي تدمج بين الثقافة والفن والموهبة مع الإبداع والإبتكار والتكنولوجيا، لخلق ثروة بالمنتجات السلعية والخدماتية ذات القيمة الإبداعية والجمالية، و المحمية بحقوق الملكية الفكرية.

- **خصائص الصناعات الإبداعية:**

تتسم الصناعات الإبداعية كغيرها من الصناعات بمجموعة من الخصائص والمواصفات المميزة لها، و لعلى من أبرزها:

- **الإنتشار الواسع لها عبر العالم:** حيث تتميز بسرعة إنتشارها ودخولها إلى الأسواق إضافة لإستدامة منتوجاتها.

- **الإنتاجية المتطورة:** بإعتبارها صناعة ذات طبيعة إرتقائية فعالة، منتجة للسلع والخدمات والمنتوجات الفكرية المتنوعة والمستحدثة والجديدة والفعالة المتميزة بقابلية التحسين والتطوير المستمرين.

- **اللانمطية:** حيث أنها صناعة تعتمد على الحرية خاصة في العمل، وعلى كثافة تنقل اليد العاملة ذات المهارات العالية بداخلها عكس باقي قطاعات الصناعات الأخرى.

- **الإعتماد على الملكية الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد:** كون أنها ترتكز أساسا على موهبة أفرادها وعلى الأنشطة الإبتكارية الجديدة، وعلى قدرات المختصيين والخبراء العامليين فيها.

- **الإنتاج والتسويق الفوري:** كون أن منتجاتها حيوية ذات نفاذية عالية في الأسواق، ومحققة لتفاعلات الحاجة والرغبة والقدرة، كون أن عمليات التسوق فيها إبتكارية وإبداعية وفورية وآنية، فضل إعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

- **الحركية الكثيفة:** حيث تتميز بسرعة تحولها وتنوعها الإنتاجي، وسرعة حركة مواهبها الإبداعية وتدافع عواملها الإنتاجية، وسرعة توافقها مع رغبات و إحتياجات المتعاملين والعملاء.

- **اللحظية التوافقية:** حيث أن هذه الصناعات تعطي أهمية كبيرة للحاضر، مما يدفعها إلى توليد الحاجة للإختراع وجعل هذا الآخير أداة فعالة للتطوير، مما يجعل هذه الصناعات دائمة البحث عن المبدعين القابلين للتطور (إبراهيم، 2020، ص382–383).

2.3 عوائد الصناعات الإبداعية وموقعها من مشروع التنمية:

- **عوائد تبني الصناعات الإبداعية على الإقتصاديات الوطنية:**

إن عملية الإعتماد على الصناعات الإبداعية في إطار التخطيط نحو تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج للإقتصاد الوطني، يشكل إضافة نوعية و عملية، تسهم في بناء إقتصاد قوي في مواجهة التحديات المستقبلية الداخلية والخارجية، وتفتح آفاق و فرص تنموية جديدة، وهذا ما يترجمه الإهتمام العالمي بها كقاعدة مهمة في بناء الإقتصاد المعرفي وتعزيز من عملية التنمية المستدامة، خصوصا وأن هذه الصناعات أبرزت إمكانيات نمو وصمود في فترة جائحة الكوفيد 19 وقبلها في الأزمةالمالية العالمية 2008، كما أنها أظهرت العديد من المؤشرات والعوائد الاقتصادية، نبرزها فيمايلي:

- **الرفع من الناتج المحلي الإجمالي:** لقد حظيت الصناعات الإبداعية على إجماع دولي بأنها صناعة مولدة للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة، نظرا لقدراتها التنافسية حيث فاق

معدل نموها ثلاث أضعاف نمو إجمالي الإقتصاد حاليا، والتي أصبحت تشكل منه ما يفوق 5%، وهذا ما تترجمه نسبة الإيرادات المحصل عليها من هذه الصناعات والتي مثلت في قارة آسيا 33% من ناتجها الإجمالي المحلي، محققة بذلك أعلى نسبة مقابل أقل نسبة والتي كانت بـ 3% في الشرق الأوسط و إفريقيا، كما بلغت عائدات المحتوى الثقافي الإبداعي الرقمي 65,6 مليار دولار، فيما بلغت عائدات السلع الإبداعية المباعة على الأنترنت 26,3 مليار دولار وهذا سنة 2015، وفي 2016 بلغت إيرادات التلفزيون 13,8 مليار دولار، و13,8 مليار دولار للفنون البصرية، و9,2 مليار دولار للصحف، وهذا ما يدل على قوة فروع الصناعات الإبداعية في تحقيق عائدات إقتصادية مهمة ومعتبرة، فحسب اليونسكو تشير تقديراتها المبدئية حول مساهمة هذه الصناعات في النمو الإقتصادي إلى تحقيقها لـ250 مليار دولار سنويا، لهذا أصبحت العديد من بلدان العالم ترى نصيبها من هذه الإيردات كالبرازيل والصين وكوريا الجنوبية وباقي الدول النامية على غرار المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

- **التقليل من البطالة:** إن النمو الكبير للصناعات الإبداعية أتاح العديد من الفرص للأفراد للمساهمة فيها، فأصبحت بذلك من أبرز الصناعات الموظفة لليد العاملة، كونها تشمل كل أنواع الفاعليين في الحياة الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وشركات صغيرة وكبيرة، وشركات متعددة الجنسيات، مما جعلها تخلق 29,5 مليون فرصة عمل سنة 2013، شكلت منها الوظائف الإبداعية ما قيمته 63% و36,9% للوظائف الأخرى، كما أنها أصبحت تساهم في قارة آسيا بما نسبته 43% في العمالة الوطنية، أما في إفريقيا والشرق الأوسط فمساهمتها تمثل ما نسبته 8%، أما عن فروع هذه الصناعات فقد وفرت الفنون البصرية أزيد من 6732 فرصة عمل، و3979 فرصة عمل بالموسيقى، و3670 فرصة عمل في الكتب، كما أنه بحسب منظمة العمل الدولية أصبحت الصناعات الإبداعية تشغل سنة 2015 ما يصل إلى 6% من إجمالي العمالة في العالم، وكل هذه المعطيات تعزز من مكانتها كأحد الآليات الإقتصادية التي تتيح توفير وتنويع فرص العمل والدخل، خاصة في تلك البلدان التي تعاني من مشاكل البطالة (أمبابى، 2020، ص69–71).

- **الرفع من قيمة الصادرات:** إن الصناعات الإبداعية بإعتبارها صناعة ذات منتوجات سلعية وخدماتية متنوعة تعتبر كإطار مهم لتنويع صادرات أي إقتصاد كان، حيث سجلت صادرات الخدمات الإبداعية لوحدها ما يقارب 1,1 تريليون دولار سنة 2020، و524 مليار دولار صادرات السلع الإبداعية في نفس السنة، ومازالت تعرف وثيرة نمو كبيرة نتيجة للتحول اللامادي للعديد من السلع الإبداعية، وللإرتفاع الكبير على طلب صادرات البرمجيات والبحوث والتطوير

(*Creative Economy Outlook 2022*, 2022,P3)، لتصبح بذلك الدول أمام فرصة كبير تتيح لها توسيع قاعدتها التصديرية و رفع من عائداتها من الخارج.

- **تنمية وتنويع الصناعات المحلية:** تقدم الصناعات الإبداعية فرص كبيرة لتنمية المنتوجات المحلية، كونها ترتكز خاصة على موهبة الرأس المال البشري وثقافته مما يفتح أمامه الطريق نحو إنشاء مشاريع تجارية إبداعية، وفضاءات لمنتجات إبداعية تعكس مجموعة أفكار إبتكارية كحلول للمشكلات المحلية والإقتصادية، تسمح بتوليد دخل وفرص عمل، وتعبر عن قدرات المجتمع في تطوير منتجات تلبي تطلعاته محليا وتسمح له بالمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

- **تنشيط الإستثمارات:** إن عملية التوجه نحو تبني الصناعات الإبداعية تعني أيضا التوجه نحو تبني المنافسة على جذب و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق الترويج للإمكانيات الثقافية والإبداعية المرتبطة بالبلد والمرتبطة بمواهب العنصر البشري التي تمثل نواة مدخلات إنتاج منتوجات إقتصادية إبداعية ذات القيمة المضافة الأعلى، وهذا ما يفسر مكانة الإبداع كمحرك لها وكعنصر جاذب للشركات التي تبحث على نقل وإقامة أنشطتها في مناطق تواجد الطبقات المبدعة، بغية الإستثمار في أفكارهم وحلولهم ومحتوياتهم المبتكرة لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية للشركات والمجتمعات.

- **تعظيم القيمة المضافة:** بإعتبار أن الصناعات الإبداعية تعتمد بصفة كبيرة على الإبتكار كدافع لنموها، فهي تساهم بذلك في تحسين القيم المضافة لباقي القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في مدخلاتها على الصناعات الإبداعية التي تزودها بالمحتويات الثقافية والإبداعية والرقمية والمهارات العالية ورأس المال البشري العالي التأهيل والمبدع، هذه المدخلات تسمح لتلك القطاعات الاقتصادية بتحقيق ميزات تنافسية وقيم مضافة عالية، مع توفير لها الحافز على الإبداع والقدرة والمرونة بما يتيح إستمرارها في النمو.

- **تنشيط السياحة:** ترتبط السياحة بشكل كبير مع الثقافة وتنوعها وتعتبر هذه الأخيرة من أهم عناصر الصناعات الإبداعية التي بدورها تعمل على توفير سلع وخدمات تعكس هذا التنوع، وتسمح بذلك بتزويد السياحة بعناصر جذب توفر لها قدرات تنافسية متميزة، تسمح بجذب السياح وتتيح لهم تجريب الثقافة المحلية، كما تسمح أيضا بعملية نقل المعرفة وإستدامة قيم وعناصر الموروث الثقافي والسياحي (بن موسى، 2021، ص166–169).

- **الحد من الفقر:** تعتبر الصناعات الإبداعية مصدرا جد قوي في محاولة القضاء على الفقر بإعتباره الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وبإعتبارها أنها من بين أسرع القطاعات الإقتصادية نموا وتوسعا سواءا في الإقتصاديات الصناعية أو النامية، حيث ووفقا للبنك العالمي فإنه يتوقع أن تساعد الصناعات الإبداعية بحلول سنة 2030 في التقليص من نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار باليوم (كوبيبي، 2021، ص333–334).

- **موقع الصناعات الإبداعية من مشروع التنمية في الجزائر:**

تم في الجزائر الإعتماد على مصطلح الصناعات الثقافية والإبداعية للإشارة إلى إيداع وإنتاج وتسويق المحتوى الإبداعي ذو الطبيعة الثقافية واللامادية الشاملة للأنشطة التي تنتج ويعاد إنتاجها وفقا لمبادئ الإنتاج الصناعي، ومنه يتم تحويلها لسلع إستهلاكية تعرض بالأسواق من خلال الإنتاج الضخم لهذه السلع التي يقابلها الإستهلاك الجماهيري العريض.

يمكن القول بأن الجزائر تحوز على إمكانيات معتبرة خاصة إذا نظرنا من جانب الهياكل الثقافية كالمسارح ودور السينما والمكتبات، ووسائل السمعي البصري والموسيقى ...وغيرها من الهياكل والموروثات الثقافية الأخرى (دربين ومحاجبي، 2022، ص344–345)، وهذا ماجعل من الدولة الجزائرية تبدي توجها ملموسا بهذه الصناعات خاصة الثقافية منها في إطار مشروع الحكومة التنموي للجزائر الجديدة والتي تعمل على تطبيقه في أرض الواقع، حيث تسعى إلى أقصدة الثقافة وتحويلها من مجال للترفيه فقط إلى قطاع إستثماري خلاق للقيمة المضافة ولفرص الشغل والعمل، وهذا ما تثبته بعض المجهودات والمبادرات الرامية لتطوير الصناعات الثقافية كونها تشكل أحد المحاور الرئيسية للرؤية الإقتصادية الحديثة لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، والتي تم إدراجها بشكل صريح ضمن الإلتزام العشرين لرئيس الجمهورية الجزائرية المتعلقة بالإنتاج الفكري والفني والثقافي لخدمة النمو الاقتصادي، حيث تعد عملية تفعيل الدور الإقتصادي للتراث الوطني وحمايته وترقيته في قلب مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، كما أن هذه العملية تعتبر كبند أساسي من مخطط العمل الحكومي لسنة 2021 في النقطة 03 والتي تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنميته وترقيته، من البند 02 الخاص بسياسة تعزيز الرأس المال البشري، من الفصل 3 للمخطط رؤية الحكومة وإستراتيجيتها من أجل التنمية البشرية والسياسة الإجتماعية المدعمة، كما أنه يمكن ملاحظة هذا الإهتمام عن طريق رفع الإعتمادات المخصصة لوزارة الثقافة والفنون بعنوان ميزانية التسيير للسنة 2022 إلى حوالي 16,1 مليار دج بعدما كانت سنة 2020 بـ14,9 مليار دج، و التي

تفسر عملية التوجه نحو إعادة الهيكلة الإقتصادية للقطاع الثقافي، والتي كانت شعار أول منتدى ينظم للإقتصاد الثقافي بالجزائر "الثقافة إستثمار مجتمعي وإقتصادي" في 3 أفريل 2021، إضافة إلى ذلك فإنه في سنة 2015 تم إنشاء الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب على مستوى وزارة الثقافة والفنون من أجل تعزيز إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها، والتعزيز من الإنتاج السينمائي و توزيعه وإستغلاله وتجهيزه، وكان هذا في إطار مساعي الدولة لتثمين القطاعات الثقافية.

إن هذه المعطيات ما هي إلا مؤشرات تدل على بداية الإهتمام والتوجه نحو تبني قطاع صناعي جديد يبدأ بالعمل على أقصدة الثقافة كمرحلة أولية لبعث الصناعات الإبداعية، من خلال مشروع إعادة النظر في شؤون تسيير القطاع الثقافي توجهه نحو الجدوى الإقتصادية في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، وخلق منتوجات متنوعة في إطار عملية توسيع إيرادات الإقتصاد الوطني و تنويعه بما يسمح والإستفادة من الفرص التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواءا في الأسواق المحلية أو الدولية والإستفادة من الميزات التنافسية التي يمكن أن يتيحها الموروث الثقافي للمنتوجات الإبداعية الجزائرية (جوادي, 2022, ص 4–5).

4. تحليل النتائج:

جاءت دراستنا في هذا الإطار كمحاولة للإجابة على إشكالية موضوعنا المطروح أنفا، والتي صبت في إتجاه معرفة مكانة الصناعة الإبداعية كأحد حلول سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة، وقد أفضت إلى مجموعة من نتائج نوجزها فيما يلي:

- إرتكاز سياسة التنويع الإقتصادي وفق النظرة الإستشرافية للإقتصاد الجزائري في البداية على التنويع الأفقي، الذي يستهدف تنويع مخرجات ومنتوجات القطاع الأساسي وهو قطاع المحروقات، بإعتباره أساس الإيرادات الرئيسية للإقتصاد، ومن ثم إستغلال هذه الإيرادات في عملية الإنتقال إلى التنويع العمودي الهادف إلى تغيير في هيكل إيرادات الدولة، عن طريق تنويع القاعدة الإستثمارية في كل القطاعات التجارية، والزراعية، والصناعية ... وهذا وفقا للمراحل الزمنية المحددة في النموذج الجديد.

- بيان أن الصناعات الإبداعية هي بديل حديث وسريع وفعال في الإقتصاد العالمي خلال الألفية الجديدة، وهذا ما تفسره عملية تطوير النماذج الهيكلية لهذه الصناعة من قبل العديد

من الدول التي إعتمدتها كإطار لتنويع مداخيلها، ونظرا لتوافق عوائد هذه الصناعة مع أهداف سياسة التنويع الإقتصادي.

- التوجه نحو عملية أقصدة الثقافة والتي تتوافق مع المرحلة الثانية للنموذج الجديد وهي مرحلة التحول (2020-2025)، مما يدل على التوجه نحو الإعتماد على الصناعات الثقافية بصفة خاصة، بإعتبارها جزء من الصناعات الإبداعية، وهذا أمر طبيعي كون أنه لا يمكن الوصول إلى الكل دون إقامة الجزء، كما أنه لايمكن الحديث عن صناعة إبداعية دون تحديد هيكلها ضمن مكونات البيئة الإقتصادية الجزائرية، ودون توفير المدخلات الأساسية لها وما تتطلبه من مهارات عالية ومواهب ومدن إبداعية مستقطبة للطبقة الإبداعية الخلاقة للثروة والقيم المضافة وفرص العمل.

5. خاتمة:

عمدت الجزائر في ظل الألفية الجديدة على رفع تحدي تحقيق النمو الإقتصادي خارج المحروقات، من خلال تبني سياسة التنويع الإقتصادي وفقا للنموذج الجديد للنمو الإقتصادي الذي أقرته سنة 2016، والذي أبان في مرحلته الثانية على مؤشرات تدل عن بداية الإهتمام نوعا ما بمسايرة التوجهات الحديثة لفترة ما بعد الصناعة، عن طريق بعث مشاريع حماية وترقية وأقصدة الثقافة، هاته الأخيرة التي تعتبر لب وجوهر الصناعات الإبداعية وفروعها التي تعمل على تحقيق الوصل بين الإبداع والثقافة لتحقيق الغايات الإقتصادية المتنوعة سواءا للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات، مما يحتم على الجزائر في إيطار المسعى الجديد تعزيز جهودها وتوجيهها نحو توفير البيئة الأساسية التي من شأنها تسريع عملية التحول الإقتصادي في تبني وإستغلال الفرص التنموية التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواءا على الصعيد المحلي أو الدولي.

- **إقتراحات الدراسة:**

من خلال ما سبق في دراستنا، تبين:

- ضرورة دراسة و تحليل الإمكانيات الإقتصادية والمتطلبات الضرورية المرتبطة بإقامة الصناعات الإبداعية.

- صياغة و تحديد مفهوم ونموذج تصنيف للصناعة الإبداعية المراد إعتمادها وفقا لمبدأ الجدوى الإقتصادية والأولويات المراد الوصول إليها.

- العمل على التعزيز من عملية تكوين الرأسمال البشري ذو المهارة العالية والموهبة وذو القدرة على الإبداع، وبما يتوافق وإحتياجات سوق العمل الخاصة بهاته الصناعة، مع الحرص على دعم وإستقطاب الطبقة المبدعة.

6. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

- عبد العزيز إبراهيم، (2020)، المداخل التربوية لتحقيق الاقتصاد الإبداعي بين طلاب التعليم الجامعي النوعي، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 77 (77)، 363–477؛

- أمبابى نرمين عبد القادر، (2020)، التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات فى المجتمعات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 2 (4)، 45–126، https://doi.org/10.21608/jslmf.2020.92764؛

- بن مريم محمد، بوخاري بولرباح، وبربري محمد أمين، (2023)، تحليل العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي و حجم النفقات باسخدام نماذج الـ VAR - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2021، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 7 (1)، 206–226؛

- بن موسى نبيل، (2021)، الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة –تجارب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 2 (2)، 161–180؛

- حاج عبد الحفيظ, نسرين، (2023)، أهمية حماية الصناعات الإبداعية في انشاء المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 7 (1)، 1687–1698؛

- حيمران محمد، ريموش كوثر، وبورنيسة عبد القادر، (2021)، دور الجباية العادية في تنمية الاقتصاد الإبداعي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجمانت، 20 (2)، 78–91؛

- خالد هشام عبد الحميد، (2018)، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19 (1)، 75–https://doi.org/10.21608/jpsa.2018.128822:98

- دريبين نصيرة،محاجبي عيسى،(2022)، المكتبات العامة حاضنات الصناعات الثقافية والإبداعية: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر نموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، 14 (2)، 328–364؛

- شاكر عبود لقاء، (2015)، الصناعات الإبداعية في الوطن العربي....الطريق إلى النمو االقتصادي المستدام، كلية مدينة العلم الجامعة؛

- شريط فيروز، ولد الصافي عثمان، (2022)، أثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020، مجلة البشائر الاقتصادية،8 (3)، 104–118؛

- بوثلجة عائشة، زروخي فيروز، وغلاب فاتح، (2019)، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 3 (3)، 713–730؛

- سمير علي عطية دعاء، محمود سعد هبة، حسني العصار حنان، ونبيل جرجس أماني، (2022)، تطوير عرض التراث من خلال فكر الصناعات الابداعية بالتطبيق على المنازل التراثية الاسلامية بالقاهرة، المجلة العلمية لكلية السياحة و الفنادق جامعة الأسكندرية، 19 (2)، 62–79؛

- قروف محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 9 (2)، 632–664؛

- كوبيبي حفصة، (2021)، أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، 8 (3)،327-341؛

- لومايزية, عفاف، (2017)، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، *2017* (62)، 22–30؛

- مجلخ سليم، بشيشي وليد، (2022)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، 16 (1)، 46-60؛

- محمد هيبه اسلام، اليحيائية فخرية، المعمري بدر، والعامري محمد، (2021)، الصناعات الإبداعية بسلطنة عمان ودورها في تنمية الاقتصاد القومي في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة، المجلة العلمية لجمعية امسيا – التربية عن طريق الفن، 7 (25)، 564–594؛ https://doi.org/10.21608/amesea.2021.147985

- **المداخلات:**

- الخطيب، ممدوح عوض، (2014, فبراير 16)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض؛

- جوادي نور الدين، (2022 يناير 10)، دور "الخارطة الثقافية" في تحقيق الاستثمار الكفء للتراث المعماري كعنصر مرجعي للتنمية المستدامة في الجزائر، السكن التقليدي في الجزائر، من العصر القديم الى العصر الحالي، عنصر مرجعي للتنمية المستدامة، دار الثقافة مدينة تامنغست؛

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- United Nations Conference on Trade and Development, Creative Economy Outlook 2022, (2022). 14;

- Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), (2016), République Algérienne Démocratique et Populaire, https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/modele_economique.pdf;

OEB Univ. Publish. Co.

الانتقال الطاقوي في الجزائر بين المأمول والمعمول – دراسة تحليلية-

The energy transition in Algeria between what is hoped and what is done -An analytical study-

حمبلي زهير[1]، طالم علي[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، hambli.zouhair@univ-oeb.dz

[2] جامعة تيارت (الجزائر)، ali.talem@univ-tiaret.dz

الملخص:

أمام المخاطر التي تسببها الطاقات الأحفورية على الصعيد البيئي صار لا بد من التوجه نحو طاقات بديلة تضمن التوازن بين استمرار التنمية والتطور الاجتماعي والمحافظة على البيئة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

رغم الامكانيات المعتبرة التي تمتلها الجزائر من مختلف مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن استغلالها لا يزال متعثر ودون المستوى المرغوب فيه، لذا يتوجب التعامل بسرعة مع التوجه نحو الانتقال الطاقوي وبأكبر سرعة فالمحروقات تنضب طال الزمن أو قصر.

الكلمات مفتاحية: التحول الطاقوي، الطاقات الأحفورية، الطاقات المتجددة.

تصنيف JEL : Q42 , O53

Abstract:

In front of the risks posed by fossil energies at the environmental level, it has become necessary to move towards alternative energies that ensure a balance between continued development and social development, preserving the environment and achieving global economic stability.

Despite the considerable potential that Algeria possesses from various renewable energy sources, its exploitation is still faltering and below the desired level. Therefore, it is necessary to deal quickly with the trend towards the energy transition as quickly as possible, as fuels are depleted, whether it is time or a short time.

Keywords: *energy transition, fossil energies, renewable energies.*

Jel Classification Codes: *Q42 , O53*

المؤلف المرسل: حمبلي زهير، hambli.zouhair@univ-oeb.dz

1.مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة عدة تحولات وفي كل المجالات، ولعل أرزها الانتقال الطاقوي باعتباره من أبرز التحديات التي تسعى جل الدول إلى تحقيقه، في ظل عدة رهانات مستقبلية منها إيجاد البديل من طاقات جديدة ونظيفة تشكل الأمن الطاقوي المستدام، في حين تعد مصادر الطاقات التقليدية عنصرا هاما في تحريك الاقتصاد الدولي بالنظر لما تمتاز به من من انخفاض التكاليف، لكن الواقع المستقبلي من نضوبها فرض على القائمين ايجاد البديل بوضع العديد من الاستراتيجيات والمشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقات المتجددة.

الجزائر وبحكم شساعة مساحتها تعد موردا غنيا بمصادر الطاقة النظيفة، بما يؤهلها إلى الريادة في حال توفير المؤهلات والمهارات اللازمة لذلك، وفي هذا السياق تبنت الجزائر عدة مشاريع تنموية مستقبلية أفاق 2030 تعتمد على الطاقات المتجددة كآلية يجب التقيد بها للتحرر من الطاقات التقليدية والحفاظ على أمنها الطاقوي.

الاشكالية المحورية: إستراتيجة التحول الطاقوي بالجزائر بمثابة الرهان والتحدي الذي يعمل على استغلال مصادر الطاقات المتجددة، والتي تمثل بطبيعة الحال الاختيار الملزم لبناء مستقبل طاقوي آمن يضمن ويحقق أبعاد التنمية المستدامة.على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية المحورية كما يلي: **إلى أي مدى يمكن تجسيد مسعى التحول الطاقوي في الجزائر، وما هي إمكانيات تحقيقه؟**

فرضيات الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- تتمتع الجزائر بقدرات معتبرة من الطاقات المتجددة تمكنها من تحقيق الانتقال الطاقوي.

- تعتبر الطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية مصدر أساسي لتحقيق التحول الطاقوي في الجزائر.

أهداف الدراسة: نصبوا من خلال هذه المداخلة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أول هذه الأهداف هو التعرف على دوافع تبني الجزائر لاستراتيجية طاقوية جديدة تركز بشكل كبير على الطاقات المتجددة، كما نعمل من ناحية أخرى على توضيح واقع الطاقات المتجددة وأهم الفرص المتاحة بالجزائر وهذا من خلال تحديد سبل تطوير هذه الطاقات.

منهجية الدراسة: لكي نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف المراجع والمصادر العلمية التي تناولت الموضوع من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة.

2.مفهوم الإنتقال الطاقوي، أهميته ودو افع التحول:

ظهر مفهوم انتقال الطاقة لأول مرة في ألمانيا عام 1980 ، من خلال المؤتمر الأول له في برلين، باعتماد استراتيجية التحول التدريجي من الطاقات التقليدية القائمة على الكربون، إلى الطاقات النظيفة والمتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية والهيدروليكية والمد والجزر) في ظل الالتزام بما يلي (يبو، 2021، صفحة 243):

- العمل على مجابهة الاحتباس الحراري والتقليل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛
- تأمين أنظمة الطاقة(على المدى الطويل، التخلي عن الطاقة النووية)؛
- تقوية البنية التحتية والتقليل من الاستهلاك المحلي(كفاءة الطاقة)؛
-الاستقلال الطاقوي في ظل تعزيز المساواة والعدل في استخدام الطاقة.

من جانب آخر اتفق على مسار الانتقال إلى الطاقة النظيفة على صعيد العالم في اتفاق باريس، وهو صفقة دولية بين أكثر من 180 بلد ضمن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ويهدف الاتفاق في جوهره إلى الحد من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى أقل من من درجتين مئويتين، مقارنة مستويات ما قبل الثورة الصناعية من خلال تشجيع استخدام مصادر الطاقة المنخفضة الكربون لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

الانتقال الطاقوي هو عنصر أساسي للانتقال البيئي، فهو يشير إلى المرور من نظام الطاقة الحالي (استخدام الموارد غير المتجددة) إلى مزيج الطاقة التي تقوم أساسا على الموارد المتجددة، وهو ما يعني ضمنيا تطوير بدائل للوقود الأحفوري، والذي يعتبر من الموارد المحدودة وغير المتجددة (ناضبة) بالإضافة إلى بعض أنواع الوقود الانشطارية (المواد المشعة مثل اليورانيوم والبلوتونيوم) ويوفر الانتقال الطاقوي استبدال الطاقة التقليدية تدريجيا عن طريق مصادر الطاقة المتجددة (سنوسي و سعيدة، 2018، صفحة 38) .

الانتقال الطاقوي حسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) هو تحويل القطاع الطاقوي العالمي المبني على الطاقة الأحفورية إلى قطاع طاقوي بصفر كربون عند النصف الثاني

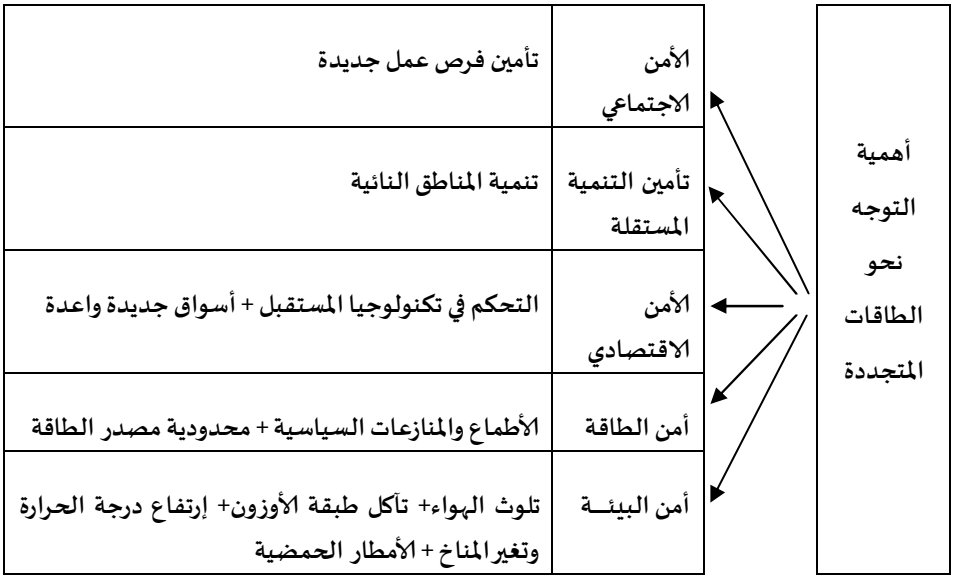
من هذا القرن. كما يعرفه المجلس العالمي لطاقة بكونه تغييرات هيكلية أساسية في قطاع الطاقة.

من خلال تتبع واستقراء الدراسات التي تطرقت لهذا المفهوم نجد أن كلا من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا كانت السباقة في وضع استراتيجيات وبرامج من أجل عملية الانتقال التدريجي لصناعة وتوليد الطاقات المتجددة، وقد بينت مختلف الدراسات أن ألمانيا وفرنسا قد قطعتا شوطا كبيرا في عملية الانتقال الطاقوي.

1.2أهمية الانتقال الطاقوي: تكمن أهمية الانتقال الطاقوي في إعادة النظر لكل الموارد المتاحة، والعمل على استغلالها، وفق نمطية وإستراتيجية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يتوقف على التنوع البيولوجي من الغابات، البحيرات والأراضي الرطبة، ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- محاربة ظاهرة الفقر المستفحلة في جل المجتمعات الدولية، من خلال توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية في الدول منخفضة الدخل، بتدعيم السلع والخدمات الايكولوجية.
- خلق فرص العمل والمساواة الاجتماعية باتباع التوظيف الاخضر، بإنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم النهج النظيف والاقل تكلفة ومع مراعاة الجانب الايكولوجي.
- الاستغناء التدريجي على الطاقة الأحفورية والتوجه نحو الطاقة المستدامة والتقنيات المنخفضة الكربون، والمساهمة في تعويض التكاليف المرتفعة والانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.
- الانتقال الطاقوي يعمل على تسريع معدلات النمو والتنمية في إطار اقتصاد منخفض الكربون، والمحافظة على الموارد الطبيعية في إطار بدائل تهدف للتكامل بين رأس المال البشري، المادي والطبيعي.

الشكل 01: أهمية الانتقال الطاقوي



المصدر: أبو زيد عبد الجواد، 2004، ص60

2.2 دوافع التحول الطاقوي: تعد الطاقات الأحفورية أهم مكون للنظام الطاقوي العالمي الحالي، وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه هذه الطاقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة يسبب استخدامها أضرارا بيئية كبيرة تنعكس أضرارا بيئية كبيرة تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، إذ يعمل احتراق الوقود الأحفوري على انبعاث الغازات الدفيئة، حيث يعد عاز ثاني أكسيد الكربون المسبب الرئيس لظاهرة التغير المناخي ويؤثر بصفة مهيمنة في ارتفاع درجة حرارة الكون، اذ تصل انبعاثاته إلى 90% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة احتراق الوقود الأحفوري.

من أبرز العوامل التي تدفع إلى الإنتقال الطاقوي وتعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة نجد ما يلي (دعاس، 2021، صفحة 494):

- تغير المناخ: لقد ساهم التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية في تنامي الطلب على الطاقات الأحفورية لتلبية احتياجات الصناعة، حيث نتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاث الغازات الدفيئة والتي أدت إلى رفع درجة حرارة الأرض بمعدل 12 درجة مئوية قياسا بمستويات ما قبل الثورة الصناعية وهذا ما سبب ظاهرة الإحتباس الحراري التي ترتب

عنها العديد من الكوارث الطبيعية واختلالات في النظام البيئي وتدهور في الوضع المعيشي والصحي للأفراد.

- تزايد النمو الاقتصادي: شهد الاقتصاد العالمي نموا مفرطا في السنوات الأخيرة، وترجم ذلك في الزيادة المستمرة في الطلب على مصادر الطاقة التي تشكل عنصرا حيويا لاستمرار هذا التطور مما ينجر عنه استنزاف للموارد الطاقوية الناضبة على حساب الأجيال المقبلة.

- تذبذبات أسعار النفط: يعتبر التغير المفاجئ في أسعار النفط وعدم استقرارها واحدا من أهم الأسباب الدافعة للبلدان المستهلكة للبحث عن مصادر طاقوية بديلة ومنافسة على صعيد الأسعار تضمن إمداداتها من مصادر الطاقة.

- تنامي الوعي البيئي: لم تعد المسائل البيئية قضايا وطنية تشغل بال الجهات الرسمية فحسب بل أصبحت هما مجتمعيا يعني الانسان في أي موقع كان، ونلمس هذا من خلال زيادة الاحتجاجات والمطالب بإعادة النظر في الاستراتيجيات الطاقوية وترشيد استهلاك الطاقات الأحفورية والتوجه سريعا نحو مصادر صديقة للبيئة، وقد لاحظنا التظاهرات التي يقوم بها المدافعون عن قضايا المناخ .

- تلبية الطلب العالمي على الطاقة وتخفيف الضغط على الطاقات التقليدية: حيث يتوقع أن يعرف الطلب العالمي على الطاقة نموا محسوسا خلال السنوات القادمة، والذي تشير الدراسات إلى زيادته بحوالي 25% في أفاق 2040. ووجود بدائل للوقود الأحفوري من شأنه يعزز الأمن الطاقوي العالمي.

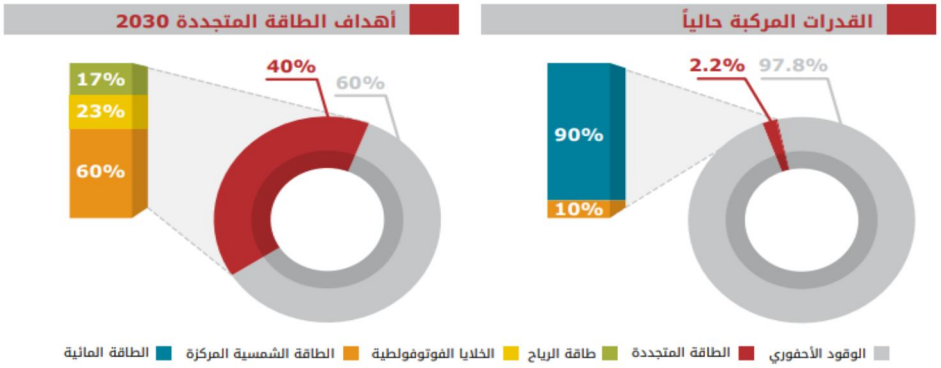
3. إستراتيجية الانتقال الطاقوي:

أقرت الجزائر برنامجا للانتقال الطاقوي يرمي لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة وتجنب العجز الطاقوي، إذ أنه وفقا للمعطيات الحالية فيما يتعلق بمستوى الإنتاج والاستهلاك والإحتياطات المؤكدة من المحروقات فإن البلاد قد تتحول إلى بلد غير قادر على التصدير بحلول عام 2030، ثم لاحقا إلى بلد مستورد للطاقة بحلول عام 2040.

أصبح مفهوم التحول الطاقوي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة الانطلاق الفعلي نحو طاقة نظيفة، تعمد على مصادر طبيعية مستدامة، والتي تعمل على ضمان حقوق الأجيال المقبلة، وفي هذا الصدد تم تسطير عدة برامج وبالأخص برنامج التنمية الوطنية للطاقات

المتجددة وكفاءة الطاقة، اعتمدته الحكومة في فبراير 2011، كان يهدف إلى معدل قدره 40% من إنتاج الكهرباء بناءا على مصادر متجددة في أفق 2030، ومن الشكل الموالي يظهر مدى حرص الدولة على التحول الطاقوي والرفع من قدراتها المقدرة بـ2.2% عام 2012 إلى 40% عام 2030 وبتركيبة تعتمد في الدرجة الأولى على الطاقة الشمسية باعتبارها أكبر مصدر طبيعي في الجزائر (يبو، 2021، صفحة 253).

الشكل 02: واقع وأهداف الطاقة المتجددة في الجزائر



Source : RCREE

1.3محاور الإنتقال الطاقوي في الجزائر: ترمي السياسة الطاقوية الوطنية حسب مشروع برنامج الحكومة سنة 2021 إلى ضمان الأمن الطاقوي من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى البعيد وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على مستوى معتبر من الإيرادات.

وترتكز استراتيجية الانتقال الطاقوي في الجزائر على المحاور التالية (دعاس، 2021، صفحة 499):

- الحفاظ على المصادر الطاقوية الأحفورية وتثمينها؛

- السعي إلى تغيير النموذج الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة على مستوى الإنتاج والاستهلاك؛

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة والإلتزام بتطبيق مضمون الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

- التحكم في تكاليف إنجاز منشآت الطاقات المتجددة.

لقد تضمن برنامج الحكومة الذي حظي بالمصادقة عليه برامج تحاول ترجمة الطموحات المرفوعة، والتي تمحورت حول:

- البرنامج الوطني المكثف للطاقات المتجددة، وهو برنامج متعدد القطاعات يقوم على الاقتصاد في الاستهلاك الطاقوي وعلى الفعالية الطاقوية والذي تم اطلاقه في فيفري 2011 والذي تم تحيينه في عام 2015 نتيجة التطورات التي عرفتها الطاقات المتجددة على صعيد التكاليف؛

- وضع مخطط وطني طموح يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر؛

- إقرار نموذج وطني جديد قائم على تجسيد مزيج طاقوي متوازن في أفاق 2030 بموجب قانون الإنتقال الطاقوي المزمع إصداره في المستقبل القريب.

- إتخاذ تدابير لدعم وتعزيز الانتقال الطاقوي خصوصا فيما يتعلق بالتكوين وترقية البحث والتطوير.

ومن أجل تجسيد هذه الأهداف فقد أخذت الحكومة على عاتقها الالتزام بتنفيذ جملة من المشاريع بعنوان الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة:

- تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها 15000 ميغاواط في أفاق 2035؛

- إطلاق مناقضة وطنية لفائدة المستثمرين خلال عام 2021 من أجل إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري بمعدل 10% ؛

- تطوير الإدماج المكثف لعمليات الإنتاج اللامركزية في مجال الطاقات المتجددة؛

- تجسيد مشروع تحويل 80000 مركبة من حظيرة مركبات الدولة إلى غاز البترول المميع و200000 مركبة للخواص في سنة 2021.

- إنشاء مؤسسة جديدة مختلطة تكلف بتحقيق الأهداف التي تسطرها السلطات العمومية في مجال الانتقال الطاقوي كهيئة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها لتطوير البرامج والمشاريع المستقبلية والاستفادة من الكفاءات الادارية وتقنية لاسيما لدى مجمع سونلغاز وسوناطراك؛

- وضع معايير جديدة في مجال استيراد التجهيزات الكهرومنزلية تفرض على كافة المنتجات المستوردة خضوعها لمعيار استهلاك اقتصادي للكهرباء.

2.3 الفعالية الطاقوية دعامة أساسية لتحقيق الانتقال الطاقوي: يقوم برنامج الفعالية الاقتصادية في مجال الطاقة عموما والطاقات المتجددة خصوصا على التحكم في نمو الطلب على الطاقة من خلال الاستغلال العقلاني والمسؤول للطاقة، التخطيط الجيد للاستثمارات الموجهة لتلبية الحاجيات الطاقوية للبلد، الاستثمار في الطاقات المتجددة الملائمة لمختلف الاستعمالات.

تتلخص الأهداف المحددة في مجال تحقيق الفعالية الطاقوية فيما يلي (Programme des énergies renouvelables et de l'efficacités énergétique):

أ/ التحول الطاقوي في مجال الاسكان

تحسين العزل الحراري للبنايات بالجزائر للاقتصاد في الطاقة المستغلة في التدفئة والتكييف المنزلي والتي تستهلك لوحدها حوالي 42% من الطاقة، وتم هذا الإطار تسطير ما يلي:

-تحقيق العزل الحراري لـ100000 مسلك سنويا؛

- نشر 10 مليون مصباح منخفض الاستهلاك (LBC)؛

- إدخال 1.1 مليون مصباح يعمل بالصوديوم في مجال الإنارة العمومية؛

- استعمال تدريجي لسخانات الماء الشمسية بمعدل 200000 م^2 سنويا؛

ب/ التحول الطاقوي في مجال النقل

- تحويل 1.3 مليون مركبة خاصة؛

- اقتناء 11000 حافلة تعمل بالغاز الطبيعي (GNC)؛

- تحويل 11000 مركبة للسير بالغاز الطبيعي (GNC).

ج/ التحول الطاقوي في مجال الصناعة

- تطوير التوليد الكهربائي المختلط، وهذا بتحويل المحطات الكهربائية للعمل بصورة مزدوجة؛

- تحسين استخدام الكهرباء وكذا طرق استخدام الحرارة.

قامت الجزائر بتأسيس هيئات ومؤسسات بحثية وتعليمية لتعزيز نموذج الانتقال الطاقوي، أهمها (بن هني و زياد، 2022، صفحة 210):

- تم إنشاء المعهد الوطني للطاقات المتجددة سنة 2011، تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم بغرض ترقية الأبحاث التطبيقية (المجالات الهندسية، التدقيق الطاقوي.....) المتعلقة بالطاقات المتجددة؛

- وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRUE، أنشأتها الحكومة لتنفيذ سياسة التحكم في الطاقة وترقية الطاقات المتجددة وتطبيق البرامج الوطنية المتعلقة بها؛

- في 25 جوان 2020 تم استحداث وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛

- في أكتوبر 2020 تم تدشين المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة من طرف رئيس الحكومة لإعطاء دفعة قوية للبحث العلمي والتكنولوجي للطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

يعد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي تقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من أجل زيادة استثماراتها في هذا المجال وانشاء محافظة الطاقات المتجددة التي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلين من المشاركة في مختلف مراحل الإبداع من أجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها، في إنشاء الكثير من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر والتي يمكن أن تصل إلى 54000 منصب شغل في الفترة القصيرة القادمة في هذا المجال من الاستثمارات في الطاقات المتجددة (سنوسي و سعيدة، 2018، الصفحات 45-46).

يهدف برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030) تحقيق نسبة مزيج من الطاقة في إنتاج الكهرباء تكون فيه مساهمة الطاقات المتجددة في حدود 27%، أي أن 40% من إجمالي إنتاج الكهرباء المخصصة للاستهلاك المحلي متأتية من الطاقات المتجددة بحلول عام 2030، وسيوجه انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة المتوقع بلوغه 22000 ميجاواط في أفاق 2030 ضمن هذا البرنامج، لتلبية جزء من احتياجات السوق الوطنية والجزء المتبقي نحو التصدير.

4. إستراتيجية الانتقال الطاقوي:

تمتلك الجزائر امكانيات هامة من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحية، ويتاح للجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يرتكز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام مختلف مصادر الطاقة المتجددة كأحد الرهانات الطاقوية للفترة القادمة.

الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أضخم حقول الطاقة الشمسية في العالم، نظرا لمساحتها كأكبر دولة افريقية وعربية، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80% من مساحتها الكلية بإمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية، حيث تمتاز بالحرارة الشديدة تقريبا 60 درجة مئوية صيفا وبمعدل إشراق يقدر بـ 3500 ساعة سنويا. وحسب الدراسات المتخصصة فإن الجزائر تتلقى أكثر من 2000 ساعة تشميس سنويا على كامل التراب الوطني وقد تصل حدود 3900 ساعة من الشمس في لهضاب العليا والصحراء، أي أن قوة التوليد تصل إلى 1700 كيلوواط ساعي/ م^2 سنويا في الشمال و2650 كيلوواط ساعي / م^2 سنويا بالنسبة للجنوب (بوعكريف، 2021، صفحة 374). وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 01: القدرات الشمسية في الجزائر

البيانات	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (%)	04	10	86
معدل مدة اشراقة الشمس (سا/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلوواط ساعي/م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: مديرية الطاقات المتجددة ، 2007، ص39.

الجدير بالذكر أن الجزائر صنفت على أنها من بين أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية في العالم، كما تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط التي تسمح بتغطية 60 مرة إحتياجات الدول الأوربية و4 مرات الاستهلاك العالمي وتغطية 5 ألاف مرة الاستهلاك الوطني من الطاقة الكهربائية.

طاقة الرياح: تتميز الجزائر بشريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كلم، سرعة الرياح فيه تتراوح بين 6م/ثا و8م/ثا على ارتفاع 80 م، لا سيما في أدرار وتندوف وعين صالح، لذا يمكن استنتاج أن طاقة الرياح الجزائرية تصل إلى 35 تيرا واط ساعة في السنة.

تم تأسيس أول محطة هوائية بقدرة 10 ميغاواط بمنطقة أدرار في الجنوب الغربي للجزائر بين سنتي 2011 و2013، ثم تم إنشاء محطتين هوائيتين بقدرة 20 ميجاواط بين سنتي 2014 و2015 بالاضافة لبرمجة أنجاز محطات أخرى بقدرة 1700 ميجاواط خلال فترة 2016- 2030.

وفي تقرير صادر عن وزارة الطاقة تم عرض محتوى برنامج الطاقة النظيفة الذي تسعى الوزارة من خلاله إلى إنشاء مزارع للرياح بسعة إجمالية 110 ميجاواط خلال الفترة (2015-2020) و4000 ميجاواط خلال الفترة (2021-2030).

الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة يتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة وغير ذلك من العوامل.

تعد الطاقة المائية أحد أشكال الطاقة الرئيسية بعد النفط والغاز الطبيعي من حيث الشعبية والأعمال في الجزائر، من خلال توليد 05% من إجمالي الطاقة المستهلكة، ومنذ ذلك الحين تمكنت الجزائر من توليد قدر معين من الطاقة الكهرومائية من خلال تصنيع محطات الطاقة، عادة ما يتم بناؤها في أجسام كبيرة من المياه مثل البحيرات والأنهار.

الطاقة الكهرومائية هي واحدة من أكثر مصادر الطاقة كفاءة، بنسبة فعالية تصل إلى 90% تستخدم الجزائر في الغالب طريقة الطاقة الكهرومائية التقليدية التي لا تتناسب إلا مع السدود الكبيرة في حين أن التكنولوجيا الجديدة، هي انخفاض تدفق المياه المركزة لكنها الأكثر فعالية في عملية التوليد (القنيعي، 2019، صفحة 36).

الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية): تلعب دورا هاما وذلك لكونها المصدر الوحيد من بين مصادر الطاقة المتجددة التي تأتي من الأرض، إلا أن المقارنة بينها وبين حرارة الشمس غير منصفة لأن الحرارة المنبعثة من سطح الأرض تساوي 10^{21}(جول/السنة) بينما

الحرارة الشمسية تساوي 5.4x 10^{24} (جول/السنة)، وتتمثل الحرارة الجوفية في الحرارة المخزنة بين الصخور نتيجة الانتقال الحراري الطبيعي.

في المناطق البركانية والمناطق الغنية بأحواض الصخور البركانية ومناطق القرانيت، وتعتبر المناطق الأكثر استخداما لهذه الطاقة هي نيكارغوا، الفلبين، كينيا، ونيوزلندا (حنيش، 2021، الصفحات 46-47).

طاقة الكتلة الحيوية (الوقود الحيوي): تتمتع الجزائر بالكثير من الأراضي الزراعية ونوعية عالية من التربة غير الملوثة الغنية بالمعادن، مما يجعلها مواتية لزراعة الذرة والقمح...إلخ، لأغراض الطاقة، كما يمكن إستغلال أشجار النخيل في إنتاج الايثانول الحيوي. ويعتمد الوقود الحيوي أيضا على نفايات الحيوانات، وهي متواجدة بأماكن عديدة يتوقع الحصول منها (النفايات) على طاقة تقدر بـ 01 جيغاواط بحلول عام 2030، وحسب البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030) تسعى الجزائر للوصول إلى بلوغ 360 ميغاواط في المدى المتوسط (2015-2020) و640 ميغاواط خلال الفترة (2021-2030).

تنتج الجزائر حاليا حوالي 686 ميقاواط فقط من مصادر الطاقات المتجددة، منها 448 ميجاواط من الطاقة الشمسية فيما تمتلك 22 محطة شمسية، منها محطات هجينة تشتغل بالغاز والطاقة الشمسية. وبحسب البرنامج الوطني للطاقات المتجددة فإنه كان يفترض أن يكون حجم الإنتاج في عام 2020 في مستوى 4500 ميجاواط أي ما تحقق يمثل فقط 15% من حجم القدرات المبرمجة . كما توضحه بيانات الجدول الموالي.

الجدول 2 : إنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر

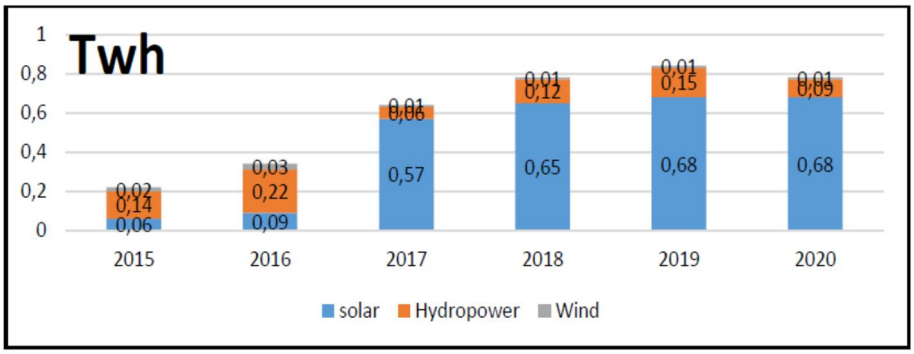
نوع الطاقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الكهرومائية	228	2028	2028	2028	2028	2028
الطاقة الشمسية وفيها:	74	244	425	448	448	448
- الفوتوفلتية	49	219	400	423	423	423

- الحراريــة	25	25	25	25	25	25
طاقة الرياح	10	10	10	10	10	10
الاجمالي	312	482	662	686	686	686

المصدر: قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقات المتجددة

إن ثمار استراتيجية نشر الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر بدأت ملامحها تظهر ولو بشكل محتشم، فاستهلاك الطاقة المتجددة في عام 2020 بلغ نسبة 0.25% من الاستهلاك الاجمالي بعدما كان في حدود 0.10% عام 2010. أما بخصوص توليد الطاقة المتجددة حسب المصدر، فقد استحوذت الطاقة الشمسية على حصة الأسد في عام 2020 بطاقة قدرها 0.68 تيرا واط ساعة بعدما كانت 0.06 تيرا واط ساعة في عام 2015. والملاحظ أن هناك تراجع كبير في توظيف الطاقة الكهرومائية، حيث انخفض توليدها للطاقة من 0.75 تيرا واط ساعة عام 1973 إلى 0.09 تيرا واط ساعة عام 2020، والشكل الموالي يوضح تطور توليد الطاقة المتجددة حسب المصدر في الجزائر خلال الفترة (2015-2020) (بن هني و زياد، 2022، صفحة 210).

الشكل 03 : تطور توليد الطاقة المتجددة حسب المصدر في الجزائر للفترة (2015-2020)



المصدر: بن هني أحمد وزياد أمحمد، 2022، ص2010.

رغم من مختلف الجهود المبذولة للنهوض بالطاقة المتجددة بغرض تحقيق البرامج والخطط الوطنية المسطرة، هناك مجموعة من العوائق والصعوبات التي تؤثر على حجم مساهمات الطاقة المتجددة.

أ/ المعوقات المالية والاقتصادية

-ارتفاع التكلفة الرأسمالية في مشروعات الطاقة المتجددة، أي أنه من غير الممكن تحديث رأس المال لتطوير مشاريع إنتاج الطاقة من مصادر بديلة بنفس اللقة التي يمكن بها تقدير رأس المال اللام لتطوير البترول؛

-ضعف أو غياب آليات التمويل أو عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير تكنولوجيا الطاقات المتجددة؛

-عدم تقديم القروض والاستثمارات في مشاريع ناشئة بالمقارنة بمشروعات الطاقة الأحفورية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ومصادر التمويل الأخرى؛

-الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمارات في هذه المشاريع يمثل مخاطرة مالية بالرغم من كونها تحافظ على البيئة.

ب/ المعوقات المؤسساتية والهيكلية

-ضعف الأولوية التي تولي لتطوير الطاقات المتجددة في التخطيط للطاقة ووضع السياسات اللازمة على الصعيد الوطني؛

-إن استخدام التكنولوجيات المتقدمة الخاصة بإنتاج الطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء الأجانب والمحليين، منهم شركات التصنيع والمستخدمين؛

-عدم تقديم تسهيلات للمشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة من طرف السلطات التشريعية والتقنية ذات الصلة منها وزارات الكهرباء والطاقة والنقل والبحث العلمي، والفهم الخاطئ لطبيعة عمل المؤسسات بالمواصفات والمقاييس الخاصة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

ج/ المعوقات الفنية والتقنية

-تحتاج إجراءات توطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الجزائر إلى إجراءات معرفة تصنيع معدات وأدوات تكنولوجيا هذه الطاقة؛

-تتطلب تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى خبرة فنية والتي يفتقر إليها الوطن العربي خاصة الجزائر؛

-غياب الجانب المعرفي والمعلوماتي ذو الصلة بتصنيع مكونات وأنظمة الطاقة المتجددة.

4- خاتمة:

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر التوجه الجزائري نحو تحقيق الانتقال الطاقوي واستغلال مصادر الطاقات المتجددة خيارا استراتيجيا باعتبارها تشكل بديلا مستقبليا للطاقات الأحفورية، نظرا للتحديات الكبيرة، الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاد الوطني والتي تفرض ضرورة مواصلة الانخراط في هذا المسار؛

- هناك العديد من الأسباب والدوافع للانتقال الطاقوي في الجزائر، بداية بمردودية السياسة الحالية لاستغلال الثروة النفطية بها المتعلقة باعتبارات ومبادئ التنمية المستدامة، وصولا إلى مجموعة التحديات والمشاكل التي تواجه مستقبل الثروة النفطية الجزائرية؛

- يهدف برنامج الجزائر للطاقات المتجددة إلى إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء أفاق 2030، من بينها 12000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب المحلي، بينما توجه 10000 ميغاواط للتصدير.

الوصول للانتقال الطاقوي الذي يمثل ضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد الوطني يستوجب إحداث مراجعات معمقة في محتوى السياسة الطاقوية المتعلقة بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة من خلال:

- يتعين على الجزائر السعي لبناء شراكات حقيقية مع الدول المتقدمة والرائدة في مجال الطاقات المتجددة، حيث يجب على الدولة الجزائرية الاقتضاء وأخذ الأفكار والدروس من تلك الدول التي صنعت لنفسها مكانة متميزة في مجال الطاقات المتجددة؛

- ضرورة بناء برنامج وطني للطاقات المتجددة يقوم على اشراك القطاعين العام والخاص في استغلال هذه الطاقات، فالسياسة المنتهجة من طرف الجزائر منذ 2011 ركزت في الغالب على القطاع العام وقد أخفقت في تحقيق الأهداف المسطرة ومن ثم فهي تحتاج اليوم إلى مراجعة.

- إيلاء أهمية أكبر للطاقة الشمسية الحرارية نظرا لخصائص هذا النوع من الطاقة، وينبغي في هذا الإطار التركيز على محاور عدة تشمل تطوير سخانات الماء الشمسية، العزل الحراري لبنايات المساكن الجديدة وكذا البنايات القائمة.

قائمة المصادروالمراجع:

- القنيعي ,ع .(2019) .إشكالية التحول الطاقوي في الجزائر اتجاه الطاقات المتجددة .*مجلة معهد العلوم الاقتصادية*.(02)*22* ,
- بن هني ,أ & .,زياد ,أ .(2022) .استراتيجية الانتقال الطاقوي في الجزائر لتعزيز الاستدامة البيئية .*مجلة دفاتر بوادكس*.(02)*11* ,
- بوعكريف ,ز .(2021) .الانتقال الطاقوي :نجو حتمية استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .*مجلة المالية والأسواق*.(01)*08* ,
- حنيش ,أ .(2021) .التحول نحو الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي وضمان تنمية مستدامة .*مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*.(02)*08* ,
- خليل دعاس. (2021). التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، *06*(02).
- سنوسي ,ب & .,سعيدة ,ط .(2018) .استراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة .230*مجلة مدارات سياسية*.38 ,(07)*02* ,
- كريم يبو. (2021). آلية التحول الطاقوي بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة: بين الواقع والمأمول. *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية*، *07*(02)، 243.

التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الأسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية

"Regional Economic Integration in ASEAN Countries: Mechanism for Economic Diversification and Maximizing Development Gains"

عبد الحفيظ بوضياف [1]، شوق فوزي [2]،شوقي جباري [3]

[1]جامعة حمة لخضر الوادي (الجزائر)، abdelhafid-boudiaf@univ-eloued.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، fouzi.choug@gmail.com

[3]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، chaoukidj2000@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول الأسيان ومختلف الآليات التي رصدتها الرابطةفي سبيل تحقيق التنويع، وبالتالي تعظيم المكاسب التنموية ، وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة من طرف الأمانة العامة لرابطة الأسيان.

لقدتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج،حيث كانت دول الرابطة الملتزمة بتنفيذآليات التنويع المتمثلة في استهداف القطاعات الواعدة، وتقديم تحفيزات تؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا على تحريرالتجارة الخارجية، من تحقيق نتائج تنموية جيدة، بالمقابل فان بعض الدول الأخرى لم تحسن تنفيذ اليات التنويع مما أدى الى أضعاف المكاسب التنموية.

الكلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، رابطة الأسيان،التنويع الاقتصادي،المكاسب التنموية،النمو الاقتصادي

تصنيف JEL: O15 , F15

Abstract:

This research paper deals with the regional economic integration of ASEAN countries and the various mechanisms that the Association has monitored in order to achieve diversification, and thus maximize the development gains that can be reaped, through analyzing various statistics and official reports issued by the General Secretariat of the Association of ASEAN.

The study reached many results, as the ASEAN countries committed to implementing diversification mechanisms represented by targeting promising sectors and providing incentives that lead to attracting foreign investments, as well as liberalizing foreign trade, were able to achieve good development results. in contrast, some other countries have not improved the implementation of diversification mechanisms, which has weakened development gains.

Keywords: Regional economic integration, ASEAN, economic diversification,development gains, economic growth

Jel Classification Codes :O15, F15

1.مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي كأحد الأهداف التي ترسمها جل الدول من أجل مجابهة الأزمات والتحديات التي يفرضها عصر العولمة، وذلك نظرا لما يوفره التنويع من تحقيق للتوازن في الهيكل الاقتصادي للدول والإقليماذ أصبح التوجه نحو قطاعات اقتصادية معينة وزيادة المرونة والاستدامة الاقتصادية ضمان لتحقيق التنمية، كما أن السمة البارزة التي باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى تبرز في تجمع الدول في شكل تكتلات اقتصادية. تمكنها من وضع استراتيجية قوية تسرع التنويع الاقتصادي لان التكامل يعبر عن نهج تعاوني يجمع بين الدول والمناطق المختلفة لتعزيز التفاعلات الاقتصادية وتحسين التدفقات التجارية والاستثمارية بينها وتوفير فرص جديدة وزيادة تنافسية الأسواق.

ورابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل نموذج مثير للدراسة إذ تعتبر واحدة من المناطق الاقتصادية الأكثر تنوعا وديناميكية في العالم تأسست هذه الأخيرة سنة 1967 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتضم مجموعة متنوعة من الدول تمتاز بتفاوتات كبيرة في الاقتصادات واختلاف في الثقافات. تواجه هذه الدول مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية، ومن بينها الحاجة إلى تحقيق تنويع اقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد لدخل من أجل تجنب وتحاشي أخطار والتقلبات التي تصيب الاقتصاديات أحادية المورد.

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي

ما دور التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الآسيان في دعم التنويع الاقتصادي من خلال مختلف الاتفاقيات والجهود المبذولة؟ وما المكاسب التنموية المحققة؟

وعلى العموم تندرج هذه الدراسة ضمن إطار محلي وإقليمي واسع يتعامل مع مفاهيم متشعبة تتعلق بالتكامل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، وذلك في سياق رابطة الأسيان يتطلع هذا البحث إلى استكشاف وتحليل كيف يمكن للتكامل الاقتصادي الإقليمي لهذه الدول أن يسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية ملموسة.

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة لموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية تحليل البيانات والإحصائيات لفهم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان في تمكين الدول من تحقيق التنويع الاقتصادي والمكاسب التنموية. وبغية الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين؛ حيث يعرض الأول آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان؛ أما الثاني فيعنى بالمكاسب التنموية المحققة.

2.آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان:

إجمالا يمكن تقسيم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان إلى المحاور التالية:

1.2. توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة:

1.1.2. تطوير الصناعات الناشئة والصغيرة : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والناشئة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذا القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية:

وفي هذا الإطار عمدت دول رابطة الأسيان على تنفيذ مجموعة من الخطط لتطوير صناعتها الصغرى والكبرى (صاري بوضياف مختار، 2019، صفحة 398)

-خطة المشروعات الصناعات الكبرى:ATPفي سنة 1977 تم اعتماد خطة صناعية موحدة تقوم على استراتيجية دعم المشاريع الكبرى حيث تنص على إطلاق برنامج ضخم محوري في كل دولة من دول التكتل تمول المشروع في حدود 60 بالمئة من قبل البلد المضيف 10 بالمئة لكل دولة من دول التكتل (عبد الحميد،2003،ص85)

-خطة الأسيان لتكامل الصناعي :AICجاء ت بناء على اقتراح غرفة الصناعة والتجارة لرابطة الأسيان سنة 1995 تركز على المشروعات ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في السوق الإقليمية وتعمل على مساعدة على توطين فروع صناعية جديدة في موقع أو اثنين داخل التكتل وتوزيع الأنشطة التكاملية لهذه الصناعات ما بين الدول الأعضاء لتمكين هذه الأخيرة من اكتساب الخبرة في مجالات جديدة دون الاكتفاء بالتي تملك فيها مزايا نسبية سابقة (رميدي، خالفي، ،2009ص 81)

-خطة المشروعات الصناعية المشتركة :AISVهيبرنامج مماثل للخطط السابقة غير أنه موجه للقطاع الخاص من خلاله يقوم الخواص بمشروعات مشتركة تعمل على المستوى الإقليمي بالتنسيق مع غرفة الصناعة والتجارة لدراسة الفرص الاستثمارية ومتابعة المشاريع على أساس اقتسام منافع متبادلة للدول التكتل بغرض توسيع عمليات وزيادة الإنتاج الصناعي.(رميدي، خالفي، ،2009ص 85)

وكحوصلة لهذه البرامج والخطط فان الاحصائيات تبين ان تركيز رابطة الأسيان على الصناعات الصغيرة والناشئةكان له تأثير كبير على اقتصاداتها. وفقا لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي

للمحاسبين، تمثل الشركات الناشئة والصغيرة ما بين 89% و99% من إجمالي المؤسسات وما بين 52% و97% من إجمالي العمالة في الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسياوتساهم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 30% و53%، مع مساهمة في حجم الصادرات بين 10% و30%. وهذا يدل على أن الشركات الناشئة والصغيرة هي العمود الفقري لاقتصاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتنامي.

2.1.2. تطوير قطاع السياحة:هو القطاع الاقتصادي الذي يتضمن جميع الأنشطة والخدمات المتعلقة بالسفر والرحلات، بما في ذلك الإقامة، والنقل، والترفيه، والتسوق تعتبر مصدرا مهما للإيرادات في دول الأسيان، أن الاستثمار في قطاع السياحة يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الدخل من خلال جذب السياح وزيادة الإيرادات السياحية وهو ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث تعد أحد المجالات الرئيسية لتعاون الآسيان منذ تأسيسه وفي عام 1977 أين أتفق زعماء رابطة على إنشاء لجنة للتجارة والسياحة، باعتبارها واحدة من اللجان الخمس الدائمة الخاضعة لسلطة وزراء اقتصاد وفي عام 1981، أين تم تأسيس منتدى السياحة. ويعد هذا المنتدى بمثابة وسيلة لحكومات للتعامل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتعزيزها كوجهة سياحية.

وإدراكا للأهمية الحيوية لقطاع السياحة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة، شجع قادة رابطة في عام 1987 من خلال إعلان مانيلا، على المزيد من السفر داخل الأسيان وتطوير صناعة سياحية بينية قادرة على الاستمرار والتنافس. وفي جانفي 1998، وقع مرة آخرة وزراء السياحة في رابطة اتفاق وزاري بشأن التعاون في مجال السياحة، خلال اجتماعهم في مدينة سيبو بالفلبين. وتنص الوثيقة، على تطوير وتعزيز المنطقة كوجهة سياحية واحدة بمعايير ومرافق ومناطق جذب عالية المستوى وفي 4 نوفمبر 2002، تم التوقيع على اتفاقية السياحة في القمة الثامنة لرابطة أمم آسيا في بنوم بنه، بكمبودياوتؤكد هذه الاتفاقية كذلك التزام دول رابطة بإشراك القطاع الخاص كسياسة لتحسين كفاءة قطاع السياحة وقدرته التنافسية. نفذت دول الآسيان عدة مبادرات لتطوير قطاع السياحة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

-الخطة الإستراتيجية للسياحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2016-2025: تهدف هذه الخطة إلى تحسين جودة السياحة والوجهات في المنطقة، مع التركيز على النمو المستدام والشامل.

- الشراكات مع المنظمات الدولية: تتعاون دول الأسيان مع المنظمات الدولية مثل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) لتعزيز رؤيتها المشتركة للسياحة من أجل التنمية وتعزيز الممارسات المستدامة في قطاع السياحة.

- خطة السياحة المستدامة: أدركت رابطة الأسيان الحاجة إلى التحول نحو أشكال أكثر استدامة للسياحة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للسياحة سيئة التخطيط والإدارة على المجتمعات المضيفة والبيئة. تم دمج هذا التركيز على الاستدامة في الخطط الإستراتيجية للسياحة خلال فترات 2011-2015 و2016-2025.

- إطار تنمية السياحة المستدامة بعد كوفيد- 19: تم إطلاق هذه الفكرة في عام 2023، وهدفها تحديد خطط استباقية حمائية للقطاع في حالة ضهور أزمات بيئية وصحية في المستقبل. وعموما فإن الاتفاقيات السابقة قد عملت على وضع أسس تطوير قطاع السياحة بجودة عالية وذلك من خلال إنشاء وتحسين المرافق السياحية بما يجعلها تستجيب للمعايير الدولية وتستقطب طبقة خاصة من السماح الأغنياء فضلا على تنشيط السياحة العلاجية وضمان سلامة وأمن المسافرين، والقيام بنشاط التسويق والترويج المشترك. وتنمية الموارد البشرية في مجال السياحة والسفر.

وكنتيجة للجهود المبذولة من طرف دول رابطة الأسيان فقد زاد عدد الإجمالي للزوار السواحل من حوالي 89 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 143 مليون زائر في عام 2019، ثم انخفض بشدة إلى 26 مليون زائر في عام 2020 بفعل تأثير الجائحة وارتفع قليلا في عام 2021 إلى حوالي 2.9 مليون زائر أما بالنسبة للزوار القادمين من داخل رابطة الآسيان، شهدنا زيادة واضحة من حوالي 39.8 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 51.7 مليون زائر في عام 2019. ولكن في السنتين التي تلتهما، أثرت الجائحة بشكل كبير على هذا العدد، حيث انخفض إلى 9.2 مليون زائر في عام 2020 و0.9 مليون زائر في عام 2021 وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قبل جائحة كوفيد-19، كان السفر والسياحة يولدان ما يقرب من 12% من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات جنوب شرق آسيا ويوفران حوالي 11% من فرص العمل.

3.1.2. دعم وتطوير القطاع الزراعي: الهدف من هذه العملية هو تعزيز دور القطاع الفلاحي في تلبية احتياجات الغذاءمن خلال تبني تقنيات وممارسات جديدة وفعالة، ممثلة في توسيع المساحات المزروعة، وتقديم دعم للمزارعين من خلال التدريب على التقنيات المتطورة وتوفير السوق لمنتجاتهم مما يسمح، بتوفير فرص كثيرة للعمل فيالقطاع، لذا عملت دول الأسيان على تبني العديد من المبادرات لتطوير القطاع الزراعي لعل أبرزها:

-مبادرة تكامل رابطة الأسيان وتضييق الفجوة التنموية(IAI& NDG):سنة 1998، والتي تشمل الغذاء والزراعة كأحد مجالاتها الإستراتيجية الخمسة. وتهدف المبادرة إلى تضييق فجوة

التنمية بين الدول الأعضاء في الآسيان من خلال تعزيز التعاون والتكامل في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة

-وضع خارطة طريق للتعاونيات الزراعية: تهدف إلى تعزيز التعاون بين التعاونيات الزراعية في دول الآسيان وتحسين قدرتها التنافسية سنة 2000.

-إطلاق مبادرة الآسيان-الصين للتنمية الزراعية والتعاون في مجال الأمن الغذائي: والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الآسيان والصين في مجالات الزراعة والأمن الغذائي2003

- إستراتيجية التعاون بين دولالأسيان في مجال الأغذية والزراعة والغابات 2016-2025:والتي تحدد رؤية وأهداف لقطاع الأغذية والزراعة والغابات في المنطقةوتتضمن الخطة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع،وتشجيع التجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة والغابات، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين، فضلا على دعم الإدارة المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعة والغابات على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث والصدمات الأخرى.

وتجدر الإشارة، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 60 مليون هكتار. تحتوي غابات المنطقة وممراتها المائية أيضا على بعض من أغنى الموائل على وجه الأرض. وتشمل هذه الموارد الطبيعية القيمة منطقة ميكونغ الكبرى التي تغطي مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية والأنهار في كمبوديا وجمهورية لاو، وميانمار، وتايلاند، وفيتنام. بالإضافة إلى ذلك، تضم بورنيو 24 مليون هكتار من الغابات الاستوائية الممطرة الممتدة على طول حدود إندونيسيا وماليزيا وبروناي. أما فيما يتعلق مبيعات الأغذية الزراعية فهي تمثل 17% من إجمالي صادرات فيتنام وإندونيسيا و14% لتايلاند. وتبلغ قيمة الصادرات الغذائية لهذه الأخيرة حوالي 30 مليار دولار سنويا منها حوالي 6 مليارات دولار لدول رابطة وحدها وهي رابع أكبر منتج للسكر في العالم بعد البرازيل والهند والصين، حيث تبلغ صادراتها 6.5 مليون طن سنويا، بقيمة تزيد على 3.6 مليار دولار كما يتم إنتاج حوالي 17% من إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم في الأسيان وتعد إندونيسيا أكبر منتج بـ 3.9 مليون طن سنويا تليها فيتنام والفلبين وتايلاند بإنتاج يبلغ حوالي 2.5 و2.4 و1.4 مليون طن سنويا على التوالي. كما تنتج إندونيسيا وتايلاند وماليزيا نحو 3.3 مليون طن سنويامن المطاط، وهو ما يمثل حوالي 70% من الإنتاج العالمي. كما تعد إندونيسيا وماليزيا من المنتجين الرئيسيين لزيت النخيل، بما يقرب من 90% من الإنتاج العالميحيث تصدر إندونيسيا منها حوالي 18 مليون طن سنويا تعتبر الفلبين واحدة من أكبر منتجي جوز الهند

والأناناس في العالم، ويشكل نمو الصادرات أيضا جزءا من استراتيجية البلدان الأقل نموا في الإقليم فكمبوديا تعتبر مصدر رئيسي للأرز بقدرة إنتاج ثلاثة ملايين طن من الأرز وبقيمة إجمالية للصادرات تقدر بنحو 2.1 مليار دولار.

4.1.2. تعزيز القطاعات التكنولوجية الاتصال: وفي هذا المضمار نظرا لخصوصيته عملت رابطة الأسيان على تطوير تكنولوجيا الاتصال في المنطقة من خلال عدة إجراءات. لعل أبرزها تحديد التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الجديدة كأحد الأولويات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة. فضلا على حماية البيانات الشخصية لتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك نطاق شبكات الاتصالات اللاسلكية. وتعزيز جودة التعليمفي مجال تكنولوجيا الاتصالات من خلال تقديم التخصصات التعليمي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وتوفر الدعم التقني للشركات الناشئة والمبتكرة. ومن دلائل تطور القطاع التي يمكن الاستشهاد بها هو ارتفاع نسبة امتلاك سكان الأسيان لتغطية الهاتف النقال والإنترانت، حيث كانت كل من دولة ميانمار والفلبين وتايلند وكمبوديا إندونيسيا وجمهورية لاو ولفيتنام لا تتجاوز نسبة التغطية عندهم 25 % في سنة 2010 في أحسن الحالات أم الدول الأكثر تقدما في هذا المجال مثل سنغافورة وماليزيا فقد تجاوزت 50 % وتطورت خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2021. من نسبة 71و56 % إلى نسبة 96.9 و96.8 % على الترتيب وهما الدولتان التين يمتلكان بنية تحتية قوية للاتصالات، وهذا ما ساعد في جعلهما من أكثر دول العالم تطورا وازدهارا على عكس باقي الدول التكتل التي كان تطورها بطئ؛ اذ لم تتجاوز أغلبها المعدل 50 % في سنة 2015 فحين كان تزيد التغطية بعد ذلك سريعا لتلتحق أغلب الدول بركب 90 % مع حلول سنة 2021 وفي أقل الأحوال 75 % بالنسبة الدول الفلبين الفيتنام وأند ونسيا باستثناء جمهورية الاو التي توقفت عند نسبة 50 % والجدير بالتنويه هو الصعود الكبير لمعدلات التغطية الخاصة بالدول المنطقة ذات الاقتصاديات الضعيفة مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات القوية وذلك كنتيجة للاستثمارات الضخمة التي تم تنفيذها في هذا القطاع.

2.2. تعزيز التبادل التجاري على الصعيدين الدولي والإقليمي: وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضا بمنتوجات وتحويلها وتصنيعها، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، وفي سبيل تطوير التجارة الخارجية العالمية والبينية لدول الأسيان لم تدخر امانة الرابطة جهدا في تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية الرامية الى فتح أسواقا جديدة، مما أدى

إلى دفع وتطوير مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنمية، وقد تم توقيع الاتفاقيات على مر السنين، وساهمت كل منها في رفع صادرتها بطريقتها

-اتفاقية التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا :(AFTA)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 1992 وألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، والسماح لها بالتخصص في منتجات وخدمات معينة،مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الرابطة حيث قفز حجم التجارة الخارجية من 3340مليار دولار سنة 2021بعدما كان 2400مليار سنة2012

-منطقة التجارة الحرة بين آسيان والصين:(ACFTA) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عام 2002 وتنص على تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء التعريفة الجمركية وقد أدت الاتفاقية إلى زيادة التجارة بين دول آسيان والصين، حيث بلغت قيمة المبادلات بينهم حوالي 670مليار دولار

-منطقة التجارة الحرة بين الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا(AANZFTA) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2009 وتغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا. فقد ألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الآسيان وسمح لها بتنويع صادراتها.

-منطقة التجارة بين آسيان والهند:(AIFTA2009) نصتهذه الاتفاقية على تحرير الرسوم الجمركية لأكثر من 90 في المئة من المنتجات، مما خلق فرصا لأكثر من 1.9 مليار شخص في آسيان والهند بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ 4.8 تريليون دولار أمريكي. وقد فتحت الاتفاقية أسواقا جديدة لدول الأسيان وبلغت نسبة المبادلات بينهما حوالي24% سنة 2021.

-الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ:(CPTPP) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2018 وفتحت أسواقا جديدة لدول الآسيان، مما سمح لها بتنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على أي سوق واحدة. تغطي الاتفاقية التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول آسيان واليابان وأستراليا ونيوزيلندا،وكندا،والمكسيك، وتشيلي.

-الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة :(RCEP)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2020 وهي أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم. ويغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن تجعل الاتفاقية اقتصادات شمال وجنوب شرق آسيا أكثر كفاءة، وربط نقاط قوتها في التكنولوجيا والتصنيع والخدمات.

إن ارتفاع القيم الإجمالية لحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات لجميع الدول الأسيان من سنة إلى آخر، ولكن بنسب مختلفة لكل دولة وعموما يمكن تقسيم نتائج هذه الاتفاقيات والجهود التنموية المبذولة لكل دول الأسيان على حدي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): يوضح إجمالي التجارة في السلع لرابطة دول جنوب شرق آسيا للفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Total Trade in Goods										
Brunei Darussalam	16,854.7	15,057.4	14,180.7	9,592.2	8,694.4	8,676.3	10,728.8	12,141.8	11,950.9	18,686.1
Cambodia	12,797.2	14,877.5	16,408.1	20,355.0	22,443.9	25,562.7	30,190.3	34,580.2	36,380.1	42,440.2
Indonesia	381,721.3	369,180.5	354,158.8	292,977.1	280,839.0	325,813.7	368,724.0	338,958.7	304,760.6	427,799.5
Lao PDR	4,194.7	6,540.1	7,024.6	6,783.5	9,015.3	10,089.4	11,248.4	11,606.8	10,100.5	13,584.8
Malaysia	423,942.4	434,019.5	442,777.8	375,168.8	358,089.2	412,471.5	466,642.8	443,013.8	425,340.7	537,501.6
Myanmar	17,173.2	23,275.5	27,258.7	28,275.9	27,542.4	33,131.4	36,058.7	36,575.0	34,918.4	28,483.9
Philippines	117,381.8	119,108.9	130,806.1	128,834.5	142,248.0	170,814.8	188,310.3	188,301.3	160,375.8	201,936.8
Singapore	801,432.0	807,988.7	793,292.7	666,003.8	629,992.6	700,945.8	782,656.9	748,953.0	704,420.8	862,846.2
Thailand	477,301.9	478,247.4	455,525.9	417,147.4	409,994.2	459,457.7	492,977.9	483,249.1	438,852.6	540,318.2
Viet Nam	227,793.3	264,774.0	293,777.1	327,743.7	351,038.5	424,557.0	480,567.8	518,052.4	542,751.0	668,544.9
TOTAL	2,480,592.1	2,533,069.2	2,535,208.4	2,272,861.8	2,239,897.4	2,571,300.3	2,808,105.7	2,816,432.0	2,669,851.3	3,340,122.1

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p55

من خلال الجدول أعلاه تم تقسيم دول رابطة الأسيان إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى وتضم كل من كمبوديا فيتنام ذات نمو تجاري قوي، حيث نجد أن حجم تجارتها الخارجية لكل دولة علي حدي في تزايد مستمر من سنة إلى آخرة بمقدار أربعة أضعاف لكل من كمبوديا وثلاثة اضعاف بالنسبةالفيتنام كم أن حجم تجارتهما مجتمعة تجاوزا 700مليار دولار بحلول سنة 2021

-المجموعة الثانية تضم الدول المؤسسة لرابطة وهي إندونيسيا ماليزيا الفلبين سنغافورة و تايلند نجد حجم نمو صادراتها وواردتها معتدل من سنة الي اخرة وهو في حدود 10% الى 20 % حيث نجد تنامي حجم التجارة الخارجية لسنغافورة من 801مليار دولار سنة 2012الى 882 مليار دولار سنة 2021وماليزيا من423 سنة 2012 الى 537مليار دولار سنة 2021 الأسيان وهي الدول لأكثر تطورا حيث نجدها في القمة من حيث قيمة الصادرات والواردات بما يمثل 82%من مجموع حجم التجارة الخارجية لدول رابطة ككل حيث نلاحظ انها حافظت على مستوي تطورها خلال العشر سنوات الأخيرة حيث أن سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا تلعب دورا محوريا في التجارة الدولية والعالمية مع بروز لفيتنام و تايلند اللذان يشهدا نموا سريعا في حجم المبادلات الخارجية ، أما تراجع قيمة التجارة الخارجية لسنة 2015 و2020 ماردا إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي وتحولات الأسعار في الأسواق العالمية متأثرة بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية العالمية لأسعار النفط وكذا الأزمة الصحية كوفيد 19.

-المجموعة الثالثة وتتكون من الدول ذات النمو الضعيف وهي ميانمار وجمهورية لاو وبروناي التي لا يتجاوز مجموع تجارتهما 60 مليار دولار أي اقل من 2 %من مجموع حجم التجارة الخارجية لتكتل الأسيان.

3.2. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):الذي يعد من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية ، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول و الجدول التالي يوضح (فاطمة و سعيد كرومي ، 2012، صفحة 122).

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة الأسيان حسب كل دولة للفترة 2012-2021

Host Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021[1]
Brunei Darussalam	864.8	725.5	568.2	171.3	-150.4	460.1	517.3	374.6	577.4	204.8
Cambodia	1,557.1	1,274.9	1,726.5	1,701.0	2,475.9	2,788.1	3,212.6	3,663.0	3,624.6	3,483.5
Indonesia	19,137.9	18,443.8	21,810.4	16,642.1	3,920.7	20,579.2	20,563.5	23,883.3	18,591.0	20,081.2
Lao PDR	294.4	426.7	913.2	1,079.2	1,075.7	1,695.4	1,358.0	755.5	967.7	1,071.9
Malaysia	9,400.0	12,107.1	10,875.3	10,180.0	11,290.3	9,295.8	7,611.3	7,859.7	3,185.3	11,593.9
Myanmar	1,354.2	2,620.9	946.2	2,824.5	2,989.5	4,002.4	1,609.8	1,729.9	2,205.6	1,005.0
Philippines	2,797.0	3,859.8	5,814.6	5,639.2	8,279.5	10,256.4	9,948.6	8,671.4	6,822.1	12,412.6
Singapore	60,101.9	56,670.9	73,284.5	59,702.3	67,504.6	82,496.0	73,917.6	106,319.8	75,466.2	99,061.5
Thailand	12,899.0	15,936.0	4,975.5	8,927.7	3,486.3	8,285.2	13,751.8	5,518.7	-4,951.0	14,640.9
Viet Nam	8,368.0	8,900.0	9,200.1	11,800.0	12,600.0	14,100.0	15,500.0	16,120.0	15,800.0	15,660.0
ASEAN	116,774.3	120,965.5	130,114.5	118,662.2	113,472.0	153,958.9	147,990.4	174,895.9	122,288.9	179,215.3

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p139

نجد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يتدفق إلى أغلب دول الآسيان بشكل متزايد من سنة إلى آخرة، حيث نجد في عام 2021، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الآسيان انتعاشا بنسبة زيادة قدرها 64٪ خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 179.21مليار دولار أمريكي وكانت سنغافورة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد طوال هذه الفترة ب 99.06مليار دولار أمريكي بعد أن كان عام 2012 حوالي 60.10 مليار دولار ثم إندونيسيا ب 20 مليار دولار والفلبين الذي تضاعف حجم استثماراتها الأجنبية المباشر بحوالي 6 مرات وأصبح 12.4 بعدا ما كان 2.7 مليار دولار ر ثم ماليزيا ولفيتنام التي تضاعف حجم استثمارها المتدفق إلى حدود 15مليارا بعد ما كان 8.3 مليارات وهو نفس ما حدث مع دولتي كمبوديا وجمهورية لاو وباستثناء دولة دار السلام التي انخفض فيه حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة أم دولة إندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلند فقد كانت نسبة زيادة الاستثمارات المتدفقة محدودة من خلال هذا العرض نستنتج وجود تباينا كبيرا في تدفقات FDI إلى دول رابطة، بينما بعض الدول تعتبر وجهات استثمار مثيرة مثل وسنغافورة وإندونيسيا، ولفيتنام والفلبين، في حين تعاني بعض

الدول من تقلبات وانخفاضات مثل تايلاند وميانمار وحتى ماليزيا. وعلى العموم تمكنت دول الأسيان من تحقيق نتائج جيدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتوفر العديد من العوامل الجاذبة له التي يمكن ذكر أهمها كمايلي:

1.3.2. تطور مستوى البنية التحتية: إن السياسية المنتهجة من طرف العديد من الدول رابطة قد أدت إلى تطوير البنى التحتية وجعلتها من أهم العوامل التي تدعم عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تعتبر الموانئ الرئيسية مثل ميناء سنغافورة وميناء كوالالمبور وميناء جاكرتا، من أكبر الموانئ البحرية في العالم حيث نجد أن ميناء سنغافورة لوحده له قدرة استيعاب 33.7 مليون حاوية سنة 2018 ويتيح نقل البضائع إلى 600 ميناء عبر العالم موزعة غبر 123 دولة وهو ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة عالميا من حيث جودة البنية التحتية البحرية في العالم، والفلبين وإندونيسيا من ضمن الخمس دول في العالم التي لها أكبر عمالة في النقل البحري حيث تعتبر شبكة نقل البحري دول المنطقة مجتمعة الأكبر في العالم وتعتبر أكبر منطقة نشاطا وعبورا في العالم فنجد أن من بين 20 ميناء في العالم 15 منها توجد ضمن إقليم منطقة الأسيان.

أما شبكة طرقات فطولها يزيد على 24 مليون كيلومتر حيث هناك زيادة في إجمالي الطرق البرية المعبدة من 1.4 مليون كيلومتر في عام 2010إلى أكثر من 2.5 مليون كيلومتر في عام 2021، أي ما يعادل نمو سنويا بنسبة 5.6 % تختلف حصة وجودة الطرق من بلد لآخر أخرى حيث نجد بعض الدول، مثل ماليزيا وتيلاند ولفيتنام، تتمتع شبكة الطرق مهمة كبيرة كما أنها تتزايد طول مسافاتها من سنة إلى آخرة حيث نجد أنها تضاعفت بحلول 2021 حيث سجل أسرع نموا في هذه الفترة لتايلاند بمتوسط نمو سنوي قدره 12.7 % ويلي ذلك فيتنام متوسط نمو سنوي 7.6 % وماليزيا 7.8 % وهناك دول أخرى في المنطقة، تعاني من شبكة طرق ضعيفة وغير مطورة بشكل كاف مثل دار السلام وكمبوديا وجمهورية لاو، والتي سجلت متوسط النمو السنوي بحوالي 2.8 % و 4.3 % أما بالنسبة لدول سنغافورة وإندونيسيا والفلبين برغم تزايد الضعيف في طول المسافة والمقدر بنسبة 1.2 % و0.4 % و0.9 % على التوالي لكنها في المقابل تتمتع بمستوى جودة عال، مع وجود نظام جيد للصيانة، أما فيما يخص شبكة سكك حديدية لدول الأسيان مجتمعة تعادل 231.592 كيلومتر الحصة الأكبر منهم كانت لدول الأكبر مساحة إندونيسيا تليها تايلند حيث نلاحظ تزايدا في طول شبكتهما من سنة إلى آخرة حيث تعتمد عليها الحكومات والشركات الخاصة في نقل الركاب والبضائع. وتتميز شبكة في هذه الدول بالحديثة والمتطورة وتعمل بكفاءة عال أم باقي البلدان نجدها تتطور بشكل محدود وضعيف جدا.(Rapport, 2020, p. 55)

2.3.2. توفير الحوافز الضريبية واعفاءات جمركية:وقد نفذت دول آسيان العديد من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن تقديم بعضها على النحو التالي:

-الإعفاءات من الرسوم الجمركية: يمكن للشركات أن تمتع بإعفاءات من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية، مما يقلل تكاليفها ويحسن قدرتها التنافسية.

-حوافز استئجار الأراضي: تقدم بعض دول الاسيان، مثل فيتنام، حوافز لتأجير الأراضي للمشاريع الاستثمارية، مما يسمح للشركات بالحصول على الأراضي بأسعار مخفضة.

-حوافز في مناطق استثمارية مخصصة: تتوفر تخفيضات ضريبية محلية وإعفاءات من الرسوم الجمركية في دول الأسيان من خلال مناطق مخصصة للاستثمار الأجنبي، ومناطق تجارة حرة، ومناطق اقتصادية حرة. وقد تم تصميم هذه المناطق لتوفير بيئة أعمال مواتية ومجموعة من الحوافز للمستثمرين.

-الإعفاءات الضريبية للشركات:, تعفى الشركات المنشأة حديثا من ضريبة الشركات على نسبة معينة من أرباحها. على سبيل المثال، في ماليزيا، يتم إعفاء الشركات من ضريبة الشركات على 75% من أول 100 ألف دولار أمريكي و50% من أول 100 ألف دولار أمريكي من الأرباح، كما شمل التخفيض على ضريبة دخل الشركات ففي تيلاند على سبيل المثالتم تخفيضها من 23% في عام 2012 إلى 20% في عام 2013.

-حوافز ضريبية خاصة بالصناعة: هي حوافز ضريبية لصناعات معينة لجذب الاستثمارات الأجنبية. حيث تقدم سنغافورة حوافز ضريبية لصناعات مثل الخدمات المالية، والبنوك، وإدارة الصناديق، والسياحة، والشحن البحري، والتجارة العالمية (Martin Wermelinger, 2018, p. 11).

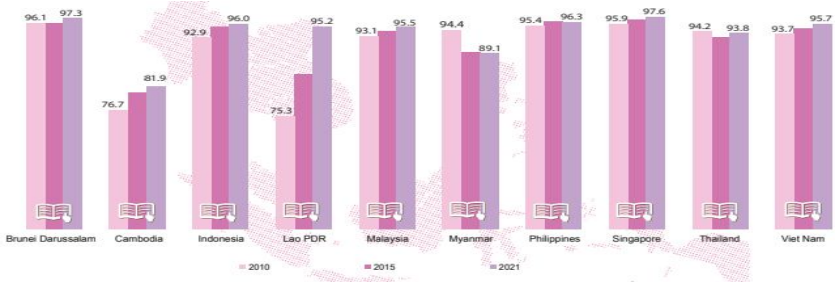
3.3.2. انخفاض التكاليف الابتدائية وتوفر المعلومات:قامت دول الأسيان بتبسيط عملية الحصول على التصاريح والتراخيص للمستثمرين الأجانب يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالاستثمار في المنطقة ولقياس عدد المراحل المطلوبة لتأسيس تجاري حيث إن تكلفة بدء المشروع والتي تقدر أقل من 5 % في أغلب دول الأسيان ما عدي كمبوديا 53 % والفلبين 23 % وبروناي 13 % وهذا مؤشر على أن أغلب دول الآسيان بيئة جيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية. أما فيما يخص توفير المعلومات للمستثمرين فقد قامت أمانة الأسيان بإنشاء منصات الرقمية(ASEAN stats. وInvest ASEAN)لتقديم المعلومات للمستثمرين فيما

يتعلق بالإجراءات الإدارية والقانونية المطبقة على عمليات الاستثمار في كل دولة وهذا ما ساهمة في نجاح السياسة

الترويجية للاستثمار وبددا أخطار عملية الاستثمار في المنطقة.(Report, 2021-2022, p. 56)

4.3.2. توفريد عاملة مؤهلة ومنخفضة التكلفة: تستفيد دول الأسيان من كوادر مؤهلة نتيجة تنفيذها لسياسات تعليمية متقدمة، تشمل تحسين المناهج واستخدام التكنولوجيا في التعليم، وتدريب وتطوير المعلمين، وزيادة الوصول إلى التعليم. هذا المؤشر التعليمي يعكس مقدار المعرفة والمهارات المتاحة للأفراد ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (Gentile, 2009, p. 39)

شكل رقم (1): يوضح نسبة القراءة والكتابة للبالغين في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021



Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p12

استنادا إلى الشكل المقدم أعلاه وتحليل معدلات القراءة والكتابة للبالغين في منطقة رابطة الأسيان خلال عام 2010، يلاحظ أن دار السلام سجلت أعلى نسبة بلغت 96.1 %، وتليها سنغافورة بنسبة 95.9 %. كما شهدت بلدان أخرى معدلات مرتفعة من الكبار الذين يجيدون القراءة والكتابة، بما في ذلك الفلبين (95.4 %)، وميانمار (94.4 %)، وتايلند (94.2 %)، وفيتنام (93.7 %)، وماليزيا (93.1 %)، وإندونيسيا (92.9 %).

والجدير بالذكر أن المعدلات في جمهورية لاو وكمبوديا كانت أقل بكثير من بقية الدول واقتربت من نسبة 76 % في نفس العام. إلا أن معدلات التحسن في مجال التعليم كانت محدودة لدى هذه الدول. تطرأ التغييرات الملحوظة في هذا السياق على نتائج الفلبين، وفيتنام، وإندونيسيا، وسنغافورة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس تجاوزت 95 % في جميع الدول في عام 2020، وهو معدل يفوق المتوسط العالمي المقدر بنسبة 89 %. باستثناء كمبوديا التي سجلت تحسنا ملحوظا بنسبة 5.2 نقطة وبروناي بنسبة 19 نقطة، شهدت بقية الدول في المنطقة تقدما مستداما في مستوى التعليم. نظرا لتركيزها على تطوير برامج تعليمية شاملة

تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الطلاب وتمكينهم من مواكبة التقدم في جميع المجالات، بما في ذلك التطورات التكنولوجية والابتكار.

3. المكاسب التنموية المحققةمن طرف دول رابطة الأسيان:

1.3.الناتج المحلي الإجمالي متطور ومتنوع: يعدالناتج المحلي الإجمالي مؤشرا حاسما لقياس النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد، ويستخدم لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتقييم الأوضاع الاقتصادية للدول والمناطق

1.1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي: الجدول الموالي يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأسيان خلال الفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	19,049.6	18,100.5	17,102.6	12,789.9	11,411.4	12,136.0	13,556.0	13,511.0	12,003.2	13,924.7
Cambodia	14,010.9	15,442.9	16,763.6	18,091.1	19,426.6	22,251.8	24,609.2	27,103.7	25,960.2	27,164.7
Indonesia	915,533.8	904,691.9	889,384.6	854,953.1	930,536.7	1,014,090.4	1,040,051.4	1,121,139.1	1,059,146.1	1,185,776.8
Lao PDR	10,192.5	11,955.3	13,274.1	14,420.1	15,893.3	16,952.8	18,095.7	18,672.7	19,037.4	19,635.0
Malaysia	314,895.1	322,159.3	337,455.7	298,716.0	298,970.8	321,384.1	358,356.4	364,515.2	337,619.0	372,770.3
Myanmar	60,281.7	61,862.6	66,331.1	59,795.3	64,632.3	67,268.3	76,330.5	66,499.8	70,174.1	72,862.6
Philippines	262,284.0	280,771.9	297,831.8	306,465.0	318,643.5	328,831.2	344,886.5	376,792.7	361,519.2	393,612.2
Singapore	295,083.8	307,578.0	314,849.5	309,083.3	319,179.0	343,417.2	376,663.0	376,632.3	345,220.9	394,578.6
Thailand	397,764.0	420,616.2	407,303.5	401,269.4	413,324.0	456,354.3	506,614.4	544,039.0	499,581.2	505,890.1
Viet Nam	155,820.0	171,219.3	186,223.6	193,928.4	205,521.4	224,042.9	241,156.6	261,779.2	271,798.9	361,962.1
ASEAN[1]	2,404,020.4	2,514,397.7	2,546,520.3	2,469,511.6	2,597,539.0	2,806,728.8	3,000,319.9	3,170,684.7	3,002,060.2	3,348,177.0

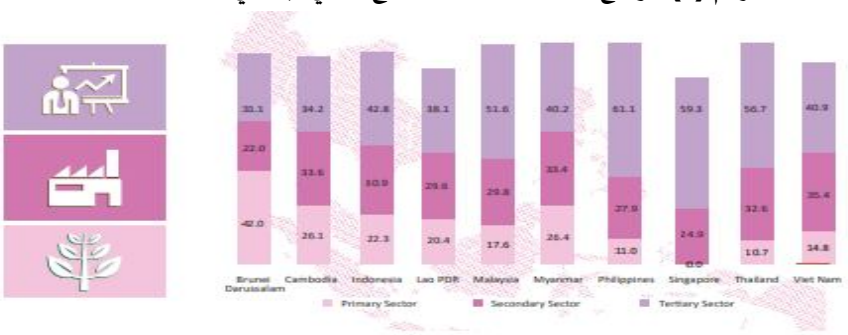
Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p39

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تتطور الناتج المحلي الإجمالي لتكتل الأسيان من سنة 2012 بـ 2404مليار دولار إلى 3348 مليار دولار سنة 2021 أي بمعدل زيادة 28 % حيث نجد قيمة الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من سنة 2012الى سنة2021 بالنسبة لكل من كمبوديا وفيتنام وهي نفس الدول التي تضاعف حجم تجارتها الخارجية أما بالنسبة لدول ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وتايلند والفلبين فقد كان زيادة ناتج محلي الإجمالي في حدود 50 % من سنة 2012الي غاية 2021 وهي الدول ذات النمو المعتدل في حجم تجارتها الخارجية والجاذبة لأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أم دولتا بروناي وجمهورية لاو فلم يكن لهم أي تطور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي كون اقتصادهما ضعيف وغير متنوع.

2.1.3. التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي:يمكن تبيان التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل رقم (2)؛ حيث نلاحظ أن توزيع الهيكل الإقطاعي للناتج المحلي لدول الأسيان متنوع بنسب متباينة بالنسبة لحصة كل قطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أغلب الدول تعتمد علي قطاع الصناعة بنسب متقاربة محصورة بين 22 % و 33 % أما قطاع الخدمات فهناك اختلف في نسب المساهمة إذ تم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى تعتمد علي قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت 40 % كما يحدث مع فيتنام وميانمار وإندونيسيا

والمجموعة الثانية تعتمد بنسبة أكبر تجاوزت 55 % مثل سنغافورة وماليزيا والمجموعة الثالثة نسبة مساهمة القطاع الصناعة فيها 33 % مثل كمبوديا وبروناي أما مساهمة قطاع الزراعة فهي ذات نسبة كبيرة في دولة بروناي ولا وجود لها في سنغافورة كما نجدها في حدود 17 % وأقل بنسبة للدول المتطورة وتتجاوز 22 % بالنسبة لدول الأقل تتطورا.

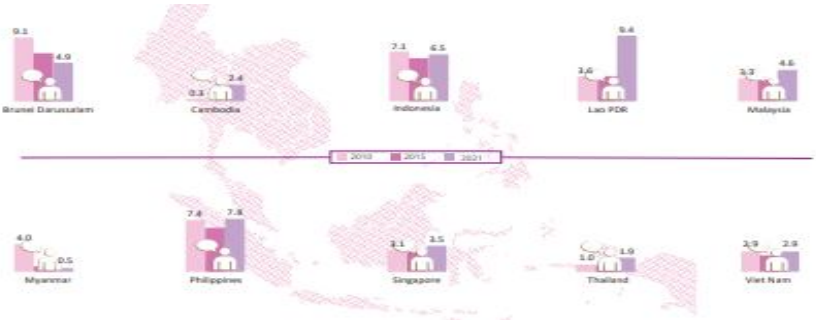
شكل رقم (2): يوضح التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي 2010-2015-2021



Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p35

2.3. تخفيض معدلات البطالة:معدل البطالة هو مقياس يستخدم لقياس نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل ولديهم القدرة على العمل.

شكل رقم (3): يوضح معدل البطالة في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021



Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p21

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل بطالة في ماليزيا 4.6٪ عام 2021بزيادة من 2.9 % عام 2010 بينما بلغت تيلاند معدل بطالة 1.9 % بزيادة من 1.0 % عام 2010 كما شهدت الفلبين وسنغافورة زيادة من. 7.4 و2.1 % في 2010 إلى 7.8 % و3.5٪ في 2021 على التوالي. تظهر البيانات المتاحة أن معدل البطالة في جمهورية لاو 9.4٪ في عام 2021، وهو تقريبا ضعف المعدل العالمي المقدر ب 5 % بينما سجلت كمبوديا معدل بطالة عند 2.4 % في2021، بعد ما كانت 0.2 % في عام 2010. من ناحية أخرى، دار السلام ارتفع معدل البطالة لديهم من 3.6 % في

عام 2010 إلى 9.4 % في عام 2021، بينما سجلت ميانمار أدنى معدل أقل من 0.5 % في عام 2021، انخفاضا بعد ما كان 4.0 % في 2010 حيث تؤكد هذه الأرقام على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل، لا سيما بالنسبة للدول التي تتمتع باقتصاديات متنوعة، والجاذبة للاستثمار الأجنبية المباشرة في قطاعات واعدة تمتص البطالة، وذلك على الرغم من فترة الركود والتضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي. وذلك ما برز في تحقيق أغلب الدول الأسيان إلى معدلات بطالة أقل من معدل البطالة العالمي المقدر ب 5 %.

3.4. تخفيض معدل التضخم: معدل التضخم هو مقياس اقتصادي يستخدم لقياس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية محددة، ويعبر عادة عنه بالنسبة المئوية. (بوعلام و سفير ، 2019، صفحة 696)، أما بالنسبة لدول رابطة الأسيان فالجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2012-2021.

جدول رقم (04): تطور معدل التضخم في منطقة الأسيان خلال الفترة 2010-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	0.4	0.2	-0.2	-1.0	-1.6	-0.1	0.0	0.3	2.0	2.2
Cambodia	2.5	4.6	2.4	2.8	3.9	2.3	1.6	3.1	2.9	3.7
Indonesia	4.3	8.4	2.7	3.4	3.0	3.6	3.1	2.7	1.7	1.9
Lao PDR	4.7	6.6	2.4	0.9	2.5	0.1	1.5	6.3	3.2	5.3
Malaysia	1.2	3.2	2.7	2.7	1.8	3.4	0.2	1.0	-1.4	3.2
Myanmar	6.0	4.4	-0.1	10.3	6.6	4.0	6.8	9.5	2.0	7.3
Philippines	3.0	4.1	2.7	1.5	2.6	3.3	6.6	2.4	3.3	3.1
Singapore	4.3	1.5	-0.1	-0.6	0.2	0.3	0.5	0.8	0.0	4.0
Thailand	3.6	1.7	0.6	-0.9	1.1	0.8	0.4	0.9	-0.3	2.2
Viet Nam	6.8	6.0	1.8	0.6	4.7	2.8	2.7	5.2	0.2	1.8

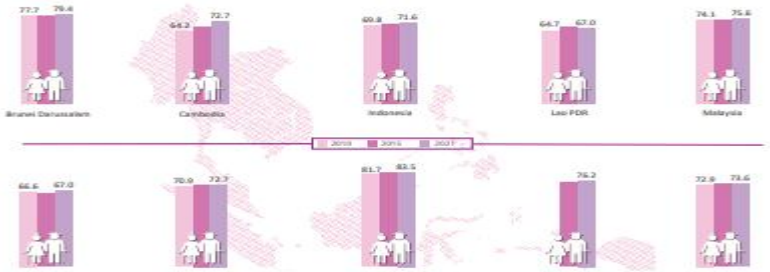
Source: ASEAN STATISTICAL YEAR BOOK 2022.p46

من خلال ملاحظة أرقام الجدول أعلاه نجد أن نسب التضخم متباينة بين بلدان التكتل وتتفاوت في الحالة التي عليها على مدار السنوات، حيث تتباين بين القيم الإيجابية والسالبة وكان أعلى معدلات التضخم تبرز دولة الفيتنام عام 2012 بمعدل 6.8 ميانمار عام 2015 بمعدل 10.8 ودولة إندونيسيا عام 2013بمعدل 8.4 كأكثر الدول تضخما في سنوات الدراسة، أما أقل معدلات التضخم نجد سنغافورة وتايلاند ماليزيا بمعدلات تضخم مقبولة بشكل عام خلال فترة الدراسة وتعكس هذه القيم استقرارا اقتصاديا وجهود هذه الدول في الحفاظ على الأسعار في مستويات مقبولة فحين نجد دولة الفيتنام الوحيدة التي تناقص فيها معدل التضخم بشكل كبير من 6.8 عام 2012 إلى 0.2 عام 2020 كما نرصد تراجعا عاما في معدل التضخم في معظم الدول خلال السنوات الأخيرة. إذ نجد أن معدلات التضخم قد تأثرت بجائحة COVID- 19، وما صاحبها من إجراءات للغلق وتوقف شبه كلي للسلاسل الإمداد والتوريد، لكن درجات التأثير تعد متفاوتة من دولة إلى أخرى تباعا للقدرات الاقتصادية لكل دولة.

إن تقلبات معدلات التضخم يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والثقة في الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي ويمكن أن يؤثر ارتفاع التضخم بشكل أكبر على الفقراء والطبقات الاجتماعية الأقل حظا، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وبالتالي يؤثر على معدلات الفقر في المنطقة.

4.3. تحسين الخدمات الصحية: هو عملية التطوير والتحسين المستمر في نظام الرعاية الصحية بهدف تعزيز جودة الخدمات وتوفير رعاية أفضل للأفراد والمجتمعات. يتضمن ذلك تطوير مرافق الرعاية الصحية، وتحسين التكنولوجيا الطبية والتشخيصية، وتطوير البرامج التعليمية للمهنيين الصحيين، وتوفير إجراءات وبروتوكولات علاجية أكثر فعالية، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. ومن أبرز المؤشرات الدالة على تحسن الخدمة الصحة في دول رابطة الأسيان ارتفاع متوسط العمر في المنطقة والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (04): متوسط العمر في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021



Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p10

استنادا إلى الشكل أعلاه، يلاحظ أن متوسط عمر السكان في دول رابطة الأسيان يبلغ 72.4 سنة وهذا المعدل يتجاوز بقليل المتوسط العالمي المقدر بنحو 72 سنة. ويلاحظ أيضا أن معظم دول رابطة الأسيان تسجل متوسطات عمر أعلى من هذا الرقم، باستثناء جمهورية لاو وميانمار على الرغم من وجود اختلاف واضح في متوسطات العمر في عام 2010 بين معظم الدول، إذ كان هناك فارقا كبيرا بين سنغافورة التي سجلت 81.7 سنة وكمبوديا بنسبة 64.2 سنة، إلا أن هذا الفارق تناقص إلى 14.6 سنة في عام 2015، وثم إلى 10.8 سنوات في عام 2021. على الجانب الآخر كان معدل العمر لدى دول مثل الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وتايلند محصورا بين 69 و72 سنة من خلال التحليل السابق يظهر أن دول التكتل رابطة الأسيان الأكثر تطورا وتنوعا قد استطاعت تحسين مستوي جودة الحياة وبالتالي توفير الخدمات الصحية بشكل سهل وبأسعار معقولة مما تؤدي إلى زيادة مشاركة القوى العاملة، حيث يمكن للأفراد الذين يعيشون لفترة

أطولالعمل لمدة أطول، مما يزيد من إنتاجية الاقتصاد. كما أن الحكومات قد تواجه تكاليف اجتماعية أقل فيما يتعلق بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمسنين، مما يتيح تحويل المزيد من الموارد إلى استثمارات أخرى تعزز التنمية الاقتصادية.

5.3. تحسن مؤشر التنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية هو مقياس يستخدم لتقييم مستوى التنمية وجودة الحياة في دولة معينة. يعتمد هذا المؤشر على عدة عوامل رئيسية تشمل متوسط أعمار السكان، ومستوى التعليم، والدخل الوطني الإجمالي للفرد. يهدف إلى قياس تحسن مستوى العيش ورفاهية السكان في دولة أو منطقة ،يعتبر مؤشرا شاملا للتقييم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يساهم في تقدير مدى تحقيق التنمية الشاملة(قويدر و شامي ، 2021، صفحة 538).

الشكل رقم (05): مؤشر التنمية البشرية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للأعوام 2000 و2010 و2021



Source:ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p259

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التنمية البشرية في دول الأسيان في تطور من سنة إلى آخرة في كل دول الأسيان باستثناء بروناي الذي كان مرتفعا بدءا من عام 2012 بقيمة 0.860 وانخفض ببطء إلى 0.829 في عام 2021. يشير ذلك إلى تراجع طفيف في مستوى التنمية البشرية خلال هذه الفترة. أما باقي الدول مثل كمبوديا فقد زاد بشكل ملحوظ من 0.546 في عام 2012 إلى 0.593 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسين ملموس في مستوى التنمية البشرية أما إندونيسيا زاد بشكل مستمر من 0.677 في عام 2012 إلى 0.705 في عام 2021. وزيادة ملحوظة في الاو من 0.563 في عام 2012 إلى 0.607 في عام 2021. بالمقابل فقد شهد المؤشر زيادة بطيئة في ماليزيا من 0.779 في عام 2012 إلى 0.803 في عام 2021. كما زاد من 0.540 في عام 2012 إلى 0.585 في عام 2021. في مينا مار وبالتالي فإنها لا تزال تواجه تحديات تنموية كبيرة.

في حين حقق المؤشر زيادة مقبولة في كل من تايلند ولفيتنام والفلبين على النحو التالي تايلند من 0.733 في عام 2012 إلى 0.800 في عام 2021. الفيتنام من 0.668 في عام 2012 إلى 0.703 في عام

2021، والفلبين من 6710. في عام 2012 إلى 0.699 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسن في مستوى التعليم والصحة على الترتيب في هذه الدول أما الدولة الوحيدة التي كان تأثيرها مرتفع بالفعل وظل ثابتا عند قيمة عالية تتراوح بين 0.920 و0.939 هي سنغافورة تحتل مرتبة متقدمة في التنمية البشرية.

4.الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة بوضوح كيف يمكن للتكامل الاقتصادي أن يشكل دعما حقيقيا لتحقيق التنويع الاقتصادي في دول رابطة الأسيان، مما يعني تقليل التبعية على مصادر اقتصادية واحدة وزيادة فرص النمو والازدهار. ومن خلال تحليل الأدوات وآليات التنويع المعتمدة من قبل دول الآسيان كما لا يمكن إغفال المكاسب التنموية التي تم جنيها في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان والمجتمعات. وإجمالا يمكن اختصار أبرز النتائج المتوصل إليها في نقاط التالية:

- الدول التي نجحت في تنفيذ اليات التنويع الاقتصادي حققت مكاسب تنموية جيدة، مثل دعم القطاعات الواعدة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة. بينما أظهرت الدول التي لم تحسن تنفذ هذه الإجراءات بفعالية تراجعتفي جنيالمكاسب التنموية.

- رفع المبادلات التجارية ضروريلرابطة الأسيان لتعزيز استقرار اقتصاداتها وتأتي اتفاقيات التجارة الإقليمية كأهم الأدوات لتنويع الصادرات والواردات حيث استفادت الدولالخمسة المؤسسة ماليزيا سنغافورة تايلند والفلبين إندونيسيامن التجارة الدولية عكس الدول الضعيفة التي تحتاج تحسين تنفيذ هذه الاتفاقيات التجارية حتى تؤدي إلىتحقيق نتائج تنموية جيدةتنعكس إيجابا على التنويع الاقتصادي.

- تشير الدراسة الى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التفاني والالتزام القوي من قبل دول رابطة الأسيان في توفير عوامل الاستقطاب، كما تبين تجارب دول مثل ماليزيا وتايلند وسنغافورة وإندونيسيا كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مداخيل تلك البلدان فضلا على نقل تكنولوجيا تغذي القطاعات الاقتصادية بما يسهل عملية تطويرها.

- سجلت دول رابطة الأسيان تحسنا كبيرا في معظم مؤشرات التنمية، حيث تطورا الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت معدلات البطالة،وارتفع متوسط أعمار السكان إلى جانب تحسن في معدل التنمية البشرية ومع ذلك كانت معدلات التضخم تتباين بين الدول المختلفة.

التوصيات: توصي الدراسة بما يلي:

-يجب على الدول المنضمين حديثا إلى رابطة الأسيان العمل على التنفيذ الجيد لقرارات الاتفاقيات التجارة الإقليمية ذلك سيسهم في تنويع الصادرات.

- ينبغي على الدول الأعضاء توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وزيادة عمق التكامل الاقتصادي من خلال الانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية خارج المنطقة.

- ينبغي على الدول الأسيان مراقبة التضخم وتنفيذ تدابير اقتصادية ملاءمة للتعامل معه. بحذر وتطبيق استراتيجيات تعمل على استقرار الأسعار وتقليل التأثيرات السلبية على التكاليف المعيشية والفئات الاجتماعية الضعيفة.

- دول رابطة الأسيان يجب أن تعزز استدامة التنمية الاقتصادية بواسطة تنفيذ سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتتعامل بحذر مع التحديات البيئية والاقتصادية.

-تشجيع دول رابطة الأسيان على مشاركة تجاربها الناجحة في استخدام الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

5. قائمة المراجـع

Gentile, E. (2009). Skilled Labor Mobility. Asian Development Bank, Philippines: Economic Research and Regional Cooperation Department,.

Martin Wermelinger. (2018). TOWARDS SMARTER USE OF TAX. nvestment Policy Review of Southeast Asia 20183rd meeting of the Southeast Asia Regional Policy Network, 11.

Rapport. (2020). Framework for Improving ASEAN. The ASEAN Secretariat is based in Jakarta, Indonesia.: Framework for Improving ASEAN Infrastructure Productivity.

Report, A. I. (2021-2022). – Investing in Industry 4.0 ASEAN Secretariat,. Jakarta:

صاري، إ& .،بوضياف مختار .(2019) .سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و لتخيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية .مجلة الاقتصاد المجلد398,

عبد الوهاب الرميدي وعلي خالفي، رابطة جنوب شرق اسيا الاسيان نموذج الدول النامية للإقليميةالمنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقي،(2009)،ص 81

عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث 11سبتمبر ،2001مجموعة النيل العربية ، (2003) ،مصرص 85

فاطمة, ا& .،سعيد كرومي .(2012) . الاستثمار الاجنبي المباشر بين عوامل الجذب و عوامل الطرد . مجلة الاستراتيجية و التنمية .122 ,

قويدر, ك& .،شامي , ر .(2021) .مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع و الافاق لسنة 2021 .مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد .554 ,

مولاي بوعلام، و محمد سفير . (2019). التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، 696.

OEB Univ. Publish. Co.

أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي المستدام _أم البواقي نموذجا_

The Impact of Climate Change on Sustainable Food Security A Case Study of Oum El Bouaghi

ط.د. نوارية ريان[1] ، د. صلوح محمد العيد[2]

[1] المركز الجامعي اليزي (الجزائر)، nouar.aya.rayane@cuillizi.dz

[2] المركز الجامعي اليزي (الجزائر)، med.sellouh@cuillizi.dz

الملخص:

تهدف المداخلة الى توضيح مفهوم الامن الغذائي وأهميته و مدى مساهمته في تحقيق الامن القومي، بالإضافة الى دراسة واقع تأثير تغير المناخ على انتاج الغذاء و تأمينه، حيث يعتبر المناخ سببا من الاسباب الرئيسية لتقلبات الانتاج من عام الى اخر، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإلمام بالمفاهيم النظرية الخاصة بالأمن الغذائي، و المنهج التحليلي في دراسة الانتاج الزراعي للحبوب بولاية أم البواقي بما فيها القمح بأنواعه و الشعير و الخرطال للسنتين2023/2022 و تأثيره بالتقلبات المناخية بالإضافة الى صحة النباتات و تأثيرها بالظواهر المناخية ، تم التوصل في الاخير الى نتائج اهمها تحقيق الامن الغذائي في ظل التغيرات المناخية يتطلب جهودا مشتركة من المؤسسات و المجتمع المدني ،كما يجب تبني استراتيجيات شاملة للتكيف مع التغيرات المناخية و ضمان توفير الغذاء الكافي و المستدام للجميع.

الكلمات مفتاحية: أمن غذائي، اكتفاء ذاتي، زراعة، انتاج، صحة نباتية.

تصنيف JEL: Q18,Q11,Q1,L11,I19.

Abstract:

The intervention aims to clarify the concept of food security, its importance, and its contribution to achieving national security. Additionally, it examines the impact of climate change on food production and its availability, as climate is considered a major factor in production fluctuations from year to year. The descriptive method was utilized to understand the theoretical concepts of food security, and the analytical approach was employed to study grain production in the state of Oum El Bouaghi, including various types of wheat, barley, and oats for the years 2022/2023, It also investigated the effects of climate variability on plant health and phenomena, The main findings highlight that achieving food security in the face of climate change requires joint efforts from institutions and civil society. Furthermore, comprehensive strategies must be adopted to adapt to climate change and ensure adequate and sustainable food supply for all.

Keywords: Food Security, Self-sufficiency, Agriculture, Production, Plant Health

Jel Classification Codes : Q18, Q11, Q1, L11, I19 .

1.مقدمة:

يعد الامن الغذائي تحديا هاما في العديد من بلدان العالم، حيث يعاني الملايين من الناس من الجوع و سوء التغذية، اما بالنسبة للجزائر فقد حققت المرتبة الاولى افريقيا في مجال الامن الغذائي في اخر تصنيف لبرنامج الارضية العالمية التابع للأمم المتحدة و قد وضعها هذا الانجاز في الخانة الزرقاء و في نفس المستوى مع اقوى دول العالم، كما حفزت الازمات الاخيرة حول العالم الكثير من الدول خاصة الدول العربية و من بينها الجزائر الى تعزيز استقلالها الغذائي لمواجهة النقص المتوقع في الغذاء خاصة القمح بالدرجة الاولى، و لكن على الرغم من بعض المبادرات المشجعة فان التحديات الحالية تقف كعقبة في طريق تحقيق الامن الغذائي و تجعل السيادة الغذائية شبه مستحيلة حاليا بل عليها ان تتحقق على المدى الطويل و من خلال استراتيجيات و جملة من الاجراءات و الاستثمارات التي تصب كلها في هذا التوجه، يعد الوصول الى الامن الغذائي تحديا صعبا نظرا لتأثر هذا الاخير بمجوعة من العوامل منها التغيرات المناخية و الطقس الغير مستقر، و نقص المياه و الاراضي الزراعية المتاحة، و تدهور التربة و التصحر، كما تلعب الازمات الاقتصادية وعدم التوازن في التوزيع العادل للموارد دورا هاما في تهديد الامن الغذائي.

أ. اشكالية الدراسة:

يهدف البحث التي سيتم تناوله الى تسليط الضوء على أهمية مفهوم الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهه ومختلف التأثيرات التي قد تشكل خطرا على تحقيقه.

من خلال ما سبق نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي المستدام -ولاية أم البواقي نموذجا-؟

من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على انتاجية المحاصيل الزراعية؟
2- كيف تؤثر الأحداث الجوية المتطرفة المرتبطة بتغيير المناخ على الانتاج الزراعي والحصول على الغذاء في المناطق المتضررة؟
3- ما هو تأثير غمر النباتات بالمياه لفترات طويلة؟

وللإلمام أكثر بموضوع البحث نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الاولى:** ارتفاع درجة الحرارة سيؤدي الى انخفاض في انتاجية المحاصيل الزراعية بسبب التأثير المباشر على نمو النباتات وتوافر الموارد المائية
- ✓ **الفرضية الثانية:** الاحداث الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات ستزيد من التبذير الغذائي وتقلص الامكانيات الزراعية في المناطق المتأثرة
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يؤدي تعرض جذور النباتات للغمر المستمر بالمياه خلال الفيضانات الى تخفيض مستوى التهوية في التربة، مما يتسبب في نقص الاكسجين ومنه تأثيرات سلبية على نمو النباتات

ب. **اهداف البحث:**

هناك عدة اهداف للتدخل في هذا المجال من بينها:

- تعزيز الوعي والتثقيف بين الناس بشأن الأمن الغذائي والتغذية السليمة.
- فهم أهمية الامن الغذائي وتحدياته وأهم العوامل المؤثرة عليه.
- تحديد بعض الأسباب وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي من سنة الى اخرى.
- محاولة تقديم الحلول المطروحة بهدف تحسين الأمن الغذائي.
- زيادة الوعي بين الناس حول تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي وأهمية اتخاذ الاجراءات للتكييف والتخفيف من تلك التأثيرات.

ت. **اهمية البحث:**

يعتبر الامن الغذائي هدفا اساسيا تسعى الدولة الى تحقيقه لأنه يرتبط بأمنها القومي، مما جعل موضوعه يحظى باهتمامات بالغة عبر مختلف الدول لكونه محركا رئيسيا نحو التنمية الاقتصادية وركيزة اساسية تمنع المجتمعات من الوقوع في تهديدات الفقر.

ث. **حدود الدراسة:**

من اجل دراسة الموضوع دراسة شاملة نرسم حدود لهذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تم دراسة الموضوع خلال الفترتين ما بين 2022/2021 الى 2023/2022
- **الحدود المكانية:** خصصت الدراسة في مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي

ج. الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع فيما يلي:

1- الدراسات العربية:

- **بوكليخة لطيفة:** "الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الامن الغذائي في ظل تحديات تغيير المناخ دراسة حالة الجزائر"، البحث عبارة عن مقال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 03(ديسمبر2022)، تناول هذا المقال دور الزراعة الذكية مناخيا في تحقيق أداء زراعي ممتاز ومستدام بيئيا وكيف يمكنها هذا من تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة التغيرات المناخية، حيث توصلت هذه الدراسة الى ان الجزائر تملك من المقومات ما يمكنها من تطبيق أغلب ممارسات الزراعة الذكية مناخيا والاستفادة من مزاياها على المدى الطويل، توصلت ايضا الى الزامية الوقوف على ضرورة الارشاد الزراعي، من خلال وضع برامج تعليمية يستفيد منها كل المزارعين في مختلف المناطق الزراعية، ترتكز أساسا على تجريبهم على الممارسات الزراعية الذكية مناخيا، وكيفية الاستفادة من استخدام نظم المعلومات، كما اوصت الدراسة الى وجوب الاستمرار في استنباط اصناف جديدة من المحاصيل الزراعية ذو انتاجية مرتفعة تتحمل الحرارة العالية و كل التغيرات المناخية السائدة.

- **طروب بحري:** " الأمن الغذائي: مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك "، البحث عبارة عن مقال، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد الرابع جويلية 2017، تم التطرق في هذه الدراسة الى مفاهيم متعددة على الامن و من خلال المنظور الواقعي و المنظور الاقتصادي، اضافة الى تقديم مفاهيم اساسية مرتبطة بأمن الغذائي و لاكتفاء الذاتي و أخيرا تم تقديم مجموعة من النصائح و التوجيهات منها يجب توسيع حجم المساحات المزروعة، اعداد برامج بحثية في مجال استخدام التقنيات المتطورة و المثمرة لإنتاج الغذاء.

- **جيلالي بلحاج :** " خصوصية عقد الامتياز الفلاحي وتحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة تحليلية في القانون رقم: 03/10 " ، البحث عبارة عم مقال، المجلد الثالث العدد السادس ديسمبر 2012، عالجت هذه الدراسة مشكلة عقد الامتياز الفلاحي، حيث تناولت مفاهيم عامة حول الارض الفلاحية، تصنيفها، بالإضافة الى تحديد الشروط اللازمة لمنح الامتياز الفلاحي واجراءات منحه و مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الانتاج الغذائي، وبيان أهمية الاستثمار من خلال استغلال الأراضي الفلاحية، اخيرا توصلت هذه الدراسة الى ان الحل ليس في تغيير نمط الاستغلال بل في الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.

2- الدراسات الأجنبية:

- مولود معمري: "Evolution de la sécurité alimentaire à travers le temps تطور الأمن الغذائي مع مرور الوقت " ، البحث عبارة عن مقال، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2022، تناولت الدراسة سلامة الغذاء والرقابة عليه اي سلامة وضمان المستهلكين فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي يستهلكونها. نظرا لتعدد وتنوع المنتجات الموجودة اليوم، سلامة الأغذية والرقابة هي الالتزام المتساوي الذي يتطلب من الشركات الامتثال للمعايير والقواعد الفنية بهدف ضمان مستوى عال من حماية المستهلك، في نهاية هذا العمل وبعد تصفح ببليوغرافيا غنية إلى حد ما فيما يتعلق بنهج الرقابة وسلامة الغذاء ، لوحظ أن السلطات الجزائرية قد أنشأت نظام مراقبة على المواد الغذائية من أجل توفير ضمان معين للمستهلكين على المنتجات المستهلكة كما أعربوا عن استعدادهم لتحسين التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية من خلال وضع آليات تشريعية وتنظيمية ومؤسسية لمحاولة إنشاء مستوى معين من الثقة والضمان، أتاحت نتائج هذه الدراسة محاولة الإجابة على المشكلة التي تم طرحها، للقول إن نظام الرقابة وسلامة الغذاء في الجزائر قد تطور وتحسن بشكل تدريجي منذ الاستقلال حتى يومنا هذا من خلال تبني سياسات تفضل الغذاء وتشجعه.

- **جعفر نصيرة، يحيى مريم**: " The agricultural sector and its development in southern Algeria as a key to achieving food security القطاع الزراعي وتنميته في جنوب الجزائر كمفتاح ل تحقيق الأمن الغذائي" ، البحث عبارة عن مقال، المراجعة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني ديسمبر2022، تهدف هذه الدراسة إلى تأكيد ما تزخر به المناطق الصحراوية من موارد وقدرات كبيرة قادرة على تلبية احتياجاتها الخاصة من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان، وتلعب دورا مهما في تحسين الأمن الغذائي، و حتى في وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) الفرصة لتنمية التجمعات السكانية للإنتاج غير الموسمي بالإضافة الى تطوير البرامج المختلفة لتنمية المناطق الجنوبية من قبل الوزارة، هذا ما يؤدي الى خلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية ودخل السكان.

ما يميز الدراسة الحالية: لاحظنا من خلال تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا وجدنا اختلافات بين هذه الدراسات والدراسة الحالية حيث تكمن هذه الاختلافات في النقاط التالية:

- اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كيفية تناول الجانب التطبيقي من الدراسة.

- تميزت هذه الدراسة عن غيرها في الحدود الزمانية والمكانية حيث اقتصرت في معالجة الاحصائيات المتعلقة بسنتي 2022 و2023.
- توضح هذه الدراسة على خلاف الدراسات السابقة، أهمية المناخ في التأثير على الانتاج الزراعي، وبيان النمط الزراعي المستخدم في ولاية أم البواقي.

ولمعالجة الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى محورين هما:

- مفاهيم عامة حول الامن الغذائي.
- دراسة تطبيقية من أجل التعرف على أثر التقلبات المناخية على الانتاج الزراعي من خلال دراسة مقارنة بين سنتين 2023/2022 لحصيلة الانتاج النباتي للحبوب الشتوية لولاية أم البواقي

2.مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

يختلف مصطلح الأمن الغذائي من بلد الى اخر، حسب ظروف ذلك البلد او تلك المنطقة فهو يعبر على اكتفاء وتأمين سكان تلك المنطقة لغذائهم حاليا ومستقبلا.

1.2تعريف الامن الغذائي:

تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: " توفير الغذاء بالكمية والنوعية الازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل افراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانيتهم المادية" (بحري، 2017، صفحة 38)

كما تم تعريفه على انه: "قدرة المجتمعات في جميع الأزمنة على توفير الغذاء الصحي الكافي المناسب للمواطنين كما وكيفا وبأسعار تتناسب مع الدخل العام" (ربيعي، 2022، صفحة 265)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأمن الغذائي مصطلح يستخدم في المجتمعات او الدول التي تكون افرادها متحصلة في كل الاوقات على ما يكفي من غذاء لحياة صحية وفعالة بعيدا كل البعد عن الجوع او التهديد بالموت جوعا.

2.2 مستويات الامن الغذائي:

- الأمن الغذائي المطلق: هو انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي، وهو مطابق لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، كما يعرف ايضا بالأمن الغذائي الذاتي (بن يزة، 2018، صفحة 15).

- الأمن الغذائي النسبي: يقصد به قدرة دولة ما او مجموعة من الدول على توفير حاجات افرادها من السلع الغذائية كليا او جزئيا، وضمان الحد الادنى من تلك الحاجات بانتظام (لخضر ، 2021، صفحة 241).

3.2 ابعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي عدد من الابعاد الاساسية تتمثل في:

- توافر الاغذية: يعد التوافر بعدا مهما من ابعاد الامن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان امر ضروري، ولكنه غير كاف، كما انه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة للأفراد، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية امدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط امدادات البروتينات، متوسط الامداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الانتاج الغذائي (مكيدة و بن عياد، 2017، صفحة 2).

- امكانية الحصول على الغذاء: يرتبط الحصول على الطعام بالقدرة على تحمل نفقاته وتقسيمه، كذلك النوع المفضل لدى الأفراد، وقد اشارت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى انه كثيرا ما لا تكون اسباب الجوع وسوء التغذية ناتجة عن ندرة الغذاء، ولكن العجز عن الوصول الى الاغذية المتاحة، والذي يرجع غالبا الى الفقر، فقد يحد الفقر وارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية من امكانية الحصول على الطعام (عكرود، 2022، صفحة 58).

- الاستخدام: هو استهلاك الغذاء، والذي يرتبط بعملية التمثيل الغذائي لدى الأفراد ما أن تتحصل الأسرة على الطعام، حتي تؤثر مجموعة عوامل متنوعة على كم وجودة الطعام الذي يناله كل فرد من أفراد الأسرة. ولتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يكون الطعام المستهلك آمنا وملبيا لاحتياجات الأفراد الجسدية بصورة كافية حيث تؤثر سلامة الغذاء على استخدامه، وقد تتأثر بعوامل مثل التحضير، والتجهيز، والطهي في المجتمع ككل أو داخل الأسرة نفسها (عكرود، 2022، صفحة 58).

4.2 مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي:

- **الاكتفاء الذاتي**: تجدر الإشارة هنا الى أنه هناك من يخلط بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، إلا أنه على خلاف الأمن الغذائي فإن الاكتفاء الذاتي يعني قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا، بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية، التي يقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد نفسه، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي وفق العلاقة التالية:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء *100

وهذا وما يوضح أن مفهوم الاكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، في حين يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد كما أن الاكتفاء الذاتي لا يعد ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر من كونه مفهوما اقتصاديا (جناد، 2023، صفحة 435).

- **الفجوة الغذائية**: تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وتقيس مدى تفاقم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، والتي تتحدد بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، حيث كلما زاد هذا الفرق دل ذلك على عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات الغذاء، مما يعني تراجع أوضاع الأمن الغذائي، أي أنها تمثل صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، بمعنى الفرق بين الكميات المنتجة محليا والكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، علما أن مقدار العجز يؤمن عن طريق الاستيراد من الخارج، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: (جناد، 2023، صفحة 436).

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي - الإنتاج الغذائي المحلي

- **أمان الغذاء**: والذي يراعي كافة شروط السلامة الغذائية في طرق وكيفيات توفير غذاء آمنا صحيا من خلال أسلوب الزراعة العضوية البديلة والصناعات التحويلية الموثوق بها تصنيعا وتموينا. وقد عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه " كل الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل بداية من الإنتاج وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير (بوداود و بن صايم، 2022، صفحة 180).

وبذلك يكمن الفرق بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء في أن الأول يشكل أحد أبعاد الأمن القومي للدولة الذي تسعى إلى تحقيقه، في حين يشير الثاني إلى الشروط أو المعايير والاجراءات الواجب توفرها في الغذاء الذي تسعى الدولة إلى تأمينه لسكانها.

3. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي منها:

1.3 العوامل الطبيعية والظروف المناخية: يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثرا واضحا بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية التي تتسم بها الدول بحكم موقعها الجغرافي، مثل معدلات تساقط الامطار ودرجات الحرارة وموجات الصقيع، وتعتبر المنتوجات الزراعية المعتمدة على الري وتساقط الامطار الأكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية.

2.3 المساحات المزروعة وانتاجها: تؤثر المساحات المزروعة وانتاجها من المحاصيل على الكميات المعروضة من الغذاء، وهو ما يحدد أسعارها في الاسواق ومدى اتاحتها للأفراد.

3.3 مستوى دخل الفرد: يمثل مستوى دخل الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، حيث يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانات الحصول عليها بمستويات دخل الافراد وأسعار السلع الغذائية المعروضة.

4.3 أسعار المواد الاستهلاكية: تعتبر أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب سلع الغذاء، وتحد من امكانية حصول المستهلك عليها (عكرود، 2022، صفحة 61).

4. تأثير التقلبات المناخية على الصحة النباتية:

1.4 مشكلة ارتفاع درجة الحرارة: اذ يحذر الخبراء الدوليون و المتخصصون في علم المناخ أن الاحتباس الحراري سيزيد من انتشار معدلات الأمراض والأوبئة، حيث أوضح الدكتور كرغال عبد اللطيف المختص الجزائري في الأمراض الجلدية أن ظاهرة الاحتباس الحراري سيكون لها تأثير مباشر على الإنسان من خلال زيادة معدل انتشار الأمراض والأوبئة المستوطنة " الملاريا والحمى خاصة ما يعرف بـ الضنك " و" التيفوئيد والكوليرا" بسبب هجرة الحشرات الناقلة لها، وأثبتت الدراسات أن الأمراض الجديدة التي عرفها العالم والمنتشرة في الجزائر مثل مرض أنفلونزا (حمى) الخنازير سببها ارتفاع درجة الحرار.

2.4 مشكلة التوزيع السكاني والنفايات: ففي الجزائر خاصة يعتبر التوسع العمراني الغير مدروس وتغير نمط الاستهلاك من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي للمواطن بسبب مشكلة النفايات، فأغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا

تخضع لمعايير حماية، خاصة المنزلية منها، فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها الصلبة، فالمواطن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ من النفايات الصلبة وتزيد هذه النسبة إلى 1.2كغ في الولايات الكبرى، أما في الجانب البيئي فباعتبار الجزائر من الدول النامية الافريقية والمطلة على البحر الأبيض المتوسط فهي تعاني بشكل خاص من التصحر وتراجع الغطاء النباتي وقلة الموارد المائية، باعتبار أن البلد يحتوي على عدة مناطق ذات مناخ جاف وشبه جاف، فالمناطق الزراعية لا تتحصل على أكثر من 400 ملم من المطر سنويا، وتتعرض الجزائر لانخفاض في نسب سقوط الأمطار بنسبة تزيد عن 30% خلال السنوات الماضية.

5. دراسة ميدانية لحصيلة الانتاج الفلاحي لسنتي 2022-2023 بولاية أم البواقي:

1.5 الإنتاج الفلاحي لولاية أم البواقي:

، يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في ولاية أم البواقي، حيث تتمتع المنطقة بظروف مناخية مواتية لزراعة الحبوب الشتوية. تهدف هذه الزراعة إلى تلبية احتياجات السكان من المحاصيل الأساسية وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة.

والجدول الموالي يوضح حصيلة الإنتاج النباتي من الحبوب لسنة 2022 بمساحة اجمالية قدرها 190.000 هكتار وبإنتاج قدره 686.631 قنطار.

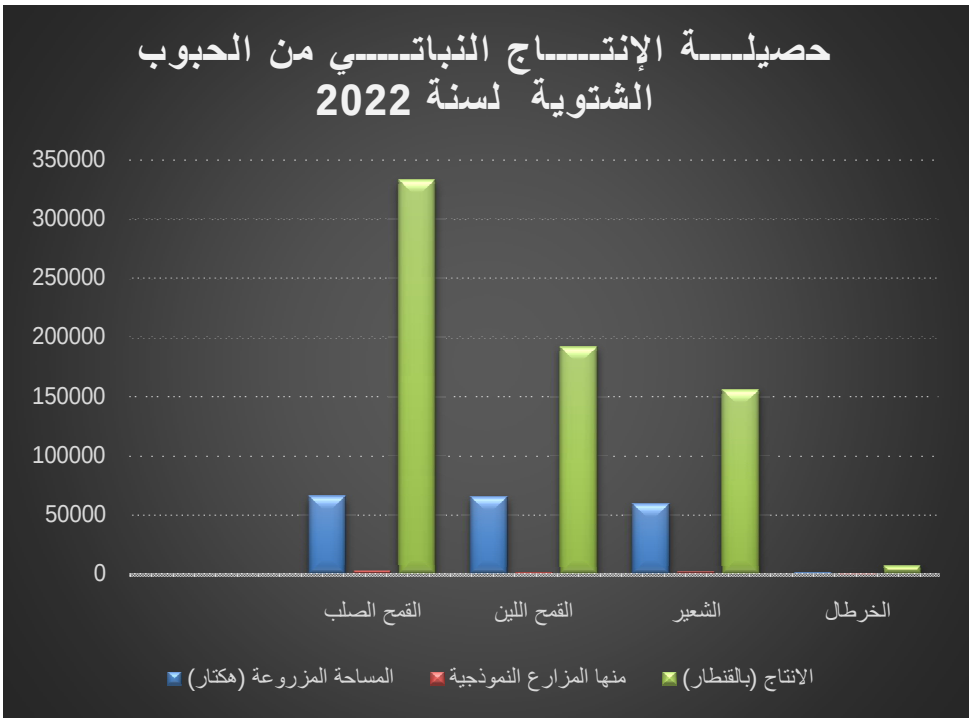
الجدول 1: حصيلة الإنتاج النباتي من الحبوب الشتوية لسنة 2022

الشعبة	المساحة المزروعة (هكتار)	منها المزارع النموذجية	الانتاج (بالقنطار)
القمح الصلب	65.450	2.034	332.730
القمح اللين	64.770	1.301	191.789
الشعير	58.840	1.667	155.461
الخرطال	930	53	6.597

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي للموسم الفلاحي 2022/2021

كما ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم 1 في الشكل رقم 1 الموالي:

الشكل 1: حصيلة الإنتاج النباتي من الحبوب الشتوية لسنة **2022**



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي للموسم الفلاحي 2022/2021

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المساحات المزروعة من الحبوب بنوعيها الصلب واللين للموسم الفلاحي 2022/2021 قد استحوذت على جل المساحة المزروعة والمقدرة بـ 190.000 هكتار، بما يمثل 68,54% من المساحة المزروعة، مما يؤكد مدى أهمية هذا النوع من الزراعة لما يمثله من أهمية بالغة في الحفاظ على الامن الغذائي لسكان المنطقة، ونفس الشيء يلاحظ بالنسبة للعدد المزارع النموذجية بالمخصصة لنوعي الحبوب حيث نجدها تستحوذ على 65,97% من اجمال المزارع النموذجية والمقدر بـ 5055 مزرعة نموذجية. حيث هذه النسب المرتفعة تعكس توجه المزارعين نحو هذا النوع من الزراعة الى وعيهم وادراكهم لمدى أهمية الحبوب بنوعيها باعتبارهما من المواد واسعة الاستهلاك والطلب عليهما متزايد لدى السكان. كما خصصت المساحات المتبقية المقدرة بـ 31.46 % مقارنة بالمساحة الاجمالية في زراعة الشعير بـ 58.840 هكتار، و 930 هكتار لزراعة الخرطال لما هذين النوعين من الزراعة من أهمية في تغذية

الحيوانات و الحفاض على الإنتاج الحيواني الذي يمثل الوجه الاخر للأمن الغذائي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تأمين الغذاء بنوعيه النباتي و الحيواني.

أما فيما يتعلق بحصيلة الإنتاج النباتي من الحبوب لسنة 2023 فنجد أن المساحة الاجمالية قد ارتفعت الى 198.368 هكتار وبإنتاج قدره 686.631 قنطار، كما هو موضح في الجدول رقم 2.

الجدول 2: حصيلة الانتاج النباتي من الحبوب الشتوية لسنة **2023**

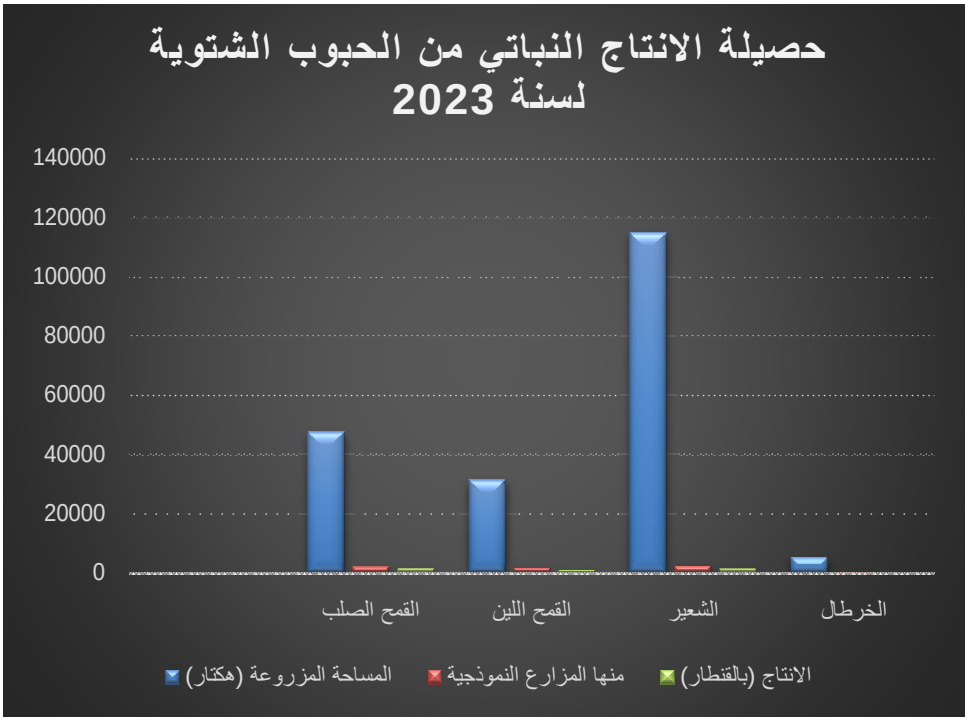
الشعبة	المساحة المزروعة (هكتار)	منها المزارع النموذجية	الانتاج (بالقنطار) الى غاية **2023/07/15**
القمح الصلب	**47.409**	**1.817**	**1.211**
القمح اللين	**31.299**	**1.361**	**700**
الشعير	**114.688**	**2.074**	**1.100**
الخرطال	**4972**	**43**	**-**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي للموسم الفلاحي 2023/2022

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه و بالرغم من زيادة المساحة المزروعة بـ 8.368 هكتار لتصل الى 198.368 هكتار في الموسم 2023/2022 مقارنة بالموسم 2022/2021 الذي بلغت فيه المساحة المزروعة بـ 190.000 هكتار، الا أنه لوحظ انخفاض كبيرو ملحوظ في الإنتاج في هذا الموسم، مقارنة بالموسم الزراعي لـ 2022/2021 الذي قدر بـ 686.631 قنطار في حين الموسم 2023/2022 قدر بـ 3011 قنطار، حيث يعزى هذا الانخفاض الي قلة الامطار و الجفاف والفيضانات و تقلبات المناخ التي اجتاحت المنطقة ، و التي من المرجح أن تؤدي هاته العامل المناخية الى التوجس من أن تواجه المنطقة تحديات متعلقة بانعدام الأمن الغذائي في المستقبل، و هذا ما أكدته الاحصائيات التي تم تقديمها في هذه الدراسة واضافة الى العوامل المناخية هناك عوامل اخرى كثيرة تتسبب في تلف المحاصيل الزراعية و بالتالي نقص في الانتاج لأنه هناك محاصيل تحتاج لظروف معينة لكي تزدهر.

وبغض النظر عن التأثير المباشر على انتاج المحاصيل، فان ما شهدته هذه السنة من جفاف ادى الى تلف المساحات المزروعة منها المسقية بنسبة 100%، والغير مسقية بنسبة 70% اما الفيضانات فقد ظهر تأثيرها من خلال انتشار الآفات والأعشاب الضارة بين النباتات.

كما ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم 2 في الشكل رقم 2 الموالي:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي للموسم الفلاحي 2023/2022

2.5 الصحة النباتية:

أما فيما يتعلق بالتعشيب ومكافحة القوارض الحقلية والآفات التي تسببها الحشرات فنجد أن هناك جهود مبذولة من أجل السيطرة عليها، أو على الأقل الحد منها الى أدنى الدرجات، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 3: حماية النباتات عن طريق التعشيب ومكافحة القوارض والدودة البيضاء

مكافحة القوارض الحقلية	المساحة المعالجة: **90.5** هكتار
الدودة البيضاء	أ-المرحلة الخريفية: المساحة المعالجة: **20.5** هكتار كمية المبيد المستعملة: **5.4** لتر

	ب-المرحلة الربيعية: **المساحة المعالجة: 53.5 هكتار** **عدد الفلاحين: 18 فلاح** **عدد البلديات المتضررة :05 بلديات**
عملية التعشيب	**المساحة المعشبة: 9.372 هكتار**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي لسنة 2022

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حماية النبات تتم بطرق وأشكال متعددة كالتعشيب ومكافحة القوارض الحقلية والدودة البيضاء، وهذه الحماية تتخذ استراتيجيات مختلفة للتحكم في الآفات النباتية والكائنات الضارة التي تهدد المحاصيل الزراعية كما يلي:

1-التعشيب (Weeding):

وهي عملية إزالة الأعشاب الضارة (الحشائش) من حقول المحاصيل الزراعية، لأن الأعشاب الضارة تنافس المحاصيل على الموارد الطبيعية مثل الماء والضوء والمغذيات، وقد تؤدي إلى تقليل إنتاجية المحصول وجودة النباتات الزراعية.

2-مكافحة القوارض الحلقية (Rodent Control):

وتشير إلى جهود التحكم في القوارض الضارة التي تهاجم المحاصيل وتؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج الزراعي، تتضمن طرق مكافحة القوارض استخدام الفخاخ والسموم الحيوانية والطرق البيولوجية للسيطرة عليها. يتم تنفيذ هذه العملية بحذر لضمان أنها لا تؤثر على الحياة البرية الأخرى أو تلوث المحاصيل الزراعية.

3-مكافحة الدودة البيضاء (Whitefly Control):

الدودة البيضاء هي آفة نباتية تهاجم مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية وتمتص عصارة النبات، مما يؤدي إلى تراجع النمو وانتشار الأمراض النباتية، يمكن مكافحة الدودة البيضاء باستخدام المبيدات الحشرية الكيميائية أو البيولوجية، وتطبيقها يتطلب النظر في الآثار البيئية والاقتصادية.

في الاخير، وبالرغم من أن الجهود المبذولة لحماية النبات مثل عملية التعشيب ومكافحة القوارض الحقلية ومكافحة الدودة البيضاء، تساهم في في تقليل التهديدات التي تواجه المحاصيل الزراعية وتحسين إنتاجيتها وجودتها. الا أنه من المهم توجيه هذه الجهود بطريقة مستدامة وفعالة لضمان الحصول على غذاء صحي وكافٍ للسكان والمحافظة على البيئة المحيطة.

وكخلاصة لما تقدم في البحث يمكن الاستنتاج أن الفرضية الاولى صحيحة، لأن ارتفاع درجة الحرارة فعلا يتسبب في تقليل الانتاج الزراعي نظرا، كون النباتات تحتاج الى كميات كافية من المياه للنمو والنضج، وبالتالي فان ارتفاع درجة الحرارة يؤدي الى تبخر المياه بسرعة مما يتسبب في جفاف الأراضي الزراعية، وبالعكس فان كثرة المياه والتقلبات المناخية ينجر عنها فيضانات قد تتسبب في اتلاف المحاصيل الزراعية. كما وتؤدي الفيضانات المحملة بالمخلفات المضرة بالبيئة الى تلويث التربة المحاصيل الزراعية بالمواد السامة وهو ما يؤكد صحة كل من الفرضية الثانية والثالثة.

6. الخاتمة:

تمثل تغيرات المناخ تحديا كبيرا للأمن الغذائي والصحة النباتية سواء على مستوى العالم، أو على المستوى الوطني كون القطاع الزراعي في الجزائر يعتبر قطاعا حيويا يسهم بشكل لافت في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان التغيرات المناخية المستمرة والمتزايدة تؤثر بشكل مباشر على المحاصيل الزراعية والصحة النباتية، مما يتسبب في انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي وتدهور جودة الأغذية وزيادة انتشار الأمراض النباتية وتوسعها يؤثر بشكل مباشر على الكائن البشري.

أما فيما يتعلق بنتائج هذا البحث فقد تم التوصل الى ما يلي:

- تشير الدراسات إلى أن ارتفاع درجات الحرارة وتغيرات نمط الأمطار يؤدي إلى تقلص مساحات زراعية قابلة للزراعة، وتؤثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي للعديد من المحاصيل الحيوية.
- يؤدي التغير المناخي إلى تغيرات في النظم البيئية والتوازن البيولوجي، مما يزيد من انتشار الآفات والأمراض النباتية ويعيق نمو النباتات.
- تؤثر التغيرات المناخية في المناطق الفقيرة بشكل خاص، حيث يعتمد السكان على الزراعة التقليدية، وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لانعدام الأمان الغذائي.
- يؤدي التغير المناخي إلى توافر الظروف البيئية المثلى للآفات النباتية، مما يعرض المحاصيل للخطر ويؤثر على توفر الغذاء الآمن.

أما بالنسبة لأهم التوصيات فنجد:

- ✓ يجب تعزيز الاستدامة الزراعية من خلال دعم المزارعين والباحثين لتبني ممارسات زراعية مستدامة تساعد في التكيف مع التغيرات المناخية وتحسين إنتاجية المحاصيل
- ✓ دعم البحوث والتكنولوجيا من خلال زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية والتكنولوجيا الحديثة لتحسين مقاومة المحاصيل للتغيرات المناخية والحد من انتشار الآفات النباتية.
- ✓ التحضير والاستجابة للكوارث الطبيعية بواسطة تعزيز القدرات الوطنية والدولية للتعامل مع الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة المرتبطة بالتغير المناخي.
- ✓ يجب أخذ التغير المناخي في الاعتبار عند وضع الخطط العمرانية وتطوير المناطق الريفية للتأكد من تحقيق الأمان الغذائي والصحة النباتية.
- ✓ يجب زيادة الوعي بين المزارعين والمستهلكين حول أهمية التكيف مع التغيرات المناخية وتبني ممارسات زراعية مستدامة.
- ✓ يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال الزراعة والتكنولوجيا للتصدي لتحديات التغير المناخي على نطاق عالمي.

ختاما يمكن القول إن التغير المناخي يشكل تحديا كبيرا يتطلب تحركا فوريا ومشتركا من قبل المجتمع الدولي والقطاعات المختلفة للحفاظ على الأمان الغذائي والصحة النباتية للأجيال الحالية والمستقبلية.

6. قائمة المراجع:

- بن فليس لخضر، (2021)، تحليل مؤشرات الامن الغذائي في الدول المغاربية،*مجلة اليزا للبحوث و الدراسات* ، الصفحات 252-238.
- حسين ربيعي، (21 12, 2022)، واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات و الأليات القانونية المستحدثة، *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 36*(العدد 03)، صفحة 265.
- سفيان عكرود، (31 12, 2022)،الأمن الغذائي اشكالية تحديد المفهوم و الأبعاد، *مجلة معالم للدراسات الاعلامية و الاتصالية، المجلد 4*(العدد الثاني)، صفحة 58.
- طروب بحري، (01 07, 2017)، الامن الغذائي: مفاهيم متعددة و تحدي دولي مشترك، *المجلة الانسانية للأمن الانساني، المجلد2* (العدد 2)، الصفحات 29-46.
- علي مكيدة، و فريدة بن عياد، (2017)،وضعية الامن الغذائي الجزائري و مؤشرات الامن الغذائي العالمي دراسة نحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة 2002-2013،*مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*(العدد17)، صفحة 2.
- مباركة جناد، (06 02, 2023)، اشكالية الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، *مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 14*(العدد 01)، صفحة 435.
- محمد بوداود، و بونوار بن صايم،(31 12, 2022)، الأمن الغذائي و دوره في استقرار الدولة و المجتمع (مقاربة اسلامية)، *مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11*(العدد 2)، صفحة 180.
- يوسف بن يزة،(جوان, 2018)، محددات و مهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية، *مجلة العلوم الانسانية و الاجنماعية*(العدد 38)، صفحة 15.

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

Astandardstudy of the impact of oilprice fluctuations on the food gap in Algeriaduring the period 2000-2021

د. هاجر مزهود[1]، د.مختار عتيقة[2]

[1]جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 - الجزائر،

hadjer.mezhoud@univ-constantine2.dz

[2]جامعة لونيسي علي البليدة 02 - الجزائر، ssmyt270@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفةمدى تأثير التغيرات الحاصلة في أسعار النفط علىحجم الفجوة الغذائية في الجزائر، وذلك باستخدام بيانات 22 سنة تمتد من 2000 إلى 2021، وبالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

وقد تم التوصل إلى أن العلاقة بين الفجوة الغذائية في الجزائر و أسعار النفط هي علاقة طردية فكلما ارتفعت أسعار النفط زادت مستويات الفجوة الغذائية و ذلك بدلالة تأخر ثلاث سنوات.

الكلمات مفتاحية: الفجوة الغذائية، أسعار النفط، الأمن الغذائي.

تصنيف **JEL**: Q 18 , Q 43 ,Q 38

Abstract:

This studyaims to analyse the impact of fluctuation s in oilprices on the magnitude of the food gap in algeriausing 22 years of data from 2000 to 2021. The study relies on the VectorAutoregression (VAR) model for analysis.

It has been foundthatthereis a positive relationshipbetween the food gap in Algeria and oilprices, indicatingthatwheneveroilpricesrise, the levels of the food gap increase. This relationship has a lag of threeyears, meaningthat the impact of changes in oilprices on the food gap becomesevidentthreeyearslater.

Keywords: Food Gap; Oil Prices; Food Security.

Jel Classification Codes: Q 18 , Q 43 ,Q 38.

***المؤلف المرسل:** هاجر مزهود، hadjer.mezhoud@univ-constantine2.dz

1.مقدمة:

يعد النفط عمادالاقتصاد الجزائريفهو المصدر الرئيسي للإيرادات ،مايجعل الاقتصاد عرضة للتأثر بتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية،الأمر الذي يلقي بظلاله على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك قضية الأمن الغذائي.

و تعد الفجوة الغذائية من التحديات الرئيسية التي تواجهها الجزائر، حيث تعتمد بشكل جزئي على الواردات لتلبية احتياجات سكانها المتزايدةمن الغذاء، فهي تواجه تحديات في تأمين الأغذية الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة وبكميات كافية.وفي هذا السياق تلعب أسعار النفط دورا حيويا في تحديد مدى اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث ترتبط مباشرة بقدرة البلاد على تمويل واردات الغذاء وضمان توافره بكميات كافية وبأسعار معقولة للمواطنين.
تعتبر دراسة أثر أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر موضوعا ذا أهمية بالغة، وتهدف هاته الدراسة إلى توفير رؤية حول أثر اسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر، وتقديم توصيات تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية والغذائية، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق الاستدامة الغذائية .

و من خلال ماسبق تتبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو أثر تقلبات أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟
هذا و تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

ساهمت أسعار النفط في اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.
و للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيقا لإهداف الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021،بالإضافة إلى استخدام الأساليب القياسية و الاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12 ، كما اعتمدت الدراسة على تقارير بنك الجزائر و منظمة الدول المصدرة للنفط للحصول على مختلف البيانات اللازمة لها .
و قصد المعالجة المنهجية للموضوع فقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية:

- **الفجوة الغذائية في الجزائر؛**
- **تداعيات تقلبات أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر 2000-2021.**

- **التحليل القياسي لتأثير أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021**

2. الفجوة الغذائية في الجزائر:

1.2الإطار المفاهيمي للفجوة الغذائية

قبل التطرق إلى مفهوم الفجوة الغذائية لابد من تعريف الأمن الغذائي فحسب البنك الدولي ووفقا لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد عام 1996، فإنه يتم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.و يتحقق ذلك بتحقق الأبعاد الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي و المتمثلة في: التوفر المادي للغذاء؛ الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية؛ الاستفادة من المواد الغذائية؛ استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت.(البنك الدولي، 2023، صفحة 1)، أما بالنسبة لمفهوم الفجوة الغذائية فهي تعبر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، و هي تعد مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد و تقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة و بين إجمالي المنتج منها محليا، و كلما زاد الفرق كلما دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء(أحمد سلامي، 2017، صفحة 16).

و تحسب الفجوة الغذائية بالعلاقة التالية:(لعلام لامية، بنون خير الدين، 2023، صفحة 209)

الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

كما يمكن حساب الفجوة الغذائية وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلي- (الإنتاجالمحلي-الصادرات+الواردات)

الفجوة الغذائية = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

قد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي وكذا حجم الاستهلاك إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. و يتأثر حجم الفجوة الغذائية بعاملين أساسيين هما الإنتاج المحلي و الاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة(لعلام لامية، بنون خير الدين، 2023، صفحة 210).

و بالتالي فإن البلد الذي يعاني من الفجوة الغذائية يعتمد على الاستيراد لتأمين ما ينقصه من مواد غذائية، و هناك نوعان من الفجوة الغذائية:

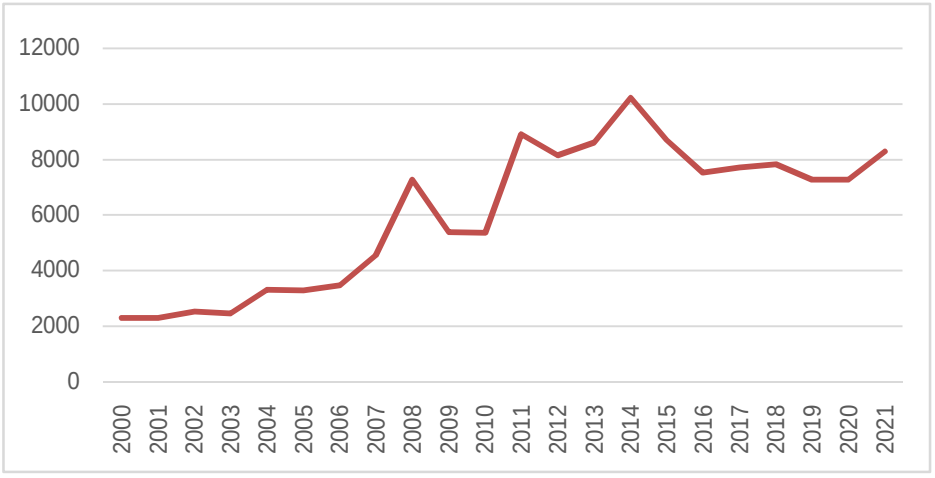
- **الفجوة الغذائية الظاهرية:** وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء؛
- **الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية):** وهي التي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما و نوعا أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.(أحمد سلامي، 2017، صفحة 16)

2.2 تطور الفجوة الغذائية في الجزائر 2000-2021

شهدت مستويات الفجوة الغذائية في الجزائر ارتفاعا مطردا مع تسجيل بعض التذبذبات، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021 تضاعفت مستوياتها بأكثر من ثلاث مرات، إذ قفزت من 2326 مليون دولار سنة 2000 إلى 8301 مليون دولار سنة 2021 .

و الشكل الموالي يوضح تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة المعنية:

الشكل 1: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

إن الفجوة الغذائية في الجزائر كانت جد حساسة للأزمات العالمية حيث نلاحظ أن أعلى مستويات لها كانت متزامنة مع أهم الأزمات التي حدثت خلال الفترة المعنية،فخلال أزمة 2008 وصل مستوى الفجوة الغذائية إلى 7278 مليون دولار أي أنها ارتفعت بما نسبته 59 % مقارنة بسنة 2007نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية إلى جانب ارتفاع تكاليف انتاج

الغذاء والخدمات المتعلقة به ما نتج عنه زيادة الانفاق على استيراد الغذاء في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الوطني على الغذاء.

خلال سنة 2014 بلغت الفجوة الغذائية أعلى مستوياتهاإذ قدرت بحوالي 10227 مليون دولار، لتبدأ في التراجع خلال الفترة الموالية نتيجة لسياسة التقشف المتبعة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية و تراجع احتياطات الدولة من النقد الأجنبي ما نتج عنه تحديد قائمة بالمواد الغذائي التي يمنع استيرادها(فالحة قطاب، 2023، صفحة 70) ليتم تسجيل أدنى مستوى لها سنة 2016 ثم تعود للارتفاعخلال سنتي 2017 و 2018 بمعدلات منخفضة لا تتجاوز 4 % مقارنة بسنة 2016.

إلا أنه وبالتزامن مع تداعيات أزمة كوفيد- 19 التي نتج عنها ارتفاع رهيب في أسعار الغذاء و فرض بعض الدول حواجز على تصدير منتجاتها الغذائيةعادت مستويات الفجوة الغذائية للتراجع مرة أخرى، لتعود و تسجل للارتفاع خلال سنة2021 .

و يمكن تلخيص أسباب اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر في النقاط التالية:(أمال بوسمينة، 2022، الصفحات 760-761)

- ✓ النموالديموغرافي:فخلال سنة 2018 بلغ عدد سكان الجزائر 42.4 مليون نسمة و يتوقع أن يصل إلى 51 مليون نسمة و 70 مليون نسمة خلال 2030 و2050 على التوالي حيث أنه وخلال نصف قرن تضاعف عدد سكان الجزائر بما يقرب من 4 أضعاف ؛
- ✓ ضعف أداء القطاع الزراعي:رغم أن الهدف الأساسي لكل السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر هو التأكيد على تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة للنمو الاقتصادي إلا أن هذا القطاع مازال يواجه العديد من العقبات أهمها:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية: تناقص الرقعة الزراعية كميا و كيفيا، تبعثر الملكيات والحيازات، و غيرها؛
- مشاكل ومعوقات تتعمق بالموارد المائية:فالموارد المائية في الجزائر محدودة و قد زادت الوضعية سوءا بسبب الجفاف و التلوث و سوء التسيير.
- مشاكل ومعوقات تكنولوجية:إذ تلعب التكنولوجيا الزراعية المتطورة دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مازال الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبيروهذا يعود على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته؛
- مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التنظيمية والمادية؛

✓ إرتفاع أسعار بعض المنتجات الواسعة الإستهلاك في الجزائر سنة 2011 نتيجة للإختلالات التي عرفتها السوق الوطنية الجزائريةفيمجال بعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، ما نتج عنه حدوث بعض الاضطرابات الاجتماعية وهو ما ينتج عنه تدخل الحكومة للتحكم في أسعار هذه المواد وجعلها في متناول مواطنيها بأسعار تتناسب وقدراتهم الشرائية .(فالحة قطاب، 2023، صفحة 70)؛

✓ التغيرات المناخية: تعاني الجزائر من تغيرات المناخ والظواهر الجوية المتطرفةمثل الجفاف والفيضانات والحرائقالأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية للأراضي إلى جانب تدمير المحاصيل المتاحة؛

✓ نقص الاستثمار في القطاع الزراعي: رغم أن الجزائر تمتلك موارد زراعية غنية، إلا أن الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتطوير التقنيات الزراعية ليس كافيا، حيث أن القطاع الزراعي يحتاج وبشكل مستمرإلى الاستثمارات لتحسين التقنيات والممارسات الزراعية وتعزيز الإنتاجية؛

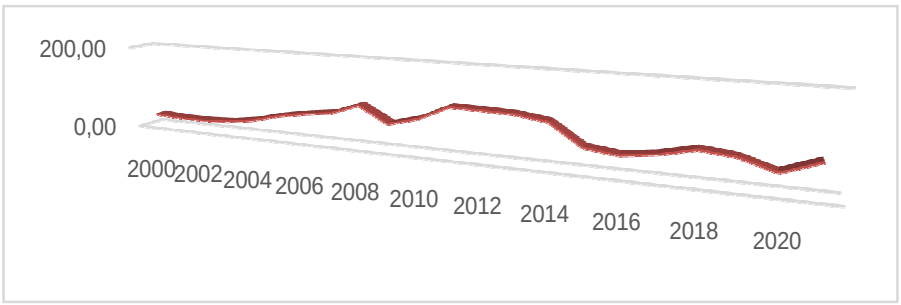
✓ نقص طرق التخزين والحفظ والتسويقالفعالة: تواجه الجزائر تحديات في طرق الحفظ والتخزين السليم للمواد الغذائيةبالإضافة إلى طرق التسويق الفعال مما يؤدي إلى فقدان وهدر المحاصيل والمواد الغذائية قبل أن تصل إلى المستهلكين.

3. تداعيات تقلبات أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر 2000-2021.

1.3تطور أسعار النفط في الجزائري (مزيج الصحراء الجزائري):

شهدت أسعار النفطالجزائري تقلبات عديدة خلال فترة الدراسة استجابة للتغيرات في الطلب والعرضالعالميين ، و اللذان يتأثران بعدة عوامل اقتصادية متباينة بالإضافة إلى الظروف الجيوسياسية، ويمكن إجمالا أخذ صورة عامة حول مؤشر تقلب أسعار النفط من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات أوبك https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

لقد تزامنت بداية فترة الدراسة مع ارتفاع أسعار النفط إذ بلغت 28.77 دولار للبرميل سنة 2000 أي بزيادة تقدر بـ 59 % مقارنة بسنة 1999 (برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، أحسن سعيد، 2022، صفحة 109)،لتتراجع الأسعار بعدها سنتي 2001 و 2002 مدفوعة بأحداث 11 سبتمبر 2001 و التراجع في النمو الاقتصادي الذي شهده العالم.

غير أنه و ابتداءا من سنة 20003 و إلى غاية سنة 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعا مطردا أين بلغت 98.96 دولار للبرميل الواحد ، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل من بينها: العدوان الأمريكي على العراق و الخوف من تدبدب الامدادات من دول الشرق الأوسط؛ ارتفاع الطلب العالمي على مواد الطاقة مدفوعا بارتفاع النمو الاقتصادي الكبير في بعض الدول كالصين وفنزويلا.(بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، 2016، صفحة 19) ثم عرفت الأسعار تراجعا سنة 2009 مدفوعة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

إلا أنه وفي سنة 2011 بدأت الأسعار في الارتفاع مجددا نتيجة لاجتماع الدول الأعضاء في الأوبك في وهران الجزائرية واتفاقها على خفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل ونتيجة لذلك بلغت الأسعار مستويات قياسية قدرت بـ 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 و 111.49 دولار للبرميل سنة 2012إلا أن أسعار النفط ظلت متأثرة بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.

وابتداء من منتصف سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض وزادت حدةانحدارها معإعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم الواحد(بن عمورة سمية، مزهود هاجر، 2019). ويعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب يمكن اجمال أهمها في:(صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 125)

- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الامدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية؛
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط؛
- توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية؛
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية و الصين من النفط و الخام و تزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو العالمي.

غير أنه و ابتداءا من سنة 2017 بدأت أسعار النفط تشهد تحسنا في مستوياتها و ذلك راجع حسب تقرير صندوق النقد العربي (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 99)إلى اتفاق الدول الأوبك و مجموعة من المنتجين المستقلين على خفض الإنتاج، إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي مدفوعا بارتفاع طلب كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين فضلا عن الزيادة في الاحتياجات من وقود النقل؛ كما شهدت المخزونات النفطية العالمية المختلفة انخفاضا في مستوياتها قدر بحوالي 1.7 %مقارنة بمستويات 2016 ، بالإضافة إلى تسجيل الدولار أكبر خسارة له أمام سلة من العملات الرئيسية منذ 2003 .

لتشهد أسعار النفط بعدها تراجعا ملحوظا خلال سنتي 2019 و 2020 لتسجل أدنى مستوى لها منذ 2016 حيث وصلت الأسعار إلى 42.12 دولار للبرميل سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد -19 ومانتجعنه من سياسات وقائية لمنع انتشاره حيث شهد العالم حالة من الإغلاق التام؛ لتعود وترتفع بعدها الأسعار و تبلغ 70.89 دولار للبرميل خلال سنة 2021 حيث ساهمت الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كوفيد-19 في التفاؤل بشأن تسريع تعافي الطلب على النفط بالإضافة إلى التوافق بين دول أوبك + بشأن تعديلات اتفاق خفض الإنتاج و انخفاض مخزونات النفط العائمة و ارتفاع الطلب على النفط الخام من مصافي التكرير في منطقة آسيا و المحيط الهادئ(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 122).

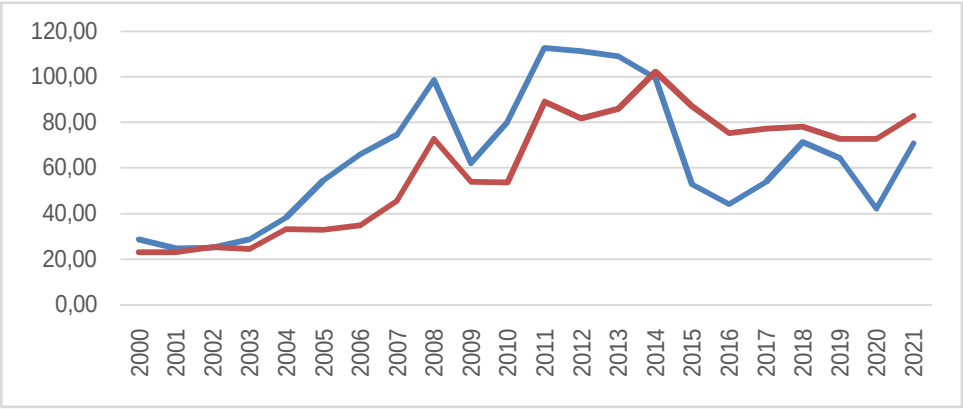
2.3العلاقة بين أسعار النفط و الفجوة الغذائية في الجزائر:

من خلال قراءة و تتبع السلسلتين الممثلتان في الشكل رقم 03 يتضح لنا أن هناك علاقة طردية بين كل من أسعار النفط و الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث نلاحظ أنه و خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2000و 2008 شهدت كل من مستويات الفجوة الغذائية و أسعار النفط ارتفاعا مطردا، ليتراجعا معا سنة 2009 ثم يعودان للارتفاع ابتداءا من سنة 2010 و يبقيان في مستويات شبه ثابتة إلى غاية سنة 2015 أين تشهد أسعار النفط تراجعا شديدا لتبلغ ادنى مستوى منذ 2010 سنة 2016 ثم يعودان للارتفاع بعد ذلك إلى غاية 2019 أين شهد العالم انتشار لفيروس كوفيد-19و ما ترتب عنه من إجراءات إغلاق واسعة ووضع قيود على التنقل للحد من انتشاره.

و يمكن تفسير هاته العلاقة الطردية إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات في تغطية نفقاته، فكلما ارتفعت أسعار النفط كلما زادت المداخيل من الجباية البترولية كلما كان بالإمكان تغطية فاتورة استيراد المواد الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار هاته الأخيرة نظرا لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج و النقل بدافع من ارتفاع أسعار النفط،

و كلما انخفضت أسعار النفط تنخفض مداخيل الدولة و بالتالي ينتج عن ذلك ترشيد للنفقات ووضع قيود على عمليات الاستيراد.

الشكل رقم 03: تطور أسعار النفط و الفجوة الغذائية في الجزائر 2000-2021



المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات منظمة أوبك و تقارير بنك الجزائر

ورغم أن القراءة الأوليةللسلسلتين الزمنيتين توحي بوجود علاقة طردية بين كل من النفقات العامة واسعار النفط في الجزائر ،إلا أن هذا يبقى مجرد حكم مسبق على هذه العلاقة لذا سنقوم باختبار صحته من خلال الجانب القياسي.

4. التحليل القياسي لتأثير أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تمتد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، ونعلل اختيار هاته الفترة بوفرة المعطيات الخاصة بكل متغيرات الدراسة، وتم التركيز على الجزائر كمجال جغرافي لهاته الدراسة، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من تقارير بنك الجزائر وقاعدة بيانات الدول المصدرة للنفط.

1.4 متغيرات الدراسة:

تم الإعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتحديد العلاقة بين حجم الفجوة الغذائية في الجزائر وأسعار النفط على كل من:

- **المتغير التابع:**يتمثل في حجم الفجوة الغذائية في الجزائر، وقد تم حسابه بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر التي تم إصدارها خلال السنوات: 2003، 2008، 2013، 2017، 2021، ورمزه في هذا النموذج هو Y.

- **المتغير المستقل:**وقد تمثلت فيأسعار النفط الجزائري (مزيج صحاري الجزائر)، و قد تم الحصول على البيانات المتعلقة بهذا المتغير من قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ، ورمزه في النموذج هو X.

2.4 تحديد المنهج المستخدم:

من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لفيليبس-بيرون و المبين في الملحق رقم 01 نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير X غير ساكنة في المستوى أما عند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسة فتصبح مستقرة، حيث أصبحت قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة وذلك عند كل من الثابت والقاطع، الثابت، بدون ثابت ولا قاطع؛ وهو الأمر ذاته بالنسبة للسلسلة الزمنية للمتغير Y، وعليه يمكننا القول أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستواها الأصلي ولكنها مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، وبهذا فنقوم باختبار التكامل المشترك (لمعرفة مدى تقاربها على المدى الطويل)لجوهانسن للكشف عن وجوده من عدمه.

ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم02 نلاحظ أن قيم **اختبار الأثر** Test Trace**ونتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى**Test Maximum Eigenvalueأقل من القيم Critical Value عند مستوى معنوية 0.05، وهذا ما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي اللجوء إلى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

3.4 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتيVAR:

قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR** لابد من أن نقوم أولا بتحديد درجة الإبطاء المثلى و ذلك بالاعتماد على كل من معياري AICHQ الذين يشيران إلى درجة تأخير مساوية لثلاث سنوات، أي: P=3 و هو ما يوضحه الملحق رقم 03، ومنه يمكن تقدير نموذج VAR(3)(أنظر الملحق 04) وتتشكل لدينا معادلة الفجوة الغذائية التالية:

D(D(Y)) = - 1.14216726194*D(D(Y(-1))) - 1.68611248501*D(D(Y(-2))) - 1.03890775169*D(D(Y(-3))) - 0.0139838440774*D(D(X(-1))) + 0.312012877131*D(D(X(-2))) + 0.668716614674*D(D(X(-3))) - 1.27118810156

دراسة صلاحية النموذج:

من أجل التأكد من صحة النتائج المتوصل اليها عبر النموذج أعلاه، سنقوم أولا بدراسة صلاحيته، وذلك من خلال إجراء نوعين من الاختبارات وهما: اختبار استقراريةالنموذج ككل، ودراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة VAR.

من خلال الملحق05 نلاحظ أن كافة الجذور العكسية هي ذات قيمة أقل من الواحد، حيث تقع كلها داخل الدائرة الأحادية، هذا ما يعبر عن استقرارية نموذج متجه الانحدار الذاتي المقدر؛ أما بالنسبة لاختبار غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج نلاحظ من خلال الملحقين 06 و08 أن قيم الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من 0.05، وهذا ما يدل على غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، و وهو ما يوضحه اختبار **Jarque – Bera**حيث أن كافة القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 (الملحق 07). من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج المقدر جيد وصالح في تفسير العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط.

4.4التحليل الاحصائي والاقتصادي:

من الناحية الإحصائية فقد بلغ معامل الارتباط 85.20**%**وهو ما يشير إلى قوة الارتباط بين أسعار النفط الجزائري (مزيج صحاري الجزائر) كمتغير مستقل وحجم الفجوة الغذائية في الجزائر كمتغير تابع خلال الفترة 2000-2021،أما معامل التحديدالمعدلفإنه يدل على أن مقدار حجم الفجوة الغذائية في الجزائري مفسر بحركة أسعار النفط بقوة تفسيرية مقدرة بـ 76.32 % وبدلالة تأخر لثلاث سنوات، والنسبة الباقية فإنها تعود لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

أما من الناحية الاقتصاديةفهناك تأثير سلبي للتغير في أسعار النفط على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال السنة الأولى أي عندما ترتفع أسعار النفط خلال السنة الأولى فإن حجم الفجوة الغذائية يتراجع بما قيمته 1.398 مليون دولار ليصبح هذا التأثير موجبا خلال السنتين المواليتين ، حيث أن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط بوحدة واحدة في السنة tيرفع حجم الفجوة الغذائية بـ 31.20 و 66.87 مليون دولار في كل من السنوات (t+1) و(t+2)على الترتيب.

ويمكن تفسير هذا الأثر الايجابي بارتفاع حجم الايرادات البترولية للجزائر الامر الذي يؤدي إلى زيادة المخصصات النقدية التي تستعمل لاستيراد المواد الغذائية بشكل كبير ؛كما أن اعتماد الجزائر على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية ينتج عنه حساسية شديدة لارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية فعندما ترتفع أسعار النفط ينتج عنه زيادة تكاليف انتاج المواد الغذائية بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتكاليف النقل، وبالتالي يترتب عليه ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الوطنية من الغذاء.

5. الخاتمة:

إن تقلبات أسعار النفط تترك وراءها آثارا واسعة النطاق على الاقتصاد الجزائري، تتمثل إحدى تلك الآثار في تأثيرها على الفجوة الغذائية في البلاد،حيث تعتبر قضية الأمن الغذائي وتوفر الغذاء الكافي للسكان من أبرز التحديات التي تواجهها الجزائر إذ يعتمد البلد بشكل جزئي على واردات الغذاء لتلبية احتياجاته الغذائية.

وباختبارنا في هذه الدراسة لمدى تأثير أسعار النفط على مستويات الفجوة الغذائية في الجزائر، وبالاستناد إلى البيانات السنوية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021، وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، فإن نتائج الدراسة أظهرت وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و الفجوة الغذائية في الجزائر خلال السنة الأولى لتصبح علاقة طردية خلال السنتين المواليتين ، كما أن مقدار حجم الفجوة الغذائية في الجزائري يفسر بحركة أسعار النفط بقوة تفسيرية مقدرة بـ 76.32 % وبدلالة تأخر لثلاث سنوات .

أي أنه تم إثبات صحة الفرضية المطروحة و القائلة بأن أسعار النفط تساهم في اتساع حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 –2021 .

و في ضوء النتائج المتوصل إليها فإن الدراسة توصي بمايلي:

- تبني ووضع سياسة للسيادة الغذائية ؛
- ضرورة تكوين مخزونطوارئ استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية؛
- العمل على تطوير القطاع الفلاحي وإعادة الإعتبار له و منح الأولوية لتحسين و تكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي؛
- إنشاء و تطوير نظام إنذار مبكر للأغذية.

6. قائمة المراجع:

- أحمد سلامي .(2017) .واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة .2020-1970مجلة اداء المؤسسات الجزائرية.(12)
- البنك الدولي .(29 07 ,2023) .تحديث الأمن الغذائي Récupéré sur .البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security
- برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، أحسن سعيد .(2022) .أثر تقلبات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة ."2019-2000مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية.(3)8 ,

- بن عمورة سمية، مزهود هاجر .(2019) .أثر صدمات أسعارالنفط على النفقات الحكومية الجزائرية للفترة 1997-2017دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. Dans ا .ا .بوالصوف ,(.Éd)المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الاسواق النفطية العالمية .ميلة.
- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد .(2016) .تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري .المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي .29-14 ,(1)4 , doi:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/583/4/1/80748
- بوسمينة أمال .(2022) .دراسة قياسية لأثر تقلبات الاسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR .2004-2021مجلة البحوث الاقتصادية و المالية،(1)9 ,
- صندوق النقد العربي .(2015) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2015أبو ظبي :صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي .(2018) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2018ابو ظبي :صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي .(2021) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2021أبو ظبي :صندوق النقد العربي.
- فالحة قطاب .(2023) .نمذجة التنبؤ بقيمة الفجوة الغذائية في الجزائر آفاق .2026مجلة اقتصاديات مشال إفريقيا،70 ,(32)19 ,
- لعلام لامية، بنون خير الدين .(2023) .دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائي الرئيسية في الجزائر خلال الفترة .2009-2020مجلة اقتصاد المال و الاعمال , 7(1).

7. قائمة اللاحق:

الملحق رقم 01:استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار فيليبس بيرون PP

الفرق الأول		المستوى		السلسة الزمنية	
Test critical values: 5%	*PP test statistic*	*Test critical values: 5%*	*PP test statistic*		
-3.020686	-3.994727	-3.012363	-1.874462	***Constant, Linear Trend***	X
-3.658446	-4.065130	-3.644963	-1.736303	***Constant***	
-1.959071	-4.073587	-1.958088	-0.221947	***None***	
-3.020686	-6.956898	-3.012363	-1.303267	***Constant, Linear Trend***	Y
-3.658446	-9.456724	-3.644963	-2.078749	***Constant***	
-1.959071	-5.021690	-1.958088	0.831315	***None***	

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برمجية EVIEWS12

الملحق رقم 02: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.283117	9.111151	15.49471	0.3552
At most 1	0.115485	2.454306	3.841465	0.1172

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.283117	6.656845	14.26460	0.5305
At most 1	0.115485	2.454306	3.841465	0.1172

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

الملحق رقم 03: اختبار درجات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(D(Y)) D(D(X))
Exogenous variables: C
Date: 07/20/23 Time: 14:53
Sample: 2000 2021
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-142.6486	NA	244176.9	18.08108	18.17765	18.08602
1	-137.6384	8.141535	217081.8	17.95480	18.24453	17.96964
2	-131.0169	9.104550	161881.2	17.62712	18.10999	17.65184
3	-118.3818	14.21453*	59785.03*	16.54773*	17.22374*	16.58234*
4	-116.5902	1.567691	93334.65	16.82377	17.69293	16.86828

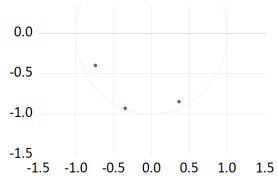
* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

الملحق 04: نموذج الانحدار المتجه الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/20/23 Time: 14:54
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(D(Y))	D(D(X))
D(D(Y(-1)))	-1.142167 (0.27245) [-4.19223]	-1.504649 (0.64189) [-2.34410]
D(D(Y(-2)))	-1.686112 (0.36456) [-4.62506]	-1.618075 (0.85890) [-1.88389]
D(D(Y(-3)))	-1.038908 (0.35797) [-2.90225]	-1.112856 (0.84337) [-1.31954]
D(D(X(-1)))	-0.013984 (0.17368) [-0.08051]	-0.302298 (0.40920) [-0.73875]
D(D(X(-2)))	0.312013 (0.19347) [1.61268]	0.033853 (0.45582) [0.07427]
D(D(X(-3)))	0.668717 (0.21471) [3.11448]	0.153194 (0.50586) [0.30284]
C	-1.271188 (2.61627) [-0.48588]	-0.104862 (6.16391) [-0.01701]
R-squared	0.852029	0.587728
Adj. R-squared	0.763246	0.340365
Sum sq. resids	1122.309	6229.604
S.E. equation	10.59391	24.95918
F-statistic	9.596803	2.375972
Log likelihood	-59.73636	-74.30472
Akaike AIC	7.851336	9.565261
Schwarz SC	8.194424	9.908349
Mean dependent	0.097059	1.126588
S.D. dependent	21.77248	30.73112
Determinant resid covariance (dof adj.)		31585.15
Determinant resid covariance		10929.12
Log likelihood		-127.2870
Akaike information criterion		16.62200
Schwarz criterion		17.30817
Number of coefficients		14



	Modulus
-0.346526 - 0.925833i	0.988558
-0.346526 + 0.925833i	0.988558
0.363602 - 0.845247i	0.920135
0.363602 + 0.845247i	0.920135
-0.739308 - 0.400634i	0.840883
-0.739308 + 0.400634i	0.840883

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

الملحق رقم 06: اختبار غياب الارتباط الذاتي لبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 07/20/23 Time: 15:07
Sample: 2000 2021
Included observations: 17

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.460847	4	0.8336	0.358015	(4, 14.0)	0.8343
2	2.140452	4	0.7099	0.536830	(4, 14.0)	0.7111
3	2.919439	4	0.5714	0.752012	(4, 14.0)	0.5730
4	4.595434	4	0.3314	1.254660	(4, 14.0)	0.3335

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

الملحق 07: اختبار Jarque – Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.340745	2	0.8434
2	2.243932	2	0.3256
Joint	2.584677	4	0.6295

*Approximate p-values do not account for coeffici... estimation

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

الملحق رقم 08: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 07/20/23 Time: 15:08
Sample: 2000 2021
Included observations: 17

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
37.57217	36	0.3970

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,4)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.757835	1.043141	0.5353	12.88320	0.3776
res2*res2	0.920202	3.843873	0.1021	15.64343	0.2081
res2*res1	0.969715	10.67310	0.0174	16.48515	0.1700

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على EVIEWS12

OEB Univ. Publish. Co.

المقاولاتية الزرقاء بين فرص وتحديات التكامل والتنويع الإقتصادي

- تجارب ونماذج رائدة-

Blue Entrepreneurship: Between Opportunities and Challenges of Economic Integration and Diversification - Leading Global Experiences-

بوالطمين وئام
جامعة أم البواقي (الجزائر)، wiame.boutemine@univ-oeb.dz

الملخص:
تعتبر المقاولاتية الزرقاء من المفاهيم حديثة الظهور والتي تقترن بالاقتصاد الاخضر لكونهما يهتمان بمجال الاستدامة البيئية وخلق الثروة من خلال الحفاظ على ثروات البيئة وتهتم المقاولاتية الزرقاء بكل ماهو بحري وتهدف الى الاستغلال الامثل للموارد البحرية من اجل تحقيق عوائد وخلق فرص للعمل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر ريادة الاعمال الزرقاء فرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة في الدول الريعية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات .
تم التوصل من خلال هذا البحث الى ان المقاولاتية الزرقاء وبكل ماتحمله من ايجابيات وفرص لخلق التنويع وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات إلا انها لا تزال مجال خصب يصعب التحكم فيه خاصة وان الدراسات والتجارب في هذا المجال قليلة ومحدودة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية الزرقاء،الاقتصاد الازرق، التكامل الاقتصادي، التنويع الاقتصادي.
تصنيف JEL : M13 ، O13، F15، O11 .

Abstract:
Blue entrepreneurship, which is closely associated with the green economy, is a relatively new concept that focuses on environmental sustainability and creating wealth through preserving environmental resources. Blue entrepreneurship encompasses all aspects related to the sea and aims to optimize the utilization of marine resources to generate returns, create job opportunities, and achieve economic development. Blue entrepreneurship is considered an opportunity to achieve economic diversification, especially in coastal countries, and to integrate different sectors.
Through this research, it has been found that blue entrepreneurship has several positives and opportunities for diversification and integration among various sectors. However, it remains a fertile field that is challenging to control, especially since studies and experiences in this field are limited and scarce.
Keywords: *Blue entrepreneurship; Blue economy; economic integration; economic diversification.*
Jel Classification Codes: *M13, O13, F15, O11.*

المؤلف المرسل: بوالطمين وئام، wiame.boutemine@univ-oeb.dz .

1.مقدمة:

يعيش العالم اليوم تحديات كبرى،تتعلق اساسا بحدة آثار التغير في المناخ من جهة، وايجاد حلول مستدامة من جهة اخرى،ومع تناقص الموارد المتاحة ومحدوديتها على اليابسة، فرض على الدول البحث عن حلول جديدة تحقق ثنائية النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية في ان واحد.

واليوم يبدو أن الاقتصاديين،المجتمع العلمي والمهتمين بالبيئة على موعد مع لون اقتصادي اخر يعنى من جديد بالتوفيق بين الاقتصاد والبيئة ولكن من خلال متغير جديد يهتم باستدامة الثروات المائية وما تتيحه مخرجاتها من مساهمة في الحد من الندرة البيئية وتحسين رفاهية الانسان وتحقيق النمو الاقتصادي.

الاقتصاد الازرق،لون اقتصادي جديد برز من صلب الاقتصاد الأخضر بحيث تتقاطع أهدافهما ولكن باختلاف الطرق،فإذا كان الاقتصاد الاخضر يعتمد على ثروات اليابسة فالاقتصاد الازرق يعتمد على المحيطات والمسطحات المائية، عن طريق تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات البحرية والمحيطية، ووفقا لذلك نشأ وعي حاسم بضرورة تبني نهج ريادي يركز على تنمية الاعمال والمشاريع التجارية التي تعزز الاقتصاد الأزرق وتحقق الاستدامة البحرية وذلك من خلال تبني مفهوم المقاولاتية الزرقاء والتي هي المحور الاساسي لهذا البحث،بحيث تشتمل المقاولاتية الزرقاء على جميع انواع المبادرات والمشاريع والأعمال التي تتم في المجال البحري والتي تسمح بتطوير الاقتصاد الازرق والتأكيد على التنمية المستدامة،الأمر الذي جعلها من اهم وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لمرونتها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنويع الاقتصادي الذي يعتبر هدف رئيسي مطلوب من النشاط المقاولاتي، ودمج بين مختلف القطاعات على غرار الصيد البحري والسياحة وحتى النقل البحري وهو ما يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون والذي بدوره يحقق أثر اقتصادي أوسع.

لكن وبالرغم من أن المقاولاتية الزرقاء وما حققته من خلفية للاقتصاد الأزرق تجعله سابع اقوى نوع اقتصاد في العالم من خلال تنويع اقتصاديات مختلف الدول عن طريق توفير مصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية وكذا الجهود المبذولة في سبيل تحقيق نهج ازرق متكامل يجمع بين مختلف القطاعات التي تعنى بالبحار والمحيطات لتجنب الوقوع في الفخ كما كان الحال بالنسبة لاستنزاف ثروات اليابسة إلا ان الطريق لا يزال غير معبد أمام مشاريع المقاولاتية الزرقاء،فإذا كانت اليوم المقاولاتية الزرقاء أمام فرص واعدة لتحقيق مستقبل قوي

لاستدامة بيئية وخلق الثروات سعيا لتنويع الاقتصاد وتحقيق تكامل اقتصادي إلا أن التحديات ستكون جزءا من هذا المستقبل ولفهم أكثر لهذا الطرح قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ماهي فرص المقاولاتية الزرقاء لتحقيق التكامل والتنويع الاقتصادي وما تحدياتها في ذلك؟

للتعمق اكثر قمنا بتفصيل الاشكالية الرئيسية الى الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة المقاولاتية الزرقاء؟
- ماعلاقة المقاولاتية الزرقاء بالتكامل والتنويع الاقتصادي؟
- ما هي تحديات وفرص التكامل والتنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

- تشتمل المقاولاتية الزرقاء على مجموعة من الانشطة والمشاريع التي تهدف الى تحقيق الاستفادة المثلى من موارد البحار والمحيطات.
- تعتبر المقاولاتية الزرقاء فرصة للتكامل بين مختلف القطاعات والتحول من الاعتماد على قطاع واحد الى تنويع للاقتصاد.
- تتمثل الفرص في خلق فرص للعمل وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الامان الوظفي بينما تمثل التحديات بين القوانين والتشريعات الغير الملائمة وبعض التحديات البيئية والاجتماعية.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موضوع حديث ومهم وهو موضوع المقاولاتية الزرقاء بحيث لا تزال الابحاث في هذا الموضوع قليلة اداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من استنزاف ثروات اليابسة خاصة والجهود التي تبذلها اليوم في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي وتنويع المداخيل الاقتصادية وهذه المهمة ليست باليسيرة بحيث تحتاج الى تضافر جهود مختلف الفاعلين من اجل نشر ثقافة المقاولاتية الزرقاء والعمل بها.

أهداف البحث:

- التعرف على فرص المقاولاتية الزرقاء في تحقيق التكامل والتنويع الاقتصادي.
- إبراز التحديات التي تواجهها هذه المقاولاتية ومحاولة ايجاد حلول لها من خلال عرض تجارب ناجحة للدول.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال اجراء مسح لمختلف المصادر والمراجع التي تناولت احد متغيرات الموضوع بغية الالمام بمختلف جوانب الجانب النظري، وكذا المنهج التحليلي من خلال استعراض تجارب دولية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

1-BLUE ENTREPRENEURSHIP A NEW AGENDA FOR SUSTAINABILITY OF SEAS AND oceans, Elif HABİP, Ebru DOĞAN,journal of management and economics research,volume20,Issue 4,2022.

بحيث تطرقت الدراسة الى اهمية الاستدامة البيئية وتم التركيز على عنصرين هما المياه النظيفة والحياة البحرية وتم التوصل الى النتائج التالية:

- يلاحظ ان الدراسات في هذا المجال قليلة و محدودة جدا وتعالج في اطار محدود وتفتقر الى تعريفات مفاهمية،في هذا السياق تم رسم الاطار المفاهيمي لاستدامة البحر في الاطار الاقتصادي،وتم محاولة ملئ الفجوة في هذا المجال.

- يعتبر النظر في جميع انواع الانشطة ضمن نطاق ريادة الاعمال الزرقاء امرا مهما،بدءا من الانشطة الاكثر اساسية مثل الزراعة المائية لى السياحة البحرية وحتى بيع المنتجات التي يتم صناعتها من المواد المستخرجة من اعماق البحار،بالإضافة الى ذلك فان الاهمية التي تولى الى ريادة الاعمال الزرقاء ستضمن الاستدامة وتمكن من النمو الايجابي للأنشطة البحرية والتنمية المستدامة.

- تنبع الحاجة الى مفهوم المقاولاتية الزرقاء من النظر في العوامل الاقتصادية مثل التنوع البحري من اجل التطوير ومنع التلوث في المحيطات بحيث ادت زيادة التلوث البحري وانخفاض الحياة في المحيطات وارتفاع درجة حرارة البحار والأزمات المناخية الى ابراز المناطق المائية مثل البحر والمحيط ومع كشفت العديد من العوامل مثل مياه الصرف التي تطرحها بعض المصانع وحوادث النقل البحري،وغيرها من الحوادث الى السؤال عما يجب فعله من اجل المسطحات المائية.

2-Sustainable Entrepreneurship in the 2030 Horizon, María Teresa del Val, María Sarabia, Fernando Crecente,Sustainaility,13(2),909,2021.

بحيث تطرقت الدراسة الى العلاقة بين ريادة الاعمال والاستدامة بالاستناد الى اهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 المعتمدة من قبل هيئة الامم المتحدة ومن بين النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- تظهر المتغيرات التوضيحية لأهداف التنمية المستدامة المختلفة التي تسهم بشكل كبير في قتفسير إنشاء الشركات هي تلك المرتبطة بالصحة ورفاهية المجتمع وحماية البيئة وتشجيع مصادر الطاقة الجديدة.

- يبرز التحليل المقترح أن تطوير مبادئ الاقتصاد الدائري يشجع على ظهور فرص أعمال جديدة وتكييف نماذج أعمال جديدة في الشركات الحالية.

- من جهة أخرى،لا تزال ريادة الأعمال المستدامة تحتاج إلى نماذج اقتصادية إنتاجية مستدامة جديدة ترتبط بالقطاع الأولي (ريادة الأعمال العضوية) وصناعة الأغذية ومشتقاتها.

لا توجد تسجيلات واضحة بطريقة موحدة ومنطقية تقارن بين أنواع المؤسسات (الخضراء، الدائرية،العضوية،إلخ) بشكل تقريبي،يمكن تحديد ما إذا كانت هناك حقافرص أكثر توليدافي القطاعات الأولية وقطاع الطاقة وصناعة إعادة التدوير، وهذا يعتبر واحدامن أهم القيود التي تواجه الدراسة عند قياس الشركات الجديدة التي تنشأ كفرصة للاستفادة من فلسفة أهداف التنمية المستدامة.

3-THE BLUE ECONOMY–CULTURAL LIVELIHOOD–ECOSYSTEM CONSERVATION TRIANGLE: THE AFRICAN EXPERIENCE, IFESINACHI OKAFOR-YARWOOD, NELLY I. KADAG, ; NELSON A. F. MIRAND ET AUTRE, JOURNAL OF FRONTIERS IN MARINE SCIENCE,VOLUME 7,ISSUE 586,2020.

بحيث تطرقت الدراسة الى قياس اداء مبادرات اقتصاد البحر من خلال التطرق الى تجارب بعض الدول وقد تم التوصل الى ما يلي:

- تعد دراسة أداء مبادرات اقتصاد البحر في إفريقيا بالإضافة إلى تحديد الأطر الحاكمة المناسبة أمرا حاسما لتحقيق الهدف العام لمشاريع اقتصاد البحر الحالية والمستقبلية.

- دمج النهج من اعلى الى اسفل ومن اسفل الى اعلى في إدارة البحر الازرق يعد أمرا أساسيا لتعزيز التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

- نؤكد على أهمية اعتماد نهج إدارة البحر الأزرق التعاوني الذي يجمع بين النهج من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى،والذي يتيح إمكانية التزام على مستوى متعدد الأصول لتقود بنجاح اقتصاد البحر الأفريقي.

4- دور المشاريع المشتركة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مقروس كمال،2014.

حيث هدفت الدراسة الى ابراز اهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من الاثار السلبية للعولمة وتناول أسس التكامل الاقتصادي الاقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :

- يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه وقد بينت التجارب الدولية المختلفة انه لا يوجد طريقة واحدة للتكامل الاقليمي وإنما تبعا للظروف السائدة في كل منطقة.

- يعتبر التكامل العربي ضرورة ملحة حيث اصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة لسهولة تحولها الى سوق مستهلكة ضعيفة اقتصاديا وتجاريا,

- المنطقة العربية تحوي خيرات يصعب ايجادها في مناطق اخرى يمكنان تخرج شعوبا منة خالة العوز والفقر ولكن هذا في حالة تكتلها.

5- استراتيجيات **التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي، مسعودي محمد، 2018.**

تطرقت الدراسة الى استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي يجب ان تكون في بعض الدول خاصة النفطية منها مع الاخذ عين الاعتبار بعض التجارب والنماذج الرائدة ومن بين النتائج المتوصل اليها :

- التنويع الاقتصادي اضحى ضرورة حتمية لدول الاقتصاد الريعي ومنها الجزائر

- نجحت بعض الدول العربية على غرار البحرين والإمارات في تجارب التنويع الاقتصادي وإن كان ليس بقدر الدول المتقدمة ولكن على بقية الدول السعي خلف هذا الهدف.

- أغلب سياسات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي لها قواسم مشتركة منها الاهتمام بالقطاع الخاص والانفتاح على المشاريع الاجنبية والاهتمام البالغ بتطوير راس مال البشري.

2. الإطار المفاهيمي للمقاولاتية الزرقاء:

1.2.مفهوم المقاولاتية الزرقاء:

يعتبر مفهوم المقاولاتية الزرقاء مفهوم حديث نسبيا فقد تزامن و ظهور الاقتصاد الازرق ولكن التعاريف المقدمة له قليلة جدا من بينها:

" تعتبر المقاولاتية الزرقاء فرصة لاقتراح طرق جديدة للتعامل مع العلاقات الاقتصادية بطريقة اكثر عدالة واستدامة،وتشتمل المقاولاتية الزرقاء على مفاهيم رئيسية وهي الشخص الريادي،الشراكات الاجتماعية والاقتصاد الازرق ويشير المصطلح الأول إلى الشخص الذي يبتكر ويحسن من الوضع الحالي من خلال استغلال الموارد، بينما يشير المصطلح الثاني إلى سمات تتعلق بكيان سوقي تكون أهدافها في الأساس اجتماعية حيث تركز اولوياتها على انشاء وصيانة فرص العمل بالإضافة الى تقديم خدمات للمجتمعات المحلية وبالتالي يتم استثمار الفوائد في النشاط التجاري نفسه أو في المجتمع،أما المصطلح الثالث فيتعلق بتحديد الاقتصاد الازرق على

أنه اقتصاد دائري قائم على توليد منافع من الموارد المتجددة بشكل مبتكر ومستدام وإيجاد حلول قائمة على الطبيعة " (Carmen ,Lucia,Manuela,Rocio,2023,p 1220)

بينما يعرفها اخرون على أنها"جميع انواع المبادرات التي يتم تنفيذها في المجال البحري تحت مظلة الاستدامة لضمان النمو الازرق،او هي جميع انواع الانشطة الاقتصادية التي تسمح بتطوير الاقتصاد الازرق بدافع ضمان وحماية الاستدامة في إدارة المنطقة البحرية".(Habip,Dogan,2022,p 169)

من خلال هذه التعاريف نخلص الى ان المقاولاتية الزرقاء هي نشاط يهدف الى استعمال الابداع والابتكار لإنشاء مشروع اعمال جديد يقدم فعالية اقتصادية من خلال استخدام الموارد البحرية بعقلانية لتحقيق قيمة مضافة والحفاظ على الاستدامة البحرية .

2.2. مصطلحات ذات علاقة بالمقاولاتية الزرقاء:

1.2.2. الاقتصاد الازرق : "الاقتصاد الذي يؤكد على صون الادارة المستدامة للموارد المائية ،من اجل استدامة الاقتصاديات القائمة عليها ،استنادا الى فرضية ان النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات ،هي اكثر انتاجية وهي واجبة من اجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات" (بن عباس،لعور،2019،ص ص 364-366)

2.2.2. النمو الازرق : "يشير إلى استراتيجية طويلة الأمد لدعم نمو القطاع البحري بشكل شامل، ووفقا لإستراتيجية النمو الازرق الاوروبية تعتبر البحار والمحيطات محركات هامة للاقتصاد وتمتلك إمكانات كبيرة للابتكار والنمو ،يعزز النمو الأزرق تنفيذ استراتيجية أوروبا للنمو الذكي والمستدام والشامل ضمن إطار سياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي ،و تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد توازن بين احتياجات صناعة البحر الزرقاء وخدمات النظم الإيكولوجية" (Blue growth definition, 2023)

3.2.2. التنمية المستدامة: "هي مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي ،رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم ،هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع ،وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه ،وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية ،حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته ،ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة) ،ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا. (التنمية المستدامة، 2023)"

3.2. مجالات المقاولاتية الزرقاء:

1.3.2. حصاد الموارد البحرية : حصاد الموارد البيولوجية المتجددة وتحويلها الاغذية وأعلاف وطاقة حيوية ويستفيد هذا القطاع من الاثار الايجابية المترتبة على المناطق البحرية المحمية ومع تزايد مشاكل تغذية اسماك المحميات الامر الذي يبين الحاجة الى تحسين كفاءة التغذية.

2.3.2. **مشروعات الموانئ والتخزين والمياه :** تلعب هذه المشروعات دورا حاسما في تطوير القطاعات البحرية وتوفر هذه الانشطة البنية التحتية الاساسية للعديد من القطاعات الاخرى بما في ذلك النقل البحري واستخراج النفط والغاز.

3.3.2.النقل البحري : يشمل على النقل المائي البحري والساحلي للركاب والبضائع والشحن عبر الانهار والقنوات المائية.

4.3.2. بناء وإصلاح السفن : يوفر بناء السفن القدرات والتقنيات للعديد من الانشطة الاخرى مثل الصيد والنقل واستخراج الثروات والسياحة ويتمتع هذا القطاع بفرص جديدة وخاصة العمل الى جانب القطاعات الناشئة.

5.3.2. السياحة الساحلية : تعتبر من اهم المشاريع التي يمكن للدول ان تعتمد عليها لكن ليس فقط من خلال المنتجعات السياحية المطلة على البحر وإنما وجوب تكملة هذا القطاع بقطاعات اخرى على غرار الرياضيات المائية والترفيهية.

6.3.2. تحلية المياه : هي تقنية شائعة وبديل الامدادات المياه التي يمكن ان تخفف الضغط المتزايد على موارد المياه العذبة.

7.3.2. التعدين في قاع البحر : لاستخراج ومعالجة المواد والمعادن والمواد الكيميائية المذابة في قاع البحر.(محمد السيد خطاب،2020،ص 757).

4.2. بين المقاولاتية التقليدية والمقاولاتية الزرقاء:

تعرف المقاولاتية التقليدية على انها عمل قائم على تحقيق اهداف اقتصادية من خلال التخطيط والابتكار والقدرة على تحمل المخاطر والمساهمة في تحسين الاقتصاد من خلال خلق منتجات جديدة وتوفير مناصب للشغل،بينما المقاولاتية الزرقاء وبالإضافة الى كونها تؤدي نفس دور المقاولاتية التقليدية إلا ان ما يميزها هو كونها تهتم بمجال الاستدامة البيئية وتحديدا استدامة المحيطات والبحار والمسطحات المائية من اجل خلق قيمة ليست فقط اقتصادية وإنما اجتماعية و بيئية وبذلك فان رواد الاعمال الذين يعملون تحت مظلة المقاولاتية الزرقاء مطالبون باقتناص الفرص التي يمنحها السوق ولكن شريطة ان لا تتعدى هذه الفرص السلامة البيئية عامة وسلامة المسطحات المائية خاصة وثرواتها خاصة.

3. المقاولاتية الزرقاء بين التكامل والتنويع الاقتصادي:

1.3. مفهوم التكامل الاقتصادي:

"عملية تشمل الاجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة ،وهو ثانيا وضع محدد او حالة تتمثل في انتفاء مختلف الصور التمييز والتفرقة بين الاقتصاديات القومية،كما يعرف ايضا على انه عملية الغاء كافة الحواجز الجمركية والغير جمركية بين مجموعة الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وهو ما يخلق نظام اقتصادي جديد بديل الإقتصادات السائدة في تلك المنطقة".(زنودة،2018،ص 234)

2.3. دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي:

1.2.3. دوافع ظهور التكامل الاقتصادي:

الدافع السياسي : يلعب العامل السياسي ممثلا في الارادة القوية والنية الحسنة دورا مهما من خلال تجسيد السلام والرغبة في تحقيق الامن الخارجي ويعزز بذلك الدافع الاقتصادي في مرحلة لاحقة.

فتح اسواق وتوسيع نطاقها : وهذا من اجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تقليص التكاليف والزيادة في حجم الانتاج ومحاولة حماية منتجاتها من خلال التكامل.

حماية التجارة وتحريرها : حيث يعتبر التكامل وسيلة للتخفيف من حدة المنافسة وأثارها السلبية وتحرير التجارة وحمايتها ضد عوامل العالم الخارجي.

تحسين الميزان التجاري : من خلال انتعاش التنمية عن طريق تعظيم الصادرات وتخفيض اللاستيراد الى اقصى حد ممكن وفقا لمزايا كل دولة من دول التكتل.

2.2.3. اهداف التكامل الاقتصادي:

بالنسبة للدول الصناعية فان هدفها الاول من التوجه نحو التكامل الاقتصادي هو تحقيق حجم امثل للإنتاج والوصول الى اقصى ربحية ممكنة او ما يطلق عليه بالكفاءة الإقتصادية، أما بالنسبة للدول النامية فعلى العكس من الدول الصناعية فهي تهدف الى خلق صناعات جديدة وهذا بسبب صغر حجم صناعاتها وتدفقها فيما بينها.(لموشي،2016،ص 8)

3.3. آثار التكامل الاقتصادي : يمكن ان نميز بين 3 انواع رئيسية من الاثار:

1.3.3. الآثار قصيرة الأجل:

والتي تشمل تحويل وخلق التجارة : بالنسبة لتحويل التجارة فهي تعتبر من الاثار السلبية للتكامل الاقتصادي بحيث يتم تطبيق تعريفات جمركية موحدة على استيراد السلع من الخارج

وبالتالي يتم تحويل التجارة من موردين ارخص الى موردين اغلى ام بالنسبة لخلق التجارة فهي العكس فيتم تعويض السلع المنتجة محليا بأسعار اعلى بتلك المستورة بأقل ثمن وهو ما يحقق رفاهية دول التكامل.

- الاثر الاستهلاكي : والمقصود به هو اقبال المستهلكين على منتجات دول الاعضاء هو ما يساهم في زيادة نصيب التجارة الداخلية مما يؤدي الى تحقيق مستوى نمو جيد في الاستخدام الامثل للموارد وبالتالي زيادة الرفاهية التي تؤدي الى زيادة الاستهلاك.

2.3.3. الآثار طويلة الاجل:

- أثر المنافسة و وفورات الإنتاج : يؤدي تغير المناخ الاقتصادي الى تحسين كفاءة انتاج بعض الدول لأنها تجد نفسها مضطرة للتغيير لضمان استمراريتها في ظل دخول منافسة اخرى ،كما ان الغاء القيود على التجارة ساهم في اتساع الاسواق وهو ما ادى الى زيادة حجم الانتاج والطاقة الانتاجية مما يمكن من تحقيق وفورات في الانتاج.

- التخصيص : بعد تحرر التجارة في دول التكامل ،قد تتوجه بعض الدول الى التخصص في منتجات تميزها وهو ما يمكنها من تحقيق فوائد من تقسيم العمل.

أما بالنسبة للدول الغير اعضاء في التكامل الاقتصادي فيمكن ان يؤثر عليها تكتل مجموعة من الدول سلبا بسبب تحكم ذلك التكتل في الاسعار ويقل الطلب على منتجاتها سبب اضطرارها الى استيراد السلع من دول التكامل في حال انخفاض اسعارها ،كما وتنخفض ربحيتها مما يضطرها في بعض الاحيان الى تغيير توجهاتها الانتاجية او قد يصل الامر الى الافلاس والانسحاب من السوق. (بن ناصر ،2008،ص 29)

4.3. مفهوم التنويع الاقتصادي:

عملية تهدف الى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ،اذ ستؤدي هذه العملية الى خلق قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية لليد العاملة وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل.

أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه:

1.4.3. اهمية التنويع الاقتصادي:

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال توزيع اللاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية

- الحد من تقليص امكانيات الدول في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- الرفع من انتاجية اليد العاملة.
- توطيد وتقوية العلاقات بين القطاعات المنتجة.
- تقليص الانخفاض في مستوى الناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة الطلب على العمالة من خلال احداث مناصب الشغل.

أما بالنسبة لأهداف التنويع الاقتصادي فيمكن حصرها في ثلاثة اهداف رئيسية وهي تحقيق استقرار للنمو الاقتصادي ،توسيع قاعدة الايرادات ورفع القيمة لمضافة القطاعية. (ضيف، عزوز ،2018،ص 22)

2.4.3. اشكال التنويع الاقتصادي:

يمكن التركيز على شكلين رئيسين هما:

- تنويع الهيكل الانتاجي او الصناعي : توسيع القاعدة الصناعية من خلال التوجه الى انشطة انتاجية جديدة وعدم الاعتماد على نشاط واحد وهو ما يساعدها على التأقلم مع متغيرات العالم الجديدة.
- تنويع الاسواق : ويقصد به تنويع الصادرات ودخول اسواق جديدة للتصدير وهو ما يساهم في الحد من اثار الصدمات الخارجية ويمهد طريقا واعدا للتجارة والاقتصاد. (مسعودي ،2018، ص227).

5.3. علاقة المقاولاتية الزرقاء بالتكامل والتنويع الاقتصادي:

تنبع علاقة المقاولاتية الزرقاء بالتكامل او التنويع الاقتصادي اصلا من علاقة المقاولاتية التقليدية بالمتغيرات السابقة فمن جهة تلعب المقاولاتية دورا حيويا في التكامل الاقتصادي من خلال مساهمتها في تعزيز مختلف الاقتصادات سواء على الصعيد المحلي او الدولي ،وذلك سواء عن طريق مساهمتها في ايصال منتجاتها الى اسواق دولية والانفتاح على الاسواق العالمية وهذا ما يساهم في عملية التبادل التجاري ،كما وتساهم في تبادل الخبرات والمعارف بين مختلف الشركات وتحقيق شراكات ،يمكن للمقاولاتية ايضا تحسين بيئة الاعمال من خلال القضاء على العقبات وتحفيز الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر وتحسين البنية التحتية وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في هذا بسبب مرونتها وقدرتها الكبيرة على التجاوب السريع ،من جهة ثانية تتمثل علاقة المقاولاتية بالتنويع الاقتصادي في كونها تحقق اكبر عدد من مصادر الدخل اللازمة للاقتصاد والتي تعزز قدراتها الانتاجية التنافسية لكونها نشأت لتولد الفرص الإبتكارية ولاستغلال الفرص المتاحة وهي تعتبر عمود الاقتصاد في مختلف دول العالم المتقدمة وحتى السائرة في طريق النمو فقد اثبت المقاولاتية فعاليتها في كافة قطاعات الاقتصاد من خلال

عدة طرق سواء من خلال قيادة عمليات تطوير قطاعات جديدة من اجل دعم الاقتصاد المحلي كما وتشجع على الابتكار وتحسين مهارات الافراد وهو ما يدفعهم الى تطوير جودة الخدمات وتنويعها بالإضافة الى التحسين التقني والتكنولوجي وكل هذا يؤول الى خلق فرص جديدة وبالتالي يحقق تنويع للاقتصاد والأمر نفسه سيان بالنسبة للمقاولاتية الزرقاء فإذا كانت كل هذه الامور تقوم بها المقاولة التقليدية فالامر نفسه تقوم به المقاولاتية الزرقاء ولكن في حدود اهتماماتها بالمحيطات والمسطحات المائية ،فالمقاولاتية الزرقاء ايضا تخلق فرص للعمل تشجع على الابتكار ،تدعم التحولات والتطورات التقنية ،تقود عمليات التطوير وتدعو ايضا الى الانفتاح على الاسواق العالمية وتحقيق التكامل خاصة بين الدول الجزرية او الدول التي تشترك في الشريط الساحلي.

6.3. فرص و تحديات المقاولاتية الزرقاء لتحقيق التكامل والتنويع الاقتصادي:

المقاولاتية الزرقاء مفهوم يشير الى جميع المشاريع التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستفادة من الثروات المائية من خلال الاستعمال الفعال لهذه الموارد باختلاف انواعها وهي تدعم بذلك التنمية الاقتصادية وتعزز النمو الاقتصادي وتتيح فرصا اقتصادية مهمة لخلق التكامل والتنويع الاقتصادي ولكن يواجهها في ذلك عقبات وتحديات ومن بين هذه الفرص والتحديات مايلي:

1.6.3. الفرص : يمكن ان تخلق المقاولاتية الزرقاء فرصا عديدة من اجل التكامل والتنويع الاقتصادي ومن بينها :

- تطوير البنية التحتية البحرية : "تكمن اهمية البنى التحتية البحرية والموانئ في عمليات التبادل التجاري فكلما تحسنت وسائل النقل البحري والبنى التحتية ازدادت حرية حركة التجارة خاصة الدولية وهو ما ينعش حركة الصادرات والواردات وهو ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل وتحقيق تنمية اقتصادية". (بورني،بالي،بالي،2020،ص 808)

- تنمية قطاع الصيد والاستزراع السمكي : "وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة مثل الارض البور الغير صالحة للزراعة والمياه الجوفية ومياه الصرف بحيث يعتبر الانتاج السمكى نمطا من انماط الانتاج الاقتصادى القابل للتطور السريع من خلال الجهد المشترك للدراسات البيولوجية والاقتصادية سواء فى مجال اكثار الزرع او نمو الاسماك او انتاج اعلاف او مقاومة الامراض،ارتفاع انتاجيه الاستزراع السمكى بالمقارنة بإنتاج المصايد الطبيعيه للأسماك وعلى ذلك فان التوسع فى الاستزراع السمكى يؤدى الى زيادة الانتاج المحلى من الاسماك،يعتبر الاستزراع السمكى احد اهم محاور التنمية اذ يمكن عن طريق استغلال المساحات الغير

مستغله فى الوادى لإنتاج الاسماك وخاصة المناطق التى تتوافر فيها الامكانيات الطبيعيه للاستزراع مثل سواحل مناطق البحر الاحمر وسيناء والساحل الشمالى الغربي" (المزين، 2009) وهو ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق تنويع للاقتصاد كما انه اقل تكلفة من اقي القطاعات.

- تطوير السياحة البحرية : "السياحة هي واحدة من أكبر الصناعات في العالم ،إذ تسهم بتريليونات الدولارات في الاقتصاد العالمي ،قدر كبير من هذه السياحة يعتمد على العالم الطبيعي على المناظر الطبيعية الجميلة،البرية منها والبحرية،وتمثل السياحة الساحلية والبحرية نسبة كبيرة من هذا القطاع،وهي عنصر هام في الاقتصاد الأزرق المتنامي والمستدام ،بدأنا نرى أمثلة كبيرة من الشركات التي تستثمر مباشرة في مثل هذه السياحة" (مدونات البنك الدولي، 2023) التي لا تعتبر فقط استجماما واستمتاعا بالمناظر الطبيعية بقدر ما تحققه من دخل يسمح بإنعاش الاقتصاد وينوع من المداخيل عدا انه يوفر مناصب الشغل ويحقق تنمية اقتصادية.

- حماية المحيطات البيئة البحرية:

"عمل برنامج الامم المتحدة للبيئة،وخاصة من خلال برنامج البحار الإقليمية، على حماية المحيطات والبحار وتعزيز الاستخدام السليم للموارد البحرية. تعتبر اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها الإطار القانوني الوحيد في العالم لحماية المحيطات والبحار على المستوى الإقليمي. كما وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية .إنها الآلية الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي تعالج بشكل مباشر العلاقة بين النظم الإيكولوجية البرية والمياه العذبة والساحلية،وضعت المنظمة البحرية الدولية و/أو تدير مجموعة واسعة من المعاهدات،مع التركيز بوجه خاص على منع تلوث المحيطات والبحار. وتشمل هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام 1973 بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 ذي الصلة، والاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط لعام 1954، فحماية البحار والثروات المحيطية يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للثروات السمكية وثروات المحيطات والبحار عامة." (الامم المتحدة، 2023)

- تنمية الابتكار والبحث والتطوير : "ان البحث والابتكار هما العمود الفقرى الأساسى الذى يقود الاقتصاد الأزرق المستدام ،لكي يكون فعال ومؤثر بشكل كامل،يجب أن تعكس أنشطة البحث

والابتكار الاحتياجات والفرص المحددة للمنطقة،ومن الضرورى زيادة التعاون والشعور بشكل أقوى بالمجتمع الإقليمي،بحيث يساهم الابتكار في هذا المجال في خلق فرص عمل جديدة ويسمح بتطوير قطاعات جديدة تعزز التنويع الاقتصادي". (القصاص، 2023)

2.6.3. التحديات : يبدو ان التحديات التي تواجه المقاولاتية الزرقاء في ظل كل هذه التغيرات والعالم الحالي كثيرة ومن بينها:

"-عدم ملاءمة النموذج التكاملي المطبق : بحيث يتم تطبيق برامج تم تطبيقها في دول متقدمة على دول نامية دون الاخذ بعين الاعتبار عوامل البيئة محل التطبيق والتي عادة ماتكون غير مناسبة."(ابراهيم سالم، يحي،2018، ص 18)

- الاختلالات الهيكلية : عادة ماتمثل هذه الاختلالات نقصا في التكنولوجيا والابتكار في بعض الصناعات البحرية مثلا،او التركيز الضعيف على التنمية المستدامة وأهدافها بالإضافة الى عدم توفر بنية تحتية قوية وكذلك نقص في الهيكل التمويلي الذي يشكل عائقا امام تمويل مشاريع المقاولاتية الزرقاء.

"- العوامل الاجتماعية : منها عدم انتشار فكرة المقاولاتية الزرقاء بين الاوساط،وصعوبة تقبل الناس لأفكار جديدة وعدم اندماج منتجات التي تطرحها ريادة الاعمال الزرقاء مع كافة الاسواق وهو ما يطرح مشكلا خاصة في ظل السياسات التي تتجلى فيها مظاهر الاستئثار بالحكم والانفراد بالسلطة.

- ضعف الارادة السياسية: وهو مظهر يتجلى خاصة في قادة الدول النامية بحيث تسود اجواء عدم التغيير وعدم تقبل فكرة الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتوجه نحو اقتصادات اكثر ربحية واقل تكلفة كما وتؤثر بعض الاختلالات السياسية مثل الحروب والنزاعات على تحقيق تكامل اقتصادي.

- صعوبة التنسيق الاقتصادي : وهذا يحدث عادة في حالة وجود تفاوت في اقتصادات دول الرغبة في التكتل بسبب اختلاف الانظمة والتشريعات الجمركية .

"القصور في اليات التكامل والتحايل على اجراءاته : وهو وضع اهداف لا تتناسب و الاطر الزمنية الموضوعة وبالتالي عدم تحقيق الاهداف المرجوة وهو ما يدفعهم الى التلاعب بهاته النتائج والتي تحد من فعالية هذا التكامل."

"- مشاكل في الاطر المؤسسية : وهي تظهر نتيجة ضعف قدرات المؤسسات وقلة المرونة والدينامكية وبالتالي فشل في تنفيذ الاتفاقيات. ابراهيم سالم، يحي،2015،ص ص18-20)

- التكلفة والتمويل : يستلزم التحول والتوجه نحو قطاعات الاقتصاد الأرزق اموال طائلة من اجل الحصول على الموارد اللازمة وتمثل هذه التكاليف تحديا امام المقاولاتية الزرقاء.

"- التحديات القانونية والتنظيمية : قد تتأثر المقاولاتية الزرقاء ببعض القوانين والتنظيمات والتي يمكن ان تحد من فعاليتها خاصة تلك المتعلقة بحماية البحار والمسطحات المائية. "انا الاستدامة البيئية : يجب ان تكون المشاريع المقاولاتية تتماشى ومبادئ حماية البيئة البحرية والمحيطية من اجل ضمان اهداف التنمية المستدامة فقد تواجه مشاكل عويصة في حال اذا ما كانت تلك المشاريع تخالف قوانين البيئة.

- الرؤية المستقبلية والتوجه السوقي : قد تواجه المقاولاتية الزرقاء مشاكل عند طرح منتجاتها او عرض خدماتها او تحديد اسواقها المستهدفة خاصة وان هذا المجال لا يزال جديدا .

4. تجارب دولية رائدة في مجال المقاولاتية الزرقاء

1.4. تجربة النرويج: (Netherlands Enterprise Agency ,2021,pp 8-14)

اليوم،تعد النرويج واحدة من أبرز دول العالم في مجال الاقتصاد الأزرق، تاريخيا يشكل المحيط عمود الاقتصاد في النرويج بحيث تتفوق المناطق البحرية في النرويج بست مرات على اليابسة وتمتلك النرويج ثاني اطول شريط ساحلي في العالم.النرويج هي ثاني أكبر مصدر للمأكولات البحرية في العالم ووفقا للحكومة النرويجية،تعتبر صناعة المأكولات البحرية في النرويج واحدة من أكثر الصناعات استدامة في العالم،تضم مياه النرويج أكبر مخزون للحبار و في العالم، بالإضافة إلى 250 نوعا آخر من الأسماك.

فيما يتعلق بصيد الأسماك قبالة السواحل،فلديها تقاليد وجذور طويلة،لكن صناعة الاستزراع الحديثة وتربية الأسماك في النرويج بدأت في أوائل السبعينيات وبالتالي تبلغ أقل من 50 عاما. ومع ذلك،نمت هذا القطاع بسرعة في حجم الإنتاج وقيمة التصدير،يشكل استزراع الأسماك 99.9٪ من النسبة الاجمالية للاستزراع في النرويج،ويركز بشكل أساسي على السلمون الذي هو الأكثر طلبا وله أعلى قيمة،في عام 2018 بلغت قيمت إنتاج الطحالب بنحو 0.2 مليون يورو.

تصدر النرويج 95٪ من مأكولاتها البحرية. وبالتالي،تعتبر المأكولات البحرية من أهم المنتجات المصدرة من النرويج،وتصدر إلى أكثر من 100 دولة،كانت قيمة التصدير من الاستزراع السمكي مستقرة عند حوالي 1.2-1 مليون طن في السنوات العشر الماضية،في حين بقي التصدير من صيد الأسماك قبالة السواحل مستقرا عند حوالي 1.5 مليون طن،في نفس الوقت،تضاعفت قيمة التصدير من حوالي 5.3 مليار يورو إلى أكثر من 10 مليار يورو في نفس الفترة.

هناك عدة مجتمعات علمية تبحث في استخدام الطحالب في النرويج. هناك أيضا العديد من الجمعيات والمنظمات داخل الصناعة نفسها التي تستثمر في مستقبل الاقتصاد الزرقاء البيولوجي، تلك الجمعيات صغيرة ولكنها تنمو ولديها ملف دولي قوي.

تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ان نمو الاقتصاد البحري سيتضاعف في عام 2030،وتتوقع الحكومة النرويجية والشركات في مختلف القطاعات أيضا أن الاقتصاد الازرق سيستمر في النمو في المستقبل و سيكون الطلب المتزايد على الغذاء المستدام والموارد الطبيعية والطاقة المتجددة هو الدافع الرئيسي للمزيد من النمو،ستشمل هذه الفرصة للنمو أيضا القطاعات الناشئة غير الحيوية مثل طاقة الرياح والطاقة البحرية والمعادن القاعية، بالإضافة إلى المكونات الجديدة القائمة على المواد الحيوية للغذاء والطب.

زراعة الطحالب هي واحدة من الصناعات الناشئة التي شهدت زيادة حادة في الاهتمام خلال السنوات الخمس الماضية. تعتبر السواحل النرويجية مثالية لإنتاج الطحالب،بفضل طول ساحلها ومياهها الباردة والغنية بالعناصر الغذائي.

تشهد التجربة النرويجية في المقاولاتية الزرقاء تكاملا بين الاقتصاد والاستدامة حيث تسعى الحكومة النرويجية للحفاظ على استدامة البحار والمحيطات بشكل يضمن تحقيق تنويع اقتصادي في المستقبل.

2.4. تجربة كندا : (Ecology Action center,2022, pp 3-7)

عمدت الدولة الكندية الى وضع استراتيجية تم فيها التواصل مع جميع سكان السواحل وكذا الاستماع الى الاشخاص الذين يعيشون في البحر من صيادين وأصحاب الصناعات البحرية والاستعانة ببعض العلماء طارحين فكرة الاقتصاد الازرق اين ابدا البعض مخاوفهم فيما لاقت استحسان جملة من المواطنين وقدموا حلولا لإعطاء نمو اقوى وأكثر استدامة ،حيث قامت كندا في السنوات الاخيرة بالاستثمار والابتكار وحماية البحار و تشجيع الابتكارات التي تحسن كفاءة استغلال الموارد البحرية وتقلل من التأثيرات البيئية السلبية ،ولي الحكومة الكندية اهتملما كبيرا بحماية البيئة البحرية والتصدي للتحديات البيئية مثل التغير المناخي وتلوث المحيطات. تعمل على تنفيذ سياسات وبرامج للمحافظة على البيئة البحرية وتحسين نوعية المياه البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

دعم المجتمعات الساحلية : تسعى الحكومة الكندية لدعم المجتمعات الساحلية من خلال توفير فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. تعمل على تحسين البنية التحتية وتوفير الدعم المالي والتقني لتعزيز النمو الاقتصادي في هذه المناطق"

3.4. تجربة الهند:(Invest India, 2022)

" تمتلك الهند 12 ميناء رئيسيا و187 ميناء غير رئيسي يتعاملون مع حوالي 1400 مليون طن من البضائع سنويا،حيث يتم نقل 95 %من التجارة الهندية من حيث الحجم عبر البحر ، يدعم الاقتصاد الساحلي اكثر من 4 مليون صياد ويحتل الاقتصاد الازرق موقعا حيويا في اقتصاد البلاد،برزت رؤية الهند الجديدة للهند الاقتصاد الأزرق كأحد الأبعاد العشرة الأساسية للنمو. وتم ذكر الاقتصاد الأزرق كالبعد السادس للرؤية ،المحيطات تقدم مجموعة واسعة من الفرص القطاعية مثل الصيد والاستزراع السمكي،والموانئ والشحن،والسياحة البحرية والساحلية،والتكنولوجيا البحرية الحيوية،والابتكار البحري القائم على تكنولوجيا المعلومات،واستخراج المعادن من قاع البحار لذكر بعضها. الصيد كان الأداة الرئيسية للبقاء وضمان سلامة الغذاء للكثير من البلدان. ،يقدر إجمالي إنتاج الأسماك العالمي بحوالي 179 مليون طن في عام 2018،بينما يستهلك المنازل حوالي 156 مليون طن. شهد استهلاك الأسماك الغذائية ارتفاعا بنسبة 122 %بين عامي 1990 و 2018. من حيث الفرد،ارتفع استهلاك الأسماك الغذائية من 0.9 كيلوغرام في عام 1961 إلى 20.3 كيلوغرام في عام 2017،من المتوقع أن تسجل الهند معدل نمو مركب سنوي في قطاع الصيد يبلغ 24.6 %خلال الفترة من 2016 إلى 2030،وهو معدل مواتٍ بالمقارنة مع منتجين رئيسيين آخرين مثل الصين (18 %) وإندونيسيا (32 %) وفيتنام (26 %) من المتوقع أن يشهد استزراع الأسماك في الهند نموا هائلا بنسبة 44%"

.

5. خاتمة:

في الختام وكخلاصة عامة للمقاولاتية الزرقاء يمكننا القول ان هذه المفهوم الحديث والذي يرتبط بمصطلح المقاولاتية الخضراء والذي ظهر كضرورة ملحة للتجاوزات التي تحدث فيما يخص البيئة والتلوث الذي اصبح يحد من فعاليات الانشطة الاقتصادية ، حيث يركز على تحقيق دعم لإجمالي الدخل مع الحفاظ على الاستدامة البيئية وثروات البحار المحيطات،ويعتبر مثل هذا النوع من المقاولات فرصة بديلة وجديدة لخلق التنويع الاقتصادي وتحقيق التكامل بين مختلف الانشطة ،وبالرغم من حداثة المفهوم وعدم انتشاره بالشكل المطلوب إلا انه يمثل فرصة خاصة بالنسبة للدول الساحلية لتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات سواء محليا او حتى عالميا،كما انه يخلق فرصة لتحقيق تنويع في اقتصاديات الدول باختلاف وزن اقتصادها إلا ان التحديات تعترض طريق هذا الاقتصاد من تمويل وسياسات مجحفة وعدم التمركز الجيد في الاسواق وإمكانية عدم تقبل الناس لمثل هذه الافكار المطروحة حديثا كما وتشكل سياسات

الدول دورا مهما في ذلك فيمكن ان تكون فرصة لدعم ريادة الاعمال الزرقاء ويمكن ان تنعكس لتصبح تحدي في طريق هذا الاقتصاد الفتي،ولهذا يجب أن يكون هناك دراسات كافية في هذا المجال وعدم حصره في المقاولاتية الخضراء،كما ويجب تفعيل دور الاعلام والاتصال في نشر وتوعية الناس بمثل هذه الابتكارات الجديدة،كما ويجب التركيز على البحث والابتكار لتعزيز هذا المجال فقط من خلال هذا الدعم يمكن لهذا الاقتصاد ان يقف ويحقق الاهداف المرجوة وان يكون رافدا مهما لتحقيق التنويع والتكامل الاقتصادي وبالتالي تحقيق الازدهار في المجتمعات الساحلية يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في مايلي:

- تعتبر المقاولاتية الزرقاء فرصة واعدة لتحقيق التنويع الاقتصادي لما تخلقه من فرص للعمل وتحقيق الاستدامة عن طريق استثمار الجهود والموارد .

- تعتبر المقاولاتية الزرقاء فرصة لتحقيق التكامل الاقتصادي كون العديد من الصناعات الزرقاء تتضمن بنى تحتية مشتركة وما تتطلبه من تكامل للجهود والقطاعات للتصدي للتحديات البيئية وحماية البيئة البحرية.

- تواجه المقاولاتية الزرقاء تحديات عديدة منها التحديات الاقتصادية والتشريعات السياسية المعقدة وبعض التحديات الثقافية والاجتماعية بالاضافة الى الامن البحري الذي يمكن ان يهدد عن طريق التلوث وتراكم النفايات والتغيرات المناخية.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات:

بن ناصر،محمد.(2008). *المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي*:مذكرة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر،الجزائر.

لموشي، زهية.(2016). *الية تفعيل التكامل الاقتصادي في ظل العولمة-دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي* : اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي،ام البواقي، الجزائر.

مقروس،كمال.(2014). *دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية*: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة فرحات عباس،الجزائر.

المقالات:

ابراهيم سالم ،ياسمينة؛يحي،هاجر.(2015). دور التكامل الاقتصادي الاقليمي بين امال التنظير ومشاكل التطبيق – دراسة مختارة لجموعة من التجمعات الاقليمية.*مجلة التكامل الاقتصادي*.المجلد 3(العدد1).

بورني ،حناشي ؛بالي،حمزة ؛بالي ،مصعب.(2020). اثر البنية التحتية والخدمات اللوجستية للموانئ البحرية الجزائرية على التجارة الخارجية.*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.المجلد 13(العدد 03).

زنودة،منى.(2018). التجربة التكاملية الاوروبية في ظل التحديات الراهنة. *المجلة الجزائرية للامن والتنمية*.(العدد 12).

ضيف،احمد؛عزوز،احمد.(2018).واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.المجلد 14(العدد19).

مسعودي ،محمد .(2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي- تجارب ونماذج رائدة. *مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال*. المجلد2(العدد07).

المقالات باللغة الاجنبية:

habip, e., & doğan, e. (2022). blue entrepreneurship: a new agenda for sustainability of seas and oceans. journal of management and economics research, 20(4), 159-177.

solís-espallargas, c. a. r. m. e. n., & figueras, m. p. contemplación de competencias de emprendimiento y de sostenibilidad en los planes de estudio de educación1.

okafor-yarwood, i., kadagi, n. i., miranda, n. a., uku, j., elegbede, i. o., & adewumi, i. j. (2020). the blue economy–cultural livelihood–ecosystem conservation triangle: the african experience. frontiers in marine science, 7, 586.

المواقع الالكترونية:

Blue economy definition / https://www.lawinsider.com/dictionary/blue-growth /20-7-2023/03:26.

التنمية المستدامة على الموقع https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/ تاريخ التصفح 20-7-2023 على الساعة 13:48

BlueEconomyStrategySubmission/ https://ecologyaction.ca/sites/default/files/2022-06/BlueEconomyStrategySubmission18:06// 28-07-2023

الاقتصاد الازرق... حماية الادراة المستدامة للموارد المائية على الموقع HTTPS://WWW.YOUM7.COM/STORY/2023/4/8/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D8%B1%D9%82-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/6141934 بتاريخ 31-07-2023 على الساعة 19:04.

الملتقى الدولي:
تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة:
-الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي-

OEB Univ. Publish. Co.

العلاقة بين نسبة استغلال المياه العذبة (الري) وإنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر للفترة (1970-2022)

The relationship between the percentage of fresh water utilization (irrigation) and the productivity of the lands allocated for grain cultivation in Algeria for the period (1970-2022)

سليم العمراوي[1]، عبد العالي جفافلة[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، Lamraoui.salim@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، abdelaali.djefafla@univ-oeb.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار تطور إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1970-2022) من اجل مقارنتها مع نسبة استغلال المياه العذبة الداخلة للبلاد، وقد اظهر البحث عدم وجود علاقة قوية بين نسبة التغير في إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر ونسبة التغير في استغلال المياه العذبة (الري) كون وجود سنوات كثيرة ارتفع فيها استغلال المياه العذبة وفي المقابل انخفضت الإنتاجية والذي يدل على وجود أسباب كثيرة مؤثرة في إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما بين البحث نتائج أخرى منها أن نسبة الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر لم تتعدى 2% من المساحة الإجمالية للبلد، وأن الوسط الحسابي للمساحة المزروعة خلال فترة الدراسة يقدر بـ 2.72 مليون هكتار سنويا كما بين منحنى الأراضي المستغلة استقرار وعدم وجود توسع في أراضي جديدة للإنتاج بينما هناك زيادة في إنتاجية الحبوب خلال السنوات الأخيرة من السلسة، والذي يدل على وجود اهتمام بزيادة الإنتاجية ولكن هذا الاهتمام يعاني من صعوبات .

الكلمات مفتاحية: المياه العذبة، إنتاجية الأراضي الزراعية، الحبوب، الجزائر.

تصنيف JEL : Q150.

Abstract This research aims to measure the development of the productivity of the lands allocated for grain cultivation in Algeria during the period (1970-2022) in order to compare it with the percentage of freshwater entering the country. Exploitation of fresh water, The fact that there are many years in which the exploitation of fresh water increased and in return productivity decreased, which indicates the existence of many reasons affecting the productivity of lands allocated for grain production in Algeria during the study period. The research also showed other results, including that the percentage of lands allocated for grain production in Algeria did not exceed 2% of the total area of the country. The arithmetic mean of the cultivated area during the study period is estimated at 2.72 million hectares annually . There is an increase in grain productivity during the last years of the series, which indicates an interest in increasing productivity, but this interest suffers from difficulties.

Keywords: Fresh water, agricultural land productivity, cereals, Algeria.

Jel Classification Codes: Q150.

1.مقدمة:

تقع الجزائر في شمال إفريقيا ضمن المغرب العربي؛ وهي أكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط وأكبر دولة في إفريقيا كما تعتبر اكبر دولة عربية بعد انقسام السودان يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا وجنوبا مالي والنيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية وغربا المغرب. تبلغ مساحتها 2381741 مليون كلم مربع استقلت الجزائر في سنة 1962 عضوه في هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وانضمت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في 1969، وساهمت الجزائر في فيفري 1989 في إنشاء اتحاد المغرب العربي (موقع وزارة السياحة في الجزائر). حيث تمتلك الجزائر إضافة إلى المساحة الشاسعة تنوع طبيعي؛ حيث تنقسم المناطق من حيث التنوع الطبيعي بين سهول ساحلية؛ سهول داخلية ؛سلسلة الأطلس التلي؛ الهضاب العليا والأطلس الصحراوي. (موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية)

انطلاقا مما سبق وفي ظل كل هذه الإمكانيات يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؛ هل هناك علاقة بين إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب واستغلال المياه العذبة (الري) في الجزائر ؟

من الإشكالية الرئيسية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي نسبة الأراضي المستغلة في إنتاج الحبوب في الجزائر؟
- ما هو مقدار تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970؟
- كيف تطورت إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970؟
- هل هناك اهتمام بزيادة إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر ؟
- هل هناك علاقة بين التطور في إنتاجية الأراضي والزيادة في استغلال المياه الداخلة للبلاد؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية: استغلال المياه العذبة في الجزائر يعاني من صعوبات خاصة فيما تعلق بإنتاج الحبوب.

من الفرضية الرئيسية السابقة يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- نسبة الأراضي المستغلة في إنتاج الحبوب في الجزائر ضعيفة مقارنة مع المساحة الإجمالية للبلاد؛
- عرف تطور إنتاج الحبوب في الجزائر مشاكل خلال الفترة (1970-2022)؛
- تعرف إنتاجية الحبوب في الجزائر ركود خلال الفترة (1970-2022؟

- هناك اهتمام بزيادة إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر ؛
- لا توجد علاقة قوية بين التطور في إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب والزيادة في استغلال المياه الداخلة للبلاد؛

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى قياس إنتاجية الأراضي المخصصة في إنتاج الحبوب في الجزائر من اجل ربطها مع تطور استغلال المياه العذبة في الجزائر وذلك من اجل معرفة مردود الري الزراعي للأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في البلاد.

أهمية البحث: يوفر البحث معلومات يمكن استخدامها في بحوث أخرى والتي يكون هدفها مجتمعة تشخيص أساليب الركود في إنتاج الحبوب في البلاد من أجل إيجاد حلول دقيقة للمشكلة.

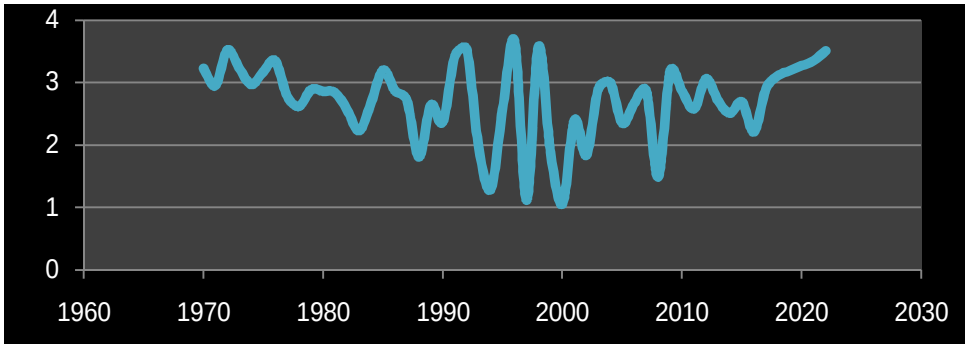
2. قياس إنتاجية الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب في الجزائر خلال الفترة 1970/2022:

من اجل قياس تطور إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر لابد من الوقوف على مساحة الأراضي المخصصة لها وكذا الإنتاج السنوي منها ثم قياس الإنتاجية بقسمة الإنتاج على المساحة المزروعة.

1.2 المساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 1970-2022: بعد أن كانت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي البلد الذي يعتمد عليه في مجال الحبوب ! والتاريخ شاهد على ذلك إلا أن هذا المجال قد عرف مشاكل جعل البلاد في حالة تبعية لهذه الدول والتي كانت في الماضي منطقة تصدير في مجال الأمن الغذائي. "لذلك تحتل منتجات الحبوب مكانة إستراتيجية في النظام الغذائي والاقتصاد الوطني. فخلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، تحتل مساحة الحبوب متوسط سنوي قدره 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة، بحيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بـ 3،200،930 هكتار، منها القمح الصلب والشعير اللذان يحتلان غالبية هذه المساحة بنسبة 74٪ من إجمالي مساحة الحبوب. أما خلال الفترة 2010-2017، بلغت هذه المساحة في المتوسط 3،385،560 هكتار، بزيادة قدرها 6٪ مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، أين يقدر إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار في المتوسط، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بالعقد 2000 -2009 حيث يقدر الإنتاج في المتوسط بنحو 32.6 مليون قنطار. ويتكون الإنتاج بشكل أساسي من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و29٪ من إجمالي إنتاج الحبوب في المتوسط 2010-2017. (موقع وزارة الفلاحة الجزائرية) فرغم المساحة الشاسعة للبلاد والتي تبلغ 2381741 كلم مربع (موقع

وزارة السياحة في الجزائر) أو ما يعادل 238.1741 مليون هكتار إلا أن المساحة المزروعة حبوب لم تتعدى 2% من المساحة الإجمالية للبلد فحسب دراسة مقدمة قدر متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 1970-2018 بحوالي 2.68 مليون هكتار. فحسب هذه السلسلة المقدمة في الدراسة للفترة 2019/1970 فإن السنوات التي عرفت انخفاض في المساحة المزروعة هي 2000 و1997 و1994 و2008 على الترتيب. والشيء الملاحظ على هذه السنوات أنها شهدت أضعف كمية إنتاج طيلة فترة الدراسة كما هو مبين في الملحق أما السنوات التي عرفت أقصى استخدام حسب السلسة المقدمة فيما يخص المساحة المزروعة هي 1996 و1998 و1992 و2019 و2017 و2018 و2016 و2009 و2012 على الترتيب (بوكريطة عبد القادر، 2021) والمنحنى الموالي يوضح تطور المساحة المزروعة في الجزائر للفترة 2022/1970:

الشكل رقم 01: المساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2022/1970 (مليون هكتار)



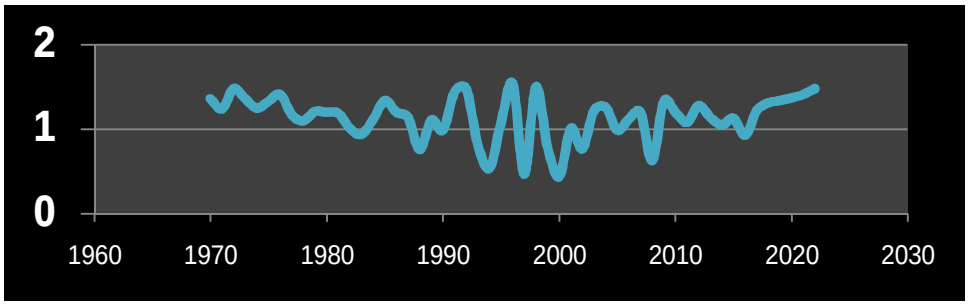
المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(بوكريطة عبد القادر، 2021)؛

توقع سنوات 2022/2021/2020 باستخدام الوسط الحسابي للسنوات الأخيرة

ومن اجل معرفة تطور نسبة الأراضي المستغلة في إنتاج الحبوب من المساحة الإجمالية للبلد ويمكن الاعتماد على الشكل الموالي في توضيح ذلك، حيث يمكن ملاحظة حدود نسبة الأراضي المستغلة في إنتاج الحبوب في الجزائر والذي يوضح عدم تجاوز نسبة 2% من المساحة الإجمالية للبلد.

الشكل رقم 02: تطور نسبة الأراضي المزروعة من مساحة الجزائر 2022/1970



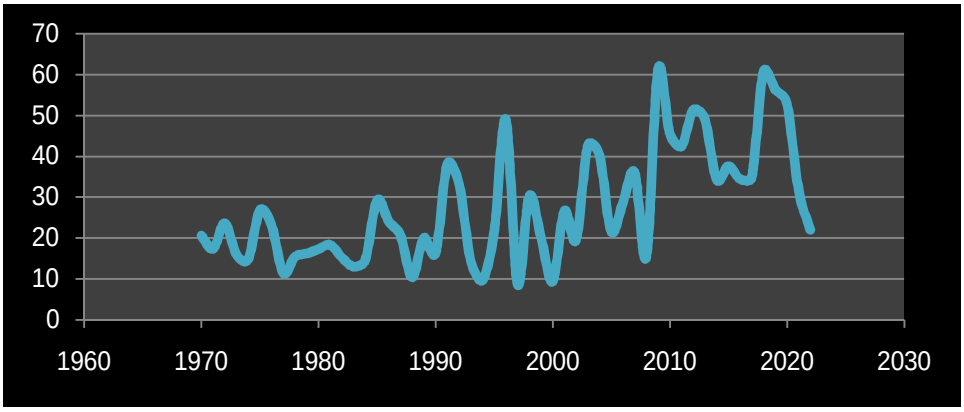
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

تعتبر نسبة 2% مؤشر قوي على عدم وجود استغلال حقيقي للإمكانيات المتاحة في البلاد إلا انه قد يقول قائل بأن الجزائر في اغلب مساحتها هي صحراء حيث تقدر الصحراء في الجزائر بأكثر من 2 مليون كلم مربع أو حوالي 84% من مساحة البلاد (موقع وزارة السياحة في الجزائر) إلا أن دراسات كثيرة أثبتت بأن الصحراء هي مكان ملائم لتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يمكن زراعة الأرض لأكثر من مرة إذا توفر الماء بالشكل الكافي ومن الأمثلة على ذلك؛ الدراسة التي بعنوان تجربة زراعة المقاولات- حبوب الرش المحوري والتي توصلت إلى أن هناك اتجاه نحو الاستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وأن هناك تجارب كثيرة ناجحة في العالم والمتعلقة بالإنتاج في الصحراء على غرار أمريكا والسعودية (موسى رحماني، 2005). وهذا دليل على اهتمام الجزائر منذ سنوات قديمة بتطوير القطاع الزراعي في الصحراء كون سنة نشر الدراسة هو 2005. ودراسة أخرى بعنوان الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر - ولاية ادرار نموذجا- حيث أثبتت الدراسة أن إنتاجية الهكتار المسقي من الحبوب مثلا في موسم 2020-2019 وصل إلى 43 قنطار في الهكتار (محمد بن يبا وآخرون، 2021) وهو أعلى بكثير من المتوسط الوطني الذي بلغ حوالي 17 قنطار في الهكتار خلال نفس الفترة وبالتالي فإن كبر مساحة الصحراء في الجزائر ليس حجة لقبول نسبة 2%. إنما الصحراء الآن صارت من المصادر الرئيسية للأمن الغذائي الوطني.

2.2 إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1970-2022: تنقسم الحبوب في الجزائر بين الحبوب الشتوية والحبوب الصيفية فالحبوب الشتوية تتفرع بين القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال، وأهم محصول هو القمح بنسبة 45.9% يليه الشعير بنسبة 31.42% يليه القمح اللين بنسبة 20.09% ثم الخرطال بنسبة 2.46%. أما التريتيكال فهو محصول جديد ينتمي لفصيلة الحبوب الشتوية لم تتم تجربته وزراعته إلا في السنوات الأخيرة من سنة 2016

للآن، وهو في مرحلة التجربة بنسبة مهملة 0.00449% أما الحبوب الصيفية فتتكون من الذرة والسورقو إلا أن كمية الإنتاج في الحبوب الصيفية قليلة جدا بالمقارنة مع الحبوب الشتوية حيث لا تتعدى 0.125% من مجموع الحبوب وهي مهملة. معناه أن شعبة الحبوب في الجزائر في الغالب شتوية حيث بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة 1970-2019 ما قدره 26.81 مليون قنطار، وقدرت الزيادة بأكثر من 40 مليون قنطار حيث تضاعف إنتاج الحبوب بحوالي المرتين وتم تسجيل أعظم إنتاج على فترة الدراسة 61.23 مليون قنطار في سنة 2009 و60.25 مليون قنطار في سنة 2018، (بوكريطة عبد القادر، 2021) وبالرغم من هذا التطور الحاصل في الإنتاج إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الإمكانات المتوفرة نظرالضعف استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وقد كشف رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين محمد عليوي، للموسم 2020/2019 أن إنتاج القمح والشعير يفوق حسب المؤشرات 5.3 ملايين طن أو 53 مليون قنطار (تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين)، كما كشف في تصريح آخر أن الجزائر سجلت تراجعاكبيرافي إنتاج الحبوب بنسبة 40 بالمائة لموسم حصاد 2020-2021 بسبب شح الأمطار مما سيؤثر سلبا على اقتصاد البلاد (تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين) ، وبالتالي فتقدير حصيلة 2021 هو 31.8 مليون قنطار. وحسب تصريح أخر (تصريح وزير الفلاحة) فإن إنتاج الجبوب في الجزائر خلال سنة 2022 قدر بـ 22 مليون قنطار ويمكن التعبير عن تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

من الشكل السابق يمكن ملاحظة النقطتين المهمتين التاليين:

- هناك تذبذب في إنتاج الحبوب في الجزائر: حيث أن هناك عدة سنوات داخل السلسلة لم تحافظ على الارتفاع في الإنتاجية للسنة السابقة لها؛

- هناك ارتفاع ملحوظ في إنتاج الحبوب في نهاية السلسة.

ما يمكن استنتاجه من النقطتين السابقتين أن هناك اهتمام بالرفع في إنتاج الحبوب في الجزائر إلا أن هذا الاهتمام يعاني من عراقيل كون التذبذب دليل على ذلك، ومن أجل تفكيك جزء من الإشكالية لابد من الاعتماد على معيار الإنتاجية كمعيار أفضل من الاعتماد على الإنتاج كمؤشر.

3.2 إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970:

تحسب إنتاجية الأرض بقسمة إنتاج الأرض على المساحة المزروعة. فقد عرفت إنتاجية الأرضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر تذبذب كبير إلا أنها شهدت ارتفاع متوسط خلال السنوات الأخيرة من السلسلة، وقد قدر متوسط إنتاجية الأرض في الجزائر خلال الفترة 2022/1970 بـ 10.04 قنطار في الهكتار حيث تم تسجيل اضعف إنتاجية في سنة 1982 بـ 2.93 قنطار في الهكتار كما تم تسجيل أعلى إنتاجية في سنة 2018 بـ 19.5 قنطار في الهكتار ويمكن تتبع تغير إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجدول الموالي:

الجدول رقم01: حساب إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970

السنوات	المساحة المزروعة مليون هكتار	إنتاج الحبوب بالمليون قنطار	إنتاجية الأراضي الزراعية قنطار /الهكتار	نسبة % التغير في الإنتاجية
1970	3,23	20,56	6.37	/
1971	2,95	17,34	5.88	-7,7
1972	3,52	23,6	6.7	13,94
1973	3,23	15,94	4.93	-26,42
1974	2,97	14,78	4.97	0,81
1975	3,17	26,79	8.45	70,02
1976	3,35	23,12	6.90	-18,34
1977	2,78	11,41	4.10	-40,58
1978	2,62	15,38	5.87	43,17
1979	2,89	16,2	5.61	-4,43
1980	2,86	17,26	6.03	7,49
1981	2,84	18,32	6.45	6,97
1982	2,57	15,23	2.93	-54,58
1983	2,23	12,98	5.82	49,66

1984	2,67	14,6	5.47	-6,01
1985	3,2	29,18	9.11	66,54
1986	2,87	24,02	8.37	-8,12
1987	2,72	20,65	7.60	-9,2
1988	1,81	10,35	5.72	-24,73
1989	2,64	20,03	7.59	32,69
1990	2,37	16,25	6.86	-9,62
1991	3,42	38,08	11.13	62,24
1992	3,53	33,29	9.43	-15,27
1993	1,96	14,52	11.26	19,41
1994	1,29	9,63	7.47	-33,66
1995	2,58	21,38	8.29	10,98
1996	3,66	49,01	13.39	61,52
1997	1,12	8,7	7.77	-41,97
1998	3,58	30,25	8.45	8,75
1999	1,89	20,21	10.69	26,51
2000	1,06	9,34	8.81	-17,59
2001	2,4	26,59	11.08	25,77
2002	1,84	19,53	10.61	-4,24
2003	2,9	42,66	14.71	38,64
2004	3	40,33	13.44	-8,63
2005	2,35	21,62	9.20	-31,55
2006	2,67	28,68	10.74	16,74
2007	2,87	36,02	12.55	16,85
2008	1,49	15,36	10.31	-17,85
2009	3,18	61,24	19.26	86,81
2010	2,86	45,59	15.94	-17,24
2011	2,58	42,47	16.46	3,26
2012	3,06	51,37	16.78	1,94
2013	2,71	49,12	18.13	8,04
2014	2,51	34,35	13.69	24,49
2015	2,69	37,61	13.98	2,11

2016	2,21	34,45	15.59	11,52
2017	2,9	34,78	11.99	-23,09
2018	3,11	60,66	19.50	62,63
2019	3,19	56,33	17.65	-9,49
2020	3,27	53	16.21	-8,16
2021	3,35	31,8	9.49	-41,46
2022	3.51	22	6.27	-33,93

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا:

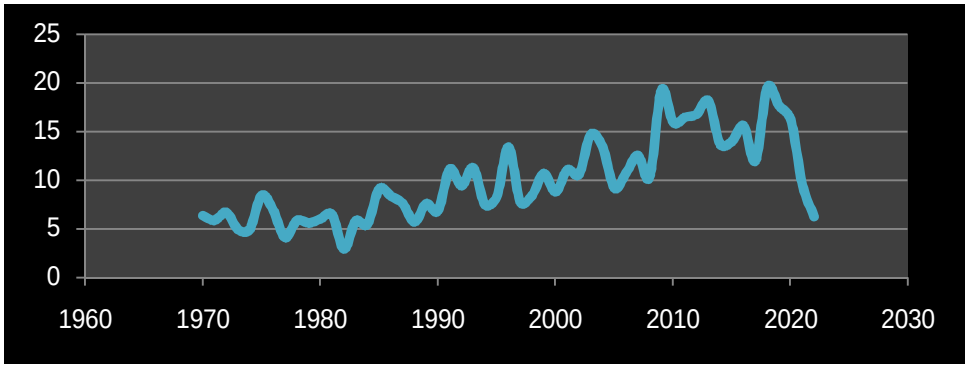
(بوكريطة عبد القادر، 2021)

توقع سنوات 2022/2021/2020 للمساحة المزروعة من الحبوب باستخدام الوسط الحسابي للسنوات الأخيرة

(تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين)

ويمكن ملاحظة نسبة الارتفاع المتوسط في إنتاجية الأراضي الزراعية في الجزائر في الشكل الموالي حيث يلاحظ ارتفاع متوسط ومتذبذب خلال سلسلة الدراسة، وهذا ما يؤكد أن هناك اهتمام بالرفع في إنتاجية الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب، كون ارتفاع الإنتاج قابله عدم وجود توسع في الأراضي المستخدمة لذلك الإنتاج.

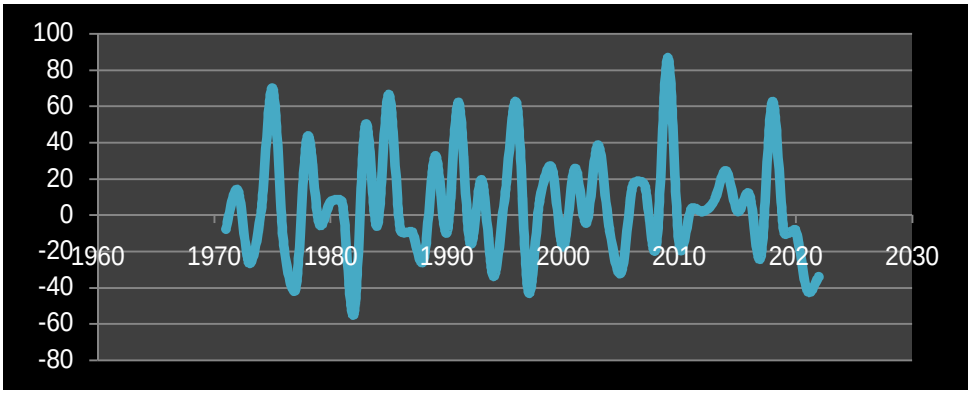
الشكل رقم 04: تطور إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970 (قنطار في الهكتار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

كما يمكن التعبير عن التذبذب في تطور الإنتاجية في المنحنى الموالي والذي يعد دليل على وجود عراقيل يعاني منه هذا الاهتمام كون عدم الاستمرارية في التراكم لنتائج السنوات السابقة دليل على ذلك.

الشكل رقم 05: التغير في نسبة إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2022/1970

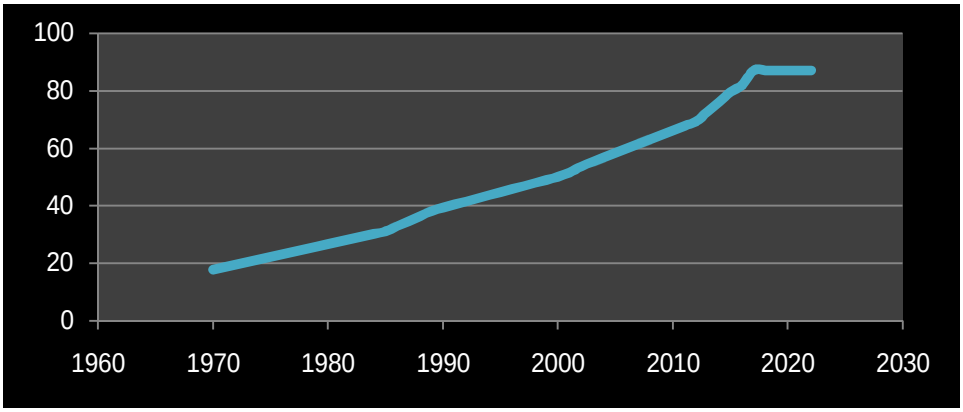


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

يعتبر الري الزراعي أول نقطة يمكن أن تتبادر للذهن والتي يمكن أن تستخدم من اجل الرفع في إنتاجية الأراضي المخصصة لذلك ؛ ومن اجل معرفة هل هناك علاقة بين نسبة التغير في الإنتاجية للأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر ونسبة التغير في استغلال المياه لابد من ربط منحني المتغيرين وملاحظة درجة الارتباط بينهما.

3. إجمالي المسحوبات من المياه العذبة في الجزائر خلال الفترة 2022/1970: حسب البنك الدولي فقد عرفت نسبة الاستغلال من المياه العذبة في الجزائر ارتفاع مستمر على مدار سنوات هذه الفترة حيث تحسب هذه النسبة بقسمة المسحوبات من المياه العذبة على الموارد الداخلة منها المتمثلة في الأمطار وتدفق المياه الجوفية تحت الأرض حيث كان استغلال الجزائر من المياه الداخلة يقدر بـ 17.78 % أين عرف هذا الاستغلال ارتفاع متواصل وصولا إلى نسبة 87.15 % خلال آخر سنوات السلسة وهذا يعنى أن الجزائر تقترب من مرحلة الاستغلال المؤدي إلى نفاذ المخزون من المياه العذبة لان الوصول إلى نسبة 100% يعنى أن الجزائر استغلت كامل المياه المتدفقة خلال تلك السنة وبدأت في استغلال مخزوناتها من المياه التي تم جمعها خلال السنوات السابقة. (البنك الدولي) ويمكن ملاحظة تطور استغلال الجزائر من المياه الداخلة العذبة اعتمادا على الشكل الموالي كما يمكن الاعتماد على الملحق من اجل تتبع مفصل لهذا الاستغلال:

الشكل رقم 06: تطور إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة في الجزائر خلال الفترة 2022/1970 (% من الموارد الداخلية)



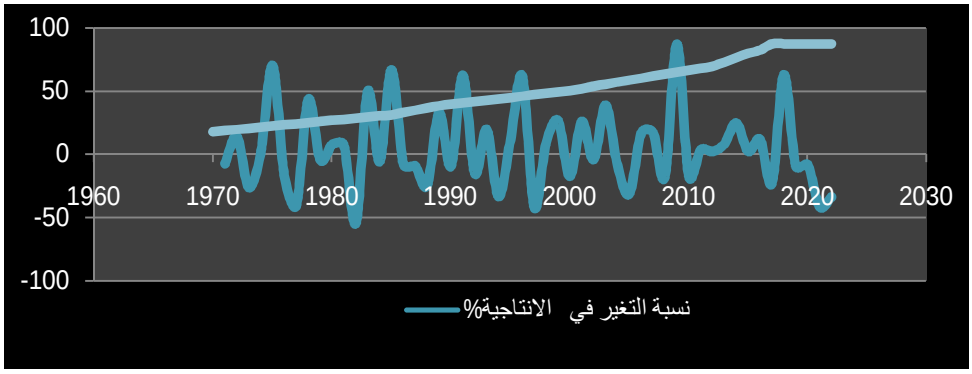
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا:

(البنك الدولي)

توقع سنتي 2022/2021 باستخدام الوسط الحسابي للسنتين الأخيرين

4. العلاقة بين نسبة التغير في الإنتاجية والتغير في نسبة استغلال المياه العذبة في الجزائر خلال الفترة 2022/1970: من اجل معرفة العلاقة بين المتغيرين نستعين بالشكل الموالي والذي يوضح مسار المتغيرين خلال فترة الدراسة 2022/1970

الشكل رقم 07: العلاقة بين نسبة التغير في الإنتاجية والتغير في نسبة استغلال المياه العذبة في الجزائر خلال الفترة 2022/1970



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

يشير الشكل السابق إلى عدم وجود علاقة قوية بين نسبة التغير في استغلال المياه العذبة ونسبة التغير في الإنتاجية كون نسبة التغير في استغلال المياه العذبة في الجزائر عرفت ارتفاع مستمر بينما نسبة التغير في إنتاجية الأراضي فقد عرفت النسبة تذبذب في التغير بين الارتفاع والانخفاض. ومن الأمثلة على ذلك الموجودة في الملحق رقم 01 في سنتي 2002/2001 ارتفع استغلال المياه العذبة بدرجتين بينما انخفضت إنتاجية الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب وفي سنتي 2018/2017 برغم عدم تغير نسبة استغلال المياه العذبة إلى أن إنتاجية الأرض ارتفعت وحققت المستوى القياسي 19.5 قنطار في الهكتار.

5. تحليل النتائج: أثبتت النتائج صحة كل الفرضيات المطروحة سابقا فانطلاقا مما سبق يمكن تفسير بعض من النتائج السابقة على النحو التالي:

- عرفت المساحة المزروعة من الحبوب في الجزائر ثبات نسبي حيث لم تتعدى نسبة 2% من مساحة البلاد وهذا يعنى أن الجزائر لا تهتم كثيرا بتوسيع الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب كما أن هناك سنوات انخفضت فيها مساحة الأراضي المخصصة لذات الشأن والذي يدل على وجود مشكل أن هناك أراضي لا يتم استغلالها سنويا كون الانقطاع دليل على ذلك؛

- عرفت إنتاجية الأراضي الزراعة تذبذب من حيث النتائج إلا أنه يلاحظ وجود ارتفاع متوسط في الإنتاجية في السنوات الأخيرة من السلسلة والذي يدل على وجود اهتمام بالرفع فيها وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية كالسقي والأسمدة..؛

- عرف استغلال المياه العذبة في الجزائر ارتفاع مستمر والذي هو مؤشر ليس بالجيد كون الوصول إلى نسبة 87.15% دون أي تحقيق للاكتفاء الذاتي سيؤدي أن تعاني الجزائر من مشكل المياه العذبة الموجهة نحو الزراعة في المستقبل كون تعدي نسبة 100% يعني استغلال الاحتياطي والذي نفاذه يعنى الجفاف وعدم تحقيق الاكتفاء من المياه والذي يتطلب البحث عن طرق جديدة للحصول على المياه العذبة كإقامة سدود جديدة تمنع ضياع مياه الأمطار في البحر الأبيض المتوسط وكذا معالجة مياه البحر والذي سبقت له الكثير من الدول.

6. خاتمة:

أهم ما يمكن اقتناصه من هذا البحث أن الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة لا يتم استغلالها كون 2% من مساحة البلد مخصصة لإنتاج الحبوب دليل على ذلك وفي نفس الوقت يمكن طرح مشكلة أخرى هي: ما هو سبب هذا الثبات في مساحة الأراضي المخصصة للحبوب طيلة 53 سنة؟ كون الدراسة اعتمدت على سلسلة ممتدة لأكثر من نصف قرن لأن الإجابة على هذا السؤال يعنى إيجاد حل للأراضي الغير مستغلة أو الأراضي التي لا تستغل سنويا بينما في دول أخرى تزرع الأرض لأكثر من مرة والذي سينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير، كما بينت الدراسة وجود اعتماد كبير جدا على مياه الأمطار في كون وجود سنوات انخفض فيها الإنتاج وفي نفس الوقت استمر الارتفاع في استعمال المياه العذبة الموجهة للسقي كما بينت هذه الدراسة مشكلة ربما قد تحدث في السنوات القليلة القادمة وهي وصول نسبة الاستغلال من المياه العذبة الداخلة حاجز 87.15 % رغم بقاء مشكلة خطر تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل زيادة عدد السكان وفي الأخير نقول بان أسباب هذا الخلل في إنتاج الحبوب في الجزائر متشعبة وتحتاج لتكاثف عدة دراسات تقف على الأسباب الحقيقية مقترحة حلول يتم تجسيدها بكل صرامة كون الأمن الغذائي نقطة ضعف في المجتمع العالمي لأنه سبب من أسباب الاستيراد الحتمي والذي تعرقله سيخلق مشكلة داخل البلد خاصة في ظل الظروف الراهنة المهددة للأمن العالمي والمتمثلة الحرب الروسية الأوكرانية.

7. التوصيات:

تتلخص أهم توصيات الدراسة في النقاط التالية:

- زيادة مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب والتي عرفت ثبات نسبي لأكثر من نصف قرن من الزمن، كما يجب تشخيص سبب أن هناك أراضي لا تستغل بصورة دائمة كون أن هناك سنوات تنخفض فيها المساحة المزروعة ثم ترتفع وهكذا؛

- هناك ارتفاع سريع في استغلال المياه العذبة الداخلة للبلاد لذا وجب أن تتم متابعة هذا الاستغلال من أجل توجيهه والابتعاد عن تبذيره؛

- لابد من البحث عن مصادر دائمة للمياه العذبة كون الوصول إلى نسبة 87.15% مؤشر خطير كون تعدى نسبة 100% سيؤدي إلى خطر فقدان مخزون البلاد من المياه العذبة والذي نفاذه يعنى الدخول في مشكلة جفاف وندرة مستمرة للمياه وهذا خطير جدا؛

- البحث في تجارب الدول السباقة في إنتاج الحبوب من اجل معرفة الظروف الملائمة لذلك من نوعية التكنولوجيا وكذا عدم وجود عراقيل متعلقة بالإنتاج فمعروف أن أراضي الجزائريين تحكمها ما يسمى العروش والتي تنتشر فيها مشاكل الارث والافكار الموروثة منذ الاستعمار الفرنسي للبلاد والتي كانت سبب في عزوف كثير من الشباب عن خدمة هذه الأراضي بسبب انتشار النزاعات العائلية فيها.

8. قائمة المراجع:

1-تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين.
.https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210806/215889.html

2- البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.ZS?locations=DZ.

3- بوكريطة عبد القادر. (اكتوبر, 2021). تقدير دالة إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1970-2019. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4، جامعة خميس مليانة، الجزائر ، صفحة ص 774.

3-تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين. https://www.alaraby.co.uk.

4-تصريح وزير الفلاحة. httpswww.ennaharonline.com.

5-محمد بن يبا وآخرون. (جوان , 2021). الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر - ولاية ادرار نموذجا-. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية ، صفحة 144.

6-موسى رحماني. (06, 2005). تجربة زراعة المقاولات- حبوب الرش المحوري . مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، صفحة 44.

7-موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية. https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/terrain.

8-موقع وزارة السياحة في الجزائر. https://www.mta.gov.dz.

9-موقع وزارة الفلاحة الجزائرية. http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles.

9. ملاحق:

الملحق رقم 01: تتبع العلاقة بين إنتاجية الأراضي الفلاحية ونسبة استغلال المياه العذبة في الجزائر للفترة 2022/1970

السنوات	المساحة المزروعة مليون هكتار	مساحة الجزائر بالمليون هكتار	نسبة الأرضي المزروعة من مساحة البلد	إنتاج الحبوب بالمليون قنطار	إنتاجية الأراضي الزراعية قنطارفي الهكتار	نسبة التغيرفي الإنتاجية	إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة (% من الموارد الداخلية)
1970	3,23	238.1741	%1.36	**20,56**	6.37	/	17,78
1971	2,95	238.1741	1.24%	**17,34**	5.88	-7,7	18,67
1972	3,52	238.1741	1.48%	**23,6**	6.7	13,94	19,56
1973	3,23	238.1741	1.36%	**15,94**	4.93	-26,42	20,45
1974	2,97	238.1741	1.25%	**14,78**	4.97	0,81	21,34
1975	3,17	238.1741	1.33%	**26,79**	8.45	70,02	22,23
1976	3,35	238.1741	1.41%	**23,12**	6.90	-18,34	23,12
1977	2,78	238.1741	1.17%	**11,41**	4.10	-40,58	24,01
1978	2,62	238.1741	1.10%	**15,38**	5.87	43,17	24,9
1979	2,89	238.1741	1.21%	**16,2**	5.61	-4,43	25,78
1980	2,86	238.1741	1.20%	**17,26**	6.03	7,49	26,67
1981	2,84	238.1741	1.19%	**18,32**	6.45	6,97	27,56
1982	2,57	238.1741	1.08%	**15,23**	2.93	-54,58	28,45
1983	2,23	238.1741	0.94%	**12,98**	5.82	49,66	29,34
1984	2,67	238.1741	1.12%	**14,6**	5.47	-6,01	30,23
1985	3,2	238.1741	1.34%	**29,18**	9.11	66,54	31,12
1986	2,87	238.1741	1.20%	**24,02**	8.37	-8,12	32,9
1987	2,72	238.1741	1.14%	**20,65**	7.60	-9,2	34,67
1988	1,81	238.1741	0.76%	**10,35**	5.72	-24,73	36,45
1989	2,64	238.1741	1.11%	**20,03**	7.59	32,69	38,23
1990	2,37	238.1741	0.99%	**16,25**	6.86	-9,62	39,44
1991	3,42	238.1741	1.44%	**38,08**	11.13	62,24	40,51
1992	3,53	238.1741	1.48%	**33,29**	9.43	-15,27	41,57
1993	1,96	238.1741	0.82%	**14,52**	11.26	19,41	42,63
1994	1,29	238.1741	0.54%	**9,63**	7.47	-33,66	43,7
1995	2,58	238.1741	1.08%	**21,38**	8.29	10,98	44,76

1996	3,66	238.1741	1.54%	**49,01**	13.39	61,52	45,83
1997	1,12	238.1741	0.47%	**8,7**	7.77	-41,97	46,9
1998	3,58	238.1741	1.50%	**30,25**	8.45	8,75	47,95
1999	1,89	238.1741	0.79%	**20,21**	10.69	26,51	49,02
2000	1,06	238.1741	0.44%	**9,34**	8.81	-17,59	50,08
2001	2,4	238.1741	1.01%	**26,59**	11.08	25,77	51,63
2002	1,84	238.1741	0.77%	**19,53**	10.61	-4,24	53,73
2003	2,9	238.1741	1.22%	**42,66**	14.71	38,64	55,3
2004	3	238.1741	1.26%	**40,33**	13.44	-8,63	56,88
2005	2,35	238.1741	0.99%	**21,62**	9.20	-31,55	58,45
2006	2,67	238.1741	1.12%	**28,68**	10.74	16,74	60,02
2007	2,87	238.1741	1.20%	**36,02**	12.55	16,85	61,59
2008	1,49	238.1741	0.63%	**15,36**	10.31	-17,85	63,16
2009	3,18	238.1741	1.33%	**61,24**	19.26	86,81	64,73
2010	2,86	238.1741	1.20%	**45,59**	15.94	-17,24	66,3
2011	2,58	238.1741	1.08%	**42,47**	16.46	3,26	67,87
2012	3,06	238.1741	1.28%	**51,37**	16.78	1,94	69,35
2013	2,71	238.1741	1.14%	**49,12**	18.13	8,04	72,77
2014	2,51	238.1741	1.05%	**34,35**	13.69	24,49	76,19
2015	2,69	238.1741	1.13%	**37,61**	13.98	2,11	79,61
2016	2,21	238.1741	0.93%	**34,45**	15.59	11,52	82,07
2017	2,9	238.1741	1.22%	**34,78**	11.99	-23,09	87,15
2018	3,11	238.1741	1.31%	**60,66**	19.50	62,63	87,15
2019	3,19	238.1741	1.34%	**56,33**	17.65	-9,49	87,15
2020	3,27	238.1741	1.37%	**53**	16.21	-8,16	87,15
2021	3,35	238.1741	1.41%	**31,8**	9.49	-41,46	87,15
2022	3.51	238.1741	1.48%	**22**	6.27	-33,93	87,15

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا:

(بوكريطة عبد القادر، 2021)

توقع سنوات 2022/2021/2020 للمساحة المزروعة من الحبوب باستخدام الوسط الحسابي للسنوات الأخيرة

(تصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين)

(البنك الدولي)

توقع سنتي 2021/ 2022 للمياه العذبة باستخدام الوسط الحسابي للسنتين الأخيرين.

OEB Univ. Publish. Co.

ثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، التنويع والتكامل الإقتصادي في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي

The Triad of Food Security, Energy Transition, Diversity, and Economic Integration in the Impact Rankings of Higher Education Institutions

د. فتحية يحياوي [1] ، أ.د. خليل شرقي [2]

[1] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، (الجزائر)، yahiaoui.fethia@univ-oeb.dz

[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، (الجزائر)، chergui.khalil@univ-oeb.dz

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تحديات تصنيف مؤسسات التعليم العالي مع مطلع الألفية الثالثة وقراءات في ثلاثية الأمن الغذائي، الإنتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي بالنسبة لتصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي *THE Impact Rankings*. ومن خلال ذلك سيتم التطرق لكل من تصنيف مؤسسات التعليم العالي وتصنيفات التأثير والإستدامة، ثم تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي، وبعدها ثلاثية الأمن الغذائي، الإنتقال الطاقوي، والتكامل والتنويع الإقتصادي في هذا التصنيف.

لتحقيق ذلك تم تحليل مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بهذه الاشكالية، وأيضا تحليلها نظريا وميدانيا من جانب أبعاد ومؤشرات تصنيف التايمز لتأثير مؤسسات التعليم العالي، ليتم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها تركيز تصنيف التايمز لتأثير مؤسسات التعليم العالي على ثلاثية الأمن الغذائي، الإنتقال الطاقوي، والتكامل والتنويع الإقتصادي في مجموعة من الأبعاد والمؤشرات التي تستهدف استدامة مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: تصنيف مؤسسات التعليم العالي، الأمن الغذائي، الإنتقال الطاقوي، التنويع والتكامل الإقتصادي، الإستدامة.

تصنيف JEL : I23، P36.

Abstract:

This research paper addresses the challenges of classifying higher education institutions at the dawn of the third millennium, with a focus on readings related to the triad of food security, energy transition, and economic diversification within THE Impact Rankings of higher education by Times Higher Education. The paper examines both the classification of higher education institutions and impact and sustainability classifications. Subsequently, it delves into the triad of food security, energy transition, and economic diversification within this ranking.

To achieve this, various theoretical concepts related to this issue were analyzed, both theoretically and empirically, through dimensions and indicators of THE Impact Rankings of higher education institutions. The results highlight the emphasis of THE Impact Rankings on higher education institutions' impact on the triad of food security, energy transition, and economic diversification across multiple dimensions and indicators aimed at sustaining institutions.

Keywords: Higher Education Institution Rankings, THE Impact Rankings, Food Security, Energy Transition, Economic Diversification, Sustainability.

Jel Classification Codes: I23, P36.

1.مقدمة

في عالم معقد ومتغير بسرعة ومع انطلاق الألفية الثالثة، تتزايد أهمية دور التعليم العالي في تحديد مسار المجتمعات والمساهمة في تطورها. إن تصنيف وتقييم مؤسسات التعليم العالي أصبح أمرا ضروريا لفهم كيفية تأثير هذه المؤسسات على العالم الذي من حولها. ومن بين التصنيفات والمؤشرات البارزة التي تهدف إلى قياس أثر هذه المؤسسات وتصنيفها، نجد تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي (THE Impact Rankings)، الذي يمثل مرجعية مهمة للجامعات والمؤسسات التعليمية حول العالم.

يسعى هذا البحث إلى استكشاف تحديات تصنيف مؤسسات التعليم العالي في هذا السياق الديناميكي، والتفحص العميق لقراءات التأثير المرتبطة بثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي. سنتعرض لتحليل مفصل لعملية تصنيف مؤسسات التعليم العالي وكيفية تأثيرها على تطوير المجتمعات من خلال المعايير والمؤشرات المطروحة.

علاوة على ذلك، سنستعرض نظرة شاملة لتصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي وكيف يلعب هذا التصنيف دورا حاسما في توجيه مسار المؤسسات التعليمية نحو تحقيق أهداف الإستدامة والتنمية في مجموعة متنوعة من المجالات.

ومن خلال تحليل نظري وتفصيلي للمفاهيم المرتبطة بهذا السياق، سيتم اكتشاف كيف يمكن لتصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي أن يسهم في توجيه جهود المؤسسات التعليمية نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي. سنتناول الأبعاد والمؤشرات المستهدفة التي تسهم في الإستدامة والتقدم في المجتمع.

باختصار، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تصنيف وتقييم مؤسسات التعليم العالي وكيف يمكن لهذا التصنيف أن يكون محفزا لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم في ظل التحديات والفرص العالمية الحالية.

1.1. أسئلة الدراسة

وفقا للاشكالية والطرح الموضح أعلاه يمكن صياغة أسئلة الدراسة كالتالي:

- **السؤال الجوهري:** كيف يمكن لتصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي أن يسهم في توجيه جهود مؤسسات التعليم العالي نحو تحقيق الأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي في مجتمعاتنا؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- كيف يتم تصنيف مؤسسات التعليم العالي في تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي وما هي المعايير المستخدمة في هذا العملية؟
- كيف يمكن لتصنيف التايمز لتأثير مؤسسات التعليم العالي أن يشجع على تحقيق الأمن الغذائي؟
- كيف يمكن لتصنيف التايمز لتأثير مؤسسات التعليم العالي أن يشجع على الانتقال الطاقوي؟
- كيف يمكن لتصنيف التايمز لتأثير مؤسسات التعليم العالي أن يشجع على التنويع والتكامل الإقتصادي؟

2.1. منهج الدراسة:

في كتابه طرق البحث في الادارة وضح رائد المنهجية (Thiétart, 2014, p. 64) أنه توجد ثلاثة طرق ممكنة للاستكشاف: (الاستكشاف النظري، الاستكشاف التجريبي، الاستكشاف المختلط)، وفي الدراسة تم الاعتماد على الاستكشاف المختلط حيث يتيح هذا المنهج فرصة لفهم أفضل للتحديات المتعلقة بتصنيف مؤسسات التعليم العالي وتأثيرها على ثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي.

- **الاستكشاف النظري:** يتمثل هذا الجزء من المنهج في تحليل مفاهيم نظرية مختلفة المتعلقة بموضوع البحث. حيث تم استخدام مصادر أكاديمية ومقالات بحثية لفهم السياق والمفاهيم المتعلقة بتصنيف مؤسسات التعليم العالي وثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي.
- **الاستكشاف التجريبي:** تمثل هذا الجزء في تحليل البيانات والمعلومات العملية المتاحة. تم جمع البيانات من مصادر متعددة، مثل تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي والمؤشرات الخاصة به، وبيانات ذات صلة بثلاثية الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الإقتصادي.
- **الاستكشاف المختلط:** تتمثل هذه المرحلة في توجيه التحليل النظري والتجريبي نحو تحقيق أهداف البحث. تم توجيه النظريات والمفاهيم النظرية نحو فهم أفضل لنتائج التحليل التجريبي وتفسيرها. تم أيضا توجيه التحليل التجريبي لفحص العلاقات والتأثيرات الواقعية.

باستخدام هذا المنهج المختلط، تمكن الباحثان من دمج الجوانب النظرية والتطبيقية لفهم تحديات تصنيف مؤسسات التعليم العالي وتأثيرها على ثلاثية الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي. هذا يساعد في تقديم رؤية شاملة للموضوع وتقديم نتائج وتوصيات قائمة على أسس قوية من البيانات والمعرفة النظرية.

3.1. أهمية وأهداف الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من تزايد الاهتمام بدور مؤسسات التعليم العالي في تطوير وتحسين المجتمعات، ومن خلال تصنيف وتقييم هذه المؤسسات، يمكن توجيه جهودها نحو تحقيق أهداف الإستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه الدراسة أهمية قياس تأثير المؤسسات التعليمية على قضايا حيوية مثل الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الإقتصادي. أما أهداف الدراسة فتتمثل أساسا في:

- فهم كيفية تصنيف وتقييم مؤسسات التعليم العالي من قبل تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي والمعايير المستخدمة في هذه العملية؛
- تقدير تأثير هذه المؤسسات على قضايا مهمة مثل الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الإقتصادي؛
- تحليل العلاقات والتأثيرات بين تصنيف مؤسسات التعليم العالي وقضايا الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الإقتصادي.

2.التصنيفات الدولية كتحدي جديد للجامعات

1.2 مدخل مفاهيمي للتصنيفات الدولية للجامعات

من الناحية التاريخية تمت أولى المحاولات لتصنيف مؤسسات التعليم العالي على الصعيدين الوطني والدولي في الولايات المتحدة في عام 1870. ومع ذلك، لم يتم تطوير أنظمة تصنيف الجامعات بشكل منهجي حتى عام 1980. في تلك الفترة، تم تقديم أول محاولة لتصنيف الجامعات من قبل US News & World Report's Best Colleges وحققت شهرة كبيرة. وبعد ذلك، تم تطوير العديد من أنظمة التصنيف الوطنية الأخرى. قامت الصين بإطلاق أول نظام دولي لتصنيف الجامعات في عام 2003، وهو تصنيف " Shanghai Academic Ranking of World Universities" (ARWU). وبعد عام واحد، تم تطوير تصنيف " Times Higher Education-QS" (THE-QS). وتبع ذلك العديد من أنظمة تصنيف الجامعات الدولية (مجموعة خبراء التصنيف الدولية، (Dugerdil et al., 2022)

وفقا لـ Mahasse (2014) يعرف تصنيف الجامعات بأنه مجموعة من القوائم للجامعات يتم إعدادها بناء على مجموعة من المؤشرات يتعلق بعضها بالبحث العلمي والنشر والبعض الأخر يعتمد على إجراء المسوح. كما يعرف وفقا لـ Kobashi (2010) بأنه نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي والعلمي أو الأدبي ويعتم هذا الترتيب على مجموعة من الاحصاءات أو الاستبيانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين. وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على الجامعات المتميزة أو المصنفة منها: جامعات النخبة العالمية، الجامعات عالية المستوى، الجامعات من الطراز العالمي، والجامعات البحثية. راجع: (سحر محمد على محمد، 2020)

تأتي أهمية تصنيف الجامعات في توفير معايير موحدة لتقييم الجودة التعليمية والبحثية. يمكن للطلبة استخدام هذه التصنيفات لاتخاذ قرارات حول أي جامعة يجب عليهم الالتحاق بها. من ناحية أخرى، يمكن للجامعات استخدام تصنيفها لزيادة جاذبيتها وجذب المزيد من الطلبة والباحثين الموهوبين.

2.2 تحديات التصنيفات الدولية للجامعات

هناك العديد من الهيئات التي تعمد إلى تصنيف الجامعات على مستوى العالم وفقا لمعايير ومؤشرات مختلفة، وقد أعطت لها مؤسسات التعليم العالي ووزارتها الوصية مؤخرا الأهمية البالغة خصوصا وأنها تحدد وزن الجامعة على مستوى العالم، ومن أهمها ما يلي: راجع: (الصديقي، 2014، ص ص. 11-19؛ بضياف، براهمية وحمودة، 2016، ص ص. 385-391)

- **تصنيف جامعة شنغهاي:** أو التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (Academic Ranking of World Universities)، يقوم به معهد التعليم العالي التابع لجامعة جيوتونغ بشنغهاي بالصين كل سنة ابتداء من 2003 إلى غاية اليوم،وبالضبط في شهر سبتمبر وذلك بنشر قائمة أفضل 500 جامعة عالمية، وكونه يستند إلى معايير قاسية جعلت العديد من الجامعات العالمية المرموقة تتنافس لنيل مراتب متميزة فيه، ومن معاييره: - مؤشر جودة التعليم (Alumni): خريجو الجامعة أو موظفوها السابقون الحاصلون على جوائز نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم يأخذ وزن 10%؛ - مؤشر جودة هيئة التدريس: عدد الأساتذة الحاصلين على جوائز نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم (Award)،ومدى رجوع الآخرين لأبحاثهم والاستشهاد بهم في أكثر من 21 تخصصا علميا (HiCi)، ويأخذ وزن 40% أي

20/20%؛ - مؤشر الإنتاج البحثي: المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم (S&N)، والمقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (PUB)، يأخذ وزن 40% أيضا 20/20%؛ - مؤشر الانتاجية لكل فرد باحث (PCP): معد لنشاط الباحث الأكاديمي من خلال إجمالي عدد البحوث ويأخذ وزن 10%.

- **تصنيف التايمز للتعليم العالي (Times Higher Education Ranking):** يعتبر من أكثر التصنيفات المعتمدة عالميا، وهو تصنيف عالمي تقوم من خلاله مجلة التايمز البريطانية ابتداء من سنة 2004، بتقديم قوائم لأفضل الجامعات العالمية في جداول مختلفة يحكم من خلالها على الأداء الجامعي، وتتمثل مؤشراته في: التدريس (30%)، البحث (30%)، الاستشهادات بأبحاث الجامعة أو المؤسسة البحثية (32.5%)، المكانة على المستوى الدولي (5%)، ثم حجم الدخل (2.5 %).
- **تصنيف كيو أس العالمي للجامعات QS World University Rankings:**هو منشور سنوي لتصنيفات الجامعات يصدر عن مؤسسةQuacquarellu Symonds البريطانية المتخصصة في مجال التعليم. وقد ظهرت أول نسخة من هذا التصنيف عام 2004 بالتعاون مع مؤسسة Times Higher Education. وقد كان يعرف حينها باسم Times Higher Education - QS World University Rankings وذلك حتى عام 2009 عندما قررت كلتا المؤسستين الانفصال وإصدار تصنيف منفصل لكل منهما.يعتمد تصنيف كيو إس العالمي للجامعات على 6 عوامل رئيسية في تقييم الجامعات، وهي كالتالي:السمعة الأكاديمية (40%)، السمعة في مجال توظيف الخريجين (10%)، نسبة الأستاذة إلى الطلاب (20%)، نسبة الاقتباس البحثي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس (20%)، نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين (5%)، نسبة الطلاب الدوليين بالجامعة (5%).
- **تصنيف الحضورالعلمي الافتراضي (Webometrics Ranking of World Universities):** يقوم بهذا التصنيف مختبر القياس الافتراضي (Lab metrics Cyber) التابع للمركز الوطني للبحوث (Council Research National) بمدريد بإسبانيا، بدأهذا التصنيف في سنة 2004 بتصنيف 16000 جامعة،ويتم في شهري جانفي وجويلية من خلال ترتيب الجامعات بناء على موقعها الالكتروني، بهدف حث الجهات الأكاديمية في العالم

لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز في موقعها الالكتروني بناء على المعايير التالية: الظهور بسهولة عند البحث على الإنترنت: تأثير محتوى الموقع عددمرات الظهور على الشبكات الخارجية (الشبكات الفرعية) المرتبطة بالموقع الخاص بالمؤسسة (50%)، الشفافية: عدد الاقتباسات من أفضل 110 مؤلفا (باستثناء أكثر 10 لا علاقة لها بالموضوع) (10%)، التميز: عدد الأبحاث من بين أعلى 10% تم الاستشهاد بها في كل مجال من التخصصات الـ 26 في قاعدة البيانات الكاملة بيانات السنوات الخمس: 2015-2019 Scimago (40%).

هناك أيضا إضافة إلى هذه التصنيفات العالمية تصنيفات أخرى مثل: Newsweek، Global University Ranking، Mines ParisTech، Scimago، Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan (HEEACT)، Leiden Ranking، ... الخ، ولكن تشكل التصنيفات الأربعة أهمها وأكثرها مرجعية على المستوى العالمي.

3.تصنيف التايمز لتأثير لمؤسسات التعليم العالي (THE Impact Rankings)

1.3 تعريف تصنيف التايمز لتأثير لمؤسسات التعليم العالي (THE Impact Rankings)

يعتبر تصنيف التايمز لتأثير التعليم العالي (THE Impact Rankings) من بين أهم الجداول العالمية التي تقيم أداء الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). ويستند هذا التصنيف إلى مجموعة معايير ومؤشرات تقدم مقارنات شاملة ومتوازنة في أربعة مجالات رئيسية: راجع: (THE, 2023)

- **البحث:** يشمل هذا المجال البحث في المواضيع ذات الصلة (البحث في مختلف أبعاد التنمية المستدامة) ، حيث يعتبر البحث واحدا من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها للجامعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **الإشراف:** يشمل هذا المجال الدور الذي تقوم به الجامعات في الحفاظ والاشراف على الموارد المختلفة. ويعتبر السلوك الإشرافي للجامعات عاملا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **التواصل:** يركز هذا المجال على التفاعل والتعاون بين الجامعات ومجتمعاتها المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، حيث يمكن أن يكون لهذا التواصل تأثير كبير على استدامة التنمية.

- **التدريس:** يؤدي التدريس دورا هاما في ضمان وجود ممارسين مهرة ومؤهلين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز استخدام مفهوم الإستدامة في حياة الخريجين.

تم تطوير مجموعة من المقاييس الأدائية أو المعايير والمؤشرات في عام 2018 ونشرها كجدول تصنيفي خلال قمة التفكير والتأثير للتعليم العالي THE التي قيمت في معهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة (KAIST) في كوريا الجنوبية في أفريل 2019. وفي عام 2020، تم توسيع نطاق التصنيفات لقياس الجامعات بناء على جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وفي عام 2021، تم تعيين مجلس استشاري لاقتراح كيفية تحسين هذا التصنيف وضمان التصرف بشكل مسؤول. تم نشر النسخة الخامسة من التصنيفات في جويلية 2023، والتي تشمل أكثر من 1500 مؤسسة من 112 دولة ومنطقة. راجع: (THE2, 2023)

2.3 أهم أبعاد تصنيف التايمز لتأثير لمؤسسات التعليم العالي (THE Impact Rankings)

يتم تقييم أداء الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال مراعاة 17 هدفا محددا للأمم المتحدة، وهي: راجع: (THE1, 2023)

- SDG 1 – القضاء على الفقر
- SDG 2 – القضاء على الجوع نهائيا
- SDG 3 – الصحة الجيدة والرفاهية
- SDG 4 – جودة التعليم
- SDG 5 – المساواة بين الجنسين
- SDG 6 – المياه النظيفة والصرف الصحي
- SDG 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- SDG 8 – العمل اللائق والنمو الإقتصادي
- SDG 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية
- SDG 10 – الحد من التباين
- SDG 11 – المدن والمجتمعات المستدامة
- SDG 12 – الإستهلاك والإنتاج المعتدل

- SDG 13 – مواجهة التغيرات المناخية
- SDG 14 – الحفاظ على النظام البيئي المائي
- SDG 15 – الحفاظ على الحياة على الأرض ودعم النظم البيئية للأراضي
- SDG 16 – السلام والعدالة والمؤسسات القوية
- SDG 17 – التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

باستخدام هذا التصنيف، يمكن تقييم جهود الجامعات في مساهمتها في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي.

4.1الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، التنويع والتكامل الإقتصادي في تصنيف THE Impact Rankings

1.4الأمن الغذائي في تصنيفTHE Impact Rankings

يعتبر الأمن الغذائي عنصرا هاما في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي، حيث يتعلق مباشرة ببعد (SDG 2 – القضاء على الجوع نهائيا) والذي يحمل مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تتثمل أساسا في: راجع: (THE1, 2023)

- **المؤشرات الببليومترية (Scopus)**

- عدد المنشورات المتعلقة بالقضاء على الجوع؛
- CiteScore للمنشورات المتعلقة بالقضاء على الجوع؛
- FWCI (Field-Weighted Citation Impact) للمنشورات المتعلقة بالقضاء على الجوع.

- **نفايات الطعام في الحرم الجامعي**

- هل الجامعة كهيئة تقيس كمية النفايات الغذائية الناتجة عن الطعام الذي يتم تقديمه؛
- إجمالي نفايات الطعام (بالميغا طن أو الطن).

- **جوع الطلاب**

- هل يوجد في الجامعة كهيئة برنامج بشأن الأمن الغذائي للطلبة؛
- هل الجامعة كهيئة تقدم تدخلات أو حملات أو برامج تغذوية لمنع الجوع بين الطلبة والموظفين، بما في ذلك الإمداد والوصول إلى مخازن الطعام.... وغيرها.

- هل توفر الجامعة كهيئة خيارات غذائية مستدامة للجميع في الحرم الجامعي (مثلا وجبات الحمية الخاصة بالطلبة المرضى، وجبات الحمية الخاصة بالنباتيين وغيرها)؛
- هل توفر الجامعة كهيئة خيارات غذائية صحية وبأسعار معقولة للجميع في الحرم الجامعي؛
- عدد الطلبة الخريجين من دورات الزراعة (بيولوجيا النبات) وتربية الأحياء المائية وعلوم التغذية.

- **الجوع الوطني**

- هل توفر الجامعة كهيئة الوصول إلى المعرفة أو المهارات أو التكنولوجيا الخاصة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية للمزارعين ومنتجي الأغذية المحليين؛
- هل توفر الجامعة كهيئة فعاليات أو دورات أو لقاءات للمزارعين المحليين ومنتجي الأغذية لربط المعرفة ونقلها؛
- هل توفر الجامعة كهيئة الوصول إلى مرافق الجامعة (مثل المعامل والتكنولوجيا ومخزون النباتات) للمزارعين المحليين ومنتجي الأغذية لتحسين ممارسات الزراعة المستدامة؛
- هل الجامعة كهيئة تعطي الأولوية لشراء المنتجات من مصادر محلية مستدامة.

2.4 الانتقال الطاقوي في تصنيف THE Impact Rankings

يعتبر الانتقال الطاقوي عنصرا هاما في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي، حيث يتعلق مباشرة ببعد (SDG 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والذي يحمل مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تتثمل أساسا في: راجع: (THE1, 2023)

- **المؤشرات الببليومترية (Scopus)**

- عدد المنشورات المتعلقة بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛
- CiteScore للمنشورات المتعلقة بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛
- FWCI (Field-Weighted Citation Impact) للمنشورات المتعلقة بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.

- **تدابير الجامعة نحو طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**

- هل الجامعة كهيئة لديها سياسة لضمان أن جميع المباني الجديدة تتبع معايير كفاءة الطاقة؛
- هل الجامعة كهيئة لديها خطط لترقية كفاءة استخدام الطاقة في المباني القديمة؛
- هل الجامعة كهيئة لديها سياسة لإدارة الكربون أو تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ؛
- هل الجامعة كهيئة لديها خطة أو سياسة لتقليل الإستهلاك الكلي للطاقة؛
- هل تخضع الجامعة كهيئة لمراجعات الطاقة لتحديد المناطق التي يكون فيها هدر الطاقة أعلى؛
- هل الجامعة كهيئة لديها سياسة لسحب الاستثمارات في صناعات الطاقة كثيفة الكربون خاصة الفحم والنفط.

- **كثافة استخدام الطاقة**

- إجمالي الطاقة المستخدمة (Gj)؛
- مساحة أرضية الجامعة (m^2).

- **الطاقة والمجتمع**

- هل الجامعة كهيئة تقدم برامج للمجتمع المحلي للتعرف على أهمية كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة؛
- هل الجامعة كهيئة تروج لتعهد استخدام الطاقة المتجددة بنسبة 100٪ (الاجتماعات، المناقشات، والفعاليات) خارج الجامعة؛
- هل تقدم الجامعة كهيئة خدمات مباشرة للصناعة المحلية تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة (تقييمات كفاءة الطاقة، ورش العمل، البحث عن خيارات الطاقة المتجددة)؛
- هل تقوم الجامعة كهيئة بإعلام الحكومة ودعمها في مجال تطوير سياسة تكنولوجيا الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة؛
- هل الجامعة كهيئة تقدم المساعدة للشركات الناشئة التي تعزز وتدعم اقتصاد / تكنولوجيا منخفضة الكربون.

3.4 التنويع والتكامل الإقتصاديفي تصنيفTHE Impact Rankings

يعتبر التنويع والتكامل الإقتصاديعنصرا هاما في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي، حيث يتعلقبصفة غير مباشرة ببعد (SDG 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والذي يحمل مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تتثمل أساسا في: راجع: (THE1, 2023)

- **المؤشرات الببليومترية**

– المنشورات المتعلقة بالابتكار في الصناعة والبنية التحتية؛

– عدد براءات الاختراع المقتبس منها في البحث.

- **الجامعة المنبثقة**

– عدد الشركات المنبثقة عن الجامعةspin-offs

- **مداخيل البحث من الصناعة والتجارة**

– مداخيل البحث من الصناعة والتجارة: الإجمالي؛

– مداخيل البحث من الصناعة والتجارة حسب المجال: ميدان العلوم والتكنولوجيا؛

– مداخيل البحث من الصناعة والتجارة حسب المجال: الطب؛

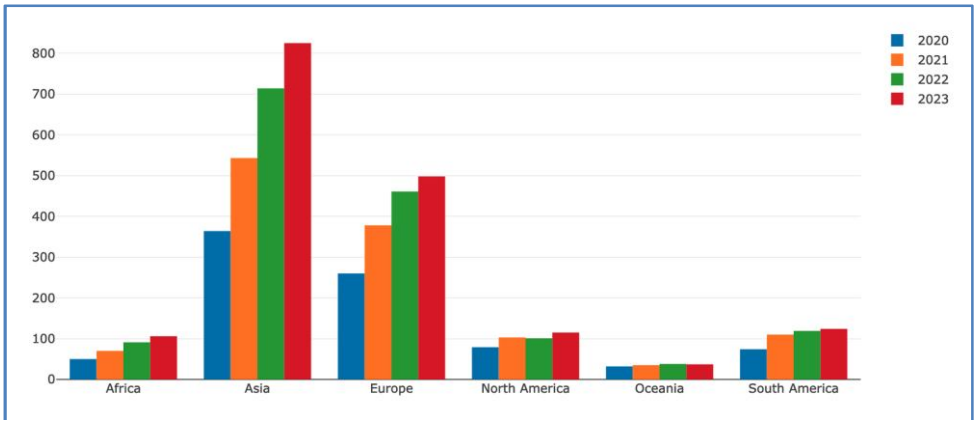
– مداخيل البحث من الصناعة والتجارة حسب المجال: الآداب والعلوم الإنسانية / العلوم الاجتماعية.

5. تحليل نتائج الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، التنويع والتكامل الإقتصادي في تصنيف THE Impact Rankings 2023

1.5 تحليل النتائج العامة لتصنيفTHE Impact Rankings 2023

ازداد اهتمام الدول كثيرا في دمج مساعي جامعاتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي هذا الصدد، نلاحظ وجود تزايد مستمر لعدد الجامعات التي تشارك في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي سنة بعد سنة منذ بدايته سنة 2020، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

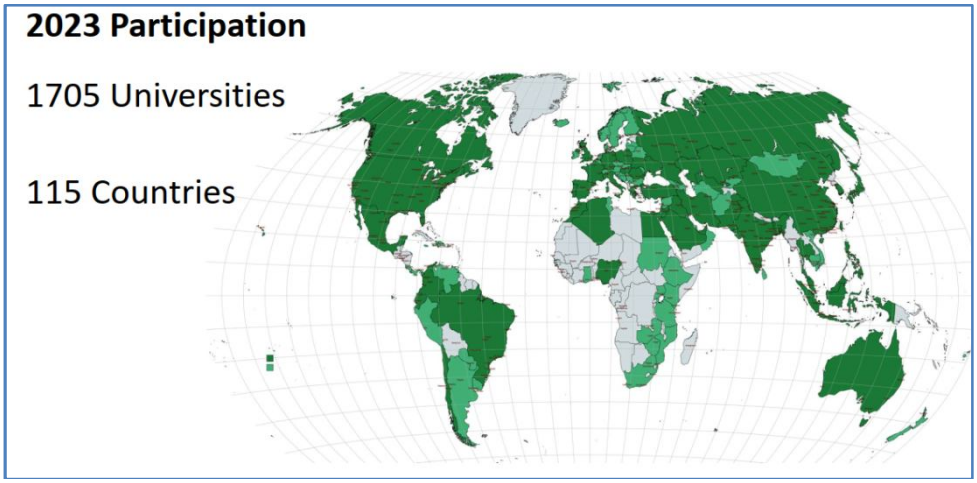
الشكل 1: عدد الجامعات المنصفة بالسنة وحسب المنطقة



المصدر: (Ross & Peacock, 2023)

يلاحظ من الشكل 01 أن الجامعات الآسوية هي الأكثر مشاركة في تصنيف تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي، تليها الجامعات الأوروبية، ثم الأمريكية، ثم الأفريقية ثم الاوقيانوسية، وهي في تزايد مستمر لجميع المناطق كما أشير آنفا، أما بالنسبة للدول والجامعات المشاركة في تصنيف سنة 2023 فتظهر في الشكل الموالي:

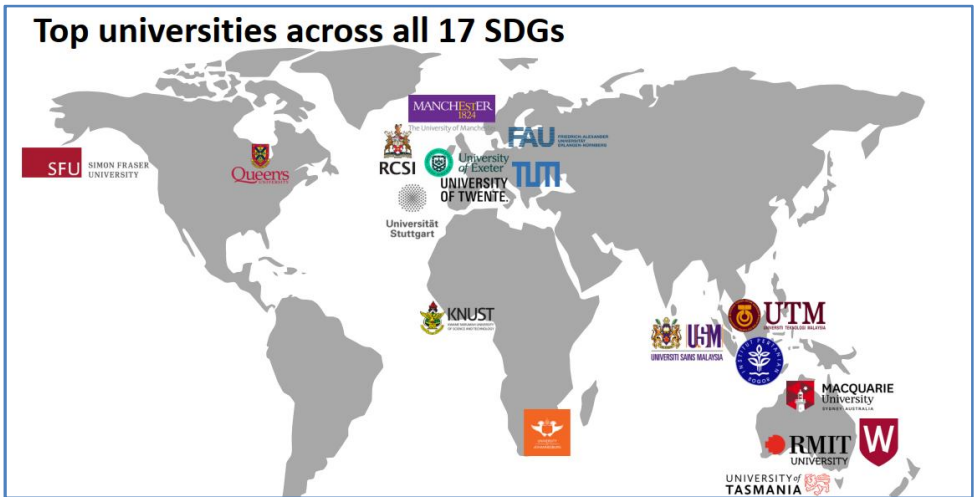
الشكل 2:الجامعات والدول المشاركة في تصنيف 2023



المصدر: (Ross & Peacock, 2023)

بلغ عدد الجامعات المشاركة في تصنيف التأثير لمؤسسات التعليم العالي سنة 2023 (1705 جامعة) موزعة عبر 115 دولة وهو عدد جد معتبر يعكس الانخراط العالمي للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل الجامعات الأولى على رأس هذا الترتيب في:

الشكل 3:الجامعات الأولى في تصنيف 2023



المصدر: (Ross & Peacock, 2023)

تتمثل قائمة 17جامعة المصنفة على رأس قائمة تصنيف التأثير 2023 في: جامعة ويسترن سيدني - أستراليا، جامعة مانشستر - المملكة المتحدة، جامعة كوينز–كندا، جامعة سينس - ماليزيا، جامعة تسمانيا–أستراليا، جامعة ولاية أريزونا (كامبي) - الولايات المتحدة، جامعة ألبرتا–كندا، جامعة RMIT–أستراليا، جامعة آلبورغ–الدنمارك، جامعة فيكتوريا–كندا، جامعة ويسترن–كندا، جامعة أوكلاند–نيوزيلندا، جامعة غلاسكو - المملكة المتحدة، جامعة لافال– كندا، جامعة تكنولوجيا سيدني–أستراليا، جامعة يونسي (الحرم الجامعي في سيول) - كوريا الجنوبية، جامعة تشولالونجكورن–تايلاند. هذه الجامعات تميزت بأداء جيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحصلت على تصنيفات عالية في هذا الجانب.

2.5 تحليل نتائج الأمن الغذائي لتصنيف THE Impact Rankings 2023

يتعلق الأمن الغذائي ببعد (SDG 2 – القضاء على الجوع نهائيا)وتظهر نتائجه بالنسبة لتصنيف 2023 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول1:ترتيب الجامعات الدولية في بعد القضاء على الجوع نهائيا في تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	البلد	القضاء على الجوع	الإجمالي
1	جامعة كوينز	كندا	90.6	97.2
2	جامعة ألبرتا	كندا	89.2	96.4
3	جامعة ولاية آيوا	الولايات المتحدة	88.9	88.7
4	جامعة لافال	كندا	88.5	95

5	جامعة إندونيسيا	إندونيسيا	87.7	94.4
6	جامعة كورك	أيرلندا	87.6	90.8
7	جامعة ولاية أوكلاهوما	الولايات المتحدة	86.4	89.8
7	جامعة سينس ماليزيا	ماليزيا	86.4	96.9
9	جامعة خون كاين	تايلاند	85.9	88.6
10	جامعة IPB	إندونيسيا	83.6	82.2–88.2
11	جامعة إكستر	المملكة المتحدة	82.8	94.5
12	جامعة كاسيتسارت	تايلاند	82.5	82.2–88.2
13	جامعة العلوم الزراعية السويدية	السويد	81.9	76.8–82.1
14	جامعة مينيسوتا	الولايات المتحدة	81.5	82.2–88.2
15	جامعة لينكولن	نيوزيلندا	81.3	76.8–82.1
16	جامعة ساسكاتشوان	كندا	81.1	90.3
17	جامعة فيرجينيا بوليتيكنيك والجامعة الحكومية	الولايات المتحدة	80.7	89

المصدر: (THE3, 2023)

أخذت الجامعات الكندية حصة الأسد بالنسبة لبعد القضاء على الجوع والمتعلق بالأمن الغذائي، فبالنسبة لجامعة كوينز أو جامعة ألبرتا أو جامعة ولاية آيوا أو جامعة لافال، قاربوا الحصول على النقطة الاجمالية في هذا البعد (من 88 إلى 90 قريبة من 100). ليدل على قوة توجه هذه الجامعات في نحو تحقيق الأمن الغذائي.

الجدول2:ترتيب الجامعات الجزائرية في بعد القضاء على الجوع نهائيا في تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	القضاء على الجوع	الإجمالي
301–400	جامعة بجاية	38.4–48.2	7.9–53.8
401–600	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	15.3–38.3	7.9–53.8
401–600	جامعة الوادي	15.3–38.3	7.9–53.8
401–600	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	15.3–38.3	7.9–53.8
401–600	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	15.3–38.3	7.9–53.8
401–600	جامعة الأغواط	15.3–38.3	7.9–53.8
401–600	جامعة معسكر	15.3–38.3	7.9–53.8
601+	جامعة محمد بوضياف المسيلة	15.3–38.3	53.9–59.6
601+	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	2.2–15.2	7.9–53.8

المصدر: (THE3, 2023)

نلاحظ أن إندماج الجامعات الجزائرية في بعد القضاء على الجوع المتعلق بالأمن الغذائي متواضع جدا مقارنة بالجامعات الدولية، على الرغم من الامكانيات المتاحة على صعيد الخدمات الجامعية والاقامات والمطاعم وغيرها.

3.5 تحليل نتائج الانتقال الطاقوي لتصنيف THE Impact Rankings 2023

يتعلق الانتقال الطاقوي ببعد (SDG 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)وتتمثل نتائجه في تصنيف 2023 على الصعيد الدولي والجزائري فيما يلي:

الجدول3:ترتيب الجامعات الدولية في بعد طاقة نظيفة وبأسعار معقولةفي تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	البلد	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الإجمالي
1	جامعة التكنولوجيا الماليزية	ماليزيا	85.8	82.2–88.2
2	الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك	المكسيك	83.3	92.8
3	جامعة كومساتس إسلام آباد	باكستان	82.2	76.8–82.1
4	جامعة تونغهاي	تايوان	81.5	82.2–88.2
5	جامعة ماهيدول	تايلاند	81.3	92.4
6	المعهد الهندي للتكنولوجيا غواهاتي	الهند	80.3	66.9–72.6
7	جامعة موهاغيه أردبيلي	إيران	80.1	72.7–76.7
8	جامعة شانغهاي	الصين	79.2	88.6
9	جامعة الملك فيصل	السعودية	78.6	82.2–88.2
10	جامعة آفي بابالولا	نيجيريا	78.1	76.8–82.1
10	معهد مونتيري للتكنولوجيا	المكسيك	78.1	89
12	جامعة يلدز التقنية	تركيا	77.4	76.8–82.1
13	جامعة مالايا	ماليزيا	77.2	82.2–88.2
13	جامعة سينس الماليزية	ماليزيا	77.2	96.9
15	جامعة لوفبرة	المملكة المتحدة	77.1	-
16	IMT Atlantique	فرنسا	76.8	82.2–88.2
16	جامعة ولاية آيوا	الولايات المتحدة	76.8	88

المصدر: (THE4, 2023)

أخذت الجامعات الآسيوية حصة الأسد بالنسبة لبعد طاقة نظيفة وبأسعار معقولة المتعلق بالانتقال الطاقوي، إذ حققت جامعة التكنولوجيا الماليزية أعلى معدل في هذا البعد

(85.8)، تليها الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك، جامعة كومساتس إسلام آبادباكستان، جامعة تونغهايتايوان، جامعة ماهيدولتايلاند، المعهد الهندي للتكنولوجيا غواهاتيالهند، جامعة موهاغيه أردبيليإيران، وكلها فاقت معدل 80 من أصل 100، وهذا إنما يعكس توجه هذه الجامعات نحو الطاقات المتجددة وجعلها كحتمية وضرورة ضمن سياسة هذه الدول للانتقال الطاقوي.

الجدول4:ترتيب الجامعات الجزائرية في بعد طاقة نظيفة وبأسعارمعقولةفي تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	الطاقة الميسورة والنظيفة	الإجمالي
401–600	جامعة محمد بوضياف المسيلة	38.7–51.8	53.9–59.6
601–800	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	11.1–38.6	7.9–53.8
601–800	جامعة بجاية	11.1–38.6	7.9–53.8
601–800	جامعة الاغواط	11.1–38.6	7.9–53.8

المصدر: (THE4, 2023)

جاء ترتيب الجامعات الجزائرية في هذا البعد (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) متأخرا نوعا ما مقارنة بالجامعات الدولية، إذ احتلت جامعة المسيلة المرتبة الأولى وطنيا والمرتبة 401-600 دوليا، تليها جامعة قالمة وبجاية والأغواط والتي احتلت المرتبة 601-800 دوليا، بمعدلات منخفضة قدرت بـ 11.1-38.6 من أصل 100. وهذا إنما يفسر بضعف التوجه نحو الانتقال الطاقوي بالنسبة لهذه الجامعات.

4.5 تحليل نتائج التنويع والتكامل الإقتصاديلتصنيفTHE Impact Rankings 2023

يتعلق التنويع والتكامل الإقتصادي بصفة غير مباشرة ببعد (SDG 9 – الصناعة والابتكار والبنية التحتية) وتتمثل نتائجه في تصنيف 2023 على الصعيد الدولي والجزائري فيما يلي:

الجدول5:ترتيب الجامعات الدولية في بعد الصناعة والابتكاروالبنية التحتيةفي تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	البلد	الصناعة والابتكار والبنية التحتية	الإجمالي
1	جامعة إرلانغن-نورمبرج	ألمانيا	100	-
1	جامعة شتوتغارت	ألمانيا	100	-
1	جامعة تكنولوجيا ميونخ الفنية	ألمانيا	100	-

1	جامعة تواينته	هولندا	100	-
5	جامعة دلفت للتكنولوجيا	هولندا	99.9	82.2–88.2
5	جامعة إدنبرة	المملكة المتحدة	99.9	91.2
5	جامعة ناشونال تشنغ كونج	تايوان	99.9	93.5
5	جامعة يونسي (الحرم الجامعي في سيول)	كوريا الجنوبية	99.9	95
9	جامعة هانيانغ	كوريا الجنوبية	99.8	82.2–88.2
9	جامعة باريس ساينس وليتر - جامعة باريس للبحوث	فرنسا	99.8	82.2–88.2
11	الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك	المكسيك	99.7	92.8
11	جامعة تايوان الوطنية	تايوان	99.7	90.3
11	جامعة آخن للتكنولوجيا	ألمانيا	99.7	76.8–82.1
11	جامعة شانغهاي	الصين	99.7	88.6
11	جامعة توهوكو	اليابان	99.7	82.2–88.2
16	جامعة بولونيا	إيطاليا	99.6	93.8
16	جامعة أوساكا	اليابان	99.6	82.2–88.2

المصدر: (THE5, 2023)

أخذت الجامعات االأوروبية حصة الأسد بالنسبة لبعدالصناعة والابتكار والبنية التحتية، إذ تحصلت الجامعات الألمانية جامعة إرلانغن-نورمبرج، جامعة شتوتغارت، جامعة تكنولوجيا ميونخ الفنية، وجامعة تواينته الهولندية على العلامة الكاملة (100) مما يعكس وجود مشاريع انتقال طاقوي على المستوى الوطني جسدتها هذه الجامعات وكانت عضوا أساسيا فيها.

الجدول6:ترتيب الجامعات الجزائرية في بعد الصناعة والابتكاروالبنية التحتيةفي تصنيف 2023

الترتيب	الجامعة	الصناعة والابتكار والبنية التحتية	الإجمالي
401–600	جامعة محمد بوضياف المسيلة	33.9–50.8	53.9–59.6
601–800	جامعة بجاية	17.2–33.8	7.9–53.8
801+	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	4.8–17.0	7.9–53.8

المصدر: (THE5, 2023)

جاء ترتيب الجامعات الجزائرية في هذا البعد (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) متأخرا نوعا ما مقارنة بالجامعات الدولية، إذ ظهرت فقط ثلاث جامعات وهي جامعة المسيلة، جامعة بجاية وجامعة قالمة. وهذا إنما يفسر بضعف التوجه نحو الصناعة والابتكار والبنية التحتية بالنسبة لهذه الجامعات، والاهتمام بالوظائف الأكاديمية (التعليم والتدريس خاصة) على حساب ذلك.

6. خاتمة:

بناء على التحليل السابق لنتائج تصنيف THE Impact Rankings 2023 في الأبعاد المتعلقة بالأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والتنويع والتكامل الإقتصادي، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية وتقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

1.6 نتائج الدراسة

- **الأمن الغذائي:** الجامعات الكندية تظهر تفوقا واضحا في بعد الأمن الغذائي. يمكن أن تكون هذه الجامعات نموذجا للتفوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال. **أما** الجامعات الجزائرية فتحتاج إلى زيادة جهودها لتحسين الأمن الغذائي والمساهمة في القضاء على الجوع.
- **الانتقال الطاقوي:** الجامعات الآسيوية تظهر تفوقا واسعا في بعد الانتقال الطاقوي، مما يشير إلى أهمية تكنولوجيا الطاقة النظيفة في هذه المناطق.**بالمقابل**يجب على الجامعات الجزائرية الاهتمام بالاستثمار في مجال الطاقة المستدامة وتنويع مصادر الطاقة.
- **التنويع والتكامل الإقتصادي:** الجامعات الألمانية والهولندية تبرز بشكل كبير في بعد التنويع والتكامل الإقتصادي، مما يشير إلى التركيز على الصناعة والابتكار.**أما**الجامعات الجزائرية فتحتاج إلى زيادة جهودها لتعزيز التنويع الإقتصادي وتطوير البنية التحتية.

2.6 اقتراحات الدراسة

- **تعزيز التعاون الدولي:** ينبغي على الجامعات الجزائرية تعزيز التعاون الدولي مع الجامعات الرائدة في مجالات الأمن الغذائي، والانتقال الطاقوي، والتنويع الإقتصادي من أجل تبادل الخبرات والتعلم من التجارب.
- **تعزيز البحث والتطوير:** يجب على الجامعات الجزائرية زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في مجالات الأمن الغذائي والطاقة المستدامة وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا.

- **تطوير البنية التحتية:** يجب على الحكومات والجامعات الجزائرية العمل سويا على تطوير البنية التحتية لدعم مشاريع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.
- **تعزيز التعليم والتوعية:** ينبغي على الجامعات الجزائرية العمل على تعزيز التوعية بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين الطلبة والمجتمع المحلي.

7. قائمة المراجع:

Thiétart, R.-A. (2014). *Méthodes de recherche en management*-4ème édition: Dunod.

Dugerdil, A., Sponagel, L., Babington-Ashaye, A., &Flahault, A. (2022). International University Ranking Systems and Their Relevance for the Medical and Health Sciences – A Scoping Review. International Journal of Higher Education, 11(5), 102. https://doi.org/10.5430/ijhe.v11n5p102

سحر محمد على محمد. (2020). دراسة نقدسة لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات الدولية للجامعات. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. المجلد 14، الاصدار 6. ص ص. 703-773

بضياف عبد المالك، براهمية آمال وحمودة نصيرة. (2016). استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية. أبحاث المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة العلوم والتكنولوجيا. السودان. 09-11 فيفري 2016. ص ص 384- 395 .

الصديقي سعيد. (2014). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز. مجلة رؤى استراتيجية، العدد (02)، ص ص. 08-47.

THE1. (2023). Impact Rankings Methodology 2024. Link https://the-ranking.s3.eu-west-1.amazonaws.com/IMPACT/IMPACT2024/THE.ImpactRankings.METHODOLOGY.2024.pdf. See on: 17/08/2023, at: 06.00

THE2. (2023). Impact Rankings: FAQs. Link: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/impact-rankings-faqs#:~:text=Times%20Higher%20Education%27s%20Impact%20Rankings,United%20Nations%27%20Sustainable%20Development%20Goals. See on: 17/08/2023, at: 06.15

Ross, D. & Peacock, H. (2023). Impact Rankings 2024 Masterclass September 2023. THE Impact Rankings.

THE3. (2023). Impact Rankings 2023: zero hunger. Link: https://www.timeshighereducation.com/rankings/impact/2023/zero-hunger. See on: 16/08/2023, at: 08.15

THE4. (2023). Impact Rankings 2023: affordable and clean energy. Link: https://www.timeshighereducation.com/rankings/impact/2023/affordable-and-clean-energy. See on: 16/08/2023, at: 08.30

THE5. (2023). Impact Rankings 2023: industry, innovation, and infrastructure. Link: https://www.timeshighereducation.com/rankings/impact/2023/industry-innovation-and-infrastructure. See on: 16/08/2023, at: 09.00

التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق الامن الغذائي المستدام

Green technology and its role in achieving sustainable food security

د. نور الهدى عمارة، ط. د عائشة بوذراع
[1]جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، houdaamara90@yahoo.com
[2]جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، aicha.boudraa@univ-oeb.dz

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التكنولوجيا الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وتقليل هدر الطعام وتعظيم الموارد الطبيعية وتعزيز استهلاك البدائل المستدامة، فيمكن للتكنولوجيا الخضراء أن تعالج بشكل فعال القضايا الملحة للأمن الغذائي.
حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة كيفية نجاح كل من الصين والإمارات العربية في تطبيق التكنولوجيا الخضراء لتحقيق الامن الغذائي لسكانها، حيث استطاعت الصين إقامة نظام متوازن ومنسجم يتعامل مع الطلب المتزايد على الغذاء ونمو السكان والحفاظ على البيئة، في حين لم تغفل الإمارات هي الأخرى عن اعتمادها لتقنيات التكنولوجيا الخضراء التي ساعدتها على حل مشكلة ندرة المياه، مما ضمن توزيعا عادلا للموارد للأجيال المقبلة.
الكلمات مفتاحية: تكنولوجيا خضراء، أمن غذائي، أمن غذائي مستدام، الصين، الإمارات العربية المتحدة.
تصنيف JEL : XN2 ،XN1.

Abstract:
This study underscores the paramount importance of green technology in the attainment of enduring food security. Through bolstering agricultural yields, curbing food wastage, optimizing natural resource utilization, and fostering the adoption of sustainable alternatives, green technology emerges as a potent instrument to effectively grapple with the exigent challenges surrounding food security.
The results of this study have demonstrated the successful utilization of green technology by both China and the United Arab Emirates to achieve food security for their populations. China has managed to establish a balanced and harmonious system that addresses the increasing food demand, population growth, and environmental preservation. Similarly, the UAE has also embraced green technology solutions, which aided in resolving the issue of water scarcity, ensuring a fair distribution of resources for future generations.
Keywords: Green technology, food security, sustainable food security, China, UAE.
Jel Classification Codes: XN2 ،XN1.

مقدمة:

أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة قضية ذات أهمية متزايدة تواجه مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، فالعالم اليوم يشهد تغيرا مناخيا ونموا سكانيا متسارعا، مما يجعل من الضروري إيجاد حلول مستدامة يمكن أن تعزز إنتاج الغذاء مع مراعاة البعد البيئي.

عند الحديث عن الجانب البيئي والأمن الغذائي، والتي هي مفاتيح التنمية المستدامة، يجدر الإشارة إلى اتجاه التكنولوجيا الخضراء والتي تمثل إحدى ركائز الانتقال نحو الأنظمة الخضراء المبتكرة التي يمكنها معالجة مشكلة الغذاء في العالم بشكل فعال مع مراعاة الحفاظ على البيئة، فالتكنولوجيا الخضراء هي اتجاه للمقاولاتية الخضراء وتنطوي على تحقيق التوازن بين إنتاج الغذاء والاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تتمتع التكنولوجيا الخضراء بالقدرة على تقديم ممارسات خضراء أكثر كفاءة وفعالية، مثل الزراعة الذكية التي تعتمد على الإشعار عن بعد، فضلا عن التكنولوجيا الوراثية والهندسة الوراثية، حيث تلعب كل هذه الآليات دورا حيويا في تحسين جودة المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، مع الحفاظ أيضا على البيئة وضمان الاستدامة.

علاوة على ذلك، تعد التكنولوجيا الخضراء عاملا أساسيا في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في المناطق الريفية، والتي يمكن أن تساعد أيضا في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحفاظ على الطاقة والتخفيف من تغير المناخ، كل هذه الفوائد للتكنولوجيا الخضراء تجعلها أداة أساسية لمعالجة مشكلة الغذاء في العالم، وخلق مستقبل مستدام للبشرية.

إن تحقيق الأمن الغذائي بشكل يضمن الحفاظ على البيئة، تعد مهمة ملحة تتطلب حلولا مستدامة، وفي هذا السياق تقدم التكنولوجيا الخضراء حلا واعدا يمكن أن يعزز إنتاج الغذاء مع الحفاظ على البيئة، وضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من تغير المناخ، لذلك أصبح من الضروري تشجيع استخدام التكنولوجيا الخضراء في الزراعة والإنتاج الحيواني، حيث أن لديها القدرة على تحويل النظام الغذائي وخلق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجربة كل من الصين والإمارات العربية المتحدة في تطبيق التكنولوجيا الخضراء لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، كنماذج متطورة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الموالي:

كيف ساهمت التكنولوجيا الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في كل من الصين والإمارات؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، مجموعة من **الأسئلة الفرعية**، نوجزها فيما يأتي:

- ما المقصود بالتكنولوجيا الخضراء، الزراعة الذكية والأمن الغذائي المستدام؟
- ما هي أهم آليات التكنولوجيا الخضراء؟
- ماهي أهم الدروس المستخلصة من تجربة الصين والإمارات العربية المتحدة والتي تساعد في تحقيق الامن الغذائي المستدام؟

- **هدف الدراسة:** يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة مدى قدرة التكنولوجيا الخضراء على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح مفهوم كل من التكنولوجيا الخضراء والأمن الغذائي المستدام؛
- تسليط الضوء على الدور المزدوج للتكنولوجيا الخضراء؛
-استخلاص أهم النقاط التي ساعدت الصين والامارات على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

- **أهمية الدراسة:** تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته كونه يعتبر من المواضيع الحديثة في الاقتصاد بما يواكب سعي الدول لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها من خلال تطبيق ابتكارات صديقة للبيئة وضمان حصة الأجيال القادمة.

- **فرضية الدراسة:** يتحقق الأمن الغذائي من خلال تعزيز استخدام الابتكارات والتكنولوجيات الخضراء لخلق بيئة مستدامة.

- **منهج الدراسة:** تم في هذه الدراسة إعتماد المنهج الوصفي للتعرف على متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل تجربة كل من الصين والإمارات في تطبيق التكنولوجيا

الخضراء كأحد أوجه المقاولاتية الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي، وكسر الحاجز الذي يعيق تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الغذاء للأجيال القادمة.

- الدراسات السابقة في الموضوع:

إن المتتبع للأدبيات الفكرية، يلحظ تنوعها في مجال الاجتهاد من أجل تحقيق الأمن الغذائي، بالاعتماد على الابتكارات والتكنولوجيات الخضراء.

نظرا لما تكمله الدراسات السابقة بالنسبة لأي دراسة لاحقة، عمدنا لإدراج مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، حيث وتتبعا لمسار الدراسة وتحقيقا لأهدافها البحثية، ارتأينا النظر لهذه الدراسات السابقة من خلال التركيز على تلك التي خصت التكنولوجيات والممارسات الخضراء، حيث تم التمييز بين نوعين من الدراسات الأجنبية والعربية منها كما يلي

1. **Susan, Mueller. (2017). Green Technology and its effect on the modern world:**

سلطت هذه الدراسة الضوء على تطبيقات التكنولوجيا الخضراء وتأثيرها على مختلف الصناعات، مع التركيز بشكل خاص على استخدام التكنولوجيا الخضراء لتلبية الاحتياجات المجتمعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للكوكب. الهدف هو تلبية الطلبات الحالية دون المساس بالجودة، وبالتالي ينصب التركيز الآن على إنتاج مواد قابلة لإعادة التدوير بالكامل أو قابلة لإعادة الاستخدام. كما تقترح الدراسة مناهج مختلفة لتعزيز التنمية المستدامة وأهميتها في المستقبل. وتخلص المقالة إلى أنه لا ينبغي التقليل من قيمة التكنولوجيا الخضراء في قيادة التكنولوجيا المستدامة وتحويل الطاقة النظيفة، وأن الانتقال إلى الممارسات الخضراء سيساعد فقط في التخفيف من الظروف الصعبة الحالية. إن الاعتراف بأهمية التكنولوجيا الخضراء في حل هذه الأزمة قبل تفاقمها أمر حتمي.

تناولت هذه الدراسة نتائج تتعلق بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة والتي تسعى جاهدة لحماية البيئة مع عكس الضرر البيئي حيث تشمل مساعي التكنولوجيا الخضراء استخدام مصادر طاقة بديلة، واستخدام مواد قابلة للتحلل وإعادة التدوير، وإقامة هياكل مستدامة تساعد التكنولوجيا الخضراء في تقليل انبعاثات الكربون والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري

والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومن النتائج التي تضمنتها هذه الدراسة أن الانتقال إلى التكنولوجيا الخضراء يمكن أن يساعد في استقرار الجهود العالمية لتعزيز الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للناس مع التخفيف أيضا من المخاوف البيئية.

2. **Michelle, L., Kaiser. (2011). Food Security: An Ecological–Social Analysis to Promote Social Development. Journal of Community Practice:**

تناقش هذه الورقة البحثية تحديات انعدام الأمن الغذائي والطبيعة غير المستدامة للنظام الغذائي الصناعي في الولايات المتحدة، مع التأكيد على الحاجة إلى التعاون متعدد التخصصات وسياسات الغذاء المستدامة لمعالجة هذه القضية. تم تحديد الأخصائيين الاجتماعيين على أنهم يمتلكون المعرفة والمهارات للمساهمة في تحسين الوصول إلى الغذاء الصحي بأسعار معقولة .

كما أكدت على أهمية النظر في أنظمة الأمن الغذائي المجتمعي في سياق سوق الغذاء الوطني والعالمي. كما يسلط الضوء على التأثير الضار لتلوث الهواء على الأراضي الزراعية، كما تكشف الدراسة عن تعقيدات انعدام الأمن الغذائي والخصائص غير المستدامة للنظام الغذائي الصناعي في الولايات المتحدة، وتؤكد على الحاجة إلى التعاون بين جميع التخصصات والسياسات الغذائية المستدامة لمعالجة هذه القضية الملحة، حيث تم تصنيف الأخصائيين الاجتماعيين على أنهم يمتلكون المعرفة والمهارات المطلوبة للمساهمة في تحسين الوصول إلى الغذاء الصحي بأسعار معقولة

يمكن للأخصائيين الاجتماعيين التعاون مع المزارعين لتعزيز الوصول إلى الحاجة الغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض والتب يمكن تحقيقها من خلال مبادرات مختلفة، مثل تشجيع زراعة الأطعمة الخاصة بالثقافة والتبرعات لمخازن الطعام. بالإضافة إلى توفير القيادة في المجتمعات التي لا تشارك حاليا في برامج قسائم سوق المزارعين.

❖ أما بالنسبة للدراسات السابقة باللغة العربية فقد جاءت كما يلي:

1. الخنساء سعادي، (2022)، التكنولوجيا والتوجه الأخضر للأعمال حالة تويوتا، المجلة الوطنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية:

تهدف الدراسة إلى استجلاء دور التكنولوجيا كداعم أو مثبط للتوجه الأخضر للأعمال، باعتبار أن التكنولوجيا من المتغيرات ذات التأثير البالغ في الأعمال كونها من عوامل البيئة العامة، وتؤثر بشكل مباشر على الأعمال، وبالرغم من ذلك فإن بقاء المؤسسات مرهون بمدى قدرة البيئة الداخلية لهذه المنظمات على التكيف مع هذه التكنولوجيا عن لم تكن هي التي استحدثتها، وبهذا توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا عنصر حيادي يدعم التوجه الأخضر إذا كانت هناك إدارة داخلية نابعة من إدارة المنظمة العليا خاصة وتكون التكنولوجيا خضراء نظيفة، والعكس صحيح فعندما تكون التكنولوجيا غير داعمة للتوجه الأخضر فبالتالي هي تكنولوجيا غير نظيفة، إذ وجب التنويه إلى أنه يمكن أن تشكل عنصر ضغط خارجي لتبني هذا التوجه خاصة إذا كانت هذه التكنولوجيا تمثل ميزة تنافسية لدى شركة تويوتا والتي تعتبر من عمالقة السوق.

تضمنت هذه الدراسة العديد من النتائج من بينها أن التكنولوجيا بقدر مساهمتها في تحقيق الرفاهية من خلال رفع المستوى المعيشي وتوفير متطلبات الحياة الكمالية، فإنها يمكن أن تكون سبب للمشاكل البيئية ومصدرا لأخطر الملوثات فهي أداة توجه حسب مستعملها.

2. د. بشار عماري، (د. س)، تعزيز التكنولوجيا الخضراء في الدول العربية، جامعة البلقاء التطبيقية:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى مساهمة التكنولوجيا الخضراء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث استخدام الموارد الطبيعية والحد من تأثيرها على البيئة، وهي تعتبر متطلب رئيس لتعزيز الاقتصاد الاخضر، وعليه فان الدول العربية تسعى إلى تحسين التناغم بين القضايا اقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلل تعزيز التكنولوجيا الخضراء والابتكار كأحد الخيارات. الا ان المنطقة العربية تواجه عقبات في هذه المسالة، من انخفاض الاستقرار وتراجع مستويات السلم الاهلي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في بعض بلدانها

مما يؤدي إلى تدمير منشآت المياه والطاقة والبنى التحتية. وبمقارنة الدول العربية بالمستويات العالمية فان تطبيق التكنولوجيا الخضراء في مختلف القطاعات مثل الطاقة والمياه والنقل الذي لا زال دون المستوى المطلوب.

وعليه فان هناك حاجة إلى مجموعة من الادوات لتمهيد الطريق نحو بيئة مواتية ضرورية تزيد من كفاءة إدارة الموارد، مثل تقليل استخدام الاعانات في مجال الطاقة والنقل وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، واستخدام الضرائب كحافز للحد من التلوث وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة، بالإضافة الى استخدام التعرفة والرسوم كأداة لزيادة الوعي بتكلفة استخدام الموارد وخلق حافز لتقليل الاستهلاك وتشجيع اعتماد التكنولوجيا الخضراء. كما يمكن للحكومات استخدام قوتها الشرائية الاختيار السلع والخدمات الصديقة للبيئة مما يساعد على تحفيز الابتكار للتحول إلى الانماط المستدامة. ومما ال شك فيه فان دعم البحث والتطوير والشراكة بين القطاعين العام والخاص وايجاد مصادر للتمويل هي من السياسات الواجب اتخاذها بحيث تتكيف مع الظروف الخاصة لكل بلد عربي.

- هيكل الدراسة: قصد الإجابة على التساؤل المطروح، ولتغطية الجوانب الموضوعية للدراسة، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسين، يخصص الأول لعرض الأسس النظرية لمفهوم التكنولوجيا الخضراء وكذا الأمن الغذائي المستدام، والمحور الثاني الذي يخصص لتحليل تجربة كل من الصين والإمارات العربية المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

I. إطار مفاهيمي حول التكنولوجيا الخضراء، الزراعة الذكية والأمن الغذائي المستدام.

في واحدة من المجالات الرئيسية التي تأخذها التكنولوجيا الخضراء في اعتبارها هي ميدان الأمن الغذائي، يأتي الأمن الغذائي المستدام عندما يتمكن الفرد والمجتمع من الوصول المستدام إلى كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي، دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وهنا تلعب التكنولوجيا الخضراء دورا محوريا في تحقيق هذا الهدف، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وتحسين عمليات التخزين والتوزيع، وتقليل هدر الموارد الغذائية، وتوفير بدائل مستدامة للموارد الطبيعية، ونحاول من خلال عناصر هذا المحور عرض أهم الأسس النظرية لهذه المفاهيم، كما يلي:

1.مفهـوم التكنـولوجيـا الخضـراء:

تشمل التكنولوجيا البيئية أو النظيفة، التي يشار إليها عادة بالتكنولوجيا الخضراء، مجموعة من المفاهيم والمنهجيات بهدف التخفيف من البصمة البيئية الناتجة عن الإجراءات البشرية.ومن السمات البارزة للتكنولوجيا الخضراء قد رتها على الاستدامة، فضلا عن إمكانية الابتعاد عن إنتاج الغازات الدفيئة،تسعى هذه المنهجيات إلى حماية الموارد الطبيعية والحد من النفايات والتلوث وتحسين كفاءة الطاقة،ويشمل ذلك مجموعة واسعة من الممارسات التي تتراوح من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى السلع القابلة لإعادة التدوير، والبناء الصديق للبيئة، والزراعة المستدامة (Susan، 2017)

كما عرفت التكنولوجيا الخضراء بأنها: "استخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة من أجل تحقيق الفعالية وتعزيز وابتكار هياكل آليات خضراء، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا الصديقة للبيئة تساهم في توفير خدمات الطاقة للمناطق النائية، وتعزز القوت وسلامة المياه عن طريق استخدام الممارسات الزراعية المستدامة، كما أنها تعزز إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي، وتقلل النفقات الصحية المرتبطة بالتلوث والصرف الصحي والتدهور البيئي". (د. بشار و هلسة، دون سنة نشر، صفحة 02)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا الخضراء على أنها أداة شاملة ضرورية للتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في الالتزام بالمبادئ البيئية من قبل الصناعات والشركات في جميع القطاعات، لتحقيق نتائج ومزايا مهمة مثل استخدام موارد طبيعية أقل والحد من النفايات والتلوث، يمكن استخدام التكنولوجيا الخضراء في قطاعات متنوعة، تشمل على سبيل المثال: تطبيقات الطاقة المتجددة، وأجهزة الحفاظ على المياه والطاقة، وإدارة تلوث الهواء، وتكنولوجيا إدارة النفايات، والممارسات الزراعية المستدامة، كما لا يمكن للعديد من تقنيات المعلومات والاتصالات الخضراء أيضا تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز المدن الذكية الأكثر استدامة.

1.1 أهمية التكنولوجيا الخضراء:

تكمن أهمية التكنولوجيا في تحقيق الآتي: (Soni، 2015، صفحة 02)

- تكمن أهمية التكنولوجيا الخضراء في ابتكار بيئي بارز يتم تبنيه بشكل استراتيجي لحماية النظم البيئية الطبيعية والحفاظ على الموارد النادرة؛

- لا يمكن المبالغة في أهمية التكنولوجيا الخضراء باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قطاع الطاقة المتجددة المندرج ضمن الحركة التقنية البيئية الأوسع؛

- كما تكمن أهميتها في قدرتها على التخفيف من العواقب السلبية للتلوث والآثار الضارة الأخرى التي تؤثر على البيئة وحيواناتها؛

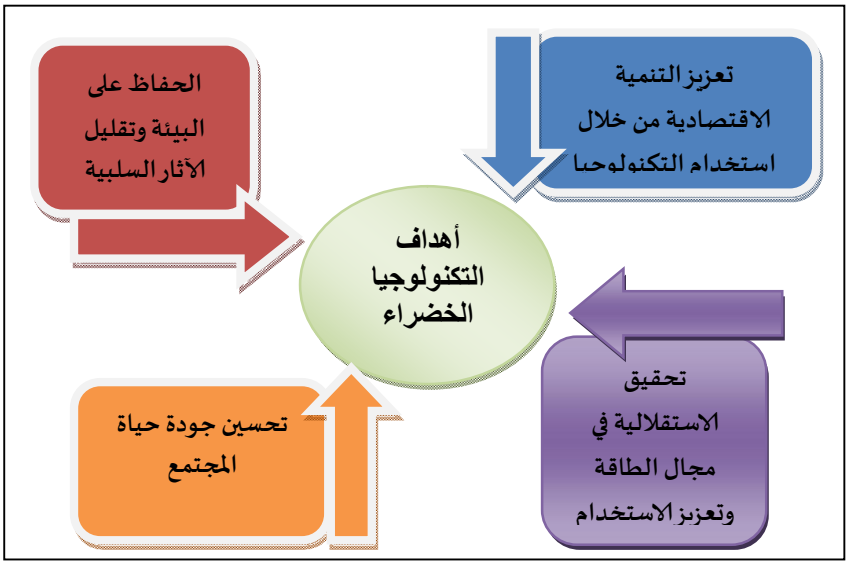
- الأهمية الجوهرية تكمن في الحد من التدهور البيئي نتيجة للتلوث والمكونات الضارة في البيئة بكميات وفيرة، وبالتالي فإن التكنولوجيا الخضراء نداء ملح. يعد التحول نحو الممارسات الصديقة للبيئة أمرا ضروريا بسبب الضرورة الملحة لمعالجة التحديات البيئية المتنامية قبل تفاقم الوضعية بشكل أكبر.

2.1 أهداف التكنولوجيا الخضراء:

أهداف التكنولوجيا الخضراء تتضمن:(Jayalakshmi, 2020, p. 60)

- **الحد من الأثر البيئي:** تهدف التكنولوجيا الخضراء إلى تقليل الأضرار البيئية الناجمة عن النشاطات البشرية من خلال التطوير والتنفيذ الفعال للتقنيات المستدامة والصديقة للبيئة؛
- **تعزيز الاستدامة:** تقوم التكنولوجيا الخضراء بدعم العمليات الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير، والتي تستفيد بأقل قدر ممكن من الموارد وتترك أقل قدر ممكن من القمامة؛
- **الحفاظ على الموارد:** تسعى التكنولوجيا الخضراء إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تقليل البصمة الإيكولوجية؛
- **تحسين الجودة البيئية:** تعزيز نظام البيئة من أجل الصحة والرفاه بتخفيض التلوث والحد من التعرض له؛
- **التعلم والتوعية:** إثارة التوعية وتعزيز التعلم حول أفضل الممارسات البيئية.

الشكل رقم 01: أهداف التكنولوجيا الخضراء.



المصدر: (حسنية، 2020، صفحة 10)

يتضح من الشكل السابق، أن أهداف التكنولوجيا الخضراء هي طريق سيار نحو التنمية المستدامة.

3.1 آليات التكنولوجيا الخضراء:

1.3.1 الطاقة الخضراء (الطاقة المتجددة):

عرفتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أنها الطاقة المستمدة من الطبيعة بمعدل وتيرة مساوي أو أكبر من نسب استعمالها، ويمكن تحويلها إلى طاقة من خلال استخدام مختلف الطرق التكنولوجية، وهو ما يسمح بتوفير خدمات الطاقة ووقود الكهرباء. (IPCC, 2023)

تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في: (حسنية، 2020، صفحة 11)

- **الطاقة الشمسية:** وهي من بين أبرز مصادر الطاقة النظيفة حيث يتم استخدام أشعة الشمس في إنتاج الكهرباء؛
- **الطاقة المائية:** وهي الطاقة المتولدة عن حركة المد والجزر الموجودة في البحار والمحيطات؛
- **الطاقة الحرارية المتأتية من الأرض:** وهي تستخدم لإنتاج الكهرباء وتوفير الحرارة والصناعة وغيرها؛
- **طاقة الهيدروجين:** يمثل أحد أهم مصادر الطاقة البديلة المستدامة، يتميز بعدم وجود آثار سلبية على البيئة؛
- **الطاقة الهوائية:** هي الطاقة المتأتية من حركة الرياح ويتم استغلالها باستخدام محطات توليد طاقة الرياح تحتوي على توربينات الرياح؛
- **طاقة الكتلة الحيوية:** يتم الحصول على طاقة الوقود الحيوي من الكائنات الحية النباتية أو الحيوانية؛
- **الطاقة النووية:** تمثل أحد أشكال الطاقة الحديثة تنشأ من خلال تكسر الروابط بين مكونات النواة بشكل يسمح بالحصول على طاقة حرارية تساهم في إنتاج طاقة الكهرباء.

2.3.1 تكنولوجيا النانوالخضراء:

هذه التكنولوجيا هي نتاج التطبيقات اليتي يمكن أن تنتج عن العلوم الخاصة بدراسة الذرات والجزيئات(الجسيمات الذرية)، وذلك بالعمل على التلاعب بها وتغيير خصائصها بهدف خلق مكونات ورقائق إلكترونية أصغر بآلاف المرات من تلك الموجودة الآن والمستعملة في العديد من المجالات العلمية. من أفضل ما ستقدمه هذه التكنولوجيا هو:

تخفيض النفايات الصناعية التي تنتج عن استخدامات الآلات المختلفة،ستأتي الفائدة عن طريق استخدام موارد اقتصادية أكثر، التخلص من التلوث الصناعي، وتحسين الكفاءة الخاصة باستخدام الطاقة ومصادرها. (الميلود، 2009، صفحة 51)

3.3.1 المباني الخضراء:

يشير مصطلح المباني الخضراء إلى ممارسات إنشاء هياكل واستخدام عمليات ذات كفاءة بيئية عالية في استخدام الموارد طيلة دورة حياة البناء، بدءا من تحديد الموقع والتصميم والتشغيل والترميم والصيانة، وحتى الهدم والترحيل، وتتكامل هذه الممارسات مع التصميم الكلاسيكي للمبنى من حيث المرافق العامة، والاقتصادية في الاستثمار وقوة التحمل أو الديمومة في عمر المبنى، وأخيرا الراحة في الاستخدام وكما هو معروف فالمباني الخضراء معروفة كأبنية مستدامة وذات أداء عالي. (البيئة، 2012)

4.3.1 الكيمياء الخضراء (الكيمياء النظيفة):

عرفتها وكالة حماية البيئة (EPA) على أنها الكيمياء التي تصمم منتجات وتقوم بعمليات كيميائية غير ضارة بالبيئة وتمنع التلوث البيئي، حيث تقوم بتصنيع هذه المنتجات بشكل يسمح بعدم بقائها في البيئة بعد استخدامها ويمكن تجزئتها إلى أجزاء لا تشكل خطرا على البيئة والمجتمع، وهي ليست تخصصا علميا منفصلا بل نهج متعدد التخصصات يقوم على المسؤولية الكيميائية والبيئية والاجتماعية، والذي يتيح المجال للإبداع والبحث المبتكر كمجال بحثي يسمح بإيجاد الحلول المناسبة التي تساهم في الحفاظ على التوازن بين استخدام الموارد البيئية والنمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.(EPA, 2023)

4.1 الزراعة الذكية كابتكار للتكنولوجيا الخضراء:

تلعب الزراعة الذكية دورا محوريا في مجال التكنولوجيا الخضراء، حيث تساهم بشكل فعال في تنفيذ ممارسات الزراعة المستدامة، حيث تعني الزراعة الذكية استخدام العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة، والتي بدورها تؤدي إلى الحفاظ على الموارد الحيوية والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومع ذلك فإن اعتماد التكنولوجيا الخضراء في الزراعة يواجه العديد من التحديات مثل الحاجة إلى نشر المعرفة بين المزارعين، وخاصة في البلدان النامية، كما يمكن نشر التكنولوجيا الخضراء من خلال الإعانات الحكومية للإنتاج الأخضر والعقوبات المفروضة على الإنتاج غير الأخضر، بالإضافة إلى ذلك أظهرت المعالجة النباتية للتربة نتائج واعدة في التخفيف من تلوث التربة بالقرب من المناطق الصناعية، يوفر دمج تكنولوجيا توليد الطاقة الكهروضوئية والزراعة الذكية حلولا لقضايا الطاقة والإنتاجية الزراعي.(Manish، 2021، صفحة 18)

- **تقنيات الزراعة الذكية:**

يتضمن هذا النوع من الزراعة مجموعة من التقنيات والأساليب المتطورة في مختلف النشاط الزراعي، يمكن تلخيصها فيما يلي: (عائشة، 2020، صفحة 219)

- تقنيات علمية مثل التغطية، الزراعة البيئية، الحفاظ على الموارد الزراعية؛
- ضمان دوران المحاصيل بطريقة ناجعة؛
- الإدارة المتكاملة للزراعة والثروة الحيوانية، والجراحة الزراعية؛
- إدارة وتحسين الرعي، وكذلك تحسين إدارة موارد المياه؛
- ادخال تكنولوجيا مبتكرة، واعتماد أساليب التنبؤ؛
- اعتماد مظم الإنذار المبكر والتأمين ضد المخاطر المناخية؛
- تحقيق التكامل بين التنمية الزراعية والاستجابة المناخية؛
- تحقيق سلامة الغذاء ومعالجة مشكل آثار تغير المناخ وارتفاع الطلب على الغذاء؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها؛
- خفض النفقات والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية.

2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

1.2 تعريف الأمن الغذائي:

- عرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية". (the world bank, 2023)
- كما عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه "توفير الغذاء بالكميات النوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية". (حفصاوي و محمدي، 2023، صفحة 174)

من التعريفين السابقين نستنتج أن الامن الغذائي لا يتحقق إلا بتوفر كافة الإمكانات المادية، الاجتماعية، والاقتصادية للوصول إلى الأغذية الصحية والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية.

2.2 تعريف الأمن الغذائي المستدام:

يشير الأمن الغذائي المستدام إلى مفهوم ضمان الوصول إلى طعام كافٍ وآمن ومغذي لجميع الأفراد مع مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية طويلة المدى لإنتاج الغذاء وتوزيعه، يشمل تعزيز الوصول العادل إلى الأغذية الصحية المزروعة بطريقة مستدامة. (Michelle، 2011، صفحة 65)

كما يعبر أيضا الأمن الغذائي المستدام إلى القدرة على توفير إمدادات موثوقة ومستمرة من الأغذية المغذية للسكان مع ضمان صحة البيئة على المدى الطويل والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات كما يتضمن ممارسات تعزز الاستخدام الفعال للموارد، وتقليل النفايات والتلوث، وحماية التنوع البيولوجي، ودعم سبل عيش المزارعين ومنتجي الأغذية. (Jiuliang، 2020، صفحة 612)

3.2 تحديات الأمن الغذائي المستدام في العالم:

يواجه الأمن الغذائي العديد من التحديات إن لم نقل العوائق التي تعرقل تحقيقه كونه أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث جمعنا جملة من التحديات نذكرها بإيجاز على التوالي: (Sudhir، 2021، صفحة 15)

- يشكل تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة تحديات كبيرة للأمن الغذائي، مما يؤثر على غلة المحاصيل والإنتاجية الزراعية؛
- يهدد تدهور الأراضي وتآكل التربة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التحضر والتصنيع إنتاج الغذاء وتوافره؛
- ندرة المياه وممارسات إدارة المياه غير الفعالة تحد من الإنتاج الزراعي والوصول إلى المياه النظيفة للري؛
- يمكن أن تتسبب الآفات والأمراض والأنواع الغازية في خسائر كبيرة في المحاصيل وتقليل توافر الغذاء؛
- يؤدي عدم الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية الحديثة والمدخلات والموارد، لا سيما بين صغار المزارعين في البلدان النامية، إلى إعاقة الإنتاجية والأمن الغذائي؛
- يمكن أن يؤدي الفقر وعدم المساواة ومحدودية الوصول إلى الأسواق والموارد المالية إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراعات والنزوح إلى تعطيل الأنشطة الزراعية، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وانعدام الأمن؛
- يؤدي تغيير الأنماط الغذائية والتحضر والنمو السكاني إلى زيادة الطلب على الغذاء، مما يضغط على النظم الغذائية ويؤدي إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي .

4.2 حالة الأمن الغذائي في العالم:

شهدت العديد من المناطق في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021 انخفاض في تعداد السكان، حيث تم تسجيل معدل إخلاء مرتفع، وإن كان ذلك

بوتيرة أبطأ من العام السابق، في المقابل شهدت إفريقيا أكبر زيادة في عام 2019، سواء من حيث النسبة المئوية أو العدد الفعلي للأفراد المتضررين من نقص التغذية.

كما تم تقدير انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد ضمن العامل باستخدام تحليل التجارب التي أبلغ عنها الأفراد فيما يتعلق بالوصول المحدود إلى الغذاء، حيث تم تنفيذ هذا التحليل الخاص من خلال استخدام مقياس فوائد انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من زيادة 350 مليون شخص في عام 2020، مقارنة بـ 2019، ظلت هذه الأرقام ثابتة إلى حد كبير في عام 2021 قبل تفشي جائحة كوفيد، هذا يعادل ما يقارب 30 مليار شخص، أي حوالي 30% من إجمالي السكان على مدار العام.

وفي عام 2020، تم تسجيل تقديري بأن عدد الأفراد الذين يعملون بغرض الحصول على نظام غذائي صحي يبلغ حوالي 3.1 مليار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 112 مليون فرد مقارنة بالعام السابق من عام 2019، وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الأغذية. (Cullen، 2023، الصفحات 03-04)

بعد الاطلاع على التقرير الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تم الفصل في أن الجهود جارية حاليا لبدء الاستعدادات لإصدار 2023 القادم من التقرير المتعلق بالحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية في هذا المجال، حيث سيقيم التقرير بدقة الأساليب المختلفة التي من خلالها سيؤدي التوسع الحضري حتما إلى إعادة تشكيل النظم الغذائية، وبالتالي التأثير على الأمن الغذائي والتغذية.

3. العلاقة بين التكنولوجيا الخضراء والأمن الغذائي:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي المستدام ارتباطا وثيقا باستخدام التقنيات الخضراء في صناعة الأغذية، تم ابتكار التقنيات الخضراء غير الحرارية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجال الكهربائي النبضي والمعالجة بالضغط العالي والبلازما الباردة والأوزون والمياه المحللة بالكهرباء، لتسهيل تقليل استهلاك الطاقة أثناء إنتاج الأغذية ومعالجتها وتعبئتها.(Ashok, 2021, p. 131)

حيث أدى دمج تكنولوجيا الأغذية والتكنولوجيا الخضراء إلى تطورات مثل معالجة الأغذية بمساعدة الإنزيمات والتعبئة الصديقة للبيئة والمعالجة غير الحرارية، وكلها تظهر كفاءة أكبر في استخدام الطاقة وسمات جودة فائقة مقارنة بالإجراءات الحرارية التقليدية.(Anurag, 2019, pp. 26-27)

علاوة على ذلك، فإن استخدام التقنيات الناشئة، أي إنترنت الأشياء وتحليلات البيانات، تقدم فوائد فريدة عندما يتعلق الأمر بمعالجة مشكلة الوصول إلى الغذاء وانعدام الأمن الغذائي، (Nasibeh، 2021)كما تم تطبيق تقنيات الاستخراج الأخضر مثل الاستخراج بمساعدة الميكروويف، للحصول على العناصر الغذائية من الأطعمة دون خسارة ومع توفير الوقت والطاقة إن تطبيق تكنولوجيا الأسمدة الخضراء في الإنتاج الزراعي مثل: الأرز، لديه القدرة على زيادة المحصول والمساهمة في التنمية المستدامة، ومعالجة مخاوف الأمن الغذائي .(Nadia, 2017, p. 45)

II. تحليل تجربة التكنولوجيا الخضراء لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في كل من الصين والإمارات العربية المتحدة:

الابتكار في تكنولوجيا البيئة الخضراء من أجل تعزيز الامن الغذائي يساعد على تحقيق توازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك، إنه أيضا مفتاح لبناء مجتمع مستدام، والذي أصبح أكثر أهمية حول العالم، خاصة في الصين وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المحور.

1. التكنولوجيا الخضراء في الصين:

تبنت الصين التكنولوجيا النظيفة بالكامل، وأثبتت نفسها كمنتج ومستهلك رائد في هذا المجال، ومن اللافت للنظر أن استثماراتها في التكنولوجيا النظيفة تفوق استثمارات أوروبا والولايات المتحدة مجتمعين، وأظهرت الحكومة الصينية التزامها الثابت بمعالجة قضايا التلوث من خلال الاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الخضراء، علاوة على ذلك قدمت

حوافز استثمارية وسياسات تفضيلية لتعزيز نمو أسواق التكنولوجيا النظيفة المحلية وجذب المستثمرين الأجانب.(trade commissioner, 2019)

في عام 2016 ، استثمرت الصين مبلغا كبيرا قدره 1850 مليار يوان، أي ما يعادل 269 مليار دولار أمريكي تقريبا، في التكنولوجيا النظيفة، وهو ما يمثل 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وفقا للتقديرات، من المتوقع أن يصل الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة في الصين إلى 17 تريليون يوان صيني بحلول عام 2020. وهذا يعني أن الصين ملتزمة بالاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتتخذ خطوات كبيرة لتحقيق أهدافها البيئية. (trade commissioner، 2019)

الجدول (01): حجم الاستثمار الصيني في التكنولوجيا النظيفة خلال فترة (2007 - 2016)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2012	2014	2015	2016
الاستثمار (مليار يوان صيني)	350	500	530	770	720	830	910	970	1080	1850

المصدر: (trade commissioner، 2019)

يظهر الجدول تطور الاستثمار الصيني في مجال التكنولوجيا النظيفة خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2016، حيث نلاحظ بدأ الاستثمار بمستوى منخفض في عام 2007 بقيمة 350 مليار يوان صيني، وبعد ذلك أصبح يشهد نموا متسارعا خلال السنوات التالية، حيث ارتفع الاستثمار إلى 500 مليار يوان صيني سنة 2008، واستمر النمو خلال الأعوام المتتالية حيث بلغ 530 مليار يوان صيني في عام 2009، و770 مليار يوان صيني في عام 2010، و720 مليار يوان صيني في عام 2011، بعد ذلك استمر النمو بشكل مستدام حيث وصل الاستثمار إلى 830 مليار يوان صيني في عام 2012، وزاد إلى 910 مليار يوان صيني في عام 2013، ومن ثم إلى 970 مليار يوان صيني في عام 2014.

وفي الفترة الأخيرة، شهد الاستثمار قفزة هائلة، حيث ارتفع بشكل ملحوظ إلى 1080 مليار يوان صيني في عام 2015، ومن ثم قفز بشكل غير مسبوق إلى 1850 مليار يوان صيني في عام 2016، هذه الزيادة الكبيرة في الاستثمار تعكس التزام الصين بتعزيز التكنولوجيا النظيفة

والاستدامة، وتوضح استراتيجيتها في الاستفادة من التكنولوجيا للتصدي للقضايا البيئية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2. الأمن الغذائي الأخضر في الصين:

حققت الصين الأمن الغذائي الأخضر من خلال تنفيذ استراتيجية الغذاء الأخضر وإنشاء مركز الصين لتنمية الأغذية الخضراء، الذي يعمل كوكالة إدارية متخصصة لوضع السياسات والمعايير وترخيص العلامة التجارية، وفحص المنتجات، كما تتضمن الاستراتيجية تطوير وتنفيذ 140 معيارا بيئيا وتشغيليا يجب على شركات الأغذية الخضراء الالتزام بها، حيث أنه اعتبارا من عام 2019، كانت هناك 15984 شركة للأغذية الخضراء في الصين، تقدم مجموعة واسعة من المنتجات التي تلبي معايير الأغذية الخضراء، إذشغلت مساحة الزراعة والمبيعات المحلية السنوية للأغذية الخضراء جزءا كبيرا من مساحة الأراضي الزراعية في الصين والناتج المحلي الإجمالي من الزراعة، مما ساهم في الأمن الغذائي والاستدامة البيئية (Jiuliang X.، 2020، صفحة 611).

بالنسبة للمساحات والأراضي الزراعية فقد شكلت مساحة الزراعة والمبيعات المحلية السنوية للأغذية الخضراء في الصين 8.2٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية و9.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في عام 2019، كما بلغ عدد شركات الأغذية التي تنتج أغذية وفق معايير بيئية 15984 شركة للأغذية الخضراء في الصين في عام 2019، تقدم هذه الأخيرة حوالي 36345 نوعا من المنتجات التي تلبي معايير الأغذية الخضراء، حيث قامت الصين بإنشاء مركز تنمية الأغذية الخضراء، الذي يشرف على صناعة الأغذية الخضراء، بفرض تطبيق 140 معيارا بيئيا وتشغيليا على شركات الأغذية الخضراء لاتباعها، فقد سمح نجاح الصين في الزراعة المكثفة بإطعام ما يقارب من 22٪ من سكان العالم، بـ 7٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. (Jiuliang X.، 2020، صفحة 614)

وبهذا فإن نجاح الصين تطورها السريع في صناعة الأغذية الخضراء يشير إلى أن استراتيجية الربح الثلاثي لحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاقتصادية الزراعية، وتحسين تغذية الإنسان وصحته يمكن تطبيقها في جميع بلدان العالم، وحتى مناطق نامية أخرى.

3. التكنولوجيا الفلاحية الخضراء والأمن الغذائي في الصين:

لعبت التطورات العلمية والتكنولوجية دورا مهما في تعزيز الإنتاجية الزراعية في الصين، حيث تمثل 61٪ من الزيادة الإجمالية، وفقا لوزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية فإن إدخال الآلات والأنظمة الذكية أدى إلى جعل الزراعة أكثر كفاءة وتقليل الحاجة إلى العمالة البشرية، مما أفاد المزارعين في جميع أنحاء البلاد الذين يزرعون المحاصيل ويرعون الماشية، على سبيل المثال: في مزرعة هونغوي في مقاطعة هيلونغجيانغ، الواقعة في شمال شرق الصين، تم استخدام طائرات بدون طيار لمكافحة الآفات في محاصيل الأرز مما أدى إلى انخفاض كبير في كمية العمالة البشرية المطلوبة، فقد مهد هذا التقدم التكنولوجي الطريق للزراعة الأكثر ذكاء ومن المتوقع أن يستمر في تحسين الكفاءة في القطاع الزراعي الصيني.(CGTN, 2022)

أنشأت الصين نظاما شاملا للإشراف على إنتاجها الزراعي، والذي يتضمن استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة جميع الأنشطة على الأراضي الزراعية بشكل فعال، كما أطلقت الحكومة الصينية منصة ذكية متطورة مصممة خصيصا لمساعدة المزارعين في مساعيهم الزراعية، حيث تم تجهيز هذه المنصة بطائرات بدون طيار تنقل باستمرار البيانات التي تم جمعها من خلال المراقبة واسعة النطاق للأراضي الزراعية ثم بعد ذلك يتم تحليل البيانات وتصنيفها، مما يتيح للمنصة إصدار إنذار مبكر في حالة اكتشاف الآفات. بالإضافة إلى ذلك من المتوقع نشر طائرات بدون طيار لحماية النباتات لرش المبيدات على الفور، وفقا للتعليمات الصادرة عن المنصة، هذا النهج المبتكر للإنتاج الزراعي يدل على التزام الصين باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قطاعها الزراعي وضمان الأمن الغذائي لمواطنيها. (CGTN، 2022)

،يحدث استخدام الطائرات بدون طيار ثورة في الطريقة التي نتعامل بها مع الزراعة، على سبيل المثال: يمكن الآن إنجاز حقل أرز تبلغ مساحته 30 هكتارا والذي يتطلب عادة عشرة مزارعين للعمل على مدار اليوم في غضون ثلاث ساعات فقط من خلال استخدام طائرة بدون طيار، ويكتسب هذا التقدم التكنولوجي أهمية خاصة في ضوء حقيقة أن الصين أنشأت منطقة تجريبية تجسد الزراعة الذكية الراقية، وتضم مساحة شاسعة تغطي 240 هكتارا في مدينة ليويشان بشرق الصين.

حيث تعتبر تربية الأغنام أحد الأنشطة الزراعية الأساسية، تم استخدام أجهزة استشعار ذكية لتسهيل تبريد الأغنام أثناء موجات الحر. تم تجهيز الأجهزة داخل المنطقة الصناعية الذكية بالمدينة لمراقبة الظروف المعيشية للأغنام وتنفيذ تدابير التبريد المختلفة لتحل محل عملية القص اليدوي الشاقة سابقا. وهذا يدل على الخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها في مجال الزراعة الذكية، والتي من المتوقع أن تغير وجه الزراعة وتربية الماشية كما نعرفها. (CGTN، 2022)

وفي سياق ما سبق ذكره فإن التنفيذ الذكي للزراعة والأمن الغذائي في الصين، لمواجهة تحدي الكثافة السكانية من ناحية وتحقيق التنمية الغذائية المستدامة من ناحية أخرى، سعت الحكومة الصينية بتنفيذ تدابير رقابية من أجل تعزيز القدرة الزراعية من خلال الابتكار في التقنيات والاستثمارات التي تساعد الصين على مواجهة تحديات متعددة، مثل الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والإدارة غير الفعالة للمياه كل هذا يؤدي إلى تلوث البيئة، مما ألزم الصين اتخاذ تدابير استباقية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال دراسة إدارة الموارد وحماية البيئة والتنمية الزراعية المستدامة وهذا يشمل استخدام التكنولوجيا الخضراء والممارسات الزراعية الدقيقة، كل هذا جعل الصين من أقوى الاقتصاديات في العالم.

4. تجربة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام باعتمادها على الزراعة الذكية:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدما كبيرا في التكنولوجيا الزراعية، مدعومة بالقيادة الرشيدة وإطلاق مبادرات واستراتيجيات طموحة في هذا المجال،حيث تستغل الإمارات التكنولوجيا بشكل كثيف لدعم الزراعة، ولكن الأهم هو توفير البيئة المناسبة لاستخدام هذه التكنولوجيا واستغلالها بشكل متوازن في جميع المؤشرات الفرعية للأمن الغذائي (الوفرة والإتاحة والجودة والسلامة والاستدامة والتكيف). كما يعزز هذا النهج النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والتطبيقات التكنولوجية التي تدمج التقنيات الحديثة في الزراعة، مما يعزز الأمن الغذائي في نهاية المطاف والذي يعد أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في ضوء الأزمات

العالمية الحالية، حيث تهيمن البيئة الصحراوية على مساحة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشمل أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها الإجمالية فهي تحتل المرتبة الثانية في مؤشر الإجهاد المائي العالمي، بعد الكويت، مما يشير إلى الحاجة الماسة لأكثر من 16 ضعف موارد المياه العذبة المتجددة الحالية لتلبية متطلباتها.

ونتيجة لذلك، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة على تنويع تقنيات الزراعة التي تعتمد بشكل أقل على المياه والتربة الخصبة، وقد أدى هذا النهج إلى زيادة ناجحة في القيمة المضافة لقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في دولة الإمارات العربية المتحدة، من 2.6 مليار دولار في عام 2014 إلى 3.1 مليار دولار في عام 2019 ومن المثير للاهتمام أن هذه القيمة تفوق مساهمة نفس القطاع في البلدان ذات الموارد المائية الأكثر وفرة، مثل ألبانيا وبلجيكا وبلغاريا وكوستاريكا، وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (محمود، 2023)

كما تدعم وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات استخدام التكنولوجيا المائية بين المزارعين، وتعتمد هذه التكنولوجيا على استخدام المياه الغنية بالمغذيات اللازمة لنمو النباتات من دون تربة، أو بوجود كمية قليلة من التربة، حيث توفر هذه الطريقة ما يتراوح بين 70% و90% من المياه، كما توفر حوالي 99% من مساحة الأرض المطلوبة للزراعة، وبتكلفة قريبة من التكلفة التقليدية للزراعة في أرض خصبة، وتقدم محاصيل زراعية بتكاليف ثابتة على امتداد المواسم.

بالإضافة إلى مشاركة الإمارات العربية المتحدة في العديد من المبادرات لجذب التكنولوجيا المعاصرة في مجال توفير المياه والتنمية الزراعية ومن الأمثلة على ذلك المنتدى العالمي للابتكارات الزراعية، الذي عقد في أبو ظبي في عام 2019 وكان هذا الحدث أكبر معرض في العالم للابتكارات في مجال التكنولوجيا الزراعية، علاوة على ذلك في منتصف فبراير 2023، عقدت شركة متخصصة في الزراعة الرأسية الداخلية، AeroFarms، قمة الابتكار التكنولوجي الزراعي السنوية الثانية «AeroFarms» في أبو ظبي تألف هذا الحدث الرفيع المستوى من 24 متحدثا وأكثر من 1000 مشارك من 65 دولة اجتمعوا للتداول حول مستقبل الزراعة والأمن الغذائي، خلال هذه القمة أبرمت AeroFarms مذكرتي تفاهم مع جامعة نيويورك أبو ظبي والمركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA). (سمار، 2022، صفحة 460)

يستمر الهدف الأساسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التركيز على ضمان الأمن الغذائي لسكانها والمقيمين فيها حيث ساهمت كفاءة الدولة في الاستفادة من التكنولوجيا، والالتزام بالتجارة دون عوائق وتسهيل التجارة في السلع في استقرار الإمدادات الغذائية، وفقا لتقييم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ظل معدل تصاعد أسعار المواد الغذائية أقل من المتوسط العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات شهدت انخفاضا قدره 1.4 نقطة مئوية في أسعار المواد الغذائية في عام 2019، والتي ارتفعت بنسبة 3.7 نقطة مئوية في عام 2020، بينما ارتفعت الأسعار العالمية بنسبة 4.4 و6.3 نقطة مئوية على التوالي خلال نفس الفترة وقد تصدرت دولة الإمارات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022، والصادر عن "إيكونوميست إيمباكت". وعلى المستوى العالمي جاءت الإمارات في المرتبة الـ 23 من أصل 113 دولة شملها المؤشر الإجمالي للأمن الغذائي، متقدمة 12 مرتبة مقارنة بنتائج عام 2021، والمرتبة السابعة في المؤشر الفرعي لتوافر الغذاء، والـ 16 في مستوى سلامة وجودة الغذاء.(محمود، 2023)

فإن دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا تعطي الأولوية لتنفيذ التكنولوجيا الزراعية المتطورة، بهدف وضعها في طليعة الدول التي تتمتع بأفضل أمن غذائي كما أبرمت الإمارات اتفاقيات مع دول رائدة في صناعة التكنولوجيا الزراعية، مثل فنلندا، التي تحتل المرتبة الأولى في مؤشر الأمن الغذائي العام، وأستراليا، المعروفة بتوفير المواد الغذائية الأقل تكلفة، واليابان التي تتفوق في توريد الغذاء بكميات كبيرة، وكندا، التي تفتخر بأعلى المعايير في جودة الأغذية وسلامتها بالإضافة إلى ذلك، تدرس الإمارات التكنولوجيا النرويجية، المشهورة باستدامتها وقدرتها على التكيف، لتعزيز أمن قطاع الغذاء في البلاد ضد أي اضطرابات عالمية مستقبلية. (محمود، 2023)

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نجد أن دور التكنولوجيا الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الصين لا يمكن التغاضي عنه، إذ أن توظيف التقنيات المبتكرة والمستدامة في قطاع الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية يشكل عاملا أساسيا في معادلة تحقيق الأمن الغذائي في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية، من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية بأساليب تقنية وذكية تقلل من تأثيرات الزراعة التقليدية على البيئة، حيث أن الصين صنعت التحدي بتحقيق توازن مستدام بين تلبية احتياجات المتجددة لعدد سكانها الهائل والمتزايد من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

وكما تم عرضه في هذه الدراسة فإن الصين تبنت ممارسات زراعية مستدامة، مثل الزراعة الذكية الخضراء واستخدام الأساليب البيولوجية لمكافحة التلوث البيئي، والمحافظة على صحة النباتات والحيوانات، بالإضافة إلى تقنيات الري الذكي وإدارة المياه بشكل فعال تساهم في استخدام المياه بكفاءة أكبر، مما يعزز من إمكانية الإنتاج الزراعي في مناطق ذات ندرة مائية.

ومن خلال تكامل الطاقة المتجددة في عمليات الإنتاج الزراعي، يمكن تقليل الانبعاثات الضارة وتحقيق نمط تنمية أكثر استدامة، وبالتالي يمكن للتكنولوجيا الخضراء أن تلعب دورا حيويا في تحسين الأمان الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين استدامة الزراعة.ومع ذلك، يجب الوعي أن نجاح التكنولوجيا الخضراء يتطلب تعاونا مستداما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع، كما يجب أن تبذل جهود مشتركة لتعزيز البحث والابتكار في هذا المجال، وتوفير الدعم المالي والتدريب للمزارعين لتبني هذه التقنيات الجديدة.

وفي الأخير، إن دور التكنولوجيا الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في كل من الصين والإمارات العربية المتحدة لا يقتصر على تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني فحسب، بل يمتد للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وأيضا ديمومة الابتكار ودعم التكنولوجيا الخضراء، كل هذا مكن هاتين الدولتين أن تسعى نحو تحقيق هدف طموح من أجل تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي**Haut du formulaire**.

قائمة المراجع:

1. A, Scott., Susheel, Kumar., Parshvika, Tewari., Aditya, Lal. Anurag .(2019) .Reconciliation of green technology with food technology for eco-friendly applications .*Journal of Pharmacognosy and Phytochemistry*.

2. Adnan., Shahrina, Md, Nordin., Imran, Rahman., Amir, Noor Nadia .(2017) .Adoption of green fertilizer technology among paddy farmers: A possible solution for Malaysian food security .*Land Use Policy (Elsevier Ltd).*

3. Kumar, Chakka., Ashok, Kumar, Chakka., Ashok, Kumar, Chakka., M.S., Sriraksha., C.N., Ravishankar. Ashok .(2021) . Sustainability of emerging green non-thermal technologies in the food industry with food safety perspective: A review .*Lwt - Food Science and tecnology*.

4. Kumar, Yadav., Ritu, Yadav Manish .(2021) .Use of Smart Technology in Sustainable Agriculture.22-17 .

5. L., Kaiser. Michelle .(2011) .Food Security: An Ecological–Social Analysis to Promote Social Development .*Journal of Community Practice*.

6. Mahalingam Jayalakshmi .(2020) .Green Technology: A Contribution to Sustainable Development in India .*international research journal science hub (IRJASH).*

7. Mueller Susan .(2017) .Green Technology and its effect on the modern world . *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research JETI*.231 ،

8. Shende., Vishnu, D., Rajput., Aniket, Gade., Tatiana, Minkina., Svetlana, Sushkova., Saglara, Mandzhieva., Veronica, E., Boldyreva Sudhir .(2021) .Metal-based Green Synthesized Nanoparticles: Boon for Sustainable Agriculture and Food Security . *IEEE Transactions on Nanobioscience (Institute of Electrical and Electronics Engineers*.

9. Xu., Zhihua, Zhang., Xian, Zhang., Muhammad, Ishfaq., Jiahui, Zhong., Wei, Li., Fusuo, Zhang., Xuexian, Li Jiuliang .

.(2020)Green Food Development in China: Experiences and Challenges .*Agriculture (Multidisciplinary Digital Publishing Institute*.

10. Xu., Zhihua, Zhang., Xian, Zhang., Muhammad, Ishfaq., Jiahui, Zhong., Wei, Li., Fusuo, Zhang., Xuexian, Li. Jiuliang . .(2020)Green Food Development in China: Experiences and Challenges- .*Agriculture (Multidisciplinary Digital Publishing Institute*.

11. Zohrabi., Lauren, Linkous., Roja, Eini., Sarin, Adhikari., Brittany, Keegan., John, C., Jones., Basil, Gooden., Brian, C., Verrelli., Sherif, Abdelwahed . Nasibeh .(2021) .Towards Sustainable Food Security: An Interdisciplinary Approach . *Ubiquitous Intelligence and Computing*

12. Máximo Torero Cullen . (2023). *تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ*. منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة.

13. بوثلجة عائشة. (2020). أهمية الزراعة الذكية في ظل تغير المناخ. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 213-228.

14. سحانين الميلود. (2009). مساهمة التكنولوجيا الخضراء في حماية البيئة. *مجلة الحقوق العلوم الإنسانية ـالعدد الاقتصادي*.

15. صيفي حسنية. (2020). آليات التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة . *مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة*.

16. عماري د. بشار، و نزار هلسة. (دون سنة نشر). *تعزيز التكنووجيا الخضراء في الدول العربية* . جامعة البلقاء التطبيقية.

17. نبيلة سمار. (2022). أهمية الزراعة الذكية والصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي: البحرين، السعودية، الامارات العربية المتحدة إنموذجا. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 240-263.

18. نور الهدى حفصاوي، و نور الهدى محمدي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي . *مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*.

19. world bank .(2023) .*the world bank* من الاسترداد تم . https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/projects-summary?lang=en&qterm=security%20food

20. IPCC .(2023 ,08 11) .*The Intergovernmental Panel on Climate Change* من الاسترداد تم .https://www.ipcc.ch/

21. EPA 01) .august, 2023 .(*Related EPA Green Chemistry Information* تم الاسترداد من .U.S. Environmental Protection Agency: https://www.epa.gov/greenchemistry

22. service trade commissioner 04) .april, 2019 .(*Overview of China's clean technology market* تم الاسترداد من .servuce trade comissioner: https://www.tradecommissioner.gc.ca/china-chine/index.aspx?lang=engOverview%20of%20China%E2%80%99s%20clean%20technology%20market

23. CGTN .(02 09, 2022). *الزراعة الذكية تعزز الإنتاجية لزراعية في الصين*. تم الاسترداد من القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية: https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-CEA-cA/IGdbEA/index.html

24. نجم محمود. (27 افريل, 2023). *الزراعة الذكية:كيف تُوظف الإمارات التكنولوجيا في تعزيز أمنها الغذائي؟* تم الاسترداد من المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8134/

المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

Start-ups as a strategic option to achieve economic diversification in Algeria

زينب بلخير [1] أمال بوسمينة [2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، belkhir.zeyneb@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، amalb82@yahoo.fr

الملخص:

حظيت المؤسسات الناشئة بالأولوية ضمن استراتيجيات الدول المتقدمة بالنظر لأهميتها في إعادة تنظيم البنى الاقتصادية والمساهمة في التنويع الاقتصادي من خلال تحويل الاعتماد الكامل على قطاع واحد إلى عدد من البدائل الاقتصادية الأخرى.

انطلاقا من هذا الواقع باتت تشكل المؤسسات الناشئة في الجزائر سبيلا آمنا نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي في الجزائر والبحث عن المتطلبات الكفيلة بلعب دورها كما ينبغي وتحقيق التنويع المنشود للاقتصاد، هذا وتم التوصل إلى أن هذه المؤسسات نظرا لحداثة عهدها في الجزائر تصطدم بصعوبات أبرزها الحصول على التمويل وضعف المرافقة والدعم، ومعالجتها تتطلب اعتماد منصات التمويل الجماعي وشركات رأس مال المخاطر، رقمنة القطاع المالي وتطوير منظومة المعلومات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تنويع اقتصادي، اقتصاد جزائري.

تصنيف Jel: M13، L26، F63.

Abstract:

Start-ups are given priority within the development models of countries, and their importance is highlighted in reorganizing the economic structure and contributing to economic diversification.

This study comes to identify the reality of Start-ups and economic diversification in Algeria and find the requirements for achieving economic diversification through them.

It was concluded that Start-ups face difficulties, most notably financing, accompaniment and support, and this requires activating crowdfunding platforms and venture capital companies, digitizing the financial sector and developing the economic information system.

***Keywords**: startups, economic diversification, Algerian economy.*

Jel Classification Codes: M13, L26, F63.

المؤلف المرسل: زينب بلخير.

1.مقدمة:

لقد أثبت الواقع الاقتصادي أن الاقتصاديات المتنوعة تحقق أداءا أفضل في المدى الطويل من الاقتصاديات الريعية، وقد عجزت السياسات الاقتصادية المتبعة في أغلب الاقتصاديات غير المتنوعة عن تحقيق قاعدة لاقتصاد قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل بالنظر للمعضلات التي تحول دون وصول تلك الدول لأهداف التنمية المرجوة ومن بين تلك المعضلات نوعية المؤسسات التي تشكو من ضعف الابتكار والابداع والذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة، فالعالم شهد تحولات اقتصادية كبيرة في مجال الابتكار، المعرفة والرقمنة التي أضحت من الموارد الأساسية في عملية إعادة تنظيم البنى الاقتصادية وإتاحة زيادات هائلة في الإنتاجية وإيجاد أسواق جديدة وفرص أفضل لتنويع الاقتصاد.

وفي هذا الإطار ظهرت المؤسسات الناشئة كحل أمثل للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الأخرى وكمفتاح للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فهي تشكل مصدرا لتوظيف العمالة والأفكار الجديدة والابتكار، وقد ساهمت في نجاح الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، لذلك تفطنت العديد من دول العالم لأهمية المؤسسات الناشئة فأولتها أهمية كبيرة في برامجها التنموية وخصصت لها برامج وآليات دعم ومرافقة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وبفضل ما حققته العديد من الدول من نجاح في هذا المجال من خلال المؤسسات الناشئة حظيت هذه الأخيرة باهتمام بالغ في الجزائر، وقد عملت الحكومة على تعزيز مكانة هذه المؤسسات ضمن النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال استحداث وزارة منتدبة للاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، مع إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي خلال المرحلة المقبلة في إطار نموذج اقتصادي جديد محاولة لبلوغ التنويع الاقتصادي المنشود.

- إشكالية الدراسة:

تقف الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة -بعد فشل جل النماذج التنموية المستوردة- أمام مفترق طرق ومستقبل غير واضح الأبعاد والمعالم في ظل التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، ونظرا للنجاح الباهر الذي حققته المؤسسات الناشئة على صعيد العديد من الاقتصاديات المتقدمة يبرز هذا النوع من المؤسسات كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، وعليه يمكن عرض إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الناشئة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

هذا و تقتضي معالجة و تحليل هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيما تتمثل مميزات المؤسسات الناشئة التي تمكنها من مسايرة التحولات وتنشيط الاقتصاد الوطني؟
- ما هي العقبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة الجزائرية؟
- ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- فيما تكمن المتطلبات الكفيلة بنجاح المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر ؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الرئيسية الآتية:

من شأن المؤسسات الناشئة أن تلعب دورا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر من خلال ابتكار المنتجات الجديدة والانتشار في كافة القطاعات وصولا إلى تنويع الصادرات.

كما سنعتمد على الفرضيات الفرعية الآتية:

- تتميز المؤسسات الناشئة بالقدرة على الابداع والابتكار، الفعالية وسرعة التأقلم مع تغيرات المحيط.
- تشكو المؤسسات الناشئة الجزائرية من نقص التمويل وضعف المرافقة والدعم.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من الأحادية القطاعية والتبعية المزمنة لعائدات المحروقات.
- يتطلب نجاح المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر توفير مورد تمويلي ملائم لها ووضع إطار مؤسسي فعال للدعم والمرافقة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توفير مادة علمية تضاف إلى الرصيد الوثائقي الموجود لإنارة الباحثين بالمفاهيم المرتبطة بموضوع المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الجزائر بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها بالنسبة لموضوع المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي في الجزائر حسب الترتيب الزمني لصدورها في الآتي:

* دراسة "دهان محمد وبوشريبة محمد" تحت عنوان: **متطلبات النهوض بالمؤسسات الناشئة startups كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر" (2017)**، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول للمقاولاتية، جاءت الدراسة على ضوء الانتشار الكبير للمؤسسات الناشئة وما تحققه هذه الشركات من أرباح واستثمارات ضخمة، وحسب الباحثين فإن الجزائر لا تستطيع أن تبقى في منأى عن هذه التطورات المتسارعة يوما بعد يوم، وقد هدفت الدراسة إلى البحث عن مبررات اعتبار النهوض بالمؤسسات الناشئة مدخلا للتنويع الاقتصادي في الجزائر، والبحث عن المتطلبات الأساسية لنجاح هذه السياسة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات لنجاح سياسة تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر كأسلوب للتنويع الاقتصادي والتي من بينها: تنويع مصادر التمويل بما يتناسب والمراحل المختلفة للمؤسسات الناشئة، تطوير خدمات الاستشارة والتوجيه لريادة الأعمال في المؤسسات، تحسين الإطار التنظيمي المحفز وتوفير البنى التحتية اللازمة للمؤسسات الناشئة.

* دراسة "ديناوي أنفال عائشة" و"زرواط فاطمة الزهراء" **(2020)** بعنوان: **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني: التحديات وآليات الدعم**، الدراسة عبارة عن مقال هدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، وقد توصلت إلى أن هذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات ولا يزال بعيدا عن المراحل التي بلغته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رسمت الحكومة نماذج وسنت قوانين لدعم هذه المؤسسات للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية بعيدا عن مداخيل الريع البترولي.

* دراسة "بوجحيش خالدية" و"محمودي أحمد"**(2021)، دور المؤسسات الناشئة في تنويع الاقتصاد-حالة الجزائر-**، الدراسة عبارة عن مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، تناولت الدراسة التعريف بالمؤسسات الناشئة كاتجاه حديث تعمد إليه الدول للنهوض باقتصادياتها نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي تسعى إليه الجزائر كبديل أمثل للمداخيل البترولية، وقد تم التوصل إلى أن التنويع الاقتصادي عامل مهم لاستقرار الدول

خاصة تلك التي تعتمد على النفط في تمويل إنفاقها العام، والجزائر في حاجة إلى إشراك وتفعيل دور المؤسسات الناشئة في عملية استهداف التنويع ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

وعلى العموم، فإن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه تختلف عن دراستنا في عدة نقاط أبرزها أنها لم توضح القطاعات أو مجالات النشاط الواعدة التي ينبغي تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة فيها وتحفيزها، فلا يمكن تصور بلوغ هدف التنويع الاقتصادي دون وضع استراتيجية تستهدف القطاعات الواعدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ بأن الدراسات التي تمت الإشارة إليها جلها لم تقدم حلولا جذرية لمشاكل الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الناشئة على حد السواء.

- منهج وتقسيمات الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي، وتشخيص واقع المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي في الجزائر حتى نتمكن من التعرف على المتطلبات الكفيلة ببلوغ التنويع الاقتصادي المنشود.

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة؛ بينما يخصص المحور الثاني للبحث في المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات؛ فيما يتطرق المحور الثالث للمتطلبات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال المؤسسات الناشئة.

2.الخلفية النظرية للمؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية، دورة حياتها ونظامها البيئي.

1.2مفهوم المؤسسات الناشئة:

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين، وحسب القاموس

الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها:"مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي (سلخ، 2021، صفحة 172)، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" (مزيان، 2021، صفحة 31)، هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها:"شركة صممت لتنمو بسرعة" (بودالي، 2021، صفحة 80)، وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة" (بن.عياد، 2022، صفحة 159).

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2.2خصائص المؤسسات الناشئة:

تنفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

- مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة (دراني، 2022، صفحة 156)؛

- إمكانية النمو السريع: تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك فهي تختلف عن المؤسسة التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية إضافة إلى كونها تجمع بين النسيج الاقتصادي وروح الصرامة وثقافة المخاطرة من أجل تحقيق النمو المنشود (ياحي، 2020، صفحة 112)

- الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت (بلقايد، 2021، صفحة 50)؛

- القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها (قدري، 2021، صفحة 5)؛

- قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها (زرواق، 2022، صفحة 6).

3.2 أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية؛

دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة؛

- تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنع؛

- تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية؛

- تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والإستفادة من نمو تكنولوجيا المعلومات (سلام، 2022، صفحة 160) ؛

- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛

- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛

- فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛

- تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة (بوزرب، 2021، صفحة 362).

4.2 دورة حياة المؤسسات الناشئة:

تمر المؤسسات الناشئة عبر مجموعة من المراحل والتي تتمثل في ستة مراحل كما يلي:

-مرحلة التأسيس: حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها وإستمراراها في المستقبل، والبحث عمن يمولها وعادة ما يكون التمويل في المرحلة الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية (شادية، 2021، صفحة 412).

- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF(Freinds, Family,Fools) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام للدعاية للمنتوج (زبيري، 2021، صفحة 58).

- مرحلة مبكرة من الإقلاع و النمو: يبلغ فيها المنتج الذروة و يكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج و يبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع (بلغنامي، 2021، صفحة 53).

- مرحلة الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المخاطر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة (معزوز، 2020، صفحة 32).

- مرحلة تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع (بسويح، 2020، صفحة 408).

5.2النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

يمكن تصنيف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة إلى قسمين هما: (دن، 2022، الصفحات 725-728)

1.5.2المكونات الداخلية: وهي العوامل المتصلة بإنشاء المؤسسة ويعتبر وجوده أساسيا لنموها وتطورها ومن بين هذه العوامل نذكر:

- البحوث العلمية التطبيقية: والتي تعتبر منبع الأفكار الريادية والإبداعية التي تعبر بالمؤسسات الناشئة إلى التنافسية الدولية.

- حاضنات الأعمال: وهي عبارة عن بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الناشئة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المؤسسات المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات.

-رأس المال المخاطر: نظرا للصعوبات التي يعاني منها أصحاب المشاريع والمتعلقة بالتمويل في مرحلة التكوين والنمو المبكر والذي يتطلب توفر مصادر تمويلية غير الدين والأموال الخاصة، ظهرت تقنية رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي تسعى إليه العديد من المؤسسات التي تتوفر على آفاق كبيرة للنمو والتطور ولكن تعاني من نقص الموارد المالية، هذه لتقنية عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال مؤسسات مالية تدعى بشركات رأس المال المخاطر، حيث يقوم هذا النوع من التمويل على المساهمة في رأس المال وبالتالي المشاركة في الأرباح والخسائر بحيث تتحمل المخاطرة كليا أو جزئيا في حالة فشل المشروع.

2.5.2المكونات الخارجية: وهي العوامل المحيطة ببيئة وجود المؤسسة وتؤثر بطريقة غير مباشرة على نمو وتطورها ومن بين هذه العوامل نجد:

- العوامل الثقافية: ويطلق عليها الثقافة الريادية والتي تلعب دورا هاما في وجود فئة تتجه نحو انشاء والتفكير في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وهي التي تحدد اتجاه الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال حيث أن الثقافات التي تشجع السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية وخلق المبادرة من شانها ان تحدث تغييرات وابتكارات جذرية في المجتمعات.

- العوامل الاقتصادية: من بين العوامل المساعدة على تطوير بيئة المؤسسات الناشئة هي وضع السياسات الاقتصادية الداعمة ومنها معدل التضخم المستقر وأسعار الفائدة المنخفضة، الانظمة المستقرة ومنح الامتيازات الضريبية.

- **البنى التحتية:** إذ يعتبر توفر البنية التحتية كالمواصلات وشبكات الطرق وشبكات الانترنيت بالتدفق العالي وتطور المنظومة المصرفية والمدن الذكية أمر مهم وضروري لبيئة العمل المناسبة للمؤسسات الناشئة .

3.معوقات المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الناشئة في **الجزائر** العديد من التحديات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه التحديات فيمايلي:

1.3على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:

وهنا نسجل الآتي: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 320-321)

- ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في **الجزائر** تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضللها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة في **الجزائر** لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات.
- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛
- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛
- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛

- صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال...الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسة الناشئة؛

- غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

2.3على المستوى التمويلي:

يعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في **الجزائر**، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه المؤسسات سواء كان تمويل للبدء في المشروع أو تمويل لتوسيع الأعمال أو تمويل تسريع لزيادة النمو (ولدالصافي، 2020، صفحة 472)، وهذا راجع لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بإنخفاض حجم أصولها الرأسمالية، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية (بورنان، 2020، صفحة 135).

3.3على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة:

إذ تعاني الدول النامية على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص وصعوبات والتي تتمثل في: (بن،سفيان، 2020، صفحة 318)

- ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنيت؛

- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على إبتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

- تمتلك معظم المؤسسات الناشئة في **الجزائر** نموذج أعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل مايلي: (بن.سفيان، 2020، صفحة 322)

- صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

- ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

- غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

4.3على مستوى المورد البشري:

إضافة إلى ما سبق يبرز تحدي آخر تواجهه المؤسسات الناشئة في الدول النامية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي: (ولدالصافي، 2020، الصفحات 473-474)

- **نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة:** فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة في **الجزائر** في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الإستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

- **العمل بروح الفريق:**

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة.

-صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير و التحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبار أن نظام التعليم الرسمي في الجزائر يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء واستخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

5.3على مستوى التسويق:

مع تطور و نمو الأسواق من خلال تنوع و زيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدما كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، و أصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق و إمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق و المنتج و دورة حياة المنتج، و في الدول النامية تواجه المؤسسات الناشئة بعض التحديات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 317-318)

- إشكالية هيكل الأسواق الجزائرية التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

-تغير سلوك المستهلك في الدول النامية بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتوجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي.

4.متطلبات تحقيق المؤسسات الناشئة للتنمية الاقتصادية في الجزائر:

على ضوء المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في **الجزائر**، تبرز متطلبات تحقيق التنمية اعتمادا على هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

4-1- حل معضلة التمويل:

بالنظر لكون المؤسسة الناشئة تقوم على عملية الإبداع والابتكار والكثير من المخاطرة فهي تتطلب قدرة معرفية ورأس مال تمويلي معتبر ليس في مقدور أي مؤسسة ناشئة توفيره من أصحاب المشروع أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية فهي تحتاجه في مختلف مراحل حياتها، وحتى يكون للمؤسسات الناشئة موطئ قدم في مجال الأعمال لابد من توفير مصادر تمويل تمكنها من تقليص فجوة تمويلها وتغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لذلك أخذ تطوير آليات تمويل المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا من طرف الماليين والمستثمرين، لتبرز تقنيات جديدة تختلف عن التمويل التقليدي تتمثل في التمويل الجماعي، والتمويل برأس المال المخاطر.

وبالنسبة لتقنية التمويل الجماعي فهي من أهم الابتكارات المندرجة ضمن سياق التقنيات المالية الحديثة والتي عملت على تمكين المؤسسات الناشئة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل، بحيث تمكن منصات التمويل الجماعي المؤسسات الناشئة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجسيد الأفكار إلى مشاريع في أرض الواقع، ويكون ذلك من خلال طلب مبالغ مالية صغيرة من مجموعة كبيرة من الأشخاص بدلا من اللجوء إلى مصدر تمويلي واحد، ومن شأن تطبيق آليات التمويل الجماعي في الدول النامية أن يشكل بدائل تمويلية عملية لسد الفجوة التمويلية التي تعترض المؤسسات الناشئة والمبتكرة (دمدوم، 2020، صفحة 440)، وتؤكد إحدى الدراسات الاستقصائية التي شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، التي كانت لها فرصة الاستفادة من منصة Kiva التي تعد واحدة من أبرز منصات التمويل الجماعي، إلى أن 70% من المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر هذه المنصة نجحوا في زيادة حجم مبيعاتهم، فيما شهد 63% منهم نموا في الأرباح، كما أفاد ثلث الذين جمعوا الأموال عبر منصات إقراض النظراء أنه من الصعب حصولهم على تمويل عبر أية قناة تمويلية أخرى، وأن 79% منهم حاولوا الحصول على تمويل مصرفي قبل لجوئهم إلى منصات

التمويل الجماعي، ولم ينجح سوى 22% فقط منهم في الحصول على التمويل المصرفي هذا من جهة (وقنوني ب.، 2021، صفحة 68)، ومن جهة ثانية وعلى صعيد المنصات الرائدة تعد منصة التمويل الجماعي Kickstarter ومنذ بدايتها تلقت المنصة أكثر من 4.5 مليار دولار من التعهدات من أجل تمويل 445022 مشروع، وقد قامت المنصة سنة 2016 بتمويل 1250 مشروع وهو أعلى عدد على مستوى جميع أنحاء العالم، تليها منصة Indiegogo بـ 657 مشروع ممول، كما أن المنصة حققت تمويلات مهمة للعديد من المشاريع، خاصة في المجالات الفنية والابداعية، حيث بلغ أعلى مبلغ 20.34 مليون دولار أمريكي خصص لمشروع pobbel time يليه مشروع coolest cooler بقيمة 13.29 مليون دولار، أما باقي المشاريع فقد تم تمويلها بمبالغ مختلفة حيث بلغت أدنى قيمة تمويل لمشروع the witches:old word بقيمة 6.84 مليون دولار (مواسيم، 2022، الصفحات 77-79).

وتشير إحصائيات سنة 2019 إلى حصة المشاريع الممولة بنجاح على منصة Kickstarter لذلك من الواضح أن نسبة نجاح تمويل المشاريع بلغت 37.44% أين تم استثمار حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في مشروعات تم تمويلها بنجاح، أما بالنسبة للمشاريع غير الناجحة فهي تشمل أيضا المشاريع التي لم تتحقق في الموعد المحدد، لذلك يمكن الاستنتاج أن نسبة المشاريع الناجحة وغير الناجحة مرضية نسبيا (دمدوم، 2020، صفحة 447) .

وما يلاحظ أن المنصة تجذب العديد من المستثمرين، حيث أن عدد الأشخاص المتبرعين والذين أعادوا التبرع خلال الفترة (2014-2021) كان في تزايد مستمر، حيث كانت التبرعات 5.64 مليون دولار سنة 2014، ليبلغ إجمالي التبرعات 20.52 مليون دولار سنة 2021، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التمويل الجماعي في المنصة والقائم على المكافأة حيث يحصل المستثمرين على هدية من طرف المشروع تتمثل في المنتج الفعلي، وأيضا نظرا لاعتبار هؤلاء المستثمرين متبرعين فقط ولا يتدخلون في ملكية وشراكة المشروع.

هذا ويحتل رأس المال المخاطر مكانة هامة في الحد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الناشئة، وذلك لكون أن استراتيجيات شركات رأس المال المخاطر لا تأخذ فقط البعد التمويلي بل تتعداه الى أبعاد أخرى، تساهم من خلالها في تحسين أداء هذه المؤسسات،وقد ساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه دعم الكثير من الابتكارات في هذا البلد، خاصة في مجالات التكنولوجيا العالية، وشبه المواصلات والكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية، وقد تجلت الأهمية الاقتصادية لرأس المال المخاطر في مساعدة الكثير من المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات نمو ليصبح العديد منها اليوم كبيرة وبل من اهم

مركبات النسيج الصناعي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مثل شركة مايكروسوفت، و آبل، وشركة صن مايكروسيستمز وإنتل، وايباي، وأمزون، و جنيتيك، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي باتت اليوم تشكل أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي.

2-4- تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية:

إذ تعاني منظومة المعلومات الاقتصادية في الدول النامية من عدة نقائص وهنا يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين هذه المنظومة بشكل يسمح للمؤسسات الناشئة بأداء دورها كما ينبغي وهذا من خلال:

- تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الداخل، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015، صفحة 304) فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي (سهام، 2012، صفحة 674).

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

يعتبر الرأسمال البشري القلب النابض للإقلاع الاقتصادي ووسيلة له وغاية في الوقت نفسه، لذا يجب أن تعتمد منظومة المعلومات الاقتصادية أولا وأساسا على العنصر البشري باعتباره موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة، وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في مجال نظام المعلومات الاقتصادي والذكاء الاقتصادي، ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا

المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب (مغمولي، 2016، صفحة 208).

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019، صفحة 274).

3-4-تطوير السوق النقدية والمالية:

فكما هو معلوم لتغطية الاحتياجات المالية المتنوعة لمختلف الأعوان الاقتصادية من حكومات، مؤسسات اقتصادية وبنوك، أنشأت أسواق رؤوس الأموال، تسمح هذه الأخيرة بربط أصحاب الفائض المالي بأصحاب العجز المالي وذلك بكونها مصدرا هاما لتوفير فرص الاستثمار لأصحاب الفائض، من جهة، وتوفير التمويل لأصحاب العجز، من جهة أخرى. ويتكون سوق رؤوس الأموال من شقين أساسيين هما: سوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل وسوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، يعرف الجزء الأول منه بالسوق المالي ويتم فيه تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك عن طريق شراء سندات أو أسهم، أما الجزء الثاني فيطلق عليه اسم السوق النقدي ويتم فيه الربط بين الفائض والعجز المالي الخاص بالأطراف المتدخلة فيه وذلك في المدى القصير، لكن تعبئة الادخار تستدعي وجود أسواق تعرض فيها العديد من الأدوات التي من شأنها إتاحة فرص أكبر للتمويل والاستثمار.

لكن في ظل غياب الطلب على السيولة تتعامل البنوك بالوسائل المتاحة والمقترحة من قبل بنك الجزائر والمتمثلة في تسهيلة الإيداع واسترجاع السيولة نتيجة لهذه المعطيات أصبح للسوق

النقدي في الجزائر دور هامشي فهو لا يمثل تلك الأداة التمويلية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وللحد من هذه النقائص وتفعيل دور السوق النقدي في الجزائر نقترح الآتي:

- ضرورة تحويل السوق النقدي في الجزائر إلى سوق البنك وذلك لضمان تمويل النظام البنكي بالسيولة وضبط الأسعار والائتمان بشكل يحقق التوازن ويخدم الدائرة الحقيقية إيجاد روح المبادرة من قبل البنوك لخلق منتجات جديدة تسمح بتوظيف فائض السيولة بسياسات داخلية وتشجيعها على تقديم قروض لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك في ظل التسيير الأمثل للمخاطر؛

- ضرورة توسيع منتجات السوق المالي ورفع ديناميكيته لتوفير فرص أكبر لتوظيف السيولة في المدى الطويل، فإيجاد سوق مالي يجلب إليه الموارد المالية، سيجعل الأموال لا تتداول فقط على المدى قصير الأجل أي في السوق النقدي، لأنه بوجود سوق مالي واسع ستتحول الأموال من توظيفات قصيرة الأجل إلى توظيفات طويلة في مجال المعاملات الاقتصادية يجب استعمال وسائل دفع غير نقدية لتسوية المعاملات بين الأعوان الاقتصادية.

4-4- تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير:

يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، ولقد ساهم الدعم الضريبي على قروض البحث والتطوير الذي قدمته الحكومة الفرنسية على سبيل المثال في تحفيز وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات المبتكرة عن طريق السماح بتخفيض الضرائب بنسبة 30 % من الإنفاق على البحث والتطوير.

5. تحليل النتائج:

تتمتع المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، وتتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول، كما أن دورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج وزيادة المداخيل، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي أخفقت، لذلك أضحت المؤسسات الناشئة الركيزة الأساسية في النماذج الاقتصادية الجديدة للتنويع الاقتصادي للدول، وهو ما جعل الجزائر على غرار باقي الدول النامية تعمل على توفير نظام بيئي ملائم لتشجيع وتطوير هذه المؤسسات بما يخدم مسار بلوغ التنويع الاقتصادي المنشود، إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يصطدم بالعديد من المعوقات التي تتطلب إزاحتها من طرف الدولة إذا ما أريد للمؤسسات الناشئة المساهمة بفعلية في الاقتصاد الوطني.

6.خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة الجزائرية تشكو من محدودية النفاذ للتمويل خصوصا في مرحلة الانطلاق، كما تشكو من ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، قلة الخبرة في تسيير فترة الإنطلاق، نقص الإستشارة المتخصصة إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي خاص بها (وكل هذا يؤكد صحة الفرضيات الموضوعة)، وهذا ما يمكن اعتباره تحديا أولا للحكومة الجزائرية في سبيل بلوغ التنويع الاقتصادي المنشود، أما التحدي الثاني فهو رفع عدد المؤسسات الناشئة وتدويل نشاطها، خاصة أن هناك فرص عديدة بالقارة الإفريقية التي تتميز بقاعدة استهلاكية عريضة، والتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخول فيها وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة، بينما التحدي الثالث فهو فهم الأجواء الاقتصادية لكل دولة، وما يحتاجه كل سوق لتحقيق منافع مشتركة وتبادل اقتصادي فعال، وهنا يبرز دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تدعيم العلاقات التجارية وتنظيم مؤتمرات لرواد الأعمال ومعارض تجارية منتظمة للتعريف بالمنتجات الجزائرية.

وفي الختام، توصي الدراسة بمايلي:

- تفعيل وبناء منظومة دعم متكاملة للمؤسسات الناشئة تتكون من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال بالإضافة الى إنشاء صناديق سيادية وتوفير فضاءات للتسويق والترويج لمنتجاتها؛

- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية وهذا من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛

- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة المعلومات الاقتصادية عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لاحتياجات المؤسسات الناشئة؛

- ضرورة تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية والرقابية والتكنولوجية التي تتطلبها صناعة التمويل الجماعي؛

- تشجيع إقامة شركات رأس المال المخاطر وذلك بمنحها امتيازات مالية وجبائية؛

- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛

- التركيز في منح تراخيص إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛

- الانفتاح على تجارب التنويع الناجحة والرائدة عن طريق المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس.

7. قائمة المراجع:

- الزهراء بن.سفيان. (2020). المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 306-325.
- السعيد بن.لخضر. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. (جامعة المسيلة) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 01)، 25-35.
- أمينة عثامنية. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 357-372.
- أمينة مزيان. (2021). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. *الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر* (الصفحات 29-50). مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حلة منطقة البويرة: جامعة البويرة.
- أنفال عائشة ديناوي. (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم". (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 326-340.
- برودي مفروم. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 341-356.
- ثورية بلقايد. (2021). دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 48-67.
- جليلة بن.عياد. (2022). دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 01)، 157-174.
- خير الدين بوزرب. (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول، *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة*

(الصفحات 357-380). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل.

- سارة بوعدلة. (2020). قدرات وتحديات حاضنات الاعمال ودوره في مرافقة المؤسسات الناشئة. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 02)، 36-51.
- شهلة قدري. (2021). نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 01-17.
- عائشة بنوجعفر. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 90-107.
- عائشة زرواق. (2022). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري-صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا. (جامعة تيسمسيلت، المحرر) *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 07* (العدد 01)، 970-989.
- عثمان ولدالصافي. (2020). التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها. (جمعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 469-483.
- كرم سلام عبد الرؤوف سلام. (2022). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. *المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة* (الصفحات 136-167). برلين 04-05 جوان: المركز الديمقراطي العربي.
- ليندة دراني. (2022). استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 02)، 151-165.
- مبارك بن.زاير. (2021). المؤسسات الناشئة بين مشروع التأسيس وتحديات الواقع. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 18-39.

- محمد لمين سلخ. (2021). مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. *الملتقى الوطني الثاني عشر : المؤسسات الناشئة والحاضنات* (الصفحات 171-184). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي.
- مختار بكاري. (2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الاعمال. *التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر* (الصفحات 1-13). الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.
- مخطار بودالي. (2021). الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 77-92.
- مروى رمضاني. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 275-289.
- نبيلة بلغنامي. (2021). واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 19-32.
- ياسين ميموني. (2021). اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 05* (العدد 01)، 12-20.

القطاعات الإنتاجية في الجزائرلتنويع اقتصادي- رؤية استشرافية-

Algeria's productive sectors for economic diversification - a forward-looking vision-

لامية بن عرفة [1]، غنية بن حركو [2]

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، lamia.benarfa@univ-khenchela.dz

[2] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، benharkuo. ghania@univ-khenchla.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان القطاعات الانتاجية لتنويع الاقتصاد الجزائري من خلال رؤية استشرافية، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد أهداف التنويع الاقتصادي والإجراءات المتخذة للوصول اليه أضافة الى عرض مختلف القطاعات الإنتاجية بالجزائر، وفي الأخير توضيح آفاق الاستثمار في القطاعات الإنتاجية رؤية استشرافية للجنوب الكبير من خلال ثلاث سناريوهات محتملة وقد خلصت الدراسة الى أن الجزائر تسعى الى تبني استراتجيات بديلة لتنويع الاقتصاد من خلال اهتمامه بكل من القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي وذلك بمنح كل التسهيلات للاستثمار داخل الجزائر

الكلمات مفتاحية: زراعة صحراوية، رؤية استشرافية،طاقة بديلة،سناريوهات مختلفة.

تصنيف **JEL**: Q43، A10.

Abstract:

This studyaims to demonstrate the productive sectors of the diversification of the Algerian economy through a forward-looking head. We have relied on the analytical descriptive approach by defining the objectives of economic diversification and the measurestaken to reachit. In addition to the presentation of the various productive sectors in Algeria, the prospects for investment in the productive sectors are illustrated by a forward-looking vision for the large South throughthree possible scenarios. The studyconcludedthatAlgeriaseeks to adopt alternative strategies to diversify the country'seconomythroughitsinterest in both the agricultural, industrial and tourismsectors by granting all the facilities for investment in Algeria.

Keywords: desert cultivation; looking vision alternative energy; different scenarios.

Jel Classification Codes :Q43 ،A10.

المؤلف المرسل: بن عرفة لامية، lamia.benarfa@univ-khenchela.dz

1.مقدمة:

أصبح التنويع الاقتصادي هدف كل الدول في العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب استغلال كل الموارد المتاحة المادية والبشرية و الطبيعية ، ضمن ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد، و في هذا الإطار يشكل كل من قطاع السياحة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، قطاعات المعول عليها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها كل قطاع على حدا، بتنوع اشكال الاستثمار ،كالسياحة بأنواعها ، والقطاع الفلاحي سواء كان حيواني او نباتي ،زراعة صحراوية زراعة صناعية ، طاقات متجددة ....الخ.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاعات الانتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي، وماهي النظرة الاستشرافية لتحقيق ذلك؟

اهداف البحث:

- التنويع الاقتصادي كحل بديل للدول النفطية
- التعريف بالقطاعات الإنتاجية
- توضيح إمكانية وافاق الاستثمار في الجزائر

وللإجابة على هذا الإشكالية المطروحة يمكن تقسم البحث الى المحاور التالية:

- **أولا**: اهداف التنويع الاقتصادي والإجراءات المتخذة في الجزائر
- **ثانيا**: القطاعات الإنتاجية بالجزائر
- **ثالثا**: افاق الاستثمار في القطاعات الإنتاجية رؤية استشرافية للجنوب الكبير

للوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وذلك بالاستناد الى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية والجرائد الرسمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة.

2.أهداف التنويع الاقتصادي والإجراءات المتخذة في الجزائر

1.2أهداف التنويع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي أهداف عديدة تسعى الى تحقيقها منها (الموسوي، 2021، الصفحات 31-32)

- **حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية:** تتحلى أهمية هذاالهدف بصفة خاصة في الدول التي تعتمد على النفط ، إذ تعد هذه السلعة سلة عالمية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض و الطلب و لعوامل سياسية و طبيعية ، و غالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة الدول المنتجة و المصدرة لها، و بسبب الأزمات الاقتصادية و السياسية والطبيعية، فان اسعارها تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات المحلية لأثار سلبية و ازمات مختلفة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي و تحقيق الاستقرار.

- **حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية:** تتحلى أهمية هذاالهدف بصفة خاصة في الدول التي تعتمد على النفط العراق مثلا، إذ تعد هذه السلعة سلة عالمية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض و الطلب و لعوامل سياسية و طبيعية ، و غالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة الدول المنتجة و المصدرة لها، و بسبب الأزمات الاقتصادية و السياسية والطبيعية، فان اسعارها تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات المحلية لأثار سلبية و ازمات مختلفة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي و تحقيق الاستقرار.

2.2 الاجراءات المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد:(الموسوي، 2021، الصفحات 131-132)
اعتمدت الجزائر في سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهي تستند على منهج متجدد للسياسات المالية مع مسار 2016-2019، ومن ناحية اخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الاهداف التالية:

- تحسن في الايرادات الضريبية العادية بحيث يمكن ان تغطي معظم نفقات التشغيل.
- انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت تعبئة الموارد الاضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.
- وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحوله، يضع نموذج النمو الجديد اهدافا يمكن الوصول اليها خلال الفترة 2020-2030.

- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خرج المحروقات بنسبة (6.5 %) سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (5.3%من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 الى 10 %بحلول عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الامن الغذائي وتحقيق امكانية تنويع الصادرات.
- تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي من 6 %سنة 2015 الى 3 بحلول 2030.
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

3. القطاعات الإنتاجية بالجزائر

1.3المقومات السياحة في الجزائر

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات الطبيعية والتي نوجزها فيما يلي: (بسمة، صفحة 54.56)

- **التضاريس:** نجد في الشمال سهول التل (متيجة ،وهران ، وعنابة)، وفي الشمال يحتوي على سلاسل جبلية(جبال شيليا 2328 م بالأوراس ، لالا خديجة بجرجرة 2308 م، الونشريس، شنوة، بابور، الزيبان)، وهي تشمل غابات كثيفة و ثروة نباتية وحيوانية هائلة .
- **الصحراء:** تمثل الصحراء جنوب الجزائر، وهي أكبر موقع سياحي تتوفر عليه البلاد، تتربع على مساحة تقدر ب 2 مليون كلم مربع، اي ما يقارب 80% من المساحة الكلية للبلاد، وترامى الامتداد الصحراوي للجزائر حتى شبه الجزيرة العربية.وتتميز برمالها المتناهية وجبالها الغرانيتيةوالبركانية، وواحاتها الخلابة المتناثرة عبر مناطقها، وغابات النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية، لاسيما واحات "واد سوف، واد ميزاب، الساورة، القرارة، الزيبان"، وتعتبر صحراء الجزائر من أكبروأكثر الاماكن امتلاكا للمقومات في مجال السياحة، ومن أثمن محميات التنوع البيئي وتشكل بذلكالإطار

الانسب للسياحة البيئية بمواقعها الشهيرة كالهقار وطاسيلي، حيث تكتسي هذه المواقع أهمية كبيرة لاعتبارها تراث طبيعي، نظرا لما تتوفر عليه من شواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة.

- **الحمامات المعدنية:** تتمتع الجزائر بطاقات هائلة من المياه المعدنية الموزعة عبر التراب الوطني وتحصى رسميا ب 282 منبع معدني كونها قائمة على مواقع بونيقية مثل حمام المسخوطين، او رومانية مثل حمام ريغة، والتي تجمع بين الصحة نظرا لخاصية المياه العلاجية والمتعة للموقع الخلاب في سفوح الجبال او في البراري او على ابواب الصحراء ومن أشهرها حمام الصالحين بسكرة، حمام بوحنيفة بمعسكر، زلفانة بغرداية. ويبلغ عدد الحمامات المعدنية التقليدية في الجزائر 34 حماما معدنيا.
- **المناخ:** يتنوع المناخ في الجزائر فهناك المناخ المتوسطي والذي يشمل المناطق الساحلية، والمناخ شبه القاري والذي يسود الهضاب العليا بالإضافة الى المناخ الصحراوي الذي يسود المناطق الجنوبية والواحات

2.3 البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر:(عطية، 2021، صفحة 38)

1.2.3 برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2015) والهدف من هذا من البرنامج:

- زيادة الانتاج المحلي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب، الحليب)
- وضمان معدل التغطية متوسط الحد الادنى 75 %من الاحتياجات.
- تحديث وادخال التكنولوجيات الحديثة الى المجمعات الفلاحية (الري الآلي، التسميد والميكنة، واستخدام البذوروتحسينها)
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الانتاجوتوفير المدخلاتوالخدمات الفلاحية
- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعية الى 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014، مقابل ما يقارب من 900.000 هكتار حاليا
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور والمشتلات و المواشي

2.2.3 المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي (2015-2019) والهدف من هذا البرنامج:

- رفع الطاقة الانتاجية من الحبوب التي من المنتظر ان يبلغ انتاجها 69.9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34.4 مليون قنطار في سنة 2014
- توقع انتاج 6.2 مليون طن من اللحوم الحمراء في سنة 2019 مقارنة 5.13 مليون طن سنة 2014، اما فيما يخص اللحوم البيضاء انتاج حوالي 5.67 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب 4.66 مليون طن سنة2014.

3.2.3خارطة الطريق 2024/2020

في سنة 2020 نجح القطاع الفلاحي في تعزيز قدرته على التكيف مع الازمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا. ومن خلال انتاج ما يناهز 3500 مليار دينار في سنة 2021، اي ما يزيد عن 14% من الناتج الداخلي الوطني الخام، فان القطاع يوفر اليوم اكثر من 73 % من احتياجات السوق المحلية، مع فائض يوجه للتصدير بالنسبة لحوالي 25 فرع يعده هذا القطاع، و هو يساهم ايضا بقوة في تنويع صادرات البلاد فهو يعمل على :

- تغطية 25% من الاحتياجات الوطنية للبذور الزيتية (الكولزا و الصويا).
- تغطية مانسبته33% من الذرة بحلول 2024 تسعى السياسة الفلاحية الجديدة الى ترقية الاقتصاد الاخضر من اجل ترشيد تسيير الموارد الطبيعية ومن اجل ذلك تم تطبيق انظمة ري بالرش و التنقيط على مستوى حوالي 939.300 هكتار اي ما نسبته 64 % من المساحة المسقية (1.473.919)
- القطاع يشجع منذ سنة 2020 استعمال الطاقات المتجددة على مستوى المستثمرات الفلاحية الواقعة في الهضاب العليا والجنوب
- استراتيجية فرع الغابات الذي يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد وتحسين مداخيل سكان الرياف عبر انشاء مناصب عمل خضراء
- إطلاق برنامج واسع لتنمية وتطوير الاشجار الريفية المقاومة (الخروب والارغان واللوز)
- الاعتماد على الجامعة كشريك لا مناص منه في ترقية الابتكار والبحث، سيما في مجال المخصبات والمبيدات الصديقة للبيئة وكذا في فرع الحلول التكنولوجية المبتكرة

4.2.3 نموذج النمو الجديد خلال الفترة (2020-2030) و يهدف الى:

- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خرج المحروقات بنسبة (6.5 %) سنويا خلال الفترة 2020-2030
- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2,3مرات
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (5.3%من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 الى 10 %بحلول عام 2030)
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الامن الغذائي وتحقيق امكانية تنويع الصادرات
- تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي من 6 %سنة 2015 الى 3 % بحلول 2030
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

3.3 **الإجراءات التحفيزية لتطوير استثمارات الطاقة المتجددة في الجزائر:**

من بين الإجراءات التحفيزية لتطوير استثمارات الطاقات المتجددة في الجزائر نذكر ما يلي: (سعيدة، صفحة 400)

1.3.3 **الإطار القانوني:** يتضمن مجمل القوانين والنصوص التشريعية التالية:

- قانون رقم 09-99 الصادر في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة.
- قانون رقم 11-02 الصادر في 5 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز بالقنوات.
- قانون رقم 09-04 الصادر في 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامةكما وقد تم تعزيز التنظيم عن طريق نشر المراسيم التالية:
- المرسوم التنفيذي 423-11 الصادر في 8 ديسمبر 2011 المحدد لطرق تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 المسمى الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك

- القرار مابين الوزارات الصادر في 2 فيفري 2014 المحدد لأسعار الشراء المضمونة لإنتاج الطاقة اعتمادا على التجهيزات التي تستعمل الخلايا الشمسية

2.3.3 **الإجراءات التمويلية:**وتتضمن ما يلي

- انشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة طبقا لما نص عليه مشروع قانون المالية 2010 لتمويل الطاقات المتجددة كما تضمن قانون المالية الصادر في جويلية 2011 تخصيص 1%من عوائد المحروقات لدعمه
- يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الامر 03-01 المؤرخ في اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار في حوافز ومنافع جبائيةوجمركية ومالية كافية، وامن قانوني وحرية الاستثمار وانتقال الاموالوعدم التأميمواقرار التحكم الدولي
- تخفيض الحقوق الجمركية والرسم غلى القيمة المضافة عند استراد المواد الاولية المستعملة لصناعة الاجهزة المستخدمة في الطاقة المتجددة داخل الجزائر
- ضريبة الفاعلية الطاقوية التي اقرها قانون المالية لسنة 2017 والتي تساهم في تحسين الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددةوالتوليد المشترك للطاقة

3.3.3 **الاجراءات التنظيمية:**

- CREDEG مركز البحث و تطوير الطاقات الكهربائية و الغازية
- UPRUE الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة و ترشيدها
- HCDS المحافظة السامية لتنمية السهوب
- CDER مركز تطويلا الطاقات المتجددة
- UDES وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية
- URAER وحدة الابحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة
- URERMS وحدة الابحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية
- URMER وحدة بحوث المعدات و الطاقات المتجددة
- USTD وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم

- IARE المعهد الجزائري للطاقة المتجددة

4. آفاق الاستثمار في القطاعات الإنتاجية رؤية استشرافية للجنوب الكبير

1.4 السيناريو الأول: السياحة الحموية في الجنوب كبديل للسياحة الداخلية

توجد ثروة حموية هائلة تتربع عليها الصحراء الجزائرية منها حمام الصالحين بولاية بسكرة، وكذا حمام الشارف بولاية الجلفة، بالإضافة الى تشكل المحطة المعدنية بزلفانة الواقعة على بعد 75 كلم شمال شرق عاصمة الولاية غرداية و 130 كلم عن ولاية ورقلة، و الوجهة السياحية المفضلة لرواد السياحة الحموية ليس على المستوى الوطني وحسب، و انما على المستوى الدولي كذلك، و قد اصبحت هذه المحطة المعدنية النائمة على مقربة من الكثبان الرملية و الواحات التي تحتضن ثروات هائلة من النخيل مكانا للراحة و الاستجمام يتردد عليه رواد الحمامات المعدنية و عشاق الطبيعة العذراء .

اما عن المنابع التي تصنفها وزارة السياحة والصناعة التقليدية في خانة المنابع الحموية ذات الاولوية في احتضان مشروعا حمويا، فيصل عددها الى 57 نبعا، تتوزع على 20 ولاية اغلبها في الجنوب وهي ورقلة (12 نبع)، بسكرة (8 ينابيع)، اليزي (5 ينابيع)، وهذا ما يبين الافاق الواعدة للسياحة الحموية في الجنوب الجزائري[1].

وفيما يلي عرض لبعض الينابيع الحموية لبعض ولايات الجنوب:

جدول رقم 01

الينابيع الحموية المستغلة في ولاية ورقلة:

الموقع	سنة الانجاز	تدفق المياه
الحدب بلدية الرويسات	1974	100ل/ثا

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ورقلة

تزخر ولاية ورقلة بالينابيع الحموية حيث بلغت 39 ينبوع حموي على مستوى تراب الولاية ذات خصائص علاجية عالية من خلال تحاليل نتائج المياه التي قامت بها وزارة السياحة لسنة 2015، بينما في سنة 2017 فان عدد الينابيع المستغلة 3 من 39 لكن الملفت للانتباه انها ليست في إطار السياحة الحموية او الاستثمار الحموي او العلاجي، لذلك حسب الاحصائيات فان عدد المؤسسات الحموية شبه منعدمة فيما عذا الحمامات المعدنية التقليدية.

جدول رقم 02

الينابيع الحموية المستغلة في ولاية بسكرة:

الولاية	عدد الينابيع	الحمام المعدني	التسمية	المؤشرات الفزيائية	الخصائص العلاجية
بسكرة	10	01	حمام الصالحين	الكبريت، الصوديوم والكلور	الروماتيزم المراض الجلدية، التنفس

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بسكرة

ويعد حمام الصالحين بسكرة من بين أشهر المركبات الحموية المعدنية بالجزائر، حيث توفر مياهه فرص استشفائية نظرا لخصوصيتها بقدر ما يوفر خدمات صحية ذات مستوى و قبول عند المرضي الزائرين، كما تزخر بسكرة بثلاث منابع حيوية منها ما يعود تاريخ انشاءه الى العهد الروماني و هو ما جعلها تستقطب العديد من المستثمرين و السياح من الداخل و الخارج

جدول رقم 03

الينابيع الحموية المستغلة في ولاية غرداية:

الولاية	عدد الينابيع	الحمام المعدني	التسمية	اول اكتشاف	قدرة الاستعاب	الخصائص العلاجية
غرداية	03	01	زلفانة	1947اكتشف اول بئر	2500 سرير	العلاج الحموي اللياقة البدنية

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية

تقع المحطة الحموية زلفانة 70 كلم جنوب شرق ولاية غرداية، حيث يعتبر هذا الموقع الحموي الموجود بين منعرجات الحمادهوالكثبان الرملية، على مستوى مفترق الطريق في اتجاه ولاية ورقلة، موقعا مفضلا للاستمتاع بالراحة والاسترخاء، يسجل حمام زلفانة توافد ازيد من 300 ألف زائر سنويا، تحصي هذه المحطة تسعة (09) فنادق صغيرة وشاليهات بقدرة استيعاب اجمالية لا تتجاوز ألف (1000) سرير، ست (06) مسابح، بالإضافة الى منازل السكان ومراكز الراحة الخاصة بعمال العديد من المؤسسات العمومية.

جدول رقم04 الينابيع الحموية المستغلة في ولاية الجلفة:

الولاية	المنبع الحموي	خصوصيات المياه الحموية	الخصوصيات العلاجية	الموقع
الجلفة	حمام المصران	52° درجة بتدفق 7.2ل/ثا	داء المفاصل، الحروق، أمراض النساء، الأمراض التنفسية	8 كلم جنوب دائرة حاسي بحبح
	حمام الشارف	يوجد به بئرين عميقين الاول: بعمق 270م وتدفق 40ل/ثا، الثاني: بعمق 250م وتدفق 73 ل/ثا	- أمراض المفاصل - أمراض الشرايين - أمراض الجلد	7كلم جنوب شرق بلدية الشارف
	حمام قطارة	45° درجة بتدفق 3ل/ثا	- أمراض داء المفاصل - أمراض الجهاز البولي - أمراض الانف والحنجرة	على بعد 170كلم من مقر الولاية وعلى بعد 45 كلم من بلدية القرارة ولاية غرداية

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الجلفة.

جدول رقم05

الينابيع الحموية المستغلة في ولاية تقرت:

الولاية	الموقع	سنة الاكتشاف	درجة الحرارة	التدفق
تقرت	عين الصحراء بلدية النزلة، بمحاذاة الطريق الوطني رقم (3)	1978	تتراوح ما بين 56°و58° درجة مئوية	200ل/ثا

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ورقلة

تحصي المنطقة حاليا 13 منبعا حمويا منتشرة بالخصوص عبر اقاليم بلديات (تقرت و بلدة عمر و المقارين و تماسين و النزلة و بن ناصر و الطيبات و سيدي سليمان)، ولا يزال معظم

هذه المنابع الطبيعية غير مستغل، و تحتاج الى اعادة تأهيل خصوصا تتوفر على مقومات رئيسية لاستغلالها في ترقية السياحة الحموية بالمنطقة ، وتتراوح درجة حرارة مياهها ما بين 50 الى 62 درجة مئوية ، فيما تبلغ قوة تدفقها ما بين 150 و 200 لتر/ ثانية كما تتوفر على اربع مناطق للتوسع السياحي بمساحة اجمالية قوامها 72 هكتار ، بالإضافة الى واحات النخيل و القصور القديمة و الزوايا و الاضرحة.

2.4 السناريو الثاني: الفلاحة الصحراوية كحل لتحقيق امن غذائي

لنجاح الإنتاج الزراعي الصحراوي في العديد من الشعب الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، مثل الاعلاف الخضراء بإنتاج مقدر ب 80 طن إلى 100 طن في الهكتار، الحبوب 80 قنطار في الهكتار، والخضروات بمختلف أنواعها، منتوج الطماطم حيث أنتجت 700 قنطار في الهكتار والبطاطا 700 قنطار في الهكتار أصبح الجنوب حديقة خضروات الجزائر. وتزرع أنواع مختلفة من المحاصيل هناك. زراعة الحبوب تحتل أكثر من 81900 هكتار تقع أساسا في زيبان وهضبة دياس. محاصيل الخضروات تشغل ما يقرب من 92,736 هكتار، 41٪ منها مخصصة للبطاطا. وهي تمارس على مستوى توات، ووايد ريغ، ومزاب، وأساسا في صوف وزبان. وتربية الماشية يهيمن عليها عدد من الأغنام يبلغ معدله 69 في المائة ويتركز في مناطق كصور دياس وسوف وزيبان، من ناحية، ومن ناحية أخرى، تمثل تربية الجمال النشاط المحدد لمايا الجنوب التي يبلغ عدد سكانها 748 339 رأسا، مما يشكل جميع القوى العاملة الوطنية تقريبا.

جدول رقم 06

مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2018-2020)

الوحدة: مليون دج	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
القيمة المضافة الخام لقطاع الفلاحة	2421567.8	2529053.9	2598511.9

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

ومن خلال ما سبق نجد أن ولايتي بسكرة والوادي لوحدهما يساهمان بما يقارب 40 % من الإنتاج المحلي وتموين السوق الداخلية.

تم تحديد نحو 000 250 هكتار من الأراضي على مستوى سبع ولايات، وأنه تم التحقق من صحة المناطق المحيطة بها لتطوير محاصيل من الحبوب وبنجر السكر والبذور الزيتية، مثل فول الصويا وبذور اللفت وينتظر أن تنطلق عملية التسجيلات للاستفادة من تلك الأراضي من

أجل الاستثمار الفلاحي بعد الإعلان عنها عبر البوابة الإلكترونية للديوان، حيث تندرج هذه العملية في إطار تجسيد مشروع الدولة الرامي إلى تطوير الاستثمار الفلاحي في الجنوب لا سيما في الفروع الاستراتيجية طبقا لخارطة الطريق القطاعية 2024/2020 ، بما يضمن تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد، وقد خصصت ضمن الشطر الأول من العملية مساحة إجمالية تفوق 134 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية موزعة عبر سبعة (7) محيطات فلاحية منتشرة عبر أقاليم خمس ولايات وهي أدرار وتيممون والمنيعة و ورقلة و إيليزي ، وبالنسبة للتسهيلات المقدمة من طرف ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية أن عملية المنح تتم في فترة وجيزة مع تحديد الموقع بدقة، مع اشتراط الالتزام ببرنامج الدولة بخصوص الزراعات الاستراتيجية. وقد استحدث هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية، الذي من مهامه تسهيل وتشجيع الاستثمارات الزراعية والصناعة الغذائية من خلال استصلاح

3.4 السناريو الثالث: خطة الطاقة البديلة

جدول رقم07: توجهات السوق

السنة	الطاقة الإنتاجية
سنة 2019	اجمالي القدرة المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية423 ميغاواط
سنة 2020	توقع الانتاج37%من اجمالي الكهرباء من الطاقة المتجددة
على مدى خمس سنوات المقبلة	معدل نمو سوق الطاقة المتجددة في الجزائر معدل نمو مركب يزيد عن 11%
بحلول 2030	برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لسنة 2011اجمالي طاقة كهروضوئية 13.575ميجاواط
بحلول 2050	مبادرة ديزيرتيك الصناعية استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الصحراء لتوفير 15% من احتياجات الكهرباء

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب معطيات عن الطاقة الشمسية وطاقة الرياحوالطاقة المائية.

أما المشاريع في طور الانجاز فمن بينها مشروع 1000 ميغاواط من الطاقة الشمسية في خمس ولايات جنوبية شركة الطاقات المتجددة شمس كشريك بنسبة 34%.

جدول رقم08

مشروع الطاقة المتجددة

الولاية	الطاقة الإنتاجية	المنطقة	المساحة
ولاية وادي سوف	ذات طاقة 300 ميغاواط	الفولية	600 هكتار
ولاية الاغواط	ذات طاقة 300 ميغاواط	حاسي دلاعة	600 هكتار
ولاية تقرت	ذات طاقة 250 ميغاواط	تيماسين	500 هكتار
ولاية ورقلة	ذات قدرة 100 ميغاواط	عين البيضاء	200 هكتار
ولاية بشار	ذات قدرة 50 ميغاواط	بني ونيف	150 هكتار

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات وزارة الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن سياسة الدولة الحالية، تتجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، كما انها تسعى لتنويع اقتصادها والانفتاح على الخارج، وذلك بالتخلي عن قاعدة 50/50 والتي لا تجذب المستثمرين الأجانب.

خاتمة:

إن الرؤية المستقبلية، بخصوص التنويع الاقتصادي متجهة نحو الصحراء الجزائرية، لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، والتي يمكن استغلالها لتظافر هذه القطاعات فيما بينها، فمن خلال طبيعة الطقس في الصحراء يمكن استغلال الطاقة الشمسية كبديل للكهرباء، والتي تعاني معظم المناطق الصحراوية من عدم توفرها، بالإضافة الى تشغيل المستثمرات الفلاحية، بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، بالضافة الى توافر المياه الجوفية وبكميات معتبرة، وهذا ما يجعل الصحراء الجزائرية بوابة الامن الغذائي، كما يمكن استغلال الواحات و الكثبان الرملية، للترويج للسياحة الصحراوية، وبالتالي خلق تنويع اقتصادي يمكن الجزائر من الخروج من التبعية للخارج.

نتائج الدراسة:

- هناك اهتام من طرف الدولة بكل من القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي؛
- سعت الجزائر الى تبني استراتجيات بديلة لتنويع الاقتصاد الاحادي؛
- انشاء ديوان خاص بتنمية الزراعة الصناعية في الصحراء؛

- منح الدولة كل التسهيلات للاستثمار داخل الجزائر؛

التوصيات:

- التركيز على افاق الاستثمار في السياحة الصحراويةوالحموية؛
- منح امتيازات جبائية وتسهيل منح الاراضي لتحفيز الاستثمار في الصحراء الجزائرية؛
- استغلال الطاقات المتجددة كبديل عن الكهرباء التي يعاني من نقصانها المستثمرين في الجنوب؛
- عصرنة القطاع الصناعي بما يتماشى والتطورات الحاصلة في العالم؛
- انشاء مصانع لتشجيع الزراعة الصناعية.

قائمة المراجع

الموسوي ,إ .ع .(09 ,2021) .دور السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي، .المؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية العلوم الاسلامية ،.31.32 ,

بسمة ,ك .(s.d.) .دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر –حالة الحضيرة الوطنية الاهقار بتمنراست .اطروحة دكتوراه منشورة ،السنة الجامعية 2017/2018 ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة عباس فرحات سطيف .-1-

سعيدة ,ع .ي .(s.d.) .استراتيجية تطوير استثمارات الطاقة المتجددة في الجزائر في ظل التوجه نحو الاستدامة، قراءة في الواقع و استشراف للمستقبل .مجلة دفاتر اقتصادية.400 ,

عطية ,س .ا .(2021) .مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة .2000/2019مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد.38 , 26

التوجه نحوالمؤسسات الناشئة كهدف لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر
عرض بعض التجارب لمؤسسات ناشئة

Orientation towards emerging enterprises as a goal to achieve economic diversification in Algeria
Presentation of some experiences of startups

بركات جمال الدين[1]، محمد الأمين عسول[2]

[1] **جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي (الجزائر)**، barkat.djameleddine@univ-oeb.dz

[2] **جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي (الجزائر)**، assoullamine04@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة درجة تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، من خلال المؤسسات الناشئة حيث تطرقنا في دراستنا إلى محورين نظريين عن كل مايخص المؤسسات الناشئة و التنويع الإقتصادي و محور ثالث يتمثل في الجانب التطبيقي حيث قمنا بعرض بعض التجارب لمؤسسات ناشئة في الجزائر حققت مايسمى بالتنويع الإقتصادي ، أخيرا توصلنا إلى نتائج عدة و المتمثلة في أن المؤسسات الناشئة تلعب دور كبير في التنويع الإقتصادي خصوصا و أن الجزائر سابقا كانت تعتمد بالدرجة الأولى على النفط مما يفقدها ميزة الإستدامة ، أيضا إستنتجنا أن المؤسسات الناشئة لها القدرة على التميز في منتجاتها من خلال التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة .

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنويع الإقتصادي، التنمية المستدامة، البيئة.

تصنيف JEL: O44،Q11،P12.

Abstract:

This research paper aims to know the degree of achieving economic diversification in Algeria, through Start-ups, where we touched in our study on two theoretical axes about everything related to Start-ups and economic diversification, and a third axis represented in the applied side, where we presented some experiences of emerging enterprises in Algeria that achieved what is called economic diversification, Finally we reached several results, which is that emerging enterprises play a major role in economic diversification, especially since Algeria was previously dependent primarily on oil, which loses the advantage of sustainability, as well. We concluded that emerging enterprises have the ability to excel in their products through sustainable development and environmental preservation

***Keywords**: Start-ups, economic diversification, sustainable development, environment.*

Jel Classification Codes: O44, Q11 , P12.

1.مقدمة:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من المواضيع الجديدة و البالغة الأهمية في الجزائر ، والتي لاقت رواجا في بيئة الأعمال الإقتصادية الجزائرية و ذلك لتبنيها الافكار الإبتكارية الغير مؤلوفة ، و مناحية أخرى فإن المؤسسات الناشئة من شأنها ان تخلق فرص عمل و تخفف ثقل البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري ، بالإضافة إلى خلق و تحقيق أهداف إقتصادية متنوعة ومتعددة .

تأتي فكرة ضرورة إستخدام المؤسسات الناشئة في الجزائر كألية إقتصادية لاتنشيط و التنويع الإقتصادي ، حيث نلاحظ أن الجزائر سابقا كانت تعتمد بالدرجة الأولى على النفط في مجالها الإقتصادي و بما أن اسعار النفط في تزايد و تناقص مستمر من جهة و من جهة أخرى يمكن في أي لحظة أن يختفي هذا النفظ عن الوجود في الجزائر أي عدم وجود ميزة الاستدامة فيه، وعلى هذا الاساس ظهرت المؤسسات الناشئة كفكرة إقتصادية لمشاريع حيوية متجددة و مستدامة وتهدف دائما إلى التنويع الإقتصادي الذي يجعل الإقتصاد الجزائري في تطور و إزدهار مستمر ، حيث أن التنويع الإقتصادي يمس بالضرورة جميع القطاعات الموجودة في الجزائر ، و على هذا الأساس يمكن أن نطرح الإشكالية التالية : ما مدى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال التوجه نحو المؤسسات الناشئة ؟

الفرضيات :

-المؤسسات الناشئة تحقق التنويع الإقتصادي بشكل كبير.

- التوجه للمؤسسات الناشئة تحقق التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة و تعزز التنويع الإقتصادي

أهداف البحث : تتمثل أهداف الدراسة في مايلي :

- تحديد ماهية المؤسسات الناشئة و معرفة الهدف من تواجدها .
- معرفة دور المؤسسات الناشئة في التنويع الإقتصادي.

منهجية البحث :

بهدف معالجة موضوع البحث إستخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجاتب النظري و ذلك من خلال ما تم إستخلاصه من الدراسات و المقالات العلمية و الكتب بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه، و إستخدمنا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال عرض تجارب بعض المؤسسات الناشئة و القيام بعملية التحليل .

محاور الدراسة : قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور و هي :

- المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة
- المحور الثاني : الإطار النظري للتنويع الإقتصادي
- المحور الثالث : الإطار التطبيقي : عرض نماذج لمؤسسات ناشئة حققت التنويع الاقتصادي في الجزائر .

2. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

1.2 تعريف المؤسسة الناشئة:

يتكون مصطلح المؤسسة الناشئة إلى start "أي الانطلاق وup أي النمو القوي وهذا في اللغة الانجليزية، أما في اللغة الفرنسية فهيjeune entreprise innovante أي مؤسسة شابة مبتكره والتي تنشط بالأساس في قطاع التكنولوجيا الحديثة، وبشكل عام هي مؤسسة تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير، مع قبول المخاطرة العالية وذلك في سبيل الحصول على أرباح ضخمة في حالة نجاحها مقارنة بحجم استثماراتها (رقامي محمد ، 2021، صفحة 737/717)

عرفت أيضا بأنها : مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل تسعى الى تحقيق نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة تمتلك الامكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع.

و هناك من يرى أنها مؤسسة ذات ذات تاريخ تشغيلي قصير غالبا ما تكون حديثة الانشاء وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق ويقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال. (كاملة بوعكة، 2022، صفحة 48/38)

عرف القاموس الفرنسي المؤسسة الناشئة على أنها:" مؤسسات شابة مبتكرة في قطاع التكنولوجيات والإعلام والاتصال الحديثة.

وعرفت أيضا على أنها:" مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة، تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع (بوصفة الزهرة ، 2023، صفحة 127)

بخصوص التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 11من المرسوم التنفيذي رقم 254/20المؤرخ في 15سبتمبر ،2020**يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة أعمال، و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها**،فقدعرفت المؤسسة الناشئة على أنها:" تعتبر مؤسسات ناشئة كلمؤسسة خاضعة للقانون الجزائري و تحترم المعايير التالية: (بوصفة الزهرة ، 2023، صفحة 128)

* أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوت.

* يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

*يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية. أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة."

*يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

*يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250عامل

2.2 خصائص المؤسسات الناشئة:

تميز المؤسسات الناشئة بجموعة من الخصائص و المتمثلة في مايلي :

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع حديثة مبتكرة كونها نابعةعن فكرة إبداعيةغير معهودة لم توجد من قبل.

-المؤسسات الناشئة مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة أي تتطلب تكاليف صغيرة جدابالمقارنة مع الارباح الي تحصل عليها.

مؤسسات متنوعةال تستهدف قطاع معين؛وليست مخصصة في قطاع التكنولوجيا أو الاقتصاد والتجارة فقط.

-تتميز المؤسسات الناشئة بكونها تقوم على تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ولاسيما الاعتماد على الرقمنة والاقتصاد المعرفي التي تعتمد بشكل رئيسي عليهم لتطوير نشاطها.

تتميز بأنهامؤسسات مستقلة؛أي ليست تابعة لمؤسسات موجودة سابقاأو فرعا لها.

المؤسسات الناشئة مؤسسات تنمو بصفة تدريجية وعبر مراحل يطلق عليها بدورة حياة المؤسسة الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئةكذلك بأنها مؤقتة أي في مرحلة أولية وخاصة؛وسرعان ما تتحول إلى مؤسسة تقليدية أو كلاسيكية فورتحويل الفكرة إلى عمل تجاري. (مخناش أمنة ، 2021، صفحة 777).

3.2 أهمية المؤسسات الناشئة :

إن عملية إنشاء مؤسسة ناشئة ظاهرة شاملة وبشكل كبير ومن المهم التعامل معها نظرالتأثيرها الواضح في نمو المجتمع و التنمية، ما يجعلها موضوعا إلزامي و مثير الإهتمام لكل من المناطق المتقدمة و غير المتقدمة . فلطالما لعبت المؤسسات الناشئة دورا رئيسيا في الإقتصاديات الوطنية و الثروة في جميع أنحاء العالم من خلال تطوير إبتكار المنتجات و الخدمات و خلق فرص عمل جديدة و زيادة الانتاجية الوطنية و التخفيف من حدة الفقر . (بوعدلة سارة ، 2021، صفحة 70/69)

و يمكن إجمال أهمية المؤسسات الناشئة في مايلي :

- المصدر الرئيسي للإبتكار : تعد اكثر إبداعا من الشركات القائمة ، مما يسمح لها بمتابعة طرق جديدة للعمل و نماذج أعمال مختلفة
- إبتكارات دعم المجتمع على نطاق أوسع
- خلق فرص العمل: تعتبر الوظائف الجديدة التي يتم إنشاؤها مصدرا مهما لجلب ثروة جديدة إلى المجتمع .
- تساهم في رفع القدرة التنافسية : تجبر الشركات القائمة على تحسين ممارساتها أو إدخال الإبتكارات بنفسها.
- توفير فرص للمزيد من الحريات : بالإضافة إلى الإستقلال المالي ، يمكن أن يكون إنشاء شركة أيضا وسيلة للمؤسسين لتحقيق قدر أكبر من المرونة و تحسين نوعية حياتهم .
- خلق الثروة
- مستوى معيشة أفضل

زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (يوساري نوال ، بن عزة هناء ، 2023، صفحة 22)

4.2 دورة حياة المؤسسة الناشئة:

من خلال التعايف أعلاه قد يخيل إلينا أن ما يميز االمؤسسات الناشئةStartupهو النمو المستمر، إلا أن كثيرا ما تتعثر تمر بمراحل ل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو

القمة، الواقع غير ذلك، و يمكن ابراز ذلك من خلال االمنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham (بوالشعور شريفة ، 2018، صفحة 421)



المصدر (بوالشعور شريفة،2018، الصفحة 421)

5.2 قواعد انشاء المؤسسات الناشئة:

ان عملية انشاء مؤسسة ناشئة جديدة من الناحية الواقعية تمر بالعديد من الخطوات والمراحل التحضيرية بدءا بالفكرة المبتكرة التي تستلهم من مصادر متعددة وصوال الى دراسة هذا المشروع مما

يسمح بتحديد معالم السوق، ووضع رقم أعمال تقديري، ثم االنتقال الى مرحلة الدراسة المالية للمشروع لاختيار مصدر التمويل المناسب، ثم الانتقال الى اختيار الشكل القانوني للمؤسسة ، انتهاء بمخطط العمل ومن ثم الانطلاق في النشاط. (مازيغي نوال ، رحايمية اسيا، 2022، صفحة 56).

3. الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

1.3 تعريف التنويع الإقتصادي:

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ،بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية ،وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (صباغ رفقة، 2020، صفحة 69)

كان الإقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الإقتصادي علة تنويع الصادرات ، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، و يضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية . لكن التنويع الإقتصادي لم يعد منحصرافي هذا

المعنى الضيق و توسع ليعرف بأنه العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات /الممارسات داخل النشاط الإقتصادي . (نوي نبيلة ، صفحة 181).

2.3 أهداف التنويع الاقتصادى:

يهدف التنويع الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

-رفع معدلات النمو الاقتصادى من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.

-تقليل المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.

-تقليل المخاطر الناتجة عن أنخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية.

-رفع معدلات التبادلال تجاري نتيجة توزيع مخاطر أنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عددكبير من السلع والخدمات بدلا من تركزالصادرات في سلعةواحدة أوعدد محدود من السلع والخدمات.

-زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادةالقيمةالمضافة، حيث يسهم التنويع الرأسي فى زيادة الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجيةلقطاعات أخرى.

-يساهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة،ومن ثم أرتفاع دخول عوائد عناصرالانتاج، ومايترتب عليه من أرتفاع القيمةالمضافةالمتولدة قطاعيا ومحليا.

-يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومى للدولة .

-يسهم التنويع في تعزيزالتنميةالمستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .(خالد هاشم عبد الحميد، 2018، الصفحات 75-98).

3.3خصائص التنويع الاقتصادي :

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الإقتصادي نذكر منها مايلي:

- التنويع الإقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية؛
- التنويع الإقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج و الإنتاجية؛
- التنويع الإقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة (بللعما اسماء، 2018/2017، صفحة 19).

4.3دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي:

يمكن أن نجمل مختلف الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة لتوجه نحو تنويع اقتصادها فيما يلي:

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الإقتصاديات الأحادية
- تذبذب دخل هذه الدول و إنعكاس ذلك على إنفاقهم العام .
- تفاوت نمط و وتيرة النتمية الأفقة و العمودية بها.
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية .
- الإعتماد المستمر و المتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية و الإستهلاكية . (صادق هادي، 2014، صفحة 05).

5.3أنواع التنويع الإقتصادي :

هناك نوعين مختلفين من التنويع ،التنويع الأفقي و التنويع الرأسي، فالتنويع الأفقي يولد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجةفي القطاع المنتج نفسه ، بمعنى إنتاج سلع جديدة في القطاع المنتج في البلد، أما التنويع الرئسي فيستلزم إضافة مراحل إنتاجية الى المدخلات المحلية أو المستوردة بمعنى عملية التحول من إنتاج و تصدير السلع الاولية إلى إنتاج و تصدير السلع المصنعة (سعود غالي صبر ، شفان جمال حمة سعيد، 2021، صفحة 249)

ويطلق :التنويع الأفقي على توزيع الاستثمارعلى أدوات من نفس الفئة ، أي على سبيل المثال قطاع البترول . أما التنويع الرأسي فيطلق على توزيع الاستثمارعلى قطاعات متنوعة كالزراعة و الصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالاسهم و السندات . (بن موفق زروق، 2019، صفحة 29)

4 .عرض نماذج لمؤسسات ناشئة حققت التنويع الإقتصادي في الجزائر:

من خلال الجانب التطبيقي تمكنا من عرض عدة تجارب لمؤسسات ناشئة هدفها تحقيق التنويع الإقتصادي ، حيث سنقوم بعرض مختلف المهام و الأشياء الإضافية التي قامت بها المؤسسة للجزائر.

1.4عرض تجربة مؤسسة أكاديميتنا : المصدر (www.academiatouna.com)

وهي مؤسسة إبتكارية تتميز بتقديم الدروس من الطور الإبتدائي ، المتوسط و الثانوي حيث أن تلك الدروس تكون إلكترونيا ما يسهل على التلميذ و الأستاذ عناء و تعب التنقل إلى اماكن مختلفة للدراسة حيث تحتوي هذه الأكاديمية على أساتذة محترفين في ميدان التعليم ،

هدفها القيام بتقديم الدروس بطريقة إبتكارية و أسلوب ممتع من خلال تقديم خدمات حصرية على الموقع.

تتمثل أهم الخدمات المقدمة في مؤسسة أكاديميتنا:

- الدروس المرئية: شرح كامل لجميع الدروس في مختلف المواد من رياضيات ، إقتصاد ،التاريخ و غيرها .
- الإختبارات : تقدم الأكاديمية مجموعة مختلفة من الإختبارات في عدة دروس
- الأخصائي النفسي : تحتوي الأكاديمية على أخصائي نفساني يقوم بتقديم مختلف النصائح و الإرشادات فيما يخص الجانب التعليمي ، بالإضافة إلى وجود جلسات الأخصائي النفسي و جلسات نفسية.
- الدورات : تقدم الأكاديمية مجموعة من الدورات في المجال التعليمي .
- النوادي والمنتديات .

2.4 مؤسسة كايمو: المصدر (www.wamda.com):

انطلقت "كايمو" في شهر كانون الثاني/يناير 2014 ، كان يوجد لاعب محلي واحد في قطاع الاقتصاد الرقمي وهو موقع الإعلانات المبوبة "وادكنيسOuedkniss " . بعد ذلك، بدأت تنطلق عدة مواقع إلكترونية بما فيها "جوميا" Jumia ، وهي علامة تجارية تملكها "مجموعة إنترنت أفريقيا" تشبه "أمازون" Amazon ، وموقع التجارة الإلكترونية المحلي "بتوليس" Batolis. أما شركة "جديني" Guiddini التي انطلقت في عام 2009 وتمكنت من تحديث موقعها الإلكتروني، فهي ما تزال بعيدة عن اللحاق بشركة "كايمو".

يؤكد تمار هنا أن "السوق كبيرة كفاية لجذب الكثير من الناس، ولكننا نهدف لأن نبقى الرقم واحد.

وفيما تستفيد "كايمو" من موقعها كمحرك أول للسوق، يقول تمار إن "الأشهر الستة الماضية شهدت نمواً أكبر مما عرفته في العامين الماضيين." ويضيف في حديثه مع "ومضة"، أنه بفضل فريق العمل القوي الذي يتألف من 20 شخصا يحظى موقع الشركة الإلكتروني الآن بأكثر من 500 ألف زيارة شهرياً فيما شهدت زيادة في المبيعات الشهرية بعشرات الأضعاف.

- تعتبر شركة كايمو المحرك الأول لسوق
- توفر كايمو خدماتها لمختلف البائعين سواء كانوا مستوردين أم بائعي جملة وأصحاب متاجر صغيرة وحتى أفراداً".

- وفرة البائعين لدى كايمو.
- نمو "كايمو" يعود إلى العلاقة الوثيقة للشركة مع البائعين، بحيث " يشعر البائعون أنهم جزءا من عائلة 'كايمو'.
- شركة "كايمو" تعمل مع كل بائع على حدة لكي تعلمه أساسيات البيع عبر الإنترنت، في حين يستفيد البائعون الأكثر خبرة من هذه التعليمات.
- استفادت "كايمو" من كونها شركة تابعة لـ"مجموعة إنترنت أفريقيا"، فهي تمتلك ميزانية ضخمة، وشبكة عالمية لا يمكن لـ لمنافسين المحليين الحصول على مثلها.
- الدفع عند التوصيل هو الخيار المفضل للدفع، حيث أن التوصيل يكون خلال أسبوع .

3.4مؤسسة يسير:

تعتبر شركة يسير من بين الشركات الناشئة السباقة في إستخدام التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متنوعة لاسيما في مجال النقل ، حيث تم إنتخابها في عام 2019 من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي من بين 100شركة ناشئة عربية و الخامسة في المنطقة المغاربية التي تشكل الثورة الصناعية الرابعة،و من بين أفضل 12 شركة ناشئة في إفريقيا . (عماروش خديجة إيمان، مزيان أمينة ، 2022، صفحة 91)

تعتبر "يسير " **شركة ناشئة تقدم خدمات النقل** والتي قدمت سوقا جديدة للشباب في مجال النقل بمعايير ذات جودة وفتحت المئات من فرص العمل من طرف مهندسان جزائريان " نورالدين طيبي" و"مهدي يطو"وهما من خريجي "المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات" بالحراش بالعاصمة.

تعتبر "يسير" شركة ناشئة تقدم خدمات النقل والتي قدمت سوقا جديدة للشباب في مجال النقل بمعايير ذات جودة وفتحت المئات من فرص العمل من طرف مهندسان جزائريان " نورالدين طيبي" و"مهدي يطو"وهما من خريجي "المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات" بالحراش بالعاصمة.

وتعتمد هذه الخدمة على اشتراك أصحاب السيارات سواء كانوا طلبة جامعيين أو موظفين أو متقاعدين أو بطالين، بإمكانهم أن يستخدموا سياراتهم لنقل الأشخاص وتحصيل مدخول مادي مقابل كل توصيلة مع تحديد أوقات العمل التي تناسب صاحب السيارة وهذا ما فتح باب الشغل لمئات الشباب البطالين, كما يدفع الراغبون في العمل مع "يسير" كسائقين اشتراكا أسبوعيا قيمته 25 بالمائة، ويتم تنزيل التطبيق الرقمي عبر خاصية الأندرويد أو "الآب ستور" مجانا، وعند طلب سيارة من خلال التطبيق بعد تعيين نقطة الإنطلاق ونقطة الوصول، يظهر للسائق في

نفس التطبيق مكان تواجد الزبون والوجهة المرجوة ومن أهم مزايا تطبيق "يسير" الإلكتروني أن السائق يعتمد فيه على "قوقل مابس " قصد معرفة مكان تواجد الزبون والحصول على الطرق الأقل ازدحاما من أجل الوصول الى الوجهة في وقت وجيز

بالإضافة استراتيجية العمل الخاصة به التي تعتمد على الإحترافية والدقة المتمثلة في ظهور صورة السائق ونوع سيارته والوقت المستغرق للوصول إلى الزبون بالإضافة إلى سعر التوصيلة

كما تنشط مؤسسة يسير عبر وسائل التواصل الإجتماعي المتمثلة في صفحة موثقة على فايسبوك بـ 551 ألف مشترك, وقناة خاصة على منصة يوتوب بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الذي يشمل كل خدمات الشركة والإمتيازات المقدمة المتعلقة بالأيام العادية أو المناسبات

كما تقدم يسير خدمات في توصيل المأكولات أول "الديليفري" بالإضافة إلى خدمة التسوق المنزلي وتوصيل الطرود

وقد صرح السيد مهدي يطو الرئيس العام لمؤسسة يسير لجريدة "المستثمر" أن عدد المشتركين الذين سجلوا عبر التطبيق الرقمي قد بلغ مليوني مشترك (مريم علواش ، 2022).

ب.الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة يسير:

سير هو بالفعل أكبر جهة توظف مهندسي الكمبيوتر في المغرب العربي - أكثر من 600 - ونريد مضاعفة هذا الرقم ثلاث مرات أو حتى أربعة أضعاف ."

وإلى جانب خدمة سيارات الأجرة حسب الطلب، نوعت المجموعة من نشاطها وأصبحت توفر خدمات توصيل الوجبات والبقالة عبر الإنترنت مع "يسير إكسبرس."

ويعمل ثلاثون شابا في مركز تلقي الاتصالات في الجزائر العاصمة ثلاثون، وهم جاهزون باستمرار للرد على الطلبات اليومية البالغ عددها 6000. ويبلغ "معدل وقت توصيل الوجبة 30 دقيقة"، بحسب ما أكدت وسام مديرة المركز لوكالة فرنس برس.

وتستعد الشركة الناشئة لتطوير خدمات الدفع عبر الإنترنت الخاصة بها، وهو قطاع لا يزال في بداياته في الجزائر، إذ يفضل العملاء دفع ثمن طلباتهم نقدا عند الاستلام.(www.france24.com)

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي و المثمثل في عرض بعض المؤسسات الناشئة التي من شأنها أن تحقق التنويع الإقتصادي ، لاحظنا أن مؤسسة أكاديميتنا إستغلت الجانب التعليمي الأكاديمي في التنويع الإقتصادي ، حيث نلاحظ من خلال هاته المؤسسة أن جميع الأطراف تعتبر رابحة، بحيث اصحاب المؤسسة يستفيدون من الأرباح التي يجنونها من خلال الدروس و الخدمات المقدمة أما الطلبة فيجيدون سهولة في تلقي الدروس و الإستفادة منها دون

إجبارهم على التنقل للمدرسة او المكان المخصص للدروس ،لاحظنا أيضا أن المؤسسة لها دور كبير في عدم الإنقطاع عن الدروس في حالةوقوع بعض الكوارث و الأوبئة كفترة كورونا مثلا. أيضا أكبر إستثمار عادة يكون في الإستثمار في العلم بحيث ستقدم هته المؤسسة مستقبلا أجيالا مثقفة و واعية بالجانب المقاولاتي وهذا يساعد في تفكير الطلاب في مشاريع إقتصادية مستدامة تساعد على التنويع الإقتصادي في الجزائر .

أما بالنسبة لمؤسسة كايمو و التي تعتمد بالأساس على التسويق الإلكتروني وذلك من خلال قيام بالبيع و الشراء على مستوى الموقع ، بالإضافة إلى القيام بعمليات و دورات فيالتسويق و البيع الإلكتروني للشباب الجزائري و هذا ما يؤدي إلى توفير قيمة مضافة للدولة الجزائرية و الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي إلى التنويع الإقتصادي .

مؤسسة يسير و التي أصبحت الوسيلة الأولى لمستعملي سيارات الأجرة لها دور كبير في عملية التنويع الإقتصادي حيث تعتبر المداخيل و الأرباح التي تقبضها المؤسسة دافع أساسي لرفع الناتج الوطني الإجمالي للدولة الجزائرية . بالإضافة إلى رضا المستهلكين النهائيين لهته المؤسسة حيث لاحظنا أيضا أن مؤسسة يسير من المؤسسات الناشئة التي إستخدمة إستراتيجية التنويع في منتجاتها بالإضافة إلى الإستغلال الأمثل للتنمية المستدامة في مؤسستها .

و على هذا الأساس يمكن أن نقول أن المؤسسات الناشئة الثلاث السابقة الذكر كان هدفها الأساسي هو تحقيق القيمة المضافة للدولة الجزائرية و رفع الناتج الوطني إلى أقصى حد، أيضا رضا الزبون او المستهلك كان من الأولويات لهته المؤسسات ،أيضا لاحظنا كانت التكنولوجيا لها دور كبير في التطور التي وصلت إليه هته المؤسسات ، إذن يمكننا القول أن المؤسسات الناشئة لها دور كبير في التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة و بالتالي التنويع الإقتصادي.

5. خاتمة:

يمكن القول أن المؤسسات الناشئة في الجزائر لها دور كبير في التنمية الإقتصادية ، وفي تطوير وحيوية الإقتصاد الجزائري و بالتالي يمكن من خلال المؤسسات الناشئة الوصول إلى التنويع الإقتصادي.

من جانب آخر يمكن القول أن تنوع و تعدد المؤسسات الناشئة في مجالات متعددة يؤدي إلى رفع من المداخيل الوطنية و بالتالي هذا التنويع الإقتصادي يؤدي إلى زيادة معتبرة في الناتج الوطني الجزائري.

التنويع الإقتصادي يفرض على المؤسسات الناشئة الإهتمام بالجانب البيئي و هذا ما يعطيها ميزة التنمية المستدامة.

ومن خلال دراستنا تمكنا للوصول إلى تحقيق الفرضيتين المطروحتين و ذلك بإثبات وجود تحقيق للتنويع الإقتصادي من خلال التوجه للمؤسسات الناشئة مع تحقيق التنمية المستدامة.

النتائج و التوصيات :

من خلال دراستنا يمكن ان نستخلص بعض التوصيات و النتائج التالية:

-على الدولة الجزائرية القيام بالدعم المعنوي و المادي لمختلف المؤسسات الناشئة الهادفة إلى رفع مستوى الإقتصاد أو التي تقدم قيمة مضافة للدولة.

-على الجامعة التركيز على نشر الثقافة المقاولاتية من خلال القيام بدعم مشاريع الطلبة في مجال المقاولاتية .

-القيام بالمرافقة المقاولاتية الدائمة للمؤسسات الناشئة خصوصا في مرحلة الإنطلاق .

-تشجيع الشباب الجزائري للقيام بإنشاء المؤسسات و ذلك من خلال القيام بالتسهيلات القانونية و المادية من طرف الدولة الجزائرية .

6. قائمة المراجع:

بللعما اسماء .(2017/2018) .دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر . *دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر* .أدرار ,أطروحة دكتوراه , الجزائر :جامعة أحمد دراية .

بن موفق زروق ,2019) .فيفري .(04إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة .*إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة* .الجلفة ,اطروحة دكتوراه ,الجزائر :جامعة زيان عاشور الجلفة .

بوالشعور شريفة .(2018) .دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة startups :دراسة حالة الجزائر .*مجلة البشائر الإقتصادية المجلدالرابع العدد* .421 , *02*

بوصفة الزهرة .(2023) .المؤسسات الناشئة و حاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي .20/254*دائرة البحوث و الدراسات و القانونية و السياسية المجلد 07العدد*.127 , *02*

بوعدلة سارة .(2021) .قدرات و تحديات المؤسسات الناشئة و متطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر .*حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ن المجلد 07العدد* .69/70 , *03*

خالد هاشم عبد الحميد .(2018) .التنويع الإقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات .*مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية المجلد 19العدد* , *01* 75-98.

رقامي محمد .(2021) .أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسةحالة الجزائر .2021-2020*مجلة معهد العلوم الاقتصادية* .717/737 ,

سعود غالي صبر ، شفان جمال حمة سعيد .(2021) .أثر تنويع نشاط القطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة من .2017-1980*المجلة العربية للإدارة* .249 ,

صادق هادي .(05 06 ,2014) .دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية :دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة . 2012-2000*دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية :دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة* . -*2000*سطيف ,ماجيستير ,الجزائر :جامعة سطيف .01

صباغ رفقة .(2020) .التنويع الإقتصادي :إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول .*مجلة أوراق إقتصادية المجلد 04العدد* .69 , *01*

عماروش خديجة إيمان، مزيان أمينة .(2022) .تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر -قراءة تحليلية . -*مجلة الإستراتيجية و التنمية المجاد /12العدد*.91 , *02* كاملة بوعكة .(2022) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -واقع و تحديات . -*جامعة محمد بوضياف المسيلة* .48-38 ,

مازيغي نوال ، رحايمية اسيا .(2022) .تأسيس المؤسسة الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي -20 .254*/المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة* .(p. 56)الجزائر :جامعة الجزائر يوسف بن خدة .

مخناش أمنة .(2021) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الإطار المفاهيمي و القانوني .-*مجلة صوت القانون المجلد الثامن* .777 ,

مريم علواش ,2022) .نوفمبر .(17يسير مؤسسة ناشئة تصل إلى العالمية .*المستثمر* .

نوي نبيلة .(n.d.) .التنويع الإقتصادي و النمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر .-*مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية -العدد الإقتصادي*181 , *35/01* -

OEB Univ. Publish. Co.

تحقيق ببليومتري لريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي: المواضيع الناشئة والاتجاهات المستقبلية

A Bibliometric Investigation of Entrepreneurship and Artificial Intelligence: Emerging Themes and Future Directions

هاجر سلاطني [1] ، محمد الشريف بن زواي [2]

1. مخبر(INIF)، جامعة أم البواقي، Hadjer.selatni@univ-oeb.dz

2. مخبر(INIF)، جامعة أم البواقي، benzouai.med.cherif@univ-oeb.dz

الملخص:

تجذب كل من ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي (AI) اهتماما واسعا وتثيران جدلا كبيرا في الوقت الحاضر. حاولنا التحقيق في اتجاهات البحث والمواضيع الناشئة في هذا المجال البحثي، تم استخدام تحليل ببليومتري لتحليل 447 وثيقة تمت كتابتها من قبل 1051 باحثا، تظهر تحليلات الإقتباس المشترك والكلمات الدالة أن هناك مجموعتين رئيسيتين في هذا المجال، وهما المقالات التي تستكشف تأثير التكنولوجيا المتقدمة، بخاصة الذكاء الاصطناعي، على ريادة الأعمال والمقالات التي تستكشف دمج وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، بخاصة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في مجموعة متنوعة من المجالات والصناعات، بما في ذلك أنظمة الشركات، وأنظمة المعلومات الجغرافية، وريادة الأعمال، والخصوصية وحماية البيانات، وإدارة المعرفة. يسلط المقال الضوء على أربعة مواضيع ناشئة مهمة: استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، وتأثير وتنفيذ تقنية الذكاء الاصطناعي في عالم الأعمال، وتأثير الرقمنة واعتماد التكنولوجيا على بيئة الأعمال والاقتصاد، وأخيرا، تعليم ريادة الأعمال في الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال؛ الذكاء الاصطناعي، التحليل الببليومتري؛ تحليل الإقتباس المشترك.

تصنيف JEL: XN2 ،XN1.

Abstract:

Entrepreneurship and Artificial Intelligence (AI) attract a huge importance and provoke a big debate nowadays. We tried to investigate research trends and emerging themes in this research area. A bibliometric analysis was used to analyse 447 document and authored by 1051 researcher. A Co-citation and key words analyses show that there are two main groups in this area, articles that explore the impact of advanced technologies, particularly artificial intelligence, on entrepreneurship and articles that explore the integration and application of information technology, particularly artificial intelligence and data analytics, in various domains and industries, including enterprise systems, geographical information systems, entrepreneurship, privacy and data protection, and knowledge management. the article highlights four important emerging themes: the use of AI in decision making, the impact and implementation of AI technology in the business world, the impact of digitalization and technology adoption on the business environment, economy and finally, entrepreneurship education in the digital economy.

Keywords: *Entrepreneurship; Artificial Intelligence, Bibliometric; Co-Citation Analysis; VOSviewer.*

I. مقدمة:

تعد ريادة الأعمال منذ فترة طويلةمجالا للبحث، يجذب الأكاديميين والممارسين على حد سواء (Shane & Venkataraman, 2000). تكامل الذكاء الاصطناعي (AI) في ريادة الأعمال أصبح موضوعا متزايد الأهمية بسبب الفوائد المحتملة التي يمكن أن يجلبها الذكاء الاصطناعي إلى العملية الريادية (Nambisan, Siegel, & Kenney, 2018). في السنوات الأخيرة، تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحسين نتائج الأداء، وزيادة الكفاءة في ريادة الأعمال (Da Xu, 2014; Zhang, Xiang, Liu, & Zhang, 2019). بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على أن الذكاء الاصطناعي يؤدي دورا حاسما في تشكيل مستقبل ريادة الأعمال من خلال استحداث فرص جديدة للنمو والابتكار (Lu, 2019).

استكشف استخدام الذكاء الاصطناعي في ريادة الأعمال من خلال مجموعة متنوعة من التطبيقات، بما في ذلك تطوير أنظمة دعم اتخاذ القرار(Tang, Da Xu, & Feng, 2001) ، وتصميم أنظمة التصنيع الذكية(Huang et al., 2019)، وإنشاء قواعد المعرفة لإدارة الصحة الشخصية المخصصة للقلب والأوعية الدموية (Zhang et al., 2019) . كما تم أيضا دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على الخصوصية وحماية البيانات لريادي الأعمال وشركاتهم (Mazurek & Małagocka, 2019).

أصبح تكامل الذ كاء الاصطناعي في تعليم ريادة الأعمال مهما بشكل متزايد أيضا. الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تعزيز مهارات وكفاءات الطلاب وريادي الأعمال وأصحاب الأعمال، وخلق فرص جديدة للابتكار (Zhang et al., 2019). على وجه الخصوص، يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي لدعم التعلم النشط وتحسين كفاءة عملية التعليم (رؤية ريادة الأعمال). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم اعتماد الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي في تحقيق التحول الرقمي في قطاع التعليم وتطوير بيئة ريادة الأعمال الرقمية (الاقتصاد الرقمي).

تمت دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على بيئة الأعمال وسوق العمل أيضا. وجد أن رقمنة الاقتصاد تجلب فرصا وتحدياتٍ على حد سواء لريادي الأعمال والشركات، وتؤثر على تنافسية المناطق والقطاعات (السياسة). تم التأكيد أيضا على دور الدولة والسياسات في تعزيز الانتقال نحو اقتصاد رقمي وتعزيز تطوير ريادة الأعمال الرقمية (المرونة).

تعد دراسة David Audretsch (1995)احدى أقدم وأكثر الدراسات تأثيرا على العلاقة بين ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي. يؤكد أودريتش بأن لدى الذكاء الاصطناعي القدرة على خلق

فرص جديدة لريادي الأعمال، خصوصا في الصناعات التي تتحول بفعل التقدم التكنولوجي. تكرر هذا النقاش من قبل باحثين آخرين مثل Daniel Isenberg (2017) ، الذي يؤكد بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد ريادي الأعمال على اكتشاف فرص تجارية جديدة، وتحسين عمليات اتخاذ القرار، وزيادة الإنتاجية.

مساهمة أخرى مهمة في الأدبيات هي أعمال Maxine Dong وزملاؤه (2018)، الذين يفحصون تأثير الذكاء الاصطناعي على ريادة الأعمال في سياق الاقتصاد الصيني. حيث وجدوا أن للذكاء الاصطناعي تأثيرا إيجابيا على ريادة الأعمال في الصين، مما يؤدي إلى زيادة الابتكار والتنافسية. وهذا يتماشى مع نتائج دراسات مماثلة حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال في بلدان أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة (Ariely and Norton, 2019) وأوروبا (Scholz and Stieglitz, 2020).

علاوة على ذلك، دراسة حديثة من قبلMcKinsey Global Institute (2021) تسلط الضوء على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في دفع نمو ريادة الأعمال، خصوصا في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والرعاية الصحية، والتعليم. وتؤكد الدراسة بأن للذكاء الاصطناعي القدرة على زيادة الوصول إلى رأس المال، وتقليل الحواجز أمام دخول الأعمال الجديدة، وتحسين الكفاءة وقابلية التوسع للأعمال الحالية.

في القطاع المالي، كان الذكاء الاصطناعي موضوع دراسات عديدة تستكشف إمكانيته لتحسين قرارات الاستثمار، وتقليل المخاطر، وزيادة كفاءة الأسواق المالية. على سبيل المثال، تستكشف دراسة قام بها Rajiv Banker وزملاؤه (2017) استخدام الذكاء الاصطناعي في التداول الآلي، حيث تجد أن لديه القدرة على تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات الاستثمارية. بالمثل، تفحص دراسة ل Jinghai Zheng وزملاؤه (2019) استخدام الذكاء الاصطناعي في تسجيل الائتمان، حيث تجد أنه يمكن أن يؤدي إلى تقييمات مخاطر أكثر دقة وزيادة الوصول إلى رأس المال لريادي الأعمال.

الأدبيات حول العلاقة بين ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي واسعة ومتنوعة. تشير نتائج هذه الدراسات إلى أن للذكاء الاصطناعي القدرة على أن يؤدي دورا كبيرا في تشكيل مستقبل ريادة الأعمال والقطاع المالي، مقدما فرصا وتحدياتٍ جديدة لريادي الأعمال. ومع ذلك، مع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي وتأثيره على المجتمع يصبح أكثر ظهورا، من المهم أن يستمر الباحثون في دراسة علاقته مع ريادة الأعمال لفهم إمكانياته وقيوده بشكل كامل.

التحليل الببليومتري (Bibliometric analysis) هو أحد أساليب تقييم الأدبيات في مجال معين من خلال تحليل تواتر ونمط النشر والاقتباس (citation) والتأليف.

من بين الدراسات التي اعتمدت هذه المنهجية دراسةXinyue Ye وزملاؤه (2021)، الذين استخدموا‌التحليل الببليومتري لفحص العلاقة بين ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي في سياق الابتكار. كما قامت الدراسة بتحليل اتجاهات البحث حول الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال، وتحديد المواضيع الرئيسية ومجالات البحث، واستكشاف العلاقات بين المؤلفين والمؤسسات والبلدان.

هناك دراسة أخرى من إعداد Wei Xiong وزملاؤه (2019)، الذين استخدموا‌التحليل الببليومتري لفحص تطوير الذكاء الاصطناعي في مجال المالية. تحلل الدراسة اتجاهات البحث حول الذكاء الاصطناعي والمالية، وتحدد المجالات والمساهمات البحثية الرئيسية، وتستكشف العلاقات بين الؤلفين والمؤسسات والبلدان.

التحليل الببليومتري هو أداة قيمة لاستكشاف العلاقة بين ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي، حيث يقدم نظرة شاملة ومنهجية على الأدبيات ويساعد الباحثين على تحديد الاتجاهات والمواضيع والعلاقات في هذا المجال.

هذه الورقة منظم كما يلي: الجزء الأول: مقدمة، الجزء الثاني: منهجية الدراسة، الجزء الثالث: النتائج والمناقشة، والجزء الرابع: الخاتمة.

II. منهجية الدراسة

1. التحليل الببليومتري (Bibliometric Analysis)

التحليل الببليومتري هو أسلوب لقياس تأثير وأهمية الأعمال العلمية أو الأكاديمية باستخدام مؤشرات عددية مثل عدد الاقتباسات وتحليل الاقتباس المشترك. يتضمن ذلك تكميم (quantifying) ورسم الخرائط للعلاقات بين المنشورات والمؤلفين والمؤسسات لفهم الاتجاهات والأنماط وتأثير البحث داخل مجال معين (Leimu & Koricheva, 2005). يقدم التحليل الببليومتريمنهجا لتقييم أداء البحث وتأثيره، وكذلك تحديد المواضيع الرئيسية والمؤلفين والمؤسسات داخل مجال معين.

التحليل الببليومتري هو أداة قيمة في دراسات العلوم والتكنولوجيا، وكذلك في تقييم البحث وإدارته .(Moed, 2005) ،يستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الطب والهندسة والعلوم الاجتماعية، والإقتصاد، لتقييم تأثير البحث من حيث الكمية والجودة. على سبيل المثال، تم استخدام التحليل الببليومتري لتقييم تأثير

الباحثين الأفراد والمؤسسات والبلدان من حيث إنتاج المنشورات وعدد الاقتباسات (van Raan, 2005). يستخدم هذا الأسلوب أيضا لتحليل توزيع مواضيع البحث، وتطور مواضيع البحث، والعلاقات بين الباحثين ومنشوراتهم.

2. برنامج VOSviewer

VOSviewer هو أداة برمجية توفر للباحثين تمثيلا بصريا للهيكل وتطور المعرفة العلمية. تم تطويره بواسطة نيس جان فان إيك ولودو والتمان (Nees Jan van Eck and Ludo Waltman) من مركز دراسات العلوم والتكنولوجيا في جامعة لايدن (Leiden University)، VOSviewer يساعد المستخدمين على تحديد وفهم العلاقات بين المقالات العلمية والؤلفين والمجلات والمؤسسات داخل مجال دراسي معين (van Eck & Waltman, 2010). بفضل واجهته السهلة الاستخدام والتصورات البصرية القوية، أصبح VOSviewer أداة مهمة للباحثين في مجموعة متنوعة من المجالات الذين يرغبون في فهم تطور وهيكل المعرفة العلمية.

3. مصدر البيانات

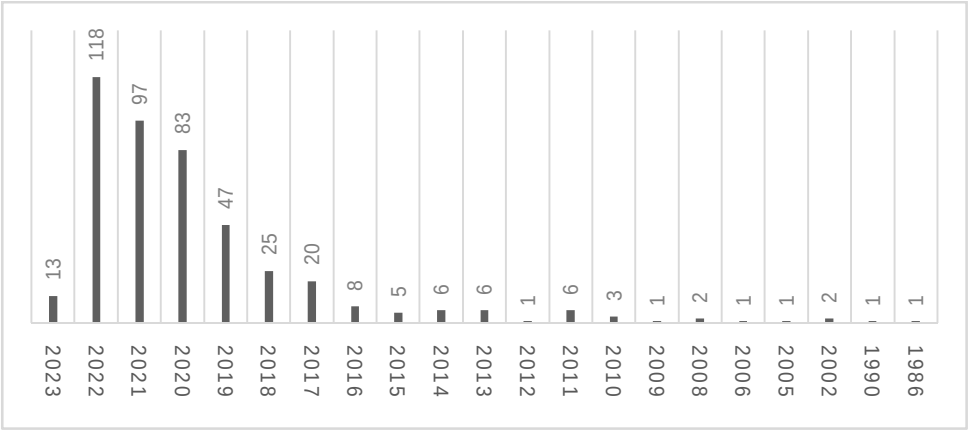
تم الحصول على البيانات لهذه الدراسة من قاعدة بيانات Scopus في 10 فبراير 2023 من خلال استخدام ثلاثة مصطلحات رئيسية، وهي "Entrepreneurship"، و"Artificial Intelligence"، و"AI." شمل التحليل جميع أنواع المنشورات والمجالات الفرعية ضمن المجال البحثي المستهدف. تم العثور على مجموع قدره 447 منشورا، تمت كتابتها من قبل 1057 مؤلفا.

III. عرض ومناقشة النتائج

1. تطور البحوث في مجال ريادة الأعمال والذكاء الإصطناعي

من البيانات المقدمة، يبدو أن هناك اتجاها عاما صاعدا في عدد المنشورات في مجال ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي.

الشكل 1. عدد المنشورات في مجال ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي



المصدر: من خلال برنامج اكسل (Excel) بالإعتماد على بيانات الدراسة

في السنوات الأولى، كان عدد المنشورات منخفضا مع منشور واحد فقط في عامي 1986 و1990. ثم ازداد عدد المنشورات تدريجيا ليصل إلى 2 منشور في عامي 2002 و2005، تلاه زيادة صغيرة في عامي 2006 و2008 بمنشور واحد في كل منهما.

في عام 2010، زاد عدد المنشورات ليصل إلى 3 واستمر في الزيادة حتى وصل إلى أعلى نقطة له في عام 2020 بمعدل 97 منشورا. في عام 2021، وصل عدد المنشورات إلى مستوى جديد بمعدل 118 منشورا. البيانات تشير إلى أن عدد المنشورات في مجال ريادة الأعمال أو الذكاء الاصطناعي قد زاد في السنوات الأخيرة.

تشير هذه البيانات إلى وجود اهتمام متزايد في مجال ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي، وزيادة مقابلها في البحث والنشر في هذا المجال.

2. الباحثين الأكثر اقتباسا بأعمالهم والأكثر انتاجية:

جدول 1. أفضل 10 مؤلفين اقتباسا بأعمالهم وأعلى 10 مؤلفين منتجين في مجال ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي

الرتبة	المؤلفون	عدد المنشورات	عدد الإقتباسات	الرتبة	المؤلفون	عدد المنشورات	عدد الإقتباسات
1	popkova e.g.	3	291	1	wang h.	5	5
2	sergi b.s.	2	190	2	nijkamp p.	4	171
3	nijkamp p.	4	171	3	popkova e.g.	3	291
4	obschonka m.	3	128	3	obschonka m.	3	128
5	pritchard a.	2	86	3	chaves-maza m.	3	12
6	lin n.	2	85	3	liu y.	3	10
7	parida v.	2	82	3	lammers t.	3	9
7	wincent j.	2	82	3	zhang z.	3	6
8	kwilinski a.	2	63	3	chen y.	3	4
9	nambisan s.	2	40	3	zhang b.	3	2

المصدر: VOSviewer

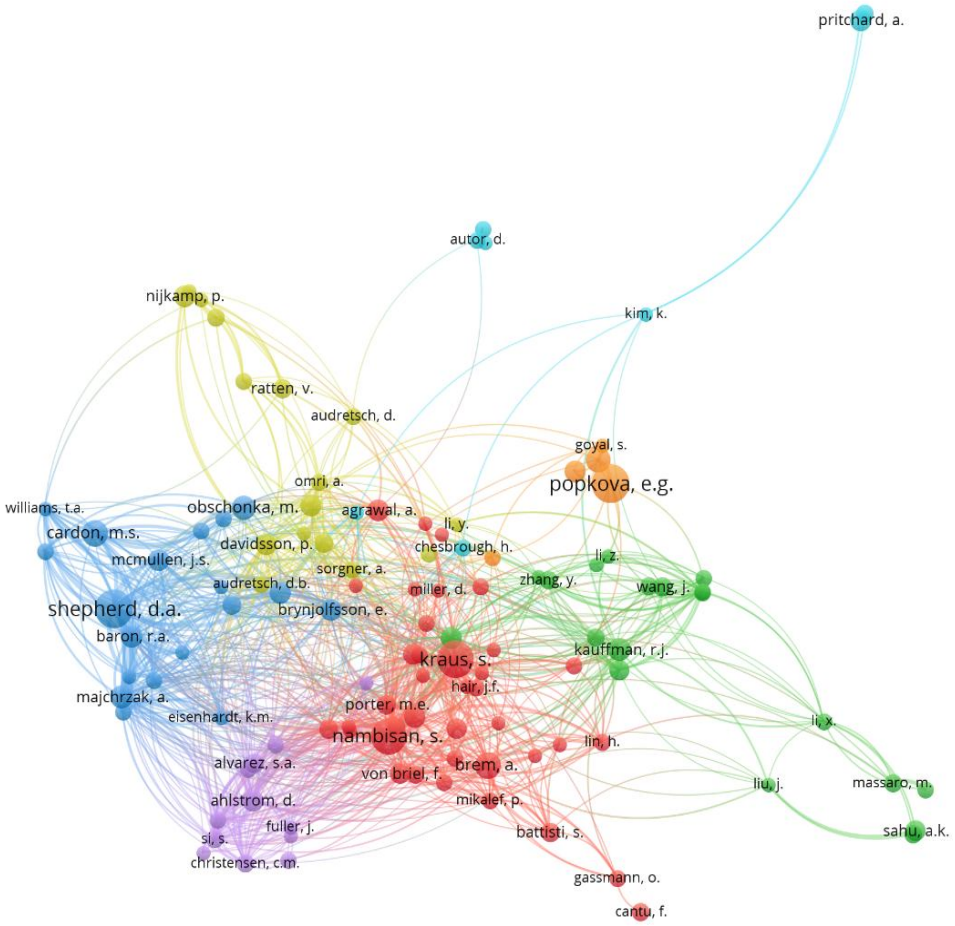
بناء على جدول 1، أفضل المؤلفين في مجال ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي هم: بوبكوفا إ. ج. (3 منشورات، 291 اقتباسا)، سيرجي ب. س. (2 منشورات، 190 اقتباسا)، نيكامب ب. (4 منشورات، 171 اقتباسا)، أوبشونكا م. (3 منشورات، 128 اقتباسا)، وبريتشارد أ. (2 منشورات، 86 اقتباسا). هؤلاء الكتاب لديهم مجموع قدره 18 منشورا و1,051 اقتباسا. يبدو أن المؤلفين الذين لديهم أكبر عدد من المنشورات لديهم أيضا أكبر عدد من الاقتباسات، مما يشير إلى أن أعمالهم تحظى بتقدير كبير في هذا المجال.

3. تحليل الإقتباس المشترك في مجال ريادة الأعمال والذكاء الإصطناعي

مفهوم الاقتباس المشترك بين المؤلفين/المنشورات يشير إلى اقتباس مؤلفين أو منشورين أو أكثر من ذلك بواسطة مؤلف ثالث في بحث علمي.، يستخدم هذا القياس في كثير من الأحيان كمؤشر على التعاون والتأثير بين المؤلفين في المجتمع العلمي. وفقا لدراسة أجرتها White وGriffiths

(1985)، يوفر تحليل الاقتباس المشترك وسيلة لتحديد أكثر المؤلفين/المنشورات تأثيرا في مجال معين ولرسم خارطةتمثل هيكل المعرفة. دراسة أخرى Small (1973) تسلط الضوء على استخدام تحليل الاقتباس المشترك كأسلوب لدراسة انتشار الأفكار ونمو التخصصات الفكرية. يعتبر تحليل الاقتباس المشترك أداة قيمة لتقييم العلاقات بين المؤلفين وتأثير أعمالهم داخل المجتمع العلمي.

الشكل 2. خريطة المؤلفين المشتركين في الاقتباس

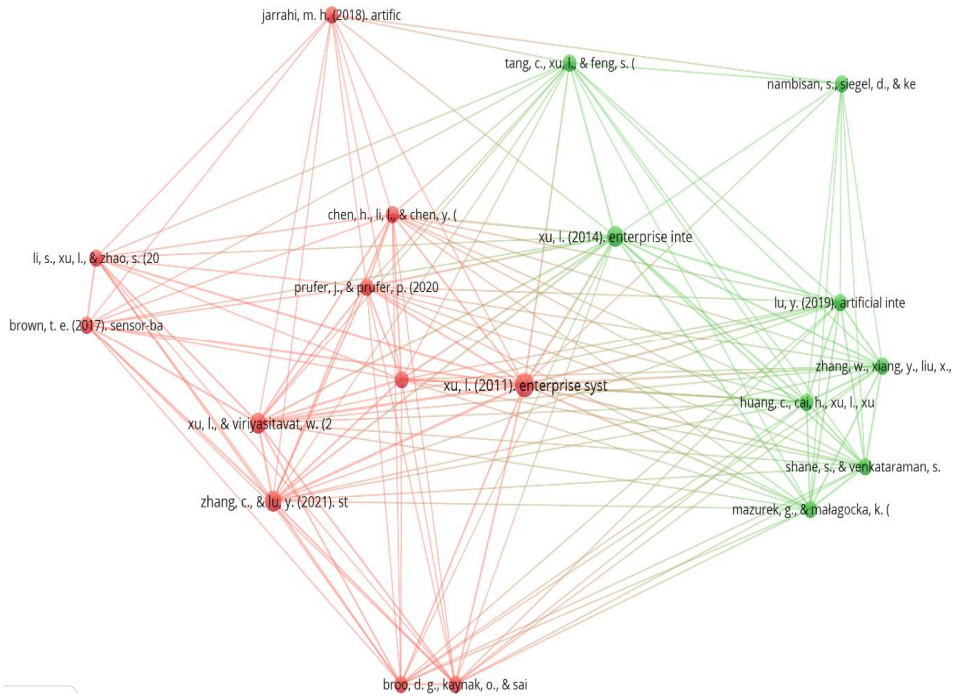


المصدر: VOSviewer

تم استخدام VOSviewer لرسم الاقتباس المشترك بين المؤلفين، ومن الواضح أن أكثر المؤلفين اقتباسا/إنتاجا مثل بوبكوفا إ.ج.، نيكامب ب.، بريتشارد أ.، نامبيسان س.، ووانغ هـ. (popkova e.g., nijkamp p., pritchard a., nambisan s. and wang h) سيشكلون مجموعات اقتباس مشترك، ولاحظ أن المؤلف شيبرد د.أ. (Shepherd d.a.) يشكل المجموعة الزرقاء على الرغم من أنه ليس واحدا من أفضل المؤلفين في هذا المجال البحثي.

الصورة 3 توضح الاقتباس المشترك للمنشورات، هناك مجموعتان، المجموعة الحمراء والمجموعة الخضراء. يأخذ VOSviewer في اعتباره فقط 19 من المنشوراتالمتصلة ببعضها.

الشكل 3. خريطة الإقتباس المشترك للمنشورات



المصدر: VOSviewer

المجموعة الأولى (اللون الأحمر) تتألف من إحدى عشرة (11) بحثا، تشترك جميعها في نفس مواضيعالبحث، ومن هذه البحوث:

"علم البيانات لأبحاث ريادة الأعمال" (Data Science for Entrepreneurship Research) لـ Prüfer and Prüfer (2020) يركز على استخدام علم البيانات في دراسة ديناميكيات الطلب على المهارات الريادية في هولندا. تقدم هذه الدراسة رؤى حول التطبيقات المحتملة لعلم البيانات في أبحاث ريادة الأعمال واستخدام تحليل البيانات لدراسة الطلب في السوق على المهارات الريادية.

"أنظمة المؤسسات: الوضعية الحالية والتوجهات المستقبلية" (Enterprise Systems: State-of-the-Art and Future Trends) لـ Da Xu (2011) يستكشف حالة الفن واتجاهات المستقبل لأنظمة المؤسسات، والتي تعتبر أنظمة معلومات مصممة لدعم عمليات وإدارة الشركات. يقدم المقال نظرة عامة على تطور أنظمة المؤسسات واتجاهها المستقبلي في التطوير والتطبيق.

"استكشاف عوامل النجاح التي تؤثر على اعتماد الذكاء الاصطناعي في صناعة الاتصالات في الصين" (Explore Success Factors that Impact Artificial Intelligence Adoption on Telecom Industry in China) بواسطة (Chen, Li, and Chen) (2021) حيث تم فحص تأثير الذكاء الاصطناعي على صناعة الاتصالات في الصين، وعوامل النجاح التي تؤثر على اعتماد الذكاء الاصطناعي في هذه الصناعة. قدم المؤلفون رؤى حول التحديات والفرص لاعتماد الذكاء الاصطناعي في قطاع الاتصالات وحددوا العوامل الرئيسية لنجاحه.

"تطبيق تقنية البلوكتشين في خدمات الإنترنت المشتركة للأشياء" (Application of Blockchain in Collaborative Internet-of-Things Services) بواسطة Da Xu and Viriyasitavat (2019) يبحث في تطبيق تقنية البلوكتشين (Blockchain) في خدمات الإنترنت المشتركة للأشياء. يفحص المؤلفون الفوائد المحتملة والتحديات في استخدام تقنية البلوكتشين في خدمات الإنترنت المشتركة للأشياء ويقدمون رؤى حول التطوير والاتجاه المستقبلي لخدمات الإنترنت المشتركة التي تعتمد على تقنية البلوكتشين.

"الذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل: تكامل الإنسان والذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التنظيمية" (Artificial Intelligence and the Future of Work: Human-AI Symbiosis in Organizational Decision Making) بواسطة Jarrahi (2018) يستكشف تأثير الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل، والطرق التي يمكن بها دمج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التنظيمية. يقدم المؤلف رؤى حول الفوائد المحتملة والتحديات في التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في مكان العمل ويقترح استراتيجيات للمؤسسات لتحقيق علاقة تكاملية بين البشر والذكاء الاصطناعي.

"إعادة التفكير في هندسةالتعليم في عصر الصناعة 5.0" (Rethinking Engineering Education at the Age of Industry 5.0) من تأليف Broo, Kaynak, and Sait (2022) يفحص تأثير الصناعة 5.0، والتي تتميز بدمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، على تعليم الهندسة. ،يقدم المؤلفون حججا تقول أنه يجب إعادة التفكير في النهج التقليدي لتعليم الهندسة في ضوء التقدم التكنولوجي الجديد، ويقدمون توصيات حول كيفية تكييف تعليم الهندسة لتأهيل الطلاب لمستقبل العمل.

"ريادة الأعمال القائمة على أجهزة الاستشعار: إطار لتطوير منتجات وخدمات جديدة" (Sensor-based Entrepreneurship: A Framework for Developing New Products and Services) من تأليف Brown (2017) يستكشف إمكانيات تكنولوجيا الاستشعار في مجال ريادة الأعمال والابتكار. ،يقدم المؤلف إطارا لتطوير منتجات وخدمات جديدة استنادا إلى تكنولوجيا الاستشعار ويسلط الضوء على الفرص والتحديات لريادة الأعمال القائمة على أجهزة الاستشعار.

" 5Gإنترنت الأشياء: استطلاع" (5G Internet of Things: A Survey) من تأليف Li, Da Xu, and Zhao (2018) يقدم لمحة عامة عن 5 Gإنترنت الأشياء(IoT) ، والتي تشير إلى دمج تقنية الاتصال 5 Gوإنترنت الأشياء. يفحص المؤلفون الميزات الرئيسية لـ 5 IoT Gوتطبيقاتها المحتملة في مختلف الصناعات، ويقدمون استطلاعا للحالة الحالية للبحث في هذا المجال.

للختام، تمثل هذه المقالات وجهات نظر مختلفة حول تلاقي ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي وتسلط الضوء على تطبيقات واتجاهات متنوعة داخل هذه المجالات. جميع المقالات المذكورة أعلاه تشترك في موضوع مشترك يتمثل في استكشاف تأثير التقنيات المتقدمة، وبالأخص الذكاء الاصطناعي، على ريادة الأعمال، والابتكار، ومجموعة متنوعة من مجالات الأعمال والصناعة. إنها تفحص الطرق التي تشكل بها هذه التقنيات مستقبل العمل واتخاذ القرارات وعمليات الأعمال. إنها أيضا تقدم رؤى حول الفرص والتحديات التي تطرحها هذه التقنيات وتقترح استراتيجيات للتكيف معها واستخدامها بفعالية.

بشكل عام، تسلط هذه المقالات الضوء على أهمية مواكبة التقدم التكنولوجي من أجل البقاء تنافسيين ومبتكرين في البيئة الأعمال المتغيرة بسرعة. كما أنها تؤكد على ضرورة تكييف المؤسسات مع التقنيات والمناهج الجديدة من أجل التفوق والاستفادة من الفرص التي تقدمها.

المجموعة الثانية (اللون الأخضر) تحتوي على ثماني (08) مقالات، هذه المقالات تشترك في الاقتباس المتبادل معا وتشترك في نفس أفكار البحث، ومن بين هذه المقالات يمكننا تلخيص ما يلي:

Da Xu, L. (2014). "التكامل المؤسسي وبنية المعلومات: منظور نظامي على التكامل المعلوماتي الصناعي" (Enterprise integration and information architecture: A systems perspective on industrial information integration). في هذا المقال، يستكشف المؤلف التكامل التكنولوجي في أنظمة الشركات، على وجه التحديد التكامل المعلوماتي الصناعي. يقترح المؤلف منظورا نظاميا على التكامل المعلوماتي الصناعي، الذي يسلط الضوء على أهمية النظر في العلاقات المعقدة بين مكونات مختلفة وأنظمة الشركة.

Tang, C., Da Xu, L., & Feng, S. (2001). "نظام معلومات جغرافية قائم على الوكلاء" (An agent-based geographical information system). يقدم المؤلفون نهجا جديدا لنظم المعلومات الجغرافية استنادا إلى تكنولوجيا الوكلاء. يؤكد المؤلفون أن هذا النهج يمكن أن يساعد في التغلب على بعض القيود المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية التقليدية وتوفير فرص جديدة لإدارة وتحليل المعلومات الجغرافية.

Nambisan, S., Siegel, D., & Kenney, M. (2018). "حول الابتكار المفتوح، والمنصات، وريادة الأعمال" (On open innovation, platforms, and entrepreneurship). في هذا المقال، يستكشف المؤلفون العلاقة بين الابتكار المفتوح، والمنصات، وريادة الأعمال.،يؤكد المؤلفون على أن منصات الابتكار المفتوح يمكن أن توفر فرصا جديدة لرياديي الأعمال لتحديد وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وأن هذه المنصات يمكن أيضا أن تساعد في التغلب على بعض التحديات التي تواجه رياديي الأعمال، مثل الموارد المحدودة وعدم الوصول إلى الشبكات والزبائن.

Mazurek, G., & Małagocka, K. (2019). "ادراك الخصوصية وحماية البيانات في سياق تطوير الذكاء الاصطناعي" (Perception of privacy and data protection in the context of the development of artificial intelligence). يفحص مؤلفو هذا المقال ادراك الخصوصية وحماية البيانات في سياق تطوير الذكاء الاصطناعي.،يؤكد المؤلفون على أنه مع ازدياد انتشار الذكاء الاصطناعي، من المهم النظر في تداعيات الخصوصية وحماية البيانات لاستخدامه وتطوير سياسات وتقنيات مناسبة لمعالجة هذه المخاوف.

Shane, S., & Venkataraman, S (2000). " ريادة الأعمال كميدان واعد للبحث" (The promise of entrepreneurship as a field of research). في هذا المقال، يقترح المؤلفون ريادة

الأعمال كميدان للبحث مؤكدين على أهميته. يسلط المؤلفون الضوء على إمكانية بحث ريادة الأعمال في تقديم رؤى جديدة حول إنشاء ونمو الشركات والمؤسسات الجديدة ومساعدة رواد الأعمال على التغلب على التحديات التي يواجهونها.

"Zhang, W., Xiang, Y., Liu, X., & Zhang, P. (2019). "تطوير مفهوم المجال لقاعدة المعرفة في إدارة الصحة الشخصية للقلب" (Domain ontology development of knowledge base in cardiovascular personalized health management). يستكشف المؤلفون تطوير مفهوم المعرفة في سياق إدارة الصحة الشخصية، على وجه التحديد في مجال الصحة القلبية. حيث يمكن أن يساعد التطوير في دعم إنشاء قاعدة معرفية يمكن أن تعزز من دقة وفعالية إدارة الصحة الشخصية.

Huang, C., Cai, H., Xu, L., Xu, B., Gu, Y., & Jiang, L. (2019). "إنشاء وتطور المفاهيم على أساس البيانات نحو الخدمة الذكية في أنظمة التصنيع" (Data-driven ontology generation and evolution towards intelligent service in manufacturing systems). في هذا المقال، يقدم المؤلفون نهجا يعتمد على البيانات لإنشاء وتطور المفاهيم في أنظمة التصنيع. حيث يمكن أن يساعد هذا النهج في تحسين تقديم الخدمات الذكية في مجال التصنيع ويمكن أن يدعم تطوير تكنولوجيات التصنيع الجديدة.

Lu, Y. (2019). "الذكاء الاصطناعي: مسح للتطور والنماذج والتطبيقات والاتجاهات المستقبلية" (Artificial intelligence: a survey on evolution, models, applications and future trends). ،يقدم هذا المقال مسحا شاملا للتطور والنماذج والتطبيقات والاتجاهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي. ويؤكد على أن الذكاء الاصطناعي يتطور بسرعة وأن لديه الإمكانية لأن يحدث ثورة في العديد من الصناعات والمجالات، بما في ذلك الأعمال التجارية، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها".

المقالات في مجموعة اللون الأخضر مرتبطة جميعها من حيث أنها تستكشف التكامل وتطبيق تقنية المعلومات، وبشكل خاص الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. الفكرة المشتركة بين هذه المقالات هي التكامل وتطبيق تقنية المعلومات، وبشكل خاص الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في مجموعة متنوعة من المجالات والصناعات، بما في ذلك أنظمة الشركات، وأنظمة المعلومات الجغرافية، وريادة الأعمال، والخصوصية وحماية البيانات، وإدارة المعرفة. تركز هذه المقالات على استكشاف تأثير هذه التقنيات على الشركات والمؤسسات، وتقدم رؤى حول فوائدها، والتحديات، والقيود المرتبطة بها.

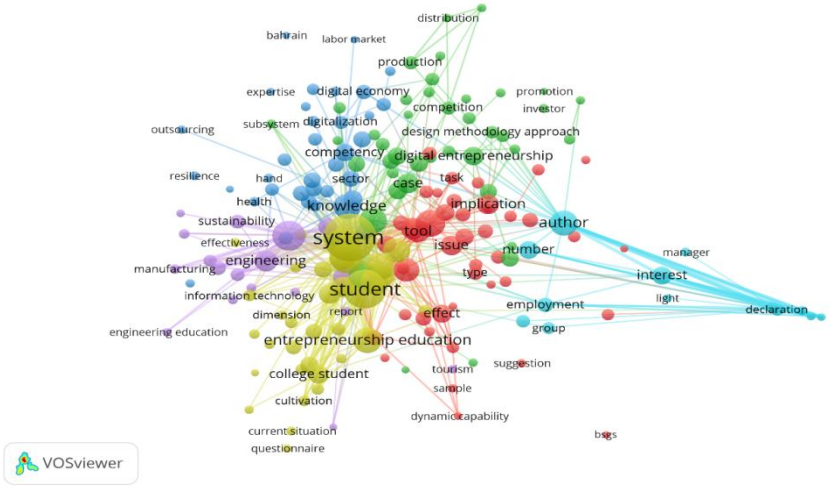
تستكشف المقالات أيضا تطور هذه التقنيات مع مرور الوقت وتأثيرها على جوانب متعددة من الأعمال والمجتمع، مثل الخصوصية وحماية البيانات، وإدارة المعرفة، وتقديم الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الضوء على أهمية تقدم البحث في هذه المجالات لمساعدة المؤسسات على استغلال الفرص التي تقدمها هذه التقنيات والتغلب على التحديات المرتبطة بها.

باختصار، تشير المقالات في هذه المجموعة إلى أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يصبحان أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات للبقاء أكثر تنافسية وتقديم قيمة للعملاء، وأن البحث والتطوير المستمرين في هذه المجالات ضروريين للتقدم والنمو.

3. تحليل كلمات الدالةلريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي

بناء على الكلمات المستخرجة من ملخصات عينة الدراسة تم رسم الخريطة الموضحة في الشكل رقم 4. يتعلق الموضوع المشترك بين هذه المجموعات من الكلمات بالتعليم وريادة الأعمال والابتكار في سياق رقمي. تركز المجموعة الأولى (اللون الأحمر) على تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار والأداء في المؤسسات. بينما تركز المجموعة الثانية (اللون الأخضر) على اعتماد وتنفيذ تقنية الذكاء الاصطناعي في الشركات وتأثير ذلك على التنافسية ونماذج الأعمال. بينما تركز المجموعة الثالثة (اللون الأزرق) على دور الترقيم الرقمي في الاقتصاد وتأثيره على أسواق العمل واتخاذ السياسات. بينما تركز المجموعة الرابعة (اللون الأصفر) على تعليم ريادة الأعمال في الجامعات وتطوير العقلية ريادية بين الطلاب. بينما لا تحتوي المجموعتان الأخريان على موضوع واضح بسبب القليل من الكلمات الرئيسية التي تحتويها.

الشكل رقم 4. خريطة الكلمات الدالة



المصدر: VOSviewer

قائمة الكلمات الرئيسية في المجموعة الحمراء تشير إلى أن البحوث ضمن هذه المجموعة قد تكون ذات صلة باستخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار، سواء في سياق الشركات أو في مجال الرعاية الصحية. كلمات "العملية الريادية" (entrepreneurial process)، و "البحث في ريادة الأعمال" (entrepreneurship research)، و "القدرة الديناميكية" (dynamic capability) تشير إلى أن المقالات قد تكون أيضا تستكشف استخدام الذكاء الاصطناعي في المشاريعالريادية. بالإضافة إلى ذلك، تشير الكلمات "التعلم العميق" (deep learnin)."الآلة" (machine) ، و "آلية"(mechanism) إلى أن المقالات قد تركز على الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي. كلمات "تكامل" (integration)، "قيادة" (leadership)، و" قوة "(force) تشير إلى أن المقالات قد تكون تدرس دور الذكاء الاصطناعي في السياق التنظيمي. المقالات قد تكون أيضا تستكشف تأثير الذكاء الاصطناعي على الأداء والنتائج، وإمكانياته. كلمة" بشر " (human) تشير إلى أن المقالات قد تنظر في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار البشري. بشكل عام، يبدو أن المقالات تستكشف استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار وتأثيره على المنظمات والأفراد.

الموضوع الرئيسي الذي تشترك فيه الكلمات الدالة في المجموعة الخضراء هو تأثير وتنفيذ تقنية الذكاء الاصطناعي في عالم الأعمال، وتحديدافي سياق ريادة الأعمال، والتحول الرقمي، والتعليم العالي. الكلمات تشير إلى أن التركيز كان على فهم وتحسين اعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي في الأعمال، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي. كلمات "المنافسة"

(competition)، "التنافسية" (competitiveness)، "الاستثمار" (investment)، و "المستثمر" (investor) تشير إلى أن هناك تركيزا على تأثير الذكاء الاصطناعي على بيئة الأعمال وإمكانية أن يقود الذكاء الاصطناعي النمو وزيادة التنافسية. كلمات "المعلم" (educator)، "التعليم العالي" (higher education)، و "تصميم المقاربة المنهجية" (design methodology approach) تشير إلى التركيز على كيفية يمكن دمج تقنية الذكاء الاصطناعي في التعليم وعمليات التعلم. كلمات "التوزيع" (distribution) و "النظام البيئي" (ecosystem) تشير إلى التركيز على التأثير الشامل لتقنية الذكاء الاصطناعي على بيئة الأعمال والعلاقات بين مكونات النظام المختلفة.

الموضوع الرئيسي الذي تشترك فيه الكلمات الدالة في المجموعة الزرقاء هو تأثير الرقمنة واعتماد التكنولوجيا على بيئة الأعمال والاقتصاد وسوق العمل. الكلمات مثل "الرقمنة" (digitalization)، "الاقتصاد الرقمي" (digital economy)، "التحول الرقمي" (digital transformation)، "الأتمتة" (automation)، "تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي" (AI technology)، "الاعتماد" (adoption)، "التنافسية" (competitiveness)، و "الكفاءة" (efficiency) تشير إلى أن التكنولوجيا تغير طريقة عمل الشركات ومنافستها.

الكلمات "الكفاءة" (competency)، "الخبرة" (expertise)، و "المعرفة" (knowledge) تسلط الضوء على أهمية المهارات والقدرات البشرية في السياق الرقمي الجديد. الكلمات "السياسة" (policy)، "الدولة" (state)، "المنطقة" (region)، و"القطاع" (sector) تشير إلى أن تأثير اعتماد التكنولوجيا لا يشعر به فقط الشركات الفردية ولكن أيضا المناطق والصناعات بأكملها. الكلمات "المرونة" (resilience) و"الانتقال" (transition) تعني أنه قد تكون هناك تحديات وانقطاعات على طول الطريق، ولكن الشركات والمجتمع يحتاجان إلى التكيف مع التغييرات في البيئة.

الكلمات "بيئة الأعمال" (business environment)، "التعليم العالي" (higher education)، "المعلم" (educator)، "الاستثمار" (investment)، و"المستثمر" (investor) تشير إلى أن دور التعليم والاستثمار ودعم النظام البيئي أمور حاسمة لنجاح عمليات الرقمنة واعتماد التكنولوجيا.

كلمات المجموعة الصفراء تتعلق بريادة الأعمال والتعليم في الاقتصاد الرقمي. تصف هذه الكلمات جوانبا متنوعة وتحديات ريادة الأعمال في بيئة عمل متغيرة بسرعة حيث تؤدي الرقمنة (digitalization) والأتمتة (automation) دورا كبيرا. تفحص المقالات تبني والتكامل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في ريادة الأعمال وتأثير الرقمنة على سوق العمل وسياسات المناطق وتطوير

الكفاءات والخبرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تنظر إلى دور التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص الجامعات والكليات، في تعزيز تعليم ريادة الأعمال وتطوير جيل جديد من رواد الأعمال. الكلمات "الطالب" (student)، "الجامعة" (university)، و "الكلية" (college) تشير إلى التركيز على التعليم وتطوير المواهب والابتكار بين طلاب الكليات. الكلمات "المنصة" (platform) و"تعليم ريادة الأعمال" (entrepreneurship education) تشير أيضا إلى التركيز على التطبيق العملي للمعرفة وتصميم برامج تعليمية فعالة لدعم رواد الأعمال.

المواضيع المشتركة عبر جميع المجموعات الأربع تشير إلى التركيز على تأثير التحول الرقمي وتكامل التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي في سياق التعليم وريادة الأعمال والابتكار. كما أنها تسلط الضوء على أهمية تطوير الخبرة والمعرفة في هذه المجالات لدعم تنافسية الشركات ونموها، وكذلك تطوير مستقبل مستدام وقائم على المرونة.

VI. الخاتمة:

قام هذا البحث بتحليل الأدبيات من خلال التحليل الببليومتري للمقالات حول ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي باستخدام 447 منشور مفهرس في قاعدة بيانات Scopus. بعد تحليل اتجاهات البحث وتطور البحوث في هذا المجال، وتحليل الإقتباس المشترك وتحليل الكلمات الدالة، تم الوصولإلى مجموعة من النتائج، يمكننا تلخيصها على النحو التالي:

أظهرت نتائج التحليل الببليومتري أن هناك زيادة في عدد المنشورات في ميدان ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، مع أعلى عدد من المنشورات في عامي 2021 و2022. تم التعرف على أفضل 10 مؤلفين في هذا المجال، حسب عدد المنشورات والاقتباسات، وهم: بوبكوفا إي.ج.، سيرجي ب.س.، نيجكامب ب.، أوبشونكا م.، بريتشارد أ.، لين ن.، باريدا ف.، وينسينت ج.، كويلينسكي أ.، ونامبيسان س. (as Popkova E.G., Sergi B.S., Nijkamp P., Obschonka M., Pritchard A., Lin N., Parida V., Wincent J., Kwilinski A., and Nambisan S.) هؤلاء المؤلفون هم الأكثر اقتباسا وإنتاجية وهم من سيشكلون ويقودون مجموعات الإقتباس المشترك ويتفاعلون مع الباحثين الآخرين في هذا المجال.

أظهرت نتائج هذه الدراسة، استنادا إلى تحليل الكلمات الدالة، وجود موضوعات مشتركة تتعلق بالتعليم وريادة الأعمال والابتكار في سياق رقمي. المجموعة الأولى، والتي تم تحديدها كمجموعة حمراء، تركز على كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على عمليات اتخاذ القرار والأداء التنظيمي. المجموعة الثانية، والتي تم تحديدها كمجموعة خضراء، تركز على تنفيذ واعتماد تقنية الذكاء الاصطناعي في الشركات وتأثيرها على التنافسية ونماذج الأعمال. المجموعة الثالثة،

والتي تم تحديدها كمجموعة زرقاء، تبحث في دور الرقمنة في الاقتصاد وتأثيرها على أسواق العمل واتخاذ القرارات السياسية. المجموعة الرابعة، والتي تم تحديدها كمجموعة صفراء، تستكشف تعليم ريادة الأعمال في الجامعات وتطوير العقلية الريادية بين الطلاب.

لنتائج هذه الدراسة تطبيقات مختلفة لأصحاب المصلحة. بالنسبة للباحثين في ميدان ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي، يمكن أن تكون النتائج نقطة انطلاق مفيدة لاستكشاف علاقات وصلات بين هاذين المجالين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام النتائج كأساس لتطوير نظريات أو فرضيات جديدة تتعلق بريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي. بالنسبة للممارسين وصناع السياسات، يمكن أن توفر النتائج رؤى حول الوضعية الحالية للبحث في هذا الميدان، وتساعد في اتخاذ قرارات حول مبادرات البحث المستقبلية، أو السياسات المتعلقة بريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي. بالنسبة للطلاب والمدرسين، يمكن استخدام النتائج كأداة تعلم لفهم الوضعية الحالية للميدان، وللحصول على معرفة حول أهم المؤلفين والمواضيع في ميدان ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي.

من المهم أن نلفت الإنتباه إلى أن نتائج هذه الدراسة مهمة، ولكنها محدودة أيضا من خلال نطاق مصدر البيانات والأساليب المستخدمة للتحليل. لذا،،يوصى بإجراء المزيد من الأبحاث للتحقق من النتائج وتوسيعها.

التحليل الببليومتري أداة مفيدة لتحليل الأدبيات العلمية، ولكن لديه قيود. أحد القيود هو أنه يعتمد على قاعدة البيانات المستخدمة. قاعدة بيانات Scopus هي قاعدة بيانات معروفة جيدا، ولكنها محدودة في السياق أنها تغطي فقط نسبة معينة من الأدبيات المتاح، وقد تكون تغطيتها غير كاملة أو غير محدثة. وهذا يمكن أن يؤثر على دقة نتائج التحليل الببليومتري الذي يستخدم Scopus كمصدر للبيانات (Glänzel & Schubert, 2006). قيد آخر هو أن التحليل الببليومتري يعتمد على البيانات الببليوغرافية، وبالتالي، يقدم صورة جزئية فقط للمناظرة البحثية (van Leeuwen & Moed, 2005). كما أنه لا يأخذ في الاعتبار عوامل مهمة مثل جودة البحث وأهمية البحث للمجال، وتأثير البحث على المجال (Glänzel & Schubert, 2006).

References:

Ariely, D., & Norton, M. I. (2019). The power of Artificial Intelligence in entrepreneurship. Entrepreneurship Theory and Practice, 43(1), 9-28.

Audretsch, D. B. (1995). Innovation and industry evolution. MIT Press.

Broo, D. G., Kaynak, O., & Sait, S. M. (2022). Rethinking engineering education at the age of industry 5.0. Journal of Industrial Information Integration, 25, 100311.

Brown, T. E. (2017). Sensor-based entrepreneurship: A framework for developing new products and services. Business Horizons, 60(6), 819-830.

Chen, H., Li, L., & Chen, Y. (2021). Explore success factors that impact artificial intelligence adoption on telecom industry in China. Journal of Management Analytics, 8(1), 36-68.

Da Xu, L. (2011). Enterprise systems: state-of-the-art and future trends. IEEE transactions on industrial informatics, 7(4), 630-640.

Da Xu, L. (2014). Enterprise integration and information architecture: A systems perspective on industrial information integration. CRC Press.

Da Xu, L., & Viriyasitavat, W. (2019). Application of blockchain in collaborative internet-of-things services. IEEE Transactions on Computational Social Systems, 6(6), 1295-1305.

Dong, M., Lu, Y., & Zhang, Y. (2018). Artificial intelligence and entrepreneurship in China. Asia Pacific Journal of Management, 35(4), 677-698.

Glänzel, W., & Schubert, A. (2006). The meaning and use of bibliometric indicators in research evaluation. Journal of Informetrics, 1(1), 3-17.

Huang, C., Cai, H., Xu, L., Xu, B., Gu, Y., & Jiang, L. (2019). Data-driven ontology generation and evolution towards intelligent service in manufacturing systems. *Future Generation Computer Systems*, *101*, 197-207.

Isenberg, D. (2017). How to start an entrepreneurial revolution. Harvard Business Review Press.

Jarrahi, M. H. (2018). Artificial intelligence and the future of work: Human-AI symbiosis in organizational decision making. Business horizons, 61(4), 577-586.

Leimu, R., & Koricheva, J. (2005). A general quantitative framework for testing hypotheses about trait-environment relationships. Oikos, 108(1), 2-12.

Li, S., Da Xu, L., & Zhao, S. (2018). 5G Internet of Things: A survey. Journal of Industrial Information Integration, 10, 1-9.

Lu, Y. (2019). Artificial intelligence: a survey on evolution, models, applications and future trends. *Journal of Management Analytics*, *6*(1), 1-29.

.

Mazurek, G., & Małagocka, K. (2019). Perception of privacy and data protection in the context of the development of artificial intelligence. *Journal of Management Analytics*, *6*(4), 344-364.

Moed, H. F. (2005). Citation analysis in research evaluation. Springer Science & Business Media.

Nambisan, S., Siegel, D., & Kenney, M. (2018). On open innovation, platforms, and entrepreneurship. *Strategic Entrepreneurship Journal*, *12*(3), 354-368.

Prüfer, J., & Prüfer, P. (2020). Data science for entrepreneurship research: Studying demand dynamics for entrepreneurial skills in the Netherlands. Small Business Economics, 55, 651-672.

Scholz, R., & Stieglitz, N. (2020). Artificial intelligence and entrepreneurship in Europe: A review. Journal of Business Venturing, 35(5), 727

Shane, S., & Venkataraman, S. (2000). The promise of entrepreneurship as a field of research. *Academy of management review*, *25*(1), 217-226.

Shane, S., & Venkataraman, S. (2000). The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of management review, 25(1), 217-226.

Small, H. (1973). Co-citation in the scientific literature: a new measure of the relationship between two documents. Journal of the American Society for Information Science and Technology, 24(4), 265-269.

Tang, C., Da Xu, L., & Feng, S. (2001). An agent-based geographical information system. *Knowledge-Based Systems*, *14*(5-6), 233-242.

van Eck, N. J., & Waltman, L. (2010). Software survey: VOSviewer, a computer program for bibliometric mapping. Scientometrics, 84(2), 523-538.

van Leeuwen, T. N., & Moed, H. F. (2005). Bibliometric indicators of the quality and impact of scientific research. Annual Review of Information Science and Technology, 39(1), 561-590.

van Raan, A. F. (2005). Handbook of quantitative science and technology research: the use of publication and patent statistics in studies of S&T systems. Springer Science & Business Media.)

White, H. D., & Griffiths, M. L. (1985). The citation picture. Journal of Documentation, 41(3), 291-304.

Xiong, W., Zou, H., & Fan, Y. (2019). Artificial intelligence in finance: A bibliometric analysis. International Review of Financial Analysis, 63, 214-225. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2019.06.006

Ye, X., Zhang, J., & Li, H. (2021). Artificial intelligence and entrepreneurship in innovation: A bibliometric analysis. Technological Forecasting and Social Change, 173, 121555. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121555

Zhang, W., Xiang, Y., Liu, X., & Zhang, P. (2019). Domain ontology development of knowledge base in cardiovascular personalized health management. *Journal of Management Analytics*, *6*(4), 420-455.

OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022

The contribution of Algerian trade agreements to achieving economic diversification during the period 2000-2022

حميتي محمد الأمين [1]، بن قرينة محمد حمزة [2]

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر. hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر. bengrina.hamza@univ-ouargla.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى 2022، حيث حددنا اهم النصوص التي جاءت بها هذه الاتفاقيات، و المزايا و المساوئ التي تنجر عنها ، وبعدها قمنا بتحليل عناصر الميزان التجاري في الفترة التي تلي إبرام الاتفاقيات ودخولها حيز التطبيق .

وقد توصلنا إلى أن الجزائر لم تصل إلى الأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزاياها في الفترة من 2000 إلى 2019 ، أما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، مما أدى إلى تحقيق جزء كبير من الأهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 187.2 مليار دولار عام 2022، و قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار.

كلمات مفتاحية: الاتفاقيات التجارية، التنويع الاقتصادي، الجزائر، الصادرات خارج المحروقات، الاستيراد.

تصنيف JEL : C19,F10,F13,F19.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which Algerian trade agreements contribute to achieving economic diversification during the period 2000 to 2022, where we identified the most important texts of these agreements, and the advantages and disadvantages that result from them, and then we analyzed the elements of the trade balance in the period following the conclusion of the agreements and their entry into force.

We have concluded that Algeria did not reach the desired goals, and its advantages were not well exploited in the period from 2000 to 2019, but after 2019, rational economic diplomacy was pursued, which led to achieving a large part of the desired goals, as the GDP reached $ 187.2 billion in 2022, and the value of non-hydrocarbon exports to $ 7 billion .

Keywords: Trade agreements, Economic diversification, Algeria, Non-hydrocarbon exports, Imports.

Jel Classification Codes: C19,F10,F13,F19.

*المؤلف المرسل: حميتي محمد الأمين، الإيميل المرسل منه: hamiti.mohamedlamine@univ-ouargla.dz

1.مقدمة:

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي ، وبالتالي تساهم في تحسين مستويات المعيشة لهذه البلدان ،ومن اجل ذلك فإن الدول تلجأ إلى إتباع سياسة تجارية خارجية تتلائم مع خصوصيتها من اجل النهوض باقتصادها، ورفع دخلها القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة أفرادها.

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية إلى مبدأين، الأول يتعلق بمبدأ الحرية، و الأخر يطلب الحماية، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة، أو حماية كاملة أمر نادر الحدوث، بل أن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية و الحماية، وهذا ما وصفه بول كروغمان (Paul Krugman) بالسياسة التجارية الاستراتيجية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها من التبادل التجاري وبين الأدوات التي تريد تحقيق هذه الأهداف على أن تحاول التنبؤ بالنتائج الممكنة عند تطبيق سياسة تجارية معينة.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تتطلع الى تنمية تجارتها الخارجية و التخلص من التبعية من قطاع المحروقات تسعى بشتى الطرق و الأساليب من أجل تطوير تجارتها الخارجية، وهذا راجع لما تسببه الأزمات الاقتصادية في تدهور الدخل القومي لأفرادها والانحطاط في مستوى معيشتهم، فقد لجأت إلى إبرام اتفاقيات تجارية دولية من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي، والابتعاد من الاتكالية على قطاع المحروقات، وكذلك النهوض باقتصادها للوصول إلى تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وركب غمار العولمة الاقتصادية.

ومما سبق نطرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000؟

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية :

- تساهم الاتفاقيات التجارية الجزائرية بشكل كبير في تحقيق تنويع اقتصادي خلال الفترة 2022/2000 مما أدى رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وبدوره رفع المستوى المعيشي للأفراد.

- هناك علاقة عكسية بين الاتفاقيات التجارية الجزائرية والتنوع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000 .

أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو مساهمة الاتفاقيات التجارية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022/2000، والهدف منها هو ابراز مدى مساهمة الاتفاقيات التجارية التي ابرمتها الجزائر مع دول الاتحاد الاوروبي و منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2022/2000.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الاطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

الاطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة 2000 – 2022؛

منهجية وتقسيم الدرسة: إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بمفهوم التنويع الاقتصادي و اتفاقيات التجارة الخارجية مع الوقوف على الاتفاقيات التجارية الجزائرية واستعملنا مؤشر هيرفندال- هيرشمان من اجل الوصول الى واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ولهذا قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لاثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري.

المحور الأول: الاطار النظري للاتفاقيات التجارية و التنوع الاقتصادي

أولا:الاتفاقيات التجارية

تعريف الاتفاقيات التجارية: "هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض"(علاوي محمد لحسن، 2009،ص109) ولها عدة اشكال منها:

أ. منطقة التجارة التفضيلية:والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية ، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل(سامي عفيفي حاتم،1991،ص286**).**

ب. منطقة التجارة الحرة :هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتعرف كما يلي: " منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة

فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة "(حسين عمر،1998، ص29).

ج. الإتحاد الجمركي:في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجم ركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها حرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول(موريس شيف، 2002، ص49) .

أهمية الاتفاقيات التجارية: تتمثل أهمية الاتفاقيات التجارية في:(ليندة رزقي، 2019، ص 375)

-أصبحت الاتفاقيات التجارية لب أي أجندة اقتصادية، فمعظم دول العالم يزاول عقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل تطوير تجارتها والاستفادة من المزايا المترتبة على هذه الاتفاقيات.

-السعي إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية القائمة بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تسهيل تدفق التجارة وتنمية صناعات جديدة، من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

-امتيازات جديدة بالنسبة للدول المتعاقدة وضمان أسواق لتصريف المنتجات

ثانيا:ماهية التنويع الاقتصادي:

مفهوم التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و التحول الى تنويع القاعدة الصناعية و الزراعية و الخدمية و خلق قاعدة انتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد سليم يحقق الاكتاء الذاتي في اكثر من قطاع (حمزة عباس مكي، 2017، ص31).

اهمية التنويع الاقتصادي: (فهد ياسر ياسين، 2017، ص03)

-التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجية نتيجة الاعتماد على مورد واحد.

-زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.

-تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقوية الروابط بينها.
-استعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته.

مؤشر قياس التنويع الاقتصادي :

إن اكثر الصيغ شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال- هيرشمان- والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة او التركيب البنيوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، اذ صمم اصلا لقياس مقدار تركز في الصناعة او في قطاع معين ، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينيان من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (احمد جاسم محمد الخفاجي، 2018، ص114)، ويعرف معامل هيرفندال- هيرشمان- بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N)عدد النشاطات، (xi) قيمة المتغير في النشاط ((i، X)) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \geq H \leq 1$) H=0 فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.

H=1 فإن مقدار التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال $0.5 \leq H \geq 01$ دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها. (ممدوح عوض الخطيب، 2014، ص 09)

المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية الجزائرية الدولية

أولا:اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز التحولات التي عرفتها الجزائر، إذ تعزز التحول اقتصاد السوق وتؤكد الانفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج،كما أنها تقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض

المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، إذ تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ أفريل2002، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 ، واحتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول الى مستوى صفر جمركيا لتكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لازالة الرسوم الجمركية، الا انه في15جوان 2010 أثناء انعقاد الدورة الخامسة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، أين تمت الموافقة على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017إلى2020 .

حيث تم التمييز بين ثلاثة قوائم للمواد المستوردة، المواد الخام والمنتوجات الوسيطية، حيث تفكك عليها الرسوم على مدى 7سنوات ابتداء من 2008 أما المنتوجات النهائية أو المصنعة فتمتد تخفيضات الرسو.عليها إلى10سنوات.(الطاهر لحرش، 2019،ص110)

***أهمية وأهداف توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**

تتمثل ألعية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع الاتحاد الأوروبي، فهو بذلك يمثل شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وامتلاكها لمصانع الحديد و الصلب، زد على ذلك أف الجزائر تقع شمال دول الجنوب، فهي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

أما عن اهم الاهداف التي تصبو إليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية فتتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.
- تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والقوانين ومقاربتها مع دول المجموعة.

ثانيا: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

لقد ساهمتت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكر الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها ، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المتمثلة في22 دولة الموقع عليها من طرف الدول العربية سنة 1998، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إعفاء السلع ذات المنشأ، والمصدر العربي من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة السلع غير قابلة للاستنزاد والتي تتميز بالوفرة في السوق المحلية أو تعرضها للغش.

قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي2005 ،و قد تم الإعلان في قمة الرياض2007عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم إرسال ملف الانضمام في2008 إلى الجامعة العربية وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي2009 .(الطاهر لحرش، 2019، ص 113)

- **أهداف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:**

من بين أهداف انضمام الجزائر إلى الفضاء الاقتصادي العربي مايلي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع.
- ولوج المنتوج الوطني السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ومن بين مزايا انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج.

ثالثا:منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF):

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة - 2036 لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، إذ صادقت عليها 55 دولة أفريقية.

إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا

متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.(https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas)

المحور الثالث: تحليل أثرالاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022/2000.

من أجل تحليل أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي قمنا بتقسيمه إلى مراحل وهي :

أولا: أثرالاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

جدول رقم 01: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2004

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي%
2000	8.54	21.71	100	21.06	97	0.65	3	54.72	1.18
2001	9.89	19.13	100	18.53	96.86	0.6	3.14	55.14	1.08
2002	11.75	18.69	100	18.11	96.89	0.58	3.11	57.04	1.01
2003	14.16	26.28	100	23.99	91.28	2.29	8.72	68.00	3.36
2004	17.37	32.22	100	31.55	97.92	0.66	2.08	85.00	0.77

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 92.

التقري العربي الموحد ،2007، ص 306.

من الجدول رقم 01 نستخلص ما يلي :

-عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2000 الى 2004 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

-عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2000 الى 2004 نتيجة انتهاج الجزائر سياسة انفتاح السوق الدولية وتقديم تسهيلات.

-بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2000 - 2004 بأكثر من 118 مليار دولار.

-ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 الى 2004، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.01% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.48% خلال هذه الفترة .

-يلاحظ نمو الصادرات الجزائرية غير النفطية من حيث القيمة، فقد وصلت أقصاه في سنة 2003 لتصل الى 8.72 مليار دولار لتنخفض سنة 2004 بسبب انتهاج سياسة انفتاح السوق.

الشكل01 :قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2000 – 2004



السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2000	0.9716
2001	0.9691
2002	0.9693
2003	0.9169
2004	0.9794

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 1 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2000 - 2004 ، لتبلغ قيمته 0.9716 مليار دج سنة 2000 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9169 مليار دج سنة 2003 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تراجع المؤشر في سنة 2004 ليقدر ب 0.9794 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه

الفترة بتسديد الديون، وهذا من اجل الاستعداد الى الدخول في المنضمة العالمية للتجارة و اتفاقية الاتحاد الاوربي.

ثانيا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2005 الى 2009

الجدول رقم 02: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2009

الوحدة مليار دولار

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص93

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي%
2005	19.84	46.00	100	45.09	98.02	0.91	1.98	103.06	0.89
2006	20.68	54.61	100	53.43	97.84	1.18	2.16	117.22	1.01
2007	25.99	60.16	100	58.83	97.79	1.33	2.21	135.03	0.98
2008	37.45	79.30	100	77.36	97.55	1.94	2.45	171.75	1.13
2009	36.75	45.19	100	44.13	97.65	1.07	2.37	138.12	0.77

التقري العربي الموحد ، 2011، ص 302.

من الجدول رقم 02 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2005 الى 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2005 الى 2008 ثم تراجعت سنة 2009 بسبب الازمة العالمية.
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2005 - 2009 بأكثر من 285 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 2.23% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 0.95 % خلال هذه الفترة.

الشكل 02: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2005 - 2009



السنوات	معامل هيرفندال- هيرشمان
2005	0.9803
2006	0.9786
2007	0.9781
2008	0.9758
2009	0.9767

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 2 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2005 - 2009 ، لتبلغ قيمته 0.9803 مليار دج سنة 2005 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9758 مليار دج سنة 2008 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تزايد المؤشر في سنة 2009 ليقدر ب 0.9767 مليار دج، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ،السبب راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول وتوجه الدولة الى إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، من اجل الاستعداد الى الدخول في اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.

ثالثا:أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2010 الى 2014

يمكن الوقوف على هذا الأثر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي
2010	37.80	57.05	100	55.53	97.34	1.53	2.68	161.15	0.95
2011	46.45	73.49	100	71.43	97.20	2.06	2.80	200.24	1.03
2012	44.69	71.87	100	69.80	97.12	2.06	2.87	209.00	0.99
2013	51.73	64.97	100	62.96	96.91	2.01	3.09	209.75	0.96
2014	55.68	62.89	100	60.30	95.88	2.58	4.10	214.03	1.17

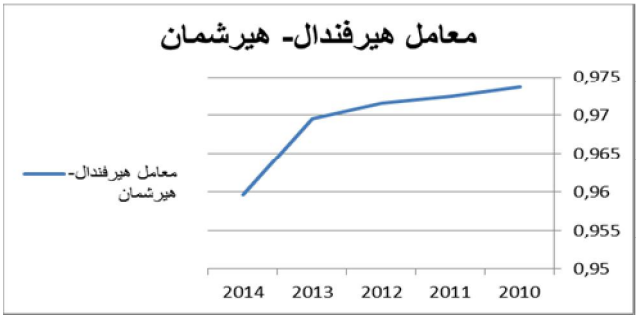
المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان2022، ص 94.

التقري العربي الموحد ، 2016، ص 445.

من الجدول رقم 03 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2010 الى 2012 ثم تراجعت بين سنتي 2013 و 2014 وهذا نتيجة ترجع أسعار النفط .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2010 الى 2014 .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2010 - 2014 بأكثر من 330 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2010 الى 2014، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 3.10% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.01% خلال هذه الفترة.

الشكل 03: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2010 – 2014



السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2010	0.9737
2011	0.9724
2012	0.9716
2013	0.9695
2014	0.9596

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 3 أعلاه أن هناك انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2010 - 2014 ، لتبلغ قيمته 0.9737 سنة 2010 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9596 سنة 2014 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما والسبب الرئيسي الى ارتفاع التنوع هو ارتفاع اسعار البترول، وفي هذه الفترة انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة ،وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر تطبيق للبرنامج الخماسي للتنمية.

رابعا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنويع في الجزائر في الفترة (2015-2019)

يمكن الوقوف على هذا الأثر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2015 – 2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي
2015	49.17	34.67	100	32.70	94.32	1.97	5.68	165.15	1.19
2016	49.28	29.67	100	27.887	93.99	1.781	6.00	160.14	1.11
2017	48.81	34.569	100	33.202	96.05	1.367	3.95	167.39	0.82
2018	49.01	41.70	100	39.11	93.79	2.950	6.21	173.75	1.45
2019	43.24	35.11	100	33.24	94.67	2.07	5.33	169.85	1.204

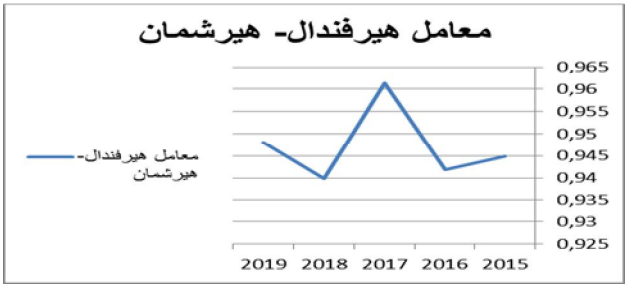
المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 95،94
التقري العربي الموحد ، 2021، ص 296.

من الجدول رقم 04 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2015 الى2018 ،حيث شهدت سنة 2016 تراجع في الصادرات وهذا راجع الى انخفاض سعر النفط ثم تزايدت بنسبة بين سنتي 2017 و 2018 م عاودت التراجع بسبب جائحة كوفيد 19 التي ادت الى ازمة عالمية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبر بين سنتي 2015 الى 2018 ثم تراجعت سنة 2019 بسبب جائحة كوفيد 19 .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2015 - 2019 بأكثر من 175 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2015 الى 2019، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 5.43% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 1.15% خلال هذه الفترة.

الشكل 04: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة – 2015 – 2019

السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2015	0.9449
2016	0.9418
2017	0.9613
2018	0.9399
2019	0.9481



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 4 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2015 - 2019 ، لتبلغ قيمته 0.9449 سنة 2015 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.9418 سنة 2016 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما ، ثم تزايد المؤشر في سنة 2017 ليقدر ب 0.9613 ، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك نقص في التنوع نسبي نوعا ما ، ثم تناقص المؤشر في سنة 2018 ليقدر ب 0.9399، و هذا يدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك زيادة في التنوع نسبي نوعا ما، ثم تزايد المؤشر في سنة 2019 ليقدر ب 0.9481، و هذا يدل على انخاض درجة التنوع الاقتصادي في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى أي أن هناك تناقص في التنوع نسبي نوعا ما وهي الفترة التي شهد فيها العالم جائحة كوفيد 19، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2015- 2019 تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبداية برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت سنة 2018 توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، بكيغالي رواندا، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.

خامسا: أثر الاتفاقيات التجارية الدولية على التنوع الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2020 الى 2022

الجدول رقم 05: يوضح واقع الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2020 – 2022

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات السلعية الإجمالية	الصادرات السلعية الإجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي%
2020	35.42	21.92	100	20.01	91,29	1.91	8,71	145.04	1.31
2021	37.40	38.55	100	34.05	88,33	4.5	11,67	153.35	2.93
2022*	38.7	56.5	100	49.5	87.61	7	12.39	187.2	3.73

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي، جوان 2022، ص 95.

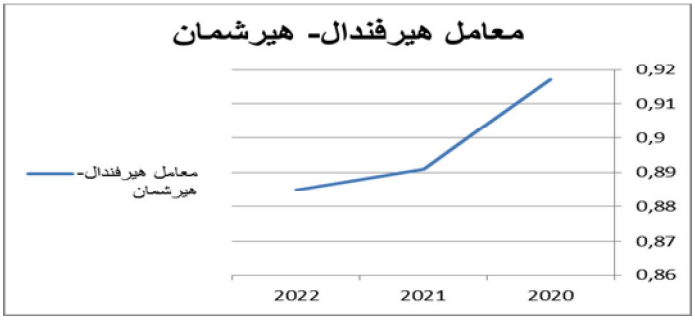
التقري العربي الموحد، 2022،ص 334.

https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

من الجدول رقم 03 نستخلص ما يلي :

- عرفت الصادرات الجزائرية السلعية الإجمالية نموا معتبرا بين سنتي 2020 الى 2022 ،وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة الصادرات غير النفطية .
- عرفت الوارات الجزائرية السلعية الإجمالية تراجع معتبرا بين سنتي 2020 الى 2022 بسبب ترشيد في منح تراخيص الاستيراد وضبط قائمة للمسورين المعتمدين .
- بلغت متحصلات الجزائر من الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة 2020 - 2022 بأكثر من 116 مليار دولار.
- ضعف الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنة 2000 الى 2022، حيث لم تتجاوز مساهمتها في المتوسط 4.49% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، ولم تتجاوز مساهمتها في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي 2.65% خلال هذه الفترة

الشكل 05: قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة - 2020 – 2022



السنوات	معامل هيرفندال - هيرشمان
2020	0.9170
2021	0.8909
2022*	0.8848

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه

يتضح جليا من خلال الشكل 5 أعلاه أن هناك انخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2020 - 2022 ، لتبلغ قيمته 0.9170 سنة 2020 وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع (ارتفاع في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان) ، مقابل 0.8848 سنة 2022 مما يدل على ارتفاع درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التنازلي في المنحنى أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة 2020- 2022 تطبيق برنامج النموذج الجديد للنمو 2016-2030، وشهدت هذه المرحلة شروع الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.

مما سبق ذكره نستنتج ان الاتفاقيات التجارية التي قامت بها الجزائر لها دور في التنويع الاقتصادي ولكن الاستغلال غير عقلاني و البيروقراطية والتسرع في التنفيذ التي سادت في الفترة 2000 الى 2019 كان لها الاثر السلبي ، وبعد سنة 2019 سادت الساحة الاقتصادية إستراتيجية محنكة و اساليب اقتصادية جذابة ومدروسة ، و انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، فكان لها الاثر الايجابي في التنويع الاقتصاي نوع ما، وزادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بدوره يزيد في الدخل الفردي وتزيد قدرته الشرائية.

الخاتمة:

الاتفاقيات التجارية لها دور فعال في ترقية وتنويع الاقتصادي لأي بلد ولكن هذا راجع إلى مدى الاستغلال العقلاني للفرص المتاحة من هذه الاتفاقيات و ترقية المنتوج الوطني من اجل مجابهة المنتوجات المستوردة كلما كان الاستغلال افضل كانت النتائج أحسن.

بحيث ان الجزائر لم تصل الى الاهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزايا الاتفاقيات التجارية في الفترة من 2000 الى2019 ، ويعوذ ذلك الى البيروقراطية الاقتصادية ،وتدخل رجال السياسة في الاقتصاد، و العراقيل المطبقة على الاستثمارات الاجنبية ، اما بعد 2019 ، فقد تم انتهاج دبلوماسية اقتصادية رشيدة، حيث منحت تسهيلات الى المستثمرين الاجانب، و فتح مشاريع ضخمة من اجل ربط الشمال بالجنوب، وتسهيل حركة التجارة بمنح تسهيلات جمركية للمؤسسات الوطنية و الاجنبية في مجال الاستثمار التصدير و الاستيراد ،مما ادى الى تحقيق جزء كبير من الاهداف المرجوة حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي الى 187.2مليارددولار عام 2022، ووصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات الى 7 مليارات دولار، وتم تصنيف الجزائر في المرتبة الاولى عربيا من طرف منظمة الفاو من حيث الامن الغدائي و التنوع الزراعي لعام 2022.

المراجع:

01/علاوي محمد لحسن (2009 - 2010)، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، ، المجلد (7)العدد 07 ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 109 . المقال متاح على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/758.

02/سامي عفيفي حاتم(1991)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

03/حسين عمر (1998)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، مصر، دار الفكر العربي للنشر.

04/ موريس شيف وول ، ألن وينتز (2002) ، التكامل الإقليمي والتنمية ، القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، مركز كوميت للتصميم الفني .

05/ حمزة عباس مكي، مرزوق عاطف لافي.(2017). التنويع الاقتصادي مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية .

06/ فهد ايسر ياسين، محمد احمد.(2017). اثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2003_2014 . مجلة جامعة التنمية البشرية.

07/ احمد جاسم محمد الخفاجي. (2018). التنويع كمنج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي . مجلة الإدارة و الاقتصاد .

08/عوض الخطيب ممدوح، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22،العدد 03 .

09/ التقرير السنوي للبنك الجزائري للتطور الاقتصادي و النقدي من عام 2004 الى غاية 2022.

10/ التقري العربي الموحد من عام 2004 الى غاية 2022.

- https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية الكلية

Food security in Algeria under macroeconomic policies

الشريف بكيحل[1]، محمد بن ناجي[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، cherif.bekihal@dl.univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، mohammed.bennadji@dl.univ-sba.dz

الملخص:

يعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، حيث يعتبر تحقيقه هدفا استراتيجيا، خاصة في ظل الظروف غير المستقرة التي يعرفها العالم بعد أزمة كورونا والازمة الروسية الأوكرانية وكذا تغير المناخ.

تركز هذه الدراسة على وصف وتحليل العلاقة بين الامن الغذائي وباقي السياسات الاقتصادية، حيث خلصت إلى أن الجزائر في الطريق الصحيح لتحقيق أمنها الغذائي بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها مما يتطلب منها العمل بجدية أكبر للمحافظة على المكتسبات السابقة ومحاولة الوصول إلى تحقيق الامن الغذائي الكلي والاعتماد على المنتوج المحلي.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، السياسات الاقتصادية، الاكتفاء الذاتي.

تصنيف JEL : Q18، E60.

Abstract:

Food security seems to be one of the major challenges currently facing Algeria. Achieving it constitutes a strategic goal. Especially in the context of the unstable conditions which characterized the world after covid -19 pandemic, the Russian-Ukrainian war, as well as climate change.

This study attempts to investigate the relationship between food security and other economic policies. The research findings showed that Algeria is on track to achieve food security despite the difficulties it faces, which requires it to work harder in order to preserve previous gains as well as to achieve total food security and reliance on local products

Keywords: *Food security, food gap, Self-sufficiency, economic policies.*

Jel Classification Codes: Q18, E60.

المؤلف المرسل: الشريف بكيحل، cherif.bekihal@dl.univ-sba.dz

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية و الجيوسياسية، وتغير المناخ وما تفرضه من تحديات سواء الأمنية أو البيئية..إلخ أمام الدول، خاصة النامية والضعيفة اقتصاديا التي ترى أن قضية الأمن الغذائي هي قضية جوهرية تحظى بمستوى كبير من الاهتمام وتخصص لها مساحة واسعة من النقاش والتخطيط والربط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالجزائر على غرار جميع دول العالم تعمل جاهدة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وذلك بالعمل على إرساء مخططات وبرامج مختلفة يتم من خلالها تحقيق معادلة الأمن الغذائي وفق مقاربتين، تتمثل الأولى في تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي والثانية تتمثل في تنويع مصادر الاستيراد لسد الفجوة الغذائية في حالة عجز الإنتاج المحلي.

تولي الجزائر أهمية كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وانعكاساته على الاقتصاد الكلي، وكذا دور السياسات النقدية والسياسات المالية في مواجهة انعدامه.

تهدف هذه الدراسة الي مناقشة وتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية (السياسات النقدية، المالية، سياسات التجارة الخارجية، أسعار الصرف وسياسات دعم السلع وحماية المستهلك) وتحقيق الأمن الغذائي أو انعدامه.

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- **هل تؤثر قضية الأمن الغذائي على وضع السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟**

لمعالجة هذه الإشكالية، يمكن الانطلاق من الفرضية الأساسية التالية:

- تحقيق الأمن الغذائي يعتبر قضية جوهرية لها تأثير كبير في وضع و رسم السياسات الاقتصادية الكلية للدولة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول مسألة حيوية تتمثل في مدى قدرة الجزائر على توفير الأمن الغذائي للساكنة من خلال ربط قضية الغذاء بالسياسات الاقتصادية الكلية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز مقومات ومحددات إنتاج الغذاء في الجزائر.
- رصد حالة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال التطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية.

1-تعريف الأمن الغذائي:

من لا يملك غذاءه لا يملك قراره ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره، فيجد نفسه لعبة بأيدي الأمم. من هذا المنطلق فإن توفير الغذاء يعتبر قضية جوهرية وسيادية لايجب تركها للظروف، وإنما يجب أن تكون من الأولويات وأن تبذل كل الجهود والسبل من أجل الوصول لتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي فمنظمة الزراعة والأغذية عرفته على أنه: "ضمان التمويل بالغذاء الكافي لكل الأفراد في أي وقت".(سهيلة و عدالة، 2018، صفحة 81)

كما عرفته منظمة اليونيسيف كما يلي: "الأمن الغذائي هو القدرة المادية والمالية للأسر على ضمان توفير غذاء واحد كافي لكل أفرادها ويسمح لهم بالحصول على الطاقة القصوى".

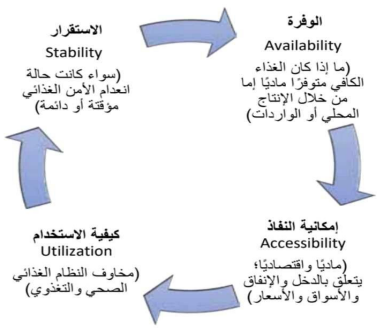
كما عرفه البنك الدولي في تقرير "الجماعة والفقر" سنة 1986 "حصول كل الناس في كل الأوقات والظروف على غذاء كافي لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله"(مراد و راتول، 2016، صفحة 73).

أما مينفييه (Minvielle) فيرى أن الأمن الغذائي هو القدرة على توفير الغذاء الكامل والكافي لتمكين الأفراد من التمتع بأحسن صحة والعيش في حياة أفضل ". (Jean-Paul, kermel, pltre, Franqueville, Duryane, & Courade, 1994, p. 16 et 17)

أما المشرع الجزائري فقد عرف الأمن الغذائي على أنه:" قدرة كل شخص على الحصول والوصول بكل سهولة وبصفة دائمة ومنتظمة لها غذاء سليم ومتوازن وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة ".(الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 06)

2-ركائز الأمن الغذائي: يعتمد الأمن الغذائي في جوهره على مجموعة من الركائز مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل01: ركائز الأمن الغذائي



المصدر: منظمة الزراعة والاغذية الامم المتحدة

وعليه نجد أن للأمن الغذائي أربعة ركائز هي:

1-2الاتاحة:

و التي تعني وجوب توفر الغذاء بكميات كبيرة وقادرة على تلبية طلبات المستهلكين وذلك من خلال الإنتاج المحلي والواردات (يقصد هنا جانب العرض).

2-2 القدرة:

والتي تخص أسعار الغذاء بحيث يجب أن تكون ملائمة و في متناول مداخيل و أجور الأفراد أي بمعنى آخر مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين في عملية الحصول على الغذاء الكافي.

3-2 إمكانية الوصول:

والمقصود هنا هو توفير الوسائل اللوجستية اللازمة لإيصال الغذاء للأفراد في كل وقت و ذلك بتهيئة البنية التحتية ووسائل النقل و كذا وسائل حفظ السلع الزراعية ...إلخ.

4-2 السلامة:

والمقصود هنا أن تخضع المنتجات الغذائية بكل أنواعها إلى معايير وشروط سلامة الغذاء وفق ما تنص عليه الهيئات الصحية وكذا السلطات المختصة في التغذية والمواصفات.(حنفي، 2019، صفحة 05).

3-درجة و أنواع الأمن الغذائي:

بناءا على التعاريف التي تم التطرق إليها يمكننا تصنيف الأمن الغذائي إلى صنفين على حسب نسبة ودرجة تحقيق الأمن الغذائي.

1-3الأمن الغذائي المطلق:

ويقصد به تولي الدولة او الإقليم الواحد عملية إنتاج الغذاء داخل الحدود بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي أي بمعنى آخر يتوفق الإنتاج المحلي على الاستهلاك المحلي (الإنتاج المحلي≥الاستهلاك المحلي)، هذا المستوى يكون موافق أو موازي لما يعرف بالاكتفاء الذاتي الكامل و يعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. هذا النوع عرف انتقادات عديدة وذلك لكونه مستبعد التحقق على أرض الواقع، فضلا عن تفويته على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على أساس التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

2-3 الأمن الغذائي النسبي:

يقصد به قدرة الدولة أو الإقليم على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، مع ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الأساسية، وإنما يقصد به توفير المواد اللازمة والضرورية لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة أو الإقليم بميزة نسبية مقارنة بالدول أو الأقطار الأخرى.(احمد و دربال، 2022، صفحة 04)

4-مستويات وأبعاد الأمن الغذائي:

حتى يتسنى تحديد المستويات والأبعاد المرتبطة بالأمن الغذائي يجب الرجوع إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

4-1 -1المستوى الأول (مستوى الحد الأدنى):

يشير هذا المستوى إلى توفر الدولة على القدرة والإمكانيات اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لمواطنيها. أي بمعني أخر وجوب توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية المتوازنة لكل فرد من أفراد المجتمع وفق ما توصي به المعايير الدولية.

4-1-2المستوى الثاني (المستوى المتوسط):

يأتي مباشرة بعد مستوى الكفاف، ويقصد بالأمن الغذائي في هذا المستوى الإلغاء الكلي لظاهرة سوء التغذية، والتي تعرف على أنها النقص في المكونات والعناصر الأساسية في الغذاء اللازم للجسم.

فالتخلص من سوء التغذية يكون عن طريق التقيد بالمستويات ونسبة العناصر التي يحتاجها جسم الانسان في الغذاء.

4-1-3 المستوى الثالث (المستوى المحتمل):

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على توفير الغذاء كما ونوعا وبأسعار تتماشى وفق القدرة الشرائية لجميع أفراد المجتمع الى مستوى يتمكن من خلاله الأفراد العيش في رخاء والقيام بأعمالهم الإنتاجية والخدماتية بكل أرياحية.(مصطفى، 2016-2017، صفحة 49و50)

- **أما أبعاد الأمن الغذائي يمكن تحديدها في الأبعاد التالية:**

4-2-1البعد الاقتصادي:

إن هذا البعد يوضح العلاقة الطردية الموجودة ما بين مستوى الأمن الغذائي ومستوى التنمية الاقتصادية.

فكلما كان هناك مستوى كبير من الأمن الغذائي كان هناك زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية، كما يضاف إلى هذا البعد جانبا آخر يتمثل في السياسة الزراعية وكذا التقنيات المستعملة فيها.

4-2-2-البعدالاجتماعي والسياسي:

يوضح هذا البعد الأهمية التي يلعبها الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأن عدم توفير الغذاء في المجتمع وعدم توزيعه بين الأفراد بالشكل العادل سوف يؤدي إلى خلق اختلالات كبيرة في المجتمع مما يساهم في التأثير سلبا على الاستقرار داخل الدولة وعلى استقرار النظام السياسي.

كما أن حدوث أي عجز غذائي خاصة المواد الضرورية والأساسية، سوف يؤدي إلى خلق اضطرابات اجتماعية، الأمر الذي يعود بالسلب على الأمن الغذائي الداخلي للدولة.(زكريا، 2021، صفحة 1146و1147)

5-مقومات الأمن الغذائي في الجزائر:

في ظل الأزمات و الصدمات المتتالية التي يشهدها العالم من وقت لآخر سواء كانت صحية (جائحة كوفيد 19) أو سياسة (الأزمة الروسية الأوكرانية...إلخ) أو بيئية (تغير المناخ) أو اقتصادية ومالية على غرار أزمة 2008 و أزمة أسعار البترول 2017 , أو أزمات طبيعية و مناخية , و ما ينتج عنها من اختلالات في سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار و زيادة التضخم ونقص في المواد الغذائية، وجب على الجزائر كدولة مستقلة العمل بكل جد من اجل الخروج من التبعية الغذائية و كذا السعي لوضع خطط واستراتيجيات فعالة تتماشى مع الظروف المستجدة، وعليه وجب توفر ثلاثة محددات أساسية حتى تستطيع تحقيق ما تصبو إليه شعوبها هي:

-الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية).

-الموارد البشرية (اليد العاملة المتخصصة في مجال الزراعة).

-الموارد المائية (تشمل المياه الجوفية والسدود المخصصة للسقي و الري ...إلخ).

1-5-الأراضي الزراعية في الجزائر:

إن الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة تعتبر النواة الرئيسية أو الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. تمتد الجزائر على مساحة تقارب 2381741 كم^2.تقدر الأراضي الصالحة للزراعة فيها نحو 17,40 % في 2020 أي ما يعادل 413588 كلم^2. (البنك الدولي، 2022)

2-5- الموارد المائية في الجزائر:

تتنوع مصادر الموارد المائية التي تعتمد عليها الجزائر، منها ما هو تقليدي كهطول الأمطار، ومنها المياه الجوفية والسطحية كالسدود.

حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من قبل وزارة الموارد المائية فإنه حوالي 47 % من الجزائريين يتم تزويدهم بمياه الشرب يوميا، وأن 53 % يتم تزويدهم يوم بيوم وأكثر. إذ تتوفر الجزائر على كمية من المياه المخزنة تضمن 440 م^3 من المياه كحصة سنوية للفرد (أقل من المعدل العالمي 1000 م^3) حيث تحتاج إلى حوالي 11.3 مليار م^3 من الماء لسد كل احتياجات البلد.

تتوزع المياه الصالحة للشرب ما بين 22 % في السدود، و60 % في الآبار و18 % المياه المحلاة. في حين أنها تحتاج إلى حوالي 3.6 مليار م^3 من المياه لسد حاجيات الشرب و7.4 مليار متر مكعب لسد احتياجات القطاع الفلاحي..

3-5- الموارد البشرية:

حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن المصدر الوطني للإحصائيات سنة 2021 يبلغ عدد سكان الجزائر 44.83 مليون نسمة، حيث يبلغ معدل النمو السكاني حوالي 1.9% تقريبا، والذي يعتبر معدلا مرتفعا مقارنة مع معدل النمو السكاني العالمي 1.1%.

يستحوذ قطاع الزراعة على نحو مليوني وستمائة ألف عامل.

6- أثر الأمن الغذائي علي كل من القطاع الحقيقي، القطاع النقدي، المالية العامة، التجارة الخارجية وأسعار الصرف:

1-6-القطاع الحقيقي:

إن النشاط الإنتاجي بأنواعه يعتبر بمثابة الركيزة الرئيسية لأي اقتصاد كان، وذلك لاحتوائه على مجموعات متعددة من الأنشطة الاقتصادية والتي تساهم في تكوين الثروة وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة النشاط الزراعي والذي يعتبر أحد أهم هذه الأنشطة وذلك لاتصاله الوثيق والمتين بعملية توفير الغذاء ومنه تحقيق الأمن الغذائي لكل أفراد المجتمع.

على هذا الأساس سوف يقتصر تحليلنا للقطاع الحقيقي وكذا الأمن الغذائي على القيمة المضافة التي يخلقها القطاع الزراعي و كذا نسبة مساهمته في الناتج المحلي و كذا تطوره خلال السنوات الماضية مع إرفاقها (القيمة المضافة) بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو حصة الفرد من الناتج الزراعي.

يشير الجدول رقم (01) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2021 مع مراعاة أن نتائج 2021 هي نتائج أولية. فمن خلال

الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف تناقص ملحوظ حيث بلغ سنة 2018 174.909 مليون دولار وانخفض في 2020 ليسجل 145.040 مليون دولار. ثم عرف انتعاشا في سنة 2021 ليصل إلى 193.06 مليار دولار.

أما في الجدول رقم (02) فهو يوضح نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر لسنوات 2018, 2019, 2020, 2021. حيث شهد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي انخفاضا مابين 2018 و2020. حيث سجل 487.55 دولار أمريكي للفرد سنة 2018 و475.5 دولار أمريكي للفرد سنة 2020.

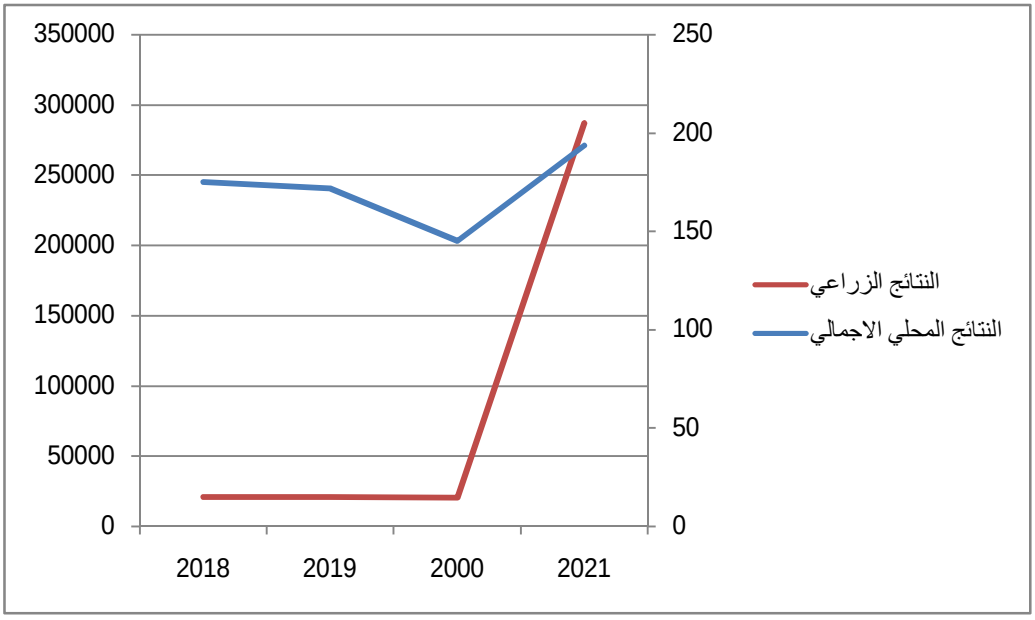
إلا أنه في سنة 2021 عرف ارتفاعا طفيفا ليسجل 480.1 دولار أمريكي للفرد. بالمقابل يلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة ما بين الارتفاع والانخفاض إذ انحصرت ما بين 7.841 مليون دولار أمريكي و8.028 مليون دولار أمريكي:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر (بالمليون دولار)

السنوات / المؤشر	2018	2019	2020	2021	التغيربين2020و2021
الناتج المحلي الاجمالي	174.909	171.675	145.040	193.6	48.56
الناتج الزراعي	20769	21178	20501	286960	8195
نسبة المساهمة	%12.9	%12.4	%14.1	%14.9	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 334و361) ومعطيات البنك الدولي

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر (بالمليون دولار)



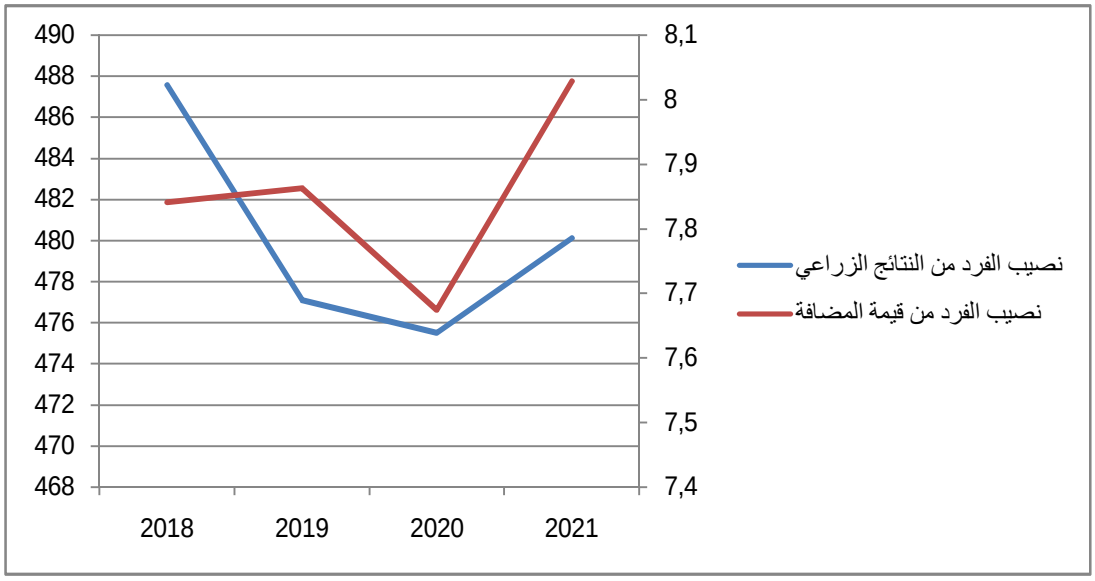
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (الجدول رقم 01)

الجدول رقم (02) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر (بالدولار الأمريكي)

السنوات / المؤشر	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	487.55	477.1	475.5	480.1	%09
نصيب الفرد من القيمة المضافة	7.841	7.863	7.675	8.028	%4.6

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 357) و(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، صفحة 34)

الشكل رقم (03) تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيبه من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الجزائر (بالدولار الأمريكي)



يتفق جل الخبراء وعلماء الاقتصاد على أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي يعتبر أحد أهم المؤشرات أو القياسات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة مدى قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي من عدمه، خاصة في الدول التي تعتمد على الطبقة الريفية والتي تسعى إلى تحقيق اكتفائها الذاتي من خلالها.

فمن خلال تحليلنا لهذا المؤشر بالنسبة للجزائر نجد أن التغيرات التي مست هذا المؤشر تعود الي عاملين رئيسيين هما. العوامل الديمغرافية والتغيرات القطاعية وعليه فإن الزيادة أو الانخفاض في عدد السكان أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأي صدمات أو كوارث أو أزمات سياسية، أو صحية بشكل كبير سوف يؤثر على الأمن الغذائي.

في ظل هذه الحساسية التي يتميز بها القطاع الحقيقي (الإنتاج) اتجاه هذين المتغيرين و مع زيادة تأثير قيمة و كمية الإنتاج الغذائي في تحقيق الأمن الغذائي فالدولة الجزائرية مطالبة بإتباع ووضع عدة خطط و استراتيجيات ناجعة تمكنها من رفع قيمة الإنتاج و بالتالي ضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي على غرار:

-العمل على حماية وصيانة الموارد الأرضية والمائية وترشيد استغلالها.

-الاستثمار في كل من استصلاح الأراضي واستخدام التقنيات الحديثة

-الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية في مجال الزراعة.

-زيادة مستويات الدخول للأفراد.

-التقليل من ظاهرة النزوح من الأرياف عن طريق زيادة التنمية وتوفير الشروط الضرورية لمتطلبات الحياة.

2-6-القطاع النقدي:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما وأساسيا في تجسيد وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأمن الغذائي حيث تتجلى أهمية هذا القطاع في كونه يضم القطاع المالي بشقيه المصرفي والغير المصرفي.

ولإبراز وإثبات هذه الأهمية قام العديد من الباحثين و الخبراء بإجراء عدة دراسات تم التطرق فيها إلى العلاقة بين السياسة النقدية و الأمن الغذائي و كيف تأثر الأولى على الثاني نذكرها على سبيل المثال دراسة دي وكاكار (De and Kakar 2021)، التي تطرقت إلى أثر السياسة النقدية على عدم المساواة في الغذاء حيث أجريت الدراسة على الهند تم التطرق فيها إلى الهزات التي تتعرض لها الأسعار النسبية للغذاء بسبب الصدمات التي تمس السياسة النقدية. وكذا دراسة (kaur 2021) والتي بينت قدرة وسرعة استجابة السياسة النقدية للتضخم وكذا العوامل المحددة له ومدى تأثيرها على أسعار الغذاء. (طلحة و قندوز، 2022، صفحة 14)

وكون أن المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء هو القطاع الزراعي الذي يعتبر النواة الرئيسية لتشكيل سلة الغذاء وحتى يستطيع هذا القطاع مواجهة التكاليف المختلفة فهو يحتاج إلى عمليات تمويل كبيرة يتم الحصول عليها من عند المؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية. إلا أن طلبات التمويل في غالب الأحيان تصطدم بمجموعة من التحديات والصعوبات. نذكر منها صعوبة وصول مؤسسات التمويل إلى المناطق الريفية، مخاطر الائتمان، زيادة عدد الأسواق الموازية، غياب المراقبة الدورية لأسعار المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية... إلخ.

على العموم في الجدول رقم (03) والذي يظهر تطور كل من مؤشر أسعار الغذاء وكذا مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2022.

فمن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (03) وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر وصل معدل التضخم ارتفاعه من سنة إلى أخرى ليصل إلى 9.4% سنة 2022 بعد ما كان 7.2% سنة 2021. هذه النسبة أدت بالجزائر إلى احتلال المرتبة 19 بعد كل من لبنان والسودان وسوريا ومصر.

هذه المعدلات المرتفعة للتضخم أدت بدورها إلى زيادة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والكمالية على حد سواء فعند تفحص مؤشر أسعار الغذاء خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2021 نجد أنها في تصاعد مستمر وبنسبة كبيرة. فهذه الأرقام المصرح بها تعكس المعاناة الحقيقية لغالبية الجزائريين الذين يكتوون يوميا بنار الأسعار.

وحسب معظم الدراسة والبحوث التي أجريت يعود ارتفاع الأسعار في الجزائر إلى ما يلي:

-أزمة الدينار والتراجع الحاد الغير المسبوق في قيمته.

-ارتفاع تكاليف الشحن بكل أنواعه (سواء البري، البحري أو الجوي).

-أزمة التوريد وتعطل سلاسل الإمداد المحلية، الإقليمية والعالمية.

-زيادة الطلب على المواد الغذائية بسبب ازمة الكوفيد-19 مما ادى الي زيادة المضاربة، الاحتكار والمنافسة الغير نزيهة.

-تمركز الغذاء في يد طبقة محدودة خاصة (الغذاء والسلع الأساسية).

-عدم قدرة الحكومة على ضبط والتحكم في ايقاع الأسعار بما يتناسب مع مداخيل المستهلكين وأرباح التجار.

-بالإضافة إلى أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من عقوبات وحظر ومنع للتصدير،، إلخ.

جدول رقم (03): تطور كل من مؤشري اسعار الغذاء والتضخم

السنوات / المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر أسعار الغذاء	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2	/
مؤشر التضخم	6.4	5.6	4.3	2	5.1	7.2	9.4

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المرجعين: -(سارة و لسبع، 2021، صفحة 42)-(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، صفحة 36)

3-6-قطاع المالية العامة:

لا يمكننا اختزال الدور الذي تلعبه المالية العامة في تعزيز وضمان الأمن الغذائي للدولة، وكذا التقليل من درجة المخاطر التي يمكن أن تصيبه. ويرجع السبب في ذلك لاشتمالها على مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تساهم وتساعد في ضبط ومراقبة وضمان استقرار أسعار الغذاء.

على غرار الضرائب، الرسوم، الحقوق الجمركية، الرسوم الغير تعريفية... إلخ.

فالجزائر تقوم بالصرف على الغذاء من خلال الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال الإنفاق على المشاريع الزراعية بهدف تعظيم الإنتاجية الزراعية وبالتالي توفير الغذاء أو من خلال دعم أسعار المواد الأساسية والضرورية بهدف مساعدة الفقراء وذوي الدخل الضعيف وحتى أصحاب الدخول المرتفعة حتى يتمكنوا من الحصول علي كفايتهم من الغذاء بأسعار معقولة، ووفقا لآخر الإحصائيات تشير إلى أنها خصصت ما يقارب 1942 مليار دينار (14.16 مليار دولار) لدعم معيشة الجزائريين سنة 2022 و الذي يمثل ما نسبة 8.4% من الناتج الداخلي الخام مسجلة انخفاضا قدره 2131مليار دينار مقارنة بالسنة المالية 2021.

وحسب قانون المالية فإن هذا الدعم جاء موزع على عدة قطاعات على غرار السكن، الصحة، التعليم، أسعار الفائدة .... إلخ. أما ما يهمنا هنا هو الدعم الذي مس أسعار المواد الأكثر استغلالا كالحبوب والحليب والسكر وزيت المائدة بمبلغ 5315 مليار دينار وهو ما يمثل حوالي 53% من الدعم الموجه للأسر. في حين أن دعم المنتجات الأساسية وصل إلى نحو 315 مليار دينار.

أما فيما يخص الإيرادات العامة للدولة، فالضريبة المحصلة من قبل أعوان الدولة تلعب دورا مهما في تعزيز وتمويل الأمن الغذائي، وذلك لما تساهم فيه من جمع وزيادة الوفرة المالية لصالح الخزينة العمومية للدولة. وبالتالي يمكن توجيهها لإجراء عمليات دعم السلع الغذائية. قد يكون هذا الدعم إما جزئيا أو كليا.

لكن ما يتوجب الإشارة إليه هو أن عملية جمع هذه الإيرادات تحتاج أو تتطلب مجهودات جبارة يقوم بها أعوان الاختصاص خاصة إذا تعلق الأمر بالإيرادات الضريبة الناتجة عن فرض الرسوم والجبايات على عمليات القطاع الزراعي او على السلع الغذائية سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل أعوان الاختصاص الا ان النتائج كانت ضعيفة، فلقد حققت الجزائر إيرادات ضريبية بلغت 17.077 مليون دولار سنة 2020 أما في سنة 2021 (بيانات أولية) فقد سجلت 19.422 مليون دولار أمريكي، حيث جاءت النسب إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.8% و12.3%خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي.

4-6-القطاع الخارجي وسعر الصرف:

يعتبر التعامل مع الخارج فرصة مهمة تستخدمها جل الدول إما لجلب الناقص من الإنتاج والموارد او المواد عن طريق الاستيراد او تقويض وتسويق الفائض من الانتاج او الموارد او المواد عن طريق التصدير.

وحتى يتمكن العلماء والخبراء من تحليل هذا القطاع هم ملزمون باللجوء إلى قراءة وتفسير ميزان المدفوعات الذي يحتوي على مجموعة من الحسابات الرئيسية الفرعية التي تفسر علاقة الدولة بالعالم الخارجي.

انطلاقا من هذا، نستطيع توضيح علاقة التأثير التي يمارسها الأمن الغذائي على رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق ما بين الصادرات والواردات الغذائية. فعلى أساس الحالة أو الوضعية التي يكون عليها الميزان التجاري للدولة يمكننا تسمية هذه الدولة ما إذا كانت تصنف كمستوردة للسلع (حالة الميزان يكون فيه عجز) أو كمصدر للسلع (حالة فائض). وبالتالي و من منطلق الحالتين السابقتين نجد ان ارتفاع أسعار الغذاء سوف يؤثر على الميزان التجاري السلعي و بالتالي يتأثر رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستوردة للسلع الغذائية، ويمنح نوع من هامش الأمان والفائدة وزيادة الإيرادات والفوائد بالنسبة للدول المصدرة للسلع الغذائية، كما أن عمليات الاستيراد والتصدير للسلع ككل والسلع الغذائية بصفة خاصة تتأثر و تؤثر على سعر الصرف للدولة. فكلما كان هناك تصدير كثير كان هناك طلب على العملة الوطنية وبالتالي زيادة قيمتها. وزيادة النقد الأجنبي. والعكس في حالة كون الدولة تقوم بالاستيراد هذا يؤدي إلى زيادة خروج العملة الأجنبية وزيادة العروض من النقد الوطني وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

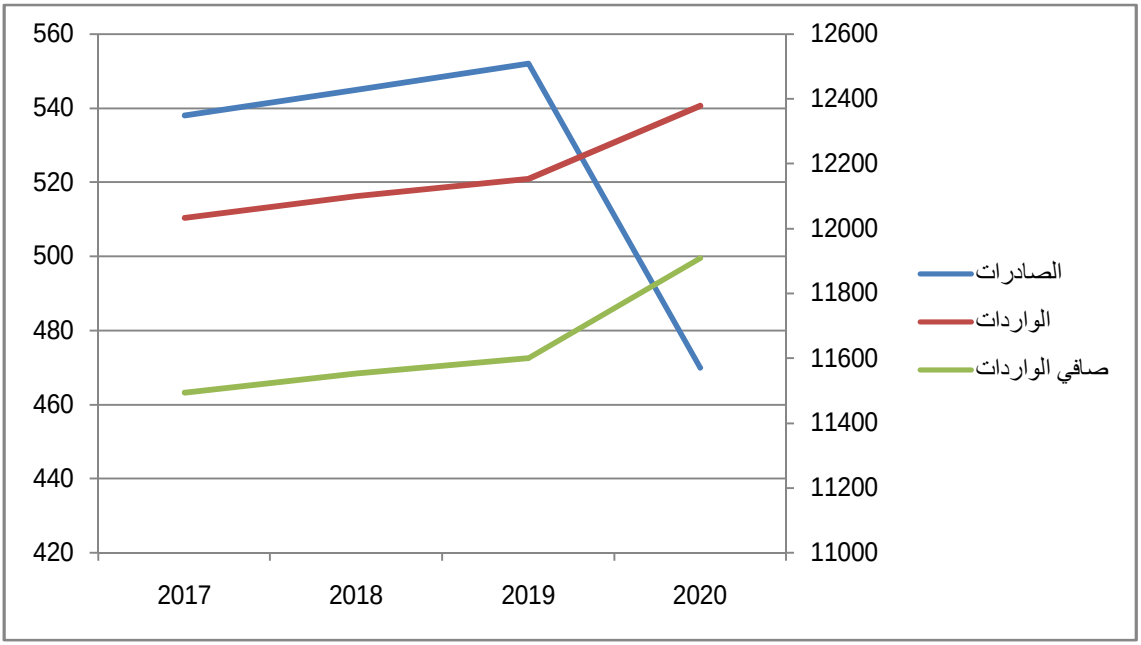
في الجدول رقم (04) يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر وكذا صافي الواردات (العجز) خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات والواردات الزراعية والفجوة الغذائية (مليون دولار)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019	2020
الصادرات	538	545	552	470
الواردات	12032	12099	12153	12379
صافي الواردات	11494	11554	11601	11909
نسبة الصادرات إلى الواردات	%4.5	%4.05	%4.54	%4

المصدر:(صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 362و363)

الشكل رقم (05) تطور الصادرات والواردات الزراعية والفجوة الغذائية (مليون دولار)



المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على (الجدول رقم 04)

حيث ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من 12.032 مليار دولار أمريكي سنة 2017 لتصل إلى 12.379 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقابل انخفاض الصادرات لسنة 2020 مسجلة قيمة قدرها 470 مليون دولار أمريكي بعدما كانت 552 مليون دولار سنة 2019. ويتمثل العامل الرئيسي في زيادة قيمة الواردات في الجزائر في ارتفاع فاتورة استيراد القمح حيث تأتي الجزائر بعد مصر في الدول العربية وتحتل المركز الخامس في العالم. هذه الوضعية الغير متوازنة والغير المتعادلة بين زيادة الواردات وانخفاض صادرات السلع الغذائية أدت إلى زيادة حالة العجز الغذائي (أو ما يعرف بالهوة أو الفجوة الغذائية).

فالنتائج اعلاه تبين الارتفاع المستمر لصافي الواردات الزراعية (العجز الزراعي) اذ ازدادت من حوالي 11.494 مليار دولار أمريكي عام 2017 لتصل إلى حوالي 11.909 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

وقد تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية من 278 دولار سنة 2017 ليصل إلى 267 دولار سنة 2019. ثم يسجل ارتفاعا طفيفا ليبلغ 872 دولار أمريكي سنة 2020.

الخاتمة:

استنادا لما رأيناه يمكننا القول أن الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية الذاتي في تأمين الغذاء لمواطنيها و ذلك لكون أن رصيد الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الغذائية يشكل رصيدا سالبا أي يعني أن الواردات من الاغذية اكبر من الصادرات من الأغذية، كما أن أسعار المواد عامة و المواد الغذائية من الأغذية بصفة خاصة لم تستقر عند مستوى معين. بل هي تشهد ارتفاعا متواصلا عبر الوقت. مما ينجر عنه إضعاف للقدرة الشرائية للفرد الجزائري وبالتالي يؤدي إلى خلق نوع من عدم الاستقرار في البلد.

النتائج:

- إن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر مسألة جوهرية تسعى الجزائر جاهدة لتحقيقها لما لها من انعكاسات وآثار على الاستقرار.
- تمتلك الجزائر كل المقومات والمحددات اللازمة لتحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي.
- عرفت الجزائر تحسنا في مؤشرات الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة
- رغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلا أنها لم تستطع الخروج من قوقعة الاعتماد على الاستيراد من الخارج خاصة تبعية الحبوب.

الاقتراحات:

بناءا على ماتم التطرق إليه يمكننا اقتراح بعض النقاط التالية:

- العمل على توفير كل الظروف والشروط الضرورية لدعم التنمية الزراعية باعتبارها المورد الرئيسي لتوفير الغذاء.
- دعم البحوث ومراكز البحث التي تهتم بالشأن الفلاحي والزراعي ومحاولة تجسيد جل الدراسات على أرض الواقع.
- إدخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة وانتاج الغذاء
- تكوين وتأهيل اليد العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء.
- وضع نظام معلوماتي خاص بشعبة الزراعة.

المراجع:

1-شيخاوي سهيلة وعدالة العجال، (2018)، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد: 10 ديسمبر 2018، ص 78 - 102

2- جبارة مراد وراتول محمد، (جانفي 2016)، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، ص 71-82.

3-Minvielle Jean-Paul, kermel Torres Doryane, Peltre Wurtz Jacqueline, Franqueville André, Dubois Jean-Luc & Courade Georges, (1994), Maitrise de la sécurité alimentaire: le défi de la complexité, ORSTOM Actualités, N° 44, pages : 16-26.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 46 القانون08-16 المؤرخ في: 03 اوت 2008، المادة 03

5-شيماء أحمد حنفي، (2019)، تقدير أثر المتغيرات تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأمن الغذائي في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، ص 01-16.

6-ملال احمد ودربال عبد القادر، (2022)، التعاون الاقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، ص 01 – 20.

7-سالت محمد مصطفى، (2016-2017)، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر. من خلال شعبة القمح، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

8- امام زكريا، (2021)، استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، عدد خاص، ص 1141 – 1163

9-صندوق النقد العربي، (2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، العدد: 42.

10-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2021)، اوضاع الامن الغذائي العربي 2021، التقرير السنوي 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية

11- الوليد طلحة وعبد الكريم قندوز، (2022)، الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية، دراسات عربية، صندوق النقد العربي، العدد 108 - 2022

12-ادبوب سارة ولسبع مريم، (2021)، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، ص 38 – 54.

الانتقال الطاقوي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

Energy transition in Algeria and requirements for achieving sustainable development

عادل خالدي[1]، أمينة بوفرح[2]

[1]جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي (الجزائر)، adel.khaldi@univ-oeb.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي (الجزائر)، amina.boufarh@univ-oeb.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور الانتقال الطاقوي في الجزائر وكيف يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. إذ أن الانتقال الطاقوي يشمل تغيير مصادر الطاقة نحو مصادر أكثر استدامة وصديقة للبيئة، وهو جزء من الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. والجزائر أحد الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول والغاز الطبيعي، وتواجه تحديات في تحقيق الانتقال الطاقوي نظرا لاعتمادها التقليدي على هذه المصادر.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة حتمية للانتقال الطاقوي كوسيلة لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على البترول والغاز الطبيعي، فرغم أهمية الطاقة المتجددة إلا أنه لا يمكن الاستغناء نهائيا عن الطاقات الأحفورية، كما أشارت إلى وجود ارتباط وثيق بين الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الطاقوي، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة.

تصنيف JEL: Q01 ; Q20.

Abstract :

This research paper aims to study the role of energy transition in Algeria and how it can contribute to achieving sustainable development. Energy transition involves shifting towards more sustainable and environmentally friendly energy sources, and it is part of international efforts to combat climate change and promote sustainable development. Algeria is one of the countries that heavily rely on oil and natural gas exports and faces challenges in achieving energy transition due to its traditional dependence on these sources.

The study concludes that there is a compelling need for energy transition as a means to diversify energy sources and reduce reliance on oil and natural gas. Despite the importance of renewable energy, it is not possible to completely eliminate fossil fuels, and there is a close connection between energy and sustainable development.

Keywords: Energy transition, sustainable development, renewable energy.

Jel Classification Codes: Q20 ; Q01.

المؤلف المرسل: عادل خالدي (adel.khaldi@univ-oeb.dz)

1. مقدمة:

يعتبر الانتقال الطاقوي أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. ويشير هذا المفهوم إلى التحول من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وغير المستدامة مثل البترول والغاز إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة مثل الطاقة الشمسية والرياح. هذا التحول يأتي بعد الاعتراف بأن الاعتماد المفرط على مصادر الطاقة التقليدية يمكن أن يكون ضارا بالبيئة وغالي التكلفة.

تحمل الجزائر مزايا طبيعية هائلة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية نظرا للموارد الضخمة لأشعة الشمس التي تتوفر فيها. استثمار هذه الموارد يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة، ويقلل من اعتماد البلاد على واردات الوقود، ويقلل من انبعاثات الكربون، ويسهم في تحقيق الاستدامة البيئية.

لكن لتحقيق هذا الانتقال الطاقوي بنجاح، يتطلب الأمر استثمارات كبيرة في بنية الطاقة المستدامة وتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالطاقة. يجب أيضا تشجيع توجيه الاستثمارات نحو قطاعات مثل البتروكيماويات والصناعات المتعلقة بالطاقة لتعزيز القدرة على تصدير منتجات الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب وتأهيل القوى العاملة لتلبية احتياجات هذا القطاع الناشئ، وتوفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة لتشجيع الاستثمار وضمان استدامة القطاع.

إجمالا، يمثل الانتقال الطاقوي في الجزائر خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، وتعزيز الاقتصاد والحفاظ على البيئة في الوقت نفسه.

الإشكالية الرئيسية: وفي هذا السياق يتم طرح الإشكالية الأساسية كما يلي:

كيف يمكن للجزائر تحقيق الانتقال الطاقوي بفعالية والتحول نحو مصادر الطاقة المستدامة مع الاعتماد التقليدي على صادرات البترول والغاز الطبيعي، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية:

- كيف يمكن تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر؟
- ما هي العلاقة بين الانتقال الطاقوي وتحقيق التنمية المستدامة؟

هذه الإشكالية تستند إلى أهمية صناعة البترول والغاز في الاقتصاد الجزائري والتحدي الذي تواجهه الجزائر في التحول إلى مصادر طاقة متجددة ونظيفة، إذ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير

على صادرات البترول والغاز لتوليد الإيرادات وتمويل النفقات الحكومية. ومع ذلك، يتعين على البلاد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة للحفاظ على البيئة وتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية.

هذه الإشكالية تتطلب تطوير استراتيجيات متوازنة تسمح بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل الاعتماد على البترول والغاز وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، مع الحفاظ على استدامة الاقتصاد وتوفير فرص عمل بديلة للعمالة التي تعتمد على قطاع البترول والغاز.

سيتم التركيز في هذه الورقة البحثية على النقاط التالية:

- ✓ جهود الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ومشاريع الطاقة الشمسية والرياح في الجزائر؛
- ✓ تأثير هذا الانتقال الطاقوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل توفير فرص العملوالحفاظ على البيئة؛
- ✓ التحديات والعقبات التي تواجه الجزائر في تنفيذ عملية الانتقال الطاقوي؛
- ✓ التوصيات والسياسات المستدامة التي يجب اعتمادها لتعزيز الانتقال الطاقوي وتحقيق التنمية المستدامة.

2.الانتقال الطاقوي:

1.2تعريف الانتقال الطاقوي:

تختلف التعاريف لهذا المفهوم باختلاف طبيعة البيئة والمستوى التطور للدول وفيما يلي بعض المفاهيم التي وردت في هذا المجال حيث:

تعرفه الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) : "الانتقال الطاقوي هو تحويل القطاع الطاقوي العالمي المبني على الطاقة الأحفورية إلى قطاع طاقوي بصفر كربون عند النصف الثاني من هذا القرن". (CEREFE, 2020, p 67)

كما يعرفه المجلس العالمي للطاقة بأنه: "الانتقال الطاقوي هو تغييرات أساسية في قطاع الطاقة".كما يعرف على أنه: "هو مجموع الإمكانيات المرصودة لتحويل النظام الطاقوي ووضع أسس نظام جديد مستدام، ويتعلق الأمر بتقليص الدولة لأثرها البيئي من خلال مواردها المتجددة". (CEREFE, 2020)

أما فيما يخص الجزائر فإن الانتقال الطاقوي وحسب التعريف الذي قدمته محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، فإنه يشير إلى أن:" الانتقال الطاقوي هو أحد مكونات الانتقال الإيكولوجي، وهو تغير عميق في وسائل إنتاج واستهلاك الطاقة للتوجه نحو خليط طاقوي مستدام وبصمة بيئية مقبولة، كما أنه مصطلح يشير إلى التطور نحو نموذج اقتصادي

واجتماعي مبني على التنمية المستدامة، وهو يقتضي تغييرا في عادات الاستهلاك والعمل والإنتاج بهدف الاستجابة للرهانات البيئية المعروفة على غرار التغيرات المناخية وتقليص الموارد وتراجع التنوع البيولوجي وتضاعف المخاطر الصحية"(CEREFE, 2020, p 102).

مما سبق يمكن القول بأن الانتقال الطاقوي (Energy Transition) هو مصطلح يستخدم لوصف عملية تحول نظام إنتاج واستهلاك الطاقة من مصادر طاقة تقليدية وغير مستدامة مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي إلى مصادر طاقة أكثر استدامة وصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والرياح) وتحسين الكفاءة الطاقوية.

2.2أهمية الانتقال الطاقوي:

إن لعملية الانتقال الطاقوي أهمية بالغة تكمن بالأساس في ضمان الدول لأمنها الطاقوي وتخفيف تبعيتها للطاقات التقليدية(الوقود الأحفوري) بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تحقيق تنمية على جميع المستويات مع تخفيض نسب التلوث و عدم الإضرار بالبيئة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة منشودة، حيث تعتبر سياسة الانتقال الطاقوياستراتيجية واضحة المعالم، و لها دور فعال في تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية خاصة في ظل المستجدات الدولية من تغير لأسعار الوقود الأحفوري وتأثيراتها السلبية على البيئة بالإضافة إلى مشكلة نضوبها و ذلك من خلال: (روشو،2018، ص 40)

- الاستخدام التدريجي والمرحلي للطاقات المتجددة كبديل دائم عن الوقود الأحفوري في مجال توليد الكهرباء، خاصة من عملية تحويل طاقة الرياح والطاقة الشمسية لسهولة استغلالها وتوفر التكنولوجيا اللازمة لذلك؛
- تشجيع المنظمات الدولية لمثل هذا النوع من المبادرات (الانتقال نحو الطاقات المتجددة) من خلال تقديم الإعانات والاستشارات؛
- العمل على فتح أسواق خاصة بمنتجات الطاقة المتجددة عن طريق الانتقال الطاقوي، ما يساهم في تسويق هذه المنتجات وانخفاض تكلفتها، وبالتالي تصبح قادرة على منافسة الطاقات التقليدية؛
- انتقال تكنولوجيا الانتقال الطاقوي بشكل سريع وعلى كافة المستويات يساهم في انخفاض سعرها، وبالتالي تمكن جميع الدول من اقتنائها، ما يرجح الكفة لصالح الطاقات المتجددة من ناحية التكاليف.

3. مفهوم التنمية المستدامة(Sustainable Development) :

1.3تعريف التنمية المستدامة:يمكن تعريفها على أنها:(راضي خنفر، 2014، ص 55- 58) " النهوض بالمستوي المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل:التنمية المطردةللثروة البشرية والشراكة على أسس المعرفة والإرث الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف".

كماتعرف بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية".

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".(تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1987، ص 48)

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كما يلي:(البريدي، 2015، ص 51)

التنمية المستدامة هي: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

2.3خصائص التنمية المستدامة:طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ري ودي جانيرو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي: (أبو السعد وآخرون، 2017)

- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لهالأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

- تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛
- متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة؛
- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3.3. أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية وهي: (غنيم, ابو زنط، 2010 ، ص30-31)

1.3.3. البعد الاقتصادي:

تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ علي مستوي معين من التوازن يشمل النمو الاقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2.3.3. البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

3.3.3. البعد البيئي:

وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة

واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقادرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي، كما ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، و يعتبر التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلي رفع المستوى المعيشي من جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

4.3. الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

تهدف استراتيجيات الانتقال الطاقوي إلى التعويض التدريجي للطاقات الأحفورية والنووية بمصادر طاقة مستدامة عبر مزيج طاقوي تعطى فيه الأولوية للطاقات المتجددة وبرامج الفعالية الطاقوية وهو ما يتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة، وتتيح فرص هائلة أمام اقتصاديات الدول منها:(عشاشي، 2021، ص 22)

- الفصل لأول مرة بين زيادة النمو الاقتصادي من جهة والحاجة إلى رفع الاستهلاك الطاقوي؛
- تقليص التوترات الجيوسياسية المرتبطة بإرادة الهيمنة على مصادر الطاقة الأحفورية؛
- تحقيق نتائج بيئية وتنموية مما ينجر عنها فوائد اقتصادية هامة كتحسين البصمة الاقتصادية والاجتماعية لنظام الطاقة العالمي بدرجة كبيرة، وتحسين معدلات الرفاه والناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

4. الانتقال الطاقوي في الجزائر:

يشكل تنويع مصادر الطاقة أحد أبرز تحديات الانتقال الطاقوي في الجزائر، بما سيسمح بمرونة أكثر لإدارة الموارد الطاقوية غير المتجددة، والتحكم في الطلب الداخلي على الطاقة.

و يعنى هذا الملف بمساعي الحكومة لتطوير الطاقات المتجددة بشكل مستدام، لتوفير احتياجات البلاد وتوليد ديناميكية للتنمية الاقتصادية.

ففي كلمة للسيد الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد في تقرير المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية الخاص بالانتقال الطاقوي في الجزائر-2020-تحدث عن التحولات السياسية في الجزائر منذ فبراير 2019 ورؤيتها لبناء مستقبل أفضل، حيث ركز على ضرورة الارتقاء بالاقتصاد الجزائري والتحول إلى مصادر طاقة مستدامة. وتم التأكيد على الأهمية

الكبيرة لاستغلال موارد الطاقة المتجددة في البلاد، خاصة الطاقة الشمسية. والتشجيع على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الإنتاج الطاقوي، مع التركيز على قطاع البترول والغاز. كما أن هدف هذا التحول هو ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. حيث أولت الحكومة اهتماما كبيرا بتطوير الموارد البشرية والبحث والابتكار في مجال الطاقة. وتسعى إلى توفير بيئة مناسبة لتنظيم وتشريع القطاع الطاقوي وجذب الاستثمارات. كما تعهدت الحكومة بتقديم الدعم المالي لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وخلق فرص عمل دائمة.(cerefe ,2020)

1.4 واقع الطاقة في الجزائر والإمكانيات المستقبلية:

يشكل الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للطاقة في الجزائر بنسبة 65 ٪، في حين يمثل النفط 35٪ من الإمدادات الطاقية. ويعد الغاز الطبيعي المصدر الأساسي لتوليد الكهرباء بنسبة تقدر بـ 99 ٪، وهو أيضا يستخدم بشكل واسع في الصناعات المختلفة. ونتيجة لذلك، يزيد الاستهلاك الوطني بسبب النمو السكاني المتزايد، بينما يبطئ معدل الإنتاج.

وترتكز استراتيجية الانتقال الطاقوي على تطوير صناعة وطنية لإنتاج الكهرباء المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية. حيث يعتبر استيراد الألواح الشمسية، على سبيل المثال، كلفة عالية مثل استيراد الوقود الذي يستخدم في إنتاج الكهرباء. وبالتالي، تكمن الاستدامة الحقيقية للطاقة في إنتاجها محليا، وكخطوة أولى تمولها الإيرادات الحالية من صادرات النفط والغاز، يتعين تعزيز الاستكشاف وزيادة الإنتاج من حقول النفط والغاز الحالية من جهة، وتطوير الصناعات البتروكيماوية وتكرير المشتقات النفطية من جهة أخرى. ويهدف ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود بحلول نهاية عام 2021.(premier-ministre.gov.dz, 2022)

وتتمتع الجزائر بالعديد من الموارد المتجددة منها: (بولمشاور، 2019، الصفحات 228-229)

أ- الطاقة الشمسية: نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر فإنها تتوفر على أغنى الحقول الشمسية في العالم، إذ يتراوح معدل الطاقة المتحصل عليها سنويا 1700 كيلوواط في المناطق الساحلية، 1900 كيلواط في الهضاب العليا و2650 كيلواط في المناطق الصحراوية.

ب-طاقة الرياح: يعتبر هذا المورد الطاقوي متغير من مكان لآخر حسب المناخ والطبوغرافيا، حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين، الشمال الذي يحده البحر ويمتاز برياح معتدلة، والجنوب الذي يمتاز بقوة الرياح أكبر من الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4م/ثا في منطقة ادرار، وعلى العموم تتراوح سرعة الرياح في الجزائر ما بين الى 5 متر/ثا.

ج-طاقة الكتلة الحيوية:حسب الحالة الفعلية للغابات هناك حوالي 37 مليون طن من الخشب وما يمكن استغلاله يعادل 3.7 مليون طن بمعدل استرجاع فعلي يقدر ب 10%، أما القيمة الطاقوية للنفايات وفق طرق الجمع الحالية تقدر ب1.33 مليون طن. وفي هذا الإطار تم الانطلاق في مشروع توليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من النفايات المنزلية بمقالبالنفايات بواد السمار بقدرة 6 ميغاوات.

د-الطاقة الحرارية الجوفية:تحتوي الجزائر على أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد، ويعد ثلث هذه المنابع المعدنية لها درجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية، كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل الى 118 درجة مئوية بعين وملان و119 درجة مئوية في بسكرة.

هـ-الطاقة الكهرومائية:تعد القدرة المائية المستخدمة في توليد الكهرباء في الجزائر محدودة، إلا أن إمكانية تطويرها كبيرة، حيث تقدر طاقتها الانتاجية الكامنة بحوالي 1500 جيغاواط/ساعة.

2.4. برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائروتحدياته:

تحمل الجزائر مزايا طبيعية هائلة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية نظرا للموارد الضخمة لأشعة الشمس التي تتوفر فيها. استثمار هذه الموارد يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة، ويقلل من اعتماد البلاد على واردات الوقود، ويقلل من انبعاثات الكربون، ويسهم في تحقيق الاستدامة البيئية

لكن لتحقيق هذا الانتقال الطاقوي بنجاح، يتطلب الأمر استثمارات كبيرة في بنية الطاقة المستدامة وتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالطاقة. يجب أيضا تشجيع توجيه الاستثمارات نحو قطاعات مثل البتروكيماويات والصناعات المتعلقة بالطاقة لتعزيز القدرة على تصدير منتجات الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب وتأهيل القوى العاملة لتلبية احتياجات هذا القطاع الناشئ، وتوفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة لتشجيع الاستثمار وضمان استدامة القطاع.

يتطلب نجاح الانتقال الطاقوي في الجزائر بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال. كما يجب أن يقترن استخدام الطاقات المتجددة الجديدة بتطوير قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على المستوى الدولي.

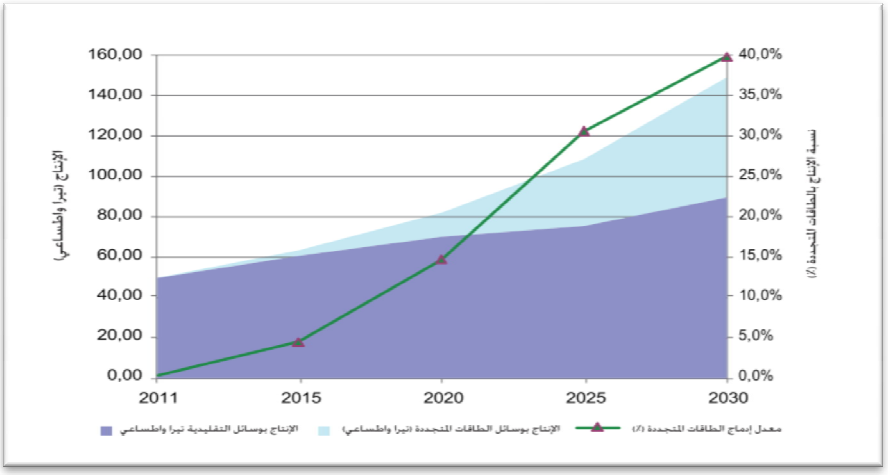
في إطار سعيها للانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة،قامت الجزائر بتبني إستراتيجية وطنية من خلال إطلاق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 الذي يعنى بتطوير وتنمية الطاقات المتجددة بغية دمجها ضمن المزيج الطاقوي للبلاد،هذا البرنامج يتمحور أساسا حول استغلال الإمكانيات الهائلة للطاقة الشمسية التي تتوفر عليها و كذا طاقة الرياح بدرجة أقل من

خلال إنجاز المحطات الشمسية و مساحات و مزارع الرياح و تنمية الربط الكهربائي بين الشمال و الجنوب إلى غاية 2030،و الذي سيسمح بإضافة 22 جيغاوات من الطاقة المستمدة من الموارد المتجددة آفاق 2030 ، منها 12000 ميغا واط ستخصص للطلب الوطني على الكهرباء، و10000 ميغاواط للتصدير. شريطة التحلي بالجدية في تنفيذ هذا البرنامج وذلك من خلال: (ترقو ومداحي، 2017، ص 74)

- تدعيم الترسانة القانونية المنظمة لهذا المجال، جلب الاستثمارات و رأس المال الأجنبي؛
- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة ذات الجودة العالية؛
- تكوين الإطارات الوطنية و ترقية كفاءتها و توفير الإمكانيات اللازمة لذلك؛
- الاستفادة من التجارب الأجنبية الناجحة والشراكة الأجنبية و نحو ذلك من الإجراءات التي تساعد و تساهم في نجاح هذه الإستراتيجية.

وعلى الرغم من الأهمية التي،وضعت لهذا البرنامج إلا أنه لم يحقق أهدافه كاملة، ففي 2015 تم تعديل الهدف الأولي المتمثل في إنتاج 40٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030 إلى 27٪ فقط، وهو المسعى الذي تحاول الجزائر تحقيقه قبل الآجال المحددة. (وزارة الطاقة، 2016، ص 12.)ويمثل الشكل الموالي مراحل إدماج الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني:

الشكل (01): نمو استخدام الطاقات المتجددة حتى عام 2030.



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، مارس **2011**، ص **09.**

ومن أجل تسريع تطوير الطاقات المتجددة، تم إنشاء محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية التابعة للوزارة الأولى عام 2019، وكذا وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة في

2020. وتنص خارطة الطريق لهذه الوزارة الجديدة على تحقيق معدل تكامل بنسبة 30٪ من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 ، بدءا بتوفير 1000 ميغا واط من الكهرباء المتجددة.

ويتصدر قطاعا النقل والسكن أولويات خارطة الطريق بترشيد استهلاك الطاقة بنسبة 10٪ بحلول عام 2021. ولتحقيق هذا الهدف، مع تنصيب مئة ألف سخان مياه بالطاقة الشمسية في عام 2021، مما سيسمح باقتصاد الطاقة بنسبة تصل إلى 40٪، ودعم الصناعة المحلية لسخانات المياه المشتغلة بالطاقة الشمسية.

كما تعمل أيضا على تحسين العزل الحراري للمباني، وتشييد مئة ألف سكن بهذه المواصفات، وإعادة تأهيل خمسين ألف وحدة كل سنة، وتعميم الإضاءة بالمصابيح الاقتصادية LED وتحسين أداء الطاقة للأجهزة الكهرومنزلية.

أما في مجال النقل، فكان من المقرر تحويل مئتي ألف مركبة من الوقود إلى غاز البترول المميع GPLخلال هذا العام، وسيسمح تصنيع عتاد التحويل، باستحداث نسيج صناعي محلي.

الجدول (01): القدرات المركبة من الطاقات المتجددة بين 2015 و2030.

	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3 000	10 575	(...)
الرياح	1 010	4 000	5 010
الحرارة الشمسية	-	2 000	2 000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1 000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4 525	17 475	22 000

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، جانفي 2016، ص: 8

من جهة أخرى سيمس هذا الانتقال تطوير أنواع الوقود البديلة الأخرى مثل Dual Fuel وCNG، بالإضافة إلى استعادة الزيوت المستخدمة في العام ذاته. كما تنص خارطة الطريق على التطوير التدريجي لمركبات النقل الكهربائية، وإدخال شرط عتبات الاستهلاك في دفتر شروط استيراد السيارات. ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وتطوير التدريب والبحث، أطلقت المدرسة الوطنية

للطاقات المتجددة في عام 2020، والتي تزود القطاع بالكفاءات والموارد البشرية المؤهلة(premier-ministre.gov.dz,2022)

5. الانتقال الطاقوي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة للانتقال الطاقوي تتضمن سياسات تشجيعية وقوانين مناسبة لدعم هذا التحول ولضمان تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال ومنظم.

في هذا السياق قامت الوزارة الوصية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الطاقوي القائم على:

أولا: تشجيع استعمال الطاقات المتجددة على غرار مشروع 1000 ميغاواط سنويا، وكذا تشجيع الاستهلاك الذاتي وربط المناطق المعزولة في مختلف المجالات: الفلاحة، السكن، المدارس...

ثانيا: برنامج الفعالية الطاقوية الذي يستهدف 10% والذي يخص عدة قطاعات خاصة كالسكن، النقل والصناعة.

ثالثا: اعداد النموذج الوطني للمزيج الطاقوي أفاق 2030-2050.

فهذه المحاور الثلاث تستدعي توفير البيئة الملائمة كالإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي وهذا ما قامت به وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة من خلال مباحثات مع مختلف القطاعات المعنية، لا سيما منها الطاقة والمناجم، الداخلية والجماعات المحلية، الصناعة، المالية...إلخ، وذلك للوقوف على النقائص وإيجاد الحلول أو البدائل. وعليه تم وضع مجموعات عمل مشتركة بين مختلف القطاعات المذكورة.

ويحتل الانتقال الطاقوي مكانة مهمة في برنامج الحكومة الذي يهدف إلى تنفيذ تدابير فعالة من حيث تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، بهدف تقليل الاستهلاك المفرط، وكذا الحفاظ على المصادر الطاقوية للبلاد وتثمينها.

ويتجسد ذلك لاسيما من خلال التعاون المشترك الموجه بين مختلف القطاعات.

وبهذا الصدد، بدأ قطاع الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة وقطاعات أخرى باعتماد مخطط عمل يرتكز على عدة محاور أساسية، محددة مسبقا في خريطة طريق مشتركة بين القطاعات.

ففي مجال **التكنولوجيا وتطوير الصناعة** وجب العمل على تطوير الصناعة المحلية والتكنولوجيا المحلية لتلبية احتياجات الانتقال الطاقوي بالتعاون مع الشركات الدولية أو من خلال تطوير هذه الصناعات محليا. حيث تمحورت خريطة الطريق أساسا، حول:

- **التصنيع في مجال الطاقات المتجددة:** والذي يتعلق بـ:

- الدعم الصناعي لبرنامج تطوير الطاقات المتجددة وتطوير القطاعات الصناعية التي تدخل في إطار الانتقال الطاقوي؛
- تطوير الوحدات الصناعية المحلية (الخاصة والعامة) لتصنيع معظم المعدات المستخدمة في بناء محطات الطاقات المتجددة، كالهياكل المعدنية، وحدات الكهروضوئية (التغليف والتأطير) الكابلات، المحولات، الخزانات الكهربائية وصناديق التوصيل، تجعل من الممكن بالفعل، فرض المحتوى المحلي لاحتياجات المشاريع المخطط لها في إطار برنامج الطاقات المتجددة، بما يتناسب وقدرات وحدات التصنيع المحلية والامتثال للمعايير الدولية المعمول بها. يندمج هذا المحتوى المحلي أيضا في تطوير الخدمات مثل الدراسات والهندسة والتجميع بواسطة اليد العاملة المحلية المتخصصة؛
- يهدف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة إلى تركيب استطاعة إجمالية تبلغ 15000 ميغاواط بأفاق 2035، مما سيساهم في رفع حصة الطاقات المتجددة بالمزيج الطاقوي الوطني من 1 بالمئة حاليا إلى 30 بالمئة بالنسبة للاستطاعة المركبة و27 بالمئة بالنسبة للطاقة المنتجة، وذلك بآفاق 2030.

- **الفعالية الطاقوية:** عن طريق:

- اعتماد مجموعة من التدابير وإجراءات فعالية الطاقة والتي سيتم تطويرها وتنفيذها بشكل مشترك من قبل وزارتي الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ووزارة الصناعة لتحسين الفعالية الطاقوية على مستوى الفروع الصناعية؛

- تطوير مخابر مرجعية وطنية لمراقبة الجودة والمخصصة لمصادر الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية؛

- أعمال التعاون الدولي المتبادل ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بمجالات الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية؛ -التكوين في مجالات الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وكذا البحث والتطوير والتي تغطي أعمال التعاون بين القطاعين، ولا سيما فيما يخص القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

وفي مجال الطاقة الشمسية، هناك نموذجان في تعامل الدول مع هذه الطاقة، الأول هو إنشاء محطات كبرى للطاقة الشمسية، يذهب أغلب إنتاجها للتصدير، أما النموذج الثاني فهو "دمقرطة" الطاقة الشمسية، عبر تعميمها وتبسيطها وتوفيرها للمواطن البسيط في كل منزل، وهما الصيغتين التي اعتمدتهما الجزائر، حيث تتناول الأولى المشاريع المربوطة بالشبكة

الكهربائية الوطنية، من خلال طلبات العروض لإنجاز محطات شمسية كهروضوئية، والتي يؤطرها المرسوم التنفيذي رقم 17-98 المؤرخ في 26 فبراير سنة 2017، المذكور سابقا. حيث يوجه انتاج هذه المحطات لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

أما الثانية فتشمل الاستهلاك الذاتي والتطبيقات الأخرى للطاقات المتجددة خارج الشبكة. فيما يخص هذه الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن النصوص التنظيمية التي تؤطرها هي قيد التحضير. وفي هذا الإطار تقوم الوزارة دوريا من خلال افواج عمل بإحصاء دقيق للاحتياجات الطاقوية مع مختلف القطاعات المعنية على غرار الفلاحة والسكن (الأولوية للمناطق المعزولة) والمدارس والمراكز الصحية، وهذا من أجل وضع البرنامج الوطني للاستهلاك الذاتي والطاقات المتجددة خارج الشبكة.

- **الاستثمارات والتمويل:** يجب تأمين التمويل الكافي للمشاريع والبنى التحتية المتعلقة بالانتقال الطاقوي خاصة في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها الجزائر، مع العمل على جذب الاستثمارات المحلية والدولية بشكل كافي لدعم هذا التحول.

وتتكفل النصوص التنظيمية سارية المفعول بالمستثمرين الخواص سواء انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة أو تصنيع المعدات، حيث يفتح المرسوم التنفيذي رقم 17-98 المؤرخ في 26 فيفري 2017، المجال أمام المستثمرين الخواص لدخول سوق انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة. يحدد هذا المرسوم التنفيذي إجراء طلب عروض المستثمرين لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية. كما سيساهم في فتح السوق أمام شركات المناولة وشركات الخدمات والدراسات.

من ناحية أخرى وحسب الاحصائيات التي قامت بها الوزارة بالنسبة لتصنيع عتاد الطاقة الشمسية، المحولات، فكل حلقات مصنعة محليا بنسبة ادماج متفاوتة، وما يهم هؤلاء الصناعيين هو تحديد احتياج السوق الوطنية مع وضع برنامج سنوي ضمن مخطط الحكومة، وهذا ما سيتحدد قريبا في إطار البرنامج الوطني للاستهلاك الذاتي والطاقات المتجددة خارج الشبكة مع نسبة دعم محددة، وهذا ما سيعطي دافعا أو طمأنينة بالنسبة للمصنعين من أجل تحسين منتوجهم ورفع نسبة الادماج والقيمة المضافة. كما يتم الأن وضع نصوص تنظيمية لتأطير واعتماد المركبين، الأجهزة والمعدات.

- **التأثير الاجتماعي والبيئي:** يجب وضع خطط للتعامل مع التحديات الاجتماعية المحتملة مثل فقدان وظائف في صناعة البترول والغاز، كما يجب أن تتخذ إجراءات للحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الضارة.

فمن الجانب البيئي: التزمت الجزائر بالتوجه نحو نموذج استهلاك خالي أكثر فأكثر من الكربون ويحترم البيئة، فمن خلال مشاركة الجزائر في قمة المناخ أو المعروف بمؤتمر المناخ(COP26) ، باعتبارها من بين الدول الأطراف التي اعتادت الدفاع عن المناخ من أجل التقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري المؤدي الى التغيرات المناخية. رافعت من أجل العمل على تسريع وتيرة الانتقال الطاقوي في جميع البلدان تحت شعار " مسؤولية مشتركة ولكن متباينة" مبرزة حجم الاضرار الناجمة عن الاستغلال المفرط للطاقة خاصة من طرف الدول المصنعة.

ولتجسيد هذه الخطوة أعلنت الوزارة الوصية عن برامج من بينها برنامج تحويل السيارات إلى غاز البترول المميع-وقود حيث بلغت مساهمة الدولة ب 4,55مليار دج، حيث أن قطاع النقل يمثل تحديا استراتيجيا لإدارة الطاقة نظرا للإمكانيات المتاحة في هذا القطاع للاستغناء عن الوقود التقليدي (البنزين والديزل) بغاز البترول المميعGPLc، وسيساعد ذلك على ضمان الاكتفاء الذاتي للسوق الوطنية للوقود والحد أيضا من تلوث الهواء، لا سيما في المناطق الحضرية.

وفي هذا الصدد تم اختيار أكثر من 552 ،مركبا لأطقم غاز البترول المميع من قبل وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة عقب دعوة إلى تقديم وثائق إبداء الرغبة تم إطلاقها لهذا الغرض.

في نفس السياق، نظمت الوزارة في 18 أكتوبر 2021 يوما مخصصا للإطلاق الرسمي لبرنامج تحويل 150 ألف مركبة إلى غاز البترول المميع.

وكمثال عن أهم الاستراتيجيات سنتطرق على سبيل المثال لا الحصر لقطاع النقل والذي يعتبر أحد أهم القطاعات التي ترتكز عليها عملية الانتقال الطاقوي إذ يعتبر التنقل الكهربائي حلا مناسبا ضد تغير المناخ والتلوث الحضري وقد أصبح جزء لا يتجزأ من سوق اقتصادية عالمية سريعة التغير. فهو يعتبر ثورة كهربائية خضراء تشكل خارطة طريق الدول الصناعية بسبب الحاجة إلى الحد من استهلاك الطاقة الأحفورية (لتحقيق الحياد الكربوني في أوروبا 2050).

أما في الجزائر فإن استعمال المركبات الكهربائية يدخل ضمن سياسة نقل وطنية والتي تتركز أساسا على:(بن عتو ، 2021)

- تخفيض استيراد المركبات الحرارية؛
- تكامل أنواع جديدة من مركبات الطاقة الخضراء (...GPL,DUAL-FUEL, GNC)؛
- الدمج التدريجي للسيارات الكهربائية؛
- تعميم النقل العام باستخدام قاطرة كهربائية: ترام -مترو -قطار –تلفريك؛

- إنشاء صناعة محلية لتصنيع محطات شحن السيارات الكهربائية.

كما أن هناك عدة تدابير من شأنها تحقيق هذا الادماج التدريجي في الجزائر في آفاق 2030، على سبيل المثال:(بن عتو ، 2021)

- الإعفاء من ملصق السيارة؛
- إلزام تجار السيارات بتحويل 10% من أسطولهم؛
- المراجعة الطاقوية الإلزامية لشركات النقل؛
- حجز حصة قدرها 15 في المائة من المركبات الكهربائية في الواردات من عام 2021؛
- الحوافز: الإعانات المباشرة، والإعفاءات الضريبية...إلخ

أما الجانب الاجتماعي: تمثل أساسا في قطاع السكن **أين** تم إعداد دفتر شروط جديد خاص بالبناء والتعمير، يفرض "تشخيصا طاقويا" كشرط مسبق للحصول على رخصة البناء من أجل حد فوضى التعمير وكذا وضع إطار لترشيد استهلاك الطاقة.

كم تم برمجة عدة مبادرات التعاون مع وزارة السكن من خلالها مراعاة المعطيات الطاقوية من بينها "بناء مسجد أخضر بمدينة سيدي عبد الله"، وكذا "إدخال تعديلات على مساكن تم إنجازها وتحويلها إلى مساكن مقتصدة للطاقة."

- **التوجيه الاقتصادي:** من خلال وضع استراتيجيات لتنويع الاقتصاد بفعالية لتحقيق التوجيه الاقتصادي الصحيح وتحقيق التوازن بين تطوير القطاع الطاقوي والقطاعات الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة.
- **التعليم والتدريب:** من خلال العمل على تأهيل وتدريب القوى العاملة المحلية لتنفيذ وصيانة المشاريع الجديدة في مجال الطاقة المتجددة، ووضع برامج تعليمية وتدريبية ملائمة لضمان توفير الكفاءات اللازمة. من بينها:

أ- **قطاع التعليم والبحث العلمي:**تم اطلاق التكوين الأول ما بعد التدرج المتخصص PGS في الانتقال الطاقوي بعنوان: الانتقال الطاقوي: التكنولوجيات، رهانات الاقتصادية وتسيير المشاريع" حيث أن تكوين المورد البشري المؤهل خصوصا في مجالات انتاج واستعمال الطاقات والتحكم فيها يشكل ركيزة أساسية في الانتقال الطاقوي نحو تنمية بشرية مستدامة، ينبغي إلزامها الشروع فيها، على اعتبار أنها تشكل العامل الوحيد الذي يمكِن من التكفل بتحقيق برامج الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة عبر كامل التراب الوطني.

ب- **قطاع التكوين والتعليم المهنيين:**هذه الاتفاقية تهدف إلى:

- إدراج مجال الطاقات النظيفة والمتجددة في مسارات التكوين والتعليم المهنيين على المستوى الوطني؛
- ترقية التكوين المتواصل والمتخصص لتطوير كفاءات مستخدمي قطاع التكوين وعمال وحدة تطوير اجهزة الطاقات الشمسية في مختلف الصيغ الأخرى، التي من الممكن الاتفاق عليها بين الطرفين؛
- المساهمة في إثراء المدونة الوطنية لتخصصات التكوين والتعليم المهنيين من خلال إدراج فروع ومهن جديدة مقترحة من طرف وزارة الطاقات المتجددة.

6. تحديات وآفاق الانتقال الطاقوي في الجزائر:

1.6. تحديات وآفاق الانتقال الطاقوي في الجزائر:

يعتبر مشروع الانتقال الطاقوي أكبر تحدي ويجب المضي قدما من أجل إنجاحه واستكمال عملية تجسيده على أرض الواقع، حيث أن التوقعات الأخيرة تبرز هدف بلوغ نسبة 30% مع حلول 2025، والتي تمثل حصة الطاقات المتجددة في المخطط الطاقوي لاستراتيجية الانتقال الطاقوي في الجزائر. (مصابحية، 2021)

من بين التحديات التي تواجه عملية الانتقال الطاقوي في الجزائر:

أ- **التحديات الاقتصادية والمالية:** من بينها:

- غياب آليات التمويل لتطوير تكنولوجيا الانتقال الطاقوي؛
- ارتفاع رأس المال اللازم لمشاريع الطاقة المتجددة؛
- إن إنتاج الكهرباء بسعر مخفض والناتج عن الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة الأحفورية ، قد لا يشجع على الاستثمار في الطاقة المتجددة؛
- أكبر نسبة من القروض والاستثمارات التي تقدم من البنوك توجه للطاقة الأحفورية نظرا للاحتياطي الهام منها، على حساب المشاريع الناشئة في مجال الطاقة المتجددة، حيث أن نقص خبرة البنوك بهذا النوع من التمويل قد يكون له تأثيره على تمويل هذا المشروع الطموح (مغاريوصابة، 2019)
- صعوبة تمويل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها في الوقت الحالي وعدم مردوديتها على المدى القصير؛ (غواس وكعوان، 2021، الصفحات 183-185)
- تشير تقديرات إلى أن إنجاز ميغاواط واحدفيكلحوالي 2 مليون دولار؛ ما يعني أن بلوغ 22 ألف ميغاواط يتطلب غلافا ماليا في حدود 40 مليار دولار، وهذا يبدو غير ممكن في ظل الموارد المالية المتاحة، وأيضا إزاء توجه الحكومة لاستثمار أكثر من 50 مليار دولار بشكل

أساس في مجال الاستكشاف والتنقيب، خلال الفترة ما بين 2020 و2024. (عرقاب،2019)

ب- التحديات الهيكلية والمؤسساتية: منها: (غواس وكعوان، 2021، الصفحات 183-185)

- يتطلب استخدام التقنيات المتقدمة لإنتاج الطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تظافر جهود عدد كبير من الشركاء الأجانب والمحليين، بما ذلك شركات التصنيع والمستخدمين، وهذا لتحقيق النمو المتوازن والمستدام الذي سمح بتوزيع مواردنا وتحقيق الأهداف المسطرة؛
- فيما يتعلق بتخطيط الطاقة وصياغة السياسات اللازمة على المستوى الوطني، لا يوجد اهتمام كبير بتطوير الطاقة المتجددة، بحيث توجد في الجزائر عدة برامج قطاعية لكن ما ينقصنا هو استراتيجية شاملة قادرة على التكفل بمجموع الجوانب المتعلقة بهذا الانتقال؛
- المؤسسات التي تسهر على تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة، هي مؤسسات تعمل في مجال الطاقة التقليدية.

جـ- التحديات الفنية والتقنية: من بينها: (غواس وكعوان، 2021، الصفحات 183-185)

- نقص المعرفة والمعلومات المتعلقة بإنتاج مكونات وأنظمة الطاقة المتجددة،والجزائر لاتملك خبرة كبيرة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة؛
- تتطلب تقنيات الطاقة المتجددة خبرات فنية؛
- غياب العامل البشري المؤهل والماهر في مجال الطاقات المتجددة والتي تقوم ببحث علمي أساسي؛
- عامل الوعي الذي يعتبر تحدي آخر،أي عدم الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة في إنتاج الطاقة وهنا يبرز دور الإعلام والتوعية للدفع نحو تأهيل الأفراد والمجتمع نحو المفهوم الصحيح لإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة، الأمر الذي يساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية والفنية في هذهالمجالات.

2.6. آفاق الانتقال الطاقوي في الجزائر:

بالنظر للتحديات السابقة الذكر، يمكن تحديد مجموعة من الحلول التي يجب اتخاذها كسبيل لتحقيق انتقال طاقوي ناجح من بينها: (غواس وكعوان، 2021، الصفحات 183-185)

- يجب أن يتضمن هذا النظام البيئي التمويل الأخضر والتأمينات وإطار تنظيمي ومعارف تقنية وعمليات توأمة مع شركاء أجانب؛
- وضع استراتيجية شاملة لتوفير رأس المال اللازم؛

- تقديم الدعم اللازم والمساعدات للمشاريع والاستثمارات الخاصة بهذا المجال وتوفير نظم للتمويل طويل الأجل والتأمين للاستثمارات في مختلف فروع الطاقة المتجددة؛
- وضع استراتيجية شاملة قادرة على التكفل بمجموع الجوانب المتعلقة بهذا الانتقال؛
- يمكن إنشاء كيان مستقل يعنى بمشاريع الطاقات المتجددة، تجسد نظام إداري شامل ومتكامل ومتابعة المشاريع في إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة؛
- يجب التركيز هنا على الجانب المعرفي وربط جميع المؤسسات والهيئات المكلفة من أجل الخروج بآراء واقتراحات تساهم في تطور الطاقات المتجددة في الجزائر، فتوطين التكنولوجيا تحتاج الى إجراءات معرفية لتصنيع معدات وأدوات تكنولوجيا هذه الطاقة؛
- يجب التوسع في إجراءاتنقل المعرفة والمعدات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في الجزائر وهذا ما يوفره الاعتماد على الشراكة الأجنبية، وكذاتحفيز الابتكار التكنولوجي الوطني؛
- لابد من إعداد برامج تدريب -وورشات العمل للأشخاص ذوي الكفاءة العالية وتأهيل يد عاملة أخرى قادرة على التحكم في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

7.الخاتمة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور الانتقال الطاقوي في الجزائر وكيف يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، حيث تبينت الدراسة أهمية الانتقال الطاقوي كوسيلة لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على البترول والغاز الطبيعي، فرغم أهمية الطاقة المتجددة إلا أنه لا يمكن الاستغناء نهائيا عن الطاقات الأحفورية. كما أشارت إلى وجود ارتباط وثيق بين الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أشارت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة مثل الشمسية والرياح، مما يمكنها من الاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة وتقليل التلوث البيئي.

كما أن هناك تحديات كبيرة تواجه عملية الانتقال الطاقوي في الجزائر، بما في ذلك الاعتماد التقليدي على البترول والغاز والصعوبات التقنية والاقتصادية في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات وسياسات تعزز دور الانتقال الطاقوي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال دعم الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين التكنولوجيا، وتوفير التدريب والتأهيل للقوى العاملة، وتحسين البنية التحتية الطاقوية.

قائمة المراجع:

1. البريدي ،عبد الله بن عبد الرحمن (2015)، التنمية المستدامة " مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر و التوزيع، السعودية.
2. روشو، عبدالقادر (2018)،البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر-دراسة في إطار المخطط الطاقوي ،2011-2030، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 9 (3)، الصفحات36-55
3. راضي خنفر، عايدة (2014)، الاقتصاد البيئي "الأقتصاد الأخضر"،مجلة أسيوط للدراسات البيئية - العدد(39)، الصفحات 55- 58
4. عشاشي، محمد(2021) ، الانتقال الطاقوي في الجزائر بين ضرورات التنمية ومتطلبات حماية البيئة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (6)(02)، الصفحات 21-42.
5. بولمشاور، رباب (2019)، الانتقال الطاقوي في الجزائر "الاستثمار في الطاقة الشمسية: الواقع والآفاق"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد13 ، ص ص 228-229
6. ترقو، محمد ، ومداحي، محمد (2017). إستراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ،المجلد03 (04)، الصفحات 80-66
7. مصابحية، نادية (2021). الطاقة الشمسية كبديل إستراتيجي للطاقة الاحفورية وفق برنامج ديناميكية الانتقال الطاقوي في الاقتصاد الجزائري 2030، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 19 (01)، الصفحات.93-74
8. مغاري، عبد الرحمان، وصابة، مختار (2019)، استراتيجية النهوض بالطاقات المتجددة في الجزائر كحتمية لمواجهة محدودية الطاقات الأحفورية وتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 03، الصفحات 09-43
9. غواس، سفيان وكعوان، سليمان (2021)، استراتيجية الانتقال الطاقوي في ظل برنامج الطاقات المتجددة 2030 في الجزائر، المجلد 4 (01)، الصفحات 171-188
10. تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص 48.
11. Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables ». Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique. Edition 2020. P 67. In : https://bit.ly/3HNOyBB*(consulté le 01/09/2023)*
12. Transition énergétique et Efficacité énergétique : à ne pas confondre ».(2021/04/24) . in : https://bit.ly/3CBB0W8 .*(consulté le 01/09/2023)*
13. ساندي صبري أبو السعد و آخرون، الاقتصاد الأخضر و أثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، المركز الديمقراطي العربي، https://www.politics-dz.com/threads/alaqtsad-alxdr-uthrx-yli-altnmi-almstdam-fi-du-tgarb-byd-aldul-dras-xhal-msr.7472
14. الانتقال الطاقوي في الجزائر: (https://www.cerefe.gov.dz/2020/11/29)
15. الانتقال الطاقوي في الجزائر: تحديات وآفاق بتاريخ 29 مارس 2022، (https://premier-ministre.gov.dz/ar/post)
16. وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية 2015-2030، الجزائر، جانفي 2016.

OEB Univ. Publish. Co.

دور الوسائط الرقمية الذكية في صناعة السياحة والزراعة كآلية تحقيق التنويع الاقتصادي بالدول العربية -دراسة حالة الامارات العربية المتحدة وقطر-

The role of smart digital media in the tourism and agriculture industry as a mechanism for achieving economic diversification in the Arab countries - a case study of the United Arab Emirates and Qatar -

سلمى سعداوي[1]، منير خروف[2]
[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، sadaoui.selma@univ-guelma.dz
[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، kharouf.mounir@univ-guelma.dz

الملخص:
تهدف الورقة البحثية لإبراز دور الوسائط الرقمية كأداة لدعم السياحة الذكية والزراعة الذكية بالدول النفطية العربية، وهذا لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال التطرق الى تجربتي الامارات العربية المتحدة وقطر.
فالإمارات العربية المتحدة قطعت اشواطا في توظيف السياحة الذكية، ويظهر في احتلالها المرتبة الرابعة عالميا بمؤشر تنافسية السياحة والسفر، بالإضافة الى ارتفاع مساهمة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، اما قطر أطلقت مبادرة "منصة تسمو" لتعزيز التنوع الاقتصادي المستدام في القطاع السياحي والزراعي باعتبارهما ذات الأولوية القصوى، كل هذا يعكس سعي وإدراك الدولتين ضرورة الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق التنويع الاقتصادي في ظل تطوير الارشاد السياحي والزراعي.
الكلمات مفتاحية: السياحة الذكية، الزراعة الذكية، انترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، قطر، الامارات العربية المتحدة.
تصنيف JEL: L96، Q55، Q16، O3 .

Abstract
The research paper aims to highlight the role of digital media as a tool to support smart tourism and smart agriculture in the Arab oil countries, in order to achieve economic diversification, by addressing the experiences of the United Arab Emirates and Qatar .
The United Arab Emirates has made strides in employing smart tourism, and it appears in its ranking fourth in the world in the tourism and travel competitiveness index, in addition to the sector's high contribution to GDP, while Qatar launched the "TASMU Platform" initiative to promote sustainable economic diversification in the tourism and agricultural sector as the top priority, all of this reflects the pursuit and awareness of the two countries of the need to get out of dependence on the hydrocarbon sector Achieving economic diversification in light of the development of tourism and agricultural guidance.
Keywords: Smart Tourism, Smart Agriculture, Internet of Things, Cloud Computing, Qatar, UAE.
Jel Classification Codes : L96, Q55, Q16, O3.

1.مقدمة:

يحظى القطاع السياحي والقطاع الزراعي باهتمام كبير من قبل معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية، لما له من دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال القدرة على استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها كل قطاع، ففي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تم الانتقال الى الزراعة الذكية بمساهمة الذكاء الصناعي وانترنت الأشياء في خلق القيمة من خلال مختلف التطبيقات، التي تقوم أساسا على خاصية ربط أجهزة التواصل المختلفة بشبكة الانترنت وبرمجتها حتى تتولى تلقائيا القيام بجميع المهام والوظائف المتعلقة بالتربة، المناخ، الري.. دون التدخل البشري.

كما أدى التقدم المستمر في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحولات كبيرة في السلوك السياحي، مما أدى إلى قبول السياح لها بسهولة، فباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتم إعلام السائحين وتمكينهم في الحصول على خبرات أكثر تخصيصا وأفضل، مما يقود الى تصميم الصناعة السياحية وتكييف المنتجات والتجارب السياحية.

من زاوية أخرى يمثل القطاع السياحي والفلاحي الأساس في الاقتصاد لارتباطهم بالقطاعات الأخرى ولدورهم الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحاجيات الأساسية للمجتمع، وما يترتب من تحقيق التنوع الاقتصادي واستدامه. لذا يتوجب على معظم الدول التوجه نحو استخدام التكنولوجيا للتوجه نحو السياحة والزراعة الذكية بما يضمن استدامتها على المدى الطويل بالاستفادة من تجارب الدول ذات الاقتصاد المتشابه منها الامارات العربية المتحدة وقطر.

ومن خلال هذا المنطلق سيحاول البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

الى أي مدى تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صناعة السياحة الذكية والزراعة الذكية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

وعليه تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

يعتبر صناعة السياحة والزراعة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين أهم البدائل لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام بالدول العربية.

منهج البحث:

اعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج العلمية الملائمة لعرض الجوانب النظرية للموضوع وتحليل مضامينها، وللوقوف على المفاهيم، تطبيقات الذكاء

الصناعي بالقطاع السياحي والزراعي، والأثر المترب عنها لتنويع الاقتصاد خاصة بالدول العربية وتبيان ذلك من خلال تجربة الامارات العربية المتحدة وقطر.

أهداف البحث:

- ابراز مفهوم انترنت الأشياء والذكاء الصناعي واهم مجالات تطبيقهما
- التعرف على مفهوم السياحة الذكية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية دورها على المستوى الاقتصادي.
- الاستفادة من التجربة الامارتية والقطرية في دعم السياحة الذكية لتحقيق التنويع الاقتصاد.
- دور الزراعة الذكية في تحقيق التنمية المستدامة بالاستفادة من التجربة القطرية.

تقسيمات البحث

تم تقسيم الورقة البحثية الى ثلاث محاور، يتمثل المحور الأول في التأصيل النظري للزراعة الذكية، اما المحور الثاني يتمحور حول الإطار النظري للسياحة الذكية، والمحور الثالث يندرج فيه تجربة الامارات العربية المتحدة وتجربة قطر في تطبيق السياحة الذكية والزراعة الذكية.

2. التأصيل النظري للزراعة الذكية:

الغزو التكنولوجي الهائل للمعلومات والاتصال ادى الى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها منها الاقتصادية، فقامت بتغيير أساليب ووسائل تنفيذ الانشطة الاقتصادية خاصة في ظل انترنت الاشياء، حيث أن تطور تقنيات المعلومات والاتصالات يتخذ شكل التقدم الخطي الصاعد، مما ينعكس على العديد من المجالات الاقتصادية وماله دور في تحقيق التنويع الاقتصادي.

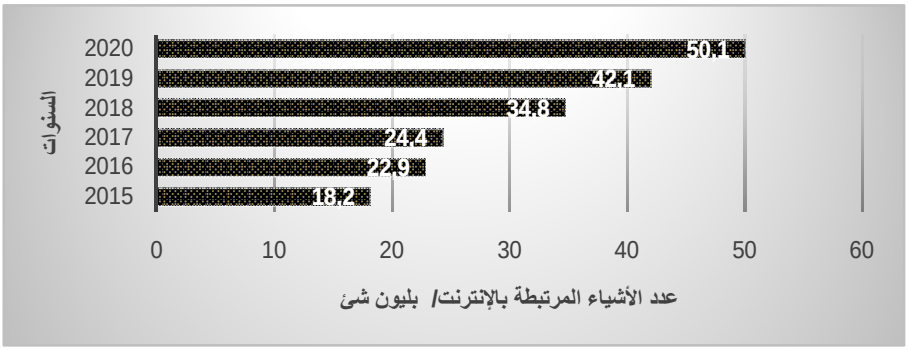
1.2 مفهوم الوسائط الرقمية:

يعرف الاقتصاد الرقمي على انه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والدولي من جهة أخرى، حيث يمثل البنية التحتية لإنترنت الأشياء (النجار، 2007، صفحة 27)

تشكل الأشياء المتصلة بالإنترنت تنامي سريع نسبة لاستخدام الحواسيب والهواتف الذكية وغيرها من الأشياء منها المنزلية والمرتبطة بأجهزة الإنذار، أجهزة التحكم بالحرارة، وسائل

النقل، الآلات الصناعية، إضافة الى الكثير من الأشياء التي تساعد في زيادة وتيرة الإنتاج بكفاءة وفعالية تزامنا مع التطورات العالمية بالمجال التكنولوجي (موسي و دراسي، 2020، صفحة 526)، والشكل الموالي يبين حجم الزيادة في الأشياء المرتبطة بالإنترنت خلال 2015-2020.

الشكل رقم 1: عدد الأشياء المرتبطة بالإنترنت (2015-2020)



Source: Gamal Ali El-Dahshan, (2019), Employing Internet of Things in Education, International Journal of research in Educational Sciences, Vol 02, Egypt, P61.

تتعدد مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء وتتمدد يوما بعد يوم لتشمل كافة مناحي الحياة البشرية، وحسب التقرير الصادر عن منظمة GSMA المعنية بالاتصالات فان الآلات المرتبطة بالإنترنت بلغ أكثر من 12 مليار جهاز متصل حاليا، ومن المتوقع أن تصل الى 25 مليار جهاز متصل سنة 2025، بحيث تكون الشركات من أكثر المستفيدين سنة 2024. وقد تصل قيمة عوائد إنترنت الأشياء لحوالي 1.1 ترليون دولار بـ 2025، حيث يبلغ عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 396 مليون جهاز سنة 2018 ومن المحتمل أن تصل الى 1.1 مليار جهاز في عام 2025.

2.2 مفهوم الزراعة الذكية:

تعني الزراعة الذكية استخدام العلم والتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الممارسات الزراعية المستدامة، أي تطبيق تقنيات المعلومات والبيانات لتحسين أنظمة الزراعة المعقدة. (رودولفوكريفنكو، 2015، صفحة 2)

تدمج الزراعة الذكية تقنيات المعلومات والاتصالات في الآلات والمعدات وأجهزة الاستشعار المستخدمة في أنظمة الإنتاج الزراعي، فتسمح لهم بتوليد كمية كبيرة من البيانات والمعلومات يمكن استغلالها في اتخاذ قرارات وإجراءات تستند إلى البيانات لتحسين الإنتاجية والربحية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 2)

يرجع تبني معظم الدول للزراعة الذكية في ظل التطورات الحاصلة الى العديد من المزايا اذ يمكن للمزارعين اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين جميع العمليات الزراعية تقريبا وتقليل المخاطر بتوظيفها (ولد عابد، لكحل، و عابد، 2020، صفحة 207) فيما يلي:

الشكل رقم 2: وظائف التكنولوجيا الذكية في الزارعة



المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات البحث

3.2 التقنيات المستخدمة في الزراعة الذكية:

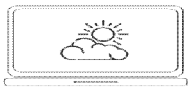
عندما يتعلق الأمر بتطبيق التكنولوجيا الذكية في الزراعة، فإن الفرص لا حدود لها، وفيما يلي أهم تقنيات الزراعة الذكية:

- **أمن المزرعة:** الجريمة الريفية مشكلة رئيسية حيث تصل في المملكة المتحدة الى 54 مليون جريمة سنة 2019، يمكن لهذه المستشعرات المتصلة إرسال تنبيهات فورية إلى الهاتف الذكي للمزارع عند حدوث أي اضطراب مما يساعد على اتخاذ الإجراءات بسرعة، وفيما يلي الأدوات التي يمكن للمزارعين استخدامها لتأمين أراضيهم وأصولهم: (كليرسك، فاتس، و بيل، 2018)

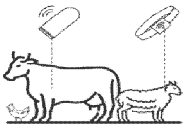
الشكل رقم 3: أدوات إنترنت الأشياء المستخدمة لأمن المزرعة الذكية



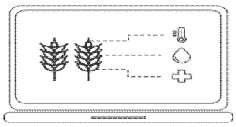
Source : https://smartertechnologies.com/ar/the-complete-guide-to-smart-farming-agriculture



- **مراقبة الظروف المناخية:** تتضمن بعض أجهزة الزراعة الأكثر ذكاء استخدام محطات الطقس، حيث تقوم هذه المستشعرات بجمع بيانات حول البيئة وإرسالها إلى السحابة، مما يساعد المزارعين على تكييف استجاباتهم وفقا للظروف المناخية.
- **مراقبة الثروة الحيوانية:** تساعد تقنيات إنترنت الأشياء المزارعين على مراقبة صحة الثروة الحيوانية وموقعها، حيث تمكن أجهزة تتبع المواشي من جمع البيانات عن موقع المخزون، وكذا أجهزة مراقبة درجة حرارتها التي يمكن أن تساعدهم التعرف على الحيوانات المريضة.



- **أتمتة الدفيئة:** باستخدام مستشعرات إنترنت الأشياء، يمكنهم الحصول على معلومات دقيقة في الوقت الفعلي عن ظروف الاحتباس الحراري مع ضبط الظروف البيئية تلقائيا لتتناسب مع المعلمات المحدد، ويتعلق ذلك بالإضاءة، درجة الحرارة، حالة التربة والرطوبة.

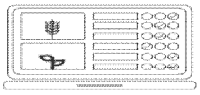


- **إدارة المحاصيل:** يمكن وضع أجهزة إدارة المحاصيل في الميدان لجمع البيانات الخاصة بدرجة الحرارة وهطول الأمطار وصحة المحاصيل بشكل عام، مما يسمح للمزارع بمراقبة نمو المحاصيل بكفاءة واتخاذ خطوات لمنع أي نتائج غير مرغوب فيها.
- **الطائرات الزراعية بدون طيار:** أثبت استخدام الطائرات بدون طيار الزراعية أنه يقدم مجموعة واسعة من المهام التي كانت تتطلب عملا بشريا في السابق أهمها: قدرات المراقبة زراعة المحاصيل، مكافحة الآفات والالتهابات، الرش الزراعي، مراقبة المحاصيل، مراقبة الثروة الحيوانية. (الدليل الكامل للمزراع الذكية والزراعة، 2021)

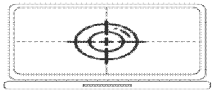


- **تحسين إنتاجية المحاصيل:** يمكن لبيانات الوقت الفعلي المأخوذة من حل زراعي ذكي تحسين إنتاجية المحاصيل من خلال:

- استخدام بيانات مثل مستويات الرطوبة وجودة التربة والظروف الجوية لاقتراح خطة عملية للحصاد.



- التوصية بإجراءات وقائية لتقليل فرص تلف المحاصيل.
- تحسين إنتاجية النباتات الفردية من خلال الزراعة الدقيقة.



- **الزراعة الدقيقة:** يسمح استخدام المستشعرات الذكية للمزارعين بجمع مجموعة واسعة من المقاييس والبيانات لتمكينهم من تطبيق الكميات المثلى من المدخلات مثل المياه والأسمدة ومبيدات الآفات. (حدادة ، 2018، صفحة 10)

3. الإطار النظري للسياحة الذكية:

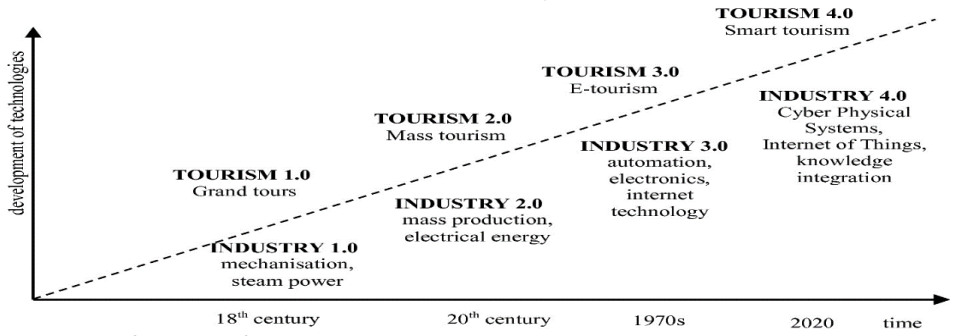
نظرا لكثافة المعلومات في السياحة وما ينتج عنها من اعتماد كبير على تقنيات المعلومات والاتصالات، أصبح مصطلح "ذكي" مصطلحا شائعا لوصف التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذيها التقنيات الذكية.

1.3 مفهوم السياحة الذكية:

تعرف السياحة الذكية على انها "مجرد اتباع نهج شامل ومستدام وطويل الأمد لتخطيط وتطوير وتشغيل وتسويق المنتجات والشركات السياحية"، أي تتشكل السياحة الذكية من خلال نوعين من التقنيات: تقنيات الطلب الذكي واستخدام تقنيات الإدارة القادرة على إدارة الطلب والوصول، تقنيات التسويق الذكية التي يمكن استخدامها لاستهداف شرائح العملاء المناسبة لإيصال الرسائل المناسبة . (Changjun & Zhong , 2020, p. 163)

وفي سنة 2008 دعت المنظمة العالمية للسياحة الدول الأعضاء سعي من اجل "السياحة الذكية" والتي كانت تعرف على انها السياحة النظيفة والخضراء والأخلاقية وتقدم خدمات عالية الجودة على جميع مستويات الخدمة. (Yunpeng, Clark, Chao, & Liqiong, 2017, p. 2)

الشكل رقم 4: تطور صناعة السياحة



Source: Gajdošík T., Orelová A. (2020) Smart Technologies for Smart Tourism Development. CSOC: Artificial Intelligence and Bioinspired Computational Methods. Springer. P334.

2.3 التقنيات المستخدمة في السياحة الذكية:

1.2.3 السياحة الذكية وانترنت الأشياء

يخلق اعتماد انترنت الأشياء (IOT) فرصا وتحديات جيدة لصناعة السفر والسياحة، (Margherita & Escobar, 2021, p. 273) وذلك بالتدفق المستمر للمعرفة، حيث تسمح بتنوع مصادر المعلومات المتعلقة بالسفر والسياحة، مع تأكيد الاستخدام الأقصى لها.. (Sharma & Sharma, 2020, p. 570)

الشكل رقم 5: وظائف انترنت الأشياء في تسهيل السياحة الذكية



Source: O. P, Rishi; Sharma, Anukrati ; Sharma, Shivani. (2020). IoTeST: IoT-Enabled Smart Tourism-Shaping the Future of Tourism. Rising Threats in Expert Applications and Solutions. Advances in Intelligent Systems and Computing. Springer. P570.

- **انترنت الأشياء والسياح:** يمكن لتكنولوجيا إنترنت الأشياء أن تزود السائحين بخدمات المعلومات السياحية "العملية الكاملة"، **قبل السفر**: تزود السائحين بمعلومات شاملة تتعلق بالأكل، المعيشة ،السفر والتسوق والترفيه، **خلال الرحلة:** يمكن للسياح الاستمتاع بخدمات الملاحة والإرشاد الذكية من خلال وظيفة تحديد المواقع لإنترنت الأشياء لتعزيز التجربة، **بعد الرحلة**: يمكن للسائحين استخدام تقنية web2.0 التي توفرها للتعبير عن الآراء ومشاركة المشاعر من خلال منصة الشبكة، كما يمكنهم أيضا تقديم الملاحظات أو الشكوى بشأن القضايا ذات الصلة.

- **انترنت الأشياء والمؤسسات السياحية:** يمكن لتقنية إنترنت الأشياء أن تشكل مكتبة موارد افتراضية لمساعدة المؤسسات السياحية على تحقيق بناء المعلومات، وتحليل سلوك السياح لمساعدة الشركات على تحقيق تسويق دقيق عبر الإنترنت.
- **انترنت الأشياء ومناطق الجذب:** لإنترنت الأشياء القدرة أن تستشعر موقع الزمان والمكان وحالة الموارد السياحية في الوقت الفعلي، وتتبع كثافة الأشخاص في مناطق الجذب السياحي ومراقبتها وإدارتها، مما يسهل للمديرين توجيه تدفق الركاب والتحكم العقلاني فيه. (Jing , 2021, p. 94)

2.2.3 الحوسبة السحابية والسياحة الذكية

الحوسبة السحابية هي مورد افتراضي يمكن الوصول إليه في أي وقت وفي أي مكان عند الطلب عبر الإنترنت، وهو ديناميكي وسهل التوسع، تشير "السحابة" إلى الشبكة التي توفر الموارد. (Margherita & Escobar, 2021, p. 273)

- **طبقة خدمة نظام برمجيات السياحة (T-SaaS):** توفر الحوسبة السحابية خدمات برامج النظام للسياح والحكومات والشركات السياحية. من بينها، تقديم خدمات برمجية مجتمعية للسياح مع توفير منصة للتواصل المتبادل، التواصل، ردود الفعل، التقييم والشكاوى، وتشتمل كذلك أنظمة خدمات البرمجيات للحكومات والمؤسسات. (Jing , 2021, p. 94)

3.2.3 البيانات الضخمة والسياحة الذكية

تولد صناعة السياحة مئات الملايين من السياح والموارد، والتي لا تستمد فقط من البيانات الخارجية للسياح وشركات السياحة، ولكن أيضا من الإدارة الداخلية للفنادق والمواقع السياحية، البيانات والأنواع المعقدة للمناطق والكثافة، تعد أسباب مهمة لتطبيق الأماكن السياحية الذكية.

فيما يتعلق بخدمات السياحة الذكية، يتم من خلال إنشاء مراكز البيانات، إنشاء منصات المستخدم النهائي والجانب الخادم، استخدام تقنيات وأساليب التحليل المتقدمة لتحليل ودمج البيانات ذات الصلة بصناعة السياحة، توفير المعلومات العلمية والفعالة الاستشارات السياحية للسياح، مساعدة السياحة، كما يمكن أيضا أن تحسن صناعة القرار بشكل مستمر خدمات المعلومات العامة للسياحة وتحسين رضا السائحين. (Jing , 2021, p. 95)

4. تجارب عربية في صناعة السياحة الذكية والزراعة الذكية

يصنف قطاع السياحة وقطاع الزراعة ضمن القطاعات الاستراتيجية، إذ لا يساهمان في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز مسيرة التنمية فحسب بل يوفران الركيزة الأساسية أيضا لتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية.

1.4 دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا في صناعة السياحة الذكية

1.1.4 مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الاماراتي

في سنة 2020 بلغت المساهمة المباشرة قطاع السياحة بالإمارات العربية المتحدة بحوالي 5.4% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، أي ما يعادل حوالي 19482.5 مليون دولار أمريكي، حيث ان هذه النسبة انخفضت بسبب جائحة كورونا التي شلت حركة السياحة على المستوى العالمي، خاصة وان هذه النسبة انخفضت بما نسبته 60.3% عن سنة 2019، وللإشارة المساهمة تتضمن النشاط الاقتصادي الفندقي ووكلاء السفر وشركات الطيران ووسائل النقل الأخرى، بالإضافة لذلك يساهم السياح الأجانب بما نسبته 9.9% من اجمالي الصادرات التي تراجعت سنة 2020 بما نسبته 66%، اما السياح المحليين كانت نسبة مساهمتهم سنة 2019 بـ11.28% مقابل 6.72% سنة 2020.

كما يساهم القطاع في تقليل من نسبة البطالة، ففي سنة 2019 بلغ عدد الموظفين المنتمين لقطاع السياحة ب 749000 موظف أي ما نسبته 11.2 %من اجمالي العمالة، حيث ان هذا العدد تناقص في سنة 2020 وكما سبق الذكر بسبب تأثيرات الجائحة التي طالت الاقتصاد العالمي، وهذا بما نسبته 23.3% أي ما يعادل 174000 ألف وظيفة. (World Travel and Tourism Counsil, 2021)

2.1.4 مؤشرات السياحة الذكية في الامارات العربية المتحدة

تحصلت الامارات العربية المتحدة على المرتبة ال 33 عالميا من أصل 144 دولة والأولى عربيا وإقليميا، الامارات من ضمن الدول العشر الأوائل في 4 محاور في تقرير تنافسية للسفر والسياحة العالمي 2019.

كما حققت الامارات المراتب الأولى عالميا في العديد من المؤشرات الخاصة بالتقرير من بينها تغطية شبكة الهاتف النقال اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض المحمول لكل 100 نسمة، تواجد كبرى شركات تأجير السيارات، كما احتلت المرتبة الرابعة في مؤشر مدى جاهزية القطاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشر البنية التحتية للنقل الجوي.

اما فيما يخص مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 40 في التقرير الإجمالي وهي الرائدة في الدول العربية في المؤشر الفرعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحتل الإمارات المرتبة الثانية اقليميا في كل من المؤشرات الفرعية التالية؛ النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (World Economic Forum, 2019, pp. 41-44)

3.1.4 اهم تطبيقات الوسائل الرقمية الذكية في القطاع السياحي بالإمارات العربية المتحدة:

- **تطبيق زوروا أبو ظبي لأنظمة: آي أو إس - أندرويد – ويندوز:** يعد تطبيق Visit Abu Dhabi بديل للخرائط الضخمة والكتيبات الارشادية، حيث يتيح للسائح كل ما يريد معرفته عن الامارة من مناطق الجذب والتجارب إلى الثقافة والتراث، من الفنادق والمطاعم إلى المنتجعات الصحية ومراكز التسوق، كما يدعم التطبيق ثلاث لغات العربية، الإنجليزية، والصينية، ويوفر التطبيق وظيفة "بالقرب مني" تعرض كل شيء للسائح باليد، وكذلك وظيفة "خذني الى هناك" للمساعدة على الانتقال الى أي موقع.
- **تطبيق زوروا دبي لأنظمة: آي أو إس – أندرويد:** يتيح تطبيق Visit Dubai للسياح معلومات عن مئات المعالم السياحية والمناطق لتحقيق أقصى استفادة من الرحلة، كما يشمل التطبيق على مميزات إضافية كمحول العملات والخرائط والأدلة لتنزيلها للاستخدام دون اتصال بالإنترنت، التطبيق متاح أيضا بست لغات مختلفة - العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والصينية.
- **تطبيق زوروا عجمان لنظام آي أو إس:** هو الدليل الأساسي ومخطط السفر لاكتشاف عجمان، يمكن السياح العثور على مناطق الجذب القريبة إلى حجز الإقامة وتقييمات الفنادق بمساعدة Trip Advisor وbooking.com، ومن بين مميزات هذا التطبيق وظيفة تحويل النص إلى كلام، قدرات صوتية للبحث، حفظ المفضلة لتصفحها لاحقا.
- **تطبيق سنيار لأنظمة آي أو إس – أندرويد:** يعتبر أول تطبيق ذكي على مستوى الإمارات العربية المتحدة للإرشاد المكاني، عن طريق رقم مكاني، رقم عنواني، رقم الرمز البريدي، أو اسم المكان المراد إيجاده.

- **تطبيق السياحة البيئية في دولة الإمارات لأنظمة: أي أو إس – أندرويد:** تطبيق بسيط وسهل الاستخدام تم تطويره لحملة السياحة البيئية يعرض مقاطع فيديو وصور ومعلومات حول المناطق المحمية في الإمارات العربية المتحدة على اليابسة وتحت البحر. (البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، 2022)
- **تطبيقات النقل الذكي:** تقدم هيئة الطرق والمواصلات 173 خدمة تساعد الأشخاص على إكمال المعاملات بنقرة واحدة على هواتفهم الذكية، Smart Drive، Wojhati، Smart Salik، Smart Parking، وSmart Taxi، كما طورت هيئة الطرق والمواصلات خطة رئيسية للدراجات تغطي 900 كيلومتر من طرق الدراجات خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث سيتم ربط سلسلة من طرق الدراجات بأنظمة النقل الجماعي لتشجيع المزيد من التكامل.
- **تطبيقات السلامة العامة:** تتضمن تطبيق شرطة دبي مجموعة من الخدمات الهامة والتي يمكن الوصول إليها عبر الهاتف المحمول، أهمها الدفع، التقدم للحصول على شهادة حسن السيرة والسلوك، إبلاغ الشرطة بالمخالفات أو الجرائم المرورية، تقديم قائمة بالصيدليات المفتوحة، وخدمات المرور، كما تخطط شرطة دبي لإطلاق أول رجل آلي ذكي Robocop، حيث جميع خدمات شرطة دبي للجمهور بست لغات، تماما مثل الشرطي البشري. (Urbanise, 2017)
- **الترويج السياحي عبر تقنية Blockchain:** تعتبر منصة الولاء والمكافآت التي تعتمد على تقنية Blockchain، أحد اهم أنواع طرق الترويج السياحي، ويقوم هذا البرنامج على تقنية blockchain والعقود الذكية، لربح نقاط واستبدالها ديناميكيا في المواقع المشاركة بناء على نمط حياة السائح الفريد بالإضافة إلى أي عدد من نقاط البيانات الأخرى مثل الوقت من اليوم، السلوك السابق، الموقع، العمر. (Loyyal, 2016) .

2.4 دولة قطر نموذجا في صناعة السياحة الذكية

1.2.4 الاستثمار في الوسائط الرقمية الذكية

- **البنية التحتية:** وتعتبر قطر من أول البلدان في العالم التي تتبنى تقنية شبكة ال G5، ما يظهر التزامها لمواكبة آخر تطورات التكنولوجيا في العالم، بالإضافة إلى خطة الحكومة الوطنية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدف إلى زيادة تبني وتفعيل تكنولوجي. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

- **الاستثمار في انترنت الأشياء:** يتشكل إنترنت الأشياء 40٪ من محتوى حالات استخدام برنامج قطر الذكية "تسمو"، وتعهدت الحكومة بإنفاق 6 مليارات ريال قطري على مدى السنوات الخمس القادمة لتطبيق برنامج "تسمو"، ومن مبادرات المدن الذكية الأخرى التي ستعتمد بشدة على إنترنت الأشياء في تنميتها لوسيل مدينة ذكية صديقة للبيئة ويبلغ عدد سكانها المستهدفين 260,000 نسمة وستكتمل في عام 2020 بميزانية 45 مليار دولار أمريكي، مشيرب وهو مشروع لتجديد منطقة وسط مدينة الدوحة مع التركيز على الربط الإلكتروني بمبلغ 5.5 مليار دولار، تتصدر قطر المنطقة في مجال الربط الإلكتروني والبنية التحتية للاتصالات. **(وادي تسمو الرقمي، 2019)**
- **الاستثمار في الحوسبة السحابية:** يغطي الطلب على الحوسبة السحابية في قطر ثلاثة مجالات خدمية أساسية وذلك بنشره في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة وتتمثل فالبنية التحتية،المنصة كخدمة يغني المستخدمين عن الحاجة إلى إدارة البنية التحتية (ويسمح للمستخدمين بالتركيز على تطوير التطبيقات والحلول (مثل نظام ويندوز في السحابة)، ثالثا: البرمجيات كخدمة تزود المستخدمين بمنتج مكتمل، مع مزودي خدمة يديرون جميع عناصر البرمجيات التطبيقية، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية وصيانتها، بلغ حجم سوق الحوسبة السحابية الحالية ما يقدر بنحو 33 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وتعود نسبة 53٪ من حصة السوق هذه إلى البرمجيات كخدمة و42٪ إلى البنية التحتية كخدمة و5٪ إلى المنصة كخدمة، ومن المتوقع أن ينمو حجم سوق الحوسبة السحابية بنسبة 36٪ سنويا ليصل إلى 112 مليون دولار بحلول عام 2022. (وادي تسمو الرقمي، 2019)
- **الاستثمار في الذكاء الاصطناعي:** قدر حجم سوق الذكاء الاصطناعي في قطر بنحو 1.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 40 ٪ سنويا ليصل إلى 5.7 مليون دولار أمريكي في عام 2022. (وادي تسمو الرقمي، 2019)
- **الاستثمار في الامن السيبراني:** قدر حجم سوق الأمن السيبراني في قطر بنحو 110 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 30٪ سنويا ليصل إلى 314.2 مليون دولار أمريكي في عام 2022، كما ستتطلب مشاريع البنية التحتية الرئيسية الأخرى المقبلة مثل ميناء حمد ومدينة لوسيل ومترو الدوحة استثمارات في مجال الأمن السيبراني، تظهر الشركات القطرية وعيا كبيرا بأهمية الأمن السيبراني، إلا أن اعتمادها له منخفض حتى الآن بنسبة 48٪. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

- **الاستثمار في قاعدة البيانات الموزعة:** ،قر حجم سوق قاعدة البيانات الموزعة في قطر بمبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 120٪ سنويا ليصل إلى 19.4 مليون دولار في عام 2022، يعد سوق قاعدة البيانات الموزعة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على مشارف النمو الهائل، حيث يقدم للمستثمرين عوائد عالية من الاستثمار فيه، ويعد القطاع العام القطري، أكبر منفق على قاعدة البيانات الموزعة بحلول عام 2021 ، قطاعا ذا أولوية استراتيجية لقطر، ويشكل جزءا رئيسيا من العديد من حالات استخدام برنامج قطر الذكية "تسمو"، لا تزال قاعدة البيانات الموزعة تكنولوجيا ناشئة إلى حد كبير، مع عدم وجود جهات فاعلة مهيمنة. (وادي تسمو الرقمي، 2019)
- **الاستثمار في الواقع الافتراضي المعزز:** قدر سوق الواقع المعزز والواقع الافتراضي بمبلغ 14.1 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 36.6٪ سنويا ليصل إلى 49 مليون دولار أمريكي في عام 2022، ويعزى هذا النمو جزئيا إلى النمو في الصناعات الرئيسية التي تستخدم تكنولوجيا الواقع المعزز والواقع الافتراضي، لا سيما الترفيه والرياضة، مثل كأس العالم لكرة القدم الفيفا 2022 والذي يقدم فرصا كبيرة لهذه التكنولوجيا. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

2.2.4 مؤشرات السياحة الذكية في دولة قطر

احتلت دولة قطر المرتبة 51 في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019، وهذا من أصل 140 دولة حول العالم، وفي مؤشر سياسة السفر والسياحة وشروط التمكين المرتبة 54 عالميا، والمرتبة 27 فيما يخص مؤشر البنية التحتية، اما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحصلت على المرتبة 36، اما فيما يخص تقرير مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احتلت قطر المرتبة 39 عالميا .(World Travel and Tourism Counsil, 2021, p. 44)

وحسب مقاييس الصناعة الرقمية لدولة قطر، حيث تشكل الصناعة الرقمية ما نسبته 1% من متوسط الناتج المحلي السنوي لأخر عشر سنوات، وبمعدل اختراق للأنترنت حوالي 99.65%، كما احتلت المركز الثاني في مؤشر استخدام الهاتف الجوال والسادس في مؤشر الأداء الاقتصادي العالمي والثامن في مؤشر تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي المركز الثالث في كل من مؤشر سهولة دفع الضرائب ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

3.2.4 اهم تطبيقات الوسائل الرقمية الذكية في القطاع السياحي بقطر:

انتهجت قطر العديد من الاستراتيجيات الناجحة لتطبيق الرقمة بالمجال السياحي، وفيما يلي أهم التطبيقات الذكية المساعدة في ترقية السياحة:

- **الدليل الرقمي للتنقل:** يتم تزويد المتنقلين بدليل تنقل رقمي ذي سياق مناسب من خلال تطبيق الهاتف النقال أو شاشات سيارات التاكسي أو أكشاك وسائل النقل العام، الدليل الرقمي للتنقل هو دليل يحدد المواقع في المدينة والنقاط المفضلة والمهمة، والأحداث، والجداول الزمنية ووسائل النقل العامة، والعروض، حيث يستهدف السواح، الزوار من رجال الاعمال، المتنقلون، السكان، المتنقلون ذو الاحتياجات الخاصة.
- **تطبيق المدينة المعززة:** توفير معلومات سياقية فورية للمساعدة، مثل النصوص الوصفية، وأشرطة الفيديو التفاعلية، والعروض الموجهة ومعلومات الحدث على الشاشات الرقمية لجهاز الهاتف النقال.
- **جواز التنقل الموحد:** انشاء ملف تعريف واحد للمتنقلين، وتعميم نظام تذاكر رقمي شامل في جميع وسائل النقل المتنوعة في قطر، ما يتيح تجربة متجانسة للمتنقل. (وادي تسمو الرقمي، 2019)
- **متاجر افتراضية مريحة:** تقدم منصة للتسوق متكاملة عبر الإنترنت مع خدمة التوصيل للمنازل.
- **تطبيق مخطط زيارة الحدث:** توفير موقع متكامل للزوار والسياح للتخطيط لرحلاتهم إلى قطر. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

3.4 دولة قطر نموذجا في صناعة الزراعة الذكية

اعتمدت العديد من الدول الزراعة الذكية كآلية لدعم القطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة الدول النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

1.3.4 واقع تطبيق التكنولوجيا بالقطاع الزراعي في قطر

شهد قطاع الزراعة في قطر تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية، فقد زاد إنتاج الخضراوات بنسبة 30% وحققت الدولة اكتفاء ذاتيا بنسبة 100% في منتجات الألبان والدواجن الطازجة. حيث تحتل قطر المركز 13 عالميا على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، متصدرة بذلك دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن الغذائي. (بن عبد الله، 2021)

كما تعمل على تطوير قطاع الزراعة ودفع الدولة نحو تحقيق مفهوم الأمن الغذائي وفقا لاحتياجات السوق القطري ولتنويع اقتصادها من خلال استثماراتها في إنترنت الأشياء. فالأجهزة

الزراعية المؤتمتة بوسعها الآن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنسبة الضوء، الطقس والحرارة ومستويات الرطوبة في التربة، كما تهدف للوصول الى أساليب حديثة بالاعتماد على التجارب خاصة بمجموعة فودافون العالمية، إذ تحظى فودافون بخبرة طويلة من العمل في العديد من المشروعات الزراعية البارزة، منها على سبيل المثال التعامل مع شركة موكال الأميركية التي تنتج أجهزة استشعار لتعقب العجول، والتعاون في نيوزيلاندا مع مزارعين محليين لتحسين الأداء الزراعي وترشيد النفقات حيث ارتفع إنتاج الشركة من الماشية إلى 25 ألف رأس ومن الحبوب إلى 179 ألف طن سنويا. (ابو حجر، 2018، صفحة 12)

2.3.4 اهم تطبيقات الوسائل الرقمية الذكية في القطاع الزراعي بقطر

- **الزراعة المائية الذكية:** مزرعة الفردان واحدة من أفضل المزارع النموذجية المحلية تبلغ مساحة المزرعة مليون متر مربع، أما مساحة الجزء الذي يستخدم تكنولوجيا الزراعة المائية الصينية عالية التقنية بدون تربة فتبلغ 6000 متر مربع فقط، ومع ذلك فإن الجدوى الاقتصادية لهذا الجزء تتجاوز القيمة الإجمالية التي تحققها المساحة المتبقية من المزرعة والبالغة 994 ألف متر مربع..
- **مجسات استشعار النخيل:** مستشعرات توضع على النخلة تقيس مستوى الذبذبات داخلها، لتنبئ المزارع بتحركات آفة سوسة النخيل فوريا في حال إصابة النخلة لبدء مرحلة العلاج في مرحلة مبكرة، مما تقلل خسائر العائد المتوقع. (بن ثاني ال ثاني، 2021)
- **البيوت المحمية:** تتميز بهيكل قوي مصمم بشكل حديث باستخدام مواد ذات كفاءة عالية ومزود بأحدث ما توصلت إليه التقنيات الزراعية لضمان مواءمة البيت المحمي للمناطق ذات المناخ الجاف، لرفع معدلات الإنتاج وجودة المحاصيل باستخدام كميات قليلة من المياه وتدويرها بنسبة 100% لاستخدامها في الري.
- **نظام New growing System:** وهو نظام زراعي هيدروكربوني مطور، ومسجل عالميا لشركة أويزس، ويتميز بعدم استخدام التربة أو أي مادة بديلة مما يتيح القدرة على إعادة تدوير 100 بالمائة من المياه المستخدمة، بالإضافة إلى القدرة على امتصاص كميات أكبر من الأوكسجين بما يساعد على القيام بعملية التنقية للنظام بشكل ذاتي ويساعد للحصول على نمو أفضل للجذور والذي يؤدي إلى نمو أفضل للنبات وجودة أعلى للمنتج.

- **نظام التبريد باستخدام الهواء الجاف**: هو نظام ذكي يعمل بشكل آلي على تبريد المساحة الكاملة للبيت المحمي بشكل متجانس، ويستشعر نظام التبريد الظروف المناخية داخل وخارج البيت المحمي عن طريق القراءات الجوية التي يتم جمعها عن طريق أجهزة الاستشعار الجوي، ومن ثم يقرر النظام استخدام التبريد عن طريق ضخ الهواء الجاف (المبرد) أو الاعتماد على نظام التهوية وحرارة الجو، تواصل قطر التركيز بوضوح على أمن الغذاء في ظل محدودية القطاع، في حين استغلالها لإمكانات واسعة جدا لإقامة شراكات بمجال التكنولوجيا الزراعية بما يتناسب مع مناخها مكنها من تحقيق أهدافها خاصة المتعلقة بتنويع الاقتصاد. ومن المنتظر لقطاع الزراعة في المنطقة أن يتطور بشكل أكثر ذكاءا وارتباطا بالتكنولوجيا ومستداما مستقبلا، ويوقع أن يدفعه مزيج من التفاؤل والاستثمار في التكنولوجيا، وشراكات حقيقية بين المملكة المتحدة والشرق الأوسط. (وادي تسمو الرقمي، 2019)

5. الخاتمة:

يتصف الشخص الذكي عادة بمرونته في التفكير وسرعة تصرفه خلال المواقف الصعبة، كذلك الأمر بالنسبة للزراعة الذكية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات منها الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء وتقديمها لخدمات وفرص متنوعة لا يمكن حصرها، فسرعة تحليل البيانات وتخزينها وتبادلها في الوقت ذاته يجعلها سوق مستقبلي زاهر بقدرة التأقلم مع الظروف المناخية والتغيرات التي تطرأ على التربة، الماء، الأمراض... فضلا عن تطوير الاستثمار الزراعي ورفع العائد مما يحقق الاكتفاء والاستدامة من جهة والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

تتعامل صناعة السياحة حاليا مع العديد من التحديات مثل تغير المناخ والاستدامة والرقمنة التي ستشكل مستقبل الصناعة، إن الرقمنة ونجاح السياحة مرتبطان ارتباطا وثيقا جوهريا، فيؤدي التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) إلى تطوير قطاع السياحة بسرعة مما يخلق العديد من الفرص والتحديات.

يلعب القطاع السياحي و القطاع الزراعي بالدول العربية دورا مهما بالنظر لكافة المقومات الطبيعية والبشرية وحتى المالية، والتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد، ولرفع كفاءة القطاع والخروج من التبعية النفطية خاصة في ظل تزايد التعداد السكاني والتغيرات المناخية وانخفاض أسعار البترول التي أصبحت تهدد مسار التنمية،

الأمر الذي يفرض على الدول السياحية والزراعية اتطوير هذه القطاعات بتبني أنسب الطرق والاليات المبتكرة والتي تعرف بالسياحة والزراعة الذكية معتمدتا بذلك على التجارب العربية الناجحة بالمجال.

نتائج البحث:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الية مهمة لتفعيل دور القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- ان الاعتماد على مختلف التطبيقات الذكية في القطاع السياحي يؤدي الى رفع خلق القيمة وتحسين نوعيتها وما له دور في تحصيل الإيرادات خارج قطاع المحروقات.
- تساعد الزراعة الذكية على زيادة الإنتاجية وتحسين نوعيتها وبالتالي الربحية وتحقيق الوفورات المالية بتقليص حجم الوحدات المعادة، كما تضمنته التجارب الدولية.
- ساعدت الزراعة الذكية في تقليص تكاليف القطاع نتيجة التنبأ المسبق وإدارة الموارد اعتمادا على المستشعرات، إضافة الى تفعيل دور القطاع وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خاصة بالنسبة للدول النفطية كالجزائر ولتحقيق الاستدامة خارج المحروقات.

توصيات البحث:

- ضرورة تطبيق السياحة والزراعة الذكية وجعلها أولوية ضمن السياسات الاقتصادية خاصة بالجول العربية ودعمها لتقليل تكاليفها وتبنيها.
- انشاء مخابر بحث وتطوير متخصصة في المجال وتكثيف القيام بدورات تكوينية بمجال تطبيق الممارسات الزراعية المتعلقة بالحفاظ على التربة والماء والمكافحة الطبيعية للآفات والامراض.
- تكوين مهندسين وخبراء في الممارسات لاستغلال المناطق السياحية والزراعية الذكية واشراكهم كمشرفين ومراقبين على المزارع مع إقامة علاقات تعاونية مع الدول الناجحة بالمجال.

5. قائمة المراجع:

Références

- **المؤلفات:**

- فريد النجار. (2007). *الاقتصاد الرقمي*. مصر: الدار الجامعية.

- علي حدادة. (2018). "الزراعة الذكية" ومجالات تطبيقها في العالم العربي. كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال: دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية.

- Sharma, S., & Sharma, A. (2020). IoTeST: IoT-Enabled Smart Tourism—Shaping the Future of Tourism. In S. Sharma, O. Rishi, & A. Sharma, *Rising Threats in Expert Applications and Solutions, Proceedings of FICR-TEAS 2020.*

- Changjun, J., & Zhong , L. (2020). *Mobile Information Service for Networks.* Singapore: Publisher Springer.

Jing , P. (2021). Application and Outlook of Digital Media Technology in Smart Tourism. *The 2020 International Conference on Machine Learning and Big Data Analytics for IoT Security and Privacy.* Switzerland: Springer Nature .

- Margherita, E., & Escobar, S. (2021). Outcomes of Smart Tourism Applications On-site for a Sustainable Tourism: Evidence from Empirical Studies. In A. M.A, & M. Al-Sartawi, *The Big Data-Driven Digital Economy: Artificial and Computational Intelligence.* Springer.

- **المقالات:**

- رودولفوكريفنكو. (2015). تحضير الاراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيا. *مدلة الوئام الدولية للطاقة الذرية*، 2.

- سهام موسي، و وهيبة دراسي. (أكتوبر, 2020). مساهمة انترنت الاشياء في خلق القيمة - دراسة تحليلية-. *مدلة الاستراتيجية والتنمية*.

- ولد عابد, ع., لكحل, م & ., عابد, ن .(2020) .الزراعة الذكية الية لتحقيق الزراعة واستدامة الأمن الغذتئي وفق توجهات التكنولوجية الجديثة .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.207 ,

المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2018) .*الزراعة الذكية مستقبل أفضل للزراعة العربية والحفاظ على الموارد الطبيعية* .مصر.

- World Economic Forum. (2019). *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019.* Geneva: World Economic Forum.

- World Travel and Tourism Counsil. (2021). *UNITED ARAB EMIRATES 2021 Annual Research: Key Highlights.* Emirates: World Travel and Tourism Counsil.

- Yunpeng, L., Clark, H., Chao, H., & Liqiong, D. (2017, February). The concept of smart tourism in the context of tourism information services. *Tourism Management*, p. 2.

- مواقع الانترنيت:

- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة. (2022). *تطبيقات ذكية للسياحة*. تم الاسترداد من البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/uae-an-ideal-tourist-destination/uae-tourism-apps

- *الدليل الكامل للمزارع الذكية والزراعة*. (2021). تم الاسترداد من https://smartertechnologies.com/ar/the-complete-guide-to-smart-farming-/agriculture

- حمد بن عبد الله. (2021). *انترنت الاشياء ثورة في عالم الزراعة*. تم الاسترداد من https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/26/03/2018/إنترنت-الأشياء-ثورة-في-عالم-الزراعة

- خالد بن ثاني ال ثاني. (2021). *قطر على شرفة التحول للتكنولوديا الزراعية*. تم الاسترداد من https://lusailnews.net/article/business/e-qatar/18/10/2020/قطر-على-شرفة-التحول-للتكنولوجيا-الزراعية

- عماري. (2020). *رقمنة قطاع الفلاحة "ضرورة ملحة"*. تم الاسترداد من وكالة الانباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-35

- كليرسك, م., فاتس, ا & ,.بيل, ا .(2018) .*الزراعة: مستقبل تكنولوجيا الزراعة* .القمة العالمية للحكومات.

- محمد ابو حجر. (2018). *ادخال انترنت الاشياء في الزراعة*. قطر: الوطن.

وادي تسمو الرقمي. (2019). *الامن السيبراني*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar/Investment-Catalogue/Cyber-security

- وادي تسمو الرقمي. (2019). *الحوسبة السحابية*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar/Investment-Catalogue/cloud-computing

- وادي تسمو الرقمي. (2019). *الصناعة الرقمية*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar

- وادي تسمو الرقمي. (2019). *الواقع الافتراضي المعزز*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar/Investment-Catalogue/AR-VR

وادي تسمو الرقمي .(2019) .*أنترنت الأشياء*. Récupéré sur https://tdv.motc.gov.qa/ar/Investment-Catalogue/Internet-of-Things

- وادي تسمو الرقمي. (2019). *سوق قطر الرقمي*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar

- وادي تسمو الرقمي. (2019). *قاعدة البيانات الموزعة*. تم الاسترداد من https://tdv.motc.gov.qa/ar/Investment-Catalogue/Blockchain

- Loyyal. (2016). *Blockchain Based Tourism Program with Dubai Future Foundation*. Récupéré sur Loyyal: https://medium.com/@Loyyal/loyyal-announces-blockchain-based-tourism-program-with-dubai-future-foundation-db052cb2cbe2

- Urbanise. (2017). *The Impact of Technology on Dubai's Smart City Initiatives*. Retrieved from Urbanise: http://oldsite.urbanise.com/knowledge-center/articles/role-technology-impact-dubais-smart-city-initiatives/

OEB Univ. Publish. Co.

دور السياسة الضريبية في تحفيز التنويع الإقتصادي في الجزائر

the role of tax policy in stimulating economic divercification in algeria

عدنان صلاح الدين

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، salaheddine.adnane@univ-oeb.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة الضريبية كجزء من السياسة المالية المستخدمة بواسطة الدول لتحفيز التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي أمرا مهما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد، حيث يوفر لها مصادر إضافية للإيرادات المالية ويحميها من أزمات العجز المالي التي قد تنشأ عندما يواجه القطاع الوحيد الذي تعتمد عليه أزمات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة التفكير في مصادر دخل متنوعة، وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد، وإلى أهمية استخدام الأدوات المحفزة، مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وأجال دفعها، كجزء من السياسة العامة للبلاد لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة ، حيث تم إجراء مسح للبحوث الموجودة حول الموضوع ، وتم استخلاص البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخدامها للحصول على النتائج.

الكلمات مفتاحية: السياسة الضريبية، التنويع الإقتصادي، السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the role of tax policy as a part of finance policy used by countries to stimulate economic diversification. Economic diversification is crucial for achieving economic stability in countries heavily reliant on a single source of income، as it provides additional sources of financial revenue and protects them from financial deficits that may arise when the sole dependent sector faces crises. The study concludes the necessity of exploring diverse income sources، particularly for countries heavily reliant on a single source of income. Consequently، incentivizing tools such as tax exemptions and reductions can be utilized as part of public policy to encourage investment in strategically important sectors، The descriptive method was employed in this study، where a survey of existing research on the topic was conducted، and data were extracted، analyzed، interpreted، and utilized to obtain results.

Keywords: Tax policy، Economic diversification،finance policy، economic stability

Jel Classification Codes: XN1، XN2.

1.مقدمة:

ظهر مصطلح التنويع الإقتصادي كأحد الإستراتيجيات المثلى لتحريك إقتصاديات الدول، خاصة التي تعاني شحا في مصادر الدخل، ، حيث نلاحظ مرونة إقتصاد الدول التي تنوع في قطاعات نشاطها، تجاه الأزمات مقارنة بالدول التي تعتمد على نشاط ومصدر دخل واحد، الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد على الريع الطاقوي كأهم مصدر لتمويل ميزانيتها. ولهذا رأت في ضرورة تحفيز الإبتكار وريادة الأعمال وتنويع الإستثمار في جميع المجالات كوسيلة لتنويع مصادر دخلها وبالتالي تنويع إقتصادها وتجنب التبعية خاصة في المجالات الحساسة منها،

من جهة أخرى لم تعد الضريبة ذلك الإقتطاع الذي تفرضه الدولة بصفة إجبارية على المكلفين به، بل تعدته إلى وسيلة يمكن من خلالها تحقيق جملة من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، تواجه الدولة مجموعة من الخيارات لتنويع اقتصادها ومصادر دخلها، ومن بين هذه الخيارات، تبرز السياسة الضريبية كأداة محتملة لتحفيز التنويع الاقتصادي، وقد أثبتت

1.1 **الإشكالية** : ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية لتحفيز التنويع الإقتصادي في الجزائر، حيث تفرض نفسها كإحدى الأدوات التي تضعها الدولة في خططها لخلق التنويع في إقتصادها؟

2.1 **فرضيات البحث :**

- التحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر يلعب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ويمكن أن تكون السياسة الضريبية أحد الأدوات الرئيسية لتحفيز هذا التحول وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد".

- السياسة الضريبية الحالية في الجزائر تحتاج إلى تحسين وتعزيز لتحقيق التنويع الاقتصادي بفاعلية، من خلال استخدام أدوات السياسة الضريبية بشكل استراتيجي وتوجيه الإيرادات الضريبية نحو الاستثمارات الاستراتيجية، يمكن تحفيز القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد.

3.1 **أهمية الدراسة** : تتمحور أهمية الدراسة في استعراض فعالية السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، وتوفير مصادر إضافية للدخل المالي، وحماية الاقتصاد الوطني من تأثيرات العجز المالي الناتج عن انكماش مصدر الدخل الوحيد.

4.1.هدف الدراسة : يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات وتوصيات عن كيفية وأين تستخدم أدوات السياسة الضريبية من أجل تحسين دورها في تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري بما يساعد على النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

5.1.منهج البحث :

بناءا على الموضوع والهدف من الدراسة أعتمد على المنهج الوصفي لتحليل وشرح الطرق والسياسات الضريبية وكيفية تطبيقها على القطاعات الإقتصادية المختلفة.

2. أهمية التنويع الإقتصادي وأهميته للبلاد:

1.2- مفهوم التنويع الإقتصادي: "التنويع عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف الى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل" (خالد، 2018، صفحة 2)

- "هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (لافي مروك، 2013، صفحة 8)

- التنويع الاقتصادي هو عنصر رئيسي في التنمية، حيث يسعى البلد إلى تحقيق هيكل إنتاجي متنوع بشكل أكبر، مما يزيد من مرونته أمام الصدمات الخارجية ويوفر مسلرا للنمو العادل Economic diversification: Why trade matters).(2019

- تختلف مفاهيم التنويع اقتصادي وفقا لوجهات النظر المختلفة، فبعضهم ينظر إلى التنويع الاقتصادي على أنه الاعتماد على الصادرات غير النفطية، في حين يرى آخرون أنه يتعلق بتنويع القطاعات الاقتصادية سواء كانت أفقية أو عمودية. كما يرى آخرون أن التنويع الاقتصادي يعبر عن تنوع مصادر الدخل، في حين يعرفه آخرون على أنه سياسات تهدف إلى تحقيق اقتصاد يعتمد على تعددية القطاعات والأنشطة الاقتصادية
- وبالتالي يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنويع الإقتصادي كمايلي:
- يشير التنويع الاقتصادي إلى تعزيز تنوع القطاعات الاقتصادية الوطنية ومصادر الدخل من خلال سلسلة من السياسات سواء بدعم النمو الإقتصادي بتنويع قطاعاته أو توفير مصادر للميزانية العامة تهدف إلى إنشاء قاعدة إنتاجية واسعة تشمل قطاعات مختلفة بنسب مختلفة ، ويتحقق التنويع الاقتصادي عندما يمكن لدولة ما الاعتماد على مصادر

دخل متعددة ومختلفة ، مما يضمن الاستقرار النسبي والمستدام لمصادر الدخل. النمو الاقتصادي.

3.2 – أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد الوطني: تظهر أهمية التنويع الإقتصادي حسب إحتياجات الدول له وتختلف بين الدول المتقدمة والنامية، فهو يساهم في إستقرار إقتصاد الدول المتقدمة ويعزز قوتها في التصدي للأزمات خاصة تلك التي تتعلق بقطاع محدد، وفي المقابل، يعد التنويع الاقتصادي ضرورة للدول النامية التي تعاني من قلة مصادر الدخل التي تؤدي إلى إضطراب الرؤية المستقلية وعدم مواجهة الأزمات التي قد تؤثر على اقتصاد البلاد بشكل عام، وبالنظر لخصائص الإقتصاد الوطني التي تمتاز بـ:

- الإعتماد الشديد على الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات
- تباين في حجم القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، كما تتملك الدولة جميع القطاعات الحيوية مثل: القطاعات الطاقوية والإتصالات...
- ضعف كبير في الإستثمار الأجنبي.
- إرتفاع معدل البطالة.
- تنمية إقتصادية غير متوازنة إقليميا، بحيث تتمركز الصناعات في مناطق محددة
- عدم إستغلال الموارد الطبيعية خارج المحروقات.

فإن أهمية التنويع بالنسبة للإقتصاد الوطني هي: (أسماء و عبد الفتاح، 2018)

- توفير مصادر دخل خارج المحروقات.
- خلق توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحفيز الإستثمار الأجنبي.
- توفير مناصب شغل.
- إعادة توزيع التنمية الإقتصادية بالتوازي على إقليم الدولة.
- تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى وإستغلال الثروات الغير مستغلة.
- إعطاء إستقرارية أكثر للموازنة المالية.
- إعطاء نظرة أكثر دقة لوضع الخطط المستقبلية،بتوفير احتياجات التخطيط من خبرات محلية وأجنبية .
-

3. مقومات التنويع في الإقتصاد الجزائري والعوامل المحددة له

1.3 مقومات التنويع الإقتصادي في الجزائر:

أ- الموقع الإستراتيجي : تحتل موقعا إستراتيجيا هاما يمكنها من أن تكون سوقا وهمزة ربط بين أروبا وإفريقيا

ب - الموارد الطبيعية : من غير النفط والغاز

ج - السياحة: تحتوي الجزائر على المقومات الأساسية للسياحة بأنواعها ، خاصة البيئية منها، وما تساهم بيه من تعريف للمنطقة وعاداتها وتقاليدها، وبالتالي فالجزائر تزخر بتنوع ثقافي ومناخي وإقليمي وتضاريسي يمكنها أن تكون الرائدة في المجال على الأقل على المستوى الإفريقي والعربي. (خروبي، 2021، صفحة 416)

د - الفلاحة: يوجد كل متطلبات الفلاحة من أراضي خصبة شاسعة، تنوع المناخ : مناخ البحر الأبيض المتوسط، مناخ لاستيبس، ومناخ صحراوي الذي يساعد في تنوع الفلاحة والمنوتجات الفلاحية، بالإضافة إلى التربة الخصبة، والمياه الجوفية

هـ - الملاحة والصيد البحري: شريط ساحلي بطول 1622.48 كم، ما يمكن أن يخلق مجموعة من النشاطات المرتبطة بذلك، مثل الصيد البحري، تحلية مياه ابحر وإستخدامها للفلاحة، الموانئ والتجارة البحرية، مايسهل حركة البضائع والتجارة الدولية، الطاقة البحرية، حيث يمكن إستغلال حركة المياه لتوليد الطاقة، السياحة البحرية، من إستغلال للشواطيء

و - الإصلاحات الإقتصادية : حيث قامت ولازالت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات التشريعية والضريبية و... التي تصب مجملها في التسريع في النمو الإقتصادي.

ي – إمكانية الحصول على ديون أخرى نظرا لمستويات الدين المنخفضة، مايخلق مصدر دخل جديد، ومجال أخر لإستثماره (صندوق النقد الدولي، 2016)

2.3 - محددات التنويع الإقتصادي :

وضع تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة خمس عوامل محددة لنجاح أو فشل التنويع الإقتصادي : (بلال و عبد القادر، 2019، صفحة 6)

- العوامل المادية: الإستثمار ورأس المال البشري
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية
- متغيرات الإقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم، والتوازنات الخارجية
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الإستثمارية والوضع الأمني

- الوصول إلى السوق، ودرجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل
- أما بالنسبة للجزائر حددت نقاط ضعف التنويع في مايلي : (أسماء و عبد الفتاح، 2018)
- مشكل الدعم الذي مثل 14بالمئة من الناتج سنة 2015 وبالرغم من ما يمثله من المالية العامة إلا أنه غير موزع بعدل، بحيث تستفيد منه العائلات الغنية أكثر من الفقيرة نظرا لطبيعة الدعم المعمم التي تعتمده الدو لة (صندوق النقد الدولي، 2016)
- الإعتماد على النفط كمصدر وحيد وأساسي للدخل.
- مشكل التمويل : لا وجود للإدخار، وتحويل الفوائض المالية للخارج نتيجة غياب المناخ الإستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى الإعتماد على التمويل التضخمي وتمويل الإستثمارات طويلة الأجل بالإئتمان قصير الأجل.
- عدم وجود إتساق بين أنظمة التعليم والتكوين، وعالم الشغل خاصة منه القطاع الخاص، وهذا ما أوجد شرخ بين مايحتاجه أرباب العمل من تخصصات وبين وما تم التكون فيه من طرف طالبي العمل (صندوق النقد الدولي، 2016)

-يمكن قياس التنويع الإقتصادي في دولة ما عن طريق مجموعة من المؤشرات نذكر منها :

* مؤشر هيرفيندال : يستخدم لقياس توزيع الثروة بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد
* مؤشر شانون-ويفينر : يستخدم لقياس تنوع الصادرات أو الإنتاج في الاقتصاد
* مؤشر غيني : يستخدم لقياس التفاوت الدخل بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد
* مؤشر تصاعدي توماس كون : يقيس التفاوت في حجم المؤسسات الاقتصادية في بلد ما

وبالتالي للحصول على صورة أوضح عن التنويع في بلد ما يجب قياسها بمجموعة من المؤشرات

حيث يوجد كذلك أدلة أخرى لمستوى التنويع تحسب حسب إقتصاد الدولة المعنية.

4. دور السياسة الضريبية في التنويع الإقتصادي في الجزائر

وجب التذكير أن سياسات التنويع مختلفة و يمكن حصرها في : تأمين بيئة إقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ بيئة الأعمال، والإستثمار في البنية التحتية والتعليم، تعزيز دور القطاع الخاص، ودعم أنشطة البحث عن فرص العمل (صندوق النقد الدولي، 2014)

وذلك عن طريق تحريك قطاعات التنمية المستدامة مثل السياحة والطاقة المتجددة،

لذلك فإن السياسة الضريبية هي واحدة من السياسات التي يجب أن تعمل في تحسين هذه العوامل، ولا يمكن تحقيق التنويع الإقتصادي إلا من حيث صياغة سياسة شاملة تحدد أهدافها وفقا للوضع الإقتصادي الحالي، حيث أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية والتي يجب أن تعمل بتكامل مع السياسة النقدية، والذين يمثلان طرفا من السياسة الإقتصادية والتي تمثل جزءا من السياسة العامة للبلاد، تعمل هاته السياسات بتجانس من أجل تحقيق الهدف المخطط له من طرف الدولة، والإشكالية المطروحة هي في إختيار الأدوات المناسبة للوضع الإقتصادي السائد، وحسب الهدف، والبيئة التي تمارس فيها هاته السياسة (الموسوعة القانونية المتخصصة)

1.4 - تعريف السياسة الضريبية :

- "المصطلح "سياسة الضرائب" يشير إلى جميع القرارات والاتجاهات الرئيسية التي تحدد سمات نظام الضرائب وتمكن من تمويل الإنفاق العام ودعم النشاط الاقتصادي"(cliche"، 2012).
- "السياسة الضريبية هي عبارة عن مجموعة التدابير والإجراء المرسومة من طرف الدولة في نسق محدد ومضبوط، لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لدولة" (قادة و خليفة، 2023، صفحة 816)

ولا يمكن الحديث عن السياسة الضريبية دون التطرق للنظام الضريبي، حيث يعرف بأنه"مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط بالتحصيل" (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، صفحة 86)

- كما تم تعريف النظام الضريبي ب "مجموعة الضرائب التي يراد بإختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن معين، تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي إرتضاها ذلك المجتمع" (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018)

- وإذا كان النظام الضريبي هو مجموعة التشريعات والقوانين التي تمكن من فرض إقتطاعات ضريبية على المكلفين بها قصد تغطية النفقات العمومية، فالسياسة الضريبية هي الأدوات التي من خلالها نوجه تلك الإقتطاعات بما يناسب الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المخطط لها من طرف الدولة، في وقت ما و زمن معين، وحسب الضروف الإقتصادية السائدة.

2.4 – أدوات السياسة الضريبية وكيفية توظيفها لتحفيز التنويع الإقتصادي: (بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018)

1.2.4 – الإعفاء الضريبي: هو قيام الدولة بتشريع بموجبه تتخلى عن إقتطاع الضريبة من دخول معينة لأسباب تلائم الأهداف التي وضعتها الدولة حسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، وتكون من أجل تشجيع أو دعم أنشطة محددة وفئات معينة من المجتمع، والإعفا قد يكون دائما أو مؤقتا، كما يمكن أن يكون جزئيا أو كليا.

2.2.4 – التخفيضات الضريبية: هي تقليص مبلغ الضريبة واجبة الدفع، مقابل الإلتزام ببعض الشروط، وفق السياسة المنتهجة من طرف الدولة، ويتم سنخها عن طريق التشريع، ولها ثلاث أنواع:

ا – تخفيضات ضريبية خاصة بالوعاء: حيث يكون التخفيض في هاته الحالة في الوعاء الخاضع للضريبة، الذي بدوره يخفض في قيمة إحتساب الضريبة.

ب- تخفيض ضريبة خاص بالمعدل: حيث يكون في تخفيض مباشرة في المعدل المفروض،

ج – المعدلات التميزية: حيث يتم التميز بين الضريبة حسب حجم المشروع ومدى مساهمته في التنمية الإقتصادية، فكلما ساهم أكثر قلت معدل الضريبة، بحيث تتم عن طريق جدول يوضح الضريبة عند كل حجم أو مستوى،

- وقد يكون متناقص وذلك بتحديد المستوى الأعلى للضريبة، ثم تخفيضها حسب المنطقة أو النشاط المستهدف بالتحفيز، أو تكون متناقصة
- أم متزايدة بتحديد الحد الأدنى، ويبدأ بالإرتفاع كلما بالنسبة للقطاعات المراد تثبيط الإستثمار بها
- أو تطبيق التخفيض على الضريبة ثم إخضاعها للمعدل العام
- تطبيق التخفيض على الأوعية الضريبية المحسوبة أساسا على المعدل العام

3.2.4 – القرض الضريبي: من الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحفيز قطاعات مرغوب الإستثمار فيها، حيث يقدم المكلف بالضريبة مبالغ للخزينة العامة من أرباحه كإقتطاع ضريبي مسبق على ضرائبه المستحقة، حيث يضاف إلى للضريبة وفي نفس الوقت

4.2.4 – التأجيل الضريبي: يدخل في الإجراءات التسهيلية، بحيث تقوم مصالح الإدارة الضريبية بتأجيل وقت دفع الضريبة على المكلفين، مع الإبقاء على المبلغ المدفوع دون زيادة أو قصان (بلمصطفاوي و علاش، 2022، صفحة 424)

5.2.4 – نظام الإهتلاك : حيث أن نظام إحتساب الإهتلاك يعطي وفر ضريبي، أي يخفض الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة بعد إدراج الإهتلاكات ضمن النتيجة.

6.2.4 – إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات الاحقة: عن طريق توزيع خسائر سنة معينة على عدة سنوات لاحقة، من أجل تفادي تأكل راسمال المؤسسة.

غير أنه يجب التفريق بين هاته الأدوات في نوعين: أدوات تشجيعية وأدوات تسهيلية.

3.4 – أهداف السياسة الضريبية: يجب أن لا تتضارب أهداف السياسة الضريبية مع الأهداف الإقتصادية العامة للدولة، وإلا فقد يكون لها تأثير سلبي على الهدف المراد تحقيقه منها، وبالتالي فأهدافها هي جزء من أهداف السياسة الإقتصادية (سليماني و شليق، 2018): رغم الأهداف تختلف من مجتمع لأخر غير أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى لها معظم الدول:

- النمو الإقتصادي، الإستخدام الأمثل، إستقرار الأسعار، عدالة توزيع الدخول، التوازن في ميزان المدفوعات
- وبالتالي فمهما كانت أهداف السياسة الضريبية يجب أن لا تؤثر بالسلب على هاته الأهداف المذكورة.

4.4 – أهدافها : (سليماني و شليق، 2018)

1.4.4 – توجيه الإستهلاك :بحيث يمكن تشجيع أو تثبيط إستهلاك سلعة معينة وذلك بزيادة الضرائب على السلع المراد تثبطها، وقد يكون من أجل تقليل إستهلاك سلع مضرة أو سلع ملوثة للبيئة، أو من أجل توجيه الإستهلاك إلى سلع منتجة محليا، و تخفيض الضرائب على سلع معينة من أجل زيادة الطلب عليها.

2.4.4 - توجيه قرارات أرباب العمل : إذا علمنا أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات العمل ونوعيته وحجم المدخرات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات المرغوبة حسب هدف الدولة، وتوزيع الاستثمارات على المناطق لتحقيق توازن جهوي أو تنمية منطقة لاعتبارات خاصة، فإن كل هذا يؤثر على قرارات أرباب العمل.

3.4.4 – زيادة تنافسية المؤسسات : بحيث تخفيض الضريبة على سلعة ما هو تخفيض لتكلفتها، وبالتالي إعطاء القدرة على زيادة إنتاجها وطرحها بأسعار أقل، حيث نجد الدول تعفي السلع الموجهة للإستراد من أجل القدرة على التنافس في الأسواق الخارجية

4.4.4 – تمويل الميزانية العمومية : وهو تمويل غير تضخمي بالنظر لبقية المصادر التي يمكن ان تعتمد عليها مالية الدولة، وذلك بإستخدام أنماط معينة كضريبة الدخل التي تقلص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، أو الضريبة على الإستهلاك لكبح الطلب.

5.4.4 – توجيه المعطيات الإجتماعية: تخفيف أزمة السكن من خلال إعفاء مداخيل الإيجار أو شراء الأراضي، أو لبناء المساكن الإجتماعية، التدخل في بعض الأمور الإجتماعية مثل تشجيع أو تثبيط الإنجاب، تحفيز لزواج ....

6.4.4 – معالجة الركود الإقتصادي: حيث يتميز الركود الإقتصادي بزيادة العرض عل الطلب نتيجة تراجع القدرة الإستهلاكية للأفراد، فيمكن أن يكون تدخل الدولة هنا من خلال. أولا : تخفيض معدلات الضريبة على الدخل من أجل رفع القدرة الشرائية للأفراد،ثانيا : تخفيض الضرائب على السلع من أجل تخفيض تكلفتها وتخفيض أسعارها وبالتالي القدرة على إقتنائها (بلمصطفاوي و علاش، 2022، صفحة 425)

* لكن نجاح هاته الأهداف مرهون بالتحديد الدقيق لوضع الإقتصاد السائد، ثم الإختيار الأمثل للأدوات المناسبة لذلك الوضع

* "يجب إعتبار الضريبة جزء من مناخ إستثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الإستقرار السياسي وإستقرار العملة" (قدي، صفحة 175)

* يجب تحديد الوقت الأفضل لإستخدام هاته الأدوات، بحيث تلقى إستجابة أكبر من طرف المؤسسات وهذا حسب المرحلة التي تمر بها البلاد (قدي، صفحة 175)

* كما يجب أن يراعي عند تكوين الأنظمة الضريبية بين العدالة والفعالية والبساطة، و يجب أن يكون تكامل بين عناصر السياسة الضريبية الثلاثة: أهدافها، بيئتها، ومجموعة التشريعات الضريبية التي تكونها، وأن أهداف السياسة الضريبية هي جزء من الأهداف العامة للمجتمع، هاته الأهداف حددت على حسب الأوضاع السياسة، والإجتماعية، والسياسة، والإقتصادية والمالية السائدة، من أجل تطبيقها في بيئة معينة، حيث أن النظام الضريبي هو الترجمة العملية للسياسة الضريبية، حيث أن تحقيق هدف واحد من السياسة الضريبية يحتاج إلى مجموعة من الأنظمة الضريبية تتلائم مع الواقع. إذن فالنظام الضريبي الأمثل هو الذي يضع الأدوات الأنسب لحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وما يعاني منه الدول النامية غالبا إستخدامهم للممكن بدل السعي وراء الأمثل (الموسوعة القانونية المتخصصة)

5.4 – السياسة الضريبية في الجزائر: تحاول الجزائر منذ مدة الخروج من تبعيتها النفطية، بإتباع مجموعة من الإجراءات و برامج الدعم والإصلاحات الضريبية وقد ظهرت رغبتها الملحة في تنويع إقتصادها من خلال تنويع مجالات النشاط أو من حيث توزيع النشاطات على مختلف أقاليم البلاد، ولتحقيق أهدافها إستخدمت الجزائر أدوات للسياسة الضريبية، وسعيا منها لدعم بقية القطاعات خارج المحروقات قامت الجزائر بجملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية بهدف تحقيق التنويع:

1.5.4 - التحفيزات الضريبية حسب القطاع: (قادة و خليفة، 2023)

1.1.5.4 – قطاع الفلاحة :

ا – مجال الضريبة على الدخل :

- الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمر
- الإعفاء الكلي لمدة 10سنوات من بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الفلاحية وتربية الحيوانات، الممارسة فس الأراضي المستصلحة حديثا، أم في المناطق الجبلية
- الإعفاء الكلي للإيرادات من النشاط المتعلق بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك

ب – مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- إعفاء التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، بإستثناء العمليات المحققة من المستعملين غير الشركاء
- إعفاء تعاونيات إنتاج، تحويل، بيه المنتجات الفلاحية، وكذا إتحاداتها

ج – مجال الرسم على القيمة المضافة:

- إعفاء الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة، إلى 31/ 2018/12 و مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري للمعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر،المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد و صوامع الحبوب
- المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي ، و المستعملة في المجال الفلاحي؛
- التجهيزات المنتجة في الجزائر الخاصة بإنجاز الملبنات الصغيرة و الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون و إنتاج زيت الزيتون، ولتجديد أدوات الإنتاج و الاستثمار في الصناعة التحويلية (بللعما، 2018 ،صفحة 157 3.2.2)

2.1.5.4 - **القطاع السياحي:** انتهجت الجزائر سياسة جذب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بواسطة

- الإعفاء لـ (10) سنوات، للمؤسسات السياحية المنشأة من مستثمرين وطنيين أو أجانب، في القطاع من الضريبية على أرباح الشركات؛
- إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في القطاع و عقود رفع رأسمالها من حقوق التسجيل. كما تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي من تخفيض يتراوح بين 50 % و80 %لتحفيز تنمية هذا القطاع

3.1.5.4 - قطاع الصناعات خارج المحروقات: يستفيد القطاع من الامتيازات التالية:

- تخفيض بـ 20 % من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات و يشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في ولايات الجنوب في إطارالصندوق الخاص بتنمية الجنوب، و يكون ذلك لـ 05 سنوات؛
- تخفيض بـ 15 %من الضريبة على أرباح الشركات، يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولايات الهضاب المستفيدة من دعم صندوق التنمية لـ(05) سنوات
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لفروع الصناعات من إعفاءات مؤقتة من الضريبة على أرباح الشركات و على الدخل الإجمالي و رسم النشاط المهني لـ 05 سنوات كما تستفيد أيضا من تخفيض قدره 3 %من الفائدة المطبقة على القروض البنكية (أسماء و عبد الفتاح، 2018)
- إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث و التطوير عند إنشائها، فيما يتعلق بتجهيزات البحث و التطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية،و من أي رسم أو إخضاع ضريبي.(القانون 14 -10 ،2014 صفحة 27 ، المادة 75 3.2.4)
- قطاع البناء والأشغال العمومية: تعديل الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح معدل هذه الضريبة بـ 19 %بدلا من 25 ،%قبل أن يتم رفعه لـ 23 %بقانون المالية لسنة 2015، والإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لبيع البنايات (أسماء و عبد الفتاح، 2018)

4.1.5.4 - قطاع الصناعة التقليدية و الحرفية: تم الإعفاء لـ (10) سنوات من الضريبة على الدخل للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني.وكذا إعفاء التجهيزات و الخدمات

التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات، الخاضعة لرسم القيمة المضافة (وزارة المالية، 2017 ،صفحة المواد 13 و 3.323)

2.5.4 - أهم التدابير الجبائية التي جاء بها قانون المالية 2022 : في سياق إستراتيجية الدولة لدعم وتنشيط الاقتصاد بجميع قطاعاته،جاء قانون المالية لسنة 2022 بمجموعة من التدابير التحفيزية منه

1.2.5.4 - تأسيس النسبة المخفضة في مجال الضريبة على أرباح الشركات بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، نص قانون المالية 2022 على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات بـ (10) % عوضا عن تطبيق المعدل الكامل (19) % المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممار (القانون رقم 21-16 2021 صفحة 19 المادة44)

2.2.5.4 - تدابير أنشطة خاضعة لمعدلات ضريبية على أرباح الشركات: وجاء بتعديلات لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي تمارس عدة أنشطة تخضع لمعدلات ضريبية مختلفة،و لتبسيط التدابير، فإن الربح الخاضع لكل معدل يحدد من صدور القانون،وفقالنسبة رقم الأعمال المحقق لكل نشاط.(القانون رقم 21-16 ،2021 ،الصفحات 18-20،المادتين 38-46)

3.2.5.4 - تخفيف الرسم على النشاط المهني: لقد أقر قانون المالية تخفيفا جوهريا في هذا الرسم ، حيث لم يعد منتجو السلع و المهن غير التجارية خاضعين للرسم على النشاط المهني،و تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في الرسم على النشاط المهنيمن 2 % إلى5.1 %،باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).(القانون رقم 21-16 ،2021 ،الصفحات 24 -25،المادتين 57 و 59)

4.2.5.4 - دعم نشاط تربية المائيات: أصبحت تخضع للمعدل المخفض 9% من الرسم على القيمة المضافة والمعدل 5 % من الحقوق الجمركية، عمليات استيراد الفحول والبلاعيط وبرقات ودعاميص الرخويات، بويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر.و كذا تخضع المنتجات المحلية لتربية المائيات للمعدل9 % من الرسم على القيمة المضافة.(القانون رقم 21 -16 ،2021 ،صفحة 56،المادة 169)

5.2.5.4 - دعم الأنشطة السياحية : بهدف دعم قطاع السياحة و الذي تضرر في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الصحية (كوفيد)،نص قانون المالية 2022 على تجديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2024/12/31 ،على الخدمات المتصلة

بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية و الإطعام السياحي. (القانون رقم 21 -16 ،2021 ،صفحة 43، المادة 3.3.6119)

6.2.5.4 - دعم النشاط الفلاحي: تم توسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي، 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب و02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.وتستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لـ 10 سنوات، مداخيل الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في الأر اضي المستصلحة حديثا و المناطق الجبلية، وذلك من تاريخ بداية النشاط. وكذا منح تخفيض بـ 60 % بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا (القانون رقم 21-16 ،2021،صفحة 37، المواد 14،90).

7.2.5.4 - إعفاءات المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة: تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة " من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية، لمدة (4 (سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، مع سنة إضافية، في حالة التجديد.(القانون رقم 21-16 ،2021 ،صفحة 43 ، المادة 117 3.3.9)دعم الإنتاج الوطني: من خلال إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، من الرسم على القيمة المضافة لـ 05 سنوات اعتبارا من 01/01 /2022).القانون رقم 21-16 ،2021 ،صفحة 44 ،المادة 121) وكذا الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب جراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحددة عن طريق التنظيم.مع إعفاء الزيت المكرر العادي من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد.(القانون رقم 21 -16 ،2021 ، صفحة 52،المادة 148)

تهدف السياسة الضريبية التي اتبعتها الدولة في التحفيزات المذكورة أعلاه إلى تعزيز التنويع الاقتصادي على مستوى القطاعات الاقتصادية، لكن كانت جهودها كذلك موجهة لتوزيع الإستثمارات على كامل مناطق البلاد، بالإضافة إلى التركيز على الإستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة، وبالتالي فقد قسمت الدولة نظام التحفيز الضريبي حسب ثلاث أقسام:

1 – نظام القطاعات : والذي من خلاله خولت لمجموعة من القطاعات من الإستفادة من السياسة التحفيزية وهي: المناجم والمحاجر، الفلاحة و تربية المائيات والصيد البحري، الصناعة، والصناعة الغذائية، والصيدلانية، والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة، إقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال

2 – نظام المناطق : تعد قابلة للاستفادة من" نظام المناطق " الاستثمارات المنجزة في :

- المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الكبير
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة
- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين

2 -1- المزايا الممنوحة لنظام المناطق:

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا نظام المناطق و التي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة، من المزايا الآتية:

أ - بعنوان مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ب - بعنوان مرحلة الاستغلال:

لمدة تتراوح من (5) الى (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3 – نظام الإستثمارات التي لها القدرة على خلق الثروة: تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة و استحداث مناصب الشغل ، و التي من شانها الرفع من جاذبية الإقليم و تكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة ، قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة

3 -1- المزايا الممنوحة لنظام المناطق:

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة:

- أ - بعنوان مرحلة الانجاز:
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال،
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- يمكن تحويل مزايا مرحلة الانجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بانجاز الاستثمار ، لحساب هذا الأخير.

ب - بعنوان مرحلة الاستغلال : ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة من خمس(5) إلى (10) سنوات، من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ،

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

ولتنفيذ ذلك خلقت الدولة مجموعة من الإدارات موزعة على جميع ولايات الوطن لتمس كل المناطق، و خولت لها تسيير برامج دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، منها: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (AAPI). الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر(ANGEM) ...

* لكن يجب أن تتناسق هاته الإجراءات مع السياسة التي تنتهجا الدولة من خلال الضبط المالي، الذي يسعى إلى إستعادة إستمرارية المالية العامة والمساعدة في دعم التكيف الخارجي، وذلك عن طريق إصلاحات هيكلية تخفف أثر الضبط على النمو، وإجراء إصلاحات في نظام الدعم تصب في حماية الفقراء، والتقليل من الإستثمار العام مع تحسين كفاءته، وتقوية إطار الميزانية (صندوق النقد الدولي، 2016)

5. تحليل النتائج: خلصت الدراسة أن للتنوع الإقتصادي أهمية كبيرة، وأن السياسة الضريبية هي إحدى الأدوات المساعدة لتحفيز وتوجيه الإستثمارات المرغوبة، وتنويع القطاعات خاصة للبلدان شحيحة مصادر الدخل، الجزائر كواحدة من هاته البلدان إستخدمت السياسة الضريبية بمختلف أدواتها، خاصة الإعفاءات والتحفيضات الضريبية، لكن لايزال مجال النفط يمثل النسبة الأكبر من الأنشطة كما يمثل النسبة الأعظم من مداخيل الميزانية العامة للدولة،

5. خاتمة:

لقد حاولت الدراسة الوقوف على الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية كأحد أدوات السياسة المالية في توجيه الإستثمارات إلى خلق تنويع إقتصادي مبني على تعدد مجالات النشاط في الجزائر، حيث إعتمدت الدراسة في ذلك على إظهار الأهمية العامة للتنويع، وإمكانيات الجزائر في ذلك، ثم إظهار دور السياسة الضريبية وأدواتها، والأدوات التي إعتمدت عليها الجزائر لتحقيق ذلك، وقد خلصت الدراسة إلى:

- التحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر يلعب دورا حيويا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي،كما أن السياسة الضريبية أدات لتحفيز هذا التحول وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد".

- السياسة الضريبية الحالية في الجزائر تحتاج إلى تحسين وتعزيز لتحقيق التنويع الاقتصادي بفاعلية، من خلال استخدام أدوات السياسة الضريبية بشكل استراتيجي وتوجيه الإيرادات

الضريبية نحو الاستثمارات الاستراتيجية، يمكن تحفيز القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد.

من خلال الدراسة يمكن تحديد مجموعة من النتائج

- التنويع يكتسي أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول وتوفير مصادر دخل متعددة، مما يجعل اقتصادها أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، ويعد ذلك بالأهمية البالغة بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد
- السياسة الضريبية هي أحدى الوسائل التي يمكن إستخدام أدواتها لتوجيه الإستثمار، عن طريق التحفيز والتشجيع والتسهيل
- يجب أن يكون للسياسة الضريبية أهداف تنبع من أهداف السياسة العامة للبلاد ولا تتعارض معها.
- نجاح السياسة الضريبية متوقف على مراعاة حالة الاقتصاد السائد والبيئة التي تنفذ فيها، واستخدام الأدوات المناسبة وفقا لمتطلباتها
- تحظى الجزائر بمجموعة من المقومات تخولها لتنويع إقتصادها إعتمادا على ثرواتها الطبيعية، وسياساتها المنتهجة
- إستخدمت الجزائر السياسة الضريبية في محاولتها لتنويع إقتصادها، من خلال تحفيز القطاعات المنتجة للثروة، والمؤسسات الناشئة، وكذلك في توزيع الإستثمارات على مختلف مناطق البلاد، عن طريق جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي أرادت بها تشجيع الإستثمار في هاته المجالات والمناطق
- رغم السياسات المطبقة إلا أنه لايزال النفط يشكل النسبة الأكبر من مصادر المالية العامة للجزائر
- وصلت الدراسة بأنه يوجد محددات تحول وفعالية السياسة الضريبية في الجزائر نظرا لعدة إعتبارات: عدم إستخدام الأدوات الأمثل للوضع الإقتصادي السائد، ووجود تعارض بين الرغبة في النمو، والضبط المالي الذي تطبقه الدولة نظرا لمحدودية المالية العامة
- التحفيزات، والإعفاءات، والتأجيلات الضريبية هي أدوات مفيدة في توجيه الإستثمار، وتحفيز القطاعات المرغوبة، شريطة أن تتوافق مع الأهداف العامة للبلاد، وإستخدام الأدوات المناسبة للوضع الإقتصادي والبيئة التي تطبق فيها.

وفقا لما توصل إليه من نتائج توصي الدراسة بمجموعة من النقاط:

* ضرورة التنويع للإقتصاد، يوفر للميزانية مصادر دخل متنوعة، ويحميها من إنعكاسات أخطار مصدر الدخل الوحيد

* يجب على الدولة تحديد الوضع بدقة وتحديد الأهداف قبل وضع أدوات السياسة الضريبية لكي تكون لها أكثر فعالية في تحفيز التنويع الإقتصادي

* وضع جميع السياسات والخطط لتعمل بتجانس وتكامل، ومن أجل تحقيق هدف موحد

* ينبغي إعادة النظر في نظام الدعم وتحسينه ليصب في مصلحة الفقراء، وتحقيق أكبر درجات العدالة

6. قائمة المراجع:

Bibliographie

- 1 cliche، p. (2012). taxe policy. Retrieved 07 23، 2023، from www.dictionnaire.enap.ca: www.dictionnaire.enap.ca

- 2 Economic diversification: Why trade matters. (2019، 06 04). Retrieved juillet 07، 2023، from trade for development news by EIF: https://trade4devnews.enhancedif.org/en/news/economic-diversification-why-trade-matters

3 - الموسوعة القانونية المتخصصة .(n.d.) .السياسة المالية والضريبية Retrieved .جويلية 23، 2023، from الموسوعة القانونية المتخصصة-https://arab : ency.com.sy/law/details/25636/4

4 - بللعما أسماء، و دحمان عبد الفتاح. (2018). إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، 329-353.

5 - بللعما، أسماء قسم العلوم الإتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر. .86

6 - سليمان خروبي. (29 جوان، 2021). دور السياحة البيئية في تثمسن التنويع البيولوجي في التشريع الجزائري. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية .

7 - شيخي بلال، و زواتنية عبد القادر. (06 03، 2019). سياسة التنويع الإقتصادي في دول 8 - مجلس التعاون الخليجي. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، .6

8 - صندوق النقد الدولي2016) ،. .(07 05 بلدان في دائرة الضوء Retrieved .جويلية 23، 2023، from صندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a

9 - صندوق النقد الدولي2014) ،. ديسمبر .(23مجلس التعاون الخليجي :هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج.

10 - عادل سليماني، و رابح شليق. (2018). أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحدالسياسات المالية الإقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-. الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية ، 143-144.

11 - عاطف لافي مروك. (2013). التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الإقتصاد الخليجي ، .8

12 - عبد المجيد قدي. (بلا تاريخ). مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلة تقييمية. .175

13 - عمر بلمصطفاوي، و أحمد علاش. (2022). إجراءات السياسة الضريبية في الجزائر للحد من أثار الأزمة المزدوجة لركود الإقتصاد العالمي وجائحة كورونا سنة 2020. مجلة الإبداع ، 424.

14 - قادة، ب.، & خليفة، ب .(2023) .إنعكاسات السياسة الضريبية على التنويع الإقتصادي في الجزائر .دفاتر البحوث العلمية ،.816

15 - هاشم عبد الحميد خالد. (2018). التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2.

OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2007-2020

Small and medium enterprises bet to achieve economic diversification in Algeria, standard study 2007-2020

أوريسي سهام [1]، بوعزيز ناصر [2]
[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، ourici.siham@univ-guelma.dz
[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر)، bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وكيف تساهم في زيادة القيمة المضافة في الناتج الوطني الإجمالي ويتبين ذلك من الدراسة القياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أنها تساهم بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وهي بذلك تعتبر رهان حقيقي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما تعد طريقة فعالة في تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية الاقتصادية زيادة على قدرتها في تقليص معدل البطالة وتحسين معيشة الفرد الجزائري.
الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، المؤسسات ص و م، الاقتصاد الوطني، التنمية الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل.
تصنيف JEL: B22، O1.

Abstract :
This study aims to highlight the role of SMEs in the national economy and how they contribute to increasing the value added of GNP, as can be seen from the standard study and the study found that it contributes positively to GDP and is thus a real bet in Algeria's economic diversification, It is also an effective way of diversifying sources of income and achieving economic development in order to increase its ability to reduce unemployment and improve Algeria's per capita living.
Keywords : economic diversification, Small and medium enterprises, national economy, economic development, diversification of sources of income
Jel Classification Codes : *B22, O1.*

***المؤلف المرسل:** أوريسي سهام، ourici.siham@univ-guelma.dz

1.مقدمة:

تسعى معظم الدول الريعية إلى الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي و التخلص من لعنة الموارد، و الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ، من خلال تنويع مصادر الدخل، و تعزيز دور القطاع الخاص مع تقليص دور القطاع العام، وهو ما تجسد من خلال النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء من خلال تقديم الدعم اللازم، أو من خلال الامتيازات المقدمة لهذا القطاع لتفعيل دوره في الرفع من القيمة المضافة له في الناتج المحلي الإجمالي، و رغم أنه إلى اليوم لم تحقق الجزائر استراتيجية التنويع الاقتصادي، إلا أنها قطعت شوطا لابأس به في هذا المجال، و هو ما يسمح لها بتحقيق الأهداف المسطرة في المستقبل القريب، خاصة و أنها تركز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان حقيقي يدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو النمو و الرقي و الرفع من الصادرات خارج المحروقات وإحلال الواردات وهو ما يسمح للاقتصاد بالخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي و تحقيق التنويع الاقتصادي.

1.1 الإشكالية: مما سبق ذكره نخلص إلى التساؤل التالي:

هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي

الفرضيات الفرعية:

أ) تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى الرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي،

ب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تنويع مصادر الدخل وتعزز نمو الاقتصاد الوطني،

ت) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية.

2.1أهداف الدراسة:

-معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها رهان حقيقي يسعى على تحقيق التنويع الاقتصادي تحسين مستوى معيشة الأفراد،

-نمذجة العلاقة التي تربط كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد العلاقة الدالية التي تصلح لعملية التنبؤ المستقبلي.

3.1.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة كونها تبرز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة اقتصادية تمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي وتعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني.

4.1.منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في الجانب النظري للمتغيرات، ثم تم اتباع الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج يسمح بتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي وكذا تأثير القيمة المضافة للمؤسسات ص و م على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي الافيوز12، لتحقيق ذلك.

5.1.هيكل الدراسة:

- **المحور الأول**: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي،
- **المحور الثاني**: لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،
- **المحور الثالث**: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
- **المحور الرابع**: الدراسة القياسية (تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي).

6.1.الدراسات السابقة: موضوع التنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناولتها الكثير من الدراسات والأبحاث، حيث تمت دراساتها من جوانب مختلفة، مما أثرى البحث العلمي في هذا المجال، لكن مهما كان مستوى الأعمال فهي تبقى ناقصة وتترك المجال لباحثين آخرين لإيجاد الفجوة العلمية التي يمكن استغلالها والبحث فيها، لذلك فالدراسات السابقة تعتبر نقطة الانطلاق لأي باحث، وسوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة فيما يلي:

1.6.1. دراسة للباحثين **منصوري هواري** وبدوي **سامية** بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، سنة 2017** تناولت هذه الدراسة بالتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطرقت إلى مختلف التحديات التي واجه هذا النوع من المؤسسات وكذلك سلطت الضوء على دورها ومساهمتها في الناتج الوطني المحلي، وقد خلصت إلى:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر الوسائل أهمية في تحقيق التنويع الاقتصادي،

*تساهم بفعالية في ترقية الصادرات،

*تعمل على خلق القيمة المضافة وبالتالي تساهم إيجابا في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر.

هذه النتائج متوافقة مع النتائج المتوصل إليها في دراستنا،

2.6.1.دراسة للباحثتين **زلاطو نعيمة و سداوي نورة** بعنوان **أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، سنة 2022**، تناولت هذه الدراسة بالتحليل مختلف الاتفاقيات الجزائرية مع مجموعة من الدول المتقدمة في إطار الشراكة من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ترقيتها و تفعيل دورها في الاقتصاد و جعلها قوة اقتصادية قادرة على تحقيق مختلف الخطط المسطرة، كذلك ركزت الدراسة على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني مما يجعلها تحظى بأهمية بالغة في تنمية الاقتصاد،

*تساهم هذه المؤسسات في إحلال الواردات والرفع من الصادرات خارج المحروقات،

*تساهم بنسب مختلفة في تنوع الاقتصاد الوطني وذلك حسب تباين النشاط.

في هذه الدراسة كانت النتائج متقاربة مع نتائج دراستنا.

3.6.1.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث للطالبة **براهيمي نزيهة دلال**، بعنوان **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000-2020، تمت مناقشتها سنة 2023، جامعة الجلفة**، تناولت هذه الدراسة الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل دفع عجلة النمو و تحقيق التنوع الاقتصادي و بالتالي التخلص من الاقتصادي المبني على الريع، كذلك التركيز على دور تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة فاعلة لتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات عن طريق الدور الذي تؤديه في تنمية الصادرات، و التعرف على مدى قدرة تدويل هذه المؤسسات على تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر ، زيادة على ذلك التعرف على مختلف الاستراتيجيات المطبقة و المتبعة لغرض تحقيق التنويع الاقتصادي، و قد خلصت الدراسة إلى النتائج:

*توجد بعض المؤشرات التي بينت أن الاقتصاد الوطني مازال بعيدا عن التنويع إذ أنه مازال يعتمد على المحروقات بدجة كبيرة،

* مؤشر مساهمة القطاع الخاص والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثبت ميلان كفة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إيجابا بما يسمح بزيادة القيمة المضافة له، وهو ما يؤكد صحة التوجه نحو التركيز على هذا القطاع لتحقيق التنويع الاقتصادي،

*لازال الاقتصاد الجزائري يتسم بصفة الأحادي رغم الجهود المبذولة.

كانت نتائج هذه الدراسة متقاربة جدا لنتائج دراستنا.

رغم الاختلاف في موضوع الدراسة، فكل باحث تناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنظور مختلف عن الآخر إلا إن نتائج الدراسات كانت متقاربة ومتطابقة في بعض الدراسات.

2.الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يعد التنويع الاقتصادي الاستراتيجية البديلة للاقتصاد الأحادي خاصة بالنسبة للدول الريعية مثل الجزائر، لذلك ومن أجل النهوض بالاقتصاد والتخلص من هيمنة المورد الواحد لابد من اللجوء إلى استراتيجية التنويع الاقتصادي.

1.2تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي بحسب وجهات النظر، وسوف نتطرق إلى البعض منها: حيث يعرف على أنه: " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية." (عماري فاطمة الزهرة، 2020، صفحة 44)، وهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة، في الوقت نفسه تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية." (شليغم أنيسة،صيد فاتح، 2022، صفحة 363) كما يعرف أيضا " أنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام". (جبار بوكثير، حميدة زرقوط، 2017، صفحة 333)، من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تسعى إلى تطوير الاقتصاد من خلال التركيز على تنويع مصادر الدخل والناتج المحلي، وتفعيل دور كل القطاعات في النشاط الاقتصادي لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته التخلص من التبعية للمورد الواحد سواء كان النفط أو مورد آخر.

2.2 أهمية التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي أهمية قصوى في عملية التنمية الاقتصادية ندرجها في الآتي:

-يحمي التنويع الاقتصادي الاقتصاد من مختلف الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها، كما يسمح بتحقيق المكاسب التجارية وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج ويساعد على التكامل الإقليمي،

-تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وتشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة لذلك، (إكرام حجاب،كمال العقريب، 2020، صفحة 232)

- يخلق فرص عمل تستقطب الأيدي العاملة ويعمل على تحسين معيشة الأفراد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية،

-الرفع من القيمة المضافة للقطاعات المكونة للناتج الإجمالي الوطني،

-تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تشجيعه على الاستثمار ومنح مختلف الامتيازات التي تحقق ذلك،

-الاهتمام بكل القطاعات والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات سياسة التنويع الاقتصادي،

-الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع مردوديتها في الاقتصاد.

3.لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

1.3ماهيةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من التعاريف نقتصر على ما يلي:

تم تعريفها من قبل الاتحاد الأوروبي: " كل مؤسسة يكون عدد عمالها المشتغلين لا يتجاوز 500عامل شرط أن يصل حجم الاستثمار 75 مليون وحدة نقدية. " وقد عرفت سنة 1953 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: " المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه." (آيت عكاش سمير، قرومي حميد، 2013، صفحة 227) ، أما المشرع الجزائري فيعرفها: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات وتشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية." (القانون 17-02، 2017، صفحة 5)

من تعريف المشرع الجزائري يمكن أن نستخلص تصنيف المؤسسات (ص و م) كالآتي:

الجدول رقم (01) تصنيف المؤسسات وفق المشرع الجزائري

نوع المؤسسة / المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 -09 أشخاص	من 10 -49 شخصا	من 50 -250 شخصا
رقم الأعمال (دج)	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 400مليون	من 400مليون إلى 04 مليار
الحصيلة السنوية(دج)	لا يتجاوز 20مليون	لا يتجاوز 200مليون	من 200 مليون إلى 01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المواد 8،9،10 للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات (ص و م)

2.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني يمكن ابراز ذلك في النقاط التالية:

-تحقق فرص عمل خاصة للشباب البطال، وهي بذلك تخفض معدلات البطالة،

-المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال رفع معدلات الدخل،

-تساهم في الرفع من قيمة الدخل الوطني الإجمالي من خلال الرفع من المنتوجات المصدرة، وهي بذلك تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني،

-تنمي المواهب وتبعث على الابتكار من خلال تجسيد الأفكار الجديدة على أرض الواقع،

3.3 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

-سهولة التأسيس حيث أن احتياجاتها لرؤوس الأموال صغيرة نسبيا،

-مكملة ومغذية للمؤسسات الكبيرة،

- المساهمة في تحقيق التكامل الجهوي والتوازن في الاقتصاد الوطني،

-استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية،

-روح المبادرة والابتكار، (قشرو فتيحة، 2016، الصفحات 187-188)

-صغر الحجم وقلة التخصص في العمل،

-نظام معلوماتي بسيط. (عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، 2006، صفحة 240)

-بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها،

-قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية،

-مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري،

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور كبير في تنمية اقتصاديات الكثير من الدول وتحقيق التنوع الاقتصادي، وقد حاولت الجزائر دائما إعطاء أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات من خلال تقنينها ومنحها امتيازات وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسساته الخاصة لغرض تطوير الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات من جهة وتحقيق أصحاب هذه المؤسسات لأهدافهم وتحسين المستوى المعيشي لكل العاملين بها.

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور القيمة المضافة للناتج الوطني الإجمالي

ويمكن إبراز ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم(02) يوضح تطور القيمة المضافة للمؤسسات ص و م في gdp

السنة	القطاع الخاص	نسبة المساهمة%	القطاع العام	نسبة المساهمة%	الإجمالي
2007	3153,77	80,8	749,86	19,2	3903,63
2008	3574,07	82,45	760,92	17,55	4334,99
2009	4162,02	83,59	816,8	16,41	4978,82
2010	4681,46	84,98	827,53	15,02	5509,21
2011	5137,46	84,98	923,34	15,23	6060,8
2012	5813,02	87,99	793,38	12,01	6606,40
2013	6741,19	88,30	893,24	11,70	7634,43
2014	7338,65	86,1	1187,93	13,9	8526,58
2015	7924,51	85,78	1313,36	14,22	9237,87
2016	8529,27	85,77	1414,65	14,23	9943,92
2017	8815,62	87,225	1291,14	12,775	10106,76
2018	9524,41	87,49	1362,21	12,51	10886,62
2019	10001,3	87,34	1449,22	12,66	11450,6
2020	9326,55	87,77	1299,91	12,23	10626,46

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني رقم 22، 40،36،26 للسنوات 2013،2015،2020،2022

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم(02) أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تشكل الأغلبية مقارنة مع القطاع العام حيث منذ سنة 2007 و هي تشكل قيمة مضافة عالية في الناتج المحلي و بشكل متزايد من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2020 إلى قيمة9326,55 بمعدل مساهمة 87,77% في الناتج المحلي مقارنة بالقطاع العام الذي لم يساهم إلا بـ 12,23% فقط في القيمة المضافة للناتج المحلي، و هو ما يؤكد الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص متمثلا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني، و هو ما يؤكد نجاح السياسة الرشيدة التي انتهجتها الدولة في التوجه لتعزيز دور و فاعلية القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار عن طريق منح الامتيازات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

2.4.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة 2020-2021

جدول رقم(03) قطاعات النشاط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسب تطورها

السنة	2020		2021		نسبة التطور%
النشاط	القيمة	الحصة%	القيمة	الحصة%	
الزراعة	7960	0,62	8010	0,62	4,16
الهيدروكربونات، الطاقة، التعدين والخدمات ذات الصلة	3115	0,25	3243	0,25	4,11
البناء والأشغال العامة	193965	15,76	199331	15,50	2,77
الصناعات التحويلية	106121	8,62	109991	8,55	3,65
الخدمات	625999	50,58	662185	51,48	5,78
الأنشطة الحرفية	288724	23,45	303605	23,60	5,15
المجموع العام	1231073	100	1286365	100	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية رقم 40 الصادرة سنة 2022 عن وزارة الصناعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نشاط الخدمات يساهم بالحصة الأكبر سنة 2020 و 2021، تليها الأنشطة الحرفية ثم البناء و الأشغال العامة، ثم تليها باقي الأنشطة بنسب بسيطة، وهو ما يدل على أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني تختلف حسب النشاط، و هو دليل على أنه يوجد تنوع في النشاط و مهما كان اختلاف الأنشطة فهي كلها تساهم في خلق و رفع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، و هي بذلك تزيد من فاعليتها الاقتصادية و تساهم إيجابا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

5. الدراسة القياسية: تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في GDP

يتم من خلال هذه الدراسة ابراز تأثير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج الإجمالي المحلي، وبالتالي سوف نعرف هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر أم لا، وذلك عن طريق صياغة نموذج قياسي مناسب يكون قادرا على التنبؤ المستقبلي. هذه الدراسة تعتمد على فرضيتين هما:

الفرضية الصفرية: للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير إيجابي على **GDP**

الفرضية البديلة: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على **GDP**

1.5. النموذج ومتغيرات الدراسة: الدراسة القياسية تعتمد على السلاسل الزمنية لاقتصاد دولة واحدة وبالتالي فالبرنامج الاحصائي المناسب للدراسة هو برنامج الافيوز وقد تم الاعتماد على الافيوز 12 في هذه الدراسة، أما المتغيرات فهما متغيرين اثنين، فالمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير المستقل فهو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الزمنية 2007-2020.

أ) بيانات الدراسة:

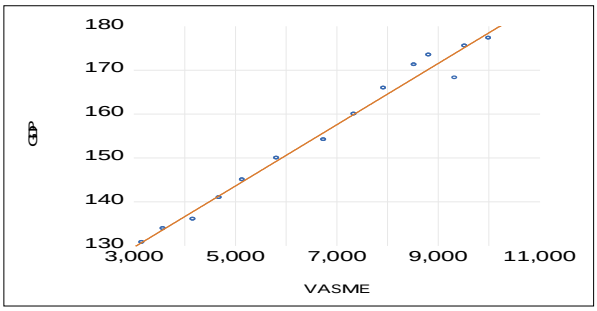
الجدول رقم (04) يشمل بيانات الدراسة

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Gdp	130.80	133.94	136.08	140.98	145.07	150.00	154.20
vasme	3153,77	3574,07	4162,02	4681,46	5137,46	5813,02	6741,19
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Gdp	160.06	165.98	171.29	173.52	175.60	177.36	168.31
Vasme	7338,65	7924,51	8529,27	8815,62	9524,41	10001,3	9326,55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والنشرات الإحصائية لوزارة الصناعة

نقوم كخطوة أولى بمعرفة شكل توزع البيانات للمتغيرين من خلال برنامج الافيوز حيث نجد:

الشكل رقم(01) انتشار بيانات المتغيرين



المصدر: مخرجات برنامج افيوز 12

نستنتج من شكل توزع البيانات للمتغيرين أن العلاقة التي تربطهما هي علاقة خطية والتي يمكن صياغتها رياضيا كما يلي: X=F(Y) هذه العلاقة تصبح في دراستنا: gdp=f(vasme) حيث: gdp هو المتغير التابع وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي

vasme هو المتغير المستقل وهو يمثل القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نقوم بتحويل العلاقة الرياضية إلى نموذج إحصائي وفق ما يلي: $gdp=\beta_0+\beta_1 vasme+\varepsilon$

حيث: β_0، β_1 هي المعاملات المراد تقديرها، ε هو الخطأ العشوائي.

2.5.اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) عند المستوى الأصلي:

يعتبر اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أهم الاختبارات التي تحدد ما إذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أم أنها تحتوي على جذر الوحدة وهو الذي سوف نطبقه في دراستنا،

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:**

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية gdpتحتوي على جذر الوحدة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية gdp لا تحتوي على جذر الوحدة

نتائج الاختبار وفق برنامج الافيوز12 كانت كالتالي: عند اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وهي: -وجود قاطع (الحد الثابت) فقط،

-وجود قاطع واتجاه عام،

-عدم وجود أي من القاطع والاتجاه العام.

تبين أن: قيمة الاحتمال في الحالات الثلاثة أكبر من 5% وبالتالي فهي غير معنوية، كما أن إحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند جميع المستويات (1%،5%و10%) ومنه

نقبل الفرضية الصفرية ونحكم أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة عند مستواها الأصلي.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:** في هذه الحالة سوف نستخدم اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin)،

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ساكنة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي غير ساكنة

عند اجراء الاختبار وجد أن قيمة احصاء LM أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن السلسلة الزمنية gdp ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول في النموذجين بوجود القاطع فقط ومع وجود القاطع والاتجاه العام.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى الأصلي:**

نقوم باختبار ديكي فولر وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية vasme تحتوي على جذر الوحدة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية vasme لا تحتوي على جذر الوحدة(ساكنة)

بعد اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة تبين أن: القيمة الاحتمالية غير معنوية فهي أكبر من 5%، وإحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند المستويات 1%،5%،10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ونحكم أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وهي بذلك غير ساكنة عند مستواها الأصلي.

***اختبار سكون السلسلة الزمنية vasme عند الفرق الأول:**

نجري اختبار KPSS، وبعد اجراء الاختبار ينتج لدينا :

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية vasme ساكنة

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية vasme غير ساكنة

عند اجراء الاختبار كانت النتيجة أن قيمة احصاء LM أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للنموذج الأول وجود (القاطع فقط) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن السلسلة الزمنية vasme ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول.

جدول رقم(05) نتائج اختبار السكون

المتغيرات	الاختبار عند المستوى (ADF)				الاختبار عند الفرق الأول (KPSS)			
	قيمة إحصائية ديكي فولر				قيمة إحصائية LM			
	نموذج 1	نموذج 2	نموذج 3	النتيجة	النموذج 1	النموذج 2	النتيجة
Gdp	2.402727	1.643667	-1.496815	غير ساكنة	0.354368	0.176937	ساكنة
vasme	-1.506557	0.084410	-0.812115	غير ساكنة	0.297160	0.160025	ساكنة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج الافيوز 12

-تحديد درجة تكامل المتغيرات:

أظهرت نتائج اختبار السكون أن المتغيرين ساكنين أو مستقرين عند الفروق الأولى ومنه يمكننا الحكم بأنها متكاملة من الدرجة الأولى.

نتيجة: بما أن المتغيرين ساكنين عند الفروق الأولى فإنه يمكن استخدام السلاسل الزمنية في التقدير دون حدوث انحدار زائف.

3.5. تحليل التكامل المشترك لأنجل وغرانجر:

بحسب أنجل وغرانجر فإنه يمكن أن تؤدي السلاسل الزمنية المدروسة إلى نتائج مقبولة إذا كانت درجة التكامل بين بيانات المتغيرات واحدة، واستنادا إلى نتائج الاستقرار السابقة فإن المتغيرين ساكنين عند الفروق الأولى ومتكاملين من الدرجة الأولى، وهو ما يؤكد أنه توجد علاقة توازنية في الأمد الطويل بين المتغيرات المدروسة.

يشترط كل من أنجل و غرنجر لتحقيق التكامل المشترك بين المتغيرات أن يتحقق شرطين:

أ) أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط محقق فهي مستقرة من الدرجة I(1)،

ب) استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى OLS .

4.5. تقدير النموذج القياسي: لتقدير النموذج لابد من المرور عبر مرحلتين وفقا للاقتصاد القياسي:

- المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك): هي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل عن طريق تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة

العلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

***تقدير العلاقة بين المتغيرين:** ويتم ذلك بواسطة برنامج الافيوز

الجدول رقم (05) يوضح نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات gdp و vasme

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/31/23 Time: 18:09
Sample: 2007 2020
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	108.6864	1.915502	56.74040	0.0000
VASME	0.006984	0.000269	26.01060	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج افيوز12

***تحليل النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:** يمكن تحليل نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى كما يلي:

- الثابت β0 = 108.6864 وهي موجبة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أنها تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدومة،

-إشارة معامل المتغير المستقل (vasme) موجبة معنى ذلك أن العلاقة طردية بين gdp و vasme كذلك فإن زيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1دج يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 0,69%،

-القيمة الاحتمالية =0 وهي أصغر من 1% أي أنها معنوية ومعنى ذلك أن للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير قوي جدا على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1% أي بدرجة ثقة 99%،

- قيمة معامل التحديد (R^2) =R-squared 0,9825 أي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع gdp والمتغير المستقل vasme كما قدرت قيمة R-squared المعدل =0,9811 وبالتالي فإن معامل التحديد يدل على أن 98% من التغيرات في الناتج المحلي يفسرها التغير في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والنسبة المتبقية والتي = 2% تفسرها عوامل أخرى،

من برنامج افيوز 12 يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

GDP = 108.686355264 + 0.00698435365214*VASME

من المعادلة أعلاه نستنتج قيم المعاملات:

β_0 = 68, 108، وهي قيمة القاطع أو الثابت

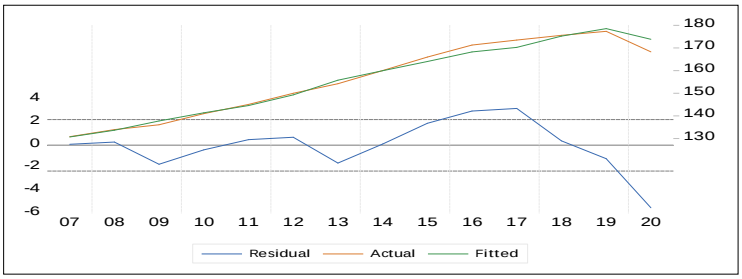
β_1 = 0,0069، و هي معامل القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

ويفسر ذلك أن ارتفاع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة (مليار دولار) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0,0069 مليار دولار بخطأ معياري يقدر بـ 0,000269، كما أن النموذج المقدر يمكن استخدامه في عملية التنبؤ المستقبلي.

-المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير) أو ما يسمى ECM:

من أجل تجسيد هذه المرحلة نقوم أولا بدراسة سلسلة البواقي ثم نقوم بتقدير النموذج:

شكل رقم(02) يوضح توزع سلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج افيوز 12

نلاحظ أن سلسلة البواقي تتوزع بشكل جيد ومقبول عدا بعض التذبذبات سنتي 2017و2020، ويفسر ذلك بوجود بعض المشاكل في الاقتصاد والتي تتسبب فيها عوامل مختلفة، وبما أن سلسلتي كل من القيم الحقيقية والقيم المقدرة يسيران في اتجاه واحد فهذا يدل على أن النموذج المقدر له قدرة عالية على التنبؤ.

***اختبار استقراريه سلسلة البواقي:** يتم استخدام اختبار KPSS:

الفرضية الصفرية: سلسلة البواقي utساكنة

الفرضية البديلة: سلسلة البواقي utغير ساكنة

بعد اجراء الاختبار كانت النتيجة: قيمة إحصائية LM=120000,0 وهي أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن سلسلة البواقي مستقرة أو ساكنة عند المستوى.

استنتاج: بما أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى فإنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة.

للتأكد من صلاحية المعادلة المقدرة لابد من اجراء الاختبارات التالية:

-اختبار التوزيع الطبيعي:

الفرضية الصفرية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار الجارك بيرا (jarque–berra): قيمة p=0,89>0,05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

قيمة إحصائية كاي مربع (chi–square)=0,0525 وهي أكبر تماما من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونحكم أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

-اختبار تجانس تباين الأخطاء:

الفرضية الصفرية: يوجد تجانس بين الأخطاء

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس بين الأخطاء

نستنتج من نتيجة الاختبار أن إحصائية كاي مربع (chi–square)=0,0828 و هي أكبر تماما من 0,05 و عليه نقبل الفرضية الصفرية و نقول أنه يوجد تجانس بين الأخطاء أي ثبات التباين.

من نتائج الاختبارات السابقة يمكننا القول إن النموذج المقدر صالح للتحليل وخال من مشاكل التحليل القياسي.

*** تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta gdp_t=\beta_0+\alpha_1\Delta vasme_t+\alpha_2 u_{t-1}+\mu_t$$

باستخدام برنامج افيوز من أجل تقدير المعادلة في المدى القصير ينتج لدينا:

DGDP = -1.48670858186 + 0.00957207246312*DVASME - 0.407717950549*UT(-1)

$$\Delta gdp_t= -1,486+0,0095\ \Delta vasme-0,407\ u_{t-1}+\hat{\mu}_t$$

المعادلة تبين لنا:

-كل المتغيرات احصائيا تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%،

-معامل تصحيح الخطأ(0,407-) اشارته سالبة ومعنويا يختلف عن الصفر ويفسر هذا المعامل معنوية النموذج المقدر ومنه فإننا نقبل التمثيل به لتصحيح الخطأ، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، كذلك يبين هذا المعدل بانه بمعدل 40% سنويا يصحح الاختلال الواقع بين الأجل الطويل والأجل القصير، أي يدرك التوازن بهذا المعدل سنويا، ومنه فهو يعكس سرعة تكيف النموذج في الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل.

نتيجة: تقودنا نتائج هذه الدراسة القياسية إلى قبول الفرضية الصفرية ومنه يمكننا القول أو الحكم أن القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وعليه فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي رغم عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنويع في الوقت الحالي إلا أنه توجد مجموعة من المؤشرات التي تبين أن التنويع الاقتصادي بالجزائر على مشارف التحقق عن قريب.

تحليل النتائج:

من خلال ما سبق يتبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدل البطالة من خلال توفير مناصب شغل للشباب البطال، هذا وتوجد علاقة طردية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تؤثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن القيمة المضافة كمتغير مستقل تساهم في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 98% وهو ما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه في إنعاش الاقتصاد الوطني.

6.الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة إظهار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر هذه الأخيرة نموذجا ناجحا يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توليد مصادر دخل جديدة، كما تساهم كذلك في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتعمل على امتصاص نسبة عالية من البطالة وتسمح بالعيش الكريم للفرد الجزائري فهي بذلك لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والتطور، وقد تحققت فرضيات الدراسة.

في الختام توصي الدراسة بمايلي:

-الاستمرار في تعزيز فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

-التشجيع على الاستثمار في هذا القطاع وتهيئة القوانين لتحقيق ذلك،

-تعزيز دور الجامعة في نشر فكرة المقاولة والابتكار من أجل تحقيق المشروع الناجح،

-الاهتمام أكثر بهذا القطاع حتى يعطي نتائج أكثر فاعلية،

-تهيئة المناخ المناسب من قبل الجهات المسؤولة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم على تصدير منتجاتهم دون عراقيل وهو ما يساهم في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات ويدعم استراتيجية التنوع.

7.المراجع:

المقالات:

-إكرام حجاب،كمال العقريب. (2020). التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا. مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد 11 العدد1، صفحة 232.

-آيت عكاش سمير، قرومي حميد. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات و مشاكل. مجلة معارف، العدد14، صفحة 227.

-جبار بوكثير، حميدة زرقوط. (2017). قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصاد ي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة -. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد السابع، صفحة 333.

-شليغم أنيسة،صيد فاتح. (2022). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2019-2000. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 2، صفحة 363.

-قشرو فتيحة. (2016). أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات خارج المحروقاتفي الجزائر -دراسة قياسيةللفترة 2014-2000-. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-31(2)

الملتقيات:

-عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي. (2006). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-. الملتقى الدولي -متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006.

الأطروحات:

-عماري فاطمة الزهرة. (2020). أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة)2001-2018. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود و مالية. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

القوانين:

-القانون 17-02. (11 جانفي, 2017). القانون 02-17 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر بين المقومات و العقبات

Orientation towards renewable energies in Algeria between ingredients and obstacles

ترغيني أمال [1] عبد الوهاب معماش [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، amel.terghini@univ-biskra.dz

[2] جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.mamache@univ-boumerdes.dz

الملخص:

لقد أصبح موضوع الطاقات المتجددة من أهم المواضيع المثارة على الساحة الوطنية والدولية لما له من أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات وحتى الأفراد لارتباطه بعدة أبعاد للأمن على غرار الأمن الطاقوي والغذائي والاقتصادي والانساني بصورة عامة .

لذا حاولنا خلال هذه الورقة البحثية اثارة هذا الموضوع من خلال التركيز على اعطاء مفهوم للطاقات المتجددة وما مدى أهميتها وخصائصها ،مع التركيز على أهم المقومات التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال ،واثارة أهم العقبات والعراقيل التي تواجه الدولة للتحول نحو الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة النظيفة.

الكلمات مفتاحية: الطاقات المتجددة، الجزائر ،المقومات ،العقبات.

تصنيف JEL : Q2، Q42.

Abstract

The issue of renewable energies has become one of the most important topics raised on the national and international arena because of its great importance for countries, governments and even individuals due to its association with several dimensions of security such as energy, food, economic and human security in general.

Therefore, we tried during this research paper to raise this issue by focusing on giving a concept of renewable energies and the extent of their importance and characteristics,with a focus on the most important ingredients that Algeria possesses in this field, and raising the most important obstacles and obstacles facing the state to shift towards theoptimal exploitation of this clean energy.

Keywords: *Renewableenergies; Algeria; components; obstacles*

Jel Classification Codes: *Q2 ،Q42.*

المؤلف المرسل: عبد الوهاب معماش ، abdelouahabmamache@gmail.com

1.مقدمة:

تزخر الجزائر بموقع جغرافي هام وبمساحة شاسعة ومناخ ملائم أهلها لأن تكون من أهم المناطق في العالم من حيث امتلاكها لمصادر الطاقة سواء الأحفورية أوالطاقات المتجددة وإن كان المورد الأول قد أخذ حصة الأسد من الدراسات و في كثير من المناسبات ،فإن المرد الثاني والمتعلق بالطاقات المتجددة فقد أصبح يثير الكثير من التساؤلات والنقاشات لما له من أهمية بالغة في ظل التحول في المفهوم الأمني نحو تجسيد مفهوم الأمن الإنساني بصورة عامة والأمن الطاقوي والغذائي والبيئي بصورة خاصة .

وباعتبار أن الجزائر أحد هذه الدول المعنية بهذا الطاقة الثمينة ،وعلى الرغم من تمتعها بهذه المؤهلات والمقومات إلا أن الدولة لم تستطع تحقيق تحول حقيقي لاستغلال مثل هذه الطاقات على غرار الدول الأخرى خصوصا الطاقة الشمسية .

وانطلاقا مما سبق سنحاول مناقشة اشكالية مفادها :ماهي أهم المقومات التي تتمتع بها الجزائر من الطاقات المتجددة ؟ وماهي العقبات والعراقيل التي تواجه الدولة لتحقيق هذا التحول ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

_ما هو مفهوم الطاقات المتجددة؟وما مدى أهميتها وما هي خصائصها؟

_ما هي أهم المقومات التي تحوزها الجزائر من هذه الطاقة؟!

_ ما هي العقبات والعراقيل التي تواجه الدولة لتحقيق التحول نحو الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة الثمينة؟

وننطلق من فرضية أساسية متمثلة في: أن الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة مرهون بمدى توفر الامكانيات الطبيعية وايضا الرغبة السياسية لدى صناع القرار لتجسيد هذا التحول .

لذا سنحاول تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين :

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للطاقات المتجددة

المحور الثاني: الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر من الطاقة المتجددة والعقبات التي تواجهها.

2.الطاقات المتجددة: المفهوم، الأهمية، الخصائص.

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة

لقد تعددت تعريفات الطاقة المتجددة إذ تناولها العديد من العلماء والباحثين نظرا لما تشغله من أهمية كبيرة في الأوساط العلمية في أغلب مجالات الحياة سواء أكانت اقتصادية أم

اجتماعية،أم خدمية،ولقد حاول الكثير من الباحثين والمختصين في شؤون الطاقة المتجددة وضع تعريف شامل للطاقة المتجددة إلا أنهم لم يتفقوا على ذلك،لذا سنحاول التعرف على بعض تلك التعريفات، وعلى النحو التالي:

تعرف الطاقة المتجددة بأنها الجهد المبذول من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة لخدمة أغراض الإنسان وبقاء حياته على كوكب الأرض بعضها محدود الكمية وبعضها الآخر متجدد(صباح حسن عبد الزبيدي، 2007)

أما المفهوم العلمي للطاقة فهي القدرة على إنجاز شغل ما (ليلى قدورة، 2007)

يمكن وصفها بصورة عامة بأنها :القدرة على أداء الشغلوكلمة (Energy) تعني النشاط مأخوذة من الكلمة اليونانية (Energios) والتي تعني نشيط مكونة من مقطعين هماen() معناها :في وثم ergon و معناها شغل يمكن أن داخلهيؤخذ على أنه شيء يحتوي أشغالوبذلك يمكن تعريف الطاقة لكل اختصاص أو ميدان حسب وجهة نظره التي ينظر بها الى الطاقة(عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، 1981)،وليس بالغريب أن تتعدد تعاريف الطاقة.

فقد تم تعريفهاأيضا بأنها :تلك الطاقة التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الطبيعية المتجددة والموجودة في الطبيعة بشكل كبير غير قابل للنفاد، أو النضوب، وهي نظيفة جدا إذ لا ينتج عن استعمالها أي تلوث ولا تسبب الضرر للكائنات الحية بغض النظر عن بعض الاستثناءات لذلك سميت بالطاقة النظيفة، كما ويمكن الاستفادة من العديد من مصادر الطاقة المتجددة بتقنيات بسيطة وغير مكلفة فهي على عكس مصادر الطاقة التقليدية غير المتجددة والقابلة للنضوب.(مطر، 2010).

وتعرف الطاقة المتجددة وفق التقرير العالمي لأوضاع الطاقة والذي أصدرته شركة (بريتش بتروليوم البريطانية) إذ عرفتها بأنها: الطاقة المأخوذة من الطبيعة، والتي لا تقوم على استهلاك موارد قابلة للنضوب كاليورانيوم والوقود الأحفوري وتتمثل بالطاقة الشمسية الكهرومائيةالرياح،والكتلة الحيوية وطاقة الأمواج،فضلا عن تعريف إدارة معلومات الطاقة المتجددة الأمريكية والتي عرفتها بأنها :تلك الموارد التي لا تنضب،ولا تنفد والتي يتجدد تدفقها في الطبيعة لكنها قد تكون محدودة، وتضمن جميع مصادر الطاقة التي ذكرت سابقا، من خلال ما سبق يبدو إن هذا التعريف يتفق مع التعريف الذي سبقه شكلا ومضمونا(إبراهيم، 2016) لذا فالطاقة المتجددة عبارة عن مورد كهربائي مستدام يتجدد في الطبيعة تلقائيا بوتيرة أسرع من استهلاكه حيث أن الطاقة المتجددة هي ليستء للطاقةء مصدرا حديثا فحسب بل إنها قطعت

شوطا كبيرا في هذا المجال بعدما تم إحلالها بمصادر الطاقة الأحفورية منذ قرون عديدة(Thomas, 2008)

ثانيا :أهمية الطاقة المتجددة :

تعد الطاقة المتجددة من أهم مصادر الطاقة ، مستقبليا إذ تعد مصدرا بديلاللطاقة الأحفوريةالتقليدية التي تسعى الدول المتقدمة لاسيما الصناعية منها الوصول إليها وتحقيقها، فمن أهمية الطاقة المتجددة هي عدم مساهمتها في زيادة تركيز الغازات الملوثة في الغلاف الجوي، مما يحول دون الاحتباس الحراري، وهذا هو أهم دافع بيئي، يدعو الى الطاقة المتجددة، على العكس تماما من الطاقة التقليدية التي يرافق استخدامها تلوث بيئي كبير لا يمكن تفاديه بسهولة.(salihy, 2018_)إن الانتقال الى عصر الطاقة المتجددة لأي دولة يحتاج الى تضافر كبير من فئات المجتمع بضرورة استعمال مصادر من مصادر الطاقة التقليدية، فالطاقة الطاقة المتجددة بدالى المتجددة تحقق الرفاهية للمجتمع، والتي تعد ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة المعاصرة، والطاقة المتجددة هي شرط أساسي من شروط استدامة هذه التنمية، فهي تفتح أفاق جديدة للدول الفقيرة بمصادر الطاقة التقليدية .وأبرز ما جاء في التقرير الذي أصدرته من قبل شبكة سياسية للطاقة المتجددة في القرن الواحد والعشرين بأن الطاقة المتجددة تلعبء دوراء رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية، وذلك لمواجهة التهديدات البيئية واالقتصادية مكتبة جواد للتغير المناخي التي يزدادء خطرا في السنوات ألخيرة بسبب غازات الاحتباس الحراري.(طالبي، و ساحل، 2008) ،ومن أبرز ما تمتاز به الطاقة المتجددة هي اتصافها بكونها طاقة غير ملوثة للهواء والجو وهذا يعود لكون مصادرها طبيعية تختلف عما هو موجود في الطاقة ذلك تتميز الطاقة المتجددة بكونها ال تنضب وذات قابلية للتجدد بشكل ال يدعو للخوف من استنزاف مصادرها الطبيعية (الغلاف الجوي والشمس)، وتعمل الطاقة المتجددة على توفير الطاقة للمناطق النائية والبعيدة والمفتوحة أيضا التي لا يمكن أن تصل إليها الطاقة التقليدية،وأفضل ما تتمتع به الطاقة المتجددة هي حرية إمكانية التوفير فلا تتأثر بما يحدث سياسيا بين البلدان،فلا تستطيع أي دولة أن تعرقل أو تمنع الشمس والرياح عن دولة أخرى كما يحدث في مصادر الطاقة التقليدية (غير المتجددة) لاسيما الفحم والبترول وغيرها،وبذلك فإن مجموع هذه المميزات يعطي الأفضلية للطاقة المتجددة وضرورة مسايرة التطور الحاصل فيها لاسيما الدول المتقدمة صناعيا التي تبحث عن سالمة الأنظمة البيئية .

ثالثا:خصائص الطاقة المتجددة

للطاقات المتجددة عدة خصائص يمكن تلخيصها كالآتي:

1.تتوفر في جميع دول العالم.

2.تعد مصدر محلي ولا يمكن نقله ويتناسب مع تنمية احتياجات وواقع المدن والمناطق الريفية.

3.وسائل اقتصادية متعددة الفوائد والاستخدامات وتشكل دخل اقتصادي ضخم للدول.

4.تحافظ علي نظافة البيئة والصحة العامة وليس لها مخلفات تسبب التلوث.

5مصدر مضمون توفره وضمن اسعار منظمة ومناسبة.

6.توفر التقنيات المستخدمة في تصنيعها بالدول النامية.

7.تدعم اقتصاد الدول من النواحي الصناعية والزراعية والاجتماعية وتساهم في تطور البيئة(الدور، صالح، البصري، و أحمد، 2018).

المحور الثاني:الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر من الطاقة المتجددة والعقبات التي تواجهها.

أولا : الامكانيات

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إمكانيات هائلة في مختلف أنواع الطاقة المتجددة ويمكن استغلالها لتكون بديلا للطاقة الأحفورية، وتتمثل عموما في :

1-الطاقة الشمسية:

تمتلك الجزائر واحد من أكبر الحقول الشمسية في العالم نظرا لموقعها الجغرافي،الذي يسمح لها بالاستفادة من مدة تشميس كبيرة على كامل التراب الوطني،تفوق 2000 ساعة/سنويا و يمكن ان تصل الى 3900 ساعة /سنويا لاسيما في الهضاب العليا والصحراء(Makhloufi, 2020) ،وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على مستوى العالم،وهذه الامكانات إن تم استغلالها ستسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء(جديدي و جديدي، 2019، صفحة 652). فقد اكدت دراسة اجرتها الوكالة الفضائية الالمانية أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية بالعالم وهي تتمتع بوصول الاشعاع الشمسي مباشرة الى سطح الارض دون ان يتشتت بواسطة الغلاف الجوي. وهو ما يمثل احد المعطيات الاساسية بالنسبة للطاقة الحرارية الشمسية المركزة.

واشارت الخرائط التي أعدها مركز تنمية الطاقات المتجددة في أطلسه لموارد الطاقات المتجددة للجزائر الى ان نسبة استقبال الطاقة الشمسية الكلية في جميع انحاء الوطن على سطح أفقي بمساحة متر مربع واحد تتراوح بين 5.1 كيلوواط في الساعة)1860كيلو واط/ الساعة في السنة/ متر مربع(في الشمال و6.6 كيلو واط/ الساعة)2410 كيلو واط /ساعة في السنة ولكل متر

مربع(في الجنوب. وعليه تتمتع الجزائر بعدة مقومات تؤهلها للاستثمار في مجال الطاقة الشمسية،من أهمها :

1-الأراضي الصحراوية المشمسة في أغلب الأوقات لأكثر من 2000ساعة في السنة.

2-ارتفاع درجة الحرارة في الصحراء الجزائرية والتي تصل إلى 60 درجة مئوية في فصل الصيف.

3-تشتت المناطق النائية و توزعها على عدة مناطق يصعب من مهمة ربط القرى والأرياف بشبكة الكهرباء؛ تجدر الاشارة الى ان الصحراء ليست وحدها مكمنا للطاقة الشمسية، والأفضل للجزائر الاعتماد في إنتاجها على الهضاب وليس في الصحراء؛ لأن درجة الحرارة في الصحراء عالية جدا،وقد تتسبب في تعطيل عمل الألواح الشمسية ،أما في الهضاب فهي لطيفة ومناسبة،وفي هذاالاطار تتوزع الإمكانيات الشمسية عبر مختلف مناطق الوطن،كمايلي:

الجدول :01 إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية

منطقة	الساحل	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة	4	10	86
متوسط مدة الإشعاع الشمسي (ساعة/ سنة	2650	3000	3500
متوسط الطاقة (كيلوواط/ م/2 سنة)	1700	1900	2650

المصدر : وزارة الطاقة و المناجم،دليل الطاقات المتجددة في الجزائر.2007

و سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة،كما يلي :

-**منطقة الجنوب**: لتهجين المراكز الموجودة،وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. و سيتم انجاز مشروع "منار" أو القطب التكنولوجي للطاقات المتجددة في غرداية وهو يضم أربعة منصات تكنولوجية (الطاقة الشمسية الكهروضوئية؛ الطاقة الشمسية الحرارية؛ الهيدروجين من مصادر متجددة؛ تطبيقات الطاقة الشمسية في الزراعة .)

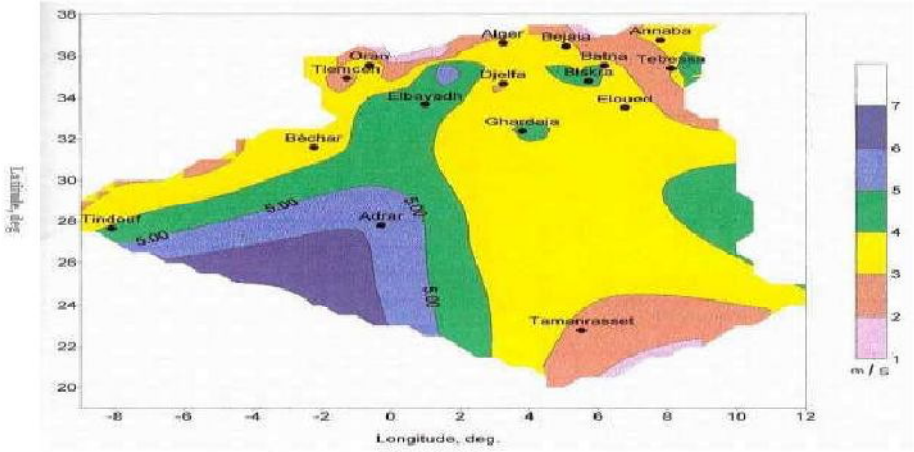
-**منطقة الهضاب العليا** : حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي .

– **المناطق الساحلية**: حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنايات والمساحات الأخرى غير المستعملة .و قد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة استراتيجية تطوير الطاقة الشمسية،حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة الشمسية ، التحكم في عملية تحويل و تخزين هذه الطاقة وتطوير المهارات اللازمة،بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط مدة الإشعاع الشمسي يتعدى 2600 ساعة في السنة وقد يصل إلى3500 ساعة في المنطقة الصحراوية التي تمثل 86% من المساحة الإجمالية للجزائر،من جهتها متوسط الطاقة قد يصل 2650 كيلوواط/م 2/سنة، وعلى هذا فالطاقة الشمسية تعتبر الأهم في الجزائر بل حتى على مستوى منطقة حوض البحر المتوسط وذلك كونها تمثل4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة،5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء و60مرة استهلاك أوربا المقدر بـ 3000 تيراواط ساعي/ السنة.(كافي، 07-08 أفريل 2015).

2-**الطاقة المائية**: تقدر كمية الأمطار المتساقطة سنويا على الجزائر حوالي 65 مليار م 3إلا أنه لايستغل سوى25 مليار م3ثلثا هذه الكمية مياه سطحية، علما وأنه يوجد 103 سد منجز ونحو 50 سد في طور الإنجاز،وباقي هذه الكمية هي مياه جوفية،وتبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحظيرة الوطنية نسبة 1% أي نحو 286 ميغاواط فقط، وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من ناحية وعدم استغلال الموارد المتوفرة من ناحية أخرى(دعاس، 2015) .

3-طاقة الرياح: يختلف المورد الريحي في الجزائر من منطقة إلى أخرى،وعلى العموم يمكن التمييز بين منطقتين: منطقة الشمال التي تتميز بساحل طوله 1200 كلم وتضاريس جبلية تتمثل في الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد السهول والهضاب العليا،وهنا معدل سرعة الرياح ليست مرتفعة،أما المنطقة الثانية فهي منطقة الجنوب التي تكون فيها سرعة الرياح أكبر خصوصا في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وفي منطقة أدرار تتجاوز 6 م/ثا .وعلى العموم يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر معتدلة تتراوح بين 2 و6 م/ثا، يمكن اعتبارها طاقة ملائمة لضخالمياه خاصة في السهول المرتفعة(فروحات، 2012)



المصدر: قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر،تاريخ الاطلاع (13-10-2013)

متوفر على الخط www .andi .dz/ar/les energiesrenouvebles

4-الطاقة الحيوية: تنقسم الجزائر إلى منطقتين، المنطقة الأولى هي الصحراء الجرداء التي تغطي حوالي 90% من المساحة الإجمالية للبلد،والمنطقة الثانية هي منطقة الغابات الاستوائية التي تغطي حوالي 10%من مساحة البلاد بمساحة تقدر بحوالي 2,5 مليون هكتار وفيها تغطي الغابات حوالي 1,8مليون هكتار، بينما تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1,9 مليون هكتار(عزة و خالدي، 28-29-أكتوبر 2014).

ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس من أهم النباتات في الاستعمال الطاقوي لكن للأسف لا يمثلان سوى 5% من الغابات الجزائرية،كما يعتبر استغلال النفايات والمخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية حل اقتصادي من شأنه المساهمة في التنمية خصوصا في المناطق الريفية .

5- .**الطاقة الجوفية**: يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطي هام لحرارة الأرض الجوفية،يؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة،واقعة أساسا في شمال شرق وشمال غرب البلاد،وتوجد الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تفوق 40درجة وأكثر المنابع حرارة هو حمام المسخوطين بدرجة تقارب 96 درجة ، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي عموما 3سربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2 م /ثا من الماء الحار، وهي جزء صغير مما تحويه الخزانات(مداحي و زيرق، 28-29 أكتوبر 2014)

ثانيا :العقبات

يعترض استغلال الجزائر للإمكانيات الهائلة من مختلف مصادر الطاقة المتجددة العديد من العقبات أو الصعوبات نذكر منها:

1-ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة مع نقص اليات التمويل وحجمها تزامنا مع تراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية،حيث فقدت الجزائر 10 مليار دولار من عائداتها النفطية في سنة 2020 وتقلص احتياطي الصرف. وضعف الاستثمارات الجانبية في هذا المجال الذي اصطدم بقاعدة 49/51 منذ سنة 2009 ولم يتم تعديلها إلا في منتصف سنة 2020من خلال قانون 20/07 الذي حدد القطاعات غير الاستراتيجية التي لا تخضع لقاعدة 49 و من ذلك الطاقات المتجددة التي ادرجت ضمن هذه القطاعات (Association Industry Solar East Middle, 2021)وإحجام البنوك على تمويل هذه المشاريع مقارنة بمشروعات الطاقة التقليدية نظرا لارتفاع المخاطر المالية وارتفاع تكلفة إنتاجها في الوقت الحالي وعدم مردوديتها في المدى القصير،حيث يتوقع ان تبق تكاليف توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية(الخلايا الضوئية)جد مرتفعة الى غاية سنة 2030 تقدر بما يتراوح بين 70 و 325 دولار/ميغا واط ساعة مقارنة مع 43-35 و 45-40 ميغا واط ساعة لكل من الغاز الطبيعي و الفحم على التوالي مع توقع انخفاض تكلفة الطاقة الشمسية الحرارية مقارنة بالطاقة الشمسية الضوئية،الوضع الذي لا يشجع على الاستثمار فيها- .

2-المشاكل التقنية المرتبطة بتشكل الغبار، التي تفرض ضرورة الاهتمام بتنظيف الألواح الشمسية على فترات لا تتجاوز ثلاثة أيام،و تكون فترة التنظيف مرهونة بنوعية الغبار المتراكم وطبيعة الطقس ،أما المشكلة الثانية فتتمثل في تخزين الطاقة الشمسية في الأوقات التي تقل فيها أشعة الشمس مثل: الليل، الأيام الغائمة أو الأيام المغبرة،مع الأخذ بعين الاعتبار قضية التآكل التي تصيب المجمعات الشمسية بسبب الأملاح الموجودة في المياه المستخدمة في دورات التسخين(بوفاس و باليلة ، 25 -26 أفريل 2017). حيث تنخفض كفاءة الخلايا الضوئية بمعدل حوالي 50 % لكل درجة حرارة تزيد عن 25 درجة مئوية،وعند تجمع الاتربة وعليه يكون التوليد الكهربائي مناسب في المناطق التي تتسم باعتدال درجة الحرارة وتنخفض في المناطق التي ترتفع فيها درجة الحرارة وتزداد فيها العواصف الرملية.

3-المعوقات المؤسسية والهيكلية المرتبطة بدور شركات التصنيع لاسيما التابعة للقطاع الخاص والسلطات التشريعية والبحث العلمي والمواصفات والمقاييس وتراكم المعوقات الفنية والتقنية المرتبطة بنقص اجراءات نقل المعرفة وتكنولوجيا الطاقة الجديدة المتعقلة بتصنيع مكونات

وأنظمة الطاقة الشمسية. حيث يسجل عدم قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ولم تتمكن من تحسين موقعها في مؤشر جاذبية الدول للطاقات المتجددة الذي يبرز أهم 40 دولة على المستوى العالمي في جمال جاذبيتها للاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير الفرص والذي عززت جائحة كورونا من الاتجاه إليه في ظل تزايد اضطرابات وتذبذبات سلسلة امداد الطاقة التقليدية الاحفورية. حيث احتلت الولاياتالمتحدة الأمريكية المرتبة الاولى في سنة 2020 نظرا للتوسع في طاقة الرياح بقيمة 65.8 نقطة من أصل 100 نقطةوتراجعت الصين التي تبوأت المرتبة الاولى في سنة 2019 الى المرتبة الثانية ب 62.4 نقطة بتوسع كبير في الطاقة الشمسية متبوعة بفرنسا واستراليا و ألمانيا. وصنفت بعض الدول العربية في مراتب جيدة منها المغرب في المرتبة 23 و مصر والاردن في المرتبة 29 و30 على الترتيب و الامارات العربية في المرتبة ،38 في حين عجزت الجزائر عن جذب الاستثمارات الأجنبية بعد طرحها لعروض تهدف الى إنجاز سبع محطات للطاقة الشمسية بطاقة 150 ميغاواط على مستوى ولايات بسكرة، غرداية والوادي، حيث تم قبول عرض مناقصة واحدة بطاقة إنتاج 50ميغاواط فقط،في حين رفضت العروض الاخرى.

4- .المشاكل و العراقيل المرتبطة بتسقيف السعر من طرف سلطة ضبط الكهرباء والغاز في حدود 11.16 دينار للميغاواط بالنسبة لولاية ورقلة، و10.8 دينار لولاية غرداية و1.24 دينار لمدينة بسكرة. والتي تحد من قدرة المستثمرين على تقديم لأحسن العروض التقنية، لان تحديد السعر الأقل تكلفة على حساب الجودة و التكنولوجيا والمعايير الدولية لا يشجع على الاستثمار ،لا سيما وأن هدف بلوغ 6000 ميغاواط في آفاق 2027 يتطلب بالمتوسط بناء 60 محطة بطاقة 50 ميغاواط للمحطة الواحدة، أي 8 محطات سنويا،وهو معدل لا يمكن بلوغه وفق الظروف الحالية.(ARENA, april 2020, p)

5-قصور شبكات الربط الكهربائي بين الدول العربية و الدول الاوروبية التي تسمح بتوسيع التجارة الإقليمية بين شمال إفريقيا وأوروبا ، وضعف التكامل المادي في شبكات الكهرباء الأوروبية. اذ يوجد خط واحد لنقل الكهرباء بني شمال إفريقيا وأوروبا (المغرب وإسبانيا) ،مع عدم إقامة مشاريع جديدة لنقل الكهرباء لزيادة هذه القدرة خلال العقود الماضية .

6- تقلص فرص التصدير الى الأسواق الأوروبية في ظل ظهور منافسين في انتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقة الشمسية، حيث يتوقع ان تصل نسبة توليد الكهرباء من محطات الطاقة الشمسية في دول الاتحاد الأوروبي إلى 13 % في عام 2030 وقد تمكنت 27 دولة منه في النصف الاول من سنة 2020 من إنتاج ما تحتاجه من الكهرباء بنسبة40% من طاقة الرياح

والشمس،لتتجاوز بذلك ما تم إنتاجه من الطاقة الأحفورية التي بلغت نسبتها 34%. مسجلة بذلك نسبة نمو قدرت ب 11% و من أهمها الدانمارك التي تمكنت من إنتاج ما نسبته 64% من الكهرباء من طاقة الشمس والرياح،متبوعة بإيرلندا بنسبة 49% ثم ألمانيا بنسبة 42%. وتعتبر الدانمارك من الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال وهي تطمح خلال عام 2050 إلى إنتاج 100% من الكهرباء من الطاقة البديلة. اضافة الى اسبانيا و ايطاليا و هو ما يقلص من فرص تصدير الجزائر من الكهرباء الشمسية الى الاسواق الاوروبية التيتستورد في المستقبل ما بين 30 إلى 40% من حاجياتها من الكهرباء فقط لاسيما اذا استمر توسع اسواقها في الإنتاج بسرعة ,

(Dave.j & Charles, 2020)في ظل تراكم هذه المشاكل و الصعوبات احتلت الجزائر في المؤشر العربي لطاقة المستقبل - الطاقة المتجددة لسنة 2019 - المرتبة السادسة عربيا بعد كل من مصر و الأردن و المغرب والإمارات العربية و تونس ب 64 نقطة مئوية من اصل 100 نقطة، حيث جاء الآداء مقبولا فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي المرتبط بهيكل السوق (78 %) الذي يقيس سهولة الوصول الى الشبكة و الدخول الى السوق من طرف المستثمرين الخواص والمؤشر الفرعي المتعلق بالاستثمار والتمويل 78%في حين سجل مؤشر القدرات المؤسساتية قيمة 66 % لوجود العديد من الهيئات والمنشآت المتخصصة في جمال الطاقة المتجددة و سجل أضعف قيمة في مؤشر اطار السياسة 33 نقطة مئوية فقط،و هو المؤشر الذي يقيس مدى الالتزام والمتابعة في تطوير الطاقة المتجددة من خلال التحديد الدقيق للأهداف عرب مخططات عمل مفصلة.

-سياسات دعم لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة و التخلص التدريجي من دعم الطاقة الاحفورية.

-قلة التحضير الجيد وانعدام التخطيط المسبق للبرامج المتعلقة بالطاقات المتجددة .

-ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشاريع الطاقة المتجددة مع قصور آليات التمويل، مما يؤثر سلبا على أسعارها وجعلها غير تنافسية بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية .

-الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في هذا المجال يعتبر مخاطرة مالية رغم أنها طاقة صديقة للبيئة.

-ضعف مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتطوير هذه المصادر على المستوى الوطني، ومن جهة أخرى قصور برامج التعاون الإقليمي في هذا المجال .

-ضعف الهياكل التصنيعية الأساسية ونقص القدرات الفنية والتقنيةاللازمة لتطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة

.-صعوبة تخزين هذا النوع من الطاقات .

-قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية .

-قلة مراكز الأبحاث في هذا امجال مقارنة مع دول أخرى .

.النتائج:

بعد التطرق إلى الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في مختلف مصادر الطاقة المتجددة، خصوصا الطاقة الشمسية وهذا ما يؤهلها لاحتلال مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي .
- ✓ تعد التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات والإمكانيات المتاحة في الطاقات المتجددة من أهم العوامل التي جعلت الجزائر تفكر في التوجه إلى الطاقات المتجددة كمكمل للطاقات الأحفورية .
- ✓ تم تقسيم برنامج تطوير الطاقات المتجددة آفاق 2030 إلى مرحلتين أساسيتين مع الوصول إلى 22000 ميغاواط كهدف رئيسي .
- ✓ تم تدعيم البرنامج بإطار مؤسسي هام من خلال إنشاء العديد من الهيئات وبإطار تشريعي من خلال سن العديد من القوانين وبإطار تحفيزي من خلال تقديم العديد من الامتيازات للاستثمار في هذا المجال .
- ✓ تقف أمام الجزائر العديد من العوائق التي تحد من استغلالها الجيد لمختلف الطاقات المتجددة، أهمها قلة التحضير الجيد للبرامج المتعلقة وكذا التكلفة الرأسمالية المرتفعة التي تقابلها قصور آليات التمويل.

5. خاتمة:

في الأخير يمكن القول انه برغم بحكم امتلاك الجزائر لمؤهلات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة والإمكانيات الهائلة ،وباعتبارها مصدر دخل داعم ومجال استثماري واعد عكفت الجزائر على جعلها في صلب السياسات الطاقوية والاقتصادية التي تنتهجها، لكن نجاحها في بلوغ أهدافها يتطلب التقليل من العراقيل التي تحد من استغلال هذه الطاقات وتشجيع المستثمرين للاستثمار في هذا المجال،لذا ومن أجل الوصول إلى استغلال أمثل لهذه الطاقة النظيفة وذات الدخل الكبير يجب على الدولة رسم سياسة استراتيجية محكمة سواء على المدى القريب او المتوسط أو البعيد والعمل بجد واعطاءها أهميتها التي تستحقها .

توصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقدم بعض التوصيات :

- العمل على خلق شراكات مع دول لها تجارب ناجحة في هذا المجال للاستفادة من خبراتهم .
- العمل على التطبيق الجدي لبرنامج تطوير الطاقات المتجددة آفاق 2030 .
- العمل على جعل الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة مكملا للطاقات النفطية الناضبة .
- البدء بالمشاريع الصغيرة حتى لا تكون الخسارة التي تحصل في المشاريع عالية .
- تطوير آليات وعمليات البحث العملي المرتبط بمجال الطاقات المتجددة .
- العمل على تشجيع وتكوين المستثمرين في مجال الطاقات المتجددة.

قائمة المراجع العربية :

- الأزهر عزة، و رشيدة خالدي. (28-29-أكتوبر 2014). الطاقات المتجددة في الجزائر تأهيل بنتيها أولى خطوات التنمية. *ملتقى دولي حول :تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر* ، (صفحة 4). جامعة المسيلة الجزائر.

-الشريف بوفاس، و الربيع باليلة . (25 -26 أفريل 2017). تفعيل استخدام الطاقات المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائري. *الملتقى الوطني حول :المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار*. جامعة 08 ماي 1945 قالمة. تاريخ الاسترداد 25-26 أفريل , 2017

-بلسم علي الدور، شيماء أحمد الطيب صالح، فاطمة الحاج موسى البصري، و معزة يوسف محمد أحمد. (2018). الطاقة المتجددة ،طاقة الرياح . السودان ، السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

-حدة فروحات. (2012). الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر. *مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 11*، 151.

-روضة جديدي، و سميحة جديدي. (أفريل, 2019). الطاقات المتجددة في الجزائر بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط تقلبات أسعار النفط. *مجلة العلوم القانونية ، 10*.

-سليم مطر. (2010). *موسوعة البيئة العراقية* (الإصدار ط 2). بيروت: دار الكلمة الحرة.

-شافية كتاف و زهير بن دعاس. (2015). سياسات واستراتيجيات ترقية ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية المتجددة في الجزائر. *مدمما لملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية*، (صفحة 4). جامعة سطيف الجزائر.

-صباح حسن عبد الزبيدي. (2007). خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في التنمية المستدامة . *مجلة كلية التربية للبنات ع 1 مجلد 18*، 141.

-فريدة كافي. (07-08 أفريل 2015). سياسات واساراتيجيات استغلال وتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر - دراسة مقارنة بين مشروعي ديزرتيك وصحراء صولار بريدر-. *مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية* ، (صفحة 5). جامعة سطيف الجزائر .

-ليلى قدورة. (2007). *مدخل إلى العلوم الطبيعية*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

-مجيد أحمد إبراهيم. (2016). الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة. *مجلة تكريت للحقوق*(العدد 29 المجلد 4)، 344.

-محمد طالبي،، و محمد ساحل. (2008). أهمية الطاقات المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ،عرض تجربة ألمانيا. *نجلة الباحث*(6)، 205.

-محمد مداحي، و سوسن زيرق. (28-29 أكتوبر 2014).الاستثمار في الطاقات المتجددة كتديل تنموي ممكن لإحداث التنمية. *فعاليات الملتقى الدولي حول :تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاتقطاب*

الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، (صفحة 18). جامعة المسيلة الجزائر.

قائمة المراجع الأجنبية:

_salihy, A. y. (2018). *Renewable energy resources applications and potential for development in iraq* (Vol. 5). Route Educational and social journal.

-Arena. (April 2020). *power sector planning in arab countries.*

-Association Industry Solar East Middle. (2021)., (p. 47). Retrieved january 2021

-Dave.j, & Charles, M. (2020). Renewables beat fossil fuels. *A half -yearly analysis of Europe s electricity tranition.*Retrieved july 22, 2020

-Makhloufi, S. (2020). Recommandations Liees aux defis de foncotionnement du systeme elect afin de reussir la transition enerhetique en Algerie . *revue des energies renveble (50).*

-Thomas, A. (2008). *A Hypothetical Enhanced Renewable Energy Utilization (EREU) Model for Electricity Generation in Thailand.* Norderstedt Germany: Der Deutschen Bibliothek.

تشخيص الواقع الاقتصادي للجزائر المتطلب للتنويع، خلال الفترة 2000-2020

Diagnosis of the economic reality of Algeria, which requires diversification, during the period 2000-2020

بهاء الدين طويل[1]، إسماعيل بن ديلمي[2]

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، bahadine.touil@univ-batna.dz.

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، ismail.bendelmi@univ-batna.dz.

ملخص:

عملت هذه الورقة البحثية على دراسة وتشخيص واقع اقتصاد الجزائر، خلال السنوات الممتدة من 2000 إلى 2020، من منطلق التنويع الحاصل في هيكله البنائي، حيث تبين وبعد اتباع المنهج الوصفي، تباعية الاقتصاد الوطني المطلقة لقطاع المحروقات، من خلال كل المؤشرات المتاحة، وكذا عند اعتماد مقياس هرفندل-هيرشمان.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية، قطاع المحروقات.

تصنيفات JEL: C41، E01، O55.

Abstract:

This research paper worked on the diagnosis of the reality of the Algerian economy, during the years 2000 to 2020, In terms of the diversification of its structure, where it was shown, after following the descriptive approach, The dependence of the national economy on the hydrocarbon sector, according to all available indicators, as well as on the basis of the Herfindal-Hirshman index.

Keywords: *Economic diversification; gross national product at current prices; hydrocarbon sector.*

Jel Classification Codes : *C41, E01, O55.*

- **المؤلف المرسل:** بهاء الدين طويل، bahadine.touil@univ-batna.dz.

1. مقدمة:

1.1. تمهيد:

لم تتوقف معاناة الدول أحادية المورد الاقتصادي، فهي عرض لصدمات وأزمات داخلية وخارجية، تشوه هيكلها الاقتصادي ببالغ الأثر، الأمر الذي دعا كثيرا من الاقتصاديين إلى استنفار هذه الدول، إلى تبني سياسة تنويع بنيانها الاقتصادي، عبر توسيع فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، في سبيل توسيع مشارب ومنابع دخلها، بغية تحقيق التنمية الشاملة وضمان وسيرورتها الدائمة، وهو المآل الذي تتسم فيه بدرجة عالية من التكامل الداخلي، المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة، وهو في الآن الوجه المثالي والمطلوب، لأي دولة تتمتع باقتصاد عصري، مستقر وقوي.

2.1. إشكالية الدراسة:

تم بناء إشكالية الدراسة انطلاقا من صياغة السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع التويع الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2020؟**

1.1.

2.1.

3.1. فرضية الدراسة:

تم صياغة فرضية الدراسة، وفق التالي: يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.

4.1. أهداف الدراسة:

نسعى عبر دراسة هذا الموضوع إلى الوصول لهدف رئيس، يتمثل في: تشخيص واقع الاقتصاد الوطني، من خلال كشف المسار التطوري لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الجاري، وصادرات البلاد خلال الأعوام 2000-2020، وإثبات مدى التنويع الحاصل في قطاعاته من عدمه، كتطبيق لما تم إماطة اللثام عنه في الجزء النظري لهذه السياسة التنموية.

1.1.

2.1.

3.1.

4.1.

5.1. منهج الدراسة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث، الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية المتبناة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وهذا باستخدام أساليب التحليل والتفسير لمختلف المعطيات والإحصائيات المقدمة في طيات هذه الورقة.

2. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

إن العمل على تسليط الضوء، والتعمق في دراسة التنويع الاقتصادي، وكل حيثياته النظرية، يتطلب المرور بجملة من النقاط، نستعرضها في الآتي:

1.2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:

في طيات هذا الجزء من ورقتنا البحثية، سنتناول مجموعة من المفاهيم المؤسسة لموضوع التنويع الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

لقد تم التطرق لمفهوم التنويع من قبل كثير من الباحثين، نورد بعضها إيجازا في: (زرموت، 2017، الصفحات 1185-1186)

- سياسة تنموية تهدف إلى: تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، عبر توجيه الاقتصاد نحو قطاعات، أو أسواق متنوعة، أو جديدة، بدل الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد؛
- تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية؛
- عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية، لتوليد موارد متجددة، تمكن من بلوغ مرحلة، يسيطر فيها الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، ومن ثم في مراحل لاحقة تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات، والتي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والمستمرة للخارج؛
- عملي وأدا في الآن، تنوع مصادر الدخل، توسع القاعدة الإنتاجية وتزيد من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر هيمنة سلعة واحدة رئيسية؛
- تحقيق عدد أكبر من مصادر للدخل، والتي من شأنها تعزيز تنافسية الدولة عالميا، من خلال السعي لرفع القدرات الإنتاجية بقطاعات متنوعة؛
- إيجاد مصادر دخل بديلة، من خلال تخفيض دور القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية.

تأسيسا لما سبق، يمكن استنتاج أن التنويع الاقتصادي يحث على: "توجيه الاقتصاد الوطني نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة، ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة، مع فتح المجال أكثر لولوج القطاع الخاص فيها جنبا إلى جنب والقطاع العام، في سبيل بلوغ التنمية الاقتصادية، التصدي للمخاطر المالية والأزمات الاقتصادية، والتخفيف من وقعها".

2.1.2. أهداف التنويع الاقتصادي:

في الغالب، تهدف استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى: (بلعيدي، 2008، صفحة 191)

- ضمان ديمومة توازن واستقرار الاقتصاد الوطني، في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار، ومنه زيادة فرص القضاء على البطالة والفقر؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي؛
- الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- تحقيق الصعود الاقتصادي؛
- تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة.

إن تنمية الاقتصاد في الأصل، قائم على نظرية التنويع، لا السعي لخلق ميزة تنافسية لقطاع أو سلعة ما، حيث تقترن استراتيجية التنويع بتحسين تنافسية إنتاج الاقتصاد ككل، حتى يستطيع المنافسة، ومن ثم الولوج إلى الأسواق العالمية.

3.1.2. أنماط التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع شكلين أساسيين، هما: (يحياوي، 2022، الصفحات 497-498)

1.3.1.2. تنويع الإنتاج:

يتم تنويع الإنتاج (تنويع الهيكل الصناعي) من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الدخل الوطني، ونميز بين صنفين من تنويع الإنتاج:

- **التنويع الأفقي:** يعني توزيع الاستثمار على أدوات من الفئة نفسها، فيولد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه، ومنه توفير عدد أكبر من

السلع، لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين، كما يسمح بتقليل الواردات وزيادة الصادرات؛

- **التنويع الرأسي:** يعني توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة (صناعية، زراعية وخدمية)، فضلا عن توسيع مجموعة المنتجات المصنعة ضمن قطاع معين، من خلال إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة، وزيادة قيمتها المضافة، بمعنى التحول والانتقال من إنتاج وتصدير السلع الأولية، إلى إنتاج وتصدير السلع المصنعة، عبر التكامل بين أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.3.1.2. تنويع الصادرات:

يعد تنويع الصادرات (توسيع الأسواق) استراتيجي قائم على توسيع سلة الصادرات من المنتجات المحلية، من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتمد ذلك على تقديم مزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وهو ما يسمح بالولوج إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، ما يقلل احتمالية التعرض لصدمات داخلية أو خارجية.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات والأسواق، يعطي صورة متكاملة عن مدى جسامة المخاطر المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، فمع أن عملية تنويع كل من الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومحفوفة بمخاطر طويلة الأجل، إلا أنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

2.2 مبررات التنويع الاقتصادي ومحدداته:

في طيات هذا العمل، سنتطرق إلى جزئيتي مبررات ومحددات التنويع الاقتصادي، كما يلي:

1.2.2. مبررات التنويع الاقتصادي:

يمكن ذكر أهم مبررات ودواعي التنويع الاقتصادي في النقاط الآتية: (نصير و عبد الحميد، 2022، الصفحات 413-414)

1.1.2.2. تقليل المخاطر الاستثمارية:

يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فرص الاستثمار، ومنه تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

2.1.2.2. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:

تعتمد الدول ضعيفة التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض العوائد من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات، أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

3.1.2.2. زيادة إنتاجية رأس المال البشري:

يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ليؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4.1.2.2. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:

يسهم التنويع الاقتصادي، الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة، في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

5.1.2.2. توليد الفرص الوظيفية:

لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، فإن كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، يولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

6.1.2.2. زيادة القيمة المضافة:

يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

2.2.2. محددات التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي محددات رئيس تتحكم فيه، نوردها فيما يلي: (سايح و ضيف، 2022، صفحة 87)

1.2.2.2. الحوكمة:

يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، إذ ينطوي هذا المفهوم على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات، مع وجود كفاءة في التنسيق، بين صانع القرار والجهات المعنية بتنفيذ هذه السياسات.

2.2.2.2. الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية من أهم العوامل، التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي، إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات، والسلع المنتجة داخل البلاد.

3.2.2.2. القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستقلة.

4.2.2.2. العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجي هامة، لتسجيل التبادل والتجارة، فهو يشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك.

5.2.2.2. الموارد البشرية:

تدرك معظم حكومات البلدان النامية مدى أهمية التعليم، والاستثمار في رأس مال البشري، كأحد العوامل لتحقيق نمو الاقتصاد، فالاستثمار في الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم، يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية، يشجع الابتكار ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة.

3.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي وقياسه:

للتنويع الاقتصادي مؤشرات تحدد معالمه التي تميزه، كما أنه من المتغيرات الكمية التي يمكن قياسها، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

1.3.2. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

تتمثل أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي الدالة عليه، فيما يلي: (سعودي، 2019، الصفحات 14-15)

1.1.3.2. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

يدل على درجة التغير الهيكلي، النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة لتغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي حسب القطاع، حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك.

2.1.3.2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

تحدد درجة استقرارية الناتج المحلي الإجمالي من عدمه، انطلاقا من علاقته باستقرار سعر النفط (كسلعة مرجعية لعديد الدول الريعية) من عدمه، ومن مفهوم التنويع الاقتصادي، يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3.1.3.2. تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

لأن أحد أهداف التنويع هو: تقليل الاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات، فإن من المؤشرات المفيدة الأخرى، تحديد وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4.1.3.2. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

بصورة عامة، يدل الارتفاع المضطرد للعناصر المكونة للصادرات غير النفطية إلى ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

5.1.3.2. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:

من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس، وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي المساهم في بناء الناتج المحلي الإجمالي بالبلاد.

6.1.3.2. الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص:

يمثل هذا المؤشر المساهمة النسبية الفعلية، للقطاع العمومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو مؤشر هام، كون التنويع الاقتصادي يعنى ضمنيا بزيادة ورفع معدل إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

2.3.2. قياس التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل حتما على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تقدم بدقة شدته ودرجته، بفعل تشتت واختلاف هذه المؤشرات، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص شدة التنويع الاقتصادي بين مختلف الدول، أو على صعيد الدولة الواحدة خلال حقب زمنية مختلفة، فالأمر يتطلب الاعتماد على مقياس هرفندل-هيرشمان (Herfindal-Hirshman)، وكذا مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur–Cossouv)، واللذين سنشرحهما فيما يأتي: (ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 23-24)

1.2.3.2. مقياس هرفندل-هيرشمان:

يحدد مقياس هرفندل-هيرشمان مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد، من خلال المعادلة التالية: $H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2}-\sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$، حيث:

- **H. H**: مؤشر هرفندل-هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كامل (كل القطاعات مساهم في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس، فيما يأخذ القيمة (1)، عندما يكون مقدار التنوع معدوم، وهي الحالة التي يتمركز فيها الناتج في قطاع واحد فقط؛
- $\mathbf{x_i}$: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- **x**: الناتج المحلي الإجمالي PIB.
- **N**: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس للدخل الوطني الإجمالي).

2.2.3.2. مقياس فلاديمير كوسوف:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: $\cos = \frac{\sum_{i}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i}^{n} \beta i^2}}$، حيث:

- **αi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الأساس؛
- **βi**: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة المقارنة؛
- **Cos**: مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما بلغت قيمة Cos = 0، فإن هناك تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة، والتي تدل على ضعف تلك التغيرات الهيكلية.

3. واقع الاقتصاد الحقيقي الجزائري، ومتطلبات تنويعه خلال الفترة 2000-2020:

الشق الآتي من الدراسة، والمتعمق في جزئية التنويع الاقتصادي، للجزائر خلال واحد وعشرين سنة ماضية، يتطلب الخوض في جملة من المحاور الرئيسة، ندرجها فيما يلي:

1.3. الإمكانيات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تحظى الجزائر بعديد المقومات والقدرات، التي تمكنها لا ريب من تحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي، ومن هذه الإمكانيات والمقدرات نذكر:

1.1.3. دور القطاع الخاص:

يسهم القطاع الخاص في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في قطاعات جديدة غير مستغلة، غير أن الجزائر تفتقر كثير من مؤسساتها الخاصة لنهج الوصول إلى رأس المال، مما يصعب عليها الاستغلال الكامل للفرص الاقتصادية المتاحة. من هذا المنطلق، فالحكومة مطالب بتحسس احتياجات القطاع الخاص، وإيجاد سبل تعزيز وزيادة الأعمال، عبر خلق سياسات صناعية وتجارية مواتية، مع إزالة العقبات البيروقراطية، كذلك ينبغي على القطاع الخاص، الانخراط في المبادرات الحكومية بخطط شاملة، تأخذ فيها زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال، بغية تنويع الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مقدرات البلاد، وكم الفرص غير المستغلة فيها. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 120-121)

2.1.3. سهولة تبني مبادئ الحوكمة:

تعتبر الحوكمة شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي،[1] أين تصنع فيها وتنفذ سياسات حكومي، تهدف لتعزيز وتطوير مساهمة قطاعات ناشئة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهر جليا في عديد البلدان النامية، المتميزة ببيئة ضعيفة لا وضوح فيها أو استقرار للأهداف والاستراتيجيات، ما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة، وهو حال الجزائر، الذي تطالب فيه الحكومة، مثلا: بإصلاح الإجراءات الجمركية، وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة، حتى يتيسر للمصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع، فالوضع بالبلاد يشهد ارتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير، وتعقد إجراءاتها الإدارية، ما ثبط المؤسسات الجزائرية في مسعاها لزيادة حجم تجارتها، وتوسيع قاعدة منتجاتها، نهيك عن ما تحتاجه الاقتصاديات الوطنية، على المستوى الإقليمي لمواءمة المعايير، في سبيل ضمان حرية التنقل عبر الحدود، لكل من العمالة والسلع. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 121-122)

3.1.3. الموارد الطبيعية:

للموارد الطبيعية المقدرة على قيادة التنويع الاقتصادي، كون استغلالها يدفع إلى زيادة الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد، برغم عدم توافق توفر الموارد وتنوع الإنتاج في الغالب، خصوصا في الدول الإفريقية [بما في ذلك الجزائر]، ومرده عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية (كتصدير المحروقات) إلى مزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (كتطوير الصناعات التحويلية، السياحية...). هذه البلدان عرض دائما للازدهار، بارتفاع أسعار الموارد

[1] - الحوكمة هي: "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها يتم ممارسة السلطة في بلد ما، من أجل المصلحة العامة، إضافة لسيرورة إختيار الحكوما ت وتغييرها، وكذا قدرة الحكومة في إعداد وتنفيذ السياسات الملائمة، في ظل إحترام المواطنين، الدولة والمؤسسات الحاكمة، وتفاعلاتها الاقتصادية والا جتماعية". (العربي و غالم، 2021، صفحة 435)

المهيمنة على مداخيلها، في حين تتعرض لدورات كساد حال انهيار الأسعار، وهو الداعي إلى توسيع إثراء وتنويع هذه المنتجات. (جحنين، 2021/2020، صفحة 122)

حبا الله الجزائر بعديد المقدرات والموارد، فهي ثري بما ظهر وما خفي في باطن أرضها، وما علم منه واكتشف كثير لا يمكن إحصائه في هذه الورقة، وإنما نوجزه حصرا في القطاع الفلاحي، الذي يمكن تلخيص مختلف موارده وإمكاناته في النقاط التالية:

1.3.1.3. الموارد المائية:

تتنوع وتتفرق الموارد المائية في الجزائر، حيث يمكن تصنيفها في الآتي: (ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 24-25)

- **الموارد المطرية:** لا يوجد توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة فيها، حيث تستفيد: 93% من مساحة الجزائر من: 8% فقط من إجمالي الأمطار المتساقطة على البلاد، فيما تهطل على: 7% من مساحتها ما نسبته: 92% من إجمالي الأمطار المتساقطة؛
- **الموارد السطحية:** تتمثل في مياه السدود، المحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى: 13.5 مليار م^3، حيث توزع جغرافيا في كامل التراب الوطني.
- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي: 7 مليار م^3 في السنة، موزعة بين: 2 مليار م^3 في الشمال، و5 مليار م^3 في الجنوب، حيث يستغل منها في شمال البلاد ما نسبته: 93%، هذه الموارد تتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار. وهي تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين، يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة: 600 ألف كلم^2، والمركب النهائي على مساحة: 300 ألف كلم^2.

2.3.1.3. الأراضي الفلاحية:

تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي: 42,46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى: 8,42 مليون هكتار، ورغم استصلاح الأراضي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بولايات الجنوب الجزائري، كولايتي: الوادي وبسكرة، إلا أن المساحة المستغلة لا تزال ضعيفة، مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي، لإحداث الأمن الغذائي، وكذا تحقيق إمكانية التصدير للخارج.

3.3.1.3. الموارد البشرية:

بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة: 2009 حوالي: 3,15 مليون عامل، حيث لم يتعدى: 1,63 مليون عامل سنة: 1980، إلا أن هذه الزيادة ضعيف مقارنة بالنمو السكاني لنفس الفترة، كما لوحظ أيضا العزوف الكبير عن العمل في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة. يفتقر غالبية الفلاحين للتأهيل العلمي، وهم برغم ذلك لا يعتمدون على المهندسين الفلاحين [إلا فيما ندر]، مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذا القطاع.

4.1.3. العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة، حيث يشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك، إضافة لمبادرات التنمية المكانية. تتمتع الجزائر بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى المملكة العربية السعودية، الأردن وعموم دول الشرق الأوسط، وهي دول [بخلاف الجزائر] قد زادت في ولوجها لمجالات اقتصادية وإقليمية متعددة، والتي تعتبرها بمثابة أسواق لمنتجاتها، لذلك فالجزائر ملزم بتوسيع إنتاجها وتنويع صادراتها، باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول [على الأقل]، كوقود لتطوير اقتصادها وتنويعه حرفيا. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 122-123)

5.1.3. القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:

تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقا واهتماما خاصين، باعتبارهما عوامل مساعدة لتسهيل سلاسة التوريد، إضافة إلى مساهمتها في تحديد قدرات التنويع للدول، وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها. فعلى المستوى المحلي، تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال، مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، وكذا القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف، تحت إطار العضوية متداخلة الأطراف، فالموارد البشرية مهم لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، فمن خلال البحث، التطوير واستخدام أفضل المهارات الإدارية، سيتم حتما الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية، كذلك من خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني، يمكن تسليط الإمكانيات البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي، وهذا كله يشمل تعزيز التعليم العالي، دعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع. (جحنين، 2021/2020، الصفحات 123-124)

6.1.3. الإطار الدولي:

إضافة لكل الإمكانيات السابقة، نتحسس لمسة للإطار الدولي في تنويع الاقتصاديات، سواء بالنسبة للدول منفردة أو ضمن تكتلات اقتصادية. إن اقتصاديات عملاقة كالصين،

الهند، اليابان، الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها لعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها، عبر: مشاريع تجارية مشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال، والذي يصب جله في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة، لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة، وفرص تجارية دولية. (جحنين، 2021/2020، صفحة 124)

2.3. التنويع الاقتصادي في الجزائر:

إن مسألة التنويع في الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الدراسة المسلط عليها بالاهتمام، والممتدة خلال السنون من 2000 إلى 2020، تتطلب البحث أولا في دراسة حركة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم في مؤشرات وقياس هذا التنويع الاقتصادي، في ظل القيود السالفة مكانيا وزمانيا.

1.2.3. تحليل واقع المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية وصادرات البلاد، خلال فترة الدراسة:

سيتم دراسة الحركة التطورية لمؤشرات اقتصادية كلية، ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية وكذا الصادرات الخارجية، بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، كما سيأتي:

1.1.2.3. المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي الجاري، للجزائر خلال فترة الدراسة:

شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا خلال فترة الدراسة، بمعدل: 6,00% في المتوسط، أين انطلق سنة 2000 بحصيلة: 54,79 مليار دولار، ليتوقف عند: 146,47 مليار دولار، وهو في هذا المسار قد عرف مرحلتين، توضحها معطيات الجدول أدناه:

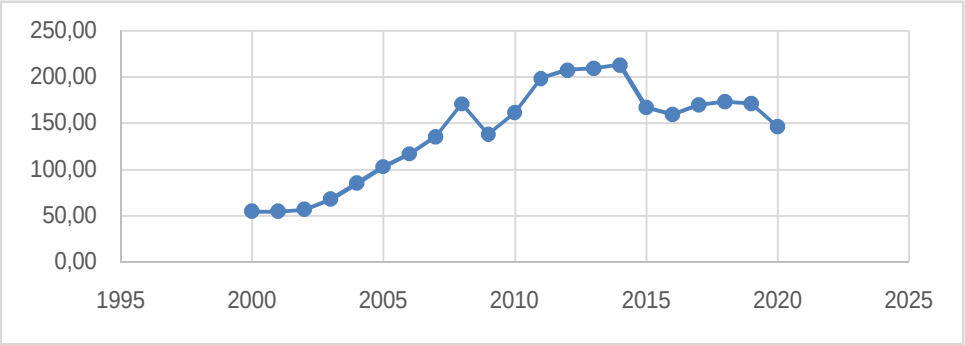
جدول 1: المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية بالجزائر 2000-2020 (مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GDP_C	54,79	54,74	56,76	67,87	85,37	103,23	117,17	135,78	171,40	138,12
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
GDP_C	161,78	199,06	207,83	209,70	213,52	167,30	160,00	170,12	173,72	171,75	146,47

المصدر: (بنك الجزائر، 2023) و (البنك الدولي، 2023).

- **المرحلة الأولى 2000-2014:** هذه الفترة الممتدة لخمسة عشر سنة ماضية، تحسن فيها GDP_C بـ: 10,96% في المتوسط، أين بلغ سنة 2014 مقدار: 213,52 مليار دولار، بفعل تحسن كافة القطاعات المركبة له لنفس الفترة، والمتمثلة في: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات، بنسب متوسطة: 10,30%، 12,10%، 7,45%، 12,46%، 12,63% و11,41% على التوالي.[1] (بنك الجزائر، 2023)

شكل 1: المسار التطوري للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2000-2020.



المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 01.

- **المرحلة الثانية 2015-2020:** في هذه السنوات انهار الناتج بأسعاره الجارية بمعدل متوسط: 5,57%-، واستقر سنة 2020 عند: 146,47 مليار دولار، بفعل تراجع النمو المتوسط لمداخيل جل القطاعات، وعلى رأسها المحروقات والخدمات بـ: - 11,97% و3,81%- تواليا. (بنك الجزائر، 2023)

2.1.2.3. المسار التطوري لصادرات الجزائر خلال فترة الدراسة:

نمت صادرات الجزائر خلال سنون الدراسة الواحدة والعشرين، وتحسنت بنسبة متوسطة: 3,57%، بالرغم من ارتقائها من حصيلة مقدرة بـ: 21,65 مليار دولار سنة 2000، لتتوقف غير بعيد بـ: 21,93 مليار دولار سنة 2020، حيث شهد هذا المسار على المراحل التالية:

جدول 2: المسار التطوري لصادرات الجزائر 2000-2020 (مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21,65	19,09	18,72	24,47	32,21	46,48	54,76	60,92	79,15	45,46

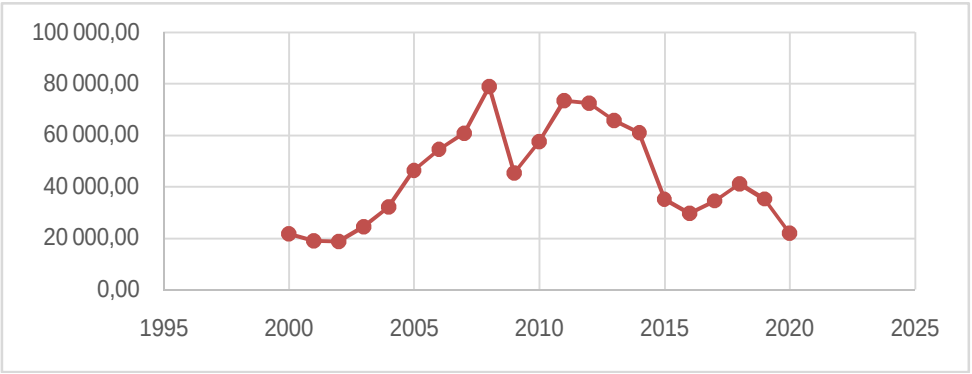
[1] - تساهم قطاعات: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بمعدل متوسط: 31,13%، 9,78%، 5,89%، 9,89%، 36,24% و7,28% على التوالي.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	57,76	73,73	72,62	65,82	61,17	35,14	29,70	34,57	41,11	35,31	21,93

المصدر: (بنك الجزائر، 2023)

- **المرحلة الأولى 2000-2002:** تراجعت صادرات البلاد خلال السنوات الثلاثة الأولى للدراسة إلى حصيلة: 18,72 مليار دولار (أدنى مستوى)، أي بنسبة متوسطة: -6,88%، جراء تراجع الصادرات من الطاقة، بمعدل متوسط: -7,14%، برغم تنامي الصادرات خارج الطاقة بـ: 1,92%.[1] (بنك الجزائر، 2023)
- **المرحلة الثانية 2003-2011:** تحسنت الصادرات وبلغت رصيد: 73,73مليار دولار سنة 2011، بمعدل متوسط: 19,75%، كنتيجة لتحسن صادرات الطاقة وغيرها، بمعدل متوسط: 19,82% و19,91% تواليا. تجدر الإشارة أنه خلال هذه الفترة، تم تحقيق أعلى حصيلة من الصادرات سنة 2008 بـ: 79,15مليار دولار. (بنك الجزائر، 2023)

شكل 2: المسار التطوري لصادرات الجزائر 2000-2020.



المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 02.

- **المرحلة الثالثة 2012-2020:** عاودت الصادرات التراجع في حصيلتها، لكن بمعدل متوسط قد فاق: -10,30%، بسبب انهيار الصادرات من الطاقة بمعدل متوسط: -10,76%. (بنك الجزائر، 2023) .

[1] - خلال السنوات من 2000 إلى 2020 ، تشكلت صادرات الجزائر من عناصر مختلفة، ممثلة في: الطاقة، المواد الغذائية، المواد الأولية ، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، والتي ساهمت بـ: 96,39%، 0,59%، 0,27%، 2,67%، 0%، 0,12% و0,06% في المتوسط تواليا.

2.2.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

نتحسس من خلال ما سبق، نوعا من الأحادية القطبية [إن صح التعبير] في اقتصاد الجزائر، خلال السنوات المسلط عليها بالاهتمام، لكن الفصل في مدى التنويع الاقتصادي للبلاد من عدمه، لا يكون إلا فيما سيأتي من هذه الورقة، والتي تستدعي تناول المؤشرات الآتية:

1.2.2.3. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

لاحظنا سابقا، ثقل تأثير قطاعي المحروقات والخدمات في بناء الناتج الوطني الجاري، أين ساهما بـ: 31,13% و36,24%، بينما النسبة المتبقية 32,63% قسمت بين القطاعات الأربع الأخرى، أما عن معدل النمو القطاعي المتوسط، فقدر بـ: 3,62% للمحروقات و7,70% لقطاع الخدمات. (بنك الجزائر، 2023)

2.2.2.3. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

اكتشف خلال الفترة 2000-2016، أثر بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي بالجزائر، فارتفاع فروق الدرجة الأولى لأسعار المحروقات بواحد دولار، تسهم في رفع الفروق من الدرجة الأولى للناتج المحلي الإجمالي، بأسعاره الجارية إلى 1,07 مليون دولار، وهو تأثير إيجابي يبرزه متوسط المرونة، المقدر بـ: 16,99%، ما يدل على عدم استقرارية الناتج البتة. (طويل، 2020)

3.2.2.3. تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:

بملاحظة المسار التطوري لمداخيل قطاع المحروقات، بالجزائر خلال سنوات الدراسة، نجد تراجعا في نسبة مساهمته في GDP_C، وذلك بنسبة متوسطة قد فاقت: 76,59%-، بينما تحسنت مساهمة قطاعات: الفلاحة، الصناعة، بناء وأشغال عمومية، الخدمات وحقوق ورسوم على الواردات بمعدلات متوسطة: 64,97%، 60,25%، 52,47%، 43,24% و29,79% على التوالي، ما يشي إلى حد ما، بمسعى تقليل الاعتماد على مداخيل المحروقات، في مقابل رفع وتيرة قاعدة إيرادات القطاعات الأخرى، تحقيقا لمبتغى التنويع الاقتصادي. (بنك الجزائر، 2023)

4.2.2.3. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:

كشأن المؤشر السابق، عرف قطاع الطاقة تراجعا في نسبة مساهمته في حصيلة صادرات البلاد، خلال الواحد والعشرين سنة الماضية، وهذا بمعدل: 0,31%- في المتوسط، في مقابل تحسن مساهمة باقي القطاعات غير الطاقوية، بمعدل متوسط: 8,26%.

5.2.2.3. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:

حسب ما توافر بحوزتنا من إحصائيات، استقرت في حدود السنوات من 2004 إلى 2019، فقد لوحظ تزايد حجم العمالة في قطاعات: الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات، بمعدلات متوسطة: 9,85%، 4,89% و17,67% تواليا، بينما تراجعت في قطاع الفلاحة بـ: 1,51%- في المتوسط. (بنك الجزائر، 2023)

6.2.2.3. الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص:

يعرف هذا المؤشر ضعفا وندرة في الإحصائيات، حيث قد نفذ بحوزتنا فقط استثمارات القطاع الخاص في الطاقة، للسنوات من 2004 إلى 2006، والتي عرفت تحسنا متوسطا، قدر بـ: 225,59%. (البنك الدولي، 2023)

3.2.3. قياس التنويع الاقتصادي:

إن ما تم تناوله لحد الآن، يبين الضعف الشديد في تنويع الاقتصاد الجزائري، لكن حسم ذلك نهائيا في ظل قيود الدراسة الزمانية والمكانية، لا يتأتى إلا من خلال مقياس هرفندل-هيرشمان، نسبة إلى الناتج الوطني الخام بأسعاره الجارية، والذي تم حسابه وتقديمه في الجدول أدناه:

جدول 3: قيمة مقياس هرفندل-هيرشمان، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري، بالجزائر 2000-2020.

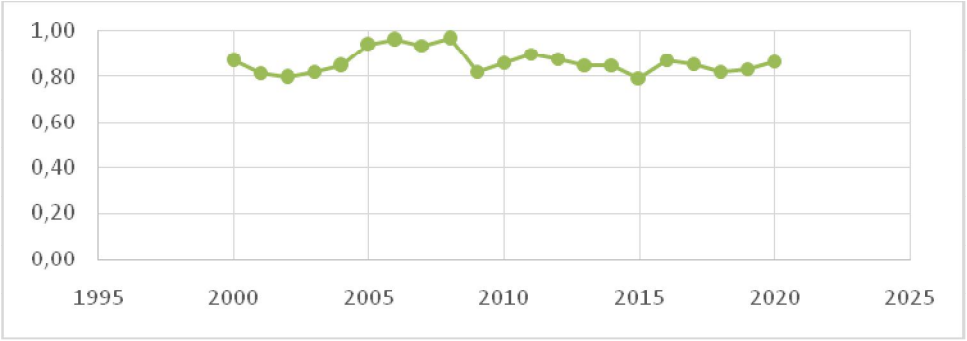
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
H.H	0,87	0,82	0,80	0,82	0,85	0,94	0,96	0,94	0,97	0,82
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
H.H	0,86	0,90	0,88	0,85	0,85	0,79	0,87	0,85	0,82	0,83	0,87

المصدر: (بنك الجزائر، 2023).

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن مؤشر هرفندل-هيرشمان، المحسوب نسبة إلى الناتج المحلي الجاري بأسعاره الجارية، الخاص بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة من

2000 إلى غاية 2020، ينحصر ما بين 0,79 و0,97، وهو في ذلك قريب إلى الواحد الصحيح، ما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد واحد، ممثل في إيرادات المحروقات، أي أن اقتصاد البلاد بعيد كل البعد عن مفهوم التنويع الاقتصادي، ومن جميع النواحي.

جدول 4 : قيمة مقياس هرفندل-هيرشمان، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري، بالجزائر 2000-2020.



المصدر: من إعداد الباحثين وفق معطيات الجدول 03.

4. تحليل النتائج:

- يعد التنويع الاقتصادي استراتيجية بعيدة المدى، تتطلب من الدول العمل على وضع نهج متوازن في تنميتها، كما وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد، المؤسسات والبنى التحتية؛
- إن تحقيق تنويع اقتصادي، يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، كما أنه رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص. هذا الدور يتجلى أساسا [بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة، البيئة المحفزة للنمو وتوسيع قطاع الأعمال] في تحديث القوانين، التشريعات، الاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية؛
- عرفت حصيلة كل من الناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الجارية وصادرات الجزائر تحسنا وتطورا، خلال الفترة 2000-2020 بمعدلات متوسطة: 4% و3,57% تواليا؛
- إن تشخيص واقع الاقتصاد الحقيقي للبلاد خلال فترة الدراسة، قد بين بأنه بعيد كل البعد عن أي تنويع اقتصادي، حيث هيمن قطاع المحروقات والطاقة على رصيدي الناتج والصادرات، بنسبة متوسطة: 31,13% و96,39% على التوالي، كذلك كل

المؤشرات تدل على هذه النتيجة، رفقة مقياس هرفندل-هيرشمان: $H.H \cong 1$، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة؛

- تتمثل أولوية الجزائر في تقوية اقتصادها [وهي على ذلك قادر بكافة المقدرات التي تستحوذ عليها]، لمواجهة أي صدمة غير محتملة، ناجمة عن تراجع عائدات النفط، وهو الذي لا يتأتى إلا بتنويع اقتصادها في مختلف الأوجه القطاعية، لتلبية حاجيات اليد العاملة، توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة فلاحية وصناعية قوية.

5. خاتمة:

منذ تأميم الجزائر لقطاع المحروقات مطلع سبعينيات القرن المنصرم، هيمنت الطاقة على الصادرات رغم توجه البلاد في تلك الفترة للتصنيع، هذه الخطوات ورغم ما نجم عنها من رفع للمداخيل من العملة الصعبة، إلا أن التبعية المطلقة للمحروقات، قد أفسدت جميع التوازنات الاقتصادية للجزائر، عندما لاحت وعاينت أولى الأزمات سنة 1986.

منذ ذلك الحين إلى يوم الناس هذا، والوضع الاقتصادي في البلاد هو نفسه، فالدرس السابق وعلى فداحة آثاره لم يتم الاستفادة منه، على ما في الساحة من أصوات لم تخفت، بل تعالت في مناشداتها برفع الوهن عن اقتصاد الجزائر، وتحقيق التحدي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي، كبديل استراتيجي للخروج من أزماتها الاقتصادية، وبلوغ التنمية المستدامة. إن الجزائر تزخر بإمكانيات ومؤهلات، تسمح لها بتسجيل قفزة نوعية في كل الميادين، شرط تثبيت معالم التنويع الاقتصادي وفق خطط استشرافية محكمة، تساهم في تجسيدها على أرض الواقع، بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

➢ الاقتراحات:

في مسعى ولوج الجزائر للتنويع الاقتصادي، والتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، فالأمر يستدعي منها:

- توجيه الادخار الوطني صوب المشاريع التحويلية، وبناء قاعدة صناعية وفلاحية، تضمن الأخيرة الأمن الغذائي القومي، كما وتساهم في تمويل المرامي الصناعية؛
- تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا لجلب الاستثمارات المباشرة، والعمل على تخفيف الإجراءات البيروقراطية، التي تعرقل أي بوادر أو رغبة في استثمارات جديدة، وكذا تهيئة المناخ للاستثمار الخارجي، بوضع وسن قوانين تحفز المستثمر الأجنبي، الذي ثبطه وردعه قانون 51-49.؛

- تنشيط حركة التجارة الخارجية، والتي لن تتأتى إلا بتنشيط السوق الداخلية، وهو أمر يستلزم، ربط جميع الولايات بشبكة طرق جيدة، يستكمل فيها الطريق السيار شرق غرب، بالطريق العابر من الشمال إلى قلب الصحراء. وهو مشروع يتيم إذ لم يلحق بشبكة سكة الحديد، التي لا مفر من ربطها بإفريقيا (الحديقة الخلفية للجزائر)، إن كان في النية حقا تنشيط للتجارة الخارجية؛
- استغلال الطاقات البديلة والمتجددة، في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.

6. قائمة المراجع:

أ. الأطروحات:

1. كريمة جحنين. (2021/2020). **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات. الجزائر العاصمة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

ب. المقالات:

2. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد: 19)، الصفحات 13-36. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_19/3.dif%20ahmed.pdf#
3. بهاء الدين طويل. (06 02, 2020). **تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.** مجلة البشائر الاقتصادية(العدد: 03)، الصفحات 603-619. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109538
4. بوزيان العربي، و جلطي غالم. (15 09, 2021). **مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها**. مجلة المالية & الأسواق(العدد: 02)، الصفحات 128-447. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/163316

5. حنان سايح، و أحمد ضيف. (ديسمبر, 2022). **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020**. مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات(العدد: 02)، الصفحات 83-94. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209761

6. خالد زرموت. (2017). **التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية(العدد: 03)، الصفحات 1183-1200. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47245

7. عبد الحفيظ يحياوي. (2022). **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر**. مجلة دراسات اقتصادية(العدد: 01)، الصفحات 488-509. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/184434

8. عبد الصمد سعودي. (30 10, 2019). **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تطبيقية نموذج التنويع -هريشمان هرفندل-**. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة(العدد: 02)، الصفحات 01-22. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123774

9. محمد بلعيدي. (01 10, 2008). **التنويع الاقتصادي: اي استراتيجية للجزائر؟** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 03، الصفحات 189-204. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86577

10. نصير عبد الله، و عبد الحميد حفيظ. (ديسمبر, 2022). **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة(العدد: 02)، الصفحات 410-430. تاريخ الاسترداد 21 07, 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212234

البنك الدولي. (2023). **إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)**. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ&view=chart

ج. مواقع الإنترنت:

11. البنك الدولي. (2023). **الاستثمار في الطاقة بمشاركة القطاع الخاص (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - Algeria.** تاريخ الاسترداد 27 07, 2023، من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.ENGY.CD?locations=DZ&view=chart

12. بنك الجزائر. (2023). **التقرير السنوي**. تاريخ الاسترداد 26 07, 2023، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

13. بنك الجزائر. (2023). **النشرات الإحصائية الربع سنوية.** تاريخ الاسترداد 22 07, 2023، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-2017-2/

OEB Univ. Publish. Co.

التأصيل النظري للأمن الغذائي واستراتيجية تحقيقه في المملكة العربية السعودية

Theoretical rooting of food security and strategy to achieve it in the Kingdom of Saudi Arabia

فريد خميلي[1]، أميرة دباش[2]

[1]جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-(الجزائر)، Khemili.farid@univ-oeb.dz

[2]جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2- (الجزائر)، amira.debbache@univ-constantine2.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى موضوع هام في حياة البشرية، وهو الأمن الغذائي من خلال التطرق الى مفهومه، وأنواعه ومستوياته، ثم التطرق الى أبعاده ومؤشراته والتحديات التي تواجه الدول لتحقيق الامن الغذائي. كما هدف الدراسة أيضا الى بيان وتوضيح استراتيجية المملكة العربية السعودية في تحقيق الامن الغذائي بالتركيز على أهم المعالم التي تمثل التوجه الاستراتيجي لهذه الدولة. ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف الأمن الغذائي والمنهج التحليلي في عرض التجربة.

لقد نتج عن هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن الأمن الغذائي هو هدف استراتيجي لكل الدول ويتحقق ذلك من خلال أربعة أبعاد أساسية هي الوفرة، الوصول، الاستخدام والاستقرار والشعار الأساسي له هو تحقيق غذاء مغذ وآمن لجميع الأفراد تستمر به حياة البشرية. ومن التجارب العربية الرائدة في ذلك هي تجربة المملكة العربية السعودية.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، عوامل الأمن الغذائي، استراتيجية المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL: p40

Abstract

This study aimed to address an important topic in the life of humanity, which is food security by addressing its concept, types, levels, and then addressing its dimensions, indicators and challenges facing countries to achieve food security. The study also aimed to clarify the strategy of the Kingdom of Saudi Arabia in achieving food security by focusing on the most important landmarks that represent the strategic direction of this country. The descriptive approach was relied on in describing food security and the analytical method in presenting the experiment

This study has resulted in several results, the most important of which is that food security is a strategic goal for all countries and this is achieved through four basic dimensions: abundance, access, use and stability, and the main slogan of it is to achieve nutritious and safe food for all individuals that continues .the life of humanity. One of the leading Arab experiences in this is that of the Kingdom of Saudi Arabia

Keywords: food security, food security factors, Saudi Arabia's strategy

Jel Classification Codes: p40.

مقدمة:

لا يختلف اثنان على أن الغذاء هو الحاجة الأساسية والضرورة لجميع الأفراد، لأن به تستمر الحياة بصفة عادية بعيدة عن الامراض والعلل -، وباعتبار الدول هي المسؤولة عن توفير الغذاء لأفرادها نجد أن معظمها سارعت الى رسم استراتيجيات مختلفة لتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح هدفا استراتيجيا تسعى جميع الدول لتحقيقه لما يعود عليها من فوائد اقتصادية، سياسية واجتماعية.

إن سعي الدول لتحقيق الامن الغذائي سيقف أمامه العديد من العراقيل التي قد تحول حول هدفها هذا لأنها تعمل في ظل ظروف داخلية وأخرى خارجية خارجة عن سيطرتها، لذلك فان معظم الدول تركز على وضع رؤية طويلة المدي تتعلق بالحالات العادية والحالات الطارئة حتى يتسنى لها تحقيق غذاء مغذ وآمن لأفرادها.

من الدول التي كانت السباقة في رسم استراتيجية الأمن الغذائي المملكة العربية السعودية التي بادرت في رسم خطة استراتيجية طويلة المدي، ووضع أهداف قابلة للتجسيد على أرض الواقع وسطرت برامج زمنية لذلك.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا لذلك فان إشكالية الدراسة يمكن توضيحها من خلال طرح الأسئلة الموالية:

- ما المقصود بالأمن الغذائي وما أنواعه؟
- ما هي مستويات الأمن الغذائي وما هي العوامل المؤثرة في ذلك؟
- فيما تتمثل أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي ؟
- ما هي التحديات التي تواجه الدول أمام تحقيق الأمن الغذائي؟
- فيما يتمثل معالم التوجه الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية لتحقيق الأمن الغذائي؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- التطرق لمفهوم الأمن الغذائي وبعض المصطلحات المقاربة.
- معرفة عوامل وأبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي.
- توضيح مختلق التحديات التي قد تكون كعراقيل أمام الدول في تحقيق الأمن الغذائي.

- التعريج على تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال شرح وبيان الاستراتيجية المعتمدة.

أهمية الدراسة: لهذه الدراسة أهمية كبيرة على المستوى العلمي كونها تبحث في أحد المفاهيم الأكاديمية العلمية الهامة في حياة البشرية، وهو الأمن الغذائي الذي يرتبط بالحياة، فتحقيقه يعني استمرارية البشرية، كما لها أهمية عملية من خلال تقديم التجربة السعودية وبيان أهم الركائز التي ركزت عليها، ومن ثمة إمكانية الاستفادة منها خصوصا للدول العربية.

منهج الدراسة: لتحقيق الأهداف المرجوة سيتم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي**: من خلال التطرق للتأصيل النظري للأمن الغذائي اذ سيتم جمع المعلومات من مختلف المراجع المعتمدة ثم تنظيمها وترتيبها.
- **المنهج التحليلي**: من خلال تحليل لأهم معالم التجربة السعودية في تحقيق الأمن من الغذائي.

محاور الدراسة: سيتم تقسيم هذه الدراسة الى:

- التأصيل النظري للأمن الغذائي.
- استراتيجية المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي.

1-التأصيل النظري للأمن الغذائي

1-1مفهوم الأمن الغذائي

حضي موضوع الأمن الغذائي باهتمام الدول، والمنظمات العالمية المختصة في الغذاء وحقوق الانسان، ومن باب أولى الباحثين والأكاديميين على مستوى المؤسسات البحثية، باعتباره موضوعا حتميا وخصبا للبحث، يتعلق بحياة البشرية جمعاء. لذلك قد لا نجد تعريفا موحدا للأمن الغذائي نظرا لتعدد الزوايا والرؤى والخلفيات الفكرية للباحثين، وهذا الأمر شائعا في مجال البحث العلمي. ونقدم بعض التعاريف المقدمة للأمن الغذائي فيما يلي:

- حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة فان الأمن الغذائي يتعلق بمدى توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع كما ونوعا لإشباع رغباتهم الغذائية بصورة مستمرة هذا ما يؤدي

الى توفير حياة نشطة وصحية (https://www.aljazeera.net/encyclopedia). ويدل هذا التعريف على أن الامن الغذائي له علاقة بتغذية الأفراد وتقوية أجسامهم للعمل والعيش بسلامة وصحة وهذا لا يكون الا بوجود قد كاف من الغذاء الذي يضمن الحياة الكريمة.

- يعرف الأمن الغذائي بأنه ذلك الوضع الذي يتحصل فيه الناس على غذاء كاف، آمن ومغذي تستمر به حياتهم ولا يتعرضون للمرض ، هذا يكون في جميع الأوقات وفي كل الأماكن، وهو مرتبط بتوفر بالاكتفاء الاقتصادي والغذائي(Zhou & Wan, 2017). وهذا يدل على الامن الغذائي مرتبط بمدى تلبية التفضيلات الغذائية للأفراد بصفة كافية دون مشقة.
- يعرف الأمن الغذائي بأنه القدرة على توفير الغذاء والوصول اليه من قبل جميع الأفراد، ومدى استخدامه واستقراره(UNCTAD، 2017).ويشير هذا التعريف أيضا المقدم من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى وجود أربعة شروط للأمن الغذائي حتى تكون الحياة سليمة وصحية وهي التوفير، الوصول، الاستخدام والاستقرار في تلبية الاحتياجات.

بعد تحليل مختلف التعاريف السابقة فان الباحثين يعرفان الأمن الغذائي بأنه وضع غذائي يكون في مجتمع معين وطنيا او اقليميا أو عالميا يكون فيه كل الأفراد قادرين على الوصول للغذاء واستخدامه بشكل مستمر دون قيود بما يوفر لهم حياة آمنة ومغذية وصحية يستمرون بذلك في مزاولة مختلف الأنشطة بصفة نشطة بعيدين على خطر الفقر والمرض الذين يعتبران هاجس البشرية جمعاء.

ان الأمن الغذائي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تلبية الحاجيات الغذائية للأفراد لذلك نجد أن الدول تهتم بوضع استراتيجيات طويلة المدى من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بتوفير مختلف الأغذية لسكانها في كافة الأوقات وفي كافة الأزمنة دون قيود تذكر.

2-1مصطلحات مقاربة

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي ببعض المفاهيم التي تشكل جزء رئيسيا في فهم هذا المصطلح نبينها فيما يلي:

الاكتفاء الذاتي

ينظر للاكتفاء الذاتي بأنه القدرة التي تتمتع بها الدولة المعينة على الاعتماد على مواردها وامكانياتها الذاتية في تحقيق الاحتياجات الغذائية لمواطنيها(قطاب و مزريق ، 2022)

وتحسب درجة الاكتفاء الذاتي وفقا للمعادلة الآتية(قطاب و مزريق ، 2022) :

درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك) * 100

إن الاكتفاء الذاتي يشير حسب التعريف السابق الى مدى تلبية الغذاء لأفراد الدولة الواحدة بالاعتماد على مواردها الداخلية دون اللجوء للموارد الخارجية، والتي تتمثل في الاعتماد على الواردات للغذاء، بحيث يحكم على الدولة بأنها محققة للأمن الغذائي اذا استطاعت أن تتخلص من التبعية الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية.

أمان الغذاء

يتعلق أمان الغذاء بالجانب الصحي للغذاء عبر مختلف مراحله الإنتاجية، والتخزينية والتوزيعية بحيث يجب أن تكون هناك معايير سلامة صحية عبر العمليات الإنتاجية والتسويقية للمنتج حتى يحصل الأفراد على تلك المنتجات الآمنة لصحتهم، فيقومون باستهلاكها بكل أريحية ودون أي مخاطر صحية(خلالفة، 2015). وهذا يدل على أن أمان الغذاء عبارة عن صفة تتوفر في الغذاء أو هي شرط أساسي حتى نسميه غذاء، فلا يكون هناك أمن غذائي دون توفر أمان الغذاء، وبذبك يمكن القول أن أمان الغذاء هو شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي: يشير هذا المفهوم الى الصدمات التي تصيب اقتصاد ما وتؤثر على الأمن الغذائي وتتثمل هذه الصدمات في (بن عيسى و كبيري، 2018):

- ✓ صدمات متعلقة بالإنتاج كأزمات الغذاء أو فقدان المحاصيل بسبب الفيضانات أو التلف.

- ✓ صدمات متعلقة بالعمل: مثل ضعف القدرة الشرائية بسبب انخفاض الأجور، فقدان وظائف كثيرة.
- ✓ صدمات متعلقة بالتجارة ويحدث ذلك بسبب التضخم.
- ✓ صدمات متعلقة بالتحويلات يكون ذلك في الدول ذات الطابع الاجتماعي في الغالب في حالات الانكماش مما يدفع الدولة الى تخفيض الدعم الاجتماعي، ما يهدد الأسر الفقيرة بسبب ارتفاع الأسعار.

الفجوة الغذائية: تتمثل الفجوة الغذائية في ذلك الفارق بين الإنتاج المحلي والطلب الموجود الإجمالي من الغذاء داخل الدولة، ويتم حسابها بالمعادلة الآتية(قطاب و مزريق ، 2022):

الفجوة الغذائية للمنتج = الطلب الكلي للمنتج – العرض الكلي للمنتج

1- 3أنواع الأمن الغذائي: يوجد هناك نوعين من الأمن الغذائي هما (قويسي و بن موسى، 2022):

- **الامن الغذائي المطلق :**يرادف هذا النوع الاكتفاء الذاتي، ويسمى أيضا بالأمن الغذائي الذاتي ويتحقق ذلك عندما تستطيع الدولة الواحدة انتاج الغذاء بما يكفي الطلب الموجود أو يفوقه، وهذه الوضعية في الغالب يصعب الوصول اليها كما قد تفقد الدولة من الاستفادة من المزايا النسبية للتجارة الخارجية.
- **الامن الغذائي النسبي:** يعني الأمن الغذائي النسبي مقدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للأفراد كليا أو جزئيا وضمانه بصفة مستمرة بما يضمن العيش بسلامة صحية ونشطة.

4-1مستويات الأمن الغذائي: لا يوجد مستوى واحد للأمن الغذائي وانما هو يتدرج من مستوى لآخر ، وهناك ثلاث مستويات وهي(لرقام، 2006/2005):

- **المستوى الأول:** ويطلق عليه مستوى الكفاف، وهو ذلك الحد الأدنى من الغذاء الذي يجب على الدولة أن تلتزم بتوفيره للأفراد لاستمرار حياتهم ، وهو يتوافق مع حد الفقر

، فهذا المستوى يتعلق بالاستهلاك الذي يضمن توفير حد أدنى من السعرات الحرارية التي بها تستمر الحياة.

- **المستوى الثاني:** يتعلق هذا المستوى بمفهوم سوء التغذية، وهو مستوى يتموقع ويتفاوت بين المستوى الأول والمستوى المتوقع بحيث تصبح حياة الأفراد في خطر تعاني من سوء التغذية أي نقص مكونات الغذاء من المكونات الأساسية التي يحتاجها الجسم.
- **المستوى الثالث:** ويطلق عيه المستوى المرتقب وهو مستوى يتعلق بالبعد الإنتاجي بحيث يكون للدولة القدرة على توفير الغذاء للأفراد بما يسمح لهم بأداء أعمالهم الإنتاجية بكفاءة ، وهو جزء يتعلق بالكماليات وهو يعتمد على شقى معادلة الأمن الغذائي:
  - ✓ عرض الغذاء: ويمثل جانب الإنتاج والتجارة الخارجية.
  - ✓ طلب الغذاء: وله علاقة بالدخل الشخصي حيث كلما ارتفع حدث ارتفاع في الطلب على الغذاء وهو الامر الذي يزيد من الأداء الإنتاجي للفرد مساهما بذلك في التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى تطور الدولة.

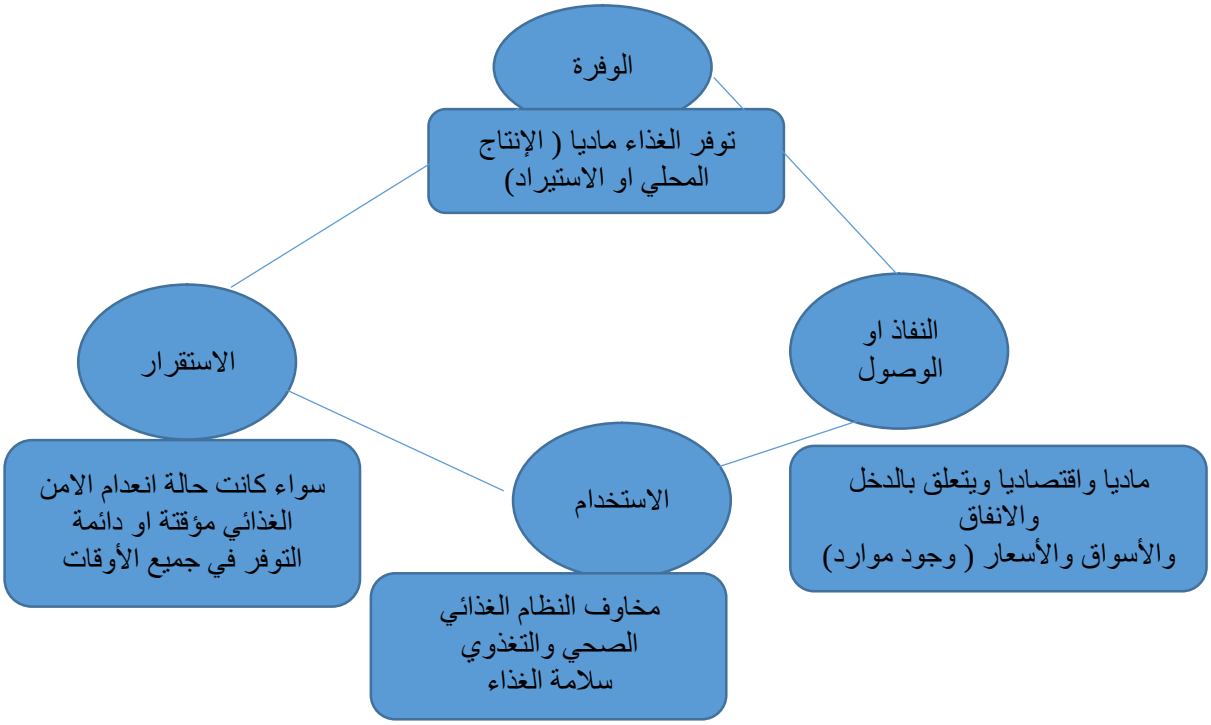
1-5عوامل الأمن الغذائي: هناك عدة عوامل يتوقف عليها مستويات الأمن الغذائي في أي دولة، فهي عوامل تؤثر على الأمن الغذائي وتجعل من الدول تواجهها وتتمثل هذه العوامل في(ناصر، 2010) :

- **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالظروف الداخلية للدولة، فلكل دولة ظروفها الخاصة التي تختلف عن الدول الأخرى، وبالتالي قد يؤدي ذلك الى وجود تفاوت في مستوى الأمن الغذائي، كما يؤدي الى اختلاف الاستراتيجيات التي تصممها الدول لمواجهة ذلك، وتتمثل هذه العوامل في:
  - ✓ عدد السكان؛
  - ✓ احتياجات وطلبيات السكان؛
  - ✓ الإمكانيات الإنتاجية للدولة؛
  - ✓ الدخل الحقيقي للأفراد وطريقة توزيع الدخل.

- **العوامل الخارجية:** وهي عبارة عن عوامل لا تكون داخلية وانما متعلقة بالاقتصاد العالمي ككل لان الاقتصاديات مرتبطة ببعضها البعض عن طريق التجارة الخارجية، فما يحدث في العالم الخارجي من شأنه أن يؤثر على الأمن الغذائي في دولة معينة، وتتمثل هذه العوامل في:
  - ✓ الموارد المتحصل عليها من النقد الأجنبي باستخدام الصادرات؛
  - ✓ وفرة الغذاء في السوق العالمي.
  - ✓ استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.
  - ✓ مدى وجود تسهيلات من الهيئات العالمية.
  - ✓ مدى توفر الإعانات في مجال الغذاء

6-1أبعاد الامن الغذائي: يوجد أربعة أبعاد للحكم على مدى توفر الدولة للأمن الغذائي من عدمه ونبينها من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: أبعاد الامن الغذائي



المصدر: (طلحة و قندوز، 2022، صفحة 10)

ومن خلال ما سبق يتبين أن الأمن الغذائي في أي دولة يتوقف على وجود ثلاثة شروط أساسية وهي:

- مدى توفر الغذاء بالقدر الكافي الذي يسد احتياجات الأفراد؛
- مدى مقدرة الأفراد للوصول اليه، من خلال توفر القدرة الشرائية لذلك؛
- مدى توفر المتطلبات الصحية في الغذاء المتوفر، بمعنى يخضع لمعايير السلامة الصحية؛
- مدى توفر الغذاء لفترات مستمرة وليس مؤقتة.

7-1مؤشرات الأمن الغذائي:

بالإضافة الى الأبعاد سابقة الذكر التي يجب توفرها في الدول لوصولها للأمن الغذائي، هناك مؤشرات مرتبطة بهذه الأبعاد تصفها وتضبطها نبينها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: مؤشرات الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	ملاحظات
-متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية. -متوسط قيمة انتاج الأغذية -نصيب امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور -متوسط الامدادات من البروتينات -متوسطة الامدادات من البروتينات الحيوانية المصدر	التوافر	
-النسبة المئوية من الطرقات المعبدة الى اجمالي الطرقات -كثافة الطرقات -كثافة السكك الحديدية	الوصول المادي	
المؤشر المحلي لأسعار الأغذية	الوصول الاقتصادي	
الوصول الى مصادر المياه المحسنة	الاستخدام	
-نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب -النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة		

المجهزة للري. **-قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الاجمالية من البضائع**	التعرض للخطر	العوامل المحددة والثابتة
-الاستقرار السياسي وغياب العنف **-تقلب الأسعار المحلية للأغذية** **-تقلب انتاج الأغذية للفرد الواحد** **-تغير الامدادات الغذائية للفرد الواحد**	الصدمات	
-انتشار نقص الأغذية **-نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء** **-عمق العجز الغذائي** **-معدل انتشار عدم كفاية الأغذية**	الوصول	
-النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال **-النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم** **-النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص** **في الوزن.** **-النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من**		النتائج

النقص في الوزن. **-معدل انتشارفقر الدم لدى النساء الحوامل.** **-معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة.** **- معدل انتشار النقص في فيتامين أ** **- معدل انتشار النقص في اليود**	الاستخدام	

المصدر: (بن يزة، 2018، صفحة 17)

8-1تحديات الأمن الغذائي: هناك مجموعة من التحديات التي تواجه سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وتؤثر سلبيا على السياسات المحلية والدولية لتحقيق الأمن الغذائي، وتتمثل في(خلالفة، 2015):

- التحديات المباشرة : تشمل هذه التحديات جملة من التهديدات التي قد تعيق تحقيق الامن الغذائي، وتتمثل في:
  - ✓ تحديات طبيعية وهي متعلقة بالطبيعة مثل الزلازل، البراكين، الفيضانات والتصحر، الاحتباس الحراري، التصحر.
  - ✓ تحديات اجتماعية مثل التوسع الحضري الكبير والهجرة من الريف، تشتت الحيازات الزراعية (الإرث، التملك)
  - ✓ تحديات سياسية واقتصادية منها: ضعف الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي، ارتفاع الأسعار العالمية، التوترات السياسية والحروب والنزاعات.
  - ✓ سياسة الاحتكار لبعض الدول العظمي لفوائض الإنتاج الزراعي.
- التحديات غير المباشرة: وتتمثل في:
  - ✓ الانفجار السكاني الذي يشهده العالم أجمع؛
  - ✓ التبعية الاقتصادية لبعض الدول؛
  - ✓ الانتشار الواسع لأزمة الجوع.

2- استراتيجية المملكة العربية السعودية لتحقيق الأمن الغذائي

2-1 واقع الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية العديد من المقومات الزراعية، النباتية والحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي، لذا نجد أن اقتصادها يعتمد على التنويع في المجال الزراعي، وخصصت ميزانيات كبيرة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وقبل رسم الرؤية لسنة 2030، نجد ان المملكة كان لديها مؤشرات مقبولة في مجال الأمن الغذائي ، ومن هذه المؤشرات لسنة 2021 نجد:

- تمتلك المملكة ثروة حيوانية هائلة، اذ بلغ عدد الضأن فيها 7,535,421 1، كما تمتلك حوالي 6,095,789 من الماعز، و 354,276 من الابل، وهي أعداد كبيرة مما يبين ان المملكة تمتلك مؤهلات معتبرة في هذا المجال وتسطيع توفير اللحوم بمواطنيها؛
- تتوفر المملكة على مساحات زراعية هائلة يمكن من خلالها توفير الغذاء والمضئ قدما في سبيل تحقيق استراتيجية الأمن الغذائي، اذ تشير الأرقام الى امتلاكها حوالي 627,452 هكتار مساحات مزروعة؛
- وفي مجال الإنتاج للزراعة العضوية فان المملكة تحتوي على 27,109 هكتار، وبلغ اجمالي الإنتاج في هذا المجال 98,774 طن.
- لقد بلغت كمية الخضروات في المملكة 759,835 طن، وكمية الفاكهة 1,791,499 طن وهي ارقام ومؤشرات مرتفعة؛

وفيما يلي جدول يبين بعض مؤشرات الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية

الجدول 2: بعض مؤشرات الامن الغذائي بالمملكة العربية السعودية

الإنتاج(الطن)	النوع
2474110	الفاكهة
881727	الحبوب
2305375	خضروات مكشوفة
613590	خضروات محمية
3870135	الأعلاف
10144937	الإجمالي

المصدر: وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية، الكتاب الاحصائي لسنة 2021، ص149

2-2عناصر استراتيجية الأمن الغذائي: حددت المملكة العربية السعودية عشر عناصر أساسية لتحقيق الامن الغذائي، وتتمثل في:

- القيام بعملية تشخيصية تحليلية للوضع الراهن بخصوص الأمن الغذائي؛
- وضع برنامج يهتم بالخزن الاستراتيجي للأغذية؛
- نظام حوكمة فعال متكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة؛
- إقامة نظام انذار مبكر للأمن الغذائي يقوم على نظام معلومات للأسواق العالمية؛
- تصميم برنامج وطني للتقليل من الفاقد والهدر في الغذاء؛
- إقامة سياسة وطنية تتعلق بتجارة الأغذية واستيرادها؛
- التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب وكل المؤسسات التي لها علاقة بالأمن الغذائي؛
- تصميم برنامج تدريبي وتوعوي فعال للترويج للأمن الغذائي؛
- تصميم استراتيجية لتعزيز الاستثمار الزراعي السعودي بالخارج؛
- العمل على تعزيز مكانة السعودية لدى الهيئات العالمية المختصة بالأمن الغذائي من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمعاهدات.

3-2رؤية المملكة السعودية للأمن الغذائي:

حددت المملكة العربية من خلال موقع وزارة البيئة رؤيتها للأمن الغذائي الى غاية 2030 اذ فرقت بين نوعين من الحالات :

الحالة المستقرة: تتمثل الرؤية في " توفير غذاء آمن ومغذ للجميع في المملكة العربية السعودية، بطريقة مستقرة ومستدامة".

الحالة الطارئة: تتمثل الرؤية في " التأمين السريع والموثوق لسلع آمنة وأساسية، بأسعار سائدةللجميع في المملكة العربية السعودية خلال الأزمات"

ان رؤية المملكة العربية السعودية رؤية واقعية، تهدف الى تحقيق الأمن الغذائي لجميع مواطنيها في كل الأماكن والأوقات وذلك في حالات الاستقرار الذي لا يكون فيه أي اضطرابات طبيعية او

اقتصادية او سياسية، وفي حالات الطوارئ فقد صممت رؤية واقعية هي أيضا تتماشى مع الأوضاع التي يمر بها العالم.

2-4الأهداف الاستراتيجية: لتحقيق الرؤية التي صممتها المملكة، فانه يتوجب وضع أهداف استراتيجية للأمن الغذائي نبينها من خلال:

الشكل 2: الأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي بالسعودية



المصدر: رؤية المملكة لتحقيق الامن الغذائي،
https://shc.gov.sa/Arabic/HealthRoles/Regulations/Documents

5-2برامج تحقيق الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، فانه يتوجب تسطير برامج خاصة بكل هدف بينتها استراتيجية المملكة السعودية في (برنامج الحكومة السعودية، https://shc.gov.sa/Arabic):

- **برنامج الهدف الأول:** : يتولى تحقيق هذا الهدف وزارة البيئة والمياه والزراعة وكذلك وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية حيث أوكلت لهم مهام:
  - ✓ العمل على رفع الاكتفاء الذاتي في مجال المنتجات التي لها علاقة بالمسؤولية البيئية؛
  - ✓ العمل على تحسين مستويات الإنتاجية عبر كافة القطاعات الإنتاجية؛
  - ✓ الدعم المتواصل للمزارعين خاصة الصغار وتدعيم الإنتاج الزراعي القروي؛
  - ✓ تصميم برنامج لمواجهة الهدر والفاقد في الإنتاج.
- **برنامج الهدف الثاني:** تم تقسيمة الى قسمين : القسم الأول هو برنامج تجارة الأغذية والتعاون الذي أوكل الى وزارة البيئة والمياه والزراعة بمشاركة وزارة التجارة والاستثمار بحيث يجب تحقيق ما يلي:
  - ✓ تعزيز الشراكات التجارية بوضع الأطر والآليات؛
  - ✓ العمل على جعل المملكة كمركز إقليمي في مجال الأغذية؛
  - ✓ تعزيز التعاون بين المملكة ودول الخليج في هذا المجال؛
  - ✓ تعزيز مكانة السعودية خارجيا بتعزيز الاتفاقيات.

أما في ما يخص القسم الثاني فهو متعلق بالاستثمار الزراعي في الخارج الذي تتولى به وزارة البيئة والمياه والزراعة، من خلال وضع وتصميم الاستراتيجيات لتعزيز استثمارات المملكة في الدول الخارجية.

الهدف الثالث: تم تسطير برنامج لتحقيق هذا الهدف اذ أنه تم توكيل وزارة الصحة للاهتمام بالتغذية من خلال اطلاق برامج توعوية لفائدة الأفراد من شأنها أن تحسن العادات الغذائية. تم التركيز أيضا على الأمان الاجتماعي بالاعتماد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بضرورة تصميم برامج لتحقيق الأمان الاجتماعي. وفيما يخص الجزء الثالث وهو سلامة الغذاء فقد تم

تكليف الهيئة العامة للغذاء والدواء بذلك من خلال العمل على إيجاد المعايير والأنظمة المناسبة لسلامة الغذاء.

الهدف الرابع: لتحقيق هذا الهدف يتوجب القيام بما يلي:

- ✓ تصميم نظام معلومات فعال؛
- ✓ تصميم نظام يقظة كفئ؛
- ✓ تفعيل إدارة المخاطر والأزمات خاصة الطبيعية والسياسية والاقتصادية؛
- ✓ المحافظة على المخزون السلعي وتحقيق الامدادات المناسبة؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص في هذه العمليات.

الهدف الخامس: وذلك من خلال الاعتماد على وضع برنامج نوضحه كما يلي:

- ✓ تصميم نظام حوكمة فعال في القطاع الإنتاجي وخاصة الغذاء بما يضمن إدارة عمليات الغذاء بكل شفافية.
- ✓ الاستثمار في البنية التحتية من أجل توفير متطلبات الامن الغذائي؛
- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تدريبهم وتكوينهم لممارسات الأمن الغذائي والوصول الى ابداعات في هذا المجال يضمن تحقيق الامن الغذائي.

5-2آثار استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية:

لقد رسمت المملكة العربية استراتيجية فعالة لتحقيق ركائز الأمن الغذائي، الذي يعتبر مطلبا وهدفا سميا لجميع الدول، من جهة لتحقيق الاستقلالية عن الدول الأخرى وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، وهو ما يخدم الجانب السياسي أيضا. وبعد رسم الاستراتيجية والاهداف والبرامج ولتحقيق الرقابة على ذلك فانه يجب توقع آثار مباشرة وغير مباشرة على جميع الأصعدة، وهذا ما تم التنبؤ به ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل الموالي:

الجدول 3: آثار استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

البرامج الاستراتيجية	الآثار على الأمن الغذائي				الآثار غير المباشرة		
	التوفر	القدرة على النفاذ	الصحة والسلامة	الاستدامة	سياسيا	اجتماعيا	اقتصاديا
1-تحقيق نظام انتاجي غذائي محلي مستدام	*	*		*		*	*
الإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية	*	*		*		*	*
الفقد والهدر الغذائي	*	*		*			*
2-تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية	*	*		*	*	*	*
برنامج تجارة الأغذية وآليات التعاون	*	*		*	*	*	*
الاستثمار الزراعي في الخارج	*	*			*	*	*
3-ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ وتشجيع العادات الغذائية المتوازنة		*	*	*	*	*	*
التغذية			*	*		*	*
شبكات الأمان الاجتماعي		*	*		*	*	
سلامة الغذاء			*			*	
4-بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي	*	*			*	*	
نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ	*	*			*	*	
المخزون الاستراتيجي	*	*				*	
5-تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة	*	*	*	*	*	*	*
نظام الحوكمة	*	*	*	*	*		
بناء القدرات	*	*	*	*		*	*

المصدر: https://shc.gov.sa/Arabic/HealthRoles/Regulations/Documents

الخاتمة

يعتبر الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا لأي دولة تريد الحفاظ على مستقبلها ومستقبل أجيالها، لذلك فان معظم الدول حاولت ولا تزال تحاول رسم استراتيجيات مختلفة لتحقيق ذلك، لأنه يتعلق بتوفير عنصر هام وهو الغذاء للأفراد حتى تستمر حياتهم، هذا الغذاء يجب أن يكون بالكمية المناسبة ووفقا لمعايير الصحة العالمية. حتى يكون الغذاء آمن ومغذي يستطيع الأفراد مزاولة نشاطاتهم الاقتصادية بصفة مجدية وهو ما ينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول.

ان الحكم على مدى نجاح استراتيجية الأمن الغذائي مرتبط بعوامل أساسية وهي مدى وفرة الغذاء، ومدى الوصول اليه أي قدة الأفراد للوصول اليه دون مشقة ومدى استخدامه، وهو أمر مرتبط بشروط السلامة الصحية، ومدى استقراره عبر الأزمنة. وعليه فان الدول ترسم استراتيجيتها وفقا لهذه العوامل، وهو ما دأبت المملكة العربية السعودية في تحقيقه من خلال رسم استراتيجية محددة المعالم لتحقيق الأمن الغذائي اذ ترجمت هذه الاستراتيجية الى أهداف وبرامج يتم تنفيذها عبر برامج زمنية محدد، وهو الأمر الذي سيؤدي الى تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، وينعكس ذلك إيجابيا على الجانب الاجتماعي والسياسي.

-نتائج الدراسة: نتج عن هذه الدراسة ما يأتي:

- ✓ يتمثل الأمن الغذائي في تحقيق الغذاء للأفراد في دولة معينة أو على مستوى إقليمي معين بحيث يكون بالكمية المناسبة وبالشروط الصحية المعتمدة، وبذلك تستمر الحياة البشرية بصفة عادية.
- ✓ يوجد نوعين من الأمن الغذائي وهما الأمن الغذائي المطلق الذي يرادف معنى الاكتفاء الذاتي وذلك عندما تستطيع الدولة أن تحقق الغذاء بما يساوي أو يفوق الطلب الموجود، والأمن الغذائي النسبي الذي يعبر عن المقدرة على تحقيق الاحتياجات الضرورية من الغذاء.
- ✓ يوجد ثلاثة مستويات للأمن الغذائي، يتمثل المستوى الأول في حد الكفاف وهو المستوى الأدنى الذي يجب توفره الدول من الغذاء لتستمر الحياة. ويتمثل المستوى

الثاني في سوء التغذية بحيث يصبح الأفراد يعانون من سوء التغذية. أما المستوى الثالث فهو المستوى المتوقع وهو يتعلق بالبعد الإنتاجي.

- ✓ هناك عوامل يتوقف عليها قدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائي وهي عوامل داخلية ترتبط بالظروف الداخلية للدولة مثل عدد السكان، الإمكانيات المادية، وعوامل خارجية ترتبط بالظروف المحيطة وهي تشترك فيها جميع الدول مثل وفرة الغذاء في السوق العالمي واستقرار الأسعار.
- ✓ يتم الحكم على الدول حول مدى تحقيقها للأمن الغذائي على مدى توفر أربعة عوامل أساسية وهي الوفرة، النفاذ أو الوصول، الاستخدام، والاستقرار. كما أن هناك مؤشرات مرتبطة بهذه الأبعاد تسجلها الدول وتتابع مدى تحقيقها للحكم على وضعيتها، وأمام هذه الدول العديد من العراقيل التي قد تحول دون تحقيق ذلك تصنف الى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.
- ✓ سارعت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول لرسم استراتيجية طموحة لتحقيق الأمن الغذائي، وركزت في استراتيجيتها على عشر عناصر أساسية.
- ✓ تتجسد استراتيجية المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها المستقبلية حتى 2030 وذلك من خلال وضع حالتين: الحالة الأولى هي الحالة العادية وهي الاستراتيجية المخطط لها وتتمثل في: توفير غذاء آمن ومغذ للجميع في المملكة العربية السعودية بطريقة مستقرة ومستدامة. أما الحالة الثانية فهي حالة الطوارئ وتتمثل الرؤية في : التأمين السريع والموثوق لسلع آمنة وأساسية، بأسعار سائدة للجميع في المملكة العربية السعودية خلال الأزمات.
- ✓ من أجل تجسيد الرؤية وضعت المملكة العربية السعودية خمسة أهداف رئيسية وقابلة للتطبيق،ولذلك وضعت لكل هدف برنامج ولكل برنامج آليات وقواعد يتم التركيز على تحقيقها، ولهذه الاستراتيجية آثار مباشرة على الأمن الغذائي من خلال تحقيق العوامل المؤدية اليه، وآثار أخرى غير مباشرة وهي الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

-توصيات الدراسة: من التوصيات التي نراها مناسبة ما يأتي:

- ✓ يجب على صناع القرار وضع استراتيجية طويلة المدي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على العوامل المؤدية له وهي الوفرة، النفاذ، الاستخدام والاستقرار.
- ✓ يجب على الدول أن تقوم بتعيين فريق عمل يتكون من مختلف المختصين وخاصة في الاقتصاد، الصحة، من أجل رسم الاستراتيجية الصحيحة ووضع الأهداف القابلة للتنفيذ.
- ✓ على الدول أن تقوم بتقوية اقتصادها وخاصة من خلال سياسات التنويع الاقتصادي حتى يتسنى لها تحقيق قدرات إنتاجية تستخدم في دعم استراتيجية الأمن الغذائي.
- ✓ على الدول أن تكون يقظة بما يحدث داخليا وخارجيا حتى تتكيف مع هذه الظروف وتجعل استراتيجيتها مرنة تستجيب لجميع التغيرات.
- ✓ يوصى للدول العربية بضرورة الحذو نحو استراتيجية المملكة العربية السعودية والاستفادة منها، ومحاكاة استراتيجيتها لتحقيق الامن الغذائي.

قائمة المراجع

الوليد طلحة، و عبد الكريم قندوز. (2022). الامن الغذائي في الدول العربية التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية. *صندوق النقد العربي دراسات اقتصادية*، 09.

شريفي جميلة لرقام. (2006/2005). *الأمن الغذائي في الدول العربية*. الجزائر، اطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر.

فالحة قطاب، و عاشور مزريق . (2022). دراسة تقييمية ألثر بزامج التننية الفالحية على مؤشزات اٱلمن الغذائي يف اجلزائز. *مجلة الاقتصاد والمالية*، *08*(02)، 136.

كمال الدين بن عيسى، و فتيحة كبيري. (2018). تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية،خلال الفترة)(2015- 199. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، *14*(19)، 139.

مبروك قويسي، و كمال بن موسى. (2022). تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، *07*(02)، 432.

مراد ناصر. (2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية- حالة الجزائر. *مجلة جديد الاقتصاد*(05)، 47.

هاجر خلالفة. (2015). الأمن الغذائي بين اشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. *دفاتر المتوسط*، *02*(01)، 16.

يوسف بن يزة. (2018). محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*(38)، 17.

The role of science, technology and innovation in ensuring food security by 2030 .(2017) .UNCTAD

Zhou, Z.-Y., & Wan, G. (2017). *Food Insecurity in Asia: Why Institutions Matter.* Asian Development Bank Institute.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia).

https://shc.gov.sa/Arabic/HealthRoles/Regulations/Documents

OEB Univ. Publish. Co.

تحقيق الأمن الغذائي: السياسات المستخلصة من التجربة الفنلندية

Achieving Food Security: Policy Lessons From Finland

بركم زهير[1]

[1]جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، zberkem079@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها فنلندا لتحقيق الأمن الغذائي، واستخلاص أهم الدروس التي يمكن أن تكون مفيدة للجزائر في النهوض بقطاع انتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي؛ وذلك في سياق دولي يتميز بارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة منها الحبوب، والتحديات التي تواجهها أسعار عناصر الطاقة، خاصة منها الغاز الطبيعي.

وتوصلت الدراسة الى ضرورة تبني سياسات غذائية تتلاءم مع الخصائص الطبيعية للبلد، مع الاهتمام بعامل الاستدامة ومراعاة التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ واعداد استراتيجيات للتعامل مع الأزمات الغذائية، مع حتمية التوافق بشأنها بين مختلف الأطراف الفاعلة محليا، دون اهمال التعاون والمبادلات الدولية المحفزة للقطاع.

الكلمات مفتاحية: الزراعة، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، فنلندا

تصنيف JEL : Q18 ، F63.

Abstract:

The study aims to identify the policies and strategies adopted by Finland to achieve food security, and to learn the most important lessons that could be useful to Algeria for developing its food production sector and achieving food security; policies that could operate in an international context characterized by rising food prices, especially grains, and the challenges resulting from the rise of energy prices, especially natural gas.

We find that it is necessary to adopt food policies which are consistent with natural characteristics of the country, special attention should be paid to sustainability of politics that takes into account the integration between the economic, social and environmental aspects. The findings show the importance of strategies to deal with food crises, strategies that are the result of consensus between the various national players, without ignoring the international cooperation and exchanges that stimulate the sector.

Keywords: *agriculture, foodself-sufficiency, food security, Finland*

Jel Classification Codes*: Q18 ، F63.*

المؤلف المرسل: بركم زهير، zberkem079@gmail.com.

1. مقدمة:

تعاني المجتمعات في عالمنا اليوم من العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها مما يأخذ طابعا عاما ويؤثر على حياة الملايين من الناس في مختلف أرجاء الكوكب، ولعل مشكلة الغذاء العالمية واحدة من أهم تلك المشكلات. هذا يعني أن مشكلة الغذاء قد صاحبت الانسان منذ بداية وجوده ولكنها تتحول الى مشكلة عامة وحرجة في بعض الفترات والمناطق عندما تتظافر مجموعة من الأسباب المتنوعة وتصبح المشكلة أزمة، حيث تطرح قضية الأمن الغذائي العالمي.

نذكر من بين تلك الأسباب التقلبات الجوية الحادة التي تلحق الضرر بالمحاصيل الزراعية، وارتفاع تكاليف الطاقة خاصة منها الغاز الطبيعي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية مع تزايد الموجات التضخمية، واتباع عدد من الدول المؤثرة على الصعيد الغذائي سياسات حمائية. ولعل الحرب الروسية الأكرانية مؤخرا واحدة من أهم الأسباب التي أدت الى بلوغ أسعار مواد غذائية أعلى مستوياتها مع تعطل سلاسل توريد الغذاء العالمية، حيث يسهم هذان البلدان بربع صادرات العالم من القمح وخمس صادراته من الشعير والذرة، وهما خزان مهم للغذاء على المستوى العالمي.

وعندما تتعطل الواردات الزراعية فجأة ويكون هناك نقص في استهلاك المواد الغذائية الضرورية في البلد ينخفض مستوى الأمن الغذائي، ويتوقف معدل الانخفاض ومستواه على قدرة نظام الغذاء الوطني على توفير بدائل عن الغذاء الضروري المستورد، بمعنى أنه اذا لم يتحصل أفراد المجتمع على نظام غذائي بديل ومتوازن فلن يتحقق الاشباع الكافي ويصبح الامن الغذائي لهؤلاء الأفراد مهددا.

من ناحية أخرى، اذا كان النظام الغذائي مسؤولا عن ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي(Nesli et al., 2021, p. 4.) واذا كانت الموارد الطبيعية تستخدم بطريقة غير فعالة وغير مستدامة وبالكثير من العلف بدلا من الغذاء، فمن الضروري أن يتم انتاج الغذاء في اطار تنمية مستدامة.

وتشير المعطيات الحالية الى أن الأمن الغذائي العالمي مهدد بالاستفحال أكثر مستقبلا. نظرا للأسباب والعوامل سالفة الذكر، كان من الملائم البحث أكثر في تلك المناطق من العالم التي يمكن أن تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة فيما يتعلق بأساليب إنتاج الغذاء. ومن ثم يمكن أن تكون مثالا يحتذى به في تفعيل قطاع انتاج الغذاء ورفع مستوى الاكتفاء والأمن الغذائي.

في هذا الاطار، يمكن أن تكون التجربة الفنلندية جديرة بالدراسة في مجال تحقيق الاكتفاء الغذائي، حيث يتمتع الشعب الفنلندي بأعلى مستوى من الأمن الغذائي في العالم وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI (Global Food Safety Index) لسنة 2022، مسجلا 83,7 من مجموع 100 (Economist Impact, 2022, p. 27.)، علما أن الوصول الموثوق إلى الغذاء عالميا تدهور بشكل عام، كما أنها قد تحصلت قبل ذلك على المرتبة الأولى في مؤشر SDGلتقرير التنمية المستدامة 2021؛ونرغب في دراستنا هذه في قراءة أكثر عمقا لهذه الأرقام. في المقابل وبالاعتماد على نفس المؤشر جاءت الجزائر في المرتبة 68 من حيث مؤشر الأمن الغذائي GFSI (من مجموع 113 دولة) مسجلة 58,9 على السلم، ومتخلفة عن 9 دول عربية من بينها دول الجوار تونس والمغرب (Economist Impact, 2022, p. 27.).

1. 1. اشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق، يمكن ان نطرح السؤال التالي:

كيف توصل هيكل انتاج الغذاء في فنلندا الى تحقيق المستوى الأحسن من الأمن الغذائي على مستوى العالم؟ وما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها وفق هذه التجربة؟

كما يمكن أن نطرح عددا من الأسئلة الفرعية.

- ماهي خصائص نظام انتاج الغذاء في فنلندا؟
- ما هو واقع الأمن الغذائي المستدام في فنلندا؟
- كيف تطور أداء الزراعة في فنلندا؟
- ما هي أهم مزايا وعيوب نظام انتاج الغذاء في فنلندا؟
- هل فعلا تتمتع فنلندا بالأمن الغذائي التام والمطلق؟
- ما هي السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة عليه وكيف تطورت تاريخيا؟

1. 2. الفرضيات: يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يتلاءم قطاع انتاج الغذاء مع الخصائص الطبيعية لفنلندا وتهتم الاستراتيجيات الزراعية بالاستدامة البيئية والتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛

الفرضية الثانية: من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة عليه واستقرار الأسواق أعدت فنلندا اجراءات وبدائل ملائمة لمواجهة المشاكل والتحديات، خاصة ارتفاع أسعار ما يستورد من الطاقة والمدخلات الكيميائية؛

الفرضية الثالثة: يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مشاركة ودعم الفاعلين الرئيسيين في قطاع الانتاج الوطني مع ضرورة التعاون الاقليمي والمبادلات الدولية؛

الفرضية الرابعة: اعتماد سياسة الغذاء المحلي تساعد في تعزيز احتمالات وفرص النجاحفي الحفاظ على الأمن الغذائي.

1. 3. أهداف الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأمن الغذائي وحقيقته؛
- التعرف على الملامح الرئيسية للسياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها فنلندا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- استخلاص أهم الدروس التي يمكن أن تكون مفيدة للجزائر في النهوض بقطاع انتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

1. 4. الدراسات السابقة: نشير في هذا الخصوص الى دراستين:

- دراسة الباحثتهري (Terhi Mustikkamaa)بعنوان " Local food as foodsecuritysustainer - a case study in Uusimaa region, Finland " التي أجريت سنة 2022 وكانت تهدف الى معرفةفيما إذا كان الغذاء المحلي والمنتجات الغذائية المزروعة والمنتجة محليا يمكن أن تساعد في الحفاظ على الأمن الغذائي وتحسينه والإمداد المستمر والثابت للأغذية في فنلندا، وقد اعتمد فيها علىإجراء المقابلات وتحليل الوثائق ذات الصلة. وتوصل الى أن مبادئ الزراعة الايكولوجية كانت مهمة بالنسبة للمبحوثين، وأنه يمكن للزراعة البيئية ان تساعد في التخطيط للتغييرات المطلوبة في مجال الزراعة وانتاج الغذاء.

- دراسة الباحث لوري (Lauri Kettunen)بعنوان " Self-sufficiency of agriculture in Finlandin 1970—1983" التي أجريت سنة 1986، وكانت تهدف الى معرفة مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي لمجمل ومختلف المنتوجات الغذائية في فنلندا خلال الفترة 1970-1983، مستخدما أساليبا احصائية لقياس مدى الاكتفاء. وتوصل الى أن مستوى الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية في مجمله كان يفوق نسبة 100%.

ودراستنا تختلف عن هاتين الدراستين من حيث الهدف في أننا نريد معرفة وتحليل أسباب المستوى المرتفع من الأمن الغذائي في فنلندا، واستخلاص الدروس من هذه التجربة لإمكانية تطبيقها على بلدنا، وذلك خلال اطار زمني أوسع مما تناولته الدراسات السابقة.

1. 5. المنهجية والخطة المتبعة: في اطار اختبار تحقيق الأهداف واختبار الفرضيات سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وفق الخطة التالية: سنتعرف أولا على مفاهيم النظام الغذائي والأمن الغذائي وأسسه وحقيقته على مستوى مختلف دول العالم وصولا الى فنلندا. هذه الأخيرة حاولنا دراسة خصائص انتاجها الزراعي ومستوى أداء نظام انتاج الغذاء فيها للوقوف على

وضعية الاكتفاء الذاتي الغذائي بها. وكان من الضروري بعد ذلك التعرف على السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها منذ عقود الى اليوم، للوصول الى ما حققته في مجال الأمن الغذائي.

2. النظام الغذائي والأمن الغذائي:

2. 1. تعريف النظام الغذائي:

يتكون النظام الغذائي من أنشطة هذا النظام والعوامل الاقتصادية - الاجتماعية والبيئية التي تقوده فضلا عن محصلاته. تشمل أنشطة النظام الغذائي نظام الإمداد الغذائي بما في ذلك الإنتاج الزراعي وتخزين الأغذية والنقل والتجارة، وتجهيز الأغذية وتحويلها وتجارة المواد الغذائية وتوفيرها واستهلاك الأغذية (Tehri, 2022, p.13).

2. 2. تعريف الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو حالة يتمتع فيها الفرد بحصوله – بشكل موثوق فيه- على ما يكفي من الطعام المغذي وبأسعار معقولة لتلبية متطلبات احتياجاته الغذائية.في الوقت الحالي وعلى مستوى العالم، يجب التعامل مع عدد متزايد من الأشخاص الذين يواجهون الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي (Jouni, 2023, p. 12.).

لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الذي يعتبر مصدرا بارزا للمعلومات حول عوامل الأمن الغذائي العالمي،تم اعداد المقياس وتطويره من قبل Economist Impactوبدعم منCortevaAgriscience، حيث يقوم بتقييم الأمن الغذائي في 113 دولة مستندا على 4 ركائز أساسية: القدرة على تحمل التكاليف ومدى التوفر والجودة والسلامة والاستدامة والتكيف.يعتمد المؤشر على نموذج قياس ديناميكي مستند الى 68 مقياسا نوعيا وكميا للأمن الغذائي (Economist Impact, 2022, p. 2.).

2. 3. أسس الأمن الغذائي:

يستند مفهوم الأمن الغذائي على أربع ركائز:

- ✓ مدى التوفر: مثل كمية ونوعية التوريد الكافي (من الغذاء) والموثوق فيه؛
- ✓ امكانية الوصول: مثل الموارد الكافية لإنتاج و / أو شراء الغذاء؛
- ✓ الاستخدام: مثل المعرفة الأساسية وشروط اختيار الطعام وإعداده وتوزيعه؛
- ✓ الاستقرار: مثل الحصول الدائم والمستدام على الغذاء (Elina, 2020, p .10.).

وبالتالي فمشكلة توفير وتأمين ما يكفي من الغذاء للجميع لا تكمن فقط في الاستخدام غير الملائم للموارد الطبيعية، بل قبل ذلك في الحصول على المنتوج المغذي والقدرة على تحمل

تكاليفه وتوزيعه (ركيزتا الأمن الغذائي الثانية والرابعة). والمفارقة هي في وجود ما يكفي من الغذاء لسد حاجيات كل سكان العالم من الناحية النظرية، في حين أنه لا يوجد توازن بين العرض والطلب بسبب عوامل مختلفة، مثل القيود الاقتصادية و الجغرافية (Elina, 2020, p .12.).

3. انتاج الغذاء والأمن الغذائي على مستوى العالم

يعاني نظام الغذاء العالمي من ضغوط كبيرة بسبب تحديات غير عادية ناجمة عن تزايد عدد السكان مع زيادة الطلب على الغذاء، فضلا عن تغير المناخ وفقدان الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي(Nesli et al., 2021, p.4.).

3. 1. الأمن الغذائي على مستوى العالم:

في عام 2021 كان ما يقارب 2,3 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد، أي ما يقارب 30 ٪ من سكان العالم.وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمقدار 350 مليون شخص بين سنتي 2019 و2021، كما ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد من 9.3٪ سنة 2019 إلى 11.7٪ سنة 2021 . والملاحظ أن أوروبا وأمريكا الشمالية تعانيان من نسبة ثابتة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد، ولكن ماعداهما من مناطق تظهر فيها زيادة مستمرة (Jouni, 2023, p. 12.).

علاوة على ذلك، فإن الآثار السلبية والسيئة بيئيا لتغير المناخ والتصحر والفيضانات وآثارها المشتركة، تميل إلى أن تضرب البلدان الفقيرة بشكل أقوى من البلدان المتقدمة، مما يقلل من مساحة التربة الخصبة المتاحة للزراعة بشكل كبير(Tarja, 2010, p.283.).

3. 2. حالة الأمن الغذائي في أوروبا:

بالانتقال الى شمال وغرب أوروبا فقد كان الأمن الغذائي على أعلى مستوى سنة 2021، حيث بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط 1.8٪ و 4.4٪ على التوالي، في مقابل أدنى مستوى سجل في شرق وجنوب أوروبا حيث معدل الانتشار في أوروبا الشرقية هو 1.7 ٪ لانعدام الأمن الغذائي الحاد، و10.5 ٪ لانعدام الأمن الغذائي المعتدل (Jouni, 2023, p. 13.).

3. 3. السياسات الزراعية للدول القوية والغنية:

في العديد من الدول المتقدمة يلاحظ وجود إفراط في إنتاج المواد الغذائية حتى الأساسية منها مثل الذرة، ويتم إلقاء المنتوج الفائض منها في أسواق البلدان النامية بحيث تصبح الزراعة المحلية هناك غير مربحة، مما قد يؤدي الى توقف المزارعين عن النشاط فيفقدون مصادر رزقهم ولا يستطيعون شراء الطعام لأسرهم. وبالتالي يفرط الأثرياء في الأكل بينما يجوع

الفقراء(Tarja, 2010, p.283.). هذا الوضع جعل الكثير من الطعام يضيع بمناطق معينة في نفس الوقت الذي تحتاج فيه مناطق أخرى المزيد من الطعام.

وعلى الرغم من هذا الاختلال الكبير في التوازن فإن البلدان المتقدمة ترغب في حماية إمداداتها الغذائية في المستقبل حتى لو كان ذلك على حساب البلدان النامية. ففي الأوقات غير المستقرة سياسيا واقتصاديا وبيئيا، ترغب معظم البلدان في إيلاء اهتمام خاص لتأمين الإمدادات الغذائية الوطنية للمستقبل. وبالفعل شرعت الدول الغنية والعامرة بالسكان في شراء واستئجار الأراضي الزراعية من البلدان النامية لتأمين إمداداتها الغذائية (Tarja, 2010, p.283.).

3. 4. الأمن الغذائي في فنلندا:

لقد كان انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد أو الحاد والمتوسط في فنلندا أعلى من متوسط القيمة في شمال أوروبا. فخلال الفترة 2019-2021 كان انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة 2.4٪ وكان متوسط شمال أوروبا 1.3٪، بينما كان انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد بنسبة 8.8٪ في فنلندا وكان المتوسط في شمال أوروبا 4.6٪. لذلك على الرغم من أن فنلندا تتمتع بوضع جيد فيما يتعلق بالأمن الغذائي إلا أنه يبقى لديها مجال للتحسين أكثر. ويمكن تفسير الفرق بين القيمة المتوسطة للمنطقة الأوروبية وفنلندا بارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب المناخ في فنلندا، مما يؤثر على توافر الغذاء بأسعار معقولة لجميع السكان (Jouni, 2023, p. 14.).

4. انتاج الغذاء في فنلندا

1. 4. خصائص السياسة الزراعية في فنلندا:

تتميز فنلندا بموقعها الشمالي مع وفرة موارد الغابات والمياه، لذلك يقتصر الإنتاج الزراعي فيها على عدد من أصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية التي تتكيف مع الظروف الشمالية. ويتسم الإنتاج الزراعي بدرجة عالية من التخصص والآلية، كما يعتمد على مدخلات خارجية عالية. في المقابل، يعد استخدام الأطعمة البرية أمرا شائعا على الرغم من فقدان الكثير من المعارف التقليدية.ويدعم ما سبق أن البلد يتمتع بأحد أفضل مستويات المعرفة في العالم بشأن حالة واتجاهات الإنتاج والتنوع البيولوجي المرتبط بها (Irina et al., 2021, p. 6.).

بفضل الموقع الجغرافي للبلد وطرق الإنتاج والأساليب المستدامة، يعد الطعام المنتج في فنلندا من بين الأطعمة الأكثر نظافة في العالم وفقا للعديد من المعايير. وقد تم في العام 2018

استخدام ما يقرب من 13٪ من الأراضي الصالحة للزراعة للإنتاج العضوي (Ministry of Agriculture and Forestry, 2023).

وما يلاحظ على الزراعة في فنلندا هو أنها تعتمد بشكل كبير على الأراضي العشبية وأنواع الحبوب المناسبة للمناخ الشمالي، هذه الأراضي تعتبر مناسبة تماما لموسم الزراعة الشمالي القصير. وتعني النسبة الكبيرة من الأراضي العشبية أن إنتاج الحليب هو القطاع الزراعي الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية (Ministry of Agriculture and Forestry, 2023).

4. 3. معطيات كمية عن نظام انتاج الغذاء الحالي:

في عام 2019 أنتج قطاع الأغذية بأكمله (بما في ذلك الزراعة والتجزئة وصناعة المواد الغذائية والمكونات والخدمات الغذائية) أكثر من 19 مليار يورو من القيمة المضافة، وهو ما يمثل 7 ٪ من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الفنلندي.

بلغ عدد القوى العاملة المشاركة في قطاع الغذاء الفنلندي 320000، وهو ما يمثل 12٪ من القوة العاملة في فنلندا (2019). تبلغ نسبة المنتجات الغذائية الزراعية من الصادرات الفنلندية 2.4٪ والواردات 7.9٪ (Nesli et al., 2021, p. 5.). ولأول مرة في تاريخها وصلت صادرات فنلندا من المواد الغذائية إلى 2,1 مليار يورو في عام 2022.تمثلت هذه المواد أساسا في: منتجات الألبان المختلفة والأسماك الطازجة ومنتجات كيمياء السكر ومنتجات المطاحن والحبوب (خاصة منتجات الشوفان والشوفان المعالج) والشوكولاتة والحلويات (Helsinki Times, 2023).

4. 5 .الاكتفاء الذاتي الغذائي:

4. 5. 1. مكانة نظام الغذاء الفنلندي:

فنلندا تحتل المرتبة الأولى وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الذي يأخذ في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء وتوفره وجودته وسلامته والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود، وذلك من خلال 59 مؤشرا لمجموعة من 113 دولة (Jyris, 2021, p. 1.).

4. 5. 2. تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي:

قام الباحث لوري (Lauri)بدراسة سنة 1986 بهدف فحص الاكتفاء الذاتي للزراعة الفنلندية خلال الفترة 1970- 1983 (أي قبل 40 عاما). تعلقت هذه الدراسة بالمنتجات النهائية والمدخلات الزراعية ومجمل الزراعة بشكل عام. وتوصل الى ان الاكتفاء الذاتي يتراوح بين 105 ٪ و130 ٪ اعتمادا على كمية إجمالي العائد. بشكل أكثر تحديدا وجد بأن الاكتفاء الذاتي من

المنتجات النهائية كان بنسبة تفوق 100٪ لفترة طويلة، في حين كانت النسبة أقل من 100٪ بالنسبة للخضر والفواكه وأرجع ذلك الى المناخ (Lauri, 1986, p.143- 144.).

حاليا يعتبر معدل الاكتفاء الذاتي من الإمدادات الغذائية في فنلندا مرتفعا (E. Huan-Niemi et al., 2021, p. 119.)؛ مع ذلك سجلت أسعار مدخلات الإنتاج والتكاليف المختلفة في السلسلة الغذائية ارتفاعا بشكل كبير. فقد كان متوقعا أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 10٪ عام 2022، علما أن تكاليف الغذاء تمثل 12.5٪ من إجمالي الاستهلاك، وكان متوقعا أن تزيد النسبة سنة 2022 عندما تتجاوز الزيادة في أسعار المواد الغذائية معدل التضخم العام.وقد تؤدي زيادة الأسعار إلى زيادة الطلب على المنتجات ذات الأسعار المقبولة (Terhi, Minna and Jyrki. 2022, p.3.). من ناحية أخرى تعتبر التجارة الدولية ضرورية لتوفير الطاقة الضرورية والمدخلات الكيميائية اللازمة لإنتاج الغذاء جنبا إلى جنب مع الأعلاف البروتينية التكميلية للماشية.

4. 6. نقاط القوة والضعف وقيود نظام الغذاء الفنلندي:

من بين نقاط القوة لقطاع انتاج الغذاء تمتع فنلندا بخبرة معترف بها في مجال الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، حيث تدعم الأنشطة البحثية احتياجات الصناعة، وهناك أيضا اتصال جيد بين الجهات الفاعلة في مجال البحث والابتكار.ولكن في المقابل تعد المبادرات البحثية المجزأة ونقص البحث متعدد التخصصات من بعض نقاط الضعف في نظام الغذاء الفنلندي؛ كما الاتصالات العامة للعلوم ليست قوية في الوقت الذي يزيد فيه انعدام الثقة في العلوم.

4. 7. الحدود الرئيسية لنظام انتاج الغذاء:

يذكر ايلينا (Elina) (2020) أنه من بين أهم القيود التي يمكن أن تحد من قدرة نظام الغذاء الفنلندي على تحقيق الأمن الغذائي ما يلي:مدى توفر المياه وجودتها بفعل الجفاف ومحدودية موارد الأرض وقيود أخرى (Elina, 2020, p .45.).

مع ذلك، فقد كان من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تغييرات أخرى كبيرة في الزراعة الفنلندية يمكن اعتبارها مفيدة. فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى إطالة مواسم النمو وزيادة هطول الأمطار، مما يؤدي بدوره إلى تحول على مستوى المساحات المزروعة شمالا وفتح المجال أمام محاصيل وأصناف جديدة (Nesli et al., 2021, p. 6.).

5.سياسات فنلندا من أجل الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي

على مستوى العالم، تمثلتالاستراتيجيات الرئيسية للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي في تحسين الرعاية الصحية للأمهات وزيادة امكاناتتوفير الغذاء للجميع على مستوى البلد،الى جانب سد فجوة العائد وإحداث تغييرات على مستوى أساليب التجارة ، وكلها مرتبطة بآثار النمو السكاني(Jouni, 2023, p. 12.).ولكن حكومات العديد من البلدان النامية إما أنه ليس لديها موارد لدعم الزراعة المحلية أو تركز بالأحرى على قضايا أخرى مثل النمو الاقتصادي السريع، مما يؤدي إلى تضاؤل فرص الزراعة غير التصديرية والتعرض لأزمات الغذاء (Tarja, 2010, p.282.).

سنحاول فيما يلي التعرف على أهم السياسات التي اتبعتها فنلندا لتحقيق الامن الغذائي، سواء السياسات السابقة أو الحالية او حتى الاستراتيجيات الموضوعة للمستقبل. وهي تتمثل أساسا في: سياسةتعزيز نظام الغذاء، سياسة النظام الغذائي المستدام، مقاربة الانظمة لتعزيز نظام الغذاء، الغذاء المحلي كاستراتيجية مستدامة لتحقيق الامن الغذائي، استراتيجية البحث والابتكار في مجال الأغذية الفنلندية (2021-2035).

5. 1. سياسةتعزيز نظام الغذاء:

نذكر فيما يلي أهم السياسات التي اتبعتها فنلندا منذ عقود لمواجهة الازمات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الغذائي:

5. 1. 1. الإجراءات الحكومة لمواجهة الازمات: ربما تكون زيادة مخازن الحبوب أكثر الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الحكومة لزيادة الأمن الغذائي. والهدف من مخزن الحبوب الحكومي هو تحقيق الاستقرار في أسواق الحبوب عن طريق التخزين. وقد صدر قانون في البرلمان قبل سنة 1986 يشير إلى أن جزءا من المخازن عبارة عن مخازن أمنية، أي لا يمكن استخدامها إلا بإذن من البرلمان في أوقات الأزمات، وحددت كميا حينها لتغطية استهلاك مدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة، خاصة لمواجهة احتياجات فترة الصيف، أي قبل المحصول الجديد مباشرة. هذه الاجراءات التي طبقت على الحبوب خصوصا طبقت كذلك على عناصر أخرى ذات صلة بالغذاء؛ حيث تم تحديدا اعداد احتياطيات للنفط باستمرار وجزء منها متاح للزراعة، فتم تأمين وقود للجرارات (على المدى القصير على الأقل)والطاقة اللازمة لصناعة الأسمدة (Lauri, 1986, p.148.).

5. 1. 2. الاستعدادات الأخرى للأزمات: لقد كانت الطاقة بالنسبة لفنلندا تمثل المدخلات الأكثر أهمية فيما يتعلق بإدارة الأزمات، حيث تستخدم الزراعة كلا من النفط والكهرباء. لذلك لم يكن

من المحتمل حدوث نقص كامل للطاقة، وفي حالة تسجيل نقص هناك بدائلمثلالتكنولوجيات القديمة بالزيت المخزن وأول أكسيد الكربون (سابقا)خلال الازمات المهمة (Lauri, 1986, p.148.).

5. 1. 3. سياسة انتاج الأسمدة والصناعات الكيميائية الأخرى: تم ايلاء اهتمام خاص للأسمدة والصناعات الكيميائية ذات الصلة، حيثأنتجت صناعة الأسمدة الفنلندية كل الأسمدة المستخدمة في البلاد،وان كان الانتاج يعتمد على الطاقة والمواد الخام المستوردة. نذكر في هذا الاطار الفوسفات كمادة خام مهمة في منتجات الأسمدة، وحالة البوتاس.وكان الاكتفاء الذاتي من المواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في الإنتاج النباتي منخفضا (مبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب). وباعتبار تأثير الإنتاج النباتي كبيرافقد كان استخدامهذه المبيدات مربحا (Lauri, 1986, p.148, 149.).

5. 1. 4.طرق الزراعة البديلة: لقد كان اعتماد صناعة الأسمدة على استيراد الطاقة والمواد الخام سببا في الكثير من النقاش والبحث في تطوير أساليب الزراعة الطبيعية أو البديلة. تتطلب الأسمدة النيتروجينية الكثير من الطاقة. يمكن للنباتات البقولية والبرسيم أن تربط النيتروجين في التربة والتي يمكن استخدامها بعد ذلك من قبل النباتات الأخرى.

لقد كان من الضروري تأمين إنتاج الأسمدة بأقصى قدر لأنها المدخلات الأكثر أهمية في الزراعة، علما أن الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمدة لا تمثلالا جزءا صغيرا من الطاقة التي تحتاجها الزراعة(Lauri, 1986, p.149.) .

5. 1. 5.سياسةتكييف الاستهلاك: يستهلك النظام الغذائي في البلدان الصناعية الكثير من الطاقة،وقد انتقل الاستهلاك من المنتجات النباتية إلى المنتجات الحيوانية، مما يعني استخدام الموارد بشكل أكبر من ذي قبل. لذلك كان هنا ك خيار الدفع باتجاه تغيير النظام الغذائي الوطني (دون خسارة غذائية) لصالح زيادة استهلاك المنتجات النباتية (Lauri, 1986, p.149.).

5. 2. النظام الغذائي المستدام

إن إنتاج الغذاء لسكان العالم يضر بالبيئة والناس، حيث يشير الباحثتهري (Tehri) (2022) الى أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري تزيد من تغير المناخ (احترار المناخ)، ويؤدي هذا الأخير إلى تقليل الإنتاجية الزراعية. كما تلحق المواد الكيميائية الزراعية الضرر بالتربة المستخدمة والطبيعة المحيطة، فضلا عن أن النفط هو المادة الخام للمواد الكيميائية، والآلات الزراعية تستخدم النفط كوقود. لذلك وجب البحث في نظام لا يضر بالبيئة ولا الناس والعمل على تفعيله.

5. 2. 1. أهداف نظام الغذاء في فنلندا: تدعم استراتيجية البحث والابتكار الغذائية الفنلندية أهداف الاستدامة والتغذية والنمو الاقتصادي المحددة لنظام الغذاء الفنلندي في الاستراتيجيات الوطنية الحديثة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث تهتم هذه الاستراتيجيات أساسابالاستدامة البيئية. وتعتبر فنلندا رائدة في تحقيق معيار عالمي للاستدامة لحماية الطبيعة والموارد والتنوع البيئي، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة العالمية والاستراتيجية الأوروبية الحالية "من المزرعة إلى الشوكة".

نشير الى أن أحد الأهداف الرئيسية التي حددتها وزارة الزراعة والغابات في تقرير Food2030 يتمثل في جعل المستهلكين الفنلنديين يأكلون طعاما محليا لذيذا وصحيا وآمنا، يتم إنتاجه بشكل مستدام وأخلاقي بحلول عام 2030. وبالفعل تحتل القيم البيئية مرتبة عالية في تفضيلات المستهلكين الفنلنديين، الذين يقدرون الأغذية المحلية والمزروعة بشكل أخلاقي والمستدامة والمعالجة بالحد الأدنى (Nesli et al., 2021, p. 8, 9.).

5. 2. 2. تحقيق الامن الغذائي بسبل مستدامة: في هذا الاطار، تسترشد الأنشطة الزراعية بالوعي البيئي والتغذوي بالإضافة إلى المسؤولية (Nesli et al., 2021, p. 6.). حيث تسعى صناعة الغذاء الى الاعتماد على حلول مستدامة يمكن أن تساعد في تأمين الوصول إلى الغذاء النظيف والمياه وضمان اقتصاد الموارد الطبيعية المستدام بالإضافة إلى حيوية ونجاح المناطق الريفية. ومن خلال التمسك بمبادئ الاقتصاد الحيوي يمكن تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وضمان توفير خدمات النظام البيئي وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (Ministry of Agriculture and Forestry, 2023).

الزراعة الإيكولوجية هي طريقة للزراعة تستخدم ممارسات تحاكي كيفية عمل النباتات والتربة والحيوانات والمياه معا في الطبيعة. في هذا الاطار، أجرى الباحث تهري (Tehri) (2022) دراسة عن فنلندا (منطقة Uusimaa تحديدا) فيما إذا كان استخدام مبادئ الزراعة الإيكولوجية يمكن أن يساعد في تحقيق الأمن الغذائي (Tehri, 2022). وتوصلت الدراسة الى ان مبادئ الزراعة البيئية ستساعد في تخطيط التغييرات المطلوبة والإرشادات والتعليمات ذات الصلة في الزراعة وإنتاج الغذاء.

5. 3. مقاربة الانظمة لتعزيز نظام الغذاء (الترابط، الشمولية، التواصل، التعاون، تعدد الأطراف):

إن تحديات الغذاء العالمية ليست معقدة بطبيعتها، حيث تشمل العديد من أصحاب المصلحة وقطاعات النشاط الاقتصادي، الى جانب انها عابرة للحدود أيضا وتتطلب التعاون

والتنسيق بين الدول. على المستوى الوطني، من المعتاد استشارة مختلف القطاعات في المجتمع وإشراك جميع الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية،حيث يساعد التوافق بين هذه الجهات في توجيه المستهلكين نحو أنظمة غذائية أفضل وأكثر صحة واستدامة (Jyri, 2021, p.3,4.). هذا ما يمكن تسميته بمقاربة الأنظمة (Systems approach) التي ركزت على أهميتها فنلندا.

نذكر الأمثلة التالية عن هذه المقاربة في مجال الغذاء:

- منتدى المائدة المستديرة حول الغذاء:يهدف هذا المنتدى والمناقشة إلى منحالفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص في نظام الغذاء فرصة للحوار المفتوح والبناء. الهدف الرئيسي هو معالجة عدم التناسق في النظام الغذائي وتعزيز التوازن، بحيث تتاح لجميع الأطراف المعنية فرصة للعمل والنجاح معا (Jyri, 2021, p.3,4.).

- المجلس الوطني للتغذية: المجلس الوطني هيئة خبراء تعينها وزارة الزراعة والغابات، قام منذ عام 1954 برصد تغذية وصحة الشعب الفنلندي وأصدر توصيات غذائية تهدف إلى تحسين حالته. (Jyri, 2021, p.3,4.)

-التعاون الاسكندنافي:حظي قطاع الغذاءبتعاون على المستوى المحلي والوطني والدولي،حيث يعد التعاون بالنسبة للبلدان الأصغر أداة لمشاركة المعلومات والتعلم. على المستوى الاسكندنافي تم تحديد ثماني (8) فرص للتعاون في النظم الغذائية المستدامة: تحديد النظم الغذائية المستدامة في سياق منطقة الشمال، تسريع الحركة الاجتماعية نحو الغذاء المستدام، تطوير أداة لتقييم التجارة المستدامة وتعويضات وفوائد أنظمة الإنتاج المختلفة، دعم القوى العاملة في قطاع الزراعة والغذاء،ضمان ازدهار الروابط الريفية والحضرية، بناء نظام غذائي عادل ومنصف،معالجة الآثار الخارجية لنظم الغذاء لبلدان الشمال، إعادة التفكير في سوق تصدير تنافسي لأغذية الشمال(Jyri, 2021, p.3,4.).

- الاتساق في السياسات (صحة واحدة):تم اعتماد منهج واحد للصحة يعترف ويستكشف الروابط بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والصحة البيئية. فالبيئة التي نعيش فيها والكائنات الحية الأخرى التي تعيش معنا تؤثر على صحة الإنسان وظروف المعيشة والغذاء المتاح، وكل ذلك ينعكس على أداء الأفراد والمجتمعات. علاوة على ذلك، يجب دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والسياسات على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي. في هذا الاطار، تم تأكيد فعالية سياسات فنلندا في المجالات التالية: التعاون من خلال الإدارة في الوقاية من الأمراض ومكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، والاهتمام بالصحة على مستومختلفمبادئ

السياسات المتبعة. والملاحظ أن فنلندا تدعم بقوة جميع المساعي لتعميم هذا النهج على المستوى الدولي وفي البلدان الشريكة والتي تستهدف صحة الكوكب(Jyri, 2021, p.3,4.).

- الاتساق في السياسات (الغذاء - المياه - الغابات - الطاقة – التواصل): انطلاقا من نهج النظم، تؤكد فنلندا على الترابط بين أنظمة الغذاء والإدارة المستدامة لكل من المياه والغابات والطاقة،فهناك أوجه للتكامل يمكن تعزيزها. تسلط فنلندا الضوء على دور الغابات فيما يتعلق بإدارة المياه وحماية المياه الجوفية ومعالجة التآكل، والحفاظ على التنوع البيولوجي وسبل العيش واستقرار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية، الى جانب المرونة الشاملة للغذاء والنظم البيئية (Jyri, 2021, p.3,4.).

5. 4. الغذاء المحلي كاستراتيجية مستدامة لتحقيق الامن الغذائي

5. 4. 1. تعريف الغذاء المحلي: كما هو موضح سابقا، لا يوجد تعريف محدد واحد للأغذية المحلية. وتحدد دراسة تهري (Tehri)(2022) تعريف الغذاء المحلي بمعاملتين:

- المجال الجيوسياسي أو الاجتماعي السياسي لإنتاج المواد الخام ومعالجتها وتوزيعها واستهلاكها،
- تعمل مسارات الغذاء التي تنتقل عبر سلسلة التوريد من الحقل إلى المستهلك.

5. 4. 2. فعالية سياسة الغذاء المحلي: تشير النتائج إلى أن الغذاء المحلي المنتج بأساليب أقرب إلى مبادئ الزراعة البيئية يمكن أن يكون مفيدا للأمن الغذائي.وعلى هذا الأساس ستساعد مبادئ الزراعة البيئية في تخطيط التغييرات المطلوبة والإرشادات والتعليمات ذات الصلة بالزراعة وإنتاج الغذاء (Tehri, 2022).

وبعد ما قيل عن الانتاج المحلي وفرصه وتحدياته، فالقضية الأساسية التي لا يجب اهمالها تكمن فيما إذا كانت زيادة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء تجعل النظم الغذائية أكثر استدامة،والجواب يعتمد على ما يتم إنتاجه وكيف يتم؛ فإذا كان إنتاج الغذاء المحلي يتطلب الكثير من المساحة والطاقة والمياه، فقد يكون إنتاجه في مكان آخر أكثر استدامة (Anna,2022).

5. 4. 4. مشكلة الاعتماد الكبير على الوقود الاحفوري: تعتمد الزراعة الأولية اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري المستورد فيما يتعلق بالمدخلات الكيميائية ومدخلات الطاقة اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على واردات الأعلاف البروتينية التكميلية لإنتاج الثروة الحيوانية. علاوة على ذلك، تعتمد المطاعم والخدمات الغذائية أيضا على الوقود الأحفوري المستورد فيما يتعلق بالطاقة والمدخلات الكيميائية اللازمة لتقديم الخدمات الغذائية. مع ذلك، فإن أغلب المدخلات الموردة لقطاعي الأغذية والخدمات الفنلندية هي محلية، لأن 20٪ فقط من الناتج

الإجمالي يعتمد على السلع والخدمات المستوردة جنبا إلى جنب مع السلع الرأسمالية (E. Huan-Niemi et al., 2021, p. 129.).

5. 5. استراتيجية البحث والابتكار في مجال الأغذية الفنلندية (2021-2035)

الهدف من استراتيجية البحث والابتكار في مجال الأغذية الفنلندية هو وضع فنلندا كعنصر فاعل رئيسي في الانتقال نحو نظام غذائي عالمي صحي ومستدام، وفي نفس الوقت خلق فرص نمو اقتصادي جديدة تعتمد على المعرفة العلمية والابتكار الغذائي لمنتجي الأغذية وصانعي المواد الغذائية الفنلنديين. تم إعداد الاستراتيجية سنة 2020 في اطار عملية تشاركية وتعاونية، من خلال إشراك الجهات الفاعلة وذات الخبرة عبر التخصصات والمنظمات (Nesli et al., 2021, p. 10.).

6. تحليل النتائج:

انطلاقا من التجربة الفنلندية في مجال انتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يمكننا تلخيص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير هذا القطاع لتحقق الجزائر أنها الغذائي على النحو التالي:

- الاكتفاء الذاتي ليس مسألة طارئة فهو نتيجة سياسات معلنة ومتفق بشأنها وطنيا، قائمة على استراتيجيات راسخة بعيدة المدى تتطلب فترة لتؤتي ثمارها بشكل جيد، وليس الاكتفاء نتيجة سياسات ارتجالية أو اجراءات استعجالية ظرفية؛

- لمعرفة مستوى الأمن الغذائي يجب الاعتماد على مؤشرات جيدة ودائمة، للوقوف على النتائج المحققة في كل مرحلة واعداد التوصيات للتطوير. في هذا الاطار يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) يعتبر مصدرا مهما،فهو يرتكز على 4 أسس: القدرة على تحمل التكاليف ومدى التوفر والجودة والسلامة والاستدامة والتكيف، كما أنه يضمن اجراء مقارنة دولية مجدية؛

- ضرورة تكييف النشاط الزراعي والغذائي تحديدا مع الخصائص الطبيعية للبلد ومناطقه الجغرافية المختلفة. ففنلندا تتميز بإنتاج ومحاصيل وسلالات حيوانية تتكيف مع الظروف الشمالية. وتعتمد بشكل كبير على الأراضي العشبية وأنواع الحبوب المناسبة للمناخ الشمالي، هذه الأراضي تعتبر مناسبة تماما لموسم الزراعة الشمالي القصير؛

- رغم المكانة الدولية المرموقة لنظام الغذاء الفنلندي الا أنه يعاني من مشاكل ويواجه تحديات، منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب المناخ، مما يؤثر على توفير الغذاء بأسعار معقولة لجميع السكان، هذا يعني أن الاكتفاء الذاتي يبقى دائما مسألة نسبية؛

- مشاركة وتدعيم قطاعات أخرى لنشاط انتاج الغذاء، ففي فنلندا تشارك العديد من القطاعات الأخرى بشكل غير مباشر في إنتاج الغذاء من خلال توفير المواد والخدمات؛

- من الملائم تعزيز نشاط انتاج الغذاء اعتمادا على المشاريع الصغيرة وتقديم التسهيلات المناسبة لها،هذه المشاريع توفر بشكل أساسي فرصا للعمل الموسمي؛

- الاهتمام بالمناطق الريفية واعتبار نجاحها مسألة حيويةمع تفعيل الروابط الريفية والحضرية؛

- الاهتمام بالأنشطة البحثية لتدعم احتياجات قطاع صناعة الغذاء،مع العمل على تحقيق التواصل الضروري بين البحث والشركات. فقد كان هذا المجال من نقاط القوة لنشاط انتاج الغذاء الفنلندي؛

- اعتماد الإجراءات الحكومية الملائمة لمواجهة الازمات،وقد تكون مخازن الحبوب (مثل القمح) أكثر الإجراءات الملموسة التي تتخذها الحكومة لزيادة الأمن الغذائي اقتداء بالتجربة الفنلندية،حيث يكون الهدف من مخزن الحبوب الحكومي هو تحقيق الاستقرار في أسواق الحبوب؛

- ضمان استعدادات كافية لمواجهة الازمات المتوقعة والتي قد تمس بشكل مباشر أو غير مباشر نشاط انتاج الغذاء، كانخفاض أسعار الطاقة المصدرة التي تزود قطاع الزراعة بما يحتاجه من تمويل، أو ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة الضرورية لعمل الات الانتاج الغذائي. واعداد البدائل الملائمة خلال الازمات المهمة؛

- ايلاء الاهتمام الملائم بالأسمدة والصناعات الكيميائية ذات الصلة؛

- التفكير في مصادر للطاقة البديلة على المدى البعيد لأنها مدخلات مهمة بالنسبة لإنتاج الغذاء؛

- ضرورة اهتمام الاستراتيجيات الزراعية والغذائيةبالاستدامة البيئية لتسترشد الأنشطة الزراعية بالوعي البيئي والتغذويوالمسؤولية،فقد كانت فنلندا رائدة في تحقيق معيار عالمي للاستدامة لحماية الطبيعة والموارد والتنوع البيئي؛

- منح فرصة للحوار المفتوح والبناء بينالفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص في نظام الغذاء بهدف تحقيق التناسق في النظام الغذائي وتعزيز التوازن بين الاطراف الفاعلة؛

- امكانية اعتماد سياسة الغذاء المحلي،وتعزيز احتمالات وفرص نجاحها في الحفاظ على الأمن الغذائي وتحسينه؛

- يوفر النظام الغذائي المستدام التغذية والأمن الغذائي للجميع بطريقة تتوافق مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- من الممكن الاستيراد لزيادة الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي؛

- فتح المجال أمام المبادلات التجارية الخارجية وفق خطة مدروسة لتؤدي دورها في توفير ما يلزم لتطوير قطاع انتاج الغذاء. ففي حال فنلندا كانت التجارة الدولية ضرورية لتوفير الطاقة الضرورية والمدخلات الكيميائية اللازمة لإنتاج الغذاء جنبا إلى جنب مع الأعلاف البروتينية التكميلية للماشية؛

- ضرورةالتعاون الاقليميليحظى قطاع الغذاءبالتعاون المطلوب على المستوى المحلي والدولي،فالتعاون أداة لمشاركة المعلومات والخبرات، مع إعادة التفكير في سوق تصدير تنافسي للأغذية؛

- تعزيز فرص نجاح الاكتفاء الذاتي بإقامةعلاقات تجارية دولية فعالة وبنية تحتية نشطة؛

- ضرورة وجود كميات وفيرة وكافية من المياه النظيفة؛

- العمل على أن تكون معايير صحة الحيوان ورعايته جيدة؛

- تعزيز مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الزراعة لتدعم صناعة الغذاء بما يلزمها في هذا المجال؛

- ضمان التمويل الكافي للبحث والابتكار والبنية التحتية وأنشطة الدخول إلى سوق المنتجات الغذائية؛

- العمل على امكانية تعديل عادات الاستهلاك وتكييفها مع ضرورات تحقيق الامن الغذائي،كخيار الدفع لصالح زيادة استهلاك المنتجات النباتية؛

- التأكيد على الترابط بين أنظمة الغذاء والإدارة المستدامة لكل من المياه والغابات والطاقة،فهناك أوجه للتكامل يمكن تعزيزها خدمة للأمن الغذائي؛

- اعتماد استراتيجية للبحث والابتكار في مجال الأغذية، وفي نفس الوقت فتح فرص نمو اقتصادي تعتمد على المعرفة العلمية والابتكار الغذائي لمنتجي الأغذية وصانعي المواد الغذائية؛

- العمل علىضمان الإمدادات الغذائية وما يقتضيه ذلك من أنشطة إنتاج مرنة وسلاسل تموين سلسة؛

- من شأن استبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة المستدامة تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية لإمداد الطاقة، وتعزيز الاستهلاك البشري للأغذية النباتية؛

- زيادة إنتاج الغذاء النباتي تواجهه تحديات ترتبط بضعف الربحية وتباين جودة المحاصيل؛

- يواجه نظام إنتاج الغذاء العالمي تحديات صعبة وقد يواجه مستقبلا تحديات أصعب وأخطر، لذا يتعين على كل بلد إيجاد حلول تفيد أمنه الغذائي، ونظرا لصعوبة هذا التحدي

فيمكن مواجهته مثلا عن طريق إعادة تخصيص حقول الإنتاج الحيواني التي تعتمد على المياه والأراضي بكثافة لاستغلالها في الإنتاج النباتي؛

7. خاتمة:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على خصائص التجربة الفنلندية في مجال تحقيق الامن الغذائي، والأساليب التي اتبعتها والسياسات التي اعتمدتها للوصول الى انتاج غذائي مستدام. وقمنا بصياغةفرضياتللإجابة عن الأسئلة المطروحة. وقد توصلنا من خلال دراستنا الى مايلي:

تأكيد صحة الفرضية الأولى: يتلاءم قطاع انتاج الغذاء مع الخصائص الطبيعية لفنلندا وتهتم الاستراتيجيات الزراعية بالاستدامة البيئية والتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يتكيف النشاط الزراعي والغذائي تحديدا مع الخصائص الطبيعية للبلد ومناطقه الجغرافية المختلفة، كما يسترشدالنشاط الزراعيفيها بالوعي البيئي والتغذوي والمسؤولية، حتى أصبحت دولة رائدة في تحقيق معيار عالمي للاستدامة.

تأكيد صحة الفرضية الثانية: من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة عليه واستقرار الأسواق أعدت فنلندا اجراءات وبدائل ملائمة لمواجهة المشاكل والتحديات خاصة ارتفاع أسعار ما يستورد من الطاقة والمدخلات الكيميائية؛ فالأمن الغذائي في فنلندا ليس مثاليا تماما، فهو لا يشمل كل المنتجات، فضلا عن حاجته الى استيراد الطاقة والمدخلات الكيميائية والاعلاف الضرورية؛ لذا تم العمل على اعداد البدائل الملائمة خلال الازمات المهمة.

تأكيد صحة الفرضية الثالثة: يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مشاركة ودعم الفاعلين الرئيسيين في قطاع الانتاج الوطني مع ضرورة التعاون الاقليمي والمبادلات الدولية؛ فقد تم منح فرصة للحوار المفتوح والبناء بينالفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص في نظام الغذاء وتعزيز التوازن بين الاطراف الفاعلة، مع التعاون الاقليميليحظى قطاع الغذاءبالتعاون المطلوب على المستوى المحلي والوطني والدولي.

تأكيد صحة الفرضية الرابعة: اعتماد سياسة الغذاء المحلي تساعد في تعزيز احتمالات وفرص النجاح في الحفاظ على الأمن الغذائي.وذلك بتوفير الشروط العامة والخاصة لنجاح هذه السياسة.

نظرا لأهمية الأمن الغذائي فقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة الى تدعيم زراعتها،بل أصبح بعضها مستعدا لخوض حروب غذائية من أجل الحصول على الأراضي الزراعية الخصبة في البلدان الفقيرة أو استئجارها. واذا كان هدف تلك الدول الغنية أو القوية

مشروعا في البحث عن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الا أنه من غير المقبول قهر الامدادات الغذائية للدول الأخرى وتدمير حقولها من خلال الزراعة المكثفة والمعززة كيمائيا. ان تحديات الغذاء العالمية تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول، وإشراك جميع الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوظيف كل الامكانيات التي تساعد في جعل الانتاج الغذائي مستداما.

قائمة المراجع:

- Anna Rosenberg. (2022).
Self-sufficiency of food production in the Nordic islands,https://www.norden.org/en/news/self-sufficiency-food-production-nordic-islands

- Economist Impact. Global Food Safety Index 2022, Economist Impact and CortevaAgriscience,

- ElinaLehikoinen. (2020). Building a more resilientFinnish system, from important dependencetowordsdomesticnaturalresource use, doctoral dissertations, Aalto University publication series.

- Ellen Huan-Niemi ,MarjaKnuuttila , Eero Vatanen and JyrkiNiemi. (2021). Dependency of domesticfoodsectors on imported inputs withFinland as a case study,The Scientific Agricultural Society of Finland, *Agricultural and Food Science* 30: 119–130

- Irina Herzon, Tanja Rajala, PetriHeinimaa, TraciBirge, ElinaKiviharju, MarjoKeskitalo, Juha Kantanen, Juha Helenius. (2014). FAO State of Biodiversity for Food and Agriculture in Finland, COUNTRY REPORTS, Ministry of Agriculture and Forestry.

- JouniKärppä. (2023). Resource efficiency of agricultural sectors in Finland. Master's Programme in Water and Environmental Engineering, Aalto university.

- JyriOllila. (2021). Towards Sustainable Food Systems, National pathways, Convenor for Finland.

- Lauri Kettunen.(1986). Self-sufficiency of agriculture in Finlandin 1970 —1983. JOURNAL OF AGRICULTURAL SCIENCE IN FINLAND, Vol. 58: 143—150

- Ministry of Agriculture and Forestry. (2023). About Finland, https://mmm.fi/en/eu2019fi/about-finland. Acceded 01/08/2023.

- Molly Long. (2022). Finland tops Global Food Security Index, but overallfoodaccessisdiminishing, https://foodmatterslive.com/article/global-food-security-index-economist-impact-finland-uk/, acceded 01/08/2023.

- NesliSözer, Emilia Nordlund, KaisaPoutanen, Maria Åkerman, Marina Heinonen, Mari Sandell,MarjukkaKolehmainen, LiisaMaunuksela , Johanna Vilkki , Suvi Virtanen, Baoru Yang. (2021). Food Research and Innovation Strategy for Finland 2021-2035.

- TarjaKetola. (2010).Food, Energy and Water(FEW)SecurityAnalysis Cube : Finland, Bolivia, Bhutan and Botswana as exemples, BurkhardAuffermann& Juha Kaskinen, "Security in Futures – Security in Change" Conference, University of Vaasa, Finland

Terhi Mustikkamaa. (2022). Local food as foodsecuritysustainer - a case study in Uusimaa region, Finland ;Master thesis in SustainableDevelopment, Uppsala University.

- Helsinki Times. (2023). Finland's food exports exceeding EUR 2 billion for the first time, https://www.helsinkitimes.fi/business/22842-finland-s-food-exports-exceeding-eur-2-billion-for-the-first-time.html, Acceded 01/08/2023.

- TerhiLatvala, Minna Väre and JyrkiNiemi. (2022). Finnish agri-foodsectoroutlook 2022, Natural resources and bioeconomystudies, https://jukuri.luke.fi/handle/10024/552051. Acceded 31/07/2023.

OEB Univ. Publish. Co.

واقع الأمن الغذائي في العالم باستخدام مؤشر الأمن الغذائي العام (GFSI) مع الإشارة لحالة الجزائر

The reality of food security in the world using the general food security index with reference to the case of Algeria

نمديل وحيد[1]، ديلمي سفيان[2]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي (الجزائر)، wahid.nemdil@univ-bba.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، Dilmi.sofiane@univ-oeb.dz

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد ترتيب دول العالم المختلفة ضمن مؤشر الأمن الغذائي العام، من حيث القدرة على تحمل تكاليف الغذاء و توافر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء والموارد الطبيعية والمرونة، ثم تتبع هذا الترتيب خلال فترة نشوء المؤشر GFSI(2012-2022)، بالتالي تقييم جهود دول العالم وبالأخص الجزائر لتقوية أمنها الغذائي.

لقد توصلنا إلى نتيجة مهمة في بحثنا، والتي مفادها تدهور وضعف الجزائر ضمن مؤشر الأمن الغذائي العام، حيث احتلت مراتب جد متأخرة، فباستثناء السودان واليمن وسوريا اللاتي مزقتهم الحروب والصراعات الداخلية، فان الجزائر في المرتبة الأخيرة على مستوى العربي، في حين احتلت دول الخليج الصدارة عربيا في مقدمتها قطر و الإمارات، أما على المستوى العالمي فقد احتلت الدول المتقدمة الصدارة في مقدمتها الدول الاسكندينافية تليها و.م.أ.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، المؤشر العام للأمن الغذائي.

تصنيف JEL : F5، Q1.

Abstract:

This research aims to determine the ranking of different countries in the world within the general food security index, in terms of affordability of food costs, food availability, food quality and safety, natural resources, and then track this arrangement during the period of emergence of the GFSI index (2012-2022), thus evaluating the efforts of countries the world, especially Algeria.

We have reached an important conclusion in our research, which is the deterioration and weakness of Algeria within the general food security index, as it occupied very late ranks, with the exception of Sudan, Yemen and Syria, which were torn apart by wars and internal conflicts, Algeria ranked last at the Arab level, while the Gulf countries occupied the lead In the Arab world, led by Qatar and UAE, and at the global level, developed countries occupied the forefront, led by the Scandinavian countries, followed by U.S.A

Keywords: food security, self-sufficiency, food gap, general index of food security,

Jel Classification Codes: F5 ،Q1.

1.مقدمة:

تعد الحروب والنزاعات السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في العالم، فهي تؤثر على سلسلة الإمدادات الغذائية وتدمر البنية التحتية الزراعية والصناعات الغذائية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الغذائية وتراجع القدرة على تلبية احتياجات السكان. ومن بين النزاعات السياسية الحالية، تتصدر الحرب الروسية الأوكرانيةالأحداثالأكثر إثارة للقلق، حيث يشهد الصراع العديد من التداعيات الاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التداعيات على الأمن الغذائي وطنيا وعالميا.

ويعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، فعلى الرغم من توافر كافة العوامل التي تتيح للجزائر تحقيقه، سواء من عوامل طبيعية (تربة صالحة للزراعة توافر المياه، التنوع المناخي) وعوامل بشرية (الأيدي العاملة الرخيصة)،إلاأنها مازالت تعاني من نقص في إنتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه.

و عليه موضوع ورقتنا البحثية هو تشخيص واقع الأمن الغذائي، على مستوى العالم، من خلال دراسة مؤشر الأمن الغذائي العام GFSI، في ظل النمو الاقتصادي و زيادة حجم الدخل الذي سجلته البلاد في السنوات القليلة الماضية، أو بمعنى آخر فإن بحثنا يهدف إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **ماهو واقع الأمن الغذائي في العالم عامة والجزائر خاصة باستخدام المؤشر العام للأمن الغذائي (GFSI)خلال الفترة (2012-2022)؟**

للإجابة على التساؤل السابق، تم وضع الفرضيتين الآتيتين:

- الأمن الغذائي هو مفهوم مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي، والذي يعني قيام دولة بإنتاج القدر الكافي لها من غذاء، معتمدة على مواردها و مقوماتها.
- حسب مؤشر الأمن الغذائي العام فإن الجزائر بعيدة كل البعد عن المستوى المرغوب فيه ولم تتمكن من تقوية أمنها الغذائي.

أما بالنسبة للهدف من الدراسة، فيتمثل في إبراز مدى قوة وصلابة الأمن الغذائي في الجزائر والوطن العربي وعدد من الدول المتقدمة، باستخدام مؤشر الأمن الغذائي العام (GFSI)خلال الفترة (2012-2022)واستعراض تطور الترتيب العالمي.

وتم تقسيم العمل إلى محورين أساسين، هما:

المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في العلم العربي مع الإشارة إلى الجزائر

2- الإطار النظري للأمن الغذائي

تمهيد:

يتعلق الأمن الغذائي بتوفير الأغذية بكميات كافية وجودة عالية للسكان في جميع أنحاء العالم، ويشمل هذا الأمر القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم والمغذي والصحيح من حيث النوع والجودة والكمية والتكلفة المعقولة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى القدرة على الحفاظ على هذه القدرة على المدى الطويل.

2-1 تعريف الأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي وتختلف توجهات واضعيها، فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن ومنهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها:

- تعريف **منظمة الزراعة و الأغذية" الفاو ":** يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة بأنه ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية، الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية[1].

- تعريف **المنظمة العربية للتنمية و الزراعة**: يقصد به أن تقوم أي دولة بإنتاج القدر الكافي لها من غذاء، معتمدة على مواردها و مقوماتها، وأن تكون منتجاتها الغذائية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية و تذر دخلا بالعملة الصعبة، و التي تساعدها على المقايضة بسلع ومنتجات غذائية لا تملك ميزة إنتاجها. بمعنى آخر فالأمن الغذائي هو توفير الدولة الغذاء لمواطنيها بالكمية و النوعية مع مراعاة صحة مواطنيها و عدالة وصول الغذاء لكافة مواطنيها لاسيما أصحاب الدخول المحدودة، و تحقيق في نفس الوقت مخزونا من الغذاء لمواجهة الظروف الغير

[1]FAO (1996):"Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action". World Food Summit13-17 November. Rome

متوقعة سواء كانت طبيعية أو اقتصادية و يكون توفيره إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، اعتماد على مدخراتها المالية المتحصل عليها من صادراتها[1].

- **تعريف البنك الدولي**: على أن الأمن الغذائي يعني إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات[2].

مما سبق يتضح أن للأمن الغذائي أبعاد مختلفة هي:

- **توفر الأغذية**: ويعني ذلك وجود كميات كافية ومستمرة من الغذاء بجودة مناسبة إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية.
- **إمكانات الحصول على الغذاء**: ويعني ذلك الحصول على تلك الأغذية بطرائق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، كما يعني وجود دخل كاف لإتاحة الغذاء المناسب، أو وجود موارد أخرى تضمن هذا الغذاء.وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنه كثيرا ما لا تكون أسباب الجوع وسوء التغذية ناتجة عن ندرة الغذاء بل قد ترجع إلى العجز عن الوصول إلى الأغذية المتاحة، بسبب الفقر أو الكوارث أو الحروب.
- **الاستخدام السليم للغذاء**: ويقصد بذلك كل العمليات المرتبطة باستخدام هذه الأغذية، من تخزين ورعاية ونقل وطهي وتجهيز، وكذا تنوع الغذاء، لأنه لا يحقق النتيجة المرجوة منه إلا عندما يكون متنوعا بحيث يشمل العناصر الغذائية المطلوبة كافة.وتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يكون طعام المستهلك آمنا ويلبي احتياجات الأفراد الجسدية بصورة كافية.
- **الاستدامة والاستقرار**: يعني توفير الكميات الكافية في كل الأوقات، وضمان تحقيق قدرة الأفراد في الوصول إلى الغذاء، وبالتالي ينعدم الأمن الغذائي في حالة عدم قدرتهم على الحصول على الغذاء كنتيجةللصدمات المفاجئة (سواء الاقتصادية، أو المناخية)

[1] عباس عبد الحفيظ،سعيدي مصطفى، شنتوف خيرة، واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا و سبل التكامل فيما بينهم، مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019، مجلة دفاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان المجلد 18، العدد 2 ، ديسمبر 2022، ص653.

2موالي كاهنة،مقراني حسيبة،إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (2000 -2019)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018، ص10.

أو الصدمات الدورية، وهو ما يشير إلى استمرار الحفاظ على البعدين الأول والثاني في جميع الأوقات، من خلال استدامة توفير الكميات الكافية واستدامة ضمان تحقيق حصول الأفراد على الغذاء.

2-2- المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه، مما زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم، لهذا سنحاول أن نبين معنى هذه المصطلحات، لإثراء المحتوى وتجاوزا لمشكل الخلط المفاهيمي واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديدنا لمعاني هذه المصطلحات القريبة كلها من مفهوم "الأمن الغذائي".

2-2-1-الفجوة الغذائية:

تعرف الفجوة الغذائية على أنها مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهةمتطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا. وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء، والتي تمثل صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بني الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.ويتم تأمين مقدار العجزعنطريق الاستيراد[1]. وهناك نوعين من الفجوة، فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقية:

أ- الفجوة الغذائية الظاهرية: وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.

ب- الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية): وهي التي تعرب عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي- الإنتاج الغذائي المحلي

2-2-2- **الاكتفاء الذاتي**: هنالك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين.**فالاكتفاء الذاتي هو**: قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد

[1]أحميد سلامي، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،المجلد 07، العدد 2017/12،ص16.

الغذائية محليا، بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية[1]. ويقصد به قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة بالبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد.

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء 100x

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعىالأولإلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد. وبالتالي يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي.

2-2-3- أمان الغذاء: عرفت منظمة الصحة العالمية(WHO) أمان الغذاء بأنه:

"يشمل كل الظروف والمعايير الضرورية واللازمة-خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء - لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا فيه وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من المستهلك الأخير. "[2]، إن البدايات الأولى للاهتمام بالغذاء كانت منصبة على توفير الغذاء، من خلال توفير الكميات اللازمة، بعد ذلك جاءت مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية لاسيما في ظل تزايد الاهتمامبأساليب زيادة الإنتاج في الزراعة العضوية، أو كما تسمى بالهندسة الزراعية. وبذلك يكمن الفرق بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء في أن الأول يشكل أحد أبعاد الأمن القومي للدولة الذي تسعى إلى تحقيقه، في حين يشير الثاني إلى الشروط أو المعايير الواجب توفرها في الغذاء الذي تسعى الدولة إلى تأمينه لمواطنيها والمحافظة على توفره.

2-2-4- انعدام الأمن الغذائي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حالة انعدام الأمن الغذائي أنها الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة و المغذية، لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد

[1] قبايلي عبدالنور،دغمومهشام،تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة (2014-2020)، جامعة الجزائر3،مجلة أفاق العلوم ،المجلد 07 ، العدد4/ 2022،ص677

[2] هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات،جامعة الحاج لخضر باتنةمجلة دفاتر المتوسط، المجلد 2، العدد 2015/1، ص16.

الأسر.ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية لحالات التغذيةالسيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أوانتقاليا[1].

2-5-2- السيادة الغذائية:

السيادة الغذائية أو السيادة الوطنية في مجال الغذاء، مفهوم طرح أول مرة من طرف الكونفدرالية القروية العالمية والمسماةحركة طريق الفلاح la Via Campesina (منظمة غير حكومية)خلال القمة العالمية الثانية للغذاء التي عقدتها الفاو سنة 1996،ويشيرمفهوم السيادة الغذائية حسب هذه المنظمة إلى حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل أو إغراق من طرف عناصر خارجية، والذي يعتبر كطرح بديل لبرنامج التحرير الذي يبدأ مع دخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ، وهي الرؤية التي انتشرت بشكل كبير منذ ذلك الحين وتبناها العديد على مستوى العالم[2].

ازدادت الدعوات التي تطالب باعتماد مفهوم السيادة الغذائية كبديل لمصطلح الأمن الغذائي لأنه يوفر رؤية بديلة ومتكاملة لتأمين الاحتياجات الغذائية، ما يسمح بالحد من الآثار السلبية للسياسات الدولية في مجال الغذاء على التنمية الزراعية وبالتالي على الوضع الغذائي في الدول النامية، خاصة ما تعلق بتحرير التجارة في السلع الزراعية والغذائية بمنظمة التجارة العالمية، اتجاهات التركز والاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية والتنافس بين الغذاء والطاقة.

3-تقييم الأمن الغذائي في الجزائر وعدد من الدول المختارة باستخدام مؤشر الأمن الغذائي العام

يعد تتبع التقدم نحو الأمن الغذائي العالمي أمرا بالغ الأهمية لتصميم وتقييم السياسات والبرامج. ومع ذلك، فإن العثور على المؤشرات المناسبة أمر صعب. لقد نوقش على نطاق واسع أن مفهوم الأمن الغذائي متعدد الأبعاد وديناميكي.

سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى مؤشر الأمن الغذائي العام للفترة(2012-2022) وموقع الجزائر ضمن هذا المؤشر، مع مقارنتها مع دول مجاورة وإقليمية، لتقييم وضعها ضمن هذه المؤشرات.

3-1- تطور مفهوم مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

[1] قبايلي عبد النور، دغموم هشام، مرجع سابق، ص676

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما، 2013 ص 20 - 23

مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) هو مؤشر مركب يهدف إلى مراقبة التقدم نحو الأمن الغذائي على المستوى القطري. تم تصميمه من قبل المجموعة الاقتصادية البريطانية إيكونوميست(The Economist Group) سنة 1946وبدعم من Corteva Agriscience- هي شركة أمريكية كبرى للمواد الكيميائية الزراعية والبذور التي كانت الوحدة الزراعية لـ DowDuPont قبل أن تصبح شركة عامة مستقلة- يعتمد الإطار المفاهيمي لمؤشر GFSI على عدة أبعاد للأمن الغذائي وهي:

- القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ـتوافر الغذاء ـ جودة وسلامة الغذاء
- توفر الموارد الطبيعية والقدرة على الاستدامة والتكيف.

يغطي أكثر من 100 دولة، ويقيس الأمن الغذائي في معظم دول العالم، ويستخدم ما مجموعه 28 مؤشرا سنة 2012، مجمعة في 3 مجالات: القدرة على تحمل التكاليف (6 مؤشرات) ، والتوافر (11 مؤشرا) ، والجودة والسلامة (11 مؤشرا)، هدفها قياس كل جوانب الأمن الغذائي للدول. نشر لأول مرة عام 2012 ، وتتولى وحدة الاستخبارات في مجلة(The Economist Group) إدارته وتجديده.

تم تحديد المؤشرات الفردية المدرجة في GFSI ووزنها في النتيجة النهائية من قبل لجنة خبراء قادمة من القطاعات الأكاديمية وغير الربحية والعامة.

يتميز اختيار المؤشر المركب بميزة تلخيص كمية كبيرة من المعلومات في درجة واحدة فريدة. إنه نهج ممتاز للغاية عند مراقبة تقدم الأمن الغذائي للبلدان لأنه يبسط بشكل كبير تحليلات الاتجاهات والمقارنات بين البلدان. ومع ذلك، إذا تم بناء المركب بشكل سيئ أو تفسيره أو فهمه فقد يؤدي ذلك إلى استنتاجات وقرارات سياسية مضللة[1].

2-3-تقييم الأمن الغذائي في الجزائر وعدد من الدول المختارة حسب مؤشر (GFSI)

في ما يأتي سنحاول تحديد موقع الجزائر ودول مختارة ومكانتهم ضمن مؤشر GFSI، خلال الفترة (2012-2022)، من خلال استخدام بيانات الجدول المبين أدناه.

[1]Nardo M, Saisana M, Saltelli A, Tarantola S, Hoffmann A, Giovannini E. Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide. Paris (France): OECD publishing; 2008. JRC47008

الجدول(01): موقع الجزائر ضمن مؤشر GFSI خلال الفترة (201-2022)

السنوات	البيانات		الجزائر	تونس	المغرب	الإمارات	قطر	الكويت	مصر	السعودية	فرنسا
2012	100 نقطة	قيمة المؤشر	40.5	52.7	49.3	لم تدخل في التصنيف	لم تدخل في التصنيف	لم تدخل في التصنيف	51.6	68.7	86.8
	9 دول	الرتبة عربيا	7	2	4				3	1	
	105 دولة	الرتبة عالميا	73	50	59				52	28	4
2013		قيمة المؤشر									
		الرتبة عربيا									
		الرتبة عالميا									
2014	100 نقطة	قيمة المؤشر	47.5	55.7	50.1	70.9		72.2	70	69.6	83.4
	10 دول	الرتبة عربيا	8	4	5	2		1	6	3	
	109 دولة	الرتبة عالميا	70	54	63	30		28	66	32	10
2015	100 نقطة	قيمة المؤشر	50.9	60.1	53.9	75.6		75.5	61.8	72.8	83.8
	12 دول	الرتبة عربيا	9	5	7	1		2	4	3	
	109 دولة	الرتبة عالميا	68	51	62	23		24	47	30	9
2016	100 نقطة	قيمة المؤشر	54.5	57.9	57.1	71.8	77.5	73.5	57.1	71.1	82.5
	12 دولة	الرتبة عربيا	10	7	8	4	1	3	7	5	
	113 دولة	الرتبة عالميا	66	53	57	30	20	27	57	32	6
2017	100 نقطة	قيمة المؤشر	51.5	58.8	52.8	70.9	73.3	74.6	56.6	71	76.5
	14 دولة	الرتبة عربيا	11	7	10	5	3	1	9	4	
	113 دولة	الرتبة عالميا	68	54	67	33	29	26	5	32	8
2018	100 نقطة	قيمة المؤشر	46	54	48.7	61.8	67.1	66.4	49.9	62.8	77.9
	13 دولة	الرتبة عربيا	10	6	9	5	1	2	8	4	
	113 دولة	الرتبة	69	53	64	40	27	32	61	36	4

								عالميا		
2019	100 نقطة	قيمة المؤشر	52.1	52.5	54.6	65.8	70.8	65.7	57.9	63.3	74
	12 دولة	الرتبة عربيا	9	8	7	2	1	3	6	4	
	113 دولة	الرتبة عالميا	73	69	60	30	19	31	52	37	13
2020	100 نقطة	قيمة المؤشر	61.8	61.4	62	68.3	69.6	70.7	61.1	69.5	76.5
	14 دولة	الرتبة عربيا	8	9	7	5	3	1	10	4	
	113 دولة	الرتبة عالميا	58	57	57	42	37	33	60	38	17
2021	100 نقطة	قيمة المؤشر	63.9	62.7	62.5	71	73.6	72.2	60.8	68.1	79.1
	14 دولة	الرتبة عربيا	8	9	10	3	1	2	11	6	
	113 دولة	الرتبة عالميا	54	55	57	35	24	30	62	44	9
2022	100 نقطة	قيمة المؤشر	58.9	60.3	63	75.2	72.4	65.2	56	69.9	80.2
	14 دولة	الرتبة عربيا	10	9	8	1	2	7	11	5	
	113 دولة	الرتبة عالميا	68	62	57	23	30	50	77	41	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير GFSI لسنوات (2012-2022)

من خلال التمعن في معطيات الجدول السابق يظهر لنا تدهور مكانة الجزائر في الترتيب العالمي والعربي خلال الفترة (2012-2022)، ضمن مؤشر GFSI(مؤشر الأمن الغذائي العالمي)، وسنتطرق إلى تفصيل كل سنة على حدى.

- ففي سنتي 2012، 2013، تم استخدام مؤشر GFSIأول مرة، من خلال حساب درجات ثلاث فئات من المتوسط المرجح للمؤشرات الأساسية (25 مؤشر) ويتم قياسها من 0-100 حيث 100 = الأكثر ملائمة.

احتلت الجزائر المرتبة 73 عالميا من 107 دولة والمرتبة 07 عربيا من 9 دول والتي تليها السودان واليمن، ما يبين الضعف الكبير والواضح عربيا للجزائر من ناحية الأمن الغذائي. وهذا واضح أكثر في تصنيف ثلاث دول في شمال إفريقيا - المغرب وتونس والجزائر أكثر الدول تقلبا في الإنتاج الزراعي، واعتبرت البلدان التي لديها تباينات واسعة في الإنتاج الزراعي السنوي أقل أ مانا غذائيا وحصلت على درجات أقل في المؤشر، هذا على عكس الصين التي شهدت أقل تقلبات في الإنتاج

الزراعي خلال العشرين عاما الماضية[1].أما فيما يخص الصدارة عربيا فقد كانت للمملكة العربية السعودية، والمرتبة 28 عالميا، أما عالميا فد كانت الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بـ 89.5 نقطة.

- سنة 2014: إضافة للمؤشرات المكونة للمؤشر العام للأمن الغذائي سنة 2013، تم في سنة 2014، إضافة مؤشرين إضافيين هما: مؤشر هدر أو تبذير الغذاء وأيضا مؤشر السمنة[2].

بشكل عام تحسن الأمن الغذائي العالمي في عام 2014. بعد انخفاض صغير في مؤشر 2013، الذي كان مدفوعا جزئيا بالجفاف في المناطق الرئيسية المتنامية وانخفاض الدخل الوطني في بعض البلدان المتقدمة.بالإضافة إلى ذلك، زادت الدرجات بمقدار نصف نقطة حيث تحسنت الدول الأقل درجات. كما ذكرت منظمة الفاو، انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن من 868 مليون إلى 842 مليون خلال العام الماضي.

على الرغم من أن الاضطرابات السياسية في أوكرانيا قد بدأت في التأثير على أسعار الغذاء العالمية، إلا أنه لم يكن لها تأثير كبير على الجوانب الهيكلية للأمن الغذائي العالمي. شهدت أوكرانيا نفسها انخفاضا في الأمن الغذائي بمقدار 1.6 نقطة مقارنة بالعام الماضي، مدفوعا بمزيد من محدودية الوصول إلى التمويل للمزارعين، وتقلبات كبيرة في الإنتاج الزراعي، وزيادة مخاطر الاستقرار السياسي، وانخفاض القدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية.

ساهم انخفاض الإنفاق على الغذاء كحصة من الاستهلاك المنزلي في معظم البلدان وتحسين برامج شبكات الأمان الغذائي، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، في زيادة ملحوظة في القدرة على تحمل التكاليف. سجلت هذه الفئة أكبر ارتفاع بين فئات GFSI، عند 2.3 نقطة. كما تحسن توافر الأغذية وجودتها وسلامتها مقارنة بالعام السابق، بزيادة قدرها 0.2 و 0.5 نقطة على التوالي[3].

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 10/8 عربيا و109/70 عالميا، والذي يمكن اعتباره تحسنا ضعيفا جدا مقارنة بالسنة السابقة. حيث تبقى الجزائر تسبق دولتين عربيتين فقط هما سوريا واليمن، اللاتي كانت الأولى في حالة الحرب والثانية في بداية حالات التوتر. وهنا يمكن اعتبار الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا.

[1]Economist Intelligence Unit , global food security index,An assessment of food affordability, availability and quality, 2012, p08

[2]Economist Intelligence Unit , global food security index,An assessment of food affordability, availability and quality, 2014, p09

[3]Economist Intelligence Unit , global food security index,An assessment of food affordability, availability and quality, 2014, p16

- سنة 2015

خلال هذه السنة، تحسن الأمن الغذائي في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا، وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2015 (GFSI). حيث ارتفع متوسط النقاط الخاص بـ 109 دول بمقدار 1.2 نقطة مع إحراز ثلثي الدول تقدما مقارنة بالعام السابق. كان الدافع وراء المكاسب هو التوسع الاقتصادي المستدام في معظم المناطق والنمو السريع في البلدان النامية (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، إلى جانب انخفاض أسعار الغذاء العالمية. كما كانت الاستثمارات الحكومية في الزراعة والبنية التحتية - التي بدأت في أعقاب صدمات أسعار الغذاء في (2007 – 2008)- ضرورية لتحسين الأمن الغذائي. يلخص الجدول أدناه متوسط التغييرات في الدرجات على أساس سنوي خلال السنوات الأربع الماضية من المؤشر.

الجدول(02):متوسط التغير في مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

	2013-2012	2014-2013	2015-2014
المؤشر العام	**0.4+**	**1.1+**	**1.2+**
القدرة على تحمل التكاليف	0.3-	2.3+	1.0+
التوفر	1.2+	0.1+	1.4+
الجودة والسلامة	00	0.4+	1.1+

المصدر: من إعداد الباحثين الاعتماد على تقارير GFSI لسنوات 2012-2015

حققت البلدان الأكثر تقدما تحسنا عبر مجموعة من العوامل، التي تشمل: انخفاض الاعتماد على برامج شبكات الأمان الغذائي، وتوسيع سعة تخزين المحاصيل، وانخفاض مستويات فقدان الأغذية بعد الحصاد / ما قبل الاستهلاك، وزيادة التنوع الغذائي وتحسين الوصول إلى مصادر بروتين عالية الجودة. كما انخفضت مخاطر الاستقرار السياسي في عدد من البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، مما سمح لها بالتركيز على تطوير واستدامة الهياكل التي تدعم الأمن الغذائي.

لا تزال البلدان ذات الدخل المرتفع تهيمن على قمة الترتيب. كما حظيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر خطوات الأمن الغذائي. كانت الزيادة البالغة 2.4 نقطة في متوسط النتيجة الإجمالية للمنطقة مدفوعة بشكل أساسي بالمكاسب التي تحققت في القدرة على تحمل التكاليف، وذلك بسبب مزيج من انخفاض إنفاق الأسر على الغذاء وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 83٪ من البلدان (10 من 12). أدى انخفاض مستويات فقدان وضياع الطعام وزيادة الوصول إلى البروتين عالي الجودة إلى تحسينات ملحوظة في فئتي،التوافر والجودة

والسلامة أيضا. كما استقرت البيئة السياسية في معظم البلدان (باستثناء اليمن، حيث تصاعدت حدة أزمتها السياسية في الأشهر الأخيرة)[1].

أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت هي أيضا، نمو في المؤشر بـ 1.2 نقطة وهي زيادة ضعيفة إذا ما قورنت بمصر التي حققت أكبر ارتفاع بـ 12.4 نقطة والأردن بـ 4.4 نقطة. بالتالي على الرغم من تحسن مؤشر الجزائر إلا أنها تراجعت في الترتيب العالمي من 70 إلى 68، وفي الترتيب العربي العربي من 8 إلى 9، والتي تليها فقط كل من سوريا واليمن والسودان الذين شهدوا أوضاع سياسية صعبة.

- **سنة 2016**

المناطق الأفضل أداء بشكل عام في GFSI سنة 2016 هي أمريكا الشمالية وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. ومما لا يثير الدهشة، أن أداؤهم مرتبط ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل المرتفعة للفرد والتأثير الإيجابي لذلك على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء. فالأسرة المتوسطة في أمريكا الشمالية، على سبيل المثال، تنفق 13٪ فقط من دخلها على الغذاء، في حين أن النسبة في أوروبا أعلى قليلا فقط، عند 17.2٪. هذا بالمقارنة مع 34.9٪ في آسيا والمحيط الهادئ و 40.6٪ في المناطق الفرعية.

تحتل ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي - قطر والإمارات والكويت – مرتبة عالمية عالية في فئة القدرة على تحمل التكاليف. وتتصدر قطر الترتيب، تليها الإمارات (الثالثة) والكويت (السادسة). البلدان الثلاثة جميعها من البلدان المرتفعة الدخل ويتدفق الكثير من الأموال العامة إلى قطاعاتها الزراعية الصغيرة. تؤدي نقاط الضعف في فئتي التوافر والجودة والسلامة إلى إعاقة النتائج الإجمالية لمؤشر GFSI لدول مجلس التعاون الخليجي، تعد التقلبات في الإنتاج الزراعي (بسبب مناخها الشديد والقطاعات الزراعية الصغيرة)، ومخاطر الاستقرار السياسي العالية والصراعات هي نقاط ضعفها الرئيسي[2].

بعد سنوات من التدهور في درجاتها، سجلت أوروبا في عام 2016، وللمرة الأولى، مكاسب أكبر في المؤشر العام أكثر من أي منطقة أخرى. (تليها أمريكا الوسطى والجنوبية وأمريكا الشمالية)

[1]Economist Intelligence Unit , global food security index,An assessment of food affordability, availability and quality, 2014, p16-18

[2] Antar AbouKorin. (2016). "Impacts of Rapid Urbanisation in the Arab World:the Case of Dammam Metropolitan Area, Saudi Arabia". Available at https:// www.researchgate.net/publication/263847805_Impacts_of_Rapid_

الانتعاش الاقتصادي هو أحد العوامل التي دفع التحسن في أوروبا، حيث ارتفعت القدرة الاستيعابية للمناطق الحضرية بمتوسط يزيد عن 20 نقطة في المنطقة.

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 12/10 عربيا و113/66 عالميا، والذي يمكن اعتباره تحسنا في الترتيب العالمي، مقارنة بالسنة السابقة. أما عربيا تبقى الجزائر تسبق دولتين عربيتين فقط هما سوريا واليمن اللتين أضرت بهما الحرب. بالتالي نعتبر الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا.

- **سنة 2017**

سجل مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) تراجعا في الأمن الغذائي العالمي خلال العام 2017 بعد أربع سنوات متتالية من مكاسب الأمن الغذائي. وذلك بسبب الهجرة بمعدل لا تستطيع العديد من اقتصادات البلدان والبنية التحتية المثقلة بأعباء أعداد كبيرة ومتنامية من سكان المناطق الحضرية استيعابها على نحو مستدام؛ الناس ينفقون المزيد من دخلهم الأسري على الغذاء حيث ينمو الطلب بمعدل لا يستطيع الإنتاج استيعابه[1].

تمت إضافة فئة رابعة إلى تكرار المؤشر لعام 2017 للوقوف على تأثير المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر المتعلقة بالموارد الطبيعية. فقد اجتمعت لجنة خبراء جديدة في مارس 2017 للمساعدة في تطوير هذه الفئة الجديدة. بالتالي أصبحت الفئات كالتالي: القدرة على تحمل التكاليف، والتوافر، والجودة والسلامة، **والموارد الطبيعية والمرونة**.

شكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خطرا شديدا على استمرار تقدم الأمن الغذائي في المملكة المتحدة. حيث انخفض الدخل الشخصي خلال عام 2018 بنسبة 6 ٪، مما يؤثر على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء[2].

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص الإمارات فد تعرضت للجفاف وشدة العواصف وارتفاع مستويات سطح البحر، وهي نقطة ضعف مشتركة في دول مجلس التعاونالخليجي الستة.مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الموارد الطبيعية والمناخ. وهو ما أدى بالإمارات للتراجع تسع مراتب[3].

- **سنة 2018 و2019**

[1] C. Peter Timmer. "Food Security, Structural Transformation,Markets and Government Policy". 2017. URL: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/app5.161/full

[2] Financial Times. "Britain's farmers will need help after Brexit".August 22nd 2016. URL: www.ft.com/content/df151906-6616-11e6-a08a-c7ac04ef00aa

[3] Economist Intelligence Unit , global food security index, An assessment of food affordability, availability and quality, 2017, p08

يقدم GFSI لسنة 2019 مقاييس جديدة ومؤشرات إضافية لم يتم استخدامها في الإصدارات السابقة. على الرغم من أن الفئات الشاملة ومعظم المؤشرات لا تزال كما هي، إلا أن الدرجات والتصنيفات الخاصة بإصدار 2019 لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر بالسنوات السابقة، على الرغم من أننا قمنا بتحديث درجات 2018 وتصنيفاتنا للسماح بإجراء مقارنات على أساس سنوي. فيما يلي نظرة عامة على النتائج الرئيسية من نتائج عام 2019.

لا تزال سنغافورة وأيرلندا أكثر دولتين أمنا غذائيا، كما حققت الكويت وقطر وملاوي أكبر قدر من التحسينات منذ عام 2018.

وفقا لإطار GFSI الجديد، والذي يتضمن مقاييس محدثة لعوامل مثل التغيرات في تكلفة الغذاءوالتطوير العام في الزراعة، والمعايير الغذائية، احتلت سنغافورة وأيرلندا المرتبة الأولى في المؤشر لكل من 2018 و 2019، تليها الولايات المتحدة وسويسرا. احتلت فنزويلا وبوروندي واليمن ذيل الترتيب، بينما تراجعت نيكاراغوا والأرجنتين وتونس والإكوادور في الترتيب مقارنة مع العام 2018.

للمرة الأولى يقيس مؤشر2019 البنية التحتية العالمية للري، حيث تشير البيانات إلى أن أقل من 10٪ من الأراضي الزراعية مجهزة للري في 79 دولة من أصل 113 شملتها الدراسة (70٪). نظرا لانخفاض الأمن المائي في سياق تغير المناخ ومخاطر الجفاف في جميع أنحاء العالم، فهذه منطقة تستحق الاهتمام[1].

ومع ذلك، فقد تحسنت البنية التحتية الزراعية الشاملة بشكل ملحوظ في عدد من البلدان، بما في ذلك قطر وبيلاروسيا وسلوفاكيا وأستراليا والكويت. في العام 2019 ، قامت قطر بتحسين البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية، بينما قامت الدول المتبقية باستثمارات حديثة في تحسين أو توسيع مرافق تخزين المحاصيل. في أستراليا، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة عن صندوق ابتكار جديد لدعم الابتكار في صناعة الحبوب، بما في ذلك لوجستيات تخزين الحبوب، بينما في الكويت، استثمرت الحكومة في صوامع حبوب جديدة وتوسيع المحاصيل.

تقع كل من اليمن وسوريا وفنزويلا في المنطقة الحمراء عبر مجالات متعددة. على الرغم من أن متوسط الإمدادات الغذائية آخذ في الازدياد في معظم المناطق، فقد انخفض أكثر في البلدان التي تعاني بالفعل من نقص، مثل فنزويلا واليمن. بسبب الصراع وعدم الاستقرار، تراجعت سوريا واليمن أكثر نحو نهاية الترتيب العام. يشهد اليمن انخفاضا في توافر الغذاء والتنوع الغذائي، ولا

[11]Economist Intelligence Unit , global food security index,Strengthening food systems and the environment through innovation and investment, 2019, p06

تزال فنزويلا تحتل المرتبة الأخيرة في المؤشر وبالقرب من القاع بالنسبة للتدابير الحاسمة مثل البنية التحتية الزراعية. بالنسبة للجزائر فقد شهدت تراجعا في المؤشر بـ3 نقاط، وتراجعت في الترتيب العالمي من 69 إلى 73، والحفاض على نفس الترتيب العربي (9)، والتي تليها فقط كل من سوريا واليمن والسودان اللاتي شهدت أوضاع سياسية صعبة.

- **سنة 2020-2021-2022**

في حين أن معدل الانخفاض في معدلات الفقر كان يتباطأ بالفعل قبل الوباء، فإن تفشي كوفيد-19- أدي إلى تفاقم هذا الأمر ومن المرجح أن يعكس المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر على مدى العقدين الماضيين.تشير الأدلة المبكرة إلى أن الجائحة وعمليات الإغلاق الناتجة كان لها تأثير غير متناسب على الضعفاء اقتصاديا وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. في المناطق الحضرية، تأثر العمال غير الرسميين والمهاجرين بارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حين واجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة عدم يقين في الدخل والغذاء[1].

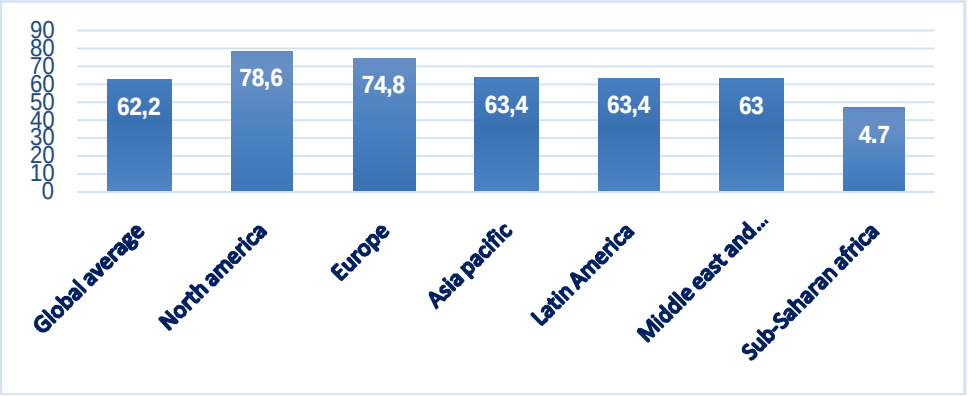
تعتبر سنة 2020، السنة التي تحسن فيها ترتيب الجزائر على المستوى العربي، حيث أصبحت أفضل من تونس، الأردن، مصر ،السودان، اليمن، سوريا، من خلال احتلال المرتبة 8 عربيا و 58 عالميا.

في حين تحسن المؤشر العام للأمن الغذائي في الجزائر سنة 2021 بأكبر زيادة في عدد النقاط عربيا والثالثة عالميا والتي كانت +10.7، والتي من خلالها احتلت المرتبة 54 عالميا بـ 63.9 نقطة، متجاوزة كل من تونس والمغرب وسوريا واليمن والسودان، بالتالي احتلت المرتبة 8 عربيا. في حين كانت المرتبة الأولي لدولة قطر على المستوى العربي. بين عامي 2019 و 2022انخفضت درجة القدرة على تحمل التكاليف للمؤشر بنسبة 4٪، من 71.9 إلى 68 ، حيث أدت الصدمات مثل وباء كوفيد -19-، وارتفاع تكاليف المدخلات، والحرب على أوكرانيا إلى ارتفاع تكاليف الغذاء.

تماشيا مع السنوات السابقة للمؤشر، فإن ستة من الدول العشر التي سجلت أدنى مستوى في عام 2022 تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء. تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب أمريكا اللاتينية، موطنا لأسوأ ثلاث دول أداء. وتأتي سوريا في ذيل القائمة (برصيد 36.3)، تليها هايتي (38.5) واليمن (40.1). الفجوة بين الدولة الأفضل أداء والأسوأ أداء كبيرة - سوريا تسجل أقل من نصف نتيجة فنلندا. باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، كان أداء جميع المناطق أعلى من المتوسط العالمي في حين تتصدر المؤشر أمريكا الشمالية. والشكل 03 يبين ذلك.

[1]Economist Intelligence Unit , global food security index, 2022, p08

الشكل(03): النتائج الإجمالية لمؤشر GFSI، حسب المنطقة لسنة 2022



المصدر: Global Food Security Index, P5

استمر الاختلاف بين البلد الأفضل أداءا والبلد في أسفل الترتيب في الاتساع منذ عام 2019 مما يعكس عدم المساواة في نظام الغذاء العالمي. والشكل 04 يعكس الفروق الكبيرة في النظام العالمي للغذاء.

الشكل(04): البلدان ذات الترتيب الأعلى والأدنى في عام 2022

Best performers	2022 score
Finland	83,7
Ireland	81,7
Norway	80,5
France	80,2
Netherlands	80,1
Japan	79,5
Canada	79,1
Sweden	79,1
United Kingdom	78,8
Portugal	78,7

Weakest performers	2022 score
Syria	36,3
Haiti	38,5
Yemen	40,1
Sierra Leone	40,5
Madagascar	40,6
Burundi	40,6
Nigeria	42
Venezuela	42,6
Sudan	42,8
Congo (Dem.Rep)	43

المصدر: Global Food Security Index, P3

بالنسبة للجزائر فقد تراجعت من المرتبة 56 إلى المرتبة 68، على الرغم من تحسن المؤشروالتالي تراجعت عربيا إلى المرتبة 10، متجاوزة كل من مصر والسودان واليمن وسوريا، أما الإمارات العربية المتحدة فقد صعدت إلى المرتبة الأولى عربيا متجاوزة دولة قطر. والمرتبة 23 عالميا بعد ماكانت في المرتبة 35 سنة 2021 .

4- الخاتمة:

تعكس نتائج مؤ شر الأمن الغذائي على مدى فترة الدراسة، وجود نظلما غذائيا عالميا هشا يتعرض لضغوط هائلة ويواجه بعض أسوأ نتائجه على الإطلاق. وصلت أسعار المواد الغذائية

والجوع إلى مستويات قياسية، في حين أن القدرة على تحمل التكاليف تتدهور مع تفاقم الصدمات مثل وباءكوفيد -19- والنزاع المسلح وتغير المناخ.

- نتائج الدراسة:

1- الجزائر تحتل مراتب جد متواضعة، حسب المؤشر العام للأمن الغذائي، والتي يمكن تصنيفها في المرتبة الأخيرة عربيا بعد حذف الدول التي تعاني من الصراعات والحروب-سوريا السودان، اليمن- على الرغم من الإمكانيات البشرية والطبيعية والمالية التي تمتلكها، فهي تستورد حوالي 55% من حاجياتها الغذائية الإستراتيجية، وهو ما يهدد أمنها الغذائي.

2- إن أهم أسباب فشل الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي وتحقيق اكتفاء ذاتي في المحاصيل الإستراتيجية، يرجع بالدرجة الأساس إلى الاعتماد على الأمطار، بذلك فهي رهينة التقلبات الجوية وتذبذب تساقط الأمطار من موسم إلى آخر.

3- تحتل دول أمريكا الشمالية الصدارة دائما في مؤشر الأمن الغذائي العام، تليها الدول الأوروبية وذلك راجع لتوفر الأراضي الصالحة للزراعة وتوفر الموارد المائية، بالإضافة إلى توفر التكنولوجيا الزراعية.

4- تبقى دول إفريقيا جنوب الصحراء، أضعف منطقة في العالم من حيث مؤشر الأمن الغذائي العام على الرغم من الوفرة الكبيرة للأراضي الصالحة للزراعة، غير أن الجفاف و عدم الاستقرار والتخلف، أثر سلبا على الإنتاج الزراعي. ونفس الأمر بالنسبة لأفقر البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية.

5- لا يزال الافتقار إلى مرافق تخزين المحاصيل الكافية يؤدي إلى خسائر فادحة بعد الحصاد مما يترك كمية أقل من الغذاء للاستهلاك، ويرفع أسعار الغذاء و البذور. فكثير من مرافق التخزين في حالة سيئة، أو موبوءة أو سعتها ببساطة صغيرة جدا. في أفريقيا جنوب الصحراء، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة،«يفقد ثلث جميع الأغذية المنتجة قبل وصولها إلى الأسواق.

6- يعد الإنفاق العام على البحث والتطوير في مجال الزراعة نقطة ضعف في جميع المناطق وفئات الدخل، حيث تنفق أربع دول فقط (أيرلندا، وهولندا، وسلطنة عمان، والولايات المتحدة) أكثر من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على البحث والتطوير. في حين أن العديد من البلدان محدودة الموارد غير قادرة على تمويل البحث والتطوير بنفسها.

- التوصيات:

1- بالنسبة للجزائر وجب العمل على توسيع المساحات المسقية ولو جزئيا، والمحافظة على الموارد المائية التي يزداد عليها الضغط سنة بعد أخرى، من خلال ترشيد استهلاك المياه المخصصة للري، واستخدام التقنيات الحديثة كالسقي بالتقطير والسقي المحوري، والمحافظة على الأمطار المتساقطة عن طري إنشاء السدود.

2- يجب على القطاع العام والأطراف المتعددة والقطاع الخاص النظر في زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية، بالأخص الاستثمار في الطرقات والموانئ، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة عن نظيراتها - بما في ذلك أفقر البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية (المناطق ذات الدرجات الثانية والثالثة على التوالي بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية)

3- وجب تطوير مرافق ومساحات التخزين والتي ينظر إلى الاستثمار فيها ضمن سلسلة التوريد على أنه وسيلة يمكن من خلالها تحقيق تحسينات كبيرة في الغذاء.

4- يحتاج أصحاب المصلحة في جميع أجزاء النظام الغذائي العالمي المعقد والمترابط إلى العمل معا لإدارة هذه المخاطر وتحقيق الهدفين التوأمين المتمثلين في المرونة والاستدامة.

5- على الرغم من أن القطاع الخاص يلعب دورا جوهريا في الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي إلا أن الحكومات بحاجة إلى قيادة الطريق وإعطاء الأولوية لتطوير هياكل التمويل والقدرة المؤسسية لتشجيع استثمار القطاع الخاص. بدون إعطاء الأولوية للابتكار والتقنيات لزيادة الكفاءة والوصول إلى الأسواق، فإن أنظمة الأمن الغذائي الوطنية ستكافح من أجل التحسين.

6- يعتبر استثمار القطاع العام في التكنولوجيا محركا مهما لقدرة البلدان على تحسين توافر الغذاء عن طريق الحد من فقدان الغذاء، وتطوير شبكات النقل، وزيادة العرض، وتنويع النظم الغذائية وتوسيع نطاق توافر الغذاء.

5- قائمة المراجع:

موالي كاهنة،مقراني حسيبة،2018، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (2000 -2019)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،الجزائر

قبايلي عبدالنور،دغموم هشام،2022،تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة (2014-2020)،مجلة أفاق العلوم ،المجلد 07 ، العدد4.

عباس عبد الحفيظ،سعيدي مصطفى، شنتوف خيرة، ديسمبر 2022 ،واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا و سبل التكامل فيما بينهم، مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019، مجلة دفاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان المجلد 18، العدد 2.

هاجر خلالفة، 2015 الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات،جامعة الحاج لخضر باتنة مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 2، العدد 1، ص16.

أحميد سلامي،2017، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة (1970-2020)،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،المجلد 07، العدد 12

FAO (1996):"Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action". World Food Summit13-17 November. Rome

Economist Intelligence Unit , global food security index, An assessment of food affordability, availability and quality, 2012-202

Financial Times. “Britain’s farmers will need help after Brexit”.
22nd 2016. URL: www.ft.com/content/df151906-6616-11e6-a08a-c7ac04ef00aa

Nardo M, Saisana M, Saltelli A, Tarantola S, Hoffmann A, Giovannini E. Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide. Paris (France): OECD publishing; 2008. JRC47008

C. Peter Timmer. “Food Security, Structural Transformation, Markets and Government Policy”. 2017. URL: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/app5.161/fullAugust

Antar AbouKorin. (2016). “Impacts of Rapid Urbanisation in the Arab World:the Case of Dammam Metropolitan Area, Saudi Arabia”. Available at https:// www.researchgate.net/publication/263847805_Impacts_of_Rapid_

OEB Univ. Publish. Co.

تحفيزالاستثمارفي الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر

Stimulate investment in renewable energies from perspective the law N° 22 - 18 related to the investment in Algeria

حمزة شخاب [1]، رمزي علوان [2]

[1] جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)، chekhab.hamza@univ-khenchela.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)، ramzialouane@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد مستجدات القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، وعلى وجه الخصوص تحديد وبيان طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا النوع من الاستثمارات في السياسة الطاقوية الوطنية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري أدرج الطاقات المتجددة ضمن لائحة مجالات النشاطات الاستثمارية القابلة للاستفادة من النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، على اعتبارها من المجالات التي تدير أرباحا للدولة ويمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

الكلمات مفتاحية: قانون الاستثمار، تحفيز الاستثمار، نظام القطاعات، الطاقات المتجددة.

تصنيف JEL : Q40، P29، P13.

Abstract:

This research paper aims to show the one of the law No 22 - 18 of July 24, 2022 related to the investment in Algeria, Where it comes to defining and explaining the nature of motivational mechanisms to encourage investment in renewable energies.

According to the study's findings, The Algerian legislator included renewable energies in the list of investment fields that can benefit from the incentive system for priority sectors, because they are among the fields that manage profits for the state and can achieve comprehensive and sustainable development in the country.

Keywords: keywords; Investment Law; Investment motivational; Sectoral system; Renewable energy.

Jel Classification Codes: P13, P29, Q40.

* **المؤلف المرسل:** علوان رمزي، ramzialouane@yahoo.fr

1.مقدمة:

مما لا شك فيه أن الطاقة تلعب دورا حيويا وجوهريا في عملية التنمية بغض النظر عن البلد، إلا أنه مع زيادة الطلب على الموارد الطاقوية وسيطرة مصادر الطاقة الأحفورية على هيكل المزيج الطاقوي في أغلب دول العالم، أسفر ذلك عن ضغوطات كبير ة على البيئة نتيجة الاستخدام المكثف والجائر للطاقة التقليدية (الوقود الأحفوري)، الأمر الذي جعل من الحكومات في العديد من البلدان تتجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، على اعتبار هذه الأخيرة طاقات صديقة للبيئة وذات رصيد دائم ومتجدد، حيث يندرج الاستثمار في الطاقات المتجددة من ضمن الاستثمارات البيئية، كونه يكتسي أهمية جد كبيرة في المحافظة على الموارد الطاقوية التقليدية، ناهيك عن دورها في دعم وتعزيز الأمن الطاقوي.

الجزائر، كغيرها من الدول ولت اهتماما خاصا بالاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال سياساتها الطاقوية الهادفة إلى تبني استراتيجية طاقوية وطنية تمكنها من تحقيق توجهاتها وغاياتها المسطرة، حيث نلمح جليا ذلك في الإطار القانوني المنظم لقطاع الطاقة المتجددة في البلاد الرامي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

فإلى جانب سلسلة القوانين والنصوص التنظيمية التي طرحها المشرع الجزائري ذات العلاقة الوطيدة بتحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، نجد القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الذي حدد الأنظمة التحفيزية للاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر والتي بدورها مست قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة.

بناء على الطرح السابق، تبرز لنا إشكالية الدراسة في التساؤل الموالي:

ما هي مزايا تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من وجهة نظر القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا ثلاث فرضيات هي:

1) تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة.
2) يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية في القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار.
3) المزايا الجبائية هي أداة تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في نظر قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022.

يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة بالنظر إلى مكانة الاستثمار في الطاقات المتجددة في السياسة الطاقوية في الجزائر، وعلى وجه التحديد الإجراءات التنظيمية والتحفيزية في ظل

إطارها التنظيمي، التشريعي والقانوني، حيث نحاول تسليط الضوء على مستجدات قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022 وبيان تدابير تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من وجهة نظره، سعيا منا بلوغ الأهداف التالية:

- الوقوف على التنظيم القانوني للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- التعرف على الإجراءات التحفيزية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- تحديد طبيعة حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار.

ولبلوغ هذه الأهداف الرامية إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في عملية البحث، كونهما الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الموالي:

- **المحور الأول: البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر:** حاولنا من خلاله عرض التنظيم القانوني لقطاع الطاقات المتجددة عامة والاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة في الجزائر، من خلال التعرف على القوانين وأهم النصوص القانونية ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا.
- **المحور الثاني: الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر:** يستهدف هذا المحور من الدراسة الإجراءات التحفيزية الموجهة إلى شجيع وترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، وفق أربعة محاور فرعية، الأول يحوي حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب قوانين المالية السنوية، الثاني حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب المنظومة القانونية لإنتاج الكهرباء، الثالث حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، والرابع حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار.
- **المحور الثالث: الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022:** يشكل هذا المحور جوهر الورقة البحثية كونه يستهدف عرض وتحديد طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر.

2. البيئـة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

إن الاستثمار في الطاقات المتجددة يشير إلى محاولة – الدولة أو الخواص – تحقيق أرباحا مستقبلية من خلال توظيف رؤوس أموال أو أصول في إحدى مجالات الطاقات المتجددة المختلفة، (Pollin, 2009, p. 10) بهدف التقليل من تكلفة الطاقة والاستفادة من المزايا المرتبطة بها، لاسيما تلك المتعلقة بتوجهات الإستراتيجية الطاقوية للبلد.

على غرار العديد من البلدان في العالم، سعت السلطات الوصية الجزائرية إلى إرساء إستراتيجية طاقوية وطنية تعمل من خلالها إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة، الأمر الذي جعل من البيئة القانونية والتنظيمية لتسيير الطاقات المتجددة في البلاد تكتسي أهمية بالغة ضمن السياسات الوطنية الطاقوية.

وفي هذا السياق ولى المشرع الجزائري اهتمامه بالطاقات المتجددة منذ أواخر سنوات التسعينيات، من خلال سن عدة قوانين ومراسيم تنفيذية وكذا الكثير من النصوص القانونية واللوائح التنظيمية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع الطاقات المتجددة، بهدف ترقية الطاقات المتجددة بشتى أشكالها والتحكم في انتاجها واستغلالها وتشجيع وتحفيز الاستثمار ت المحلية والأجنبية على حد السواء، والعرض الموالي يوضح لنا أهم القوانين المتعلقة بالطاقات المتجددة في التشريع الجزائري.

1.2. القوانين

من القوانين الأولى التي طرحتها الجزائر والتي تم من خلالها الإشارة إلى الطاقات المتجددة هو قانون البيئة رقم 83 – 03 المؤرخ في 05 فيفري 1983، إلا أنه لم يمنح الأهمية اللازمة للطاقات المتجددة كمصدر للطاقة المتجددة والاستثمار فيها، بل اكتفى بالتأكيد على الحماية القانونية والمحافظة على الموارد الطبيعية. (عبدوعلي، 2018، صفحة 66) ليتم فيما بعد طرح القوانين التالية:

1.1.2. القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998 – 2002)

يهدف على وجه الخصوص هذا القانون إلى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلى جانب ذلك تنمية الموارد الطبيعية، البيئة والتنوع الإيكولوجي.

أما بالنسبة للطاقات المتجددة أكدت أحكامة إلى ضرورة إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وعقلنة استغلالها وتنويع مصادرها، حيث تم من خلاله تحديد برنامج البيئة والطاقات الجديدة القابلة لتجدد المرتبطة بالفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2002. (القانون رقم 98 - 11، 1998، صفحة 05)

2.1.2. القانون رقم 99 – 09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة

يقصد بالتحكم في الطاقة من وجهة نظر القانون رقم 99 – 09 هو مجمل الإجراءات والنشاطات التطبيقية الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة المتجددة، والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة بشكل عام (القانون رقم 99 - 09، 1999، صفحة 05)

وبالتالي يرمي التحكم في الطاقة إلى توجيه الطلب على الطاقة نحو أكبر فعالية للنظام الاستهلاكي عن طريق نمط الاستهلاك الطاقوي الوطني في ظل السياسة الطاقوية الوطنية، حيث يستند تطبيق السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة بالبلاد على النقاط الأساسية التالية: (القانون رقم 99 - 09، 1999، صفحة 06)

- ادخال مقاييس تتعلق بالفعالية الطاقوية؛
- إلزامية عمليات التدقيق الطاقوي
- إلزامية التدقيق الطاقوي دوريا؛
- إرساء برنامج وطني للتحكم في الطاقة؛
- تعزيز البحث التنموي؛
- دعم تمويل التحكم في الطاقة؛
- ضبط إجراءات تحفيزية وتشجيعية؛
- تنسيق عمليات التحكم في الطاقة؛
- تحسين معرفة النظام الطاقوي واستغلاله.

3.1.2. القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

تؤكد المادة الثالثة والثلاثون من القانون رقم 01 – 20 الصادر سنة 2001 على نقطة أساسية مفادها: (القانون رقم 01 - 20، 2001، صفحة 25) "**يحدد المخطط التوجيهي للطاقة أهداف الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة ...**"

وعليه نستنتج أن المشرع يرى أن الطاقات المتجددة تعد من بين أدوات تهيئة الإقليم والتي تلعب دور جوهري في تحقيق تنمية إقليمية مستدامة، وفي هذا السياق ربط القانون بين الطاقة والاقتصاد بتحديده الشروط التي يتوجب على الدولة والجماعات المحلية الالتزام بها في التحكم في عمليات تسيير المشاريع الاستثمارية للطاقات المتجددة.

4.1.2. القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات

يتمحور القانون على وجه التحديد حول تحديد مختلف القواعد التي تحكم النشاطات المتعلقة بإنتاج الكهرباء، نقلها، توزيعها، تسويقها وكذا نقل الغاز، توزيعه وتسويقه، فضلا عن ذلك كرست أحكام هذا النص القانوني الإجراءات المرتبطة بترقية إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة. (القانون رقم 02 - 01، 2002، صفحة 05)

5.1.2. القانون رقم 04 – 09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات وضوابط ترقية الطاقات المتجددة في ظل أهداف التنمية المستدامة بالجزائر، من خلال طرحه للبرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة، والذي يعد مجموع النشاطات التي تعمل على تطوير الطاقات المتجددة.

عموما يندرج البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة ضمن مخططات مستقبلية خاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك لتحقيق مجموعة من الغايات تتمحور حول الآتي: (القانون رقم 04 - 09، 2004، صفحة 10)

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة النظيفة؛
- مكافحة التغيرات المناخية؛
- المساهمة في الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري؛
- دعم وتعزيز التنمية المستدامة؛
- المساهمة في الحفاظ على الطاقات التقليدية؛
- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم؛
- تثمين مصادر الطاقة المتجددة وتعميم إنتاجها واستغلالها.

6.1.2. القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

يعد القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 النص القانون الجديد للاستثمار في الجزائر، حيث تم بموجبه إلغاء أحكام القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار، تضمن هو الآخر الإجراءات التنظيمية المطبقة على الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب ذلك الأنظمة التحفيزية للاستثمار التي مست قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة. (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

2.2. المراسيم التنفيذية

تحوي المنظومة القانونية للطاقات المتجددة في الجزائر العديد من المراسيم التنفيذية التي تناولت الطاقات المتجددة من بينها ما يلي:

1.2.2. المرسوم التنفيذي رقم 04 – 149 المؤرخ في 18 ماي 2004 المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة

يحدد هذا النص القانوني الإطار المؤسساتي للتشاور وآليات صياغة البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة وأدوات ووسائل تنفيذه، حيث تؤكد المادة الثانية على نقطة أساسية مفادها: "**يشكل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة إطارا لتنفيذ التحكم في الطاقة على المستوى الوطني** ..."، حيث يشمل هذا البرنامج إطار العمل وآفاق التحكم في الطاقة على المدى البعيد وكذا تقييم وتحديد قدرات التحكم في الطاقة، علما أنه تم تكليف الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيد استعمال استغلالها بإعداد مشروع البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة وعرضه على لجنة وزارية مشتركة بين القطاعات المعنية لإبداء الرأي فيه. (المرسوم التنفيذي رقم 04 - 149، 2004، الصفحات 04 - 07)

2.2.2. المرسوم التنفيذي رقم 05 – 495 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005 المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر استهلاكا للطاقة

يقصد بالتدقيق الطاقوي دراسة ومراقبة الأداءات الطاقوية لمعدات وتجهيزات المنشآت الطاقوية وكذا كافة التجهيزات الملحقة بها، قصد الرفع من قدراتها الإنتاجية إلى أقصى درجة ممكنة، حيث حدد هذا المرسوم شروط ممارسة التدقيق الطاقوي وجميع الآليات المرتبطة به. (المرسوم التنفيذي رقم 05 - 495، 2005، صفحة 17)

3. الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

بصفة عامة تستند فعالية الإجراءات التحفيزية لترقية ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة إلى التنظيم القانوني المنظم لها من جهة وكذا إلى طبيعة هذه الحوافز من الجهة الأخرى، حيث أنه تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بين التنظيمية والجباية، فالأولى تتمثل في مختلف التدابير التشجيعية التي تصدرها الحكومات (ذات طابع قانوني) ويتولى تطبيقها مسيرو مرافق وهياكل الطاقة على غرار مؤسسات توزيع الطاقة الكهربائية، والثانية هي تلك الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال للمؤسسات الناشطة في مجال الطاقة المتجددة من خلال المنظومة الجبائية والمالية العمومية في البلد. (بوبحة، 2020 - 2021، الصفحات 67 - 71)

من هذا المنطلق، نحاول من خلال هذا المحور من الدراسة عرض موجز لأهم الحوافز في ظل إطارها التشريعي والتنظيمي والتي تصب في سياق بعث وترقية الطاقات المتجددة في الجزائر على النحو الموالي:

1.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب قوانين المالية السنوية

من المعلوم أن قوانين المالية هي الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تسيير الموازنة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص الإيرادات بتحديدها مختلف الضرائب، الرسوم والإتاوات تبعا لطبيعتها من جهة والقطاع الموجهة إليه من الجهة الأخرى.

ومن هذه الناحية هناك عدة تحفيزات موجهة بشكل خاص إلى دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة والتي تحدد طبيعتها وقيمتها قوانين المالية السنوية، حيث أن معظم قوانين المالية التي تناولت قطاع الطاقات المتجددة كانت على شكل إنشاء "حسابات تخصيص خاص" بموجبها يتم تحديد إيرادات من مصادر مالية مختلفة (الضرائب والإتاوات، العوائد البترولية، إعانات الدولة ومساهمات الجماعات المحلية وغيرها) لتغطية نفقات معينة في قطاع القطاعات المتجددة (تمويل المشاريع الاستثمارية، تمويل عمليات التحكم في الطاقة المتجددة، دعم المستثمرين، ... إلخ)، وفي هذا الإطار نشير إلى أهم قوانين المالية التي تطرق إلى ذلك وفقا لتسلسلها الزمني: (عبدوعلي، 2018، الصفحات 77 - 80)

- القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم 09 – 09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010؛
- القانون رقم 10 – 13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011؛

- القانون رقم 13 – 08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014؛
- القانون رقم 15 – 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

2.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب المنظومة القانونية لإنتاج الكهرباء

من هذه الناحية أكدت المادة الخامسة والتسعون من القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات، أن المنتجون المستخدمون للطاقات المتجددة و/او الإنتاج المشترك يستفيدون من علاوات تعد بمثابة تكاليف للتنويع. (القانون رقم 02 - 01، 2002، صفحة 16)

بمعنى آخر هنا الدولة تساهم في تكاليف إنتاج الكهرباء في حالة ما تم استغلال الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج، ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 13 – 218 المؤرخ في 18 جوان 2013 شروط وكيفيات منح هذه العلاوات المرتبطة بإنتاج الكهرباء اعتمادا على الطاقة المجددة. (المرسوم التنفيذي رقم 13 - 218، 2013، الصفحات 04 - 06)

3.3. حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة

يرتبط هذا الجانب بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة، الذي يتمثل في حساب تخصيص خاص يحمل الرقم: 131 – 302 حصصت له إيرادات معينة لتغطية نفقات محددة.

علما أنه تم تخصيص ما نسبته 01% من الإتاوة النفطية وغيرها من الرسوم المحددة بموجب قوانين المالية السنوية – السالفة الذكر - إلى دعم العمليات والأنشطة والمشاريع المدرجة في إطار ترقية الطاقات المتجددة وكذا البرامج ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بها، (القرار الوزاري المشترك -بدون رقم-، 2016، صفحة 22) فضلا عن ذلك تعزيز عمليات التحكم في الطاقة. (القرار الوزاري المشترك -بدون رقم-، 2016، صفحة 24)

4.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار

كما سبقت الإشارة في المحور السابق من الدراسة، يعتبر القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 القانون الصريح - الصادر مؤخرا - المتعلق بالاستثمار في الجزائر بغض النظر عن طبيعتها محلية كانت أو أجنبية.

ولقد تطرق المشرع الجزائري من خلاله إلى بعض حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بإدراجه هذه الأخيرة ضمن القطاعات ذات الأولوية، وهو ما سوف نستعرضه في المحور التالي من الدراسة على اعتباره جوهر الدراسة.

4. الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022

تضمن القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر العديد من المستجدات التي مست كل من الإطار التنظيمي، القانوني، المؤسساتي وكذا الأنظمة التحفيزية للاستثمار، حيث يعد النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية أو ما يسمى بنظام القطاعات آلية لتحفيز الاستثمار في بعض القطاعات دون غيرها، ومن بين هاته القطاعات هو الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.

1.4. الإطار العام للقانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

إن المتمعن في أحكام قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022، يلمح جليا أنه يحمل في طياته تدابير وضمانات مختلفة، موجهة إلى ترقية الاستثمار والبحث عن إتاحة بيئة تنظيمية ومؤسساتية وإطار تشريعي وقانوني ملاءم في البلد، سعيا نحو تعزيز ثقة المستثمر من جهة ودعم جاذبية مناخ الأعمال والرفع من تنافسية الجزائر كوجهة استثمارية من الجهة الأخرى. (بن هلال، 2022، صفحة 40)

وفي هذا السياق يشير نص المادة الأولى من هذا القانون إلى ما يلي: "**يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمي**" (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

وبالتالي يرمي قانون الاستثمار الجديد بالجزائر إلى العمل على تشجيع كل من الاستثمار المحلي ونظيره الأجنبي، من خلال إعادة رسم السياسة العامة للاستثمار وكذا تنظيم وضبط العملية الاستثمارية، بهدف ضمان تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة على جميع المستويات في البلاد.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية في البلاد، وهو ما أكدت عليه المشرع الجزائري من خلال أحكام المادة الثانية من ذات القانون السالف الذكر، حيث يهدف هذا الأخير إلى: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛
- منح الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛
- دعم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته؛
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛
- تعزيز وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

وبطبيعة الحال يجب أن يتم ذلك في ظل احترام مبدأين أساسين، الأول يتمثل في حرية الاستثمار (اخذا في الحسبان التشريع والتنظيم المعمول بهما)، والثاني هو الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات. (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

2.4. الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة: أحد القطاعات ذات الأولوية

كما سبقت الإشارة، طرح المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية كآلية لتحفيز الاستثمار في بعض القطاعات دون غيرها، حيث يقصد بها: "**المجالات التي تحظى بمكانة متميزة وذات أولوية من طرف الحكومة، والتي يجب التركيز عليها للقيام بمختلف المشاريع الاستثمارية دون غيرها من المجالات والأنشطة الأخرى، لأنها تكتسي درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدولة من الناحية الاقتصادية، المالية والاجتماعية، فضلا عن ذلك تنصب أهدافها على وجه الخصوص على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد**". (إرزيل، 2022، صفحة 55)

وهذا معناه أن النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية يشير إلى مجموعة من المزايا والحوافز، الموجهة إلى كافة المستثمرين للاستثمار في قطاعات محددة فقط، بهدف تحقيق التوجهات والأهداف المرجوة من السياسة العامة في البلاد.

بناء لما ورد في نص المادة السادسة والعشرون من القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، تم حصر القطاعات ذات الأولوية في كل من: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

- المناجم والمحاجر؛
- الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري؛
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبيتروكيميائية؛
- الخدمات والسياحة؛
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة؛
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وعليه نلاحظ أن قانون الاستثمار رقم 22 – 18 منح أولية الاستثمار في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، بإدراجها ضمن لائحة مجالات النشاطات الاستثمارية القابلة للاستفادة من نظام القطاعات، بهدف تشجيع المشروعات الاستثمارية في قطاع الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، حيث ترى السلطات الوصية أن هذه المجالات تدير أرباحا للدولة ويمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

3.4. المزايا الممنوحة للاستثمار في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة في إطار النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية وفقا للقانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن الاستفادة من الأنظمة التحفيزية للاستثمار مرهون بإخضاع الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة، حيث يتم تسليم المستثمر شهادة مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص له الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية. (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

إلى جانب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية وكذا التحفيزات ذات الطابع الجمركي المنصوص عليها في القانون العام الساري المفعول، تستفيد الاستثمارات في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة من مزايا عديدة، حيث يستفيد منها المستثمر تبعا للمرحلة التي بلغها الاستثمار، على النحو الموالي: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 09)

1.3.4. الاستثمار قيد الإنجاز (بعنوان مرحلة الإنجاز)

- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية؛
- إعفاء السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة؛

- الإعفاء من دفع كل من حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن جميع المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمارات المعنية؛
- إعفاء العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال من حقوق التسجيل؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل إلى جانب ذلك الإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز الاستثمار؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تندرج ضمن الاستثمار لمدة (10) عشر سنوات (ابتداء من تاريخ الاقتناء) من الرسم العقاري.

مع العلم أن مدة سريان الاستفادة من هذه المزايا حددت بـ (03) ثلاث سنوات قابلة للتمديد لـ (02) سنتين متتاليتين اضافيتين.

2.3.4. دخول الاستثمار حيز الاستغلال (بعنوان مرحلة الاستغلال)

في هذه الحالة، المزايا الممنوحة في ظل النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية خلال مرحلة استغلال المشروع الاستثماري، أكد قانون الاستثمار رقم 22 - 18 أنه ضمن مجال زمني تتراوح مدته من (03) ثلاث سنوات إلى (05) خمس سنوات (ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال الاستثمار)، يستفيد المستثمر ووفقا لشبكات تقييم الاستثمارات المعتمدة، من امتيازين ضريبيين:

- الأول: الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الثاني: الاعفاء من الرسم على النشاط المهني،

5. تحليل النتائج:

يلعب الاستثمار في الطاقات المتجددة مكانة جد مهمة في السياسة الطاقوية الوطنية الجزائرية، كونه يندرج ضمن دائرة الاستثمارات البيئية الرامية إلى تعزيز الأمن الطاقوي والمحافظة على البيئة وحمايتها ومن ثم دعم وتحقيق أهداف وتوجهات التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلد.

من هذا المنطلق، حاولنا من خلال دراستنا الموسومة بـ "**تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر**" تحديد طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، بداية بالتعرف على البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر ثم عرض الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات

الوصية الجزائرية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة وأخيرا بيان طبيعة مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022، وصولا إلى النتائج التالية:

1) تتكون البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر من عدة نصوص قانونية وتنظيمية والتي تعكس لنا في مجملها السياسات الوطنية الطاقوية في البلاد، حيث تناولت أحكام هذه النصوص القانونية المحاور الأساسية التالية:

- تشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الطاقات المتجددة؛
- إرساء برنامج وطني للتحكم في الطاقة؛
- ربط برنامج الطاقات المتجددة ببرامج تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- دعم إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة؛
- تحفيز الاستثمار في قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة.

بالمحصلة لما سبقت يمكن القول: إن الجزائر لديها بيئة قانونية متكاملة للطاقات المتجددة عامة والاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تشير إلى: "**تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة**".

2) تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين التنظيمية والجباية: حيث أن

- ✓ الإجراءات التنظيمية: ذات طابع قانوني ينبغي الإلزام بالإطار التشريعي المنظم لها؛
- ✓ الإجراءات الجبائية: موجهة إلى تحسين البيئة الاستثمارية في الطاقات المتجددة.

ولهذا الغرض اتخذت الجزائر الإجراءات التحفيزية التالية:

- فتح "حسابات تخصيص خاص" بموجبها يتم تحديد إيرادات من مصادر مالية مختلفة لتغطية نفقات معينة في قطاع القطاعات المتجددة؛
- مساهمة الدولة في تكاليف إنتاج الكهرباء (منح العلاوات) في حالة ما تم استغلال الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج؛
- دعم البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة من خلال تمويل ودعم المستثمرين الناشطين في مجال الطاقات المتجددة وعمليات التدقيق الطاقوي؛
- منح مزايا جبائية للاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة؛
- تضمن قانون الاستثمار رقم 22 – 18 هو الآخر تحفيزات تخص الاستثمار في قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديد.

وفي هذا السياق، من الإجراءات التي قام بها المشرع الجزائري هو إدراج قطاع الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة ضمن القطاعات ذات الأولية، عن طريق نظام تحفيزي أطلق عليه "النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية"، يرمي إلى تحفيز الاستثمار في المجالات التي تحظى بمكانة متميزة وذات أولوية من طرف الدولة.

وهو ما يشير أن الفرضية الثانية التي تنص على: "**يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية في القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار**" فرضية مقبولة.

3) ترتبط هذه النتيجة بالفرضية الثالثة التي تنص على: "المزايا الجبائية هي أداة تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في نظر قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022"، وهي فرضية مقبولة، لأن النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية استهدف الاستثمار في الطاعات المتجددة والقطاعات الجديدة عن طريق مجموعة حوافز يغلب عليها الطابع الجبائي، غير أنها تبقى مقيدة بوضعية الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى بمعايير التقييم المحددة بموجب التنظيم المعمول به والتي تسمح للمستثمر الاستفادة من الحوافز.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا التعرف على مستجدات القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، وبالتحديد بيان طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا النوع من الاستثمارات في السياسة الطاقوية الوطنية الجزائرية ودورها المحوري في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالبلاد، ولقد خلصنا إلى النتائج الأساسية الآتية:

- تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- يشكل الاستثمار في الطاقات المتجددة محور اهتمام السلطات الوصية؛
- تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين التنظيمية ونظيرتها الجباية؛
- يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية في الجزائر؛
- استهدف القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار الطاقات الجديدة والمتجددة من خلال النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية؛

- يغلب الطابع الجبائي على الاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة، إلا أن الاستفادة تتم وفقا لوضعية الاستثمار وتبعا لشبكات تقييم محددة مسبقا.

لبلوغ أهداف تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، ينبغي التأكيد على التوصيات التالية:

- تبسيط الصورة القانونية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- التحديد الدقيق للإجراءات التنظيمية والإدارية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- تعريف المستثمر - المحلي والأجنبي - بمزايا نظام تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة؛
- توضيح طبيعة مزايا الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- الترويج للفرص الاستثمارية في مجالات الطاقات المتجددة.

6. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- إرزيل الكاهنة، (2022)، *نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022*. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 17(02)، الصفحات 45 - 84.
- بن هلال ندير، (2022)، *المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار*، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، 05(02)، الصفحات 38 - 48.
- بوبحة سعاد، (2020 - 2021)، *الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في الحد من البطالة - دراسة بعض التجارب الدولية*، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر.
- القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 02 - 01، المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 06 فيفري 2002.
- القانون رقم 04 – 09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004.
- القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

- القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة (1998 – 2002)، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1998.
- القانون رقم 99 – 09 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1999.
- القرار الوزاري المشترك -بدون رقم- المؤرخ في 22 ديسمبر 2016، المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في حساب التخصيص الخاص رقم 131 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- القرار الوزاري المشترك -بدون رقم- المؤرخ في 22 ديسمبر 2016، المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 131 - 302 الذي عنوانه: "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 149 المؤرخ في 19 ماي 2004، المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 23 ماي 2004.
- المرسوم التنفيذي رقم 05 – 495 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005، المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر استهلاكا للطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم 13 – 218 المؤرخ في 18 جوان 2013، المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2013.
- عبدو علي الطاهر، (2018)، الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر. مجلة القانون الدولي والتنمية، 06(01)، الصفحات 64 - 90.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Pollin ROBERT, (2009), *The Economic Benefits of Investing in Clean Energy (PERI)*, D. o. Research Éd, Amherst.

OEB Univ. Publish. Co.

إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

Food-Security Strategy in the Kingdom of Saudi Arabia

بشكر إلهام[1]، بوالقدرة نزيهة[2]

[1] جامعة باجي مختار –عنابة- (الجزائر)، ilhem.bechker@univ-annaba.dz

[2] جامعة باجي مختار –عنابة- (الجزائر)، naziha.boulkedra@univ-annaba.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، مع الوقوف على مختلف التحديات التي واجهتها والإستراتيجيات التي وضعتها تحقيقا لهدفها.

توصل البحث لجملة من الإستنتاجات أهمها أن تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية(2017-2030) له آثار مباشرة عليه(أي على الأمن الغذائي)، و آثار غير مباشرة على الممارسات السياسية والإجتماعية و الإقتصادية.

أما بخصوص التوصيات فكان أهما أنه إذا أرادت السعودية تحقيق أمنها الغذائي بعيدا عن ضغوطات الأسواق الخارجية عليها الإستثمار الخارجي الزراعي خاصة في الدول العربية دفعا لتحقيق شراكات مستقبلية مع تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية(2017-2030)، المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL : Q19 ,Q38 ,Q15

Abstract

This research aimed at highlighting the experience of the Kingdom of Saudi Arabia in its endeavor to achieve food-security, besides to identifying the various challenges it faced and the strategies that it set to achieve its goal .

The research reached a number of conclusions, the most important of which is that the application of FSS in Saudi Arabia (2017-2030) has direct and indirect effects on political, social and economic practices. As for the recommendations, it should be noted that if Saudi Arabia wants to achieve its food security away from the pressures of foreign markets, it must invest in foreign agriculture, especially in the Arab countries to achieve future partnerships with them.

Keywords: Food Security, Food Security Strategy in Saudi Arabia (2017-2030), Saudi Arabia.

Jel Classification Codes: Q19 ,Q38 ,Q15

1.مقدمة:

شهدت الدول النامية منذ إستقلالها مساع كثيرة لتحقيق أمنها الغذائي خاصة و أنها تعرضت لتقلبات الأسعار بالسوق الدولية، سواء في أزمة الغذاء العالمي عامي 2006 و 2007، أو في أزمة التغيرات المناخية عام2010، أو في ظل أزمة كوفيد -19، التي إستمرت خلال سنتي 2020 و 2021 حيث إرتفعت أسعار الغذاء على نحو ملحوظ، حوالي 35% سنة 2021. كما أثرت أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية.

من بين الدول العربية التي سعت لتحقيق أمنها الغذائي نجد المملكة العربية السعودية والتي رغم أنها تعاني العديد من التحديات الداخلية(ندرة المياه، قلة الأراضي الصالحة للزراعة، الهدر الغذائي...إلخ) أو الخارجية(كإرتباطها بالأسواق الدولية للحصول على الغذاء) فهي قد ركزت ضمن رؤية المملكة الطموحة 2030، جهودها على التنمية المستدامة لبناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي.

كما اتخذت المملكة العربية خطوات مهمة لتعزيز الأمن الغذائي، ووضعت استراتيجيات تهدف لتعزيز النمو الغذائي ومواجهة تحديات التغير المناخي وندرة الموارد المائية، حيث أسهمت تلك الجهود في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي بالمملكة كما حققت خلال السنوات الماضية نتائج يستحق الوقوف عندها.

وعليه مما سبق عرضه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف واجهت الحكومة السعودية مشكلة الأمن الغذائي فيها؟

من هذه الإشكالية تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مختلف تحديات الأمن الغذائي التي تواجه المملكة العربية السعودية ؟
- ✓ ما هي مختلف البرامج التي تضمنتها إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية ؟
- ✓ ما هي الأثار التي تحققت نتيجة التقدم في تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي ؟

فرضيات البحث: تتمثل في:

- ✓ تقتصر التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في السعودية على التحديات الخارجية بشكل رئيسي.
- ✓ تركزت مختلف البرامج و الإستراتيجيات على تطوير القطاع الزراعي في المملكة.

- ✓ مست نتائج البرامج والإستراتيجيات المطبقة في المملكة العربية السعودية الأمن الغذائي فقط.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إبراز مختلف جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مختلف البرامج و الإستراتيجيات المطبقة في ظل التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها. مع إبراز مساعيها للإستثمار في الخارج قصد تحقيق الأمن الغذائي فيها. يسعى هذا البحث أيضا إلى إبراز مختلف آثار الإستراتيجية على الأمن الغذائي وعلى المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

- ✓ يهدف هذا البحث إلى عرض تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال عرض مختلف البرامج و الإستراتيجيات التي طبقتها ؛
- ✓ تسليط الضوء على مختلف التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه المملكة العربية السعودية في تحقيق أمنها الغذائي ومختلف الحلول التي طبقتها لمواجهة تلك التحديات؛
- ✓ تقديم مختلف الأثار المباشرة لإستراتيجية الأمن الغذائي عليه وغير المباشرة على المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.

المنهج المتبع:

سعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية لها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض تجربة المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي من خلال عرض لمختلف البرامج و الإستراتيجيات المطبقة. مع عرض بعض النتائج المترتبة عن تطبيق تلك الإستراتيجية.

2.الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

من خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي من حيث التعريف، أنواعه و أبعاده الرئيسية.

1.2تعريف الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف المقترحة لمصطلح الأمن الغذائي وفيما يلي عرض للبعض منها:

- ✓ التعريف التقليدي للأمن الغذائي:" هو تحقيق الإكتفاء الذاتي بإعتماد الدولة على مواردها و إمكاناتها في إنتاج إحتياجاتها الغذائية محليا"

- ✓ تعريف منظمة الأغذية و الزراعة الدولية(الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"؛

يلاحظ أن تعريف الفاو هو أكثر إنسجاما مع التحولات الإقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية (الأمن الغذائي في الدول العربية، صفحة 171).

- ✓ يعبر الأمن الغذائي عن"قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي و الإستيراد من الخارج؛
- ✓ "هو الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا وإقتصاديا على ما يكفيها من طعام، وألا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام" (واعر و دوفي، 2021، صفحة 67).
- ✓ يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانات المادية، الإجتماعية والإقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة و المغذية بكميات كافية لتلبية إحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

بالإرتكاز على هذه النظرة، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي على التوالي: إمكانية الوصول إقتصاديا وماديا إلى الأغذية، إنسجام الأغذية و إستقرارها مع مرور الزمن.

تعريف وحدة المعلومات الإقتصادية التي تصدر المؤشر العام للأمن الغذائي: تتبنى تعريف الأمن الغذائي على أنه" قدرة الناس في كافة الأوقات على الحصول المادي والإجتماعي و الإقتصادي إلى أغذية كافية تلبي إحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية" (مكيد و بن عياد، 2018).

2.2أنواع الأمن الغذائي: يمكن التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما:

أ. الأمن الغذائي المطلق:

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الإكتفاء الذائي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة من الإستفادة من التجارة الدولية و إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها؛

ب. **الأمن الغذائي النسبي:** يقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير إحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بإنتظام (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68).

3.2أبعاد الأمن الغذائي: من أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلا شاملا، حيث يمكن التعريف بكل هذه الأبعاد من خلال ما يلي:

أ. **توافر الأغذية:** التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كاف، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها ، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور و الدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي؛

ب. **الحصول على الغذاء:** وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد و الأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر و الأفراد على تلقي الدعم الإجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الإجتماعية، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية و الطرق، و إمكانيات الحصول عليها من ناحية إقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل إنتشار نقص التغذية؛

ج. **الإستقرار:** إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة إقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية)

أو الأحداث الدورية(كإنعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الإستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء؛

د. الإنتفاع: طريقة إستعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد ونتائج الإنتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن (مكيد و بن عياد، 2018، صفحة 03).

3. الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

1.3إمكانات السعودية في تحقيق الأمن الغذائي:

تستطيع السعودية، لو أرادات، تحقيق الأمن الغذائي لاقتصادها وأسواقها ومواطنيها، والتوقف عن تأمين غذائها من الخارج عبر استيراد نحو 4 ملايين طن من القمح سنويا . فهي تتوافر على كل مقومات تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي من القمح والحبوب، والاستغناء عن الكثير من واردات الأغذية، وتفادي التعرض لتقلبات سوق الحبوب العالمية والتي زادت حدتها عقب اندلاع حرب أوكرانيا، وتجنب اشتعال موجة تضخم واسعة لأسعار الغذاء والطاقة، زادت حدتها عقب منع القوات الروسية صادرات القمح الأوكراني في الفترة من مارس وحتى بداية جويلية الماضيين، وتوقف دول منتجة للغذاء عن تصدير القمح والسكر والذرة والزيوت حماية لأسواقها المحلية.

تمتلك المملكة سيولة نقدية قلما تتوفر لدى أي دولة في المنطقة، لديها احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي تجاوزت قيمتها نحو 1.756 تريليون ريال، أي ما يعادل 467 مليار دولار، بنهاية شهر أوت من العام الماضي، وهذا الاحتياطي مرشح للزيادة السريعة في الفترة المقبلة مع قفزات أسعار النفط والغاز، والسعودية هي أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك وصدرت نحو 7.6 ملايين برميل يوميا، وهو ما يعني تدفق أكثر من نصف مليار دولار على خزانتها العامة مع طلعة كل شمس.

للسعودية أكبر صندوق سيادي في المنطقة بحجم أصول 620 مليار دولار، ولديها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والخصبة التي يمكن الاستفادة منها في زراعة ملايين الأفدنة، ولديها مناطق صالحة للزراعة في تبوك والجوف والجنوب وجازان وعسير والطائف والقصيم والخرج والمدينة المنورة وغيرها، ولديها عمالة رخيصة سواء المحلية أو الوافدة من دول لديها خبرة كبيرة في الزراعة مثل العمالة المصرية والسودانية والأردنية والمغربية.

والسعودية لديها تجربة في محاولة الاكتفاء الذاتي من القمح، رغم أن التجربة لم يكتب لها النجاح لأسباب تتعلق بالإدارة والتكلفة المرتفعة وأحيانا الفساد، لكن مازالت الدولة تعمل على سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير القمح والتمور ومنتجات الألبان والبيض والأسماك والدواجن والفواكه والخضروات والزهور إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم.

رغم ما تحققه الدولة في مساعيها لتحقيق الأمن الغذائي تجدر الإشارة إلى أن تقديرات وزارة الزراعة الأميركية، الصادرة في 2021، تشير إلى أن السعودية تأتي في المركز الـ18 بين كبار مستوري القمح عالميا بنحو 3.5 ملايين طن سنويا. وهذه الأرقام كررها موقع World's Top Exports.، وقد أعلنت المؤسسة العامة للحبوب في السعودية إنها اشترت أكثر من 1.009 مليون طن من القمح في مناقصة دولية للشحن في الفترة من أفريل نيسان إلى جوان 2023 بمتوسط سعر 382.56 دولارا للطن. ويوم 24 أكتوبر2022 ، اشترت المؤسسة 566 ألف طن من قمح الطحين الصلب للوصول في الفترة بين مارس و أفريل من نفس السنة (عبد السلام، 2022) .

2.3تحديات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية:

تتعدد تحديات الأمن الغذائي في السعودية وفيما يلي عرض أهم تلك التحديات شح ومحدودية الموارد الطبيعية؛عدم الإستقرار في المنطقة؛ مخاطر التلوث خلال نقل الغذاء؛ عدم وضوح نظام الحوكمة للأمن الغذائي؛ المعدلات المرتفعة للفقد و الهدر الغذائي؛عدم كفاية نظام معلومات الأسواق الزراعية؛ مخاطر التغير المناخي الذي يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف؛ الحاجة إلى التثقيف التغذوي؛الإعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة؛تركيز إستيراد المواد الغذائية في دول محدودة؛ تطوير إعانات المواد الغذائية؛عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تشمل المواد الغذائية المتوفرة وكمياتها ...إلخ؛ إرتفاع التكاليف المالية للإنتاج الزراعي؛ التكلفة المرتفعة للإحتياطي و الخزن الإستراتيجي للأغذية؛ تحديات الإستثمار الزراعي في الخارج؛ العادات الغذائية غير الصحية؛الحاجة إلى كوادر ذات المهارات و الكفاءات في الأمن الغذائي؛ عدم وجود نظام للإنذار المبكر و إدارة الطوارئ.

3.3الترتيب العالمي و العربي للسعودية حسب درجات الأمن الغذائي: يلاحظ من بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021، التابع لـ "إيكونوميست إمباكت"، أن قطر تصدرت أعلى درجة على مؤشر الأمن الغذائي عربيا بدرجة 73.6. وكانت إيرلندا في المركز الأول عالميا بدرجة 84.0. ويقيس المؤشر القضايا الأساسية للأمن الغذائي عبر 113 دولة.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي ينشره "إيكونوميست إمباكت" ويقوم بتحديث النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ويأخذ مؤشر

الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس، وهي تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة، مبني على 58 مؤشرا فريدا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

بعد تحقيق مكاسب سريعة في السنوات القليلة الأولى من إنشائها، بلغت درجات GFSI ذروتها في جميع الدول في عام 2019، قبل أن تنخفض على مدار السنين الماضية وسط جائحة فيروس كورونا والصراعات وتقلب المناخ، وأثرت التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية منذ عام 2019 على مدى تكلفة الغذاء فقد تراجعت 70 دولة في تصنيفات المؤشر لسنة 2021 بسبب ارتفاع التكاليف، ويوضح المؤشر أن البلدان التي ليس لديها برامج شبكات أمان غذائية وطنية شاملة وممولة تمويلا جيدا لديها مستويات أعلى من الجوع، ويتبعون وجبات تفتقر إلى البروتين الجيد والمغذيات الدقيقة، ويكون الوصول إلى مياه الشرب محدودة.

الجدول 1: أداء السعودية عالميا وعربيا بناء على درجات الأمن الغذائي لسنة 2021

	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	قيمة المؤشر
قطر	24	1	73,6
الكويت	30	2	72,2
الإمارات	35	3	71
عمان	40	4	70
البحرين	43	5	68,5
السعودية	44	6	68,1
الأردن	49	7	64,6
الجزائر	54	8	63,9
تونس	55	9	62,7
المغرب	57	10	62,5
مصر	62	11	60,8
سوريا	106	12	37,8
السودان	110	13	37,1
اليمن	112	14	35,7

المصدر: العربية، (2022)، ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/05/food-security-index-2021-infographic

من الجدول أعلاه يلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة 44 عالميا و السادسة عربيا حيث بلغ مؤشر الأمن الغذائي العالمي فيها 68.1 و تسبقها كل من قطر(التي إحتلت المرتبة الأولى عربيا) ، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان والبحرين على التوالي. أما الدول العربية التي كانت الأسوأ على المؤشر عالميا وعربيا هي اليمن، السودان، وسوريا على التوالي.

4.3مجهودات المملكة العربية السعودية في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي :استطاعت المملكة العربية السعودية تجاوز العقبات الطبيعية التي تقف عثرة في طريق تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، عبر استراتيجيات وخطط مكتملة تجمع بين الاستزراع في الخارج، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الداجني والحيواني، وزيادة الاهتمام بالصناعات الغذائية، حتى أصبحت الشركات السعودية أحد اللاعبين الكبار في أسواق الشرق الأوسط حاليا.

وظهر التطور الكبير لملف الأمن الغذائي في المملكة إبان أزمة "كورونا"، التي شهدت اتجاه كثير من الدول المصدرة للغذاء لفرض سياسات حمائية، وتقليص حجم الصادرات للخارج، فلم تواجه المملكة أي نقص في الطعام بمختلف أصنافه، ولم تشهد متاجرها موجة تكالب على الشراء.

واتبعت المملكة مجموعة من السياسات التي ساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والتي تتمثل في:

أ. نقل النشاط الزراعي لدول أخرى: اتبعت المملكة استراتيجية جديدة، تعتمد على نقل النشاط الزراعي إلى دول أخرى، بمعنى أن الأراضي الزراعية في الدول الموردة للسعودية؛ مثل أوكرانيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي والأمريكيتين، تكون مملوكة لمستثمرين سعوديين، الذين يزرعون المحصول المطلوب ويرسلونه للمملكة بمواصفات وكميات تحددها مؤسسة الحبوب. وهذه الاستراتيجية كانت على رأس أهداف تأمين الإمدادات الغذائية وضمان عدم شحها في الأسواق أو انقطاعها لأي سبب كان بيئيا أو سياسيا. لذلك تنوعت الدول المختارة في أكثر من قارة، ودخل القطاع الخاص بقوةٍ في هذه الصناعة.

ب. إستراتيجية خماسية للأمن الغذائي: وضعت المملكة 11 برنامجا ضمن استراتيجيتها الخماسية للأمن الغذائي، تتضمن تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي ،مستدام للسلع ذات المزايا التفضيلية عبر رفع مستويات الاكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي وتحسين الإنتاجية والممارسات ،مستدامة في الإنتاج المحلي، ودعم صغار المزارعين وإنماء الزراعة الريفية، ودعم التطور المحلي لقطاع تصنيع المنتجات الغذائية الاستراتيجية، مع تقليل الفقد والهادر الغذائي(سيتم التعمق في هذه الإستراتيجية لاحقا).

ج. تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء: يعد تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء، إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة، باعتبارها تزيد من العمر الافتراضي للمنتجات، وتحول دون تعرضها للتلف السريع خاصة في المناطق الحارة، لا سيما أنها تعتمد في شق كبير من حاجاتها على الاستيراد من الخارج، مما يجعل الاقتصاد يتكبد عبء الاستيراد والإهدار معا.

د.توعية المواطنون: قامت المملكة بحملات توعية للمواطنين توضح تكلفة إهدار الغذاء والتكلفة التي يتكبدها الاقتصاد لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وإعداد برامج تدريبية وتوعوية لإنماء قدرات الكوادر الوطنية حول مختلف المفاهيم والسياسات والعمليات المتعلقة بالأمن الغذائي، بما ينعكس على الاستثمار في البنية التحتية.

ه. نظام معلومات فعال مع إدارة للأزمات وحالات الطوارئ: قامت المملكة أيضا ببناء قدرات مواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي وتصميم وإنشاء نظام فعال للمعلومات وإدارة المخاطر، ووضع البروتوكولات والأنظمة والقدرات الإلزامية وإدارة الأزمات وحالات الطوارئ، وتطبيقها وفحصها واختبارها وصياغة الآليات والسياسات المناسبة لتشغيل وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

و. الرفع من الإنتاجية: درست المملكة طلبا بإمكانية رفع إنتاجيتها من القمح إلى 1.7 ملايين طن سنويا مع إعادة النظر في رفع سعر شراء القمح ليكون ألفي ريال للطن، على أن يلتزم المزارع بعدم زيادة استهلاك المياه عن 5500 متر مكعب للهكتار، وعدم زراعة أي محصول صيفي بعد القمح والشعير حفاظا على المخزون، كما استغلت وزارة البيئة والمياه والزراعة المزايا النسبية لكل منطقة من ناحية المناخ ووفرة المياه، ما خلق نموا في الإنتاج وحقق نسب اكتفاء عالية في كثير من المنتجات الزراعية، واكبه رفع في الجودة، وخفض استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية.

5.3إستراتيجيات أخرى: علاوة على ما سبق، اتبعت المملكة استراتيجيات أخرى، لدعم وتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وتتمثل في الآتي:

أ. صناعة الغذاء: تولي المملكة حاليا اهتماما كبيرا بالتصنيع الزراعي، فقد دشنت شركة زراعية عملاقة تعنى بتصنيع التمور وكل منتجات شجر النخيل، وتعمل على تسويقها خارجيا، في ظل وجود نحو 30 مليون نخلة، بلغ إنتاجها في عام 2020 نحو 1.5 مليون طن.

تحتل منتجات مصانع حفظ وتجهيز الفاكهة والخضراوات قائمة مصانع الغذاء بالمملكة بنحو 296 مصنعا، تليها «المخابز» بنحو 240 مصنعا، بينما يبلغ حجم الاستثمار في صناعة المنتجات الغذائية في المملكة 87 مليار ريال، تشكل 8 % من إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، وشكلت مصانع المنتجات الغذائية ما نسبته 11 % من إجمالي عدد المصانع في المملكة، وتسهم في توفير أكثر من 82 ألف وظيفة.

وأوضح تقرير صادر عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية، أن عدد مصانع الأغذية في المملكة بلغ حتى الربع الأول من سنة 2021 نحو 1121 مصنعا بنمو للنشاط بنسبة 9 %، كما سجلت نموا قدره 61 % في عدد التراخيص الصناعية الصادرة في عام 2020 عن 2019.

سجلت صادرات المملكة في مجال الأغذية 13.5 مليار ريال عام 2018، احتلت بها القطاع المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات المصنعة غير النفطية، وجاءت «منتجات الألبان» في المقدمة بصادرات أربعة مليارات ريال، تلتها «المخبوزات والحلويات» بنحو 2.2 مليار ريال، والحبوب 578 مليون ريال، والفاكهة والخضراوات بنحو 1.2 مليار ريال.

ب. إنتاج الألبان: أطلقت المملكة عام 2017، 3 مبادرات ضمن برنامج التحول الوطني، تستهدف تعظيم الإنتاج الحيواني والغذائي، لسد حاجة السوق المحلية، حيث بلغ حجم اللحوم الحمراء 30 % من الاحتياج السوقي، ترتفع في قطاع إنتاج الدواجن إلى نسبة تناهز 48 %. ووفقا للإحصاء الزراعي لعام 2016 الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء، فإن المملكة تضم على أراضيها أكثر من 17.5 مليون رأس ضأن، وماعز بنحو 6.1 مليون، وإبلا بنحو 1.4 مليون رأس، وأبقارا بنحو 354 ألف رأس.

وبلغ عدد الشركات المتخصصة في إنتاج الألبان ومشتقاتها بنهاية 2020، نحو 12 شركة وطنية تنتج 7 ملايين لتر بسعة تعبئة يومية 18 مليون عبوة، تشمل 35 منتجا متنوعا من الحليب الطازج ومشتقاته تغطي مجمل الاستهلاك المحلي في أنحاء المملكة التي اتجهت نحو التصدير بنسبة تعادل 25 % من منتجاتها المشتقة من الألبان إلى الأسواق الخليجية، بينما تبلغ صادرات الحليب نحو 56.4 %.

وتبنت المملكة أحدث وسائل الإنتاج الحيواني في المزارع والاعتماد على التكنولوجيا، بعد انتهاء العمل منذ عقود بالنظام التقليدي للإنتاج الذي ساد الثمانينيات من القرن العشرين والتوسع الرأسي على حساب الأفقي بنشر السلالات الأجنبية والتحسين الوراثي للقطعان وتوفير الأجواء البيئية المناسبة لها لنمو الإنتاج.

ج. الإنتاج الداجني: تشهد صناعة الدواجن نموا قياسيا في المملكة بعدما ارتفع الإنتاج من 7 آلاف طن سنويا عام 1971، ليبلغ 425 ألف طن عام 2000، و535 ألف طن في 2006، قبل أن يسجل 670 ألف طن تقريبا في 2016، و750 ألف طن عام 2019 بنسبة اكتفاء ذاتي تفوق 60 % للدجاج اللاحم، وتزيد على 106 % بالنسبة إلى إنتاج بيض المائدة.

وتسجل المملكة أعلى دول العالم استهلاكا للدجاج بمتوسط استهلاك الفرد 50 كغم سنويا، وتستهلك البلاد نحو 1.5 مليون طن سنويا، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المثيلة في عدد السكان، وهو ما يجعل المملكة تحتاج إلى استيراد النسبة المتبقية من الخارج، خاصة البرازيل التي تحتل المرتبة الأولى في التصدير للسوق المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السعودية اتخذت عدة إجراءات لتنمية القطاع الداجني، وفي مقدمتها إعادة توجيه الدعم المالي المباشر لتلك المشروعات حسب نوع المنتج؛ خلافا لطريقة الدعم السابقة، ما من شأنه تعظيم الفائدة من الدعم الحكومي الموجه لتعزيز الإنتاج، ورفع جودة المنتج المحلي لجميع مشروعات إنتاج الدواجن، إضافة إلى المساهمة في استقرار تكلفة أسعار الدواجن للمستهلك النهائي، كما دشنت المملكة قبل سنوات برنامج «سجل» لتشجيع المزارع غير الرسمية للانضمام للتسجيل والتي قدرت أعدادها بمئات المزارع.

د.الإنتاج السمكي: وصل عدد المزارع المتخصصة في إنتاج الأسماك إلى نحو 55 حيازة، تحتوي على أكثر من ثلاثة عشر نوعا من الأسماك في مزارع الاستزراع السمكي، وتزايد الإنتاج بوتيرة سريعة لتبلغ صادرات المملكة من المنتجات السمكية المستزرعة عام 2019 نحو 60 ألف طن بقيمة تجاوزت مليار ريال.

وتعود تجربة الاستزراع بالمملكة إلى عام 1982، حينما تم الترخيص لأول مزرعة لإنتاج الأسماك البلطي في المنطقة الشرقية، وقد وقعت شركة «نيوم»، في أبريل 2021، مذكرة تفاهم لإنشاء مزرعة أسماك تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع شركة «أسماك تبوك» محلي، تتعلق بتطبيق الجيل الجديد من تقنيات الاستزراع المائي داخل منطقة «نيوم»، بقدرة إنتاجية تصل إلى 70 مليون زريعة، وتحسين إنتاجية أنواع الأسماك المحلية في البحر الأحمر لتحقيق هدف المملكة بإنتاج 600 ألف طن من المنتجات السمكية بحلول عام 2030.

ه. إنتاج الفاكهة: تنتج المملكة حاليا 50 نوعا من الخضراوات الشتوية على مساحة 100.7 آلاف فدان في مقدمتها محصول البطاطس بنسبة 30.6 % من إجمالي المساحة المزروعة للخضراوات الشتوية، تلاه محصول البطيخ بنسبة 18.5 %، ثم الطماطم بنسبة 15.3 %، بينما

تنتج أيضا 40 نوعا من الخضراوات الصيفية على مساحة 80.4 آلاف فدان، علاوة على 40 نوعا في الصوب المحمية على مساحة 150 ألف فدان في 66.529 صوبة محمية، و19 نوعا من أزهار القطف المحمية على 380 فدانا.

ويبلغ عدد خلايا النحل في كل الحيازات الزراعية 38.8 آلاف خلية، وقد بلغ إجمالي إنتاج العسل نحو 109 أطنان، بينما تخطط الحكومة لتنمية المراعي النحلية لتعظيم المردود الاقتصادي للصناعة، مع مضي مؤسسات البلاد دعم الصناعة، في ظل النمو المستمر لأعداد النحالين الذين يمارسون الأساليب الحديثة لإنتاج العسل، والقدرة على زيادة عدد المتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا في هذا المجال.

وتستورد السعودية سنويا ما يقارب 25 ألف طن من العسل، لكن وزارة الزراعة تسعى إلى تغيير ذلك الوضع عبر حزمة برامج لتطوير قطاع صناعة وإنتاج عسل النحل في 2018، مؤكدة أن العسل يسهم بنحو 660 مليون ريال، تمثل 1.07 % من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في البلاد.

و. الزراعة الخارجية: بلغ حجم الاستثمارات السعودية الزراعية بالخارج أكثر من 10 مليارات ريال (3.75 مليار دولار) خلال الـ10 أعوام الأخيرة في عدة دول، من بينها السودان ومصر وإثيوبيا والمغرب، والتي تعتمد في قطاع منها على توظيف الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الرقمية والحيوية لاستدامة النمو، وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية.

فالسعودية تمضي بخطوات حثيثة في ملف الأمن الغذائي منذ سنوات، لكن جهودها تعاظمت خلال السنوات الأخيرة في ظل قناعة قياداتها بضرورة توفير خيارات الإمداد لمواجهة أي هزات في الطلب في بلد المنبع. فالمملكة لديها وفرة مالية تؤهلها للاستيراد في أي وقتٍ، لكنها تعي جيدا أن التوريد قد يواجه أزمات طارئة؛ كالحرائق والفيضانات والأوبئة، بجانب تداعيات التغير المناخي التي تؤثر على الإنتاجية، ولذا سعت لتنويع استثماراتها لتشمل جميع القارات في آسيا وإفريقيا والأمريكيتين وأستراليا وأوروبا، بما يضمن سهولة الإمداد من أي مقصد، وفي أي وقت.

وقبل ثلاثة أعوام، نفذت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي المملوك للدولة، أول عملية استثمار زراعي في أستراليا بشراء شركة "بالادجي"، التي تملك أرضا زراعية تتجاوز مساحتها 494 ألف فدان في منطقة زراعة القمح بولاية أستراليا الغربية، إلى جانب 40 ألف رأس من أغنام المارينو.

واستحوذت "سالك"، قبل سنوات على شركة «مريا أجرو الزراعية» بأوكرانيا لتدير في الأخيرة نحو 494 ألف فدان، بعد استحواذها على شركتين زراعيتين أوكرانيتين على مراحل

متعددة، ودمجهما معا تحت اسم "كونتيننتال فارمز" لتدير 195 ألف هكتار من الأراضي الزراعية غرب أوكرانيا.

تملك الشركات السعودية أيضا استثمارات في البرازيل في قطاع الزراعة واللحوم والمنتجات الصناعية والكيميائية، بجانب مساحات من الأراضي في لوس أنجلوس وأريزونا، والأرجنتين، بعضها مزروع بالبرسيم المستخدم كأعلاف للأبقار، ويتم توريده للمملكة بانتظام لخدمة شركات إنتاج الألبان، ووفقا لآلية زراعة الأعلاف الخضراء التي تقضي بتوفير تلك الشركات احتياجاتها عبر الاستيراد من الخارج.

وتلك الاستراتيجية تضمن توريد الحدود المتوسطة للاحتياجات لمدى زمني طويل، خاصة أن المملكة راعت عنصر البعد الزمني والجغرافي للتوريد، فضخت استثمارات في دول قريبة منها، كمصر والسودان وإثيوبيا تتعلق بإنتاج السلع الأساسية، ويمكن نقل البضائع منها بطرق مختلفة سواء برا أو بحرا أو جوا.

يعتبر القطاع الزراعي في إفريقيا الأكثر جذبا للمستثمرين السعوديين حاليا، حيث استطاعت أن تضع قدما في منطقة ستصبح خلال سنوات أكثر المناطق العالمية جذبا للاستثمارات المتعلقة بالغذاء، فالدراسات توضح أنه بحلول عام 2030 يمكن لقطاع الزراعة الإفريقية إنشاء سوق بقيمة تريليون دولار حال استغلال الموارد المائية المتجددة التي لم يتم استغلال سوى 2 % منها.

تشير الدراسات الاقتصادية الإفريقية إلى أن السعودية تستثمر حاليا نحو مليوني هكتار في عددٍ من بلدان القارة السمراء التي تمتلك 60 % من الأراضي غير المزروعة في العالم، ويعمل فيها 70 % من الأيدي العاملة، ويمثل أيضا القطاع الأكثر نموا في التوقعات المستقبلية بنسبة تزيد على 31 %. (مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، 2022).

ز. **برنامج التنمية الزراعية الريفية 2025:** أكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة أن تدشين برنامج التنمية الزراعية الريفية 2025 بتكلفة بلغت 12 مليار ريال، أسهم في تنويع القاعدة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير 43% من الاحتياجات الكلية لسكان المناطق المستهدفة، ونحو 19% من الاحتياجات الإجمالية للغذاء للمملكة.

أشارت الوزارة إلى أن القطاع الزراعي بالمملكة حقق معدلات إنتاج عالية رفعت إسهامه في الناتج المحلي إلى 61.4 مليارات ريال، وتمكنت المملكة من تحقيق نسب اكتفاء ذاتي في العديد من السلع الغذائية الاستراتيجية على سبيل المثال نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج بلغت 120% والتمور 111% والخضراوات 87% والبيض 116% والأسماك 45.%

ح. رؤية المملكة 2030: إن رؤية المملكة الطموحة 2030، ركزت ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي.

4. إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية: بتاريخ 01 ماي 2018 صدر قرار مجلس الوزراء السعودي بالموافقة على إستراتيجية الأمن الغذائي للمملكة و الخطة التنفيذية لها، والتي جاءت إنطلاقا من رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تقدم هذه الإستراتيجية عرضا تفصيليا لمنظومة الأمن الغذائي في المملكة، مرتكزة على خمسة أهداف إستراتيجية وهي كما يلي: تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية، تحقيق تنوع و إستقرار لمصادر الغذاء الخارجية، وضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة، وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة، وبناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، وتطوير عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة، وقد تم ترجمة تلك الأهداف إلى 11 برنامجا إستراتيجيا سيتم العمل عليه.

1.4العناصر العشرة الرئيسية ضمن نطاق عمل إستراتيجية الأمن الغذائي: تتمثل في:

- ✓ تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة؛
- ✓ برنامج الإحتياطي و الخزن الإستراتيجي للأغذية؛
- ✓ نظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات و الجهات ذات العلاقة؛
- ✓ نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمنا نظام معلومات الأسواق الزراعية؛
- ✓ برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء؛
- ✓ سياسة وطنية لتجارة الأغذية و إستيرادها و إتفاقيات و أطر للشراكة مع الدول المستهدفة؛
- ✓ التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب و المؤسسات ذات العلاقة بالأمن الغذائي لتحديد نقاط القوة والضعف و التحسينات الممكنة؛
- ✓ برنامج تدريبي وتوعوي يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي و التغذية؛
- ✓ إستراتيجية لتشجيع الإستثمار الزراعي السعودي في الخارج؛ تعزيز مشاركة المملكة العربية في اللجان و الإتفاقيات و المعاهدات الخاصة بالأمن الغذائي.

2.4رؤية الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية: تمت صياغة رؤية جديدة للأمن الغذائي تتيح سد الإحتياجات من السلع الغذائية في الحالة المستقرة وحالة الطوارئ على النحو التالي:

أ. **الحالة المستقرة:** العمل على توفير غذاء آمن ومغذ للجميع في المملكة العربية السعودية بطريقة مستقرة ومستدامة؛

ب. **الحالة الطارئة:** التأمين السريع والموثوق لسلع آمنة و أساسية، بأسعار ساندة للجميع في المملكة خلال الأزمات .

3.4الأهداف الإستراتيجية لتحقيق الرؤية الجديدة و التصدي لتحديات الأمن الغذائي الرئيسية: تتمثل تلك الأهداف في:

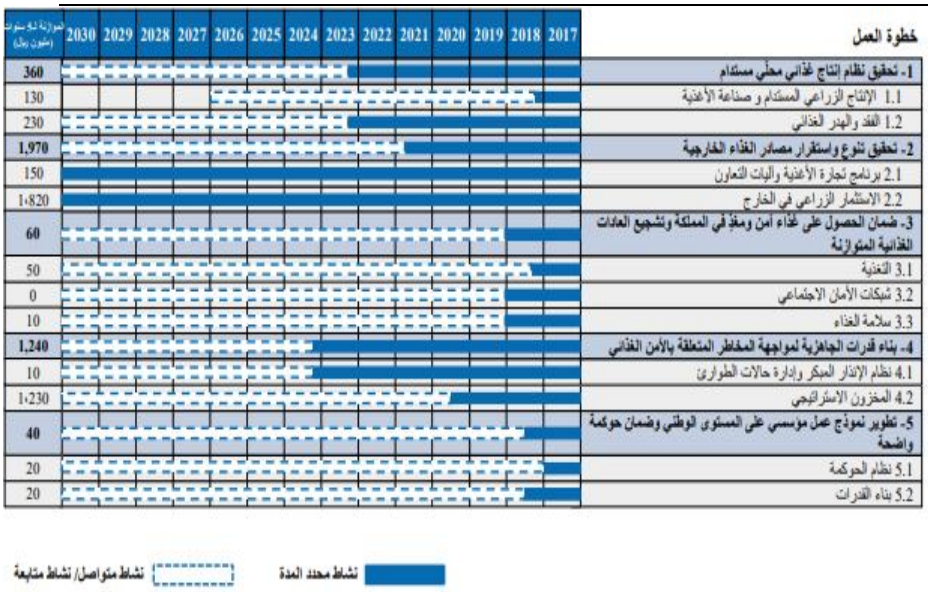
- ✓ تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية؛
- ✓ تحقيق تنوع وإستقرار مصادر الغذاء الخارجية ؛
- ✓ ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية و المتوازنة؛
- ✓ بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- ✓ تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة و مسؤولة (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، الصفحات 7-10).

4.4تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة.

كل تلك البرامج لها برامج فرعية و آثار على كل من الأمن الغذائي (بصورة مباشرة) وعلى الجوانب السياسية ، الإجتماعية و الإقتصادية (بصورة غير مباشرة). فمثلا بالنسبة لبرنامج تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام و الذي يضم تحته برامج فرعية وهي: الإنتاج الزراعي المستدام و صناعة الأغذية وبرنامج آخر أطلق عليه الفقد والهدر الغذائي . هذا البرنامج الإستراتيجي يؤثر على الأمن الغذائي بصورة مباشرة من خلال ضمان التوفر و القدرة على النفاذ و تحقيق الإستدامة . أما آثاره غير المباشرة فستكون على الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية.

يتوقع تنفيذ الإستراتيجية في فترة تمتد على مدار 15 سنة بكلفة قيمتها 3,7مليار ريال سعودي .

جدول 2. الجدول الزمني لتنفيذ الإستراتيجية وموازنتها(2017-2030)



22

المصدر: (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 21)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن لكل برنامج إستراتيجي وبرامجه الفرعية مدة محددة للتنفيذ و للمتابعة كما خصص له ميزانية محددة خلال فترة خمس سنوات. فبالنسبة لبرنامج تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام حددت له فترة ممتدة من 2017 حتى بداية 2023 بموازنة تقدر ب 360 مليون ريال سعودي على أن تبقى متابعته لغاية 2030.

أما بالنسبة برامجه الفرعية فقد خصص للإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية موازنة تقدر بـ 130 مليون ريال سعودي حيث إمتد نشاطه من 2017 إلى بداية 2018 على أن تستمر المتابعة لغاية 2026. أما الفقد والهدر فقد خصصت له ميزانية تقدر بـ230 مليون ريال سعودي على أن ينفذ إلى غاية بداية 2023 وتستمر المتابعة له لغاية 2030.

تواجه فيه السعودية تحديات كبيرة بخصوص الأمن الغذائي. وفي هذا التقرير، نستعرض تفاصيل المبادرة الوطنية التي أطلقتها المملكة لتعزيز دورها في مجال سلاسل الإمداد العالمية، والاستراتيجيات التي واجهت بها المملكة مشكلة الأمن الغذائي، والنتائج المترتبة عليها.

5.4برامج الأمن الغذائي:

ترجمت الأهداف الإستراتيجية الخمسة إلى 11 برنامجا إستراتيجيا جاهزا للتنفيذ وهي كالتالي:

1.5.4تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية:

تتكون من برنامجين تفضلين هما:

أ. **الإنتاج الزراعي المستدام و صناعة الأغذية:**

مسؤول عن تنفيذه كلا من وزارة البيئة و المياه والزراعة ووزارة الطاقة والصناعة و الثروة المعدنية. والهدف هو رفع مستويات الإكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي السعودي؛ تحسين الإنتاجية وتشجيع إعتماد الممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي، دعم صغار المزارعين و إنماء الزراعة في المناطق القروية والريفية، ودعم التطوير المحلي لقطاعات تصنيع المنتجات الغذائية الإستراتيجية؛

ب. الفقد و الهدر الغذائي: مسؤول عن تنفيذه وزارة البيئة و المياه و الزراعة. الهدف من ذلك هو إعداد برامج للحد من الفقد والهدر الغذائي؛

2.5.4تحقيق تنوع و استقرار مصادر الغذاء الخارجية: يتفرع عنه ما يلي:

أ. **برنامج تجارة الأغذية و آليات التعاون:**

مسؤول عن تنفيذه كل من وزارة التجارة والإستثمار ووزارة البيئة و المياه و الزراع. حيث يسعيان إلى إنشاء آليات و أطر للشراكات التجارية، تحويل المملكة إلى مركز إقليمي لتجارة الأغذية، تفعيل آليات التعاون في مجال الأمن الغذائي بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز مشاركة المملكة في المنظمات و الإتفاقات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي؛

ب. **الإستثمار الزراعي في الخارج:** تنفذه وزارة البيئة و المياه والزراعة تسعى إلى إعداد و إطلاق خطة للإستثمار الزراعي في الخارج تركز على الأمن الزراعي؛

3.5.4ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية و المتوازنة : وتتفرع إلى:

أ. **التغذية:** تنفذه وزارة الصحة وتسعى إلى إطلاق البرامج التوعوية لتشجيع العادات الغذائية الصحية؛

ب. **شبكات الأمان الإجتماعي:** تنفذه وزارة العمل و التنمية الإجتماعية، حيث تسعى إلى إعتماد برامج متكاملة لشبكات الأمان الإجتماعي تعنى بالفئات الأكثر حاجة؛

ج. **سلامة الغذاء:** تنفذه الهيئة العامة للغذاء والدواء. تسعى إلى تحديث الأنظمة و الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي بما يرتقي إلى المعايير الدولية، وضمان تطبيقها؛

4.5.4بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي:

أ. نظام الإنذار المبكر و إدارة حالات الطوارئ: مسؤول عن تنفيذها وزارة البيئة والمياه والزراعة و المؤسسة العامة للحبوب. تسعيان إلى تصميم و إنشاء نظام فعال للمعلومات و إدارة المخاطر في مجال الأمن الغذائي، ووضع البوتوكولات و الأنظمة و القدرات اللازمة لإدارة الأزمات وحالات الطوارئ وتطبيقها وفحصها و إختبارها؛

ب. المخزون الإستراتيجي من الغذاء: مسؤول عن تنفيذها وزارة التجارة و الإستثمار و المؤسسة العامة للحبوب. تعملان على صياغة الآليات و السياسات المناسبة لتشغيل و إدارة المخزون الإستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛

5.5.4 تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة:

أ. نظام الحوكمة: تنفذه وزارة البيئة و المياه و الزراعة تعمل على صياغة نظام حوكمة فعال ووضع الإطار التنظيمي الملائم للأمن الغذائي في المملكة؛

ب. بناء القدرات: تنفذه البيئة و المياه والزراعة، تقوم بإعداد البرامج التدريبية و التوعية لإنماء قدرات الكوادر الوطنية ومهاراتها وكفاءاتها في مختلف المفاهيم و السياسات و العمليات المتعلقة بالأمن الغذائي وتشجيع الإستثمار في البنية التحتية الضرورية (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 18).

5.الأثار المباشرة للإستراتيجية على الأمن الغذائي وغير المباشرة على المستويات السياسية و الإجتماعية والإقتصادية:

تتعدد آثار الإستراتيجية على الأمن الغذائي سواء بصورة مباشرة عليه أو بصورة غير مباشرة على المستويات السياسية والإجتماعية و الإقتصادية وفيما يلي يبرز الجدول الموالي ذلك.

جدول رقم(02): الأثار المباشرة للإستراتيجية على الأمن الغذائي وغير المباشرة على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية

البرامج الإستراتيجية	الآثار على الأمن الغذائي				الآثار غير المباشرة		
	التوفر	القدرة على النفاذ	الصحة و السلامة	الإستدامة	سياسيا	إجتماعيا	إقتصاديا
1.تحقيق نظام إنتاجي غذائي محلي مستدام	●	●		●		●	●
1.1الإنتاج الزراعي المستدام/ صناعة الأغذية	●	●		●		●	●

2.1الفقد والهدر الغذائي	●	●		●			●
2. تحقيق تنوع و إستقرار مصادر الغذاء الخارجية	●	●		●	●	●	●
1.2 برنامج تجارة الأغذية و آليات التعاون	●	●		●	●	●	●
2.2 الإستثمار الزراعي في الخارج	●	●		●	●	●	●
3. ضمان الحصول على غذاء آمن و مغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية المتوازنة		●	●	●	●	●	●
1.3 التغذية			●	●		●	●
2.3شبكات الأمان الإجتماعي		●	●		●	●	
3.3 سلامة الغذاء			●			●	
4. بناء قدرات الجاهزية لمواجهةالمخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي	●	●			●	●	
1.4نظام الإنذار المبكرو إدارة حالة الطوارئ	●	●			●	●	
2.4المخزون الإستراتيجي	●	●				●	
5. تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة	●	●	●	●	●	●	●
1.5نظام الحوكمة	●	●	●		●		
2.5نظام القدرات	●	●	●			●	●

المصدر: (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 21)

من الجدول أعلاه يلاحظ أنه تم وضع العديد من البرامج الاستراتيجية وهي :

- ✓ تحقيق نظام إنتاجي غذائي محلي مستدام؛
- ✓ تحقيق تنوع و إستقرار مصادر الغذاء الخارجية؛
- ✓ ضمان الحصول على غذاء آمن و مغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية المتوازنة؛
- ✓ بناء قدرات الجاهزية لمواجهةالمخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي؛

6.النتائج المترتبة على الجهود السعودية في مجال الأمن الغذائي:

- ✓ نجحت السعودية في مواجهة تحدي الأمن الوطني الغذائي، لأنها بدأت منذ 2015 بتطوير استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والاستزراع خارج السعودية، وتنويع مصادر الغذاء؛
- ✓ نتيجة للسياسات التي تتبعها السعودية في مجال الأمن الغذائي، أصبحت حاليا، بأكبر طاقات تخزينية في الشرق الأوسط للقمح والدقيق بما يتجاوز 3.3 ملايين طن بطاقة طحن يومية تتجاوز 15 ألف طن، بجانب جني المملكة ثمار استثماراتها الزراعة في الخارج الذي تجسد في جوان 2021 بوصول أول باخرة قمح من إنتاج استثمارات الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) في أستراليا بكمية 60 ألف طن، ضمن الكمية المتعاقد عليها التي يصل إجماليها لـ355 ألف طن؛
- ✓ كما أصبحت المملكة تملك خيارات واسعة في مصادر القمح، سواء عبر المناقصات العالمية التي يتم طرحها والمناقصات الخاصة بالمستثمرين السعوديين بالخارج والمخصص لها 10 % من مشتريات القمح سنويا؛
- ✓ للمملكة مستقبل واعد في طريق تصدير الغذاء وليس إنتاجه فقط، فالأمن الغذائي يتحقق عبر عدة عناصر، في مقدمتها توافر كميات كافية من غذاء مناسب من إنتاج محلي أو مستورد، وإتاحته وتوفيره بكل السبل، وبصورة مناسبة لممارسات التخزين مع استدامة توافره في جميع الأوقات حتى في الحالات الطارئة، والواقع السعودي يشير إلى أن المملكة تتوافر فيها جميع تلك العناصر؛
- ✓ وأخيرا، يجب أن تستفيد المملكة من أزمة فيروس "كورونا"، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وأن تنظر باهتمام لتوطين المنتجات الزراعية، بخاصة الغذائية، وتطوير تقنياتها، وتدريب الأيدي العاملة السعودية في مختلف القطاعات الزراعية، وعمل الدراسات، والخطط المستقبلية وتتوسع في مراكز التموين، وتجعلها تعمل، ومليئة بالمواد الغذائية، رغم الطلب الاستهلاكي الكبير عليها (مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، 2022).

7.الخاتمة:

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من المشاكل في تحقيقها لأمنها الغذائي لا تقتصر على التحديات الخارجية فقط (الإعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة مثلا) بل تتعداها لجملة هامة من المشاكل الداخلية (زيادة تكلفة الزراعة شح ومحدودية الموارد الطبيعية؛ مخاطر التلوث خلال نقل الغذاء؛ عدم كفاية نظام معلومات الأسواق الزراعية؛ مخاطر التغير المناخي الذي يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف؛ المعدلات المرتفعة للفقد و الهدر الغذائي؛...إلخ).

و سعيا منها لمواجهة التحديات سابقة الذكر وتحقيق أمنها الغذائي إعتمدت المملكة العربية السعودية على جملة من البرامج والإستراتيجيات أهمها ما يلي: إستراتيجية خماسية للأمن الغذائي،تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء، إقامة العديد من الصناعات الغذائية...إلخ. كما أن رؤية المملكة الطموحة 2030، ركزت أيضا ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي. و إستثمرت أيضا في العديد من بلدان العالم كالمغرب، البرازيل السودان...إلخ.

حققت السعودية نتائج هامة في مجال الأمن الغذائي أبرزها ما يلي: الإعتماد على الإنتاج المحلي و الإستزراع خارج السعودية وتنويع مصادر الغذاء، كما عملت على تثقيف شعبها من خلال الحملات التوعوية لخفض الهدر الغذائي، كما صارت تمتلك أكبر طاقات تخزينية في المنطقة للقمح و الدقيق...إلخ.

رغم ما تحقق من نتائج كان بإمكان استغلال الفوائض المالية المتوفرة لديها لاستئجار المزيد من ملايين الأراضي الزراعية في دول مثل السودان وإثيوبيا والجزائر والصومال وغيرها من الدول الأفريقية والأوروبية وزراعتها بالحبوب بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي، بدلا من تخصيص مليارات الدولارات سنويا لاستيراد القمح والذرة وغيرهما من الحبوب من دول عدة.

8.قائمة المراجع:

المقالات:

- علي مكيد ، و فريدة بن عياد،(2018)، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، 12(02).
- وسيلة واعر، و قرمية دوفي، (2021)، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018، مجلة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، 08(02).

مواقع الانترنيت:

-الأمن الغذائي في الدول العربية (بلا تاريخ)، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf(consulté le 22/07/2023)

-العربية (2022)، ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟، من https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/05/food-security-index-2021-infographic

-عبد السلام ,م، (11 2022) السعودية والأمن الغذائي الغائب،من https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D8%A8 (consulté le 15/07/2023)

- مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام (2022)،الأمن الغذائي في السعودية.. استراتيجيات وأهداف. تاريخ الاسترداد 18 07, 2023، من https://wapams.com/?p=4579(consulté le 18/07/2023)

التقارير: وزارة البيئة و المياه و الزراعة (2018)، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة التنفيذ -ملخص تنفيذي-. المملكة العربية السعودية.

OEB Univ. Publish. Co.

انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس: الواقع والتحديات

An analytical and evaluation study of the reality and challenges of Algeria's accession to the BRICS bloc.

حاجي فطيمة [1]، غبولي علي [2]

[1] جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، fatima.hadji@univ-bba.dz

2 جامعة محمد البشير الابراهيمي –برج بوعريريج (الجزائر)، dztriplex@gmail.com

الملخص:

تهدف دراستنا إلى توضيح الواقع والتحديات التي سوف تواجه الجزائر عند الانضمام إلى تكتل البريكس، الذي يضم خمس دول من القوى الصاعدة همروسيا، الصين، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا. حيث أصبح لهذا التكتل دور اقتصادي هام في النسق الدولي القائم، وهذا قد يكون فرصة أمام الجزائر لتحقيق مزايا اقتصادية على المدى البعيد، خاصة أن هذا التكتل يعتبر لاعبا اقتصاديا و سياسيا رئيسيا في العالم اليوم، توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تكتل البريكس من أقوى التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحديث، كما أن للجزائر كامل المؤهلات للانضمام إلى هذا التكتل، وستحقق الجزائر من هذا التكتل فوائد اقتصادية وسياسية وأمنية،غير أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات التي قد تحد من الاستفادة التامة من هذا التكتل.

الكلمات مفتاحية: تكتل البريكس، التكتلات الاقتصادية،الجزائر، التحديات الاقتصادية، الآفاق الاقتصادية.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

Our study aims to clarify the reality and the challenges that Algeria will face when joining the BRICS bloc, which includes five countries from the emerging powers, namely Russia, China, Brazil, India, and South Africa. As this bloc has an important economic role in the existing international system, and this may be an opportunity for Algeria to achieve economic advantages in the long term, especially since this bloc is considered a major economic and political player in the world today,

In this study, we concluded that the BRICS bloc is one of the strongest economic blocs in our modern era, and Algeria has full qualifications and economic and political capabilities to join this bloc, and Algeria will achieve economic, political and security benefits from this bloc, but the Algerian economy is still suffering from a set of problems And the challenges that may limit the full benefit from this bloc.

Key words: BRICS, rising powers, economic blocs, Algeria , economic challenges, economic prospects

* **المؤلف المرسل:** حاجي فطيمة،fatima.hadji@univ-bba.dz

1.مقدمة:

برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية بشكل كبير في العالم مع نهاية التسعينيات ، وبين هذه النماذج نجد مجموعة البريكس التي تجمع بينالدول ذات أهمية جيو استراتيجية في قارات مختلفة من العالم، وقد لعبت دول البريكس في العقود الماضية دورا حيويا في الاقتصاد العالمي من حيث إجمالي الإنتاج، وجهة رأسمال الاستثماري وكأسواق استهلاكية محتملة.

ولقد آثار هذا التعاون اهتماما واسعا في الاقتصاد العالمي،فهذا التعاون تعبير عن إرادة قوية لتحقيق النهضة الاقتصادية المرموقة، و تغيير خارطة الاقتصاد العالمي. فدول البريكس ممثلة بروسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا تشهد معدلات نمو مرتفعة، ومن جهة أخرى نجد دول أخرى تريد الانضمام إلى هذا التكتل من بينها الجزائر، رغبة منها في تحقيق أهداف اقتصادية، وأهداف سياسية. ومن خلال ما تناولناه تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

ما هو واقع وتحديات انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس ؟

للإجابة على اشكاليتنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتكتل البريكس وماهي أهم مقوماته ؟
- ماهي مقومات الاقتصاد الجزائري ؟
- ماهي أهم الفوائد التي ستجنيها الجزائر من انضمامها إلى تكتل البريكس ؟
- ماهي التحديات التي تواجه الجزائر في تكتل البريكس ؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- تكتل البريكس هو تكتل يضم 5 دول روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا، تملك مقومات اقتصادية، سياسية، عسكرية ذات تأثير كبير في العالم.
- يملك الاقتصاد الجزائري مقومات كبيرة، وثروات طبيعية، متنوعة أهمها النفط والغاز .
- إن انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس يجعلها تستفيد من تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية، من خلال بنك التنمية الجديد للتكتل.
- تواجه الجزائر عند انضمامها لتكتل البريكس العديد من التحديات، أهمها تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات.

3.أهمية الدراسة: يعتبر تكتل البريكس من أهم التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحديث، وبإقدام الجزائر على طلب الانضمام إلى هذا التكتل، أصبح هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في

الواقع السياسي والاقتصادي، وحتى الشعبي الجزائري، ما يعطي للدراسة أهمية كبيرة في معرفة فرص انضمام الجزائر إلى هذا التكتل، وقدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة، ونهوض بالاقتصاد الوطني للأمام خاصة فيما يخص تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وفتح آفاق اقتصادية كبيرة في ضل وجود الصين، و روسيا والهند و حتى البرازيل في هذا التكتل .

4.منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث اعتدنا على الوصف الدقيق للتكامل الاقتصادي وأهميته، وآثار الناتجة عنه، وكذا المزايا التي نتحصل عليها نتيجة العملية التكاملية بين الدول، وبعدها تحليل الاقتصاد الجزائري من حيث الامكانيات الاقتصادية، وكذا الأسباب التي حركت الجزائر إلى هذا التكتل، و أخيرا الآثار والتحديات التي سوف تواجه الاقتصاد الجزائري.

5.الدراسات السابقة:

-Dr.BELADJINE Khaldia,The developmental experiences of emergingcountries (BRICS),AL-MOASHEER Journal of Economic Studies,Vol-02,Iss-03 August 2018.

حاول الباحث في هذه الدراسة ابراز تكتل البريكس كورقة مهمة للإقلاع الاقتصادي، وهو هدف الاقتصادات النامية التي لم تكن قادرة على تحقيقه، وتسعى جاهدة لتهيئة الظروف اللازمة لإطلاق برامج تنموية كمرحلة أولية ضرورية لتحقيق الهدف المنشود، توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب جهودا معقدة ومتعددة الأوجه، فضلا عن تغييرات هيكلية متعددة المستويات. وعلى هذا الأساس تلعب الدولة دورا مهما وخاصة في تجارب تنمية الاقتصادات الناشئة و تكتل البريكس يمنح هذه الميزة .

-Ahmadou logueye et jean christophediatta,analyse des détermination de la croissance économique des pays de l'uemoa et des brics:étude comparative, revue d'économies et de gestion,vol2,n2,2018 .

حاول الباحثان في هذه الدراسة تسليط الضوء على المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في دول البريكس، والاتحادالاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وذلك باستخدام تحليل البيانات لاقتراح تدابير تحفيزية بهدف التحرك نحوظهور. من خلال تقدير نماذج الأثر الثابت، وتوصلا في هذه الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، يعتبر أساس قوى ودافع وراء نمو اقتصاد البريكس، الذي يمكن أن تعتمد عليه دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)لتعزيز نموها.

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لتكتل البريكس

يعتبر البريكس واحد من أهم التكتلات الاقتصادية و السياسية على الساحة الدولية، و يجمعها في ذلك وحدة الهدف المتمثل في حتمية إنهاء التفرد الأمريكي، وفق المنطق الذي يتضمن مكانة الفواعل الدولية الأخرى.

أولا: نشأة البريكس

لم ينشأ البريكس بالصدفة، حيث يعود بدايات التقارب بين الدول المجموعة إلى خمسينيات القرن الماضي، بين كل من الصين و روسيا التي كانت تسمى بالاتحاد السوفييت آنذاك، حينما سعت إلى إقامة شراكة إستراتيجية من أجل زيادة قوتها للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية، وحاولتا فيما بعد ضم الهند(زيدان، 2018) ، و بعد انتهاء الحرب الباردة و ما نجم عنها من تحول جذري في هيكلة النظام الدولي الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الوضعية انبثقت عنها ردود أفعال من قوى أخرى، فحاولت روسيا و الصين توطيد علاقتهما مع قوى أخرى تشاطرهما نفس التصور المتمثل في إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب كالهند التي تشاركهما نفس التوجه، و تعاون هذه الدول اصطلح عليه بالمثلث الإستراتيجي، و يعتبر "يفكينيماكسيموفيتش بريماكوف" عراب فكرة المثلث الإستراتيجي، والتي تهدف إلى إيجاد نظام دولي اقتصادي و سياسي عادل و مستقر في عالم متعدد الأقطاب(دندن، 2019،).

عند زيارة رئيس الوزراء الأسبق "يفكينيماكسيموفيتش بريماكوف" إلى الهند في سنة 1998، صرح عن رغبة روسيا إنشاء تحالف مع الصين و الهند من أجل تغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام و الأمن الدوليين، و هذا التعاون يهدف بالأساس إلى إحداث توازن في العلاقات الدولية، و تحقيق الاستقرار، كما لعب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" دورا كبيرا في تحسين العلاقات بين الهند و الصين بعد إقناع الصين بوقف تعاونها العسكري مع باكستان العدو التقليدي للهند(القصير، 2014).

أول من استعمل مصطلح "البريك"، و الذي أصبح فيما بعد "البريكس" هو الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" رئيس أحد أكبر بنوك التجارة في العالم غولدمان ساكس عام 2001(Hursel، 2018) ، تحديدا في 20 نوفمبر 2001، أعطى "جيم أونيل" تعريفا لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي نشره البنك بعنوان: "العالم يحتاج إلى مزيد

من أطواب القرميد". ففي دراسة استشرافية قام بها "أونيل" أظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية تنمو و تستمر بنفس الوتيرة السريعة جدا و هذا وفقا للإحصائيات الاقتصادية الهائلة، فقد عمد "أونيل" إلى التلاعب بتعبير "BRIC" الشبيه بالتعبير الإنجليزي "KCIRB" التي تعني طابوق أو قرميد، و هي إشارة إلى الكتلة الدولية الصاعدة المتمثلة في اقتصاديات البرازيل، روسيا، الهند و الصين، هذه الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم.

بدأ التفاوض من أجل إنشاء المجموعة في 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث: البرازيل، روسيا والصين، بالإضافة إلى وزير الدفاع الهندي، و ذلك من اقتراح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، و قد تم الاتفاق على زيادة التعاون المتعدد الأطراف، و قد تلا ذلك من الاجتماعات منها اجتماع عقد بـ "كاترينبورغ" الروسيةن صدر خلاله البيان المشترك بخصوص التنمية العالمية، ثم تبع ذلك أول مؤتمر قمة لدول المجموعة في 11 جويلية 2009 في نفس المدينة، و منذ ذلك المؤتمر بدأت دول البريكس بعقد مؤتمرات دورية كل سنة، و على أعلى مستوى سياسي، ممثلا برؤساء دولها(الجعبري، 2018).

و في نهاية 2010 انضمت جنوب إفريقيا إلى المنتدى من خلال عدة مفوضات أقامتها في روسيا، و تم ذلك رسميا في 24 ديسمبر 2010، و بذلك تحولت المجموعة من البريك إلى البريكس، و أخذت دول البريكس تنفذ خطتها الاقتصادية الكبرى، و قد صرح "سيرجي لافروف" وزير خارجية روسيا عن رغبتها في تنفيذ الاتفاقيات الملزمة للأطراف الحاليين دون خطة لتوسيع المجموعة في الوقت الحالي، فقد أعطى انضمام جنوب إفريقيا بعدا أكبرا لهذه المجموعة في رقعتها الجغرافية العالمية(المخادمي، 2017).

ثانيا:أهداف البريكس

أ-دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى دول البريكس إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة، التي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها، إلا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أ جل تحقيق التنمية المشتركة، والاحتكام إلى معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا وبروح من الاحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية في الشؤون الدولية(BRICS Information Centre، 2021).

-كما عملت مجموعة البريكس على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تصرفاتها تعكس نظام القطبية الأحادية وهو ما ترفضه مجموعة البريكس وعبرت عن ذلك في المادتين 15 و16 من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة بجوهنزبورغ بجنوب إفريقيا(BRICS Information Centre U.، 2018).

ب- إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع: لها منذ انعقاد أول قمة لمجموعة البريكس سنة 2009 بروسيا بمدينة "يكاترينيورك" وإلى غاية قمة جوهنزبورغ سنة 2018، بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسياتسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية(BRICS Information Centre U.، June 16, 2009).

ج- إصلاح المؤسسات المالية العالمية: ترى مجموعة البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتونوودز المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هي امتداد لميزان القوى، الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مقيده بالظروف التي نشأت فيها، وبهذا المعنى، فإنها لا زالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم، وبالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي شهد نهاية الإمبراطوريات الأوروبية وصعود القوى الاقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم(See Article 08 of Sanya Declaration، April 14, 2011).

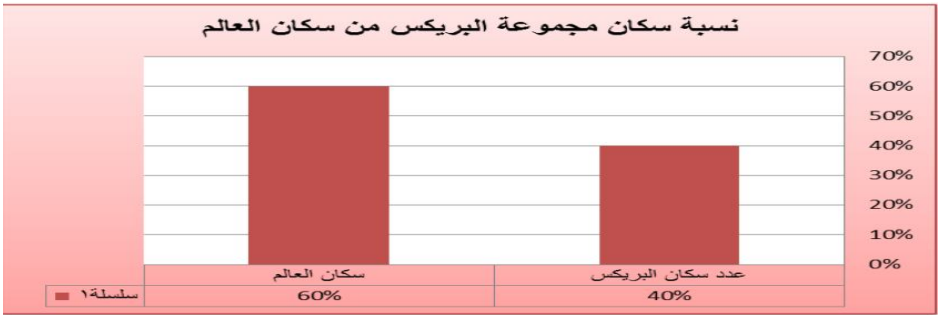
ثالثا: مقومات دول البريكس

تتميز كل دولة من دول البريكس بمجموعة من المقومات التي ساعدت النهوض باقتصاداتها، من أجل الوصول إلى مصاف الكبار، حيث سيتم دراسة مقومات كل دولة من دول البريكس على حدا وسنركز على المقومات الطبيعية، الاقتصادية، السياسية، العسكرية.

1-تعدد الحضارات و القارات: مجموعة البريكس تتألف من خمسة دول ومصدرها أربع قارات مختلفة، وهي تعتبر مختلفة بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو غيره كما لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي(القصير م.، 2014).

2.عدد السكان: تشكل "مجموعة دول البريكس الخمس 40 % من سكان العالم، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(1):نسبة سكان مجموعة البريكس من سكان العالم



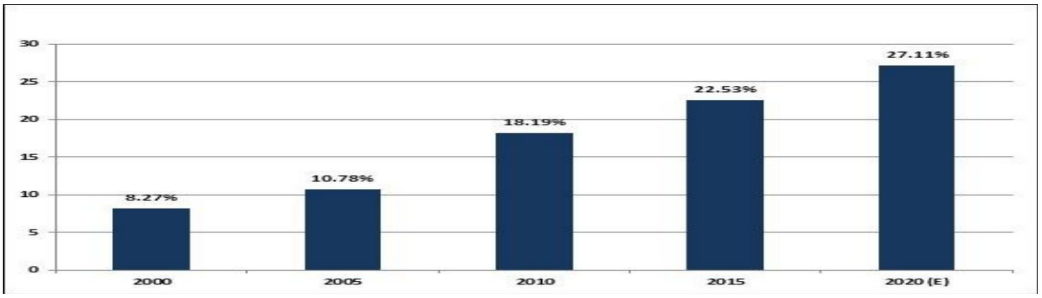
Source: Why could the 10th BRICS summit be the key to a larger agenda:?

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ انه بلغ عدد سكان روسيا 143,4 مليون و سكان الصين 1,412 مليار و الهند 1,408 و البرازيل 214,3 مليون و جنوب افريقيا 59,39 مليون حسب احصائيات 2021،اي بمجموع 3,236 مليار نسمة بينما بلغ عدد سكان العالم 7,888 مليار نسمة اي نسبة سكان تكل البريكس 41 % من سكان العالم(Banque mondiale).

3.مساحة دول تكتل: تشكل مساحة البريكس حوالي 25 % من مساحة الأرضفي العالم،

4.الناتج المحلي الاجمالي:بلغ الناتج المحلي للاقتصادي العالمي 96.1 تريليون دولار في عام 2021 ، وكانت مساهمة دول تجمع البريكس في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25(موقع الجزيرة، 21-05-2023)%. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(2):مساهمة دول البريكس في الناتج المحلي العالمي خلال الفترة 2000-2020



source: Why could the 10th BRICS summit be the key to a larger agenda?:
https://www.indiainfoline.com/article/general-blog/why-could-the-10th-brics-

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس، في تطور مستمر وملحوظ في اشارة إلى معدلات النمو المرتفعة لدول التكتل بحيث انه انتقل من معدل 8,27 سنة 2000 إلى 10,78 سنة 2005 و 18,19 سنة 2010.

5.قطاع الطاقة: للتكتل موارد طاقوية كبيرة جدا، وتحتل المراكز الأولى عالميا خاصة روسيا في البترول و الغاز، و الصين في الفحم .

أ-البترول: تحتل دول البريكس مراتب متقدمة في الطاقة، و الانتاج العالمي لها خلال سنتي 2020-2021، كما يوضحه الجدول الآتي(/www.planete-energies.com/fr):

الجدول رقم (1): انتاج روسيا والصين من البترول خلال الفترة 2020-2021

(الوحدة: 1000 برميل/يوم

الدولة	2020	2021	نسبة تطور الانتاج 2021-2020	نسبة المساهمة من الانتاج العالمي
الولايات الأمريكية	16458	16585	0,8%	**18,5%**
العربية السعودية	11039	10954	-0,8%	**12,2%**
روسيا	10667	10944	2,5%	**12,2%**
العراق	4114	4102	-0,3%	**4,6%**
الصين	3901	3994	2,3%	**4,4%**
الجزائر	1330	1353	1,7%	**1,5%**
بقية الدول	13666	13096	-4,35%	**15%**
الاجمالي العالمي	88494	89877	1,54%	**100%**

المصدر: احصائيات بريتش بتروليوم، 2022، بالاعتماد على الموقع www.planete-energies.com/fr/media/chiffres/production-mondiale-petrole

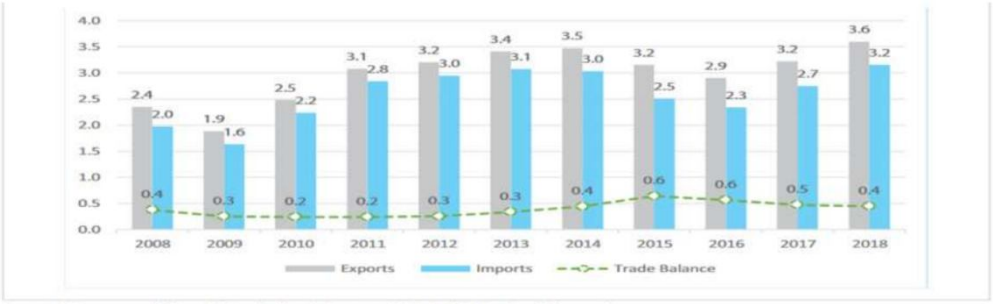
من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن روسيا الاتحادية، تعد من أكبر وأهم الدول المنتجة للبترول، وبالتالي فإن أسواق الطاقة وأسعارها ستتأثر بشكل كبير جدا في حالة تغيير هذه الدول من سياستها وتوجهاتها الاستثمارية كما نجد ان تطور الانتاج في روسيا مانسبته 2,5 بين سنة 2020 و سنة 2021 بنسبة مساهمة 12,2 بالمئة بينما الصين في المرتبة السادسة و البرازيل في المرتبة التاسعة .

6.الغاز الطبيعي: يعد الغاز الطبيعي Natural Gas من مصادر الطاقة الأحفورية الحديثة، التي زاد استخدامها في الأونة الأخيرة، نظرا لما يتسم به من خصائص اقتصادية وبيئية(العالي، 2013)، ونجد أن روسيا تحتل المركز الثاني و الصين المركز الرابع، و الجزائر المركز العاشر.

7. الفحم: والفحم هو أول مصدر للطاقة في العالم، وتعتبر الصين الأولى عالميا(عمارة،، 2012).

8.التجارة العالمية: تعتبر دول البريكس ليست فقط رائدة في إنتاج مجموعة متنوعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات، ولكنها تلعب أيضا دورا حيويا في التجارة العالمية، إن تجارة البضائع بين اقتصادات دول البريكس، تحمل نقطة ارتكاز نحو مشاركة أكبر فيما بينها، والشكل التالي يوضح ذلك.

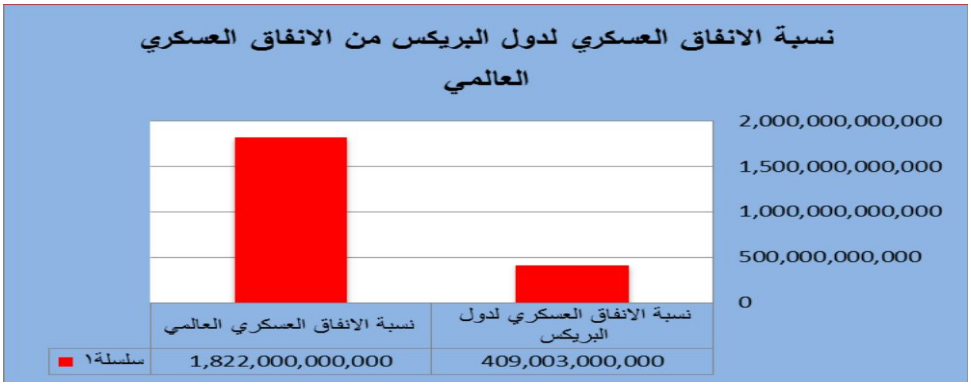
الشكل رقم(3):اتجاهات تجارة البريكس للفترة ما بين(2008-2018)



Source: Data accessed from ITC Trade Map in January 2020; India Exim Bank Research

9.المقومات العسكرية: تحتل روسيا و الصين و الهند مراتب متقدمة في الانفاق العسكري، وهو ما يوضحه ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(4):أكبر 5 دول من حيث الانفاق العسكري في عام 2019



Source: CNN

رابعا: الهيكل المؤسس لمجموعة البريكس

تتمثل أهم المؤسسات الأنظمة لمجموعة بريكس في التالي:

1.بنك التنمية الجديد New Development Bank

احتل إنشاء مشروع المصرف الإنمائي الجزء الأكبر من نقاشات دول البريكس، و هو مشروع يفتر أن يشكل منعطفا حقيقيا في مسار سحب بساط السيطرة الاقتصادية، حيث يساعد المصرف في التخلص من التبعية للبنك الدولي و احتياطي صندوق النقد، و ارتباط التجارة الدولية بالدولار الأمريكي(حذلي، 2011)، و ذلك لأن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يعملان وفق آلية تقود إلى تبعية اقتصادية و سياسية، و ذلك لأن المساعدات المالية و التنموية التي تقدم من قبل هاتين المؤسستين اللتين تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية تطرح على البلد المتلقي للمساعدات و القروض خططا تؤدي إلى نتائج سلبية و تدميرية(فهمي، 2009).

2.الترتيب الاحتياطي الاحترازي Contingent Reserve Arrangement

يكون الترتيب احتياطي احترازي من الدول المشكلة لمجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، و جنوب إفريقيا) إذ تم تأسيسه في عام 2015 خلال قمة البريكس السابعة عام 2014، فهو إطار يهدف إلى توفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية و غيرها من الوسائل لبلدان البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية، و يعمل على تقديم الدعم لدول البريكس من خل أدوات السيولة و الاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير، و سيكون إجمالي الموارد المخصصة له (100) مليار دولار مع الالتزامات الفردية على النحو التالي: الصين (41 مليار دولار)، الهند (18 مليار دولار)، البرازيل (18 مليار دولار)، روسيا (18 مليار دولار) و جنوب إفريقيا (5 مليارات دولار)، و يعد الترتيب الاحتياطي الاحترازي عموما أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي، و ينظر إليه إلى جانب بنك التنمية الجديد بوصفه مثالا على زيادة التعاون مع دول عالم الجنوب(Arrangement، 2014).

3.نظام الدفع لدول البريكس Brics Payment System

تعمل مجموعة البريكس على إنشاء نظام الدفع المالي الموحد، و الذي سيطلق عليه اسم Brics Pay، و يتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة، و يعمل الصندوق كمنسق لمجموعة العمل المعنية بالخدمات المالية لمجلس الأعمال التجارية في بريكس، ويرى الشركاء الماليون من الصين و الهند بأن لديهم الخبرة و التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع.

المحور الثاني: تحليل واقع انضمام الجزائر إلى تكتلالبريكس

للاقتصاد الجزائري عدة مقومات و امكانيات تاهله لينافس الاقتصاديات العالمية.

أولا: مقومات الاقتصاد الجزائري

1. المقومات الطبيعية:

أ.القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية، وهذا جراء تمتعه بإمكانيات طبيعية، بشرية ومادية ضخمة،وضعت في إطار البرامج التنموية المتتالية. وقد أظهرت دراسات زيادة في مختلف المنتجات الزراعية وتنوعها، كذلك الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني، والذي يعد محدودا مقارنة بإمكانيات القطاع والنتائج المعول عليها في البرامج التنموية المخططة، كماتمتلك الجزائر مقومات طبيعية ضخمة منها، تتمثل أهمها في التالي.

ب.الذهب:تصدرت الجزائر الدول الأفريقية في احتياطيات المعدن النفيس، حيث بلغت احتياطاتها 174 طنا، متبوعة بجنوب إفريقيا التي بلغ احتياطي الذهب فيها 125 طنا.

ج-النفط: صنفت الجزائر ضمن ترتيب عشرين دولة على المستوى العالمي من حيث أهمية احتياطات النفط، كما جاءت الثالثة على مستوى القارة الإفريقية بعد ليبيا ونيجيريا، واحتلت الجزائر المرتبة 16 عالميا، باحتياطي نفطي يبلغ 12,20 مليار برميل)الجزائرية(.

د.الغاز: أن الغاز الطبيعي هو وقود أحفوري، فإنه غالبا ما يتم اعتباره خيار طاقة "أنظف" من الفحم أو النفط، وبلغت احتياطيات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو 159.05 تريليون قدم مكعبة (4.5 تريليون متر مكعب) بنهاية العام 2022، دون تغيير عن 2021(عمار).

2.المقومات الجغرافية: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، يحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي، ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وتتربع على مساحة تقدر ب 2381741 كلم منها مليونان تحتلها الصحراء هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية.

إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب بين1500 و 2000 متر تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي عربي.

3.المقومات البشرية: بلغ إجمالي القوى العاملة في الجزائر (15-64 عاما) في نهاية عام 2020م، نحو 12.32 مليون نسمة مقابل 12.72 مليون في عام 2019 م،وشكلت الإناث نسبة 20.13%، و19.88% من إجمالي حجم القوى العاملة في البلاد في عامي 2018م و2019(موقع الفنك، 2023).

ثانيا: أسباب رغبة الجزائر في الانضمام إلى تكتل البريكس

-ترتبط بعلاقات قوية على مستوى التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع دول "بريكس"، خاصة الصين وروسيا حيث بلغت قيمة التجارة بين موسكو والجزائر سنة 2021 بـ3 مليارات دولار.

-خاضت الجزائر تجاربا اقتصادية فاشلة مع العديد من الدول الأوروبية خاصة مع فرنسا، كانت أسبابها ضعف التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية الآن لتوجيه اقتصادها نحو الدول الآسيوية وتحديدا الصين.

-ظلت فرنسا تسيطر على الاقتصاد الجزائري على مدار خمسين عاما، وبحلول عام 2012، فتحت الجزائر أبوابها للتبادل التجاري مع الصين، ووقعت معها عدة اتفاقيات شراكة استراتيجية آخرها مشروع منجم غار جبيلات الضخم.

-من الناحية التاريخية فترتبط الجزائر بالصين وروسيا بعلاقات قوية، فبالإضافة إلى التعاون الاقتصادي فإن روسيا تعتبر حليفا إستراتيجيا هاما للجزائر من الناحية العسكرية.

-تنظر دول "بريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ44 مليار دولار، وهي ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب بـ 173 طنا(علال).

ثالثا: رزنامة انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس

قالت الجزائر ان كل من روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل أبدو موافقتهم على انضمام الجزائر إلى "بريكس"، كما أن انضمام الجزائر إلى التكتل (روسيا والبرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا) في المرحلة الأولى سيكون كمراقب قبل أن تنال العضوية الكاملة.

المحور الثالث : آثار وتحديات انضمام الجزائر إلى البريكس

أولا: آثار انضمام الجزائر لتكتل البريكس

تراهن الجزائر على النموذج الاقتصادي لمجموعة بريكس السريعة النمو في تحقيق إقلاع اقتصادي، حيث سوف سيحسن من مستوى المعيشة والأمن لدى لسكان، حيث ستشغل المشاريع اليد العاملة، **ومن الفوائد** التي ستجنيها الجزائر أيضا من التكتل هي كالتالي(https://www.alhurra.com):

-حصول الجزائر على تسهيلات تجارية واقتصادية، وتعميق علاقاتها البينية داخل المجموعة، خاصة مع الصين التي هي أكبر مستورد للطاقة في العالم، وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أنه بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين.

-في ظل نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من الأحادية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد الأقطاب قد تقوده الصين وروسيا ودول أخرى، تعتقد الجزائر اليوم أنها قادرة على أن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز، في إطار آفاق جديدة ومزايا كبيرة من خلال التحاقها بمجموعة بريكس(قفة، 2019). خاصة أن المسار الاقتصادي للجزائر يتوافق مع المسار الذي يتبعه الأعضاء الخمسة في مجموعة «بريكس»، من حيث النمو الاقتصادي، على سبيل المثال.

-- وبخصوص المشاريع المنتظرة ، فإن الجزائر تحتاج إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، وخصوصا أن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات. واليوم، تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب. لذلك، تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أن الجزائر تمتلك أراضي

زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج.

-تحتاج إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال، الذي يشهد تطورا في الهند، وقطعت فيه نيودلهي أشواطا كبيرة. يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" خصوصا الصين، من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يعرف بعقود البناء والاستغلال (" بي أو تي")، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية. وهذه المشاريع تتم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة "بريكس". الاقتصاد في الوقت نفسه، ستساهم هذه الخطوة، في تطوير الاقتصاد الوطني بصفة سريعة، لما تملكه دول المجموعة من تكنولوجيا في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والزراعة والصناعة .

-من جهته فإن دخول الجزائر إلى هذه المجموعة، سيمكنها من الاستفادة من الميزات التجارية المستقبلية، إذ أن هناك استفادة استراتيجية للتجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية خلال السنوات الخمسين المقبلة، كما أن الانضمام سيؤهلها إلى التوقيع على مشاريع اقتصادية جديدة، بحسب خصوصيات هذه الدول، وتطوير البنى التحتية، وتسهيل إنجاز المشاريع الكبرى، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلق برفع القيود الجمركية والعراقيل غير الجمركية، والاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية(علاء الدين عشور، 2023).

-يمكن أن يكون لزيادة التعاون في مجال الطاقة الخضراء تأثيرات كبيرة على الكفاح العالمي ضد تغير المناخ، وارتفعت نسبة الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة في دول البريكس من 19٪ في عام 2010 إلى 37٪ في عام 2020، ومع انتقال البلدان من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة الأنظف، هناك العديد من الفرص لبلدان البريكس لزيادة التجارة عبر الحدود في الكهرباء والتجارة البحرية في الهيدروجين(سفيان سحنون).

-كما يمكن إنه في السنوات القادمة سيتمكن ممثلو هذه الرابطة من تحقيق توازن القوى في العلاقات النقدية والائتمانية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتغلب على هيمنتهم طويلة الأجل في التمويل العالمي، خصوصا أن كل ذلك مرهون بتحويل الوحدات النقدية لدول بريكس إلى أصول احتياطية مؤثرة يمكنها الضغط على الدولار الأمريكي واليورو في خدمة العلاقات الاقتصادية العالمية وإنشاء مراكز مالية دولية كبيرة فيها يمكنها التنافس على قدم المساواة مع لندن أو نيويورك(عربي).

وعليه تم انشاء مؤسسات مالية هامة، تتمثل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وببنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "بريكس(عشور)".

كما أنه في حال انضمام الجزائر لبركس واستعمالها للعملة الموحدة في المجموعة يساعد في تحرير العملة وسوق صرف و المبادلات مع الخارج.

***الآثار الجيوسياسية:**

أن تسويق صورة الجزائر ضمن مجموعة الدول الناشئة، سيكون له بعد جيوسياسي مهم في تموقعها، بما يضمن لها التوازن في العلاقات الدولية مع حلفاء إستراتيجيين، ومن الفوائد السياسية هي تمكن الجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41 بالمئة من سكان العالم و24 بالمئة من الاقتصاد العالمي، و16 بالمئة من التجارة العالمية، وأيضا بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو، وأن تتحول إلى البترو-يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة، في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن(زرواطي،).

-كما أن رغبة الجزائر في الانضمام إلى المجموعة تدخل ضمن إطار مساعيها لتنويع شراكاتها مع المجموعات الدولية، التي تتوافق مصالحها مع مصالح الجزائر واهتماماتها، بإحلال نظام عالمي متعدد مبني على المساواة وتكافؤ الفرص، ويضمن المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الدول.

وعليه فحتى وإن انضمت الجزائر إلى بريكس فإنها ستحتفظ بسيادة قرارها في تعاملها مع باقي شركائها، وفق مقاربتها ومساعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتجية، وإن انضمام للجزائر في منظمة البريكس لن يكون على حساب شراكاتها الاستراتيجية مع باقي الشركاء التي تتعامل معهم، فالجزائر وفقه تتعامل بمنطق التنويع والشراكة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية (حمداوي،).

ثالثا: تحديات انضمام الجزائر للبركس

1_الاعتماد على تصدير المواد الخام:

إن الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام تبقى دائما تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، ولتوضيح ذلك ننظر إلى صادرات الجزائر من المواد الخام وتحديدا النفط، والغاز الطبيعي، حيث تمثل حوالي 89%في المتوسط خلال الفترة (2020- 2022)، وتسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات، لأن البقاء على هذه السمة يعرض

الاقتصاد الجزائري إلى خطورة متوقعة ومحتملة في أية لحظة، كما حدث في عام 1986 و1998و2015 عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في الأسواق الدولية، مما أثر كثيرا على عوائد الجزائر، والأمر المهم هنا أن الاعتماد على تصدير المواد الخام يجعل من الصعوبة بمكان على أية شركة وضع استراتيجية طويلة الأجل والاكتفاء بمحاولة تسويق إنتاجها من خلال المنافسة على السعر، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتهاللمدة (2020-الثلاثي الثالث 2022)

(مليون دولار، %)

البيان	2020		2021		2022 الثلاثي الثالث	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المحروقات	20016	91.29	34058	88.34	25285	89.17
مواد أخرى خارج محروقات	1909	8.71	4495	11.66	3070	10.83
المجموع	21925	100	38553	100	28356	100

Source: promex ; commerce Extérieur de L'Algérie, (2020 -2022)

2.صعوبة منافسة المنتجات الصناعية:

هناك أهمية كبيرة يجب أن تعيها الشركات وتتمثل في ضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافسين،إذ أن عدم المعرفة بقدرات الآخرين يضعف بشكل كبير السياسات الاستراتيجية التى سيقدمون عليها في المستقبل،و حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، احتلت الجزائر المرتبة 21 عربيا و100 عالميا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): ترتيب تنافسية الجزائر حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2022

المؤشر	النقطة	الرتبة عربيا	الرتبة دوليا
مؤشر التنافسية الاداء الصناعي	0.014	21	100

المصدر: تقرير مؤشرتنافسية الاداء الصناعي لعام 2021،منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

من خلال الجدول السابق نلاحظ الترتيب المتدني للجزائر – المرتبة 100 عالميا وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق الدولية وذلك راجع لانخفاض الجودة.

- الضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية.

فحسب تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا إلى أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الجزائر في عدم وجود احصائية شاملة، ولاسيما بشان الاستخدام الفعال للخدمات الالكترونية واثرها ويرى هذا التقرير ان هذه المؤشرات تقتصر على البحوث المكتبية و تفتقر صحائف البيانات القطرية,ولاتوفر البيانات المجمعة .

الجدول رقم (4): معدلات مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية وترتيب الدول العربية في عام 2018

المؤشر	الرتبة عالميا
مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية	130

المصدر:مقترح الاجندة الرقمية العربية 2019، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

من خلال الجدول نجد أن الجزائر حصلت على 130 من اصل 193 دولة شملها الاستطلاع وذلك راجع عدة مشاكل وتحديات نذكر منها:

أ-المشاكل التقنية وهي الاكثر تواترا في الدول النامية، وهي البنية التحتية و التدريب و الامن و الخصوصية.

ب-تحدي تبني العملية من حيث الدعم الاداري الاعلى من السلطات المحلية، لتشجيع المواطنين على استخدام التكلونوجيا و المشاركة فيها.

ج-مشكل استراتيجية في صياغة الرؤية و المهمة واعداد نظام المعلومات الاستراتيجي .

3_ زيادة الناتج الداخلي الخام: إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي,بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري(و).

4_ التنافسية العالمية:تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التى تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقى للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة(السلام،، 2003)". وعليه فإن التحدى الأساسي أمام تطور الاقتصاد الجزائري يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة

العالمية، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، مما يجعل من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات النمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي.

5-المعلوماتية: تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية:العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا مايضع مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها ولا ينصرف الأمر عند هذا فقط، بل أن ثورة المعلومات ليست مجرد إضافة جديدة للإنتاج أو إنتاج "أكثر أو أسرع" وإنما أصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدرجة أكبر على المعلومات، إنتاجا وتوزيعا واستخداما فلم تعد الآلة تحل محل الإنسان من الناحية البدنية فقط بل أصبحت تحاكي ذكاءه(البلاوي،، 1998)

الخاتمة:

انطلقت مجموعة البريكس منذ بداية مراحلها كفكرة تجمعها مواقف متشابهة حيال القضايا الدولية، وخصائص هذه المجموعة الدوليةمن كافة النواحي مبينة أهدافها وتوجهاتها، رغم اختلاف مقوماتها وامكانياتها البشرية و السياسيةو الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وقدرتها على الاستمرارية.من هذا المنطق تسعى عدة دول إلى الانضمام إلى تكتل البريكس من بينها الجزائر، لذا كانت اشكالية دراستنا حول واقع وتحديات انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس.

***نتائج اختبار الفرضيات:**

-الفرضية الأولى: تم التأكد من صحة هذه الفرضية كون تكتل البريكس الخمس، يملك تأثير كبير في كل المجالات على المستوى العالمي.

-الفرضية الثانية: تم التأكد من صحة هذه الفرضية كون الاقتصاد الجزائري، يملك ثروات طبيعية ضخمة ناهيك عن موقع استراتيجي ممتاز ومقومات الاقتصاد الجزائري، تأهله للمنافسة الاقليمية و الدولية .

-الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحة هذه الفرضية كون الجزائر سوف تستفيد من تجارب دول البريكس في كافة المجالات، و تطوير و تمويل المشاريع الكبرى، عبر بنك التنمية الجديد الخاص بدول البريكس.

-الفرضية الرابعة: تم التأكد من صحة هذه الفرضية كون الاقتصاد الجزائري سوف يواجه تحديا حقيقيا، أما سياسيا قد تجد الجزائر نفسها في مواجهة غير مباشرة مع الغرب، إذا افترض الغرب أن انضمام الجزائر إلى البريكس يعتبر تحيز.

***نتائج الدراسة:**

-انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس ليس بالمستحيل في ضل العلاقات الاقتصادية الكبيرة بين الجزائر و الصين، و حجم المبادلات التجارية، وكذا العلاقات الجزائرية الروسية الكبيرة والتاريخية .

-الاقتصاد الجزائري يملك مقومات كبيرة ويشهد معدل نمو جيد يأهله للانضمام إلى تكتل البريكس.

-الهيكل المؤسسي لتكتل البريكس يعطي محفزات كبيرة للدول النامية مثل الجزائر

***التوصيات:**

-دعم و تطوير القطاعات الرئيسية مثل القطاع الزراعي و الصناعي و السياحي.

-رقمنه كل القطاعات وتطوير البنية التحتية لتواكب التكنلوجيا الحديثة.

-تعبئة الموارد والاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر علىموارد هامة وإمكانيات معتبرة تستدعي آليات جديدة لتعبئتها.

-تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الإنتاجي الوطني وزيادة مساهمته في جهود التنمية، بإزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التمييزية.

-تشجيع إنشاء المؤسساتالصغيرةوالمتوسطة،لما لهذهالمؤسسات من أهمية في عمليةالتنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة.

المراجع:

- سجي فتاح زيدان: دراسة في أبرز الأفكار السياسية لمجموعة البريكس، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 14ن 2018، ص ص 307- 332.
- عبد القادر دندن: المثلث الإستراتيجي الروسي الصيني الهندي و مستقبل التوازنات العالمية فرص التغير وجدود التأثير، 2019، ص ص 173- 174.
- ماهر بن إبراهيم القصير: تكتل دول البريكس نشأته و اقتصادياته ، القاهرة، الفكر العربي، 2014، ص 18.

-Anderw Hursell: Rising Power and the Emerging Global Order, Oxford politics, U. K, 2018, p. 80.

- علاء الدين محمد الجعبري: واقع و مستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص 19.

- عبد القادر ريق المخادمي: تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجزائري، 2017، ص 22.
- 1 BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 07 of Sanya، Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011-05-06 . 2023http://www.brics.utoronto.ca/docs/110414-leaders.html
- 1BRICS Information Centre, University of Toronto, BRICS in Africa: Collaboration for Inclusive Growth and Shared Prosperity in the 4th Industrial Revolution, See Article 15 and 16 of 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration Johannesburg, South Africa, July 26, 2018. .http://www.brics.utoronto.ca/docs/180726-johannesburg.html
    - BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 14 of Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, Yekaterinburg, Russia, June 16, 2009. http://www.brics.utoronto.ca/docs/090616-leaders.html
- See Article 08 of Sanya Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011.
- ماهر بن ابراهيم القصير،تكتل دول البريكس، نشأته، اقتصاداته،أهدافه القاهرة ، دار الفكر العربي،2014،ص245.
- Banque mondiale, Bureau du recensement des États-Unishttps://www.census.gov/glossary/#term_Populationestimates
- موقع الجزيرة,صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية.. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد,تم تصفح الموقع بتاريخ:21-05-2023 https://www.aljazeera.net
- نبيل جعفر رضا وأمجد صباح عبد العالي، صناعة النفط والغاز في العراق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-دولة الامارات العبية المتحدة، العدد198، ط1، ص7
- دهاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص48
- عبد الناصر حنلي: آثار الحرب الباردة على الاتجاهات و النظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011، ص 458.

1 علون نعيم أمين الدين: بداية التعددية القطبية في النسق الدولي، 2017، على الرابط: www.tabwalat.netن تم الاطلاع على الموقع: 04-04-2023.

- 1 عبد القادر محمد فهمي: الفكر السياسي و الإستراتيجي لـ الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1، الأردن، دار الشروق، 2009، ص 103.

-Treaty foe the Establishment of a Brics Contingent Reserve Arrangement. July 15th, 2014, Fortaleza, Brasilia: https//www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html

- 1جريدة الخبر الجزائرية, احتياطات النفط.. هذه هي مرتبة الجزائر عالميا, تم تصفح الموقع بتاريخ:21-05-2023 https://www.elkhabar.com
- أحمد عمار, احتياطيات الجزائر من الغاز.. كلمة السر في صفقات التصدير الجديدة, تم تصفح الموقع بتاريخ:21-05-2023 https://attaqa.net
- خالد كواش, مقومات السياحة في الجزائر, جامعة الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد1,ص215.

1موقع الفنك, الاقتصاد في الجزائر, تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-05-2023.
- https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/#1644595867515-085841a4-6cce
1محمد علال, الجزائر, سكاي نيوز عربية, الجزائر و"حلم البريكس".. أبرز التحديات ونقاط القوة, تم تصفح الموقع بتاريخ https://www.skynewsarabia.com2023-04-20
1تبون يلمح لإمكان انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، موقع قناة "الحرة"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 20-04-2023، https://www.alhurra.com
- خالد عمر بن ققه, ترينذز للبحوث والاستشارات, الدول العربية و"بريكس" أي مستقبل مشترك, تم تصفح الموقع بتاريخ: 20-04-2023، https://trendsresearch.org/ar/
- علاء الدين عشور,المشهد, انضمام الجزائر إلى بركس, ما حجم المكاسب, تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-04-2023، https://almashhad.com/
- سفيان سحنون,الاخبارية, مكاسب كبيرة ستحققها الجزائر بالانضمام إلى "بريكس", تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-04-2023، https://elikhbaria.dz/
- عربي، الجزائر مهتمة بالانضمام إليه.. ما تكلفة "بريكس"؟ وكيف يقوض هيمنة الدولار؟, تم تصفح الموقع بتاريخ: https://www.trtarabi.com/2023-04-23
- علاء الدين عشور، المشهد, انضمام الجزائر إلى بركس, ما حجم المكاسب, تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-04-2023، https://almashhad.com
- أمين حمداوي، لماذا تهتم الجزائر بالانضمام لمجموعة بريكس، 23-04-2023، https://asharq.com
فادية عبد السلام، "دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها"، سلسلة قضايا التنمية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، العدد 180، 2003، ص ج.

OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد الجزائري – دراسة إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

The contribution of small and medium-sized enterprises to the restructuring and modernization of the Algerian economy- Statistical study of SMEs in Algeria

بن صحيح نبيلة [1]، عياش زبير [2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، nabila.bensahih@univ-oeb.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، zoubeirayache@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتطوير الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم هذه المؤسسات ما بين الفترة الممتدة من 2016 الى 2022 حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات على تنويع الاقتصاد، من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام، في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، كما ان الجزائر كرست مجهودات كبيرة تجسدت في هياكل الدعم للنهوض بهذا القطاع. لكن هذا المجال تعترضه الكثير من المشكلات تتطلب تبني استراتيجية واضحة لدعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية اقتصادية، إعادة الهيكلة، تنويع الاقتصاد

تصنيف JEL : L33، M13، O1، O11.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of small and medium-sized enterprises (SMEs) to the restructuring and development of the Algerian economy by evaluating these enterprises between 2016 and 2022. The main objective of this study was to know the extent to which these enterprises contributed to the diversification of the economy, through their contribution to the gross domestic product, creating added value, creating jobs, and promoting exports outside of hydrocarbons. Algeria has also made great efforts, which have been embodied in support structures to promote this sector. However, this field is faced with many problems that require the adoption of a clear strategy to support these enterprises and increase their competitiveness in international markets.

Keywords: Small and medium-sized enterprises; economic development; restructuring; economic diversification.

Jel Classification Codes: L33, M13, O1, O11.

المؤلف المرسل: بن صحيح نبيلة، nabila.bensahih@univ-oeb.dz .

1.مقدمة:

الاقتصاديات الحديثة تواجه سلسلة من التحولات التي تفرضها التطورات المحلية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب من الدول تبني آليات جديدة قائمة على نموذج الاقتصاد السوقي، الذي يركز بدوره على أسس جديدة لخلق القيمة والثروة،

وأصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا مهما للغاية في الاقتصاد الحديث، ويثبت أنه النظام الأكثر جاذبية وإبداعا. والجزائر كغيرها من الدول النامية اهتمت بدورها خلال العقود الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات خاصة بعد التوجه نحو تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري، فقد سعت إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ إجراءات جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات، وابتكار وتطوير أساليب حديثة وناجعة وذلك باعتبارها منطلقا اساسيا للرفع من طاقتها الإنتاجية ومعالجة مشكلة البطالة. بحيث تكون قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو وتوفيرها لمناصب الشغل. وكذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية خارج مجال المحروقات خصوصا إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي

والجزائر تسعى جاهدة إلى تحقيق هذا الهدف، والسير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الآن من خلال الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار قوانين تسهل وتنظم عملها.

إشكالية الدراسة:

وتهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديث الاقتصاد من خلال استعراض أرقام وإحصائيات لوزارة الصناعة والمناجم والديوان الوطني للإحصائيات خلال آخر ستة سنوات. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري وتحديثه؟

فرضيات الدراسة:

- ساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل المساعدة على دعم قطاع التشغيل وتنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطار النظري للدراسة وتحليل بعض الجداول والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد وتحديثه في الجزائر والهياكل الداعمة لهذا القطاع باستعراض بعض الإحصائيات والتحليلات البيانية .

أهداف الدراسة:

تظهر أهداف البحث من خلال فكرة مفادها تحديث الاقتصاد الوطني من خلال ابراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في خلق مناصب شغل وزيادة القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات خارج المحروقات كآلية في التنويع الاقتصادي والبحث عن الهياكل المناسبة لدعمها من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري

و للإجابة على الاشكالية التالية قمنا بالتطرق الى المحاور التالية:

- ✓ **الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهياكل الدعم**
- ✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم:

سيتم في هذه الخلفية النظرية عرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها قيد الدراسة، مع ابراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنويع الاقتصادي مع التعرف على أهم البرامج والهياكل الداعمة.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها:

تتواصل محاولات دول العالم للتوصل إلى تعريف موحد وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من الإجماع حول أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحديد مفهوم دقيق أثار الكثير من الجدل. والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول، وإمكانية التنسيق بين هذه المؤسسات والسياسات الاقتصادية، فضلا عن تعدد المعايير التي يعتمد عليها عند وضع التعريف. (برينيس، 2017، صفحة 277)

أ) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017 والذي ينص في مادته 5 على ما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دج، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دج، لا تستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017، صفحة 6)

والجدول الموالي يوضع معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم(01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و04 ملايير دج	بين 200 مليون و01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المواد 08-09-10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

ب) خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛
- روح المبادرة و الابتكار بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها ؛ (بوشرف، 2012، صفحة 176)
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة؛ (الزهراء، 2016، صفحة 4)
- لها القدرة على التفاعل بسهولة مع متغيرات السوق. (حسينة، 2013، صفحة 228)

ت) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنويع الاقتصادي من خلال الدور الريادي للقطاع الخاص كما أن التجارب الدولية الناجحة ترجح بحتمية إتباع هذا السبيل للوصول إلى اقتصاد متين يقوم على الإبداع وعلى قاعدة إنتاجية وهيكل صادرات متنوع، بدلا من التركيز على سلع معينة تضع الاقتصاد الوطني رهن تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

أن إتباع هكذا استراتيجيات يتطلب منا الوقوف على الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات من خلال التطرق الى مساهمة هذه المؤسسات في دعم الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وأخيرا تنويع هيكل الصادرات الجزائرية. (مهدي، 2020، صفحة 321)

عموما يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء أدوارا تنموية على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن عرضها على النحو التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والعدد الإجمالي للمؤسسات في بعض الدول المتقدمة والنامية لسنة 2019

	فرنسا	ايطاليا	كندا	أمريكا	اليابان	تركيا	الإمارات
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	153000	4400000	1201356	3320000	3570000	2948457	350000
القيمة المضافة	23%	66,9%	41,1%	60%	53%	53,2%	38%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد عل موقع https://www.oecd.org/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من إيطاليا بنسبة 66,9% وأمريكا بنسبة 60% وتركيا واليابان بنسبة 53% وهذا ما يبين الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول باعتبار هذه الدول تحتوي على آليات وهياكل محكمة في دعم هذه المؤسسات والاعتماد على الابداع والابتكار مما جعلها تكون رائدة في قطاعاتها.

2.2 برامج وهياكل تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل إنعاش وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت الجزائر من إطار التعاون الخارجي من خلال العديد من البرامج أهمها: برنامج ميدا 1 وميدا 2، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، كما تبنت عدة برامج وطنية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الخماسي، كما أنشأت الجزائر عدة هياكل و أليات إذ قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض الهيات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSE، والتي تم استحداثها في سنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI، صندوق ضمان القروض FGAR، الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM، بورصات المقاولة والشراكة، بالإضافة إلى عملة البدائل المستحدثة كشركات القرض الإيجاري، شركة الجزائر للاستثمار، وفي إطار برنامج ميدا، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتعاون الثنائي الألماني GIZ، استفادت الجزائر من حصة مالية لإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسجيل، حاضنات الأعمال، كآليات مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (العزيز، 2019، صفحة 225)

- **حصيلة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

لقد برزت في الجزائر عدة هياكل وآليات تهدف إلى دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدراسة نجاعة هذه الهيئات الداعمة في تأدية مهامها والأعمال المنوطة من أجلها خاصة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج الجدول الموالي الذي يلخص مايلي:

الجدول رقم (03) : حصيلة الهيئات الداعمة من 2016 إلى 2021

هياكل دعم الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	82260	1822641
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	763484	1876188
الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM	5309258	7852946
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من سنة 2020	782526	1867596

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال المعطيات المدرجة ضمن الجدول أعلاه يتضح أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت منذ 2016 إلى 2020 في تمويل 82260 وتوفير 1822641 منصب شغل، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الدفع بإنجازات الاستثمارات التي تخص إنشاء المؤسسات وتوفير مناصب الشغل فقد ساهم في تمويل 763484 مشروعا وتوفير 1876188 منصب شغل، كما بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حوالي 5309258 قرضا وبذلك وفرت حوالي 7852946 منصب شغل، كما استحدثت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ سنة 2020 التي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث ساهمة بتمويل 782526 مشروعا وتوفير 1867596 منصب شغل وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا مادامت القطاعات الإنتاجية في أخر الترتيب . فبرغم من الأرقام الحسنة المسجلة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وخلق مناصب الشغل في مختلف القطاعات وتحسين فبي الناتج المحلي الخام والرفع من القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني

1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة في الجزائر:

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد والانفتاح التدريجي أدى إلى زيادة معتبرة في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لم يكن هناك إحصاءات دقيقة ورسمية في السابق إلا أنه منذ أن بدأت الوزارة الخاصة بهذا القطاع بالتقويم الدوري لهذه المؤسسات، ونشر هذه المعلومات ضمن نشرية اقتصادية أصبح من السهل الحصول على إحصاءات رسمية، وفي هذا الإطار نقدم نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والعامة) في الجزائر الفترة 2016-2022

	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1230844	229	1231073

2021	1286140	225	1286365
2022	1359580	223	1359803

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث قدرة عدد المؤسسات في سنة 2022 بـ 1359803 مؤسسة بعدما كانت في 2016 تقدر بـ 1022621، بحيث كانت أكبر زيادة بين 2017 و2018 بنسبة 6,27 % وما بين 2021 و 2022 بنسبة 5,71 % . بينما تراجعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للقطاع العام من 390 مؤسسة في 2016 إلى 223 مؤسسة في 2022 . مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بفعل تسهيل الإجراءات والتشجيع المستمر من قبل الدولة من خلال تقديم كل الدعم اللازم لديمومتها ووضع الآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحه أمام المقاولين الراغبين بذلك وكذا في إطار تيقن الدولة بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات لتنمية الاقتصاد.
- ✓ أما التراجع المسجل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فيعود إلى سياسات إعادة الهيكلة التي تعتمدها الدولة وبالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني ونوعها وهذا يغير في كل مرة من عددها وغالبا يتم الاعتماد على القطاع الخاص أكثر فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما يتم الاحتفاظ بعدد محدود فقط من هذا النوع في القطاع العام الذي يعتمد بصفة أهم على المؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (05): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والعامة) خلال فترة 2016-2022

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العمال في القطاع الخاصة	2511674	2632018	2702067	2 864 566	2 968 618	3 114 860	3 288 213
نسبة التطور	_	4,79	2,66	6,01	3,63	4,93	5,57
عدد العمال في القطاع العام	29024	23452	22 197	21 085	20 898	20 108	19 608
نسبة التطور	_	-19,20	-5,35	-5,01	-0,89	-3,78	5,51

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

من خلال الجدول يمكننا ان نلاحظ ان المؤسسات الخاصة تستحوذ على الفئة الكبيرة من مناصب الشغل المصرح بها بحيث تساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل حيث ارتفع عدد العمال من 2511674 عامل سنة 2016 إلى 3288213 عامل سنة 2022 بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى إلا أن ارتفاع عدد العمال ما بين سنة 2018 و2019 بنسبة 6,01 % وما بين 2021 و2022 بنسبة 5,57 %. بينما سجلت اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا سنويا مما أذى إلى انتقال عدد العمال من 29024 عامل سنة 2016 إلى 19608 عامل سنة 2022 بنسبة انخفاض قدرت بـ 32,44 %. ومنه نستنتج أن الفضل لهذا التطور إلى زيادة وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مناصب الشغل والتقليل من البطالة. لهذا يجب على الدولة التوجه لدعم الاستثمار الخاص الذي أثبت جدارته في توفير مناصب الشغل.

3.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حسب قطاع النشاط

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في العديد من القطاعات ويتم توضيح ذلك من خلال الجول الموالي:

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حسب قطاع النشاط (2018-2022)

	2018		2019		2020		2021		2022	
	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ
الزراعة	100	7068	94	7 387	83	7 607	83	7 927	71	8 322
المحروقات، الطاقة، المناجم	4	2981	2	3064	2	3113	2	3241	54	3369
البناء والأشغال العمومية	16	185121	15	190 155	14	193950	13	199318	82	204438
الصناعات التحويلية	73	99865	72	103 621	72	106 049	72	109 919	14	115 921

الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	68	585915	60	614315	58	631401	55	662 130	2	703 445
الصناعات التقليدية	ا	260652		274554	ا	288724		303605	ا	324085

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط تساهم بشكل كبير خاصة (الخدمات والصناعات التقليدية) بحيث ارتفع قطاع الخدمات من 585915 سنة 2018 إلى 703445 سنة 2022 وذلك بنسبة 20,05 % ، أما بنسبة لقطاع الصناعات التقليدية فقد ارتفع القطاع من 260652 سنة 2018 إلى 324085 سنة 2022 وذلك بنسبة 24,33 % . غير أنه بالرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات إلا أن بعض القطاعات لا تزال متأخرة خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتمد على التكنلوجية والابتكار. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فهي تشهد انخفاضات في أغلبية القطاعات ما بين 2018 و 2021 كقطاع المحروقات بنسبة 50 % وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,75 % . وفي 2022 كان هناك ارتفاع طفيف في بعض القطاعات كقطاع المحروقات بلغ عددها 54 مؤسسة وقطاع البناء والأشغال العمومية بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع إلى 82 مؤسسة. ومنه نستنتج أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا متتالي بالنسبة لقطاعات النشاط غير أنه يوجد عجز في بعض القطاعات ويرجع هذا إلى عدم اهتمام الدولة بجل الفروع

3.3 تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على رفع من القيمة المضافة ومساهمتها في النتاج المحلي الخام والصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق القيمة المضافة ومنه مساهمتها في دعم وتنويع هيكل الاقتصاد.

الجدول رقم (07): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

الوحدة : مليار دينار جزائري

	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
القطاع العام	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51	1449,22	12,66	1299,91	12,233	1426,61	12,13
القطاع الخاص	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49	10001,3	87,34	9326,55	87,767	10334,13	87,87
المجموع	9943,92	100	10106,76	100	10886,62	100	11450,6	100	10626,46	100	11760,74	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت من 9943,92 مليار دينار سنة 2016 إلى 11760,74 مليار دينار سنة 2021، وقصد اضاح الرؤية أكثر نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة أكبر بكثير من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية خلال فترة 2016 إلى 2021 حيث قدرة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2016 بـ 8529,27 مليار دينار لتنتقل إلى 10334,13 مليار دينار سنة 2021، وهذا راجع إلى التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إضافة إلى التسهيلات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين الخواص إضافة إلى دور البرامج المتبناة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توجيهها ومرافقتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، تشير البيانات الإحصائية السابقة إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر من خلال القطاع الخاص والذي يتطلب دعمه بشكل ملموس فيما يتعلق بجميع وسائل الدعم والتسهيل ليكون قوة اقتصادية خارج المحروقات يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني.

- **نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط:**

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (08): نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
قطاع النشاط	م ص م ع %	م ص م خ %	م ص م ع%	م ص م خ%	م ص م ع %	م ص م خ%	م ص م ع %	م ص م خ%	م ص م ع%	م ص م خ%	م ص م ع%	م ص م خ %
الزراعة	0,70	99,30	0,77	99,23	0,73	99,27	0,73	99,27	0,51	99,49	0,84	99,16
البناء والأشغال العمومية	16,92	83,08	16,66	83,34	16,64	83,36	17,65	82,35	17,74	82,26	18,08	81,92
النقل والاتصال	17,15	82,85	16,33	83,67	15,39	84,61	15,13	84,87	14,69	85,31	14,62	85,38
الخدمات	31,42	68,58	34,50	65,50	34,88	65,12	34,24	65,76	34,26	65,74	33,67	66,33
الفنادق والاطعام	19,93	80,07	18,65	81,35	19,43	80,57	18,46	81,54	20,52	79,48	19,80	80,20
الصناعة الغذائية	12,53	87,47	12,48	87,52	12,80	87,20	12,52	87,48	12,17	87,83	12,79	87,21
صناعة الجلود والأحذية	13,43	86,57	11,97	88,03	14,67	85,33	15,60	84,40	10,16	89,84	8,38	91,62
تجارة وتوزيع	5,81	94,19	6,04	93,96	5,93	94,07	5,89	94,11	5,29	94,71	5,77	94,23

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة تتوزع بين القطاع الخاص بنسبة 87,87% مقارنة بسنة 2016 التي كانت النسبة فيها تقدر بـ 85,77 % بحيث أصبحت مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة غالبة في بعض القطاعات (الزراعة بـ 99,16 % وصناعة الجلود والأحذية بنسبة 91,62 %، الصناعة الغذائية بـ 87,21 % النقل والاتصال بنسبة 85,38 %) في حين مساهمة القطاع العام بنسبة 12,13 % مقارنة بسنة 2016 التي كانت تقدر بـ 14.23 % . ومنه نستنتج أن هناك انخفاض كبير بالنسبة لي مساهمة القطاعات العمومية وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى نظرا لسياسة الخوصصة وإعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة، للدخول في اقتصاد السوق ومراجعة تحديات الانفتاح الاقتصادي.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات :** يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم دورا مهما في دعم الناتج الداخلي الخام، ولمعرفة الوضعية في الجزائر نتناول الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (2016-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

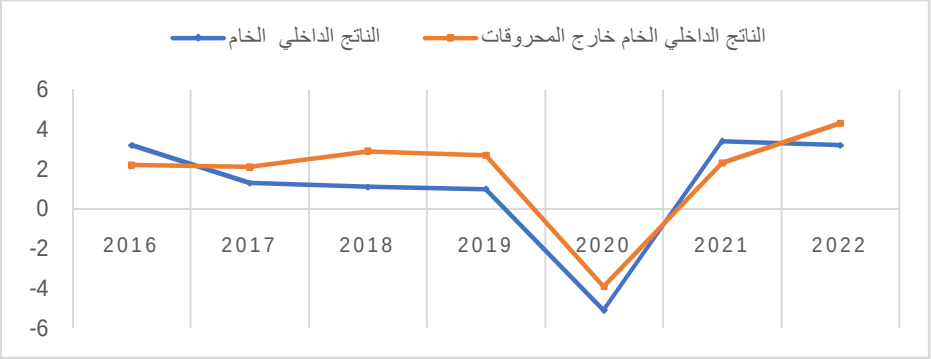
	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	14489	2,2	15176,5	2,0	15844,6	2,9	16510	2,7	15808,7	-3,9	17167,2	2,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ONS الفترة (2016- 2021)

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 14489 مليار دينار سنة 2016 إلى 16510 مليار دينار سنة 2019 وفي سنة 2020 كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بقيمة 15808,7 أي بنسبة 3,9-% وهذا كان بسبب أزمة كورونا ولكن سنة 2021 كانت هناك زيادة بقيمة 17167,2 بنسبة 2,3 % وارتفعت النسبة بـ 4,3 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2020 وهذا يمثل تعافيا للإنتاج المحلى من معظم الخسائر الناتجة عن صدمة الجائحة على أسواق العمل وعلى النمو.

وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خاصة في ظل الشراكة الأورو – جزائرية، بحيث أصبحت تسعى الجزائر دوما لرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني برامج وإصلاحات.

الشكل رقم (01): نسبة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة (2016-2022)

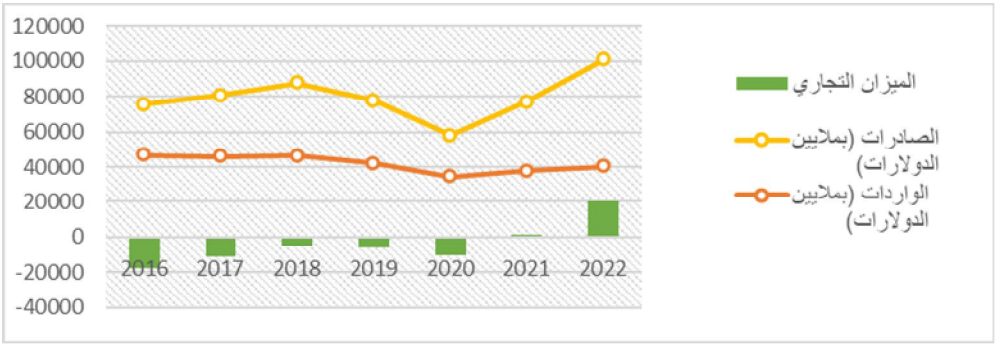


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ONS الفترة (2016- 2022)

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:**

قبل البدء في تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات، يجب أولا الإشارة إلى حالة الميزان التجاري الجزائري ، حيث يسجل الميزان التجاري فائضا عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات والعكس، وللتعرف على وضعية رصيد الميزان التجاري نلاحظ الشكل رقم (02) الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة (2016-2022)

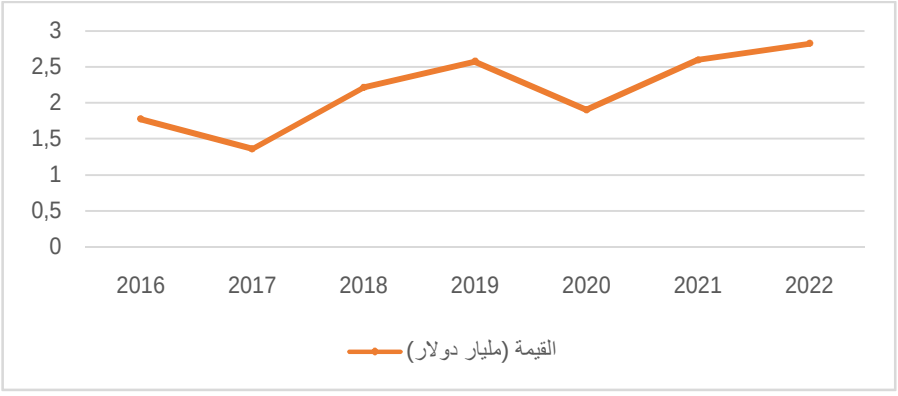
الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري لسنة 2016 عرف عجزا كبيرا فقد سجل -17844 مليون دولار واستمر هذا العجز ولكن بوتيرة أقل إلى غاية 2019 والتي قدرة بـ -6110,57 مليون دولار ويفسر هذا العجز بالانهيار في قيمة الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار النفط أما بالنسبة للعجز الحاصل في سنة 2020 والذي ارتفع إلى -10595,84 مليون دولار والذي كان بسبب أزمة فيروس كورونا، أما بداية من سنة 2021 إلى 2022 حقق ميزان التجاري فائضا معتبرا حيث انتقل من 1597,67 مليون دولار في سنة 2021 إلى 20210,43 مليون دولار في 2022، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي هي في مجملها صادرات المحروقات

الشكل رقم (03): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر 2016-2022.

يتضح لنا من خلال الشكل أن الصادرات خارج المحروقات قد شهدت تطور متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بين سنة 2016 إلى 2020 لتصل سنة 2020 ما قيمته 1,909 مليار دولار بعد ما كانت 1,781 مليار دولار سنة 2016. كما شهدت ارتفاع ما بين 2021 إلى 2022 إذ ارتفعت من 2,601 مليار دولار إلى 2,828 مليار دولار سنة 2022.

هذا التطور يجعلنا نوقن بدور هذا القطاع في تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات يستدعي ضرورة تدعيمه وترقيته للمساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال العمل الجاد والفعلي لتأهيل المؤسسات من أجل ترقية تنافسية المنتج الوطني ليستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

رغم هذا التطور الملاحظ في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات إلا أن مساهمتها إلى إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة وهذا لسيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر.

4. تحليل النتائج: من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- أن التطور الطفيف الذي أبرزته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي وهذا راجع إلى ادراك الحكومة بالدور الذي تقدمه هذه المؤسسات خاصة وأن هذه المؤسسات أعطت إضافة للدول المتقدمة والنامية والتي كان لها تجربة ناجحة في هذا القطاع مما جعل الجزائر في السنوات الأخيرة تضع آليات وهياكل جديدة وكذلك استحداثها مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهذا لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا وضع مراسيم جديدة لتشجيع هذه المؤسسات وخلق فيها روح المنافسة والابتكار مثل المرسوم التنفيذي رقم 18-226 والذي يتضمن احداث جائزة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وهذا كآلية لتحديث وترقية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث أنها بلغت سنة 2022 حوالي 1359803 مؤسسة وذلك بنسبة 32,27% حيث تقوم هذه المؤسسة بتشغيل ما يقارب 20 مليون عامل بحيث أكبر نسبة تعود للقطاع الخاص بنسبة 27,59% مقارن بالقطاع العام الذي عرف تراجع كبير وهذا راجع الى

تغير الدولة في البرامج والآليات وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أنه يبقى ضعيف للارتقاء بالاقتصاد الوطني.

- لقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي بالرغم من كل الجهود المبذولة، وذلك لارتباطه الوطيد بقطاع المحروقات والذي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، في حين تبقى مساهمة القطاعين الخاص والعام خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لا تزال لم ترق الى المستوى المطلوب.
- أما فيما يتعلق بصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تظل هامشية، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات 2,828 مليار دولار سنة 2022 وهو ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تساهم في تنويع هيكل الصادرات لكن بنسبة ضعيفة.

5. خاتمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في أي اقتصاد متطور أو نامي، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة

لا شك أن الدولة الجزائرية قد أدركت جيدا القيمة الاستراتيجية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسيج اقتصادي متكامل وتنافسي، ولا شك أنها قد اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة التي ترجمت في استصدار القوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم نشاط هذه المؤسسات من جهة، والمتعلقة بإنشاء هيئات داعمة معنية بتطبيق هذه التدابير والسياسات على أرض الواقع من جهة أخرى

ومن خلال الدراسة ليجري التأكيد على دور الهام والبارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديث الاقتصاد وإعادة هيكلته إلى النمو والازدهار وذلك بتطوير تعدادها وخلق فرص العمل، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وخلق قيمة مضافة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة خاصة لما يوفره القطاع الخاص من مناصب عمل مختلفة والمتنوعة تراعي المستوى العلمي للأفراد، وتوسيع نطاق التنمية ليشمل كافة المجالات، مع الحث على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية استغلال أمثلا بكل كفاءة وفعالية،

ومن الواضح أن الحكومات قيد الدراسة تدرك الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في مجال توليد الدخل الوطني وتوفير فرص عمل،

ولكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية.

كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي. وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية ايلائها المزيد من الاهتمام وهو ما تقترحه الدراسة في التوصيات التالية:

- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات؛
- لابد من وضع نظام فعال لجمع وتحليل و نشر المعلومات الاقتصادية ضروري لبروز وتطور المؤسسات الصغيرة؛ والمتوسطة بما يسهم في نمو الصناعة الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج؛
- زرع الروح الريادية وتشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض التنويع.

6. قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، العدد 02، 11 يناير 2017.
- جيلالي بوشرف،2012، دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني.
- داودي فاطمة الزهراء. (25 أفريل 2016)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع، تحديات وآفاق*- ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، الجزائر.
- سفيان بن عبد العزيز، (2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري (تحديات وآفاق). *مجلة الدراسات المالية المحاسبة والادارة*، المجلد 06، العدد 01، 225.
- شريفة العابد برينيس، (2017)، التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر، مجلة *التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون*، العدد 51، 275-294.

- شمول حسينة، (2013)، واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتحدياتها في ظل العولمة، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة*، المجلد 04، العدد 28، 224- 246.
- عايد مهدي، (2020)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الإقتصادي، *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12، العدد 03، 316 -329.

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، https://www.industrie.gov.dz 22/07/2023
- النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، 2023/07/24

- Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat 2019, https://www.oecd.org 25/07/2023
- Bulletin d'information publié par l'office nationale des statistique (ONS), https://www.ons.dz , 25/07/2023

OEB Univ. Publish. Co.

محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2022)

Determinants of economic diversification in Algeria: an econometric and analytical study for the period (2000-2022)

ط د. كريمة بوقرة[1]، د .نسرين عوام[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، k.bouguerra@centre-univ-mila.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، nesrin.awam@gmail.com

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم القوى الدافعة للتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي و بالضبط الأسلوب الوصفي في الجانب النظري و التحليلي،و المنهج الكمي في الجانب التطبيقي لمعرفة أثر بعض المتغيرات المفسرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج ardl وقد توصلت الدراسة التحليلية إلى أن التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري مزال دون المستوى المطلوب ،كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من إجمالي رأس المال الثابت ومعدل التضخم والصادرات البترولية والصادرات العادية وعدم وجود اثر للاستثمار الأجنبي، على التنويع الاقتصادي خلال الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد سجلنا وجود اثر لكل من إجمالي رأس المال الثابت و معدل التضخم فقط دون بقية المتغيرات

الكلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج ardl

تصنيف JEL : E61, E69

Abstract *:the aim of this study was attempt to identify the main driving forces of economic diversification in the Algerian economy during the period from 2000-2022,to achieve this objective, an inductive approach was adopted, specifically utilizing descriptive and analytical methods in the theoretical aspect, and a quantitative method in the applied aspect to assess the impact of certain explanatory variables on economic diversification in Algeria using the ARDL model, the analytical study found that economic diversification in Algeria economy remains below the desired level, the results of the statistical analysis revealed a statistically significant impact of the total fixed capital, inflation rate, petroleum exports, and non-petroleum exports on economic diversification, while foreign investment did not exhibit a significant impact in the short term, however in the ling term , only total fixed capital and inflation rate were found to have a significant effect, while the other variables did not show any significant impact.*

Keywords:*economic diversification, determinants of economic diversification, algerian economy, ardl model*

Jel classification codes: E61, E69

1.مقدمة:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى ، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

وفي الواقع فإن الجزائر تقع في مقدمة هذه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتحديدا المورد النفطي في تمويل برامجها التنموية، حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 90% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما أخضعت لمقاييس التنويع الاقتصادي المختلفة. لكن رغم ذلك سعت إلى تبني عدة إستراتيجيات لتنويع اقتصادها، بغية استدامة نموها الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الفوائض المالية التي حققتها من الصادرات النفطية في دعم مختلف القطاعات الصناعة، الزراعة والتجارة مع الاستثمار في القطاعات خارج مجال النفط... الخ)، إلا أنه لنجاح إستراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي المختلفة، لا بد من أن يكون هناك عوامل أخرى يمكن أن تساعد في نجاح مسار التنويع الاقتصادي. هذا الطرح يقودنا الإشكال الآتي:

ما هي العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر، وكيف تطور خلال العقد الماضي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- لا يزال الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر في المراحل الأولى من التطور، مع بقاء قطاع المحروقات مركزيا لاقتصاد البلاد. على الرغم من الجهود المبذولة للتنويع، حيث ما تزال عائدات إنتاج وتصدير ا المحروقات تهيمن على الناتج المحلي الإجمالي
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من إيجابيات التحول نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة أهم المحددات التي من شأنها تدخل في تحديد درجة تنويع الاقتصاد الجزائري، ولتقييم مدى نجاح السياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقييم فعاليتها. والتحديات التي يواجهها في تنويع اقتصاده.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، ستستخدم هذه الدراسة نهجا متعدد الأساليب، حيث اتبعنا المنهج الاستقرائي و بالضبط الأسلوب الوصفي والتحليلي لعرض الجانب للتنويع الاقتصادي، ومراجعة شاملة للأدبيات لجمع الأفكار من الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات، مع محاولة منا لتقييم مستوى تنويع الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على مؤشر (Herfindal –Hirshman)، كما

تطلبت الدراسة استخدام المنهج الكمي لتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتأثيرها على التنويع الاقتصادي.

2. مراجعة الأدبيات:

تشير الأدبيات الاقتصادية التجريبية التي حددت عدة حقائق منمنمة حول نمط تنوع الاقتصاديات، في حين لم يتم ذكر نظريات أدبية محددة بشكل صريح، فقد ارتبط تطوير تفسيرات هذه الأنماط ارتباطا وثيقا بالنظريات الاقتصادية التي لعبت دورا مهما في فهم وتحليل محددات التنويع الاقتصادي، أهمها نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، التي درست محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل، بما في ذلك عوامل مثل تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ونمو القوى العاملة، بالإضافة إلى نظرية التجارة التي لعبت دورا مهما في التنويع الاقتصادي، مثل نظرية الميزة النسبية ونموذج هيكشر-أوهلين، أن تشرح كيف تتخصص البلدان في إنتاج سلع وخدمات معينة والمشاركة في التجارة العالمية، مما يؤثر على تنوعها الاقتصادي. كما جاءت نظرية النمو الداخلي بالدراسة العوامل الداخلية، مثل الاستثمارات في التعليم والبحث والتطوير والابتكار، في دفع النمو الاقتصادي والتنويع.

كما ركزت بعض الأدبيات المتعلقة بالتنويع الناجح بشكل أساسي على جانبين، يركز المحور الأول على تقييم النمو الاقتصادي وإمكانيات التنويع في نطاقات التنويع المختلفة، أما الجزء الثاني من الأدبيات يركز بشكل أكثر على تحديد المحددات الخاصة بكل بلد لتنويع الصادرات, على الجانب الآخر، يجادل آخرون بأن تركيز الصادرات على السلع الأولية يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة الأنشطة الرائدة للنمو، وعرقلة تنمية القدرة التنافسية في الصادرات الأخرى الأكثر إنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة عالية المهارة ورأس المال المادي عالي التقنية، ولا سيما قطاع التصنيع، هذا لأنه، بشكل عام، يقال إن إنتاج السلع الأولية لديه إمكانات منخفضة للتطور التكنولوجي، وتداعيات متقاطعة لرأس المال البشري، كما وجدت دراسات مختلفة بالفعل أن بعض العوامل الخاصة بكل بلد هي المحددات الرئيسية لقدرة البلدان على إنتاج صفات وأنواع مختلفة من السلع(Lederman & Maloney, 2012) بالإضافة إلى ذلك، ومع ذلك فقد طعنت بعض الدراسات الحديثة في الحجة القائلة بأن صادرات السلع تؤدي بالضرورة إلى إبطاء عمليات التنويع والنمو أو إعاقتها. كما تتطلب العوامل الدافعة للتنويع الاقتصادي مزيدا من التحقيقات الشاملة من منظور متعدد الأوجه. وفي هذا الصدد نذكر اهم الدراسات الحديثة التي ركزت على محددات التنويع الاقتصادي:

- دراسة **(Sukumaran , 2016)** : ركزت هذه الدراسة على محددات الاقتصاد الكلي للتنويع الاقتصادي في بوتسوانا، من خلال اختيار العديد من المتغيرات (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حصة ناتج التعدين، نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، نسبة الإنفاق العام ، حصة الإيرادات الضريبية، معدل التضخم السنوي ، حصة إجمالي التجارة كمؤشر للانفتاح ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف). حيث أظهرت الدراسة أن حصة التعدين لا تزال تبدو محرك التنويع المحدود في بوتسوانا، وانه كلما زادت حصة الضرائب، زادت درجة التنويع، وان ارتفاع أسعار الصرف يشجع استيراد المدخلات لمختلف القطاعات للمساعدة في عملية التنويع، كما أن التضخم يؤثر على التنويع بشكل عكسي.
- دراسة **(KASEM & ALAWIN 2019)**، كان الهدف من هذه الدراسة، الوقوف على أهم العوامل التي من شأنها تدخلا في تحديد التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال قياس أثر سبعة متغيرات مستقلة (التجارة الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، القطاع السياحي، القوى العاملة والقطاع الصناعي على المتغير التابع، والمتمثل في التنويع الاقتصادي للفترة (1995-2016)، بالاعتماد على نموذج قياسي باستخدام طريقة OLS المجمعة، حيث أظهرت النتائج القياسية ، أن التجارة من المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، أما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة جاءت في المرتبتين الثانية والثالثة تواليا.
- دراسة **(Hadjira & Zakane, 2021)** : أشارت هذه الدراسة إلى التحقق من محددات تنويع الصادرات لـ 151 دولة متطورة ونامية خلال فترة 22 سنة (1996-2017)، باستخدام 8 متغيرات توضيحية، مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية: مجموعة الإصلاحات الاقتصادية، مجموعة المتغيرات المادية، متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، ومجموعة المتغيرات المؤسسية. حيث تشير النتائج إلى أهمية الاستثمارات والحوكمة والدخل الفردي والقيمة المضافة في القطاع الصناعي في تعزيز عملية تنويع الصادرات، في حين أن متغيرات الإصلاحات الاقتصادية (الانفتاح التجاري والتنمية المالية)، ليس لها تأثير كبير على تنويع الصادرات.
- دراسة **(M. Jolo, 2022)** : استكشفت هذه الدراسة بشكل تجريبي المحددات التي تدفع التنويع الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن تكوين رأس المال الإجمالي، والتنمية المالية، ومشاركة القوى العاملة، والتعليم، لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية وإيجابية على أداء التنويع

الاقتصادي. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل العمالة الذاتية لها أيضا تأثيرات ذات دلالة إحصائية، ولكنها سلبية، على التنويع الاقتصادي،

3. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر، (Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، حيث اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريف دقيق للتنويع وذلك راجع لاختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، ومن أهم التعاريف نذكر:

- **التنويع الاقتصادي:** هو العملية التي يتم من خلالها التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Martin, 2013, p. 4)، أي هو تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط الغاز الطبيعي، من خلال تطوير الاقتصاد الغير نفطي وصادرات والإيرادات الغير نفطية (Aissaoui, 2009, p. 6)،والرغبة في تحصيل اكبر مصادر الدخل الرئيسية للبلد. (Cuberesi & Jerzmanowsk, 2009, p. 12)
- **التنويع الاقتصادي:** عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر.(Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، وبشكل خاص هو التحديات المرتبطة بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي، أي عملية تستهدف تقليل المساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية.. (Le-Yin, 2003, p. 7)

وبتالي فإن التنويع الاقتصادي يعني إيجاد مصادر دخل عديدة ومتنوعة والخروج من دائرة الاعتماد على المورد الواحد، حيث أن هذه المصادر من شانها أن تعزز قدرة البلد الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة،

دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد وهذا حسب التعريف، يمكن الاستناد إلى مجموعة من المحددات الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها: (غلاب، 2017، صفحة 85)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن؛
- تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع وهذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات، أو العناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة . إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط؛
- وهناك مجموعة من المقاييس الأخرى مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.

4. قياس وتقييم درجة تنويع الاقتصاد الجزائري

من اجل قياس مستوى تنويع الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على مؤشر – Herfindal Hirshman)، من خلال الاعتماد على مكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)، و المعادلة التالية : (Benazza, 2019, p. 138)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1-\sqrt{1/N}} \quad \text{.....(01}$$

H.H: يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا لكل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).
(BOUSSALEM & Elhannani, 2018, p. 58)

حيث يبين الشكل والجدول الموالين النتائج المتحصل عليها:

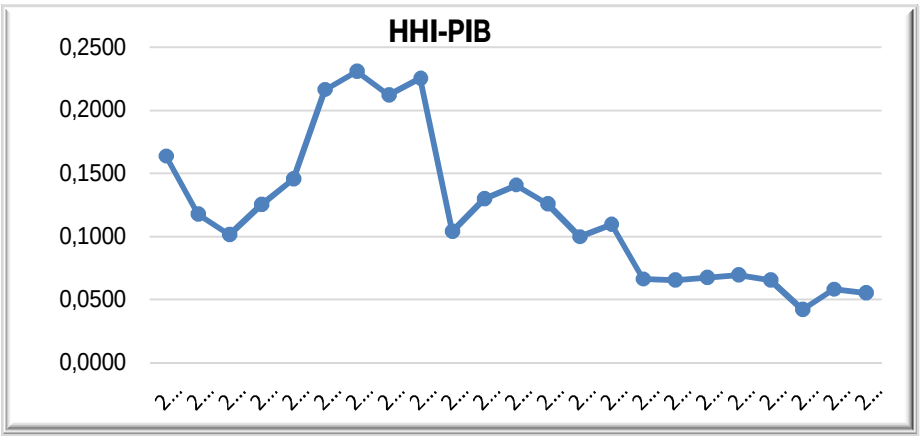
الجدول1: تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
H-H	0,1636	0,1176	0,1015	0,1254	0,1455	0,2164	0,2309	0,2120
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
H-H	0,2254	0,1038	0,1299	0,1407	0,1256	0,0996	0,1094	0,0661
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
H-H	0,0652	0,0675	0,0694	0,0653	0,0419	0,0580	0,0550	/

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد المعادلة رقم (01)، والتقارير التالية:

- ✓ (Banque d'Algérie, bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires , 1964-2011, juin 2012).
- ✓ (Transparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, 2021; Banque d'Algérie(2016-2002 .
- ✓ (la Banque d'Algérie, RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE, 2022)

الشكل 1: تطور مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) والمعادلة (1).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير مؤشر هيرشمان هرفندال للتنويع الناتج المحلي الإجمالي قد عرف اتجاها متذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة خلال الفترة(2000-2021)، حيث سجل ارتفاعا من0,1636 إلى 0,225، وهو ما يدل على الانتقال من تنويع الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أي عدم تسجيل تنويع الناتج لأنها تبتعد من الصفر، أي كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على عدم التنوع، كون أن المؤشر محصور بين (0،1)، ويرجع هذا الارتفاع بالأخص الى الطفرة النفطية الثالثة باعتباره أن قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع قيمة المؤشر إلى0,1038 *سنة 2009*، وهي قيمة مقبولة اقتصاديا من حيث درجة التنويع، هذا الانخفاض كان مصاحب للازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، لكن مع النصف الثاني من سنة2014، عرفت قيمة معامل هيرشمان هرفندال انخفاض مستقرا عند 0,06 خلال الفترة (2015-2019)، إلى أن يصل إلى ادني مستوى له إلى0,04 سنة 2020 و 0,0550سنة 2022، بسبب انخفاض أسعار النفط، وحالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية، ولكن رغم هذا التحسن في معامل هيرشمان وتسجيل تنويع نسبي في الناتج المحلي، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية بسبب تأثرها المستمر لحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بالتقلبات أسعار النفط.

5.النموذج القياسي الاقتصادي لدراسة محددات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

1.5متغيرات الدراسة

وفقا لهدف الدراسة والمتمثل في معرفة أهم محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 _2022)، وبناءا على ما جاء في دراسات سابقة مشابهة لدراستنا فقد تم اختيار المتغيرات التالية:

☜ **المتغيرات المستقلة :** ومتمثلة في :

- إجمالي رأس المال الثابت: نرمز له بالرمز**x1** ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر: نرمز له بالرمز X2؛
- التضخم:ونرمز له بالرمز**x3** ؛
- الصادرات البترولية: نرمز له بالرمز**x4**؛
- الصادرات العادية: نرمز له بالرمز X5.

☜ **المتغير التابع:** مؤشر التنويع الاقتصادي المعبر عنه مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يخص بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي DataBank | The World Bank ، وقد تم اختيار الفترة من 2000-2022 وفقا لما توفر من بيانات.

وتكون معادلة النموذج المقدر كما يلي:

y =

2.5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، نلجأ لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر و فليبس بيرون، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لاختبار ديكي فولر و فيليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

	X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
t-Statistic	-2.9205	-2.6658	-2.9428	-1.9917	-1.9365	-1.3728
Prob.	***0.0590*** *	***0.0958*** *	***0.0565*** *	***0.2880*** n0	***0.3106*** n0	***0.5765*** n0
t-Statistic	-7.3481	-4.5255	-3.5075	-3.3820	-3.3245	-2.1324
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0084*** ***	***0.0633*** *	***0.0797*** *	***0.0884*** *	***0.5009*** n0
t-Statistic	-2.0575	-1.0282	0.0808	-0.7532	-0.6781	-1.1618
Prob.	***0.0405*** **	***0.2639*** n0	***0.6981*** n0	***0.3784*** n0	***0.4116*** n0	***0.2159*** n0

At First Difference

	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
t-Statistic	-15.2326	-7.7978	-8.6562	-9.0907	-8.6486	-4.9859
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0007*** ***
t-Statistic	-24.1385	-7.4944	-10.1864	-9.4086	-9.4007	-4.9420
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0038*** ***
t-Statistic	-9.6788	-7.4960	-7.2827	-8.7840	-8.7026	-5.0786
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

	X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
t-Statistic	-2.9205	-2.6019	-2.6542	-1.0494	-1.0809	-1.3649
Prob.	***0.0590*** *	***0.1076*** n0	***0.0985*** *	***0.7116*** n0	***0.6995*** n0	***0.5802*** n0
t-Statistic	-4.0903	-4.5457	-3.6030	-1.2052	-1.2596	-3.9204
Prob.	***0.0232*** **	***0.0080*** ***	***0.0541*** *	***0.8799*** n0	***0.8668*** n0	***0.0318*** **
t-Statistic	-2.7416	-1.4700	0.6186	-0.7351	0.2172	-1.1618
Prob.	***0.0088*** ***	***0.1287*** n0	***0.8405*** n0	***0.3839*** n0	***0.7377*** n0	***0.2159*** n0

At First Difference

	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
t-Statistic	-7.3215	-6.9279	-4.0797	-1.0408	-1.0526	-4.9859
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0064*** ***	***0.7133*** n0	***0.7088*** n0	***0.0007*** ***
t-Statistic	-7.3719	-6.7045	-3.8400	-4.3151	-4.1933	-4.9420
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.0383*** **	***0.0152*** **	***0.0191*** **	***0.0038*** ***
t-Statistic	-6.8568	-6.9734	-4.0315	-0.7816	-0.8037	-5.0786
Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0004*** ***	***0.3625*** n0	***0.3529*** n0	***0.0000*** ***

ignificant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
n (1996) one-sided p-values.

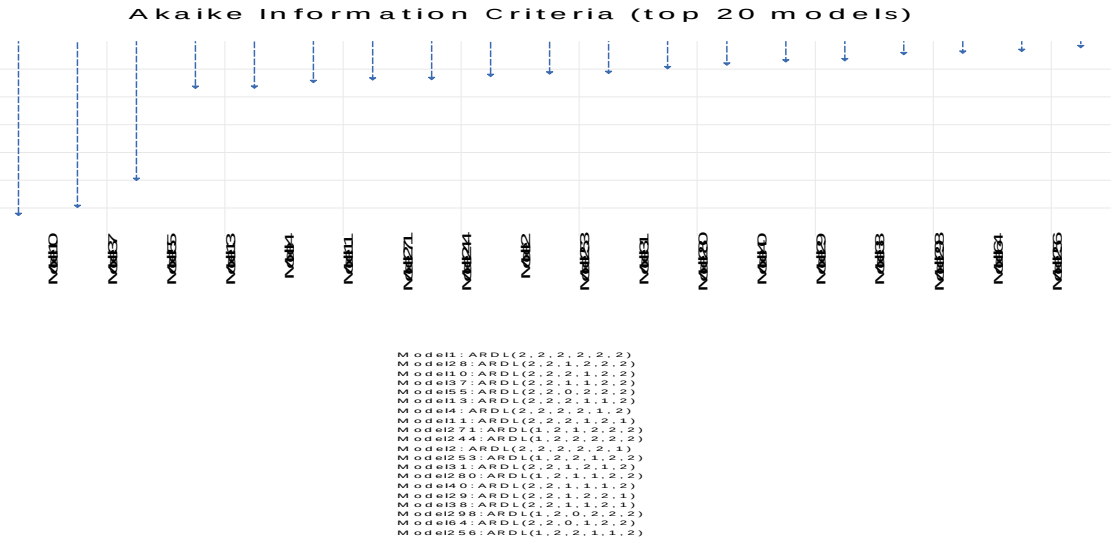
المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

من خلال نتائج الاختبارين يلاحظ بأن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ماعدا المتغير المستقل (الصادرات البترولية) استقرت عند المستوى، مما يسمح لنا بتطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ardl.

3.5 تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد دراسة استقرارية لسلاسل الزمنية واختيار النموذج، تأتي مرحلة حديد فترة الإبطاء المثلى، فتم الاعتماد في تحديد فترة الإبطاء المثلى على معيار (Akaike)، فحسب نتائج الاختبار الموضحة فالشكل رقم 2 الموالي فإن فترة الإبطاء المثلى موضحة فالجدول أسفله:

الشكل2: درجة الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الجدول 3: فترات الإبطاء المثلى للنموذج المقدر

فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى حسي برنامج EViews 10 (x1,x2,x3,logx4,x5 ,y)
المتغير التابع (pi)	المتغيرات المستقلة (qi)	Akaike
P = 2	q = 2	(2,2,2,2,2,2)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

من خلال الشكل رقم 2 يظهر أن النموذج الأكثر ملائمة بين 19نموذجا هو النموذج ardl(2,2,2,2,2,2)، وفقا لأصغر قيمة لاختبار AIC.

4.5 اختبار مقاربة الحدود (F bound test& T bound test)

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى، تأتي مرحلة اختبار وجود علاقة طويلة الأجل باختبار الحدود bound test، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول4: نتائج اختبار الحدود

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	16.66958	6
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
%10	2.08	3
%5	2.39	3.38
%2.5	2.7	3.37
%1	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح لنا من خلال النتائج أن إحصائية فيشر قدرت (16.66958)،وهي أكبر من القيم المحددة عند مستويات المعنوية المختلفة، و بالتالي نقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المختارة .

4.5 تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل :

أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح ، الخطأ إضافة إلى تقدير العلاقة في الفترة الطويلة، حيث يوضح الجدول الموالي نتائج العلاقة قصيرة الأجل:

الجدول 5: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/23 Time: 22:07
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.308573	0.050259	-6.139695	0.0087
D(X1)	-0.001242	0.000215	-5.763296	0.0104
D(X1(-1))	0.003185	0.000240	13.24557	0.0009
D(X2)	0.008861	0.003566	2.484743	0.0889
D(X2(-1))	-0.006827	0.003411	-2.001598	0.1391
D(X3)	-0.010948	0.000911	-12.01281	0.0012
D(X3(-1))	0.002129	0.001101	1.933199	0.1487
D(LOGX4)	-38.65067	5.858676	-6.597169	0.0071
D(LOGX4(-1))	-49.26960	7.782843	-6.330540	0.0080
D(X5)	-0.452589	0.062868	-7.199053	0.0055
D(X5(-1))	-0.545288	0.082454	-6.613228	0.0070
CointEq(-1)*	-0.717765	0.038363	-18.70992	0.0003

R-squared	0.984651	Mean dependent var	-0.002978
Adjusted R-squared	0.965890	S.D. dependent var	0.036141
S.E. of regression	0.006675	Akaike info criterion	-6.885389
Sum squared resid	0.000401	Schwarz criterion	-6.288519
Log likelihood	84.29659	Hannan-Quinn criter.	-6.755853
Durbin-Watson stat	2.341143		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

أظهرت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن المتغيرات المستقلة تقوم بتفسير المتغير التابع بنسبة (98.46%) والباقي عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما أظهرت لنا النتائج التالية:

- **المتغير المفسر إجمالي رأس المال الثابت:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0.0104) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,001242)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر:** المتغير غير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0889) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0.008861)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر التضخم:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0012) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0.010948)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- **المتغير المفسر الصادرات البترولية:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0071) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (38.65067)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الصادرات العادية:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0055) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب(0.452589)، إشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

كما يتضح لنا من الجدول أن معلمة تصحيح الخطأ في النموذج المقدر(1-)cointepبلغت قيمتها (0.717765-)، و هي معنوية إحصائيا ،(0.0003) وذات إشارة سالبة، مما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة للتنويع الاقتصادي يبلغ 71%، لكي يرجع لوضعه التوازني بسبب انحراف المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل .

5.5 تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل:

بعد تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ، نأتي الآن لتقدير العلاقة طويلة الأجل حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول6: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.008028	0.001703	-4.715214	0.0181
X2	-0.007204	0.023111	-0.311719	0.7757
X3	-0.052792	0.009538	-5.534985	0.0116
LOGX4	152.5981	50.70634	3.009448	0.0572
X5	1.545447	0.525394	2.941500	0.0604
C	-702.2588	233.4820	-3.007764	0.0573

EC = Y - (-0.0080*X1 -0.0072*X2 -0.0528*X3 + 152.5981*LOGX4 + 1.5454 *X5 - 702.2588)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12.

أظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل النتائج التالية:

- **المتغير المفسر إجمالي رأس المال الثابت:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0181) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,008028)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر:** المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,07757) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,007204)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر التضخم:** المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0,01160) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (0,052972)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الصادرات البترولية:** المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0572) كقيمة احتمالية، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (152,5981)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير الصادرات العادية:** المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0604) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته ب (1,545447)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6.5 اختبارات تشخيص النموذج (اختبارات الدرجة الثانية)

يمكن تلخيص اختبارات تشخيص النموذج في الجدول التالي :

الجدول 7: نتائج اختبارات تشخيص النموذج

فرضية الاختبار	الاختبار	قيمةF	القيمة الاحتمالية prob
الارتباط الذاتي Autocorrelation	Breuch-Godfrey Serial Correlation LMtEST	**1,233513**	**0,2667**
عدم ثبات التباين	Arch	**0,374478**	**0.5406**
التوزيع الطبيعي	JarqueBera	**0,061427**	**0,969753**

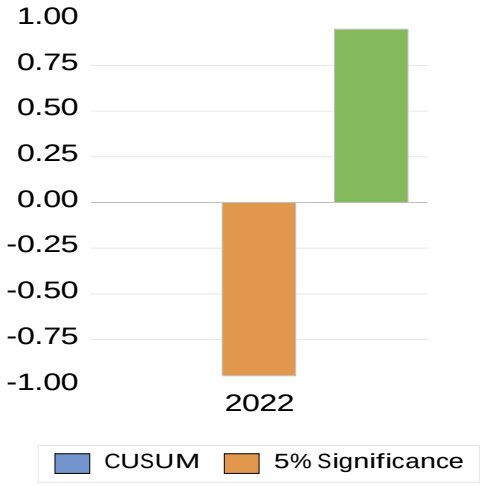
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بالاختبارات التشخيصية قد تم قبولها (لان القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%)، و بالتالي تحقق شروط صحة النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي ، وعدم ثبات التباين ، ووجود توزيع طبيعي .

7.5 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج (Cusum) و (Cusum – Square):

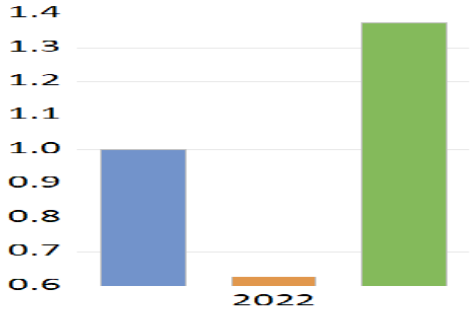
نلاحظ أن النموذج مستقر لأننا نلاحظ أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05.

الشكل3: اختبار (Cusum)



المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الشكل4: اختبار (Cusum of Squares)



المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

8.5 التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

من خلال الدراسة التطبيقية القياسية التي قمنا بها في تحليل وقياس **ومحددات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)**، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تفسيرها كآلاتي:

- **إجمالي رأس المال الثابت:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظرية الكلاسيكية، التي اعتبرت أن الاستثمار في إجمالي رأس المال الثابت أساسيا لتطوير الاقتصاد وتنويعه، من خلال الزيادة في الإنتاجية والإنتاج، لكن هذه النتيجة تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب التركيز الزائد على الاستثمار في البنية التحتية والمعدات في قطاعات النفط والغاز، التي أدت الى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية، مما زاد اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية وقلل من فرص التنويع. بالإضافة إلى أن الاستثمارات في رأس المال الثابت ترتكز في مناطق محددة من الوطن وبتكنولوجيا لا تواكب التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم، مما يؤثر على توزيع الدخل، حيث تكون بقية القطاعات الاقتصادية ضعيفة وبالتالي لا يتحقق التنويع الاقتصادي؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لا يساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، هذه النتيجة جاءت مطابقة مع واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك يرجع إلى إن النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية يتطلب وقتا وجهدا كبيرا، وان مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري تركز بشكل رئيسي على القطاعات النفطية، وعلى القطاعات التي تتطلب قدرات تكنولوجية، ومهارات عالية ولا تحتاج إلى العمالة المحلية بشكل كبير. أي أن هيكلة الاقتصاد الجزائري القائمة على الإيرادات النفطية، وان مجمل استثماراتها الأجنبية ترتكز في قطاع النفط، وضعيفة جدا على مستوى الصناعات المحلية، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية وتنظيمية وقانونية تحول دون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أن مجمل لاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تحسين بعض القطاعات لكن لم تؤثر على التنويع الاقتصادي؛

- **التضخم:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل ،وهذه النتائج تتطابق بما جاءت به النظرية الكلاسيكية، حيث يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار وتقليل

القدرة الشرائية للمستهلكين والشركات، وهو ما أدى إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية في الجزائر، وذلك بسبب تركيز الاستثمارات على القطاعات التي تتأثر بالتضخم بشكل أقل, من جانب آخ، في النظرية النقدية، يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي والإنفاق، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار في القطاعات الأخرى غير النفطية. ومن خلال زيادة الأسعار، وهو ما أثر على القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في السوق العالمية، وأدى إلى التقليل من فرص تنويع الاقتصاد الجزائري؛

- **الصادرات البترولية:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذه النتائج تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب زيادة اعتماد الحكومة على الدخل النفطي في تمويل ميزانية البلاد، مما يقلل من الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الأخرى في البلاد. حيث أدى هذا الاعتماد الشديد على الصادرات البترولية إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما قلل من فرص التنويع الاقتصادي. كما تأكد هذه النتيجة على أن السلطة الجزائرية مازالت تبني سياساتها الاقتصادية على الريع النفطي لمواجهة التحديات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، هذا ما يعني كذلك أن تمويل الاستثمارات الجزائرية مصدرها إيرادات نفطية؛

- **الصادرات العادية:** لها تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظريات الاقتصادية، ولكن تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث يرجع ذلك إلى أن الاعتماد على صادرات محددة دون التركيز على تطوير الصناعات الأخرى والتنويع الاقتصادي، أي أن الصادرات العادية في الاقتصاد الجزائري، تركز على قطاعات محددة، ولا تشمل قطاعات اقتصادية أخرى متنوعة. وهو ما جعل الاقتصاد، أكثر عرضة لارتفاع مخاطر، وتعرضه لتقلبات في الأسعار وتغيرات الطلب العالمي على تلك السلع.

6.خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن التنويع الاقتصادي، أصبح خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد وإنما موزعة على مجموعة من قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الجزائر لتحقيق هذا الهدف من خلال اعتمادها على كفاءاتها الاقتصادية المختلفة، إلا أنها لم تصل إلى بناء قاعدة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ولا زالت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وهو ما أكدته الدراسة التحليلية والقياسية من خلال قياس مستوى درجة التنويع الاقتصادي، والذي كشف عن ضعف درجة التنويع الاقتصادي.

خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج هي:

- يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد وإنما موزعة على مجموعة من قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام؛
- على الرغم من الإجماع على أهمية التنويع للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة الشاملة، إلا أن هناك فهما محدودا للعوامل المحددة التي تدفع التنويع الاقتصادي، لا سيما في سياق الاقتصاديات الغنية بالموارد بحيث يمكن أن تكون استراتيجيات التنويع الدقيقة والموثوقة والقابلة للتكرار. مصممة بأقل قدر من الغموض؛
- من خلال نتائج مؤشر Herfindal –Hirshman اتضح أن تنويع الناتج المحلي الإجمالي بقيت قيمته قريبة من الواحد مما يعني تركز الناتج المحلي الإجمالي وعدم تحقيق أي نتاج فيما يتعلق بتنويع الناتج المحلي خلال 22 سنة كاملة، أي أن الاقتصاد الجزائري مزال يركز على القطاع النفطي وإيراداته؛

بناء على النتائج السالفة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية من أجل تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر وهي كتالي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في عملية التنويع، حيث أنها تستلزم سياسات نشيطة من الحكومة، بهدف تحفيز التطورات القوية التي ليس بمقدور السوق بمفردها أن تنتجها تلقائيا عبر تخصيص الموارد من أجل بلوغ هدف التنويع الاقتصادي؛

- استقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة بموجب إستراتيجية عقلانية للتطوير التقني وتدبير التقنيات الحديثة من الخارج مع الحرص على عدم إجهاض المبادرات من قبل الرأسمال الوطني؛
- ينبغي تسريع عملية التنويع الاقتصادي من خلال تغيير اتجاهه عبر إعادة توجيهه نحو المنتجات الأكثر ديناميكي، وعالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة؛
- اعتماد إستراتيجية تنفيذية فعالة ذات رؤى بعيدة المدى لدفع الاقتصاد الوطني إلى التنويع خارج قطاع المحروقات بشكل يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة؛
- تحديد الصناعات الجديدة الواعدة وتقديم الدعم لمساعدتها على النمو والتنافس. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، وتوفير التدريب والتعليم لتطوير قوة عاملة ماهرة ، وتوفير التمويل لمساعدة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة على الانطلاق؛
- تعزيز التعاون الدولي، من خلال إقامة شراكات واتفاقيات مع الدول الأخرى لتعزيز التجارة والاستثمار. يمكن أن يشمل ذلك التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة؛
- الاستثمار في قطاعات متنوعة، حيث يجب على الجزائر أن تستثمر استراتيجيا في القطاعات ذات الإمكانات العالية للتنويع الاقتصادي. يمكن أن يؤدي تعزيز الطاقة المتجددة والزراعة والتصنيع والسياحة والصناعات التكنولوجية إلى خلق مصادر جديدة للإيرادات وفرص عمل؛
- دعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يؤدي تشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) إلى دفع الابتكار والتنوع؛
- ترقية البنية التحتية واللوجستيات، أي أن الاستثمار في البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك النقل والاتصالات والخدمات اللوجستية، يؤدي إلى تحسين الاتصال وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر مختلف القطاعات؛
- تعزيز البحث والتطوير، حيث يمكن أن يحفز الاستثمار في البحث والتطوير (R & D) التقدم التكنولوجي ويعزز الابتكار في مختلف الصناعات. يمكن للتعاون بين الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والشركات تسريع التقدم؛
- تنفيذ سياسات خاصة بالقطاع، من خلال تصميم السياسات لتلائم احتياجات وتحديات قطاعات معينة يمكن أن يدفع النمو والتنويع. يمكن للحوافز المستهدفة والإعفاءات الضريبية والدعم التنظيمي تسريع التنمية في الصناعات الإستراتيجية؛

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPPs)، حيث يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من الموارد والخبرات لتنفيذ مشاريع التنمية الكبرى. يمكن أن يؤدي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تسريع التقدم في مختلف القطاعات؛
- تحليل دور الديناميكيات الإقليمية والمحلية في التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تطوير المجموعة، وروابط سلسلة التوريد، وتأثيرات التكتل.

7. قائمة المراجع:

- Aissaoui, A. (2009). The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa. *Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, 2*(52), 1-34.
- Banque d'Algérie. (2002-2016). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie, les Rapports de 2002, 2006, 2010, 2014, 2015 ,2016.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz
- (1964-2011, juin 2012). *Banque d'Algérie, bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires* . https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf. Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
- Benazza, H. (2019). Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria" The road to sustainable development ". *International Journal of Economic Studies, 2*(7), 1-142.
- BOUSSALEM, A. B., & Elhannani, F. E. (2018). Economic Diversification and Trade Openness in Algeria. *Topics in Middle Eastern and African Economies, Proceedings of Middle East Economic Association, 20*(1).
- Cuberesi, D., & Jerzmanowsk, M. (2009). Democracy, Diversification and Growth Reversals. *The Economic Journal, 119*(540), 1243-1587.
- Hadjira, A., & Zakane, A. (2021). Determinants Of Export Diversification : An Emperical Study, The Case Of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017. *Revue d'économie et de statistique appliquée, 18*(01), 7-15.
- la Banque d'Algérie. (2022). *RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-VF.pdf

- Lederman , D., & Maloney, W. (2012). Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policies. *Washington: The World Bank*, 57-89.
- Le-Yin, Z. (2003). Worshop on economic diversification. *VNFCCC - Theran*, p. 07.
- M. Jolo, A. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability, 14*(05), 1-14.
- Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. *Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States*(27).
- Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). *Economic Diversification in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth* (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge.
- Sukumaran , N. (2016). Macroeconomic Determinants of Economic Diversification in Botswana. *Proceedings of International Academic Conferences 3606140, International Institute of Social and Economic Sciences.*
- Transparency International. (2021). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX*. Berlin, Germany: Transparency International International Secretariat. Récupéré sur https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf
- فاتح غلاب. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي . *مجلة إقتصاديات المال والأعمال*، *1*(1)، 78-93.

OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الصديقة: التنمية المستدامة كتوجه استراتيجي للمؤسسات الناشئة الخضراء- تجارب لمؤسسات ناشئة خضراء جزائرية –

Friendly Enterprises: Sustainable Development as a Strategic Direction for Green Startups - Experiences of Algerian Green - Startups

مروى جواد[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، maroua.djouad@univ-biskra.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة الخضراء الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، لذا أصبح الاهتمام بها أمرا حتميا نظرا لأهميتها الكبيرة من الناحية الاقتصادي، إذ تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للتطرق للأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة المؤسسات الناشئة الخضراء والتمنية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسات الناشئة الخضراء تلعب دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بعد النظر إلى بعض تجارب المؤسسات الناشئة المطبقة لمفهوم الاستدامة البيئية وهذا من خلال خلق القيمة المضافة، والحد من البطالة وتحقيق الرفاه الاجتماعية.

كلمات مفتاحية : المؤسسات الناشئة الخضراء، التنمية المستدامة، الاقتصاد الاخضر، المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر.

تصنيف JEL : F63,F64,01,O2,044,Q01

Abstract:

This study aims to identify the essential role played by the Algerian green start-ups in achieving sustainable development, as one of the most important engines of economic growth for countries. Therefore, attention to it has become imperative due to its great importance in economic terms, as it contributes to achieving sustainable development. The descriptive and analytical approach was used to address the theoretical literature of the study variables, green emerging enterprises and sustainable development.

The study concluded that green startups play an important role in achieving sustainable development in Algeria after looking at some of the experiences of startups that apply the concept of environmental sustainability through creating added value, reducing unemployment and achieving social welfare.

***Keywords**: green startups, sustainable development, green economy, green startups in Algeria*

***Jel Classification Codes:** F63,F64,01,O2,044,Q01*

1. مقدمة:

أضحى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من أهم التحديات التي تقع على عاتق الدول، وهذا نتيجة لاستنزاف الموارد الطبيعية من جهة، وازدياد البقايا الصناعية الملوثة للبيئة من جهة أخرى.

والجزائر من بين الدول التي ولت اتجهت نحو خلق وإنشاء صديقة مع البيئة تأمل منها مواجهة المشاكل البيئية المتفاقمة عليها وهذا بعد النظر إلى حجم التلوث البيئي فيها. فالمؤسسات الخضراء تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة خاصة بعد تدهور أسعار البترول، ما أدى إلى حتمية توفير بدائل اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة: من هذا المنطلق سوف تتجه دراستنا نحو الخوض في الآليات والسبل المتبعة من طرف المؤسسات الناشئة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الدور الذي يمكن للمؤسسات الناشئة الخضراء أن تحققه في سبيل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الجزائر؟**

- ماهي المؤسسات الخضراء الناشئة وماهي أهم خصائصها؟
- ما هي التنمية المستدامة؟
- كيف تحقق المؤسسات الناشئة في الجزائر التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور المهم التي تلعبه المؤسسات الناشئة الخضراء الجزائرية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المؤسسات الناشئة الخضراء
- التعرف على التنمية المستدامة وأهميتها في الاقتصاد الوطني
- عرض بعض التجارب للمؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والذي يهتم بكيفية تأثير المؤسسات الناشئة الخضراء على التنمية المستدامة في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال المنهج الوصفي سنقوم بوصف وتعريف متغيرات الدراسة المتمثلة في التنمية المستدامة والمؤسسات الناشئة الخضراء(green startup)، أما المنهج التحليلي سنقوم من خلاله

بتحليل بعض التجارب لمؤسسات ناشئة خضراء جزائرية ساهمت ولو بشكل صغير في تحقيق أو خلق للتنمية المستدامة في الجزائر والتوجه للاقتصاد الأخضر.

وقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور تمثلت في:

المحور الأول: المؤسسات الناشئة الخضراء

المحور الثاني: مدخل نظري للتنمية المستدامة

المحور الثالث: دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

المحور الرابع: تجارب المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة

1. المؤسسات الناشئة الخضراء:

تلعب المؤسسات الناشئة اليوم دورا حيويا في الانتقال نحو اقتصاديات أكثر استدامة. ما احدث تضارب في المفاهيم في ظل انتشار العديد من المصطلحات لهذه المؤسسات مثل: المؤسسات الناشئة البيئية، ريادة الأعمال البيئية، المؤسسات الناشئة المستدامة وغيرها.

من خلال ما سبق كيف يمكن ضبط مفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء؟

1.1 مفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء :

1.1.1. **تعريف المؤسسات الناشئة:** قبل التطرق لمفهوم المؤسسات الناشئة الخضراء نعرف أولا المؤسسات الناشئة و هي مؤسسات مصممة لخلق وإنتاج منتجات أو خدمات جديدة في ظروف عدم اليقين (Sadma، 2021، صفحة 108). وتعرف أيضا على أنها تجسيد حي لفكرة أو حلم مؤسسها "تمثل الرحلة من المفهوم إلى الواقع" (مولود و نقاز، 2022).

1.1.1. **تعريف المؤسسات الناشئة الخضراء:** تعرف على أنها: مؤسسة تقدم المنتجات والخدمات بطريقة تساهم في بناء عالم مستدام، والذي يشير بدوره إلى ذلك العالم الذي يتم فيه تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الجيل القادم على تلبية احتياجاتهم (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 149). تعرف أيضا على أنها شركات تقدم منتجات وخدمات لها تأثير إيجابي على البيئة، حيث تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر مثل تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وزيادة كفاءة الطاقة ، واعتماد نهج الاقتصاد الدائري وغيرها (Sadma، 2021، صفحة 108).

وقد أصبح ،ينظر إلى هذا النوع من نشاط ريادة الأعمال على انه جزء من اتجاه مجتمعي عالمي جديد يعول عليه في إنقاذ البشرية من أخطار التغير المناخي. وبالفعل، فقد أصبح التركيز على السياسات الخضراء اقوي من أي وقت مضى. وتتمحور هذه السياسات حول الأهداف بعيدة المدى مثل: (بن رجدال و بن زيدان، 2023، صفحة 156)

- تكوين علاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع.
- إدخال مفاهيم جديدة على علم الاقتصاد.
- ترسيخ أنماط جديدة من الإنتاج والاستهلاك.
- الابتكارات التكنولوجية الخضراء كـ ل المصدر الأساسي للتميز والمنافسة.

إذن فالتوجه الأخضر للمؤسسات الناشئة يمكنها من :(Majurin, 2017)

- سرعة الوصول إلى الأسواق غير المستغلة مسبقا؛
- . تحسين الكفاءات والموارد واستغلالها بشكل فعال ؛
- تحقيق وفرات في التكاليف وتخفيض فواتير الماء والطاقة وغيرها؛
- الوصول إلى الزبائن وتحقيق طلب متزايد على المنتجات المستدامة بسبب زيادة الوعي البيئي؛
- الحصول على الدعم المادي، حيث تولي الحكومات أهمية كبيرة للاعتبارات البيئة؛
- تحسين إنتاجية الموظفين نتيجة لنظافة و أمان بيئة العمل.

2.1 خصائص المؤسسات الناشئة الخضراء:

للمؤسسات الناشئة الخضراء عدة خصائص نذكر منها: .(Bergset & Fichter, 2015, pp. 121,122)

- **الخصائص المتعلقة بالمنتج** : يتم تصنيف المنتجات الخضراء بناءا على التأثير البيئي للمنتجات وتحليل مدى الأضرار ، وأحد تصنيفات المفيدة في هذا الصدد، هو تصنيف "قطاع السلع والخدمات البيئية" الذي طوره المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي يوروستات (2009)، الذي يركز على تصنيف أنشطة حماية البيئة، وكذلك تصنيف أنشطة إدارة الموارد. تغطي هذه التصنيفات جميع الأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية، تعطي الخصائص المتعلقة بالمنتج للشركات الناشئة مؤشرا على مدى جودة تحقيق هذه الأهداف.
- **الخصائص المتعلقة برواد الأعمال** :يركز العديد من المؤلفين في أدبيات ريادة الأعمال المستدامة على تأثير دوافع وقيم ومواقف رواد الأعمال في القضايا المتعلقة بالاستدامة في المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن اعتبار المؤهلات والمعرفة الفنية والمتعلقة بالأعمال والمتصلة بالاستدامة لرائد الأعمال لها تأثير على كيفية إدارة المؤسسة الناشئة وتطويرها بمرور الوقت.

- **الخصائص المتعلقة بالإستراتيجية:** هذه الخصائص مرتبطة بوضوح برائد الأعمال، فإن إستراتيجية المؤسسة الناشئة تحددها عوامل أكثر من "مجرد" قيم المؤسس ورغباته، بدلا من ذلك ، يتم تطوير الإستراتيجية من خلال التفاعل المستمر بين مؤسسي ومديري المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين ، مثل المستثمرين والموردين والعملاء.

2. **مدخل نظري للتنمية المستدامة:**

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا كونه يتعلق بمصير الإنسان حاضر ومستقبلا، ما جعله يصبح محور اهتمام الاقتصاديين والباحثين في المجال.

1.2 تعريف التمنية المستدامة:

لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (بوطرفة و نصرة، 2022، صفحة 975).

وعرفت في تقرير " اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التنمية المستدامة عام 1987، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (لطفي، 2023، صفحة 219)

بشكل عام تعرف التنمية المستدامة على أنها: الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة لإشباع حاجيات الجيل الحالي وتحقيق السلامة البيئية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق الاكتفاء وتلبية حاجياتهم.

2.2 أهداف وخصائص التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام، حيث تسعى إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها .ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة فيما يلي (Almabrouk & Abulifa, 2023, p. 4):

- **القضاء على الفقر:** تسعى التنمية المستدامة إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات على المستوى العالمي.
- **الحفاظ على البيئة:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية.
- **التنمية الاقتصادية:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن والعادل، وتشجيع الاستثمار والتجارة الدولية .

- **العدالة الاجتماعية:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين فرص الحصول على التعليم والصحة والعمل والإسكان والأمن الغذائي.
- **الشراكة والتعاون:** تشجع التنمية المستدامة على تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **أبعاد التنمية المستدامة:**

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة كما جاء في تقرير بروتلاند: (لخضاري، 2018، صفحة 211،212)

- **الجانب الاجتماعي:** يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع ومن ثم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار. وتتمثل أهم الأبعاد الاجتماعية في: الاستخدام الكامل للموارد البشرية الصحة والتعليم، أهمية توزيع السكان، تكافؤ فرص العمل، و توفير الخدمات الأساسية والإسكان والأمن والحماية من العنف..

- **الجانب الاقتصادي:** النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية، ونذكر أهم الأبعاد الاقتصادية: في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية ،مسؤولية البلدان المتقدمة الصناعية عن التلوث وعن معالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل تقليص الإنفاق العسكري.

- **الجانب البيئي:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. وتتمثل أهم الأبعاد البيئية في: حماية الموارد والثروات الطبيعية الحفاظ على المياه، حماية الأراضي الزراعية من التصحر، حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

3. دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة :

ينتج عن التوسع في إقامة المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته وتوسع نطاق ايجابياته، ويؤكد العلماء أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، وإنما الأفكار الريادية المبتكرة وان أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الإبتكارية المتميزة وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي ونجاح إقامة المؤسسات الناشئة يحقق الأهداف التالية: (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 154)

1.3 **على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة**: يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

- **زيادة الناتج المحلي** : تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي، بشموله العديد من المنتجات البديلة والمكملة؛
- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية**: تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها (مخوخ، 2020، صفحة 06)؛
- **تنويع الهيكل الصناعي**: تؤدي المؤسسات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن

تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 155)؛

- **خلق فرص عمل وإيجاد أسواق جديدة**: فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها وهذا ما ينتج الفرصة لتوظيف ألاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم، وكذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

2.3 **على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة**: والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الاقتصادي، وذلك من خلال (بن خديجة و عبيد، 2019):

- **الإنتاج الأنظف:** يعرف على انه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن إتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج والملاحظ لطريقة الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على دورة حياة المنتج التي ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي؛

- **التسويق الأخضر**: بسبب تعرض التسويق الأخضر الحديث الى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارستها التسويقية، بدا الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمؤسسة ، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة؛ (بوجلال و لواج، 2022، صفحة 155،156)

- **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها** : أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات؛

- **إعادة تشكيل مفهوم المنتج** : يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة واستهلاك الحد

الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير؛

- **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة**: يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو القريب منها، وهذا يعني أ أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن المنتج الأخضر؛
- **جعل التوجه البيئي امرأ مربحا**: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحويلهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل.

4. تجارب بعض المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة:

سنعرض من خلال هذا المحور بعض تجارب المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر والتي ساهمت في نوعا ما في خلق للتنمية المستدامة

1.4 تجارب بعض المؤسسات الناشئة الخضراء الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة:

أطلق مركز تنمية الطاقات المتجددة بداية مسابقة تحدي أيام الطاقة النظيفة اليوم 29 نوفمبر 2018 على مستوى وحدة تنمية الأجهزة الشمسية التابعة له (اوشن، 2022)، هذه المسابقة موجهة للشباب الحاملين لأفكار مبتكرة في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاته، قدم المترشحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 44 سنة أفكارهم ومشاريعهم أمام لجنة التحكيم، التي اختارت ثمانية مشاريع متمثلة في:

- دبجي بنك.
- بروبرتك.
- تصميم نافذة بستارة مزودة بسخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية.
- حاوية النفايات الذكية.
- الأرضية الذكية.
- متصلة منصة عاكس للتحكم.
- جهاز الكتلة الحيوية تك إينرجي.

قدم نموذج لمشروع برنامج المحافظة على الطاقة وطرق ترشيد استخدامها باستعمال ،الذكاء الاصطناعي، كمشروع تخرج لنيل أطروحة الدكتوراه بعنوان "إستراتيجية المحافظة على

الطاقة باستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي"، محاولا تقديم مشروع يعود بالفائدة ويساهم في تطوير مجال الاقتصاد في الطاقة عن طريق تقليص استعمال الطاقة مع مراعاة صفة المستعمل بإدراج الوعي الإدراكي إلى نظام التشغيل الذي يقوم بالحفاظ على الطاقة من خلال محاكاة طريقة تفكير المستهلك، اعتمادا على الخبرات المتوفرة لديه في مجال التكنولوجيات الحديثة والإعلام الآلي، وكذا استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

2.4 دور المؤسسات الناشئة الخضراء في قطاع تثمين النفايات والرسكلة: يمثل قطاع تسيير النفايات مجالا خصبا للاستثمار المستدام في الجزائر علما أن مخزون النفايات كبير جدا وهو لا يستغل بالنحو الصحيح، لأن الجزء الذي يذهب للرسكلة قليل جدا مقارنة مع هذه الكمية رغم تكثيف جهود السلطات العامة، لكن توجه المقاولين للاستثمار يظل ضعيف ينحصر في بعض المشاريع المصغرة من خلال هذا تمت الإشارة إلى فأشرنا الى تجربتين نسوتين ناجحتين قادتهما كل من المقاولة رشيدة كريم و رقية.

الشابة رشيدة كريم، من ولاية البيض، صاحبة مؤسسة مختصة في استرجاع وتدوير النفايات، التي استطاعت الحصول على مبلغ مالي قدره 400 ألف دينار جزائري لتطوير مشروعها في مجال الرسكلة، بعد فوزها في المسابقة الوطنية للمقاولاتية النسوية قبل بداية فبراير 2017 . تقوم مؤسسة رشيدة التي تحمل اسم"Krim Plastiquoo" ، المستوحى من اسمها العائلي، بعدة نشاطات في مجال الرسكلة أهمها فرز وتحويل المواد البلاستيكية بالإضافة إلى فرز وإعادة تدوير النفايات والفضلات المنزلية. اقتحام الشابة لهذا المجال من أجل الاستثمار جاء نتيجة إيمانها بأن المستقبل سيكون لهذا النوع من الاقتصاد القائم على مبدأ تحويل النفايات التي كانت تشكل عبئا ثقيلا وخطرا على البيئة إلى مادة أولية مهمة وأساسية من أجل تدويرها وإعادة استخدامها، واستطاعت رشيدة من خلال خبرتها التي اكتسبتها كمختصة في فرز النفايات، وتنقلها وزيارتها لمختلف مراكز ردم النفايات عبر التراب الوطني، أن تقف على الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجهها مؤسستها، على رأسها مشكلة انقطاع الكهرباء الذي يعطل عملية الرسكلة، والمنافسة القوية في القطاع التي تفرض على المؤسسات تخفيض الأسعار. وتعتبر صاحبة المؤسسة أن مجال الرسكلة ملهم ومشجع للاستثمار لكنه يحتاج إلى مجهودات لتطويره. (جقريف، 2018)

آما بالنسبة لمشروع المقاولة رقية، ذات 30 سنة من ولاية المدية، رغبت في إنشاء مؤسسة "صديقة للبيئة" من أجل استخلاص الزيوت من التين الشوكي، واستخدامها في صناعة مواد التجميل. توجه رقية نحو هذا المجال، ارتبط بتخصصها العلمي وشهادتها الجامعية في علم

الأحياء والكيمياء والعلوم الطبيعة والحياة، ورغبتها في توظيف نتائج دراستها حول تحويل التين الشوكي، واستغلاله في مجال التجميل، التي أنجزتها سنة 2015. واكتشفت من خلالها مميزات نبتة التين الشوكي التي توجد بكميات كبيرة في الجزائر في مجال التجميل. وكيف أن الزيوت المستخلصة من هذه النبتة تدخل في تركيب الصابون، وغاسول الاستحمام وشامبو الشعر، ومستحضرات التجميل المغذية للبشرة والتي تمنع علامات تقدم السن.

كان على رقية قبل البداية في تنفيذ مشروعها على أرض الواقع، أن تتواصل مع منتجي مواد التجميل على المستوى الوطني، ومعرفة مدى جدوى إنشاء مؤسسة مختصة في استخلاص الزيوت النباتية الموجهة لإنتاج مستحضرات التجميل. وتمكنت من إغرائهم بالفكرة وتشجيعهم على تبني هذا المنتوج، والحصول على وعود بالتعاون معها. استفادت بعد ذلك رقية من دورات تدريبية حول طريقة إنشاء المؤسسات البيئية، مما سمح لها بتفعيل مشروعها كنشاط اقتصادي وبيئي، حيث قامت بإعادة صياغة مشروعها من خلال خلق أنشطة موازية، تتمثل في استرجاع الفضلات الناتجة عن عملية "استخلاص الزيوت"، من أجل صنع منتوجات غذائية. أي أن عمل المؤسسة سيكون قائما على استخلاص الزيوت وفي نفس الوقت استرجاع الفضلات وتحويلها، وبالتالي التقليل من النفايات وحماية المحيط والبيئة) .جقريف(2018 ,

3.4 تأثير المؤسسات الصديقة على التنويع الاقتصادي:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أبرز القضايا الأساسية التي تتعلق بمستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال التخفيف من أثر الأزمات والصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي على قطاع واحد، كما له دور في رفع القيمة المضافة وتعزيز علاقات الترابط بين القطاعات المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة، وهذا ما ينتج عنه آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة (كروشة و صباغ، 2021، صفحة 286).

من خلال التنويع الاقتصادي، يمكن النهوض بالاقتصاد بشكل أفضل من خلال تطوير مجموعة متنوعة من القطاعات والقطاعات، مما يزيد من مرونته ويقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية. يمكن أن تتضمن هذه الصناعات الزراعة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيات الخضراء، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر التنويع الاقتصادي فرص عمل إضافية ويزيد من الدخل القومي. باختصار، التنمية المستدامة تعتمد على التنويع الاقتصادي لضمان استدامة الاقتصاد والمحافظة على البيئة في آن واحد.

والمؤسسات الناشئة الخضراء هي الأخرى تلعب دورا مهما في تعزيز هذا التنويع الاقتصادي. فهي تعمل على تنفيذ وتطوير حلول بيئية مستدامة تسهم في حماية البيئة وتوفير فرص عمل جديدة. أين يمكن لهذه المؤسسات دعم تحول الاقتصاد من الاعتماد على الصناعات التقليدية ذات الآثار البيئية الضارة إلى الصناعات الخضراء والمستدامة التي تعزز التنمية المستدامة وتقلل الاعتماد على المصادر الطاقوية غير المتجددة. فالتنمية المستدامة ترتبط بشكل واضح بالتنويع الاقتصادي وهو واحد من أهم استراتيجياتها . فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون التأثير السلبي على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وتقتضي الحاجة لوجود مثل المؤسسات الناشئة الخضراء بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بالرغم من أهمية المؤسسات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، ذلك لأن للمؤسسات الناشئة الخضراء دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية . وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي: (موسى و ناصر، 2012)

- إن هذه المؤسسات ، تعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية. فضلا عن إنها تعد البذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة.
- تضمن هذه المؤسسات أن يسير النمو ألاقتصادي والكفاءة جنبا إلى جنب مع تحقيق المشاركة ..
- تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة، وبذلك فهي تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الاستيراد من المواد الأولية.
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطه الإنتاجيه المدرة للدخل.
- يستطيع المواطن والبيئة الحصول على المتطلبات والاحتياجات اليومية المستمرة ، وعليه فإن توسيعها وتطويرها كما ونوعا سيؤدي إلى إيصال أفضل الخدمات للمجتمع والبيئة بشكل أجود وأسرع . فضلا عن ذلك فإن تشجيع هذه المشروعات سيؤدي إلى

خلق فرص أفضل للإبداع والابتكار والتطوير نتيجة المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحرة في العمل والإبداع.

5. خاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة سفينة النجاة للاقتصاد الوطني ، لأنها تعمل على فتح أبواب للنمو الاقتصادي المطلوب حاليا في الجزائر، لما تمنحه من فرص للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة مستويات الإنتاج والعائدات وكذا إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي بشكل عام.

تمثل المؤسسات الناشئة الخضراء نموذجا للمؤسسة الاقتصادية الصديقة، والتي تبنى أساسا على احترام البعد البيئي والاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية تماشيا مع أسس التنمية المستدامة، فتشجيع خلق مثل هذه الأخيرة من شأنه أن بأثر بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني والمحلي.

وعليه في الأخير نورد بعض التوصيات لنجاح المؤسسات الناشئة الخضراء وتحقيقها للتنمية المستدامة :

- ✓ سن قوانين خاصة بهذا النوع من المؤسسات، ينظم كل الجوانب المتعلقة بكيفية انشاء هذه المؤسسات وتطويرها وتنميتها.
- ✓ توفير المناخ الاستثماري الملائم لهذا النوع من المؤسسات لكي تقوم بدورها المجتمعي كما يجب.
- ✓ تشجيع نتائج البحث العلمي والابتكارات المقترنة بمذكرات التخرج من خلال استغلالها استغلالا امثل دون تخزينها في مكاتب الجامعة.
- ✓ الاستفادة من خبرات الدول السابقة في مجال الاستثمار الأخضر والتوسع فيه
- ✓ تشجيع المقاولاتية الخضراء، ودعم المؤسسات الناشئة الخضراء.

6. قائمة المراجع:

المقالات العلمية

- Almabrouk, A., & Abulifa, S. A. (2023). The Technology of Renewable Energy and Its Role in Achieving Sustainable Development. *International Journal of Electrical Engineering and Sustainability , 02* (02), 1-9.
- Bergset, L., & Fichter, K. (2015). Green start-ups – a new typology for sustainable entrepreneurship and innovation research. *Journal of Innovation Management , 03* (03), 118-144.
- Eva Majurin .(2017) .Green Business Booklet .*International Labour*) First published.(
- Oki Sadma .(2021) .The Role of Environmental-Based" Green Startup "in Reducing Waste Problem and its Implication to Environmental Resilience .*Research Horizon*.114-106 ،*01* (03)،

- ✓ العطرة بوجلال، و منير لواج. (2022). دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 02* (02)، 146-157.
- ✓ جوهر بن رجدال، و فاطمة الزهرة بن زيدان. (2023). تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء في الاقتصاد الأخضر-دراسة تجارب دولية-. *مجلة الإبداع ، 13* (01)، 153-172.
- ✓ رزيقة مخوخ. (2020). المقاولتية كألية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 04* (02)، 1-14.
- ✓ صالح لخضاري. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر –الاستراتيجية والجهود-. *مجلة العلوم الانسانية* (50)، 221-209.
- ✓ صورية بوطرفة، و نجوى نصرة. (2022). دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -. *مجلة الاقتصاد والتمنية المستدامة ، 05* (01)، 984- 967.
- ✓ فتحي مولود، و يحي نقاز. (2022). دور الشركات الناشئة الخضراء في الانتقال إلى الاقتصاد الدائئي (تجارب دولية). *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 04* (02)، 130-146.
- ✓ ليلى اوشن. (2022). المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 05* (01)، 572-587.
- ✓ منصف بن خديجة، و وهيبة عبيد. (2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كألية لتحقيق التنمية المستدامة -عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة-. *مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 03* (04)، 101- 117.
- ✓ وفاء لطفي. (2023). الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* (18)، 216-243.

مواقع الويب:

- ✓ سارة جقريف. (19 أفريل, 2018). *الاقتصاد الأخضر في الجزائر يغري الشباب لفتح مؤسسات صغيرة*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2023، من supernova: https://www.supernova-dz.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D8%BA%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7/

الإطار القانوني و المؤسساتي لتعزيز الانتقال الطاقوي في الجزائر

The legal and institutional framework to promote the energy transition in Algeria

هشام قويسم

جامعة عباس لغرور (الجزائر)، hichem.kouicem@univ-khenchela.dz

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الطاقات المتجددة، و التطرق لمختلف أشكالها المتعددة، والتعرف على مختلف مصادرها، بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الانتقال الطاقوي و الفعالية الطاقوية، و تحديد دوافع الانتقال الطاقوي و أهميته، كما تم التطرق لكل من الإطار القانوني و المؤسساتي للانتقال الطاقوي في الجزائر.

بينت الدراسة بأن الجزائر بدأت الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة منذ سنة 1980، و عملت على وضع العديد من القوانين و المراسيم المنظمة لعملية الانتقال الطاقوي، كما دعمت القطاع بالعديد من المؤسسات و الهيئات الوطنية التي من شأنها المساعدة على تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: طاقة متجددة، انتقال طاقوي، إطار قانوني، إطار مؤسساتي.

تصنيف JEL: Q20، Q40، K32، D02.

Abstract:

The study aims to shed light on the fundamental concepts of renewable energies, exploring their various diverse forms and identifying their different sources. Additionally, it seeks to define the concepts of energy transition and energy efficiency, while delineating the driving forces behind energy transition and its importance. Furthermore, the study addresses both the legal and institutional frameworks for the energy transition in Algeria.

The study demonstrates that Algeria has shown interest in the renewable energy sector since 1980, working on establishing numerous laws and regulations to facilitate the energy transition process. Moreover, the country has provided support to the sector through various national institutions and agencies to aid in achieving the energy transition in Algeria.

***Keywords**: renewable energy; energy transition; legal framework; institutional framework.*

***Jel Classification Codes:** Q20, Q40, K32, D02.*

1.مقدمة:

تتميز الجزائر بالثروات الطبيعية الوفيرة وخاصة في مجال الطاقة، حيث تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، و هما المصدرين الرئيسيين للإيرادات الوطنية، ومع ذلك تدرك الحكومة أن تنويع مصادر الطاقة وتحسين الكفاءة الطاقوية أمر ضروري لا بد من العمل عليه لتحقيق التنمية المستدامة، و يعتبر الانتقال الطاقوي من التحديات الرئيسية التي تواجهها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسعى البلاد إلى تحقيق توازن بين تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتعزيز استدامة القطاع الطاقوي، والحد من الانبعاثات الكربونية الملوثة للبيئة، و يأتي الإطار القانوني والمؤسساتي كعنصر حيوي في دعم هذه الرؤية وتحقيق أهداف الانتقال الطاقوي.

و من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: **فيما يتمثل الإطار القانوني و المؤسساتي و ما مدى فاعليته في المساعدة على تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر؟**

و للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الثلاثة التالية:

1. الإطار المفاهيمي للطاقات المتجددة.
2. الإطار النظري للانتقال الطاقوي.
3. الانتقال الطاقوي في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، حيث سنعرض من خلالها مفاهيم كل من الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي،إضافة إلى المنهج التحليلي بقصد تحليل واقع الانتقال الطاقوي في الجزائر، و تحديد الأطر القانونية و المؤسساتية المساهمة في ذلك.

أهداف الدراسة:

التعرف على الإطار المفاهيمي لكل من الطاقات المتجددة و الانتقال الطاقوي، و إظهار الإطار القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري، بالإضافة إلى المؤسسات التي تهدف لترقية الطاقات المتجددة في سبيل تحقيق الانتقال الطاقوي المنشود.

أهمية الدراسة:

إبراز الدور الذي من الممكن أن تساهم به كل من القوانين و التشريعات و المؤسسات التي تهتم بقطاع الطاقات المتجددة في سبيل تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع نذكر منها:

1. دراسة: أحمد بن فرحات، سعاد حفاف، بعنوان: مأسسة الانتقال الطاقوي في الجزائر، مقال بمجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الإصدار: 05، العدد: 01، سبتمبر 2021، و هدفت الدراسة إلى القيام بفحص مقارباتي للمؤسسة كمدخل ناظم لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر، و تقييم فاعلية عملية البناء المؤسسي في مرافقة متطلبات النمهج الطاقوي الجديد، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و أظهرت الدراسة العديد من النتائج أهمها أن الإطار التنظيمي و المؤسساتي و الوظيفي للانتقال الطاقوي في الجزائر غير مكتمل و في مرحلة ما قبل النضج، كما بينت الدراسة بأنه من الضروري سد الفجوة التشريعية و تنظيم الترتيب المؤسساتي.
2. دراسة: روشو عبد القادر، بعنوان: البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر– دراسةفي إطار المخطط الطاقوي 2011-2030، مقال بمجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الإصدار: 09، العدد: 03، ديسمبر 2018، و هدفت الدراسة إلى إبراز ضرورة التحول إلى نموذج طاقوي يعتمد على الطاقات المتجددة في الجزائر، و توضيح إنعكاس ذلك على التنمية المحلية، و هذا من خلال الوقوف على الدور الحيوي للجماعات المحلية في هذا المجال، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و خلصت الدراسة إلى ضرورة التنفيذ التدريجي للخطة الطاقوية بجعل الجماعات المحلية في قلب هذا التحول الطاقوي.
3. دراسة: سعيدة سنوسي، أحمد جابة، بعنوان: برامج الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر)، مقال بمجلة التواصل في الاقتصاد و

الإداراة و القانون، جامعة باجي مختار عنابة، الإصدار: 22، العدد: 04، ديسمبر 2016، و هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح الوضع الراهن للطاقة في الأقطار العربية ومدى استدامته، و تسليط الضوء على برامج الطاقة المتجددة وإبراز مدى الفاعلية الطاقوية في تجسيد الاستدامة في الجزائر، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها بطء تبني الإصلاحات التي تعزز التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة، بسبب ضعف الإرادة السياسية على مستوى الحكومات والشركات، و عدم توفر آليات مناسبة لتمويل التكاليف اللازمة لمشاريع الطاقة المتجددة، كما بينت الدراسة بأنه رغم الاهتمام المبكر و المجهودات المبذولة إلا أن قدرات انتاج الطاقة المتجددة تبقى ضعيفة و لا ترقى للوصول إلى الاستدامة في القطاع الطاقوي الجزائري.

4. دراسة: حسيبة بلاطش، بعنوان: السياسة الطاقوية في الجزائر و انعكاسها على التنمية المستدامة، مقال بالمجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الجزائر 3، الإصدار: 10، العدد: 01، جانفي 2021، و هدفت الدراسة إلى التركيز على تحليل انعكاسات التوجهات العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية "آفاق 2030" على التنمية المستدامة، و حصر أهم الأطر القانونية و التنظيمية التي وضعت من أجل تطوير الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية المتجددة و الغير متجددة، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة، و تم التوصل من خلالهما إلى أن تحقيق التنمية المستدامة مرهون بالتحرر من قطاع المحروقات و السير بخطى ثابتة و مدروسة نحو الانتقال الطاقوي.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن هذه الدراسة تندرج في نفس سياق موضوع استخدام الطاقات المتجددة لتحقيق الانتقال الطاقوي، بينما تميزت دراستنا بالتطرق إلى تحديد الإطار القانوني و المؤسساتي لتعزيز الانتقال الطاقوي في الجزائر.

2.الإطار المفاهيمي للطاقات المتجددة:

1.2.مفهوم الطاقات المتجددة:

هي الطاقة التي تتميز بقابلية استغلال مصادرها بشكل مستمر، دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري(زرزور، 2006، صفحة 6).

و تعتبر الطاقة المتجددة مصدر دائم و متوفر في الطبيعة بشكل محدود أو غير محدود و لكنها دائمة التجدد، يمكن الاعتماد عليها كبديل للطاقة التقليدية كونها طاقة نظيفة و لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي(معهد الأبحاث التطبيقي، 2010، صفحة 3).

و تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، حيث توجد العديد من المصادر المتنوعة التي يمكن من خلالها الحصول على الطاقة بشكل مباشر أو غير مباشر كالشمس و الرياح و المواد الحيوية و الحرارة الجوفية للأرض و غيرها من المصادر(منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، 2005، صفحة 119).

2.2مصادر الطاقات المتجددة:

- **الطاقة الشمسية:**

هي المنشأ الأول لكل أشكال الطاقات على الأرض، و هي طاقة متجددة باستمرار لأن مصدرها هو الشمس، تتوفر على العديد من الميزات الخاصة و تعتبر من أهم البدائل الطاقوية، حيث يتم استخدام الضوء أو الحرارة المنبعثة منها، في إنتاج الكهرباء عن طريق الألواح الشمسية كما تستخدم في التدفئة و تكييف الهواء و صهر المعادن و غيرها من الاستخدامات المتعددة(بن خديجة و بوعزيز ، 2017، الصفحات 163-164).

- **طاقة الرياح:**

تعتمد على طاقة الرياح و حركة الهواء، استخدمت منذ القدم في عملية النقل، حيث كانت تستعمل في دفع السفن الشراعية، و في مطاحن الحبوب و في السقي و ضخ المياه، و العديد من الأشغال الميكانيكية الأخرى، حيث كان الفرس هم أول من اعتمد على استخدام طاقة الرياح، لتنتشر في أوروبا بأعداد كبيرة خاصة في هولندا و انجلترا، و حاليا تستخدم طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية باستخدام المراوح الهوائية، حيث تتحول طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية، تسمح بتدوير المراوح التي تعمل على تدوير التوربينات المولدة للطاقة الكهربائية(الخياط، 2006، صفحة 50).

- **الطاقة المائية:**

تستخدم الطاقة المائية في وقتنا الحالي في محطات توليد الطاقة الكهربائية، التي يتم بنائها على مساقط الأنهار، و السدود و البحيرات الاصطناعية التي بنيت لاحتجاز المياه، و التي توفر المياه اللازمة لتشغيل محطات التوليد بشكل دائم، و تعتبر الطاقة المائية من أنظف الطاقات المتجددة و أكثرها كفاءة، حيث تعود أول فكرة لإنشائها عند شلالات نياجارا بكندا سنة 1886م، و كانت تنتج ما يعادل 3.75 ميغاواط من الكهرباء، و تبلغ الطاقة المائية الكامنة في العالم حوالي 3 مليون ميغاواط(وكاع ، 2011، صفحة 117).

- **طاقة الكتلة الحيوية:**

تطلق تسمية الكتلة الحيوية على كل المواد النباتية و الحيوانية، بما في ذلك الفضلات و البقايا الناتجة عنها، فهي مواد عضوية متكونة أساسا من الكربون، الذي يتفاعل مع الأكسجين في عملية الاحتراق المولد للحرارة، حيث إذا تجاوزت حرارتها 400° مئوية يمكن استخدامها في انجاز بعض الأعمال و في توليد الطاقة الكهربائية، كما يمكن أن تستخدم المواد العضوية الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، عن طريق تحويلها بالتفاعلات الكيميائية و البيولوجية، و الذي ينتج عنه عدة أشكال من الوقود الذي يسهل نقله، مثل غاز الميثان، و الإيثانول السائل و إسترات الميثيل، الزيوت و الفحم الصلب(Twidell & Weir, 2015, p. 326).

- **طاقة الحرارة الجوفية:**

الطاقة الجوفية هي الحرارة الطبيعية المتوفرة في باطن الأرض، و هي طاقة دفينة تنشأ من العناصر المشعة و الضغط الموجود تحت القشرة الأرضية، حيث تزداد الحرارة كلما اتجهنا نحو العمق، حيث كان أول مشروع تجاري لتوليد الطاقة الكهربائية من الحرارة الجوفية عام 1904 في إيطاليا، كما تستخدم المياه الساخنة التي تخرج من باطن الأرض في تدفئة المباني، و العديد من الاستخدامات الأخرى(بلخضر ، 2013، صفحة 214).

3.2خصائص الطاقة المتجددة:

من ميزات الطاقات المتجددة أنها متوفرة في كل دول العالم، لا تتطلب وسائل نقل معقدة، لوجودها بالقرب من مستخدميها، مما يجعلها مناسبة للمناطق النائية المعزولة، و تلبية

احتياجات المناطق الريفية، بالإضافة إلى أنها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة، و محافظة على الصحة العامة للأفراد، و تتميز بقلة تكلفتها مما يجعلها اقتصادية، و تعود بالنفع المادي على مستخدميها، و تساهم في توفير فرص لمناصب عمل جديدة في القطاع، كما أنها تحمي الدول و اقتصادياتها من أزمات الوقود و التذبذب في أسعار المحروقات، فهي طاقة مستدامة يمكن الإعتماد عليها بشكل أفضل، مما يوفر نظام طاقة أكثر متانة و أقل عرضة لانقطاع الإمدادات الطاقوية(دهيمي، 2017، الصفحات 137-139).

4.2 أهمية الطاقات المتجددة:

سنتطرق فيما يلي لبعض النقاط التي تلخص أهمية الطاقات المتجددة(دبيش و بوقدوم ، 2018، الصفحات 10-11):

- تتوفر مصادر الطاقات المتجددة بكثرة في جميع أنحاء العالم.
- تحد من استخدام و اعتماد الطاقات الأحفورية، حيث تشكل بديل يمكن الاعتماد عليه على المستوى المحلي.
- يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتبر مصدر طاقوي بديل للدول الصناعية و النامية على حد سواء.
- تشهد أسواق الطاقات المتجددة نمو معتبر و مستمر ، نتيجة توفر الموارد الطبيعية و انخفاض التكاليف بشكل منافس للمصادر التقليدية.
- تحقق عوائد اقتصادية كبيرة للدول التي تعتمد عليها في توفير الطاقة لحاجياتها المحلية، أو بغرض تصديرها للدول التي تعاني من نقص إنتاج الطاقة.
- يمكن الاعتماد عليها محليا دون شبكات توزيع كبيرة و وسائل نقل معقدة، مما يتلائم مع المناطق الريفية و النائية، و يلبي احتياجاتها من الطاقة و يحقق التنمية المحلية.
- تتميز بكونها مصدر دائم لا ينضب و متجدد باستمرار.

3.الإطار النظري للانتقال الطاقوي:

1.3مفهوم الانتقال الطاقوي (Energy transition):

كان الظهور الأول لمفهوم "الانتقال الطاقوي" من الوسط الجرماني (ألمانيا و النمسا بالتحديد) و أطلقو عليه مصطلح (Energiewende)، و كان يضم مجموعة التوقعات و الاقتراحات العلمية التي قام بوضعها معهد أوكو الألماني في سنة 1980، و كان الهدف من ذلك إيجاد بديل للنفط و الطاقة الذرية آنذاك، إلا أن الفكرة لم تعرف انتشار كبير إلا مع مطلع الألفينات، بالخصوص حول إيجاد الميكانيزمات و مراحل التغير الاجتماعي و التقني الضرورية لتحقيق أهدافه(عشاشي، 2021، صفحة 14).

يعرف الانتقال الطاقوي على أنه: "مجموع السياسات التي تهدف إلى التخفيض أو التخلي التدريجي عن الطاقات الأحفورية، و تعويضها بالطاقات المتجددة، مع ضمان العمل على تخفيض الاستهلاك الكلي للطاقة، و الحد بشكل عام من عمليات استخراج و استهلاك الموارد الباطنية من قبل الانسان و التي تؤثر في التوازن البيئي للأرض (Balme & Romano, 2014, p. 436).

و يتمثل الانتقال الطاقوي في التغيير الذي يمكن من خلاله استخدام أكبر للطاقة النظيفة مثل الغاز الطبيعي و الكهرباء، و الحد من الاعتماد على الطاقات التقليدية كالفحم و النفط(Berkhout, Marcotullio, & Hanaoka, 2012, p. 109).

كما عرفت محافظة الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية بالجزائر الانتقال الطاقوي على أنه أحد مكونات الانتقال الإيكولوجي، و الذي يتطلب تغيير عميق في وسائل إنتاج و استهلاك الطاقة، لضمان الانتقال نحو مزيج طاقوي مستدام و بصمة بيئية مقبولة، بالإضافة لذلك يقصد بالانتقال الطاقوي إلى تطور نحو نموذج اقتصادي و اجتماعي أساسه التنمية المستدامة، و هو ما يتطلب التغيير من عادات الاستهلاك و العمل و الإنتاج، لتحقيق الرهانات البيئية التي وضعت كشرط اساسي للتقليل من التغيرات المناخية و تقلص الموارد و التأثير السلبي على التنوع البيولوجي(Yassa & Khelif, 2020, p. 102).

2.3الفعالية الطاقوية (Energy Effeciency):

يقصد بالفعالية الطاقوية التخلص من كل الخسائر التي تحدث في اسنهلاك الطاقة، أو على الأقل العمل على تخفيضها، حيث أصبح مفهوم الفعالية الطاقوية منتشر في العديد من الدول، و يضمنتحقيق الفعالية الطاقوية الحفاظ على الموارد المالية، و تخفيض الانبعاثات المتسببة في الاحتباس الحراري، و التي تهدد طبيعة المناخ السائد، كما تساهم تحقيق الفعالية الطاقوية في التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري مثل النفط و الغاز و الفحم، و عند الأخذ بعين الاعتبار حجم المعروض من الطاقة، فإن الفعالية الطاقوية تعتبر أول خطوة للتخلص من الإسراف في استهلاك الطاقة، و بالتالي تجنب الخسائر في سلسلة التموين الطاقوي، و بذلك تزداد فعليا قدرة أنظمة التموين السائدة، و يمكن تزويد عدد أكبر من مستهلكي الطاقة، دون اللجوء إلى تخصيص استثمارات إضافية في إنتاج الطاقة و بذل قدرات أكبر لتسويقها، أي عند الإخذ بعين الاعتبار جانب العرض و الطلب على الطاقة، فإن أول شيء يتم التفكير فيه هو الفعالية الطاقوية(Morvaj, 2012, p. 9).

3.3دوافع الانتقال الطاقوي:

دفعت الآثار السلبية التي تسببت فيها الطاقة الأحفورية على البيئة، و التي لا تسمح بتحقيق التنمية المستدامة، إلى ضرورة إيجاد بدائل طاقوية من شأنها الحد من هته الآثار، أو على الأقل التخفيف منها، ما دفع بالدول الصناعية الكبرى إلى تغيير أنماط استهلاكها للطاقة، و التفكير في إمكانية استبدال الطاقة الأحفورية بمصادر متجددة تضمن التوازن بين استمرار التنمية و التطور الاجتماعي، و المحافظة على البيئة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، بالرغم من أن النتائج المحققة ليست بالقدر المطلوب(متيجي و بوسلمة ، 2020)، و من أبرز العوامل التي تدفع للانتقال الطاقوي، و تعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة ما يلي(بوزيد ، محمد، و محمد، 2017، صفحة 118):

- **تغير المناخ:**نتيجة تطور الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية، و ازدياد الطلب على الطاقات الأحفورية الضرورية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي، تسبب حرق الوقود الأحفوري في رفع معدل انبعاثات الغازات الدفيئة، التي تعتبر المتسبب الرئيسي في رفع درجة حرارة الأرض بمعدل 12 درجةمئوية، بمقارنتها بمتوسط معدلات الحرارة المسجلة قبل

الثورة الصناعية، مما تسبب في زيادة التلوث و التدهور البيئي و سوء الوضع الصحي و المعيشي للأفراد نتيجة الاحتباس الحراري.

- **تزايد النمو الاقتصادي:** تسبب النمو الاقتصادي الكبير خلال العقود الماضية في ارتفاع الطلب على موارد الطاقة، التي تعتبر العنصر الحيوي لاستمرار النمو، ما تسبب في استنزاف الموارد الطاقوية المعرضة للنضوب و تهديد حق الأجيال المستقبيلة.
- **تذبذبات أسعار النفط:** من أهم الأسباب التي تدفع الدول المستهلكة للطاقة للبحث عن مصادر طاقة جديدة، هو التغير المفاجيء في أسعار النفط و عدم استقرارها.
- **تنامي الوعي البيئي:** انتقلت القضايا البيئية بعدما كانت قضايا وطنية، تشغل الرأي العالم المحلي و الجهات الرسمية للبلد، إلى قضية تهم المجتمع و الانسان أينما وجد، و نلمس هذا من خلال تزايد الاحتجاج و المطالب بتطوير الاستراتنيجيات الطاقوية، و ترشيد استهلاك الطاقة، و ضرورة التوجه نحو المصادر الطاقوية الصديقة للبيئة، حيث تزايدت الفعاليات التي تتم من قبل المدافعين عن القضايا المناخية، خلال القمم المناخية التي تنعقد سنويا، و آخرها قمة غلاسكو (COP 26)، و الأحداث التي تقوم بها الجمعيات التي تحرص على الدفاع عن البيئة، و الرافضة للأنشطة المتعلقة بالطاقة الأحفورية، مما ساهم في صنع راي عام مساند لدعم تجسيد الانتقال الطاقوي بأسرع ما يمكن.

أي أن الانتقال الطاقوي من الطاقة الأحفورية إلى الطاقات المتجددة النظيفة، يتطلب تطوير قطاع الطاقات المتجددة بشكل يسمح بخفض تكاليف الإنتاج و التطوير و الإدارة إلى مستويات مقبولة و بأسعار أقل، مما يسمح باستخدامها في سوق الطاقة العالمي بدل الطاقة التقليدية(طالبي و ساحل، 2008، صفحة 2005).

4.3أهمية الانتقال الطاقوي:

تعتبر استراتيجية الانتقال الطاقوي سياسة واضحة المعالم، تساعد في التخلص من العديد من الحواجز و المستجدات الدولية التي تعيق أمن الإمدادت الطاقوية في العالم، فتلعب دور حيوي في الحد من الآثار السلبية لتغير أسعار الوقود الأحفوري، و التأثيرات البيئية الناتجة عن استخدامه، و تساعد في الحفاظ على المخزون الطاقوي من النضوب، بالاعتماد التدريجي و المرحلي للطاقات المتجددة في توليد الكهرباء بدل الاعتماد على الوقود الأحفوري، حيث تلعب

طاقة الرياح و الطاقة الشمسية دور فعال في هذا المجال لتوفر التكنولوجيا اللازمة و كذلك سهولة استخدامها، و الاستفادة من الإعانات و الاستشارات التي تقدمها الهيئات الدولية كتشجيع لقطاع الطاقات المتجددة، مما يساعد على فتح أسواق جديدة للطاقة، و توفير مناصب الشغل و تحقيق موارد مالية تساهم في تطوير القطاع و خفض تكلفة إنتاج الطاقة، مما يساهم في تسهيل تسويقها و زيادة المنافسة مع الطاقات التقليدية(سعيدة و سنوسي، 2018، الصفحات 168-169).

4.الانتقال الطاقوي في الجزائر:

بدأ التفكير في استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر منذ سنة 1980، و تزامن ذلك مع ارتفاع سعر البترول آنذاك من 11 دولار إلى 35 دولار للبرميل، و أدت الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، إلى البدأ في الاعتماد على الطاقات المتجددة في التشكيلة الوطنية للطاقة، حيث تم إنشاء المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982، غير أن هذا الاهتمام لم يكن بالشكل الكافي الذي يسمح بإجراء خطوات عملية، من خلال برامج و مشاريع تؤسس لعملية الانتقال الطاقوي الحقيقي، غير أن الإهتمام من جديد و بشكل فعلي تزايد في السنوات الأخيرة تحت العديد من الضغوطات الداخلية و الخارجية(دعاس و عبدات ، 2021، صفحة 496).

1.4التعزيز القانوني للانتقال الطاقوي في الجزائر:

وضع المشرع الجزائري العديد من القوانين و المراسيم و الاتفاقيات المنظمة بشكل قانوني لقطاع الطاقة، لتساهم في ترقية الطاقات المتجددة في سبيل تحقيق الانتقال الطاقوي كما يلي:

أ- القوانين(إقلولي و إقلولي ، 2022، الصفحات 1392-1396):

1- القانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002، و الذي يعتبر أول قانون و نص تشريعي يهتم بقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر.

2- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتعلق بتحديد الإطار العام للسياسة الوطنية في مجال الطاقة و كذا تحديد الوسائل المتاحة التي تسمح بتحقيق هذا الهدف،

بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بترشيد الاستهلاك الطاقوي للتقليل من الآثار السلبية للنظم الطاقوية على البيئة في الجزائر.

3- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 06 فيفري 2002، الذي ينظم قطاع الكهرباء و توزيع الغاز، من خلال منح المتعاملين الحق في دخول المنافسة لإنتاج الكهرباء، و إيصالها للشبكة الوطنية للكهرباء بدون تمييز.

4- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، حيث هدف المشرع إلى استحداث برنامج وطني لتطوير قطاع الطاقات المتجددة، كما نص القانون على إنشاء المرصد الوطني لتطوير الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى ترشيد استهلاك الطاقة و خاصة الطاقة الكهربائية، كما هدف إلى تشجيع و ترقية حماية البيئة، و تنظيم سوق الاستثمار في الطاقات المتجددة و تنظيم الصفقات، حيث يعتبر الإطار القانوني الخاص بتنظيم قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر .

5- قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، و الذي يمول بنسبة 0.5% من الجباية البترولية(عمراوي، جمعة ، و كعواش ، توجه الجزائر نحو الإقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة -نماذج لمؤسسات خضراء-، 2018، صفحة 5).

6- قانون المالية التكميلي لسنة 2011 تحت رقم 11.11 الصادر في 28 جويلية، و المتضمن رفع الإتاوة البترولية الموجهة لتموين الصندوق الوطني للطاقات المتجددة و التوليد المشترك للطاقة من 0.5% إلى 1%(مغاري و صابة مختار، 2019، صفحة 21).

ب- المراسيم(عمراوي ، دحماني ، و بوضياف، مساهمةالطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء بالجزائر، 2018)**:**

1- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق بتكاليف توزيع الغاز و الكهرباء، و استخدام المواد الأكثر محافظة على البيئة، مع عقلنة استخدام الموارد الطبيعية للحفاظ على الجانب الإيكولوجي.

2- المرسوم التنفيذي رقم 11-252 المؤرخ في 11 فيفري 2011، المتعلق بدعم الاستثمار في الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز.

3- المرسوم التنفيذي رقم 13.424 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013، المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمؤسسات ذات الاستهلاك الطاقوي الكبير.

4- المرسوم التنفيذي رقم 16-121 المؤرخ في 06 أفريل 2016، المتضمن تحديد كيفيات التحكم في الطاقات المتجددة.

5- المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، الذي يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة.

2.4الإطار المؤسساتي لدعم الانتقال الطاقوي في الجزائر:

لترقية سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر و تحقيق الانتقال الطاقوي، عملت الجزائر على استحداث العديد من الهيئات نذكر منها مايلي:

- **المحافظة السامية للطاقات المتجددة (HCER):**

تأسست سنة 1982، و هي الهيئة الأولى في الجزائر التي اهتمت بجمع البيانات الاقتصادية، و التي ستقوم الدولة الجزائرية على أساسها بتقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة، و يعتبر إنشائها في إطار سياسة تنمية الطاقات المتجددة، و قد عملت المحافظة على التحكم في التكنولوجيا الخاصة بالطاقة الشمسية، و توجت بإنتاج أول لوحة فوتوفولطية في المركب الالكتروني بسيدي بلعباس سنة 1985، حيث كان من أولوياتها إنتاج اللوحات الشمسية بواسطة المواد الأولية المحلية، و قامت المحافظة السامية للطاقات المتجددة بالاستعانة بهيئات تنفيذية تابعة لها، و نخص بالذكر المراكز التالية(جحموم ، 2012، الصفحات 99-100):

❖ **مركز تنمية التقنيات وإعداد الحماية والأمن:**

يتكفل بتنمية العمل الخاص بالمكونات التقنية المعدة للحماية منالتلوث، وضمان المراقبة والأمن للمواد المشعة أثناء الإنتاج والتحويل والنقل والتخزين، وكذا إنتاج وضمان التموين للسوق الوطنية.

❖ **مركز التقنيات المتقدمة:**

يقوم بتنمية الدراسات والأبحاث والتحكم الروبوتيكي المتعلق بالطاقات المتجددة، كما يقوم بالتحكم في تكنولوجيات الإعلام الآي والالتزام بالدراسات الفضائية والأشعة.

❖ **مركز تنمية المعدات والأدوات:**

يقوم هذا المركز بتوفير المعدات الخاصة بالدراسات والأبحاث لإنتاج وتحويل الطاقة،وإنجاز وإعداد التقنيات الاقتصادية وأنظمة الإنتاج والتموين الطاقوي.

إلى جانب المراكز السالفة الذكر هناك عدة محطات تهتم بالطاقات المتجددة مثل "محطة تجارب الوسائل الشمسية"و"محطة تنمية التقنيات في مجال الخلايا".

- **الوكالة الوطنية لترقية و ترشيد استعمال الطاقة (APRUE):**

أنشئت سنة 1985 تحت وصاية و زارة الطاقة و المناجم، و كان الهدف من إنشائها هو تطوير و اقتراح و تنسيق كل الأعمال الكفيلة بتغطية الطلب على الطاقة، بالإضافة إلى تشجيع التحكم في القطاع الطاقوي و تطوير الطاقات المتجددة(زيدان و زغو، 2022، صفحة 289).

- **مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER):**

يعتبر واحد من ضمن ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي، تم إنشائها سنة 1988 و تعني بتطجوير الطاقات المتجددة، إلى جانب وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES)، و وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم (UDTS)(بن عروس ، 2015، صفحة 13)، و يتركز نشاط المركز و عمله في إعداد و تطبيق البحوث التجريبية في مجال الطاقات المتجددة لفائدة الباحثين و المبتكرين، و توحيد مواصفات معدات تحويل الطاقة المتجددة، و الدراسة و التعمق في بحوث مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى توفير الخبرة الاستشارية، مع ضمان التدريب المتخصص في مجال الطاقات المتجددة(الطيف و كوراد، 2018، صفحة 14).

كما يقوم المركز بالعمل في إطار الشراكة على المستوى الوطني و الدولي، بإجراء بحوث تطبيقية و أنشطة تهدف لتطوير تقنيات استخدام الطاقات المتجددة، من بينها اتفاقية شراكة علمية و تقنية مع وكالة ترقية و عقلنة استعمال الطاقة (APRUE)، تتعلق بتطوير تقنية سخانات المياه، و شراكة مع المعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، تتعلق بتقييس التجهيزات الشمسية الحرارية(لعجال ، 2020، صفحة 170).

- **وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES):**

هي وحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية، و إنجاز نماذج تجريبية تتصل بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري، و ذات الاستعمال المنزلي و الصناعي والفلاحي، كما تهتم بالتجهيزات الشمسية للإنارة الفولتية، و كل من التجهيزات الكهربائية و الحرارية والميكانيكية التي تدخل في تطوير استعمال الطاقة الشمسية(الطيف و كوراد، 2018، صفحة 13).

- **محافظة الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية (CEREFE):**

أنشئت في مارس 2021، تهتم بالمساهمة في الترقية الوطنية و القطاعية للطاقات المتجددة، و الفعالية الطاقوية و تقييم السياسات الوطنية في هذا المجال(دعاس و عبدات ، 2021، صفحة 498).

5.تحليل النتائج:

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول الإطار القانوني والمؤسساتي للانتقال الطاقوي في الجزائر، يمكن التعليق على النقاط الرئيسية التالية:

1. توفرالإطار القانوني و المؤسساتي:

،يظهر التحليل أن الجزائر قد وضعت إطار قانوني ومؤسساتيلدعم وتعزيز الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، تمتلك الحكومة من خلاله القدرة على تسطير استراتيجيات وطنية، وخطط عمل لتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة، وقد تم إنشاء هيئات ومؤسسات مختصة لتنظيم وتطوير القطاع.

2. التحديات البيئية والاقتصادية:

تشير الدراسة إلى أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في مجال الطاقة، مثل زيادة الطلب على الطاقة وتأثيرات التغير المناخي، هذه التحديات تتطلب تدخلفوري للانتقال إلى مصادر طاقة أكثر استدامة وتنويع مصادر الطاقة.

3. دور القطاع الخاص:

تشير الدراسة إلى أهمية دور القطاع الخاص في دعم الانتقال الطاقوي في الجزائر، إذ يمكن للشركات الخاصة أن تلعب دور هام في استثمارات مشاريع الطاقة المتجددة، وهذا يتطلب بيئة استثمارية مشجعة وقوانين واضحة تحمي حقوق المستثمرين.

4. التوعية العامة:

يظهر التحليل أن هناك حاجة إلى تعزيز التوعية بين المواطنين حول أهمية الاعتماد على الطاقات المتجددة، وتشجيعهم على المشاركة في هذا الانتقال من خلال تبني سلوكيات مستدامة،حيث أن التوعية العامة يمكن أن تسهم في تعزيز التحول نحو مستقبل طاقوي أكثر استدام بشكل أفضل.

5. التعاون القطاعي:

توصي الدراسة بضرورة توفير الأطر القانونية و المؤسساتية في سبيل تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لتحقيق النجاح في مجال الانتقال الطاقوي،حيث يمكن أن يساهم التعاون الفعال في توفير التمويل والدعم الحكومي لمشاريع الطاقة المتجددة.

6.خاتمة:

يعد الانتقال الطاقوي في الجزائر تحديا هلما، يتطلب جهود جادة وتدخل متكامل من قبل الحكومة والمؤسسات المعنية، لتتمكن الجزائر من تجاوزالتحديات الكبيرة في مجال الطاقة، و مواجهة تزايد الطلب على عليها، و الحد من تأثيرات التغير المناخي،و خاصة تخفيض اعتمادها الشديد على الطاقة الأحفورية.

و بينت الدراسةتوفر إطارقانوني ومؤسساتي متاح في الجزائر ، يدعم الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة والمستدامة، و عن طريق هته الإجراءات القانونية تبني الحكومة الجزائرية استراتيجيات وطنية، وخطط عمل لتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة، وتعزيز الانتقال إلى الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ومؤسسات مختصة بتطوير وتنظيم قطاع الطاقة، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة للانتقال الطاقوي.

ومع ذلك فهناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها لضمان النجاح الكامل للانتقال الطاقوي في الجزائر، من بينها ضرورة تعزيز التوعية بين المواطنين حول أهمية الاعتماد

على الطاقات المتجددة، وتشجيعهم على المشاركة في هذا الانتقال من خلال تبني سلوكيات مستدامة، كما يلعب القطاع الخاص دور هامفي دعم الاستثمارفي مشاريع الطاقة المتجددة، ولكن من الضروري أن يكون هناك بيئة استثمارية مشجعة، وقوانين واضحة تحمي حقوق المستثمرين وتوفر المناخ الاقتصادي الملائم.

7.قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1. *Twidell, J., & Weir, T. (2015). Renewable Energy Resources. New York: Routledge.*
2. *Morvaj, Z. (2012). Energy Efficiency - A Bridge to Low Carbon Economy. Croatia: InTech.*
3. *Yassa , N., & Khelif, M. (2020). Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables. Alger: Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique (CEREFE).*

4. محمد مصطفى محمد الخياط. (2006). الطاقة: مصادرها - أنواعها - استخداماتها. القاهرة، مصر: وزارة الكهرباء و الطاقة.
5. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. (2005). دليل إحصاءات الطاقة. وكالة الطاقة الدولية.

- **الأطروحات:**

6. رحيمة جحموم . (2012). آفاق إحلال الطاقات المتجددة في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية الجزائر 3.
7. عبد القادر بلخضر . (2013). أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة - حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير الجزائر 3.

- **المقالات:**

8. *Balme, R., & Romano, G. C. (2014). La politique énergétique au cœur de la modernisation. Revue française d'administration publique(150), pp. 435-452*
9. *Berkhout, F., Marcotullio, P. J., & Hanaoka, T. (2012). Understanding Energy Transitions. Sustainability Science, 7(2), pp. 109-111.*
10. جابر دهيمي. (2017). واقع الطاقات المتجددة بالجزائر وسبل تعزيزها. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 4(1)، الصفحات 134-150.
11. جمال بن عروس . (2015). مستقبل برامج الطاقة المتجددة في الجزائر و تبني فلسفة التسويق الأخضر قراءة للواقع الجزائري بين أزمة الغاز الصخري و برامج الطاقة المتجددة. مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2(2)، الصفحات 7-24.
12. حنان زيدان ، و محمد زغو. (2022). الطاقات المتجددة كتوجه للانتقال الطاقوي في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 8(2)، الصفحات 280-295.
13. خليل دعاس ، و عبد الوهاب عبدات . (2021). التحول الطاقوي في الجزائر: واقع و رهانات. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 6(2)، الصفحات 491-505.
14. رحيم متيجي، و حكيمة بوسلمة . (2020). الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية بين الواقع و المأمول. المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، 5(1)، الصفحات 149-166.
15. سفيان بوزيد ، غيسى محمد، و محمود محمد. (2017). آليات تطوير و تنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر. مجلة المالية والأسواق، 4(1)، الصفحات 113-141.
16. سمية عمراوي ، فطيمة دحماني ، و سامية بوضياف. (2018). مساهمةالطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء بالجزائر. استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول. البليدة: جامعة البليدة.
17. سمية عمراوي، خير الدين جمعة ، و محمد كعواش . (2018). توجه الجزائر نحو الإقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة -نماذج لمؤسسات خضراء-. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 2(2)، الصفحات 1-10.
18. صافية أولدرابح إقلولي، و محمد إقلولي . (2022). الإطار القانوني و المؤسساتي للطاقات المتجددة في الجزائر. مجلة صوت القانون، 8(3)، الصفحات 1386-1408.

19. طيب سعيدة، و بن عبو سنوسي. (2018). استراتيجية طاقوية وطنية لتحقيق الانتقال الطاقوي على مدى 2030. مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، 1(3)، الصفحات 163-179.
20. عبد الرحمان مغاري، و صابة مختار. (2019). استراتيجية النهوض بالطاقات الجديدة و المتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 3(1)، الصفحات 9-40.
21. عبد الكريم الطيف، و فطيمة كوراد. (2018). الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 9(3)، الصفحات 7-19.
22. ليلى لعجال . (2020). الانتقال نحو الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9(1)، الصفحات 162-176.
23. محمد طالبي، و محمد ساحل. (2008). أهمية الطاقات المتجددة في حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة. مجلة الباحث، 6(6)، الصفحات 201-211.
24. محمد عشاشي. (2021). الانتقال الطاقوي في الجزائر بين ضرورات التنمية و متطلبات حماية البيئة. مجلة أبحاث قانونية و سياسية، 6(2)، الصفحات 12-35.
25. محمد وكاع . (2011). هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة. مجلة فيلاديلفيا الثقافية.
26. معهد الأبحاث التطبيقي. (2010). مشروع الإنارة باستخدام بالطاقة الشمسية. القدس (أريج): معهد الأبحاث التطبيقي.
27. منصف بن خديجة، و ناصر بوعزيز . (2017). دور استخدام الطاقات المتجددة في حماية البيئة. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 4(1)، الصفحات 151-170.

-المداخلات:

28. ابراهيم زرزور. (2006). التنمية المستدامة و المسألة البيئية. الملتقى الوطني الأول حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
29. أحمد دبيش ، و مروة بوقدوم . (2018). التنمية المستدامة و دور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيقها بالجزائر. الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار في الطاقات المتجددة لتطبيق التنمية المستدامة. البليدة: جامعة علي لونيسي البليدة 2.

OEB Univ. Publish. Co.

تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائرواستراتيجيات تنميته، لتحقيق التنويع الاقتصادي

The analysis of tourism sector state in Algeria and its development strategies to achieve economic diversification

حمزة بوكـفة[1]، عمارزودة[2]

[1]جامعة أم البواقـي، الجزائر. hamza.boukeffa@univ-oeb.dz

[2]جامعة باتنة 1، الجزائر، ammar.zouda@univ-batna.dz

الملخص: عرفت السياحة في السنوات الأخيرة تطورا وتنوعا كبيرا لتصبح من أسرع القطاعات الاقتصادية تطورا على المستوى العالمي، حيث ظهرت وجهات سياحية جديدة وخدمات متنوعة، خاصة مع التطور التكنولوجي وبروز السياحة الالكترونية.

أصبحت السياحة مساهما مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول وكذا فاعلا أساسيا في المعاملات التجارية الدولية، حيث تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

أما في الجزائر فلا زال القطاع السياحي مهمشا ،تنافسيته ضعيفة ومساهمته في الناتج الداخلي الخام هامشية، بالرغم من الإمكانيات الطبيعية المتاحة والتنوع الثقافي الموجود. هذه الوضعية دفعت السلطات لتبني المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية المرتكز على خمس حركيات (الجزائر كوجهة سياحية، الأقطاب السياحية ذات الامتياز، الجودة السياحية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومخطط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية)، ما ينبأ بتحسن أداء القطاع السياحي على المدى المتوسط والطويل وتثمين الوجهة السياحية الجزائرية

الكلمات مفتاحية: القطاع السياحي، التنمية السياحية، المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية.

تصنيف JEL: Z32

Abstract: Over the years, tourism has experienced continued growth and extending diversification to become one of the fastest increasing economic sectors in the world. Tourism is closely linked to development and encompasses a growing number of new destinations .

Tourism has become a key driver for socio-economic progress and one of the major players in international commerce and represents one of the main income sources for many developing countries. In Algeria, the situation of tourism is not the same, the natural and cultural potentials are great and diversified, but this sector is still immature, it does not contribute enough to growth and employment .To get through this state, the government has adopted the strategic plan for tourism development which is based on five major dynamics (Algeria as a tourism destination, Excellence tourism poles, Tourism quality, Cooperation between public and private sectors, Funding Tourism SME's)

.**Keywords:** Tourism Sector, Tourism development, the strategic plan for tourism development.

Jel Classification Codes:Z32.

المؤلف المرسل: حمزة بوكـفة، hamza.boukeffa@univ-oeb.dz

1.مقدمة:

تميز قطاع السياحة والسفر خلال السنوات الأخيرة بحركية وتطور هامين حيث تجاوز معدل نمو الاقتصاد العالمي، مما أثرا إيجابا على المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية (التنمية، التشغيل، معدلات الفقر،...) للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، هذا الزخم العالمي للسياحة لم يصاحبه نسق مماثل للسياحة في الجزائر. حيث حقق القطاع السياحي مؤشرات متدنية مقارنة بالدول المجاورة مثل المغرب، بالرغم من المعطيات والخصائص الطبيعية والثقافية المتشابهة بين البلدين.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة: ما واقع وآفاق السياحة في الجزائر وما مدى تنافسيتها وما الذي جعل أدائها ضعيفا؟ ما هي الإجراءات المتخذة لتطوير هذا القطاع الهام؟

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل واقع السياحة محليا ودوليا والإجراءات المتبعة للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

بهدف الإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور الأربعة الموالية:

- المفاهيم النظرية للسياحة؛
- واقع السياحة في الجزائر وتحليل تنافسيتها؛
- الاستراتيجيات المتبعة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر وفعاليتها.

أولا: المفاهيم النظرية للسياحة

1.تعتبر السياحة نشاطا إنسانيا حركيا ذو أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، وتلعب دورا مهما في تنشيط اقتصاديات الدول، إذ غدت صناعة متميزة تساهم بشكل كبير في الناتج القومي للعديد من الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة.

1. مفهوم السياحة وخصائصها

يوجد اختلاف بين المفكرين في تحديد مفهوم السياحة لاختلاف خلفياتهم العلمية، وكذا تطور مفهوم السياحة عبر الزمن وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف الواردة في الأدبيات.

1.1 مفهوم السياحة

- تعريف Guyer Freuler: عرف هذا المفكر السياحة على أنها ظاهرة تميز العصر الحديث، وترتكز على الحاجات المتزايدة للإنسان للراحة وتغيير الجو والرغبة في اكتشاف جمال الطبيعة والفن والاعتقاد بأن الطبيعة تمنح السعادة للإنسان، ما يقرب أكثر بين الأفراد والمجتمعات والدول، وهي ثمرة التطور التجاري والصناعي وكذا وسائل النقل.

اهتم هذا التعريف بالجانب النفسي من تغيير الجو والراحة، كما اهتم بالجانب الاجتماعي للسياحة من تقريب بين الناس.

- تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة: يطلق مفهوم السياحة على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لرغبات السائح.
- تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMS: تعرف هذه المنظمة السياحة بأنها نشاط يتضمن أربع أركان أساسية هي:
  - تتطلب السياحة تنقل الأشخاص من موقع لآخر خارج مجتمعهم المحلي؛
  - المقاصد السياحية Destinations توفر عددا من الأنشطة، التسهيلات (وسائل النقل، الإيواء، الإطعام)، الخبرات والخدمات؛
  - الحاجات والرغبات المختلفة للسياح تتطلب إشباعا وهي بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا؛
  - تتضمن صناعة السياحة عددا من الأنشطة الفرعية والتي تساهم مجتمعة في توليد دخل بالعملة الصعبة للبلد المضيف.

إذن حسب هذا التعريف والذي يعتبر شاملا، فالسياحة هي حركة الإنسان خارج مكان إقامته لفترة زمنية، لإشباع رغبات معينة، مما يتطلب توفر المكان المقصود على الخدمات والتسهيلات والمرافق الضرورية التي تضمن خدمة احتياجات السائح وتحقيق رفاهيته، وبالمقابل يستفيد المكان المقصود من إيرادات مالية هامة.

2.1 خصائص السياحة: تعتبر السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية خلقا للثروة، إذ تتميز بالخصائص التالية:

- تنوع مكونات النشاط السياحي وارتباطه بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالنقل، الخدمات المصرفية،الصناعة.
- لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توفر الموارد وتنوع المقومات والخدمات السياحية فحسب، بل يتعداه إلى مستوى التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات والعوامل الثقافية والسياسية داخل الدولة المضيفة.
- المنتج السياحي هو منتج غير قابل للتخزين وسريع التلف perishable، لذلك يجب التصرف فيه قبل فوات الأوان، من خلال تخفيض الأسعار في آخر لحظة.

- المنتج السياحي هو منتج موجه للتصدير علاوة عن الاستهلاك الداخلي، لذا وجب دعم وتشجيع المستثمرين في هذا القطاع المولد للعملة الصعبة.
- تعتبر السياحة وسيلة تواصل بين الشعوب والثقافات والأديان.

2. أصناف السياحة

تختلف أصناف السياحة باختلاف المعيار المعتمد، إذ يمكن تصنيفها من حيث الدوافع أو حسب المنطقة الجغرافية.

1.2 التصنيف حسب الدوافع: تختلف الدوافع التي تؤدي بالأفراد للقيام بنشاط سياحي والتي تقودنا ضمنيا لتحديد أنواع السياحة وأهمها ما يلي:

- **السياحة الدينية**: هي من أقدم أنواع السياحة، إذ يتنقل السياح بدافع التعبد إلى مناطق أو أماكن مقدسة في دياناتهم مثل الحج إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة وزيارة المدينة المنورة، القدس الشريف.
- **السياحة الأثرية**: وتتمثل في التنقل لزيارة المناطق الأثرية التاريخية والمعالم الحضارية القديمة مثل الأهرامات في مصر والآثار الرومانية في تيبازة، تيمقاد.
- **السياحة العلاجية**: ظهر هذا النوع لوجود مناطق تتوفر فيها حمامات معدنية ساخنة وكبريتية موجهة لعلاج أمراض المفاصل والجلد على وجه خاص.
- **السياحة الرياضية**: وتتمثل في المناطق التي تمارس فيها رياضات معينة بفعل توفرها على مقومات خاصة مثل ركوب الأمواج، التزحلق على الجليد، أو على الرمال، الغطس...
- **السياحة الترفيهية الاصطيافية**: والغرض منها التمتع بالمناخ وجمال الطبيعة من جبال، بحر.
- **السياحة الفنية**: وهي في الغالب لحضور تظاهرات فنية أو معارض.
- **السياحة العلمية الثقافية**: وغايتها حضور ملتقيات علمية وندوات تسمح بتحسين المستوى العلمي والثقافي للسائح.

2.2 التصنيف حسب المناطق

يمكن تصنيف الأنشطة السياحية حسب هذا المعيار إلى:

- **سياحة داخلية:** وتتم داخل التراب الوطني لدولة ما، كقيام مواطن مقيم في ولاية شمالية بزيارة للمناطق السياحية في جانت أو تمنراست.

- **سياحة إقليمية**: وتتم داخل إقليم واحد يضم عددا من الدول التي تتقاسم الحدود الجغرافية إضافة إلى التاريخ والعادات والتقاليد، كالسياحة بين دول المغرب العربي أو الخليج العربي أو بين دول الاتحاد الأوروبي.
- **سياحة دولية**: وتتم خارج نطاق الدولة والإقليم، حيث تكون الثقافة والعادات والتقاليد واللغة مختلفة.

3.2 التصنيف حسب Belattaf: يرى Belattaf ، أن هناك سياحة كلاسيكية، سياحة معتمدة على الحجم Tourisme de masse ، تظهر من خلال تمركز عدد كبير من الأشخاص في مواقع سياحية محددة عادة ما تنظم في شكل رحلات منظمة Voyages organisés وتكون التجربة مشتركة بين جميع الأفراد ما يخلق ضغطا كبيرا على المحيط، ومن أهم تأثيرات هذا النوع من السياحة نجد الكثافة السكانية، التدفق الكبير للأفراد، مشكل الطاقة، تبذير المياه، القضاء على التنوع البيئي والتراث المحلي وإدخال عادات غير مألوفة للمجتمع المحلي المضيف.

بالمقابل توجد أشكال بديلة للسياحة التقليدية، هذه البدائل تمارس في مناطق طبيعية بهدف الإستمتاع، التعلم وتذوق الطبيعة بشكل عقلاني، لخصهاBelattafفي:

- **سياحة المغامرة***Tourismed'aventure*: وتتمثل في القيام برحلات استكشافية في إطار رياضي لمناطق لم تستكشف من قبل، يكون البحث من خلالها عن مناطق طبيعية غير معروفة وتفتقر عادة للهياكل الضرورية لاستقبال السياح.
- **سياحة الطبيعة***Tourisme de nature*:ترتكز على القيام برحلات لدراسة وملاحظة التنوع النباتي والحيواني والطبيعي.
- **سياحة ريفية***Tourisme rural*: وتتمثل في الرغبة في الاستقلال والتحرر المؤقت من أسلوب الحياة المدنية والبحث عن أماكن للراحة النفسية.

كل هذه الأنماط السياحية تقتضي التحلي بروح المسؤولية وحماية المناطق الطبيعية والموروث المحلي وتلافي جميع أشكال الهدر والاستنزاف، وهو ما يقودنا لمفهوم السياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار إشباع حاجات السائح مع المحافظة على المواقع السياحية وضمان استمراريتها عبر الزمن وعدم المساس بالبيئة والتنوع البيولوجي.

3. أهمية السياحة

أدركت معظم دول العالم أهمية القطاع السياحي، باعتباره مصدرا مهما للمداخيل بالعملة الصعبة ومنشئا لمناصب الشغل وقاطرة للتنمية الاقتصادية مما أدى بهذه الدول سواء المتقدمة مثل فرنسا، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية أو في طريق النمو مثل تونس، المغرب ومصر لتوجيه استثمارات مهمة لهذا القطاع الاستراتيجي، وفيما يلي نوضح الأهمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للسياحة.

1.3 الأهمية الاقتصادية للسياحة: تكمن في العناصر التالية:

☑ **خلق مناصب شغل**

يعتبر النشاط السياحي منشِئا مهما لمناصب العمل سواء بشكل مباشر في الفندقة، الإطعام، النقل الجوي والبري والبحري، المنشآت السياحية، الوكالات السياحية ومنظمو الرحلات، أو بطريقة غير مباشرة من خلال القطاعات المرتبطة بالسياحة كالزراعة، التجارة والحرف التقليدية. وفق آخر الإحصائيات فإن مساهمة قطاع السياحة في إجمالي التوظيف في العالم آفاق 2026 من المتوقع أن تصل النسبة إلى 11 %.

☑ **المساهمة في الناتج الداخلي الخام**

يحقق النشاط السياحي زيادات معتبرة في ثروة الأمم، إذ يساهم بشكل واضح في تحسين الناتج الداخلي الخام لدول العالم،

- **تدفق رأس المال الأجنبي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات**

يساهم قطاع السياحة في جذب رأس المال الأجنبي بعدة طرق، سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع أو من خلال ما تتحصل عليه الدولة من إيرادات سياحية مقابل منح تأشيرات الدخول وإقامة السياح داخل الفنادق، بالإضافة لإنفاقهم اليومي مقابل الخدمات السياحية والمنتجات الوطنية المقتناة بالإضافة إلى فروق تحويل العملة، وتعتبر السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية ل 38 % من دول العالم ، حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول من حيث الإيرادات السياحية .

☑ **تحقيق التوازن الجهوي**

من خلال إقامة مشاريع سياحية في مناطق بعيدة غير حضرية كالريف والهضاب والصحراء بالتركيز على السياحة الريفية، وسياحة المغامرة في الصحراء، وهذا ما يخلق مناصب شغل للسكان المحليين ويحسن مستوى معيشتهم وينشط الأعمال التجارية والصناعات التقليدية.

2.3 الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة

☑ تسمح السياحة برفع مستوى الحياة لدى الأفراد وزيادة فرص التعليم والثقافة وتقليل الفوارق الاجتماعية.

☑ يؤدي الاستثمار في الأنشطة السياحية إلى ترقية الموروث الثقافي وبعث الصناعات التقليدية وزيادة الاهتمام بالعادات والتقاليد والقيم.

☑ تعتبر السياحة أداة للتبادل الفكري والثقافي بين الشعوب وتوطيد العلاقات وتلطيف الأجواء.

ثانيا: تحليل واقع السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية متميزة يمكن أن تجعلها من أكثر الدول جذبا للسياح الأجانب على المستوى الإقليمي وحتى الدولي، لكنها لم تستغل أحسن استغلال.

1. أشكال السياحة الممكن تطويرها في الجزائر

يمكن للجزائر أن تكون وجهة مفضلة للسياح نظرا لتنوع أشكال السياحة فيها وتميزها، إذ نجد سياحة ساحلية في الشمال، سياحة صحراوية في الجنوب، سياحة جبلية، سياحة حموية، سياحة دينية، ثقافية وتاريخية، وبالتالي يمكن تقديم منتجات سياحية متنوعة ومتميزة للسائح بدل سياحة الحجم المنتهجة في تونس.

1.1 سياحة ساحلية

تمتلك الجزائر شريطا ساحليا ممتدا على طول أكثر من 1200 كيلومتر، تتخلله شواطئ رملية وأخرى صخرية ساحرة، وغابات كثيفة عذراء وأشكال مختلفة من الحيوانات البرية. إضافة إلى احتواء المناطق الساحلية على شعب مرجانية خاصة بالشرق (عنابة والقالة)، وتتواجد قرب الساحل حضائر مصنفة كمحميات طبيعية من منظمة اليونسكو مثل حضيرة القالة التي تبلغ مساحتها 78000 هكتار.

الملاحظ هو قلة الهياكل السياحية (هياكل الاستقبال خاصة) في أغلب المناطق الساحلية وعجزها عن تغطية الطلب المتزايد للسياحة الداخلية، ما يستدعي اتخاذ إجراءات تحفيزية للاستثمار السياحي في هذه المناطق.

2.1 سياحة جبلية

تتوفر الجزائر على سلاسل جبلية وغابية متنوعة مثل سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، يمكن استغلالها لغرض سياحة المغامرة واستكشاف الطبيعة كمرتفعات الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج.

3.1 سياحة صحراوية

وهي علامة مميزة للسياحة في الجزائر، إذ تمثل الصحراء في الجزائر ما نسبته 87% من المساحة الإجمالية، وهي أفضل مكان لإقامة هياكل سياحية متميزة توفر للسائح الأمريكي والأوروبي خدمات متنوعة، وتنقسم الصحراء الجزائرية إلى خمس مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف، تنفرد كل منطقة بتضاريسها، عاداتها، تقاليدها وآثارها التي تمتد إلى عصور قديمة. تحتاج التنمية السياحية الصحراوية تفعيل النقل البري والنقل الجوي وتوسيع شبكة المطارات في الجنوب.

4.1 سياحة حموية (الحمامات المعدنية)

تزخر الجزائر بأكثر من 200 منبع مائي معدني ذو خصائص علاجية يتركز أغلبها في شمال البلاد، أهمها حمام أولاد علي وحمام دباغ بقالمة، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحنيفية بمعسكر، وحمام ريغة بعين الدفلى وتشهد إقبالا كبيرا من السياح المحليين والأجانب، لكنها بحاجة إلى تطوير وتحديث لاستقبال عدد أكبر من السياح من خلال إقامة مركبات سياحية رفيعة المستوى.

5.1 سياحة ثقافية وتاريخية

مرت بالجزائر عدة حضارات منها الرومانية، الأمازيغية، الفينيقية العثمانية والإسلامية، تركت كل منها إرثا تاريخيا وثقافيا، صنفت سبعة مواقع منها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو:

- **قلعة بني حماد** (المسيلة): تعتبر قلعة بني حماد أول موقع أثري مصنف لدى اليونسكو وكان ذلك سنة 1980 م، أسست سنة 1007م على يد حماد بن بلكين، ولم يبق منها إلا المئذنة وبقايا من المسجد.

- **مدينة جميلة** (سطيف): أسسها الإمبراطور الروماني Nerva سنة 96 و 98 م، و صنفت كتراث عالمي عام 1982.
- **مدينة تيمقاد** (باتنة): أنشأها الإمبراطور تراجان سنة 100 م، صنفت كتراث عالمي سنة 1982.
- **تيبازة**: أسسها الفينيقيون كمركز تجاري، صنفت من طرف اليونسكو سنة 1982.
- **وادي ميزاب** (غرداية): هضبة صخرية كلسية، تقع شمالي صحراء الجزائر، وتمتاز عن بقية المناطق المجاورة لها بطبيعتها القاسية، صنفت سنة 1982.
- **طاسيلي ناجر**(إليزي): وهي هضبة ترتفع 2000 مترا فوق سطح البحر ومساحة 12 ألف كيلومتر مربع، تحتوي تشكيلات مختلفة من الصخور البركانية والرملية وموقع أثري وفني يعود إلى عام 6000 قبل الميلاد، يحتوي على 15000 رسم ونحت. صنف سنة 1982.
- **القصبة** (الجزائر العاصمة): بنيت من طرف الأمير بولوغين بن زيري في العهد العثماني وهي تشبه المتاهة في تصميمها وتحتوي عدة قصور ومساجد أهمها قصر الداي والجامع الكبير وجامع كتشاوة، تم تدمير أجزاء كبيرة من القصبة بفعل الاستعمار الفرنسي وكذا الظروف الطبيعية. صنفت كتراث عالمي سنة 1992.

2. محدودية البنية التحتية السياحية في الجزائر

1.2 البنية التحتية

تمتلك الجزائر شبكة من الطرق البرية الداخلية بطول 112 039 كيلومتر، منها 29 573 كيلومتر طرق وطنية، و 23.926 كيلومتر طرق ولائية، بالإضافة للطريق السيار الذي يربط شرق البلاد بغربها على مسافة 1216 كيلومتر، بالنسبة للنقل الجوي فيوجد 32 مطارللاستخدام المدني منها 15 مطارا دوليا، ومن المتوقع إنجاز مطار دولي جديد بالعاصمة سنة 2018 بقدرة استيعابية 10 مليون مسافر سنويا وبتكلفة 317 مليون يورو. كما تسيطر الشركة الوطنية (الخطوط الجوية الجزائرية) على النقل الداخلي والخارجي للأشخاص، بالنسبة للنقل البحري فيوجد ستة محطات بحرية في كل من العاصمة، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة وعنابة. كما أن الجزائر قريبة من أهم الأسواق المصدرة للسياح (أوروبا).

أما فيما يخص السكك الحديدية فتمتد حاليا على مسافة 4000 كيلومتر، مع تحسين في نوعية القطارات الخاصة بنقل المسافرين، التي من المتوقع أن تبلغ سرعتها 220 كيلومتر في الساعة.

2.2 محدودية القطاع السياحي

فيما يتعلق بأهم النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر،والتي تم تشخيصها من طرف وزارة السياحة وتهيئة الإقليم، فيمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهم النقائص التي تم تشخيصها في قطاع السياحة

غياب تنافسية المنتجات السياحية	**هياكل استقبال وفندقة غير كافية وذات نوعية رديئة**
- تحتاج الفنادق لإعادة التأهيل والتحديث. - غياب منتجات مميزة جاذبة Produits phares قادرة على إحداث الفارق. - عدم وجود علامة سياحية مميزة	- عجز فيما يخص هياكل الاستقبال، الفنادق والمطاعم ذات جودة وأصالة originalité. - الفنادق وهياكل الاستقبال مهملة، بدون تأهيل ومرتفعة الثمن نسبيا بالنسبة للسائح الوطني؛ - 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.
ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في السياحة - عدم كفاية المواقع الإلكترونية للدعاية والجذب السياحي خاصة للجنوب. - السياحة الإلكترونية غير مفعلة أو غائبة باعتبار أن المواقع الإلكترونية المتوفرة لا تتيح الحجز على الخط أو الدفع. - انعدام القنوات التفاعلية الاتصالية بين العارضين وطالبي الخدمات السياحية. - عدم القدرة على التكيف مع متطلبات عصر المعلومات.	**نقص الكفاءات والاحترافية السياحية** - نقص الكفاءة والاحترافية فيما يخص الخدمات المقدمة للسياح. - نوعية التكوين لا تتماشى مع متطلبات العرض السياحي المتميز. - نقص المراكز والمعاهد المتخصصة في التكوين السياحي المتميز باستثناء المدرسة الوطنية للفندقة بالعاصمة، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو والمعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة وسبع مدارس للتكوين المهني. **تدني مستوى المنتجات والخدمات السياحية** - مشاكل النظافة والصحة العمومية. - خدمات سياحية ذات نوعية متدنية وبأسعار مرتفعة مقارنة بتونس مثلا، التي تعتبر قبلة السائح الجزائري. انعدام برامج التهيئة والنهوض بالمنتج التقليدي المحلي.
ضعف أداء البنوك وعدم تكيفها مع المستجدات - عدم الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة على مستوى البنوك وكذا الفنادق. - عدم وجود مكاتب الصرف وتعقد المعاملات المالية. عدم التركيز على دعم وتمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك.	**نوعية متدنية للنقل وعدم إتاحته وغلاءه** - عدم القدرة على توفير وسائل النقل بالكمية والنوعية المطلوبة والتنوع المرغوب فيه من طرف السياح. - خدمات النقل الجوي رديئة خاصة الوجهة الصحراوية، مع عدم وجود التنسيق الكافي في

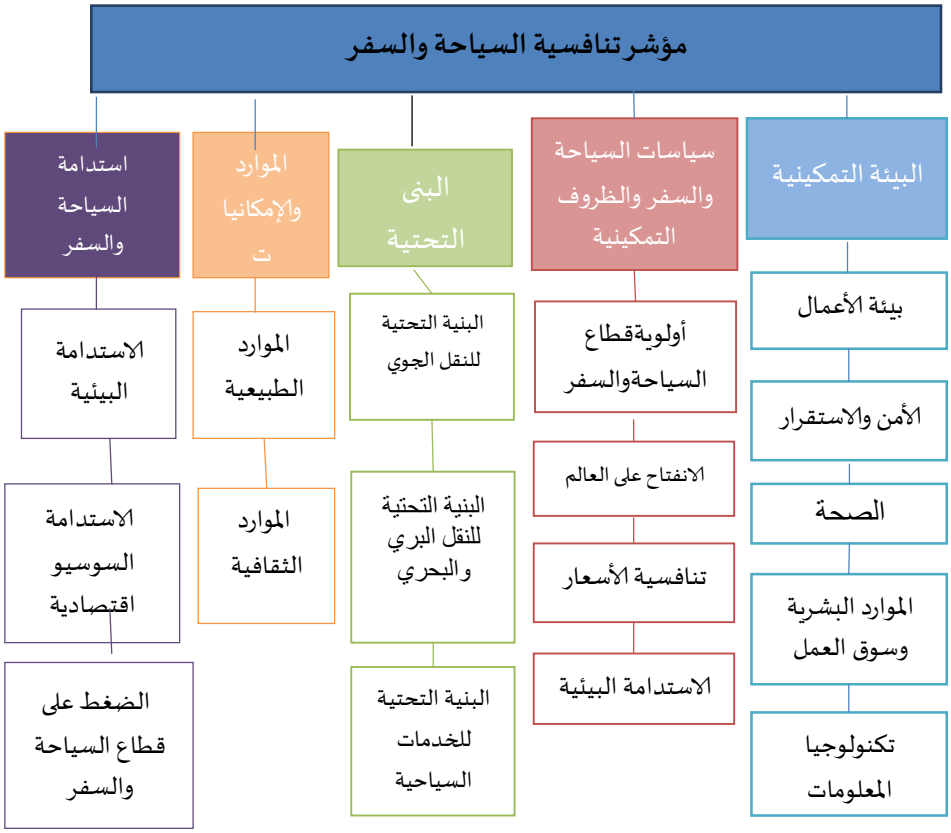
	المطارات. - سيطرة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي ساهم في تدني مستوى الخدمات مع ارتفاع كبير في أسعار التذاكر مقارنة بشركات الطيران العالمية.
عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية - عجز في تسويق الجزائر كوجهة سياحية. - عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي، وعدم فعالية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.	**إدارة وتنظيم غير متوافقين مع السياحة الحديثة** - إجراءات معقدة لمنح التأشيرات والمبالغة في إجراءات الدخول. - غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على المستوى الوطني. - عدم وجود إجراءات تحفيزية فعلية للمستثمرين في مجال السياحة.

المصدر: Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme "SDAT 2025. **Schéma Directeur d'AménagementTouristique et du Tourisme**,**بتصرف**

3. تقييم تنافسية السياحة الجزائرية بناء على تقرير التنافسية العالمي

تتمثل تنافسية القطاع السياحي في مجموع العوامل والإجراءات التي تهي القدرات التنافسية السياحية لدولة ما، وجعلها أكثر جذبا للسياح بمختلف خلفياتهم، وقد حدد المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا لتنافسية السياحة والسفر يتكون من أبعاد، البعد الأول يتمثل في البيئة التمكينية، البعد الثاني يتمثل في السياسات المنتهجة في السياحة والسفر والظروف التمكينية، البعد الثالث يتمثل في البنى التحتية والرابع يرتبط بالموارد والإمكانيات الطبيعية والثقافية، والشكل الموالي يوضح أبعاد مؤشر تنافسية السياحة والسفر Travel & Tourism Competitiveness Index العالمي.

الشكل رقم (1): مؤشر تنافسية السياحة والسفر



المصدر: World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2021, p.4

بتقييم تنافسية مختلف الدول، ويصنفها على أساس المعايير الخمسة، وقد كان ترتيب العشر دول الأولى من حيث تنافسية السياحة والسفر لسنة2021 كالآتي اليابان،الولايات المتحدة، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، سويسرا، أستراليا ، المملكة المتحدة ، سنغافورة، إيطاليا .

وفيما يلي توضيح لمكونات مؤشر السياحة والسفر بالنسبة لكل عامل من العوامل.

الجدول رقم (3): العناصر الأساسية لكل مؤشر من المؤشرات الخمسة لتنافسية السياحة والسفر

1. البيئة التمكينية
1 1. بيئة الأعمال
حقوق الملكية
تأثير القوانين على الأعمال
فعالية الإطار القانوني في فض النزاعات

الوقت اللازم بالأيام لمعالجة رخص التعمير
تكلفة رخص البناء
نطاق التحكم في السوق
الوقت اللازم بالأيام لانطلاق الأعمال
تكلفة الانطلاق في الأعمال
تأثير الضرائب على الحافز في العمل
تأثير الضرائب على الحافز للاستثمار
معدل الضغط الضريبي % الأرباح
2.1 الأمن والسلامة
التكلفة الاقتصادية للجريمة والعنف
موثوقية خدمات الأمن
معدل الجريمة/ 100.000 ساكن
3.1 الصحة والنظافة
معدل التغطية الصحية (طبيب لكل 1.000 ساكن)
إتاحة الخدمات الصحية
إتاحة المياه الشروب
عدد الأسرة بالمستشفيات/ 10.000 ساكن
انتشار مرض فقدان المناعة
عدد حالات الملاريا لكل 100.000 ساكن
4.1 الموارد البشرية وسوق العمل
نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي
نسبة المسجلين في التعليم الثانوي
مدى تكوين وتدريب العمال
درجة توجيه الزبائن
عمليات التوظيف والتنحية
سهولة الحصول على العمال المؤهلين
سهولة توظيف العمال الأجانب
الأجور والإنتاجية
مساهمة المرأة في قوة العمل
5.1 جاهزية تكنولوجيا المعلومات
استخدام تكنولوجيا المعلومات لإتمام المعاملات بين المؤسسات
استخدام الأنترنت لإتمام المعاملات بين المؤسسات والمستهلكين

مستخدمي الأنترنت % للسكان
نسبة المشتركين في خدمات النطاق العريض للأنترنت ADSL
نسبة المشتركين في خدمات الهاتف الخلوي
نسبة المشتركين في خدمة الأنترنت النقال
التغطية بشبكات الهاتف النقال
جودة التزود بالكهرباء
2. سياسة السياحة والسفر والشروط التمكينية
1.2 أولوية السياحة والسفر
أولوية السياحة والسفر في سياسة الحكومة
الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة (% الموازنة)
فعالية التسويق والإشهار في جذب السياح
مفهومية البيانات وتقارير السياحة الحكومية (0-120)
دورية الإفصاح عن البيانات والمعلومات (0-21)
تقييم استراتيجية السياحة (1-10)
2.2 الانفتاح على العالم
متطلبات الحصول على التأشيرة (0-100)
الانفتاح على الاتفاقيات الثنائية للنقل الجوي
عدد الاتفاقيات الجهوية التجارية
3.2 تنافسية الأسعار
الرسوم على السفر وتكاليف المطارات
مؤشر أسعار الفنادق
القدرة الشرائية
مستوى أسعار الوقود
4.2 الاستدامة البيئية
صرامة القوانين البيئية
تدعيم الأنظمة البيئية
استدامة صناعة السياحة والسفر
تركيز الجزيئات (2.5) مغ/م^3
المصادقة على الاتفاقيات البيئية
تركز المياه
الكائنات المهددة
حماية الغابات

معالجة المياه المستعملة %
ضغط الصيد الساحلي طن/ كم^2
3. البنية التحتية
1.3 البنية التحتية للنقل الجوي
جودة البنية التحتية للنقل الجوي
المقاعد المتاحة للنقل الداخلي
المقاعد المتاحة للنقل الدولي
انطلاق الطائرات
كثافة المطارات نسبة لعدد السكان
عدد شركات الطيران المتاحة
2.3 البنية التحتية للنقل البري والبحري
جودة الطرق البرية
كثافة الطرق
كثافة الطرق المعبدة
جودة البنية التحتية للنقل بالسكك
كثافة السكك الحديدية
جودة البنية التحتية للموانئ
فعالية النقل البري
3.3 البنية التحتية للخدمات السياحية
عدد غرف الفنادق/ 100 ساكن
جودة البنية التحتية السياحية
وجود شركات تأجير السيارات
وجود آلات الدفع الآلي
4. الموارد الطبيعية والثقافية
1.4 الموارد الطبيعية
عدد المواقع الطبيعية المصنفة كتراث عالمي
عدد الكائنات الطبيعية
عدد المحميات الطبيعية
الطلب على السياحة الطبيعية
جاذبية الأصول الطبيعية
2.4 الموارد الثقافية
عدد المواقع الثقافية المصنفة كتراث عالمي

التراث الشفهي واللامادي الثقافي
عدد الملاعب الرياضية الكبرى
عدد التظاهرات الثقافية الدولية
الطلب على السياحة الثقافية والترفيهية
5. استدامة السياحة والسفر
1.5 الاستدامة البيئية
التحكم في التغيرات المناخية
التلوث والظروف البيئية
حماية الطبيعة
2.5 الاستدامة السوسيو اقتصادية
معدل الفقر
الحماية الاجتماعية
معدل غير المتمدرسين والعاملين والمتدربين
تكافؤ فرص العمل
حقوق العمال
المساواة بين الجنسين
3.5 الضغط على السياحة والسفر
معدل الإقامة بالفنادق
موسمية السياح الأجانب
تركز الطلب على مناطق الجذب الثقافية
تركز الطلب على مناطق الجذب الطبيعية
التنوع الجغرافي للسياح
جودة المدن ومركز المدن

المصدر: World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2021,,p. 51 – 52بتصرف

لم يدرج تقرير السياحة والسفر العالمي الجزائر في آخر تصنيف له لسنة 2021، 2022. لكن بالرجوع لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر مرتبة متأخرة على كافة المستويات باستثناء عامل تنافسية الأسعار وكذا الموارد الثقافية باعتبار أن سبعة من المواقع الثقافية الأثرية مصنفة كتراث عالمي من طرف اليونسكو، بينما تظهر الموارد الطبيعية في مركز متأخر

نتيجة انخفاض عدد المواقع الطبيعية المصنفة كتراث عالمي والمقدرة بموقع واحد وكذا عدم الالتزام بمعايير البيئة.

ثالثا: الاستراتيجية السياحية المنتهجة في الجزائر لتنمية القطاع وتثمينه

يعد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT) فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني ويعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية استراتيجية فعالة للنهوض بالقطاع السياحي والقضاء على النقائص التي سبق ذكرها.

1. أهداف الاستراتيجية السياحية

حدد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية خمسة أهداف كبرى للسياسة السياحية، وهي كالآتي:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز .
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل منطقة من التراب الوطني.
- الترابط الدائم بين ترقية السياحة والحفاظ على البيئة.

2. الحركيات الخمس للاستراتيجية السياحية

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس حركيات:

الحركية الأولى: مخطط الجزائر كوجهة سياحية

تهدف استراتيجية وجهة الجزائر *Destination Algérie* لإعادة الاعتبار لصورة الجزائر في الخارج وتحسين سمعتها السياحية من خلال بناء صورة مرئية ومقروءة عن وجهة سياحية حقيقية تتمتع بأصالة وعمق، تمكن السياح من عيش تجارب ثرية وفريدة لا توجد في وجهة أخرى.

لأجل ذلك، تم وضع استراتيجية تسويقية ترتكز على محاور أساسية هي كالآتي:

- دراسة سوق العرض والطلب السياحي.
- التعرف على الفئات السياحية المستهدفة المتمثلة في السياح المحليين، الجزائريون المقيمون بالخارج، السياح الأجانب والسياح كبار السن Les seniors.

- تقسيم الأسواق المستهدفة إلى أسواق الأولوية وهي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، أسواق واعدة هي بريطانيا، هولندا، النمسا والدول الاسكندنافية، أسواق بعيدة لكن مستهدفة على المدى الطويل هي الصين واليابان، روسيا، أمريكا الشمالية والخليج.
- التركيز على المزايا التنافسية للسياحة الجزائرية والمتمثلة أساسا في الصحراء الجزائرية نافذة العالم على افريقيا إضافة إلى السياحة الثقافية، الصحية، البحرية ومنتجات سياحية أخرى كالصيد، الغطس والكهوف.
- بناء صورة جديدة وتوسيع شهرة وجهة الجزائر من خلال خلق بوابات إلكترونية سياحية لنشر المعلومات.
- وضع هيكل للرصد واليقظة السياحية ومراقبة تطور رغبات ومتطلبات السياح.
- دعم الأنشطة الترويجية الخاصة بمختلف الفاعلين السياحيين وضمان مشاركتهم الهادفة في التظاهرات والمعارض السياحية الوطنية والأجنبية.
- ابتكار علامة منتوج وتسجيله منتج سياحي جزائري.

الحركية الثانية: الأقطاب السياحية ذات الامتياز

القطب السياحي هو مجموعة مركبات سياحية ممتازة تتوفر على تجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والترفيهية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية ويستجيب لطلب السوق، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تمتد لعدة مناطق أو مدن.

وفي إطار المخطط التوجيهي للسياحة المعتمد، فقد قرر إنجاز سبعة أقطاب سياحية للامتياز على المستوى الوطني هي:

- القطب السياحي للامتياز: شمال – شرق؛
- القطب السياحي للامتياز: شمال – وسط؛
- القطب السياحي للامتياز: شمال – غرب؛
- القطب السياحي للامتياز: جنوب – شرق ويشمل بسكرة، وادي سوف، غرداية والمنيعة؛
- القطب السياحي للامتياز: جنوب – غرب ويشمل القرارة، أدرار، تميمون وبشار؛
- القطب السياحي للامتياز: الجنوب الكبير: ويضم طاسيلي ناجر، إليزي وجانت؛
- القطب السياحي للامتياز: الجنوب الكبير ويضم كلا من أدرار وتمنراست.

الهدف من إنجاز هذه الأقطاب السياحية هو تنمية السياحة وتفعيل التوازن التنموي الإقليمي، مع خلق تنوع في الخدمات السياحية والتركيز على الإمكانيات الخاصة بكل منطقة.

الحركية الثالثة: مخطط الجودة السياحية

تعكس هذه الاستراتيجية إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية، والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز. يرتكز مخطط جودة السياحة زيادة على تطوير الموارد البشرية وتحديث المؤسسات والتجهيزات، على وضع علامة خاصة تميز المنتوج السياحي الجزائري، وتضمن الجودة للعميل من قبل المؤسسات الملتزمة بهذا النهج وهذه العلامة هي " جودة السياحة الجزائر"

ترتكز علامة " جودة السياحة الجزائر " على الامتياز وتتجاوز مفهوم تصنيف المؤسسات السياحية، فهي تشهد بصورة واضحة على أن المؤسسة التزمت إراديا بانتهاج الجودة وهي تسعى دائما لإرضاء العملاء.

الحركية الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أمرا حتميا لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فالدولة تتولى تهيئة الإقليم وإنشاء البنية التحتية من مطارات، موانئ وطرق وكذا توفير الأمن، بينما يتولى القطاع الخاص الاستثمار في الأنشطة السياحية وإقامة الفنادق والمركبات السياحية.

وتهدف استراتيجية الشراكة السياحية بين القطاعين لتحقيق الأهداف التالية:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية: على غرار السفارات، القنصليات، المطارات، المراكز الحدودية، الموانئ والمحطات؛
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛
- تحسين الخدمات الأساسية المقدمة في المواقع السياحية مثل النظافة، المياه، الطاقة، الأنترنت؛
- الحفاظ على الثروة الطبيعية والتنوع البيئي وضمان استمراريتهما؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية من خلال التكوين والتأهيل المستمر.

لتحقيق هذه الأهداف تسعى السلطات للربط بين الفاعلين في قطاع السياحة من مستثمرين ووكالات سياحية بالمختصين في المجال المالي لتحقيق التخطيط الجيد والتنفيذ الفعال للمشاريع الاستثمارية وجعلها أكثر ربحية وضمان استمراريتها، كما تسعى أيضا لخلق شراكات بين القطاع العام وأصحاب الفنادق، شركات الطيران والوكالات السياحية

بالإضافة إلى الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، التي تعتبر أساسية للاستثمار السياحي وتقديم تحفيزات وتسهيلات مالية وجبائية لفائدة المستثمرين وتمكينهم من الحصول على العقار السياحي.

الحركية الخامسة: مخطط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية

تعتبر السياحة صناعة ،مكلفة تحتاج لأموال كبيرة، كما أن العائد على الاستثمار يعتبر بطيئا، ونظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الحصول على التمويل المصرفي فقد ارتأت السلطات العمومية تدعيمها، لضمان استمراريتها ونموها من خلال استراتيجية تمويلية خاصة، تتمثل أهم أبعادها فيما يلي:

- حماية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية.
- العمل على ضمان استمرارية المشاريع السياحية وحمايتها من أخطار الفشل والتوقف.
- جذب الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية وحمايتها.
- تشجيع الاستثمارات السياحية من خلال التحفيزات الجبائية والمالية وتوفير الدعم الفني من استشارات، تحليل المخاطر، دراسات جدوى.
- تسهيل الحصول على التمويل البنكي للمؤسسات السياحية وتخفيض الإجراءات والتكاليف وتمديد فترة التسديد.
- تمويل عمليات التأهيل والصيانة للمؤسسات السياحية وتكوين نوعي للقائمين عليها.

خاتمة:

تعتبر السياحة قطاعا حيويا يمكن أن يدر على خزينة الدولة موارد هامة بالعملة الصعبة، إذا وجد الاهتمام والعناية اللازمين، خاصة مع انخفاض أسعار النفط وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني، وقد بينا من خلال هذه الدراسة أن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تحول دون بلوغه مستويات تنافسية، وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

- ✓ تمتلك الجزائر إمكانيات هامة يمكن أن يؤدي حسن استغلالها للنهوض بقطاع السياحة من بينها السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية.
- ✓ تعاني البيئة التمكينية للسياحة في الجزائر من ضعف كبير.
- ✓ تحتاج البنى التحتية للسياحة لتطوير وتأهيل كبيرين.

- ✓ لا بد من تسهيل وتشجيع الاستثمار السياحي الخاص أو المختلط للرفع من تنافسية الهياكل.
- ✓ تأهيل المورد البشري اللازم للعمل في المجال السياحي من خلال تكثيف إنشاء المعاهد المتخصصة في السياحة وفتح التخصص على مستوى الجامعات.
- ✓ أهمية إقامة المعارض والتظاهرات الدولية للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتسويق الجزائر كوجهة سياحية فريدة.

المراجع

1. الديوان الوطني للسياحة، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، عدد 33
2. الوكالة الوطنية لتطوير السياحةhttp://www.andt-dz.org/ar
3. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة باتنة، 2009 – 2010
4. عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012-
5. عبد السلام ابوقحف، محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992
6. محمد ناصر، إدارة المؤسسات الخدمية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.
7. يحي سعيدي، العمراوي سليم، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013
8. Algeria Infrastructure, 4 ème salon international des transports et de la Logistiques et de la mobilité, 2017
9. Ionela Butnaru, Iuliana Timu, European Union and Development of Romanian Tourism, CES Working Papers, III, 2011
10. Matouk BELATTAF, Evolution, Formes et Impacts de l'activité touristique : pour un tourisme durable, Colloque international sur Economie du tourisme et développement durable , l'Université de Biskra, 9 ,10 mars 2010 .

11. Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme , Livre 2 Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires
12. World Travel & Tourism Council, Travel & Tourism Economic impact 2021 World, Disponible sur le lien:www.wttc.org

OEB Univ. Publish. Co.

تعزيز قطاع السياحة في الجزائر من خلال الأرضيات والبوابات الرقمية وأثره في التنويع الاقتصادي - دراسة تحليلية-

Strengthening the tourism sector in Algeria through digital platforms and portals and its impact on economic diversification - an analytical study-

زبيدي المكي[1]، غربي عبد المالك[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، mekkizm391@gmail.com

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، gherbiam39@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وإبراز أهمية اعتماد تقنيات الرقمنة من خلال الأرضيات والبوابات الرقمية لتنشيط قطاع السياحة في الجزائر، ولجعله أكثر جاذبية واستقطابا للسياح، لما تزخر به بلادنا من مقومات طبيعية كالموقع والتنوع البيئي،ومقومات بشرية، والاستقرار السياسي والأمني والمالي ، بالإضافة إلى التعرف على متطلبات التحول الرقمي الداعمة لتنمية السياحة الداخلية والخارجية، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي لأجل القيام بالدراسة محل البحث، وبالتالي الوصول إلى سياحة رقمية تواكب التطورات الإلكترونية من أجل مرافقة السائح ورقمنة الخدمات المقدمة؛ للوصول إلى سياحة افتراضية تستخدم البيانات الرقمية، وقد وخلص البحث إلى حقيقة أن نظم التكنولوجيا والرقمنة لها دور فعال ومحوري للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر؛ للوصول به إلى مرحلة يكون فيها قادرا على تقديم الإضافة من حيث تنويع النشاط الاقتصادي إلى جانب الأنشطة الاقتصادية المتبقية.

الكلمات مفتاحية: السياحة، السياحة الالكترونية، الأرضيات والبوابات الرقمية، التنوع الاقتصادي.

تصنيف JEL : O43،O33،Z320.

Abstract: *This study aims to clarify and highlight the importance of adopting digitization techniques through digital floors and portals to revitalize the tourism sector in Algeria, and to make it more attractive and attractive to tourists, given the natural components that our country abounds with, such as location, environmental diversity, human components, and political, security, and financial stability, in addition to identifying Digital transformation requirements that support the development of domestic and foreign tourism. In our research, we have relied on the descriptive and analytical approach in order to carry out the study in question, and thus reach digital tourism that keeps pace with electronic developments in order to accompany tourists and digitize the services provided. To reach virtual tourism that uses digital data, the research concluded that technology and digitization systems have an effective and pivotal role in advancing the tourism sector in Algeria. To bring it to a stage where it is able to provide an addition in terms of diversifying economic activity in addition to the remaining economic activities.*

Keywords: tourism ; e-tourism; digital floors and portals; economic diversification.

Jel Classification Codes: Z320،O33،O43..

1.مقدمة:

يعتبر القطاع السياحي من الموارد الاقتصادية الهامة للعديد من الدول، من خلال ما يقدمه من خدمات ومنتجات سياحية بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها في تحقيق المداخيل الوطنية والزيادة في العائد القومي، وفي امتصاص نسبة البطالة وتقليصها، إن الجزائر تزخر بمقومات سياحية هائلة سواء من خلال الموقع الاستراتيجي، أو التنوع الثقافي والمناخي والبشري،أو الاستقرار السياسي والأمني والمالي، والتي هي من العناصر التي تزيد من جاذبية واستقطاب للسياح فيها.

لقد أحدثت الرقمنة تطورا تكنولوجيا هائلا في كل دول العالم، وظهر ذلك جليا في تحقيق إضافات في اقتصاديات كل دول العالم وخاصة دول جنوب شرق أسيا، على اعتبار أن الرقمنة تساهم في تحقيق المزيد من المزايا لكل القطاعات وخاصة قطاع الخدمات من خلال السرعة في تقديم مختلف الخدمات وكفاءتها وتحسين أساليب الأعمال الإدارية اليومية.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على كيفية تفعيل الأرضيات والبوابات الرقمية على تعزيز القطاع السياحي، من خلال التعريف بالمنتجات السياحية باستخدام المنصات والبوابات الرقمية والتكنولوجية، والتي تجعل من الجزائر وجهة وقبلة سياحية دولية، بالإضافة إلى ما سبق سوف يتم التعرف على تحديات التحول الرقمي خاصة ما تعلق منها برقمنة الخدمات المقدمة على اعتبار أن النجاح في هذه الأخيرة واستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الرقمية يجعل من الجزائر دولة سياحية بامتياز، والذي يجعلها تتمكن من تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للريع البترولي والوصول إلى سياحة افتراضية رائدة في العالم.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن للرقمنة والبوابات الرقمية تعزيز قطاع السياحة في الجزائر، وما أثر ذلك على التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى واقع المؤسسات الرقمية السياحية ومدى مساهمتها في تحقيق وتفعيل القطاع السياحي في الجزائر قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- بماذا تتعلق الأرضيات والبوابات الرقمية وما هي مقوماتها وركائزها الأساسية؟

- كيف يمكن تحقيق الريادة السياحية تحت أطر ومبادئ البوابات الرقمية وما هي أهم الآليات التي يجب الاعتماد عليها في تحقيق ذلك ؟

- ما هي مراحل الوصول إلى تحقيق التنافسية في قطاع السياحة في الجزائر؟

- ما هو أثر تطوير القطاع السياحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية :

- تعتبر السياحة والمنتجات السياحية موردا هاما للخزينة العمومية إذا تم استغلالها تحت مبادئ التغيرات الرقمية، باعتبارها ضرورة يفرضها التطور التكنولوجي السريع.

- التحول الرقمي قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في طريقة العمل، وفي طريقة تقديم المنتجات السياحية، كما قد تؤثر في طريقة قيام الأشخاص بعملهم، وقد يكون لها تأثير غير مباشر من خلال إشراك مختلف الهياكل، منها الحوافز، وآلية صنع القرار، وسياسات العملاء، وآليات الربط، التي تتطلب بدورها إعادة تقييم وربما تتطلب تعديلا.

- يعد تبني مفهوم مثل هذه المنتجات، أمرا ضروريا في حالة عدم تمكن الأشخاص من التنقل، وكذلك في حالات التصدي لاستنزاف المال العام وهدره.

- لضمان نجاح عملية التحول الرقمي الشامل لابد من توفر مجموعة هائلة من المتطلبات والركائز الضرورية مثل الإدارة الجيدة، الإحساس بروح المسؤولية، وتوفر نظام رقابة ومحاسبة فعالة وتفعيل دور المجالس الفعالة في الدولة مثل مجلس المحاسبة.

- هناك قابلية ورغبة لتطبيق الرقمنة في مختلف المؤسسات العمومية في الدولة، وجعلها ثقافة ضرورية في كل الأعمال.

أهداف الدراسة :

1) التعرف على ماهية ومفهوم التحول الرقمي في كل القطاعات، وخاصة في قطاع السياحة وخصائصه ومحدداته.

2) التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا البوابات والأرضيات الرقمية وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين الأداء الإداري عموما وفي قطاع السياحة خصوصا.

3) إبراز الدور الذي تلعبه الإدارة الجيدة لقطاع السياحة في الحفاظ على مواردها المالية وترشيد الإنفاق العام.

4) معرفة الآليات التي تساهم بها البوابات الرقمية في تعزيز تنافسية قطاع السياحة حتى تستفيد منها مختلف شرائح المجتمع من جهة، وكيفية جذب السياح الأجانب من خلال التعرف على ما تملكه بلادنا من مؤهلات سياحة هائلة من جهة أخرى.

5) مسار التحول الرقمي في الاقتصاد عموما وفي قطاع السياحة بصفة خاصة على اعتبار ما تدره من موارد مالية هائلة.

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه التحول الرقمي من خلال البوابات والأرضيات الرقمية في تحقيق إضافات متميزة وبأفضل الطرق والممارسات الجيدة والرائدة من خلال تعزيز نظم الرقابة الداخلية والمشاركة والتعاون وبعيدا عن كل أشكال التبذير والإسراف والحد من الفساد بكل أشكاله وهذا لأن من أهم المشكلات التي تواجه العالم اليوم هو سوء استخدام الموارد المتاحة واستغلالها في أغراض لا تخدم المصلحة العامة للمجتمع.

منهجية الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الاستكشافي لتحديد قدر مناسب من المعارف التي تلقي الضوء على المشكلة، كما تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الدراسة نظريا من خلال جمع البيانات من مختلف مصادرها الرئيسية والثانوية.

خطة الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

- ✓ المنتجات السياحية باستخدام البوابات والمنصات الرقمية والتكنولوجية.

- ✓ تحديات التحول الرقمي من خلال (رقمنة الخدمات، والبيانات الرقمية).
- ✓ أثر تطوير القطاع السياحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

2.المنتجات السياحية باستخدام البوابات والمنصات الرقمية والتكنولوجية:

قبل التطرق إلى كيفية استخدام المنتجات السياحية وجب علينا التعرف على كل من السياحة ومقوماتها، وعلى هذه المنتجات لغرض ضبط المصطلحات المرتبطة بها.

1.2تعريف السياحة : تعتبر من المصطلحات التي لقيت اهتملما بالغا من طرف الباحثين والتي يعتبرها أغلبهم عنصر إستراتيجي وهام من أجل خلق الثروة في الدول التي تتمتع بمقومات سياحية هائلة، وحسب الأكاديمية الدولية للسياحة فهي" تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة من الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحالات الترفيهية، وبالتالي فهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح (هواري، جردات، 2005، ص01)، وبالتالي " فهي ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 42 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد" (عبادي، زهواني، 2019، ص 149).

2. مقومات السياحة: السياحة ترتكز على عدة مقومات منها الطبيعية، البشرية، المالية والخدمية وهي:

- **مقومات طبيعية:** وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية .... الخ أي كل مظاهر الطبيعية التي تجذب السياح.

- **مقومات بشرية:** تتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

- **المقومات المالية والخدمية:** وتتمثل في مدى توافر البنية التحتية كالمطارات، النقل البري، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران... ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد والاتصالات، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية(عبادي، زهواني، 2019، ص 150).

2.2 المنتجات السياحية:

إن الحديث عن المنتجات السياحية يقودنا إلى توضيح التسويق السياحي وعناصره وخصائصه، على اعتبار أن المنتجات السياحية هي جزء مهم جدا من عناصر التسويق السياحي والذي يهتم بالخدمات السياحية وكيفية تسعيرها والترويج لها، وهي عوامل يهتم بها التسويق السياحي على كافة الأصعدة (محليا، جهويا، على مستوى الدولة ككل).

1.2 **مفهوم التسويق السياحي:** لدى التسويق السياحي العديد من التعاريف وكلها اتفقت على عنصر الارتقاء بالمشاريع السياحية وكيفية جذب أكبر عدد ممكن من السياح، من هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- ✓ يعرف التسويق السياحي على أنه " هو جميع الأنشطة التي تقوم بها المنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها في سبيل تحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها، بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها، وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي ودوافع السائحين" (بن علية، مرغيش، 2015، ص 174).
- ✓ التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية سواء كانت عامة أو خاصة أو على مستوى محلي أو إقليمي أو وطني أو عالمي، لغرض تحقيق الإشباع لحاجات مجموعة من المستهلكين المحددين وبما يحقق عائدا ملائما " (يونسي،2018، ص 312).
- ✓ التسويق السياحي هو ما تجريه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمشروعات السياحية من تطوير منظم ومنسق للسياسات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، لتحقيق أقصى درجة من إشباع رغبات مجموعات معينة من المستهلكين السائحين مع ربح مناسب (بوعكريف، 2012، ص 72).

2.2 **عناصر التسويق السياحي:** يتضمن التسويق السياحي العناصر التالية (المنتج السياحي،السعر السياحي، التوزيع السياحي،الترويج السياحي، الموارد البشرية، البيئة المادية،عملية تقديم الخدمة)،وبالتالي يتضمن التسويق السياحي كل عناصر المزيج التسويق للخدمات السياحية، وسوف نركز فقط على كلا من المنتج السياحي، وعملية

تقديم الخدمة السياحية، بالإضافة إلى الموارد البشرية وهم المشاركون في تقديم الخدمة.

1.2.2 المنتجات والخدمات السياحية: يمثل كافة الخدمات التي تقوم المؤسسات السياحية بتقديمها مثل الإيواء، الإطعام،التسلية والترفيه،وغير ذلك من الخدمات التي تقدم للسياح.

2.2.2 تقديم الخدمة السياحية: تتمثل في السياسات التي يتبعها مزودو الخدمة السياحية لضمان تقديم الخدمة المطلوبة، كما تضمن هذه العملية النشاطات الأخرى مثل التقديم الآلي للخدمة،كما تقدم المؤسسات السياحية خدمات أخرى مرئية (مثل السياحة الشاطئية والطبيعية)، وغير مرئية مثل(التنظيف والتجهيز).

ويمكن أن تعرف الخدمات السياحية على أنها "منتجات غير ملموسة يتم التعامل بها في أسواق معينة تهدف أساسا إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك وتساهم في توفير جانب كبير من الراحة والاطمئنان والرعاية، كما تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع"(عبد الفتاح الشريعي، 2007،ص 154)، إن الخدمات السياحية تمثل عملية طويلة ومتتابعة حيث أن عملية الاستهلاك تتطلب تتابعا معينا ومحددا عند استخدام أو استهلاك الخدمات السياحية، وعموما هناك ثلاثة مراحل تمر بها الخدمات السياحية يمكن ذكرها فيما يلي:(بوعكريف، 2012، ص 79)

- عمليات توفير وإنتاج الخدمات والسلع السياحية بما يوفر ظروف ملائمة ومريحة للسائح، حيث يمكنه الاختيار بحرية الخدمات المختلفة حسب متطلباته واهتماماته وقدراته المالية.

- عمليات إيجاد وإتمام البنية التحتية اللازمة للسياحة وتحسين نوعيتها، ووجود بهدف تأمين الجو والوسط والوسائل الملائمة من اجل استغلال واستهلاك المنتجات أو الخدمات السياحية المتاحة بسهولة.

- عمليات تعريف وتقديم الخدمات السياحية التي بواسطتها يسهل على السائح بل ويحفزه على الشراء والاستهلاك المباشر للمنتجات السياحية.

3.2.2 الموارد البشرية (المشاركون في تقديم الخدمة): ويقصد بهم جميع الموارد البشرية التي تستخدمها المؤسسات السياحية من تقديم أفضل الخدمات للسياح مثل(المرشد السياحي، العمال، وكل الموظفين في القطاع السياحي).

3. البوابات والمنصات الرقمية:

سوف يتم معالجة هذا العنصر من خلال رقمنة الخدمات، والبيانات الرقمية على اعتبار أن هذه المنصات الرقمية من شأنها ترقية قطاع السياحة وتحقيق عوائد مالية هائلة إذا تم استغلال هذه المنصات الرقمية بشكل جيد.

1.3رقمنة الخدمات: تم إطلاقها خلال السنة2021 شملت الإرشاد السياحي والتعريف بالاستثمار الفندقي واستغلال المياه الحموية بمشاركة قطاعات الثقافة والفنون والشؤون الدينية الأوقاف والمجاهدين وذوي الحقوق والشباب والرياضة للترويج للمنتج السياحي، باستقطاب السياح إلى كل المناطق المؤهلة لاستئناف النشاط السياحي بمواكبة اكبر للتطورات في مجال الرقمنة والترويج للسياحة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، والمشاركة في الفعاليات والتظاهرات السياحية الدولية والاستفادة التجارب الدولية الرقمية آخر مشاركتها كضيف شرف ممثلة في "الديوان الوطني للسياحة" رفقة وفد من المتعاملين السياحيين، في فعاليات الطبعة 28 للصالون الدولي للسياحة والأسفار " Mitt Moscou" المنظم من 15إلى 17مارس بالعاصمة الروسية موسكو الذي عرف مشاركة 20 دولة تم توزيع وعرض مجموعة من الدعائم الالكترونية الترويجية على الزوار للتعريف بالمقومات السياحية بتقنية ثلاثية الأبعاد للتعريف أكثر بتفاصيل الوجهات السياحية الجزائرية.

بالإضافة إلى ما سبق تم تنظيم مسابقة أحسن عمل في المجال السياحي في الطبعة الثانية لجوائز لسياحة الجزائرية، من أجل "تحفيز المتعاملين والمهنيين للعمل على تحسين وتطوير خدماتهم ومؤسساتهم الفندقية مساهمة السياحة الداخلية بالارتقاء بالخدمات السياحية وضرورة مراجعة سياسة الأسعار الحالية لخلق تنافسية حقيقية بين المستثمرين "أحسن نشاط فندقي ترويجي (مريم بسعود وآخرون،2022، ص ص 24-25).

وكذلك الاعتماد على اقتصاد المعرفة بتفعيل حوكمة اقتصادية تعمل على إعادة التوازن للسوق السياحة الذي يضم مشاركة أكثر من عشر قطاعات أخرى على غرار النقل والثقافة البيئة..الخ

وتفعيل مرن المهن والحرف، على غرار الصناعات التقليدية، الفلاحة، ترويج لأكلات الشعبية كما وجرب استشراف مستقبل السياحة بخلق التنافسية خصوصا في مجال الأسعار التي يعيب القطاع بفتح المجال أمام الاستثمار السياحي الرقمي ونموذج وكالات السفر تشجيع المحتوى السياحي واستعاب التراث اللامادي مرن طرف المؤسسات الحكومية من اجل التنمية المحلية الإقليمية والدولية(شنبي، عتو، 2020، ص 11).

2.3 مساهمة البيانات الرقمية في ترقية قطاع السياحة في الجزائر: تساهم البيانات الرقمية في إنعاش وترقية السياحة من خلال تحديات التحول الرقمي ومتطلباته ومعرفة العوائق التكنولوجية التي تحول دون تطوير هذا القطاع الحيوي فمن خلال هذا التحول الرقمي يمكن الوصول إلى سياحة إلكترونية رائدة.

1.2.3 تعريف التحول الرقمي: " انتقال منظمات الأعمال إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجاتها(Michael Wade,2015,p 03)، ويتمثل التحول الرقمي في إحداث التغير التنظيمي من خلال استخدام التقنيات الرقمية ونماذج الأعمال بتحسين الأداء " (ياسر عبد الرحمان،2019،ص 213).

وحسب الأستاذة دلال الحارثي فإن التحول الرقمي : "هو تحويل تنظيمي متكامل، بغرض تسهيل الإجراءات والعمليات الإدارية ورفع جودتها، للوصول إلى مرحلة النضج الرقمي" (الحارثي،2023،ص 6).

2.2.3 تحديات التحول الرقمي:

تواجه الدول التي تتبنى التحول الرقمي في مختلف القطاعات والأعمال الإدارية اليومية تحديات عدة لعل من أهمها ما يلي (إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021،ص 89- 90):

- مقاومة التجديد : غالبا ما تتميز القطاعات العمومية بالبيروقراطية والروتين من حيث الممارسات الإدارية والأدوار الثابتة. ولذلك، فإن أي عملية ابتكار قد تؤدي بطبيعتها للتحفظ في تبنى أي تغيير مستجد، خاصة عندما يكون الابتكار خارجيا أي مدفوعا من مؤسسة حكومية أخرى، أو من القطاع الخاص للوصول إلى التكامل في خدمة ما. وغالبا، ما ينظر إلى التأثير المنهجي للابتكار والتغيير على أنه عائق غير مرحب به داخل المؤسسات. وقد يؤدي الافتقار إلى الحوار بين مختلف أجزاء النظام العام، على المستوى الرأسي أو الأفقي، وبين مختلف المجموعات والوظائف المهنية إلى إعاقة الابتكار ومنع انتشاره.

- غياب الموارد أو عدم كفايتها: تعتبر هذه السمة بوجه عام، هي العائق الرئيس أمام الابتكار، ولا ينحصر مفهوم الموارد في الدعم المالي فحسب، ولكنه يمتد ليشمل افتقار المهارات اللازمة، أو الموارد البشرية، أو القدرة على الاستعانة بخدمات الدعم الأخرى، التي ربما تكون لازمة لتنفيذ الابتكارات.
- المقاومة العامة للتغيير : من المفترض والمعلوم بأن عموم الأشخاص في مشاريع إعادة تنظيم طريقة يقاومون التغيير، وهو ما قد نراه واضحا تقديم الخدمات العامة؛ ما يفسر عزوف عامة الناس أو حتى رؤية البعض بأن التغيير قد يمثل شكلا من أشكال المخاطرة.

وتكون المقاومة عند أعلى مستوياتها عندما لا يحظى الجمهور على سبيل المثال بالمعرفة الكافية حول الفائدة التي ستعود عليه نتيجة التغيير، والأثر المباشر الذي قد ينعكس عليه. ومع ذلك، قد تكون بعض أنواع التغيير موضع ترحيب أكثر من غيرها من قبل متلقي الخدمات أو غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

- سرعة التغيير وحجمه : تخضع اليوم الإدارات والخدمات العامة لعدد كبير من التغييرات الجذرية، التي غالباء ما تسمى بالإصلاحات الحكومية (Government Reforms)، وغالبا ما تؤدي الإصلاحات السريعة والكبيرة إلى بيئات عمل غير مستقرة عندما لا تكون الرؤية المتوسطة أو طويلة المدى واضحة في الميدان التنفيذي خاصة عند قيام القادة بالتسويق للتغيير من منظور غامض وعام للغاية وبالتالي إفراغه من معناه، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى تكون انطباعات سلبية تضعف احتمالات نجاح توطين التغيير،وهي حالة عامة تعرف بالإجهاد الناجم عن الابتكار؛ أي الإرهاق الذي قد يحدث عند مجموعة من الناس نتيجة الممارسات التي تركز على الابتكار بشكله السطحي، وتفشل في توليد ابتكار ذات قيمة.
- الحجم والتعقيد : يتألف القطاع العام من كيانات تنظيمية معقدة وواسعة النطاق، ويمكن لذلك أن يشكل في حد ذاته حواجز داخلية تعوق الابتكار والتغيير. ويمكن أن تتكون هذه الحواجز من نقص وثغرات في المهارات المطلوبة، أو عدم وجود اتفاق واضح حول التغيير، وكذلك صعوبات في التواصل وإيصال وجهات النظر بشكل دقيق. وفي مثل هذه البيئات بالكاد يمكن تبني الابتكارات الصغيرة الناجحة أو توسيع نطاقها.
- العزوف عن المخاطرة والمساءلة : توجد تحفظات متأصلة في القطاع العام حول آليات تقديم الخدمات العامة، وما يتعلق بإجراء أو تنفيذ أي تغيير عليها. وذلك مرتبط

بالفكرة العامة لدى كثير من العاملين في القطاع الحكومي بأن أي تغيير أو تجديد يعني زيادة احتمال المخاطرة والذي قد يهدد وظائفهم أيضا. إضافة إلى ذلك، لا تٍ كافأ المؤسسات العامة عادة وخاصة تلك التي يتابعها السياسيون ووسائل الإعلام عن كثب، بل تكون أكثر عرضة للانتقاد عن غيرها، لذلك، فإن القيادات في قطاع الخدمات العامة يتبعون نهج حذر في تبني أي تغيير قد يؤدي بالإضرار بصورتهم الشخصية أو المؤسسة ككل. ويبدوا أن الاعتقاد السائد حول ثقافة اللوم والمساءلة بات يضعف من مبادرات التغيير الكبيرة، خاصة في ظل الصعوبات التي قد يواجهها المخطط في إلمامه وتصويره لكامل التأثيرات المحتملة التي قد تنتج من عميلة التغيير.

3.2.3 العوائق التكنولوجية :

تتمثل هذه العوائق في عدم توافر الحلول التكنولوجية اللازمة لحل المشكلات القائمة بشكل واضح وصريح. والتحدي الرئيس هنا يكمن في اعتقاد وتركيز كثير من الممارسات على أن التكنولوجيا هي الحل في حد ذاتها، دون فهم دقيق للمنظومة الكلية التي تعمل فيها. فتلجأ المؤسسات للتركيز على النواحي التقنية في عمليات التنفيذ، واعتبار هذه النواحي ابتكارا في حد ذاتها، دون إيجاد ربط بينها وبين الحلول التي أوجدتها مع المستهدفات الإستراتيجية.

- افتقار المؤسسات للقدرة على التعلم : تفتقر المؤسسات بالمجمل إلى الهياكل أو الآليات اللازمة لتعزيز التعلم ونشر الممارسات الجيدة داخلها. وتتعدد أسباب ذلك ما بين توفر القدرات اللازمة لإعادة الهيكلة والتنظيم المؤسسي وتغير القيادات والعاملين بشكل مستمر، وعدم مشاركة المعلومات بحجة الحفاظ على السرية بالمؤسسة، وعدم تقييم السياسات السابقة ونتائجها، ومناهج العمل البيروقراطي التي تتبع سلاسل القرارات الصارمة من المستويات الإدارية العليا.في حين أن الأفكار المبتكرة قد يتم اكتشافها بالصدفة، إلا أن إتباع وتضمين أسلوب منهجي كعنصر صريح، وجزء أساسي من إستراتيجية المؤسسة من شأنه أن يؤدى إلى وضع السياسات والإجراءات المناسبة ونشرها، وفي تسهيل عمليات تخصيص الموارد اللازمة، وتقييم النتائج ونشر المعرفة والتغلب على كثير من التحديات التي تم ذكرها.

4.2.3 متطلبات التحول الرقمي:

تم تطبيق التحول الرقمي عبر عدة متطلبات تشمل التقنيات والبيانات والموارد البشرية والعمليات، حسب التفصيل التالي :

- التقنيات: يتم التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، البيانات، والتخزين والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تفنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة، كما يستلزم ضمان مستوى خدمة مناسب لأفراد المنظمة، وعملائها وموردیها عبر فرق عمل مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة.
- البيانات : يفترض أن تقوم منظمات الأعمال بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال، وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن بيانات التنبؤ بالمستقبل كما يجب متابعة البيانات بشكل . مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المنظمة وتوقعاتها.
- الموارد البشرية: تشكل الموارد البشرية جانبا حيويا يصعب على المنظمات تطبيق التحول الرقمي بدونه حيث يتوجب توفير كوادر . مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ القرارات الفعالة، كما يتطلب تخطيط الرؤى وتنفيذها كفاءات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتغير والتطوير.
- العمليات: يجب على منظمات الأعمال إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويتضمن ذلك إنشاء بناء تقني يتضمن سياسات وإجراءات تغطي كافة نشاطات المنظمة.وعملياتها مترابطة مع التقنيات اللازمة والتطبيقات المطورة والبيانات المعالجة.

4. أثر تطوير القطاع السياحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الهامة والتي يمكن أن تحقق موردا إضافيا أو بديلا هاما للريع البترولي، حيث يراه بعض المؤلفين نعمة بإمكانها تمويل وترقية القطاع السياحي لتحقيق عوائد كبيرة للخزينة العمومية، في حين أن هناك آخرون يرون الريع البترولي نقمة على الاقتصاد الجزائري خاصة في حالة انهيار أسعاره في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تبعاته المختلفة، ولغرض توضيح أثر السياحة على النوع الاقتصادي لابد من توضيح بعض العناصر منها:

1.4 المفهوم العام للتنوع الاقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة من خلال التقليل من اعتماد الشبه كامل على إيرادات القطاع النفطي التي تتميز بارتباطها بالعالم الخارجي الذي يولد مشكلة الانكشاف الاقتصادي

ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، وبالتالي فالتنويع يعمل على ظهور منتجات جديدة من مكائن ومعدات وسلع نهائية وإدخال أنماط حديثة ملائمة للظروف البيئية تأتي نتيجة تطويع وتطوير التكنولوجيا، أي توسيع القاعدة وتكثيف الشبكات الإنتاجية من خلال فتح قنوات جديدة (عبير، سهيلة،2019، ص 233)، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يتمثل في الاعتماد على أكثر من قطاع لأجل تمويل الخزينة العمومية وزيادة مداخيل الدخل الوطني.

يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي على أنه " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا"(Stephen M,2003,P51).

2.4 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء فإن للسياحة نسبة تعتبر مقبولة بالنظر إلى المعدات والإمكانيات والثقافة المحدودة لمقدمي الخدمات السياحية وهذا ما يوضحه الجدول أسفله:

الجدول1:يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008- 2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة %	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	6.3	3.3	5.3	6.3

المصدر: (مهيدي، 2018، ص 187)

فمن خلال الجدول أعلاه نلحظ أن قطاع السياحة يساهم بنسب متوافتة في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بوتيرة بطيئة بعض الشيء وهذا راجع إلى قلة المشاريع السياحية وعدم توجه الدولة إليها، وعدم وضع استراتيجيات واضحة لاستغلال المقومات السياحية الموجودة في الجزائر واعتبارها عنصر مهم جدا في تحقيق عوائد هائلة للخزينة العمومية.

3.4 مساهمة قطاع السياحة في زيادة مناصب الشغل:

في حالة استغلال هذا القطاع المهم فإنه يوفر مناصب شغل كبيرة وبالتالي التقليل من مشكلة البطالة التي يعاني منها أغلب دول العالم وهذا ما يبنه الجدول أسفله الذي يوضح مساهمة قطاع السياحة في إحداث مناصب شغل للفترة الممتدة من سنة (2008إلى غاية 2016) كما يلي:

الجدول2: عدد مناصب الشغل التي يحققها فطتع السياحة للفترة(2008/ 2016):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل	227.7	269.2	254.1	266.6	292.2	321.4	305.9	327.3	399.6

المصدر: (مهيدي، 2018، ص 189)

4.4 مساهمة قطاع السياحة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم السياحة بشكل كبير جدا في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة، سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها مقابل منح تأشيرات الدخول والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السياح، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التي تقدم لهم، وكذا فروق تحويل العملة،أو من خلال بيع المنتجات والسلع الوطنية والمواد الفولوكلورية للسائح، كماء تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل قطاع السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38% من دول العالم، وكذلك من أكبر خمس مصادر لبقية الدول(سعيدي، العمراوي،2013، ص 101).

5. خاتمة:

تعتبر الجزائر قبلة سياحية بامتياز على غرار دول شمال إفريقيا خاصة ودول العالم عامة، لما تزخر به من مقومات سياحية هائلة، وهذا إذا ما تم استغلالها بالشكل اللائق والمطلوب، حيث أن للسياحة عوائد متعددة وكبيرة جدا باعتبارها أهم مورد للخزينة العمومية، فقد تم التعرض في البحث إلى مختلف المنتجات السياحية من خلال المزيج السياحي والمقومات السياحية التي تميز الجزائر، وكذلك البوابات والمنصات الرقمية التي أطلقتها بلادنا من خلال رقمنة الخدمات، بالإضافة إلى كيفية مساهمة البيانات الرقمية في تطوير هذا القطاع الحساس، وهذا بتفعيل عدة عناصر والتي من بينها التحول الرقمي والتعرض إلى متطلباته وكذا مختلف العوائق التي تعترضه، وأخيرا توضيح وأثر هذا التطوير على التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة هذا الأخير في كل من الناتج المحلي الإجمالي، وفتح مناصب شعب جديدة، وكذا تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي زيادة سلة العملات في الخزينة العمومية، ومن خلال مما سبق ولأجل تفعيل القطاع السياحي وجعله يحقق إيرادات من شأنها أن تجعل السياحة هي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وبديلا للريوع البترولية فقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أنه يمكن للسياحة أن تكون بديلا رئيسيا للعوائد البترولية وبالتالي تحقيق تنوع اقتصادي من خلال الرقمنة والبوابات الرقمية على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أنها توقفت في شهر

ماي 2016 عن الاعتماد على البترول، وأصبح اعتماد مواردها بشكل كبير على السياحة والرقمنة والخدمات... ونحن بدورنا من أحل تفعيل ذلك نقترح ما يلي:

- يجب إعادة النظر في إستراتجية هذا القطاع ووضع مخططات قصيرة ومتوسطة المدى من أجل النهوض بالسياحة وجعلها أكثر جاذبية خاصة للمستثمرين الخواص ورجال الأعمال.
- نقل ومحاكاة تجارب الدول الرائدة في القطاع السياحي، مع مراعاة خصوصية الثقافة والمعتقدات السائدة، وعدم طمس مقومات الهوية العربية الإسلامية الموجودة في الجزائر.
- لهذا القطاع دور مهم وأساسي في تعزيز التدفقات المختلفة سواءا منها السياحية أو النقدية أو الثقافية والذي من شأنها تدعيم القطاع السياحي في الجزائر وترقيته.
- يجب إعطاء صورة عالمية رائدة عن مدى التقدم والرقي والرفاهية والفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه السينما والثقافة التي تنشرها على المدى الطويل.
- تطوير البنى التحتية والتكنولوجيا خاصة في الجنوب الجزائري باعتباره يساهم بدرجة كبيرة في السياحة بما يحتويه من مقومات وتعدد ثقافاته واختلاف عاداته وتقاليده.

6. قائمة المراجع:

1- يونسي مصطفى، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر – الواقع والرهانات- مجلة الحقوق والعلوم السياسية – دراسات اقتصادية-30(1)، جامعة زيان عاشور الجلفة.

2- بوعكريف زوهير،التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة- دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011.

3- عبادي محمد، زهواني عبد الرزاق،تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية – اتصالات الجزائر نموذجا- مقال منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد03، 2019، 146- 162.

4- لخضر بن علية، مختار مرغيش، تفعيل السياحة باستعمال نظم المعلومات الجغرافية مع تسليط الضوء على التجربة السعودية، مجلة البديل الاقتصادي،العدد3،جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة،الجزائر ص 174.

5- إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، **الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات، 2021**.

6- طارق عبد الفتاح الشريعي، **التسويق السياحي- التسويق الفندقي** -حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ،2007ص.

7- صورية شنبي،الشارف عتو، أشكال السياحة وفق أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأكثر حداثة - فرنسا نموذجا-، مجلة المالية و الأسواق العدد 01، المجلد 07 ،(223- 236)، 2020.

8- مريم منال بسعود ، رياض محمد لبرق ، حمزة محجوبي، رقمنة القطاع السياحي بالجزائر بين الأهداف والفرص (وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2030)، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2022،(11-30).

9- بن عمروش فريدة، الاتصال الرقمي وفق منظور مقترب للاستخدامات والإشباعات، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 54، 2021، (1-19).

10- بدرين آمال، إستراتيجية الاتصال في المؤسسات السياحية الجزائرية عبر المواقع الإلكترونية، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر03، 2011.

11- إصدارات المنظمة العربية

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Michael Wade**, A Conceptual Framework for Digital Business Transformation**, Global Center for Digital Business Transformation, June 2015, P : 03.

OEB Univ. Publish. Co.

السياحة رهان اقتصاد المستقبل ضمن خطط بناء اقتصاد متنوع وتنافسي - إطلالة على التجربة الإماراتية لتعزيز الرؤية الجزائرية

Tourism is a bet for the future economy as part of plans to build a diversified and competitive economy - a view of the Emirati experience to enhance the Algerian vision

عادل قرين[1]، فارس طلوش[2]

[1]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة (الجزائر)، a.grine@centre-univ-mila.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي (الجزائر)، mehditellouche@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على قطاع السياحة بدولة الإمارات العربية المتحدة مع تشخيص إسهاماته في عملية التنويع الاقتصادي وتحليل مؤشرات التنافسية الخاصة بهذا القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن القطاع السياحي في الإمارات يلقى اهتماما بالغا ، ويساهم بنسب بارزة في الناتج المحلي الإجمالي ويتصدر مؤشرات التنافسية السياحية على مستوى الدول العربية كما يحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق قمنا بتقديم مقترحات لتعزيز الرؤية الجزائرية في قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية: السياحة ، التنويع الاقتصادي ، الجزائر ، الإمارات العربية المتحدة.

تصنيف JEL: E64 , B22.

Abstract:

This study aimed to review the tourism sector in the United Arab Emirates with a diagnosis of its contributions to the process of economic diversification and an analysis of the competitiveness indicators of this sector.

The study concluded that the tourism sector in the UAE receives great attention, contributes significantly to the gross domestic product, and tops tourism competitiveness indicators at the level of the Arab countries, as it occupies advanced ranks at the global level. In this sense, we have submitted proposals to enhance the Algerian vision in the tourism sector

***Keywords**: Tourism ; economic diversification ; Algeria ; United Arab Emirates.*

***Jel Classification Codes**:E64 , B22.*

1.مقدمة:

إن التقلبات الحاصلة في أسعار البترول بالأسواق الدولية، جعل من اقتصاديات الدول النفطية أكثر عرضة للصدمات والأزمات ، وذلك لاعتمادها على مصدر وحيد للدخل ، الأمر الذي دفع بالعديد منهذه الدول للعمل على تنويع القطاعات الاقتصادية ومحاولة الرفع من قدرتها التنافسية. والجزائر واحدة من هذه الدول مطالبة بالبحث عن بدائل وحلول تمكنها من بناء اقتصاد متنوع وتنافسي ، ولعل أحد هذه البدائل إن لم نقل أبرزها هو قطاع السياحة على اعتبار الجزائر لها من المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تؤهلها لأن تكون وجهة سياحية رائدة. ولكن فشل السياسات أو لنقل محدوديتها للنهوض بهذا القطاع في الجزائر يقودنا للحديث عن ضرورة الاطلاع على تجارب رائدة في هذا المجال والاستفادة منها ،ولقد برزت دولة الإمارات العربية المتحدة مع مطلع الألفية الحالية كوجهة سياحية يقصدها ملايين السياح من مختلف أصقاع العالم ، كما تصدرت في السنوات الأخيرة مؤشراتالتنافسية السياحية عربيا وعالميا.

وبناءا على ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للجزائر تعزيز رؤيتها في مجال السياحة من خلال التجربة الإماراتية؟

1.1 أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- البحث على بدائل تسمح ببناء اقتصاد جزائري متين ، متنوع وتنافسي يكون بعيدا عن الأزمات التي ميزته بسبب التذبذب الحاصل في أسعار النفط؛

- ضرورةالاطلاع على التجارب الدوليةالتي نجحت تدريجيا في تنويع اقتصادياتها وجعلت من بعض القطاعات أكثر تنافسية على المستوى العالمي ،ولا سيما تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال السياحة؛

-الاستفادة من التجربة الإماراتية فيقطاع السياحة ،بهدف تعزيز الرؤية الجزائرية في هذا المجال.

2.1.منهجية البحث:

اعتمدالباحثين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطلاع على المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنافسية في قطاع السياحة ، مع الوقوف على بعض المؤشرات المرتبطة بدولة الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

2.مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي والتنافسية السياحية

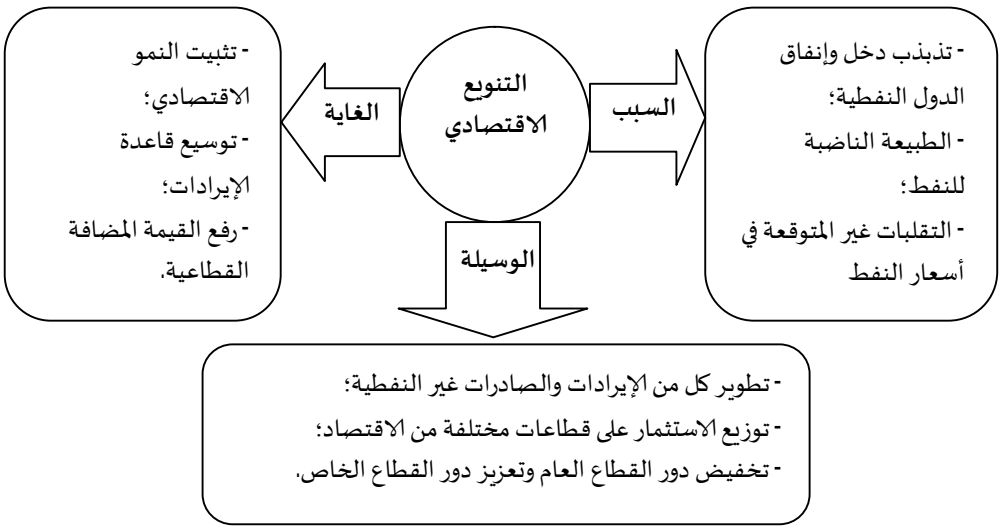
1.2 التنويع الاقتصادي

1.1.2 تعريف التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة ،مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل "(زغاشو و دهان، 2017، صفحة 74).

وهناك من عرفه أيضا بأنه: " عملية تدريجية لتحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة ، والارتقاء بها تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد "(بسبع و عمي، 2018، صفحة 112)

ويمكن تبسيط مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال الشكل الموالي :

الشكل 1: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي



المصدر:(بللعما، 2018، صفحة 14)

2.1.2أهداف التنويع الاقتصادي: يمكن حصر الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي (عقون و سمايلي، 2021، صفحة 14):

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية؛

- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة؛
- إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية؛
- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية في جميع المجالات ، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية الشاملة ، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي؛
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

2.2 التنافسية السياحية

1.2.2 تعريف التنافسية السياحية:تعرف التنافسية السياحية بأنها: " قدرة المنشأة أو القطاع أو الدولة على تقديم منتجات سياحية بإمكانيات تتفوق فيها على منافسيها في الأسواق المحلية والدولية دون دعم أو حماية حكومية بالإضافة إلى ارتفاع جودتها بما يرضي ويلبي حاجات ورغبات السياح " (شعلال و راتول، 2019، صفحة 281).

كما عرفت على أنها: " تعظيم القيمة المضافة ومستوى الإنتاجية في قطاع السياحة والسفر من خلال جذب الاستثمارات في قطاع السياحة، كفاءة عمليات وصول وعودة السياح، اختراق وتسويق البلد في عدد كبير من دول العالم وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية وتقديم خدمات سياحية ذات مستوى عال من التقنية والجودة يتماشى مع متطلبات العولمة "(بوطورة و الوافي، 2021، صفحة 298).

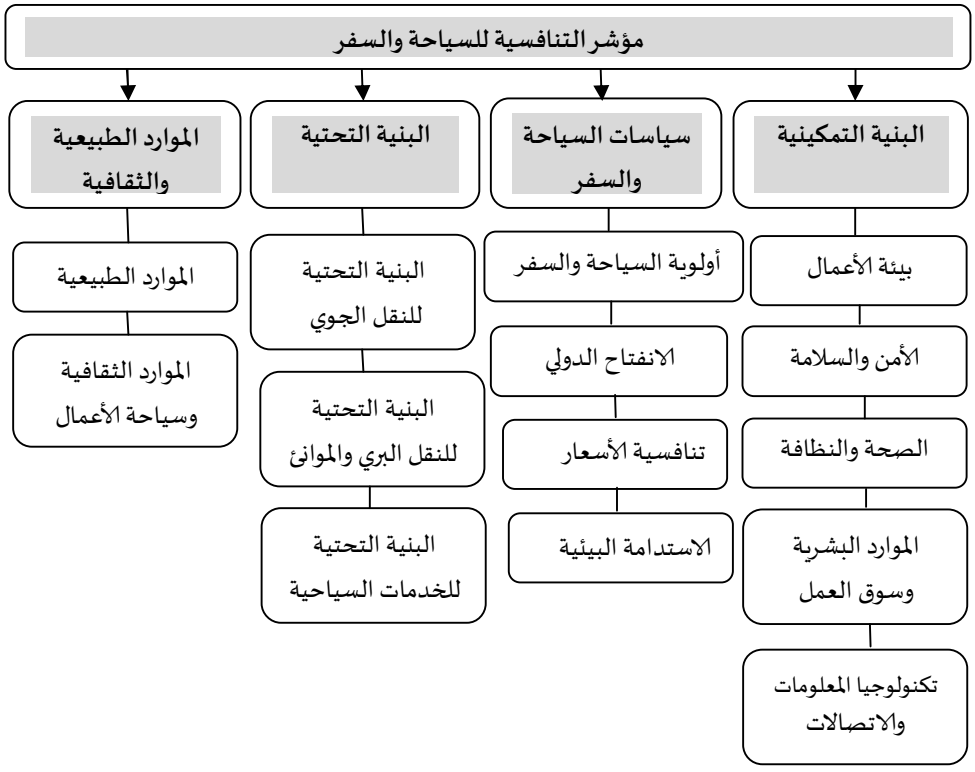
وتجدر الإشارة إلى أن خطط تسويق واستراتيجيات تعزيز القطاع السياحي تتضمن بشكل أساسي الأسعار ، النوعية ، الانطباع ، ونوعية الإدارة فكثير من الدول تمتلك الميزة النسبية (أي المواد الأولية للسياحة مثل: الطبيعة ، التراث ، التاريخ ، العلاقات التسويقية والثقافية، الأنشطة المختلفة ، الفعاليات والمهرجانات) وتمتلك الميزة التنافسية (أي المصادر المساعدة كالبنية التحتية والتسهيلات المتوافرة)(عزايزية، 2022، صفحة 16).

2.2.2 مؤشر تنافسية السياحة والسفر: يعتبر التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مقياس حقيقي لتقييم القدرات التنافسية للقطاع السياحي على المستوى الدولي والإقليمي ، المؤشر هو قياس للعوامل التي تجعل الدولة جذابة لتطوير الأعمال في صناعة

السياحة والسفر ، فهو يبرز نقاط القوة ومواطن الضعف لكل بلد يشمله المسح كل عامين ، ومدى جاذبية البلدان كوجهات سياحية متميزة تستقطب الزوار والمسافرين الراغبين في إشباع احتياجاتهم من المتعة والتسلية والترفيه وغيرها(بن مرزوق و سراي، 2018، صفحة 222) .

،يصدر المنتدى تقاريرالتنافسية للسياحة والسفر كل سنتين فتقرير سنة 2017 تحت مسمى " تمهيد الطريق لتحقيق استدامة أكثر شمولا في المستقبل " وفي سنة 2019تحت عنوان " نقطة التحول في السياحة والسفر ". ويستند مؤشر قطاع السياحة والسفر على أربعة محاور رئيسية ولكل محور مجموعة من الدعائم كالآتي:

الشكل 2: مكونات مؤشر التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2019



Source:(World Economic Forum, 2019, p. ix)

3. السياحة في دولة الإمارات مجال للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنافسية السياحية :

تتمتع الإمارات بمقومات سياحية جذابة تجمع بين التنوع البيئي وتطور في البنية التحتية ،وساعد التخطيط السياحي علىتطوير القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات والتي يمكن إبرازها من خلال الوقوف على نصيب كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، بما فيها أنشطة يمكن اعتبارها على أنها

تابعةللقطاع السياحي سواء كليا أوجزئيا، والتعرف كذلك على مختلف المؤشرات السياحية التي توضح قوة القطاع السياحي في الإمارات العربة المتحدة.

1.3 المقومات السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة 83600 كلم^2، وتحتل المرتبة الثالثة خليجيا من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وتمتد على مساحة 644 كلم على سواحل الخليج العربي من شبه جزيرة قطر حتى رأس مسندم مرورا بمضيق هرمز. كما تطل على خليج عمان بساحل طوله 90 كلم، مما ساعد على وجود تنوع بيئي ما بين البحر والصحراء والواحة والجبل، كما تتمتع دولة الإمارات بعناصر جذب طبيعية أخرى تتمثل في شاطئ طويل وصحراء داخلية ومجموعة من الواحات والجبال والوديان(بركان و بوصفصاف، 2016، الصفحات 164 - 165).

لقد أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، اهتماما كبيرا بالقطاع السياحي من خلال تطوير بنية تحتية متطورة ومرافق تلبي متطلبات السياح الأجانب ، إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات في القطاع الفندقي والنقل من مطارات وموانئ وشبكة طرق، ووسائل اتصالات ومواصلات وغيرها من الخدمات. وكذلك التطور التكنولوجي في تقنيات المعلومات والاتصالات ، ويمكن القول أن أهم ميزات البنية التحتية في الإمارات ما يلي(صبيحي، 2017، صفحة 309):

- نظام مشروعات حرة؛
- بنية تحتية متطورة جدا خاصة بخدمات النقل؛
- اتصالات سلكية ولاسلكية حديثة؛
- قطاع متطور للخدمات والمعاملات المالية؛
- أماكن مخصصة لتنظيم المعارض والمؤتمرات الدولية؛
- مكاتب إدارية ومرافق سكنية عالية الجودة؛
- خدمات موثوقة للطاقة والمرافق ، إضافة إلى خدمات أخرى؛
- مستشفيات ومدارس ومحلات تجارية من الدرجة الأولى.

إن التنوع البيئي والاستثمار المستمر في القطاع السياحي جعل دولة الإمارات من أهمالوجهات السياحية عالميا خاصة وأنه يوجد بها عدد من أنواع السياحة كسياحة التسوق ؛ سياحة المغامرات ؛ السياحة الثقافية ؛ السياحة التعليمية ؛ السياحة الإستشفائية العلاجية ؛ سياحة المعارض والمؤتمرات(قطاف و بزقرار، 2017، الصفحات 41 - 42).

وتواجه الإمارات عدة تحديات تتعلق بمناخ الدولة الذي يتميز بمناخ صحراوي حارا صيفا وبارد شتاء ، وهذا ما جعل الصيف يشهد حركة معاكسة حيث يتجه السكان المحليين إلى قضاء عطلهم في الخارج ، مما أدى بالدولة إلى طرح مجموعة من الخطط والأفكار للحد من خروج السياح من البلد واستمرار الحركة السياحية الوافدة من الخارج بتنظيم المهرجانات والفعاليات الخاصة بالتسوق وإقامة الدورات الرياضية والمؤتمرات. ورغم استقطابها لموارد بشرية هائلة فإنها تعتبر غير كافية في ظل وجود فوائض مالية ضخمة مصدرها النفط يتم ضخها في مختلف المشاريع بهدف زيادة تنوع وتنافسية قطاعات الاقتصاد الإماراتي.

2.3 تجربةالإماراتفيالتخطيطالسياحي: يتم التخطيط السياحي على مستوى كل إمارة من الإمارات السبعة ، ويمكن إبراز التخطيط السياحي في دبي كما يلي(لحمر، 2014، الصفحات 147-148):

- رأس المال البشري: كجزء من رؤيتها ورسالتها وتماشيا مع إستراتيجية دبي عام 2015 ،أنشأت الدائرة مركز التميز لتطوير الموارد البشرية ذات المستوى العالمي في جميع مستويات صناعة السفر والسياحة في الإمارات، من البرامج التدريبيةللمرشدين السياحيين إلىإصدار الشهادات للمدراء العامينوالموظفين، وللدائرةبرامج حصريةخاصة بتدريب مواطني دولة الإمارات في صناعة السفر والسياحة.

- الإطار المؤسساتي: الدائرة هي السلطة الرئيسية للتخطيط والإشراف على تطوير قطاع السياحة، وهي مسؤولة عن تصنيف الفنادق والشقق الفندقية ودور الضيافة في الإمارة، هذا لضمان المعايير الدولية ومستويات عالية من رضا العملاء، بالإضافة إلى ذلك، توفر الدائرة تعليمات فيما يخص سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة والسياحة الخضراء وغيرها.

- القوانين واللوائح: الدائرة هي المسؤولة عن المهام الإدارية المتعلقة بإصدار التراخيص السياحية والمتابعة مع إجراءات الترخيص تضم موافقات مبدئية، التجديد والتعديل والإلغاء. كما أنهامسؤولة عن المهام الإدارية المتعلقة بإصدار تصاريح دائمة أو مؤقتة للنشاط السياحي مع المتابعة والتفتيش على مثل هذه الأنشطة لضمان امتثالها للقوانين واللوائح المنفذة في دبي .

- الإنتاجية:الدائرة تقوم بتوظيف تكنولوجيا متطورة للغاية ومجموعة من الخدمات الإلكترونية لإدارة الأعمال، والرد على الزبائن والبائعين.

-الابتكار:الدائرة تسعى جاهدة باستمرار على الابتكار من بوابة السياحة الجديدة www.definitelydubai.com لتقديم دورات تدريبية للصناعة بالتعاون مع المهنيين، وتقوم بالحملات الترويجية في الداخل والخارج للترويج للسياحة والصناعة والتجارة في دبي.

كما تعتمد الخطة الإستراتيجية للإمارات على سياسة تسويقية ناجحة، وهي السبب الرئيسي في جذب السياح، حيث ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياحية المتوقعة والإمكانيات السياحية المتاحة عن طريق العمل على(نعيمي و بن حراث، 2019، صفحة 173):

- سياسة جودة المنتج والتسعير السياحي؛
- التنشيط السياحي؛
- مهرجان دبي للتسوق،(جعل دبي وجهة تسوق رائدة عالميا)؛
- مفاجآت صيف دبي، (قضاء إجازة صيفية تتكامل فيها العروض الترويجية بالجوائز والفعاليات الترفيهية)؛
- معرض إكسبو دبي 2020(Expo Dubaï)،(يستمر لمدة 6 أشهر ويستقطب ملايين الزوار).

ويعود نجاح وتفوق دولة الإمارات في استقطاب عدد كبير من السياح، إلى تنفيذخطط تم التسطير لها مسبقا لتحقيق رؤية إستراتيجية متكاملة مع قطاعات أخرى كالنقل والتجارة، والتي تهدف إلى جعل الإمارات وجهةسياحية عالمية،وهوما حققته حاليا ولازالت تتطلع إلى المزيد.

3.3 مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة:

يمكن إبراز مساهمة السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال ما تبينه الجداول التالية:

يوضح لنا (الجدول 1) مساهمة مختلف القطاعات في التنويع الاقتصادي بما فيها مساهمة السياحة من خلال أنشطة متنوعة كالإقامة والخدمات الغذائية والتجارة والنقل.

الجدول1:التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(%)

القطاعات الإنتاجية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	34.2	21.9	16.7	29.5	30.0	29.8	29.1
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات	10.5	12.2	12.8	11.7	11.6	12.5	12.0
الصناعات التحويلية	7.8	9.0	9.5	8.3	8.5	8.4	8.8
التشييد والبناء	8.3	9.7	10.3	8.4	8.5	8.3	8.3
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	7.8	9.5	10.1	8.6	5.5	8.0	8.2
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	5.5	6.4	6.6	5.8	5.4	5.2	5.6
الأنشطة العقارية	5	6.3	6.9	5.7	3.0	5.4	5.4
النقل والتخزين	5.8	6.8	7.4	5.4	8.5	5.7	5.1
المعلومات والاتصالات	2.4	2.9	3.0	2.9	5.9	2.9	3.3

الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	2.6	3.5	3.9	3.2	2.8	2.9	3.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.6	3.1	3.3	2.6	2.5	2.6	2.7
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	2.1	2.4	2.6	2.2	2.3	2.3	1.8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.7	2.0	2.1	1.90	1.8	1.7	1.8
الأنشطة الأخرى	3.6	4.3	4.8	3.90	3.7	4.3	5.0

المصدر: من إعداد الباحثين واعتمادا على التقارير الاقتصادية والإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة :(وزارة الاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة، 2023) .

وفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ استحواذ القطاعات غير النفطية المتنوعة على أغلب الناتج، فهي تتراوح ما بين 65.8%و 83.3%ويرجع ذلك إلى النمو المحقق في العديد من القطاعات كتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات وقطاع الصناعات التحويليةوقطاعالتشييد والبناءوقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين وبعض الأنشطة الأخرى.سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 ركودا بمعدل (-6.1%)مقارنة مع نمو بلغ 3.4% سنة 2019 وجاء هذا التراجع في الناتج نتيجة انكماش الناتج غير النفطي بمعدل (-6.2 %)وانكماش الناتج النفطي بمعدل (-6.0 .%)وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1418.9 مليار درهم سنة 2020 ،بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1317.9 مليار درهم.

الجدول 2:تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحةفي الإمارات للفترة (2014-2019)

الوحدة (مليار درهم)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	120.2	126.4	139.5	148.1	155.9	168.4	177.8

Source: (UAE Ministry of Economy, 2023, p. 01)

نلاحظ من (الجدول 2) أن مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة في تنامي مستمر للفترة (2014-2019)، فقطاع السياحة والسفر ساهم في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019بنسبة 11.9%،بينما تراجعت نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 إلى حدود 5.4%بسبب جائحة كوفيد- 19.

الجدول 3: إجمالي إيرادات فنادق دولة الإمارات(مليار درهم) - للفترة (2014-2020)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات الفنادق	32.70	32.90	31.60	31.70	31.30	30.70	16.60

Source: (UAE Ministry of Economy, 2023, p. 01)

نلاحظ من (الجدول 3) المبالغ المعتبرة للإيرادات التي يتم تحصيلها من طرف الفنادق في الإمارات وحصيلتها تقريبا مستقرة للفترة (2014 - 2019) ، بينما عرفت تراجعا خلال سنة 2020 بسببجائحة كوفيد- 19 أين عرف الإشغال الفندقي 54.7% بينما كان يشكل سنة 2019 نسبة 74%من الطاقة الاستيعابية للفنادق(وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2023).

الجدول 4:عددالنزلاء والليالي الفندقية في دولة الإمارات(بالملايين)- للفترة (2014-2022)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد النزلاء	19.70	21.40	22.90	24.60	25.50	27.10	14.90
عدد الليالي	63.70	69.80	73.90	78.20	80.30	85.00	54.30

Source: (UAE Ministry of Economy, 2023, p. 01)

نلاحظ من (الجدول 4) تزايد في عدد النزلاء والليالي التي يقضيها السياح في الفنادق للفترة (2014 - 2019) وذلك بمتوسط يفوق 3 ليالي لكل سائح مع تراجع عدد النزلاء والليالي سنة 2020 بسبب الجائحة كما سبق وأن أشرنا سابقا. هذا وقد أشارت وزارة الاقتصاد في الإمارات أن عدد الفنادق وصل سنة 2020 إلى 1089 فندقا بسعة 180000 غرفة فندقية .

هذا وقد ساهم قطاع السياحة قبل تفشي الجائحة بـ 745000 وظيفة عام 2019 أو ما نسبته 11.1 % من سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة . كما بلغ إجمالي الإنفاق السياحي ما قيمته 182.2 مليار درهم استحوذ فيها إنفاق السياح القادمين من الخارجعلى ما نسبته 77.6 % (وزارة الإقتصاد الإماراتية، 2023، صفحة 33)

4.3 تنافسية قطاع السياحة والسفر الإماراتي:

أسست الإمارات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، هو مركز حكومي تابع لوزارة شؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم إلحاقه بالوزارة بموجب قرار من مجلس الوزراء في 2 نوفمبر 2020، ويهدف إلى تطوير وتعزيز أداء الدولة في مجالات التنافسية العالمية والإحصاء والبيانات، ودعم مسيرة الدولة لتحقيق مئوية الإمارات 2071. يعمل المركز على تنظيم القطاع الإحصائي من خلال بناء نظام إحصائي وطني متكامل، ورفع القدرة التنافسية للدولة في مختلف القطاعات وتعزيز مكانتها ضمن تقارير ومؤشرات التنافسية العالمية، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دوره كأمانة عامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وفي قطاع السياحة بالتحديد تم اعتماد المؤشرات التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لقياس تنافسية قطاع السياحة والسفر في دولة الإمارات.

كما يقوم المركز باقتراح السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والخطط المتعلقة بالتنافسية والإحصاء، وتعزيز ونشر ثقافة التنافسية وأهمية توفر البيانات والمعلومات الإحصائية على

مستوى الدولة كمنظومة موحدة تمتاز بالشمولية والدقة والاتساق والحداثة، بالتعاون مع الجهات الحكومية والسلطات المختصة والعمل على توفيرها وإتاحتها(وزارة شؤون مجلس الوزراء الإماراتي، 2023، صفحة 01).

ويمكن القيام بإطلالة على الترتيب الخاص بالإمارات وباقي الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية للسياحة والسفر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 5: تنافسية قطاع السياحة والسفر 2019

الدولـــة	الترتيب العالمي	الترتيب عربيا	قيمة المؤشر	الفرق عن سنة 2017		فرقعن المتوسط المرجعي	
				الترتيب	% التقدم في الترتيب	إقليميا %	عالميا %
الإمارات العربية	33	1	4.4	4-	% 1.3-	20.5	15.3
قطر	51	2	4.1	4-	%1.5	12.4	7.5
عمان	58	3	4.0	8	%5.1	8.1	3.4
البحرين	64	4	3.9	5-	%0.4	6.2	1.5
مصر	65	5	3.9	9	%7.0	5.9	1.3
المغرب	66	6	3.9	1-	%2.2	5.9	1.2
السعودية	69	7	3.9	6-	%1.4	5.3	0.7
الأردن	84	8	3.6	9-	%1.2-	2.5-	6.7-
تونس	85	9	3.6	2	%2.4	2.5-	6.8-
الكويت	96	10	3.4	4	%2.7	7.1-	11.1-
لبنان	100	11	3.4	3-	%0.3	8.1-	12.1-
الجزائر	116	12	3.1	3	%2.5	14.5-	18.2-
اليمن	140	13	2.4	4-	%0.9-	34.3-	37.2-

Source:(World Economic Forum, 2019, p. 44)

حسب (الجدول 5) أعلاه تحتل الإمارات العربية المتحدة صدارة الدول العربية ضمن تقرير مؤشر تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019بمؤشر 4.4 رغم تراجعها بأربعة مراكز في الترتيب العالمي مقارنة مع سنة2017 محتلة بذلك المرتبة 33 عالميا ، ويرجع هذا التراجع حسب التقرير ذاته إلى انخفاض مؤشر السلامة والأمن من 6.6 سنة 2017 إلى 6.3 سنة 2019 وكذلك الانخفاض المسجل في البنية التحتية للنقل البري و الموانئ والتي تراجع مؤشرها من 4.9 إلى 4.5 مابين سنتي 2017 و 2019 ، ومع ذلك وفق ما جاء في التقرير فدولة الإمارات العربية المتحدة تجاوزت المتوسط الإقليمي بنسبة 20.5% ، والمتوسط العالمي بنسبة 15.3%.وتحتل الإمارات

مراتب متقدمة في جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل الجوي والبنية التحتية للخدمات السياحية.

ويبرز التقرير تقدم طفيف للترتيب العالمي للجزائر ضمن تقرير تنافسية السياحة والسفر مقارنة مع سنة 2017 بمؤشر بلغ 3.1 من 7 ويرجع هذا الانخفاض في المؤشر حسب تقرير سنة 2019 إلى انخفاض عدة مؤشرات واحتلالها مراتب متأخرة منها مؤشر بيئة الأعمال ؛ البنية التحتية للخدمات السياحية ؛ الاستدامة البيئية ؛ الانفتاح الدولي.

4.رؤية الجزائر السياحية 2030 ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT) إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى عن السياحة في الجزائر ؛ ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT)فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية وغيرها من الإمكانات المتاحة ووضعها في خدمة السياحة،مع إعطاء الأولوية والعناية اللازمة للقطاع السياحي ليكون أحد القطاعات الأساسية ضمن مسار التنويع الاقتصادي .

ويسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتحقيق الأهداف الخمسة التالية(وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2023، صفحة 01):

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات ؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة ؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني ؛
- تحسين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.

ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر ؛
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية ؛
- نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلاموالاتصال ؛
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛

- مخطط لتمويل الأنشطة السياحية المختلفة وجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب.

وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 يتطلب تطوير السياحة في الجزائر تحديد إستراتيجية تقوم على مفهوم جديد تشكل فيه إدارة الموارد البشرية الرافعة لإخراج السياحة ورفعها إلى جانب الفروع الاقتصادية الأخرى لتكون بديلا للثروة الزائلة المتمثلة في النفط. وذلك بتشخيص نقاط قوة وضعف النشاط السياحيالحالي ، مع الاستفادة من تجارب الدول الناجحة بخصوص القطاع السياحي ؛ وإجراء تعديلات تتناسب و الاتجاهات الجديدة للسياحة.مع تنويع العرض السياحي وكذلك العملاء بحيث يكون النشاط السياحي أكثر تفاعلاومرونة في مواجهة التقلبات التي قد تحدث في السوق السياحي.

ولقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الجهات الفاعلة ذات الأولوية التي يجب إقناعها بضرورة تنمية وتطوير القطاع السياحي بما يسمح بخلق سياحة مستدامة في الجزائر ، وهي (Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, 2008, p. 10):

- السائحون الذين أصبحوا يدركون جيدا المنتجات السياحية التي تقدمها الوجهات المنافسة بحاجة إلى أن يطمئنوا وأن يقتنعوا بزيارة الوجهة الجزائرية.

- الواصفون: (وكالات الأسفار ، الناقلون ، المرشدون ، الصحفيون ، قادة الرأي ، الوسطاء التجاريون وغير التجاريون). يحتاج هؤلاء السفراء إلى تنظيم وتحسين عملهم أكثر من أجل بعث إشارات قوية عن الوجهة الجزائرية.

- المروجون ،والمستثمرون الذين يجب طمأنتهم بإمكانية ضمان عائد سريع وآمن على الاستثمار.

- أصحاب الفنادق والمطاعم وعمال النقل ...إلخ، يجب إشراكهم وتوعيتهم بضرورة النهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

- المواطنين الذين يجب توعيتهم بالآثار الإيجابية للسياحة ، وأنه يمكن أن يساهموا بشكل مباشر في ظهور سياحة مستدامة وعالية الجودة.

5.خاتمة:

إلى زمن ليس بالبعيد كان وضع قطاع السياحة الإماراتي يشبه حال السياحة بالجزائر أو لنقل ليس من اهتمامات وأولويات دولة الإمارات العربية المتحدة ، لكنمع استغلال عائداتالطفرة النفطية وضخها في القطاعات الاقتصادية المتنوعة والتي كان أبرزها القطاع السياحي جعل من هذا الأخير يتبوأ الصدارة عربيا ويحتل مراتب متقدمة عالميا ، وقد أبانت التجربة الإماراتية في قطاع السياحة على نتائج بالإمكان أن يقتضى بها في الجزائر.

النتائج:يمكن حصر النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

- يأتي القطاع السياحي في دولة الإمارات العربيةالمتحدة في المقدمةمن حيثإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية ، واحتلاله المرتبة الأولى عربياولمراتب متقدمة عالميا ضمن مؤشرات التنافسية للسياحة والسفر .

- الاهتمام البالغ الذي توليه الإمارات العربية المتحدة للقطاعات الداعمة للقطاع السياحي، كمشاريع البنية التحتية، والنقل ، وقطاع البناء والعقارات، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهم في ريادة هذا القطاع، وبالعكس من ذلك محدودية البنية التحتية في الجزائر جعل منه قطاعا متواضعا.

- تعتمد الإماراتكثيراعلىأسلوبالتخطيطوالرؤيةالإستراتيجيةللتنويع في القطاعات الاقتصادية ، والتخطيطالسياحي هوسلسلةمنالقرارات التكاملية بين الإمارات السبعة و مختلف القطاعات التي تشرف عليها كل إمارة ؛ و يبدو واضحا محدودية التنسيق بين مختلف القطاعات في الجزائر أو على الأقل بين الدوائر الوزارية رغم وجود مخططات على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ؛

- اللامركزية في الإدارة والتخطيط للقطاعات الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، انعكس إيجابا على أداء وتنافسية العديد من القطاعات وخصوصا القطاع السياحي ، بينما الإدارة والتسيير المركزي لقطاع السياحة فيالجزائر نتج عنه تخبط في التنفيذ والمتابعة وعراقيل أخرى ؛

- أولت الإمارات أهمية بالغة للاستثمار السياحي من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص الوطني والأجنبي وهو ما نتج عنه تدشين العديد من الفنادق والمتاحف وحدائق التسلية ومراكز التسوق وغيرها مما سمح بالارتقاء بجودة الخدمات السياحية وجعلها أكثر تنافسية ، في حين أن الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال متمركزا في الحظيرة الفندقية التي تبقى محدودة من حيث عددها ونوعها؛

- تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على الابتكار والتنويع والترويج عند تقديم المنتجات السياحية كإقامة المهرجانات والفعاليات التي تستقطب السياح من مختلف أنحاء العالم ، بينما يبدو في الجزائر قصور في التعريف بالمقومات السياحية للبلد.

- عملت الإمارات على استقطاب الأيادي الأجنبية المؤهلة لتغطية العجز المسجل في قطاع السياحة ، بينما الجزائر تزخر بطاقات بشرية هائلة كان بالإمكان أن تكون هي نقطة البداية لبناء قطاع سياحي متعدد الأنشطة وتنافسي.

الاقتراحات:من خلال التجربة الإماراتية يمكن تعزيز الرؤية الجزائرية باقتراحات نراها ذات أولوية وهي كالآتي:

- إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية كالمطارات والموانئ والطرق وتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أصبحت أكثر من ضرورة في قطاع السياحة،من أجل الوصول إلى السياح في مختلف مناطق العالم؛

- اعتماد الأقطاب السياحية وإتباع اللامركزية في إدارتها وتسييرها مع إحداث تنسيق وتكامل أثناء إعداد الخطط السياحية والتي يجب أن تتماشى وطبيعة القطب السياحي وخصائصه الطبيعية والثقافية ؛

-الانفتاح أكثر على الدول المصدرة للسياح وتقديم لهم التسهيلات في مجال التأشيرة ، مع فتح خطوط جوية مباشرة خاصة نحو الجنوب الجزائري ؛

- تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب المزيد من الاستثمارات السياحيةالمحلية والأجنبية التي تسمح بتشييد منشآت سياحية ذات مواصفات عالمية ؛

- إقامة المؤتمرات والمعارض التجارية ومختلف الفعاليات الرياضية والثقافية ، على أن تلعب وسائل الإعلام دورا ايجابيا في تغطية هذه الأحداث، وذلكبترويج وتسويق الوجهة الجزائرية ؛

- تصميم مواقع الكترونية تروج للكنوز التاريخية والحضارية ومختلف التسهيلات التي تقدمها الجزائر، مما يساعد على جذب السياح الأجانب ؛

-الاستفادة من التجارب السياحية الناجحة لبعض الدول ولا سيما تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

6. المراجع:

- ✓ أسماء بللعما. (2018). *دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر*. قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- ✓ حكيمة نعيمي، و حياة بن حراث. (2019). الاستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة تجارب رائدة لبعض الدول العربية –. *مجلة المالية و الأسواق، المجلد 06* (العدد 01)، ص 173.
- ✓ سارة عزايزية. (2022). تقييم تنافسية القطاع السياحي للدول العربية. *مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 05* (العدد 01)، ص 16.
- ✓ سارة عقون، و نوفل سمايلي. (2021). دورالتنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دول ناجحة. *الآفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 02* (العدد 06)، ص 14.
- ✓ شهناز صبيحي. (2017). العولمة السياحية - الإمارات العربية المتحدة نموذجا -. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد* (العدد 01)، ص 309.
- ✓ عبد القادر بسبع، و سعيد حمزة عمي. (2018). التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية - تجربة دولة لإمارات العربية المتحدة. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11* (العدد 02)، ص 112.
- ✓ فضيلة بوطورة، و علاء الدين الوافي. (2021). تجربة الإمارات العربية في تحقيق مراتب متقدمة في مجال التنافسية. *مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16* (العدد 01)، ص 298.
- ✓ فيروز قطاف، و عبلة بزقرار. (2017). مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية* (العدد 01)، ص 41 - 42.
- ✓ مريم زغاشو، و محمد دهان. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي-اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ* (العدد 48)، ص 74.
- ✓ ميلود شعلال، و محمد راتول. (2019). تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08* (العدد 03)، ص 281.
- ✓ نبيل بن مرزوق، و صالح سراي. (2018). تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وتحديات تطويرها. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* (العدد 03)، ص 222.
- ✓ هيبة لحمر. (2014). سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (العدد 02)، ص 147-148.

- ✓ وزارة الإقتصاد الإماراتية. (2023). *التقرير الاقتصادي السنوي 2020*. تاريخ الاسترداد 13 07, 2023، من https://www.moec.gov.ae/annual-reports
- ✓ وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2023). *مؤشرات السياحة*. تاريخ الاسترداد 14 07, 2023، من https://www.moec.gov.ae/tourism-indicators
- ✓ وزارة الاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة. (2023). *التقارير الاقتصادية والإحصائية السنوية*. تاريخ الاسترداد 13 07, 2023، من https://www.moec.gov.ae/annual-reports
- ✓ وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2023). *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية*. تاريخ الاسترداد 15 07, 2023، من https://www.mta.gov.dz
- ✓ وزارة شؤون مجلس الوزراء الإماراتي. (2023). *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء*. تاريخ الاسترداد 16 07, 2023، من https://moca.gov.ae
- ✓ يوسف بركان، و فوزية بوصفصاف. (2016). التنمية السياحية المستدامة كبديل استراتيجي لاستغلال العوائد النفطية الجزائرية بالاستناد إلى التجربة الإماراتية. *مجلة الباحث الاقتصادي* (العدد 03)، ص 164 - 165.
- ✓ Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme. (2008). *SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE-Livre 2*. alger.
- ✓ UAE Ministry of Economy. (2023). *Performance Indicators*. Retrieved 07 14, 2023, from https://www.moec.gov.ae/en/tourism-indicators
- ✓ World Economic Forum. (2019). *The Travel and Tourism Competitiveness Report*. Geneva.
- ✓ World Economic Forum. (2019). *The Travel and Tourism Competitiveness Report*. Geneva.

OEB Univ. Publish. Co.

إستراتيجية الجزائر للإنتقال الطاقوي وفق رؤية 2030 ضمن مسار توصيات الأمم المتحدة

Algeria's strategy for energy transition in accordance with Vision 2030 within the path of the recommendations of the United Nations

شايب عينو عبد الوهاب [1]، عاشوري نعيم [2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة (الجزائر)، a.chaib_ainou@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة (الجزائر)، n.achouri@centre-univ-mila.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة لدراسة خارطة طريق الإنتقال الطاقوي في الجزائر ومدى مواكبتها للتوصيات المدرجة بتقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي لسنة 2021.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق توصيات الأمم المتحدة يضمن بناء مسار عالمي للإنتقال الطاقوي بما يكفل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، وأبعاد الإنتقال من وفرة للموارد و إمكانات للوصول للطاقة، وبتكلفة مقبولة لجميع دول العالم، من خلال تبادل الخبرات و التجارب التكنولوجية بين الدول، مع ضمان التمويل لبناء محطات الطاقة المتجددة، أما بالنسبة للجزائر فيظهر الوضع الراهن تباطؤا في إنجاز الأهداف المرجوة من رؤيا 2035ما يتطلب المزيد من القرارات و الإستثمارات لدعم و تمويل مسار الإنتقال الطاقوي.

الكلمات مفتاحية: إنتقال الطاقوي، توصيات الإنتقال الطاقوي، رؤيا 2035.

تصنيف JEL : *O13، F55، E61.*

Abstract:

This paper aims to study Algeria's energy transition roadmap and its alignment with the recommendations outlined in the United Nations' 2021 Energy Transition Report.

The study concludes that implementing UN recommendations ensures a global pathway for energy transition, achieving global development goals, shifting from resource abundance to accessible energy, and affordable costs worldwide. This involves sharing technological experiences, ensuring funding for renewable energy stations. However, Algeria currently faces a slowdown in achieving its 2035 vision goals, necessitating further decisions and investments to support and finance the energy transition pathway.

Keywords: Energy Transition, Energy Transition Recommendations, Vision 2035.

Jel Classification Codes : O13, F55, E61.

1.مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة على مستوى تحقيق التنمية المستدامة، فتبني الأهداف الإنمائية العالمية المتضمنة القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والرفاهية لشعوب العالم يتطلب توفير كميات متزايدة من الموارد الطاقوية لتلبية العملية التنموية، بتجاه تحقيق هذه الأهداف، ناهيك عن الاثار البيئية والمناخية السلبية لاستغلال الطاقة الاحفورية.

من هنا برز الاهتمام العالمي بضرورة إيجاد بدائل طاقوية لتلبية العملية التنموية مع مراعاة عوامل كثيرة من أهمها وفرة هذه الموارد وإمكانات الوصول اليها، التأثيرات البيئية والاجتماعية، ليتم الوصول في الأخير الى ضرورة تبني نظام مزيج طاقوي عالمي يتضمن استغلال موارد بديلة تتمتع بالتوفر الكبير وإمكانات الوصول مع كونها صديقة للبيئة ، من هذا المنطلق صدر تقرير من الأمم المتحدة أعده مجموعة من الخبراء العالميين يرسم خارطة طريق عالمية للإنتقال نحو طاقات بديلة متنوعة تلبي شروط الوفرة و الوصولية و التكلفة المعقولة، و الاستدامة الطاقوية و البيئية.

إن تمتع الجزائر بثروات كبيرة من الطاقات الأحفورية، جعلها دولة طاقوية مصدرة للنفط و الغاز ، اقتصادها معتمد بشكل كبير على مصادر هذه الثروة، لكن الاستهلاك المتزايد محليا أصبح يهدد هذا المصدر الرئيسي للدخل ما حتم ضرورة التحرك سريعا لتدارك الوضع، و مع تطور تكنولوجيا الطاقات المتجددة عالميا و تراجع تكلفتها، و تأكيد حيازة الجزائر للكثير من المصادر الطاقوية المتجددة، خاصة الشمسية مع مجال اشعاع شمسي هائل يشكل لبنة مصدر جديد هائل للطاقة غير الناضبة، من هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا المتمثل في :

إلى أي مدى يمكن ان تسهم رؤية الجزائر 2035، في تجسيد مضامين الإنتقال الطاقوي بما يتماشى والتوجهات العالمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإنتقال الطاقوي؟
- ماهي رؤية 2035 الجزائر للإنتقال الطاقوي؟
- ما الذي تضمنته توصيات تقرير الإنتقال الطاقوي للأمم المتحدة؟
- هل تتوافق رؤيا الإنتقال الطاقوي في الجزائر مع المسار العالمي المرسوم من قبل الأمم المتحدة؟

فرضيات الدراسة:

- تملك الجزائر رؤية واضحة لدراج الطاقات المتجددة.
- يسير برنامج الإنتقال الطاقوي في الجزائر وفق الخطط المسطرة.
- يتضمن البرنامج الوطني للإنتقال الطاقوي التوصيات والمعايير الموضوعة عالميا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الأهمية التي يكتسيها البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، وتقييم المسار والوضع الراهن، مع الاستفادة من التجارب والمكتسبات التراكمية في العالم مع تحيين الخطط والبرامج الموضوعة بما يجعلها قائمة على أسس متضمنة لآخر التحديثات بمجال الطاقة النظيفة خاصة وان هذا القطاع يشهد ديناميكية وتطورا مستمرا بشكل فردي و جماعي على مستوى مختلف دول العالم.

منهجية البحث:

إعتمدنا بدراستنا هذه على المنهج التحليلي الوصفي بالاستعانة بالإحصاءات والأرقام الصادرة عن المصالح المكلفة بالطاقات المتجددة في الجزائر، والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، للتعرف على البرنامج الجزائري للطاقة المتجددة ومدى ملائمته للمسار وخارطة الطريق الواردة بتقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي، مع التعبير الكمي لمدى تقدم الخطط ودرجة ارتباطها بالمسار العالمي للإنتقال الطاقوي.

وهذا ما سيتم الإجابة عليه وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإنتقال الطاقوي والامن الطاقوي
- **المحور الثاني:** مرونة المناخ لقطاع الطاقة العالمي.

الدراسات السابقة:

- دراسة أحمدي فاطمة، كيبش عبد كريم، الأمن الطاقوي مقاربة معرفية تسلط هذه المقالة الضوء على المفارقة بين قضايا الأمن الطاقوي من الجانب المعرفي وتحديات الواقع بالتطرق بداية الى نظرة عامة حول تعريف لأمن ومن ثم عوامل بروز مفهوم الأمن الطاقوي والتحديات التي تواجه الدول لتحقيقه على أرض الواقع الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي، قضايا الأمن الطاقوي، تحديات الأمن الطاقوي. (كريم، 2019)

-دراسة مومن عواطف، الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات، وتبرز مشكله البحث في لجزائر على غرار كل دول العالم أولت اهتماما كبيرا بموضوع الأمن الطاقوي لضمان أمنها القومي في ظل الرهانات والتحديات الراهنة، بحيث تزخر الجزائر بمصادر طبيعية هائلة لإنتاج

الطاقات المتجددة البديلة عن مصادر الطاقة الأحفورية، حيث قامت الجزائر بتطوير السياسات الطاقوية تبعا للتطور الحاصل في قطاع الطاقة داخليا وخارجيا إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالطاقات المتجددة ومحاولة تطويرها لتأخذ نصيبها من الاستهلاك المحلي الذي ما فتئ يتزايد بشكل كبير منذ سنة 1999م، وذلك كله من أجل تكريس وتحقيق الأمن الطاقوي الجزائري وبالتالي الأمن القومي (عواطف، 2021)

- دراسة كريستوف انردت، تغير المناخ مقابل أمن الطاقة؟ الدعم المشروط لمصادر الطاقة بين الأوروبيين الغربيين

Christoph Arndt، Climate change vs Energy Security? The conditional support for Energy sources among Western Europeans، تطرقت هذه الدراسة لوحدة "المواقف العامة تجاه تغير المناخ" في المسح الاجتماعي ، و تشير النتائج إلى أن هناك بالفعل مبادلة متصورة في تفضيلات الطاقة بين الأوروبيين الغربيين. يفضل الأشخاص المهتمون بأمن الطاقة الفحم والغاز والطاقة النووية على الطاقات المتجددة. (Arndt, 2023).

ان الاطلاع على الدراسات السابقة يبين فصلا بين النماذج المحلية والإطار العالمي للإنتقال الطاقوي في الدراسة سنقدم تحليلا يربط بين التوجه الجزائري للإنتقال الطاقوي مع المسار الامعي المسطر من قبل الأمم المتحدة.

2. تعريف الإنتقال الطاقوي

1.2 تعريف سميل(V. Smil): هو تغيير في تكوين (هيكل) إمدادات الطاقة الأولية، والتحول التدريجي من نمط معين لتوفير الطاقة إلى حالة جديدة لنظام الطاقة (Smil, 2010, p. V 221)

2.2 تعريف روجي(rojey A): هو الإنتقال الذي سيقودنا من نموذج قائم اليوم بنسبة 80٪ على الوقود الأحفوري إلى نموذج طاقة جديد، حيث تكون الطاقات غير الكربونية هي المهيمنة (Rojey, 2008)

3.2 تعريف محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية: أحد مكونات الإنتقال الايكولوجي المتضمن التغير العميق في وسائل إنتاج وإستهلاك الطاقة للتوجه نحو خليط طاقوي مستدام ومقبول بيئيا كما يشير إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي بتغيير عادات الإنتاج والإستهلاك والعمل لمراعات الرهانات المتعلقة بالاحتباس الحراري، إنخفاض الموارد التنوع البيولوجي (CEREFE, 2020, p. 70)

3. أبعاد الإنتقال الطاقوي: الإنتقال الطاقوي يجب أن يجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية رغم التناقض فيما بينها وهي:

- الأمن الطاقوي للوصول للاستخدام الأمثل للأجيال الحالية والمستقبلية.
- العدالة في توفير الطاقة لكل شعوب العالم خصوصا الدول الصاعدة وبأسعار معقولة.
- الحفاظ على البيئة بشكل دائم من خلال الفاعلية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة (روشو، 2018، صفحة 123).

4. أهداف الإنتقال الطاقوي:

- إن أحد اهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال الإنتقال الطاقوي ضمن المسار المسطر وفق تقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي هو الحد من تأثير تغير المناخ من خلال التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) بشكل تدريجي للوصول للحد الأدنى من استخدامه لأنه يعتبر م اهم مسببات انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ولتحقيق هذا الهدف وضع مؤتمر باريس للمناخ ثلاث أهداف فرعية:

- ✓ تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40٪ بحلول عام 2030.
- ✓ تحقيق حصة 32٪ من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- ✓ خفض استهلاك الطاقة إلى النصف بحلول عام 2050.

- الهدف الثاني مرتبط بالقضايا الاقتصادية والجيوسياسية. يتعلق الأمر بالتحكم في إمدادات لتحقيق الأمن الطاقوي والذي يرتبط بالاستقرار والنمو الاقتصادي.
- ضمان استمرار توفر الموارد الطاقوية للأجيال الحالية والمستقبلية.

5.مسار برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر:

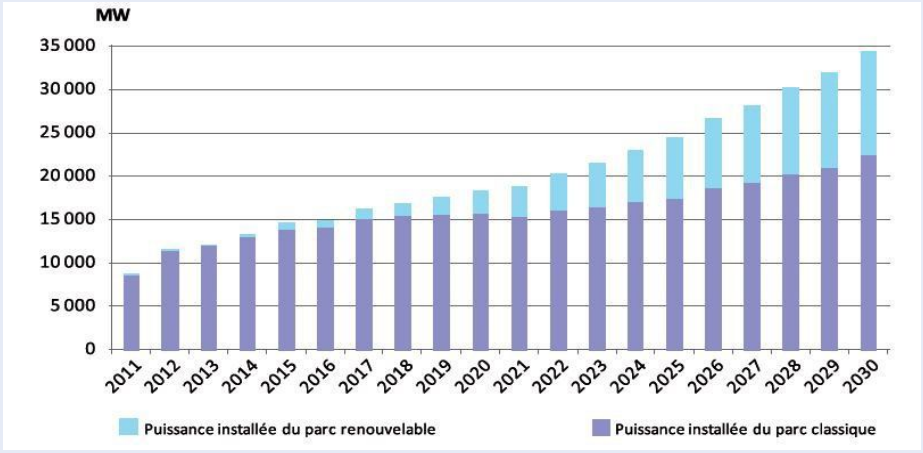
1.5 نشأة البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة وموثوقية الطاقة:

لقد كانت البدايات الفعلية للاهتمام بالطاقة المتجددة في الجزائر من خلال إنشاء مؤسستين عموميتين أوكلت لها مسؤولة تطوير هذا القطاع وهي مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER) في عام 1988 والوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة (APRUE) في عام 1985. ومنذ ذلك الحين، استهلت عدة برامج قطاعية تهدف إلى نشر محدود نسبيا لحلول الطاقة اللامركزية القائمة على الموارد المتجددة للمناطق الريفية المعزولة، ولا سيما في المرتفعات وجنوب البلاد بدعم مالي مباشر من الدولة.

2.5 نشأة البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2011 (PNEREE):

اعتمدت الحكومة في 3 فيفري 2011 أول برنامج وطني مخصص لتطوير وتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (PNEREE) في الجزائر. وهدف إلى تحقيق معدل إنتاج 40٪ من الكهرباء المتجددة بحلول عام 2030. اعتمادا على تقديرات لتطور القدرات المركبة التي تم إنشاؤها وفق مخطط وزارة الطاقة أنداك، كما بني هذا البرنامج باعتماد معدل استهلاك على المدى الطويل يبلغ 150 تيراواط ساعة / سنة، و ضمان قدرة إنتاج كهرباء متجددة تبلغ 22000 ميجاوات ، منها 10000 ميجاوات مخصصة للتصدير.

الشكل رقم 01: خطة برنامج الطاقات المتجددة 2011-2030



المصدر: (النوي، 2021، صفحة 296)

لقد تم اعتماد ثلاثة موارد متجددة رئيسية ضمن هذا البرنامج هي:

- الطاقة الشمسية الحرارية المركزة(CSP) بقدرة: 7200 ميغاواط.
- الطاقة الشمسية الكهروضوئية(PV) بقدرة: 2800 ميغاواط.
- الرياح بقدرة: 2000 ميغاواط.

وتم نشرها على أربع مراحل هي:

الجدول رقم 01: مراحل تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة 2011-2030

المرحلة	النشاط
2013-2011	تنفيذ مشاريع تجريبية بقدرة إجمالية تبلغ 110 ميجاوات لاختبار مختلف التقنيات؛
2015-2014	بدء نشر البرنامج بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 650 ميجاوات
2020-2016	النشر بحلول عام 2020 بقدرة لا تقل عن 4600 ميجاوات، منها 2600 ميجاوات مخصصة للسوق المحلية و2000 ميجاوات للتصدير.
2030-2021	نشر البرنامج على نطاق واسع بهدف تحقيق الأهداف ذات الصلة بحلول عام 2030 المتمثلة في 12000 ميجاوات، المخطط للاستهلاك المحلي و000 10 ميجاوات ليتم طرحها في السوق الدولية.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (CEREFE , 2020, p. 47).

إلى غاية سنة 2015 لم يتم اتباع الجدول الزمني للتنفيذ المخطط له حسب الجدول اعلاه، حيث إنه من بين جميع المشاريع التجريبية التي يبلغ مجموعها 110 ميغاواط المخطط لها، لم تر سوى ثلاثة مشاريع النور بقدرة إجمالية تبلغ 36.3 ميغاواط:

- محطة الطاقة الهجينة (الغازية الشمسية الحرارية) في حاسي الرمل، مع 25 ميجاوات من الطاقة الشمسية المركزة الحرارية (تم تشغيلها في عام 2011).
- محطة الطاقة الكهروضوئية (PV) بقدرة 1.1 ميجاوات في غرداية، والتي تشمل التقنيات الكهروضوئية الأربعة، مع وبدون تتبع الطاقة الشمسية (تم تشغيلها في عام 2014).
- محطة طاقة الرياح بقدرة 10.2 ميجاوات في أدرار (كابرتان)، والتي تضم 12 توربينات رياح من الطاقة المقدرة 850 KW لكل منها (تم تشغيلها في عام 2014).

3.5 تحديث البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة لسنة 2015:

كانت الطاقة الشمسية الحرارية المركزة (CSP) التي تم اعتمادها في بداية سنة 2011 لتوليد 7200 ميجاوات من الكهرباء الشمسية، وهو ما يعادل 2.5 ضعف حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية (2800 ميجاوات) ، و كانت تكاليف إنتاج الكهرباء القائمة على هاتين التقنيتين في عام 2011 هي نفسها إلى (0.35 دولار / كيلوواط ساعة)، إلا ان انتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية انخفضت تكلفته بشكل كبير إلى أقل من 0.15 دولار / كيلوواط ساعة في عام 2015، في حين تغيرت تكاليف الطاقة الشمسية المركزة بشكل طفيف فقط وظلت أعلى بكثير من 0.25 دولار / كيلوواط ساعة . مع تسجيل تأخر في انطلاق البرنامج وهكذا، تم تعديل حصة الطاقة الشمسية المركزة بتخفيضها (2000 ميجاوات بدلا من 7200 ميجاوات) مع تأجيل

تطويرها الفعلي إلى ما بعد عام 2021، في حين تم مضاعفة حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 05 مرات (13575 ميجاوات بدلا من 2800 ميجاوات)، أما يشكل 62٪ من إجمالي 22000 ميجاوات المخطط لها بحلول عام 2030. كما تقرر الانتهاء من أكثر من 4500 ميجاوات، 3/2 منها من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، قبل عام 2020 (Ministère de l'Energie, 2020).

4.5 البرنامج الوطني للإنتقال الطاقوي 2020 (رؤيا 2035):

تضمن برنامج الإنتقال الطاقوي العمل ضمن خطة بثلاث مسارات رئيسية هي التجديد الاقتصادي القائم على الأمن الغذائي وانتقال الطاقة والاقتصاد الرقمي، بغرض تنويع مصادر الطاقة و تطوير الطاقات المتجددة، مع تعزيز كفاءة الاستخدام الطاقوي، للوصول الى:

- الحفاظ على الموارد الأحفورية وتثمينها؛
- التغيير في نموذج الطاقة للإنتاج والاستهلاك؛
- التنمية المستدامة وحماية البيئة؛
- السيطرة على تكاليف تحقيق منشآت الطاقة المتجددة .

بناءا على الأهداف المسطرة اعلاه تم اعداد برنامج لتطوير الطاقة المتجددة بسعة 16000 ميجاوات بحلول عام 2035، يعتمد حصريا على الخلايا الكهروضوئية الشمسية كأحد محاور انتقال الطاقة في الجزائر ضمن المجال الزمني:

الجدول رقم 02: مراحل تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة 2020-2035

المرحلة	النشاط
إلى غاية 2024	تنفيذ مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 4000 ميجاوات ضمن مشروع تحت تسمية "Tafouk I"
2030-2025	الوصول لحوالي 1000 ميجاوات
2035-2031	النشر بحلول عام 2020 بقدرة لا تقل عن 6000 ميجاوات،

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (CEREFE , 2020, p. 47).

على مستوى آخر، يتم تهجين وسائل إنتاج الكهرباء على أساس الموارد التقليدية (الديزل والغاز) في جنوب البلاد مع الخلايا الكهروضوئية الشمسية، كإجراء ذي أولوية. أما فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة خارج الشبكة (الإنتاج الذاتي)، تتضمن خطة عمل الحكومة ما يلي:

- تحقيق قدرة تراكمية تبلغ 1000 ميجاوات بحلول عام 2030 نصفها قبل عام 2024 وذلك باستخدام وسائل إنتاج مستقلة، ولكن دون أي إشارة إلى وسائل الدعم من حيث التخزين .
- تعزيز إدارة الطاقة المحلية.

- تعزيز الإطار التنظيمي من خلال تضمين الاعتماد الإلزامي للمركبين، وموافقة مكاتب التصميم المعنية وتحديد الآليات المالية للمساعدة في تطوير الطاقات المتجددة خارج الشبكة .

5.5 تقييم وضعية قطاع الطاقة في الجزائر 2015-2021

جدول 2: إنتاج الطاقة في الجزائر

الإنتاج	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي انتاج الطاقة -ألف برميل نفط مكافئ/يوم-	3212.8	3205.6	3186.5	3016.7	2778.8
إنتاج نفط خام وسوائل الغاز– ألف برميل /يوم-	1507.3	1473	1440.2	1401.9	1258.2
انتاج نفط خام – ألف برميل /يوم-	1020.3	993	970	854.2	838.5
الغاز الطبيعي المسوق – مليار متر مكعب -	95	96.6	97.5	90	84.8
انتاج الطاقة الكهرومائية -برميل نفط مكافئ/يوم-	01	01	0.2	0.3	0.1
انتاج الغاز المسال – ألف برميل /يوم-	24.4	23.7	21	21	21.4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربيةOAPEC لسنة 2021

يبين الجدول رقم 01 انتاج مختلف أنواع الطاقة للسنوات ما بين 2016 و 2021 حيث يظهر بان انتاج الطاقة قد تراجع خلال الفترة المذكورة من 3.2مليون طن برميل مكافئ/يوم في 2016 الى 2.7 مليون طن برميل مكافئ/يوم ، كما أن انتاج النفط الخام و سوائل الغاز قد تراجع من 1.5 مليون برميل/يوم الى 1.2 مليون برميل /يون، و انتاج النفط الخام تراجع أيضا من 1.02 مليون برميل الى 0.83 مليون برميل ،و الغاز الطبيعي من 95 مليار متر مكعب الى 84.8 مليار متر مكعب ،كذلك هو الحال لإنتاج الطاقة الكهرومائية من 01 برميل نفط مكافئ/يوم الى 0.1 برميل نفط مكافئ /يوم مع ثبات في انتاج الغاز المسال كما تجدر الإشارة الى أن انتاج النفط الخام يمثل 1.03 % من انتاج عالمي ن أما انتاج الغاز الطبيعي فيمثل 2.20% من انتاج عالمي.

6. توصيات تقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي 2021:

تبين المؤشرات العامة لواقع قطاع الطاقة العالمي بان كل جوانب أنظمة الطاقة ستتأثر بمجموعة من المتغيرات على المدى المتوسط والبعيد ممثلة في التغير المناخي، التمويل، التقدم التكنولوجي، والتحولات في العرض والطلب على الطاقة، الا ان التقدم التكنولوجي السريع للإستغلال الطاقات المتجددة وما صاحبه من إنخفاض في التكلفة، وفر نظرة واعدة للأمن الطاقوي الشامل والمستدام ما يدفع إلى تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام2030.

(UN Department of Economic , 2021, pp. 2-8)

وعليه جاء هذا التقرير ليقدم جملة من التوصيات للارتقاء السريع بالتكنولوجيا والعمل الجماعي لتحقيق انتقال طاقوي يضمن تلبية كل أهداف التنمية المستدامة التي تشمل الطاقة والبيئة وجاءت التوصيات على النحو التالي:

- ✓ **التوصية 01:**

التوسع السريع في نشر حلول انتقال الطاقة المتاحة للوصول إلى 8000 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساهمات المختلفة من قبل كل بلد على حدة.

- ✓ **التوصية 02:**

زيادة متوسط المعدل السنوي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة من 0.8٪ حاليا إلى 3٪: من خلال تنفيذ جميع التقنيات المتاحة مع دعم المزيد من الابتكار، وتتيح بسهولة فرص كفاءة الطاقة ولها آثار إيجابية على العمالة؛ ومع ذلك، فإنها غالبا ما تحتاج إلى الدعم السياسي لتنفيذها.

- ✓ **التوصية 03:**

الاستثمار في البنية التحتية: يعد تحديث البنية التحتية أو الاستثمار في التوسع الخدمي جزءا لا يتجزأ من انتقال الطاقة وعاملا تمكينيا للتكنولوجيات الحديثة. ويمكن استخدام التمويل العام لاجتذاب الاستثمار الخاص في البنية التحتية اللازمة، مما سيساعد على خلق فرص العمل. ويجب أن تكون الاستثمارات في الهياكل الأساسية متسقة مع الخطط الطويلة الأجل وأن تعكس الاستراتيجيات الطويلة الأجل، بما في ذلك تكامل الأسواق الإقليمية.

- ✓ **التوصية 04:**

ينبغي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تتخلص تدريجيا من الفحم بحلول عام 2030 وأن تعيد توجيه التمويل الدولي للطاقة، وينبغي للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التخلص التدريجي من الفحم بحلول عام 2040، حيث أن هذه الدول ستحتاج إلى دعم هذه العملية. فالتزامات الدول بالحياد الكربوني عن طريق تخفيض تجارة الفحم عالميا إلى 539 مليون طن بحلول 2030، ثم تهبط إلى 137 مليون طن فقط بحلول 2050، بنسبة 90% عن مستويات عام 2021 ، إذ تستبدل التقنيات النظيفة بالفحم، بسرعة، في نظام الطاقة، الا ان الازمة الطاقوية الناجمة عن الحرب في اكرانيا قد تسبب بنمو استخدام الفحم بشكل عابر (وكالة الطاقة الدولية، 2022).

- ✓ **التوصية 05:**

تعميم سياسات الطاقة في الاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية والعمالية والتعليمية والاجتماعية: يجب أن تؤدي تدابير السياسات والاستثمارات للتعافي من كوفيد-19 إلى تحول هيكلي أوسع يتماشى مع خطط التحول طويل الأجل في قطاع الطاقة. ولتحقيق طموحات الطاقة وتجنب التحديات أو تقليلها أو توقعها، يلزم وضع سياسات متماسكة ومشتركة بين الوزارات.

- ✓ **التوصية 06:**

وضع استراتيجيات متكاملة لتخطيط الطاقة على المدى المتوسط والطويل: وتحديد أهداف إزالة الكربون، وتكييف السياسات واللوائح لتشكيل أنظمة الطاقة التي تعزز التنمية المستدامة. ويمكن استخدام سيناريوهات الطاقة الطويلة الأجل، بما في ذلك سيناريوهات الصفر إنبعاثات في منتصف القرن، لتيسير الحوار اللازم للمساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. عند التحضير لانتقال الطاقة، ينبغي رفع طموحات المساهمات المحددة وطنيا (NDC) وتحديد التحديات قصيرة الأجل.

- ✓ **التوصية 07:**

الصلات المتبادلة مع الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (التعاون في الإطار الاقليمي): إنشاء أسواق طاقة إقليمية لتسهيل تكامل مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الاتصال بشبكة الطاقة عبر الحدود والتجارة، وزيادة خفض التكاليف من خلال وفورات الكمية. ويمكن لنهج التوجه الاقليمي لانتقال الطاقة أن يخفض التكاليف ويعزز الوصول إلى إمدادات الكهرباء الموثوقة والميسورة التكلفة من خلال البنية التحتية الموسعة والأكثر ذكاء للشبكة، وينبغي تحقيق أمن الإمدادات من خلال تنويع الموارد. ويمكن للتكامل الإقليمي أيضا أن يعزز قدرة نظم

الطاقة على الصمود في وجه أنماط الطقس المتطرفة، وتقلب المناخ وتغير المناخ، والحد من إنبعاثات الكربون، وأن يعزز عموما التنمية الاقتصادية الخضراء والعمالة.

✓ **التوصية 08:**

الصلات المتبادلة مع الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة: تكثيف التعاون الدولي بشأن انتقال الطاقة لتلبية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتجنب الآثار الكارثية لتغير المناخ في المستقبل. وتسريع منحنى التعلم المشترك من خلال العمل التعاوني وتبادل الخبرات ودراسة أفضل الممارسات لقطاعي الطاقة والإستهلاك. وتتمثل إحدى الأولويات القصوى، التي يدعمها التضامن العالمي، في تعزيز الارادة العالمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

✓ **التوصية 09:**

الصلات المتبادلة مع الهدف 9 و11من أهداف التنمية المستدامة: تطوير خرائط طريق النقل المستدام. استنادا إلى نهج -تجنب - التحول - والتحسين" avoid–shift–improve " وينبغي أن تتضمن الخطط الخاصة بكل بلد والتي تتضمن استراتيجيات حضرية خرائط طريق محددة زمنيا لجميع وسائط النقل، مع المراعاة الكاملة لاحتياجات التنقل والكفاءة وخيارات الطاقة المتجددة. وفي جميع المناطق، يجب أن تتضمن الخطط حلولا مثل الكهرباء أو الطاقة الحيوية المستدامة أو الهيدروجين الأخضر، وتعزيز النقل العام والجماعي، وتعزيز التعاون ،والعمل الإقليميين والدوليين.

✓ **التوصية 10:**

الروابط المتبادلة مع أهداف التنمية المستدامة 4 والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: تكييف سياسات العمل والحماية الاجتماعية مع الاحتياجات المحددة لكل منطقة وبلد. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب عالمية واضحة في خلق فرص العمل، فإن التأثيرات الهيكلية وتأثيرات سوق العمل المترتبة على انتقال الطاقة سوف تختلف بين المواقع وأنواع الوظائف والقطاعات. وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ينبغي للبلدان أن تسن استراتيجيات للإنتقال العادل، وزيادة الفرص إلى أقصى حد، والتقليل إلى أدنى حد من المصاعب التي يواجهها الأفراد والمجتمعات.

✓ **<u>التوصية 11:</u>**

الصلات المتبادلة مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وجعل انتقال الطاقة مشروعا تشاركيا: بمساهمة وإشراك جميع الجهات الفاعلة وتحالفات أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تشكيل مستقبل الطاقة المرغوب فيه وكذلك إدارة

التوقعات. ويجب أن يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في تنفيذ التحول في مجال الطاقة. وشهدت استثمارات الطاقة منخفضة الكربون قفزة قوية خلال العام الماضي (2022) ، لتسجل مستوى قياسيا جديدا، مع تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، التي دفعت العالم نحو تنويع مصادر الإمدادات. وارتفع إجمالي الاستثمار العالمي في تقنيات الطاقة منخفضة الكربون بنسبة 31% على أساس سنوي، ليصل إلى 1.1 تريليون دولار عام 2022.

7. قراءة في التوصيات ضمن رؤيا الجزائر للإنتقال الطاقوي:

تساعد هذه التوصيات في رسم والتخطيط للكيفية والاجراءات التي يمكن بها للعالم أن يحقق مستقبلا مستداما للطاقة تستفيد منه جميع دول لعالم مع تخفيض درجة حرارة الأرض بـ 1.5 درجة بحلول 2050. حيث بلغت نسبة ادماج الطاقات المتجددة بنظام الطاقة العالمي 28% في اخر إحصاء للمنظمة الدولية للطاقات المتجددة (IEA، 2022)

إن انتقال الطاقة ليس عملية موحدة تناسب الجميع فهو يعتمد على الظروف الخاصة بكل منطقة او بلد، اذ يعكس أولويات متنوعة وينتج مزيجا من القدرات والتكنولوجيات والسياسات والتمويل والموارد، لكن التوجه العام يجب ان يضمن بأن تكون العملية عادلة وشاملة ومنهجية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، فإنتهاج التعاون الدولي والإقليمي ضروري لتيسير تبادل الخبرات والتجارب الجيدة. **(الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها).**

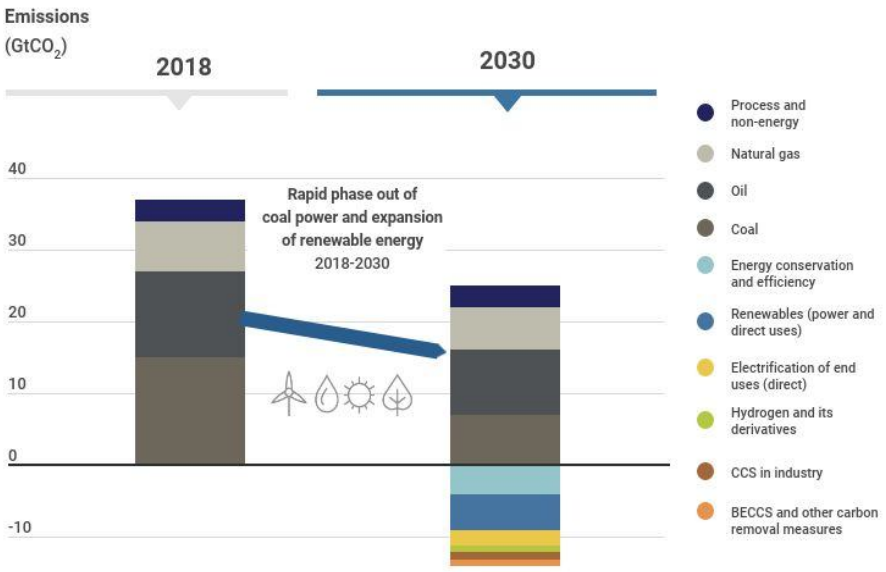
في العقد المقبل سيتأثر كل جانب من جوانب أنظمة الطاقة لكل دولة بالتغيرات في المناخ، سياسة الطاقة، التمويل، التقدم التكنولوجي المستمر، التحولات في العرض والطلب على الطاقة.

أدى تطور تكنولوجيات الطاقات المتجددة إلى تخفيض التكلفة، ما فتح إمكانيات واعدة للأمن والشمولية وإستدامة التحول والإنتقال الطاقوي.

يحتاج هذا الإنتقال إلى تسريع كبير وتوسيع نطاقه لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وميسورة التكلفة) والتوافق مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حيث تبلغ تكلفة إتاحة الكهرباء وحلول الطهي النظيف اليوم نحو 40 مليار دولار سنويا أي ما يعادل نحو 1% من متوسط الاستثمار السنوي في قطاع الطاقة على مسار يؤدي إلى خفض تام للإنبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050.

يجب ان يتم الإنتقال بجمع القدرات وبذل المزيد من الجهد بالاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق نظام طاقة خال من الكربون بحلول عام 2050.

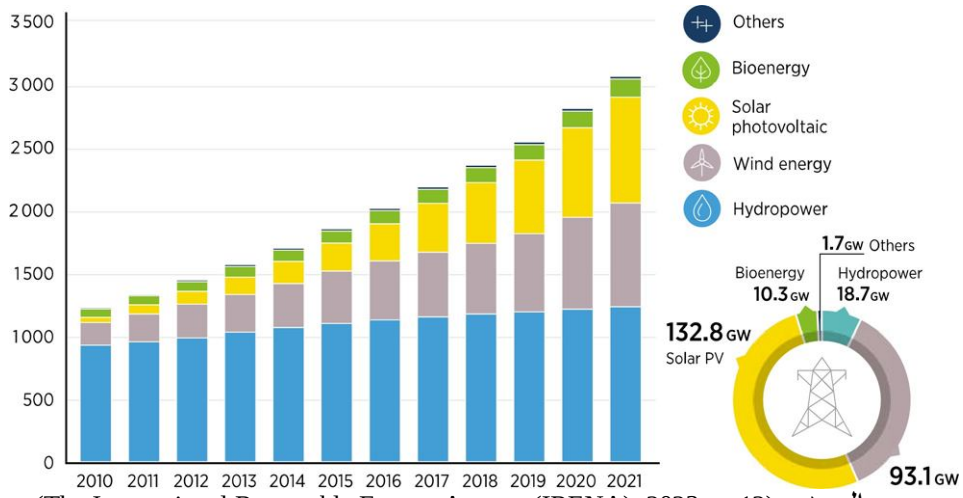
الشكل 2: تأثير استبدال الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة حتى عام 2030 على إنبعاثات CO2



المصدر: التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة (IRENA, 2023)

هناك تقدم ملحوظ بإدراج المزيد من الإمكانات الطاقوية النظيفة والمتجددة وفي إبعاد قطاع الطاقة عن الوقود الأحفوري، الا أن استخدامات الوقود الأحفوري ما زالت قوية في العديد من المجالات الحيوية كالنقل مثلا الا ان قرار الاتحاد الأوروبي بجعل سنة 2035 اخر عام للإنتاج السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري تعد خطوة مفيدة جدا في مسار تخفيض الإنبعاثات، كما ان السبل التكنولوجية المؤدية إلى نظام طاقة خال من الكربون واضحة ويهيمن عليها الحلول التي يمكن نشرها بكفاءة من حيث التكلفة وبسرعة وعلى نطاق واسع.

الشكل 3: تطور ادماج الطاقة المتجددة بقطاع الكهرباء، 2012-2021



المصدر: (The International Renewable Energy Agency (IRENA), 2023, p. 12)

نلاحظ بان الاستهلاك الكهربائي من الطاقات الاحفورية شهد اما ثباتا او تطورا طفيفا خلال السنوات 2010-2021 اذ ان التغذية الكهربائية أصبحت تدرج الطاقات المتجددة لتلبية الطلب المتنامي الى حين زيادة القدرات لتخطي المعدلات السابقة، وتشكل الطاقة الشمسية النموذج الأسرع استخداما في العالم اذ يتم انتاج 132.8 جيجاوات نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل بها، مما سبق نلاحظ أنه ضمن الاتجاه العالمي لخفض الإنبعاثات يعتبر كهربة قطاع الطاقة نموذجا مفضلا حسب توصيات الأمم المتحدة.

8. وضعية قطاع الطاقة في الجزائر والدروس المستفادة من الإنتقال الطاقوي العالمي:

حسب الوضع الاقتصادي للجزائر، والذي يقوم حاليا على مورد غير متجدد ويخضع بشدة للتقلبات الأسواق الخارجية، فانه لابد من احداث إصلاح شامل لسياسات الطاقة التي تم تنفيذها حتى الآن، حيث يمكن إعادة تشكيل الاحتياجات من حيث إنتاج الطاقة للاستهلاك المحلي بشكل مفيد وتدريجي في البلاد، شريطة أن يتم وضع الأسس لنقطة التحول هذه في أقرب وقت ممكن، مع تحديد نقاط الضعف في نظام الطاقة القائم حاليا لتلبية الطلب المحلي، قبل استكشاف الحلول المحتملة، التي قد يتم وضع بعضها في الأجل القصير.

9. الخاتمة:

لقد تبنت الجزائر من 2011 رؤيا تتضمن خطة عمل لبناء نموذج مزيج طاقوي يحقق ابعاد الإنتقال الى طاقات تتمتع بقابلية الوصول والاستغلال، بتكلفة معقولة، مع مراعاة الجانب البيئي وضمان الاستمرارية للأجيال اللاحقة.

ان هذا التصور يتضمن بمحتواه الابعاد العالمية المسطرة ضمن خطط العمل العالمية وفق تقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي، الا انه ما توصلت اليه هذه الورقة البحثية يؤكد تسجيل تأخر كبير بتطبيق هذه الرؤيا حيث ينتج أقل من 600 ميغاواط من الطاقة المتجددة، من مجموع 15000 ميغاواط مسطرة الى غاية 2035، ويمكن ادراج اهم النتائج المتوصل اليها وفق الاتي:

النتائج والتوصيات:

محليا:

- ✓ تعتبر رؤيا 2035 محفز لبداية حقيقية للتنمية المستدامة في الجزائر، لكنها تشهد تأخرا كبيرا في انجازها، وتدارك الوضع من خلال تطبيق المعايير التي يمكن أن تؤدي الى نجاح الهدف المحدد بطريقة سلسة وصارمة.
- ✓ يشكل هذا الالتزام واجبا على الجيل الحالي من أجل تقديم مساهمته للبناء للأجيال القادمة.
- ✓ بالنسبة للجزائر: فقد تضمن برنامج الإنتقال الطاقوي في بداياته تبني هدف 20000 ميغاواط والتي شهدت تأخرا كبيرا في تجسيدها حيث انه والى غاية سنة 2021 لم يتم انتاج سوى 590 ميغاواط، و يعزو ذلك لتراجع إيرادات الدولة النفطية مع الاضطرابات الجيوسياسية بالمنطقة و جست مجموعة من المشاريع أهمها برنامج المنارة الشمسية، الذي يقوم به مركز تنمية الطاقات المتجددة، وكذلك برنامج الكهربة الشمسية المستقلة ل 18 قرية، الذي نفذته سونلغاز والذي حشد قدرة إجمالية قدرها 344 كيلو واط.

عالميا:

- ✓ حصة الكهرباء: تمثل الكهرباء حاليا حوالي 20٪ من الاستهلاك النهائي للطاقة في جميع أنحاء العالم، وتمثل أكبر معدل نمو ويتوقع الكثيرون معدلا يبلغ حوالي 50٪ بحلول عام 2050، أي أن العالم أصبح مكهربا أكثر فأكثر.
- ✓ الكهرباء هي الناقل الرئيسي للاستهلاك النهائي لجميع موارد الطاقة المتجددة. فتحويل الموارد المتجددة الرئيسية (المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية) إلى كهرباء يظل الطريقة الوحيدة المجدية اقتصاديا لتجميع المنتجات اللامركزية المميزة لهذه الأخيرة، ولا سيما لضمان نقلها

وتوزيعها على نطاق واسع. كما أنها أيضا طاقة نهائية مرنة مناسبة تماما لأي تطبيق، ناهيك عن توفرها السهل والمستمر على جميع المستويات.

- ✓ كفاءة الطاقة تضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من هدر الطاقة من خلال تشجيع الحلول القائمة على الموارد المتجددة مثل سخانات المياه الشمسية أو كفاءة الطاقة المثبتة مثل المصابيح منخفضة الطاقة (LBC) للإضاءة الكهربائية.
- ✓ لا يمكن تصور تطور هائل للطاقات المتجددة على نطاق منطقة أو بلد دون دعم شبكة كهرباء ذات حجم مناسب..

الإقتراحات:

- ✓ تحديث استراتيجيات قطاع الطاقة والكهرباء لتعكس مزايا التكلفة المتنامية وغيرها من فوائد الطاقة المتجددة
- ✓ تبيان قدرات الكتلة الحيوية في التحديثات المستقبلية لاستراتيجية الطاقة
- ✓ تعميم اللوائح وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المؤسساتية لتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية
- ✓ إصلاح إطار السوق الحالي لتحسين القابلية المصرفية للمشروع
- ✓ تجميع مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التخفيف من المخاطر وضمان حيويتها المالية
- ✓ إجراء حملات قياس شاملة لقدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- ✓ تطوير خطة رئيسية لتحسين إمكانات التصنيع المحلية وخلق صناعة طاقة متجددة محلية نابضة.

10. قائمة المراجع:

-المؤلفات:

- Smil, V. (2010). Energy Transitions. History, Requirements, Prospects. Santa Barbara : Praeger., 221.

المقالات:

- أمحمدي فاطمة. كيبش عبد كريم. (2019). الأمن الطاقوي مقاربة معرفية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 08(01)، 54-63.
- عائشة بن النوى. (2021). الامن الطاقوي في الجزائر: رؤية تحليلية للبرنامج الوطنية للطاقات المتجددة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 4(2)، 297.

- عبد القادر روشو. (2018). البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر، دراسة في إطار المخطط الطاقوي 2011-2030 -. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2(9)، 121-136/.
- مومن عواطف. (2021). الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(3)، 126-131.
- Arndt, C. (2023). Climate change vs energy security? The conditional support for energy sources among Western Europeans. Energy Policy, 174, 2-11.

مواقع الانترنيت:

- وكالة الطاقة الدولية. (2022, نوفمبر 13) ،تم الاطلاع بتاريخ 2023/7/2، على موقع الطاقة: https://attaqa.net
- CEREFE . (2020). Transition Energétique en Algérie. Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique. Consulté le 05 16, 2023, sur https://www.cerefe.gov.dz/wp-content/uploads/2022/02/Rapport_CEREFE_TE-2020-4.pdf
- CEREFE. (2020). Transition Energétique en Algérie,Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un. Commissariat aux Energies
- Renouvelables et à l'Efficacité Energétique, Premier Ministre. alger: cerefe. Consult le 02 13, 2023, sur https://www.aps.dz/ar/economie
- International Energy Agency IEA. (03 fevrier, 2022). Energy security, Reliable, affordable access to all fuels and energy sources . //www.iea.org/topics/energy-security, Date 02/05/2023
- International Renewable Energy Agency IRENA. (2019). Transforming energy, date 01/06/2023 https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/2019/Sep/IRENA_Transforming_summary_2019_AR.
- IRENA. (23 01, 2023). The impact on emissions of replacing fossil fuels with renewables and increasing energy efficiency through 2030 . World Energy Transitions Outlook: 1.5°C Pathway: https://www.irena.org/publications/2022/Mar/World-Energy-Transitions-Outlook-2022 date 02/05/2023
- Ministère de l'Energie. (2020). Ministère de l'Energie (ME), ‘’Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie. Récupéré sur ministère de l'Energie :

https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie

- transition. UN Department of Economic and Social Affairs.
- UN enivrement programme. (2020). Emissions Gap Report 2020. Retriever 02 21, 2023, from
- The International Renewable Energy Agency (IRENA). (2023). Renewable Energy and Jobs Annual Review 2022. IRENA ، https://www.irena.org/Data/View-data-by-topic/Energy-Transition/REmap-Energy-Demand-and-Supply-by-Sector ,date 02/05/2023
- UN Department of Economic. (2021). Theme report on Energy
- https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/30797/EGR2019.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

OEB Univ. Publish. Co.

التحول الطاقوي في الجزائر: التحدي الأكبر ضد الاعتماد على الوقود الأحفوري

Energy Transition in Algeria:The Greatest Challenge Against Dependence on Fossil Fuels

سامية معتوق [1]، دنيا قادم [2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، samia.maatouk@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، dounia.kadem@univ-oeb.dz

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الانتقال نحو الطاقات المتجددة في الجزائر انطلاقا من إشكالية محورية حول واقع وفعالية هذا التحول في الجزائر، وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعالج مسألة الانتقال الطاقوي، الذي أصبح مثار اهتمام الباحثين والدول والحكومات منذ بداية القرن العشرين. ومن هذا المنطلق تم التوصل إلى استخلاص أنه على الرغم من مجهودات الجزائر لخلق نظام طاقوي جديد، يهدف إلى تقليل الاعتماد على الطاقات التقليدية وتشجيع الانتقال إلى طاقات مستدامة. إلا أن الأهداف المرجوة من ذلك لا تزال بعيدة المنال، وهذا في ظل الافتقار إلى العديد من الوسائل والموارد التقنية والمالية والتسييرية وحتى البشرية الكفؤة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة؛ الوقود الاحفوري؛ التحول الطاقوي ؛ برنامج الطاقة المتجددة 2030

تصنيف JEL : Q4، L71.

Abstract:

This research *deals with the issue of the transition to renewable energies in Algeria, based on the central problem of the reality and effectiveness of this transformation in Algeria. The importance of this issue stems from the fact that it deals with the issue of energy transfer, which has been the focus of the attention of researchers, States and Governments since the beginning of the twentieth century. It was thus concluded that, despite Algeria ' s efforts to create a new energy system, it was aimed at reducing reliance on traditional energies and promoting a transition to sustainable and unsustainable energies. However, the desired objectives remain elusive, given the lack of many competent technical, financial, managerial and even human resources.*

***Keywords**: renewable energies; Fossil fuels; Energy transition ; renewable energy program 2030.*

Jel Classification Codes: Q4, L71.

1.مقدمة:

اشتهر توماس إديسون بإخبار أصدقائه المقربين هنري فورد وهارفي فايرستون بما يلي: "نحن مثل المزارعين المستأجرين الذين يقطعون السياج المحيط بمنزلهم للحصول على الوقود، في الوقت الذي يجب أن نستخدم فيه مصادر الطبيعة التي لا تنضب للطاقة -الشمس والرياح والمد والجزر .آمل ألا نضطر إلى الانتظار حتى نفاد النفط والفحم قبل معالجة ذلك". (Nussey, 09) عادة ما يتم اللجوء إلى هذا الاقتباس لإثبات مدى تأييد توماس إديسون لاستخدام الطاقات المتجددة آنذاك، ولكنه يشير إلى نقطة أخرى لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام، وهي أن التوجه إلى هذا النوع من الطاقات جاء كحتمية فرضها هاجس مهم، وهو أيلولة مصادر الطاقة التقليدية إلى النضوب.

وهنا نجد أن نظام الطاقة العالمي الحالي، الذي يعتمد على مصادر الطاقة الناضبة (الوقود الأحفوري)، يواجه مشاكل متعددة، منها: توجه وتحول العالم إلى أزمة طاقوية تلوح في الأفق، وذلك ببلوغ استغلال الطاقات التقليدية حدودها القصوى، نظير ارتفاع معدلات استهلاكها على المستوى العالمي، هذا من جهة. والتلوث الناتج عن آثار الاستخدام المفرط لهذا النوع من الطاقات على نوعية الحياة من جهة أخرى. مما أكسب موضوع الطاقات المتجددة أهمية بالغة، خاصة وأن الجهود البحثية قديمها وحديثها تنادي بأهمية التحول الطاقوي وبضرورة البحث عن بدائل قادرة على مجابهة الطلب المتزايد على الطاقة دون أن يشكل ذلك تهديدا على البيئة، لما تتميز به هذه المصادر المستمدة من الرياح والشمس والمياه من نقاء وديمومة وتوفير قدرات هائلة من الطاقة الكهربائية والحرارية القادرة على تزويد الكرة الأرضية بمجملها.

لذلك سعت الجزائر، كغيرها من دول العالم، إلى مواكبة هذه التحولات الطاقوية من خلال عدة برامج للانتقال إلى استعمال الطاقات البديلة، كحتمية فرضتها معطيات الواقع الحالي التي تتعلق بالخصوص بأهمية البدء في التحضير لعملية التحول الطاقوي للخروج من حالة التبعية للوقود الأحفوري، خاصة بالنظر إلى الامكانيات الهائلة والثروات الكبيرة التي تحظى بها البلاد، لا سيما المتعلقة بالقدرات الشمسية التي تزخر بها، والتي تعد أوفرها في العالم.

إشكالية البحث:

لم يعد الانتقال الطاقوي أمرا اختياريا بالنسبة الجزائر؛ فالمتغيرات الداخلية المتعلقة بتراجع الاحتياطي الوطني من النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة. فضلا عن

المتغيرات الخارجية، لاسيما التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة، باتت تضغط على الجزائر لصياغة نظام طاقوي جديد قائم على التنويع والاستدامة يتماشى وإمكاناتها الطبيعية والمناخية، وهي التي تزخر بخزان هام من الطاقة المتجددة باختلاف أنواعها، وعليه تبلورت الإشكالية التالية: **ما هو واقع الطاقات المتجددة في الجزائر؟ وما هي الاستراتيجيات والرهانات المستقبلية لتحقيق انتقال طاقوي ناجح ومتنوع؟**

فرضية البحث:

على أهمية الإشكالات التي يثيرها البعض حول نضوب مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أن الجزائر تعتمد بنسب كبيرة على هذه المصادر راهنا، خاصة منها البترول والغاز الطبيعي، بالرغم من وجود مجموعة من بدائل متعددة من الطاقة المتجددة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يعالج إحدى القضايا الراهنة المطروحة للنقاش السياسي والإعلامي والأكاديمي في العديد من التخصصات العلمية، وهي مسألة الطاقات المتجددة التي أصبحت من الروافد الجديدة للاقتصادات الحديثة التي أثبتت نجاعتها الاقتصادية الفعالة في الدول التكنولوجية الرائدة، وهي تمثل البديل الحقيقي لما بعد الوقود الأحفوري، خصوصا مع تفاقم آثاره ومخاطره البيولوجية. فهذا الموضوع يسلط الضوء على استراتيجية الدولة الجزائرية في الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة. وكذلك نظرة الحكومة لهذا الموضوع في سياق تنويع مصادر الطاقة، ومقاربة التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر البيئة والأجيال القادمة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقديم التحليل الاقتصادي لاستغلال الموارد الناضبة والمتجددة بين نظريات وآليات استخدامها وإدارتها، مستخدمين أساليب التحليل والعرض الوصفي والبياني ما أمكن.

هيكلية البحث:

نسعى من خلال هذه البحث الى تحقيق التوازن بين طبيعة الموضوع من جهة، وأهميته في الساحة الدولية من جهة أخرى، بهدف وضع أسس للتحليل والمناقشة، ولتحقيق هذا الغرض تمت معالجة هذا الموضوع وفق الخطة التالية:

- أطروحات فكرية حول نهاية عصر الطاقة الأحفورية.
- مرحلة التحول الطاقوي قيد التشكل: مؤشرات عامة.

- التحول من النفط إلى الطاقات المتجددة: السياق الجزائري.

2. أطروحات فكرية حول نهاية عصر الطاقة الأحفورية:

تميز الاقتصاد العالمي منذ مدة بمرحلة تحولات عميقة، تشمل مختلف القطاعات الحيوية والموارد الأولية للتنمية الصناعية مثل الوقود الأحفوري ويشمل النفط والفحم اللذين أسهما بشكل فاعل منذ بدايات القرن الماضي في إحداث الثورة الصناعية وازدهار الأمم ومضاعفة الإنتاج.ومع تزايد المخاطر، أصبحت مصادر الطاقة الأحفورية تشكل خطرا على البيئة والإنسان، وتهدد مستقبل الاقتصاد الكلي واستدامة الحياة على الكوكب، نظرا إلى إسهامها الكبير في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وبات من الضروري خلق مصادر بديلة لتلك الموارد والطاقات، بالنظر إلى أن معظم مصادر الطاقة المعروفة اليوم من النفط الغاز الطبيعي تعد مصادر ناضبة غير قابلة للتجديد، فتلك المصادر تكونت على مدى ملايين السنين على هذا الأساس تصنف علميا على أنها "**مصادر تحتوي على مخزون محدود ناضب غير متجدد**"، اقتصاديا تصنف على أن الاستخدام الحالي للمصادر (الناضبة) يقل من محدودية المخزون للاستفادة منه مستقبلا. هذا يعني أن ما يستخرج اليوم ينقص عما هو متوافر غدا.

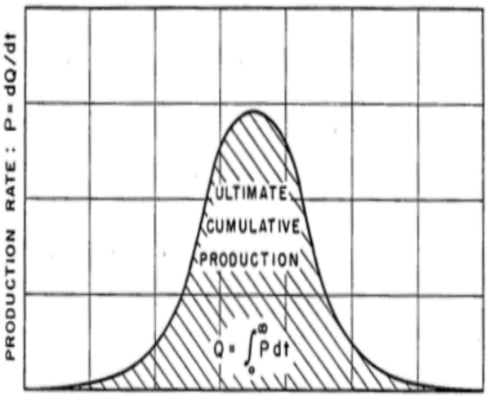
وفي إطار الجانب التنظيري للدراسات الاقتصادية التي عالجت موضوع الموارد الناضبة، نشير إلى أن أولى تلك الاهتمامات جاءت في بحث غراي Gray تحت عنوان "**الريع تحت فرضية النضوب**" في عام 1914، في سعيه إلى تكوين فكرة عن نضوب المورد ابتدأ في مقالته بالاستعانة بفكرة تناقص الإنتاجية التي جاء بها ديفيد ريكاردو والمتمثلة بنقصان إنتاجية الأرض بزيادة العنصر الإنتاجي المتغير، وهكذا بدأ بطرح أفكاره ضمن فكرة الريع الذي تعطيه الأرض التي تمثل عنصرا إنتاجيا متجددا لكن ضمن إنتاجية متناقصة مع زيادة العناصر الإنتاجية المتغيرة. **(الهيتي و العبادي، 2009، الصفحات 145-146)**

لقد أعطى غراي Gray أمثلة افتراضية عن النضوب عندما حدد حجما افتراضيا لمحتويات المنجم من الفحم واضعا في ذلك الأسس والركائز الأولى لنظرية نضوب الموارد الاقتصادية التي تم اعتمادها لاحقا من قبل هارولد هوتلينغ Harold Houtlling في مقالته الرائدة "**اقتصاد الموارد الناضبة**" المنشورة في مجلة الاقتصاد السياسي عام 1931، ويكمن مضمون هذه النظرية أن المورد الطبيعي المخزن في جوف الأرض ليس إلا أصلا من الأصول التي يمتلكها المجتمع، ويمتلك المنتج حق استغلالها؛ فالبترول والحديد أو النحاس أو غيرها من

الموارد الموجودة في باطن الأرض مثلها مثل الأرصدة الرأسمالية التي يمكن أن يمتلكها الفرد أو المنتج، ومن ثم فإن المحدد الرئيسي الذي يجب أن يكون دليلا للمنتج في تقريره ما إذا كان يجب الإسراع باستخراج ما في باطن الأرض في الوقت الحالي أم في المستقبل هو سعر الفائدة السائد في سوق رأس المال، وعليه إذا كان هذا المعدل مرتفعا يمكن للمنتج أن يستخرج هذا الأصل ويودع إيراداته الصافية في البنك ليحصل على عائد سنوي مساوي بسعر الفائدة، والبديل الآخر هو الانتظار والاحتفاظ بالأصل في باطن الأرض. بناء عليه، تناول نظرية هوتلينغ قرارا أساسيا لمالك مورد غير متجدد؛ الاحتفاظ بالمورد في الأرض والأمل في الحصول على سعر أفضل في العام المقبل، أو استخراجه وبيعه واستثمار العائدات في ورقة مالية تحمل فائدة. **(Hayes & Brock, 2022)**

وتزامنا مع النمو في الطلب على النفط خلال القرن العشرين، تزايدت الاكتشافات النفطية، وشهدت تكنولوجيا الإنتاج تطورات هامة، وساهم ذلك في نمو إمدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي عليه، فقط ظهر نموذج ذروة النفط الذي يرتكز على جانب العرض من الموارد الناضبة ، حيث يمثل هذا النموذج: ذروة النفط، تلك السنة أو المستوي التي يحقق فيها الإنتاج النفطي أعلى مستوياته، فهو أعلى قمة في منحني الإنتاج النفطي لحوض أو منطقة نفطية قبل أن يميل هذا الإنتاج إلى الانخفاض بشكل متناظر مع الارتفاع الذي سبق الذروة النفطية وبهذا حتى الوصول إلى النضوب بعد ذلك المستوى، وقد تم اقترح هذا النموذج لأول مرة من قبل الجيولوجي الأمريكي كينغ هوبرت King Hubbert عام 1956، حيث حاول من خلاله توقع تاريخ بداية تراجع الإنتاج النفطي في الو.م.أ، أي تاريخ انتهاء النفط المنخفض السعر والذي يمكن أن يصبح عرضه نادرا في المستقبل؛ فحسب هذا النموذج يتم تمثيل منحني الإنتاج النفطي لهوبرت على شكل الجرس، وهو يتبع في الحقيقة منحني الاكتشافات النفطية الذي يأتي على نفس الشكل، حيث يكون هناك تقدم لمنحني الاكتشافات عن منحني الإنتاج ببضعة عقود بسبب الفترة المستغرقة التي سجلت لبداية استغلال هذا المورد.

الشكل قم (01): منحنى هوبرت وتوقعه لذروة النفط



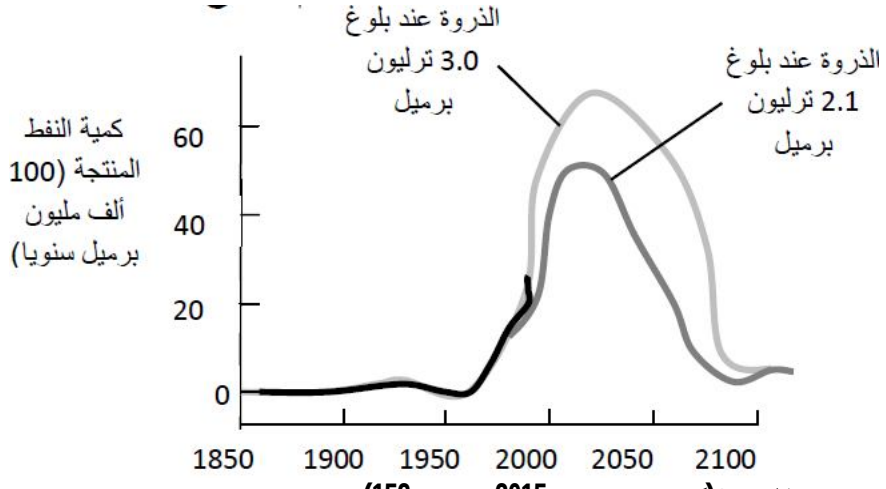
Source : (Ague J & Oristaglio M, 2017)

تشمل الأسباب التي جعلت من هذه الورقة مؤسسية للغاية ما يلي: **(Sutton Technical Books, s.d.)**

- ناقش قضية إنتاج الوقود الأحفوري في سياق عالمي.
- أدرك الطبيعة المحدودة لاحتياطيات الوقود الأحفوري.
- طور منحنى عام لإظهار كيف يبلغ إنتاج الوقود الأحفوري ذروته ثم يتراجع.
- فهم حقيقة أن استمرار النمو الأسي في عالم محدود لا يمكن أن يكون مستمرا.
- كان لديه فهم للآثار الاجتماعية لأبحاثه.

وبرزت المخاوف من جديد، عندما نشرت مجلة سيونتفيك أميركان Scientific American مقالا شهيرا بعنوان نهاية النفط الرخيص The End of Cheap Oil للكاتبين Campbell and Laherrère عام 1998، حيث أعاد هذا المقال زخم النقاش حول مستقبل الإمدادات النفطية وتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي ذروته ثم يبدأ في التراجع، وأطلق على هذه القضية فيما بعد نظرية الذروة النفطية، وظهرت مقالات عديدة منها المعارض لهذه النظرية مثل مقال سنة 2003 للباحث سودرهورم Soderholm، ومنها المؤيد مثل مقال Aleklett and Campbell ، وتزايد الاهتمام بهذا الطرح بعد سلسلة من المقالات التي قامت مجلة النفط والغاز بنشرها حول هذا الموضوع صيف 2003. وفي هذا السياق توقعت وكالة الطاقة العالمية باستخدام نموذج هوبرت ارتفاع إنتاج النفط إلى مستوى معين (الذروة النفطية) في آفاق 2025 لينخفض بعدها. **(زيتوني، 2012، صفحة 13)** والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (02): توقعات وكالة الطاقة العالمية لذروة النفط باستخدام نموذج هوبرت سنة 2000



المصدر: (كسيرة و مستوي، 2015، صفحة 152)

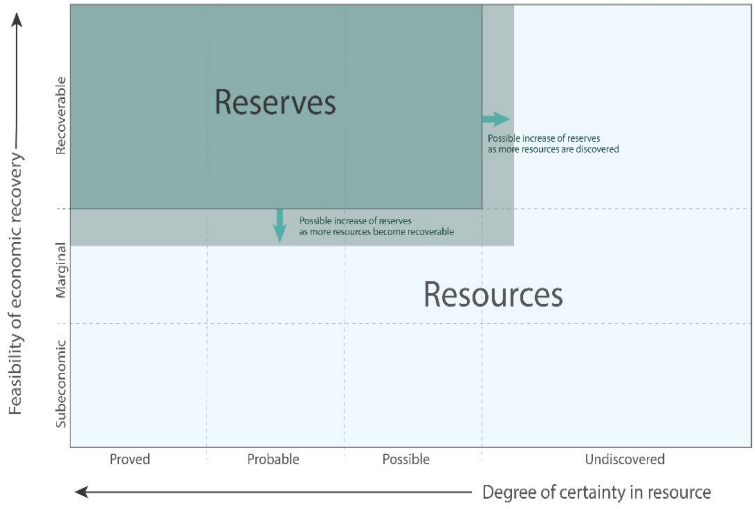
يتبين من خلال الشكل أعلاه أن توقعات إنتاج النفط حسب وكالة الطاقة العالمية خلال الفترة (1950-2100) حسب نموذج دراسة هوبرت سنة 1976 تمر بمرحلة متزايدة خلال الفترة (1850-2025) وبعدها يصل الإنتاج العالمي للنفط إلى الذروة (حوالي 50 ألف مليون برميل سنويا)، وبعدها أي خلال الفترة (2025-2100) يبدأ إنتاج النفط العالمي في الانخفاض إلى أن يصل إلى المستوى الأصلي الذي كان عند اكتشافه أي إنتاج بكمية ضئيلة.

والجدير بالذكر هنا، أن ثمة مشكلة كبيرة تتلخص في أن مثل هذه النقاشات الدائرة غالبا ما تخلط بين مفهوم الذروة والندرة والنضوب؛ فذروة الإنتاج لا تعني جفاف الحقل، بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه، ثم يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى ثم يبدأ في الانخفاض تدريجيا وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه-تدريجيا أيضا- إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق، فيضطر المنتج إلى إيقاف الإنتاج لأن المتبقي منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، وهذا ما يسمى بالنضوب الاقتصادي، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج إذا ارتفعت الأسعار، أو انخفضت التكاليف لأسباب ترجع لتطور في التكنولوجيا مثلا، وبالتالي يعتبر بلوغ ذروة الإنتاج النفطي مؤشر لبلوغ الإنتاج مرحلة مفصلية نحو النضوب الاقتصادي، الذي يعتمد على الأسعار والتكنولوجيا المتاحة.

وغالبا ما يتم الخلط بين مفهومي النضوب الاقتصادي والنضوب الطبيعي، بسبب الخلط بين تعريف الموارد والاحتياطات. فبينما يرتبط مفهوم النضوب الاقتصادي بتعريف الاحتياطات النفطية، والتي تعرف باعتبارها الكميات من النفط المتوقع استخراجها تجاريا من

مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تندرج من مؤكدة إلى محتملة وممكنة، ويخضع تقدير الاحتياطات للتنقيح مع مرور الزمن صعودا أو هبوطا مع توفر المزيد من البيانات الجيولوجية أو التطورات المتعلقة بتقنيات ومعدلات الاستخلاص وكذلك تغير أسعار النفط وتكاليف الإنتاج. بالمقابل تعرف الموارد النفطية بأنها الكميات المتاحة بغض النظر عن القيود المفروضة على القدرة للوصول إليها أو التكاليف المترتبة على استخراجها، وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية، وعلى هذا فهي تشكل المفهوم ذو الصلة في تحديد تواريخ النضوب الطبيعي. **(زيتوني، 2012، صفحة 13)**

الشكل رقم (03): العلاقة بين الموارد المعدنية والاحتياطات المعدنية



Source : (Ritchie & et al, s.d.)

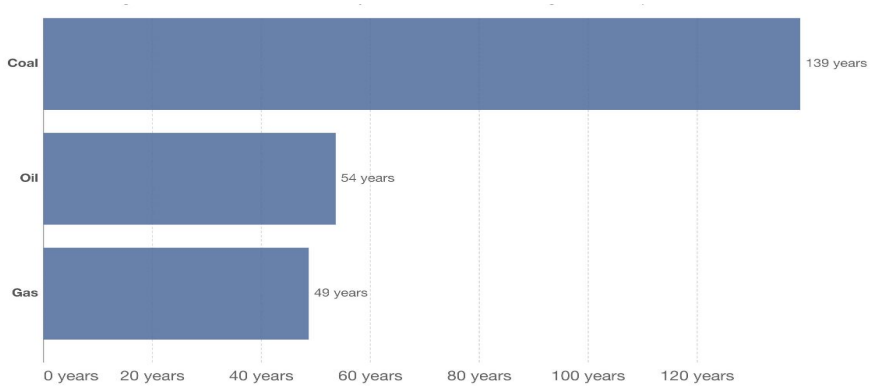
يتبين من الشكل أعلاه أنه ليس كل احتياطي هو بالضرورة مورد ولكن كل مورد يعد احتياطيا، إذ يتم الاعتماد على معيارين ليتم تصنيف أي مورد معدني على أنه احتياطي؛ الأول هو **درجة اليقين** بوجوده، بالنظر إلى كون أن كوكبنا يحتوي على العديد من الموارد التي لم يتم اكتشافها بعد، وبالتالي فلكي يتم تصنيف أي مورد على أنه احتياطي يجب أن يكون مؤكد (بمستوى ثقة معقول 90%) أو محتمل (بمستوى ثقة يصل إلى 50%) أو ممكن (بمستوى ثقة يصل إلى 10%). فيما يخص المعيار الثاني فإنه يتعلق **بالجدوى الاقتصادية**؛ فلابد أن يكون الاحتياطي قابل للاسترداد اقتصاديا وتقنيا. وفي تعريف لجمعية مهندسي البترول Society of Petroleum Engineers، فإن الاحتياطيات هي:" كميات البترول التي يزعم أنها قابلة للاسترداد تجاريا عن طريق تطبيق مشاريع التطوير على تراكمات معروفة في ظل ظروف محددة"، حيث

تؤكد الجمعية أن كميات البترول يجب أن تتناسب مع أربعة معايير ليتم تصنيفها على أنها احتياطيات .يجب (1) اكتشافها من خلال واحد أو أكثر من الآبار الاستكشافية، (2) قابلة للاسترداد باستخدام التكنولوجيا الحالية، (3) قابلة للتطبيق تجاريا، (4) وأخيرا البقاء في الأرض. **(Society of Petroleum Engineers, 1997)**

إن الإخفاق في التمييز بوضوح بين الموارد والاحتياطات، وعدم إدراك أهمية الأسعار والتكاليف والتكنولوجيا في تحويل الموارد إلى احتياطات، يؤدي إلى تكهنات مضللة بشأن الذروة والنضوب. وبدلا من التركيز على الفترة القصيرة والمتوسطة الأجل التي تواجه صناعة النفط، فقد يؤدي الجدل الدائر حول ذروة الإنتاج النفطي والمخاوف بشأن النضوب إلى صرف الانتباه عن المشكلة الأهم، والمتمثلة في العقبات التي تعرقل الاستثمار في قطاع النفط؛ فالمخاوف الحقيقية من بلوغ الإنتاج النفطي ذروته موجودة فعلا، ولكن ليس بسبب عدم وجود النفط، وإنما بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة، وتحويلها إلى احتياطات قابلة للاستخلاص بسبب قلة الاستثمارات اللازمة لذلك، وذلك هو التحدي الحقيقي الذي يواجه الصناعة النفطية في الأجل القصير والمتوسط. أما في الأجل الطويل، فإن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تمكين التحول إلى مسار جديد ومستدام في التعامل مع الطاقة.

تراوح التحليلات والتنبؤات بشأن حجم الموارد الطاقية وعمرها بين الافتراضات المفرطة في التشاؤم وتلك المبالغة في التفاؤل. وعلى أي حال، فإن نضوب الوقود الأحفوري لن يحدث قريبا، وإن كانت بوادره تلوح في الأفق القريب، كما تشير إليه توقعات شركة بريتش بتروليوم British Petroleum، كما هو موضح في الشكل رقم (04).

الشكل رقم(04) : السنوات المتبقية لاحتياطات الوقود الأحفوري



Source : (Ritchie & et al, s.d.)

من خلال الشكل أعلاه تشير توقعات شركة بريتش بتروليوم إلى وفرة الفحم مقارنة باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي، حيث تبقى له 139 سنة لنضوب الفحم، بالنظر إلى وجود كميات كبيرة منه في باطن الأرض، وهذا راجع لتكلفة الحفر العالية بالإضافة إلى انخفاض جودة استخدامه اقتصاديا. أما فيما يخص النفط الغاز فتتوقع الشركة بقاءه لمدة 54 و49 سنة قادمة على التوالي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدراسات التي تهدف إلى تقييم الموارد النفطية العالمية تختلف اختلافا شديدا فيما بينها، وذلك بحسب ما إذا كانت تأخذ في الحسبان الزيوت الثقيلة، والنفط الصخري، ونفط أعماق البحار ومناطق القطب الشمالي، والغاز الطبيعي المكثف، وكذلك التقدم التكنولوجي بما يتيح تكاليف تقنية مقبولة لضمان ربحية الإنتاج، كما يتضح من تنوع التوقعات من مختلف الخبراء وما يطرأ عليها من تعديلات مستمرة. ببساطة، تنحصر وجهات النظر بين قطبين: قطب متشائم طوره كولن كامبل، يرى أن الزيادة في الاحتياطيات الموجودة في الحقول المكتشفة ليست ذات أهمية كبيرة، ويقيم المخزون غير المكتشف بأقل من 200 مليار برميل، وقطب آخر أكثر تفاؤلا، يرتكز على تقييمات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية United States Geological Survey، ويأخذ في الحسبان تثمين الزيوت غير التقليدية، وأماكن وجودها، والتقدم التكنولوجي الذي يسمح بزيادة احتياطيات الحقول الحالية، وأيضا باكتشاف احتياطيات جديدة وتطويرها، وهي التي لا يزال يتعذر الوصول إليها اليوم. **(ماخوس، 2022، الصفحات 30-29)**

ومن مراجعة المرافعات الفكرية المطروحة لصالح فكرة التحول الطاقوي، نجد أنه انطلاقا من الصدمة الطاقوية الأولى (1973)، والتي مست الإمداد الآمن للطاقة آنذاك للدول المصنعة، تم بناء فكر اقتصادي وقانوني مناهض للاعتماد المفرط على الطاقة الأحفورية يعاد تجديده وتحيينه بين الفينة والأخرى، بالانتقال من عرض الثنائية: **النضوب/الهدر** إلى فكرتي: **حقوق الإنسان/ التنمية المستدامة (قادة، 2015، الصفحات 253-254)** بالاستناد إلى جملة من الاعتبارات والأسانيد؛ فقد ساهم تلازم الجوانب الاقتصادية والديموغرافية وتغير المناخ والتكنولوجيا بإحداث تحول مستمر في نظام الطاقة العالمي، إذ أن نمو عدد السكان المتوافق مع تحسن ظروف المعيشة وتزايد التمركز في المناطق الحضرية أفضى إلى ارتفاع الطلب بشكل كبير على حلول وخدمات الطاقة. وفي الوقت نفسه، شكل الإجماع المتزايد على المخاطر الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ دافعا حفز الأفراد والحكومات حول العالم لاستكشاف أساليب جديدة

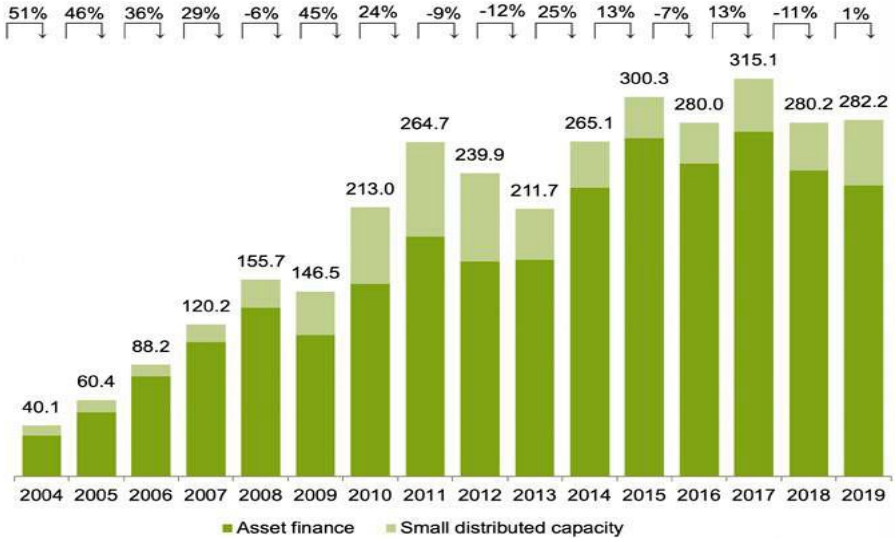
لتوليد الطاقة، ولكن مع العمل قدر المستطاع على تقليل انبعاث الغازات الدفيئة وغيرها من الآثار الضارة بالبيئة، وتشكل الطاقة المتجددة الخيار الأمثل في غمرة هذه المعطيات. خصوصا أنها تزامنت مع التطور السريع للتكنولوجيا وانخفاض التكاليف وتحسن فهم المخاطر المالية وزيادة الوعي حول فوائد ذلك .ويظهر تقرير «REMAP 2030» وهو خارطة طريق عالمية صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة آيرينا IRENA أن الطاقة المتجددة يمكن أن تلبي الاحتياجات المتنامية للعالم بتكلفة أقل، فضلا عن دورها في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ما دون درجتين مئويتين، وهو المستوى المعروف على نطاق واسع بمرحلة "**نقطة التحول**" لظاهرة تغير المناخ. **(الوكالة الدولية للطاقة، 2022).**

3. مرحلة التحول الطاقوي قيد التشكل: مؤشرات عامة:

بالنظر إلى انتشار فكرة نضوب الموارد التقليدية-كما أوردنا أعلاه- فقد لجأت معظم دول العالم على اختلاف موقعها الجغرافي ومستوى تطورها الاقتصادي إلى تبني استراتيجيات للتحول نحو استخدام الطاقات المتجددة، حيث تعتبر الروافد الجديدة للاقتصادات الحديثة من الموارد الاستثمارية التي أثبتت نجاعتها الاقتصادية الفعالة في الدول التكنولوجية الرائدة، وهي تمثل البديل الحقيقي لما بعد الوقود الأحفوري، خصوصا مع تفاقم آثاره ومخاطره البيولوجية، مما حتم على قادة الدول والخبراء وراسمي السياسات الاقتصادية وواضعي برامج التنمية والمضطلعين بالقضايا البيئية والاقتصادية، التفكير الجاد والواعي بضرورة الانتقال الطاقوي نحو طاقات مستدامة لا ينضب عطاؤها وتشكل مصدرا آمنا وحيويا للتنمية المستدامة دون إلحاق أي ضرر بالنظام البيئي، كما يمكن تداولها عبر الأجيال المتعاقبة حتى تتحقق الاستمرارية المطلوبة في مشاريع التنمية المستدامة والعدالة في الاستفادة من الموارد بين الأجيال.

فقد شهد الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة المتجددة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة، انطلاقا من 40 مليار دولار سنة 2004، حيث تضاعف هذا المبلغ مرتين بحلول 2006 وثلاث مرات في السنة الموالية وأكثر من ستة أضعاف بحلول 2011 ليفوق 282 مليار دولار سنة 2019، كما تضاعف بأربع مرات خلال العقد الأخير (2010-2019) عن العقد السابق له، بما يفوق 2.7 تريليون دولار، وهو ما يثبت تسارع التوجه العالمي للاستثمار في هذه المصادر الطاقوية الصديقة للبيئة، وفق ما يبينه الشكل رقم (05).

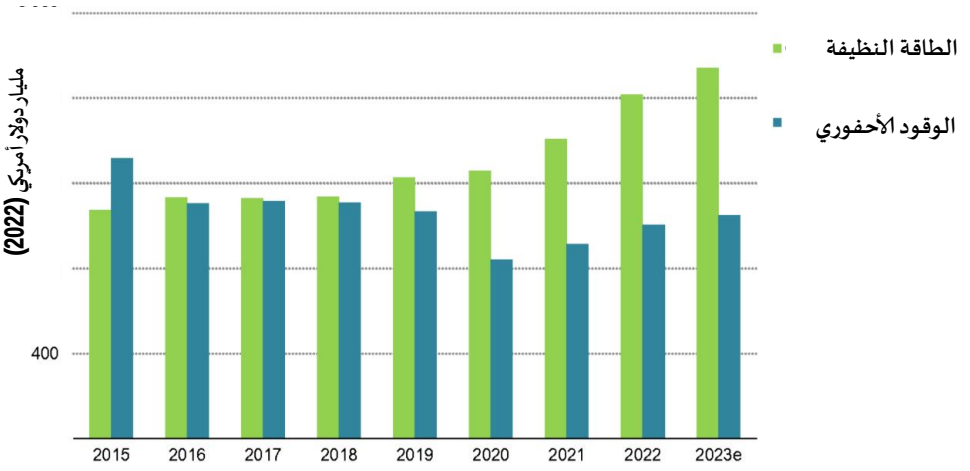
الشكل رقم (05) : الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة (2004-2019)



Source : **(Frankfurt School-UNEP, p. 23)**

كما نشير إلى هنا، إلى أنه وفقا لوكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي المخصص للاستثمارات في مجال الطاقة لعام 2023، أن التعافي من الركود الناجم عن جائحة كوفيد 19 والاستجابة لأزمة الطاقة العالمية أعطى دفعة قوية للاستثمار في الطاقة النظيفة؛ فبمقارنة تقديرات عام 2023 مع بيانات عام 2021، نجد أن الاستثمار السنوي في الطاقة النظيفة كان أسرع بكثير من الاستثمار في الوقود الأحفوري خلال الفترة (2015-2023) (24% للطاقة النظيفة مقابل 15% للوقود الأحفوري)، حيث أن القدرة على تحمل التكاليف والمخاوف الأمنية التي أثارتها أزمة الطاقة العالمية عززت الزخم وراء خيارات أكثر استدامة، كما هو موضح في الشكل رقم (06).

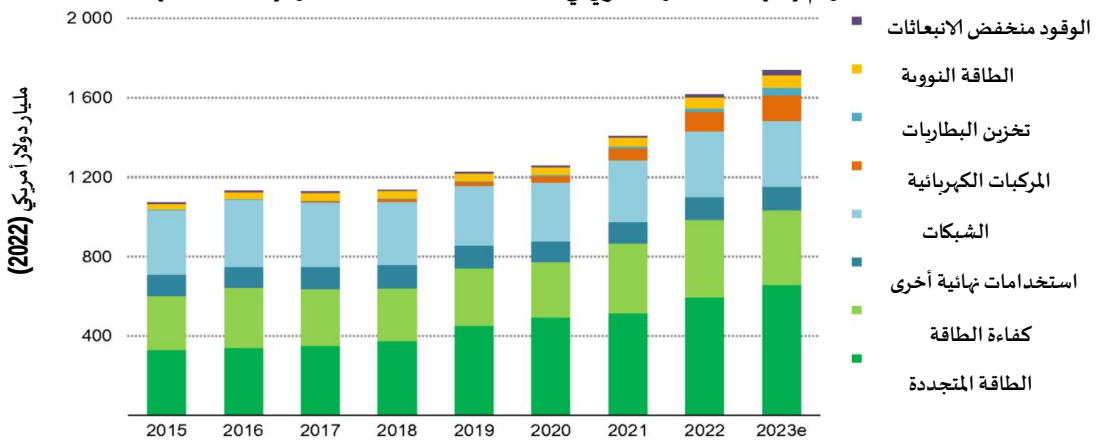
الشكل رقم (06): الاستثمار العالمي في الطاقة في الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري خلال الفترة (2015-2023)



Source: (INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, 2023, p. 08)

وكشفت بيانات الوكالة الدولية أن الاستثمارات العالمية في الطاقة من المتوقع أن تسجل 2.8 تريليون دولار في العام الحالي (2023)، مع استحواذ تقنيات الطاقة النظيفة على 1.7 تريليون دولار، مثل السيارات الكهربائية والطاقة النووية والشبكات والتخزين والوقود منخفض الانبعاثات وتحسين الكفاءة والمضخات الحرارية، بينما يتبقى نحو تريليون دولار أمريكي ليذهب إلى الفحم والغاز والنفط. وعزت وكالة الطاقة الدولية الأسباب الرئيسية لذلك إلى رخص تكلفة الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية، واقتناع حكومات عديدة بجدوى مصادر الطاقة النظيفة كحلول دائمة لمشاكل أمن الطاقة، فضلا عن الاستراتيجية الصناعية التي باتت دول عديدة تتبعها. كما هو موضح في الشكل (07).

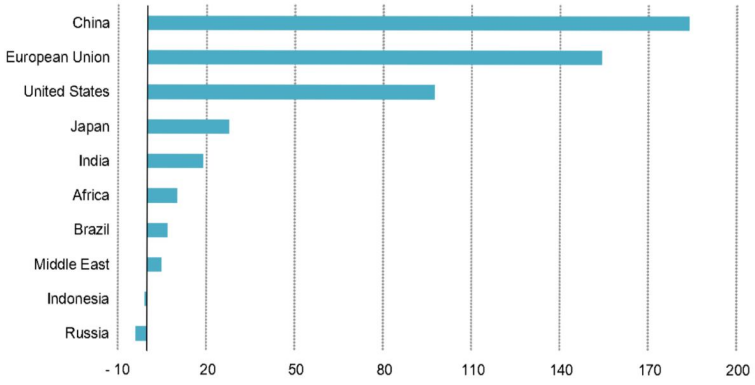
الشكل رقم (07): الاستثمار السنوي في الطاقات النظيفة خلال الفترة (2015-2023)



Source: (INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, 2023, p. 10)

بدراسة الموضوع في سياق جغرافي فإن الزيادة في الإنفاق على الطاقة النظيفة في السنوات الأخيرة مهمة ولكنها تتركز بشكل كبير في حفنة من البلدان، وحسب بيانات الشكل رقم (08)، فإن التنافس على الريادة العالمية في الطاقات المتجددة بين سنتي 2019 و2023 يقتصر على الصين، الولايات المتحدة والدول الأوربية، حيث هيمنت هذه الأخيرة بداية بفضل الطفرات الشمسية المحققة في ألمانيا وإيطاليا بشكل كبير، حتى تجاوزتها الصين منذ عام 2013، محتلة الصدارة من حينها، خاصة بعد تجاوزها للولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (08): تطور الاستثمار السنوي في الطاقة النظيفة في بلدان ومناطق مختارة خلال الفترة (2019-2023)



Source: (INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, 2023, p. 14)

4.التحول من النفط إلى الطاقات المتجددة: السياق الجزائري:

تشير الكثير من الدراسات إلى أن إنتاج النفط سيتناقص في السنوات القادمة نتيجة نضوب حقوله في العديد من مناطق العالم، وهو ما جعل الدول تبحث عن مصادر بديلة له لضمان ديمومة أمنها الاقتصادي المدمن على النفط، وفي نفس الوقت ضمان أمنها الطاقوي بعد زوال البترول. في هذا السياق، تعتبر الجزائر من بين الدول المعنية بتنمية الطاقات المتجددة. فهذه الأخيرة تساعد على تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة نظيفة وغير قابلة للنضوب، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والمساهمة في الحفاظ على الاحتياطيات البترولية، لأن الاحتياطات النفطية الجزائرية محدودة وفق المؤشرات الحالية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك الذي يقتضيه النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

4-1-تحديات الجزائر في انتاج واستهلاك الطاقات التقليدية:

وفقا لإحصائيات منظمة الأوابك OAPEC، فإن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي قد قدرت على التوالي بـ: 12.2 مليار برميل و4500 بليون متر مكعب-أنظر الجدول رقم (02) -خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2021، أي ما يعادل 0.9% و2.2% من الاحتياطات العالمية المؤكدة بالنسبة لسنة 2021. وشهدت احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي تطورات هامة خلال العقد الأخير من فترة الدراسة بعدما كانت مستقرة عند مستويات- أقل لاسيما خلال فترة الثمانينات والتسعينات، ويرجع ذلك إلى تحسن عدد الاكتشافات الجديدة الذي يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، بالإضافة إلى استخدام تقنيات تكنولوجية متقدمة في البحث والتنقيب عن المحروقات، وبالتالي قد أثمرت الشراكة المبرمة مع الشركات البترولية العالمية عن تحقيق 88 اكتشافا جديدا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية2007، أي بمعدل 11 اكتشافا في السنة، كما تشير تقارير صندوق النقد العربي فيما يخص النشاط الاستكشافي ونشاط الحفر، فإن شركة سوناطراك وقعت سنة 2020 على مذكرة تفاهم مع شركة Equimen، لبحث سبل التعاون في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، مما ساهم بشكل كبير بزيادة الكم الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز الطبيعي في الجزائر. **(الصندوق العربي الموحد، 2022، صفحة 114)**

الجدول رقم (01): احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2015-2021)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: (الأوابك، 2023)

ومع ذلك، فإن هذه التقديرات من احتياطي الغاز والتي يقرها الكثير من المؤسسات الدولية، يبدو أنها لم تعد صحيحة؛ فقد أعلنت الحكومة أن الاحتياطيات التقليدية المؤكدة تبلغ 2745 مليار متر مكعب فقط، وهو أمر بالغ الأهمية والخطورة، أي إن مراجعة التقديرات قلصت الاحتياطي المؤكد من الغاز بنحو 40%، كما أن مؤشر نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (P/R) هو عند أدنى مستوياته في ثلاثة وثلاثين عاما.كل هذا يعني أن الجزائر لن يكون بإمكانها أن تحافظ على قدرتها التصديرية في آفاق 2030، وإذا بقيت الاحتياطات الغازية في 2030 عند مستوياتها الحالية، فإننا لن يمكننا سوى تغطية الطلب الوطني ولن يبقى لنا إلا القليل جدا للتصدير. **(غندير، 2020)**

الجدول رقم (02): إجمالي إنتاج، استهلاك الطاقة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	2021
الانتاج	3205.6	3186.5	3016.7	2774.5	3157.9
الاستهلاك	1153.5	1233.3	1273.0	1262.0	1489.7

المصدر: (الداود، 2022)

تشير تقديرات إنتاج الطاقة، من خلال بيانات الجدول أعلاه، ثبات نسبي في تطور الإنتاج خلال الفترة محل الدراسة، إذ نجد أن إجمالي الإنتاج وصل إلى 3157.9 ألف برميل نفط/ يوم في سنة 2021، نشير هنا أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في إنتاجها على المشتقات النفطية والنفط الخام ومختلف سوائل الغاز الطبيعي (النفط بنسبة: 1.02% والغاز الطبيعي بنسبة: 2.59%)، وهذا راجع إلى الطلب المتزايد على تلك المصادر من الطاقة. زيادة على ذلك، فإن معظم اكتشافات في مجال النفط والغاز، وهذا جعل الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على تصنيع النفط والغاز الطبيعي بنسب أكبر من المصادر الأخرى كالطاقة النووية مثلا.

كما تشير تقديرات الاستهلاك أن الاستهلاك الوطني قد عرف تزايدا مستمرا. فبعد أن كان 1153.5 ألف برميل نفط/ يوم عام 2017، ارتفع ليبلغ ما مقداره 1489.7 ألف برميل نفط/ يوم عام 2021، كما تشير البيانات أن النفط والغاز الطبيعي يسددان معظم متطلبات الطاقة في الجزائر التي بلغت 1489.7 ألف برميل نفط/ يوم سنة 2021 من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية، إذ يلبي النفط الخام 412.8 ألف برميل نفط/ يوم، أي ما يقارب 28% من مجموع الاستهلاك المحلي في الجزائر، ويلبي الغاز الطبيعي 862.1 ألف برميل نفط/ يوم، أي حوالي 58% من مجموع الاستهلاك المحلي للطاقة، وتلعب باقي مصادر الطاقة (الفحم، الطاقة الكهرومائية...) دورا هامشيا قدرت بحوالي 14%. وهدا راجع لكون النفط والغاز الطبيعي تعد من المصادر الرئيسية لتغطية الطلب المحلي الطاقة الكهربائية في الجزائر. وخلال السنوات العشر الماضية سجل الطلب الوطني على الكهرباء تزايد مستمرا فقد سجلت الجزائر ذروة استهلاك قدرت بـ 16.666 ميغا واط سنة 2021، كما بلغت ذروة تاريخية جديدة قدرت بـ 18.676 ميغا واط شهر جويلية وفقا للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونالغاز). **(SONELGAZ, 2023)**

إذا نظرنا إلى الصورة الاقتصادية من زاوية أوسع فيما يتعلق بالطاقة، بذلت الجزائر جهودا هائلة لتوفير كهرباء رخيصة وثابتة لسكانها، إذ حققت معدل وصول للكهرباء بنسبة 99.8% سنة 2020 مع ذلك، تواجه البلاد حاليا تحديا ثلاثيا في قطاع الطاقة: الاعتماد الاقتصادي على عائدات الهيدروكربونات، وتزايد الطلب المحلي على الكهرباء، واتفاقيات تصدير الوقود الأحفوري طويلة الأجل التي تلتزم بها الدولة من أجل تجنب العقوبات والتبعات القضائية والغرامات. في الوقت نفسه، نظرا لأن عدد سكان الجزائر ينمو بسرعة بمتوسط زيادة 2% سنويا، مع توقع أن يصل إلى 53 مليونا بحلول سنة 2030، انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بشكل كبير من أجل تلبية الطلب المحلي سريع التزايد على الكهرباء. **(بوخاتم إ.، 2022)**

2-4-التحول الطاقوي في الجزائر: أي استراتيجية في آفاق 2040؟

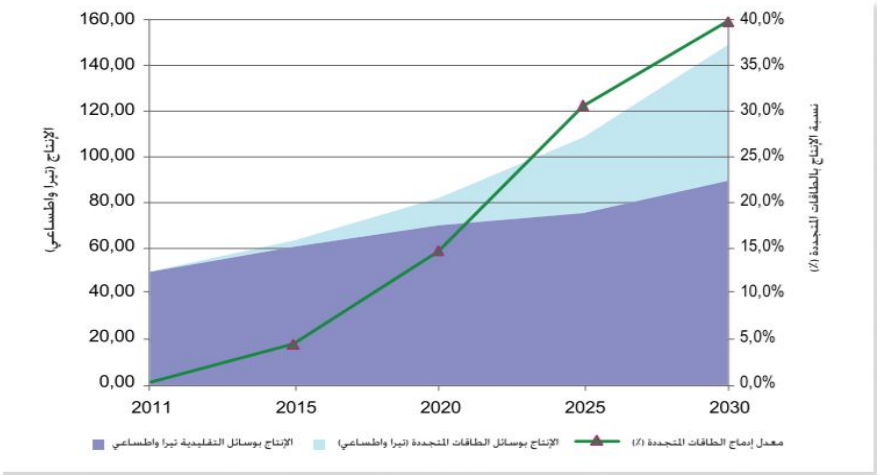
قادت هواجس الطاقة بفعل الخوف من فقدان القدرات التصديرية وتنامي الطلب المحلي، إلى فتح النقاش في السنوت الأخيرة حول ضرورة "**الانتقال الطاقوي**"، أي البحث في خيارات الطاقات المتجددة التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة والمعايير الدولية الجديدة للمتغيرات المناخية؛ حيث إن الجزائر أكدت في اتفاقية المناخ COP21، أنها ستخفض من انبعاثات غاز الدفيئة بين 7% و22% في حدود عام 2030. (غندير، 2020)

وقد تم إقرار الـ"**برنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030**" في مارس 2011، حيث كان الهدف منه إلى توسيع استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء للتقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر مهيمن في توليد الطاقة الكهربائية، ثم عدل هذا البرنامج في عام 2015، لكنه أبقى على أهدافه العريضة. وفقا لرؤية شاملة، ويمكننا تلخيص الأهداف الرئيسة لعملية الانتقال الطاقوي في الآتي: (غندير، 2020)

- تنويع موارد الاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.
- تنويع مصار الطاقة وتقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من النفط والغاز.
- حماية البيئة والمساهمة في الجهود الدولية للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2

ويستهدف برنامج الطاقات المتجددة تحقيق نسبة مزيج من الطاقة في إنتاج الكهرباء تكون فيه مساهمة الطاقات المتجددة في حدود 27%؛ ما يعني أنه بحلول عام 2030 يكون نحو 40% من إجمالي إنتاج الكهرباء المخصصة للاستهلاك المحلي متأتية من الطاقات المتجددة (الشكل رقم 09)، أي تأسيس قدرة تعادل 22 ألف ميغاواط يتم تصدير نحو عشرة آلاف ميغاواط منها، ويوجه الباقي إلى الاستهلاك المحلي.

الشكل رقم (09): نمو استخدام الطاقات المتجددة خلال الفترة الممتدة (2011-2030)



المصدر: (غندير، 2020)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن استراتيجية دمج الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني يكون عبر مراحل دون التخلي عن الطاقات التقليدية، حيث تحتل هذه الأخيرة النسبة الأهم نظرا لسهولة الحصول عليها.

وسوف يمر تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر بالمراحل التالية:

- **خلال الفترة 2011-2013:** تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110ميغاواط.
- **أفق 2015:** تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط.
- **أفق 2020:** تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 2600 ميغاواط للسوق الوطني واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغا واط.
- **أفق 2030** تأسيس قدرة بحوالي 12000ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقارب 1000 ميغاواط.

وعلى هذا الأساس تم التركيز في مزيج الطاقة لتوليد الكهرباء على الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرات مركبة تتجاوز 10 آلاف ميغا واط تليها طاقة الرياح بـ4000 ميغا واط، ثم الطاقة الشمسية الحرارية بـ2000 ميغا واط.

الجدول (03): القدرات المركبة من الطاقات المتجددة بين 2015-2030

	المرحلة الأولى (2015-2020)	المرحلة الثانية(2021-2030)	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	(...)
الرياح	1010	4000	
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: (غندير، 2020)

الجزائر تنتج حاليا حوالي 400 ميغاواط فقط من مصادر الطاقة المتجددة، وتمتلك 22 محطة شمسية، منها محطات هجينة تسير بالغاز والطاقة الشمسية معا .وبحسب المخطط الحكومي، فإنه في عام 2020 كان يفترض أن يكون مستوى الإنتاج في مستوى 4500 ميغاواط، أي إن ما تحقق هو أقل من 10% من المستهدف في المدى الزمني. ويبدو واضحا أن تحقيق قدرة 22 ألف ميغاواط بحلول عام 2030 هدف بعيد المنال، بل أصبح الحديث اليوم حتى من قبل بعض الرسميين الآن عن إنتاج 6000 ميغاواط آفاق 2027، وهو تراجع كبير، بل إن تحقيق

الهدف الأخير ليس سهلا أيضا إذا علمنا أنه يستوجب في المتوسط بناء 120 محطة بطاقة 50 ميغاواط للمحطة الواحدة، أي عشر محطات سنويا، وهو معدل لا يمكن بلوغه وفق الظروف الحالية، نظرا للإجراءات البيروقراطية، والعجز المالي الذي تعرفه شركة الكهرباء الوطنية سونلغاز، وعدم وجود قطاع خاص قوي ومتخصص، قادر على تقديم إضافة نوعية وكمية في القطاع.

في مواجهة هذا النقص في العمل لتحقيق أهداف برنامج (2015-2030)، أكدت الحكومة في 2019 عزمها على اللحاق في قطاع الطاقات المتجددة. فطورت برنامجا جديدا، البرنامج الوطني للانتقال الطاقوي 2020، مع هدف منقح بتحقيق قدرة 16000 ميغاوات بحلول عام 2035 ، اعتمادا على الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وبحسب وزارة الطاقة، فإن هذا الهدف يمثل إحدى الركائز الأساسية للانتقال الطاقوي في الجزائر. ومن المخطط أن تولد محطات الطاقة الشمسية المتصلة بالشبكة الوطنية 15000 ميغاوات بحلول عام 2035، مع توقع الانتهاء من الجزء الأول ذي قدرة 4000 ميغاوات بحلول عام 2024، فيما ينتظر تطوير الـ 11000 ميغاوات المتبقية بحلول عام 2030. ولتجسيد هذه الخطط، وقع الإعلان عن مشروع "تفوق 1" في ماي 2020 الذي وضع له هدف توليد 4000 ميغاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية. **(غندير، 2020)**

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز إلى موقع التثبيت.

تقوم الاستراتيجية الطاقوية لآفاق 2040 على المحاور التالية: **(أوابك، 2014، صفحة 7)**

- استعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام الغاز المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل والمواصلات وتبني سياسة التحكم في الطاقة وترشيدها.
- تطوير الصناعات التحويلية (البتروكيماوية) والتكرير من خلال تثمين استخدام الموارد الطاقوية.
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة نظرا لأهميتها في تحقيق الأمن الطاقوي.
- دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية.

- إدراج برنامج الفعالية الطاقوية الهادفة إلى تحسيس المواطنين بمسؤوليتهم اتجاه ملف الطاقة.

وعودا على بدء، يواجه تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر جملة من التحديات، نلخصها في النقاط التالية:

- في إطار المبادرة التي أطلقها البنك الدولي لتحديد التحديات التي تواجه تمويل التحول الطاقوي ووضع نهج تمويلي شامل، والموسومة بـ Scaling Up to Phase Down، فقد حدد البنك ثلاثة عوائق رئيسية تواجه البلدان النامية تحول دون تسريع عجلة التحول في استخدام الطاقة في البلدان النامية. أولا، تنطوي مشروعات الطاقة المتجددة على تكاليف رأسمالية أولية باهظة، وتحصر العديد من البلدان نفسها في خيارات باهظة التكلفة ومرتفعة الانبعاثات الكربونية مع دعم غير كفء للطاقة. ثانيا، تواجه البلدان النامية تكلفة عالية لرأس المال تشوه خياراتها الاستثمارية بعيدا عن مصادر الطاقة المتجددة. وثالثا، يتسبب ضعف أساسيات قطاع الطاقة -لاسيما القدرات المؤسسية -في إعاقة توسيع نطاق عملية التحول. **(البنك الدولي، 2023)**
- تعتبر الجزائر من الدول الغنية بمصادر الطاقة الأحفورية، وهي أحد العوامل التي تخفف من اندفاع المسؤولين نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة، خوفا من أحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره، وقد برز ذلك في توجه الجزائر محو استغلال الغاز الصخري في آفاق 2030، حيث تمتلك الجزائر ثالث مخزون في العالم باحتياطي يقدر بـ 20 ألف مليار متر مكعب بديلا للنفط المتوقع نفاده خلال العقدين القادمين، وهو ما يبقي على هيمنة الريع على الاقتصاد الوطني. **(بنسفطة و آخرون، 2018)**
- يعتبر الافتقار إلى استراتيجية طاقة طويلة الأمد عقبة حوكمة رئيسية فيما يتعلق بالانتقال الطاقوي: مبادرات الطاقة المتجددة غير فعالة ومجزأة وينقصها التنسيق. كان قطاع الطاقة الجزائري بطيئا في التكيف مع احتياجات العالم الملحة إلى الطاقة المتجددة، مدفوعة بالتغير المناخي، أعلنت الجزائر عن خطط طموحة، لكن لم يتم إنجاز الكثير بسبب سوء الإدارة وانعدام استراتيجية طاقة موحدة وعدم كفاية الإرادة السياسية. في حين أن سياسات الطاقة والقوانين المنظمة للقطاع إما مستوحاة من

المنظومات الأجنبية أو يتم إنشاؤها محليا، في كلتا الحالتين يقع إعاقة تنفيذها من البيروقراطية والفساد. **(بوخاتم إ.، 2022)**

- من العقبات التي تواجه استغلال إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة في الجزائر هي المسافة بين مراكز الطلب ومراكز الإمداد. تقع مراكز الطلب في الشمال حيث تحول الكثافة العمرانية دون إنشاء مشاريع ضخمة. ومع ذلك، يكمن جانب العرض في الصحراء، في الشطر الجنوبي من البلاد، حيث أشعة الشمس غزيرة والمساحة الجغرافية شاسعة. إضافة إلى مشكلة البعد، فإن الظروف المناخية (من بين اعتبارات أخرى) تعني أن تكلفة بناء محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية أعلى بنسبة 30% في الجزائر من المتوسط العالمي. **(بوخاتم إ.، 2022)**

5. خاتمة:

من خلال البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أسفر الاهتمام الأولي بمسألة نضوب الطاقات الأحفورية إلى نشاط بحثي وفكري كبير، أثبت أنه أضحى هاجس لكل الدول غنية كانت أم فقيرة، منتجة للنفط أو مستوردة له. فالجميع بات قبالة هذا الهاجس الطاقوي، وأصبح معني بالانتقال من اقتصاد الطاقة الأحفوري إلى نظام طاقوي يعتمد على الاستبدال الطاقوي ويرنو إلى اقتصاد الطاقات المتجددة.
- إن معضلة نضوب مصادر الطاقة التقليدية في المستقبل المنظور، قد تثير الدوار للكثيرين، ولكنها ليست كارثة في حد ذاتها. إنما المشكلة الحقيقية هي استمرار الكثير من الدول في صم آذانها عن النداء الإنساني بالتوقف عن سياسات الهدر المنظم لما تبقى من طاقة أحفورية، والإسراع في إعداد السياسات الرامية للاستثمار في الموارد النظيفة والصديقة للبيئة، والتي لا تؤثر سلبا على ثروات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وذلك من خلال التحول نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة والقطاعات الأكثر حيوية وفعالية من الوقود الأحفوري والنفط وغيرها من الموارد التي أضحت غير مأمونة العواقب على المستوى البيئي والإنساني وعلى مستوى مستقبل الاقتصاد الكلي للدول.
- أطلقت الجزائر مبادرة هامة ونوعية في تاريخ الدولة، والمتمثلة في برنامج للتنمية الطاقات المتجددة والذي يمتد إلى غاية 2030 في سعيها لتأسيس هيكل اقتصادي خارج قطاع

المحروقات، لكن بالنظر إلى ما جاء به البرنامج وفعالية تجسيده. فالجزائر تسير بخطى بطيئة جدا في هذا المجال، وذلك للتأخر المسجل والنسبة المحققة مقارنة بالنسب المطلوبة التي أقرها البرنامج.

- رغم ما بذلته الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، فإنها تحتاج إلى المزيد من الجهد خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، ولعل أبرزها الغياب المعرفي والتمويل اللازم بالشروط الميسرة والمحفزة، وبالتالي فإن الأمر يستلزم أنشطة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير قطاع الكهرباء والطاقة، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة لتطوير واكتشاف مصادر الطاقة المتجددة والعمل على إنتاج طاقة نظيفة بتكلفة اقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للطاقة الكهربائية.

قائمة المراجع:

-المؤلفات:

- منذر ماخوس. (2022). الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية. (مونيك كامل، المترجمون) بيروت-لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-الأطروحات:

- سارة شريفي . (2020). الطاقات الحديثة والمتجددة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2035، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

-المقالات:

- أحمد حسين علي الهيتي، و عمار محمد سلو أحمد العبادي. (2009). أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات أسعار النفط الخام. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 144-155.
- الطاهر زيتوني. (2012). الآفاق المستقبلية لإمداد العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات. *النفط والتعاون العربي*، 38(142).
- سمير كسيرة، و عادل مستوي. (2015). الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر- رؤية تحليلية آنية ومستقبلية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(14).
- شهيدة قادة. (2015). التحول الطاقوي من الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة: مقاربات الدول المصنعة والنامية في الميزان. *المجلة الجزائرية للقانون المقارن*(02).

-المداخلات:

- كمال ماليك بنسفطة، و آخرون. (2018). استراتيجية التحول الطاقوي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. الملتقى الوطني الثالث حول التحول الطاقوي في الجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

-التقارير:

- الصندوق العربي الموحد .(2022) .التقرير العربي الموحد 2022، الفصل الخامس :التطورات الرئيسية في مجال الطاقة، .2022أبو ظبي.
- البنك الدولي .(20 04 ,2023) .تمويل أنشطة التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة في قطاع الكهرباء في البلدان النامية Récupéré sur .البنك الدولي https://cutt.us/7bs4F :
- الداود ,ف .(2022) ،. التقرير الاحصائي السنوي .2022الكويت :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)الأوابك.(
- الوكالة الدولية للطاقة. (2022). نظرة مستقبلية لتحولات الطاقة حول العالم 2022- الملخص التنفيذي. أبو ظبي.
- أوابك. (2014). الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر. الامارات العربية المتحدة: أبو ظبي.
- الأوابك. (01 07, 2023). تم الاسترداد من https://cutt.us/5LwNl

-مواقع الانترنيت

- إيمان بوخاتم . (05 09, 2022)تحديات الانتقال الطاقي في البلدان الم ، عتمدة على النفط. تم الاسترداد من https://cutt.us/4m2xl
- حاتم غنديز. (17 05, 2020). الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة. تم الاسترداد من الجزيرة: https://cutt.us/u26J2

websites

- Ritchie, H., & et al. (s.d.). Fossil Fuels. Récupéré sur Our data in World: https://cutt.us/VQh9y
- Hayes, A., & Brock, T. (2022, 06 02). Hotelling's Theory: Definition, How It Works, and History. Récupéré sur investopedia: https://cutt.us/yOPa2
- Ague J, & Oristaglio M. (2017, 05 05). Development of Hubbert‘s Peak Oil Theory and Analysis of its Continued Validity for U.S. Crude Oil Production Torren Peebles. Récupéré sur https://cutt.us/UcbQb
- Frankfurt School-UNEP. (s.d.). Global Trends in Renewable Energy Investment 2020. Récupéré sur http://www.fs-unep-centre
- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY. (2023). World Energy Investment 2023. Récupéré sur https://cutt.us/8p6mF

- Nussey, B. (09, 04 2018). If we used this much fossil fuel in Edison’s time, we’d have already run out. Récupéré sur freeing energy: https://cutt.us/Bsje1
- Society of Petroleum Engineers. (1997, 03). Petroleum Reserves Definitions. Récupéré sur Society of Petroleum Engineers: https://cutt.us/vkE2A
- SONELGAZ. (2023, 07 23). communiqué de presse. Récupéré sur https://cutt.us/sYsCP
- Sutton Technical Books. (s.d.). The Hubbert Curve. Récupéré sur https://cutt.us/a7cAd

OEB Univ. Publish. Co.

تقييم نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر مع دراسة مقارنة لنماذج من الدول العربية و النامية

Evaluation of Algeria'seconomic diversification model with a comparative study of modelsfromArab and developing countries

مباركي سناء[1]، محمد الأمين وليد طالب[2]
[1]جامعة أم البواقي (الجزائر)، taleb.oualid@gmail.dz
[2]جامعة أم البواقي (الجزائر)، sanaamebarki36@gmail.com

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر مع مقارنته بنماذج من الدول العربية والنامية، من خلال عدة مؤشرات معتمدة لقياس هذا الأخير. وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مدعما بالقياس والمقارنة ودراسة حالة للوصول للنتائج. وقد تم التركيز على قياس التنويع الاقتصادي على ثلاث أبعاد والمتمثلة في : تنويع القاعدة الإنتاجية؛ تنويع الصادرات؛ تنويع الإيرادات العامة، باعتماد مؤشر هرفندالهيرشمان ومؤشر تنوع الصادرات.
وقد توصلت هذه الدراسة ضعف أداء نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر رغم التعافي الملحوظ خلال الست سنوات الأخيرة خاصة على الصعيد المحلي، كما توصلنا لضعف التجربة الجزائرية مقارنة بنظيرتها الإماراتية والسعودية.
الكلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي؛ تنويع صادرات؛ تنويع إيرادات عامة؛ تنوع القاعدة الإنتاجية.
تصنيف **JEL :** XN1 ،XN2.

Abstract:
This research paperaims to shed light on the reality of economic diversification in Algeria, comparingitwithmodelsfromArab and developing countries, throughseveralindicatorsadopted to measure the latter, the descriptive approachwassupported by analysis, measurement and a case study to reach the results, and emphasiswasplaced on measuringeconomic diversification at the level of three dimensions: diversification of the productive base; diversification of exports; diversification of public revenues, using the hervendahlHirschman Index and Diversity Index and focusing on exports.
The studyconcluded the poor performance of the economic diversification model of Algeriadespite the remarkablerecovery over the past six years, especially at the local level, and the studyalsoreached the weakness of the Algerian experience of economic diversification compared to itscounterpart the UAE and SaudiArabia
Keywords: Economic diversification; export diversification; diversification of public revenues.
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

• **المؤلف المرسل:** محمد الأمين وليد طالب، taleb.oualid@gmail.com

1.مقدمة:

يشكل التنويع الاقتصادي أحد المنافذ لمواجهة الصدمات الاقتصادية والتخلص من التبعية لقطاع واحد لما لها من أثر سلبي على النظم الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدولة النامية والمعتمدة بشكل كلي على القطاع النفطي والذي يواجه بشكل دائم صدمات على مستوى الأسعار مما يتطلب من هذه الدول إعادة النظر بالرؤية المستقبلية حول المساهمة القطاعية بنظمها الاقتصادية و التوجه نحو التنويع الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر أحد الدول النامية والتي تعاني من التركز الاقتصادي والتبعية للقطاع النفطي دون غيره من القطاعات رغم الإمكانات والغير مستغلة، وبعد تهاوي أسعار سنة 2014 تبنت الجزائر نموذج مستحدث للنمو الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016 بجويلية 2016 كتوجه جديد نحو النمو الاقتصادي الداعم للتنويع.

ومن الدول النامية والنفطية السباقة للجزائر في تجربة التنويع الاقتصادي يمكن ذكر الإمارات والسعودية، بحيث تعتبر التجربة الإماراتية أحد التجارب الرائدة والتي حققت نجاحا في هذا الأخير.

الإشكالية:

بما أن التنويع الاقتصادي أضحى رهانا بالنسبة للدولة النامية وخاصة النفطية منها والتي تعتمد مصدر للدخل في طريق الندرة ارتأينا تسليط الضوء على تقييم إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر مع مقارنتها مع نظيرتها من الدول العربية النامية والنفطية من خلال طرح الإشكال التالي:

هل تمكنت الجزائر من تحقيق هدف التنويع الاقتصادي ومجاراة غيرها من الدول العربية النامية في تحقيق هذا الهدف؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لم تنجح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرضية الثانية: تعتبر التجربة الجزائرية للتنويع الاقتصادي أقل نجاحا مقارنة بنظيرتها للدولة الإماراتية و السعودية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إثراء الموضوع و تقييم التنويع الاقتصادي بالجزائر ؛
- التوعية بضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي كمنفذ أمثل للتفادي الصدمات؛
- عرض تجارب دول رائدة في مجال التنويع الاقتصادي لمحاولة الاستفادة منها مستقبلا؛

الهدف من الدراسة:

- تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي؛
- إبراز واقع التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات والسعودية؛
- إبراز أفضل تجربة تنويع اقتصادي والتطلع نحو تحقيق نتائج مشابهة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم والمعطيات والبيانات الخاصة بالتنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة والمقارنة بين هذه الدول،وقد قسمت هذه الورقة البحثية كما مايلي:

1- أدبيات اقتصادية حول التنويع الاقتصادي؛

2- واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر؛

3- دراسة مقارنة لتجربة للتنويع الاقتصادي بالجزائر بنظيرتها بالإمارات و السعودية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة "سايح حنان"(2022) بعنوان:** سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020، حيث كانت تهدف إلى معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/2001، بالاستناد على مؤشر هرفندال للتنويع الاقتصادي على مستوى القاعدة

الإنتاجية والصادرات والإيرادات العامة ونشاط القطاعات، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: التنويع الاقتصادي بالجزائر شبه منعدم نتيجة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على قطاع المحروقات بحصة كبيرة، تتصدر الإيرادات الحصة الأكبر بإجمالي الإيرادات، صادرات الجزائر لم تصل للتنويع المرجو، تفوق نشاط القطاع العام على القطاع الخاص.

- **دراسة "حمزة فلاق" مقالة بعنوان:"** LA DIVERSIFICATION DE L'ECONOMIE :UN CHEMIND D'AVENIR POUR L'ALGERIE" تمحورت هذه الدراسة في مدى تمكن الجزائر من استحداث إستراتيجية فعالة لدعم التنويع الاقتصادي بالجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لم تحقق التنويع المنشود حيث تعاني من تبعية لقطاع المحروقات.

- **دراسة "سليمة غدير أحمد و عائشة سلمى كحيلي" (2022) مقالة بعنوان:** واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2020)، سعت هذه الدراسة للوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والتعددية القطاعية، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي و المقارنة بين مختلف النماذج للاقتصاديات الدول النفطية مع اعتماد مؤشر هرفندال-هيرشمان للتنوع القطاعي وننوع الصادرات، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف مؤشر هرفندال- هيرشمان بالجزائر مما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي بالجزائر، كما تطرق الباحثانلتجارب رائدة لدول أخرى.

- **دراسة "قروف محمد كريم" مقالة بعنوان:** التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، تمحورت حول مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أعلى تنويع ممكن خلال الفترة 2014/1980 بالاعتماد على مؤشر هرفندال-هيرشمان، وقد لخصت نتائج هذه الدراسة في محدودية قدرة التنويع الاقتصادي بالجزائر وقيامه على قطاع واحد والمتمثل في المحروقات.

2. أدبيات اقتصادية حول التنويع الاقتصادي:

لقد كان لأزمة مابين الحربين بالولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والذي صاحبه انخفاض في أسعار المواد الخام السبب في تدرج مصطلح التنويع بالساحة الاقتصادية بحيث أفضت عدة

دراسات بأن هذا الأخير يجعل النظم الاقتصادية اقل حساسية للصدمات (kamgna, 2014, pp. 2-3).

1.2مفهوم التنويع الاقتصادي وشرط نجاحه:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:

عملية خلق هياكل منتجة وقطاعات جديدة مولدة للدخل، مما يتيح التحيز عن الاعتماد التام لقطاع اقتصادي واحد، وبالتالي ستمثل التنويع الاقتصادي في توليد قيمة مضافة جديدة باعتماد المزج النوعي القطاعي بالاقتصاد مما يضفي فرص عمل جديدة ويفتح المجال للنمو على المدى البعيد(سايح، 2022، صفحة 84).

توزيع الاستثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية تفاديا لخطر الاعتماد على قطاع واحد (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22).

أ. المفهوم الواسع للتنويع الاقتصادي:

ويعتمد على شمول هذا الأخير عدة مستويات على الصعيد المحلي للقاعدة الإنتاجية المحلية أو على الصعيد الخارجي بتوسيع نطاق الأسواق وسلة الصادرات (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136)، والممكن حصرها فيما يلي:

- تنويع القاعدة الإنتاجية أو التنويع الأفقي:تعتمد توزيع الناتج المحلي الإجمالي على قطاعات كافة القطاعات القائمة بالدولة.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة: تعتمد على اتساع الهيكل الإنتاجي والتجاري باعتبارها المشكل الأساسي للوعاء الضريبي وشبه الضرائب.
- تنويع الصادرات: ويعتمد على تنويع البنية السلعية لسلة للصادرات.
- تنويع الأسواق الخارجية: يهدف توسيع شبكة الدول المستوردة للسلع الوطنية.
- تنويع مصادر الموارد الأولية: يتم من خلال استهداف أكبر عدد من أسواق التموين لعدم إخلال بالموازين الإنتاجية وطنيا وإحداث ركود بها(نصير و عبد الحميد، 2022، الصفحات 414-415).

ب. شروط نجاح التنويع الاقتصادي:

- الانفتاح لاقتصاد السوق؛
- تنمية المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- النهوض بقطاع النقل والموصلات وتطوير كل من القطاع السياحي والصناعي والزراعي...إلخ؛
- إصلاح القطاع المصرفي (كيحلي و غدير، 2022، صفحة 168).

2.2 محددات التنويع لاقتصادي ومؤشرات قياسه

نجاح التنويع الاقتصادي مرهون بعدة متغيرات حيث تسرد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة تقريرا توضح خمس فئات للمتغيرات تؤثر بالتنويع الاقتصادي وتتمثل في:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- المتغيرات المؤسسية: الوضع الأمني، الحوكمة، البيئية الاستثمارية؛
- السياسات العمومية:الصناعية والتجارية والمالية؛
- الوصول للأسواق الخارجية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: التوازنات الخارجية وسعر الصرف والتضخم؛(بسبع و عمي، 2019، صفحة 115)

ج. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

المؤشر	الصيغة الرياضية	أساس الحكم على التنويع	العلاقة بين المؤشر والتنويع الاقتصادي
Herfindahl-Hirchmann		التوزيع القطاعي لتوظيف الموارد	كلما انخفضت القيمة نحو الصفر زاد التنويع الاقتصادي وكلما ازداد نحو 1انخفض التنويع الاقتصادي

Hirchmannormalisé	$N =$	تنويع البنية السلعية للصادرات	كلما انخفضت القيمة نحو الصفر زاد التنويع الاقتصادي وكلما ازداد نحو 1انخفض التنويع الاقتصادي
Index d'entropie	E	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات ومدى التنويع الإنتاجي	ارتفاع قيمته يؤكد زيادة التنويع الاقتصادي كلما اقترب للصفر يشير للتركز الاقتصادي.
Index d'Ogive		حصة المنطقة من القطاعات المستقرة وغيرالمستقرة	كلما اقتربت قيمة المؤشر للصفر تأكد تطابق النشاط الاقتصادي للمنطقة من حصته للدولة
Agrégatif de spécialisation		تركز وتنوع سلة الصادرات	كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر تفسر مستوى عالي من التخصص

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على، (Guechari, 2021, p. 5)، (نصير و عبد الحميد، 2022، صفحة 415)

3. التنويع الاقتصادي بالجزائر

سعت الجزائر مؤخرا لتبني برنامج نمو اقتصادي خارج المحروقات كآلية تسمح بالخروج من التبعية النفطية ، و فيما يلي عرض لحالة لتنويع الاقتصادي بالجزائر

1.3. برنامج التنويع الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016

تبنت الحكومة الجزائرية خمس برامج تنموية منذ بداية الألفية الثانية بهدف تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، ولكن رغم نجاح هذه البرامج في النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلا أنها لم تحقق هدف التحول الهيكلي لتركز التنمية على قطاع اقتصادي واحد كمورد لتمويل هذه البرامج لتنموية

مما اقتضى استحداث برنامج تنموي جديد يرتكز على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات(بن داودية، 2022، صفحة 36) .

ومنه تمت المصادقة على نموذج النمو الاقتصادي الجديد بتاريخ 26جويلية سنة 2016 في إطار تبني سياسة تنويع الاقتصاد الوطني بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات بنسبة 6,5% خلال العشرية القادمة وقد تم استحداثه كنتاج للانخفاض المستمر لأسعار النفط والذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البرامج التنموية السابقة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017، صفحة دون)، ويقوم هذا البرنامج على نهجين الأول عبارة عن نهج مستحدث لسياسة الموازنة المالية خلال الفترة (2016-2019) والثاني يتمثل في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري كآفاق بحلول سنة 2030 (بن عبد العزيز، 2020) . وذلك من خلال ثلاث مراحل تتمثل في:

1- مرحلة الإقلاع من 2016-2019: وتفيد برفع القيمة المضافة لكافة القطاعات لمستويات معينة.
2- مرحلة انتقالية من 2020-2025: تفيد تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر.
3- مرحلة الاستقرار أو الالتقاء من 2026-2030: يكون الاقتصاد في آخر هذا المخطط قد استنفذ كل قدراته الاستدراكية و تمكنت كل متغيراته من الالتقاء عند التوازن (قلوح و بن ابراهيم، 2020، صفحة 56).

.1

.2

2.3. تقييم برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2020

تستند الدراسة لقياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر على تحليل مدى التنوع والتركز بكل من مستويات التنويع الاقتصادي التالية: القاعدة الإنتاجية، الصادرات، الإيرادات

1.2.3. التنويع في القاعدة الإنتاجية(الناتج المحلي الإجمالي)

تعتمد عملية تقييم وتحليل التنويع الاقتصادي بهذا المستوى على قياس مدى مساهمة ستة قطاعات اقتصادية القائمة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي والممكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول(2): تغير التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة(2000-2020)

القطاع	السنوات		التغير	القطاع	السنوات		التغير
	2000	2020			2000	2020	
الفلاحة	10.09	19.17	9.08+	البناءوالأشغال العمومية	8.51	16.87	8.36+
المحروقات	35.10	19.84	15.26-	النقل والموصلات	8.04	15.09	7.05+
الصناعة	21.74	25.23	3.49+	التجارة و الخدمات	16.52	22.97	6.45+

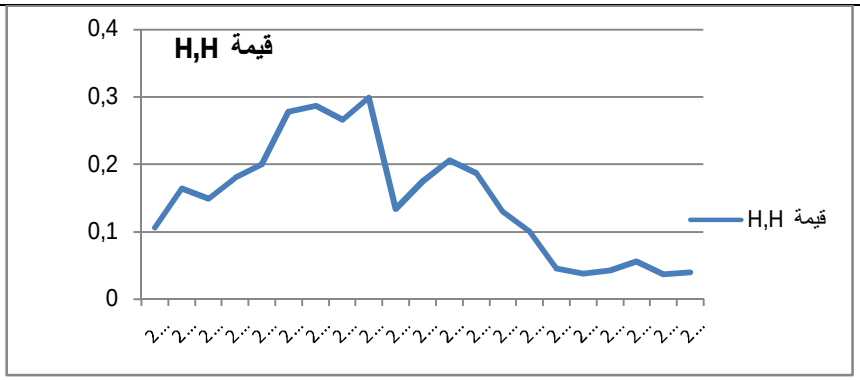
المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظ أن خلال الفترة 2000-2020، هو انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.26%حيث سجلت نسبة 35.10% سنة 2000 و19.84%سنة2020، أما باقي مساهمة القطاعات في الإنتاج المحلي الإجمالي فمن الملاحظ أنها ارتفعت بسنة 2020 مقارنة بسنة 2000 كما هو موضح بالجدول أعلاه.

ومنه تبرز بيانات الجدول السابق، حدوث تغيرات في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري حيث تقلصت مساهمة القطاعات النفطية في حين ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى بنسب مقبولة.

وفيما يلي عرض بياني لتطور مؤشر هرفندال-هيرشمان للمساهمة القطاعية بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020 من خلال الشكل الموالي:

الشكل(01): مؤشر هرفندال للمساهمة القطاعية بالناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد معطيات الديوان الوطني للإحصائياتومعادلة المؤشر

يوضح الشكل السابق، انخفاض التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2008حيث حقق المؤشر أعلى قيمة سنة 2008 بـ 0.299 بحيث يرجع ذلك لتركز المساهمة القطاعية بالإنتاج المحلي الإجمالي على قطاع المحروقات والتي تزامن مع فترة ارتفاع هائل لأسعار البترول الوصول لذروتها بسنة 2008 والتي قدرت بـ 150 دولار للبرميل ثم النزول بعد ذلك بـ 50 دولار للبرميل، غير أن التنوع الاقتصادي بدأ في الارتفاع بقيم للمؤشر تقترب من الصفر بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2020 حيث حقق قيمة 0.04.

ونلاحظ أنه بعد تهاوي أسعار البترول سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 بنسبة 70% كان بمثابة خطوة لاتخاذ الجزائر منطلق لبرنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016 والذي يدعم التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى حيث يمكن التماس أثره على التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هرفندال خلال الفترة 2016-2020 حيث تنخفض قيمته بشكل متفاوت بقيم قريبة من الصفر ، ما يؤكد أنا الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا.

2.2.3. نوع و تركز الصادرات والواردات:

يستند تحليل التجارة الصادرات والواردات على البنية السلعية والتي تتوزع على سبع مجموعات تتمثل في: المواد الغذائية، المنتجات الطاقوية والزيوت، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، منتجات نصف مصنعة، المواد الخام،

الجدول (03): تغير البنية السلعية للصادرات وواردات الجزائر

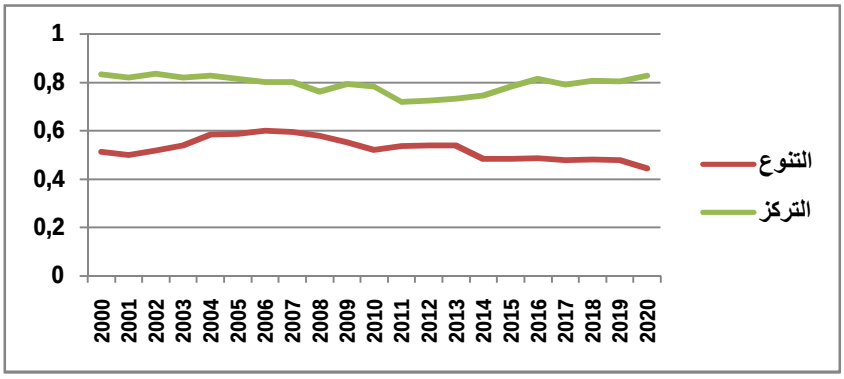
	الصادرات		الواردات	
القطاع	السنوات	التغير	السنوات	التغير

	2020	2000		2020	2000	
المواد الغذائية	24.61	26.33	1.28+	1.43	0.15	1.72-
الطاقة	1.14	1.47	10.04-	87.18	97.22	0.33-
المواد الخام	9.46	4.66	0.26	0.46	0.2	4.8+
نصف المنتجات	20.32	18.04	8.17+	10.28	2.11	2.28+
التجهيزات الفلاحية	5.99	0.93	0.05-	0	0.05	5.06+
التجهيزات الصناعية	26.68	33.45	0.27+	0.48	0.21	6.77-
السلع الاستهلاكية	16.83	15.19	0.11+	0.17	0.06	1.64+

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات (الديوان الوطني للاحصائيات)

يبين الجدول رقم (03)، التوزيع النسبي للواردات والصادرات بالجزائر وتغيرها خلال الفترة (2000-2020) وفقا للبنية السلعية لهذه الأخيرة، حيث لاحظنا وجود تنويع طفيف في بنية الصادرات والواردات لكن لا يمكن أخذها بعين الاعتبار كدليل لتنويع الصادرات والواردات، وبالتالي للتأكد من واقع تنوع الاقتصاد الوطني بتفصيل أكثر فيما يلي عرض لمؤشري تركيز وتنوع الصادرات:

الشكل(02): تنوع وتركز الصادرات بالجزائر خلال الفترة2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد معطيات (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020)

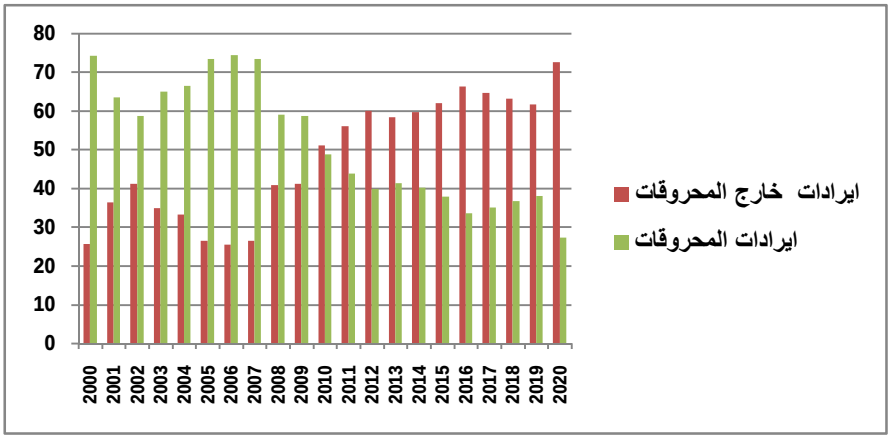
نلاحظ من خلال الشكل ضعف مؤشري تنوع الصادرات، مما يفسر عدم الارتقاء بالصادرات بالجزائر لدرجة التنوع المنشود، حيث سجل مؤشر تنوع لصادرات انحصرت بين 0.71 و 2084، أما مؤشر التركز فقد تراوحت قيمة خلال فترة2000-2013 بين 0.5إلى 0.6 مما يشير لوجود تركز في الصادرات بالجزائر ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من المحروقات، فيما لقي

هذا الأخير تراجع خلال الفترة 2014-2020، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات النفطية والأزمة النفطية التي ضربت العالم كما يمكن إرجاعه لبداية التحول الهيكلي من خلال برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

3.3.3. تنويع مصادرالإيرادات العامة

أكدت عدة دراسات أن الدول التي تحقق التنمية الاقتصادية هي التي تتمكن من التعبئة المثالية للموارد العامة، غير أن الجزائر تعتبر من الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، غير أن هذه الأخيرة لقيت تراجعا بداية من سنة 2011 إلى يومنا هذا حيث قد يرجع ذلك لبلوغ إنتاجية النفط للذروة عالميا ثم يبدأ بالانخفاض أو مايسمى بـ"قمة هوبرت"، وفيما يلي عرض لتوزيع الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020:

الشكل (03): توزيع الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من الشكل أنهمن سنة 2000 إلى سنة 2011الإيرادات غير النفطية ساهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات بقيم محصورة بين 20% إلى 45% مقارنة بالإيرادات النفطية التي اتخذت أكبر حصة خلال هذه الفترة، ومن ثم نلاحظ انقلاب الموازين حيث أضحت الإيرادات خارج المحروقات تنال الحصة الأكبر بداية من سنة 2011 إلى 2020 ويرجع ذلك لانخفاض إنتاجية النفط بعد وصولها للذروة بسنة 2011، وهو ما يعد مؤشر ايجابي للتنويع الاقتصادي.

4. نموذج التنويع الاقتصادي الجزائري مقارنة بمجموعة من الدول العربية

لقد خاضت العديد من الدول في تجربة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع واحد تفاديا للصدمات حيث أن أغلب هذه الدول أخذت بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد الدراسة المنفردة لواقع التنويع الاقتصادي بالجزائر سيتم فيما يلي عرض وتقييم للنموذج الجزائري على ضوء بعض التجارب العربية والمتمثلة في: السعودية والإمارات.

.1

.1.1

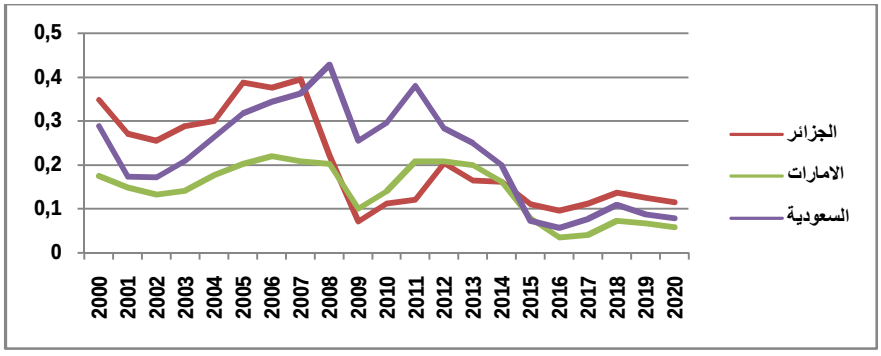
.1.2

.1.3

.1.4 التنويع الاقتصادي بدولة الجزائر والإمارات والسعودية حسب مؤشر هرفندالهيرشمان

فيما يلي عرض لتطور مؤشر هرفندال-هيرشمان لكل من دولة الجزائر والسعودية والإمارات خلال الفترة 2020/2000.

الشكل (04): تطور مؤشر هرفندالهيرشمان للتنويع الاقتصادي للفترة 2020/2000 للجزائر والسعودية والإمارات



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات(صندوق النقد العربي، 2021) (الملحق)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر التنويع الاقتصادي ينحصر بالنسبة للجزائر بين 0.1 إلى 0.4 فيما ينحصر بالنسبة للإمارات مابين 0.03 إلى 0.24 أما السعودية ينحصر بين 0.05 و 0.45

مما يوضح ارتفاع قيم مؤشر هرفندال بالنسبة للجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية والإمارات بحيث تتخذ الإمارات الحصة الأكبر في التنويع الاقتصادي أما مقطعيا فالجزائر تصدرت التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2014/2009.

.2

.2.1

.2.2

.2.3

2.4. برنامج التنويع الاقتصادي للإمارات والسعودية

1.2.4. التجربة الإماراتية للتنويع الاقتصادي:

تعتبر التجربة الاماراتية أحد التجارب الرائدة بحيث استطاعت إثبات قدرتها على الثبات والتماسك الداخلي ومواجهة التحديات، والتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي تنافسي،تجسد خلال تحقيق عدة أهداف خلال سنة 2021:

الجدول رقم(04): أجندة برنامج النمو الاقتصادي بالإمارات

المؤشر الوطني	المستهدف 2021	المحقق2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	**%5**	**%5.31**
نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي	**من أفضل 10 دول**	**المرتبة السابعة**
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**%5**	**%4**
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	**%70**	**-**
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	**من أفضل 10 دول**	**المرتبة الأولى**
مؤشرالابتكار العالمي	**من أفضل 20 دولة**	**المرتبة 18**

المصدر: (بن شيخة و بن الشيخ، 2022، صفحة 157)(الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا، 2023)

ويتضح من خلال الجدول أعلاه إمكانيات و جهود دولة الإمارات في تحقيق أهدافها مما يؤكد كفاءة سياستها للخروج من دائرة النفط، من خلال:

- الرقي بالنظام التعليمي وتشجيع الابتكار والتطوير والبحث 2011-2020؛
- ربط التعليم باقتصاد المعرفة ودعم التعليم الإلكتروني و محاولة ربط بمناج لدل أخرى بمنح تراخيص؛
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للابتكار2014؛
- إنشاء وكالة الإمارات للفضاء يوليو 2014،

أ. رؤية مستقبلية 2030:

سعت دولة الإمارات لتغيير سياستها بالتوجه للتنويع اقتصادي سواء بمصادر الإنتاج أو التصدير من خلال عدة استراتيجيات تمثلت في:

هدفت لإرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على أنشطة تحقق قيمة مضافة مالية من خلال:

- التوجه نحو التنويع الاقتصادي؛
- الرفع من القدرة التنافسية؛
- توسيع دائرة مشاريع الأعمال؛
- تمكين المرأة اقتصاديا؛
- تنمية الموارد الوطنية؛
- استقطاب اليد العاملة الأجنبية؛
- تنمية المناطق النائية؛(حكومة أبوظبي، 2019، صفحة 19)

ب. الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة 2031:

تمثل خطة عمل وطنية بتوفير الآليات والأدوات الممكنة، بحيث يهدف لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار درهم إلى 300 مليار بحلول عام 2031، ولتحقيق هذا الهدف رصد مصرف الإمارات للتنمية محفظة مالية بقيمة 30 مليار درهم لمدة خمس سنوات ودعم 13500 شركة متوسطة و كبيرة و خلق 25 ألف وظيفة(الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا، 2023).

2.2.4. تجربة التنويع الاقتصادي بالسعودية:

تبنت السعودية كغيرها من الدول العربية والنامية برنامج لتنويع اقتصادها من خلال:

- تقليل اعتماد النفط؛
- توسيع حدود التجارة من موسمية "مثل الحج" إلى اقتصادية ثابتة؛
- توسيع دائرة النشاط الخاص لمختلف القطاعات (الخدمات البريدية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء، شركات الطيران...إلخ)؛
- دعم وتطوير إنشاء المدن الصناعية؛
- تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية ودعم القطاع البنكي لهذا القطاع؛
- توفير مرافق البحث على مستوى المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات؛(بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 131)
- حيث حققت من خلال هذه الخطة عدة مخرجات:

حيث احتلت المرتبة الثانية بمؤشر الأداء الصناعي المرتبة 69 بمؤشر التنافسية للدول العربية رغم تهاوي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسنة 2020 بـ 11.7%، مما يفسر تنوع اقتصادها مقارنة بالجزائر(صندوق النقد العربي، 2021).

لكن رغم نجاح دولة السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها لازلت تعاني من درجة عالية من التركز، و يرجع ذلك لعدة معوقات:

- توجيه أكبر حصة من النفقات لتغطية مشاريع البنية التحتية؛
- انخفاض اليد العاملة الوطنية لتلبية حاجة القطاع الخاص، وارتفاع أجور القطاع الحكومي؛
- تدني الكفاءة الإنتاجية للقطاعات التمكينية؛
- اعتمادالإيرادات النفطية؛
- تهميش المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم؛
- انخفاض الابتكار لتدني الإنفاق على التطوير والبحث؛

- تبني نظام رعاية اجتماعية واسع ومجاني أو بأسعار مدعومة؛(عبد الحميد، 2018، صفحة 88)

أ. رؤية مستقبلية 2023:

- زيادة مساهمة القطاع العمومي في إجمالي الناتج لمحلي من 1%إلى 5%.
- رفع مساهمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الخام من 20% إلى 35%.
- رفع الإيرادات الحكومية خارج النفط من 631 مليار إلى 1 تريليونريال سنويا.(بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 144)
- رفع مساهمة الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي من 16% إلى 50%.
- الاهتمام بالخدمات اللوجستية.
- زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3.8% إلى 5.7% (عبد الحميد، 2018، صفحة 89)

5. تحليل النتائج:

يرجع ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر لتدني مساهمة قطاع المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي، سواء من حيث الصادرات أو كإيراد أو كقطاع إنتاجي وقد ينسب ذلك لعدة أسباب منها:

- تدني إنتاج البترول وذلك لبلوغه للذروة " قمة هوربرت"؛
- تدهور أسعار البترول 2014 واليقظة لضرورة التنويع الاقتصادي؛
- تبني برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات؛

كما نلاحظ ارتفاع ملحوظ بمساهمة باقي القطاعات كمحاولة لتنمية هذه الأخيرة وذلك بفعل البرامج التنموية و التي كان لها أثر كبير بالنهوض بهذه القطاعات.

لا تزال الجزائر تعاني من ضعف أداء التنويع الاقتصادي مقارنة بكل من الإمارات والسعودية حيث تعتبر الإمارات من الدولة الرائدة في التنويع الاقتصادي بحكم التبني المبكر لهذا النموذج وذلك من خلال القيادة الرشيدة للدولة باتجاه الخروج من دائر الاعتمادية على النفط منذ بداية سبعينيات القرن الماضي ليومنا هذا بتهيئة كل قطاعاتها الحيوية لمرحلة ما بعد النفط وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والعلوم الحديثة والطاقات المتجددة، أما بالنسبة للسعودية فلا تزال حديثة بالنسبة للتجربة الإماراتية لكنها تعتبر أكثر تطبيقا وفعالية نسبة للتجربة الجزائرية.

6. خاتمة:

في ختام موضوعنا يمكن القول أن التجربة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي تعتبر حديثة التطبيق مما يظهر ضعف أداء التنويع الاقتصادي بالجزائر وعدم الرقي به للمستوى المطلوب، غير أنه يمكن القول أن الجزائر حاولت الخروج مبدئيا من دائرة التبعية للقطاع النفطي بتراجع مساهمة هذا الأخير خلال الخمس سنوات الأخيرة مع ارتفاع ملحوظ لمساهمة بعض القطاعات.

أما بالنسبة للتجارب الدول العربية مقارنة بدولة الجزائر تعتبر التجربة الإماراتية للتنويع الاقتصادي أكثر التجارب الرائدة والتي يجب على الجزائر الأخذ بمقوماتها مع توسيع لبرنامج النمو الاقتصادي 2030/2016 و الاستغلال والقيادة الرشيدة للموارد بالدولة.

اختبار الفروض:

الفرضية الأولى: لم تنجح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وقد تبين بأنها **صحيحة** حسب مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر نلاحظ تعافي هذا الأخير خلال الست سنوات الأخيرة لكن لم ترتقي به لدرة النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرضية الثانية: تعتبر التجربة الجزائرية للتنويع الاقتصادي أقل نجاحا مقارنة بنظيرتها لدولة الإمارات والسعودية، وقد تبين بأنها حيث تحقق من الدراسة ضعف اداء التنويع لاقتصادي للجزائر مقارنة بالسعودية و الإمارات.

التوصيات:

في ظل النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة المسارعة تطبيق برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات مع توسيع خطة هذا البرنامج باستغلال كافة نقاط القوة لدعمه؛

- متابعة ومراقبة تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

- الأخذ بتجارب رائدة مثل تجربة الإمارات كنموذج لتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر مع تلافي معيقات نجاحها؛

- توسيع البرامج التي تدعم القاعدة الإنتاجية خارج النفطبمواصفات عالمية تدعم تنوع الصادرات؛

6. قائمة المراجع:

-Guechari, y. (2021). Diversification économique et ses indicateurs de mesure. *Mesurer la diversification économique:Cas de l'Algérie*, biskra.

-kamgna, s. Y. (2014, may 28). diversification économique en afrique centrale:Etats des lieux et enseignement. *Bank of central african states* .

- أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *اقتصاديات شمال افريقيا، 14* (19)، الصفحات 13-36.

- الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا. (2023). *استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المقدمة*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2023، من وزارة الصناعة والتكنولوجيا الإمارات العربية: https://www.moiat.gov.ae/ar/about-us/about-the-strategy

- الديوان الوطني للاحصائيات. (بلا تاريخ). *office National des statistiqe*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2023، من ons.dz: https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.pdf

- بن عبد العزيزفطيمة .(2020) .استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر .(2016-2020)*دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية*.332-315 .pp ,(01) *09* ,

- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.(2020). *UNACTED*. تاريخ الاسترداد 07-08-2023، من منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

- حكومة أبوظبي .(2019) .*الرؤية الإقتصادية 2030لإمارة أبوظبي*.الإمارات العربية المتحدة :مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، دائرة التخطيط والاقتصاد.

- حنان سايح. (2022). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 07* (02)، الصفحات 83-94.

- خالد هاشم عبد الحميد. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19* (01)، الصفحات 75-98.

- صندوق النقد العربي. (2021). *صندوق النقد العربي*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2023، من unified-arab-economic-report-2021.pdf: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf

- عائشة سلمة كيحلي، و أحمد سليمة غدير. (2022). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021). *الباحث، 22* (1)، الصفحات 165-177.

- عبد الحكيم قلوح، و الغالي بن ابراهيم. (2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع و المأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030). *اقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، 09* (01)، الصفحات 50-66.

- عبد القادر بسبع، و سعيد حمزة عمي. (2019). التنويع الإقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية -تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 11* (2)، الصفحات 110-133.

- عبد الله نصير، و حفيظ عبد الحميد. (2022). محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية-دراسة قياسية للفترة (2000-2019). *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07* (02)، الصفحات 410-430.

- موسى باهي، و كمال رواينية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 03* (05)، الصفحات 133-152.

- نجاة بن فريحة، و سليمان نصاح. (2020). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية -عرض تجارب بعض الدول-. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 03* (02)، الصفحات 137-154.

- نوال بن شيخة، و توفيق بن الشيخ. (31 12, 2022). تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي. *مجلة التنمية الاقتصادية، 07* (02)، الصفحات 153-168.

- وكالة الأنباء الجزائرية. (2017). *تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم في ثلاث مراحل*. تاريخ الاسترداد 23 07, 2023، من Algeria Press Service: https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9

- وهيبة بن داودية. (2022). التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030). *اقتصاديات شمال افريقيا، 18* (01)، الصفحات 33-54.

OEB Univ. Publish. Co.

استشراف لنموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب رائدة

Envisioning a model for diversifying the Algerian Economy in Light of Leading Experiences

ط.د زينب طواف[1]، د.وفاء تنقوت[2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، zinebtouaf05@gmail.com

[2] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، wafamaj@hotmail.com

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية تقييم درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، بهدف تحليل الوضعية الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2021 وكذلك استكشاف المشاكل والعوامل المحددة لتنويع الاقتصاد الجزائري مع وضع استراتيجية لتعزيز تنويع موارد وإيرادات الاقتصاد الوطني .

بناء على نتائج الدراسة، تم الوصول إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تظل محتاجة إلى تدابير إضافية للتغلب على العقبات والتحديات التي تعيقها. ومن ثم، ينبغي تبني التنويع الاقتصادي كاستراتيجية قائمة، واعتباره خيارا للتنمية المستدامة، مما يعمل على خلق مصادر دخل جديدة تختلف عن تلك المرتبطة بصناعة النفط .

الكلمات مفتاحية: اقتصاد الريعي ، مؤشرات التنويع الاقتصادي، مؤشر هرندفل هيرشمان.

تصنيف **JEL :** P28 ، C02 ، Q32

Abstract:

Through this research paper, we aim to assess the degree of economic diversification in Algeria, by focusing on a set of indicators used in this field, with the aim of analyzing the economic situation during the period 2000-2021, as well as exploring the problems and factors determining the diversification of the Algerian economy while developing a strategy to enhance the diversification of the resources and revenues of the national economy. Based on the results of the study, it was concluded that the issue of economic diversification in Algeria still needs additional measures to overcome the obstacles and challenges that hinder it Hence economic diversification should be adopted as an existing strategy, and considered it as an option for sustainable development, which works to create new sources of income that differ from those associated with the petroleum industry

***Keywords**: reinter economy; Indicators of economic diversification; Herndvel Hershman Index.*

***Jel Classification Codes**, Q32,C02,P28.*

***المؤلف المرسل:** زينب طواف

1.مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي موضوعا مهما للاقتصاديات الريعية، حيث يتم الاعتماد فيه على منتج واحد في عملية التصدير وكمورد أساسي للإيرادات. فهذا المنتج يمكن أن يكون محركا للنمو الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يشكل تهديدا لاستدامة التنمية الاقتصادية في حالة الاعتماد عليه دون العمل على توظيفه بما يسهم في تنويع وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى .

تحقيق التنوع الاقتصادي يعتبر حلاللتحديات التي تواجه الاقتصاديات الريعية، حيث يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة. يتطلب ذلك التحول من الاعتماد على المورد الواحد إلى تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لذا، فإن تعزيز التنوع الاقتصادي يعد تحديا وفرصة للاقتصاديات الريعية، حيث يتطلب تحقيقه التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الدعم والتشجيع للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التعليم والبحث العلمي، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتطبيق السياسات الاقتصادية الرشيدة

فمسألة التنويع الاقتصادي أصبحت مسألة جدملحة خاصة بعد التباطؤ في الاقتصاد العالمي الذي سببته جائحة كورونا والذي أدى الى انخفاض أسعار البترول،

والجزائر من بين الدول المعتمدة على النفط في إقتصادها ولطالما بحثت عن بديل للاقتصاد الريعي، ولازالت لحد الآن تبحث عن نموذج اقتصادي لتطوير اقتصادها، حيث أصبح تنويع القاعدة الانتاجية يعد هدفا استراتيجيا هاما للجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام،فعلى الرغم من أن النفط لايزال يمثل العمود الفقري والمصدر الرئيسي للايرادات الحكومية في اقتصاديات الدول المنتجة الا أنه لم يعد السلعة الوحيدة الم ،عتمد عليها،ذلك أن هذه الدول باتت توجه اهتماماتها الى قطاعات أخرى بديلة للنفط وتنتهج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا وتنوعا ، ومن هنا نطرح الاشكالية التالية :

كيف يمكن الارتقاء بالقطاعات الاقتصادية ورفع معدلات الانتاج خارج قطاع البترول في الجزائر؟ وماهي الأسس والنموذج الاقتصادي الأكثر ملاءمة في الجزائر؟

1.1 أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى فهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل التحديات والفرص المرتبطة بها، وتقديم توصيات لتعزيز جهود التنويع وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد و ذلك عن طريق خلق مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع المحروقات؛ مع ابراز مختلف العراقيل التي تواجهه خاصة تلك المتعلقة بالدولة.

1.2 فرضيات الدراسة :

وفقا للاشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- التنويع الاقتصادي يعد خيارا استراتيجيا أساسيا للدول الاعتمادية على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
- صعوبة تحقيق معدلات مرتفعة في القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات.
- يتحقق التنويع الاقتصادي إذا نجحت في استثمار المقومات التي تمتلكها من خلال تبني استراتيجيات محكمة، و جعل تنويع الصادرات وزيادتها أحد أولوياتها .

1.3 المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع ،كما استعنا بمجموعة من المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع ، مثل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والمديرية العامة للتقدير والسياسات".(DGPP) ، وزارة المالية لتحليل النتائج

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تقسيم ورقتنا البحثية الى أربع محاور رئيسية :

1. ماهية التنويع الاقتصادي ؛
2. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ؛
3. تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي واستشراف النموذج الجزائري

2.ماهية التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى الحد من المخاطر الاقتصادية، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين مستويات الدخل، وتوسيع فرص الاستثمار، وتعزيز مختلف جوانب الاقتصاد. عادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف مترابطة: الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، وتعزيز القيمة .

1.2مفهوم التنويع الاقتصادي :

لتحقيق التنويع الاقتصادي ، هناك العديد من المفاهيم التي تختلف اعتمادا على المنظور الذي ينظر إليها من خلاله، فمن المنظور الاقتصادي والسياسي يشير التنويع عادة إلى الصادرات وتحديدا إلى سياسات تقليل الاعتماد على منتجات التصدير الأساسية التي قد تخضع لتقلبات الأسعار أو الحجم أو انخفاض في الطلب (Hevidt, 2013, p. 04)

ويربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، بينما يربطه آخرون بهيكل تجارة السلع الأساسية حيث يعتقد الكثيرون أن التنويع الاقتصادي هو ببساطة تنويع قطاع السلع من خلال تنويع السلع القابلة للتصدير . لذلك، لا يعني التنويع الاقتصادي بالضرورة زيادة الإيرادات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يشمل أيضا الواردات . بشكل عام، يتعلق التنويع بتقليل الاعتماد على مورد واحد ، وتعزيز القاعدة الاقتصادية والصناعية والزراعية ، والانتقال إلى مرحلة إنشاء قاعدة إنتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد إقليمي سليم نحو الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة . (Zhang, 2003, p. 7)

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعا في الإنتاج، بهدف زيادة الإنتاجية ، وخلق فرص العمل ، وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر. كما يعرف أيضا على أنه عملية تحويل الاقتصاد من مصدر واحد إلى مصادر متعددة .

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية



المصدر: أ.بللعما أسماء ، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان ، (2018) ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد: 7العدد: 1 ، ص 345.

2.2 أهمية التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من الفوائد المترتبة عن اقتصاد أكثر تنوعا، من أهم هذه الفوائد؛

- أن يقلل الاقتصاد من عرضه للصدمات الخارجية ويزيد من تحقيق المكاسب التجارية، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج الرأسمالي ويسهم بشكل أكبر في التكامل الإقليمي بالإضافة إلى ذلك، يفتح المجال لخلق فرص عمل متنوعة .

بناء على ذلك تكمن أهمية التنويع للدول النفطية في :

- بناء اقتصاد مستدام تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية ، هذا يأتي بالتزامن مع تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لتحقيق استدامة أفضل للاقتصاد بعيدا عن الاعتماد الكبير على النفط ؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي يعني تحقيق نمو اقتصادي يكون متوزعا بالتساوي عبر مناطق مختلفة ويستفيد منه كل المجتمع ؛
- تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة ، و ذلك من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي بتفعيل القطاعات الإنتاجية المتنوعة بجانب القطاعات الرئيسية .

- 2.3 محددات التنويع الاقتصادي :

يرتبط التنوع في الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمجموعة من السياسات الاقتصادية ، على المستويين الحكومي والقطاعي ، فضلا عن العوامل الاقتصادية المختلفة. وتلعب هذه السياسات والعوامل دورا أساسيا في تحقيق التنوع الاقتصادي واستدامته و المساهمة أيضا في مرونته والتي من بينها:

- السياسات الاقتصادية: تشمل السياسات الاقتصادية المحددة من قبل الحكومة، مثل تشجيع الاستثمار، تطوير القطاعات الصناعية والزراعية، تحسين بيئة الأعمال، وتوجيه الدعم والحوافز نحو القطاعات الواعدة.
- القطاعات الاقتصادية: تعتبر تطوير وتحفيز القطاعات المختلفة مثل الصناعة والزراعة والخدمات جزءا أساسيا من تحقيق التنوع الاقتصادي. تشجيع الابتكار وتنويع منتجات القطاعات يسهم في تعزيز الاستدامة.
- المتغيرات الاقتصادية العامة: تتضمن عوامل مثل التغيرات في أسعار السلع العالمية، والتقلبات في أسعار الصرف، والتطورات الاقتصادية العالمية. هذه المتغيرات تؤثر على إمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي وديمومته.

السياسات والمتغيرات المذكورة تعتبر محددات رئيسية للتنوع الاقتصادي، وتلعب دورا حاسما في تأثيره واستدامته. تحقيق التنوع الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد ويقلل

من التعرض للمخاطر، ويخلق فرصا أوسع للنمو والتطور في مجموعة متنوعة من القطاعات

3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سنتناول في هذا النص دراسة تحليلية لمسألة تنويع القطاعات الإنتاجية في اقتصاد الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2021، باستخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman كوسيلة لقياس درجة التنويع الاقتصادي واستخدام الدلائل التي يقدمها هذا المؤشر لتحديد مدى وجود تنويع اقتصادي من عدمه.

1.3 مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: (2000-2021):

السنوات	مح	فلاحة	صناعة	ب،أ،ع	خدمات	ح ور	السنوات	مح	فلاحة	صناعة	ب،أ،ع	خدمات	ح ور
2000	39,2	8,4	7,1	8,1	30,7	6,5	2011	35,9	8,1	4,6	9,2	36,4	5,8
2001	34,2	9,75	7,5	8,5	32,9	7,2	2012	34,2	8,8	4,5	9,2	36,7	6,6
2002	32,3	9,22	7,5	9,1	33,2	8,4	2013	29,8	9,9	4,6	9,8	38,4	7,5
2003	35,6	9,81	6,8	8,48	31,7	7,7	2014	27,1	10,2	4,8	10,4	40,3	7,2
2004	37,7	9,41	6,3	8,28	31	7,3	2015	18,9	11,7	5,41	11,5	44,6	7,9
2005	44,3	7,7	5,6	7,5	28,4	6,5	2016	17,4	12,3	5,6	11,9	45,1	7,7
2006	45,6	7,6	5,3	7,9	27,8	5,8	2017	19,6	11,8	5,5	11,7	43,6	7,8
2007	43,5	7,5	5,1	8,8	29,6	5,5	2018	22,2	11,8	5,4	11,5	41,5	7,6
2008	45,3	6,4	4,7	8,7	29,5	5,4	2019	19,5	12.4	5,7	12,2	42,3	7,9
2009	31	9,3	5,7	10,9	36	7,1	2020	12,7	14,1	6,3	13,1	45,6	8,3
2010	34,7	8,4	5	10,4	35,4	6,1	2021	20	12	5,6	12,3	43,1	7
المتوسط	30,9	9,8	5,7	9,9	36,6	7,0							

المصدر: تم إعداده بناءا على :النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات،

حيث :

مح : المحروقات ؛ ب.أ.ع : البناء و الاشغال العمومية ؛ ح و ر : حقوق ورسوم على الواردات

يتضح لنا من خلال الجدول أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021) على النحو التالي :

المحروقات: هذا القطاع ساهم بنسبة 30,95% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، تراوحت هذه المساهمة بين السنوات، حيث لاحظنا ارتفاعا في مساهمته الى غاية 2008وذلك راجع للظروف التي ميزت تلك الفترة وهو وصول سعر البرميل سنة 2008 الى 99,9 **دولار.**

ثم عرف انخفاضا سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية ،
في عام 2011 بالرغم من ارتفاع سعر البترول إلى أعلى مستوى له ، إلا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ظلت ثابتة نسبيا. وهذا يعود الى التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني بشكل أساسي. فقد ساهمت التطورات الاقتصادية المحلية التي نشأت نتيجة سياسات تنويع مصادر الدخل، في تمكين القطاعات الاقتصادية غير النفطية من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفلاحة : لم تتخط مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي متوسط نسبة 9.8% خلال الفترة من 2000 إلى 2021. وتعد هذه النسبة متدنية بالنسبة لدولة تتمتع بمؤهلات طبيعية ضخمة.

الصناعة: تشير البيانات إلى أن الصناعة قد سجلت أدنى مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبي يبلغ حوالي 5.7%. يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل، بما في ذلك ضعف القطاع الوطني الخاص وانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع.

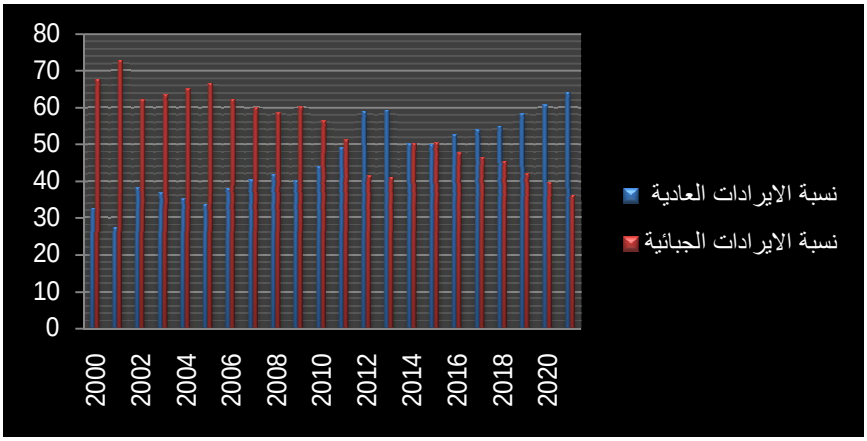
تضاف إلى هذه العوامل الأسباب الأخرى التي تمثل تحديات تنظيمية وإدارية، مما يعمل على تقليل النمو والمساهمة المتوقعة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الأشغال العمومية: شهد القطاع الصناعي نموا قياسيا سنة 2020 حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 13,15%. هذا النمو القوي ساهم في تعزيز إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من تراجع الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول في نفس العام

2.3 مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر (2000 – 2021) :

يبرز التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية أهمية التنويع الاقتصادي المحقق على مستوى الاقتصاد بشكل عام، و الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط. ويشير هذا التنوع إلى التحول من الاعتماد الشبه الكلي على النفط إلى مزيج من مصادر الإيرادات المتنوعة.

الشكل 2: مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر **(2000 – 2021)**



المصدر: تم إعداده بناءا على **dgpp.mf.gov.dz/ar/الحسابات-الاقتصادية**

ما هو ملاحظ من الشكل أن نسبة الإيرادات البترولية سنة 2000 قد بلغت 74.34% ، لتنخفض عام 2002 إلى 58.81%. وذلك راجع لتراجع سعر البرميل من النفط من 28.6 دولار إلى 25.3 دولار .

تحسنت أسعار النفط بعد ذلك، حيث وصل سعر البرميل إلى 99.1 دولار في عام 2008، ولكنه انخفض مجددا إلى 63.32% في عام 2009 بسبب التقلبات في أسعار النفط.

ثم استقرت نسبة إيرادات البترول خلال الفترة من 2014 إلى 2020 بسبب استقرار أسعار النفط. ومع ذلك، انخفضت مجددا إلى 34.85% في عام 2016 نتيجة لتراجع أسعار النفط إلى 44.8 دولار في نفس السنة.

في سنة 2020 ، انخفضت نسبة إيرادات البترول إلى 27.27% . في المقابل، ارتفعت نسبة إيرادات العادية إلى مستوى لم يسبق له مثيل وبلغت 72.73% في الفترة من 2015 إلى 2020، نلاحظ تغير ملحوظ لصالح نسبة إيرادات العادية. وهذا راجع لسياسة المنتهجة وقتها منها سياسة ترشيد النفقات العمومية والتي ساهمت في تحسن إيرادات العادية من مصادر متنوعة ، بشكل عام، تبين مساهمة إيرادات البترول مقارنة بإيرادات العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2020 بنسبة 58.44% مقابل 41.56% .

3.3 مساهمة الصادرات خارج النفط في الصادرات الاجمالية: لا يعكس تنويع الصادرات درجة التنوع التي حققتها قطاعات الإنتاج الأخرى بخلاف الهيدروكربونات فحسب ، بل يعكس أيضا وضع الدولة ومشاركتها في السوق الدولية ، فضلا عن تنمية الاقتصاد،، (ابتسام و ناجي بن حسين ، 2023، صفحة 154)

الجدول 2: مساهمة الصادرات خارج النفط في الصادرات الاجمالية خلال الفترة **(2000-2021)**

السنوات			X_t(%)	السنوات			X_t(%)
2000	97,27	2,73	100	2011	98,32	1,68	100
2001	97,07	2,93	100	2012	98,39	1,61	100
2002	96,74	3,26	100	2013	98,38	1,62	100
2003	98,08	1,92	100	2014	97,23	2,77	100
2004	97,92	2,08	100	2015	95,7	4,3	100
2005	98,4	1,6	100	2016	95,25	4,75	100
2006	97,94	2,06	100	2017	96,05	3,95	100
2007	98,38	1,62	100	2018	94,6	5,4	100
2008	98,22	1,78	100	2019	94,14	5,86	100
2009	98,29	1,71	100	2020	90,54	9,46	100
2010	98,3	1,7	100	2021	88,3	11,7	100

المصدر:تم اعداد الجدول اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر

يوضح هذا الجدول أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ، حيث يرتبط أكثر بالدول المصدرة للبترول بهدف التقليل من الاعتماد على هذا المورد وتنويع الصادرات حيث تلاحظ أن نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية انحصرت بين القيمتين 88,3% و 98,4% خلال الفترة 2000 – 2021 أما بالنسبة للصادرات العادية الى الصادرات الكلية فانحصرت بين 1,6 % و 11,7 % ويتضح كذلك في الشكل الموالي

3.4 مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020) : تعد القيمة المضافة و احدة من أهم المؤشرات التي تبين تطور الاقتصاد، حيث تعكس جميع القيم التي يتم إضافتها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتداول السلع، (سعد و لعلا، 2020) والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020).

الجدول رقم (03) : مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020)

السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية	السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية
2000	58,31	41,69	%100	2011	51,72	48,28	%100
2001	52,41	47,59	%100	2012	48,53	51,47	%100
2002	50,68	49,32	%100	2013	43,41	56,59	%100
2003	52,51	47,49	%100	2014	40,56	59,44	%100
2004	53,53	46,47	%100	2015	33,31	66,69	%100
2005	57,28	42,72	%100	2016	32,31	67,69	%100
2006	57,30	42,70	%100	2017	34,31	65,69	%100
2007	57,26	42,74	%100	2018	35,95	64,05	%100
2008	58,84	41,16	%100	2019	33,36	66,64	%100
2009	45,43	54,57	%100	2020	29,25	70,75	%100
2010	48,82	51,18	%100	المتوسط	46,43	53,57	%100

المصدر: سمراني دحمان ، زنايني بلال ،(2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، ص 203

فيما يتعلق بمساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الإجمالية للدولة، يمكننا ملاحظة أن القطاع العام يتجاوز 50% في القيمة المضافة خلال الفترة 2000 - 2008 حيث مساهمة القطاع العام بلغت 58.84% في العام 2008، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص 41.16% في نفس العام وذلك راجع لعدة أسباب منها :

- فترة تأسيس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وعائدته لم تبدأ في الظهور الرسمي ؛
- ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة مقارنة بالسنوات الأخرى، يبدو أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة قد تراجعت مع مرور الوقت و ذلك راجع لأزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ليحل محله القطاع الخاص الذي بدأت مشاريعه تدر عائدات لتصل سنة 2020 الى 70,75% من القيمة المضافة من جهة و القوانين و الاصلاحات التي عرفتها الجزائر لتطوير القطاع الخاص وتأهيله .

5.3 مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل في الفترة (2000-2019)

يعد التشغيل من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور التنمية الاقتصادية، حيث يظهر

ازدياد نسب التشغيل وانخفاض معدلات البطالة بوضوح فعالية السياسات الاقتصادية وتوجهها نحو تطور التنمية الاقتصادية،

و تعد القطاعات التالية (الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العامة، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات) من أهم القطاعات الرئيسية في اقتصاد أي دولة، إذ يوضح هذا المؤشر التنوع الاقتصادي من خلال توضيح نسب توزيع القوى العاملة بين مختلف هذه القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم (04) : مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفتة (2000 – 2019)

الفترة / القطاعات	2004-2000 PSRE	2009-2005 PCSC	2014-2010 PCCE	2019-2015 PACE	2019-2000
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)
الصناعة	13,21	12,88	13,33	13,23	13,17
البناء والاشغال العمومية	11,29	16,51	17,34	16,82	16,05
التجارة وخدمات الإدارة	56,12	55,52	59,20	60,73	58,28
الفلاحة	19,39	15,08	10,14	9,22	12,51
مستوى التشغيل	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: : سمراني دحمان ، زنايني بلال ،(2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، ص 203

نلاحظ من خلال الجدول عدم التوازن في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية حيث خلال الفترات الأربعة تظهر سيطرة قطاع الخدمات في مستوى التشغيل حيث بلغت نسب المساهمة 58,28 % خلال 2000 – 2019 ، وهذا يظهر استدامة وسيطرة هذا القطاع على مستوى الإنتاج و ذلك راجع للإنفاق الرأسمالي الحكومي أما بالنسبة لباقي القطاعات وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة لا تزال معظم هذه القطاعات بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة .

6.3 تطور قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال (Hirfindal- Hirshman) بالنسبة للاقتصاد الجزائري :

مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي تستخدم لتحديد مدى تنوع الاقتصاد في مختلف القطاعات والنشاطات. ومن بين هذه المؤشرات، يبرز مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (Hirschman-Herfindahl) كأحد أدوات القياس القوية والمستخدمة بشكل واسع. هذا المؤشر يقيس التنوع الاقتصادي من خلال تحليل هيكل وتركيب السوق أو القطاع، حيث يحسب من خلال القوانين الرياضية كما يلي (نوي، 2018، صفحة 182):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(xi/x\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H مؤشر هيرشمان هيرفندال تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، حيث يأخذ القيمة 0 إذا كانت مساهمة كل القطاعات متساوية بنفس النسبة في النمو الاقتصادي ، و يأخذ القيمة 1 وهي الحالة عندما يكون الناتج متمركزا على قطاع واحد فقط

x_i : يمثل الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i ؛ x : الناتج المحلي الاجمالي

N : عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس

الجدول رقم 05: قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات / المتغيرات	هيكل الناتج	هيكل مستوى التشغيل	هيكل الصادرات
2000	0,16	0,32	0,91
2001	0,12	0,22	0,90
2002	0,11	0,22	0,89
2003	0,13	0,22	0,94
2004	0,15	0,20	0,93
2004–2000	**0,13**	**0,24**	**0,91**
2005	0,22	0,21	0,95
2006	0,23	0,20	0,93
2007	0,21	0,24	0,95
2008	0,23	0,24	0,94
2009	0,10	0,23	0,94
2009–2005	**0,20**	**0,23**	**0,94**
2010	0,13	0,22	0,94
2011	0,14	0,27	0,94
2012	0,12	0,31	0,95
2013	0,10	0,29	0,95
2014	0,09	0,30	0,91
2014–2010	**0,12**	**0,28**	**0,94**
2015	0,07	0,31	0,86
2016	0,07	0,31	0,84
2017	0,07	0,28	0,87
2018	0,07	0,31	0,82
2019	0,06	0,30	0,81
2019–2015	**0,07**	**0,30**	**0,84**
2020	0,06	/	0,69
2020–2000	**0,13**	/	**0,90**

المصدر: محمد دعمي ، (2022) ، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 18، العدد 29،

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الهيدروكربونات لا يزال يهيمن على الاقتصاد الجزائري ، حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل ، بالإضافة إلى أن مؤشر H-H للصادرات الجزائرية مرتفع للغاية وقريب من واحد ، حيث اتخذ اتجاها تصاعديا من بداية عام 2001 إلى عام 2013.

ويرجع ذلك إلى انتعاش سوق النفط العالمية خلال تلك الفترة و تزايد اعتماد الجزائر على قطاع الوقود وعدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، سرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض منذ عام

2014 واستمرت في الانخفاض بنفس الوتيرة حتى عام 2020 بنحو 0.91٪. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ، مما دفع الجزائر إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لتعزيز اقتصادها لتغطية النقص الناجم عن انخفاض عائدات النفط. هذا الاستنتاج لا ينفي حقيقة أنه تم تسجيل تغييرات صغيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري ، فمن الممكن تنويع الاقتصاد بفضل مساهمات القطاعات الأخرى .

4. تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي واستشراف النموذج الجزائري:

تمكنت بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تنويع اقتصاداتها بنجاح وتحقيق معدلات نمو عالية .

على المدى الطويل ، فيما يلي بعض أهم التجارب الدولية و العربية و القارية التي أثبتت نجاحها في مجال التنويع الاقتصادي .

1.4 تجربة جنوب إفريقيا :

تعد تجربة جنوب إفريقيا واحدة من أنجح التجارب في التنويع بالمقارنة مع دول افريقية حيث يعود نجاحها الى اكتسابها ثروة معدنية هائلة والقاعدة الصناعية الجديدة التي طورتها في النصف الثاني من القرن العشرين المرتبطة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم وهذه من أهم عومل نجاحها (Nations, 2011, pp. 28-35)

- ✓ أنشأت حكومة جنوب إفريقيا مرافق مثل phoskor لإنتاج الفوسفات ومؤسسة SASOL في مجال تحويل الفحم ؛
- ✓ تطوير الشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية ما مكنها من إنجاز 60 مشروع خلال 8 سنوات ،
- ✓ إنشاء أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛
- ✓ سوق مالي محلي متطورويوفر عددا كبيرا من الخدمات اضافة للقانون المصرفي الفعال.

2.4 تجربة الامارات العربية المتحدة:

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير قطاعات الاقتصاد غير النفطية التي تضيف قيمة إلى الاقتصاد الوطني ، وتعتمد عليها لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ، مثل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات ، وخاصة الخدمات اللوجستية ، مصادر الطاقة المتجددة والاتصالات والقطاع المالي (أحمد ، 2016، صفحة 12) ، التي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى 68.9٪ في عام 2016 ، مما يدل على انخفاض دور القطاع النفطي في حجم

الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة لتنويع مصادر الدخل ومن بين العوامل المساعدة على نجاحها نجد :

- ✓ إنشاء مشاريع تنموية في مجال الزراعة والصناعة والعقارات والخدمات ، وكذلك تحفيز دور القطاع الخاص في التنمية.
- ✓ تمتع المنطقة بعدد من المزايا التي يمثلها نظام سياسي مستقر ، وبنية تحتية متطورة ، وعائدات عالية من صادرات النفط ، وموقع جغرافي ملائم ، وعلاقات اقتصادية متطورة مع بقية العالم ، ونظام مصرفي متطور وسرعة التكيف مع التغييرات بسبب القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.
- ✓ العمل على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ، في أواخر 70 - أوائل 80 كان هناك قفزة كبيرة في مشاركة القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي ، والتي توسعت في الثمانيات ساهمت الخصخصة في حقيقة أن القطاع الخاص ، بعد أن تراكمت لديه خبرة وأقام اتصالات مع العالم الخارجي ، تولى إدارة النشاط الاقتصادي.
- ✓ وضع برنامج للتبادل الاقتصادي أدى إلى إقامة العديد من المشاريع التنموية المشتركة الناجحة، أهمها تأسيس شركة أبوظبي الوطنية لبناء السفن بالاضافة الى استراتيجيات الاستثمار في تأهيل القوى العاملة وتدريبها
- ✓ دعم المناطق الحرة التي اعتمدت على التجارة وأدت إلى زيادة الصادرات وإعادة التصدير ، فقد أنشأت الدولة 26 منطقة حرة بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة. (نعيمة، 2018، الصفحات 305-306)

3.4 التجربة الماليزية :

تحول الاقتصاد الماليزي من الاعتماد على تصدير المواد الخامة مثل الأخشاب والغاز الطبيعي والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز إلى اقتصاد يصدر آلات ومعدات التصنيع والزراعة والمنتجات الغذائية والكيميائية والصناعات الدقيقة وأدوات الكمبيوتر إلى العالم كالولايات المتحدة واليابان والصين وهونكونج وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية (العربي و بوعلي، 2020، صفحة 90) :

- ركز التوجيه الاقتصادي والتنموي على تعزيز قطاع التصنيع، وخاصة الصناعات الثقيلة وتقنية المعلومات، حيث شهدت الحكومة تدخلا واسع النطاق في جميع القطاعات باستثناء الزراعة ؛

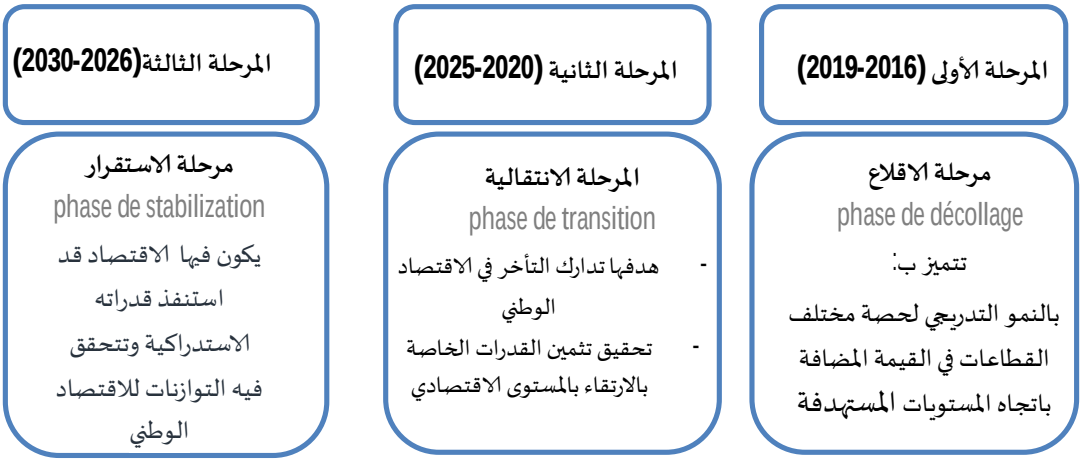
- وضع خطط دقيقة لتطوير مهارات العمال وزيادة كفاءاتهم، تم اتخاذ إجراءات لتحفيز الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ؛
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم من خلال توفير بيئة ملائمة للإستثمار والتوسع ؛
- تعزيز التكنولوجيا والابتكار من خلال استقطاب الكفاءات العالية في مجالات مختلفة؛
- دعم الأبحاث والدراسات لتطوير منتجات تقنية جديدة وتعزيز جهود التسويق لها؛
- تطوير آليات لدعم تمويل الصادرات وتسهيل التبادل التجاري مع الخارج؛
- العمل على إنشاء مناطق حرة لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية.

هذه الجهود المتكاملة ساهمت في تعزيز الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل . (مسعودي، 2018، صفحة 239)

3.5 النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر وآليات وسياسات تنويع الاقتصاد الوطني:

في سنة 2016 صادقت الحكومة الجزائرية على النموذج الاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل بهدف تحقيق معدل نمو يقدر ب6,5% خارج قطاع المحروقات خلال العشر سنوات القادمة ، وتمثلت المراحل الثلاث في :

الشكل رقم(3) : مراحل اصلاح النموذج الاقتصادي الجديد



المصدر: منشور وزارة المالية **/https://www.mf.gov.dz**

من بين الأهداف المتوخاة في إطار عملية التحول الهيكلي والبنيوي للاقتصاد الوطني:

- تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين 5 إلى 6 في المئة خارج قطاع الطاقة، خلال الفترة من 2020 إلى 2030.
- زيادة الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة تصل إلى ضعفه، وذلك من خلال تحسين الأداء الاقتصادي والمؤسساتي.
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 5 في المئة حاليا إلى 10 في المئة، مما يتطلب زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع.
- تحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات الزراعية.
- تحقيق التحول الطاقوي من خلال تقليل استهلاك الطاقة المحلي بنسبة النصف واستغلال المصادر المتجددة.
- تنويع الصادرات لدعم النمو الاقتصادي المستدام وتوجيه الجهود نحو قطاعات جديدة وواعدة تحل محل القطاعات التقليدية.

لتحقيق هذه الأهداف، يتطلب النموذج الجديد تنفيذ توصيات إستراتيجية متعددة، تتضمن:

- تحفيز إنشاء المؤسسات وتعديل السياسات وتحسين بيئة الأعمال .
- ضرورة دعم الاستثمار من خلال تطوير نظام فعال للاستثمار العام والخاص، وتعزيز البنية التحتية وتحسين النجاعة الطاقوية، إلى جانب تنمية القطاعات المختلفة وتعزيز التجارة الخارجية. (سمراني و زنايني ، 2023)

ولتحقيق التنويع الاقتصادي والتوجه نحو التنمية المستدامة، تم وضع استراتيجيات متعددة ومنهجيات حديثة تساعد في استكشاف الأنشطة والمنتجات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى وجودة التنويع في الدول العربية. ويشمل ذلك التحرك المستمر نحو إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية على أساس المزايا النسبية ورفع القدرات التقنية والصناعية. وتلعب الدولة دورا حاسما في حل مشاكل فشل السوق وتوفير رأس المال البشري الجيد.

انطلاقا من هذه الفرضية يمكن صياغة خطة تنفيذية تتمحور حول النقاط التالية:

- تحديد القطاعات والأنشطة ذات الميزة النسبية الكامنة والتي لم تستغل بشكل كامل.
- إجراء دراسات تطويرية للمؤسسات الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك الشركات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية، بهدف تحسين إدارتها وتعزيز نظم العمل وتقنيات الإنتاج المستخدمة، لتحقيق أداء أفضل وزيادة الربحية.

- جذب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إ نتاجية محددة وفقا لاستراتيجية منطقية للتطوير التكنولوجي والاستفادة من التقنيات الحديثة من الخارج، مع الاهتمام بعدم إخماد المبادرات المحلية.
- إصلاح الأسواق وتنشيط القطاع الخاص والمختلط والتعاوني كجزء أساسي من استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من خلال توفير دعم مالي وتقديم المشورة وتهيئة الأراضي أو المباني بواسطة بدلات إيجار منخفضة وربما الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب لفترة محددة.
- تعزيز تراكم رأس المال البشري كعامل أساسي لبناء قاعدة تنموية ناجحة، مع التركيز على تحقيق الكتلة الحرجة من رأس المال البشري التي تمكن الاقتصاد من النمو الذاتي. (الخاطر، 2015، صفحة 33)
- تعزيز قدرة الشركات على البحث وتطوير مناطق الصناعة.
- دعم التحول من الاعتماد على الواردات إلى تعزيز الصادرات من خلال إزالة العقبات التجارية الخارجية وتعزيز وتأهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإزالة العقبات التي تمنع انتشارها وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال.
- تنفيذ نهج استباقي طموح لضمان تلبية احتياجات المجتمع والمنافسة الدولية المتزايدة.

ولا يمكن تحقيق ذلك بدون تشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري، والذي يهدف إلى:

- تنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية وتطوير الإدارة الحكومية بشكل أفضل، مع ضمان التعاون بين مختلف أقسام الحكومة . و دمج القطاعات غير الرسمية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- بالإضافة إلى ذلك، سيكون له دور مهم في الإصلاح الإداري، وذلك عن طريق مكافحة الفساد وتعزيز أنظمة العمل داخل المؤسسات والهيئات الحكومية، تحسين أداء القطاع الحكومي ، و التخلص من مشكلة البطالة ودعم المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة للانتقال بنجاح إلى القطاع الخاص.
- مراقبة التضخم وضمان تحقيق معدلات نمو سنوية مستقرة، و الحرص على تجنب التقلبات الحادة. ، ومع السعي إلى تحقيق توزيع عادل للناتج المحلي الإجمالي بين مختلف القطاعات بشكل مناسب وصحي.

- معالجة مشكلة فشل الأسواق وتحسين كفاءتها، مع التصدي للفشل الحكومي الذي يتعلق بضعف دور الدولة ومؤسساتها في توجيه استخدام الموارد الاقتصادية بفعالية وبصورة مستدامة".

4 .الخاتمة:

ليس هناك شك في أن الاعتماد على عدد قليل من مصادر الإنتاج يجعل الاقتصاد ضعيفا وعرضة لبعض المخاطر.إن استمرار اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والإيرادات المالية يدل على أهمية التنويع الاقتصادي من أجل تجنب هذه المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية ،

وتظهر الدراسة أن التنويع الاقتصادي مفيد على المدى الطويل و يتطلب جهدا متواصلا. هذه العملية تستلزم تنفيذ إصلاحات متعددة واستثمارات متناسقة في مختلف جوانب الاقتصاد، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية، و كخلاصة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، فإن الأمر يتطلب:

- تطبيق إصلاحات اقتصادية هامة وتعزيز القدرات التنافسية في مجموعة متنوعة من القطاعات، وتشجيع التنمية المستدامة والاستثمارات في المجالات ذات القيمة المضافة العالية ؛
- الحد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل أو قطاع واحد، والذي يمكن أن يكون عرضة للخطر أو للتقلبات. ومحاولة التوسع في مجالات متعددة، للتخفيف من المخاطر وخلق اقتصاد أكثر مرونة ؛
- التركيز على تطوير قطاعات تمتلك ميزة تنافسية، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو الصناعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق التنويع ؛
- توجيه الاهتمام نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد جزءا أساسيا في استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام. حيث يعد هذه المشروعات النواة التي تدور حولها الصناعات الكبرى، وتعتبر نقطة البداية في دورة التصنيع، وذلك لقدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بكفاءة.

5 .قائمة المراجع:

- ابتسام مهيز ، ناجي بن حسين ، (2023) ، تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020 ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 10، العدد 1 ، ص 136-161

- احمد ماجد ، (2016)، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، مبادرات الربع الثالث، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة

- العربي العربي ، بوعلي حمزة ، (2020) ،التجربة التنموية لماليزيا:دراسة تحليلية ،مجلة اكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 03 ، الصفحات 83-100

- بوطلاعة محمد د.بن دبيش نعيمة ، (2018)، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد2 ، الصفحات 296 – 313

- .بللعما أسماء ، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان ، (2018) ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 1 الصفحات 329 – 353

- خالد بن راشد الخاطر ، (2015) ، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"،(المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، قطر).

- سعد مقص ، لعلا رمضاني، (2020)، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة أدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 6 ، العدد 1 ص 275- 294

- سمراني دحمان ، زنايني بلال ، (2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، الصفحات 199-212

- محمد دعمي ، (2022) ، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 18، العدد 29، الصفحات 15- 42

- مسعودي محمد ، (2018) ، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة ،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 2 ، العدد 7 ، ص 225-242

- نوي نبيلة، (2018) ، "التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،- العدد الاقتصادي 35(1) ، الصفحات 180- 193

- تقرير التنمية العربية ،" التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الثالث،2018

- منشور وزارة المالية ، (2016) ، الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية

- Hvidt, M. (2013, january). Economic Diversification in GCC countries: Past record and futur trend. Kuwait programme on development governance and globalisation in the gulf states. London: the london school of economic & political science.

- United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 28-35
- Zhang, L.-y. (2003, Octobre 18-19). economic diversification in the Context of climate change. UNFCCC, workshop on Economic Diversification (pp. 1- 23).
- Office National des Statistiques, le tableau Entrées-sorties 2014, collections statistiques .
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie

OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر

The contribution of small and medium-sized private enterprises to economic diversification beyond hydrocarbons in Algeria

مادني احمد [1]، بوشاقور عبد القادر [2]

[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، madni.med@gmail.com

[2] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، abdelkader.bouchagour@univ-tessmsilt.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر ، وقد توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تساهم بـ ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة 89.66 بالمائة سنة 2020 ، زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 87 بالمائة سنة 2019 .

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التنويع الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL: O17، L53.

Abstract:

The aim of this paper is to determine the contribution of small and medium-sized private enterprises to economic diversification in Algeria. We have found that these enterprises contribute as follows: 25.58 percent of total employment in Algeria in the year 2019, an increase of 89.66 percent in value added in the year 2020, and an 87 percent increase in gross domestic product (GDP) in the year 2019.

Keywords: *Small and medium-sized enterprises, economic diversification, Algeria.*

Jel Classification Codes: *O17, L53.*

1.مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعروفة اختصارا بSMBs ، دورا حيويا في تنويع الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل، وذلك بتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الصغيرة، كما تقوم هذه الأخيرة بالمساهمة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد من خلال تطوير وتصنيع منتجات وخدمات ذات قيمة عالية،، تشجع هذه المؤسسات على الابتكار وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق، مما يعزز من قيمة المنتجات ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية ، ، علاوة على ذلك، فان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم مباشرة في زيادة الدخل المحلي الإجمالي. و يمكن أن تؤدي زيادة إيراداتها ونمو أعمالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وزيادة الإنفاق المحلي.

ومنه يمكن القول بصفة عامة إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تنويع الاقتصاد وتعزيز استدامته وازدهاره من خلال توفير فرص العمل، زيادة القيمة المضافة للاقتصاد ، و زيادة الدخل المحلي الإجمالي.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الورقة البحثية الى 03 عناصر رئيسية هي:

- مقاربات نظرية عن التنويع الاقتصادي.
- مفاهيم أساسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر .

2. مقاربات نظرية عن التنويع الاقتصادي:

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي :

يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العملية التي لا تكون خاضعة للقطاعات الاقتصادية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية الخام، بل تشمل الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة ، والتي بدورها تساهم في تحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى" (فريال، سنة 2023)

كما يعرف ، على انه " العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتوج أحادي في تحصيل المداخيل المالية ، أو بعبارة أخرى ، التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها اقتصاد ما ، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة ، وهذا بالاستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير ، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنويع الصادرات " (محمد، سنة 2018)

2.2 أشكال التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي عدة أشكال نذكر منها: (سيساني و الياس، سنة 2019)

1.2.2 التنويع في الهيكل الاقتصادي الكلي:

ونقصد به التنويع الكلي او القطاعي في مصادر الدخل من خلال تغير البنية الاقتصادية والاستثمار في قطاعات اقتصادية تتناسب وإمكانيات الدولة كالقطاع السياحي إذا كانت الدولة لها جذب سياحي أو التوجه إلى القطاع الزراعي او التكنولوجي كثيف راس المال إذا كان للدولة فرصة في زيادة مداخيلها والحجم من الاعتماد على قطاع واحد.

2.2.2 التنويع في الصادرات :

ويتمثل في إتباع إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير على الأقل التصنيع وتنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولى ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال خلق نشاطات اقتصادية والتوسع وابتكار منتجات جديدة

3.2.2 التنويع في الأسواق :

ان الاعتماد على أسواق معينة ومنتجات استخراجية محددة يمثل تهديد لكيان المجتمع ويعرضه لصدمات وأزمات من حين إلى أخر، ولذلك يرى الاقتصاديون أن التنويع في الأسواق يقلل من اثر المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية والتنويع في الأسواق والمنتجات التصديرية يسمح بتخفيف الآثار الاقتصادية في حالة الأزمات ، ولا شك أن تنويع وفتح أسواق جديدة يدفع المؤسسات المحلية والأجنبية للبحث عن فرص الاستثمار وخلق تنافسية إنتاجية .

4.2.2 التنويع الأفقي :

وله صور مختلفة منها الاندماج بين المؤسسات بهدف احتكار السوق او لعرض منتجات تخدم المؤسسة الأم، وهذا التنويع يمكن أن يكون على مستوى دولي او على المستوى المحلي.

5.2.2 التنويع الراسي : (رفيقة، سنة 2020)

ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات او فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات .

3.2 أهداف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي له عدة أهداف متداخلة نوردها فيما يلي: (سليم، سنة 2020)

- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- تقليل المخاطر الاستثمارية ويتم ذلك عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الضر وف الطبيعية والدولية ، التي قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج وتسويق المنتجات مما ينعكس سلبيا على العوائد الاستثمارية.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي الناجم عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد ايا كان نوعه أو مصدره.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد او عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة ، فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية.
- زيادة إنتاجية رأس المال ، اذ يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة راس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو وبما ان تقلبات الطلب والأسعار من سمات النظام الاقتصادي العالمي ، فخيار التنويع يندرج ضمن أحسن الخيارات المتاحة أمام الشركات والأفراد للحماية من تلك التقلبات.
- رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة مع استقرار او ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري ، أما حالة تنوع الصادرات فان مخاطر انخفاض الأرقام القياسية لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي رفع معدل التبادل التجاري.
- توليد الفرص الوظيفية: يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة.
- توسيع قاعدة الإيرادات: إن التنويع الاقتصادي يعني عدم الاعتماد على مورد واحد بصورة كاملة ويعمل على تنويع مصادر دخلها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

4.2 متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي:

لكي يحقق التنويع الاقتصادي أهدافه لا بد من توافر المتطلبات التالية : (ساعد، سنة 2023)

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي.
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.

- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات.
- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول الى المعلومات.
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا.
- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

3.مفاهيم أساسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.3. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف البيئة والمحيط، والظروف القائمة في كل بلد ، وكذا الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية وشؤون الدول النامية،حسب المعايير المعتمدة في كل التعريف، معيار رأس المال، معيار العدد العمال الحصيلة السنوية، إجمالي الأصول، وهناك من اعتمد أيضا على إدراج التكنولوجيا كمعيار أساسي للتصنيف.

1.1.3.تعريف البنك الدولي: المتغير الأكثر استخدامًا من طرف البنك الدولي هو عدد الموظفين بسبب السهولة النسبية لجمع هذه المعلومات ، حيث يقدر عدد الموظفين بين 11 و500 عامل حسب نوع المؤسسة، ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي في الجدول رقم 01 المذكور أدناه (وهيبة و سميرة، سنة 2022)

وفيما يلي بعض التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية وبعض دول العالم المعتمدة على معياري عدد العمال وحجم راس المال: (معمر و عبد الله، سنة 2022)

2.1.3. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تلك المؤسسات التي يعمل بها من 06 إلى 15 عامل، وتقل أصولها الرأسمالية عن25 ألف دولار باستثناء الأرض والمباني؛

3.1.3. الاتحاد الأوربي: تلك المؤسسات التي يعمل بها من 10 إلى 250 عامل، ولا تزيد قيمة الأصول المستثمرة عن تسعة ملايين دولار؛

4.1.3.منظمة العمل الدولية: تلك المؤسسات التي يعمل بها ما لا يزيد عن 50 عامل، ولا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار؛ • المملكة المتحدة: تلك المؤسسات التي يعمل بها 200 عامل، ولا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن مليون دولار؛

اندونيسيا: تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من عامل ولا تزيد أصولها الثابتة عن 500 ألف روبية اندونيسية.

5.1.3.تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعرف القانون رقم 17-02 الصادر في سنة 2017 في المادة 05 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية (المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى، كما بينت المواد 8، 9 و10 الحدود بين هذه المؤسسات كما يلي: (نور الهدى، سنة 2021)

•**المؤسسات المصغرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد و9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري"؛

•**المؤسسات الصغيرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 200 مليون دينار جزائري"؛

•**المؤسسات المتوسطة :** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 400 مليون دينار جزائري و4 ملايير دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري و 1مليار دينار جزائري".

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن هناك اختلاف في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومنه يمكن تقديم التعريف التالي"

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من المشاريع التي تنتج السلع والخدمات بشكل محدود ، وبرقم أعمال صغير، وتشغل عدد محدود من العمال "

2.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (هشام و احمد، سنة 2018)

ازدياد فرص العمل.

- سهولة الانتشار والتأسيس: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس ماله وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسسها بما فيها دراسات الجدوى.
- سهولة الإدارة: تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها.
- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات حيث أنها تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكم والنوع وبرامج التسوق مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات العملاء.
- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- الاعتماد على السوق المحلي.
- انخفاض تكلفة العمالة.

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر:

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة(2002-2020): (نزيهة دلال، سنة 2023، صفحة 124)

لقد شهدت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ارتفاع ملحوظ، حيث وصلت مساهمتها سنة 2020 ما نسبته 89.66 بالمائة بعد ما كانت تساهم ب 69.07 بالمائة سنة 2001 بقيمة، يسيطر قطاع الخدمات (النقل والمواصلات، خدمات المؤسسات الفندقية والإطعام التجارة) على القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (يساهم فيها فرع التجارة بنسبة

58.40 بالمائة والنقل والمواصلات بنسبة 32.38 بالمائة) سنة 2001، ورغم الزيادة في القيمة سنة 2020 إلا أن نسبة مساهمته قد انخفضت من 63.59 بالمائة إلى 44.89 بالمائة خلال الفترة، نتيجة ارتفاع مساهمة كل من قطاع الفلاحة الذي شهدا تطورا سنة 2001 بنسبة مساهمة 8.06 بالمائة إلى 29.22 بالمائة سنة 2020، وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي ارتفع من نبسة 18.40 بالمائة إلى 21.24 بالمائة، في حين يبقى قطاع الصناعة (الصناعة الغذائية وصناعة الجلود) يسجل قيم ضئيلة رغم ارتفاعها إلا أن مساهمته في القيمة المضافة سجل انخفاضات 6.34 بالمائة إلى 4.65 بالمائة من والمتشكلة أساسا من الصناعة الغذائية بنسبة 99.31 بالمائة سنة 2020.

على الرغم من المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة إلا أنها تعاني اختلال في توزيعها على القطاعات الإنتاجية ، وسيطرة قطاع الخدمات على النسبة الأكبر، وضعف وتراجع مساهمة الصناعات التحويلية .

2.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل(2003-2019):

(نزيهة دلال، سنة 2023، صفحة 126)

لقد عرف قطاع التشغيل تطور في توفير مناصب الشغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت بتوفير 33919941 منصب شغل خلال الفترة 2003-2019، بلغ سنة 2003 عددها 704999 منصب بنسبة 10.55 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر، وفي سنة 2019 ما قيمته 2885651 منصب عمل أي بنسبة 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل، محققة بذلك معدل نمو قدر ب 324.04 بالمائة بمتوسط مساهمة خلال الفترة ب 18.34 بالمائة.

إن هذه المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعكس الواقع، وذلك لعدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي وهذا بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على العمالة غير الأجيرة قانونيا، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة 57 بالمائة من العمال يعملون في السوق غير الرسمي، وكذا كثرت الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة وصغار السن.

3.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإنتاج الداخلي الخام :

" تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإنتاج الداخلي الخام نموا معتبرا ، فلقد بلغت سنة 2001 1560.2 مليار دج ، لترتفع الى 2146.7 مليار دج سنة 2004، و 4162.02 مليار دج سنة 2009، و7338.65 مليار دج سنة 2014 " (ام الخير، 2019،

صفحة 166) ، كما نلاحظ أيضا زيادة مستمرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2019، 87% ويمكن أن نرجع هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .
- زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية كقطاع بديل لقطاع المحروقات من خلال كل المجهودات والإجراءات الحكومية ومختلف هيئات الدعم. (وردة و عبد المالك، سنة 2023)

الجدول 1: (تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي)

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول (مليون دولار)	الحصيلة السنوية
المصغرة	(1-10)	اقل من 100 000	اقل من 100 000
الصغيرة	(11-50)	بين 100 000 و 3 مليون دولار	بين 100 000 و 3 مليون دولار
المتوسطة	(51- 300)	بين 3 و 15 مليون دولار	بين 3 و 15 مليون دولار

المصدر: وهيبة توكالي،سميرة سعيداني ، 2022، ص 201-225)

4. تحليل النتائج:

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها على جميع الأصعدة والمجالات ، لا سيما دورها المعتبر في تنويع الاقتصاد الوطني ، حيث توفر ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ،، وتساهم في القيمة المضافة سنة 2020 ما نسبته 89.66 بالمائة، زيادة مستمرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2019 نسبة 87%.

5. خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بعرض لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و التنويع الاقتصادي ، وكذلك واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر ، حيث توصلنا الى أن هذه الأخيرة تساهم بـ: ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة 89.66 بالمائة سنة 2020 ، زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 87 بالمائة سنة 2019 .

وفي خلصنا الى مجموعة من الاقتراحات نوجزها كما يلي:

- تشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض التنويع الاقتصادي .
- إعطاء تسهيلات تمويلية وضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجالات جديدة.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية لخلق مناصب شغل .
- توفير البنية التحتية للازمة لتطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص التنويع الاقتصادي كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب النماذج الناجحة في التنويع بالنسبة للجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. براهيمي نزيهة دلال. (سنة 2023). تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000-2020. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور.
2. بهلولي نور الهدى. (سنة 2021). مدى ملائمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج. مجلة جديد الاقنصاد ، المجلد 16 (العدد 01)، ص 366-394.
3. بوراوي ساعد. (سنة 2023). الاهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ضل التوجه نحو التنويع الاقتصادي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 06 (العدد 01)، ص 467-478.
4. بوكريكب معمر، و قويدر الواحد عبد الله. (سنة 2022). أثر استخدام الموازنات التقديرية على فعالية تقييم. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد 14 (العدد 02)، ص 230-237.
5. توكالي وهيبة، و سعيداني سميرة. (سنة 2022). استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ضمن اطر التمويل المصرفي الاسلامي ، دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج. مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 09 (العدد 01)، ص 201-225.
6. سعايدية وردة، و بضياف عبد المالك. (سنة 2023). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 05 (العدد 03)، ص 1044-1062.
7. شبورو سليم. (سنة 2020). الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016. مجلة دفاتر ، المجلد 16 (العدد 01)، ص 332-344.
8. شلغام هشام، و العيش احمد. (سنة 2018). حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل البيئة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد 02 (العدد 01)، ص 149-170.
9. صباغ رفيقة. (سنة 2020). التنويع الاقتصادي:استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. مجلة اوراق اقتصادية ، المجلد 04 (العدد 01)، ص 67-81.

10. مسعودي محمد. (سنة 2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد 02 (العدد 07)، ص 225-242.

11. ملال ام الخير. (2019). تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا. 166. الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر3.

12. ميدون سيساني، و ميدون الياس. (سنة 2019). الاستثمار الاجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 03 (العدد 04)، ص 74-86.

13. هدام فريال. (سنة 2023). الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي او الخضوع لتقلبات اسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2020). مجلة الابداع ، المجلد 13 (العدد 01)، ص 102-120.

OEB Univ. Publish. Co.

واقع الأمن الغذائي وسبل تحقيقه في الجزائر

The Reality of Food Security And the means to achieve it in Algeria

بعلول نوفل[1]، عبابسة سمية[2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، newfel.baaloul@univ-oeb.dz

[2] جامعة العربي ن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، soumiababsa@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها معظم الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لازال دون المتوسط وبعيد عن المستوى المطلوب حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، السياسة الزراعية، الجزائر .

تصنيف JEL : XN1 ،XN2.

Abstract:

This study addresses the topic of food security, which has become a fundamental goal pursued by most countries, especially in light of the current global economic transformations and the various challenges they pose. Within this context, the aim of this study is to assess Algeria's status in the realm of food security based on global food security indicators.

it has concluded that despite Algeria's modest relative improvement in its global ranking and within the Middle East and North Africa region according to the Global Food Security Index, it still remains below the global average and falls short of the required level as per the global food security indicator.

Keywords: Food Security, Food Gap, Agricultural Policy, Algeria .

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

***المؤلف المرسل:** بعلول نوفل، newfelbaaloul_eco@yahoo.com.

1.مقدمة:

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات القطرية في الوقت الراهن لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار. الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الآليات والإجراءات المؤسساتية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية إلى الأسواق الدولية لتوفير غذاء امن ومستقر وصحي لشعوبها.

ويعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي قدرة على تحقيق هذا الهدف, من خلال دوره المتعاظم والمتزايد في إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، مع مراعاة واحترام معايير ومواصفات الإنتاج التي تحمي صحة المستهلك وحتى البيئة

غير أن الفرع في الجزائر يعد غير قادر على الاستجابة لتطلعات المستهلك الجزائري، وتغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية أو النوعية والسعرية, وهو ما يجعل دوره محدودا في تحقيق الأمن الغذائي, نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق الدولية لتوفير المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية أو السلع النهائية الموجهة مباشرة للاستهلاك بسبب ضعف مرونة جهاز الإنتاج الزراعي الوطني وتراجع إنتاجيته وهو ما يجعل أسعار المنتجات الغذائية غير مستقرة لارتباطها بالتقلبات السعرية الحاصلة في الأسواق الدولية وأمام استمرار هذا الوضع، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي الذي مفاده:

ما واقع الأمن الغذائي في الجزائروفيما تتمثل أهم سبل تحقيقه مستقبلا ؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ إن قطاع الزراعة في الجزائر يعاني من مشاكل هيكلية عديدة، على رأسها ضعف التمويل ونقص التكنولوجيا وقلة التنسيق، بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فضلا عن سوء استعمال الموارد المتاحة ؛
- ✓ تسعى الجزائر لتحقيق سيادتها الغذائية على الرغم من التحديات التي تواجهها ؛
- ✓ جعل أمن الجزائر الغذائي أكثر استدامة يتطلب تعزيز الاستثمار في الزراعة وجعل القطاع أولوية وطنية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وكذا في العالم في أعقاب توالي الأزمات بين مناخية صحية وسياسية، من خلال البحث في انعكاسات هذه العوامل وسبل تخطيها ومثيلاتها في المستقبل .

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي لتقديم الأطر النظرية للأمن الغذائي والتطورات العالمية مستعينين بالأداة التحليلية لشرح مختلف الإحصائيات والأرقام .

هيكل البحث:

بناء على طبيعة الموضوع، تم تقسيمه إلى المحاور الآتية ذكرها :

- ✓ الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي ؛
- ✓ واقع الأمن الغذائي في الجزائر ؛
- ✓ السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي ؛
- ✓ سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

إن مصطلح الأمن الغذائي كثر استخدامه منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأخذ هذا المصطلح عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي بين عامي 4120م و4121م والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، بالتالي أصبح مفهوم ألأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي إلا أن كلا المفهومين لا يعنيان الأمن الغذائي ولكن قد يعنيان الإنتاج الغذائي، للدولة والاكتفاء الذاتي من الطعام، والفرق بينهما واضح، فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي بمعني آخر أن الإنتاج الغذائي يشكل عنصرا من عناصر الأمن الغذائي، (موسى علي، 2006) لأن الإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد توظيفا مباشرا للإنتاج، بينما الأمن الغذائي المطلق هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم في الوقت المناسب وبالتالي فإن جهود الأمن الغذائي بالإضافة إلى الإنتاج

الغذائي يشمل جانب الإنتاج – القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء، كما تدخل أيضا فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء وهي سلسلة تحريك السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق. من دعامات الأمن الغذائي، استتباب الأمن العام، وأيضا الأمن لدى المنتج والمستهلك، وكذلك أمن وسائل الإنتاج، ومن دعامات الأمن الغذائي كذلك حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسواق العالمية،

وهناك عدة تعاريف للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي ويمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) الأمن الغذائي على أنه " توفر الغذاء لجميع الناس في جميع الأوقات إلى جانب الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط (الكبيسي عبد الجبار محسن ذياب، 2012، ص82)

تعريف البنك الدولي : عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي على أنه:" إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم " (بن ناصر عيسى، 2014، ص49)

تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية :هو: "تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في مجال الغذاء حيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من تلبية أكب قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة لطلب المعونة أو الاستيراد من الخارج"(الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، 5 أفريل 1980، ص339)

مما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحي ونشط.

2.2. أبعاد الأمن الغذائي: للأمن الغذائي عدة أبعاد أساسية يمكن ذكرها في الآتي: **(علي مكيد ، فريدة بن عياد، 2017 ، ص02)**

1) **توافر الأغذية FoodAvailability :** يعد التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكنه غير كاف، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة للأفراد. وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من

الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الامداد بالبروتينات من المصدر الحيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي

2) **الوصول إلى الغذاء FoodAccess :** يعبر عنه أيضا بالحصول على الغذاء، ويستند هذا البعد على ركيزتين هما الوصول الاقتصادي والوصول المادي، يتحدد الوصول الاقتصادي من خلال كل من الدخل المتاح، أسعار الأغذية، توفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، في حين يحدد الوصول المادي من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما فيها الطرقات، الموانئ، السكك الحديدية، مرافق تخزين الأغذية، وما إلى ذلك من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وغيرها

3) **الاستقرار Stability :** ويعني قدرة الدولة، المجتمع والأفراد على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في نظام السلسلة الغذائية؛ سواء كانت ناجمة عل الكوارث الطبيعية، كتغير المناخ والزلازل أو تلك التي تكون من صنع الانسان كالحروب والأزمات الاقتصادية فحتى يتحقق الأمن الغذائي للأفراد أو الأسر فإنه يجب أن تكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون خطر فقدان الوصول إلى الغذاء، ولذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد التوافر وبعد الوصول إلى الغذاء معا

4) **استخدام الأغذية Fooduse :** ويعني الاستخدام المرضي للغذاء من قبل الأفراد والذي لا يتعارض مع الحفاظ على الصحة ويخلو من مشكلات النظافة كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي ومختلف الخدمات الطبية وغيرها بمعنى التمتع بنمط غذائي مناسب يعمل على تلبية كل الحاجيات الفيسيولوجية للأفراد، ويحق حالة من الرفاه الغذائي .

5) **صفة الفاعل Agency :** أفراد أو مجموعات يتمتعون بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، تجهيزها، وتوزيعها، إلى جانب المشاركة في العمليات السياساتية التي تحدد النظم الغذائية. وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحوكمة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع .

6) **الاستدامة Sustainability :** ويشمل بعد الاستدامة ممارسات خاصة بالنظم الغذائية التي تساهم في إعادة تجديد النظم الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل مع مراعات ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الغذائية للأجيال المستقبلية.

3.2. مؤشرات الأمن الغذائي:

لا يتوفر اجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي، إنما تعتمد مقاييس متنوعة تعطي الأولوية لجوانب معينة من الامن الغذائي على مستويات مختلفة ولأهداف متنوعة أما السبب الأساسي لتعدد المقاييس فهو طبيعة الأمن الغذائي المتعددة الخصائص والشاملة لعدة قطاعات: (محمدي نور الهدى، حفصاوي نور الهدى، 2023، ص177)

1) **الناتج المحلي الإجمالي:** تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، وتتعدد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الدخل والانفاق والقيمة المضافة وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر استعمالا ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في دولة ما خلال سنة

2) **مؤشر الاكتفاء الذاتي:** هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية ونعبر عنها:

نسبة الفجوة الغذائية = نسبة الاكتفاء الذاتي - 1

3) **مؤشر الأمن الغذائي العالمي** : يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، ويتألف هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من 113 دولة وبهذا فهو يقيس نسبة الأمن الغذائي في معظم دول العالم، نشر لأول مرة عام ،2012 وتتولى وحدة المعلومات الاقتصادية(EIU)في مجلة الاقتصاديون البريطانية(**the Economist**) إدارته وتجديده .

يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، ويأخذ في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، جودته وسلامته، والاستدامة، ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توفر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

1.3. تصنيفات الأمن الغذائي الجزائري ضمن المؤشرات العالمية :

صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) الصادر لأول مرة عام 2012 الجزائر في المرتبة الأولى افريقيا من بين 113 دولة شملها التصنيف العاشر الصادر سنة 2021، والذي تصدرته إيرلندا واحتلت فيه دولة قطر صدارة الدول العربية .

الجدول 1 : أداء البلدان بناء على مؤشر GFSI لسنة 2021

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	القدرة على تحمل تكلفة الغذاء	توافر الغذاء	جودة وسلامة الغذاء	الموارد الطبيعية واستدامتها
إيرلندا	01	84	92.9	75.1	94	74.1
قطر	24	73.6	83.8	74.4	83.5	43.4
الجزائر	54	63.9	77.9	58	62	50.7

Source : Economist Impact. (2022, 07 12). Global Food Security Index. Retrieved from the year-on-year trends for the Global Food Security y Index: https://impact.economist.com/

وكانت الجزائر خلال سنة2021 ضمن قائمة البلدان صاحبة أكبر ارتفاع في الرصيد العام بواقع زيادة تقدر ب2,3 نقطة مقارنة بسنة 2020، ولم يتفوق عليها سوى الدول: ماليزيا وكولومبيا وتركيا وأوكرانيا ونيكاراغوا وماينمار وتونس ومدغشقر

وفي السياق نفسه وضمن تصنيف آخر جاءت الجزائر في المرتبة 43 عالميا، والأولى افريقيا دائما ضمن الترتيب الصادر في جويلية من سنة 2022 والذي ضم 171 دولة احتلت الولايات المتحدة الامريكية صدارتها وترأست الإمارات العربية المتحدة ترتيب الدول العربية منها، ويقيس المؤشر المعتمد في التصنيف إمكانية الوصول بالبلد إلى طعام كاف ومغذ يلبي الإحتياجات الغذائية للأفراد لحياة صحية ونشيطة، ومدى تعرض البلاد لتأثيرات تغير المناخ أو المخاطر الاجتماعية أو البيولوجية...كما يقيم المؤشر الموارد المتاحة التي يمكن أن تخفف من تأثير أزمة الغذاء العالمية، كاعتماد البلدان بدافع الضرورة على المصادر الخارجية واستيراد الغذاء كوسيلة لتوفير الغذاء لسكانها

الجدول 2 : ترتيب البلدان بناء على درجات الأمن الغذائي لسنة 2022 .

الدولة	الرتبة عالميا	الرصيد العام	الحصول على الغذاء	مخاطر الأزمات	الامن الغذائي ومرونة الاقتصاد
وم أ	01	7.9	8.76	2.76	7.7
الإمارات المتحدة	26	7.07	7.92	2.65	5.94
الجزائر	43	6.76	6.66	1.69	5.29

Source : Deep Knowledge Analytics. (july 2022, 08 25). Global Food Security. Retrieved from https://www.dka.global/food-security-index-q2-2022

الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر من حيث امكانية الحصول على الغذاء بها حققت رصيدا يعادل 6.66 نقطة جعلها تصنف في مرتبة متأخرة 71عالميا على عكس ترتيبها من حيث امكانية تعرضها للمخاطر التي تهدد أمنها الغذائي أين احتلت المرتبة 13 عالميا متأخرة في ذلك على عديد الدول الكبرى، أما من حيث مرونة اقتصادها فقد جاء ترتيبها في المرتبة 46 عالميا بواقع 5.29 نقطة

2.3. المؤشرات التقليدية لقياس الأمن الغذائي في الجزائر :

من بين المؤشرات التي تسمح لنا بقياس مستوى الأمن الغذائي في الجزائر نجد:

2.3. 1. نسبة صافي الواردات الزراعية والغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي:

شهدت الواردات الجزائرية من السلع الزراعية والغذائية استقرارا نسبيا في الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2019، وعند قياسنا لهذه الواردات بالناتج المحلي الإجمالي بإمكاننا الوقوف على القدرة التمويلية لهذه السلع:

الجدول 3 : صافي الواردات والغذائية واجمالي الناتج المحلي .

		2017	2018	2019
الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي	167574	204523	171157
	صافي الواردات الزراعية والغذائية	17544.3	17691.9	16608.2
	نسبة صافي الواردات الزراعية والغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي	%10.47	%8.65	%9.7
النسبة في الوطن العربي		%8.67	%8.34	%8.11
النسبة في العالم		%3.7	%3.64	%3.55

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الملاحظ للجدول يرى أن تغطية هذا النوع من الواردات في الجزائر لجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي وصل لحد 9.7% سنة 2019وهي نسبة مرتفعة قياسا بمثيلتها في الوطن العربي (8.11%)، وبعيدة كل البعد هن النسبة العالمية 3.55 % .

2.2.3. متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي :

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر بما يفوق 95 دولار أمريكي في ظرف سنتين، أي بنسبة زيادة قدرها 19.32 %، ويعود الفضل في ذلك إلى نمو الناتج الزراعي في الجزائر بنسب أعلى من معدلات نمو السكان

الجدول 4 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة 2019/2017

السنوات	2017	2018	2019
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر	492.92	487.55	588.16
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي	286.66	303.85	331.15
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في العالم	424.57	445.00	454.32

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وبإعداد مقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال سنة 2019، مع نفس المتوسط في الوطن العربي والعالم نجده يقترب من الضعف عن الأول ويتفوق بما يزيد عن 133 دولار أمريكي عن الثاني

3.2.3. مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي :

سجل الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر ارتفاعا سلسا في الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و 2019 بمعدل نمو يفوق 29% وهي نسبة معتبرة قد يكون مردها الإصلاحات الحكومية للقطاع والتشجيع على الاستثمار فيه بالموازاة مع ملاءمة الظروف المناخية

الجدول 4 : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2016/ 2019

السنوات		2016	2017	2018	2019
الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي	160090	167574	204523	171157
	الناتج الزراعي الإجمالي	19551	20565	20769	25291
	النسبة	12.21	12.27	10.15	14.78
النسبة في الوطن العربي		5.57	4.68	4.55	5.12
النسبة في العالم		4	4	3.95	4.04

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادابيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

هذا النمو المحسوس للناتج الزراعي في الجزائر رفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح سنة 2019 على مقربة من 15% بعدما كانت في حدود 12.21 % سنة2016 وهي نسبة معتبرة تدل على أهمية القطاع الزراعي ضمن الهيكل الاقتصادي في الجزائر قياسا بنظيراتها في الوطن العربي أو في العالم أين بلغت 5.12% و 4.04 % تواليا

3. 3. دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر

3. 3. 1. مجموعات غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء منخفضة :

1. معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب

تضم المواد الغذائية الزراعية التي تنخفض فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن 50% وهي: الحبوب، البقوليات، الزيوت والسكر. ويوضح الشكل الآتي المتاح من الاستهلاك ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الزراعية في الجزائر منذ 1971 إلى 2018 :

الشكل 1 :الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح للاستهلاك من الحبوب في الجزائر-1971 2018.

الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كما عرف انتاج الحبوب تذبذبا كبيرا على طول الفترة، وعدم الانتظام من حيث الكمية التي تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، و أن كمية الحبوب المنتجة لاتزال غير كافية لتغطية الطلب المحلي مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد .

كما كانت معدلات الاكتفاء الذاتي جد منخفضة وهي في تدهور مستمر على طول الفترة أي منذ سنة 1971 إلى غاية سنة 2018 وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول 5 : معدلات الاكتفاء الذاتي للقمح والحبوب في الجزائر .

	1971	1981	1991	2001	2011	2012
الحبوب	70	36	45	29	32	34
القمح	65	42	45	31	30	35
	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب	40	22	22	21	21	27
القمح	41	25	24	23	23	36

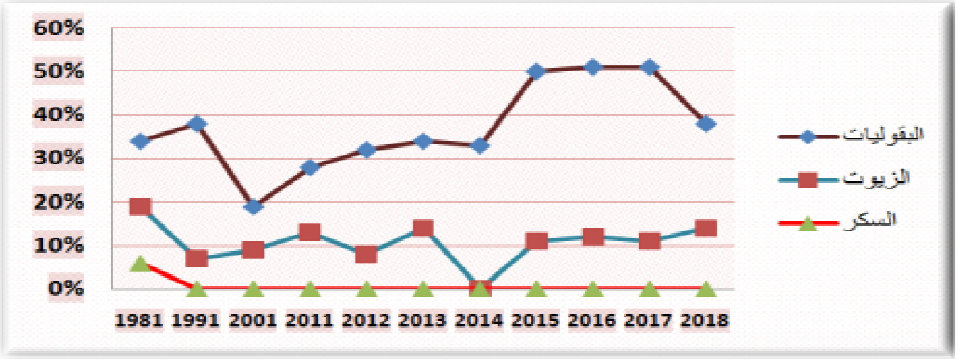
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وبالتالي فإن النمط الاستهلاكي السائد لدى المستهلك الجزائري منح الأفضلية للحبوب خاصة القمح ومع زيادة معدل النمو الديموغرافي أدى إلى زيادة في الطلب المحلي على الحبوب الذي لم يقابله زيادة بنفس الوتيرة في الإنتاج المحلي مما أدى إلى ارتفاع واردات الحبوب لمواجهة الطلب المحلي، وبالتالي فإن أكثر من النصف من احتياجات المحلية للحبوب يتم تأمينها من خلال الاستيراد والذي تدفع فاتورته بالعملة الصعبة مصدرها ريع المحروقات، وهذا ما يشكل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة وأن أسعار الحبوب في الأسواق العالمية غير مستقرة وتشهد ارتفاع مستمر وفي المقابل فان أسعار المحروقات تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة مما شكل عبء ثقيل على الاقتصاد الوطني

2. معدلات الاكتفاء الذاتي للبقوليات والزيت والسكر

يوضح الشكل الموالي، معدلات الاكتفاء المحققة خلال الفترة 1981-2018 من البقوليات والزيت والسكر:

الشكل 2 : معدلات الاكتفاء الذاتي للبقوليات، الزيوت والسكر في الجزائر 1981-2018 .



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الاكتفاء الخاصة بالبقوليات منخفضة حيث شهدت تذبذبا على طول الفترة حيث يتضح من بيانات الشكل انها تراوحت بين أدنى قيمة 19 % سنة 2001 وأعلى قيمة 51 % سنة 2016 و.2017 وهي معدلات جد منخفضة.

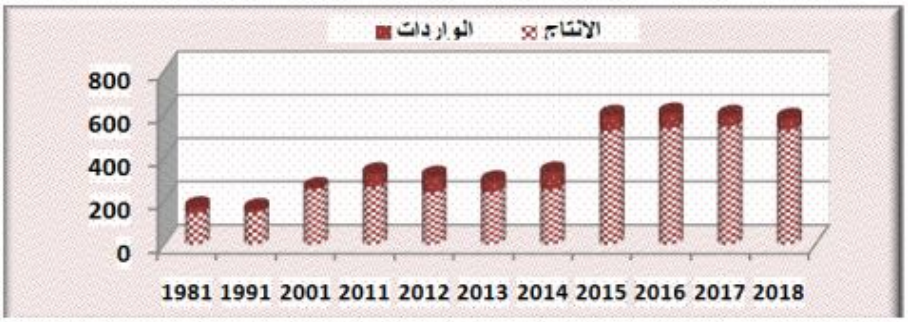
أيضا فيما يخص الزيوت فان الجزائر شهدت عجزا يكاد يكون كليا حيث لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي 14 % على طول الفترة باستثناء سنة 1981 التي بلغ فيها معدل الاكتفاء الذاتي 19 .% في حين تعاني الجزائر من عجز كلي في تلبية الطلب المحلي على السكر حيث أنها تعتمد على الاستيراد كليا لتوفير مادة السكر حيث يوضح الشكل أن معدل الاكتفاء الذاتي 0 % على طول الفترة على الرغم من طول فترة الدراسة .

3. 3. 2. مجموعات غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء متوسطة :

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50 و95 % وتتمثل أهمها في اللحوم الحمراء، ويوضح الشكل التالي المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء والذي تم حسابه من خلال مجموع الإنتاج المحلي والواردات مطروح منها الصادرات وهو يعبر عن الطلب المحلي من المنتج، ومعدلات الاكتفاء الذاتي:

الشكل 3 : المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في الجزائر.2018-1981

الوحدة: ألف طن



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

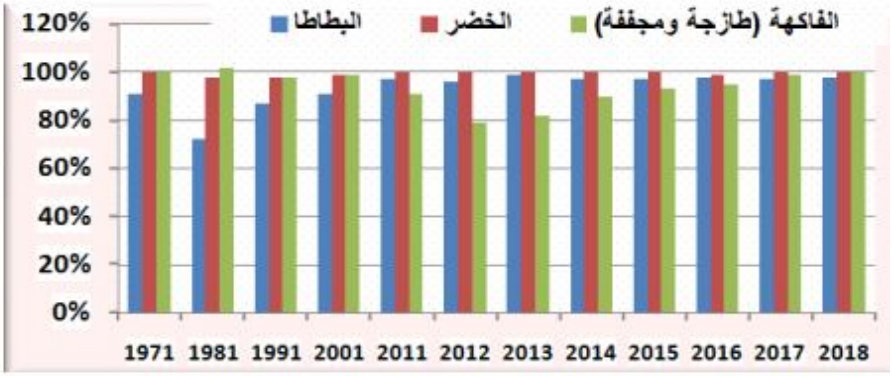
يتضح جليا من بيانات الشكل أعلاه أن استهلاك اللحوم الحمراء ارتفع في الجزائر من 172ألف طن سنة 1981 إلى 581 ألف طن سنة 2018 وقد يعود هذا إلى زيادة في عدد السكان من جهة وإلى التحسن النسبي في المستوى المعيشي والارتفاع الطفيف في مستوى دخل الأسرة من جهة أخرى، مما أدى إلى زيادة في القدرة الشرائية، حيث يعتبر استهلاك اللحوم مؤشر للتنمية، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك اللحوم الحمراء الا أن الجزائر لتزال ضمن الدول الأقل استهلاكا للحوم في المغرب العربي، وقد يعود هذا إلى انخفاض الإنتاج واعتماده بدرجة أولى على الواردات الأجنبية للحصول على الماشية المنتجة للحوم وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء.

3.3. مواد غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء مرتفعة

1.3.3. معدل الاكتفاء الذاتي من البطاطا والخضروالفواكه

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي أعلى من 95 % والتي تتمثل في الخضروات بما فيها البطاطا، الفواكه، اللحوم البيضاء والبيض، ويوضح الشكل الموالي معدلات المتاح للاستهلاك من الخضروات، البطاطا والفواكه في الجزائر منذ 1971 إلى 2018:

شكل 4 : معدلات المتاح للاستهلاك من الخضروات البطاطا والفواكه في الجزائر للفترة -1971 2018.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

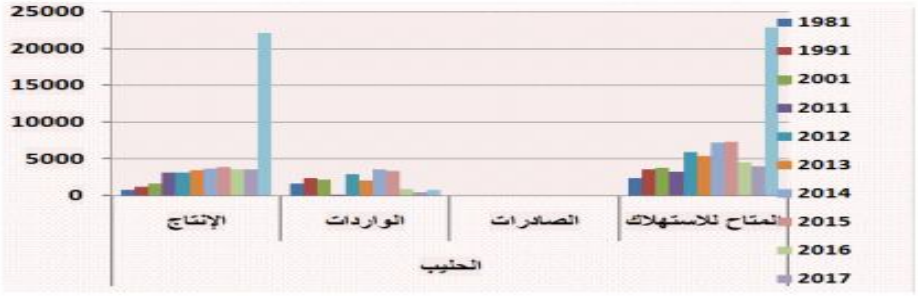
تطورت معدلات الاكتفاء الذاتي للبطاطا بشكل ملحوظ حيث تراوحت خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بين 97 % و99 % وبالتالي فحجم الفجوة في منتج البطاطا يتراوح بين 1 و3 % فقط، كنتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، وبالنسبة لإجمالي الخضر يوضح الجدول أن الجزائر تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث أن معدل الاكتفاء استقر عند 100 % منذ سنة 2011 إلى غاية ،2018 كما يتضح جليا من بيانات الجدول أن الفجوة الغذائية للفواكه بالجزائر تقلصت تدريجيا إلى أن انعدمت وتحقق الأمن الغذائي حيث تمكنت الجزائر من تحقيق معدل اكتفاء ذاتي بلغ 100 % سنة 2018

2.3.3. معدل الاكتفاء الذاتي من الحليب واللحوم البيضاء

يعتمد انتاج الحليب في الجزائر على عدد الابقار الحلوب والتي تعتمد على مدى توفر الظروف المناسبة كتوفر الأعلاف بالجودة والكميات الكافية بالإضافة إلى توفر الأراضي الرعوية والرعاية الصحية المناسبة، و الجزائر تعاني من نقص في الأبقار المنتجة للحليب وعجز في العلف الذي نتج عنه انخفاض إنتاجية الأبقار، وبالتالي عدم القدرة على تلبية الطلب المحلي على الحليب، هذا ما دفع إلى استيراد مسحوق الحليب الذي يستخدم في انتاج الحليب، و الواردات لا تحتوي على بودر ة الحليب المستوردة وانما تشير إلى الحليب الطازج وهذا ما يفسر ارتفاع في معدلات الاكتفاء الذاتي، لكن في الحقيقة فان الحليب المنتج في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على بودرة الحليب المستوردة.

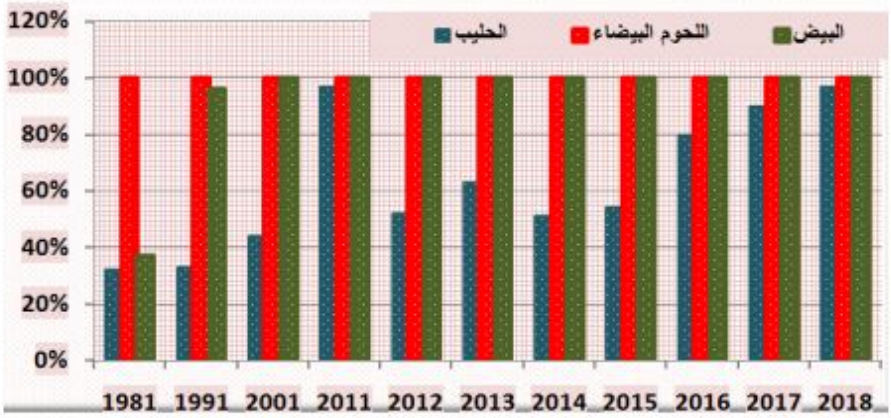
الشكل 4 :الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح من الاستهلاك للحليب في الجزائر-1981- 2018.

الوحدة: ألف طن



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

الشكل 5 : معدلات الاكتفاء الذاتي للبيض، اللحوم البيضاء والحليب في الجزائر-1981 2018 .



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الاكتفاء الذاتي للحليب في تحسن وتطور ملحوظ حيث انتقلت من 32 %سنة 1981 إلى 97 % سنة 2011 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 52 % سنة 2012، وهكذا كان معدل الاكتفاء الذاتي للحليب متذبذب حيث يرتفع تارة وينخفض أخرى إلى أن بلغ % 90سنة 2017 و97 % سنة 2018، حققت الجزائر الاكتفاء النسبي بالنسبة لمادة اللحوم البيضاء والبيض منذ عدة عقود حيث يتضح جليا من بيانات الشكل أن معدلات الاكتفاء الذاتي لم تنخفض عن 100 % منذ سنة 2001بالنسبة للمادتين معا.

4. السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر بهدف تطوير القطاع الزراعي

قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومة الوطنية المتعاقبة، وسنقوم فيما يلي باستعراض أهم السياسات والبرامج التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000 حتى نقف على عمق الهوة بين الواقع وما كان مأمولا من وراء هذه السياسات

4. 1. الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية المعتمدة في الجزائر

تتمثل أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

4. 1.1. خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000-2004 :

سعت الجزائر عن طريق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية، وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب

وبهدف التصدي لتحدي التصحر أطلقت الجزائر عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والجوية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ورافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانبا هاما من سياسة حماية الموارد، ومن ثمة بصفته عاملا مساعدا على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية، وفي سنة 2004 اطلقت الحكومة الجزائرية استراتيجية جديدة للتنمية الريفية المستدامة تقوم على اللامركزية، وكان الهدف من الاستراتيجية هو الحد من الواردات وتحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر الكبيرة من حيث صيد الأسماك، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وتسويقها، ونقل المعرفة التقنية، وفي عام 2005 بدأت الجزائر في اتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين أغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي، تم صياغة هذا البرنامج في أكتوبر 2004، وأصبح موضع التطبيق في جانفي 2005. (عمراني نادية، 2012 ، ص117)

4. 2.1. الاستراتيجية الزراعية الوطنية 2005-2015 :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، أعدت هذه الاستراتيجية في جانفي من سنة 2006 وانبثق عنها اطلاق سلسلة من البرامج لإحياء الاقتصاد الزراعي منها سياسة التجديد الريفي والتي تهدف إلى :(عمراني نادية، مرجع سابق ، ص118)

- ✓ المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية ؛
- ✓ تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- ✓ تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ماتزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي ؛
- ✓ المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي .

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر .

4. 3.1. إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة:

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة. فأي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال العناصر التالية:(بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله، 2021 ، ص213)

- ✓ زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك ؛
- ✓ تحسين أداء و فعالية القطاع الزراعي والرفع من الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة والاهتمام المتزايد بالإبداع وبالابتكار في الميدان الزراعي ، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية بصفة خاصة وللزراعة الجزائرية على

العموم بهدف تمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تستنزف العملة الصعبة وتنهك الميزان التجاري ؛

- ✓ تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، وتحقيق هذا يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي ، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل الزراعي وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية .

عند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الاستراتيجية وهي كالآتي :

- ✓ شمولية وتكامل برامج الأمن الغذائي ؛
- ✓ التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي ؛
- ✓ دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية و مستلزمات الإنتاج ؛
- ✓ توفير التمويل اللازم والكافي بشروط وظروف ميسرة ؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز للبحوث، وكذا مراكز للإعداد وللتدريب والإرشاد الزراعي.

4. 1.4. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009- 2014 :

شرعت الجزائر في تنفيذ استراتيجية التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وتتمثل دعائم استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي في:

- ✓ التجديد الفلاحي من خلال اطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج الميادين واسعة الاستهلاك، والتطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك، وضمان حماية المداخيل الفلاحية، وخلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي؛
- ✓ التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها وتشمل: حماية الأحواض المائية تسيير وحماية الإرث الغابي، محاربة التصحر، حماية

التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي والتدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي

4. 2. البرامج الفلاحية في الجزائر :

واعتمدت الجزائر جملة من المخططات التنموية أهمها: (قويسي مبروك، بن موسى كمال ، سبتمبر 2022 ، ص437)

4. 2. 1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 :

كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وانتاجية القطاع الزراعي، حيث قامت الجزائر بتسطير عدة ميكانيزمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير للإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أصدرت وزارة الفلاحة في جويلية عام 2000 قرارا يحدد شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية تقديم الإعانات

4. 2. 2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين

4. 2. 3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

4. 2. 4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والأثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي، وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية

4. 2. 5. المخطط الخماسي 2015-2019 :

خصص له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم وسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع مع مطلع عام 2019

4. 2. 6. البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDRA :

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان إصلاحات التوازنات البيئية، وكذا تحسين شروط الحياة لسكان الريف عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDRA، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRA قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة ومتوازنة ومستدامة لمختلف المناطق الريفية، حيث تجمع بين مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والتهميش

إن اسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الفلاحية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في تحسين ظروف العمل وخلق موارد جديدة وتأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تمت الموافقة عليه خلال 2003-2005 وكذا 2010-2016 لفائدة سكان المناطق الريفية مستهدفة حلق 169000 منصب عمل

5. سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر :

من السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي نجد: (قويسي مبروك ، بن موسى كمال ، سبتمبر 2022 ، ص447)

- ✓ **تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي:** حتى تحقق الزراعة الحديثة إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، مع عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال، لذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات لا سيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفائدة، وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض ؛
- ✓ **تنمية الإنتاج الغذائي:** عن طريق اعتماد الإصلاح الفلاحي والذي يعني الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين ظروفه وإجراءات للحصول على المساواة في توزيع الدخول وكفاءة

أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها ؛

- ✓ **تنمية البنية الأساسية التسويقية:** إن تسويق المنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين انتاجهم، ويتطلب ذلك وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية والتي تتمثل في خدمات: الفرز والتبريد والترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الخلقات التسويقية مما يساعد على ربط المنتج مباشرة بالمستهلك ؛
- ✓ **ترشيد الاستهلاك الغذائي:** عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للأفراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء .

وفي هذا السياق ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع، ينبغي على الحكومة الجزائرية اتباع مجموعة من الحلول في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أهمها: (شوقي حفياني ، عبد الكريم كيبش ، ديسمبر2021 ، ص212)

- ✓ تبني سياسات واستراتيجيات زراعية وطنية فعالة قادرة على القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتحسن من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري ؛
- ✓ زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي بهدف امتصاص البطالة السائدة في المناطق الريفية والنائية وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية ؛
- ✓ تقديم الدعم المادي أو المعنوي للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي ؛
- ✓ تطوير البنية التحتية الزراعية كالطرق والأسواق والمخازن وغيرها وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية وتوفير أكبر قدر من الوقت ؛
- ✓ إدراج البعد الإيكولوجي في العملية الإنتاجية وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر والحفاظ عليها وترشيد استغلالها، بما يضمن الحفاظ على بيئة مستدامة تحفظ حقوق الأجيال الحالية والمقبلة في الاستفادة من خيرات الطبيعة .

6. نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن إبرازها في الآتي:

- ✓ زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية وعدم قدرة الانتاج الزراعي على مواجهة هذه الزيادة، أدى إلى اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في الجزائر حسب النمط

الغذائي السائد كالقمح والذي لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة به 45% ، نفس الأمر بالنسبة للبقوليات ؛

- ✓ تعاني الجزائر من عجز تقريبا كلي في انتاج كل من الزيت والسكر. ويتم اللجوء للخارج باستمرار لسد هذه الفجوة الغذائية ؛
- ✓ شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 تحسنا بمقدار 8,4 فبلغ 58,9 بتقدير متوسط وبالتالي لزال دون المستوى المطلوب ؛
- ✓ على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات ذات العالقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كافي (دون المستوى) نظرا لجمود هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

7. توصيات ومقترحات الدراسة :

من بين جملة التوصيات التي يمكن اقتراحها نذكر:

- ✓ تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر خاصة في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية الخارجية، خاصة وأن الحبوب وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري، على اعتبار أن القمح يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية ؛
- ✓ العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وما لها من آثار سلبية على وضعية الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر بلد يعتمد على إيرادات الصادرات المتأتية من البترول كمورد أساسي لتمويل برامج التنمية، بدلا من اللجوء إلى التقشف لما له من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة ؛
- ✓ اعتماد إجراءات مالية، نقدية وتجارية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة وإعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية استراتيجية ؛
- ✓ العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة ؛

- ✓ إن تحقيق الأمن الغذائي أمر غير مستحيل وفقا لما هو متاح من إمكانيات بشرية ومادية وبشرية وجغرافية، إذا ما تضافرت الجهود في إطار من التكامل والتعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة في وضع وتطبيق السياسات الزراعية ؛
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في بعض الزراعات خدمة للأمن الغذائي في فترة وجيزة مثل كينيا، في ميدان انتاج الحليب ومالي في إنتاج الأرز والهند في تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الحبوب .

8. قائمة المراجع :

- موسى ، علي ، (2006) التعاون الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ، ملتقى الجامعات الإفريقية - التعاون والتداخل ، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية ، القاهرة .
- الكبيسي عبد الجبار ، محسن ذياب ، (2012) ، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان .
- بن ناصر ، عيسى، (2014) ، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات عالجها "دراسة تحليلية"، دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .
- الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، (5 أفريل 1980) ، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية .
- علي مكيد ، فريدة بن عياد ، (2017) ، وضعية الامن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة 2002-2013 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد17 .
- محمدي نور الهدى ، حفصاوي نور الهدى ، (2023) ، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة .
- عمراني نادية ، (2012) ، سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 3.
- بن نورين زين الدين ، ودان بوعبد الله ، (2021) ، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، المجلد10، العدد 02.
- قويسي مبروك، بن موسى كمال، (سبتمبر 2022) ، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد2 .
- شوقي حفياني ، عبد الكريم كيبش ، (ديسمبر2021) ، الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد 19 ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 58، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1984:2018) ، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية**، المجلدات رقم: ؛ 4؛ 13؛ 22؛ 32؛33؛34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38 ،جامعة الدول العربية، الخرطوم .

- Economist Impact. (2022, 07 12). Global Food Security Index. Retrieved from the year-on-year trends for the Global Food Security y Index: https://impact.economist.com/.
- Deep Knowledge Analytics. (july 2022, 08 25). Global Food Security. Retrieved from https://www.dka.global/food-security-index-q2-2022,

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية المستدامة_ عرض تجربة الهيئة العربية للاستثماروالإنماء الزراعي

Food Security and Its Relationship with Sustainable Development: The Experience of the Arab Investment and Agricultural Development Corporation

د.مدفوني هندة [1]، ط.د.مناصرية أميرة [2]، د.بوعلاق سعدية[3]

[1]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر).medfouni.hinda@univ-oeb.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر).menasriaamira5@gmail.com

[3]جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر). bouallegsaadia@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، لما لهذا الموضوع من أهمية في الوقت الراهن ونالت مسألة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة اهتمام كبير على المستوى العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة.

توصلت الدراسة إلى أن الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي تساهم في تحقيق الامن الغذائي للدول العربية عن طريق عملها على المساهمة ودعم المؤسسات النشطة في مجال توفير الغذاءوذلك من خلال العمل على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء كان بعد اجتماعي او بيئي او اقتصادي.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

تصنيف JEL : Q50

Abstract:

This study aims to explore the relationship between food security and sustainable development, due to the importance of this topic at the present time, and the issue of food security and sustainable development has received great attention at the global level in general and the Arab one in particular.

The study concluded that the Arab Authority for Agricultural Investment and Development contributes to achieving food security for the Arab countries through its work to contribute and support active institutions in the field of providing food, by working to achieve the dimensions of sustainable development, whether it is a social, environmental or economic dimension.

***Keywords**: food security, sustainable development, Arab Authority for Agricultural Investment and Development*

***Jel Classification Codes:** Q50*

1.مقدمة:

إن مسألة الأمن الغذائي تعتبر قضية جوهرية وذات أهمية قصوا في الوقت الحالي، فالاهتمام بالأمن الغذائي، يعتبر مسألة لأنه يعتبر مطلبا مهما بل من أهم متطلبات المجتمع، كما أن له تأثير مهم عل اقتصاد الدولة واستمرارها، وانعدامه يلقي بظلال وأعباء ثقيلة عل المجتمع وأمنه فهو ينطوي عل عبء اجتماعي واقتصادي باهض.

ومع تزايد دور المنتجات الزراعية في الآونة الأخيرة، بالنسبة للدول العربية، حيث أصبحت تحتل مراتب مهمة في اقتصاديات الدول النامية، ومن أولوياتها توفير الامن الغذائي لأفراد المجتمع عن طريق مواردها او عن طريق اقتناءها من العالم الخارجي قصد تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه صارت مشكلة الأمن الغذائي تحظى بأثر بالغ الأهمية على الحياة الاجتماعية للمواطن وعلى التنمية المستدامة بصفة عامة، كونها باءت هاجسا يؤرق الكثير من مسؤولي الدول المنظمات، ولمواجهة هذه المشكلة تم تسطيرعدة مخططات وبرامج وسياسات من قبل السلطات هدفها تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمةمن الأمن الغذائي، مما دفعهم إلى تبني التنمية المستدامة التي تعد كخيار استراتيجي كفيل برفع التحدي لكسب معركةالغذاء، هذا لأن الأمن الغذائي يعتبر ركيزة أساسية للوفاء بمتطلباتها الغذائية التي تعد من ضمن الأولويات الأساسية.

فالهيئة العربية للاستثمار والانماء الزرعي تعمل على تحقيق الامن الغذائي للدول العربية، مما يؤدي بشكل تلقائي على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال عملها على توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملائمة لهذه الدول المنظمة لها.

وعلى ضوء ما سبق يكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

كيف تعمل المنظمة العربية للاستثماروالانماء الزراعي على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأمن الغذائي؟

أسئلة فرعية: يتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

_ كيف يقاس الامن الغذائي؟

_ماهي المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة؟

_هل المنظمة العربية للاستثمار والانماء الزراعي تأخذ بعين الاعتبار مسالة الامن الغذائي من اجل تحقيق التنمية المستدامة؟

1.1.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على موضوع مهم الا وهو الامن الغذائي ومدى علاقته بالتنمية المستدامة اذ يعتبر موضوع ذا أهمية كبيرة وحساسة، حيث يدفع الدل بضرورة تبني الان الغذائي والعمل على رسم استراتيجيات لتحقيقه.

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الامن الغذائي والتنمية المستدامة

المحور الثاني: العلاقة بين الامن الغذائي والتنمية المستدامة

المحور الثالث: عرض تجربة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

2.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (برابح و نعيجي، 2022)، حول **التنمية المستدامة كآلية لتحقيق الامن الغذائي**، حيث تناولت هذه الورقة البحثية دراسة حول إستراتيجية التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي، وعملت على ابراز العلاقة بين هذين المتغيرين، وفي نهاية توصلت على أن إن قضية الأمن الغذائي تعتبر الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة، لكون مسألة الأمن الغذائي مرتبطة بالأمن، وكذا الوفاء بالمتطلبات الغذائية للموظفين من ضمن الأولويات وفي نفس الوقت شرطا للتنمية الاقتصادية.

- دراسة (Houda و Fouad، 2023)، بعنوان **Food insecrurity in the world in sustainable agricultural development**، تهدف هذه الدراسة إلى توفير خطوة أولية نحو طوير مؤشر متعدد الابعاد من أجل تقييم الامن الغذائي، لأنه ينظر للأمن الغذائي على انه تحد كبير وصعب في جميع انحاء العالم خاصة الدول العربية، وتوصلت النتائج لضرورة وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة وإزالة اثار المناخ من خلال الإدارة المستدامة لموارد المياه وسياسة استعادة الأراضي لتحقيق الامن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية. [1]

- دراسة (روابح و روابح، 2023)، حول **أبعاد الام الغذائي والتنمية المستدامة دراسة حالة**، تهدف هذ الورقة البحثية الى معرف طبيعة العقة ظاهرتي الامن الغذائي كمفهوم بديل عن الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، حيث توصلت الورقة الى مجموعة من النتائج منها، ان التنمية المستدامة اشمل بكثير من الامن الغذائي من حيث المجالات وأبعاد، كما ان الغذاء أصبح سلاحا فتاكا كسلاح المعارك الحقيقة، يستخدم لإسقاط الدول.

- دراسة (احمد، 2007)، **تحت عنون الامن الغذائي والتنمية_ دراسة حال الجزائر**، تناول هذا الموضوع مشكل الامن الغذائي وعلاقه بالتنمية المستدامة، حيث من النتائج المتوصل اليها ان موضوع الامن الغذائي، ليس له علاقة بالتنمية فحسب ولكنه محور التنمية المستدامة.

2. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة :

1.2. الأمن الغذائي:

-تعريف الأمن الغذائي:

عرفت منظمة الصحة العالمية الامن الغذائي على أنه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عميات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء بهدف ضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمي، فالأمن الغذائي متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. (محمد، 2015)

كما يكن تعريفه على أنه" قدرة دولة معينة على توفير الغذاء لمواطنيها بالكمية والجودة المطلوبة في جميع انحاء المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الافراد، عن طريق مواردها المحلية أو عن طريق توفير موارد مالة كافية من مواردها الخاصة لاستيراد ما تحتاجه من الغذاء الذي لا تستطيع توفيره او انتاجه في بلدها، دون ضغوط سياسية خارجية على مدار اعام. (Abdullah و Al_Saidi)

كما تم تعريف الامن الغذائي في قمة العالم للغذاء سنة 1996 ب:" حالة تحقق عندما يتمتع جميع الافراد في ميع الأوقات بإمكانية حصولهم على ما يكفي من غذاء آمن ذو قيمة غذائية يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة صحية".

يتضمن هذا التعريف عدة احتياجات: توافر الغذاء، الحصول على الغذاء وأن يكون هذا الغذاء مناسبا ثقافيا. يتفاقم الأمن الغذائي بسبب العديد من العوامل في البيئة العالمية اليوم، صحيح أننا نعيش في عصر نقوم فيه بزراعة وإنتاج المزيد من الطعام لإطعام سكان العالم، لا كن لا يم توزيعه بشكل صحيح او ان لا يكون الطعام مناسبا ثقافيا لجمي دول العالم، ويختلف الوصول إلى الغذاء الحلي بشكل كبير وجود فرق بين الدول المتقدمة والدول النامية. (Houda و Fouad، 2023)

كما يعرف الامن الغذائي:" من حيث توافر الغذاء فإن الاستفادة منه أكثر أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الأكثر سوء تغذية، أما بالنسبة للاستفادة من الغذاء في تشير إلى العملية التي يستفيد بها الجسم من العناصر الغذائية المختلفة في الطعام، كما يتطلب ذلك ممارسات تحضير الطعام والنظافة المناسبة...الخ، كما يسعى استقرار الغذاء إلى تأمين أبعاد توافر الغذاء والوصول اليه والاستفادة منه على مدار الوقت، على سبيل المثال، يجب ألا يتأثر الوصول لذا حت اثناء الصدمات المفاجئة مثل الحرب، الحداث المناخية أو الازمات الاقتصادية، في النهاية لتحقيق المن الغذائي يجب تحقيق جميع الابعاد الأربعة آن واحد. (Nahla، Sibelle، و Rachel، 2016)

ومنه يمكن تعريف الامن الغذائي على انه: قدرة بلد ما على توفير الغذاء الصحي لسكان المجتمع بالكميات المناسبة في الوقت المناسب وأن يكون هذا الغذاء يتوافق ثقافيا مع البيئة الموجه إليها، سواء توفره عن طريق مواردها المحلية أو تقوم باقتنائه من الدول المجاورة عن طريق إيراداتها.

-الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي:

يكون الامن الغذائي موجود عندما يتمتع جميع الافراد في جميع الأوقات بالوصول المادي والاقتصادي الى ما يكفي من الطعام الامن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية. (Houda و Fouad، 2023)

- **توافر الأمن الغذائي:** يتناول توافر الغذاء الجانب العرضي للأمن الغذائي ويحدده مستوى انتاج الغذاء ومستويات المخزون والتجارة الصافية.

- **الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء:** لا يضمن اتاحة امدادات كافية من الغذاء على المستوى الوطني او الدولي في حد ذاته الامن الغذائي على مستوى الاسرة، أدت مخاوف بشأن عدم كفاية الوصول الى الغذاء الى التركيز أكبر السياسات على الدخل والنفقات والأسواق والاسعار لتحقيق اهداف الامن الغذائي.
- **استخدام الغذاء:** يفهم الاستخدام عموما على انه الطريقة التي يستفيد منها الجسم من العناصر الغذائية الكافية من قبل الافراد، رعاية جيدة وممارسات التغذية واعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي وتوزيع الطعام داخل الاسرة. جنبا إلى جنب مع الاستفادة البيولوجية الجيدة للطعام الذي يتم تناوله، فان هذا يحدد الحالة التغذوية للأفراد.
- **استقرار الابعاد الثلاثة الأخرى على مدار الوقت:** حتى ولو كان تناول الطعام كافيا طوال اليوم، فلايزال يعتبر غير امن من حيث الغذاء إذا كان الوصول الى الطعام غير كافي بشكل دوري، مما يؤدي الى تدهور الحالة التغذوية، قد تؤثر الظروف الجوية السيئة او عدم الاستقرار السياسي او العوامل الاقتصادية (البطالة، ارتفاع أسعار المواد الغذائية) على حالة الامن الغذائي.

- **كيف يتم قياس الامن الغذائي:**

يقاس الأمن الغذائي عادة على المستوى الوطني أو على المستوى الاسري(الفردي)، مع وجود مجموعة من المقاييس في كل مستوى: (Nahla، Sibelle، و Rachel، 2016)

- على المستوى الوطني، تشمل مؤشرات الامن الغذائي الوطنية ما يلي:
- مؤشر الامن الغذائي العالمي (GFSI) الذي طوره وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والذي يتضمن 28 مؤشرا متعلق بقدرة تحمل التكاليف وتوافر الطعام.، وكذلك الجودة والسلامة الغذائية.
- مؤشر مخاطر الامن الغذائي في Maplecroft الذي طورته شركة Maplecroft، والذي يقيم الامن الغذائي على أساس 18 مؤشر متعقل بالحالة الصحية، وكذلك توافر الطعام، الاستقرار، والوصول إلى الطعام.

- على المستوى الاسري(الفردي)، تشمل قياسات الامن الغذائي ما يلي:
- مؤشر الجوع العالمي (GHI) الذي طوره IFPRI وهو مقياس مركب لثلاثة مؤشرات: نسبة السكان الذين يعانون من سوء الأغذية، انتشار نقص الوزن، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- مقياس الامن الغذائي للأسرة العربية (AFFSS).
- قياس الوصول الى انعدام الامن الغذائي للأسر (HFIAS).

3. التنمية المستدامة:

1.3. تعريف التنمية المستدامة :

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفا لهذا النوع من التنمية، ولكن ليس بضروري ان تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، حيث ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث تم تعريفها على انها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حجاتهم". (سميحة، 2020)

وفي 25 سبتمبر 2015م، تبنت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030م، وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتمية المستدامة، تشتمل هذه الخطة على مجموعة جديدة من الأهداف: 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية للقضاء على الفقر وحماية النبات، وضمان الرفاه للمجتمع، حيث تسعى هذه الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال لما عجزت عن تحقيقه، كما تتسم أيضا بتكاملها ووحدتها، وموازنتها للأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. (بوشوش، 2022)

كما تم تعريفها من خلال اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1978 بأنها: تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى الاخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (Gendron، 2006)

جميع التعريفات تتفق أيضا على أن التنمية المستدامة: تغيير حضاري يهدف الى ترقية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، وكذلك استخدام جميع الموارد المادية والطبيعية البشرية لتحقيق المنفعة العامة. (Meriem, Ibtissem, & Asma, 2022)

ومنه من خلال التعاريف السابقة تعرف التنمية المستدامة على أنها: هي التنمية التي تحقق التوازن في مختلف مجالات الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية)، حيث تعمل على توفير حاجيات الأجيال الحاضرة، والاخذ بعين الاعتبار نصيب الأجيال المقبلة.

2.3.أبعاد التنمية المستدامة:

الجدول رقم (1): الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: هاجر سعدي، لامية لعلام، دور التنمية السياحية في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية –جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد01، 2016، ص 83.

وتعكس تلك الابعاد جملة من الخصائص، نلخصها فما يلي: (لعلام، 2016)

- مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- المحافظة على البيئة والمحيط الطبيعي بكل محتوياته.
- الاهتمام بالجانب البشري كمحور أساسي في العملية التنموية، وتلبية احتياجاته الأساسية بما يحفظ له كرامته ومعيشته خاصة للفقراء.
- إعطاء الحق لكل أفراد المجتمع في المساهمة في التنمية وإدراك الجميع في اتخاذ القرار وفقا لتنوع خصوصية المجتمعات من الناحية الثقافية والدينية والحضارية.

3.3.3.مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات والمرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة نذكر منها: (حجيلة، 2014)

- **القضاء على الانفجار السكاني:** ويقصد به نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية او القدرات البيئية ويمثل القاء على الانفجار السكاني مؤشرا لتحقيق التنمية المستدامة.
- **تحقيق الأمن الغذائي:** تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك ايجاد مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات.
- **دعم برنامج تنظيم الاسرة:** خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريع جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والالتزام.
- **التخفيف من حدة الفقر:** حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية للتنمية المستدامة.

المحور الثاني: مساهمة التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي

تسعى جميع دول العالم لتحقيق التنمية، لأنها تعد العنصر الأساسي للاستقرار في الحياة، تسعى لحل مشاكل الانسان بما فيها المشاكل المتعلقة بتوافر الغذاء بالشكل المناسب، ولمواجهة المشاكل الغذائية لابد من وضع وتنفيذ استراتيجية محكمة.

. استراتيجية تحقيق التنمية الأمن الغذائي

إن أي استراتيجية تنموية لكي تتخلص من مشكلة نقص الغذاء لابد لذا وأن تتخذ من التنمية المستدامة غايةوهدف لها، ولتحديد هذا الهدف يجب الانطلاق من الأسباب الحقيقية الكامنة وراء كل مشكلة، وإيجاد حل جذريودائم لها.

ولتحليل استراتيجية التنمية المستدامة وما تتضمن من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي وجب أن تتضحلنا الركائز الأساسية التي تبني عليها هذه الاستراتيجية وهي: (برابح و نعيجي، 2022)

- تكامل وشمولية سياسيات وبرامج الأمن الغذائي؛
- يجب توفير التمويل اللازم والكافي بشروط؛

- العمل على تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي؛
- وجوب التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الزراعي؛
- دعم الإنتاج الغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجه؛
- حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية واسعارها؛
- إن الموارد الزراعية من أبرز العناصر الإستراتيجية لأي دولة من أجل تحقيق أمنها الغذائي، لأنها تساعد في تحقيقالأمن الغذائي في ظل توفر الموارد المالية، وليس بالضرورة عدم توفرها يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلكإلى سياسة الدول في هذا المجال.

4.العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي

يمكننا القول بأن العلاقة لموجودة بين التنمية المستدامة والأمن الغذائي بصفتهما وجهين لعملة واحدة، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون الاعتماد على تنمية مستدامة، وتوفر فرص عمل مستدامة ولائقة والحفاظ علىالقدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكن.

وحسب مفهوم الأمن الغذائي المستدام، الذي يعني بأنه أحد المكونات الإستراتيجيةللتنمية المستدامة والذييينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات، التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية منخلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من الانتاج وانتهاء بالاستهلاك، وترشيد الاستهلاك في كافة صوره لكل السلع الغذائية تحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع والمستلزمات الإنتاجية، سواء كانت تصديرا أو استيراد مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلفأشكاله وصوره، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفر هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجده. (برابح و نعيجي، 2022)

كما ان للتنمية تأثير مباشر وطردي على مستوى الامن الغذائي من خلال العديد من العوامل والابعاد، التي نحاول توضيحها فيما يلي: (احمد، 2007)

- **تأثيرها على مستوى الدخل الوطني الحقيقي**: حيث تهدف عملية التنمية الى زيادة سريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عبر الوقت، مما يساعد الدولة في تلبية الحاجات الضرورية، من خلال مجهوداتها من العملة الصعبة، مما يساهم في تقليص من الفجوة الغذائية.
- **توفير العملة الصعبة**: تعمل التنمية على توفير العملة الصعبة من خلال تبني احدى السياستين: نمية الصناعات التصديرية بإنتاج سلع تتمتع فيها بالميزة النسبية، او تعمل على تنمية المنتجات المحلية لإحلال الواردات ولتقليل من هدر الاحتياطي من العملة الصعبة.

الأمن الغذائي في جدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2023:

تمثل حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بداية حقبة جديدة من رصد التقدم نحو عالم خال منالجوع وسوء التغذية، وهو هدف حددته خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يدعو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة البلدان الى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030. الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية الجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في إطار ثمانية أهداف، يلزم أحد الأهداف المجتمع الدولي بتحسين فهم كيفية ترابطها وتعزيز نهج السياسات والإجراءات المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، يتزامن إطلاق خطة عام 2030مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 مما يضيف زخما للجهود المشتركة للقضاء عل الجوع ومنع جميع اشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم.

ومما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030بما تتضمنه من اهداف (17 هدفا)، والتي وافق العالم عل تحقيقها بحلول عام 2030ويسعى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، ويتخطى تحقيق الأمن الغذائي مجرد الحد من الفقر والجوع، للوصول الى تعزيز الصحة الجيدة والمساواة بين

الجنسين والنمو الاقتصادي، فضلا عن حماية البيئة وضمان الاستدامة، وهو بالتالي متعدد الأوجه ويرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة. (ساري و بودربالة، 2022)

4. عرض تجربة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي:

*نبذة عن الهيئة :

- **النشأة:** الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي مؤسسة مالية عربية، ذات شخصية قانونية اعتبارية ودوية مستقلة، أسست في الأول من نوفمبر عام 1976م، وتم اعلان انفاذ اتفاقية الانشاء والنظام الأساسي في مارس من عام 1977.
- **المساهمون:** يساهم في رأس مال الهيئة 21 بلدا عربيا، مع الإشارة ان دولة ليبيا بدأت بإجراءات الانضمام للهيئة.
- **رأس المال:** يبلغ رأس المال المصرح به 336 مليون دينار كويتي، (1.1 مليار دولار).
- **المقر الرئيسي:** الخرطوم _جمهورية السودان.
- **المكتب الإقليمي:** دبي_ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **عدد أسهم الدول الأعضاء ونسب مساهمتها في رأس مال الهيئة في 2022.12.31**



عدد أسهم الدول الأعضاء ونسب مساهمتها

***استراتيجية الهيئة (2021_2025):**

- **الرؤية:** ان تكون الهيئة رائدة في تعزيز الامن الغذائي في الوطن العربي.
- **الرسالة:** توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للدول العربية من خلال استثمار وتنمية مواردها الزراعية.
- **الأهداف:** _تعزيز دور الهيئة في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي.

_تعظيم العائد على الاستثمار الزراعي

_تعزيز مفهوم الابتكار والحوكمة في بيئة العمل

_استغلال الموارد الذاتية للهيئة في تنويع الإيرادات وزيادتها

_ توفير أفضل الخدمات المساندة (الإدارية والفنية) بكفاءة وفعالية.

***مساهمة الهيئة العربية للاستثماروالانماء الزراعي في تحقيق الامن الغذائي:**

ساهمت الهيئة في تأسيس العديد من الشركات الزراعية، بهدف تصدير منتجاتها إلى الدولالعربية الأخرى، وفيما يأتي أهم هذه الشركات:

- شركة البشائر للحوم في سلطنة عمان والتي أنشئت بهدف إنتاج لحوم بمواصفات عالية للسوق العماني، ومن ثم التصدير إلى دول الخليج العربي الأخرى.
- شركة السرحة للإنتاج الحيواني في جمهورية السودان والتي تهدف إلى إقامة مشروع متكامل لإنتاج وتسمين وجزر وتصنيع وتسويق وتصدير اللحوم الحمراء (حيوانات حية، مقطعات لحوم ومصنعات لحوم) بنوعية وبمواصفات عالمية وتصديرها إلى الدول العربية.
- الشركة العربية للحوم في الجمهورية الاسلامية الموريتانية وبهدف لإنتاج اللحوم الحمراء وتصنيعها وتسويقها وتصديرها إلى الدول العربية وأوروبا وغرب إفريقيا.
- الشركة العربية الموريتانية للأسماك تهدف إلى صيد الأسماك السطحية وتخزينها وتصنيعها كمنتجات رئيسية وتصديرها إلى الدول العربية، بالإضافة إلى إنتاج زيت ومسحوق السمك كمنتجات ثانوية.
- شركة أوربيس الزراعية (أوربيس بيريز وأوربيس قرين أوليف) وشركة ضيعة يوسف في المملكة المغربية: والتي تهدف إلى إنشاء مشروعات متكاملة لإنتاج الفواكه والتوت فضالا عن إنتاج وتصنيع الزيتون، بغرض التصدير إلى الأسواق العربية والأوروبية.

- شركة أصول للدواجن سلطنة عمان: تهدف الشركة إلى إنتاج البيض المخصب لسد احتياجات المساهمين في المشروع بصورة أساسية وتغطية جزء من العجز في أسواق الخليج.
- شركة مبروكة للبذور - الجمهورية التونسية: يهدف إلى إنتاج 9ملايين درنة بطاطس (Mini Tubers(G0/S)2مليونان منها يتم إكثارها وتسويقها في تونس و7 ملايين للتصدير للدول العربية.
- شركة ميدل إيست للقاحات البيطرية (ميفاك) تهدف للمساهمة في تلبية احتياجات جمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية من بعض اللقاحات الهامة والأكثر استخداما مثل لقاحات الحمى القلاعية في الماشية وإنفلونزا الطيور والنيوكاسل في الدواجن وبعض اللقاحات الأخرى، وتعتبر شركة ميفاك الشركة الوحيدة الناشطة في هذا المجال من القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية.

المساهمة في مشروعات جديدة:

في إطار تنفيذ برنامج العمليات الاستثمارية للهيئة لسنة 2022وللمساهمة في سد الفجوة الغذائية في السلع الأساسية، وافق مجلس إدارة الهيئة على المساهمة في مشروعات استثمارية جديدة، وهي:

❖ **مشروع شركة النماء للدواجن بعمان:**

_هدف المشروع إلى إنتاج نحو 60ألف طن سنويا من لحوم الدواجن.
_تبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو 142 مليون ريال عماني تعادلنحو 369.3مليون دولارأمريكي.
_وافقت الهيئة على المساهمة في المشروع بنحو 7.8ما بين ريال عماني تعادل نحو 20.3 مليون دولار أمريكي بعد استكمال متطلبات المساهمة في المشروع.

❖ **مشروع - MAFISH PELAGICالجمهورية الإسلامية الموريتانية:**

يهدف المشروع إلى صيد الأسماك السطحية بطاقة60ألف طنسنويا من خال شراء بواخر لصيد الأسماك السطحية مجهزة بتقانات تبريد حديثة، لغرض تزويد الشركة العربية الموريتانية للأسماك (سمك،) وشركات أخرى بالأسماك السطحية بالتدريج._تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 18.38مليون دولار أمريكي. ووافقت الهيئة على المساهمة في المشروع بنحو 1.75مليون دولار أمريكي، تمثل نسبة % 35من إجمالي المساهمات في المشروع.

❖ **مشروع أسواق الإنتاج بالوسط - الجمهورية التونسية:**

_هدف المشروع إلى ربط الإنتاج الزراعي بالتسويق والتصنيع في ولايات الوسط التونسي(القيروان، سيدي بوزيد، القصرين، قفصة) وتوفير الإطار المناسب لتسويق المنتجات الزراعية في الأسواق الداخلية وللتصدير.

_تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 116مليون دينار تونسي تعادل نحو 36.3مليون دولار أمريكي.

_وافقت الهيئة على المساهمة في المشروع بنحو 22.3مليون دينار تونسي تعادل نحو 6.98ملايين دولار أمريكي، تمثل نسبة % 33.8من إجمالي المساهمات في المشروع وذلك بعداستكمال متطلبات المساهمة في المشروع.

❖ **مشروع إنتاج الرتب العليا من تقاوي البطاطس - جمهورية مصر العربية:**

_ يهدف المشروع إلى إنتاج تقاوي بطاطس معتمدة من الرتب العليا وخالية من الأمراض بطاقة 10 ملايين درنة للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من تقاوي البطاطس في مصر بصفة خاصة والوطن العربي بصفة عامة.

_تبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو16.23 مليون دولار أمريكي.

_ وافقت الهيئة على المساهمة في المشروع بنحو 4ملايين دولار أمريكي.

بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى يمكن الاطلاع عليها من الوقع التالي: https://www.aaaid.org/%d8%b9%d9%86-/%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9

***كيف تعمل الهيئة العربية للاستثماروالانماء الزراعي على تحقيق التنمية المستدامة؟**

تعمل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال: (الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، 2022)

المسؤولية الاجتماعية:

- مراعاة حقوق الانسان والحرص عدم انتهاكها من خلال تطبيق نظام شؤون الموظفين بما يضمن حقوقهم المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بينهم وعدم ممارسة التميز او التشجيع على ممارسته سواء كان على أساس العرق او الدين او الجس او الجنسية او الانتماءات وغيرها، وعد ممارسة أي شكل من أشكال الأعمال القسرية أو تشغيل الأطفال أو تشجيع على ذلك.

- دعم واحترام حماية حقوق الانسان المعلنة دوليا وعدم التعامل مع أي جهات يثبت عدم مراعاتها لحقوق الانسان.
- توفير بيئة عمل آمنة وصحية تراعي متطلبات السلامة العامة والسعي إلى تحسين هذه البيئة باستمرار مع الالتزام بساسة الامن والسلامة.
- تطبيق أفضل الممارسات وبرامج التوعية للمجتمع المستهدف وفتح قنوات التواصل والتغذية الراجعة بهدف اشراك المجتمعات العربية في الدول الأعضاء في عملية التطوير.
- توفر الشركات التي تساهم فيها الهيئة فرص عمل دائمة ـوموسمية، وقد بلغت الفرص التي وفرتها هذه الشركات ما يزيد على 110آلاف فرصة عمل، منها نحو 17ألف فرصة دائمة في مختلف المجالات، ونحو 93ألف فرصة عمل موسمية.
- المساهمة في توفير بعض الخدمات الأساسية من كهرباء وطرق في مناطق المشروعات، مثل: مشروع شركة أصول للدواجن، ومشروع البشائر للحوم في سلطنة عمان، وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض في جمهورية السودان.
- تخصص بعض الشركات التي تساهم فيها الهيئة، مبالغ من صافي أرباحها، لصرفها في الأعمال الخدمية والخيرية في المناطق التي تعمل فيها، مثل: شركة الفيوم لصناعة السكر في جمهورية مصر العربية، والشركة الاهلية للزيوت النباتية في الجمهورية العربية السورية.
- تقوم بعض الشركات برعاية الفعاليات وإقامة الأنشطة والبرامج الترفيهية للأطفال وأسرهم، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: شركة سكر كنانة في جمهورية السودان، وشركة روابي الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة أقروزيتاكس في الجمهورية التونسية، والشركة الأهلية للزيوت النباتية في الجمهورية العربية السورية.

المسؤولية البيئية:

- تشجيع الموظفين والشركاء والموردين على الالتزام بحقوق الانسان وحماية البيئة وبالمعايير الأخلاقية وتحفيزهم على المشارك الفعالة لدعم أي مبادرات تعمل على ذلك.
- تشجيع عمليات ابتكار وتطوير تقنيات الخضراء والزرقاء الصديقة للبيئة وتبنيها ودعم تطبيقها.
- حملات يوم البيئة: قامت شركة سكر النيل الأبيض في جمهورية السودان، بالمشاركة في فعاليات المحافظة على البيئة في مدينة الدويم، والتي شملت عمليات الرش الجوي بالطائرات في منطقة المشروع؛ لمكافحة البعوض.

المسؤولية الاقتصادية:

- تساهم الهيئة في برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية البينية، عن طريق توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية، ويحرص البرنامج على التعاون والتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية، كما تساهم الهيئة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، والتي تهدف إلى توفير خدمات الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية لاستثمارات العربية ، والمساهمة في زيادة الوعي العربي بقضايا الاستثمار والتصدير وصناعة الضمان من خال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة الاستثمارات العربية ومناخها.
- تعمل الشركات التي تساهم فيها الهيئة على توفير السلع الغذائية الأساسية: (الحبوب، والسكر والألبان، واللحوم، والزيوت،) وعلى سبيل المثال فإن الشركة العربية السودانية للبذور تنتج ما يمثل % 67من إجمالي انتاج البذور المحسنة في جمهورية السودان، وتنتج شركات السكر التي تساهم فيها الهيئة نحو % 52من إجمالي إنتاج السكر في جمهورية السودان، ونحو 8%من إنتاج السكر في جمهورية لا مصر العربية، وتوفر الشركات التي تساهم فيها الهيئة أكثر من 30%من الألبان والعصائر، وأكثر من % 15من لحوم الدواجن الطازجة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحو % 6من لحوم الدواجن في المملكة العربية السعودية، ونحو 8%من لحوم الدواجن في جمهورية السودان، ونحو % 15من الزيوت والدهون النباتية في الجمهوري العربية السورية، ونحو % 12من الزيوت النباتية في جمهورية السودان، ونحو 15%من زيوت الفيتورة في الجمهورية التونسية.
- تقديم القروض التشغيلية للشركات: درجت الهيئة على تقديم الدعم الفني والمالي لشركاتها بغرض مساعدتها على تحسين الأداء الإنتاجي والمالي، شملت تقديم قروض تشغيلية لعدد منها، إلى جانب تقديم المشورة والدعم الفني لها. كما قامت الهيئة بتشكيل فرق فنية ومالية متخصصة لزيارة بعض الشركات التي تساهم فيها بغرض تقييم أوضاعها الإنتاجية والمالية وتقديم تقارير متكاملة عن أدائها الفني والمالي بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ومجالس إدارات تلك الشركات بغرض معالجة التحديات التي تواجهها.

5.الخاتمة:

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة من التحديات الرئيسة في الدول العربية، بالرغم من وفرة الإمكانيات والمقومات البشرية والطبيعية، إلا ان هذه الدول لم تحقق المستوى لكافي من الأمن الغذائي رغم الجهود المبذول من الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، فنجد معظم هذه الدول تلجأ لاستيراد الغذاء من أجل سد حاجيات المجتمع وهذا ما ينعك سلبيا على تنمية المستدامة لهذه الدول.

نتائجالبحث: من خلال معالجة موضوعنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعمل الدو العربية على بذل مجهود بشري ومادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
- تساهم الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية عن طريق عملها على المساهمة ودعم المؤسسات النشطة في مجال توفير الغذاء.
- تعمل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل على تحقيق أبعاد هذه الأخيرة سواء كان بعد اجتماعي أو بيئي أو اقتصادي..
- هناك علاقة طردية بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، فكلاهما يعمل على تحقيق الآخر.

الاقتراحات: انطلاقا من النتائج السابقة وفي ظل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الأمن الغذائي يمكن طرح بعض الاقتراحات منها:

- ضرورة ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية عامة والزراعية خاصة باعتبارها عامل رئيسي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة على حد سوى.
- توفير المناخ المناسب للاستثمارات الزراعية وتهيئة البنى التحتية لها.
- العمل على وضع خطط علاجية او تبني استراتيجيات جديدة للتخلص من الصعوبات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.
- يجب على الدول العربية والمنظمات والحكومة توفير المناخ المناسب في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتعزيز السلام العالمي لأنه أحد أفضل الطرق لتحقيق المن الغذائي والتنمية المستدامة.

6.المراجع:

Al_Saidi و ، Abd Aziz Abdullah**. (بلا تاريخ). The impact of the new organization of international trade on food security in the Arab world**. *Economic Horizons Magawine*72 ،*17* ،.

Bessachi Houda و ، Announ Fouad**. (2023). Food insecrurity in the world in sustainable agricultural developmen**t. *international journal of economic performance*96 ،.

Chetibi Mahmoud Meriem ،Menzri Ibtissem و ، Fradi Asma. (2022). **Achieving the Sustainable Development Goal in Eliminating Hunger, Achieving Food Security and Improved Nutrition, and Promoting Sustainable Agriculture n the Arab word Reality. challenges and Solutions**. *journal of economic studies and reserches in renewables energis*187 ،.

Gendron. (2006). ***le developpement durable comme compromis la modernisation ecologiaue deleconomie a lede lea mondialisation***. canada: peresses de l'universite du Quebec.

Hwalla Nahla ،EL Labban Sibelle و ، A. Bahn Rachel. (2016). **Nutrition security is an integral component of food security.***Fontiers in Life Science*1 ،.

السعيد برابح ، و شهرزاد نعيجي. (2022). **التنمية المستدامة كآلية لتحقيق الأمن الغذائي**. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، 399.

جابه احمد. (2007). **الامن الغذائي والتنمية_**حالة الجزئر. *التواصل*.

حجام العربي، طري سميحة. (2020). **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**. *مجلة الابحاث ودراسة التنمية*، 128.

حورية ساري، و سارة حدة بودربالة. (2022). **متطلبات تحقيق رهان الامن الغذائي العالمي وفق أهداف التنمية المستدامة.***مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة*، 170.

رحالي حجيلة. (2014). **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية للتنمية المستدامة)** . *مجلة المعارف العلمية*، 166.

عبد الجلال علي عباس، رفيق بوشوش. (2022). **الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.** الجزائر: مجلة الجزائر للامن والتنمية.

عبد القادر روابح، و عبلة روابح. (2023). ***أبعاد الامن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة حالة. الجزائر***: مجلة العلوم الانسانية جامعة ام البواقي.

غردي محمد. (2015). **الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الامن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة**. *مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2*، 141.

هاجر سعدي، لامية لعلام. (2016).***دور التنمية السياحية في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر***. الجزائر: مجلة التنمية الاقتصادية.

OEB Univ. Publish. Co.

دور الجامعة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء مشاريع في القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

The role of the Algerian University in the dissemination of entrepreneurial thought and establishing projects in the agricultural sector to achieve food security

عبد الحميد قادم[1]، محفوظ عرابي[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz

[2] جامعة البويرة (الجزائر)، a.mahfoud@univ-bouira.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في إدراج المقاولاتية كهدف في التدريس الأكاديمي والتطبيقي من خلال توجيه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة وفق متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، في إطار التنويع الاقتصادي في ظل ما يتوفر في البلاد من موارد هائلة في القطاع الفلاحي.

وخلصت الدراسة إلى أن التعليم المقاولاتي بالتكامل مع دار المقاولاتية يخلقان قاعدة عريضة من المقاولين والمبدعين، لكن يجب أن يوجه هؤلاء إلى المشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد حسب الأولويات وأن الاهتمام بالمشاريع ذات الطابع الفلاحي سواء المنجزة منها أو التي هي عبارة عن مشروع بحث قليلة من حيث العدد كما أنها لا ترق إلى المستوى المطلوب في ولاية أم البواقي.

الكلمات مفتاحية: الجامعة، المقاولاتية، القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي.

تصنيف JEL : L26، I23.

Abstract:

This study aimed to highlight the university's role in including entrepreneurship as a goal in academic and applied teaching by directing students towards establishing their own projects in accordance with the requirements of economic development and achieving food security, within the framework of economic diversification in light of the country's enormous resources available in the agricultural sector.

The study concluded that entrepreneurship education in integration creates a broad base of entrepreneurs and innovators. But these must be directed to project, is small in number and does not reach the required level in the Algerian wilaya of Oum El Bouaghi.

Keywords: University, Entrepreneurship, agricultural sector, food security.

Jel Classification Codes: L26, I23.

1.مقدمة:

يعد موضوع الأمن الغذائي حجر الأساس لبناء دولة قوية ذات اقتصاد قادر على المنافسة والتكيف مع ما يحدث من تغيرات دولية وإقليمية، وبالحديث عن اقتصاد الجزائر الذي هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى مبني على موارد طبيعية متمثلة في ثروات تزخر بها الأرض وتمثل المحروقات النسبة الأكبر منها، صار لا بعد من ايجاد موارد أخرى تدعم الاقتصاد وتنوعه، ويعتبر القطاع الفلاحي هو ثاني مورد يتصف بنقاط قوة كبيرة في الجزائر وله دور أساسي في تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

ولقد سعت الكثير من الدول إلى تحسين قطاعها الفلاحي من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا مؤسسات ناشئة تنشط في المجال الفلاحي والزراعي من خلال تقديم المساعدة لأصحاب هاته المشاريع وتوفير الخدمات والإستشارات لهم، وهذا ما يكفل تحسين المردودية الفلاحية وزيادة القدرة الإنتاجية إذا ما وجهت هاته المشاريع لأصحاب الكفاءة وذوي القدرة على الابتكار، فالأفرد أصحاب المشاريع هم المسؤولون عن النجاح لمشروعاتهم، وبالحديث عن حالة الجزائر يبرز دور الجامعة الجزائرية في تكوين وتوجيه الكفاءات أصحاب المشاريع مستقبلا.

فالتعليم العالي من المقومات الرئيسية للدولة المعاصرة، باعتباره قاطرة التنمية، ومصدرا للاستثمار وتنمية الثروة البشرية والمجتمعية، نظير تهيئته وإعداده للموارد البشرية المؤهلة التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات في المجتمع، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع.

فمخرجات التعليم العالي تؤثر على معادلة النمو الاقتصادي لأي بلد إذا ما تم الاهتمام الجيد بها ورعايتها، من خلال إعداد برامج تعليمية لأصحاب هذه المشاريع في مجالات تمس في عمومها التنمية الاقتصادية كموضوع الأمن الغذائي والاهتمام والتركيز على القطاع الفلاحي في الجزائر، وهنا يأتي دور دار المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي الذي يعدل أنماط التفكير التقليدي للطلبة بالبحث عن وظائف، وينمي طموحاتهم بأن يصبحوا مستثمرين وخالقين لمناصب الشغل بدلا من طالبين له.

كما أن علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمقاولة عموما ليست مجرد علاقة دارسة، تعليم وتكوين/عمل، انما تكوين، بحث، وروح مقاولة، وابتكار، وكذلك خلق قيمة مضافة في

الاقتصاد من خلال الاهتمام بالقطاعات الأكثر قيمة وحسب الأولويات، ومن هنا تبرز معالم إشكالية هذه المداخلةمن خلال التساؤل التالي:

كيف تؤثر مؤسسات التعليم العالي من خلال الفكر المقاولاتي على التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية موضوعي الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وموضوع المقاولاتية بصفة عامة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي بالجزائر على وجه الخصوص. حيث أضحى التوجه المقاولاتي المفتاح الرئيسي لنجاح إدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي في الحياة الاقتصادية وتحقيق التنويع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- معرفة مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في التمنية والتنويع الاقتصاديين؛
- توضيح الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الفكر المقاولاتي في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- التركيز على قطاع الفلاحة الذي يلعب دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي

منهج الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث والإحاطة بكل جوانبه، وتحقيقا لأهدافه، تم اتباع المنهج الوصفي، بهدف تكوين القاعدة النظرية اللازمة للدارسة، وذلك بعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالمقاولاتية، وبدور الجامعة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على القطاع الفلاحي الذي يلعب دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي.

محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين كما يلي:

- المحور الأول: دور الجامعة في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء المشاريع؛
- المحور الثاني: توجيه الأفكار المقاولاتية والمشاريع نحو القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

2. دور الجامعة في نشر الفكر المقاولاتي وإنشاء المشاريع:

تعد الجامعة العمود الفقري لتحقيق النهضة والتطور في مختلف مجالات الحياة، باعتبار أن مؤسساته تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتظهر درجة التطور الاجتماعي وتكشف عن الأهداف القومية للمجتمع وتحدد دور الأجيال في تحمل وتنفيذ مهام التنمية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي نتاجها، والخبراء والفنيون صناعها، ومن ثم فالجامعات تعتبر المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى البشرية المحركة لكل مقدراته، بل المبتكرة لكل مستحدثاته، وهذا يتوقف على مدى أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

1.2 أهداف الجامعة:

تختلف أهداف الجامعة وتتباين أدوارها من مجتمع لآخر تبعا لفلسفة وبنية المجتمعات، ومدى استيعابه للوظائف المنوطة بمؤسساته، ووفقا لاحتياجات المجتمعات يتم التركيز على هدف أو أكثر من بين الأهداف الموالية: (عبد الباسط ، 2008، الصفحات 311-312)

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا والتربية المستمرة.
- تطوير المعرفة والعمل على تقدمها عن طريق إجراء البحوث النظرية، العملية، التطبيقية والاستثمار في التعليم العالي.
- تنمية شخصيات الطلاب مع توجيه عناية خاصة لتنمية القدرات العقلية والأحكام الخلقية عن طريق التدريس والبحث والنقد.
- إعداد أفراد المجتمع وتعديل سلوكياته وتزويدهم بالكم الكثير والنافع من المعلومات والمعرفة اللازم لمواجهة التغيرات العصرية والمجتمعية.
- تلبية الحاجات الاجتماعية على مستوى كل ولاية بمفردها بوجه خاص.
- تطوير إمكانية التعليم العالي لطلبة المدارس الثانوية وخاصة التركيز على الجانب المهني.
- إعداد باحثي المستقبل اللازمين لاستمرار الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- الحفاظ على العناصر الأصيلة من الثقافة القومية.

2.2 وظائف الجامعة:

على الرغم من الاختلاف في تقسيم وظائف مؤسسات التعليم العالي، إلا أنه من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات العلمية في هذا المجال يتضح جليا بأن أغلب الباحثين

يجمعون على أن الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي في العصر الحالي تتمثل في إعداد القوى البشرية والبحث العلمي وخدمة المجتمع في ثلاثية متكاملة وفق استراتيجية واضحة، ترصد كل مكون من مكونات النظام التعليمي المتعددة الأبعاد وتطوره واتجاهاته المستقبلية الهادفة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية والرؤى الملائمة لاستقبال مستجدات ومتطلبات سوق العمل.

1.2.2 إعداد القوى البشرية:

تعتبر وظيفة إعداد وتنمية الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا من أهم الوظائف التي ارتبطت بمؤسسات التعليم العالي منذ نشأتها في العصور الوسطى، حيث أسندت إليها مهمة الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والطب والقانون، ثم تطورت تلك التخصصات تبعا لتطور البيئة، ففي القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام لإعداد مهن أخرى كالتدريس والهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الأعمال والصحافة وعلوم المكتبات، ومع ظهور المنظمات الدولية أهتمت مؤسسات التعليم العالي بدراسة الاقتصاد الدولي والعلاقات السياسية.

وفي ظل التطور العلمي الكبير، اتجه التعليم العالي إلى الاهتمام بصقل المواهب وإعداد وتدريب الفنيين الضروريين للتطور التكنولوجي من خلال إحداث تخصصات تجابه الظروف الراهنة ومتطلباتها بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل في بعديها الحالي والمستقبلي، فبذلك ظهرت فكرة ربط التعليم العالي بالقوى العاملة الضرورية لخطط التنمية الشاملة المتكاملة، حيث أوضح (Groff) في الدراسة التي قام بها على جامعة بنسلفانيا بأن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، والمتمثلة في التخطيط الإستراتيجي للمستقبل بهدف تنمية الموارد البشرية استجابة للتطورات التكنولوجية والعالمية الجديدة، هذا وقد جاء في تقرير اليونيسكو الذي أعده المعهد الدولي للتخطيط التربوي التأكيد على دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية بها، والتخطيط للقوى البشرية في إطار التخطيط التعليمي (محمد مصطفى ، 2000، صفحة 25).

فمن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى مؤسسات التعليم العالي على أنها منظمة إنتاجية من حيث إنتاجها للقوى البشرية المدربة، وتتمثل النواحي الإنتاجية في التعليم العالي في المهارات التي يمكن تكوينها وفي المعرفة المفيدة التي يمكن اكتسابها، فالتعليم العالي يؤدي إلى تنمية المواهب والقدرات من خلال تزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف والمهارات بالشكل الذي يرفع كفاءة أدائهم وفاعليته، بما يحقق إنتاجية أكبر كما وأحسن نوعا، وبالشكل الذي يزيد من الإنتاج ويسهم في

تحقيق التنمية والتطوير في كافة النواحي ولا سيما الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر والدول النامية بصفة عامة.

فالتعليم العالي لم يعد خدمة تقدم للفرد فحسب، بل إنه يتضمن الاتجاهات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، حيث أصبح ينظر إلى قطاع التعليم العالي على أنه استثمار في الموارد البشرية والتي لا تقل أهمية عن رأس المال بل إنه يمثل أهمية حيوية، فالقدرات والمهارات التي يكتسبها الأفراد من التعليم العالي لا تعود عليهم فقط بل على المجتمع ككل من خلال شغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية...وغيرها من الوظائف الأخرى في مختلف مؤسسات المجتمع.

2.2.2 البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم العالي في مفهومه الحديث وأداة رئيسية لإنتاج المعرفة وتراكمها، حيث لا تقتصر وظيفة مؤسسات التعليم العالي على إعداد الإطارات ومنح الشهادات، وإنما تعتبر المؤسسات الأكثر قدرة على ترقية البحث وتطويره بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة، وهذا ما يحتم عليها توفير المناخ العلمي وما يستلزمه من وسائل تكنولوجية وتسخيرها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تسعى باستمرار إلى اكتشاف المبدعين والموهوبين من الطلبة ورعايتهم رعاية خاصة وتدريبهم على إجراء البحوث العلمية لإكسابهم الخبرات وتمكينهم من امتلاك أدوات البحث العلمي لبناء القدرات العلمية المتميزة.

ونظرا لأهمية البحث العلمي المتزايدة في التنمية الشاملة، إذ بواسطته يتم وضع خطط التنمية على أسس سليمة ومتينة، ويتم تفادي الأخطاء وتوفير الأموال، ودفع الخسائر، وتقصير الزمن وتحسين النوعية، نجد أن دول العالم المختلفة تتسابق فيما بينها من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وذلك لما لهذا التقدم من علاقة وأثر واضحين على التقدم في شتى مجالات الحياة بهدف النهوض بالمجتمعات ودفع مسيرتها إلى الأمام، فالبحث العلمي هو الذي يعطي لمؤسسات التعليم العالي معناها الحقيقي ويميزها عن باقي المؤسسات التعليمية الأخرى.

وقد أدى الاهتمام بالبحث العلمي إلى اعتماد الكثير من بلدان العالم المتقدمة علميا وصناعيا تخصيصات مالية خاصة بالبحث العلمي منفصلة عن التخصيصات الخاصة بالتعليم العالي، بحيث تصرف تخصيصات البحث العلمي على الجامعات ومراكز البحوث بحسب كفاءة أداءها وتميز برامجها البحثية وجودتها، ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية الصناعية، مما دفع بالمؤسسات الإنتاجية إلى الجسور مع الجامعات وتوثيق الصلات مع اساتذتها وباحثيها بهدف

التعاون في إجراء البحوث والدراسات لحسابها من جهة، ومن جهة أخرى تقوم هذه المؤسسات بتمويل مشاريع البحث العلمي من صناديق تؤسس لهذا الغرض.

فعلى الرغم من أهمية البحوث العلمية التطبيقية؛ إذ أن الدراسات تشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حجم البحوث التي تنجز في بلد ما وبين النمو الاقتصادي المتحقق في ذلك البلد، إلا أن البحوث العلمية الأساسية تبقى المحرك الأساسي للبحوث التطبيقية، إذ لا يمكن أن تكون هناك بحوث تطبيقية حقيقية مالم تكن هناك بحوث أساسية أصيلة تستند وتنطلق منها البحوث التطبيقية. لذا ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تولي البحوث الأساسية أهمية لا تقل عن أهميتها بالبحوث التطبيقية، وعدم التمييز بينها وإنما الاكتفاء بمصطلح بحوث فقط لتعني تقديم المعرفة وإنمائها وإثرائها.

3.2.2 خدمة المجتمع:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي وليدة المجتمع وأداة رئيسية في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والمهنية والفكرية، وهي المسؤولة عن إحداث التغيير في المجتمع من خلال مساهمتها في عملية التنشئة الإجتماعية ونقل الثقافة بين الأجيال، والعمل على نشر الوعي لدى الطالب وتنميته، ونقل المعارف والتقنيات التي تطور في مؤسسات التعليم العالي بشكل فعال لأكبر شريحة من المستفيدين لتنمية المجتمع، وتقديم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد في المجتمع من خلال برامج تدريبية أو من خلال عقد المؤتمرات والندوات العلمية، بالإضافة إلى تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع من خلال وضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات.

كما أن مؤسسات التعليم العالي يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، ومن بين أهم الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لشركات ومؤسسات صناعية تتخذ منها مقرا لها تتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتحد من تطورها، ومن ثم العمل على تقديم الحلول لها، هذا المقر هو الذي يسمى محطة العلوم وقد انتشرت في كثير من الدول الصناعية حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة متخذة فيها محطات علمية. وفي حال تعذر انتقال الشركات لصناعية لمؤسسات التعليم العالي، فبإمكان هذه الأخيرة الانتقال إلى الشركات الصناعية من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى مؤسسات التعليم العالي، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج

علمية يدرسونها لطلابهم بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة، تفضي مع الزمن إلى عزلة مؤسسات التعليم العالي عن مجتمعاتها (طارق عبد الرؤوف، 2012، صفحة 10).

ومن هذا المنطلق، فمؤسسات التعليم العالي جزء لا يتجزأ من المجتمع، إذ أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة الجزء بالكل، حيث أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه، فلا معنى لوجودها في حالة انفصالها عن مجتمعها والعمل على نقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه. وللقيام بذلك، ينبغي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بنشر وإشاعة الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية، وتبصير الرأي العام حول ما يجري في مجال التعليم العالي من حيث الفكر والممارسة من خلال توفير مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفرص المشاركة الفعالة، كما يجب عليها القيام بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته، من خلال توافق البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات أفراد المجتمع ومؤسساته، وتوجيه الخطط البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومشروعات تخرج الطلبة نحو مشكلات المجتمع واحتياجات، بالإضافة إلى استحداث مراكز بحثية متخصصة تقدمة الحلول اللازمة للمشاكل التي يواجهها المجتمع بمؤسساته المختلفة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الوظائف الثلاث لمؤسسات التعليم العالي (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي وخدمة المجتمع) مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، فلا يمكن الفصل بينها، فكلما زاد التفاعل والتنسيق بينها ارتفعت كفاءة وفعالية مؤسسات التعليم العالي بما يحقق رضا ومتطلبات جميع المستفيدين من العملية التعليمية، فالتعليم العالي هو المسؤول عن تزويد لمجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلني وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي، وبذلك يلعب التعليم العالي دورا بارزا وأساسيا في تحديد مستقبل الشعوب، وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم المعرفي ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة.

3.2 تفعيل المقاولاتية في الجامعات الجزائرية:

تبنت الجزائر منهج المقاولاتية بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة2007 وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في انشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى سنة 2013 ، ثم عممت على كافة جامعات الوطن سنة 2014 .

1.3.2 تعريف المقاولاتية:

هناك عدة تعاريف أسندت إلى مصطلح المقاولاتية أو ما يعرف بريادة الأعمال، وفي هذا الصدد يعتبر "Churchill" بأن كثرة وتباين تعاريف المقاولاتية تعد من بين عوائق الكثير من الأبحاث والدراسات المثمرة، فيقول " ما نقول حقا بخصوص المقاولاتية".

وفيما نذكر جملة من التعاريف كما يلي:

المقاولاتية هي عملية الإدارة التي تهدف إلى تنفيذ مشروع معين بما فيه من خطط وتصاميم وإمدادات ومواد وتشغيل وصيانة، وذلك في الوقت المحدد وبالتكلفة المحددة وبالجودة المحددة، وتتضمن المقاولاتية أيضا إدارة المخاطر والتعامل مع التغيرات المفاجئة. (محمد،م.، 2019، صفحة 3).

المقاولاتية هي علم إدارة المشاريع الذي يهتم بإدارة العمليات الإنتاجية والخدمية، ويشمل القدرة على التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والتحكم في الأنشطة المختلفة المتعلقة بالمشروع، ويتميز بالتركيز على تحقيق الأهداف المحددة بأفضل صورة ممكنة من حيث الجودة والكفاءة والتكلفة والوقت (سعيد.ع، 2020، صفحة 6).

عرفها كل من "عبد الستار محمد العلي" و "فايز جمعة صالح النجار" على أنها عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة، وتخصيص الموارد اللازمة لهذا مشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافئة الناتجة. حيث أنها عملية ديناميكية (سيرورة) لتأمين تراكم الثروة، هذه الأخيرة يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحملين للمخاطر في رؤوس أموالهم المستثمرة والملتزمين بالتنفيذ بغية خلق قيمة مضافة (Value-Added) إلى المنتجات التي قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة (Unique). لكن الأهم في هذا الأمر هو أنه ينبغي على المقاول إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد و المهارات اللازمة (صالح النجار و محمد العلي، 2006، الصفحات 5-6).

و ذهب كل من "طاهر محسن منصور الغالبي" و "وائل محمد صبحي إدريس" إلى تعريف المقاولاتية على أنها:" مجموعة الخصائص المتعلقة ببدء الأعمال و التخطيط لها و تنظيمها و تحمل المخاطر و الإبداع في إدارتها" (منصور الغالبي و محمد العلي، 2009، صفحة 561).

هذا وقد حاول جملة من الباحثين تحديد مفهوم المقاولاتية، وذلك كما جاء في الكتاب المحرر من قبل "Burger-Helmchen"، حيث عرفها "Gartner" على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود"، وعرفها "Drucker" أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. و يقول "Fenkataraman" أن المقاولاتية: "تعنى بالكيفية، و على يد من، و بأي الفرص تمت التضحية لإيجاد و اكتشاف و إنشاء منتجات المستقبل".

ومن خلال كل ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة) من خلال تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية والوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة والعمل الحر والرغبة في تحقيق الذات، والإبداع والابتكار، والميل والاستعداد نحو المخاطرة، بهدف خلق قيمة مضافة من خلال المنتجات والخدمات المطروحة والحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة في رؤوس الأموال المستثمرة، وذلك كله في إطار بيئة مضطربة ومعقدة يسودها الغموض ويكتنفها حالات عدم التأكد.

2.3.2 دار المقاولاتية بالجامعات الجزائرية أداة لتنمية المقاولاتية:

دار المقاولاتية على أنها" :نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمال على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الابتكارية والتوسع من دائرة المشاريع الابتكاري ة والتي من شانها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (راهم، 2020، صفحة 43)

تمثل مهام دار المقاولاتية في تحسيس، تكوين وتحفيز الطلبة وخاصة الأطوار النهائية والباحثين وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تم أنشاؤها لأول مرة بجامعة غرونوبل Grenoble بفرنسا سنة

2003، أما في الجزائر فأنشئت لأول مرة كتجربة نموذجية بجامعة منتوري بولاية قسنطينة سنة 2007. (مدور، 2019، صفحة 54)

فهي عبارة همزة وصل بين الجامعة والواقع أي سوق العمل مهمتها تحسيس، تكوين، تحفيز ومرافقة الطلبة في تجسيد أفكارهم المقاولاتية على أرض الواقع، لدار المقاولاتية مهمتين أساسيتين وهما: (راهم، 2020، صفحة 43،44،45)

أولا: التحسيس والتوعية:

التحسيس للمقاولاتية يهدف إلى التأثير على الرغبة المقاولاتية للطلبة أو للباحثين عند تخرجهم من الجامعة أو بعد اكتساب خبرة مهنية، وتشمل وظيفة التحسيس والتوعية المهام التالية:

- الاستقبال والاعلام والتوجيه ؛
- التحسيس بالفكر المقاولاتي وإرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة ؛
- تدريب الطلاب على روح المبادرة؛
- تقديم فكرة المشروع؛
- تفيد بالإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسسة؛
- نشر روح المبادرة في الأوساط الأكاديمية ونقل التكنولوجيا، وكذا التغذية الراجعة للتعليم والتدريب من خلال لقاء رواد الأعمال والمؤسسات المالية وقيادي المجتمع وأساتذة الجامعات والصناعيين.

ثانيا: المرافقة:

والوظيفة الثانية لدار المقاولاتية تكمن في المرافقة من الفكرة إلى المشروع كما تعرف على أنها "مسار يعمل على نقل الشخص من حالة الى أخرى ". فهي تؤثر على اتخاذ القرارات، حيث تهدف الى جعل منشئ المؤسسة مستقل، وهي لا يجب أن تكون في أي من الحالات بديلا للمنشئ، بالإضافة الى ذلك فالمرافقة تستهدف شخصا يحمل فكرة لوضع خريطة لهذه الفكرة لتحويلها الى مشروع "انشاء فعلي". (قوجيل، 2017، صفحة 57)...، وتتضمن وظيفة المرافقة في المهام التالية:

- توجيه ومساعدة الطلبة على بلورة فكرة المشروع؛
- تضمن مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة؛
- ترافقهم أثناء دراسة المشروع ؛
- تأطير المشروع؛
- تجسيد المشروع حيث تمنحهم تكوينا حول تقنيات تسيير المؤسسة ؛
- في ظل غياب الآلية الفعالة التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، فإن إنشاء دور المقاولاتية تعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.
- المشاركة في دراسة السوق، التمويل، البحث عن الشركاء ومساعدة المبتكرين لتحويل أفكارهم إلى منتجات تطرح في الأسواق بتوفير محل العمل المناسب" مكاتب ومخابر "مع تجهيزاتها ووسائل الاتصال والسكريتارية وتقديم المشورة في الإدارة، التخطيط، التدريب والتسويق.

مما سبق يتضح لنا أنه حتى تؤدي دار المقاولاتية هاتين الوظيفتين الكبيرتين المنوطة بها وهما التحسيس والمرافقة لابد لها من رأسمال مالي(دور دار المقاولاتية مع دعم هيئات المرافقة) ورأسمال معرفي أو علمي(التحسيس والتكوين في المقاولاتية) و رأسمال علاقات(وظيفة دار المقاولاتية مع نادي الطلبة المقاولين).

كما تجدر الإشارة إلى أن إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعة جاء نتيجة لعدة اعتبارات أهمها ما يلي: (راهم، 2020، صفحة 46)

- إن ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تشكلان أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل؛
- أهمية المورد البشري المؤهل في نجاح استراتيجية التشغيل؛
- اعتبارا لسياسة الوزارة المكلفة بالتعليم العالي في مجال تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة المتزايدة للمؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- لضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي؛

- اعتبارا لضرورة تدعيم التشاور والشراكة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وتطويره.
- تنفيذا لاتفاقية الإطار للشراكة المبرمة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2021.

إن القيام بعمليات تحسيسية وتوعوية متنوعة ومكثفة من قبل دار المقاولاتية يودي إلى اكتساب الطلبة لمعرفة تمكنهم من تطوير مهاراتهم المقاولاتية وزرع الروح المقاولاتية لديهم كما أن المرافقة الجيدة لدار المقاولاتية تسمح للطلبة بالتمكن من الكفاءة في إنشاء مؤسساتهم ناهيك عن الدورا ت التكوينية المختلفة للطلبة التي تسمح لهم بإيجاد فكرة مشروع، إنشاء المؤسسة، إعداد مخطط أعمال أو تسيير مؤسسته حسب طبيعة التكوين، لأن تدعيم المستوى التعليمي والتدريبي للطالب يؤدي إلى تفعيل الروح المقاولاتية لديه.

3. توجيه الأفكار المقاولاتية والمشاريع نحو القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

إن توجيه المشاريع المقاولاتية نحو قطاع معين يتطلب ترغيب صاحب المشروع فيه وتقديم التحفيزات اللازمة، وهذا الدور مطلوب من الجامعة والدولة في نفس الوقت، فالجامعة تجذب أصحاب الأفكار نحو قطاعات معينة وتقوم الدولة بتقديم الامتيازات المناسبة لتشجيع النشاط في ذلك القطاع وتطوير الأفكار الخاصة به.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع جذاب للاستثمار فيه خاصة في ظل الامتيازات التي تقدمها الدولة من خلال دعم الأسعار والإعفاء الضريبي ...، فأصحاب المشاريع أول المقاولون ذوو الأفكار التي تخص القطاع الفلاحي تتوفر لديهم امتيازات أكثر من غيرهم، ويعرف المقاول بأنه شخص أو شركة تتولى مشروعا محددا بمقابل مالي محدد. ويتمثل دور المقاول في تحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع وتوفير جميع الموارد اللازمة، بما في ذلك المواد والعمالة والمعدات والأدوات والخدمات الأخرى، وضمان تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات المحددة وفي الوقت المحدد. ويشمل دور المقاول أيضا إدارة الموارد البشرية والمالية والتخطيط والتنظيم والتنسيق والمراقبة والتقييم والتسويق وغيرها من النواحي المتعلقة بتنفيذ المشروع. وتختلف أنواع المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل المقاولين بما في ذلك البناء والهندسة والتجارية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والصحية والتعليمية وغيرها (محمد.س، 2021، صفحة 24).

فاختلاف أنواع المشاريع تتطلب طرق مختلفة للتنفيذ، فتطبيق الأفكار في القطاع الفلاحي تختلف عن تطبيق الأفكار في قطاعات أخرى، وما تجدر الإشارة إلية أنه في حالة تنفيذ المشاريع يجب على المقاول أن يتحمل المسؤولية إزاء الأعمال التي يقوم بها أثناء تنفيذ مشروعه.

فإنجاز مشروع فلاحي يتطلب الالتزام بالفكر المقاولاتي من أجل النجاح، وذلك من خلال إنجاز المشروع في الوقت والميزانية والجودة المطلوبة، ويشمل هذا العمل القدرة على التخطيط والتنظيم والتحكم والتوجيه والتنسيق لتحقيق الأهداف المحددة. (كيري.ج، 2018، صفحة 5).

وعليه يمكن القول أن نجاح المشروع الفلاحي يتطلب

أن يتحمل المقاول مسؤولية تنفيذ مشروع محدد مقابل مبلغ مالي، ويشمل دوره توفير الموارد اللازمة وإدارة الموارد البشرية والمالية وتنظيم التنفيذ والمراقبة والتسويق.

العمل على تنسيق جهود العمال والآلات والمواد والمال، والاعتماد على إدارة الوقت والتكلفة والجودة.

إنجاز المشروع في الوقت والميزانية والجودة المطلوبة، وتشمل التخطيط والتنظيم والتحكم والتوجيه والتنسيق لتحقيق الأهداف المحددة.

وفي ما يلي عرض لبعض الإحصائيات على سبيل المثال حول المشاريع المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي، حيث يبين الجدول رقم (01) عدد المشاريع الحاصلة على تمويل حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع بولاية أم البواقي.

الجدول رقم (01): المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المجموع الكلي	النسبة
دون تأهيل	00	%00
التكوين المهني	337	%85.75
جامعي	56	%14.25
المجموع	**393**	**%100**

المصدر: (المقاولاتية، 2022)

يتبين من الجدول (1) أن أغلبية المشاريع الممولة من حيث العدد أصحابها مستواهم التعليمي تكوين مهني فقط حيث بلغت النسبة 85.75%، في حين النسبة المتبقاة (14.25%) تعبر عن عدد الجامعين أو أصحاب الشهادات المتحصلين على تمويل لمشاريعهم، وهذه النسبة ضعيفة تعبر عن احتمالين، الاحتمال الأول هو عدم توجه الجامعيين إلى إنشاء مشاريعهم

الخاصة وذلك نظرا لعدم حصولهم على تكوين وفكر مقاولاتي، أو أن هناك صعوبة في حصولهم على التمويل لمشاريعهم وهذا الاحتمال الثاني.

وفي إحصائية أخرى أشار المكلف بالمؤسسات المصغرة في الجزائر خلال افتتاح الطبعة الأولى لـ" منتدى المؤسسات المصغرة " التي نظمت تحت شعار"المؤسسات المصغرة محرك التنمية الإقتصادية المحلية " إلى أن قطاع الصناعة قد تصدر قائمة الأنشطة الممولة بنسبة 28.81% ثم تليها الخدمات بنسبة 16.70 %، و تم تمويل قطاع الفلاحة بنسبة % 15.12 ، بينما الأعمال الحرة بنسبة 13.54% ، و قطاع البناء و الأشغال العمومية تم تمويله بنسبة 11.35 (المستثمر، 2023)

وبخصوص القرض المصغر في الفترة الممتدة بين 01 جانفي إلى غاية 30 جوان 2022 ، فقد بلغ عدد المشاريع الممولة بمختلف الصيغ للقرض المصغر 6016 مشروع، بينما عدد مناصب الشغل المستحدثة قدر بـ 8346 وقد تصدر قطاع الفلاحة قائمة النشاطات الممولة من قبل جهاز أونجام، يليه كل من قطاع الصناعة الصغيرة ، البناء و الأشغال العمومية ، الخدمات ، الصناعات التقليدية ، ثم كل من قطاع التجارة و الصيد . (المستثمر، 2023)

ويبين الجدول رقم (02) حالة المؤسسات المصغرة (من حيث عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة) في ولاية أم البواقي حسب قطاع النشاط في سنة 2022.

الجدول رقم (02): حالة المؤسسات المصغرة في مرحلة الاستغلال 2022

القطاع	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار(دج)
الصناعة	81	141	256 870 076,00
بناء وأشغال عمومية	36	61	80 275 607,00
الفلاحة	122	164	364 942 202,00
الصيد	00	00	0,00
الخدمات	59	85	133 110 857,00
الحرف	54	83	82 116 217,00
الموارد المائية	1	1	3 500 000,00
الصيانة	25	39	51 498 301,00
أعمال حرة	12	21	36 893 756,00

نقل البضائع	3	4	17 912 918,00
نقل المسافرين	00	00	0,00
نقل التبريد	00	00	0,00
المجموع	**393**	**599**	**1 027 119 934,00**

المصدر: (المقاولاتية، 2022)

من الجدول رقم (02) يتبين أن قطاع الفلاحة هو الأول في الترتيب من حيث عدد الملفات الممولة وكذلك المبلغ الإجمالي للإستثمار في ولاية أم البواقي كما أن هذه المشاريع الممولة تمكنت من استحداث 164 منصب شغل، لكن إذا علمنا أنه توجد مساحات شاسعة بولاية أم البواقي وهي صالحة للإستغلال في القطاع الفلاحي، إذ يوجد أكثر من 386 هكتارا من الأراضي الرعوية بهذه الولاية وهي غنية بالنباتات العلفية التي تعد موردا هاما لرعي الأغنام، وتقدر المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة في هذه الولاية ب319 ألف هكتار من بينها 180 ألف هكتار مستغلة حاليا، ويتراوح الإنتاج السنوي للحبوب بهذه الولاية التي يصل بها حجم تساقط الأمطار إلى 400 ملم في السنوات الماطرة ما بين 2,5 مليون إلى 4 ملايين قنطار على الرغم من أن حملة الحصاد والدرس الأخيرة تراجع فيها الإنتاج بشكل كبير بسبب ظاهرة الجفاف إذ لم يتعد 320 ألف قنطار من الحبوب، ويبقى الدعم الموجه للفلاحة وهي الطابع المميز لولاية أم البواقي الورقة الرابحة بهذه الولاية التي تمكنت من تعزيز ثروتها الحيوانية التي تضم 49 ألف رأس من البقر و 560 ألف من الأغنام و 97 ألف رأسا من الماعز، فولاية أم البواقي تتوفر على قدرات هائلة في إنتاجاها. (https://ar.wikipedia.org/، 2023). يتبين لنا أن هناك فرص كبيرة ضائعة بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الاستثمار الفلاحي بهذه الولاية (نفس المستثمرين/ الدعم الفلاحي/ مياه الأمطار...)، ولا بد من الاعتماد على التقنيات الحديثة، وتكوين وتوجيه الشباب نحو الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير لهم الشروط اللازمة والمشعة على الإبداع والابتكار في الاستثمار الفلاحي.

4. خاتمة:

إن دعم التنمية في الجزائر وتنويع مصادر الاقتصاد يتطلب الاهتمام بقطاع الفلاحة المسهم الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الاعتماد على الأفكار المبتكرة لأصحاب المشاريع أو المقاولون وتجسيدها على أرض الواقع في شكل مشاريع أو مؤسسات يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية والابتكار والتنوع في تنمية القطاع الفلاحي، فالاعتماد على مقاولون ذوو أفكار جيدة لهم القدرة على تحمل المسؤولية وتوفير بيئة ملائمة للمشاريع ودعمها في مراحلها

المختلفة، بدءا من الفكرة الأولية وحتى تحقيق نجاح المشروع الفلاحي. يعتبر أحد الوسائل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

ومن خلال الاطلاع على بعض الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الممولة من قبل بنوك الدولة بولاية أم البواقي، تبين أن الاهتمام بالمشاريع المتعلقة بالقطاع الفلاحي ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من المساحات الزراعية الواسعة للولاية وأنها ولاية فلاحية بامتياز.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تساهم الجامعة من خلال التعليم المقاولاتي في تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد على غرس روح المقاولاتية، مما ينعكس إيجابيا على مناخ الاستثمار وتحسين مؤشرات الاقتصاد العامة؛
- اكساب الطلبة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل: المبادرة، المخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والاستقلالية وخلق جيل جديد من المقاولين، يؤدي إلى تنويع المشاريع؛
- توجيه الأفكار نحو القطاعات الحساسة التي لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية من خلال دار المقاولاتية التي تقوم بتحسيس، تكوين، تحفيز ومرافقة الطلبة في تجسيد أفكارهم المقاولاتية على أرض الواقع؛
- تؤدي دار المقاولاتية وظيفتين كبيرتين هما التحسيس والمرافقة ولابد لها من رأسمال مالي(دور دار المقاولاتية مع دعم هيئات المرافقة) ورأسمال معرفي أو علمي(التحسيس والتكوين في المقاولاتية) ورأسمال علاقات(وظيفة دار المقاولاتية مع نادي الطلبة المقاولين)؛
- الأفكار المبتكرة في القطاع الفلاحي تؤدي إلى تنميته، غير أن تطبيق الأفكار في القطاع الفلاحي تختلف عن تطبيق الأفكار في قطاعات أخرى.

ومن خلال النتائج السابقة المتوصل إليها نفترح مايلي:

- توجيه الفكر المقاولاتي لخدمة الاقتصاد من جانب ولاستغلال القدرات الخاصة من جانب آخر؛

- الاهتمام بقطاع الفلاحة وضرورة التوسع في تقديم مناهج ومقررات المقاولاتية في الجامعات بما يتناسب مع هذا القطاع من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكثيف النشاطات و الدورات التكوينية و الملتقيات و الندوات حول موضوع المقاولاتية مع دعوة مقاولين ناجحين لتشجيع الطلبة على انشاء مؤسسات تنشط في مختلف المجالات وحسب الأولويات من أجل التنويع الاقتصادي.

5. قائمة المراجع:

https://ar.wikipedia.org/. (03 سبتمبر, 2023). تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org/wiki/: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%8A

الأسعد محمد مصطفى . (2000). التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المستثمر. (20 أوت, 2023). https://almostathmir.dz/. تم الاسترداد من https://almostathmir.dz/: https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7/#:~:text=%D8%A3%D9%85%D8%A7%20%D8%

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية. (2022). الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية . أم البواقي: ANADE.

سعيد،ع. (2020). المقاولاتية وإدارة المشاريع. مصر: دار الفرجاني للنشر والتوزيع.

صالح مدور. (2019). دور المرافقة في تفعيل روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي. مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

طاهر محسن منصور الغالبي، و عبد الستار محمد العلي. (2009). الإدارة الإستراتيجية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عامر طارق عبد الرؤوف. (2012). الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2006). الريادة وإدارة الأعمال المصغرة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

كيري.ج. (2018). إدارة المشاريع والمقاولاتية: المفاهيم والتطبيقات العملية. مصر: دار الحكمة للنشر والتوزيع.

ليندة راهم. (2020). دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة: دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

محمد دياب عبد الباسط . (2008). تطور الإدارة الجامعية دراسة حالة كليات التربية في عدة دول . الأردن: العلنم والإيمان للنشر والتوزيع.

محمد قوجيل. (2017). اشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر. المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، 4(7)، 57.

محمد.س. (2021). دليل المقاول الشامل. قاهرة، مصر: دار المعرفة.

محمد،م. (2019). إدارة المشاريع والمقاولاتية. الأردن: دار الفكر العربي.

OEB Univ. Publish. Co.

استغلال الموارد المائية الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر

Exploitation of Agricultural Water Resources in Algeria and Its Impact on Food Security

د، منال بلقاسم

جامعة باتنة 1 (الجزائر) ، manelbelkacem@outlook.fr

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أهمية استغلال الموارد المائية في القطاع الزراعي بالجزائر وتأثير ذلك على تحقيق الأمن الغذائي في البلاد. إذ تواجه الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، تحديات فيما يتعلق بندرة مواردها المائية وتغيرات المناخ التي تؤثر على توافر المياه الزراعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية ترشيد استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي في الجزائر. ففي ظل ارتفاع عدد السكان وتزايد الاعتماد على الزراعة لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، يعد الحفاظ على الموارد المائية والاهتمام بالزراعة المستدامة أمرا حيويا لضمان توفير الغذاء بكميات كافية ومستدامة للمواطنين في الجزائر.

الكلمات مفتاحية: ترشيد الاستخدامات الزراعية؛ الموارد المائية، الأمن الغذائي؛ الأمن المائي.

تصنيف JEL : Q15، Q18 ،Q25، Q57.

Abstract:

The aim of thisresearchis to study and analyze the significance of rationalizing the use of water resources in the agricultural sector in Algeria and its impact on achievingfoodsecurity in the country. Algeria, likemanyother countries, faces challenges related to the scarcity of water resources and climate changes that affect the availability of water for agricultural purposes.

The study has concluded the importance of rationalizing the use of water resources in the agricultural sector to ensurefoodsecurity in Algeria. In light of the increasing population and growingreliance on agriculture to meet the risingfooddemands, preserving water resources and promotingsustainable agriculture are deemed vital to guarantee a sufficient and sustainablefoodsupply for Algerian citizens.

Keywords: Rationalizing agricultural use; water resources; foodsecurity; water security.

Jel Classification Codes:Q15 ,Q18, Q25, Q57 .

المؤلف المرسل: د، منال بلقاسم، manelbelkacem@outlook.fr

مقدمة:

تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية التي تلعب دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. فمن خلال استخداماتها الزراعية الفعالة يمكن تحقيق إنتاجية عالية في قطاع الزراعة وتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان. ومع ذلك، يشهد العالم انخفاضا متسارعا في موارد المياه العذبة، مما يدفع إلى ضرورة ترشيد استخدامات الموارد المائية الزراعية وتعظيم استفادتها. في هذا السياق، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء. تعد المياه من الموارد الحيوية في الزراعة، ولكن استخدامها الغير فعال والمبالغ فيه قد يؤدي إلى نقص المياه وتدهور الأراضي الزراعية. لذلك تتلخص مشكلة هذه الدراسة في السؤال التالي:

- ما دور ترشيد استغلال الموارد المائية الزراعية بتحقيق بالأمن الغذائي بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما وضعية الموارد المائية في الجزائر حاليا وكيف تؤثر هذه الموارد على الزراعة والأمن الغذائي؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ إجراءات ترشيد استخدام المياه في الزراعة في الجزائر؟
- ما هي السياسات الحكومية المعمول بها حاليا لتعزيز ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة؟

هدف البحث :

تسعى هذه الدراسة لتحديد جملة من الأهداف، وتأتي في مقدمتها مايلي:

- تحليل حال الموارد المائية في الجزائر وتقييم مدى توافرها واستدامتها، بما يشمل المياه السطحية والجوفية ومصادر المياه الأخرى المتاحة للاستخدام الزراعي.
- دراسة تأثير استخدامات المياه الزراعية على الموارد المائية وتحديد مستويات الاستدامة والتوافق مع احتياجات الأمن الغذائي.
- تحديد التقنيات والممارسات الزراعية المستدامة التي تقلل استهلاك المياه في الزراعة دون التأثير السلبي على إنتاجية المحاصيل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد دور ترشيد استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي بالجزائر، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي. إذ يعد الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف الاقتصادية لأي دولة، حيث يسعى إلى تحقيق توافر الغذاء بكميات كافية وجودة عالية للسكان. من خلال تحسين استدامة قطاع الزراعة عبر ترشيد استخدام الموارد المائية، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الواردات الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي الجزائري على المستوى الدولي. وبالتالي، يساهم ترشيد استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مزج الأسلوب الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والبحوث المتخصصة والدوريات المتاحة. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور: مفهوم الأمن المائي؛ مفهوم الأمن الغذائي؛ استغلال الموارد المائية الزراعية في الجزائر وتأثيرها على الأمن الغذائي.

المحور الأول: مفهوم الأمن المائي:

يعرف الأمن المائي بأنه: تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه بصفة مستدامة وفق المعدلات المتعارف عليها(غنيمي، 2008، صفحة 45)، وهناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على أنه: وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها(خدام، 2001، صفحة 21). والبعض الآخر عرفه بأنه: الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير(العور، 2008، صفحة 212).

أولا: الموارد المائية:

يتوقف الأمن المائي إلى حد كبير على الموارد المائية المتوفرة في كل بلد، والتي تصنف إلى ثلاث موارد(كردي، 2010، صفحة 1):

- المياه الجوفية: مياه الأمطار المخزنة في جوف الأرض، وهي غير متجددة؛
- المياه السطحية: كمياه الأنهار وتصريف الينابيع والأودية الجارية بالإضافة إلى مياه الفيضانات في فصل الشتاء؛
- المياه غير التقليدية: كمياه المعالجة الخارجية من محطات الصرف الصحي.

ثانيا: طرق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي:

بلغ نسبة المياه على كوكب الأرض 70%، أي ما يوازي 1400 مليون كيلومتر مكعب من مساحة هذا الكوكب. وعلى الرغم من ذلك، فإن المياه العذبة لا تمثل سوى 2,5 في المئة، كما أن نسبة 9,2 في المئة منها هي مياه متجمدة في القطبين الشمالي والجنوبي، أو في أعماق خزانات جوفية يصعب الوصول إليها، ما يعني أن العالم يعيش على نحو 0,8 في المئة من المياه العذبة(شعير، 2023).

اهتم الإنسان بموارد المياه منذ قديم الزمان لاعتماده عليها في استمرار حياته، فكان يبحث دائما عن المـ ـناطق التي تتوفر فيها المياه ليستقر فيها ويبني حضارته، وعمل على تطوير الأدوات والمعدات التي تمكنه من استغلالها بالشكل المناسب. منطرق المحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي:

- استخدام أجهزة الترشيد الحديثة في المنازل والمرافق العامة؛
- التوعية بأهمية المحافظة على المياه وإطلاع المواطنين على نسبة توفر الكميات الصالحة للاستخدام البشري؛
- إلزام المبا ني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازية لاستخدام مياهها في ري الحدائق، وفي صناديق الطرد في الحمامات، وفي غسيل الأرضيات والمـ ـسارات والفرش وغيرها، ما يخفف من استهلاك مياه الشرب في هذه المجالات؛
- إعادة استخدام مياه الشرب في المشاريع الزراعية الكبيرة من خلال وضع طبقةٍ عازلةٍ على عمقٍ معينٍ تحت المزروعات يمنع تسرب المياه إلى باطن الأرض، ومن ثم تجميعه مرة أخرى لإعادة استخدامه أو جزء منه، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط. إقامة المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصناعة المختلفة؛
- إعادة تدوير مياه الصرف الصحي؛ لاستغلالها في الصناعات التي تحتاج إلى الكثير من المياه؛
- وضع الدراسات والخطط البديلة التي تفيد في المحافظة على مستوى المياه المتوافرة؛
- وضع القوانين الصارمة على الأفراد الذين يستهلكون المياه بشكل غير مسؤول لردعهم وردع الآخرين.

المحور الثاني؛ مفهوم الأمن الغذائي:

أولا؛ تعريف الأمن الغذائي:

ويعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي، والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة، فهو يتمثل في توفير الغذاء بالكمية و النوعية اللازمتين للنشاط و الحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على النشاط المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و امكاناتهم المادية. و يمكن تعريف الأمن الغذائي بأن تكون لدى جميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات امكانية الحصول ماديا و اقتصاديا على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة و نشاط(منير، 2008، صفحة 2).

وبطبيعة الحال إذن، فإن ندرة المياه سواء بفعل العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية تؤثر في الأمن الغذائي من ناحية، وتؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية من ناحية أخرى، وتهدد بالتالي أساس وجود المجتمع وبنية الدولة واستقرارها السياسي بشكل عام(خدام، 2001، صفحة 18).

ثانيا؛ العوامل المحققة للأمن الغذائي:

هناك عدة عوامل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. وفيما يلي أهم العوامل التي يجب مراعاتها:

1. الإنتاج الزراعي المستدام: يشمل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات بطرق تقوم على استخدام الموارد المائية والتربة والطاقة بكفاءة عالية، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على الأراضي الزراعية.
2. توفير الموارد المائية: يتطلب ضمان توافر المياه العذبة بكميات كافية للاستخدام الزراعي والري. يجب تطوير تقنيات الري الفعالة وإدارة الموارد المائية بشكل جيد لتحقيق أقصى استفادة من كل قطرة ماء.
3. البحوث والتطوير: ينبغي دعم الأبحاث العلمية والتطوير التقني لتحسين إنتاجية الزراعة وجودة المحاصيل والحيوانات. يمكن أن تساهم التقنيات الزراعية المتقدمة والممارسات الجديدة في زيادة الإنتاج وتحسين الأمان الغذائي.
4. التجارة العادلة: تعزز التجارة العادلة والعدل في التوزيع التسويقي للمنتجات الزراعية الغذائية العالمية، وتسهم في توفير الغذاء للسكان الذين يعانون من نقصه.

5. تعزيز التنوع البيولوجي: يجب الحفاظ على تنوع النباتات والحيوانات المحلية وتراث البذور المحلي، وذلك لضمان استدامة الإنتاج الزراعي والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.
6. السياسات العامة والاستثمار: تعد السياسات الحكومية الرشيدة والاستثمارات في القطاع الزراعي من العوامل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

المحور الثالث؛ استغلال الموارد المائية الزراعية في الجزائر وتأثيرها على الأمن الغذائي:

تعد موارد المياه والغذاء أمرين حيويين لاستمرارية الحياة ورفاهية البشرية. يعتبر الأمن المائي والأمن الغذائي تحديات عالمية تواجهها البشرية في العصر الحديث، ويتعلق الأمر بتوفير كميات كافية من المياه النقية والغذاء الآمن والمغذي لسكان العالم المتزايد بسرعة. وفهم العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية للتصدي لتحديات المستقبل.

تعتبر المياه المتوفرة محدودة، وتتأثر توزيعها وجودتها بعوامل عديدة مثل التغير المناخي والتلوث وتدهور الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، تزداد ضغوط الاستهلاك والنمو السكاني على المياه العذبة، مما يؤدي إلى نقص المياه في مناطق عديدة حول العالم. ونتيجة لذلك، يتأثر الأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي بشكل كبير.

يعتمد إنتاج الغذاء على المياه بشكل مباشر وغير مباشر. تحتاج الزراعة إلى كميات كبيرة من المياه لري المحاصيل وتربية الحيوانات، وتعد صناعة المياه الزراعية أكبر مستهلك للمياه في العالم. عندما تنخفض مستويات المياه أو تصبح غير متاحة بشكل كافٍ، يتأثر إنتاج الغذاء ويتدهور الأمن الغذائي. قد يتسبب نقص المياه في انخفاض كمية المحاصيل وتراجع جودتها، مما يؤدي إلى نقص في المعروض الغذائي

أولا؛ الوضع المائي في الجزائر:

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية في الجزائر، حيث تلعب دورا حاسما في تلبية احتياجات السكان والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال الأمن المائي بسبب التغيرات المناخية والنمو السكاني وسوء إدارة الموارد المائية.تتمتع الجزائر بموارد مائية ضخمة تشمل الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية. تتمثل المصدر الرئيسي للمياه، تتمتع الجزائر بموارد مائية غنية ومتنوعة منها:

1. المياه السطحية: تشتمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الأرض منها ما هي محجوزة في سدود أو محاجز مائية ومنها ما هي تجري في الأنهار.

استغلال الموارد المائية الزراعية في الجزائروتأثيرها على الأمن الغذائي:

تنقسم الجزائر إلى خمسة أحواض نهرية رئيسة تضم 21 تجمعا وتتركز بشكل أساسي في الشمال، وتقدر موارد المياه السطحية المتجددة بحوالي 22 مليار متر مكعب .إن تدفقات المياه السطحية منخفضة في حوض الصحراء بإجمالي2,0مليار متر مكعب في السنة.في المقابل يعتمد الشمال بشكل أساسي على المياه السطحية، حيث يتم التقاط ما يقرب من 1 مليار متر مكعب في عدد من السدود المتوسطة والكبيرة، ويحدث الجريان السطحي على شكل فيضانات سريعة وقوية تغذي السدود خلال موسم الأمطار القصير الذي يمتد عادة من شهر ديسمبر إلى فبراير.كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية.(الزبيري، 2000، الصفحات 14-15).

2. المياه الجوفية: تحتوي الجزائر على موارد مائية جوفية ضخمة تتمثل في طبقات المياه الجوفية التي يمكن استغلالها لتلبية احتياجات المياه العذبة. توجد آبار وآبار جوفية في أنحاء البلاد توفر إمدادات مائية مستدامة للمناطق القروية والحضرية.

- المياه الجوفية في الشمال: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ANRHومديرية المنشات المائية الكبرى DGAIM كمية المياه الجوفية في اطار المخطط الوطني للماء بحوالي 1.9 مليارم في السنة.
- المياه الجوفية في الجنوب: إن المياه الجوفية في الجنوب هي بشكل أساسي مياه أحفورية بقدرة منخفضة جدا على التجدد.وتوجد موارد المياه ضمن حوضين مائيين رئيسين متداخلين هما المركب النهائي والمتداخل القري اللذين يشكلان نظام الطبقات المائية في شمال غرب الصحراء الكبرى العابر للحدود.ويتم استخراج المياه من أحواض المياه الجوفية العميقة بشكل أساسي باستخدام الآبار العميقة، في حين يتم استخراج المياه من الأحواض الضحلة باستخدام نظام الفقارة التقليدي .لذا فإن الموارد المائية هي محصلة المياه الجوفية نتيجة السيول و الأمطار الموسمية التي تتأثر بالتغيرات المناخية والبيئية.وبالرغم من أن منطقة الصحراء تكاد ينعدم فيها السيلان السطحي منتظما باستثناء وادي غير –وادي ميزاب -وادي الصاولة. إلا أنها بالمقابل تتوفر على موارد مائية جوفية هامة تشكلت عبر آلاف السنين غير أنها تتواجد على أعماق كبيرة من سطح الارض حيث يصل عمقها الى نحو 2000متر، ماعدا في منطقة أدرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح مابين 200 و300 متر.

3. الأمطار: تحتل الجزائر مساحة قدرها 741.381.2 كلم مربع ، غير أن نسبة 90% منها عبارة عن صحراء التي يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار ، ويعتبر تقلب الطقس في الجزائر قيد يجب أخذه بعين الاعتبار عند التفكيرفي مجال المياه،حيث إن تساقط الأمطار يعد أحد العوامل المناخية الأساسية في الإنتاجالفلاحي ومياه الشرب، ويتميز تساقط الأمطار في الجزائر بخاصيتين أساسيتين هما(نبيلة، 2007، صفحة 4).

- عدم انتظام الأمطار في المكان : يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر ب12.4 مليار متر مكعب، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال الجزائر وتتركز بمقدار 90% في المنطقة التلية وحدها، أما الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا ال تستقبل سوى 10% من المياه الناتجة عن تساقط الأمطار، في حين تتلقى المناطق الصحراوية كميات ضئيلة جدا .
- عدم انتظام الأمطار في الزمان : الخاصية الثانية المميزة للأمطار في بلادنا هو عدم انتظامها في الزمان، بحيث تركز سقوطها في فصل الشتاء وانعداما في فصل الصيف.يضاف إلى هذا وذاك طول فترة الجفاف وتقارب تكرارها.

4. الثلوج والجليد: يوجد قمم جبال توات والأطلس الصحراوي في الجزائر حيث يتراكم الثلج والجليد في فصل الشتاء. يتدفق الماء من ذوبان الثلوج والجليد في الجبال ويسهم في إمدادات المياه العذبة.

ورغم وجود موارد مائية وفيرة، إلا أن الجزائر تعاني من توزيع غير متساو للمياه وندرتها في بعض المناطق الجافة والصحراوية. تعتبر الصحراء الكبرى جنوب البلاد منطقة تعاني من نقص المياه، مما يؤثر على الزراعة والحياة اليومية للسكان. ندرة المياه تعتبر تحديا هاما في الجزائر، وتعزى إلى عدة عوامل متمثلة فيما يلي:

1. التغيرات المناخية: يعاني الجزائر من زيادة في درجات الحرارة وتراجع في معدلات التساقط المطري، وهذا يؤثر على توفر المياه. ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تبخر أكثر للمياه وتجفيف التربة، مما يقلل من تدفق الأنهار ويؤثر سلبا على مخزون المياه الجوفية.
2. زيادة الطلب على المياه: مع تزايد عدد السكان وتطور النشاط الاقتصادي والصناعي، يزداد الطلب على المياه في الجزائر. استخدام المياه في الزراعة والصناعة والشرب يعمل على استنفاد الموارد المائية المحدودة.

3. سوء إدارة الموارد المائية: تعاني الجزائر من قضايا إدارة المياه غير الفعالة، بما في ذلك ضعف التخطيط والتنظيم والرقابة على استخدام المياه. قد يتم تبديد المياه بسبب تسرب الأنابيب أو استخدام تقنيات زراعية غير فعالة، مما يؤدي إلى هدر المياه وتقليل كفاءة استخدامها.
4. التلوث البيئي: يؤثر التلوث بمختلف أشكاله على جودة المياه ويقلل من مواردها. يتسبب تصريف المخلفات الصناعية والزراعية غير المعالجة في تلويث الأنهار والبحيرات والمصادر المائية الأخرى، مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام البشري والزراعي.
5. نقص التوعية والتربية البيئية: تعد التوعية والتربية البيئية أمورا أساسية في الحفاظ على المورد المائي
6. التحديات المناخية :تشهد الجزائر تزايدا في درجات الحرارة وانخفاضا في التساقط المطري. مما يؤدي إلى جفاف التربة ونقص في المياه العذبة، الأمر الذي يزيد من صعوبة توفير المياه للاستخدام الزراعي والشرب.

ثانيا؛ إدارة الموارد المائية في الجزائر:

في الجزائر، تتم إدارة الموارد المائية من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى حماية وتنظيم استخدام المياه بطريقة مستدامة. من بين القوانين الرئيسية والمراسيم المنظمة لإدارة الموارد المائية في الجزائر:

1. قانون الماء :صدر في عام 2005، ويهدف هذا القانون إلى تحديد أسس وقواعد استخدام المياه وتنظيم الحفاظ عليها وتوزيعها. كما يحدد القانون الآليات والإجراءات اللازمة لحماية جودة المياه وتحسين إدارتها واستخدامها بكفاءة.
2. قانون حماية الموارد المائية :يهدف هذا القانون إلى حماية الموارد المائية والحد من التلوث والتدهور البيئي للمساهمة في الحفاظ على المياه النقية والصالحة للاستخدام البشري والبيئي.
3. مرسوم الري والصرف :يحدد هذا المرسوم الإجراءات والشروط التي يجب اتباعها في استخدام المياه للري والصرف الزراعي. يهدف المرسوم إلى تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والحد من التبذير.
4. مرسوم إنشاء سدود :ينظم هذا المرسوم بناء وإدارة السدود والمخزونات المائية في الجزائر. يحدد المرسوم المعايير الفنية والبيئية التي يجب أن تتوافر لدى السدود وتحديد إجراءات السلامة والمراقبة.

5. مرسوم الصرف الصحي والتنقية :ينظم هذا المرسوم معالجة مياه الصرف الصحي والتنقية البيئية، ويحدد الإجراءات التي يجب اتباعها للحفاظ على جودة المياه ومنع تلوثها.

تنفذ الجزائر المراسيم والقوانين المنظمة لإدارة الموارد المائية عن طريق عدة إجراءات وأنشطة على أرض الواقع. من خلال تشكيل هيئات تنفيذية مختصة بإدارة الموارد المائية في الجزائر، مثل وزارة الموارد المائية والبيئة ومؤسسات رقابية مثل الوكالة الوطنية لتسيير الموارد المائية. تقوم هذه الهيئات بتنفيذ السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المراسيم والقوانين وتقوم بمراقبة ومتابعة تطبيقها. كما تقوم أيضا بإعداد خطط وبرامج تنفيذية لإدارة الموارد المائية وتحقيق أهدافها المحددة في المراسيم والقوانين. يتم تحديد أولويات استخدام المياه وتوزيعها بناء على الاحتياجات والمتطلبات الوطنية والمحلية. بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع التحسينية التي تتضمن إجراءات لتحسين البنية التحتية للموارد المائية. يتم بناء وتحديث السدود والمخزونات المائية، وتحسين نظم الري والصرف الصحي، وتطوير شبكات التوزيع والأنظمة الهيدروليكية لضمان توفر المياه واستخدامها بكفاءة.

كما تقوم الجزائر بمراقبة الالتزام وتطبيق العقوبات بواسطة الجهات المختصة والمؤسسات الرقابية. يتم فحص الالتزام بأنظمة الاستخدام والصرف والتخزين وتقييم الأداء البيئي للشركات والمنشآت. في حالة مخالفة القوانين، يتم اتخاذ إجراءات قانونية وفرض عقوبات على المخالفين. وتعتبر عملية توعية الجمهور من خلال تنظيم حملات توعية وبرامج تثقيفية للجمهور لزيادة الوعي بأهمية حفظ المياه واستخدامها بشكل مستدام أمر مهم للمحافظة على الموارد المائية. يتم توجيه المزارعين والمواطنين بأفضل الممارسات في استخدام المياه وتحفيزهم على تبني تقنيات فعالة لترشيد استهلاك المياه.هذه الإجراءات تهدف إلى ضمان تطبيق المراسيم والقوانين وحماية الموارد المائية في الجزائر واستدامتها على المدى الطويل.

ثالثا: أهمية ترشيد الاستخدامات الزراعية للموارد المائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تستهلك الزراعة حوالي 70 % من المياه العذبة المستخدمة في العالم،إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق 90 % في المناطق الجافة لبعض الدول العربية مما يجعلها المستهلك الرئيسي لتلك المياه إذا ما قورنت بالاستخدامات الأخرى كالصناعة والبلديات كما يعتبر الاستخدام الزراعي استخدام استهلاكي حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالنتح والتبخر ولايمكن إعادة استخدامها كما في مياه الصرف من الصناعة والبلديات، ولكن تبرز أهمية هذا الاستخدام في

استغلال الموارد المائية الزراعية في الجزائروتأثيرها على الأمن الغذائي:

ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء والكساء لعدد متزايد من سكان العالم.

عرف القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل، بفعل أهمية رأس املال الذي كان يشكله. فكان أحد الثوابت الأساسية لتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي فكان بداية مسار التسيير الذاتي عام 1963 والثورة الزراعية في1971. ومع الاستقرار والتقويم التدريجي للموارد المائية بداية 2000 لتأتي المرحلة الثالثة أين تم تنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم سياسة المصالحة وتنشيط التنمية الريفية، ليشرع في 2009 بإطلاق المرحلة الرابعة المتمثلة في سياسة التجديد الفلاحي الريفي. أين تم تعميم مقاربة تنمية مندمجة وتشاركية لا مركزية وبناء تدريجي لشراكة حقيقية بني القطاعين العام والخاص. فبعد الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غدة الاستقلال ركزت الدولة اهتمامها على المستثمرات الأكثرغنى لتسير ذاتيا، وبصفة جماعية من طرف الفلاحين لتأتي الثورة الزراعية وتؤكد التوجه الاشتراكي المطبوع على الاقتصاد الفلاحي في الفترة الممتدة 1971-1979. وكان ذلك بتأميم أكبر الملكيات الخاصة لوطنيين وأراضي غير مستغلة وتبنينمط التسيير الجماعي وإنشاء عدد كبير من الهيئات كالبحث والإعلام والإرشاد الفلاحي وتطوير المنشئات والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي. أما التمويل فظل عموميا في شكل إعانات مرهونا بالإيرادات النفطية وكان هناك تفاؤل كبري لبناء هذا الاقتصادإلا أن فرص نجاحه بدأت تتلاشى تدريجيا بفعل النمو الديمغرافي وتزايد الطلب.

وأمام ركود الإنتاج الفلاحي وصعوبة تسيير المستثمرات الكبرى تم القيام بعدد من الإصلاحات في الفترة 1999 - 1979عبر تحرير الأسواق وإعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات جماعية وفردية وإدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي، كما تم إعادة جزء من المساحات المؤممة إلى مالكيها السابقين و كانت هذه الإصلاحاتمحتشمة وإثر الأزمة النفطية عام 1990 تم إنشاء الغرف الفلاحي والقرض التعاضدي وتفكيك بعض المؤسسات العمومية والتخلي عن الإعانات على المدخلات في تعديل هيكلي نحو اقتصاد السوق. إلا أن أبعاد هذه الإصلاحات ظلت محدودة بحكم أن ما أتخذ كان دون استشارة أو تحسيس للمستثمرين وزادت المعضلة بعد الفصل بني الدائرة الفلاحية وصناعة المواد الغذائية ،وباستعادة الدولة للأمن تدرجيا في أواخر التسعينات وتعافي الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي أطلق برنامج إنعاش طموح فيالفترةالممتدةمابين2000- 2008 أو ما يسمى بالمخططالوطني للتنمية الفلاحية.

بدأت في هذه المرحلة دعم المستثمراتالفلاحية وتوسيع الدعم إلى المجال الريفي، ليتم فيما بعد تعيني وزير منتدب للتنمية الريفية ووضع استراتيجية مستدامة لتحقيقها، ومن ثم التنسيق في السياسات الفلاحية والريفية وزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية و تكثيف الهيئات التقنية الإداريةجهودهافيالتأطير والتوجيهات ووسائل الإرشاد وتكيفها مع الطلبات الجديدةللمنتجين بهدف رفع مستويات الإنتاج والإنتاجية ومساهمة الفلاحة في الأمن الغذائي. والعمل على تنمية الزراعة، مما ساهم فيتوفير الغداء دفع بعجلة النمو فتجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي29 مليار دولار في سنة 2012.

وهذا حسب ما أكده مدير الإحصائيات الفلاحية للوزارة. وحسب وزير الموارد المائية الجزائري، فإن بلاده ستستثمر 15 مليار دولار في قطاع المياه بين سنوات 2010 و2014. كما أضاف أن 19 سدا جديدا ستبنى من 2020، يركز المسؤولون على سياسة التجديد الريفي الذي يعتمد أساسا على تدعيم الأمن الغذائي الوطني.

تتكون هذه السياسة من ثلاثة أركان وتتمثل في:

- التجديد الريفي: تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة بين الأقاليم الريفية.
- التجديد الفلاحي: تشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المستثمرات.
- اعتماد برنامج لتعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، حيث سيساهم في تحديث مناهج الإدارة الفلاحية واستثمار أكبر في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي. وذلك لتشجيع واعتماد تقنيات جديدة وتطويرها بسرعة في الوسط الإنتاجي، وتعزيز القدرات الإنتاجية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع. كما يهدف إلى تعزيز مصادر الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصادر تصديق البذور والشتل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

رغم كل هذا، فقد حذرت دراسة حديثة بشأن الأمن الغذائي في الجزائر من خطورة استمرار البلد في اللجوء إلى الأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يعيق تطور الصناعات الغذائية التي تعاني من التبعية للمواد الأولية المستوردة من الخارج. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي للجزائريين، ويرتبط ذلك بوجود اختلال كبير بين العرض والطلب في مجال المنتجات الزراعية. وفي المقابل، يوجد نقص في العرض، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، سواء بالنسبة للمحاصيل أو البذور. ويفسر ذلك - حسب الدراسة - ارتفاع الكبير لفاتورة الواردات الغذائية التي وصلت إلى حوالي 9.3 مليار دولار عام 2014(زهراوي، 2021، صفحة 77).

استغلال الموارد المائية الزراعية في الجزائروتأثيرها على الأمن الغذائي:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي، حيث خصصت 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات الفلاحية، إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تصبح، اعتبارامن عام 2015، من بين أكبر ستة مستوردين عالميين للقمح بكمية تفوق خمسة ملايين طن سنويا. وعلى هذا الأساس، استنتجت الدراسة أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بثلاثة عوامل أساسية تتعلق بالمناخ والعامل البشري والسياسات الحكومية.

حسب الخطة الاستراتيجية للتنمية في قطاع الموارد المائية والبيئة لعام 2030، اتخذت الحكومة الجزائرية التدابير اللازمة لرشد استغلال المياه. ويركز هذا الاستراتيجية على تحقيق أهداف محددة في إطار المخطط الخماسي 2015-2019، وتتضمن ما يلي(زهراوي، 2021، صفحة 78):

1. تعبئة الموارد المائية: إنشاء 26 سدا بقدرة استيعاب تصل إلى 985 مليون متر مكعب من المياه.
2. توزيع مياه الشرب: إنشاء شبكة من 2440 كيلومترا من الأنابيب سنويا لتوزيع مياه الشرب وإعادة تأهيل 1680 كيلومترا من قنوات مياه الشرب.
3. تطوير الصرف الصحي: توسيع شبكة الصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة، وإنشاء 60 محطة لمعالجة المياه و6000 مجمع للصرف الصحي.
4. مشاريع الري: يتوقع الانتهاء من 32 مشروعا للري وإنشاء 219 سد صغير.

ومن أهم الأسباب التي تبرز أهمية ترشيد الاستخدامات الزراعية للموارد المائية في الجزائر:

1. توفير الماء: يساعد ترشيد استخدام المياه الزراعية في توفير المزيد من الماء للاستخدام في القطاعات الأخرى مثل الشرب والصناعة. يعاني الجزائر من ندرة المياه، وبالتالي فإن ترشيد الاستخدام الزراعي يسهم في المحافظة على الموارد المائية وتخفيف الضغط عليها.
2. زيادة الإنتاجية: من خلال استخدام تقنيات الري الفعالة والمناسبة، يمكن تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة. وبذلك، يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
3. مقاومة التغيرات المناخية: تعاني الجزائر من تقلبات المناخ وزيادة التجفاف، مما يؤثر على إنتاجية الزراعة. بترشيد الاستخدامات الزراعية للمياه، يمكن تعزيز مقاومة النباتات للتجفاف وتحسين استدامة الإنتاج الزراعي في ظل ظروف المناخ القاسية.
4. الحفاظ على البيئة: تساهه ترشيد استخدام المياه الزراعية على الحفاظ على البيئة المائية. باستخدام تقنيات الري الفعالة، يتم تقليل التسرب والتبخر المائي، مما يقلل

من تأثيرات التلوث وتدهور جودة المياه في البيئة المائية المحيطة. كما يمكن تجنب تسميم التربة بالمواد الكيميائية الزراعية نتيجة لاستخدام زائد للمياه.

5. تحسين التخطيط والإدارة: ترشيد الاستخدامات الزراعية للموارد المائية يتطلب تحسين التخطيط والإدارة المائية في الجزائر. يتعين توجيه المياه بشكل فعال إلى القطاعات الزراعية الأكثر أهمية وتحديد الأولويات بناء على احتياجات الإنتاج الغذائي والمساحات المزروعة ومتطلبات المحاصيل.
6. التوعية والتثقيف: يجب تعزيز التوعية والتثقيف حول أهمية ترشيد استخدام الموارد المائية في الزراعة. يمكن تطبيق تقنيات الري الحديثة وتوفير التدريب والمشورة للمزارعين لتحسين ممارساتهم في استخدام المياه وتحقيق كفاءة أفضل.

ومما سبق نستنتج، تترابط الأمن المائي والأمن الغذائي بشكل وثيق. فالماء هو أساس الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وبدونه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي. على الجانب الآخر، يستهلك القطاع الزراعي كميات كبيرة من المياه، وبالتالي يؤثر على التوزيع المائي والأمن المائي في البلاد.

للتصدي لتحديات الأمن المائي والأمن الغذائي، تحتاج الجزائر إلى اعتماد استراتيجيات متكاملة. يجب تطوير سياسات وبرامج لتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز الاستدامة في استخدام المياه الزراعية، وتطوير التقنيات الزراعية المتقدمة لزيادة الإنتاجية. كما ينبغي تشجيع الاستثمارات في قطاع البنية التحتية المائية وتعزيز التوعية بأهمية حفظ الماء وترشيد استهلاكه.

خاتمة:

ترشيد استخدامات الموارد المائية الزراعية يلعب دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. من خلال تبني أساليب زراعية مستدامة وفعالة في استخدام المياه، يمكن تحسين إنتاجية الزراعة وتعزيز استدامة النظام الغذائي. يجب على الحكومة والمؤسسات ذات الصلة والمجتمع المدني أن يتعاونوا سويا لتوفير الدعم والإرشاد والتشريعات اللازمة لتحقيق ترشيد استخدامات الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر. إذ تم اتخاذ عدة مراسيم لترشيد استخدام المياه في المجال الزراعي. التي تهدف إلى تحقيق كفاءة أفضل في استخدام المياه وتعزيز الاستدامة البيئية في القطاع الزراعي. تشمل المراسيم القوانين والأحكام التي تنظم تقنيات الري الموفرة للمياه وتحسين بنية التحتية المائية وتشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية مستدامة.وتعد هذه المراسيم خطوة هامة نحو الاستدامة والحفاظ على الموارد المائية في الجزائر. من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه وتنظيم توزيعها وتعزيز التوعية والرقابة، يمكن للجزائر تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية في القطاع الزراعي.

ومع ذلك، يجب أن يستمر العمل على تحسين إدارة المياه في الزراعة وتعزيز التوعية بأهمية حفظ واستدامة الموارد المائية. يجب أيضا مراقبة تنفيذ المراسيم وتقييم فعاليتها وضمان الامتثال للأحكام المحددة.باستمرار الجهود في هذا الصدد وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الزراعي والمجتمع المحلي، يمكن للجزائر أن تستفيد بشكل أكبر من المراسيم المتعلقة بترشيد استخدام المياه في الزراعة وتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة

قائمة المراجع:

الدوريات:

- أحمد السيد كردي، التنمية المستدامة لإدارة موارد المياه، مجلة المياه، (2010).
- الخبيتري نبيلة، امن الموارد المائية في الجزائر الواقع والمستقبل، جامعة عبد الحمدي ابن باديس، مستغانم، مجلة ابحاث ودراسات المجلد ،4 العدد ،1 ،(2007)
- رابح زبيري، اشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير، المجلة الاقتصادية، العدد، ،07 ،(2000)
- عفاف زهراوي، الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي بالجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعيةوالإنسانية، مجلد 13 ، العدد 02،(2021)

الدراسات والملتقيات:

- زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة ومنظومة الأمن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية:دراسة تحليلية تقويمية ، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،2008
- صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- مركز الدراسات و البحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية.الرياض 25-27 فبراير (2008)
- مشكان محمد العور، "صناعة الأمن المائي...وجهة نظر"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الأمن المائي، دبي، 2008/02/14، الإمارات العربية المتحدة: مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي،2008
- منذر خدام ، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001

مو اقع إلكترونية:

- صلاح شعير، تدهور الأمن المائي في الوطن العربي، إتحاد المصارف العربية، .uabonline.orgwww، يوم 22-06-2023، 12:52.

OEB Univ. Publish. Co.

و اقع الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكر انية -دراسة حالة الجز ائر-

The reality of securityfood in the light of the Russian-Ukranianwar - case study of Algeria-

ط.د. بوعكاز هاجر[1]، د. مكرسي لمياء[2]
[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، hadjer.bouakkaz@univ-oeb.dz
[2] جامعة أم البواقي(الجزائر)، mekarssi.lemya@ univ-oeb.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري، ومدى تأثره بالتقلبات السياسية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتمت الاستعانة ببعض المؤشرات العالمية للأمن الغذائي .

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر قد نجحت في استخدام معطيات الحرب الروسية الأوكرانية من اجل إدارة علاقاتها مع الدول الغربية ، واستثمرتها بشكل جيد ، إلا انها لا زالت تحتاج إلى إصلاحات هيكلية داخلية ، تتوافق مع إمكانياتها والمقومات التي تمتلكها ، مما يتطلب مزيد من الجهود لتحقيق التنمية الزراعية، وتجسيد مقومات الأمن الغذائي وتحقيق تنمية مستدامة ومستقلة عن أي تبعية للخارج .

الكلماتمفتاحية : مشكلة غذائية ، أمن غذائي ، مؤشرات الأمن الغذائي ، حرب الروسية الأوكرانية .

تصنيف JEL: Q18،Q10

Abstract:

This studyaimsTo assess and analyze the reality of foodsecurity in Algeria and itssusceptibility to political fluctuations amidst the Russian-Ukrainianwar, thisessay relies on a descriptive analyticalapproach, utilizingsome global indicators of foodsecurity.

The studyconcludesthat Algeria has successfullyutilized the data from the Russian-Ukrainianwar to manage its relations with Western countries and has investeditwisely. However, itstillrequires structural reformsinternallythatalignwithitscapabilities and resources. This necessitatesfurther efforts to achieve agricultural development, embody the components of foodsecurity, and attainsustainable and independent development with out any external dependencies.

Keywords : food problem; food security; food security indicators , Russo-Ukrainian war

Jel Classification Codes:Q10، Q18.

المؤلف المرسل:د. لمياء مكرسي mekarssi.lemya@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة أحداث وتوترات وصراعات سياسية واقتصادية ، نجمت عنها العديد من الأزمات ، من بينها الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 ، وما صاحبتها من مظاهر اختلال سلاسل الإمداد الغذائي العالمي والتي تميزت بمظاهر الاحتكار والمضاربات غير المشروعة ، وبعد ما بدأت بوادر التعافي التدريجي من الركود الذي خلفته هذه الازمة ، وعودة النمو للاقتصاد العالمي ، ظهرت الحرب ما بين القطبين المتنافسين على ريادة العالم ، و ظهور ما يسمى بالسياسة الدولية بالقطبية الأحادية ، التي أدت بدورها إلى ظهور تنظيم جديد للخريطة السياسية للعالم ، والذي اتخذت فيه الولايات المتحدة الامريكية منهج تطويع الدول بسياسة العصا الغليظة ، ومع توسع مناطق التوتر السياسي ، ارتفعت معدلات انعدام الامن الغذائي ، وتعتبر مجتمعات الدول النامية الأكثر تضررا و تأثيرا لها ، والتي في كل أزمة تؤكد مدى هشاشة سياستها الاقتصادية ، وانها غير قادرة على تأمين الامن الغذائي لسكانها .

لهذا أصبحت أزمة انعدام الأمن الغذائي من القضايا السياسية والاستراتيجية، التي تتصدر قائمة أكبر المشكلات التي يواجهها العالم، وتحظى باهتمام الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وأصحاب القرارات، من أجل السعي إلى تحقيق الامن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أبعاده، من خلال البحث عن حلول لخلق استدامة غذائية لمجتمعاتهم، وذلك بالاعتماد على الموارد الذاتية داخل الحيز الجغرافي للبلد.

وتسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم، ومن أجل تحقيق اكتفائها الذاتي، ومنه تحقيق الأمن الغذائي لها، من خلال إتباع العديد من السبل في ظل استراتيجية التنمية المستدامة، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعزيز السيادة والوحدة الوطنية.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل تأثر الامن الغذائي الجزائريبالحرب الروسية الأوكرانية؟

- **فرضيات الدراسة:**لمعالجة إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:
  - هناك عدة تحديات تثبط تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .
  - حققت الجزائر نتائج مقبولة فيما يخص أبعاد الأمن الغذائي.
  - عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بالحرب الروسية الأوكرانية .

- **الهدف من الدراسة**: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، وذلك باستعراض أهم الانعكاسات التي تركتها الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في العالم، ومن ثم تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر، ثم تقييم واقع الامن الغذائي لها، وذلك بالاعتماد على مختلف المؤشرات والتقارير العالمية المتعلقة بالموضوع.
- **منهج الدراسة**: لتحقيق أهداف البحث، والاجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استخدام بعض مؤشرات الأمن الغذائي العالمي وعرضها وتحليلها، ثم استخلاص جملة من النتائج.
- **محاور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:**

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لأمن الغذائي .

المحور الثاني : تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي .

المحور الثالث :أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

يعد تحقيق الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن، لما لها من أهمية اقتصادية ، سياسية ، اجتماعيه و بيئية .

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية، في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1966 ، وفي المادة 1 منه : " توفر الغذاء لكل الأشخاص ، في جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية حيث يلبي احتياجاتهم التغذوية بشكل يتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة. (محمدي و حفصاوي، 2023، صفحة 173)

أما أطراف المجتمع الدولي الفاعل في مؤتمر الغذاء العالمي سنة 1974 بروما، فقد عرفه بأنه "توفير الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار" (قادري، 2021، صفحة 566) ، في حين اعتبر البنك الدولي من خلال ما جاء به في مؤتمر القمة العالمية للأغذية الذي عقد سنة1996 ، بأنه "هو الوضع الذي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات على إمكانية الحصول المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ".وأكدت كل من المنظمة العالمية للصحة والمنظمة العالمية للتغذية ،في المؤتمر الثاني بالتغذية ، والمنعقد في نوفمبر 2014 على " حق كل

فرد في ، الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بالإضافة إلى الحقوق الأساسية لكل فرد للتحرر من الجوع" .

اما المشرع الجزائري فقد عرفه بانه " هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة ". (زوامبيةو بوهلال، 2021، صفحة 1051)

من خلال التعريفات السابقة ، نستنتج أن الامن الغذائي هو توفر كل الاحتياجات الغذائية لسكان بلد ما ، بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية ، وفي كل الأوقات ، مع مراعاة القدرة الشرائية لهم ، من اجل الحصول على الطاقة اللازمة للاستمرارية في الحياة بكل نشاط وصحة ، وفي إطار نسق مستديم لمواردها المحلية .

3.2. أبعاد الأمن الغذائي :

من التعريفات السابقة، نستنتج ان لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من توفر البعد النوعي في الغذاء ، بالإضافة إلى البعد الكمي مع ضرورة استمراريتهما، والتي اختصرها البنك الدولي في أربعة متطلبات ، وتتمثل في (بومدين و بشني، 2022، صفحة 475):

- توفر الغذاء: يعبر عن جانب العرض للغذاء ، ويتحدد من خلال مستوى إنتاج المواد الغذائية ، ومستويات المخزون ، وصافي التجارة فيها ، ولابد أن يكون كاف وبنوعية مناسبة و متوفرة.
- الحصول على الغذاء:وتختص بجانب الطلب ، بحيث لا يعتبر العرض الكافي من المواد الغذائية كمؤشر لضمان الامن الغذائي فحسب ، وإنما يعتمد بالإضافة إلى ذلك على مدى توافر القوة الشرائية من أجل الحصول على المواد الغذائية ، و لهذا تركز السياسات بشكل كبير على الدخل والإنفاق و الأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي .
- الانتفاع :وتتمثل في تحديد حالة التغذية ، والاستفادة القصوى من العناصر المكونة لها ، أي مدى ملاءمة الغذاء للمواصفات التي تضمن الصحة والسلامة والجودة .
- الاستقرار :يتمثل في استقرار الأبعاد الثلاثة السابقة مع مرور الوقت ، بحيث لابد من توافر كمية الطعام بصفة دورية تجنب الافراد من الوقوع في خطر تدهور الحالة الغذائية .

4.2. مؤشرات الأمن الغذائي :

تقوم وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) ، بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ، والذي يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية ، وتم الاتفاق عليها من قبل الدول والمنظمات الدولية والخبراء الدوليين ، تساعد على قياس ما مدى تحقيق بلد ما لأمنه الغذائي ، وتنقسم هذه المؤشرات إلى : (زوامبيةوبوهلال،2021،صفحة 1052،1053)

✓ مؤشرات تقليدية :وتتمحور حول تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستويين الاستهلاكي والانتاجي مثل : مؤشر قيمة الإنتاج الزراعي ، مؤشر قيمة الصادرات ،مؤشر متوسطة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي...

✓ مؤشرات حديثة : وهي مؤشرات لقياس الأمن الغذائي على مستوى العالم ، وذلك استنادا إلى ثلاثة أبعاد : توافر الغذاء ، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ، وجودة وسلامة الغذاء .

ولتحسين الامن الغذائي في أي بلد يجب الاهتمام بثلاث جوانب رئيسية مرتبطة ببعضها البعض وهي: (غربي، 2009، صفحة 8)

- كفاءة انتاج المحاصيل الغذائية.
- وجود البنية الأساسية لتوفر الأمن الغذائي ،ويتضمن ذلك: التخزين ، النقل ، المعلومات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الغذائية واسعارها .
- التجارة الخارجية واستقرار الأسواق العالمية للأغذية.

3. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي:

تعد الحروب من اصعب الكوارث المسببة للازمات الاقتصادية في العالم ، وخاصة أزمة الغذاء ، وهذا ما تبين نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية ، التي بدأت آثارها تظهر جليا في تهديد الامن الغذائي العالمي (محمدي و حفصاوي، 2023، صفحة 190) ، بحيث يعتبر هاذين البلدين من أهم دول العالم المصدرة للغذاء ، إذ تشكل صادراتهما من القمح حوالي 30 %من الصادرات العالمية وحوالي 19%للذرة الشامية ، و78 %من زيت عباد الشمس ، كما تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميا في تصدير الأسمدة النيتروجينية ، والثانيةفي تصدير البوتاسيوم ، والثالثة في تصدير الأسمدة الفوسفاتية ، ومن المتوقع ان تزداد الأمور سوءا في حال استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ، من حيث الإمدادات الغذاء العالمية وانعكاساتها على الدول العربية . (الصندوق النقد العربي ، 2022)

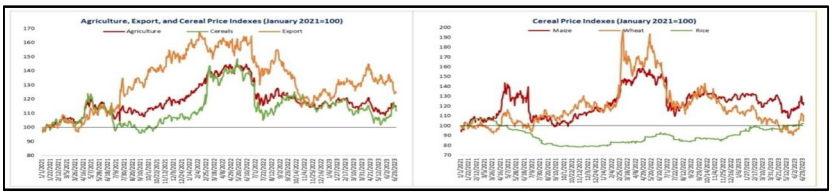
وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلىوجود نحو 42 دولة تستورد ما يتراوح بين 23 و100% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا في عام 2021 ، ومنها 12 دولة عربية ، أي انه أي تذبذب في منتوج القمح الروسي والأوكراني سيكون له عواقب جد وخيمة على الامن الغذائي لهذه الدول(الصندوق النقد العربي ، 2022)

وعليه فان للحرب الروسية الاوكرانية أثار سلبية على أوضاع الامن الغذائي عربيا وعالميا بالدرجة الأولى ، نتيجة لما احدثته من إخلال وإرباك في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية . (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2022، صفحة 01)

ومن أبرز انعكاسات هذه الحرب على الامن الغذائي ما يلي:

✓ **ارتفاع أسعار الغذاء عالميا** : بحيث تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى ارتفاع قيمة مؤشر سعر الغذاء العالمي في شهر مارس 2022 إلى مستويات تاريخية جديدة غير مسبوقة ، بحيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر بحوالي 12 بالمائة عن قيمته في فيفري 2022 ، وبحوالي 33,60 بالمائة عن قيمته في مارس 2021 ، وحوالي 25,80 % عن أعلى مستوى كان قد بلغه في فيفري 2021. (الصندوق النقد العربي ، 2022)

الشكل 1: تطور أسعار المنتجات الزراعية والحبوب



المصدر:تقرير البنك الدولي، 2023، الصفحة 02.

ومن بين أسباب ارتفاع هذهالأسعار ما يلي:

- تراجع انتاج أوكرانيا للحبوب إلى النصف تقريبا خلال عامي 2021-2022،كما يتوقع أن يبلغ الإنتاج الأوكراني للذرة خلال عامي 2023 ـ 2024 إلى 25 مليون طن ، والقمح إلى 17,50 مليون طن ، أما الصادرات فيتوقع أن تبلغ 6 ملايين طن من القمح ، و10 ملايين طن من الذرة ، وهو حجم أقل مقارنة بالموسم السابق .ويجدر بالذكر أن الأسعار الدولية للغذاء ، قد بلغت مستويات عالية في الارتفاع قبيل الحرب ، نتيجة لأوضاع السوق (أزمة الكوفيد 19) وارتفاع تكلفة الطاقة والاسمدة والنقل والخدمات الزراعية الأخرى ، ولكن أقل مما عليه في الوقت الراهن .

- علق تنفيذ اتفاقية روسيا و أوكرانيا وتركيا ، بسبب ظروف الحرب في أواخر شهر أكتوبر، مما أدى الى غلق الموانئ ، ووقف عملية التصدير من أوكرانيا ، وهذا ما رفع أسعار الغذاء في العالم إلى مستويات قياسية ، هددت بحلول أزمة جوع كارثية في العديد من دول العالم ، أبرزها إثيوبيا وجنوب السودان واليمن وأفغانستان وسيريلانكا ودول غرب إفريقيا ولبنان...، أما بالنسبة لدول الإتحاد الأوربي ، فهناك بديل آخر يتمثل في ممرات تضامن نهرية وبرية عبر أوروبا الشرقية ، لاسيما عبر بولندا ورومانيا ، تقوم بتسهيل نقل الصادرات الأوكرانية ، لكنها جد مكلفة ومحدودة بسبب البنية التحتية الحالية ، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات إنسانية عاجلة، و حذر صندوق النقد الدولي من انسحاب روسيا من هذا الاتفاق ، والذي قد يرفع أسعار الحبوب إلى 15بالمائة ، والتي سينضر منها الدول التي تعتمد على شحنات

الحبوب الأوكرانية ، وحسب الاقتصادي أوليفييه جورنشا أن هذا الانسحاب سيضغط على الأسعار ، مما يتوقع أن لا تتراجع مستويات التضخم الحالية إلا بحلول عام 2025 .

- ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية : ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعطيل عمليات الشحن من منطقة البحر الأسود ، هذا ما جعل عملية الشحن ضئيلة وجد مكلفة ، بسبب عدة عوامل من بينها فرض رسوم إضافية على عملية الشحن وتفريغ البضائع ، بالإضافة إلى الحظر من الشحن التجاري لجزء كبير من البحر الأسود ، وإحجام شركات التأمين عن تأمين أي عملية تكون بالقرب من منطقة الحرب بسبب الحصار الروسي لأوكرانيا ، بالإضافة إلى دمار البنية التحتية لأوكرانيا مثل الموانئ والمطارات والطرقات والسكك الحديدية...، كما أن النزعة العسكرية الروسية تسببت في تعقيدات إضافية في مجال الشحن والنقل، خاصة أن حوالي 11 %من القوى العاملة في مجال الشحن البحري العالمي من روسيا و4 %من أوكرانيا . (العويشي، 2022، صفحة 249)

- نقص إمدادات الغذاء ، ونقص العمالة (من خلال نزوح السكان سواء كلاجئين إلى بلدان أخرى أو بسبب التجنيد الإجباري) وإتلاف الأراضي الزراعية ، أدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية ، بالإضافة إلى المحاصيل نفسها التي قد تحول الحرب دون حصادها لاسيما في أوكرانيا .

- انخفاض فرص الحصول على المدخلات الزراعية وتوافرها مثل الأسمدة ، وباعتبار روسيا الدولة الاكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية ، ومع إصدار العقوبات ضد روسيا ، توقفت صادراتها وارتفعت التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة 230 %، وهذا ما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في المستقبل ، أو انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة . (العويشي، 2022، صفحة 249)

- زيادة الطلب على المواد الغذائية أدى إلى ارتفاع أسعارها ، بحيث يعتمد باقي دول العالم وخاصة دول الجنوب ، على سياسة الاستيراد لاعتقادهم الخاطئ ان تكاليف الاستيراد أقل من تكلفة الإنتاج المحلي ، وأفضل مثال على ذلك ، نجد بلدا نفطيا مثل العراق يعاني من ازمة غذاء بحيث تقدر احتياطاته من القمح سوى اشهر قليلة ، وذلك وفقا للسياسة التي فرضت عليه ، والتي تسمى بسياسة "النفط مقابل الغذاء ". (العويشي، 2022، صفحة 237) ، إلا أن ارتفاع المستمر في أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة ، سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع ، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب .

✓ **انكماش التجارة العالمية للمواد الغذائية** :بحيث تؤكد كريستالياناجورجيفا ، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي ، أن الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في انكماش التجارة العالمية

ورفعت بشدة أسعار الغذاء والطاقة وزيادة التضخم واضطرابات الامدادات وتشديد السياسة النقدية الامريكية ، وبالتالي ستسجل تراجع في النمو الاقتصادي العالمي .

وهذا ما سجل بعد دق ناقوس خطر الأزمة الغذائية ، بحيث دفع البلدان المنتجة إلى اتخاذ تدابير طارئة ووقائية لمجابهة ارتفاع الأسعار ، فمنهم من أعلنت عن حظر عمليـة التصدير لمنتجاتها مثل صربيا (القمح والذرة والطحين وزيت الطبخ) ، ودولة المجر (الحبوب) ، ومنهم من خفضت من حجم المبيعات للحبوب حتى تعزز مخزونها وتفي بالتزامات تصدير سابقة مثل دولة بلغاريا ، كما قامت رومانيا وهي إحدى اكبردول إنتاجا على مستوى العالم ، بإنقاص إمداداتها من الحبوب جراء سعي المشترين الدوليين إلى إيجاد بدائل للإمدادات الروسية والأوكرانية .

بالإضافة إلى تعهد روسيا وبسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، بتصدير منتوجاتها الغذائية والزراعية للدول الصديقة فقط ، وهذا التقييد من شأنه ان يؤدي الى تفاقم النقص العالمي في الامدادات الغذائية ، ومن المحتمل في حالة استمرارية هذه الحرب والعقوبات إلى رفع الأسعار وإضعاف الامن الغذائي لمئات الملايين من الناس .(El Bilali& Ben Hassen, 2022, p. 17)

✓ **ركود الاقتصاد العالمي :** بحيث يتوقع الخبراء ونتيجة للحرب ، انكماشا في النمو الاقتصادي العالمي من جهة ، ومن جهة أخرى عدم تعافي دول العالم من تداعيات ازمة الكوفيد 19 ، وبالتالي العالم الاقتصادي سيواجه ركودا كبيرا ، خاصة بعد المخاوف من ان تشمل العقوبات الشركات الكبرى للدول الحليفة لروسيا بسبب ارتباطها بها و تحفظها من العقوبات ضدها ، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعـة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار وذلك من خلال: (هاني، 2022، صفحة 32،33)الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة والتي ستصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الامداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين ، وتراجع ثقة مجتمع الاعمال ، وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين ، سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول .

4. واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الحرب الأوكرانية الروسية :

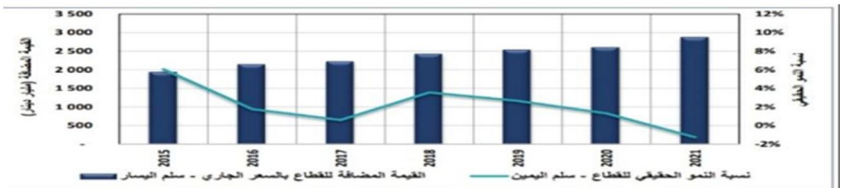
1.4 . خصائص الاقتصاد الجزائري:

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ب 42,4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من المساحة الاجمالية للبلاد ، غير ان المساحة المستغلة فعليا لا تتجاوز 28%من المساحة الزراعية الاجمالية ، كما انها تحتوي على اهم الاحتياطات الجوفية من المياه في العالم ، الا انها

تقع ضمن نطاق الجفاف والتصحر وتناقص معدل هطول الامطار ، لذلك فان تذبذب الإنتاج الزراعي يعود الى غياب استراتيجية تنموية زراعية تعتمد على إدارة المياه بطريقة فعالة وقد بينت الاحصائيات ان اغلب الزراعات الجزائرية تعتمد مياه الامطار في تنمية الغلة .

ومن بين المقومات التي تتميز بها الجزائر والتي يمكن استغلالها استغلالا مثاليا لتحقيق الأمن الغذائي للدولة: طول الساحل البحري ، خصوصية المناطق السهبية التي تسمح بممارسة النشاط الفلاحي ، التنوع والثراء البيولوجي ، توفر الآلات المساعدة على تطوير الانتاج الفلاحي ، تطور النشاط الصناعي في مجال الصناعات الغذائية التحويلية (حسين، 2022، صفحة 267)

الشكل 02: نمو القطاع الزراعي في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2021 ، الصفحة 22)

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02، انخفاض في إنتاج القمح عام 2021 مقارنة بعام 2020 بمعدل نقصان يقدر بنحو 13% (العربية، 2021، صفحة 15) ، أي انخفض من 43,9 مليون قنطار سنة 2020 إلى 27,6 مليون قنطار سنة 2021 ، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 انخفاض مستمر في معدل الناتج الزراعي ككل خلال الفترة 2018 إلى2021 ، وهذا راجع إلى الظروف المناخية غير المواتية ، و زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها، بالإضافة إلى انخفاض

إنتاج الزيتون بنسبة 34% نتيجة لنشوب الحرائق في الغابات .

ومن ناحية أخرى سجلت بعض المنتوجات نسب إيجابية مثل : اللحوم الحمراء ب 2% ، الطماطم الصناعية بنسبة 20% ، التمور بنسبة 3% وزراعة الكروم بنسبة 14% . (بنك الجزائر ، 2021، صفحة 22)، كما تصدر الجزائر 160 منتجا من الخضار والفواكه سنويا ، لكن تطوير القطاع الزراعي في البلاد يواجه تحديات تقنية ومناخية بحتة .

2.4. المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2021 ـ 2022 :

تعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الامن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الامن الغذائي لبلد ما، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق امنها الغذائي، والجداول الموالية توضح ذلك:

الجدول (01): بعض المؤشرات التقليدية للأمن الغذائي الجزائري 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج الزراعي (مليون دولار)	20769	21178	20501	21110	*
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	379,2	487,8	487,7	467,5	476,7
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	11,9	12,3	14,1	13,3	*
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	174,909	171,675	145,040	163,47	191,91
نصيب الفرد من الناتج المحلي(الدولار)	4171,8	4022,00	3354,20	3700,30	4273,9
النمو الإجمالي الناتج المحلي (%سنويا)	1,20	1,00	5,10-	3,40	3,10

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من البيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبيانات البنك الدولي.

(*) عدم وجود إحصائيات في ذلك الشأن.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 ،تذبذب في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بحيث بلغت أعلى نسبة لها عام 2020 ، إلا انها تعتبر نسبة منخفضةجدا وهذا لأن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي ، ويعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2020 (ـ5,1 %) وهذا نتيجة انخفاض الصادرات من المحروقات ،بسبب إجراءات الإغلاق الصارمة لاحتواء أزمة كوفيد 19، حيث أدت هذه الأزمة إلى كساد الاقتصاد الجزائري.

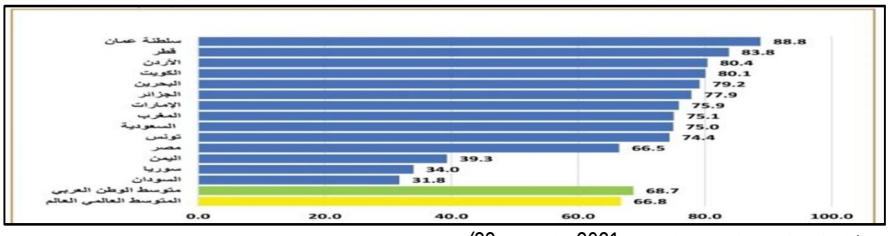
الجدول 02: مؤشر معدل توفر الغذاء في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

المؤشرات	سنة 2019	سنة 2020	سنة2021	معدل التغير بين 2020ـ2021
مؤشر توفر الغذاء	59,00	55,70	58,00	4,10

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من البيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ارتفاع مؤشر معدل توفر الغذاء في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 4,10%، وهذا يدل إلى بداية انتعاش الاقتصاد الجزائري وبداية تعافيه من تأثيرات جائحة كوفيد 19.

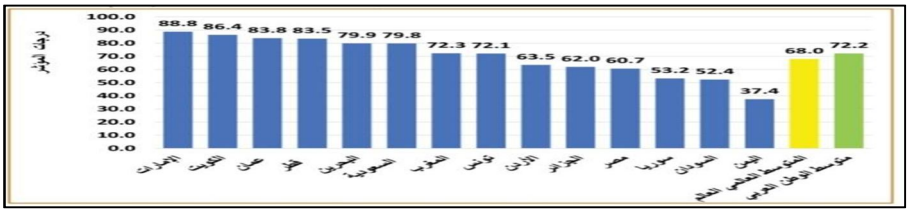
الشكل 03: إمكانية الحصول على الغذاء سنة 2021.



المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية,2021 , الصفحة 32)

نلاحظ من خلال الشكل 03، أن الجزائر تتصدر المرتبة السادسة في الوطن العربي وبنسبة 77,9 %، وهي نسبة تفوق متوسط الوطن العربي والمتوسط العالمي.

الشكل 04: مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2021



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية,2021، الصفحة 38

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن مؤشر الجودة وسلامة الغذاء في الجزائر يقدر بحوالي 62 % سنة 2021 ،وانخفض إلى نسبة 54,7 %في سنة **2022** أي بمقدار(7,3 %) ، وهذا الانخفاض الشديد كنتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والذي يعبر عن مدى التبعية الغذائية للخارج ، وكذا السياسة المنتهجة من الحكومة في تقليص الواردات .

بالإضافة الى كون الجزائر لا تتميز بالكفاءة العالية في القدرة على إنتاج أغذية متنوعة ، والتي تندرج فيها المعايير الغذائية وجودة البروتين وغيرها من مؤشرات الخاصة بجودة وسلامة الغذاء .

الجدول 03: مؤشر نسبة الجوع ونقص التغذية في الجزائر

	نسبة السكان ناقصي التغذية(%)	مؤشر الجوع (0.100)		التغير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2000
	2021.2018	2012	2021	
الجزائر	2,6	8,9	6,9	% 7,6

المصدر:من إعداد الباحثة إنطلاقا من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2021 ، الصفحة 42 .

نلاحظ من خلال الجدول ان انخفاض محسوس في مؤشر الجوع بما يقارب ب 7,6 % وتعتبر كنتيجة حسنة تعكس نتائج الخطط والاستراتيجيات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .

الشكل 05 : المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022 درجات الجزائر



المصدر :نور الهدى محمدي ، نور الهدى حفصاوي ، 2023 ، الصفحة 191

يمكن الاعتماد على الشكل رقم 05 لاستنتاج ما مدى تحقيق الجزائر للأمن الغذائي من خلال نسبة تحقيقها لأبعاد الامن الغذائي والمتمثلة في : (محمدي و حفصاوي، 2023، صفحة 193)

- القدرة على تحمل التكاليف : حققت الجزائر نسبة جيدة في مؤشر والذي يقدر ب 66,8 %، وبهذا تكون قد احتلت المرتبة 64 عالميا و11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، و هذا يعكس ما مدى تحقيق كل من مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر ومؤشر برامج شبكات الأمان الغذائي لنسب جيدة .

- توفر الغذاء : والذي يشكل نسبة 57,3 بالمائة وهي أقل نوعا ما من البعد الأول وهذا راجع الى ضعف في مؤشرات الوصول إلى المدخلات الزراعية ، البحث والتطوير الزراعي ، البنية التحتية للمزرعة ، الحواجز السياسية والاجتماعية والالتزامات بسياسات الامن الغذائي .

- الانتفاع (الجودة والأمان) : كذلك هي من بين أضعف المؤشرات والتي تقدر ب54,7 % والذي جعلتها تحتل المرتبة 82 عالميا و 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وهذه النتيجة بسبب درجتها الضعيفة في مؤشرات التنوع الغذائي وفي معايير التغذية .

- الاستمرار (الاستدامة والتكيف) : وهو اضعف بعد في الجزائر نتيجة للالتزام السياسي بالتكيف وعدم الاستغلال الابحار والانهار وغيرها ..

3.4. معوقات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: تسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق التام لأمنها الغذائي إلا أنها تحول دون ذلك لعدة أسباب من بينها:

✓ ضيق المجال الحيوي الزراعي : وذلك بارتفاع النمو الديمغرافي السريع ، ما أدى إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وأصبحت الدولة ملزمة برفع مستوى الإنتاجية لتغطية الزيادة السكانية ، ومن اجل تحسين نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ، وبالمقابل ارتفاع عدد السكان دون ارتفاع مستوى الإنتاج الذي يقابله يؤدي الى إنخفاض نسبة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية والتي تعتبر كعنصر مهم لقياس مدى تحقق الامن الغذائي في البلد.

✓ الاعتماد على الوسائل التقليدية في عملية الري : بحيث تعتمد الزراعة في الجزائر بنسبة كبيرة على الأمطار ، ومع التغيرات المناخية وانتشار الجفاف ما أدى إلى التأثير بشكل كبير على مستوى حجم المنتوج الزراعي وجودته وخصوبته.

✓ عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي ، وإعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة مثل قطاع التجارة والخدمات والإدارة ، و الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات (مزلف و شليحي، صفحة 75)

✓ تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ، وعدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم . (مزلف و شليحي، صفحة 75)

✓ تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعة والاعتماد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة ، بالإضافة إلى هجرة السكان من الأرياف والعزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي . (مزلف و شليحي، صفحة 75)

4.4 الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر:

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن معالجته بالاعتماد على الاستيراد ، الذي اصبح يهدد السيادة الوطنية خاصة في ظل الصراعات الدولية الراهنة ، وانما لابد من الاعتماد على المنتوج الذاتي (غراب، 2015، صفحة 61) ، ومن رغم تصنيف الجزائر ضمن دول الخانة الزرقاء التي تتمتع باستقرار النسبي لمؤشرات الأمن الغذائي ، والتي تقل فيها نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية عن 2,5 بالمائة من إجمالي عدد السكان ، إلا انها تواجه جملة من الصعوبات التي تهدد استقرار أمنها الغذائي (حسين، 2022، صفحة 262) ، وعدم قدرتها على الاستقلالية من التبعية للخارج من ناحية توفير الغذاء .

ورغم التحسن الملحوظ في الاوضاع الاقتصادية والمالية نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل تخفيف من شدة أزمة الغذاء ، إلا أن التبعية للخارج مازالت مرتفعة . (بن شيخ و لعفيفي، 2021، صفحة 20) ،واعتمدت الجزائر عدة استراتيجيات من اجل تقليص الفجوة الغذائية ، انطلاقا من الاهتمام بالقطاع الفلاحي منذ الاستقلال: (حسين، 2022، الصفحات 268,267)، وذلك من خلال:

✓ **وضع سياسة لتشجيع الاستثمار وترقية الاستثمار الفلاحي** : حيث تم انشاء مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بداية من سنة 1987 ، وذلك راجع للتوجه الاقتصادي الجديد الذي عرفته المنظمة العربية في ذلك الوقت ، ثم صدر الامر 25.90 المؤرخ في 1990/11/11 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين ، ثم صدور قانون الاستثمار 93. 12 الذي أسس للاقتصاد الحر خاصة في القطاع الزراعي تلاه قانون الاستثمار 03.01 وأخيرا قانون 06.08، كل هذه التحولات غيرت من خارطة المنظومة الزراعية في الجزائر وفي هذا الصدد تم انشاء الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي سنة 2000 ومن ثم أنشأت الجزائر مؤسسات وطنية تسهر على دعم ترقية الاستثمار الفلاحي وتتمثل في : (زوامبية و بوهلال ، 2021، الصفحات 1054,1053) الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق

الامتياز، المعاهد التقنية ، الصناديق الفلاحية ، شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الفلاحي ،شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية المحلية .

✓ **سياسات الدعم الفلاحي** : وذلك من خلال وضع مخططات تنموية لدعم التنمية الريفية وتتمثل في : (حسين، 2022، الصفحات 268,267)

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 -2008) : من خلال تبني سياسة اقتصاد السوق وتوقيع شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- سياسة التجديد الريفي (2008 -2014) : تبنت هذه السياسة بعد صدور قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 وركزت على التجديد الريفي ، التجديد الفلاحي ، دعم القدرات البشرية ، والدعم التقني لترقية الفلاحة القائمة على المؤسسة . الا ان هاتين السياستين لم تحققا الأهداف المرجوة، وذلك بسبب سوء التسيير الإداري ومظاهر الفساد ، غياب الوسائل التقنية الحديثة في المجال الفلاحي ، وضعف البنية التحتية ، ونزوف الفلاحين عن الانخراط ضمن هذه المخططات.

- مخطط عمل الفلاحة (2015 -2019) : انطلقت من خلال ثلاث مرتكزات وهي : ترقية الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والاحواض المائية ، وكذلك الصيد البحري والتربية المائية ، بحيث يهدف على عصرنة القطاع الفلاحي مع تشجيع الكفاءات ، ومتابعة ومراقبة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية وإعطاء أهمية للإنتاج الغابي وقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الإيجابية .

- استراتيجية تحقيق الامن الغذائي (2020-2022):وعملت على: (حسين، 2022، الصفحات 268,267)

محاولة قطع العلاقة التبعية مع الخارج وتخفيف عبئ فاتورة الاستيراد:من خلال إعطاء الأهمية البالغة والاولوية الكاملة للقطاع الفلاحي والامن الغذائي ، وذلك بتشجيع الإنتاج المحلي ، وتصدير المنتوجات الفائضة في إطار خلق الثروات البديلة لريع البترول ، وتقليص فاتورات الواردات ، وتم وضع برنامج حكومي ، يرتكز بالخصوص على تطوير الفلاحة والزراعات الاستراتيجية عن طريق الاستثمار في المناطق الصحراوية ، وضرورة استغلال الإمكانات التكنولوجية الحديثة لوضع بطاقية مفصلة حول توزيع مؤهلات الدولة في انتاج الحبوب ومواقع وظروف التخزين ، وترقية الاقتصاد الأخضر، وتطبيق أنظمة الري بالرش والتنقيط على مستوى حوالي 939.200 هكتار، واستعمال الطاقات المتجددة في المستثمرات الفلاحية الواقعة في الهضاب العليا والجنوب ، والاهتمام بفرع الغابات وكذلك الاعتماد على الجامعة كشريك مهم في ترقية الابتكار والبحث العلمي في هذا المجال.

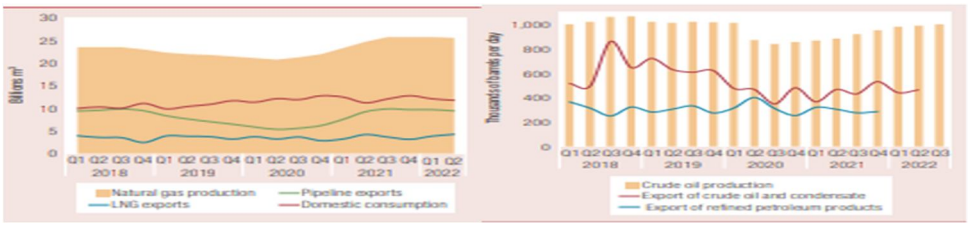
كما وضع قرار انشاء لجنة تحقيق لتقصي في المضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع ، بالإضافة إلى قرارات أخرى تمس رفع القدرة الشرائية من خلال زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام ، ومعاشات المتقاعدين، وتكاليف الدعم الغذائي وتكاليف تأمين البطالة.

- وحسب خطة العمل الحكومية في الثلاثي الأخير من عام 2021، والتي تعتمد على التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل ، بقيادة القطاع الخاص كأولوية تنموية، لا سيما من خلال ترشيد الانفاق العام وخفض الواردات وتعزيز الصادرات الهيدروكربونية وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الاعمال. (البنك الدولي، 2022)

5. أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري:

كانت الجزائر تعاني من انخفاض مستمر في إحتياطها النقدي في السنوات الأخيرة ، بسبب تراجع الذي شهدته أسواق الطاقة والغاز بعد تفشي جائحة كوفيد19 ، والذي سجل أقصىانخفاض له و بنسبة 9,7 % سنة 2020 ، وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري باعتبارهاقتصاد ريعي مما خفض من قدرتها في تحمل تكاليف الأزمة ، وكادت أن تعلن الجزائر إفلاسها ،غير أن تغير الأوضاع السياسية العالمية واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية قلبت الموازين ، بحيث عرفت أسواق البترول العالمية مع مطلع سنة 2022 انتعاشا كبيرا في الأسعار حيث قارب سعر النفط الجزائري عتبة 140دولار أمريكي لبرميل برنت ،وهذا لأول مرة منذ عام 2014 ، ليرتفع بذلك حصة الجزائر من حجم الإنتاج ، وذلك باعتبار الجزائر من بين أكبر الدول الموردة للغاز لأوروبا هذا ما أهلها للإستفادة من التوجهات الجديدة للدول الأوروبية والتي تبحث عن بدائل للغاز الروسي .

الشكل رقم 06: تطور صادرات النفط والغاز الجزائري



المصدر : تقرير البنك الدولي ، 2022 ، صفحة : 05

وأكد تقرير صندوق النقد الدولي، تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي للصناعات غير الهيدروكربونية في عام 2022 ، مدعومة بانتعاش الإنتاج الفلاحي ، ونمو المتواصل للاستهلاك الخاص ، ودلت بعض المؤشرات إلى تواصل النمو عبر جهات البلاد في الربع الأول من عام 2023

، كما ساعد ارتفاع أسعار تصدير الغاز الطبيعي في تعويض الانخفاض في أسعار النفط ، مما أدى إلى ارتفاع مستويات التصدير، والتراكم السريع لاحتياط الصرف وانخفاض عجز الميزانية .

وحسب تقرير البنك الدولي فان النمو الإجمالي للناتج المحلي للجزائرقد وصل إلى 3,20 %في عام 2022 ، وحققت القطاعات غير الهيدروكربونية نموا سريعا بلغ 4,3% مقابل 2,3% عام 2021 ، وبالتالي تحقق فائض في الميزان الجاري بنسبة 9,5 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 ، وهذا ما جعل الاحتياط الصرف يصل إلى 61,70 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 ، ما يعادل قيمة 15,80 شهرا من الواردات.

كماساعدت هذه الحرب في توجه الجزائر إلى تنويع الشركاء الخارجيين والتحرر من التبعية لفرنسا ، وذلك من خلال تعزيز شراكة الطاقة بين الجزائر و أوروبا ، وهذا ما نلاحظه من خلال محافظة إيطاليا على العلاقات القوية مع الجزائر خاصة خلال هذه الفترة لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الغاز الطبيعي الجزائري والذي يقدر بحوالي 40 % من إحتياجاتها ، لهذا تسعى الجزائر إلى وضع استراتيجيات على المدى المتوسط والطويل مع تنويع الصادرات بحيث ترغب الجزائر في ان تشمل هذه الشراكة ابعاد جديدة مثل تصدير الكهرباء الخضراء وهي اعتبارات تزيد المكاسب الجزائرية في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة

ونجم عن ارتفاع أسعار الطاقة ارتفاع في المستوى العام للأسعار المواد وخاصة الغذائية منها، بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ،بحيث وصلت نسبة زيادة أسعار القمح ب 78%(خشمان و مشاش ، 2022، صفحة 523) ، وهذا ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ، وسمح بانتقال تداعيات الحرب عبر قنوات التجارة الدولية، وذلك بسبب تبعية الجزائر للدول الأوربية في استراد المواد الغذائية خاصة وان الجزائر كانت تعتمد على القمح الروسي بنسبة عالية وكان ذلك عبر نظام "سويفت" الدولي للتحويلات المالية ، غير ان العقوبات التي فرضت على روسيا وعزلها من هذا النظام ما جعل الجزائر تبحث عن شراكات دولية أخرى مثل الارجنتين والمكسيك وكندا ، (شادي، 2022، صفحة 3)هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الإنتاج المحلي الزراعي الجزائري ، وزيادة الطلب على الموادالغذائية من اجل التحوط لما قد يحدث مستقبلا من جراء الحرب أدى إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم في البلد .

الشكل رقم 08 : معدلات التضخم المسجلة والمتوقعة في الجز ائر خلال الفترة 2020 ـ2023



المصدر : من إعداد الباحثة إنطلاقا من بيانات البنك الدولي ، على الموقع **https://data.albankadawali.org**، 2022/08/23

إن ارتفاع أسعار السلع الغذائية أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وهذا ما أثر على مستوى الامن الغذائي للجزائر ، أي أن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية يبقى محمل ضمن تكاليف الواردات ،بحيث وجهت هذه المداخيل من الصادرات إلى الإنفاق العام من خلال ما اقترحه قانون المالية التكميلي لعام 2022 من خلال زيادة أجور موظفي القطاع العام وتحويل منح للبطالين وكذا تعزيز سياسات للمحافظة على استقرار الأسعار وتسقيف أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية ، وذلك بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطن ومن ثم تحسين نسبة تحقيق الامن الغذائي للبلد.

بالإضافة إلى مواصلة الدولة في إجراءات تخفيض حجم الواردات من خلال تشجيع الطلب المحلي لتعويض ارتفاع الأسعار العالمية ، وعليه ولدت هذه الديناميكية فوائض في الحساب الجاري في النصف الأول من عام 2022 ، وعكست الإتجاه التنازلي لإحتياطات العملات الأجنبية كما بدأ الدينار في الإرتفاع مقابل الدولار الأمريكي في صيف عام 2022 وأدى الارتفاع السريع مقابل اليورو إلى تحسين شروط التبادل التجاري (البنك الدولي، 2022) ، و من المتوقع أن يستمر الانتعاش في عام 2023 نظرا لأسعار الهيدروكربونات العالية والتي ما زالت تمنح الاقتصاد الجزائري راحة نسبية،بحيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.3 في المائة في عام 2023، بدعم من قطاع غير الهيدروكربونات (+3.1 في المائة) وقطاع الهيدروكربونات (+0.5 في المائة) ، بالإضافة إلى ذلك، وافقت السلطات على جهود إضافية لتشجيع الاستثمار، و اعتماد قانون الاستثمار الجديد في 24 جويلية 2022، والذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري لزيادة الاستثمار الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، في أنشطة الاقتصادية التي تتعلق بإنتاج السلع والخدمات. ويحدد من خلاله حقوق والتزامات المستثمرين ونظام التحفيز الممنوح للاستثمارات يقدم مبدأ حرية الاستثمار ومساواة المعاملة للمستثمرين، أي التعامل مع الاستثمار الأجنبي والمحلي بنفس الطريقة، وفقا للتشريعات القائمة ، ومن ابرز الاستثمارات الأجنبية توقيع شركة سوناطراك الجزائرية عقدا للبحث عن الغاز واستغلاله في منطقة "حقل العسل" بالصحراء الجزائرية بنسبة شراكة 51 % وشركة غازبروم الروسية بنسبة 49 % ، ومن المترقب دخول هذا المشروع حيز الإنتاج خلال سنة 2025.(شادي، 2022، صفحة 03)

6. التحليل النتائج :

✓ إن الواقع الزراعي في الجزائر يسجل نمو بطيئا ومتذبذبا مقابل نمو متسارع للاستهلاك الغذائي نتيجة الزيادة السكانية السريعة ، مما أدى الى توسع الفجوة الغذائية وبالتالي تناقص معدلات الاكتفاء الذاتي ، مما جعل الدولة تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها السنوية من المواد الغذائية وبالأخص القمح والذي يعد أبرز عائق أمام اكتمال أمنها الغذائي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

✓ شهدت الجزائر تحسنا في بعض مؤشرات الامن الغذائي لسنتي 2021 و 2022 ، لكنها مازالت دون المستوى المطلوب ، خاصة ان الجزائر تتربع على مساحة بحجم قارة ، وتتوفر على الكثير من الإمكانيات خاصة الطبيعية منها ، إلا ان سوء استغلالها حال بينها وبين تحقيق امنها الغذائي بنسبة كبيرة ، والتي يمكن ان يأخذ بها الى تصدر القوائم العالمية في هذا المجال مما يمكن أن يزيدها قوة وهيمنة خاصة في ظل الصراعات الدولية الراهنة ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

✓ شهدت الجزائر سنة 2022زيادة في حجم صادراتها من النفط والغاز ، بسبب العقوبات المفروضة على روسيا و عزوف دول الإتحاد الأوروبي عن استراد الغاز الروسي ، والتوجه إلى تنويع مصادرها التوريدية ، والتي كانت الجزائر من بينها ، وهذا ما رفع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 ، إلا أن هذه الزيادة وجهت لتغطية الانفاق العام من اجل تحسين القدرة الشرائية للفرد والتي تأثرت بشكل كبير بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وانتقال آثار التضخم المستورد من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الناتج الزراعي للدولة . أي ان للحرب الروسية الأوكرانية تأثيرات إيجابية استثمرت لتغطية التأثيرات السلبية ، ولهذا لم تتعرض الجزائر إلى أضرار واضحة، إلا ان وضعيتها الاقتصادية مرهونة بتحركات حجم وأسعار الطاقة والغاز فأي تدهور فيها يؤدي الى نتائج وخيمة لا يحمد عقباها ، لذا لا بد من تعزيز الحاجة الى السياسة الحكيمة للانفاق العام وتمويل العجز بحذر . وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

7. الخاتمة :

للحرب الروسية الأوكرانيةتبعات متعددة على الأسواق الزراعية العالمية من خلال قنوات التجارة العالمية ، وهذا ما جعل تأثيرها الشديد على الامن الغذائي العالمي خاصة بالنسبة للدول التي تواجه بالفعل حالات الجوع والأزمات الغذائية ، ولم تسلم الجزائر من انعكاسات هذهالحرب ،إلا أنها نجحت في استخدام معطياتها من اجل إدارة علاقاتها مع الدول الغربية واستثمرتها بشكل جيد ، بحيث تحولت الى وجهة طاقوية أمنة ومحتملة بالنسبة للدول الغربية بسبب قربها الجغرافي ، بالإضافة الى ما تمتلكه من احتياطات طاقة كبيرة ، اذ تعتبر ثالث اكبر مصدر للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي وقد يمكن ان تكون بديلا للغاز الروسي في ظل إهتمام الاتحاد الأوروبي بتنويع مصادر امداداتها من منتجات الطاقة.

لكن قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود أمام الصدمات الخارجيةمرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية خاصة في ظل ما يكتنف الاقتصاد العالمي من تقلبات ، والذي يمكن ان يزعزع الاستقرار السياسي و الامن للجزائر، مما يجعله امرا محتوما لتنفيذ الإصلاحات جوهرية ووجوب لتحقيق مستويات مقبولة من حيث الاكتفاء الذاتي الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية ، والتخلص من التبعية الغذائية للخارج ، وذلكبإدماج البحث العلمي كشريك لهذه الإصلاحات مـن خلال انشاء مراكـز للبحوث وإعداد البرامج والإرشاد الزراعي ، وتعميم الخبرات من أجل الحصول على منتوجات ذات جودة عالية يمكن ان يكون لها الحظ في اقتحام الأسواق الخارجية وتجعل القطاع الزراعي شريكا في تحقيق النمو المستدام وتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

8. المراجع :

باللغة العربية :

1. نور الهدى محمدي، و نور الهدى حفصاوي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الدراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 10،(01) الصفحات 173، 190 ،193
2. الخنساء خشمان، و نادية مشاش . (31 12, 2022). الامن الغذائي في ظل الأزمات .قراءة في تكاليف الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد الجزائري كنموذج. مجلة جديد الاقتصاد، 17،(01)، 523.
3. ربيعي حسين. (2022). واقع الامن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة. مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 36،(3)الصفحات 262, 267، 268.
4. شادي عبد الوهاب منصور .(2022) *قراءة في الموقف الجزائري من الصراع الروسي ـ الاوكراني*،أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص 03
5. عزيز السلماني العويشي. (2022). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الامن الغذائي العالمي. ألمانيا / برلين.ص 237،249.

6. منال هاني. (2022). الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الإقتصادالعالمي : الواقع والدروس المستفادة. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 25.(02)، ص 32،33.
7. رحمنة بومدين، و يوسف بشني. (21 09, 2022). تحليل واقع الامن الغذائي الجزائري فيإطار التنمية المستدامة خلال الفترة 2020.2010. مجلة المالية والأسواق، صفحة 474، 475.
8. وسيلة واعر ودوفي قرمية .(2021) .دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009 .2018 .*مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة* ,(02)*08* , الصفحة 68.
9. توفيق بن شيخ ، و الدراجي لعفيفي. (أفريل, 2021). المرتكازات الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، 3.(11)، ص 20.
10. حسين قادري. (2021). سبل تحقيق الامن الغذائي المستدام. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،ص566.
11. عبد النور زوامبية، و الطيب بوهلال. (2021). إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية. المجلة العربية للابحاثو الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية. (جانفي, 2021). .(01)*13* ص 1054/1051.
12. رزيقة غراب. (2015). إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع زآفاق. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.(13)ص 61.
13. فوزية غربي. (جوان, 2009). التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الامن الغذائي بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، ص 08.
14. سعاد مزلف، و الطاهرشليحي. (بلا تاريخ). نحو إستراتيجية إقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.(33)، ص 75
15. الصندوق النقد العربي . (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.https://www.amf.org.ae/، تاريخ التصفح 2023/07/15 ، 20:30.
16. بنك الجزائر . (2021). التقريرالسنوي للتطور الاقتصادي والنقدي .*https://www.bank-of-algeria.dz/* تاريخ التصفح 2023/07/15 ، 19:17.
17. البنك الدولي .(2022) .*تقرير رصد الوضع الاقتصادي ، الحفاظ على مسار الانتقال*.https://www.albankaldawli.org/ تاريخ التصفح 2023/07/18 ، 10:07.

باللغة الفرنسية :.

18. Hamid El Bilali و، Tarek Ben Hassen. (2022). Impacts of the Russia-Ukraine war on global foodsecurity : towards more sustainable and resilientfoodsystems?*MDPI*.p 17.

OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة للتنويع الاقتصادي -مع الإشارة إلى حالة الإمارات العربية المتحدة-

Startups and Small and Medium Enterprises as an effective mechanism for economic diversification -A reference to the case of the United Arab Emirates-

مرجانة نضال[1] *، د. طلحي سماح[2]
[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، nidhal.mordjana@univ-oeb.dz
[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، samah.talhi55@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم مواضيع الساعة التي تشغل اقتصادات العالم والتي تتعلق بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من بين المصادر الحيوية لتحقيق التنويع الاقتصادي، وقد تم استعراض التجربة الإماراتية في هذا القطاع وكيف ساهم هذا الأخير في تنويع اقتصادها من خلال المساهمة في تنويع ناتجها المحلي.

توصلت الدراسة إلى أن الامارات استطاعت أن تكون من الدول الرائدة سواء في قطاع المؤسسات الناشئة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حققت قفزات إيجابية ومعدلات نمو قياسية في ناتجها المحلي بفضل جهود الدولة لترقية هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التنويع الاقتصادي.
تصنيف JEL: M13، O1.

Abstract

This study aimed to shed light on one of the most important topical that concern the economies of the world, which is related to Startups and small and medium enterprises, as one of the vital sources of economic diversification, and reviewed the UAE experience in this sector and how the latter contributed to the diversification of its economy by contributing to the diversification of its GDP.

The study found that the UAE was able to be one of the leading countries, whether in the sector of startups or small and medium enterprises, as it achieved positive leaps and record growth rates in its GDP thanks to the efforts of the state to upgrade this type of enterprises.

Keywords: Startups; Small and Medium Enterprises (SMEs); Economic Diversification.
Jel Classification Codes : M13, O1.

* **المؤلف المرسل:** مرجانة نضال، nidhal.mordjana@univ-oeb.dz

1. مقدمة

يحظى التنويع الاقتصادي باهتمام العديد من الدول لما له من دور كبير في النهوض باقتصادها خصوصا تلك التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، فالتحولات العديدة التي يشهدها العالم وتقلبات الأسواق العالمية يجعل اقتصادها عرضة للصدمات، ومن هنا أصبح البحث عن سياسات واستراتيجيات جديدة من أجل إرساء وتجسيد اقتصاد متنوع ومستدام أمر ضروري لا بد منه من خلال تحسين كفاءة جميع القطاعات الأخرى والرفع من مساهمتها في الناتج المحلي.

وفي هذا الإطار، يعتبر التوجه نحو إنشاء وتحفيز وترقية قطاع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإبداع والابتكار أفضل وسيلة لتطوير الاقتصاد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، لما لهاته المؤسسات من دور بارز في ذلك، من خلال المساهمة في تنويع الدخل وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي وكذا توفير مناصب الشغل وتعزيز التجارة الخارجية، وبالتالي الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

ومن بين الدول التي استطاعت تبني سياسة جيدة للتنويع الاقتصادي نجد الإمارات العربية المتحدة، إذ استطاعت أن تتحول إلى أحد أكبر منتجي النفط في العالم جنبا إلى جنب مع نجاحها في تطوير قطاعاتها الغير نفطية والتي تساهم فيها كل من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، وهذا في ظل استراتيجيتها وقيادتها الطموحة، ما جعل منها واحدا من أكبر الاقتصادات انفتاحا وازدهارا في العالم.

الإشكالية:

نظرا لأهمية موضوع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد رهانا لمعظم الدول لتحقيق اقتصاد متنوع، ارتأينا تسليط الضوء على تجربة الإمارات العربية المتحدة كونها رائدة في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي؟ وما و اقع ذلك في الإمارات العربية المتحدة؟

الفرضيات:

وفي ضوء الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- تلعب المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي، باعتبارها خيار استراتيجي يساهم في تنويع الدخل وتوفير العديد من مناصب العمل؛
- تكتسب المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات أهمية كبيرة، كونها مساهم رئيسي في بناء هيكل اقتصادي تنافسي قوي ومتنوع قائم على المعرفة والإبداع والابتكار.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتطرق لأحد المواضيع الحديثة والمهمة على مستوى الاقتصاد، والمتمثلة في المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد البدائل الضرورية التي لا غنى عنها في تنويع الاقتصاد، مع الإشارة إلى حالة الإمارات العربية المتحدة كتجربة عربية رائدة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على إبراز أهمية كل من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي؛
- تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة:

لبلوغ أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل المطروح سنعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لملائمته لموضوع الدراسة، وسنستعين بالإحصائيات المتاحة من أجل التحليل والاستنتاج.

هيكل الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي
3. دور المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الإماراتي

2. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتزايد الأهمية التي تكتسبها والدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستمرار، فعلى الرغم من الاختلافات بينهما إلا أنهما تتفقان في تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة لذلك تعتبران بمثابة لبنة هامة في مسار تنويع كل اقتصاد.

2.1. المؤسسات الناشئة

أضحت المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة تلقى اهتماما خاصا من طرف مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، باعتبارها الحجر الأساس لتحقيق التنوع الاقتصادي والمصدر الرئيسي لخلق ثروة اقتصادية هائلة.

2.1.1. تعريف المؤسسات الناشئة:

تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات الناشئة، نذكر منها ما يلي:

تعرف المؤسسة الناشئة Startup اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها: «مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Startup تتكون من جزأين Start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق وUp ما يشير لفكرة النمو القوي» (بسويح، ميموني، وبوقطاية، 2021).

وفي تعريف آخر: «المؤسسات الناشئة أو Startup هو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة» (بن جيمة، بن جيمة، والوالي، 2021).

كما يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها: «مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها» (نورالدين، 2022).

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي كل مؤسسة قائمة على فكرة الإبداع والابتكار، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للتطور، لها إمكانية النمو السريع مقابل تحقيق أرباح خيالية.

2.1.2. خصائص المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن إجمالها فيما يلي (معاش، فردية، و بن صفي الدين، 2022، صفحة 160):

- مؤسسات شابة يافعة أمامها خياران، إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة؛
- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد، فمن إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها؛
- تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها، حيث تتميز بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية؛
- تتطلب تكاليف منخفضة مقارنة بالأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع ومفاجئ.

2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن هي الأخرى أحد أهم الأساليب المتبناة من طرف الدول، كونها أحد القوى المحركة لمختلف فروع الإنتاج ومساهم رئيسي في خلق الثروة وبالتالي القدرة على الدفع بعجلة الاقتصاد.

2.2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتباين التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون الحكم على مؤسسة ما بأنها صغيرة أو متوسطة يتوقف على مجموعة من المعايير التي تختلف من دولة ومن منظمة لأخرى.

- **تعريف البنك الدولي:** يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة ورقم الأعمال والعائد السنوي، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز حجم أعمالها وعائداتها السنوية 3 مليون دولار، في حين أن المؤسسة المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 300، ولا يتجاوز حجم أعمالها أو عائداتها السنوية 15 مليون دولار (بدران و غرايشي، 2016، صفحة 164).

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية:** عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل (طالب، جعدي، و غزال، 2021، صفحة 204).

• **تعريف المشرع الجزائري:** حسب المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية (قانون رقم 02-17، 2017، صفحة 05).

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال	<40 مليون دج	≤400 مليون دج	من 400 مليون إلى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	≤20 مليون دج	≤200 مليون دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني)

2.2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي: (طلحي، عوام، و شلغوم، 2019، صفحة 327)

- سهولة تأسيسها نظرا لصغر ومحدودية رأس المال المطلوب لإنشائها، بالإضافة إلى قصر الوقت اللازم وسهولة الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بإنشائها؛
- الاستقلالية الكاملة في الإدارة تكسب صاحبها كثيرا من المرونة وسرعة عالية في اتخاذ القرارات وقدرة كبيرة على التكيف مع المستجدات والأزمات؛
- تحقيق ميزة تنافسية نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب اعتمادها على التقنيات البسيطة في الإنتاج وعلى اليد العاملة متوسطة الكفاءة وتكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة؛
- محلية وجهوية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها معروفة بشكل كبير للأمر الذي يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل لتوفير المنتجات والخدمات الأساسية للزبائن؛

- تعدد أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتج عن كثرة عددها وتوسع انتشارها الأمر الذي يزيد من قدرتها على الاندماج في النسيج الوطني، وذلك من خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة.

2.3. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عادة ما يحدث الخلط بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم اعتبارها نوع واحد، لكن هناك عدة اختلافات يمكن من خلالها التفرقة بين هاذين النوعين من المؤسسات ويمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

الجدول رقم (02): أهم الفروقات بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المؤسسات الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
من حيث الهدف	تحقيق أكبر عائد من المال المستثمر من خلال خلق أسواق جديدة للاستهلاك أو البيع.	هدفها الأساسي تحقيق أرباح عالية وعوائد دورية مستمرة.
من حيث التمويل	اللجوء للتمويل الخارجي كالبحث عن مستثمر يؤمن بالفكرة أو عن طريق شركات رأس مال المخاطر.	تعتمد على الطرق التقليدية مثل التمويل المصرفي.
من حيث الابداع والابتكار	تقوم على فكرة تتصف بالإبداع والابتكار.	يرتبط مصطلح الإبداع والابتكار بتقليد فكرة تجارية ناجحة.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (زرواق، 2022، الصفحات 974 - 975)

3. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تعتبر سياسة التنويع أحد أهم الركائز التي يتعلق بها مستقبل اقتصاد أي دولة خصوصا تلك التي تعتمد على موارد محدودة، وتظهر أهميته في كونه شرط أساسي وضروري لبناء اقتصاد عصري ومتين ومستقر مرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

1.3. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية بأنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية

القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط التجاري" (دومي، بوشعور، و حوتية، جوان 2022، صفحة 04).

كما يعرف بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (قروف، 2016، صفحة 637).

وفي تعريف آخر: "التنويع الاقتصادي بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (غدير أحمد و سلمة كيحلي، 2022، صفحة 168).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي هو الوسيلة التي تستطيع الدولة من خلالها تنويع هيكلها الإنتاجي وتجارتها الخارجية، عن طريق تقليل الاعتماد على المورد الواحد وتنويع مصادر الدخل عبر تشجيع وتعزيز القطاعات الغير نفطية.

2.3. مستويات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مستويين أساسيين يتمثلان في:

- **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يعني جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعا، وذو قاعدة صناعية واسعة، من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة (دومي، بوشعور، و حوتية، جوان 2022، صفحة 05).

- **تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عن تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين دراسة التنويع السلعي للصادرات والتنويع السلعي للواردات، ويمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أم مصنعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها (خلفاوي و بوغازي ، 2022، الصفحات 64-65).

3.3. أهداف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في ازدهار اقتصادات الدول من خلال الأهداف التي يسعى لتحقيقها، إذ يعتبر الغرض الأساسي منه بالنسبة للدول النفطية هو تقليل الاعتماد على المحروقات واستحداث بدائل اقتصادية من شأنها تنمية الاقتصاد، ويمكن حصر الأهداف بصفة عامة فيما يلي (خيثر و عزازن، 2018، الصفحات 100-101):

- حماية اقتصاد الدول النفطية من الصدمات الخارجية الناتجة عن التذبذب في أسعار المحروقات؛
- التقليل من الاعتماد على مورد واحد لزيادة الناتج المحلي الاجمالي والتوجه نحو الاعتماد على القطاعات الغير نفطية؛
- تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره الدافع والمحرك الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي؛
- تعزيز الاستثمار الأجنبي من خلال استغلال الموارد المتاحة بكل فاعلية وفعالية بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

4. دور المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الإماراتي

إن التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم على مر السنوات أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، لما لها من انعكاسات على بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي، العمالة والصادرات...، وهذا من شأنه المساهمة في نمو وتطو الاقتصاد ككل.

4.1. أهمية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي

، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة المحرك الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتوليد الدخل، كما تلعب دورا هلما في التخفيف من وطأة الفقر وخفض البطالة خاصة بين الشباب. وقد أثبتت التجربة في دول العالم كما في دولنا العربية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر قدرة على الصمود في مواجهة المتغيرات والأزمات والتقلبات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة، فالنهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة، ودوره في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة هو هدف محوري وهام في الدول العربية، نظرا لأهميته في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيف الضغط عن أسواق العمل، نتيجة للعدد الهائل من الداخلين إلى سوق العمل، ولمساهمته في زيادة القيمة المضافة الصناعية، وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، وتعزيز جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي. كما تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى المؤسسات الناشئة حجر الزاوية في

إنجاح السياسات التي ترمي إلى جذب الشباب إلى العمل في القطاع الخاص، وذلك لتفادي المزيد من الضغط على مؤسسات القطاع العام التي لم تعد قادرة على توفير فرص العمل المطلوبة.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى وجود أكثر من 21.3 مليون مؤسسة ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية. وتساهم هذه المؤسسات بأكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وتقدر نسبتها من إجمالي عدد المؤسسات ما بين 90 % الى 99 % بحسب الدولة. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمارئيسيافي التوظيف في المنطقة العربية ككل، حيث تمثل ما بين 20 الى 40 % من العمالة الرسمية في القطاع الخاص، وقد تصل إلى 16 % من إجمالي العمالة بما في ذلك العمالة في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 01).

إذن تكتسب كل من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة نتيجة المزايا العديدة التي تعود بها على كل اقتصاد، يمكن اختصارها في:

- **زيادة الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل:** تتجلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في الناتج المحلي وهذا عن طريق السلع والخدمات التي توفرها وتحقيقها لمعدلات إنتاجية مرتفعة (الجودي، 2014-2015، صفحة 44)، إضافة إلى إمكانية إنتاجها لسلع بديلة للواردات الأمر الذي يدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي (جاهمي و سماعلي، 2022، صفحة 08).
- **المساهمة في التشغيل:** تساهم كل من المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يجعلها وسيلة لاستقبال العرض المتزايد لليد العاملة.
- **المساهمة في زيادة الصادرات:** تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الانتاجية لأي اقتصاد، وهذا النوع من المؤسسات له القدرة على توفير سلع وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية وبالتالي الحد من مشكلة العجز في الميزان التجاري أو اعتماد الدول على مصادر محدودة (محسن، ين الزين، و بن علال، 2018، صفحة 65).

- **إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي:** بخلق مؤسسات جديدة اعتمادا على أفكار إبداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق. وعادة ما تأخذ هذه المؤسسات شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء (بولويز و علويط، 2020، صفحة 279).

4.2. مساهمة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الإماراتي

كان التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط هدفا واضحا لدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب قناعتها التامة بأن النفط مورد طبيعي يتأثر بالتذبذبات والتقلبات الحاصلة في أسعاره، ولا يمكن الاعتماد عليه ولا بد من البحث عن بدائل استراتيجية لتنويع مصادر دخلها.

وقد استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تكون السباقة على المستويين الاقليمي والعالمي، في مواكبة التطورات العالمية في ظل عصر الابتكار والتجديد، حيث أولت اهتماما بالغا بتمكين ودعم قطاع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مساهما رئيسا في الاقتصاد الوطني، واتجهت إلى تبني استراتيجيات مشجعة لهذا القطاع في محاولة تسريع النمو وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع. فأصبح تعزيز المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة مهمة في استراتيجية التنمية للإمارات بالنظر إلى دورها المهم والحيوي في مسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها الدولة وفي توفير فرص عمل وتعزيز روح المبادرة والإبداع ومساندة سياسة التنويع الاقتصادي (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 01).

4.2.1. أداء المؤسسات الناشئة في الإمارات العربية المتحدة

تعد الإمارات العربية المتحدة موطنا لحوالي 2300 مؤسسة ناشئة ولأكثر من 400 مؤسسة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تمثل انعكاسا لتطورها الاقتصادي الواسع (The Fintech Times, 2021, pp. 62-63)، فقد خطت خطوات كبيرة في تنويع سوقها من النفط والغاز وأصبحت مركزا إقليميا لريادة الأعمال، إذ احتلت المرتبة 28 عالميا، والثانية في الشرق الأوسط، والأولى عربيا في مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة لعام 2023 الصادر عن Startup Blink محققة بذلك 9.412 نقطة، في حين تعتبر دبي مركزا للابتكار في العالم العربي ووجهة لرواد الأعمال إذ تصدرت المركز 58 ضمن أفضل 60 مدينة في العالم للمرة الأولى، وأبوظبي هي الأخرى مركز ناجح للمؤسسات الناشئة إذ تعد موطن العديد من المسرعات والحاضنات (StartupBlink, 2023, pp. 162-163). تعد الإمارات العربية المتحدة الدولة الأكثر تمثيلا في الوطن العربي للمؤسسات الناشئة، فحسب مؤشر النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة كانت أبرز المؤسسات في الامارات لسنة 2023 عبارة عن مؤسسات ناشئة أحادية القرن *

* يطلق عليها أيضا اليونيكورن (Unicorn)، وهي المؤسسات الناشئة التي تتجاوز قيمتها مليار دولار.

هي (Vista Global،Kitopi ، EMPG) مقرها دبي، في حين تعتزم هذه الأخيرة بلوغ أكثر من 20 مؤسسة أحادية القرن بحلول عام 2030 (StartupBlink, 2023, p. 164)، واستقطاب حوالي 300 مؤسسة ناشئة رقمية بحلول نهاية 2024 وجذب الشركات الرقمية العالمية وخبراء في مجال التقنيات المتقدمة، ودعم التحول الرقمي، من أجل مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 9.7% إلى أكثر من 20% بحلول عام 2031(أرقام).

تتمتع دولة الإمارات اليوم ببيئة عالمية عالية المستوى في ريادة الأعمال فقد احتلت المركز الأول في المؤشر العالمي لريادة الأعمال لسنتين متتاليتين 2021 و2022، الأمر الذي يؤكد جهود الدولة في تحفيز وتدعيم ريادة الاعمال حتى تجعل من قطاع المؤسسات الناشئة قاطرة للنمو والازدهار ومساهما رئيسيا في تنويع اقتصادها من خلال الرفع والتنويع في الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد - الإمارات العربية المتحدة).

4.2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة

تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتشجيع دائم من حكومة دولة الإمارات، لأهميتها في التنويع الاقتصادي وتسريع وتيرة النشاط التجاري والصناعي، وفي تنمية وبناء الموارد البشرية الوطنية. تجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم الحكومي من عدة جهات تشمل: البرنامج الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومجلس الإمارات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشروع 300 مليار، والاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات، وصندوق خليفة، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، 2023).

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات بأنها أي مؤسسة تستوفي حدود "عدد الموظفين" و"المبيعات السنوية"، بحسب ما ينطبق على القطاع الذي تنتمي إليه (التجارة أو الصناعة أو الخدمات) حيث يستند تصنيف حجم المؤسسة (صغيرة أو متوسطة) بناء على المعايير الخاصة بكل شريحة (تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2019، صفحة 18).

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة

القطاع / الحجم	الصناعة		الخدمات		التجارة	
	عدد الموظفين	العائد السنوي	عدد الموظفين	العائد السنوي	عدد الموظفين	العائد السنوي
مؤسسات صغيرة	من 10-100	≤50 مليون	من 6-50	≤ 20 مليون	من 6-50	≤50 مليون

مؤسسات متوسطة	من 101-250	≤ 250 مليون	من 51-200	≤ 200 مليون	من 51-200	≤250 مليون

المصدر: (تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2019، صفحة 19)

لغاية منتصف عام 2020، بلغ عدد المؤسسات المصنفة كمشروعات صغيرة ومتوسطة في الدولة 350 ألف شركة:

1. تمثل ما يزيد على 94% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الدولة، وهي موزعة بنسبة:
   - 73%في قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛
   - 16%في قطاع الخدمات؛
   - 11%في قطاع الصناعة.
2. توفر فرص عمل لما يزيد على 86% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، وتسهم بما يفوق 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، 2023).

وأوضحت الإحصائيات التي عرضتها وزارة الاقتصاد بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 557 ألف مؤسسة مع نهاية عام 2022، وهي أرقام تتناسب مع الخطة المستقبلية الطموحة لبلوغ عدد إجمالي المؤسسات إلى مليون مؤسسة بعام 2030 (موفق، 2023).

4. 2. 3. دراسة وتحليل مؤشر الناتج المحلي لدولة الإمارات:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، والتي يمكننا من خلالها تقييم وضع اقتصاد دولة الإمارات بعرض وتحليل أهمها ومعرفة مدى نجاح سياساتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، وفيما يلي سنعتمد على الناتج المحلي باعتباره أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد كونه يتكون من جميع القطاعات الاقتصادية.

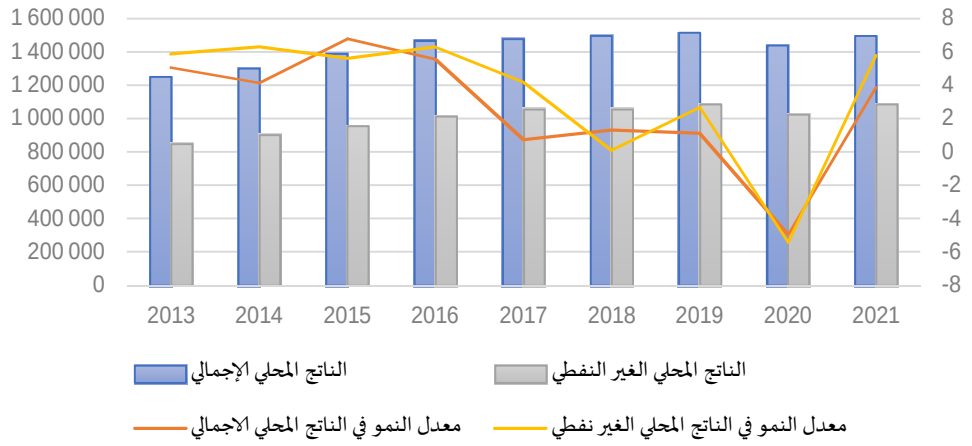
الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي في الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 2013-2021
القيمة بالمليون درهم (AED)

الناتج المحلي / السنوات		الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	الناتج المحلي الغير نفطي
2013	القيمة	1 252 617	401 114	851 503
	معدل النمو %	5,06	3,2	5,9
2014	القيمة	1 304 797	399 571	905 227
	معدل النمو %	4,17	- 0,4	6,3

2015	القيمة	1 393 351	437 019	956 332
	معدل النمو %	6,79	9,4	5,6
2016	القيمة	1 470 842	454 662	1 016 180
	معدل النمو %	5,56	4,0	6,3
2017	القيمة	1 481 654	423 193	1 058 460
	معدل النمو %	0,74	- 6,9	4,2
2018	القيمة	1 501 121	442 042	1 059 079
	معدل النمو %	1,31	4,5	0,1
2019	القيمة	1 517 759	430 344	1 087 415
	معدل النمو %	1,11	- 2,6	2,7
2020	القيمة	1 442 523	414 175	1 028 348
	معدل النمو %	- 4,96	- 3,8	- 5,4
2021	القيمة	1 499 016	411 391	1 087 626
	معدل النمو %	3,9	-0,7	5,8

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2022)

الشكل رقم (01): تطور الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال السنوات 2013-2021



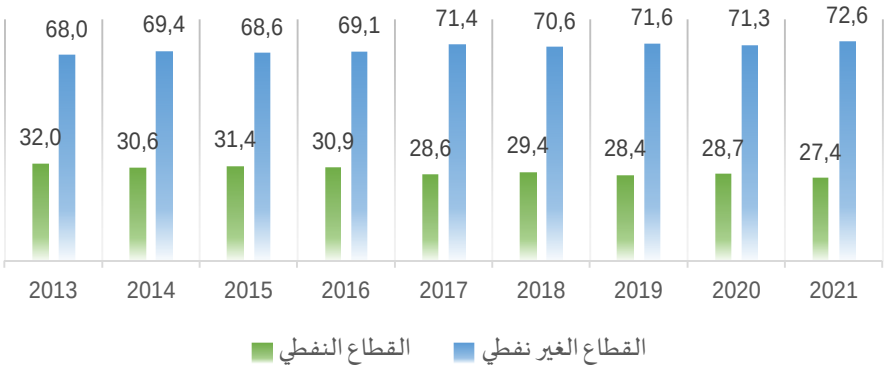
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يوضح الشكل (01) قيم الناتج المحلي لدولة الإمارات ومعدلات نموه خلال السنوات 2013-2021 بالأسعار الثابتة، والذي يتضح من خلاله بأن الناتج المحلي الإجمالي سجل نسب جيدة قبل أن يعرف ركودا سنة 2020 بمعدل (4,9-)% وجاء هذا التراجع نتيجة انكماش في معدل نمو كل من الناتج المحلي النفطي والغير نفطي بمعدلات (3,8-)% و(5,4-)% على الترتيب وهذا نتيجة جائحة كورونا وتداعياتها، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 1442523 مليون درهم في حين بلغ الناتج الغير نفطي قيمة 1028348 مليون درهم، بينما حقق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 ارتفاعا واضحا ليبلغ 3,9%، ويعزى هذا النمو إلى نمو الناتج الغير نفطي بالدرجة الأولى بنسبة 5,8% وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1499016 مليون درهم في حين حقق الناتج الغير نفطي قيمة 1087626 مليون درهم.

4.2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغير نفطي

تفعيلا لسياسة تنويع مصادر الدخل، لجأت دولة الإمارات إلى الزيادة في مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي، والشكل رقم (02) يوضح تنويع الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة كل قطاع فيه خلال السنوات 2013-2021.

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013-2021

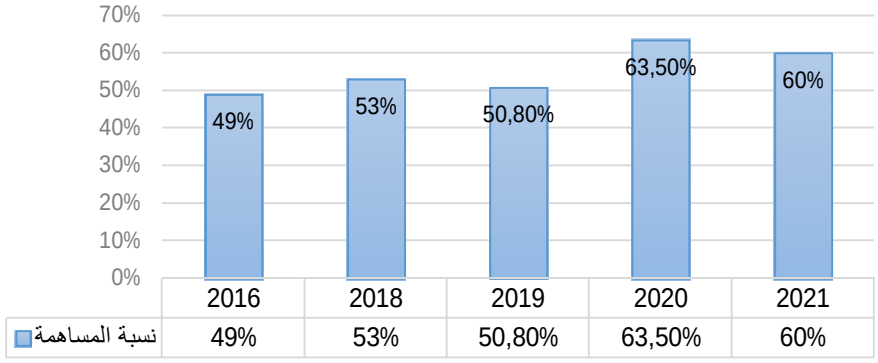


المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

وفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، استحوذ القطاع الغير نفطي على الجزء الأكبر منه، حيث سجل نسب متفاوتة على مدار السنوات تتراوح ما بين 68% و72,6% إذ سجلت هذه النسب أدنى قيمة لها سنة 2013 وأعلى قيمة لها سنة 2021، ومن الملاحظ أن الزيادة المستمرة في مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج الإجمالي يؤكد دور هذا القطاع في تنويع

مصادر توليد هذا الأخير. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها تساهم في الناتج المحلي الغير نفطي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (03).

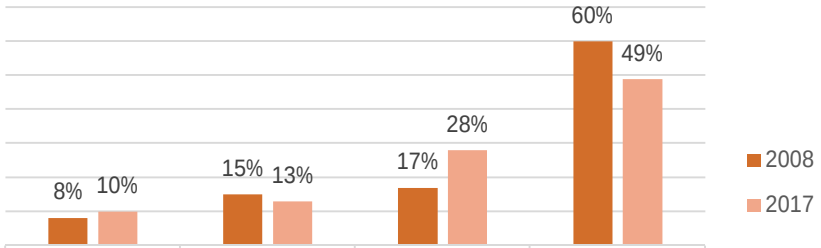
الشكل رقم (03): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الغيرنفطي



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الغير نفطي، حيث بلغ إجمالي مساهمتها نحو 49% سنة 2016 بينما سنة 2019 بلغ 50,8% مقارنة بنحو 63,5% سنة 2020 و60% سنة 2021. وفي دبي وحدها، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 95% من إجمالي المؤسسات، وتوظف 42% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي (حكومة الإمارات العربية المتحدة).

الشكل رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بدبي



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، 2019، صفحة 22)

وحسب آخر تقرير تم نشره حول حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدبي ومن خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن هذا القطاع ساهم بحوالي 41% في القيمة المضافة لسنة 2017 موزعة بين 13% ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة و28% ساهمت فيها المؤسسات المتوسطة، وهذا مقارنة بمساهمة قدرها 32% سنة 2008 موزعة بين 15% ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة و17% ساهمت فيها المؤسسات المتوسطة، وهذا راجع إلى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 151875 خلال سنة 2017 مقارنة بـ 72695 مؤسسة في سنة 2008.

والإحصائيات السابقة تدل على أن تنامي عدد هذا النوع من المؤسسات في الآونة الأخيرة يشير إلى الاهتمام المتزايد للدولة بها وازدياد قناعتها بالدور الهام الذي تلعبه في تنويع وتنمية اقتصادها.

5. تحليل النتائج

بعد استعراضنا في هذه الدراسة لمفهوم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الفروقات بينهما وكذا بعض المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التنويع الاقتصادي يعبر عن عملية توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة مساهمة القطاعات الغير نفطية؛
- تعد المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الاستراتيجيات لتحقيق الإنعاش والتنوع الاقتصادي، نظرا لقدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفيرها لمناصب الشغل من جهة وتنويع الدخل وخلق الثروة من جهة أخرى، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة على تشجيع روح الإبداع والابتكار وتوفير بيئة أعمال ناجحة، الأمر الذي يؤكده صعودها إلى مراتب متقدمة واحتلالها المركز الأول في مؤشر ريادة الأعمال؛
- تحظى المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة بأهمية بالغة نظرا لإمكانيتها في خلق فرص العمل وتسريع النمو ومساهمتها الكبيرة في تنويع الناتج المحلي بما يفوق 63%، وبالتالي تكوين اقتصاد تنافسي منتج ومتنوع قائم على أساس المعرفة والابتكار، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

6. خاتمة

إن الدور الحيوي الذي تلعبه كل من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجعلها تكتسب أهمية كبيرة بحكم قدرتها على النهوض بالاقتصاد من خلال المساهمة في تنويعه والخروج من التبعية للموارد الاقتصادية المحدودة كالمحروقات.

وفي إطار السياسات التي تتبعها دول العالم لمواجهة مختلف أوجه التغير العالمي، وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة مجهزة لبدل جهود كبيرة من أجل خلق دوافع ومحركات جديدة لنمو اقتصادها والعمل على بناء منظومة اقتصادية قادرة على تحقيق الاستجابة الفورية للتغيرات السريعة، حيث استطاعت أن تخطو خطوات جبارة في سبيل تعزيز وتنويع اقتصادها وجعلت منه تجربة رائدة ونموذجا مثاليا يحتذى به معتمدة في ذلك على المؤسسات الناشئة كمحرك رئيسي لاقتصاد معرفي مبني على الإبداع والابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد باعتبارها قاطرة للنمو والازدهار.

وفي الأخير، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة عمل دولة الإمارات على إنشاء وتعزيز نظم بيئية ناجحة خاصة بالإمارات الأخرى غير إمارة دبي وأبو ظبي، قادرة على جعلها هي الأخرى مراكز لريادة الأعمال وللعديد من المؤسسات الناشئة؛
- محاولة الجزائر الاستفادة من التجارب العالمية والتجربة الإماراتية خاصة لتعزيز وترقية قطاع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها في إدارة وتوجيه الاقتصاد نحو التنوع، بحكم أن الدولتين فيما سبق كان لهما اقتصاد متشابه؛
- ضرورة عمل الجزائر أكثر على نشر ثقافة الإبداع والابتكار لبناء اقتصاد معرفي تنافسي قادر على تعزيز مكانتها بين دول العالم.

7. قائمة المراجع

1. اتحاد المصارف العربية، (2019)، إطلاق امكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عبر إغلاق فجوة التمويل، الأمانة العامة - إدارة الأبحاث والدراسات.

2. اتحاد المصارف العربية، (2020)، إضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، الأمانة العامة - إدارة الأبحاث والدراسات.

3. أرقام، تقرير لغرفة دبي الرقمية: 140 مليار دولار قيمة الاقتصاد الرقمي الوطني بحلول 2031، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1618370، تاريخ التصفح: 2023/09/21.

4. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2023)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises/small-and-medium-enterprises، تاريخ التصفح: 2023/07/06.

5. الجودي محمد علي، (2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.

6. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، (2022)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/NSDP.aspx، تاريخ التصفح: 2023/07/07.

7. بدران ابراهيم، غرايشي محمد، (2016)، الآفاق المستقبلية للاقتصاد والتصنيع في الأردن، الآن ناشرون وموزعون، الأردن.

8. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، (2021)، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07(العدد 03)، الصفحات 403-421.

9. بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، (2021)، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07(العدد 03)، الصفحات 519-531.

10. بولويز عبد الوفي، أميرة علويط،(2020)، واقع المقاولاتية في الجزائر وسبل إعادة تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول، جامعة أدرار، الجزائر.

11. حكومة الإمارات العربية المتحدة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اقتصاد الدولة، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/crowdfunding/the-impact-of-smes-on-the-uae-economy، تاريخ التصفح: 2023/09/20.

12. جاهمي مروان، سماعلي فوزي، (2022)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة-، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

13. خلفاوي إخلاص، بوغازي وداد،(2022)،أثر التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الاسلامية: دراسة قياسية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2010-2021)، التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات الفرص واستراتيجيات التمويل، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر.

14. خيثر هواري، عزازن حفيظة، (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية و ماليزيا، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 02(العدد 02)، الصفحات 97-109.

15. دومي سامية، بوشعور رضية، حوتية عمر، (2022)، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الناشئة كآلية لتفعيل دورها في تنويع الاقتصاد الجزائري، رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التوجه المقاولاتي (الفرص والتحديات)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

16. زرواق عائشة، (2022)، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري - صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا -، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07(العدد 01)،الصفحات 970-.989

17. طالب سومية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم،(2021)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة استطلاعية -، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06(العدد 02)، الصفحات 202-.217

18. طلحي سماح، عوام نسرين، شلغوم كريمة، (2019)، دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04(العدد 02)، الصفحات 325-.338

19. غدير أحمد سليمة، سلمة كيحلي عائشة، (2022)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان للفترة (2017-2021). مجلة الباحث، المجلد 22(العدد 01)، الصفحات 165-.177

20. قانون رقم 02-17، (11-01-2017)، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد .02

21. قروف محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09(العدد 02)، الصفحات 632-.664

22. قريني نورالدين، (2022)، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12(العدد 01)، الصفحات 108-125.

23. محسن زوبيدة، بن الزين حمزة، بن علال بلقاسم، (2018)، المؤسساث الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: استعراض التجربة اليابانية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01(العدد 02)، الصفحات 52-71.

24. معاش فتحي، فردية اسماعيل، بن صفي الدين عبد الله، (2022)، دور المؤسسات الناشئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية الأغواط"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02(العدد 02)، الصفحات 158-168.

25. موفق محمد، (2023)، المرصد العالمي: الإمارات أفضل بيئة حاضنة للأعمال التجارية، https://www.albayan.ae/uae/news/2023-04-07-1.4644304، تاريخ التصفح: 2023/07/09

26. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، (2019)، تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

27. وزارة الاقتصاد - الإمارات العربية المتحدة، ريادة الأعمال، https://www.moec.gov.ae/entrepreneurs-and-smes، تاريخ التصفح: 2023/07/05

28. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/، تاريخ التصفح: 2023/07/14

29. Startup Blink, (2023), Global Startup Ecosystem Index 2023.

30. The Fintech Times .(2021) .Fintech: Middle East & Africa 2021 Report .

دور الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تطبيقية لأثر مؤشرات الحوكمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (1996-2021)

The role financial governance in attracting foreign direct investment An applied study of the effect of financial governance indicators on attracting foreign direct investment in UAE (1996-2021)

ط د. خليفي هيام هديل[1] د.لطرش صبرينة[2]
[1]جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، hayem.khelifi@univ-oeb.dz
[2]جامعة العربي بن مهيدي(الجزائر)، sabrina_latreche21@yahoo.fr

الملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة دور مؤشرات الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات ،فاعتمدنا أسلوب التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.*ARDL*

وبينت النتائج أن كل من الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ومكافحة الفساد ونوعية الإجراءات التنظيمية والمشاركة المساءلة، لها دور ايجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما فيما يخص كل من فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وسيادة القانون، فلها دور سلبي في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فبالرغم من الجهود التي تكرسها دولة الإمارات إلا أنها لازالت تعاني من عوائق في هذه المؤشرات، ولكن تبقى دولة الإمارات الدولة العربية الوحيدة البارزة في مجال الحوكمة المالية ويجب على الدول العربية وخاصة الجزائر الاستدلال بتجربتها.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي.
تصنيف JEL: XN1 , XN2

Abstract:
The study aimed to know the role of financial governance (DC, CC, EG, PS, RL, RQ, VA) indicators in attracting foreign direct investment (FDI) in UAE, so we adopted the method of co-integration according to the method of self –regression distributed.

The results showed that (DC, CC, RQ, VA) have positive role in attracting FDI, but (EG, PS, RL) have negative role on the attract of (FDI) despite the efforts that UAE devotes, it still suffers from obstacles in this indicators. However the UAE remains the only Arabic prominent in the field of financial governance, and the Arabic countries, especially Algeria must infer by trying it.

Keywords: financial governance indicators; foreign direct investment; control of corruption; effect government ; political stability.
JEL code classification: XN1 , XN2

1- مقدمة :

يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية والمورد الأساسي في اقتصاد الدول الريعية ومن بينها الجزائر، نتيجة الاعتماد الكبير على النفط في تمويل ميزانياتها العامة من جهة والسياسات التنموية الرامية إلى إنعاش اقتصادها من جهة أخرى ،وباعتباره موردا ناضبا تعتمد إراداته على الطلب في أسواق النفط العالمية وتقلبات الأسعار مما يؤدي إلى عدم الاستمرار في هذه الإيرادات ومنه إحداث عجز مزمن في ميزانياتها العامة وفشل في تحقيق السياسات التنموية، لذلك استحوذ التنويع الاقتصادي على الاهتمام من اجل التخلص من التبعية النفطية .

وبالرغم من توافر الجزائر على الموارد الطبيعية التي من إحياء القطاع الصناعي والإنتاجي، إلا أن هناك عوائق وتحديات تحول دون تحقيق ذلك، ومن بينها: غياب الحوكمة المالية وعدم اغتنام فرص الاستثمار الأجنبي حيث يعتبر هذا الأخير احد أهم المصادر التي من شانها تحقيق التنويع في المداخيل الاقتصادية، من خلال زيادة إراداتها النقدية والاستفادة منها في إقامة البنية الأساسية وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ارتأينا أن نسلط الضوء على التجربة الإماراتية للاستفادة من كونها رائدة في مجال التنويع وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحديد إستراتيجية واضحة وهادفة وتحويلها إلى مجموع خطط وسياسات لتحقيقها ووضع قوانين استثمار مشجعة وتبنيها لمعايير الحوكمة المالية والتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية بمشاركة القطاع الخاص وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية وهذا ما أعطى دفعة قوية لاقتصادها.

من خلال ما سبق يتبادر إلى ذهننا التساؤل الرئيسي التالي ما هو دور الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

والذي يتفرع منه مجموعة الأسئلة التالية:

- ما هو أثر مؤشر فعالية الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي ؟
- ما هو أثر مؤشر مكافحة الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي؟
- ما هو أثر مؤشر القانون ومصداقيته على جذب الاستثمار الأجنبي؟
- ما هو أثر مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) على جذب الاستثمار الأجنبي؟
- ما هو أثر مؤشر التصويت والمساءلة على جذب الاستثمار الأجنبي؟
- ما هو أثر مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص على جذب الاستثمار الأجنبي؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة باعتبار أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي في الدولة يساهم في عملية التنويع الاقتصادي من خلال زيادة إيراداتها النقدية والتي لها دور في علاج العجز في ميزان مدفوعاتها من جهة والتنويع في الإنتاج وبالتالي التنويع في صادراتها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

- التعرف على دور الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي.
- التعرف على التجربة الإماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي الاستفادة منها.

فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ايجابي لمؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر مكافحة الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر فعالية الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر سيادة القانون ومصداقيته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر المشاركة والمساءلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإبراز دور الحوكمة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز متغيرات الدراسة وكذا التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* بواسطة برمجية eviews 12 من اجل فهم العلاقة بين المتغيرات.

وبالتالي سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: الحوكمة المالية.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: دراسة تطبيقية حول الاقتصاد في دولة الإمارات (1996-2021).

2- الحوكمة المالية :

إن مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت على مر التاريخ، وأبرزها الأزمة المالية لسنة 2008 التي بدأت بفقاعة صغيرة على مستوى البنوك فأزمة مالية لدولة كاملة لتتبلور وتصبح أزمة عالمية والتي لا تزال آثارها إلى يومنا هذا، وهذا ما ألزم الدول والمؤسسات العالمية العمل على إيجاد أطر ومعايير كفيلة للتخلص أو على الأقل التخفيف من حدتها، وهذا ما جعل مصطلح الحوكمة بصفة عامة والحوكمة المالية بصفة خاصة يبرز إلى السطح.

1-2 مفهوم الحوكمة المالية:

حصدت الحوكمة المالية عدة تعاريف من قبل مجموعة من الباحثين ومن بينها:

عرف **M.Abdesselam Abouddrar الحوكمة المالية** بأنها: "جميع القواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي من خلالها الجهة الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العالمي والمحلي". (ABOUDRAR, 2012, p. 3)

فالحوكمة المالية تتضمن استخدام القوة والسلطة في إدارة الموارد المالية للبلد بنزاهة وشفافية ومساءلة وعدالة من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن كافة الإجراءات والآليات التي تدعم قرارات الشركة بشأن خلق القيمة وإدارة المخاطر والإستراتيجية المالية. (ABOUDRAR, 2012, p. 3)

كما عرفت الباحثة **بلهاشمي جهيزة الحوكمة المالية** على أنها :آلية جديدة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة والشؤون المالية للمؤسسات بصفة خاصة، تحمي شؤون المؤسسات من مختلف الأزمات بطريقة فعالة ونزيهة، من خلال ما تحمله من قواعد ومعايير تتخللها الشفافية والمساواة والمسؤولية الاجتماعية والعدالة والمساءلة، والتي ينعكس التطبيق الجيد لها على محاربة سوء التسيير وسوء استخدام السلطة داخل المؤسسة وضعف أدائها المالي. (جهيزة، 2022، صفحة 161)

كتعريف إجرائي **للحوكمة المالية** هي :مختلف المعايير والمبادئ التي تعتمد عليها الدولة في إدارة نظامها المالي بكل المؤسسات الفاعلة فيه وكذا المؤسسات الأخرى بنزاهة ومساءلة وشفافية

لحماية الموارد المالية للدولة ومصالح القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وبالتالي بناء نظام مالي خال من الأزمات والانهيارات ومستقطب لرؤوس الأموال المحلية والخارجية .

2-2 أهمية الحوكمة المالية:

تتمثل أهمية الحوكمة المالية فيما يلي: (بلهاشمي و بسويح، 2021، صفحة 152)

- تحسين عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فغياب الحوكمة المالية يرتبط بوجود الفساد والذي ليس فقط سيؤثر على ثقة الفرد بمؤسساته العامة والخاصة، بل هو رادع فعال للاستثمار الأجنبي المباشر. (E litan, Pomeraino, & sandararajan, n, p. 4)
- تحسين البنية الأساسية للمؤسسات .
- تحسين فعالية النظام المالي للمؤسسات، والذي يسهم في نموها من خلال القدرة على إدارة مختلف المخاطر والتقليل من الأزمات. (جهيزة، 2022، صفحة 161)
- الرفع من تنافسية المؤسسات.
- الرفع من قيمة العملاء والمساهمين

3-2 مؤشرات الحوكمة المالية في دولة الإمارات:

قسم الباحثان بلهاشمي وبوسويح المؤشرات التي تعكس تطبيق الحوكمة المالية إلى مؤشرات الحوكمة العالمية (والتي تكون محصورة بين 2.5- و 2.5+ وقد تم استخدام النسبة من اجل التوضيح)ومؤشر الائتمان المحلي للقطاع الخاص والتي تتمثل في : (بلهاشمي و بسويح، 2021)

1-3-2 **مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص**: يشير هذا المؤشر إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من طرف القطاع المصرفي مثل القروض وشراء الأوراق المالية بدون حقوق الملكية والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى التي تنشا مطالبة بالسداد . يدل ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي في عمليات التمويل، وبالتالي تطور القطاع المالي. (بلهاشمي و بسويح، 2021، صفحة 152)(bank, n)

الجدول 1 :مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في دولة الإمارات (2011-2021)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص	63.6	58.9	58.5	63.05	76.47	81.11	77.23	73.43	75.50	87.91	75.17

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاه مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص جيد وفي ارتفاع مستمر وبلغ ذروته سنة 2020 بنسبة 87.91% ،وهذا ما يدل على أن دولة الإمارات تمتلك قطاع مالي متطور والذي تعتمد فيه على القطاع المصرفي بصفة أساسية لسد حاجيات القطاع الخاص من التمويل.

2-3-2 **مؤشر مكافحة الفساد:** تجسد مكافحة الفساد التصورات المتعلقة بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك كل من الصغرى وأشكال الفساد الكبرى ، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.((WGI), n) ،أي تسيير شؤون الدولة من قبل الحكومة وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة.

الجدول 2:مؤشر مكافحة الفساد في دولة الإمارات (2011-2021)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	1.07	1.16	1.27	1.2	1.07	1.17	1.13	1.15	1.1	1.11	1.18
النسبة%	81.04	82.94	87.20	83.17	82.21	84.13	82.69	83.65	82.69	83.17	84.13

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مستوى نسبة مكافحة الفساد جيد على مدار السنوات وتتراوح بين 81% و 87%، وهذا يعني أن دولة الإمارات تسير شؤونها وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة و وبالتالي محاربة كل أنواع الفساد.

3-3-2 **مؤشر فعالية الحكومة:** تجسد فعالية الحكومة التصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات ويقاس هذا المؤشر من خلال مجموعة من البيانات من بينها: جودة البيروقراطية / الفعالية المؤسسية ،جودة البنية التحتية للطرق الرضا عن النقل العام. ((WGI), n)

الجدول 3 :مؤشر فعالية الحوكمة في دولة الإمارات (2011-2021)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	1.05	1.14	1.14	1.43	1.51	1.41	1.41	1.42	1.37	1.32	1.40
النسبة%	81.52	83.41	83.41	88.94	90.87	89.9	90.38	90.38	89.42	87.98	89.9

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فعالية الحكومة في دولة الإمارات بصفة جيدة جدا والبالغ بين 80% و90% على مدار السنوات، وهذا ما يوحي بفعالية السياسات المستخدمة من قبل الحكومة الإماراتية، حيث تتميز هذه الحكومة بامتلاكها للرؤية الطموحة، ورسمها للسياسات

التنموية الفعالة وتحويل أهدافها الإستراتيجية إلى حقيقية عبر السياسات الرشيدة للارتقاء بالاقتصاد.

4-3-2 **مؤشر الاستقرار السياسي**: يقيس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي وغياب العنف (الإرهاب) وكذا تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/ أو العنف ذو الدوافع السياسية بما في ذلك الإرهاب. ((WGI), n)

الجدول 4:مؤشر الاستقرار السياسي في دولة الإمارات (2011-2021)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	0.91	0.86	0.89	0.77	0.76	0.56	0.62	0.7	0.69	0.62	0.65
النسبة %	73.93	73.46	74.88	71.9	70.48	65.24	66.76	69.34	69.34	66.04	66.51

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى مؤشر الاستقرار السياسي جيد على مدار السنوات، وبالتالي دولة الإمارات تكرس جهودها من أجل خلق بيئة سياسية تتمتع بالأمن والاستقرار.

5-3-2 **مؤشر سيادة القانون**: سيادة القانون تجسد التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها ، وعلى وجه الخصوص جودة إنفاذ العقود ، وحقوق الملكية ، والشرطة ، والمحاكم ، وكذلك احتمالية الجريمة والعنف((WGI), n) . ، أي أن توفير بيئة قانونية ذات مصداقية عالية تحمي مصالحهم وتزيد من ثقة المتعاملين في مختلف المعاملات (العقود).

الجدول 5:مؤشر سيادة القانون في دولة الإمارات (2011-2021)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	0.5	0.53	0.61	0.65	0.64	0.84	0.79	0.8	0.83	0.91	0.83
النسبة%	64.79	66.67	69.01	74.52	72.60	77.88	77.40	77.40	77.88	77.88	77.40

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاه مؤشر سيادة القانون جيد وفي ارتفاع عموما، وهذا ما يعني أن دولة الإمارات تكرس جهودها في محاولة خلق بيئة قانونية ذات مصداقية وحماية عالية.

6-3-2 **مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية)** :تلتقط الجودة التنظيمية تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه.((WGI), n) ،أي أن نوعية الإجراءات التنظيمية التي تعتمد تقلل من العوائق الناتجة عن البيروقراطية وتعطي تسهيلات لمختلف المتعاملين، وهذا ما يؤدي إلى جذب وتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

الجدول 6:مؤشر سيادة القانون في دولة الإمارات (2011-2021)

	2011	2021	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	0.45	0.67	0.77	0.99	1.11	0.97	1.01	0.93	0.98	1.09	1.01
النسبة%	65.4	72.51	74.41	80.29	82.21	80.77	80.77	79.81	78.37	83.17	82.21

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

لاحظنا من خلال هذا الجدول أن جودة الإجراءات التنظيمية في تحسن مستمر على مدار السنوات، وهذا ما يؤكد أن دولة الإمارات تسعى إلى تسهيل مختلف المعاملات والتخلص من العوائق الناتجة عن البيروقراطية لتوفير نظام سليم يسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

7-3-2 **مؤشر المشاركة والمساءلة:** يجسد هذا المؤشر التصورات حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة ويقاس هذا المؤشر من خلال مجموعة من البيانات من بينها مؤشر الديمقراطية (حقوق الإنسان حرية تكوين الجمعيات ...) الحقوق السياسية الثقة في نزاهة الانتخابات حرية الانتخابات على المستوى الوطني مؤشر حرية الصحافة.((WGI), n)

الجدول 7:مؤشر المشاركة والمساءلة في دولة الإمارات (2011-2021)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدرجة	-0.9	-1	-1.02	-1.06	-1.11	-1.05	-1.10	-1.13	-1.14	-1.18	-1.19
النسبة %	23.47	18.31	19.25	20.20	19.21	20.20	18.23	17.87	17.39	16.43	16.91

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى مؤشر المشاركة والمساءلة متدني، وهذا نظرا لمختلف قيمها السالبة من جهة والنسب المتناقصة لهذا المؤشر على مدار السنوات ،وهذا ما يدل على ضعف قدرة المواطنين في المشاركة في اختيار حكومتهم وكذا حرية التعبير عن الرأي وهذا بسبب نظام الحكم في الإمارات (حكم ملكي).

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتمويل اقتصاديات الدول المضيفة، لما يوفره من تدفقات لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية المؤهلة وكذا التكنولوجيا الحديثة من جهة، والتخلص من المشاكل الاجتماعية كالبطالة بتوفير فرص العمل وكذا المشاكل الاقتصادية من خلال بناء اقتصاد متنوع قائم على المنافسة من جهة أخرى.

1-3 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرفت الهيئات ومنظمات الأعمال الدولية وكذا الباحثين الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لصندوق النقد الدولي(IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :يعكس الاستثمار المباشر هدف الحصول على فائدة دائمة من

قبل كيان مقيم لاقتصاد واحد (مستثمر مباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) ،وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (Duce & España, 2003, p. 2)

أما **المنظمة العالمية للتجارة** فتعرفه على "انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دولة مضيفة) وذلك مع نية تسييرها " (كريمة، 2011، صفحة 5)

وحسب تعريف الاونتكاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها ". (Alasrag، 2005، صفحة 5).

ومن المفاهيم المهمة **للاستثمار الأجنبي المباشر** يرى **عبد السلام أبو قحف:** أنه نوع من الاستثمار الذي ينطوي على المستثمر الأجنبي لمشروع معين ،سواء بقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، هذا بالإضافة إلى استفادة الدولة المضيفة من كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في شتى المجالات. (بوشقيفة و د مويسي، 2018، صفحة 140)

مما سبق نستنتج أن كل المفاهيم تصب في قالب واحد وهو أن **الاستثمار الأجنبي المباشر** هو : الاستثمار الذي يقوم فيه المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو مؤسسة بتوظيف رؤوس أمواله وتقنياته التكنولوجية وخبراته في مشروع معين في الدولة المضيفة، على أن يكون له الحق في السيطرة على الإدارة والتنظيم سواء بشكل مشترك أو يكون له السيطرة الكاملة على هذا المشروع.

2-3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **إنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية على المدى الطويل**: يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحديث الهيكل الصناعي للدولة المضيفة، إذ يوفر العديد من الصناعات التي تمد المشاريع الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المتممة التي تنتج مشاريع مكملة للمشاريع الأجنبية أو ورش الصيانة والإصلاح التي قد تحتاج إليها تلك المشاريع، وكذا يعمل على تقوية وزيادة تنافسية الشركات المحلية وذلك بنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى هذه الشركات عن طريق التقليد الذي يتم بمراقبة ونسخ أساليب الإنتاج الجديدة أو الابتكارات

التنظيمية والإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية في السوق المحلية، وكذا يعمل على زيادة الانفتاح التجاري، حيث أن الاستثمار الأجنبي يمد الصناعات المحلية بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة ورؤوس الأموال والارتباط بالأسواق الخارجية، وهذا ما يجعل المنتجات المحلية متنوعة وذات جودة. (مولوة و مزيود، 2020، صفحة 256)

- **الحد من مشكلة البطالة:** حيث تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الناتج المحلي للدولة المضيفة، وهذا ما يساهم في نمو الطلب على العمالة وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة. (عبير، 2016، صفحة 539)

- **دعم ميزان المدفوعات:** حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على تغيير هيكل التجارة الخارجية للبلد من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري. (د.ناصري، 2019، صفحة 237)

3-3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك نوعان من الاستثمارات الأجنبية المتمثلة أساسا في الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والمشروع المشترك وسنوضحها فيما يلي:

1-3-3 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

المشاريع الاستثمارية التي تكون مملوكة للمستثمر الأجنبي بالكامل، وللإشارة هذه المشاريع تتمثل في إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. (بوكلثوم و داوود، ن، صفحة 4) ويعتبر هذا النوع المفضل لدى هذه الشركات.

وبالرغم من كبر حجم إنتاجها إلا أن الدول النامية تتردد إزاءها وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي، وحذرا من سيطرة احتكار هذه الشركات على أسواق الدول المضيفة (عطاالله، 2010، صفحة 163) ،بالمقابل هناك دول نامية في شرق آسيا تقبل ولا تخشى تملك الشركات متعددة الجنسيات تملكا كاملا كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، من هذه الدول (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) ،وفي أمريكا اللاتينية مثل (البرازيل والمكسيك)، وأيضا في بعض دول إفريقيا. (عامر، ن، صفحة 341)

2-3-3 المشروع المشترك :

هو اتفاق بين طرفين احدهما مستثمر محلي وآخر أجنبي (بغض النظر سواء كانوا أشخاص أم مؤسسة) أو بين دولتين ، حيث يشترك الطرفان في التمويل أو يستقل الطرف الأول (المستثمر

المحلي) بالملكية للمشروع بينما يتولى الآخر الإدارة والتوزيع... (بقاط و محلوس، 2021، صفحة 159) (الغرباوي، 2020، صفحة 39)

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأكثر تفضيلا من طرف الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، أهمها تخفيض السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني الزيادة في رؤوس الأموال والمساهمة في التنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات. (عطاالله، 2010، صفحة 163)

3-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقف المناخ الاستثماري الجيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المحددات التالية:

- **البيئة السياسية:** إن تحقيق الدولة المضيفة لبيئة سياسية ذات امن واستقرار سياسي، يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (القادر، 2020، صفحة 80)
- **البيئة الاقتصادية:** تعد المحددات الاقتصادية أهم محفز للمستثمر الأجنبي والمتمثلة في:

- **حجم السوق ونموه:** يتمثل الفرق بين حجم السوق ونموه في أن حجم السوق المحلية يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أما نمو السوق فيقاس بعدد السكان، يعد حجم السوق عامل مهم لجذب الاستثمار الأجنبي لكنه ليس أساسي بقدر نمو السوق ، حيث أن السوق الذي يتميز بديناميكية كبيرة وتوسعا يحوز على فرص جديدة للاستثمار. (غريب، 2012، صفحة 102) (بن حسين، 2009، صفحة 57)
- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** أي توفير نظام اقتصادي تمتاز سياساته (النقدية والمالية) بمصداقية وشفافية وعدم وجود تغييرات عشوائية في قوانينه (غريب، 2012، صفحة 102) ،وهذا ما يضمن عدم تعرض رؤوس أموال المستثمرين الأجانب إلى المخاطرة.
- **توفر اليد العاملة المؤهلة:** يعد رأس المال البشري ذو المهارات والكفاءات التقنية العالية عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الشركات المستثمرة في الدول المضيفة تحوي على تقنيات إنتاج متطورة تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة لاستخدامها ونقلها (ناجي، 2009، صفحة 57) ، فدولة الإمارات تزخر بالقوى العاملة الماهرة، متعددة الثقافات ،متنوعة وتعتبر اللغة العربية والانجليزية اللغتان الرئيسيتان في العمل، حيث أن الإمارات تسعى إلى أن تكون حاضنة للمهنيين ذوي المهارات العالية

ورأس المال البشري الموهوب في كافة القطاعات الاقتصادية الديناميكية، وهذا وفقا لوزارة الاقتصاد لدولة الإمارات.

- **توفر البنية التحتية الملائمة:** يساهم توفر البنية التحتية في التكاليف وبالتالي الزيادة في أرباح الأموال المستثمرة، وهذا ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر (عادل و احمد، 2018) ،تحتوي دولة الإمارات على بنية تحتية متطورة مما جعل منها موقعا استراتيجيا، حيث تضخ الاستثمارات ورؤوس الأموال في مشاريع كبرى للنقل العام والطاقة المتجددة، تمتلك 10 مطارات رئيسية، و12 ميناء بحويا وشبكة طرق وجسور لا مثيل لها، و6 ناقلات وطنية، مما يتيح سهولة الوصول إليها، وهذا وفقا لوزارة الاقتصاد لدولة الإمارات.
- **الحو افز الضريبية والمالية:** كخفض الحواجز الجمروكية أو إلغائها – الإعفاءات الضريبية وهذا ما يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي، فقد قامت دولة الإمارات بإعفاء المستثمرين والعاملين من الضريبة على الدخل الشخصي وحتى الضرائب التجارية، وهذا من خلال توقيع أكثر من 135 اتفاقية ازدواج ضريبي سارية مع دول تنتشر في القارات الخمس، بما في ذلك الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، كما أن دولة الإمارات خفضت التعريفة الجمركية بين 0 و 5 % فقط، حيث تتصدر الإمارات المرتبة الثالثة عالميا والمرتبة الأولى عربيا في إعادة التصدير، وهذا حسب وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات.

- **البيئة القانونية:** إن الإطار القانوني الذي يضبط الاستثمار في الدولة المضيفة من العوامل المحفزة لجذب المستثمر الأجنبي، وذلك لتوفره على قواعد قانونية تحمي المستثمرين الأجانب كإصدار تشريعات تضمن الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية مثل التوقيف، وهذا دون المساس بحقوق الدولة المضيفة كعدم سماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على ثرواتها الاقتصادية الوطنية وإحلال المنافسة غير المتكافئة، وهذا حفاظا على أمنها وسلامتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (النور، 2017، الصفحات 293-292) ،وقد قامت دولة الإمارات بإبرام 101 اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات من جميع المخاطر غير التجارية مثل المصادرة، الحجز القضائي، التجميد والسماح بإنشاء الاستثمارات، ومنح التراخيص لهذه الاستثمارات، وهذا طبقا لوزارة الاقتصاد لدولة الإمارات.

- **البيئة الإدارية:** أي تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في الدولة المضيفة، وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة استثمارية تتخللها سرعة الإجراءات وبساطتها ووضوحها وتنعدم من

كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد. (مريم، 2021، صفحة 200) (جمال، 2013، صفحة 181) وتتميز في هذا الشأن دولة الإمارات التي احتلت المركز 16عالميا بسهولة ممارسة الأعمال من بين 190 دولة، فقد هيأت بيئة استثمارية عصرية ووضعت السياسات التي تسهل وتسرع تأسيس الشركات عبر المنصات الإلكترونية، وهذا حسب وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات. (المتحدة، ن)

4- دراسة تطبيقية حول الاقتصاد في دولة الإمارات (1996-2021):

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر تجربة رائدة في مجالي الحوكمة المالية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سخرت كل قواها للنهوض والتخلص من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع منفتح قائم على المعرفة والمنافسة.

1-4 التحليل الوصفي للمتغيرات :

قبل التطرق إلى التحليل الوصفي وجب أولا التعريف بمتغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

المتغيرات المستقلة : - مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص: (DC)

- مؤشر مكافحة الفساد: (CC)
- مؤشر فعالية الحكومة: (EG)
- مؤشر الاستقرار السياسي:(PS)
- مؤشر سيادة القانون: (RL)
- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) :(RQ)
- مؤشر المشاركة والمساءلة: (VA)

يتم التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال مجموعة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية والتي تتمثل في المتوسط الحسابي والوسيط المنوال واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام معامل التفلطح **Skewness** ومعامل التناظر **Kurtosis** وكذا احتمالية **jarque-Bera**

الجدول 8: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FDI	DC	CC	GE	PS	RL	RQ	VA
Mean	7.79E+09	56.6457	0.846	1.050	0.814	0.598	0.721	-0.905
Median	9.18E+0.9	58.7200	1.070	0.990	0.860	0.640	0.690	-0.910
Maximum	2.07E+10	87.9100	1.270	1.501	0.990	0.910	1.090	-0.410
Minimum	-9.85E+08	29.2200	-0.010	0.520	0.560	0.270	0.110	-1.190
Std. Dev	6.37E+09	19.5116	0.448	0.306	0.132	0.192	0.258	0.226
Skewness	0.286402	-0.0017	-1.178	0.027	-0.351	-0.159	-0.393	0.730
Kurtosis	2.271103	1.4956	2663637	1.640	1.850	1.825	2.589	2.477
jarque-Bera	0.931012	2.4516	5.433	1.773	1.738	1.419	0.758	2.307

Probability	0.627817	0.2935	0.066	0.411	0.419	0.491	0.685	0.315
Sum	2.03E+11	1472.79	19.470	24.16	18.74	13.77	16.60	-20.83
Sum Sq. Dev	1.01E+21	9517.60	4.420	2.066	0.580	0.817	1.473	1.124

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ متوسط تطور معدل نموه في الفترة 1996-2021 بـ7.79E+09 وهو معدل عالي يثبت أن للإمارات قدرة هائلة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت اكبر قيمة للاستثمارات الوافدة 2.07E+10 واقل قيمة -9.85E+08 ،وبالنظر إلى معاملي التفلطح و التناظر فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن **jarque-Bera** = 0.931012 وهي اكبر من 0.05، بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري نجدها مرتفعة فقد بلغت وهو ما يفسر بالتقلبات العالية إلى حد ما على مستوى متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بالنسبة للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فقد بلغ متوسط تطور معدل نموه في الفترة 1996-2021 ب 56.6457 وهو ما يثبت أن القطاع المالي للإمارات متقدم، وقد بلغت اكبر قيمة للائتمان المحلي للقطاع الخاص 87.91 واقل قيمة 29.22 ،وبالنظر إلى معاملي التفلطح و التناظر فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن **jarque-Bera** = 2.4516 وهي أكبر من 0.05 ،بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري نجدها متوسطة فقد بلغت 19.5116 وهو ما يفسر بالتقلبات المتوسطة إلى حد ما على مستوى متوسط الائتمان المحلي.

- بالنسبة لمؤشرات مكافحة الفساد وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي ونوعية الإجراءات التنظيمية فقد بلغ متوسط تطور معدل نموهم في الفترة 1996-2021 على التوالي 0.846، 1.050، 0.814 ،0.721 وتعتبر هذه المعدلات جيدة، وهذا بالنظر إلى أن مؤشرات الحوكمة العالمية الستة محصورة بين 2.5- و 2.5+ ما يثبت أن الإمارات تسعى جاهدة لمحاربة ومكافحة شتى أنواع الفساد، وأن للحكومة الإماراتية استراتيجيات وخطط تسعى لتحقيقها بشكل فعال، وكذا سهولة ممارسة الأعمال على مستواها ،كما أنها تتمتع باستقرار سياسي، وبالنظر إلى معاملي التفلطح و التناظر فان المؤشرات سابقة الذكر تتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن **jarque-Bera** اكبر من 0.05، بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري نجدها ضعيفة والتي بلغت بين 0.132و 0.448 وهو ما يفسر ضعف التقلبات على مستوى متوسطاتها .

- بالنسبة إلى مؤشر المشاركة والمسائلة فقد بلغ متوسط تطور معدل نموه في الفترة 1996-2021 ب 0.905- وهو ما يدل على ضعف قدرة مواطني دولة الإمارات على المشاركة في

اختيار حكومتهم، وكذا حرية التعبير عن الرأي وهذا بسبب نظام الحكم فيها (حكم ملكي) متقدم، وقد بلغت اكبر قيمة للمشاركة والمساءلة 0.410- واقل قيمة 1.190- ،وبالنظر إلى معاملي التفلطح و التناظر فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن **jarque-Bera** = 2.307 وهي أكبر من 0.05 ،بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري نجدها ضعيفة فقد بلغت 0.226 وهو ما يفسر بضعف التقلبات على مستوى متوسط المشاركة والمساءلة.

2-4 تحليل التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:

لتقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر تم استخدام أسلوب تحليل التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع وذلك بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews12

والذي يعتمد على الخطوات التالية :

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
- تحديد درجات الإبطاء المثلى.
- دراسة ارتباط البواقي وتجانس الأخطاء.
- اختبار F-Bounds test

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : من خلال اختبار ديكي فولر augmented Dickey Fuller Unit Root Test ونلاحظ أن مستوى استقرارية السلاسل بين 0 و1 عند مستوى المعنوية 0.05= وقد قامت الباحثة بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات كل على حدا بالاعتماد eviews12 وجمعها في الجدول أدناه :

الجدول 09 :استقرارية السلاسل الزمنية

Prob	FDI	DC	PS	GE	VA	RQ	RL
بوجود قاطع	0.0011	0.0113	0.0000	0.0001	0.0035	0.0004	0.0280
بوجود قاطع واتجاه	0.0048	0.0325	0.0000	0.0004	0.0203	0.0041	0.0462
بعدم وجود قاطع واتجاه	0.0001	0.0009	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 12

تحديد درجات الإبطاء المثلى للنموذج: باستخدام برمجية eviews12

الجدول 10 : درجات الإبطاء المثلى للنموذج

درجة إبطاء النموذج	ARDL(1,0,1,0,0,0,0,1)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

من خلال الجدول أعلاه فان درجة الإبطاء في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في درجة 1)،و درجة الإبطاء 0 في كل من المتغيرات المستقلة على التوالي (نوعية الإجراءات التنظيمية، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص) ،ودرجة الإبطاء 0 في المتغيرات المستقلة الأخرى المشاركة والمساءلة و مكافحة الفساد .

دراسة ارتباط البواقي: من خلال اختبار serial correlation LM test عند مستوى المعنوية 0.05= والنتائج مبينة في الجدول أدناه:

الجدول 10 : ارتباط البواقي

Prob .F(2,13)	0.1669
Null hypothesis	No serial correlation at up 2lags

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: Prob اكبر من 0.05 وقيمتها 0.1669 إذن لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي.

درجة تجانس الأخطاء: عن طرق اختبار Heteroskedasticity tests عند مستوى المعنوية 0.05= والنتائج في الجدول أدناه:

الجدول 11 : درجة تجانس الأخطاء

Prob.F(9,15)	0.1390
Null hypothesis	Homoskedasticity

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن Prob أكبر من 0.05 وتقدر قيمتها ب0.1390 فإن تباين الأخطاء متجانس،

إذن ومما سبق نستنتج إنه لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي وكذا الأخطاء متجانسة.

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع: من خلال القيام باختبار الحدود F-Bounds test لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات وهنا ينتج عنه فرضيتين:

الفرض الصفري: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

الفرض البديل: توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول 12 : F-statistic

Test statistic	القيمة	مستوى المعنوية	الحدود الدنيا	الحدود العليا
F-statistic	6.039321	%10	1.92	2.89
K	7	%5	2.17	3.21
		%2.5	2.43	3.51
		%1	2.73	3.9

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات

f-statistic =6.039321 وعند مقارنتها بالحدود الدنيا والحدود العليا نجد هذه القيمة اكبر من جميع الحدود، وبالتالي وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،وبالتالي نرفض الفرض الصفري.

الجدول 13 : منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع*ARDL*

المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية
C	-1.7E+10	1.01E+10	0.000000	0.0000
FDI	0.361643	0.149294	2.422356	0.0417
DC	1.27E+08	77099862	0.000000	0.0000
CC	1.45E+10	3.10E+09	0.000000	0.0000
GE	-1.92E+10	5.50E+09	0.000000	0.0000
PS	-7.87E+09	7.18E+09	0.000000	0.0000
RL	-1.96E+10	7.26E+09	0.000000	0.0000
RQ	5.24E+09	3.00E+09	0.000000	0.0000
VA	3.57E+10	1.45E+10	0.000000	0.0000
D(CC)	3.88E+09	2.64E+09	0.000000	0.0000
D(VA)	-1.68E+10	9.54E+09	0.000000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات eviews 12

5- مميزات تجربة الإمارات:

- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي والذي حققته خلال 50 سنة الماضية، حيث كان اقتصاد هذه الدولة سنة 1971 يعتمد على 90 %على النفط كمورد أساسي لها، وقد قلصت هذه النسبة إلى 29% سنة 2020، واستطاعت الانتقال إلى اقتصاد غير نفطي يعتمد على قطاعات مختلفة بنسبة 71% ،كقطاع

التجارة والصناعة، والنقل ،العقارات ،المعلومات والتكنولوجيا، القطاع العلمي والقطاعات الخدماتية المتطورة كالتعليم والصحة، وهذا ما أقرت به وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات .

- حقق اقتصاد الإمارات قفزات هائلة خلال 3 سنوات فقط ووفقا للتقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2020 ،حيث احتلت المرتبة 16 عالميا من ضمن 190 دولة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ،وهذا ما أدى إلى تعزيز مكانتها كوجهة مثالية للاستثمار، ويعود السبب في ذلك لكون أن دولة الإمارات تتميز ببيئة قانونية وتنظيمية داعمة للإعمال وتمتعها بالشفافية تامة من خلال سياسة البيانات المفتوحة وإتاحة المعلومات للمستثمرين، بالإضافة إلى تميزها بقلة الفجوة الائتمانية ليأخذ منحى ايجابي سنة 2021 فحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لسنة 2021 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية احتلت المرتبة 8 عالميا على كفاءة الأعمال و3 عالميا في الكفاءة الحكومية و7 عالميا في محور الجذب

- وحسب جريدة البيان الإماراتية أن دولة الإمارات قامت بجذب استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2021 تصل قيمتها إلى 20.7 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 4% عن العام 2020، لتتصدر المرتبة الأولى عربيا مستحوذة على 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية، والبالغة 52.9 مليار دولار أمريكي وهذا ما أوضحه التقرير الصادر الذي يرصد نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021 في دول العالم مقارنة مع عام 2020، وقد استحوذ قطاع النفط والغاز والطاقة على اكبر نسبة بلغت 59 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة، ثم يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 10% ، فقطاع الخدمات المصرفية والمالية والتامين، وقطاع العقارات وأنشطة الإدارة التطوير بنسبة 7 %، ثم قطاع الرعاية الصحية بنسبة % 6 ،وأخيرا قطاع التصنيع بنسبة % 5، وهذا ما أدى إلى اقتصاد متنوع قائم على المنافسة والانفتاح قلص فيه الاعتماد على النفط إلى اقل من الثلث. (الاماراتية، 2023)

- وحسب وزير التجارة الخارجية معالي عبد الله بن طوق المري إن المكانة التي احتلتها الإمارات ليست وليدة الصدفة، وإنما نتاج لرؤية واضحة تتبناها الدولة من اجل تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية عالمية ، وهذا ما تعكسه سياساتها لتحفيز الاستثمار الأجنبي كالإقامة الذهبية للمستثمرين ،وسهولة ممارسة الأعمال، وكذا تخصيص جهات داعمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات المحلية، ففي أبو ظبي يوجد مكتب أبو ظبي للاستثمار وموقعه الالكتروني (مكتب أبو ظبي للاستثمار) ،وفي دبي توجد مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار وموقعها الالكتروني (مؤسسة دبي

لتنمية الاستثمار) ،وفي الشارقة يوجد مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر وموقعه الالكتروني مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر (استثمر في الشارقة).

6- تحليل النتائج:

من خلال الجدول فإنه:

- وجود علاقة طردية معنوية بين الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد الائتمان المحلي للقطاع الخاص زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الإمارات وبالتالي له تأثير ايجابي، وما يعزز هذه النتيجة هو أن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- وجود علاقة طردية معنوية بين مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي كلما زادت مكافحة الفساد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الإمارات ، وما يعزز هذه النتيجة هو أن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 ،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- بالنسبة لكل من فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وكذا سيادة القانون فنلاحظ وجود علاقة عكسية معنوية بين هذه المتغيرات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات ،ويمكن تفسير هذه النتائج بأنه على الرغم من محاولات دولة الإمارات في إرساء وتطبيق مؤشرات الحوكمة إلا أن تجربتها لازالت تحتوي على نقائص تحول بينها وبين جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي بالكميات الهائلة كما في الدول الغربية، ولكن بالرغم من كل هذا إلا أن الإمارات تعتبر الدولة الوحيدة والرائدة في الدول العربية التي حققت نتائج مذهلة في مجال الحوكمة وهذا حسب جدول ص 442 مؤشرات الحوكمة في الدول العربية حسب دراسة التي أجريت من قبل الباحثة الأستاذة السبتي لطيفة بعنوان اثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية دراسة تطبيقية للفترة 1996-2019 ،وهذا ما ينفي صحة الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة.

- وجود علاقة طردية بين نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زادت نوعية الإجراءات التنظيمية زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السادسة.

- وجود علاقة طردية بين نوعية المشاركة والمساءلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زادت المشاركة والمساءلة زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات، إلا انه من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنها سالبة أي أن قيمتها جد ضعيفة، وهذا ما يستلزم بذل المزيد من الجهود من قبل دولة الإمارات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السابعة .

7- خاتمة :

من خلال دراستنا لمؤشرات الحوكمة المالية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نستنتج أن تجربة الإمارات هي تجربة عريقة ورائدة في هذا المجال ويجب على الجزائر إتباعها وهذا لان اقتصاد الدولتين قائم على النفط كمورد أساسي، إلا أن الإمارات اتبعت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات خلال خمسين سنة الماضية، وهذا ما أدى إلى تنوع اقتصادها وعدم اعتمادها على النفط.

ومن النتائج المستقاة من خلال دراستنا لتجربة الإمارات ما يلي:

- أن التجربة الإماراتية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر حققت تنويعا اقتصاديا للدولة ومكانة رائدة وذلك بسبب فعالية الحكومة، حيث أن الحكومة الإماراتية تعتمد على رؤية واضحة واستراتيجيات تنموية فعالة وأهداف تقوم بتحقيقها .
- أن دولة الإمارات تقوم بتقسيم استثماراتها في مختلف القطاعات وليست فقط حكر على قطاع النفط كما في الجزائر.
- تتمتع دولة الإمارات باليد العاملة المؤهلة.
- توفر الإمارات مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات الأجنبية، كتوفيرها للإقامة الذهبية للمستثمرين.
- تعمل دولة الإمارات على تسهيل كافة الإجراءات للتخلص من البيروقراطية لسهولة ممارسة الأعمال، بهدف تعزيز القطاع الخاص وتنميته من جهة ،وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.
- تحوي الإمارات على نظام مالي متطور خال من الأزمات ويوفر تمويلات للقطاع الخاص.
- تسعى دولة الإمارات إلى مكافحة الفساد، وهذا ما أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوكمة التي يؤدي غيابها إلى وجود ظاهرة الفساد.
- أن دولة الإمارات تتميز ببيئة قانونية وتنظيمية داعمة للأعمال.

8- قائمة المراجع:

أولا: باللغة الأجنبية :

- (WGI), T. W. (n). *The Worldwide Governance Indicators*. Retrieved 07 12, 2023, from The Worldwide Governance Indicators: http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents

- ABOUDRAR, M. A. (2012). *Gouvernance financièère au re au Maroc Maroc Etat des lieux et perspectivesEtat des lieux et perspectives.* Maroc: Institut Supérieur de l'AdministrationProgramme « Agora de la gouvernance ».
- bank, w. (n). *monetary sector credit to private sector*. Retrieved 8 4, 2023, from the world bank: https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.AST.PRVT.GD.ZS?locations=AE
- Duce, M., & España, B. d. (2003). *Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note.*
- E litan, R., Pomeraino, m., & sandararajan, v. (n). *sector governance : the role of the public and privte sectors.* washington: brooking institution.
- Hussien Alasrag 1) .december, 2005 .(*Foreign Direct Investment Development Policiesin the Arab Countries* تم الاسترداد من Munich Personal RePEc Archive (MPRA.(

ثانيا :باللغة العربية:

- بلخباط جمال. (2013). تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى بعض الدول العربية. *مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، 12* (3)، 175-208.
- بن حسين ناجي. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. *Revue Des Sciences Humaines ، 20* (2)، 53-83.
- بهاشمي جهيزة. (2022). مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي -الجزائر وتونس نموذجا -. *مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، 4* (1)، 157-176.
- بوضياف عبير. (2016). اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية ، 16* (02)، 534-548.
- بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث ، 10* (10)، 99-110.
- تومي مريم. (2021). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر. *مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، 5* (2)، 196-209.
- جهيزة بلهاشمي، و منى بسويح. (2021). دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الاداء الاقتصادي لدولة الصين -دراسة قياسية للفترة الممتدة 1996-2017. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 6* (2)، 160-149.
- حميد بوشقيفة، و مروة د مويسي. (2018). الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ، 01* (02)، 158-137.
- حنان بقاط، و زكية محلوس. (2021). الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2018. *مجلة ابحاث ادارية واقتصادية ، 15* (3)، 155-186.

- د بن مسعود عطاالله. (2010). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية- ، 24* (1)، 160-177.
- د سامح عبد المطلب عامر. (ن). *ادارة الاعمال الدولية* . مصر القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع .
- سمرود عبد القادر. (2020). ديناميكية الاستثمار الاجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية. *مجلة القانون العقاري ، 7* (1)، 76-98.
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). *الاستثمار الاجنبي المباشر: مابين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة واثره على النمو الاقتصاد في الدول النامية* . مصر الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- صحيفة البيان الاماراتية. (2023). تقرير أونكتاد 2022 : الإمارات الأولى عربياوال19 عالمياًفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. *صحيفة البيان الاماراتية* .
- عبد الله عادل، و علي احمد احمد. (2018). محددات الاستثمارالأجنبي المباشر-بالتطبيق على السودان للفترة (1980-2015م). 280-308.
- قويدري كريمة. (2011). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر . جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر .
- مراد مولوة، و ابراهيم مزيود. (2020). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على انتاجية القطاع الصناعي بالجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، 6* (2)، 251-271.
- ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية البحوث الاقتصادية ، 31* (ب)، 53-83.
- نعيمة بوكلثوم، و خيرة داوود. (ن). الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1998 2010.
- نفيسة د.ناصري. (2019). اثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على ارصدة ميزان مدفوعاتها لعينة من دول MENA. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 5* (3)، 244-229.
- هبال عبد النور. (2017). قانون الاستثمار و البيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تقييمية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 4* (1)، 286-300.
- وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة. (ن). *ازدهر في الامارات* . تاريخ الاسترداد 19 8, 2023، من وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة : https://www.moec.gov.ae/investment-environment

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات في الجزائر – دراسة قياسية (2021-1999)

The Impact of Public Investments on Export Diversification in Algeria - An Econometric Study (1999-2021)-

راضية زهيوة[1]، صراح بن لحرش[2]

[1] مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين-أم البواقي (الجزائر)، radia.zehioua@univ-oeb.dz

[2] مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين-أم البواقي (الجزائر)، benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع تنويع الصادرات بالجزائر ومدى تأثير سياسات الاستثمار العمومي المتعاقبة خلال الفترة 1999- 2021 على تنويع الصادرات، وذلك من خلال قياس تنويع الصادرات باستخدام مؤشر هرفندال-هيرشمان واستعراض تطور نفقات التجهيز كمتغير ممثل لتطور مشاريع الاستثمارات العمومية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن قطاع المحروقات لايزال يسيطر على الصادرات بالجزائر بدليل قيم مؤشر هرفندال-هيرشمان التي تم حسابها. جاءت معظم هذه الأخيرة فوق 0.90 أي ضعف التنويع. كما بينت نتائج الدراسة القياسية التي تمت بالاعتماد على برنامج *eviews 09* انعدام أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات خلال الفترة 1999-2021.

الكلمات مفتاحية: تنويع الصادرات، الاستثمارات العمومية، مؤشر هرفندال- هيرشمان،نفقات التجهيز،قطاع المحروقات.

تصنيف **JEL: F10، H54، C10**.

Abstract:

This study aims to identify the reality of export diversification in Algeria and the extent of the impact of successive public investment policies during the period 1999-2021 on export diversification, by measuring export diversification using the Herfindahl-Hirschman index and reviewing the development of equipment expenditures as a representative variable for the development of public investment projects.

Through this study, we concluded that the Oil-sector still dominates on exports in Algeria, as evidenced by the values of the Herfindahl-Hirschman index that were calculated, as most of the latter came above 0.90, and the results of the study, which was conducted based on the eviews 09 program, showed that there was no impact of public investments on export diversification during the period 1999-2021.

Keywords: Diversification of exports, Public investments, Herfindahl-Hirschman index, Equipment expenditures, Oil-sector.

Jel Classification Codes: F10, H54, C10.

* **المؤلف المرسل:** راضية زهيوة، radia.zehioua@univ-oeb.dz

1.مقدمة:

حرصت الدول المتقدمة على تطوير جميع قطاعاتها الاقتصادية خاصة تلك التي تمتلك فيها مزايا تنافسية تأهلها من تبوأ مكانة اقتصادية مرموقة. فقد أصبحت اقتصادياتها قوية، متنوعة ومتينة بعيدة عن التأثيرات الخارجية و الصدمات الاقتصادية. يمكن إرجاع هذا التطور والتقدم الاقتصادي لهذه الدول إلى اعتمادها على إستراتيجية التنويع الاقتصادي عامة وتنويع الصادرات أساسا.

على غرار الدول المتقدمة، تسعى الدول الريعية ذات الاقتصاد الهش- نتيجة اعتماده على سياسة المورد الوحيد- إلى تبني سياسات تضمن لها تفعيل القطاعات الإستراتيجية المنتجة. تتمثل هذه الأخيرة في القطاع الزراعي، الصناعي، السياحي، الطاقات المتجددة وغيرها قصد خلق الثروة و تأمين الايرادات الضرورية. يكمن تحقيق هذا من خلال عدة متغيرات. تأتي الاستثمارات العمومية كمتغير يمكن توجيهه لتنشيط القطاعات الإستراتيجية.يسمح لها هذا المتغير استغلال كافة الموارد و الطاقات الإنتاجية التي تضمن تراكم القدرات الذاتية، توليد موارد متجددة. بهدف بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي وصولا لتنويع الصادرات.

يتفق الجميع على الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر بحيث تمثل نقطة تقاطع تربط أوروبا ،أفريقيا و دول المغرب العربي. فضلا عن ذلك، تزخر بتنوع مواردها الطبيعية، موقعها الجغرافي الملائم لإقامة مشاريع اقتصادية مختلفة. بالرغم من هذه المزايا الجيو-اقتصادية، يظل اقتصاد الجزائر من أكثر الاقتصاديات الريعية التي تتركز صادراتها أساسا بنسبة 90 % على الصادرات النفطية. تشكل هذه الأخيرة بين 60٪ إلى 70 ٪ من مدا خيل الميزانية و أكثر من 40٪ من الناتج المحلي الخام. يجعل هذا الوضع اقتصاد الجزائر عرضة لأزمات اقتصادية و اجتماعية كلما انخفض سعر النفط. من هنا تقف الجزائر أمام حتمية التحرك قصد إيجاد حلول و استراتيجيات واضحة قائمة على الاستثمارات العمومية التي تمس قطاعات مختلفة غير الصناعات الاستخراجية من أمثال البنى التحتية، النقل، السياحة، التعليم، التكنولوجيا الحديثة و غيرهم لدورها في التنمية و التنوع من خلال تشجيع حركية الاستثمارات و فتح نطاق الحرية الاقتصادية في بيئة الأعمال.

الإشكالية:من خلال ما تطرقنا إليه، تتجلى إشكالية الدراسة ضمن التساؤل التالي:

"ما هو أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات بالجزائر؟ "

من خلال هذه الإشكالية، نطرح بعض الأسئلة الفرعية التي تخدمها:

- كيف يمكن حساب و قياس تنويع الصادرات؟

- ماهو واقع تنويع الصادرات في الجزائر؟ وفيما تتمثل بنية الصادرات؟
- كيف يساهم الاستثمار العمومي في الجزائر على تنويع الصادرات لفترة الدراسة؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي و ما تفرع عنه من أسئلة، نستعين بالفرضية الرئيسية.

الفرضية الرئيسية:

تؤثر الاستثمارات العمومية إيجابا على تنويع الصادرات الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

- حققت الجزائر تنويعا في صادراتها خلال الفترة الممتدة من 1999 الى 2021؛
- تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية الجزائرية في دعم و تنويع الهيكل الإنتاجي .

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة في:

- الوقوف عند بعض مؤشرات قياس تنويع الصادرات؛
- معرفة واقع تنويع الصادرات في الجزائر؛
- دراسة أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- قياس أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات بالجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها من خلال اهتمام الجزائر بمسألة البحث عن الخيارات والسياسات الهادفة لإعادة هيكلة التركيبة السلعية لقطاع الصادرات الوطنية بما يسمح أساسا بتنويع الصادرات خارج المحروقات.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتضمن وصف المتغيرات، بالمقابل جاءت الدراسة الكمية لقياس أثر الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات. باستخدام برنامج التحليل الإحصائي eviews09.

2.تنويع الصادرات بين النظري و الو اقع الجز ائري:

تجدد النقاش حول إشكالية التنويع في السنوات الأخيرة، نظرا لأهميته البالغة في اقتصاديات دول العالم.

1.2مفهوم تنويع الصادرات:

يقصد بتنويع الصادرات تغيير في هيكل الصادرات عبر تعديل حصة المنتجات الموجه للتصدير أو عبر إضافة منتجات جديدة، بشكل عام هو التوسع في سلة الصادرات(djoudane,2021,p 202). يشير أيضا الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات قديمة أو تزويد الأسواق القديمة بمنتجات جديدة(مزوزي، قويدر، 2020، صفحة 304).

كما يعني قدرة الأجهزة الإنتاجية لدولة ما على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية و غيرها إلى دول و أسواق عالمية. تهدف من خلالها تحقيق قيمة مضافة ونمو اقتصادي(طويل، علاوي، 2020، صفحة 41).

يمكن القول في الأخير أن تنويع الصادرات هو التوسع في تشكيلة المنتجات المصدرة،و/أو استهداف أسواق جديدة لتصريف هذه الأخيرة. يأتي هذا التنويع للتقليل من خطر الاعتماد على المورد الوحيد و تحقيق مصادر عديدة للدخل.

يمكن تمييز خمس أنواع مرتبطة بتنويع الصادرات نذكر ها :(djoudane, 2021, p 203).

التنويع الأفقي: يترجم هذا الأخير اقترح منتجات جديدة للتصدير انطلاقا من نفس الجهاز الإنتاجي،تلجأ المؤسسات لهذا النوع بالنظر لقلة مخاطره.

التنويع العمودي:يعني استخدام المؤسسة لمنتجاتها القديمة كمادة أولية لتصنيع المنتجات جديدة. يسمح هذا النوع من التنويع للمؤسسة باكتساب مهارات جديدة و تحقيق مزايا تنافسية لنشاطها الرئيسي.

التنويع الغير مترابط(La Diversification conglomérale): هو شكل آخر من أشكال التنويع. تستهدف من خلاله المؤسسة أنشطة جديدة لا علاقة لها بنشاطها الحالي. عبر تصنيع منتجات جديدة موجهة لأسواق جديدة. يشكل هذا النوع الأكثر خطورة على المؤسسة لأنه يؤدي إلى تغيير مهم في سلسلة الإنتاج.

التنويع الجغرافي: يتعين عبر هذا النوع من التنويع على المؤسسة الخروج من سوقها التقليدي وولوج أسواق و مناطق جغرافية أخرى أين تختلف فيها عوامل النجاح.

التنويع المركز (La Diversification concentrique):تسعى المؤسسة إلى رفع تشكيلة من منتجاتها الموجهة إلى عملائها الحاليين، ثم استهداف عملاء جديد انطلاقا من منتجاتها القديمة. بعبارة أخرى تشجيع عملائها لزيادة الاستهلاك و الطلب على منتجاتها، وجذب عملاء محتملين.

2.2 مؤشرات قياس تنويع الصادرات:

يقاس تنويع الصادرات بمؤشرات عديدة نذكر من بينها: (حساني، موسي،بدون سنة نشر، صفحة 120) (DIOP, 2019, p 08)

1.2.2 مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI:

يقيس هذا المؤشر البنية التركيبية للمتغير ومدى تنوعه، إذ يتم استخدامه لقياس التنوع في تركيبة ظاهرة ما والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها. استخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لقياس التنوع،صيغته كالتالي:

$$HHI=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

N:تمثل عدد النشاطات؛

Xi:قيمة المتغير في النشاطi؛

X:القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تجدر الإشارة أن قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان تتراوح بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كان هناك تنويع في الصادرات و العكس صحيح.

2.2.2 مؤشر Ogive (the Ogive index):

استخدمهذا المؤشر للمرة الأولى سنة 1938 من قبل Tress. يقيس هذا الأخير انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع، ويعطى بالمعادلة التالية:

$$\textbf{Ogive} = \sum_{i=1}^{N}\frac{\left(Si-\frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

تمثلNالعدد الإجمالي لمنتجات التصدير؛

Siهي اسهام كل سلعة إلى إجمالي الصادرات.

تعني مساواة هذا المؤشر للصفر أن الصادرات موزعة على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو بالتالي تحقيق تنوع كبير في الصادرات، بينما كلما ارتفعت قيمته دل على ضعف التنويع وتركزه في قطاع معين.

3.2.2 مؤشر التركيز: يقيس هذا الأخير مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل، و يعتبر مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركيز و أبسطها.يعطى بالصيغة التالية:

$$G= 1-(X_k-X_{k-1})(Y_k+Y_{k+1})$$

تمثل X_Kالتكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)؛

Y_Kهو التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)؛N عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة.

3.2 تطور الصادرات في الجزائر و إشكالية التنويع:

1.3.2هيكل الصادرات الجزائرية:

يمكن تلخيص هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين1999 إلى 2021 عبر الجدول رقم (01) التالي:

جدول 1 تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1999-2021)

الوحدة النسبة المؤوية

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات المحروقات	96.6	97.3	97.1	96.8	98.1	97.9	98.4	97.9
صادرات خارج المحروقات	3.4	2.7	2.9	3.2	1.9	2.1	1.6	2.1
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات المحروقات	98.2	98.2	98.3	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3
صادرات خارج المحروقات	1.8	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	-
الصادراتالمحروقات	95.7	95.3	96	94.6	94.1	91.3	88.3	-
صادرات خارج المحروقات	4.3	4.7	4.0	5.4	5.9	8.7	11.7	-

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة صادرات المحروقات التي تعدت نسبة 95٪ في أغلب فترة الدراسة، بالمقابل سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال نفس الفترة نسب جد ضعيفة ما يعكس ضعف مساهماتها في هيكل الصادرات. يجعل هذا الجزائر أمام وضع اقتصادي صعب خاصة في ظل تقلبات أسعار المحروقات. سجلت سنة 2021 ارتفاع طفيف في نسبة الصادرات خارج المحروقات و هي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

2.3.2 و اقع تنويع الصادرات بالجزائر:

بغية التعمق أكثر نقوم بحساب مؤشر هرفندال – هيرشمان للتنويع الصادرات لفترة الدراسة،نلخص نتائج المؤشر في الجدول الموالي:

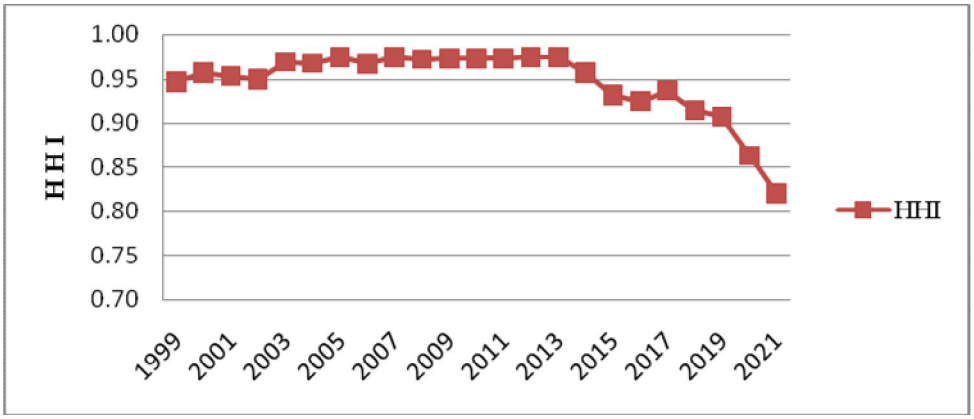
الجدول 2 مؤشر تنويع الصادرات (هرفندال – هيرشمان) للاقتصاد الجزائري
الفترة 1999-2021

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
HHI	0.95	0.96	0.95	0.95	0.97	0.97	0.97	0.97	0.97	0.97
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
HHI	0.97	0.97	0.97	0.97	0.97	0.96	0.93	0.92	0.94	0.91
السنة	2019	2020	2021							
HHI	091	0.86	0.82							

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

جاءت قيم المؤشر تؤكد ما تم استخلاصه من الجدول رقم 1. نلاحظ أن معظم قيم هذا الأخير قريبة من الواحد و هو ما يعكس درجة تركيز عالية جدا.نلاحظ كذلك تسجيل انخفاض في قيم المؤشر خلال الفترة 2015 -2021. نستنتج مما سبق ارتفاع محتشم في تنويع الصادرات بالجزائرية، و للتوضيح أكثر نستدل بالشكل البياني التالي

الشكل 1: مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2021



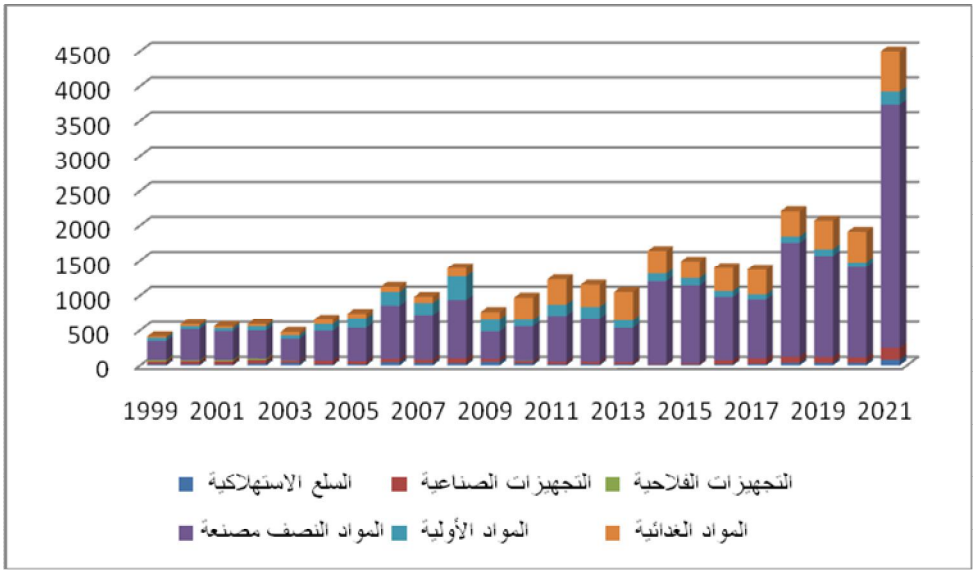
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 2.

3.3.2 أهم المنتجات المصدرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات :

يقدم لنا الشكل أدناه المنتجات المصدرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات. تتمثل هذه الأخيرة: المنتجات النصف مصنعة،المواد الغذائية، المواد الأولية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية، التجهيزات الفلاحية.

تأتي المنتجات النصف مصنعة على رأسها بقيمة 3490 مليون دولار سنة 2021و هي أعلى قيمة لها، ثم تليها المواد الغذائية التي سجلت خلال نفس السنة ما قيمته 576 مليون دولار أي بزيادة قدرها 139 مليون دولار مقارنتا بالسنة السابقة. تليها المواد الأولية بقيمة 182 مليون دولار و التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية و في الأخير التجهيزات الفلاحية.

الشكل 2: صادرات المنتجات الغير نفطية بالجزائر



المصدر :من اعداد الباحثين استنادا للجدول الوارد بالملحق.

4.3.2 زبائن الجزائر:

تصدر الجزائر منتجاتها لدول مختلفة. نقف عبر الجدول أدناه على أهم هذه الدول.

الجدول 3: أهم الدول المستوردة من الجزائر خلال سنة 2022

الدولة	قيمة الصادرات مليون دولار أمريكي	حصة كل دولة	التطور
ايطاليا	17 878,8	٪27.4	٪ +183,7
اسبانيا	8 277,5	٪ 12.7	٪+57,7
فرنسا	6 746,2	٪ 10.3	٪ +44
هولندا	3 583,8	٪ 5.5	٪ +46
تركيا	3 603,2	٪ 5.5	٪ +42,6
بريطانيا	2 849,8	٪ 4.3	٪ +136,8
الولايات المتحدة الأمريكية	2 748,9	٪ 4.2	٪ +77,86
كوريا	2 424,5	٪ 3.7	٪ +38,13
الصين	1 934,6	٪ 2.9	٪ +10,4
بلجيكا	1 636,9	٪ 2.5	٪ +73,14
سويسرا	29,93	٪ 0.08	-

Source :(Ambassade de Suisse en Algérie, rapport économique 2023, p13).

يتضح جليا من الجدول أعلاه أن الدول الأوروبية تمثل المستورد الأكبر من الصادرات الجزائرية بنسبة تقدر 62.78٪.بالمقابل نلاحظ باقي الدول تستورد بنسب ضعيفة جدا تتراوح بين 5.5 إلى 2.5.

4.2 محددات تنويع الصادرات:

يشكل تنويع الصادرات دور مهم في التنمية الاقتصادية، غير أن تحقيقه يعتمد على عدة عوامل نذكرها:(KAMGNA, 2007, p 5).

- **العوامل المادية:** تتمثل في الاستثمار، النمو الاقتصادي و رأس المال البشري؛
- **السياسات العامة:** تتمثل في السياسات المالية، التجارية و الصناعية لدورها في رفع الطاقة الإنتاجية؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:**كسعر الصرف و التضخم. ارتفاع هذا الأخير يؤثر سلبا على بيئة الأعمال ،لا يحفز على الاستثمار و يعرقل التنويع؛
- **العوامل المؤسساتية**: تتمثل في مدى تطبيق معايير الحوكمة، بيئة الاستثمار والاستقرار الأمني؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة انفتاح الأسواق و التبادل التجاري في مجال السلع، الخدمات ورأس المال (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، الوصول إلى التمويل و التسهيلات البنكية.

يمكن للاستثمار و اليد العاملة الماهرة المساهمة في تنويع الصادرات، كما يساعد توفر البنية التحتية الجيدة و الخدمات الأساسية في الرفع من معدلات الإنتاج و تنوعه. تطبيق معايير الحوكمة كذلك و الاستقرار الأمني يحفز الاستثمار الأجنبي و الخاص.

3. ماهية الاستثمارات العمومية و تطور حجم الانفاق عليها بالجزائر:

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة التي تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يأخذ هذا الأخير عدة أشكال. يأتي في مقدمتها الاستثمارات العمومية التي سنعالجها ضمن هذا العنصر.

1.3 مفاهيم حول الاستثمارات العمومية:

يشير مفهوم الاستثمارات العمومية إلى الإنفاق الحكومي المخصص لمشاريع البنية التحتية المادية مثل المطارات،الطرق، السكك الحديدية ...إلخ، ومشاريع البنية التحتية الغير مادية مثل الابتكار البحث و التطوير (OCDE, 2014, p 2). كما يلخصها البعض في كافة أوجه الإنفاق العام الهادفة لتحقيق المنفعة العامة وزيادة الطاقة الإنتاجية للدول.

ينقسم هذا الإنفاق إلى نوعين:(سعودي، 2015-2016، صفحة 48)

نفقات ذات الطبيعة الاستثمارية:تنقسم بدورها إلى قسمين:

- الاستثمارات الإنتاجية الجديدة:يؤثر هذا النوع بصفة مباشرة على الطاقة الإنتاجية عبر زيادة الإنتاج أو تقليص تكاليفه في القطاعات التي تقدم إنتاجا ماديا كالصناعة...، و تؤثر بصفة غير مباشرة في القطاعات التي تخدم و الجهاز الإنتاجي كالنقل و البناء.

- الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة: تخص الهياكل المنشأة ذات أهداف اجتماعية وثقافية كالجامعات، المستشفيات ...لها أثر غير مباشر على الإنتاج لكنها تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية.

نفقات ذات الطبيعة الإنتاجية: تهدف هده الأخيرة إلى زيادة الإنتاج أو تحقيق التنمية الاقتصادية، و تنقسم إلى: نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي.

2.3 دو افع ومعوقات الاستثمارات العمومية:

تعد الاستثمارات العمومية من الاهتمامات الأساسية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. نقف خلال هذا العنصر على دوافع و معوقات الاستثمارات العمومية.

1.2.3 دو افع الاستثمارات العمومية:

يمكن حصر الأسباب التي تدفع الدول للقيام بالاستثمارات العمومية في الآتي:(نوي و سرار، 2021، الصفحات 37 - 38)

- ✓ زيادة مستوى التشغيل و تحسين حياة الأفراد: قيام الدولة بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية يساعد على خلق مناصب عمل و تحسن مستوى معيشة المواطنين، كما يساعد التعليم و الرعاية الصحية تحقيق مستوى من الرفاهية و الحياة الكريمة؛
- ✓ توجيه النشاط الاقتصادي: تلجأ الدول إلى الاستثمارات العمومية لحل المشاكل وإزالة العوائق التي يمكن أن تعترض النشاط الاقتصادي؛
- ✓ زيادة فرص و معدلات الاستثمار: تساهم مشاريع البنية التحتية و مختلف الهياكل الأساسية في تقليص تكلفة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، رفع معدلات العائد وتحسين بيئة الأعمال؛
- ✓ زيادة القدرة التنافسية: تساعد الاستثمارات العمومية في دعم و تطوير الاقتصاد، توفر الخدمات الأساسية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، ترفع من المستوى

التقني و كفاءة اليد العاملة، تجلب رؤوس الأموال الأجنبية. هذه العوامل و أخرى ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد، تنشط الإنتاج و القدرة على التصدير؛

- ✓ تحقيق الأهداف التنموية المسطرة: تلعب الاستثمارات العمومية دورا فعالا ومحوريا في تحقيق النمو الاقتصادي. تستغلها الدول لتطوير القطاعات المستهدفة، تنمية المناطق المحرومة و تقليص الفقر ....

2.2.3 معوقات الاستثمارات العمومية:

تواجه الدول في إطار تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية عراقيل و معوقات مختلفة، يمكن تلخيصها في: (زغاد وشريط، 2021، صفحة 223).

- ✓ إشكالية التمويلتطرح بشدة عند الدول النفطية التي تعمد في تمويل استثماراتها العمومية على أسعار البترول المتقلبة،ويحتم على الدول النامية الأخرى اللجوء للاقتراض؛
- ✓ غياب رؤية واضحة تحدد من خلالها القطاعات ذات الأولوية للاستثمار؛
- ✓ فتح مشاريع ضخمة بمبالغ هائلة وتجاهل معيار الكفاءة في إدارة المال العام؛
- ✓ الفساد و غياب أدوات الرقابة لإدارة الاستثمارات العمومية.

3.3 الاستثمار العمومي في الجزائر:

انتهجت الجزائر المقاربة الكينزية التي تقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر الإنفاق الاستثماري العام. باعتبار أن هذا الأخير يمثل المضخة التي تنشط الحياة الاقتصادية، خاصة في ظل محدودية القطاع الخاص و عزوف الاستثمار الأجنبي.

تجسدت سياسة الإنفاق التوسعية للجزائر عبر برامج الاستثمار العمومي: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009، برنامج توطيد النمو 2010-2014، برنامج الخماسي للنمو 2015-2019، برنامج 2020-2025* أو المرحلة الانتقالية. حدد خلالها ضمن برنامج النموذج الاقتصادي الجديد مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها آفاق 2030. يأتي على رأسها تنويع الصادرات. (غدير وكيحلي، 2022، صفحة 169).

*للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للمراجع التالية:

- صوفان العيد، بوركوة عبد المالك، (2017)، تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر و دورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال 2000-2014، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، مجلد01، (العدد01)، الصفحات 54- 58؛

- كورتل نجاة، (2019)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي- دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد52، الصفحات 9-10.

1.3.3 تطور الإنفاق لمشاريع الاستثمارات العمومية بالجزائر للفترة 1999-2021:

تظهر الاستثمارات العمومية أو نفقات التجهيز في الجدول (ج) ضمن الميزانية العامة للدولة. تتمثل في النفقات المتعلقة بالتجهيزات الجماعية ومشاريع الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية. توزع وفق المخطط الإنمائي السنوي عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص برامج و اعتمادات الدفع، و هي تنقسم إلى ثلاثة أبواب:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى برأس المال(المادة35 من قانون84-17، 1984).

يوضح الجدول أدناه حجم الإنفاق الاستثماري العام خلال فترة الدراسة.

جدول 4: تطور حجم الاستثمارات العمومية الجزائرية خلال الفترة 1999-2021

الوحدة بآلاف دج

السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ
1999	280884000	2007	2294050360	2015	3885784930
2000	290239000	2008	2304892500	2016	3176848243
2001	415500000	2009	2813317100	2017	2291373620
2002	509678000	2010	3022861000	2018	4043316025
2003	787812000	2011	3981380741	2019	3602681942
2004	720000000	2012	2824016581	2020	2929673231
2005	1047710000	2013	2544206660	2021	2978175923
2006	2115879320	2014	2941714210	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية، و قانون المالية التكميلي السنوية للفترة 1999-2021.

يعكس الجدول توجه الجزائر نحو الزيادة في الإنفاق على مشاريع الاستثمارات العمومية، فبالرغم من تدني أسعار البترول سنة 2014 إلا أن الإنفاق لم يتأثر وهو ما يعكسه المبلغ المنفق سنة 2015. تتميز سنة 2018 بارتفاع ملحوظ في الإنفاق على الاستثمارات العمومية. تمثل هذه الأخيرة أكبر قيمة خلال فترة الدراسة، و يمكن تفسير هذا الارتفاع في زيادة أسعار البترول خلال ذات السنة.

4. الدراسة القياسية:

بعدما تطرقنا سابقا للأسس النظرية المتعلقة بتنويع الصادرات والاستثمارات العمومية، سنحاول خلال هذا المحور استخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر(*Engle et Granger*).

-متغيرات النموذج: تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

المتغير التابع:هو مؤشر التنويع في الصادرات الذي يرمز لهHHIحيث تم حسابه خلال الفترة الممتدة 1999-2021.

المتغير المستقل: الممثل بالاستثمارات العمومية التي يرمز لها Inves تم الحصول عليها من تقارير المالية خلال الفترة الممتدة 1999-2021، موقع وزارة المالية.

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يكون الشكل الرياضي للنموذج على النحو التالي:$HHI= f(Inves)$

بما أنها علاقة بين متغيرين يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي. يكون شكل الدالة كما يلي:$HHI=B_0+B_1Inves+u_t$

حيث تمثل u_tحد الخطأ، و تمثل t الزمن.

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تم اختبار استقرارية(stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة عن طريق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع(Augmented Dickey-Fuller test)، (ADF). جاءت نتائج الاختبار توضح عدم استقرارية المتغيرين عند المستوى، في حين وصولهم لمرحلة السكون و الاستقرار عند مستوى المعنوية. هذا بعد اخذ الفرق الأول لها.يلخص الجدول5نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة.

الجدول5 : نتائج اختبار السكون قبل وبعد إجراء الفروقات

	عند المستوى				عند الفروق الأولى		
المتغير		ADF		القرار	ADF		القرار
		t	prob		t	prob	
Inves	النموذج الأول	-1.718899	0.4072	غير مستقرة	-5.620029	0.0002	مستقرة
	النموذج الثاني	-2.327146	0.4036	غير مستقرة	-4.316125	0.0151	مستقرة

	النموذج الثالث	-0.078060	0.6456	غير مستقرة	-5.065752	0.0000	مستقرة
HHI	النموذج الأول	2.406658	0.9999	غير مستقرة	-3.204465	0.0341	مستقرة
	النموذج الثاني	2.567018	1.0000	غير مستقرة	-4.561592	0.0083	مستقرة
	النموذج الثالث	1.524106	0.1169	غير مستقرة	-2.847820	0.0067	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 09.

نستنتج في الأخير أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى،يقودنا هذا إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة أنجل جرانجل:

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، نجري في ما يلي اختبار التكامل المشترك. تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية لاستخراج معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

الشكل 3: اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: HHI
Method: Least Squares
Date: 07/06/23 Time: 23:10
Sample: 1999 2021
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.968383	0.016451	58.86483	0.0000
INVES	-1.05E-11	6.42E-12	-1.632687	0.1174

R-squared	0.112639	Mean dependent var	0.944783
Adjusted R-squared	0.070383	S.D. dependent var	0.039065
S.E. of regression	0.037665	Akaike info criterion	-3.637213
Sum squared resid	0.029792	Schwarz criterion	-3.538474
Log likelihood	43.82795	Hannan-Quinn criter.	-3.612380

F-statistic	2.665668	Durbin-Watson stat	0.233712
Prob(F-statistic)	0.117440		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج eviews 09.

نتائج هذا الاختبار تؤدي بنا إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5% لا توجد علاقة تكامل مشترك.

- **اختبار سكون البواقي:**

نقوم باختبار السكون لسلسلة البواقي عند المستوى عن طريق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع. نتحصل في الأخير على النتائج التي نلخصها في الجدول الآتي

الجدول6: نتائج اختبار السكون لسلسلة البواقي عند المستوى

U_t	t	prob
النموذج الأول	1.838375	0.9995
النموذج الثاني	1.430127	0.9999
النموذج الثالث	1.487236	0.9615

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09.

تشير نتائج الجدول 6 أن t المحسوبة اكبر من t الجدولية و أن prob أكبر من 0.05، يقودنا ما سبق أن سلسلة البواقي غير مستقرة عند مستوى المعنوية، بالتالي عدم وجود علاقة ذات الأمد الطويل بين الاستثمارات العمومية و التنويع في الصادرات.

بناء على ما تقدم سابقا نصل إلى نتيجة مفادها انعدام تأثير الاستثمارات العمومية على تنويع الصادرات، و هو ما **ينفي الفرضية الرئيسية التي انطلقنا منها**.

4. تحليل النتائج:

بغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية قمنا بحساب مؤشر هرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات. أظهرت نتائج هذا الأخير الضعف الشديد للتنويع في الجزائر، إذ جاءت أغلب القيم قريبة من الواحد و هو ما يشير إلى قوة التركيز. لكن بالمقابل ضخامة المبالغ التي وجهت لمشاريع الاستثمارات العمومية بغية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تؤثر إيجابا على تنويع الصادرات، و هو ما عكسته نتائج الدراسة القياسية. بناء على ما سبق ننفي فرضية الدراسة التي مفادها: تؤثر الاستثمارات العمومية إيجابا على تنويع الصادرات الجزائرية.

جاءت هذه النتائج مخالفة لدراسة قام بها نجامبو (Njamboupaterne, 2011) حيث توصل أن الاستثمارات العمومية في القطاعات الأولية (secteur primaire)كالصيد الصناعي،تربية الأحياء المائية، الزراعة والثروة الحيوانية يمكن أن تساعد في التنويع الأفقي للاقتصاد، أو يمكن على أقل تقدير المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلدان التي تغطي 40٪ من احتياجاتها عن طريق الواردات. تأتي كذلك دراسة ديوب (DIOP Malick,2019)تصب في نفس السياق أن الاستثمار العمومي كأحد المتغيرات المفسرة لتنويع الصادرات بالإضافة الى سعر الصرف التنافسي و الانفتاح على التجارة. تجدر الإشارة أن كلا الدراستين تمت في دول إفريقية الأولى في الغابون والثانية في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.خالفت دراسة قام بها لوباسو و مبونجو (Loubassou, Mbongo, 2021) النتائج السابقة إذ توصل إلى أن الاستثمار العام يعيق التنويعلدول الاقتصادية والنقدية وسط أفريقيا، على خلاف الاستثمار الخاص الذي يساهم فيه.

بالرجوع إلى النتائج المحصل عليها في هذه الورقة البحثية، نعتقد أنها مقبولة لعدة اعتبارات نلخصها في:

- ضعف تنويع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
- لا يكفي ضخ مبالغ ضخمة لمشاريع الاستثمارات العمومية لتحقيق الأهداف المرجوة منها بل نوعية و فعالية المشاريع تلعب دور مهم في ذلك؛
- انخفاض مؤشر الجودة لمشاريع الاستثمارات العمومية. تحتل الجزائر حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي المراتب المتأخرة عالميا المركز 93بين 137دولة سنة2018؛
- أشار صندوق النقد الدولي سنة 2014 إلى افتقار الجزائر للكفاءة في إدارة الاستثمارات العمومية، أي محدودية المؤسسات المكلفة بادراتها؛
- تأخر في الانجاز، و عدم احترام تاريخ انطلاق تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- غياب رؤية واضحة، وجود مشاريع تم الانطلاق في تنفيذها ولكنها لم تكتمل بسبب التخلي عنها(بورمة هشام، مرغيت عبد الحميد، 2021، صفحة 687)؛
- الفساد، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد(CPI) للسنتين المتتاليتين 2021، 2022 نفس القيمة المتمثلة في 33. مع العلم، كلما اقتربت هذا الأخير من الصفر تكون أكثر فسادا.https://www.transparency.org/en/cpi/2022(، المطلع عليه يوم 2022/07/08).

5. خاتمة:

تعد الاستثمارات العمومية أداة من الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، و هي تعتبر عن كافة أوجه الإنفاق الحكومي التي توجه لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق المنفعة العامة. في سياق آخر تنويع الصادرات يكون إما بتنويع تشكيلة المنتجات المصدرة أو بتنويع الأسواق. يعتبر هذا الأخير مسعى تصبوا إليه دول العالم لخلق الثروة أو لبناء اقتصاد متوازن يستطيع الوقوف أمام تقلبات الأسعار العالمية.

بالرجوع لواقع تنويع الصادرات بالجزائر نجدها تعاني من ضعف شديد، و هو ما تعكسه قيم مؤشر هيرفندال- هرشمان التي تم حسابها للفترة ما بين 1999-2021 . بالتالي لم تستطع الجزائر الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي إلى رحاب اقتصاد متنوع، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية أنه بالرغم من ضخامة المبالغ التي رصدت للاستثمارات العمومية إلا أن أثرها على التنويع الصادرات كان منعدم خلال فترة الدراسة.يقودنا هذا لنفي صحة الفرضية الرئيسية.

يمكن إعطاء جملة من الاقتراحات التي قد تساعد في تنويع الصادرات من خلال الاعتماد على الاستثمارات العمومية. نقف عند أهمها:

- تطبيق الحوكمة في إدارة الاستثمارات العمومية التي من شأنها أن تحد من الفساد؛
- وضح إستراتيجية واضحة، توجه من خلالها الاستثمارات العمومية نحو القطاعات ذات الأولية التي تساهم في التنويع ؛
- تنفيذ الاستثمارات العمومية بالجودة اللازمة يساعد في تحقيق الأهداف المرجوة منها؛

6. قائمة المراجع:

-الأطروحات:

-سعودي عبد الصمد، (2015-2016)، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001- 2014)، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

-المقالات:

-نوي طه حسين، سرار فضيلة، سرار الزهرة،(2021)، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد(01)، ص ص 34- 48؛

- زغاد فوزي، شريط صلاح الدين، (2021)، قياس أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019،باستعمال نماذج الانحدار ذي الفجوات الزمنية المتعددةARDL، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، (العدد 01)، ص ص 217- 236؛

-مزوزي فضيلة، قويدري محمد، (2020)، تقييم و تحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان- هرفندال- دراسة تحليلية للفترة (1990- 2018)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، (العدد 02)، ص ص 301-320؛

-طويل أمال، علاوي صفية، (2020)، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، (العدد 02)، ص ص 37- 54؛

-حساني رقية، موسي سهام،(انعدام السنة)، الانتقال من إستراتيجية تركيز الصادرات إلى إستراتيجية تنويع الصادرات- بعض التجارب الناجحة: إيران، ماليزيا، اندونيسيا، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد04، (العدد 02)، ص ص 188-200؛

-بورمة هشام، مرغيت عبد الحميد، (2021)، تجربة النرويج في حوكمة المشروعات الاستثمارية العامة و الدروس المستفادة للجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 08، (العدد 01)، ص ص 677- 697؛

-غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمة، (2022)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هرشمان للفترة (2017-2021)، مجلة الباحث، المجلد22، (العدد1)، ص ص 165-177؛

- DIOP malick, (2019), facteurs de diversification des exportations : une analyse empirique au cas des pays de l'uemoa, Finance & Finance International, (N°14), PP 1-21.
- MESBAHI Fatima Zohra, BENBOUZIENE Mohammed, (2017), stratégie de diversification de l'économie algérienne, revue d'économie et de management, V16, (N°1), P 30-53.

- DJOUDANE Zahir, MAHOUI Karim, (2021), Les déterminants de la diversification des exportations en Algérie, Les Cahiers du MECAS, V° 17,(N°1), pp 200-216.
- NDJAMBOU Paterne, (2011), Investissement et diversification économique au Gabon, Organisations & territoires, V°20,(N°), PP 67- 76.
- LOUBASSOU Nganga, MBONGO Koumou, (2021), Effects of Investments on the Economic Diversification of the States of the Central African Economic and Monetary Community(CEMAC), Modern Economy, V° 12, PP 385-400.
- KAMGNA Severin Yves, (2007), Economic diversification in central Africa, MPRA Munich Personal RePEc Archive,(N°9602), PP 1-32.

-مو اقع الانترنيت:

(consulté le 24/06/2023).https://www.bank-of-algeria.dz/ar
le 04/07/2023).https://www.premier-ministre.gov.dz/ar (consulté
(consulté le 08/07/2023).https://www.transparency.org/en/cpi/2022

-قو انين:

- قانون 84-17 المتعلق بقانون المالية ، المؤرخ في (07 جويلية 1984)، المادة 35؛

-تقارير:

-قوانين المالية السنوية للفترة 1999- 2021؛

-التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،(2004، 2008، 2012، 2017، 2021)

- Ambassade de Suisse en Algérie, (2023), Rapport économique Algérie, Version 25.05.2023, pp 1-15.
- Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), (2014), L'investissement public efficace entre niveaux de gouvernement: principes pour l'action, pp 1-36.

7. ملاحق:

ملحق البنية الهيكلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 1999-2021

السنة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1999	22	44	272	24	34	18
2000	30	42	447	12	44	15
2001	30	39	413	22	42	14
2002	35	56	403	20	50	27
2003	47	49	316	1	29	35
2004	66	97	430	0	50	15
2005	67	136	481	0	37	19
2006	73	195	765	1	44	44
2007	88	170	640	1	46	35
2008	119	334	834	1	67	32
2009	113	169	393	0	42	49
2010	315	94	498	1	30	30
2011	355	161	660	0	35	16
2012	315	168	618	0	32	19
2013	404	109	492	0	29	16
2014	323	110	1173	1	16	11
2015	238	107	1111	0	18	11
2016	326	84	909	0	53	18
2017	350	73	845	0	78	20
2018	373	93	1626	0	90	34
2019	408	96	1445	0	83	36
2020	437	71	1287	0	77	37
2021	576	182	3490	1	171	79

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،(2004، 2008، 2012، 2017، 2021).

OEB Univ. Publish. Co.

تأثير تقلبات الأسواق الزراعية على الأمن الغذائي للدول: أي سياسة زراعية للجزائر؟

Agricultural Market fluctuation's effect on Countries FoodSecurity: Which Agricultural Politic forAlgeria?

خديجة سبتي[1]، عزالدين بن تركي[2]

[1]المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة (الجزائر)، ksebti@escf-constantine.dz

[2]جامعة عبد الحميد مهرى قسنطينة 2 (الجزائر)، azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر ضمان دعم زراعي مجزي لفئة المزارعينعلى تحقيق الأمن الغذائي للدولوتصور السياسة الزراعية الملائمة للجزائر.حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مسألة خصوصية الأسواق الزراعية وفقالقانون King.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى تراجع أكثر من متناسب في الأسعار وبالتالي تراجع في الإيرادات الكلية للمزارعين بالنسبة للمحاصيل الكبرى الضرورية. ما يستدعي تدخل الدولة من خلال سياسة زراعية فعالة وداعمة لمعالجة الاختلالات المزمنة التي تواجهها الأسواق الزراعية.وكون الجزائر مستوردا صافيا للغذاء والسلع الزراعية، فإن حظوظها تبقى قائمة لترقية زراعتها خاصة وأنها لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات مفتاحية: الأسواق الزراعية، الأمن الغذائي، السياسة الزراعية،قانون King.

Abstract

The study aims to determine the impact of ensuring remunerative agricultural support for farmers to achievecountries food security. Besides, visualize the appropriate agricultural policy for Algeria. Where the study relied on the descriptive analytical approach to address the issue of the agricultural markets'specificity according to King's Law.

The study concluded that the increase in agricultural production leads to a more than proportionate decline in prices.Consequently causes, a decline in the total farmers'revenues for the necessary major crops. This calls for state intervention through an effective and supportive agricultural policy to address the chronic imbalances faced by agricultural markets. And the fact that Algeria is a net importer of food and agricultural commodities, its chances remain to upgrade its agriculture, especially since it has not yet been joined the World Trade Organization.

Keywords: agricultural markets, food security, agricultural policy, King's Law.

المؤلف المرسل: خديجة سبتي، ksebti@escf-constantine.dz.

1. مقدمة:

تعتمد الحياة البشرية أساسا على الزراعة لضمان الحياة واستمرار النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ما يبقي الزراعة موضوعا حساسا ومثير للجدل على مستوى جميع البلدان ومسألة نزاع دائم بين الدول القوية داخل منتديات التفاوض متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، اين تحاول البلدان النامية في كل مرة افتكاك ما يلزمها من تنازلات ضمن هذا الإطار التفاوضي، سعيا للحصول على مكاسب تتيح لها الحفاظ على زراعاتها ومنحها ما يمكن من الحماية والدعم. على الرغم من أن هذه الإجراءات لم تعد تحظى بالقبول في لوائح ومقررات المنظمة العالمية للتجارة.

توضح هذه الدراسة أهمية العناية الفائقة التي حظيت بها الزراعة من قبل البلدان المصنعة والتي تبقى الجهة الأقوى على الصعيد العالمي في مجال الإنتاج الزراعي، إذ لم تكن هذه العناية إلا نتيجة موضوعية لمكانة هذا النشاط في البنية الاقتصادية وكذلك لطبيعة سوقها وخصائص العرض والطلب للزراعيين، إلى جانب أهميتها في تأمين الغداء.

أما بالنسبة للجزائر، فقد تعاقبت على الزراعة الجزائرية منذ 1962 جملة من السياسات والتنظيمات، سعت لتحقيق أهداف إستراتيجية، كالاكتفاء الذاتي والتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال تطوير الصناعات الغدائية وصناعة العتاد ومستهلكات الاستغلال الزراعي. إلا أنها آلت إلى فشل كبير. كان أهم مؤشراته التخبط التنظيمي الذي اعترى القطاع الزراعي العام وحالة التهميش التي نالت من القطاع الزراعي الخاص. وابتداء من سنة 1990 سنة صدور قانون التوجيه العقاري، دخلت الزراعة الجزائرية فترة فراغ، لم تتوفر فيها فرص التصويب الهيكلي لقاعدتها الإنتاجية أو شروط الدعم والمساندة، إلى حين اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2000 والذي حاول تدارك النقائص التي اكتنفت السياسات الزراعية السالفة.

تسعى الدراسة إلى تحديد دوافع تدخل الدولة في الأسواق الزراعية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. فقد مهدت الملاحظة الإحصائية، مبكرا لعالم السلالات الإنجليزي Gregory King خلال القرن الثامن عشر، بتقرير أن النشاط الزراعي تكتنفه مفارقة أساسية، تتمثل في التعارض بين دخول المزارعين التي تتغير عكسيا مع مستوى المحاصيل، ما يعرف في الاقتصاد بقانون King.بالاعتماد على هذا الأساس النظري سيتم من خلال هذه الدراسة محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يستلزم تحقيق الأمن الغذائي ضمان دعم زراعي مجزيلفئة المزارعين؟يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية يمكن صياغتها كالآتي:

- ما الذي يميز الأسواق الزراعية عن غيرها من الأسواق؟
- هل لسياسة الدعم الزراعي ما يبررها من الناحية الاقتصادية؟
- لماذا ترتبط مسألة الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأسواق الزراعية؟
- ماهي السياسة الزراعية الملائمة للجزائر؟

لتحليل الموضوع والاجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة نعتمد على الفرضية الرئيسيةالتالية:**يستلزم تحقيق الأمن الغذائي ضمان دخول عادلة ومكافئة ومجزية لفئة المزارعين. كما تم الاستعانة بالفرضيتين الفرعيتين المواليتين لدعم نتائج الدراسة:**

- على المدى القصير، يرتبط الأمن الغذائي بفعالية السياسات العمومية في مجال الدعم الزراعيللرفع من قدرة المزارعين على اقتناء حاجاتهم من وسائل الإنتاج اللازمة لتحسين المردودية.
- على المدى الطويل، يرتبط الأمن الغذائي بمدى استقرار بنية الاستغلال الزراعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مسألة خصوصية الأسواق الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي للدول وفقا للنظرية الاقتصادية، ذلك للتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وتصور السياسة الزراعية الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2. خصائص النشاط الزراعي ومميزاته:

يعتبر السعر الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تعديل العرض والطلب في الأسواق، حيث تخضع الزراعة لآليات العرض والطلب لتحقيق التوازن في حالة وجود فائض زراعي أو عجز العرض نسبة للطلب السائد. غير أن الأسواق الزراعية تتميز بخصائص تجعلها عرضة لتقلبات، تكون في بعض الأحيان جد حادة وذلك يرجع لطبيعة النشاط ومميزات سوقه.

2.1. الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج:

تمثل الطبيعة البيولوجية للإنتاج أبرز خصائص النشاط الزراعي. يتوقف النشاط على أطوار النمو البيولوجي التي تعتمد على العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه، حيث يتأثر عرض المنتجات الزراعية بعوامل لا تخضع للتأثيرات العادية لقانون العرض. فاستجابة الإنتاج لتغير السعر لا تكون وفقا للحالة العامة للأسواق، ذلك كون العرض الزراعي يتميز بعدم المرونة على المدى القصير وبمرونة نسبية على المدى الزمني المتوسط.ذلك أن الطبيعةالموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في

مستويات الطلب والأسعار. لذلك يبقى قانون العرض يعمل في حالة الأسواق الزراعية بفارق في الزمن سواء بالنسبة للاستجابة المتأخرة للإشارات الصادرة عن الأسواق وبالذات تلك العاكسة للتغير في السعر، أو تلك المتعلقة بأخذ قرارات الإنتاج بشكل استباقي للتغيرات المتوقع حصولها في الفترات اللاحقة بالنسبة للأسعار.(Clergeau, 1998, p. 6)

بالإضافة إلى العامل البيولوجي والذي يبقى حاسما في موضوع اقتصاديات الزراعة، يمثل قانون الغلة المتناقصة جانبا هاما لفهم مشكلة الأسواق الزراعية.فإذا استمر المزارع في إضافة وحدات متتالية من العامل المتغير، فإن مقدار الإضافة إلى الإنتاج الكلي تقل شيئا فشيئا، حيث أن الإنتاجية الحدية لوحدات العامل المتغير المضافة تبدأ في التزايد حتى تصل إلى نقطة تبدأ بعدها بالتناقص. إن إضافة كميات متساوية من عامل إنتاج متغير تعطي بعد حد معين كميات متناقصة من الإنتاج. ولما كانت كميات عامل الإنتاج المتغير لا تعدو أن تكون تكاليف إنتاج، أمكن القول بأن الكميات المتساوية من تكاليف الإنتاج تعطي كميات متناقصة من الإنتاج وهذا يعني أن تكاليف الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة تتجه بعد حد معين إلى التزايد مع تزايد الإنتاج وبذلك يكون تعبير تناقص الغلة مرادفا لتعبير تزايد التكاليف.(Clergeau, 1998, p. 8)

2.2. التراجع التاريخي للأسعار الزراعية:

أكد الاقتصادي P.A. Samuelson خلال متابعته لتطور الزراعة الأمريكية أن المكاسب التي حققتها الإنتاجية الزراعية وتراجع الإنفاق على التغذية تحت فعل قانون Angel.(Samuelson, 1972, pp. 46-51) والذي يقضي بانخفاض أثر الدخل على الطلب على السلع الغذائية، أي الزيادة في الإنفاق على الغذاء قد يتواصل ولكن بمعدلات متناقصة نسبة لمعدلات الزيادة في الدخل، يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدى المتوسط والبعيد، في مقابل نمو أكبر في مستويات العرض الزراعي وهو ما يفضي إلى تراجع بنيوي في الأسعار الزراعية إن على المستوى النسبي أو المطلق.

حيث يوضح التتبع التاريخي لأسعار الزراعة أن الأسعار تتجه لا محالة نحو الانخفاض في غياب التدخل الحكومي، فتتكرر هذه الوضعية كل مرة يغيب فيها التأطير الحكومي من خلال أشكال الدعم المختلفة، مما يتسبب في متاعب مالية للمزارعين، يضعهم أمام خيارين: إما التخلي عن الزراعة أو الاستدانة أكثر ومن ثمة الزيادة في الإنتاج سعيا لتغطية الخسائر جراء تدني الأسعار.

ولما كان العرض الزراعي المفرط يؤدي إلى تراجع كبير في مستويات السعر نتيجة تدني مرونة الطلب السعرية، كان لزاما على الدولة أن تتدخل لتحقيق التوازن في الأسواق الزراعية

وبالتالي تحقيق الاستقرار الذي يجنب البلدان الوقوع في حالات الفاقة والتبعية الغذائية. وهو ما ذهب إليه مستشار الشؤون الزراعية للرئيس الأمريكي F.D. Roosevelt، حيث اعتبر أن أصل الاضراب في الأسواق الزراعية يرجع إلى ضعف مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع الزراعية وهو ما قد يعرض البلد إلى التبعية الزراعية وكان ذلك استنادا إلى آثار قانون King على الأسواق الزراعية. وقد سعت النظرية النيوكلاسيكية إلى استيعاب مبدأ التدخل الحكومي لتصحيح الأسواق الزراعية عبر السياسة الزراعية، معتبرة أن السياسة الزراعية ليست بديلا عن آلية السوق، بل مصوبا لعملها، خاصة إذا تعلق الأمر بحالات عدم الاستقرار.(Pouch, 2002, p. 67)

إن المزارعين يواجهون في العموم مشكلتان رئيسيتان، الأولى تتعلق بحالة عدم التأكد التي تكتنف الأسعار والتي يبيعون بها منتجاتهم. والثانية تخص الكميات التي سيتمكنون من بيعها. فالحذر الشديد الذي يميز السلوك الإنتاجي للمزارعين، يجعلهم في العموم يتخذون قرارات إنتاج حول كميات تكون أقل من مستواها المفترض في ظروف عدم التأكد والاطمئنان. أي أنهم وفي غياب ضابط عموي للأسواق الزراعية، ستتميز هذه الأخيرة بحالات التقلب الشديد من فترة انتاج إلى أخرى. إذ أن حالات النقص المتكررة وفي احيان أخرى متزامنة، تعتبر نتاجا طبيعيا لذلك. وهي الوضعية التي من شأنها ان تضعف حالات الرفاه العام، سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك.

3. أهمية قانون King في تحليل تقلبات الأسواق الزراعية:

يظل قانون King يكتسي أهمية قصوى لفهم آلية تشكيل الدخول الزراعية وتفسير التدهور المزمن لها. لأنه على العموم عندما يؤخذ المؤشر المتعلق بمقارنة الأهمية النسبية لحصة القطاع الزراعي في الحصة الكلية للقيمة المضافة المحققة في الناتج المحلي الخام، نجده أقل من حصة القطاع في العمالة الكلية لكل القطاعات الاقتصادية بما مقداره النصف.(Butault, 2004, pp. 19-20)لذلك يتم الاعتماد على قانون King الذي تمكن من خلاله Gregory King من تفسير سبب عدم تطابق مستوى النمو في دخول المزارعين مع مستوى النمو في الإنتاج الزراعي.

يشير قانون King إلى أن ارتفاع الإنتاج يؤدي إلى تراجع أكثر من متناسب في الأسعار وبالتالي تراجع في الإيرادات الكلية للمزارعين بالنسبة للمحاصيل الكبرى الضرورية (مثل القمح، الثوم، العدس). فالزيادة في عرض المنتوج وتخفيض الأسعار إلى غاية حد معين، قد لا يحقق الغاية في زيادة عملية الشراء والعكس صحيح، إذ أن تراجع عرض منتوج وارتفاع أسعاره قد لا يقطع عملية الشراء على هذا المنتج (المستهلك يأخذ ما يحتاجه فقط)، لذلك يلاحظ انقطاع منحنيات

الطلب وعدم ملامستها لمحوري الكميات والأسعار في البيانات التحليلية للأسواق الزراعية المختلفة.

إن عرض إنتاج وفير دائما من السلع الزراعية والتي تتميز في أغلبها بمرونة عرض ضعيفة، لن يكون مناسبا ولا في صالح المزارعين. غير أنه يمثل الوضعية المثلى في السوق بالنسبة للمستهلكين. حيث يحقق هؤلاء حاجاتهم الغذائية بأدنى الأسعار. فهذا التناقض البنيوي في الأسواق الزراعية هو ما يعبر عنه بعدم الاستقرار والاضطراب المزمن. ومن هذا كان لزاما على السلطة العمومية الاضلاع بمهام الضبط قصد تحقيق أفضل الدخول للمزارعين حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطهم الإنتاجي وتحقيق الوفرة الغذائية وبأدنى الأسعار الممكنة. وبناء على هذا الاعتبار، تقوم كل السياسات الزراعية التي تبنتها وتتبنها إلى غاية الآن أكبر البلدان الصناعية وأكثرها ليبرالية في توجهها الاقتصادي العام.

وتبين أن أغلب السلع الزراعية الضرورية تتميز مرونة الطلب عليها بالضعف، وتزداد هذه المرونة اقترابا من الصفر، كلما كانت إمكانية الإحلال بين السلع أقل. كما أن الاضطرابات في الأسواق الزراعية تختلف شدتها من سلعة إلى أخرى وما يزيد من تعقيد الأوضاع فيها في أحيان أخرى هو، من جهة تشتت العرض، أي أن إمكانيات الحد من الإنتاج تبقى قليلة على نطاق عالمي، بفعل العدد الكبير للمنتجين وخاصة داخل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية كالقهوة، الكاكاو، السكر، ...الخ، ومن جهة أخرى عمليات المضاربة الكبيرة التي تشهدها الأسواق الزراعية وخاصة ما يعرف بالأسواق الآجلة.(Bertrand, 1997, pp. 81-85)

إن قانون King يفعل فعله في كلا الاتجاهين، أي في حالة الفائض أو العجز في عرض السلع الزراعية، حيث أن عجزا أو قلة في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع شديد في الأسعار. كما أن وجود فائض في الإنتاج ولو كان بسيطا، يؤدي إلى تراجع حاد في الأسعار، ولعل التطورات لحاصلة في أسعار أهم المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية للعقود الأخيرة، خير مثال على هذه الحالات، سواء تعلق الأمر بالحبوب، القهوة، الكاكاو، السكر أو الزيوت النباتية.

4. أشكال الدعم الزراعي

لعل من أهم دواعي تدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية هو الاتجاه العام والغالب لأن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب عليه. إذ أصبح من أهم وسائل مجابهة تردي

دخول المزارعين، نتيجة التراجع في الأسعار الزراعية ومن ثمة الحفاظ عليها عند مستوياتها المجزية. وبالتالي الحفاظ على مستويات دخول المزارعين.

4.1. مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص

ويتمثل أحد أشكال التدخل الحكومي في مراقبة الإنتاج، وقد يكون هذا الشكل إما مراقبة 'صرفه' أو ما يعرف بالحد القبلي للكميات المنتجة (Exante) او الحد البعدي لها (Expost)، من خلال إتلاف جزء من المحاصيل أو تحويلها.

ولن يكون هذا الشكل من التدخل فعالا إلا بالنسبة لبلد حقق الاكتفاء الذاتي وكان هدف السلطة العمومية الحفاظ على مستويات دخول فئة المزارعين دون الاعتماد على الخزينة العمومية، أي دون منح مساعدات أو إعانات، علما أن الأسعار الداخلية مساوية للأسعار العالمية والبلد يمتنع عن الاستيراد من الخارج أو التصدير نحوه. وفي ضوء تحقق هذه الفرضيات، يمكن للسلطات العمومية من خلال تحجيم الإنتاج (نظام الحصص)، أن تدفع بالأسعار نحو الارتفاع بمعدلات تراجع الكميات المنتجة، علما ان عموم السلع الزراعية تتميز بقلة مرونة الطلب السعرية عليها.(Samuelson, 1972, p. 45)

يقلل نظام الحصص أو تحجيم الإنتاج من مخاطر اضطرابات الأسواق بفعل عدم التحكم في المعروض من الإنتاج. فالمزارعون عادة ما يندفعون إلى تحقيق أكبر الكميات من الإنتاج وصرفها. كما أنه نظام لا يحمل الخزينة العمومية أي عبء مالي، كون أن آثاره يتحملها المستهلك وحده دون الممولين، أي أن آثاره الجبائية منعدمة. وقد استخدم هذا النظام ولا يزال داخل البلدان الأوروبية، خاصة بالنسبة لبعض المنتجات الهامة كالحليب والزبدة.

إلا أنه يسجل هذا النظام بعض المآخذ يمكن اجمالها في نقطتين. الأولى هي عزل الأسعار الداخلية عن الأسعار العالمية. فإذا تعلق الأمر ببلد حقق اكتفاء ذاتيا، فإن تحديد الإنتاج عند مستوى معين قد لا يحد بشكل فعال من الواردات وبالتالي فان الفارق بين السعرين المحلي والعالمي لن يكون كبيرا. أما إذا انخفض السعر العالمي فيما بعد، فإن هذا الفارق سيتسع. وبالنتيجة فإن تقييد الإنتاج لن يمكن من مواجهة الواردات المتزايدة. وعليه في حالة اقتصاد محمي، فإن نظام تقييد الإنتاج سيحرم المستهلك من التزود من السوق العالمي. أما الثانية فهي مرتبطة بإنتاجية العوامل، حيث لا يمكن تحقيق مكاسب في إنتاجية العوامل بسبب القيد المفروض على حجم الإنتاج، وفي حالة تحقق البعض منها فإنها قد تضيع على المستوى العالمي بسبب الحد من الإنتاج.

4.2. التدخل المباشر أو نظام ضمان الأسعار

تلجأ السلطات العمومية إلى جانب نظام الحصص إلى أشكال أخرى من الدعم والمساعدات الممنوحة للمزارعين. والغاية من ذلك طبعا هو الحفاظ على مستوى معين من الأسعار. حيث يتعين على سلطة الضبط تحديد أسعار البيع بشكل مسبق لكل موسم زراعي. إذ يتسنى للمزارعين اتخاذ قرارات الإنتاج التي تخصهم وفقا للأسعار الإدارية المضمونة من طرف السلطات أثناء بيع منتجاتهم. ويتم ضمان هذه الأسعار عبر أشكال عدة أهمها: الأول التدخل المباشر في السوق المحلي والثاني عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة. وتمكن هذه الأشكال من المساعدات من تغطية الفارق بين السعر الإداري والاسعار الفعلية المسجلة في السوق المحلي والتي تكون مساوية للأسعار العالمية في غياب أي شكل من التدخل الحكومي.

ويتم العمل بنظام ضمان الأسعار أو التدخل المباشر في الحالة التي تقوم فيها هيئة عمومية للتخزين بضبط السوق المحلي من خلال إنشاء طلب إضافي على المنتجات الزراعية المعروضة، حيث يؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار عند مستواها الإداري، أي التي حددت سلفا.

يختلف أثر نظام التدخل المباشر باختلاف حالته مستورد أو مصدر للمنتجات الزراعية.

-حالة بلد مستورد للمنتوجات الزراعية: يعتبر أثر السعر المضمون من خلال التدخل المباشر في السوق الداخلي، مشابها في حالة بلد مستورد، لأثر الرسم الجمركي. ففي حالة تحديد سعر إداري أعلى من السعر السائد في السوق العالمي، يؤدي ذلك إلى ظهور فارق بين السعرين يستلزم من السلطة العمومية، إلى جانب ضبطها للسوق الداخلي عبر هيئات تخزين المنتوجات الزراعية، العمل على إنشاء رسم على الواردات من المنتوجات الزراعية المشابهة، حيث تلغي الفرق بين السعرين عند حدود البلد المستورد. ويعتبر هذا الرسم 'اقتطاعا' أكثر منه رسما جمركيا لأن معدلات الاقتطاع تراجع من طرف السلطات العمومية للتناسب والأسعار في السوق العالمي.

- حالة بلد مصدر للمنتجات الزراعية: نتيجة فعل نظام ضمان الأسعار، قد يتحول البلد المستورد للمنتوجات الزراعية، إلى بلد مصدر لها. وهو ما تمت ملاحظته فعليا في المرحلة الثانية من تطبيق السياسة الزراعية المشتركة داخل مجموعة من البلدان الأوروبية، خاصة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، فبعد فترة زمنية طويلة نسبيا من تطبيق متواصل لهذا النظام، يتجه شيئا فشيئا العرض المحلي من الإنتاج لأن يتجاوز الطلب المحلي على المنتوجات الزراعية المدعومة. حيث يصرف الفائض من الإنتاج خارج السوق المحلي، أي نحو السوق العالمي، فإن من نتيجة ذلك أن يتم ضبط سعر البيع عند مستوى السعر العالمي.

4.3. نظام الدعم المتغير للإنتاج

تلجأ السلطات العمومية من خلال نظام الدعم المتغير لآلية السوق الحرة فتتركه يعمل بشكل تلقائي، بحيث يتحدد السعر عند مستواه التوازني عند نقطة التقاء منحنى العرض والطلب، ثم تقوم بإكمال السعر المحصول عليه في السوق بصرف مساعدات للمزارعين على كل وحد منتجة. وهذه المساعدات تمثل الفرق بين السعر السائد في السوق والذي قد تعتبره مساويا للسعر السائد في السوق العالمي في حالة تحقق شروط التبادل الحر والسعر الإداري المعتمد من قبل السلطة العمومية. وقد ساد هذا الشكل من الدعم الزراعي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الكبرى كالقمح والذرى وبعض المحاصيل سهلة التلف كالزبدة ومشتقات الحليب إلى غاية 1996.(Guyomard, 2004, p. 86)

ان درجة مرونة منحنى الطلب تحدد بشكل مباشر حجم المساعدات التي تمنحها الحكومة للمزارعين: حيث تزداد هذه المساعدات كلما قل منحنى الطلب، أي كلما كانت مرونة الطلب السعرية ضعيفة (كلما آلت إلى الصفر) والعكس صحيح. حيث توفر هذه الفرضية صورة منهجية لفهم كيفية اتخاذ قرارات السلطات العمومية فيما يخص منح الدعم عبر استخدام هذا الشكل من أشكال الدعم.

والفارق مقارنة بنظام ضمان الأسعار، يكمن في أنه مادام مستهلكو السوق الداخلي يشترون المنتوج بالسعر العالمي، فإن الأمر لا يتطلب لا رسما جمركيا في حالة الاستيراد ولا منح مساعدات للمزارعين عند حدود البلد في حالة التصدير. إلا أن استمرار الحكومات في دفع هذه المساعدات عن كل وحدة منتجة، يدفع المزارعين إلى مواصلة الزيادة في إنتاجهم وبالتالي زيادة صادرات البلد نحو الأسواق الدولية، مما يساهم في تردي معدلات تبادل هذا البلد نتيجة تراجع الأسعار. وبالتالي فهذا الشكل من اشكال الدعم من شأنه إنشاء حالات تشوه شديدة تنعكس على النطاق الداخلي بصرف مزيد من النفقات العمومية على دعم الإنتاج وكذا على نطاق السوق العالمي.

4.4. نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج

ابتداء نشير إلى أن هذا الشكل يشمل مضمون السياسة الزراعية للجزائر منذ سنة 2000 فيما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية، ويهدف هذا الشكل من الدعم، التقليل من تكاليف الإنتاج عبر دعم لمختلف المدخلات أو عوامل الإنتاج، بحيث يتمكن المزارعون من تشكيل توليفاتهم الإنتاجية لتحقيق كميات مختلفة من الإنتاج، ويشمل هذا الشكل من الدعم إما مدخلات متغيرة، كالطاقة أو الأسمدة أو البذور وإما عوامل ثابتة وعلى رأسها الأرض.

-حالة مدخلات متغيرة: يبقى هذا الشكل اليوم من أهم أشكال الدعم المعتمدة داخل البلدان النامية، بعد أن كان أهمها بالنسبة للبلدان المتطورة خلال العقود الأخيرة التي سبقت التسعينات. ومن شأن هذا النوع من الدعم أن يقلل من تكلفة الإنتاج لدى المزارع. ونأخذ كمثال على ذلك الأسمدة، حيث يترتب على دعم الأسمدة بالنسبة للمزارع أثرين رئيسيين: أولهما أثر الإحلال وثانيهما أثر للتوسع في الإنتاج.

لذلك فإن دعم أحد أو بعض أو كل المدخلات يؤدي دائما وعلى الأقل في المدى القصير والمتوسط إلى الزيادة في العرض الكلي للمنتوج. وإذا كنا بصدد اقتصاد مغلق أو محمي، فإن هذه الزيادة في العرض الكلي تؤدي، وفقا لأثر قانون King، إلى تراجع في الأسعار. وتتفاقم حدة هذا التراجع كلما قلت مرونة الطلب السعرية للمنتوج موضوع الملاحظة.

وهذا ما قد يدفع إلى التشكك في جدوى اعتماد البلدان النامية على هذا الشكل من الدعم، إن لم يصاحب بأشكال أخرى من الدعم وخاصة تلك المتعلقة بضمان الأسعار أو ما يعرف بالتدخل المباشر.

أما إذا تعلق الأمر ببلد مصدر كبير للمنتوج الزراعي، فإن من شان دعم أحد المدخلات المتغيرة أن يحدث تشوهات في التجارة الدولية. فهو يؤدي إلى تراجع في الأسعار العالمية للمنتوج وبالتالي انعكاسات على مستوى الاستهلاك الداخلي والخارجي وكذا على قرارات الإنتاج داخل البلدان المستوردة وخصوصا تلك ذات مستويات الإنتاجية الضعيفة والتي ستواجه حالات إغراق موصوفة تضغط على فرص الإنتاج المحلية.

-حالة عامل إنتاج ثابت (الأرض):إذا افترضنا أن المساعدة منحت لمحصول القمح، آنذاك فإن العرض من هذا المحصول سيتفوق على باقي المحاصيل، حيث تستخدم الأرض حصرا لإنتاج هذا المنتوج دون غيره. فمنح المساعدات على أساس الوحدة العقارية أي الهكتار، تعطي الأفضلية لمحصول دون آخر عند اتخاد قرارات الإنتاج بالنسبة للمزارعين. في حالة انقطاع المساعدات على أساس الهكتار، فان قرار الإنتاج للمزارعين سيقصي لا محالة الأراضي الأقل إنتاجية. لذلك كان هذا الشكل من الدعم الأقل أثرا على الإنتاج والمبادلات.

4.5. الحماية أو استخدام الرسم الجمركي

يستخدم الرسم الجمركي عموما لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي تواجه منافسة خارجية قوية. وهو بهذه الصفة، يعد وسيلة لحماية السوق المحلي. أما بالنسبة للأسواق الزراعية وبافتراض أن الأسعار المحلية تكون بالنسبة لبلد ما أكبر من الأسعار في الأسواق الدولية وفي حالة نشأة تبادل حر، فان هذا البلد يجد نفسه مستوردا للسلع الزراعية.

ولحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية، فإن عليه ان يفرض رسما جمركيا يكون متناسبا مع الأسعار العالمية بحيث يلغي أثر الفرق في السعر، مما ينجر عليه تقلص الطلب على السلع المستوردة ذات الأسعار المرتفعة وتحوله نحو السلع المحلية، ما يدفع الأسعار نحو الارتفاع نسبيا. وهو ما يحفز بدوره المنتجين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة عرض المنتوج المحلي، مما يفضي إلى تراجع الواردات من السلع المماثلة. لكن تبقى هذه الآثار فروضا تستوجب جملة من الشروط والتي ترتبط بما مدى وجود دعم للإنتاج المحلي.

بالنسبة لبلد قليلة مساهمته في المبادلات، فإن الأسواق الدولية لن تتأثر نتيجة لضعف الكميات التي تتبادل بها سواء كواردات أو كصادرات. الأمر الذي تعاني منه البلدان النامية، لأنها تواجه حماية شديدة على دخول منتوجاتها لأسواق البلدان المصنعة، فنسبة مبادلاتها الضعيفة في بنية التجارة العالمية، تجعلها لا تشكل أي تهديد لأسواق هذه البلدان.(Kroll, 2002)

بالإضافة إلى ما سبق، فعلى نطاق عالمي، فإن فرض رسم جمركي على الواردات سيكون من آثاره:

-خسارة بالنسبة للمستهلك المحلي، فهو يواجه سوقا فيه كمية أقل وسعر أكبر.

-مكاسب للمنتجين المحليين، فهم في مواجهة سعر أعلى وبالتالي فهم يزيدون من عرضهم.

يكون لفرض رسوم جمركية على واردات بلد كبير أثرا في تخفيض الأسعار في السوق العالمي. وبالتالي يصبح البلد يستورد بأسعار أقل. أي معدلات تبادله تتحسن. وفي المقابل فإن لهذه الحالة انعكاسات سيئة بالنسبة للبلدان الصغيرة المصدرة والتي تشهد مزيدا من التدهور في معدلات تبادلها التجارية. ولذلك نجد أنه من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية مسألة الحمائية، أي صعوبة ولوج أسواق البلدان المصنعة.

5. أي سياسة زراعية للجزائر؟

كون الجزائر مستوردا صافيا للغداء والسلع الزراعية، فإن حظوظها تبقى قائمة لترقية زراعاتها خاصة وأنها لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي فهي في حل من التزاماتها فيما يخص الدعم ومنح المساعدات الزراعية. فهدف السياسة الزراعية للجزائر يظل يتوخي تحقيق الإكتفاء الذاتي. وهو الهدف الذي تتسع له لوائح ومقررات المنظمة العالمية للتجارة، كما يبقى أمام الجزائر إستنفاذ كل أغراض سياسة زراعية تحفز النشاط الإنتاجي عبر إجراءات تأطير تقني ومالي للنشاط الزراعي. كما أن خيار الإنخراط في السوق العالمي قد يملي على الجزائر ضرورة الحسم في خيارات التخصص في منتجات تتمتع فيها بمزايا مقارنة بالدول الأخرى كاللحوم والحمضيات وبعض أنواع الحبوب وكذا التخصص في مجالات إنتاج البذور والشتائل.

تتعدد التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بالجزائر، لكن أهمها يبقى من جهة الفجوة الغذائية المتسعة بإستمرار والإعتماد المتواصل على الأسواق الخارجية المتسعة لتلبية قسم هام من الحاجات الغذائية للجزائريين. ومن جهة أخرى مخاطر التحرير التجاري وعدم قدرة الزراعة الجزائرية على إنتهاز ما يتيحه الإنخراط في مجالات التبادل التجاري سواء عبر عقد الشراكة الجهوية مع الإتحاد الأوروبي أو من خلال الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة. فنجاح التأهيل الاقتصادي للزراعة الجزائرية يتوقف إلى حد كبير على قدرة السلطات العمومية على تأمين سياسة دعم وتأطير مطابقة لمقتضيات الإنخراط في مسارات التحرير التجاري والقدرة على منحها المناعة الكافية لحمايتها من مخاطر الإنفتاح غير المتكافئة في ظل مبادلات تجارية مشوهة أصلا بسياسات دعم قوية ومتواصلة تحت أشكال جديدة في داخل البلدان الصناعية ذات الفائض الزراعي.(Benaouda, 1983, p. 121)

5.1. متطلبات تصحيح السياسة الزراعية للجزائر

يتعين على السلطات العمومية معالجة عاجلة وجدية للمسألة العقارية. فلم يعد بالإمكان التسويف في هذا الموضوع نظرا لحيويته وآثاره الهيكلية على مستوى الإستغلال في القطاع الزراعي. وحل مسألة العقار يقتضي إستعادة الدولة لحقها في التصرف في تراثها العقاري ما دامت المستثمرات الجماعية والفردية تابعة للأملاك الخاصة للدولة. وإسترجاع الدولة حقها في التصرف، يمنحها القدرة على تأهيل الصيغ المعمول بها في البلدان الصناعية والرائدة في النشاط الزراعي. حيث يتسنى الدخول في شراكة مع الأعوان الإقتصاديين عبر صيغ المزارعة والتي هي معمول بها في العرف الاجتماعي للجزائريين. فللدولة الحق في إيجار أو تعاقد تجاري أو شراكة مع من تراه مؤهلا من الناحية المالية والفنية لإنجاز برامج الإنتاج ذات الأولوية بالنسبة للأسواق المحلية أو الخارجية. (بن تركي، 2007، صفحة 276)

يتعين على السلطات العمومية كذلك، إيجاد الصيغ القانونية الملائمة لطبيعة الإستغلال الزراعي الخاص. فالعقار التابع لخواص يواجه حالة تردي وتفتت لقاعدته العقارية، بفعل تراجع شروط الإستثمار في القطاع ذاته. ومن جهة أخرى نتيجة تأثير سيئ لمحيط مالي وإداري، يثني أصحاب الأراضي من الخواص الإستخدام المنتظم والرشيد للمحاصيل.

أهمية تأهيل السوق العقارية الزراعية بحيث تتيح إعادة تشكيل الأرصدة العقارية عند مستويات النجاعة الاقتصادية. وتتوقف فعالية التأهيل القانوني لأرصدة العقارية على تنظيم السوق العقارية المأمولة سواء التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص كشرط لازم وضروري يجعل نشاط الاستغلال الزراعي مجزيا من الناحية الاقتصادية بالنسبة

للمستثمرين فيه. أي أن يصبح الاستثمار في الزراعة مكافئا في إيراداته لباقي القطاعات الاقتصادية.

إن جعل الاستغلال الزراعي مجزيا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين معناه أن يمنح القطاع الزراعي في الجزائر الحصانة ضد تبديد قاعدته العقارية والتي تعاني من استقطاب باقي قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي وعلى وجه الخصوص قطاع البناء وقطاع الاستثمار الصناعي ولو كان ذلك بدرجة أقل لما يعانيه هذا الأخير عن معوقات على مستوى الحافز على الاستثمار.

5.2. سبل مواجهة شروط ومتطلبات القوى الخارجية الضاغطة

على مستوى مسار التفاوض والانخراط في الفضاءات التجارية الجهوية أو الدولية، ففيما يتعلق بمنطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، يجدر بالجزائر أن تعتمد مبدأ التفضيل الوطني كما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي اعتمد ولا يزال مبدأ التفضيل الأوروبي. فعلى الجزائر أن تمنح من خلال سياستها الزراعية الجديدة، الأولوية والأفضلية للمنتوج الوطني عبر حمايته من المنافسة غير النزيهة. (بن تركي، 2007، صفحة 279)فأغلب السلع الزراعية المحولة المستوردة إلى السوق الجزائري، مصدرها بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهي واردات تتضمن نسبا كبيرة من الدعم، تجعلها تنافسه جدا، لكنها من ناحية معيار المنافسة والشفافية تشكل ممارسات إغراق تجاري ولذلك يتعين على السلطات العمومية مواجهة ذلك عبر الوسيلة الأكثر شفافية وملائمة لقواعد المعاملات التجارية وهي الرسوم الجمركية وإن اقتضى الحال استخدم الشرط الوقائي.

للجزائر كل الحق في اعتماد هذه الإجراءات، حيث أنها تستند في ذلك لمبدأ رئيسي في الاتفاقية الزراعية والمتمثل في ضرورة تحقيق الأمن الغذائي بصفتها بلدا يعاني فجوة غذائية كبيرة. ومن شأن ذلك أن يخولها خلق اعتماد إجراءات حمائية لوقاية إنتاجها المحلي. أما موارد الرسم الجمركي على الواردات المشبوهة بالإغراق، فتوجه إلى استخدام أنجع باعتبارها أحد موارد صناديق الدعم الفلاحي.

إن على الجزائر اعتماد سياسة تفضيل وطني من خلال ضمان أسعار مجزية للمحاصيل ذات الأولوية الإستراتيجية وإجراءات حماية تجارية. إلى جانب ذلك يتعين عليها اعتماد إجراءات تحفيز جبائي ومالي لحمل المتعاملين والأعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الفروع التكاملية مع القطاع الزراعي وخاصة فروع الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، كالحليب، اللحوم، الخضر، الفواكه، الحبوب والبقول.

للجزائر كل الحق في الدفاع عن خياراتها في المجال الزراعي وانتهاز كل الفرص الإمكانيات التجارية التي تتحها عقود الشراكة الجهوية وخصوصيا مع الإتحاد الأوروبي الذي يعد أكبر مورد للجزائر من السلع الغذائية. ويكون ذلك على قاعدة المعاملة بالمثل والمعاملات التفضيلية التجارية الممنوحة في هذا الإطار للبلدان النامية. كما يتعين انتهاز فرص الشراكة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف للنفاد إلى الأسواق الدولية. إلا أن هذا الأمر بتطلب تأهيلا جديا لأنشطة الاستغلال الزراعي وما يرتبط بها من أنشطة التحويل والإسناد والتحويل والتسويق.

فكلها شروط يتوقف على تحقيقها منح الأهلية للمنتوج الزراعي أو الغذائي الجزائري لولوج الأسواق الخارجية. كما للجزائر الحق في الدفاع عن سياستها الزراعية الحالية أو المستقبلية إن تعززت، في سياق مسار تفاوضها حول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فالجزائر بلد مستورد صافي للغذاء ولا تهدد أي طرف تجاري، لذلك كان لها الحق في الدفاع عن سياستها الزراعية والتي مضمون الدعم فيها من الناحية الإجرائية والمالية هو أقل شأنا مما هو متاح في العديد من البلدان الصناعية أو النامية اليوم.

6. خاتمة

مكنت الدراسة من الوقوف على أهمية إقامة سياسة زراعية تتولاها السلطات العمومية. وتتمثل أهم معالمها في التأطير الفعال للنشاط الزراعي وتخصيص ناجع للموارد الداعمة للعاملين في القطاع. فالتطور المتباين للزراعة عالميا، يجد أصوله في مضمون وقوة السياسات التي تبنتها الدول في المجال الزراعي.

ان البلدان الأكثر وفرة في العرض الزراعي، لم تحقق ذلك اعتمادا على خصائصها وميزتها الطبيعية وحسب، بل كذلك إنطلاقا من تلك السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعي، بهدف منحه الاستقرار الضروري لضمان ديمومته ونموه.

-يؤكد التحليل النظري للأسواق الزراعية تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها في ظروف العمل التلقائي للسوق، تواجه عدم الاستقرار المزمن.

- الإنتاج الزراعي يتميز بالموسمية لعلاقته بأطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه. وفي مقابل ذلك يتميز العرض بعدم المرونة في الأجل القصير وبتشتته، أي بتعدد المنتجين.

- يتميز الطلب على أغلب السلع الزراعية بتدني مرونته بدلالة التغير في السعر.

- تعكس أسواق السلع الزراعية تأثير ومفعول ما اصطلحت عليه النظرية الاقتصادية بمفارقة King أو قانون King.

-يظل قانون King الأساس النظري لتبرير سياسات الدعم التي تعرفها الأنشطة الزراعية وخاصة داخل البلدان الصناعية المتطورة. فخلافا لباقي القطاعات، حيث يسجل مستوى الدخول نموا نسبيا متواصلا، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة، تراجعا مطلقا ونسبيا في مستويات دخول المزارعين.

- هناك عدة أشكال للدعم الزراعي أهمها مراقبة الإنتاج، الدعم المباشر، نظام الدعم المتغير للإنتاج، نظام دعم المدخلات ووسائل الإنتاج ونظام الحماية.

- يعتبر حل مسألة العقار ضرورة ملحة بالنسبة للجزائر، ذلك عن طريق إستعادة الدولة لحقها في التصرف في تراثها ومن ثمة تفعيل مختلف الصيغ المعمول بها في البلدان الصناعية والرائدة في النشاط الزراعي.

-إن تفعيل عقود الإيجار الزراعية من شأنه منح الحيوية والمرونة اللازمتين لأنشطة الإستغلال الزراعي.

- يتعين على السلطات العمومية كذلك، إيجاد الصيغ القانونية الملائمة لطبيعة الإستغلال الزراعي الخاص.

- تحديث منظومة التمويل البنكي التي لاتزال قاصرة عن الوفاء بمتطلبات الإستغلال الزراعي.

- تنظيم السوق العقارية المأمولة سواء التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو التابعة للقطاع الخاص كشرط لازم وضروري يجعل نشاط الاستغلال الزراعي مجزيا من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمستثمرين فيه.

- استخدام الرسوم الجمركية لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الشرسة التي يجابهها في مناطق التبادل الحر.

- توجيه موارد الرسم الجمركي على الواردات المشبوهة بالإغراق، لتمويل صناديق الدعم الفلاحي.

- اعتماد إجراءات تحفيز جبائي ومالي لصالح المتعاملين والأعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الفروع التكاملية مع القطاع الزراعي.

7. قائمة المراجع

Benaouda, H. (1983). *Système productif Algérien et indépendance nationale.* Alger: OPU.

Bertrand, J. (1997). *Le pouvoir alimentaire mondiale en question.* Economica.

Butault, J. (2004). *les soutiens à l'agriculture: une mise en perspective internationale.* Paris: INRA.

Clergeau, C. (1998). *Théorie du producteur et de l'offre* (Vol. Tome 2). SEUIL.

Guyomard, H. (2004). *Des repères historiques sur l'évolution de la politique agricole commune.* INRA.

Kroll, J. C. (2002). *Politique agricole et échanges internationaux dynamique de la régultion en Europe et en USA.*

Pouch, T. (2002). *Problèmes économiques, Agriculture entre théorie et histoire, qu'est ce qu'une politique agricole?*

Samuelson, P. (1972). *Economics* (Vol. Tome 2). Armand Colin.

عز الدين بن تركي. (2007). *تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية*. جامعة الحاج لخضر باتنة.

OEB Univ. Publish. Co.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق استدامة الأمن الغذائي

The experience of the United Arab Emirates in achieving sustainable food security

شهرزاد سويكي[1]

1 مخبر المالية، المحاسبة، الجباية جامعة العربي بن مهيدي/أم البواقي، الجزائر. Chahrazed.souiki@univ-oeb.dz

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على احدى التجارب الناجحة في تحقيق استدامة الأمن الغذائي ألا وهي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، التي وضعت استراتيجيات مستقبلية وسياسات لمواجهة التحديات التي تعيقها في تحقيق أمنها الغذائي ، من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية التي تتناول الإطار النظري للأمن الغذائي ، واواقع الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020 ، وأخيرا ابراز الجهود التي بدلتها الإمارات لبلو غ مراتب أولى في مؤشر الأمن الغذائي العالمي ، والتي نجحت في ذلك بحصولها على المرتبة 23 عالميا والمرتبة الأولى عربيا بالرغم من الصعوبات التي تواجهها بسبب طبيعتها الجغرافية والأوضاع السياسية والصحية العالمية.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي ، دولة الإمارات، الاستراتيجيات المستقبلية ، مؤشر الأمن الغذائي.

تصنيف JEL : O13 ، O18.

Abstract:

This study attempts to shed light on one of the successful experiences in achieving sustainable food security, which is the experience of the United Arab Emirates, which has developed future strategies and policies to meet the challenges that hinder it in achieving its food security, through a set of main axes that deal with the theoretical framework of food security, and the realities of food security. Food security in the United Arab Emirates during the period 2018-2020, and finally highlighting the efforts made by the UAE to reach the first ranks in the global food security index, which succeeded in that by obtaining the 23rd rank in the world and the 1st rank in the Arab world, despite the difficulties it faces due to its geographical nature and the current situation. Global politics and health.

Keywords: food security, the UAE, future strategies, food security index.

Jel Classification Codes:O13 , O18.

المؤلف المرسل: شهرزاد سويكي، chahrazed.souiki@univ-oeb.dz

1.مقدمة:

يمثل الأمن الغذائي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي، وهو أمر له أهمية بالغة في تعزيز النمو الاقتصادي في أي دولة ، لذا يجب وضع خطط وسياسات تشجع على التفكير المبتكر لضمان توفير الأغذية الصحية والمغذية للمجتمعات ،وتعزيز استدامة الأمن الغذائي ودعم التنمية الريفية والزراعية،مع المحافظة على حماية البيئة ،خاصة في ظل تفشي فيروس كورونا والأحداث العالمية الأخرى، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، التي جعلت الأمور تزداد تعقيدا وضغوطا على تحقيق الأمن الغذائي .

ودولة الإمارات العربية المتحدة تواجه مجموعة من التحديات الفريدة نتيجة لطبيعتها الجغرافية الصحراوية ومناخها الجاف ، والإمدادات المائية المحدودة ، الأمر الذيزاد من صعوبة زراعة الأراضي وعرقلة عملية تحقيق أمنها الغذائي ، ولكنبالرغم من ذلك، تواجه الإمارات هذه التحديات بقوة، من خلال وضع استراتيجيات مستقبلية وتنفيذ سياسات مبتكرة وتكتيف جهود مختلف الأطراف المعنية لضمان استدامة توفير الغذاء ، والتخفيف من أثر هذه القضايا العالمية.

ضمن هذا الإطار وعلى ضوء ما تقدم، تتجلى إشكالية الدراسة في:

ماهو و اقع الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على ضمان استدامة الأمن الغذائي ، من خلال تبني سياسات فاعلة واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز ذلك؛

- نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحدي التغيرات المناخيةالتي تؤثر سلبا على أوضاع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؛

-نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق هدفها من اطلاق مجموعة من الاستراتيجيات، وهوأن تكون ضمن أفضل عشر دول بحلول عام 2021 ، أي تحويل دولة الإمارات من دولة آمنة غذائيا إلى رائدة الأمن الغذائي.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في واقع الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى أهم الإجراءات التي اتخذتها لضمان استدامة الأمن الغذائي ، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي ،

لاعتبارها من الدول الناجحة في ذلك لبلوغها المرتبة 23 عالميا عام 2022 من بين 113 دولة حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي ، والمرتبة الأولى عربيا.

- **منهجية الدراسة:**

للتمكن من دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية لموضوع الدراسة ، والمنهج التحليلي لدراسة واقع الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تحليل المعطيات الخاصة بالجداول.

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: التأصيل النظري للدراسة.

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحور الثالث: الاجراءات المتبعة من قبل دولة الامارات العربية لتحقيق الأمن الغذائي.

2. التأصيل النظري للدراسة:

1.2تعريف الأمن الغذائي:

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه" توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية"(لعلام و بنون، 2023، صفحة 208)

عرفه البنك الدولي بأنه" وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية" (البنك الدولي، 2023)

كما عرف بأنه "الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على مايكفيها من طعام، وإلا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها الحصول على هذا الطعام.(واعر و دوفي، 2021، صفحة 67)

نستنتج من التعاريف السابقة أن الأمن الغذائي يتحدد بالكم والنوعية في الغذاء، ويتم تحقيقه سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد، حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من الحصول عليه في جميع الأوقات وبأسعار تتناسب مع دخولهم.

2.2 أنواع الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي وهما: (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68)

- **الأمن الغذائي المطلق:** ويقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمنالغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.
- **الأمن الغذائي النسبي:**يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات المجتمع من السلع والمواد الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

3.2. أهمية الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي مهم لعدة أسباب سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي ، فللأمن الغذائي آثار مهمة على الصحة والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والاستقرار الاجتماعي.(القاسم، 2023)

- الحصول على غذاء كاف ومغذ ضروري لصحة الإنسان ورفاهه، لأن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج صحية جيدة وتقليل عبء المرض.

- يعد الأمن الغذائي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، لا سيما في البلدان النامية حيث تعد الزراعة مصدرا رئيسيا لسبل العيش، ويمكن للإمدادات الغذائية الآمنة والمستقرة أن تدعم الإنتاجية الزراعيةوتدر الدخل للمزارعين، وتحسن توافر الغذاء وإمكانية وصول المستهلكين إليه، فيساعد ذلك في انتشال الناس من براثن الفقر وإنشاء أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة.

- يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالاستدامة البيئية؛ الزراعة هي مساهم رئيسي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقضايا البيئية الأخرى، مثل إزالة الغابات وتلوث المياه، كما يتضمن ضمان الأمن الغذائي بطريقة مستدامة تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، والحد من هدر الطعام، وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة، كل هذا يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من التأثير السلبي لإنتاج الغذاء على البيئة ودعم الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة.

- يعد الأمن الغذائي مهما أيضا للاستقرار الاجتماعي والسلام، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى اضطرابات اجتماعية وصراعات، لا سيما في السياقات التي يكون فيها الغذاء نادرا أو

تكون الأسعار مرتفعة، كما يمكن أن يساعد ضمان إمدادات غذائية مستقرة وكافية في تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز السلام والاستقرار.

4.2. مؤشرات الأمن الغذائي:

لقد تبنت المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الغذائيالعديد من المؤشرات للحصول على تقييمات مناسبة لحالة الأمن الغذائي المستدام على المستوى الجزئي (الفردي والأسري)، سنحاولشرح مجموعة من المؤشرات الرئيسية للتعبير عن الأبعادالمختلفة للأمن الغذائي:

- **مؤشر توفر الغذاء:**

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي، ويتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي.(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، الصفحات 30-32-37)

- **مؤشر الحصول على الغذاء:**

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها (دخول الأفراد ، أسعار السلع الغذائية ، النمو السكاني ، نمو إنتاج الغذاء ، تطور النظم التسويقية وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي).

ويعكس مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ودرجة تعرضهم لصدمات الأسعار، ومدى توفر برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات ؛ ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل.

- **مؤشر الاستفادة من الغذاء:**

يشير استخدام الغذاء والاستفادة منه إلى الطريقة التي يستخدم بها الجسمالعناصر الغذائية المختلفة في الطعام، وتتحدد حالة المستهلك التغذوية بتناول الأغذية الكافية من مكونات الطاقة والبروتينوالدهون والمغذيات الصغرى، إلى جانب الاستخدام البيولوجي المناسب للأغذية المستهلكة للفرد.

ويضم هذا المؤشر مجموعتين تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية(توفر التجهيزات المنزلية والحصول على المياه والصرف الصحي) ، أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغدية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم.(واعر و دوفي، 2021، صفحة 69)

- **مؤشر استقرار الغذاء:**

يشير إلى قدرة الأفراد أو الأسر على الوصول إلى الغذاء في جميع الأوقات، حتى أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات، يتطلب هذا نظاما غذائيا مرنا يمكنه تحمل الصدمات وضمان إمدادات غذائية مستقرة.(القاسم، 2023)

ومن أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق جميع الأبعاد الأربعة في آن واحد.

3.واقع الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

حاولت دولة الإمارات تحقيق أمنها الغذائي، وضمان وجود قطاع زراعي مستدام رغم التحديات الطبيعية المختلفة التي تواجهها، اضافة إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي والتجارة ككل، وخاصة على الزراعة والأمن الغذائي، وسنحاول معرفة واقع الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدةمن خلال الجداول التالية.

1.3. مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في تلبية الاحتياجات الغذائية:

يبين لنا الجدول الموالي تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020.

الجدول 01: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020

الإنتاج: ألف طن

المجموعات السلعية	2018	2019	2020
الحبوب	8.17	6.71	15.98
القمح والدقيق	0.00	0.00	0.00
الشعير	0.00	0.00	0.00
الذرة الشامية	8.17	6.708	15.978
الأرز	0.00	0.00	0.00
البطاطس	0.45	1.18	4.24
البقوليات	0.00	0.00	0.00
الزيوت النباتية	13.45	13.45	0.00
السكر	0.00	0.00	0.00
الفاكهة	376.37	355.01	349.65
الخضر	304.74	319.20	236.33
اللحوم الحمراء والبيضاء	162.91	168.12	173.25
الألبان ومشتقاتها	163.04	164.37	164.93
الأسماك	76.35	64.50	69.53

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية –المجلد 41- القسم الثالث والرابع ، 2022.

تمتلك دولة الإمارات العربية ثروة حيوانية كبيرة بلغت 4996.20 ألف رأس عام 2020، وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة2018-2020 إذ زاد إنتاج اللحوم من حوالي 162.91 ألف طن إلى حوالي 173.25 ألف طن أي بمعدل نمو سنوي قدره 2.05%، أما بالنسبة لإنتاج الأسماك فلقد سجل أعلى إنتاج عام 2018 بـ 76.35 ألف طن لينخفض عام 2019، ثم ليسجل 69.53 ألف طن عام 2020 ويمكن ارجاع ذلك التحسن إلى إطلاق دليل نبض الاستزراع السمكي 2020، كما ارتفع انتاج الألبان ومشتقاتها من 163.04 ألف طن إلى 164.93 ألف طن أي بمعدل نمو سنوي قدره 0.38% خلال نفس الفترة، وهذا ما ساعد على مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الأمن الغذائي في دولة الإمارات.

أما بالنسبة لإنتاج السلع الغذائية النباتية فيلاحظ من الجدول ارتفاع معدل نمو إنتاج كل من الحبوب والذرة الشامية، البطاطس حيث قدر حوالي 138.15%بالنسبة للحبوب والذرة الشامية و109.63%بالنسبة للبطاطس.

كما عرف إنتاج الخضر والفواكه تراجع مستمر خلال فترة الدراسة بسبب التغيرات المفاجئة في درجات الحرارة والرياح والرطوبة، أما الزيوت النباتية فلقد عرفت استقرار عامي 2018-2019 لتنعدم عام 2020، اضافة إلى انعدام إنتاج كل من القمح والدقيق، الشعير، الأرز، البقوليات والسكر، ويمكن ارجاع ذلك إلى طبيعة مناخ دولة الإمارات، وأن معظم المساحات الزراعية تشهد تذبذب في معدل تساقط الأمطار خلال مراحل نمو المحصول، وتعرض المزارعين لخسارة الأسواق نتيجة جائحة كورونا التي منعتهم من حصاد الحاصلات التي قاموا بزراعتها، لذلك حاولت دولة الإمارات إطلاق مزرعة القمح في منطقة المليحة بإمارة الشارقة عام 2022، لتلبية الاحتياجات الغذائية، ورفع معدلات الإنتاج التي تضمن الوفاء بالكميات اللازمة لتغطية حاجات مدن ومناطق إمارة الشارقة.

2.3 تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسة:

تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسبعالية من كميات احتياجاتها من السلع الغذائية ، لذلك نجد واردات دولة الإمارات تتكون في الأغلب من السلع الغذائية، كما تأتي الصادرات في معظم الحالات من جرد عدد قليل من السلع الزراعية ، لذلك سنحاول من خلال الجدولين الآتيين رصد تطور كل من صادرات وواردات دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2018-2020.

الجدول 2:تطورالصادرات من السلع الغذائية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020

السلع	كمية الصادرات (ألف طن)			قيمة الصادرات(مليون دولار امريكي)		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الحبوب والدقيق	593.44	509.37	390.11	434.58	279.03	232.62
القمح والدقيق	208.99	270.93	114.36	63.75	81.88	55.95
الشعير	10.36	11.83	57.19	7.25	22.44	18.54
الذرة الشامية	37.01	43.52	71.93	20.78	20.34	26.75
الأرز	252.41	92.60	56.02	278.17	82.04	54.49
البطاطس	28.93	19.01	19.65	10.89	8.23	9.64
السكر الخام	6.23	45.33	37.91	2.60	15.99	13.70
البقوليات	279.89	307.73	438.23	269.05	228.54	335.17
الزيوت النباتية	359.16	448.2	627.89	369.69	462.49	647.09
الخضر	188.28	183.88	243.77	165.89	170.22	205.82
الفواكه	709.87	712.14	650.09	936.14	792.57	788.09

اللحوم البيضاء والحمراء	74.86	200.77	92.41	220.58	650.42	254.90
الألبان ومنتجاتها	492.29	648.96	537.91	926.59	969.81	857.82
الأسماك	43.39	45.91	35.51	212.98	190.33	140.26

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية – المجلد 41- القسم السابع ، 2022.

عرفت كمية صادرات كل من القمح والدقيق، السكر، الفواكه، اللحوم، الألبان، والأسماك عام 2019 ارتفاعا ملحوظا صاحبه ارتفاع قيمة صادرات نفس السلع ماعدا الفواكه والأسماك التي انخفضت قيمتها أيضا، لتسجل عام 2020 انخفاضا حادا، كما يبين لنا الجدول أعلاه ارتفاع متواصل في كمية صادرات كل من الشعير، الذرة الشامية، البقوليات والزيوت النباتية بمعدل سنوي بلغ حوالي75.73%، 24.51%، 15.94%، 20.24% على التوالي، كما بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات من هذه السلع 36.32%، 8.69%، 7.52%، 20.29% على التوالي، يتضح من ذلك زيادة كمية الصادرات من هذه السلع بنسب أكبر من الزيادة في قيمتها، خاصة سلعة الشعير التي رغم ارتفاع كميتها عام 2020 إلا 57.19 ألف طن إلا أن قيمتها انخفضت إلى 18.54 مليون دولار من نفس السنة بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، كما عرفت كمية وقيمة الصادرات من الحبوب والدقيق، الأرز، الخضر انخفاضا متواصلا، وذلك لاعتبار هذه السلع من السلع المعاد تصديرها، ومنع بعض الحكومات تصدير الغذاء كإجراء وقائي خلال فترة جائحة كورونا.

الجدول03 :تطور الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020

السلع	كمية الواردات (ألف طن)			قيمة الواردات(مليون دولار أمريكي)		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الحبوب والدقيق	3231.75	3037.88	3485.94	1375.15	1194.63	1308.24
القمح والدقيق	1329.60	1339.78	1473.40	373.08	375.24	410.44
الشعير	365.79	301.25	414.13	82.43	69.77	93.91
الذرة الشامية	414.67	452.08	556.54	110.59	110.79	126.94
الأرز	848.98	677.63	748.51	700.21	535.38	564.58
البطاطس	255.33	244.88	244.45	64.63	58.21	69.88
السكر الخام	1449.65	728.37	979.22	430.39	229.60	302.02
البقوليات	500.88	538.15	596.13	292.18	277.72	354.13
الزيوت النباتية	642.75	601.36	472.69	581.37	512.89	484.71
الخضر	1345.28	1448.98	1502.94	702.66	686.16	655.51

الفواكه	1351.01	1843.25	1451.67	1422.51	1641.55	1373.07
اللحوم البيضاء والحمراء	806.97	990.75	685.30	1821.01	2233.53	1677.94
الألبان ومنتجاتها	1579.96	1650.38	1398.38	1705.44	1580.82	1589.57
الأسماك	221.08	139.14	227.94	649.06	647.94	590.17

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية – المجلد 41- القسم السادس ، 2022.

يبين لنا الجدول أعلاه نمو كمية واردات القمح والدقيق، الذرة الشامية، البقوليات، الخضر خلال نفس الفترة بمعدلات سنوية تقدر بحوالي3.43%، 10.19%، 5.91%، 3.72%على التوالي مما يدل على ازدياد حجم الطلب على هذه السلع صاحبه نمو في قيمتها كذلك بمعدلات سنوية تقدر بحوالي 3.19%، 4.65%، 6.55%، كما نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات من الخضر بالرغم من ارتفاع كمية وارداتها خلال نفس الفترة، ويتوقع أن تتجه أسعار هذه السلع نحو التصاعد نتيجة التطورات التي شهدتها تجارتها نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية خاصة تجارة القمح ، كما يبين لنا الجدول أعلاه تذبذب في كل من كمية وقيمة واردات الحبوب والدقيق، الشعير، الأرز، البطاطس، السكر الخام والأسماك، اضافة إلى الفواكه، اللحوم، الألبان، أما الزيوت النباتية فقد شهدت كمية وقيمة صادراتها انخفاضا طيلة فترة الدراسة ويمكن ارجاع ذلك إلى زيادة القيود المفروضة على الاستيراد.

تتزايد قيمة الواردات الغذائية بمعدلات أعلى من الصادرات ، وبصفة عامة يرتبط التغير في كميات وقيم واردات دولة الإمارات من السلع الغذائية بعدة عوامل منها تقلباتالأسعار العالمية للسلع الغذائية، والسياسات التجارية التي تتخذها الدول المنتجة الرئيسية وتطورات إنتاج سلع الغذاء بالوطن العربي.

3.3. تطور الكمية المتاحة للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

يعتبر استهلاك الغذاء المحصلة النهائية للجهود الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية والتجارية ،ويتأثر نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية بمعدلات نمو إنتاج الغذاء من ناحية ، ومعدلات نمو السكان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التغيرات في العادات التغذوية ، وسنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على مدى تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية والكمية المتاحة للاستهلاك.

الجدول04 : تطور الكمية المتاحة للاستهلاك والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2018-2020

السلع	المتاح للاستهلاك(ألف طن)			نسبة الاكتفاء الذاتي(%)		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الحبوب	2622.5	2558.8	3240.6	0.00	0.00	0.00
القمح والدقيق	1153.5	1124.6	1148.6	0.00	0.00	0.00
الشعير	355.4	289.4	356.9	0.00	0.00	0.00
الذرة الشامية	385.8	415.3	500.6	0.00	0.00	0.00
الأرز	596.6	585.0	692.5	0.00	0.00	0.00
البطاطس	242.9	51.2	229.0	2.0	2.3	1.9
السكر الخام	2335.3	2093.1	1361.7	199.8	69.5	117.5
البقوليات	221.0	240.8	157.9	0.00	0.00	0.00
الزيوت والشحوم	267.8	85.2	155.7	5.0	15.8	0.00
الخضر	1094.9	1599.0	1495.5	27.8	20.0	15.8
الفواكه	1116.6	1314.3	1151.2	33.7	27.0	30.4
اللحوم البيضاء والحمراء	895.5	958.1	766.1	21.2	17.5	22.6
الألبان ومنتجاتها	1250.7	1165.8	1025.4	28.4	14.1	16.1
الأسماك	254.0	169.4	262.0	39.4	45.0	26.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية – المجلد 41- القسم التاسع ، 2022.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تصنيف الأغدية الرئيسة في الإمارات العربية المتحدة حسب معدلات الاكتفاء الذاتي إلى المجموعات التالية:

- مجموعات غذائية ذات معدل اكتفاء ذاتي كامل(100%) تتمثل في السكر الخام حيث بلغت نسبته عام 2020 (117.5%).

- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: وهي المنتجات التي يقل فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 50% وتتمثل في البطاطس، الخضر، الفواكه، اللحوم، الألبان، الأسماك.

- مجموعة غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منعدمة(00%): تتمثل في الحبوب، القمح والدقيق، الشعير، الذرة الشامية، الأرز والبقوليات، الزيوت والشحوم التي سجلت عام 2020 (0.00%).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية كالفواكه، اللحوم والألبان تتجه نحو التحسن عام 2020، وتتجه نحو التراجع لمنتجات أخرى كالبطاطس، الخضر والأسماك ؛ كما يبين لنا أنه بالرغم من رفع دولة الإمارات للكمية المتاحة للاستهلاك في

العديد من السلع الرئيسية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، عكس السكر الخام الذي انخفضت كميته المتاحة للاستهلاك خلال فترة الدراسة إلا أنه حقق أعلى نسبة اكتفاء ذاتي حتى أنه تعدى معدل الاكتفاء الذاتي الكامل حيث سجل معدل 117.5% عام 2020.

4. الاجراءات المتبعة من قبل دولة الامارات العربية لتحقيق الأمن الغذائي

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تبني سياسات فاعلة لضمان استدامة الأمن الغذائي، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، فاتخذت مجموعة من الإجراءات خلال الأعوام الماضية من أجل تعزيز ذلك، فأسهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تعزيز قدرة الدولة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على السلع الغذائية، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

1.4.استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036:

تم تطوير هذه الاستراتيجية من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية في سبتمبر 2017 ، بهدف تعزيز استدامة وإدارة فعالة للمياه ، وضمان توفير المياه في الحالات الطارئة والعادية ، اضافة إلى ضمان ازدهار المجتمع وتقدمه والحفاظ على نمو الاقتصاد الوطني ، وهي تعتمد علىمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تهدف إلى:خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21٪، زيادة إنتاج المياه بنسبة 69٪، والمحافظة على ندرة المياه بمقدار 3 درجات مئوية، وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%.

وتتألف استراتيجية الأمن المائي 2036 من ثلاثة برامج عمل استراتيجية تستهدفتقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بنقص المياه :برنامج إدارة الطلب على المياه ، برنامج إدارة الإمداد المائي ، برنامج إنتاج وتوزيع المياه للطوارئ.(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2023)

2.4. اطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051:

أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2018 عن استراتيجية وطنية لتعزيز الأمن الغذائي، تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تعمل على تعزيز إنتاج الغذاء بشكل مستدامباستخدام التكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، واعتماد التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء ، وتحديد عناصر سلة الغذاء الوطنيةبناء على معايير محددة، وكل ذلك من أجل تحويل دولة الإمارات إلى دولة رائدة في مجال الأمن الغذائي، وضمن هذا التوجه تركز الاستراتيجية على :

- تفعيل مبادرات متعددة لتعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الغذاء؛

- تطوير برنامج لاستزراع الأحياء المائية؛
- تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي وإجراءات التعاقد الزراعي ؛
- مواءمة الرسوم الزراعية المحلية مع المعايير الدولية لتحسين الإنتاج المحليوتشجيع استهلاكه؛
-العمل على دعم نظم التمويل للأنشطة الزراعية والغذائية ،

كما تضمنت الاستراتيجية 38 مبادرة رئيسية قصيرة وطويلة المدى ضمن رؤية لعام 2051، وأجندة عمل لعام 2021، ركزت على 5 توجهات استراتيجية تهدف إلى تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر الاستيراد، وتحديد خطط توريد بديلة للأغدية الرئيسية .

بالإضافة إلى ما سبق، تهدف الاستراتيجية إلى الحد من فقد وهدر الغذاءمن خلال تطوير نظام متكامل لخفض نفايات الطعام ضمن سلاسل التوريد ،وضمان سلامة الغذاء بتعزيز إجراءات السلامة والوقاية في مجال نشاطات الأغذية التجارية وتحسين نظم التغذية. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2023)

3.4. إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي:

تأسس مجلس الإمارات للأمن الغذائي عام 2019 ، وهو يعتبر المرجع الرئيسي لكل ما يتعلق بمسائل الأمن الغذائي في الإمارات ، يعمل على :(المهيري، 2020)

- تعزيز نظامالحوكمة لقضايا الأمن الغذائي بين مختلف الجهات في الدولة؛
- ضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائيبفعالية ؛
- اقتراح الأنظمة والتشريعات والسياسات التي تعزز الأمن الغذائي للدولة ، ومراجعتها قبل اعتمادها على المستوى الاتحادي؛
- وضع أجندة الاستثمار في منظومة الغذاء على الصعيدين المحلي والدولي؛
- دراسة المخاطر المعنية بتأثير التحديات العالمية على منظومة الأمن الغذائي مثل تغير المناخ والجفاف والاستقرار السياسي للدول المصدرة للغذاء وغيرها؛
- تطوير مبادرات الإمداد الشامل والمتنوع لمنتجات الغذاء وتنويع مصادر الاستيراد ،من خلال الربط اللوجيستي والبنية التحتيةوالتنافسية والجودة والتصدير والاستيراد، وتطوير قواعد البيانات ؛
- متابعة مؤشر الأمن الغذائي العالمي والعمل على تحديد البرامج التي تساهم في تصنيف الإمارات في هذا المؤشر (الوصول بدولة الإمارات إلى مصاف أفضل عشر دول في المؤشر بحلول عام 2021، وأن تصبح في المركز الأول في المؤشر عام 2051) ؛
- تقديم تقارير بشكل دوري إلى مجلس الوزراء تتناول التقدم الذي تم تحقيقه؛

- تقديم الاستشارات الفنية والتقنية عبر اللجنة الاستشارية للأمن الغذائي، والتي تضم ممثلين من القطاعين الخاص والأكاديمي وخبراء في مجال الأمن الغذائي؛
- تشكيل فريق من مكتب الأمن الغذائي يدير أعمال المجلس ويقدم التقارير الدورية إلى الجهات ذات الصلة.

4.4. إطلاق النظام الوطني للزراعة المستدامة:

يعتبر هذا النظام جزءا من الجهود الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة في الإمارات وضمان تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين والمقيمين في الدولة ، لقد تم إطلاق هذا النظام في 28 يونيو 2020 بهدف تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق عدة أهداف مهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، منها زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يصل إلى 5%، تحسين المردود الاقتصادي للمزارعين بمعدل 10% سنويا، زيادة القوى العاملة في القطاع بمعدل 5% سنويا، وترشيد استخدام المياه في وحدات الإنتاج بواقع 15% سنويا.(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2023)

5.4. منصة دبي لحالة المخزون الغذائي:(يونيو2020)

يأتي إطلاق هذه المنصة لدعم الجهود المتكاملة التي تقوم بها دوائر حكومة دبي لتعزيز قاعدة المعلومات الموحدة، وهذا كجزء مهم من استراتيجيتها لتحقيق الأمن الغذائي وضمان توفير الغذاء بشكل مستدام وفعال في الإمارة ، خاصة لما تتميز به هذه المنصة من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات بسرعة كبيرة .

تقوم المنصة بقياس خمسة مؤشرات رئيسية للأمن الغذائي بشكل دوري وحيوي ، وهذه المؤشرات تشمل مؤشر التوريد، مؤشر توفر المخزون، مؤشر الإنتاج المحلي، مؤشر الاستهلاك، مؤشر الأسعار لكافة السلع الحيوية في الإمارة.**(وكالة أنباء الإمارات، بن محمد، 2020)**

اضافة إلى الاجراءات السابقة تم :

- اعتماد قانون اتحادي لتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في عام 2020، والهادف إلى تنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في الدولة في حال حصول أزمات وطوارئ وكوارث، وتحقيق الاستدامة في مجال الغذاء.
- تأسيس بنك الإمارات للطعام في يناير 2017، كنظام شامل يهدف إلى تحقيقأهداف إنسانية واجتماعية واقتصادية وحضارية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك بتقليص هدر الطعام وتعزيز الوصول إلى المحتاجين داخل وخارج الدولة من خلال مراكز وفروع بنك الإمارات للطعام، تعزيز قيم العطاء والمسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي على الصعيدين الفردي

والمؤسسي بعقد شراكات مستدامة مع مؤسسات قطاع الفنادق والضيافة وقطاع إنتاج وبيع الأغذية في الدولة، تكريس قيم الاستدامة من خلال تطوير وعي مجتمعي بأهمية المحافظة على الموارد من الاستنزاف.

- اعداد مسابقة عالمية(تحدي تكنولوجيا الغذاء العالمي) تهدف إلى ابتكار وتنفيذ حلول مستدامة لإنتاج وإدارة الغذاء في دولة الإمارات، وتأتي هذه المبادرة في إطار مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

- اطلاق منصة أبحاث الغذاء بهدف تلبية احتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في مجال البحث وتطوير الإنتاج الغذائي المستدام والأمن الغذائي في دولة الإمارات، لاعتبارها مستودعا مهما للبيانات البحثية في مجال الأمن الغذائي ،فهي تضم معلومات قيمة وموارد بحثية خاصة بالمستثمرين الرئيسيين في قطاعات الغذاء والزراعة، بالأخص المؤسسات العامة والخاصة المشاركة في أنشطة البحث والتطوير في هذا القطاع.

- اطلاق 10 مبادرات مبتكرة في مجال الأمن الغذائي بهدف تسريع تبني التقنيات الحديثة في مجال الزراعة.(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2023)

ويمكن القول بعد كل هذه الاجراءات أن دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت في أن تصنف في المرتبة 23 عالميا عام 2022 من بين 113 دولة حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، والمرتبة السابعة في المؤشر الفرعي لتوافر الغذاء، والسادسة عشر في مستوى سلامة وجودة الغذاء.(المهيري، 2020)

كما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ 11 عالميا على مستوى الصادرات السلعية خلال عام 2022، بإجمالي 599 مليار دولار وبنسبة مساهمة 2.4% من صادرات العالم السلعية، محققة نموا بنسبة 41.% ، ووفقا لتقرير حديث بعنوان توقعات وإحصاءات التجارة العالمية الصادر عن منظمة التجارة العالمية ، تقدمت الإمارات لتحتل المرتبة الـ7 عالميا على مستوى الصادرات السلعية لعام 2022، فيما يخص التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة.

كما احتلت الإمارات المرتبة الـ 18 عالميا بالنسبة للواردات السلعية خلال عام 2022 مسجلة ما قيمته 425 مليار دولار وبنسبة مساهمة 1.7% من واردات العالم السلعية وبنسبة نمو بلغت 22%، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقدمت الإمارات لتحتل المرتبة الـ13 عالميا.

5. خاتمة:

كانت النزاعات وعدم الاستقرار المحركان الرئيسيان لأزمة الأمن الغذائي في العديد من الدول، لتأتي جائحة فيروس كورونا لتزيد من تفاقم الأزمة، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا مستمرة لضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي والتخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب وأزمة كورونا، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج للأمن الغذائي متضمنة تعزيز استدامة الأمن الغذائي وضمان وجود قطاع زراعي مستدام رغم التحديات الطبيعية المختلفة ، كالاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي واستراتيجية الأمن المائي، وإنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي ؛ توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

- أن دولة الإمارات العربية تعمل علىتوفير الغذاء الصحي والمفيد والآمن لجميع المواطنين والمقيمين على أراضيها ،من خلال تهيئة بيئة مستدامة تخدم الأجيال القادمة تعكس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ورعاية صحة مجتمعها ،وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى ؛
- عانت دولة الإمارات من عدم الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية خلال فترة الدراسة ، بسبب محدودية الموارد الطبيعية بحكم طبيعتها الجغرافية ، وبسبب الأوضاع العالمية(جائحة فيروس كورونا، وحرب أوكرانيا)؛
- نجحت دولة الإمارات في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال زراعة القمح في الصحراء عام 2022 ، في تحد للطبيعة القاسية والظروف المناخية الصعبة وقلة مصادر المياه، وهو ما يثبت صحة الفرضة الثانية؛
- نجحت دولة الإمارات في أن تصنف في المرتبة 23 عالميا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي في عام2022 بالرغم من أن تطلعاتها كانت أن تكون ضمن أفضل عشر دول بحلول عام 2021 ، وهو ما ينفي صحة الفرضة الثالثة.

توصيات: بناء على ما سبق ، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل اكثر على التحول في اتجاه الأنماط الاستهلاكية المستدامة ؛
- تطوير النظم الزراعية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات الكافية وفي الأوقات المناسبة ؛
- تطوير أنواع البذار المقاومة للجفاف ،بالاستفادة من تجربة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق في مجال تطوير البذار المقاومة للجفاف ؛

- تطوير نظم الري الحقلي في الزراعات المروية ، واستخدام التقنيات الحديثة لتعظيم الاستفادة من الأمطار في مجال الزراعة؛
- خلق فرص عمل زراعية ولا زراعية، وتحسين ظروف المعيشة ومستويات الرفاهية العامة للعاملين في القطاع الزراعي؛
- تعزيز وتوسيع نطاق اعتماد الزراعة الرقمية وأدوات الإرشاد الرقمي والتطبيقات المتاحة من خلال الاستهداف والتدريب.

6. المراجع:

1- البنك الدولي. (2023). *تحديث الأمن الغذائي*. تاريخ الاسترداد 15 جويلية, 2023، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security.

2- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2023). *استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036*. تاريخ الاسترداد 18 جويلية, 2023، من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/the-uae-water-security-strategy-2036.

3-البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2023). *الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051*. تاريخ الاسترداد 14 جويلية, 2023، من : https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-food-security-strategy-2051.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). *أوضاع الأمن الغذائي العربي*. تاريخ الاسترداد 15 جويلية, 2023، من https://www.aoad.org/publications.htm.

5- أمجد القاسم. (2023). *البيئة والتنمية، التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 15 جويلية, 2023، من أفاق علمية وتربوية https://al3loom.com.

6- لامية لعلام، و خير الدين بنون. (2023). دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2009-2020). *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 07*(01)، 204-226.

7- مريم المهيري. (12 يناير, 2020). *مجلس الإمارات للأمن الغذائي يعزز حوكمة ملف الغذاء بين الجهات المعنية بالدولة*. تاريخ الاسترداد 14 جويلية, 2023، من وكالة أنباء الإمارات https://wam.ae/ar/details/1395302815541.

8- منصور بن محمد. (17 أكتوبر, 2022). *مجلس الإمارات للأمن الغذائي يعزز حوكمة ملف الغذاء بين الجهات المعنية بالدولة*. تاريخ الاسترداد 14 جويلية, 2023، من وكالة أنباء الإمارات

9- وسيلة واعر، و قرمية دوفي. (2021). دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 08*(02)، 64-84.

OEB Univ. Publish. Co.

قراءة في تداعيات النزاع الروسي_الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر

A reading of the repercussions of the Russian-Ukrainian conflict on food security in Algeria

د. جلابة علي[1]، د. مرداسي شوقي[2]

[1] جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف (الجزائر)، djellaba.ali@univ-eltarf.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، chaouki.merdaci@univ-oeb.dz

الملخص:

في الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج من جائحة كوفيد-19 التي خلفت أضرارا معتبرة في اقتصاديات الدول، تسبب النزاع الروسي الأوكراني بدوره في تداعيات عالمية مقلقة في الأسواق الغذائية العالمية، وتهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تداعيات وآثار هذا النزاع على الأمن الغذائي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه مع استمرار النزاع وتأثيره على أسعار المواد الغذائية وتوافرها سيكون هناك تدافع عالمي على الإمدادات الشحيحة، وبذلك ستتأثر الجزائر جراء انخفاض الإنتاج العالمي وارتفاع تكاليف الاستيراد، وهو ما سيتم تعويضه جزئيا من المكاسب العرضية التي مست أسعار الطاقة.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ النزاع الروسي الأوكراني؛ تداعيات؛ الجزائر.

تصنيف JEL : Q18، H56.

Abstract:

At a time when the world was on its way out of the Covid-19 pandemic, which left significant damage to the economies of countries, the Russian-Ukrainian conflict, in turn, caused disturbing global repercussions in the global food markets. This study aims to investigate the repercussions and effects of this conflict on food security in Algeria.

The study concluded that with the continuation of the conflict and its impact on food prices and availability, there will be a global scramble for scarce supplies, and thus Algeria will be affected by the decline in global production and high import costs, which will be partially offset by the spin-offs in energy prices.

Keywords: Food security; the Russian-Ukrainian conflict; repercussions; Algeria.

Jel Classification Codes: Q18, H56.

المؤلف المرسل: د. جلابة علي، djellaba.ali@univ-eltarf.dz .

1.مقدمة:

مما لا شك فيه أن هناك علاقة إيجابية بين الأمن الغذائي والاستقرار، وعلى العكس يمكن أن تكون النزاعات الإقليمية محركا رئيسيا لانعدام الأمن الغذائي والذي من شأنه أن يؤثر حتى على مناطق خارج دائرة النزاع (Behnassi & El Haiba , 2022, p. 754) ، استنادا لهذا الطرح، نجد أنه في سياق الأسواق الزراعية المعولمة، يثير النزاع الروسي الأوكراني قلقا واسع النطاق بشأن الأمن الغذائي العالمي، حيث يعتبر البلدين "سلة خبز عالمية" وهما منتجان ومصدران مهمان للسلع الزراعية الحيوية والمعادن والأسمدة والطاقة، فروسيا هي أكبر مورد للقمح في العالم وباقترانها مع أوكرانيا يمثل كلا البلدين ما يقرب من ربع إجمالي الصادرات العالمية (Mbah & Wasum, 2022, p. 147).

هذا التركيز من شأنه جعل الأسواق أكثر عرضة للصدمات والتقلبات، ضف إلى ذلك، أن النزاع جاء في وقت سيء لأسواق الغذاء العالمية بخلفية أن أسعار المواد الغذائية كانت مرتفعة بالفعل بسبب الاضطرابات في سلسلة التوريد الناجمة عن جائحة COVID-19والطلب العالمي القوي، الجفاف، وضعف المحاصيل في أمريكا الجنوبية في العام السابق، هذه العوامل مجتمعة أثرت على الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية، وهو ما سيهدد حتما الأمن الغذائي العالمي.

1.1 إشكالية الدراسة:

تعتمد العديد من البلدان بشكل كبير على المواد الغذائية والأسمدة المستوردة، ونظرا لكون النزاع بين دولتين لهما أدوار إمداد رائدة في الأسواق العالمية للمواد الغذائية والأسمدة، فإن ذلك سيكون له حتما تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية مختلفة، يتم الشعور بها الآن على المستوى الدولي وقد تتفاقم، لا سيما بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، وهو ما سيشكل تحديا للعديد من البلدان مثل تلك الموجودة في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا على غرار الجزائر، وانطلاقا من هذه المقاربة يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال التالي: **"ما هي تداعيات النزاع الروسي_ الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر؟ "** والذي يندرج تحته العديد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في: ماهية الأمن الغذائي؟ ما هي المكانة الاقتصادية لكل من روسيا وأوكرانيا في الأسواق الغذائية العالمية؟ وما هي المخاطر الاقتصادية الناشئة عن نزاع البلدين؟ وما هي آثار هذا النزاع على الأمن الغذائي في الجزائر؟.

2.1 أهمية الدراسة:

إن فهم كيف يمكن أن تؤثر الاضطرابات المرتبطة بالنزاعات في الأسواق العالمية للأغذية والأسمدة على الأسعار والتوافر أمر بالغ الأهمية لفهم التأثير العام على الأمن الغذائي، علاوة على ذلك، بعد حوالي سنة كاملة من بداية النزاع الروسي الأوكراني، تشير تداعياته على الأمن الغذائي إلى أن هذه الدراسة جاءت في الوقت المناسب وعاجلة ومطلوبة بشدة، وفقا لذلك، فإن نتائجها يمكن أن تساهم في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر للوقوف على أبعادها كمحاولة لتفادي تفاقمها في المستقبل القريب.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على جملة من التساؤلات التي تصاحب الإشكالية من خلال إبراز المكانة الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا، وكذا تسليط الضوء على أهم المخاطر الناشئة عن نزاعهما، وصولا إلى التحقيق في التأثير المباشر وغير المباشر للنزاع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر ووضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة الأزمة.

4.1 منهجية الدراسة:

بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد بشكل رئيسي على استقراء واقع النزاع الروسي الأوكراني من منظور الأمن الغذائي، وهذا من خلال تبيان المكانة الاقتصادية للبلدين في أسواق المنتجات الزراعية العالمية، والتي على أساسها تم الوقوف على آثارها وتداعياتها، كما تم اعتماد المنهج التحليلي من أجل التحقيق في التأثير المباشر وغير المباشر لهذا النزاع على الأمن الغذائي في الجزائر.

5.1 محاور الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

- ✓ أولا: الأمن الغذائي (مدخل للماهية والمرتكزات)؛
- ✓ ثانيا: المكانة الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا في أسواق المنتجات الزراعية العالمية؛
- ✓ ثالثا: تقييم المخاطر الاقتصادية الناشئة عن النزاع الروسي الأوكراني؛
- ✓ رابعا: الآثار الاقتصادية للنزاع الروسي- الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر.

2.الأمن الغذائي (مدخل للماهية والمرتكزات):

يتطلب الأمر قبل الخوض في أي موضوع تحديد طبيعته ومفاهيمه، حيث تعتبر المفاهيم أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة

1.2مفهوم الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو مفهوم مرن، نشأ منذ حوالي 50 عاما أثناء المناقشات التي جرت حول المشاكل الغذائية الدولية خلال أزمة الغذاء العالمية في أوائل السبعينيات، وحتى قبل عقدين من الزمن، كان هناك العديد من التعاريف في الكتابات المنشورة (ماكسويل وسميث، 1992)، والتي تظهر السمات السياقية التابعة للتعريف، وقد تطور هذا المفهوم في العقود التالية ليعكس التغييرات في منهج التفكير الرسمي حيال مسألة الأمن الغذائي حيث كان في بادئ الأمر منصبا حول مشاكل الإمدادات الغذائية لضمان توافر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستوى الوطني والعالمي.

حاليا يعد تعريف FAO مقبول على نطاق واسع، والذي من خلاله يحدث الأمن الغذائي عندما "يتمتع جميع الأشخاص في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية" (FAO, 1996)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم مراجعة هذا التعريف في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في سنة 2009 أين تم إضافة بعدا رابعا – الاستقرار- كمؤشر زمني قصير المدى لقدرة النظم الغذائية على مقاومة الصدمات، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وهو ما يعتبر أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه مقياس لقدرة الفرد على الوصول إلى الغذاء المغذي والكافي من حيث الكمية، وتحدد بعض تعريفات الأمن الغذائي على أن الطعام يجب أن يلبي أيضا التفضيلات الغذائية للفرد والاحتياجات الغذائية لأنماط الحياة النشطة والصحية (Fahy, 2021).

2.2 أبعاد الأمن الغذائي:

على النحو المحدد من قبل منظمة الأغذية والزراعة، يتم ضمان الأمن الغذائي من خلال تجميع أربعة أبعاد (التوافر؛ إمكانية الوصول؛ سلامة الغذاء؛ الاستقرار)، ويمكن تناول هذه الأبعاد بشيء من التفصيل ووفقا لما تقتضيه الدراسة على النحو التالي (IBRD, 2022):

- **التوافر**: يتمثل الهدف من هذا البعد قياس مدى كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، ومخاطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على نشر الغذاء، وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي؛

- **إمكانية الوصول**: مجرد وجود ما يكفي من الغذاء في المجتمع يعني القليل جدا إذا كان الوصول إليه ضعيفا، بعبارة أخرى يعني الأمن الغذائي الحقيقي أن الأفراد لديهم الموارد التي يحتاجون إليها للحصول على نوعية كافية من الغذاء المغذي، ويتأثر الوصول إلى الغذاء بعدد لا يحصى من العوامل المادية والاجتماعية والسياسية ذات الصلة، على سبيل المثال تؤثر عوامل مثل التسعير وقرب الأسرة من الموردين والبنية التحتية على إمكانية الوصول إلى الغذاء؛

- **سلامة الغذاء**: ليست كل المواد الغذائية ذات قيمة متساوية أو كافية، ولتحقيق الأمن الغذائي من الضروري أن يكون الطعام الذي يتم الوصول إليه ذا نوعية جيدة، من الأهمية بمكان أن يكون الطعام مغذيا وصحيا بدرجة كافية لتوفير الطاقة التي يحتاجها الناس لأنشطتهم اليومية، من الأهمية بمكان أيضا أن يكون لدى الأفراد المعرفة والأدوات اللازمة "للاستفادة" بشكل صحيح من الطعام المتاح لهم .يتضمن ذلك امتلاك الأدوات اللازمة لاختيار الأطعمة المتوفرة والتي يسهل الوصول إليها بشكل صحيح وإعدادها وتخزينها؛

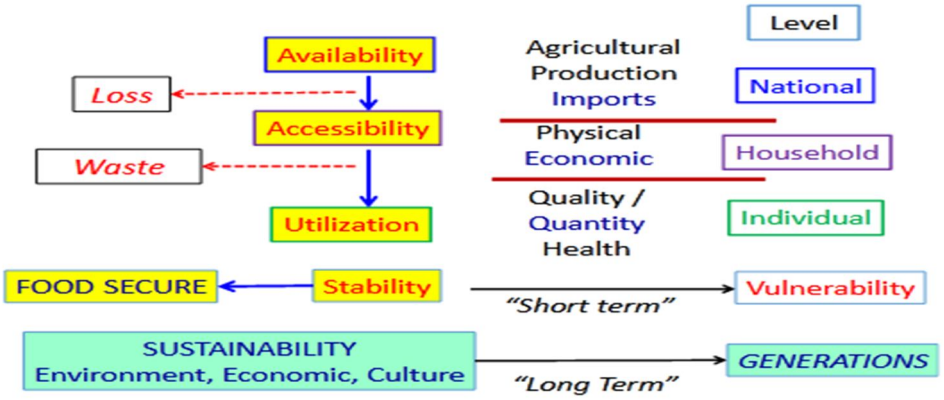
- **الاستقرار**: يعني الاستقرار الغذائي الجيد أن الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه يظل مستقرا نسبيا بمرور الوقت، ومن المهم محاولة تقليل أي تهديدات لهذا الاستقرار، حيث تشمل التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الغذائي: الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، الصراعات والعوامل الاقتصادية مثل تقلبات الأسعار.... إلخ.

في رؤية تحليلية لهذه الأبعاد نجدها قد تعطي تمثيلا مضللا إلى حد ما للمفهوم، لأن الأبعاد الأربعة مترابطة ومترابطة بالتأكيد، وليست ثابتة ومنفصلة، لكن ليست كل أبعاد الأمن الغذائي متساوية في الأهمية كما يتضح من التعريف، وتختلف أوزانهم تبعا للسياق والبلد، على سبيل المثال، في العديد من البلدان النامية، تعتمد إمكانية الوصول على البنية التحتية للنقل التي قد تحد من الوصول المادي إلى الغذاء؛ بينما في البلدان المتقدمة، يعتبر الوصول الاقتصادي هو العائق الرئيسي أمام الأمن الغذائي، في هذه السياقات المختلفة، يجب ألا تكون

أوزان الأبعاد الأربعة متساوية بالتأكيد، وبذلك من الأفضل اعتبار الأمن الغذائي مسارا سببيا ومرتبطا من الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن خلال التوزيع إلى المعالجة، معترف به في عدد من المجالات، بدلا من وصفه بأربعة "أبعاد".

تم استخدام هذه التناظرية من قبل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2013، وهذا لإظهار الروابط من إنتاج الغذاء (التوافر)، إلى الأسرة (إمكانية الوصول)، إلى الفرد (الاستخدام)، تحتوي إمكانية الوصول على الوسائل المادية (النقل والبنية التحتية) والاقتصادية (القوة الشرائية للأغذية)، كما يشمل الوصول والتفضيلات الاجتماعية والثقافية وآثارها الصحية ومعها أهمية الحماية الاجتماعية، وهكذا أكد الاستقرار على أهمية تحقيق بعد زمني، وإن كان قصير المدى للأمن الغذائي (Peng & Berry, 2019, p. 3)، والشكل الموالي يوضح الطرح أعلاه:

الشكل 1: مسار أبعاد الأمن الغذائي



Source: (Peng & Berry, 2019, p. 3)

3.2 الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي:

يعد فهم أسباب مواجهة انعدام الأمن الغذائي والآثار التي يمكن أن يحدثها ذلك هو الخطوة الأولى في المساعدة على التخفيف من الضرر الذي يمكن أن يسببه انعدام الأمن الغذائي، ويمكن حصر أهم الأسباب في النقاط التالية (Fahy, 2021):

- **النزاعات:** تبرز النزاعات باعتبارها العامل الوحيد الأكبر الذي يدفع إلى انعدام الأمن الغذائي، حيث يعيش أكثر من 60٪ ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع، يجبر النزاع الناس على الفرار من منازلهم، وغالبا ما يترك ورائهم وسيلتهم الوحيدة لكسب الرزق،

يؤدي النزاع أيضا إلى تقسيم المجتمعات ويمكن أن يتسبب في تخلي المزارعين عن أي استراتيجيات زراعية طويلة الأجل خوفا من عدم جني الفوائد إذا أجبروا على الفرار.

- **تغير المناخ:** يؤدي الركود والجفاف والكوارث الطبيعية إلى تدمير غلات المحاصيل والحد من كمية ونوعية الغذاء المتاح للمجتمعات.
- **النمو السكاني:** مع استمرار النمو السكاني، من الضروري أن يتزايد إنتاج الغذاء وإمكانية الوصول إلى الغذاء لمواكبة ذلك، لكن لسوء الحظ ، لقد رأينا بالفعل في البلدان التي شهدت طفرة سكانية أن الموارد اللازمة لإنتاج الغذاء (إمدادات المياه والأراضي الزراعية) يمكن أن تصبح نادرة عند تقسيمها، مما يتسبب في انعدام الأمن الغذائي.

3.المكانة الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا في أسواق المنتجات الزراعية العالمية:

تعتبر روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الزراعية في العالم، وخاصة الحبوب والبذور الزيتية، ويمكن توضيح المكانة الاقتصادية للبلدين في أسواق المحاصيل الزراعية العالمية وفقا للنقاط التالية (OECD, 2022):

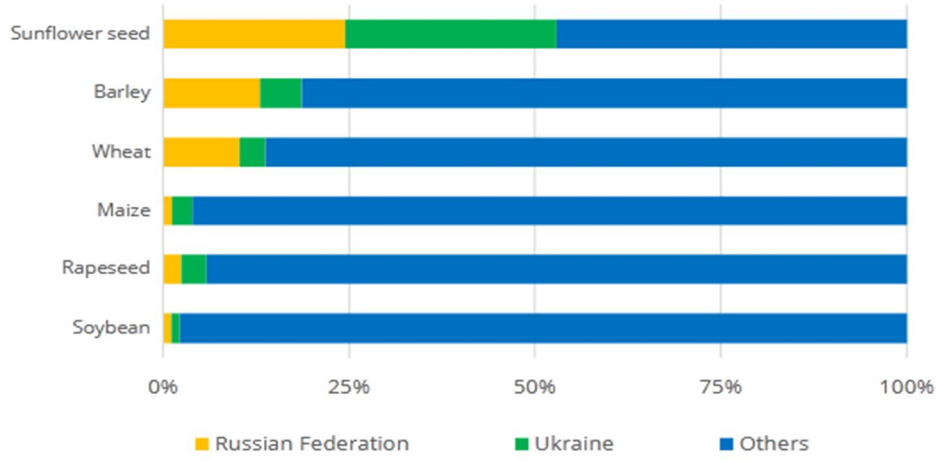
- تشكل روسيا وأوكرانيا 10٪ و 3٪ على التوالي من إنتاج القمح العالمي في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، كما تعد روسيا وأوكرانيا أول وخامس أكبر مصدرين للقمح، حيث تمثلان 20٪ و 10٪ على التوالي من الصادرات العالمية، ويلعب كلا البلدين دورا مهما في إمداد الأسواق العالمية بالقمح، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يعتبر بها القمح هو الغذاء الرئيسي؛
- تمثل روسيا وأوكرانيا معا أقل من 5٪ من إنتاج الذرة العالمي، حيث تمتلك أوكرانيا الحصة الأكبر ونظرا لمحدودية الاستهلاك المحلي، يتم تصدير معظم إنتاجها؛ أوكرانيا هي المصدر الرئيسي الثالث للذرة إلى الأسواق العالمية؛
- تعتبر روسيا وأوكرانيا أيضا من كبار المنتجين والمصدرين للحبوب الأخرى، وخاصة الشعير، حيث يشكلان معا 20٪ من إنتاج الشعير العالمي، وهما ثالث ورابع أكبر مصدرين على التوالي يتم استخدام نسبة كبيرة من الشعير المنتج في كلا البلدين كعلف في تربية الحيوانات الأليفة؛
- تعتبر روسيا وأوكرانيا أيضا منتجين ومصدرين رئيسيين للبذور الزيتية، وخاصة بذور عباد الشمس، أوكرانيا هي أكبر منتج لبذور عباد الشمس في العالم، تليها روسيا ويمثلان معا أكثر من 50 ٪ من الإنتاج العالمي في المتوسط في سنوات التسويق 2017/2016 إلى 2021/2020، ويتم سحق معظم الإنتاج محليا في زيت عباد الشمس ودقيق، كما يتم تصدير زيت عباد الشمس

أيضا إلى السوق العالمية، حيث تمثل أوكرانيا وروسيا على التوالي 50٪ و 25٪ من صادرات زيت عباد الشمس العالمية؛

- يمثل الإنتاج الروسي والأوكراني من بذور اللفت وفول الصويا أقل من 5٪ من الإنتاج العالمي، ومع ذلك، نظرا للطلب المحلي المحدود، تعد أوكرانيا ثالث أكبر مصدر لبذور اللفت على مستوى العالم، وهي أيضا أكبر مصدر لفول الصويا وتلعب دورا محددا في الأسواق العالمية، حيث أنها أكبر مصدر غير معدل وراثيا؛
- تلعب روسيا دورا مهما في أسواق الطاقة والأسمدة العالمية، إنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط، وثالث أكبر مصدر للفحم، تمثل 20٪ و 11٪ و 15٪ من الصادرات العالمية على التوالي في عام 2019، كما تعد روسيا أيضا أكبر مصدر في العالم للأسمدة النيتروجينية، والمورد الثاني والثالث للأسمدة البوتاسية والفوسفورية على التوالي، حيث تمثل أكثر من 15٪ من صادرات الأسمدة العالمية في عام 2020.

الشكل الموالي يوضح حصة البلدين من الإنتاج العالمي لبعض المحاصيل المختارة خلال الخمس سنوات التي تسبق بداية النزاع.

الشكل 2: حصة روسيا وأوكرانيا من الإنتاج العالمي في محاصيل مختارة (2016/2017-2020/2021)



Source: (FAO, 2022, p. 6)

في حين يوضح الجدول الموالي حصة روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية للسلع الغذائية الأساسية في عام 2021.

الجدول 1: النسبة المئوية لحصة الصادرات العالمية في عام 2021

السلعة	روسيا	أوكرانيا	روسيا وأوكرانيا
قمح	% 24	% 10	% 34
ذرة	% 2	% 15	% 17
شعير	% 14	% 13	% 27
زيت عباد الشمس	% 24	% 31	% 55
كعكة عباد الشمس	% 20	% 61	% 81
الزيوت النباتية	-	-	% 10
السمك الأبيض (Alaska Pollock)	% 16	-	-
الوسطيات المعدنية للأسمدة	% 13	-	-
الأسمدة الجاهزة	% 16	-	-
السعرات الحرارية الغذائية المتداولة عالميا	% 5.8	% 6	% 11.8

Source: (European Parliament, 2022)

من خلال ما سبق، وبالاستناد إلى الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه، تتضح المكانة الاقتصادية الكبيرة لكل من روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للزراعة والمدخلات، وهو ما جعل لنزاعهما آثار كبيرة وربما ستكون طويلة الأمد على المنتجين والمستهلكين على حد سواء، حيث أدى انخفاض توافر الحبوب والبذور الزيتية من أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغذاء والأعلاف الدولية، علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار الطاقة والأسمدة العالمية عن مستوياتها المرتفعة بالفعل، وهو ما نتج عنه من حالة عدم اليقين فيما يتعلق بتوافر الطاقة والأسمدة الروسية على مستوى العالم على خلفية أن قطاع الأغذية الزراعية كثيف الاستخدام للطاقة، وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار الطاقة والأسمدة سيترجم إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج ويساهم في زيادة أسعار الغذاء.

4.تقييم المخاطر الاقتصادية الناشئة عن النزاع الروسي الأوكراني:

بطريقة متفاوتة أضر النزاع الروسي الأوكراني بكلا البلدين وكذلك ببلدان أخرى، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة FAO يمكن تثبيت أهم المخاطر الاقتصادية الناشئة عن هذا النزاع والتي تمس بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالأمن الغذائي العالمي في النقاط الرئيسية التالية (FAO, 2022, pp. 1-4):

- **مخاطر التجارة:** في أوكرانيا، أدى التصعيد الأخير للنزاع إلى إغلاق الموانئ، وتعليق عمليات تكسير البذور الزيتية وإدخال متطلبات ترخيص التصدير لبعض المحاصيل، وكلها قد تؤثر سلبا على صادرات البلاد من الحبوب والزيوت النباتية، كما أنه من غير المؤكد ما إذا كانت أوكرانيا

ستكون قادرة على جني محاصيلها، حيث يحيط قدر كبير من عدم اليقين أيضا بآفاق التصدير الروسية في المستقبل، نظرا لصعوبات المبيعات التي قد تنشأ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد.

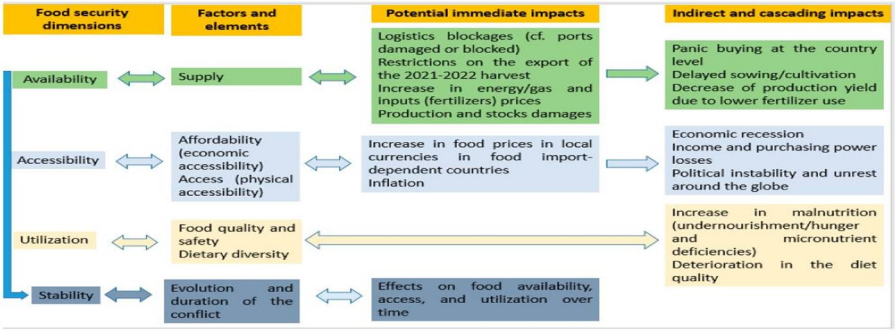
- **مخاطر الأسعار:** تشير عمليات المحاكاة التي أجرتها FAO التي تقيس الآثار المحتملة للانخفاض المفاجئ والحاد في صادرات الحبوب وبذور عباد الشمس من قبل البلدين إلى أنه لا يمكن تعويض هذا النقص إلا جزئيا من خلال الأصول البديلة خلال موسم التسويق 2023، قد تكون قدرة العديد من هذه الأصول على تعزيز الإنتاج والشحنات محدودة بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ومما يثير القلق أن فجوة العرض العالمية الناتجة يمكن أن تدفع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بنسبة 8 إلى 22 % فوق مستوياتها. ضف إلى ذلك، أنه حتى إذا أبقى النزاع أسعار النفط الخام عند مستويات عالية واستمر انخفاض مشاركة البلدين في الصادرات العالمية إلى ما بعد موسم 2023/2022، فستظل فجوة كبيرة في العرض في الأسواق العالمية للحبوب وبذور عباد الشمس، حتى مع قيام البلدان المنتجة البديلة بتوسيع دائرة إنتاجها كاستجابة لارتفاع الأسعار، وهذا من شأنه أن يبقي الأسعار الدولية مرتفعة فوق مستويات خط الأساس.
- **المخاطر اللوجستية:** في أوكرانيا، أدى النزاع إلى أضرار للبنية التحتية للنقل الداخلي والموانئ، فضلا عن البنية التحتية للتخزين والمعالجة، ويزداد هذا الأمر سوءا نظرا للقدرة المحدودة للبدائل، مثل النقل بالسكك الحديدية للموانئ البحرية أو مرافق المعالجة الأصغر لمرافق تكسير البذور الزيتية الحديثة، للتعويض عن افتقارها إلى التشغيل. وبشكل عام، توجد زيادة أقساط التأمين على السفن المتجهة إلى الرصيف في منطقة البحر الأسود، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم التكاليف المرتفعة بالفعل للنقل البحري، مما يزيد من تفاقم الآثار على التكاليف النهائية للأغذية ذات المصادر الدولية التي يدفعها المستوردون.
- **مخاطر الإنتاج:** على الرغم من أن آفاق الإنتاج كانت مواتية في كل من روسيا وأوكرانيا، فقد يمنع النزاع المزارعين من الاهتمام بحقولهم وحصاد محاصيلهم وتسويقها، حيث تشير المؤشرات الحالية إلى أنه ما بين 20 و 30 % من المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في أوكرانيا ستظل غير محصودة خلال موسم 2023، ومن المحتمل أيضا أن تتأثر غلات هذه المحاصيل سلبا، علاوة على ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بقدرة المزارعين الأوكرانيين على زراعة المحاصيل خلال دورة المحاصيل الربيعية التي تقترب بسرعة. أما من جهة روسيا، فعلى الرغم من عدم وجود تعطل كبير في المحاصيل الموجودة بالفعل في الأرض يبدو وشيكا، إلا أن هناك شكوكا

حول تأثير العقوبات الدولية المفروضة على البلاد على الصادرات الغذائية .قد تؤدي أي خسارة في أسواق التصدير إلى انخفاض دخل المزارعين، وهو ما سيؤثر سلبا على قرارات الزراعة المستقبلية. كما قد تؤدي العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي إلى تعطيل وارداته من المدخلات الزراعية، ولا سيما المبيدات الحشرية والبذور، التي تعتمد عليها الدولة اعتمادا كبيرا، يمكن أن يؤدي هذا إلى زراعة أقل، وغلات أقل، ونوعية أقل، مما يعرض القطاع الزراعي الروسي والإمدادات الغذائية العالمية، بشكل عام، لمخاطر لا تكاد تذكر.

- **المخاطر الإنسانية:** إذا طال الانخفاض في صادرات الغذاء من قبل روسيا وأوكرانيا، فهذا سيمارس ضغوطا إضافية على أسعار الغذاء الدولية، مع آثار ضارة على البلدان الضعيفة اقتصاديا، حيث تشير عمليات المحاكاة التي أجرتها FAO إلى أنه في ظل مثل هذا السيناريو، يمكن أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم بما يتراوح بين 8 و 13 مليونا في 23/2022، مع حدوث الزيادات الأكثر وضوحا في آسيا والمحيط الهادئ، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ثم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، كما قد يكون هناك سيناريو آخر أكثر تطرفا، والذي يحاكي النقص الحاد في الصادرات من روسيا أوكرانيا، ويفترض عدم استجابة الإنتاج العالمي بسبب نقص القدرة على تحمل التكاليف والوصول إلى الأسمدة.
- **مخاطر الطاقة:** تتطلب الزراعة كمية كبيرة من الطاقة بشكل مباشر من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء، وبشكل غير مباشر من خلال الكيماويات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية ومواد التشحيم، سيؤدي ارتفاع أسعار هذه المدخلات إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وفي نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

يمكن توضيح آثار النزاع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي العالمي بشكل مبسط، وفقا للشكل الموالي والذي تم الاعتماد فيه على الركائز أو الأبعاد الأربعة الواجب تجميعها لتحقيق الأمن الغذائي:

الشكل 3: آثار النزاع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي العالمي



Source: (Ben Hassen & El Bilali, 2022, p. 4)

في الواقع، أدى النزاع الروسي الأوكراني إلى عواقب متتالية من شأنها أن تؤثر على مسار الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة والتي يمكن أن تكون حتى بعيدة المدى (خطر عدم القدرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة_ SDGs)، ومن جهة أخرى وكما رأينا خلال أزمة الغذاء 2007-2008، أدت القيود والمضاربة على الصادرات إلى ارتفاع الأسعار الدولية وتفاقم الوضع، مع ذلك وباختصار، فإن عواقب النزاع على الأمن الغذائي العالمي تتفاقم بسبب مجموعة متنوعة من جوانب الجمود الكامنة ونقاط الضعف وعدم الكفاءة في النظم الغذائية العالمية.

والأهم من ذلك، نجد أن التركيز على الصراع الحالي في حد ذاته قد يؤدي بالمجتمع العالمي إلى تهميش التحديات التي تؤثر حاليا على البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في جنوب الكرة الأرضية، كما ستتأثر حتى قدرة الوكالات الدولية على تقديم المساعدات الغذائية إلى البلدان التي تعاني من المجاعة أو غيرها من النزاعات المسلحة، على سبيل المثال، يتعين على برنامج الغذاء العالمي (الذي يشتري 50٪ من الحبوب من أوكرانيا) أن يخفض الحصص المقدمة بسبب ارتفاع التكاليف، مع خطر استبعاد ملايين الأشخاص من برنامج المعونة الغذائية الحالي.

4. الآثار الاقتصادية للنزاع الروسي- الأوكراني على الأمن الغذائي في الجزائر:

حسب تصنيف وحدة المعلومات الاقتصادية (مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2019) تندرج الجزائر ضمن أقل خمس دول من حيث الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، الهدف من الأمن الغذائي هو جزء من جميع السياسات الزراعية الرئيسية التي اعتمدتها الدولة مثل جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبا، تم استخدام دعم

الطاقة والغذاء لعقود من الزمن ويشكل الجزء الرئيسي من "شبكة الأمان الاجتماعي" في المنطقة.

1.4تركيبة النظام الغذائي الجزائري:

أدت اختيارات الحكومة للإبقاء على أسعار المواد الغذائية منخفضة بمرور الوقت إلى خلل بنيوي بين العرض والطلب على الغذاء المحلي، حيث استمر الطلب في الارتفاع مدفوعا بالنمو السكاني الكبير والقوة الشرائية للأغذية التي عززتها هذه الأسعار المنخفضة، خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية (القمح والحليب والسكر والزيوت النباتية) المدعومة بشكل كبير، وعلى مدى نصف القرن الماضي تحسن متوسط كمية الطعام التي يتناولها الفرد - معبرا عنها بالسعرات الحرارية - بشكل ملحوظ في الجزائر وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول 2: النسبة المئوية لحصة الصادرات العالمية في عام 2021

البلد		المتوسط السنوي 1963-1967		المتوسط السنوي 2009-2017		
		المجموع	التركيبة (%)	المجموع	التركيبة (%)	
الجزائر	متوسط الحصة	1577	100	3332	100	2
	منتجات نباتية	1428	91	2922	88	2
	منتجات حيوانية	148	9	413	12	2.8

Source: (FAO, 2020)

هناك أيضا تحسن كبير من حيث الجودة، فحتى لو ظلت الحصة الغذائية تعتمد بشكل أساسي على المنتجات النباتية، فقد تضاعفت نسبة البروتينات الحيوانية بين الفترتين بمقدار 3.3، أما بالنسبة لاستهلاك الدهون فقد تضاعف بدوره، ومع ذلك، بالنسبة لكل من إجمالي الدهون والبروتين الحيواني، يظل تناول الطعام أقل بكثير من الدول المصنفة بأنظمة غذائية جيدة. والجدول الموالي يوضح تركيبة البروتين والدهون في النظام الغذائي في الجزائر.

الجدول 3: تطور تركيبة البروتين والدهون في النظام الغذائي في الجزائر (غرام / فرد / يوم)

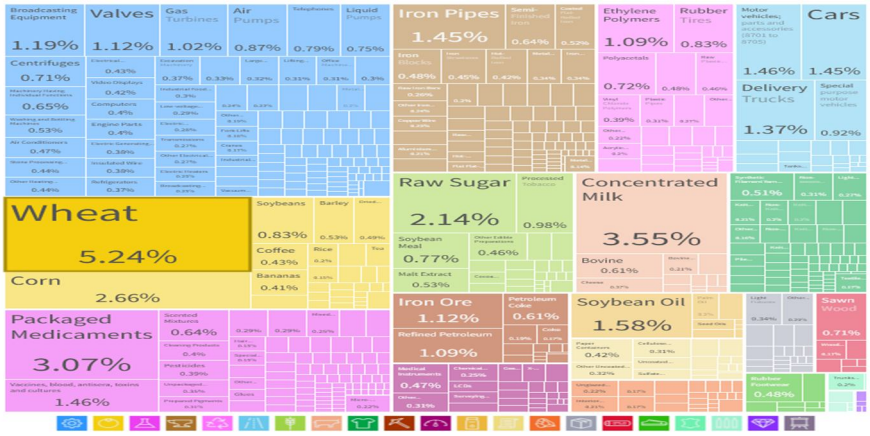
البلد		1967-1963		2017-2009		
		بروتين	دهون	بروتين	دهون	دهون
الجزائر	**المجموع**	**41.5**	**29.1**	**92.94**	**78.74**	**2.7**
	خضراوات	33.7	19.1	66.89	54.79	2.86
	حيوانية	7.8	10.1	26.05	23.95	2.37

Source: (FAO, 2020)

من الناحية الكمية، ضاعفت الجزائر من استهلاكها الغذائي (بالسعرات الحرارية) من 1577 سعرة حرارية في 1963-67 إلى 3209 سعرة حرارية خلال 2007-2017. الآن هو ضمن المعايير التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أما من الناحية النوعية، النظام الغذائي الجزائري هو نظام غذائي متوسطي يعتمد بشكل أساسي على النباتات المتوفرة بشكل أكبر في السوق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التحسن في متوسط المدخول الغذائي لا يمكن أن يعزى إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، بل في الواقع، يعتمد بشكل أساسي على الواردات الغذائية وبشكل غير مباشر على الإعانات، حيث نجد أنه في الفترة المشار إليها بالجدول (02) زادت حصة الواردات في تكوين الحصة من 36 إلى 68٪ (Behnassi, Baig, Sraïri, Alsheikh, & Abu Risheh, 2022, p. 348).

يعتبر القمح المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية والبروتين في النظام الغذائي الجزائري، حيث يساهم بنسبة 43٪ من إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة و 46٪ من البروتينات، الحليب هو المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني بنسبة 16٪ من متوسط مدخول البروتين اليومي، أكثر بكثير من المنتجات الحيوانية الأخرى (اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض) والتي تساهم بنسبة 10٪ فقط، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي الذي يبين هيكلة الواردات في الجزائر.

الشكل 4: هيكل الواردات في الجزائر لسنة 2020



Source: (OECD, 2020)

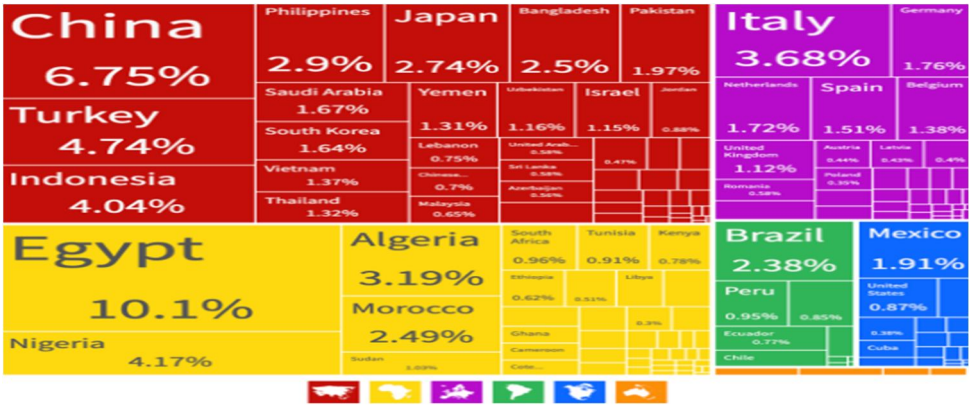
إذن تعتمد الجزائر نظام غذائي معزز باستهلاك القمح والحليب، وهما منتجان مدعومان بشكل خاص من قبل الحكومة، الخبز المصنوع من دقيق القمح الطري، والحليب المبستر المصنوع من مسحوق الحليب اللامائي المستورد (في عبوات سعة لتر واحد)، ونظرا لكونها منتجات إستراتيجية فقد احتلت إدارة أسعارهما وتوافرهما دائما مكانة مركزية في السياسات

الغذائية في الجزائر، وهذا مرده إلى أن التاريخ أظهر أن انعدام الأمن الغذائي يسير جنبا إلى جنب مع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ويجب تقديم إعانات غذائية لتجنب مثل هذه المشاكل والمحافظة على الاستقرار.

2.4 الأمن الغذائي في الجزائر في ظل النزاع الروسي الأوكراني:

مما لا شك فيه أن الجزائر ليست بمعزل عن أحداث الساحة الاقتصادية العالمية، لكن على عكس العديد من الدول تعتبر أقل تضررا من تأثيرات النزاع الروسي الأوكراني، حيث تستورد من هناك 3 % فقط من الحبوب (الشكل 05) التي تعد أساس النظام الغذائي الجزائري (Fasanoti, 2022)، ومع ذلك، فإن الأزمة المطولة ستضغط في النهاية على وصول إمدادات القمح إلى البلاد.

الشكل 4: هيكل الواردات في الجزائر لسنة 2020



Source: (OECD, 2020)

يتم استهلاك أكثر من 11 مليون طن من الحبوب في الجزائر كل عام، والتي يتم استيراد أغلبها تقريبا ما بين 7.5 مليون و 8 ملايين طن، حيث تحصل الجزائر على الحبوب من مزيج من المزودين من أوروبا وأمريكا الشمالية وعلى رأسهم فرنسا، لكن بعد خلاف دبلوماسي استأنفت الاستيراد من روسيا سنة 2021 بعد توقف دام خمس سنوات. بالمقابل، أدى النزاع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للهيدروكربونات، والتي تمثل 95٪ من عائدات التصدير و 60٪ من الدخل الحكومي، ومن خلال هذا الارتفاع يمكن للسلطات المختصة التجهيز بشكل أفضل للتعامل مع عدم الاستقرار (Lakhal, 2022, p. 805).

بعبارة أخرى ونظرا لعدم اليقين الحالي، من الصعب توقع تأثير النزاع الروسي الأوكراني على الأسواق الزراعية في المستقبل، حيث سيعتمد هذا بشكل أساسي على كيفية تطور الإمدادات الأوكرانية والقيود التي تفرضها روسيا على صادراتها، ومع استمرار النزاع وتأثيره على

أسعار القمح العالمية وتوافره، سيكون هناك تدافع عالمي على الإمدادات الشحيحة وبالتالي زيادة ارتفاع أسعار الحبوب والواردات الأخرى المهمة، كما ستقل البلدان المنتجة للقمح والتي ستعمل على تأمين إمداداتها الخاصة، وبذلك قد تتأثر الجزائر بشكل أكبر من جراء انخفاض الإنتاج العالمي وارتفاع تكاليف تصدير القمح، وهو ما سيتم تعويضه جزئيا من المكاسب العرضية التي مست أسعار الطاقة.

5. خاتمة:

في ضوء ما سبق بيانه من تقييم وتشخيص، يمكن القول أن تداعيات النزاع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي كانت نتيجة المكانة الاقتصادية لهذين البلدين بكونهما لاعبان رئيسيان في القطاع الزراعي العالمي، وبذلك فإن أي تخفيض في الكميات المصدرة منهما سيؤدي إلى أزمة عرض حول العالم تؤدي إلى التضخم ومضاعفة التأثير على الأفراد، وهو ما تجلى فعليا على الوضع الحالي والذي خلق حالة من التضخم طالت دول العالم أجمع لا سيما الجزائر التي تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها الغذائية على الخارج.

في الوقت الحالي، سيساعد الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات في التجهيز بشكل أفضل للتعامل مع عدم الاستقرار، وبذلك سيتحرك مسار الأمن الغذائي في الجزائر تباعا للوغاريتم أسعار الطاقة، وهو ما يدفعنا إلى القول أن مشاكل هذا الملف ما هي إلا امتداد لمشكلة الاقتصاد الريعي.

لكن كحل مستدام يجب تعزيز التحول نحو أنظمة غذائية صحية وعادلة ومستدامة بيئيا من خلال تبني إصلاحات وسياسات عاجلة وطويلة الأجل؛ فالبرغم من الخطط الطموحة التي تم تحديدها لتقليل اعتماد الجزائر على الحبوب الأجنبية، فإننا نرى أن إدراكها بعيد كل البعد عن ضمانه، خاصة في ظل الجفاف الشديد على مستوى المنطقة، مع تأرجح أسواق السلع العالمية، لذلك فالقول بأن النزاع الروسي الأوكراني "لن يؤثر" على إمدادات الحبوب في الجزائر يعتبر تحدي.

بالموازاة، يعد الافتقار إلى التنسيق العام للأمن الغذائي قضية يجب معالجتها، فحتى الآن، لا توجد آليات تنسيق واضحة المعالم تسمح بالتشغيل الفعال للإدارة وتبادل المعلومات بين الوزارات المختلفة المعنية بالغذاء: التجارة والزراعة والصناعة والصحة والتضامن الوطني والداخلية و حتى الدفاع الوطني، وهذا من خلال تنفيذ مشاريع تكميلية أو متنافسة تحتاج إلى التنسيق لمزيد من التأثيرات الإيجابية.

ختاما، سيظل ملف الأمن الغذائي في الجزائر يمثل تحديا لدوائر صنع القرار في ظل الأوضاع الحالية وما يشهده العالم من متغيرات، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الإستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية،...إلخ، ودعم سبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء، وإعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي، وتدريب الموارد البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لاستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج.

6. قائمة المراجع:

Behnassi, M., & El Haiba , M. (2022). Implications of the Russia–Ukraine war for global food security. *Nature Human Behaviour , 6*, 754-755.

Behnassi, M., Baig, M. B., Sraïri, M. T., Alsheikh, A. A., & Abu Risheh, A. W. (2022). *Food Security and Climate-Smart Food Systems.* Switzerland: Springer Nature.

Ben Hassen, T., & El Bilali, H. (2022). Impacts of thRussia-Ukraine War on Global Food Security:Towards More Sustainable and Resilient Food Systems? *Foods* (11), 1-17.

European Parliament, E. (2022, September 29). *Russia's war on Ukraine: Impact on food security and EU response.* Retrieved July 5, 2023, from https://www.europarl.europa.eu: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2022/729367/EPRS_ATA(2022)729367_EN.pdf

Fahy, A. (2021, May 21). *What is food security?* Retrieved July 3, 2023, from https://www.concern.net: https://www.concern.net/news/what-food-security

FAO. (2022, June 10). *he importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict.* Retrieved January 5, 2023, from https://www.fao.org: https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf

FAO. (2020). *https://www.fao.org*. Retrieved July 8, 2023, from FAOSTAT statistical database.: https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

FAO. (1996). Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action Rome Declaration on World Food Security. Rome, Italy.

FAO, F. a. (2022, June 10). *he importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict.* Retrieved January 5, 2023, from https://www.fao.org: https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf

Fasanoti, F. S. (2022, June 2022). *The hidden cost of war.* Retrieved July 3, 2023, from https://www.gisreportsonline.com: https://www.gisreportsonline.com/r/war-food/

IBRD, T. W. (2022). *what is food security?* Retrieved January 2, 2023, from https://www.worldbank.org: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

Lakhal, N. (2022). Global food security is threatened by the Russia-Ukraine conflict. *Journal of Studies in Economics and Management , 5* (2), 796-808.

Mbah, R. E., & Wasum, D. F. (2022). Russian-Ukraine 2022 War: A Review of the Economic Impact of Russian-Ukraine Crisis on the USA, UK, Canada, and Europe. *Advances in Social Sciences Research Journal , 9* (3), 144-153.

OECD. (2020). *OECD*. Retrieved July 10, 2023, from Latest Trends: https://oec.world/en/profile/country/dza?latestTrendsFlowSelectorNonSubnat=flow1&latestTrendsScaleSelectorNonSubnat=Trade%20Value%20Growth&latestTrendsYAxisSelectorNonSubnat=log&yearlyTradeFlowSelector=flow1

OECD. (2022, August 5). *The impacts and policy implications of Russia's aggression against Ukraine on agricultural markets.* Retrieved July 6, 2023, from https://www.oecd.org: https://www.oecd.org/ukraine-hub/policy-responses/the-impacts-and-policy-implications-of-russia-s-aggression-against-ukraine-on-agricultural-markets-0030a4cd/

Peng, W., & Berry, E. M. (2019). The Concept of Food Security. *Encyclopedia of Food Security and Sustainability , 2*, 1-7.

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي في الصين: تحديات وجهود

Food Security in China: Challenges and Efforts

حساني عبد الكريم[1]، بوكثير جبار[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، hassani.abdelakrim@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، djebar.bouketir@univ-oeb.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة الصين في تحقيق الأمن الغذائي، كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهم الاستراتيجيات المتبعة في تحسين الأمن الغذائي للصين رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الصين تعتبر من الدول الرائدة في مجال الأمن الغذائي، إذ حققت الاكتفاء الذاتي في أغلب المواد الغذائية الأساسية من خلال اتباعها مجموعة من الاستراتيجيات تتركز حول حماية نوعية ومساحة الأراضي المزروعة وحماية مصالح المزارعين بالإضافة إلى تنويع مصادر الأغذية.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التجربة الصينية.، مؤشرات الأمن الغذائي.

تصنيف JEL: Q17 ،Q18.

Abstract

The aim of this study was to identify China's experience in achieving food security and to determine the most important strategies used to improve food security despite the many challenges it faces.

The study found that China is one of the leading countries in the field of food security, having achieved self-sufficiency in most basic foodstuffs through a set of strategies focused on protecting the quality and area of cultivated land, protecting the interests of farmers, and diversifying food sources. These strategies are implemented through sustainable farmland use and agricultural technology innovation to facilitate the high-quality development of its grain industries and strengthen its food security. Despite this progress, China's economic boom has generated new demographic demands and environmental strains, prompting Beijing to supplement its domestic supply with "moderate imports" to meet food security needs.

Keywords: *Food security; self-sufficiency; the Chinese experience; Food security indicators.*

Jel Classification Codes: *Q17, Q18.*

* **المؤلف المرسل:** حساني عبد الكريم، hassani.abdelakrim@univ-oeb.dz.

1.مقدمة:

يشهد العالم تحولات جذرية في عدة مجالات، لكن هناك قضية تبقى عالقة وملحة على مر العصور، وهي قضية الأمن الغذائي. في هذا السياق، تبرز الصين كواحدة من الدول الرئيسية في هذا التحدي العالمي، فهي دولة ذات نسبة سكانية هائلة تتخطى 1.4 مليار نسمة، مما يجعل تلبية ا حتياجاتها الغذائية تحديا هائلا وضرورة لا غنى عنها،

لقد شهدت الصين في العديد من المرات نقصا حادا في الغذاء خلال القرن الماضي، وكان للأمن الغذائي تأثير حاسم على الصحة العامة في البلاد، إذ بعد المجاعة الكبرى التي استمرت من عام 1958 إلى 1962 والتي توفي على إثرها عشرات الملايين من الأشخاص جوعا في الصين أعطت الحكومة الصينية الأولوية للأمن الغذائي في مختلف برامجها السياسية والاقتصادية، مما ساهم في التخفيف التدريجي لنقص إمدادات الغذاء.

أصبحت الصين تتعامل بتوازن دقيق بين زيادة الطلب على الغذاء والإمكانيات الزراعية المتاحة، وهذا ما يجعل الأمن الغذائي مسألة استراتيجية وحيوية للبلاد. إذ تعتبر الصين هذه القضية من أولوياتها القصوى، حيث تسعى جاهدة لضمان توفير الطعام بكميات كافية وبجودة عالية لجميع شرائح المجتمع، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تطوير مجموعة من الاستراتيجيات في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الصيني.

1.1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ماهو واقع الأمن الغذائي في الصين وكيف تمكنت الصين من تحقيق أمنها الغذائي؟

يمكن تقسيم السؤال السابق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تحقيق الصين لأمنها الغذائي؟
- ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها الصين لتحسين أمنها الغذائي؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الصيني؟
- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية في مجال الأمن الغذائي؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- تحسن الأمن الغذائي للصين بشكل كبير على مر السنوات، وقد حققت تقدما ملحوظا في ضمان توفير الغذاء لسكانها.

- لتعزيز أمنها الغذائي ركزت الصين على مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: زيادة الانتاج الزراعي وتعزيز البحث العلمي الزراعي وتنويع المصادر الغذائية.
- يعتبر النمو الديمغرافي والتغيرات المناخية أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الصيني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي
- تحديد واقع الأمن الغذائي للصين.
- التعرف على أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الصين لتحقيق الأمن الغذائي.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه وتعرقل الصين لتحقيق أمنها الغذائي.
- تحديد أهم النقاط الإيجابية في التجربة الصينية وكيفية استفادة الجزائر من هذه التجربة.

3.1. منهجية الدراسة:

قصد تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات من خلال استغلال مختلف البيانات والمعلومات المتوفرة في مختلف المصادر وهذا من أجل التعرف على التجربة الصينية في تحسين أمنها الغذائي.

4.1. تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، يتطرق المحور الأول إلى الإطار النظري للأمن الغذائي ومختلف المفاهيم المرتبطة به، فيما يتطرق المحور الثاني إلى واقع الأمن الغذائي في الصين ويتناول المحور الثالث أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل الصين لحماية الأمن الغذائي، وكيفية استفادة الجزائر من التجربة الصينية.

2. الإطار النظري للأمن الغذائي:

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

وفقا لقمة الأغذية العالمية التي عقدت في روما عام 1996، يكون الأمن الغذائي متاحا عندما يكون لجميع الأشخاص وفي جميع الأوقات القدرة على الوصول جسديا واقتصاديا إلى كمية كافية من الطعام الآمن الذي يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية.

فالأمن الغذائي يتطلب توفر متغيرين مترابطين، الأول هو توفر الطعام الكافي للشخص الواحد للاستهلاك البشري المباشر، ويمكن استخدام هذا المتغير لبناء نمط توزيع الغذاء في العالم لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون في البلدان ذات المستويات المحدودة من توفر الطعام للفرد. المتغير الثاني يتعلق بتوزيع إمدادات الغذاء داخل كل بلد، أي بناء على المتوسط الوطني للمتغير السابق، ما هي نسبة سكان البلد الذين لديهم وصول إلى أي مستوى محدد من إمدادات الطعام للفرد. أحد المستويات المهمة لتحليل الأمن الغذائي هو إمدادات الطعام للفرد (سعرات حرارية / يوم) التي تعادل 1.55 مرة معدل الأيض الأساسي (وهو عدد السعرات التي يحتاجها جسم الانسان للقيام بالوظائف الأساسية للحياة). فإذا كان لدى الشخص وصولا غير كاف إلى الطعام أقل من هذا المستوى، فيمكن تصنيفه كشخص يعاني من سوء التغذية المزمن. في الفترة من عام 1969 إلى عام 1971، تم تصنيف 900 مليون شخص في البلدان النامية (35 في المئة من إجمالي سكانها) على هذا النحو. وفي الفترة من عام 1988 إلى عام 1990، انخفضت النسبة إلى 20 في المئة، ولكن لا يزال هناك حوالي 800 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، نظرا لزيادة سكان البلدان النامية من 2.6 إلى 4.1 مليار نسمة في ذلك الوقت. (Boon, 2023, p. 3)

كما يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى قدرة دولة ما على توفير السلع الغذائية جزئيا أو كليا وضمان تلبية الحد الأدنى من احتياجات الغذاء بشكل منتظم، ويتم تحقيق ذلك من خلال استيراد منتجات غذائية من الأسواق الدولية، حيث يستفيد البلد المعني من ميزة نسبية في تبادل السلع الغذائية. هذا المفهوم يعتبر مقبولا ويمكن اعتماده كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي. (ابن تارزي، 2016، صفحة 197)

2.2. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي نذكر منها ما يلي: (كينة، 2012، صفحة 16)

- التغيرات المناخية: الظروف المناخية والجوية تلعب دورا حاسما في الإنتاج الزراعي في كل بلد، حيث قد تتسبب التقلبات الجوية في تأثيرات كبيرة على الإنتاج. مع تزايد التغيرات المناخية وزيادة مستويات التلوث، ظهرت مشكلة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات متطرفة، وأدى ذلك إلى تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي. الفيضانات تشكل أيضا تهديدا للمساحات الزراعية، وارتفاع درجات الحرارة يسبب زيادة في اندلاع الحرائق في الغابات والمناطق الزراعية. جميع هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للدول.

- الوقود الحيوي: ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، وهذا أدى إلى منافسة بين الغذاء والوقود في الأسواق العالمية بسبب دعم بعض الدول لزيادة إنتاجه، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي. هذا التنافس أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول بسبب نقص العرض، وتسبب في اضطرابات غذائية في مناطق مثل غرب إفريقيا وجنوب آسيا، وخاصة الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية سكانها.

- العوامل الديمغرافية: زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجاتهم من الغذاء، ويتحمل العاملون في القطاع الزراعي أعباء هذه الزيادة. كما أن تزايد نزوح سكان الأرياف إلى المدن يقلص مساحة الأرض المزروعة، مما يؤثر على أداء القطاع الزراعي. فضلا عن أن زيادة عدد سكان المدن يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء بينما يقل العرض، مما يجبر الدول على استيراد الطعام بدلا من التوسع في الزراعة المحلية.

- العوامل التكنولوجية: ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية التي تسهم في تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية. وتعرفها الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنات حية لصنع أو تعديل منتج وتحسين النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية لاستخدامات محددة، والدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تكون تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة فيها محدودا، مما يؤدي إلى تدني إنتاج المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية.

3.2. مرتكزات الأمن الغذائي:

هناك ثلاثة مرتكزات أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وهي مراحل تتطلب التفصيل. يتعلق الأمر بتوفير السلع الغذائية بكميات كافية، ضمان جودة السلع الغذائية وتوفرها بشكل دائم في السوق، وجعل أسعار السلع الغذائية في متناول المواطنين: (سلاطنية و عرعور، 2009، صفحة 19)

وفرة السلع الغذائية: في المرحلة الأولى من توفير السلع الغذائية، يتم التركيز على الكمية المتاحة دون النظر إلى جودتها بسبب تجاوز الطلب للعرض الغذائي. ومن ثم، يتم ضمان توفير كمية مناسبة من الغذاء مقارنة بعدد السكان المحتاجين لتلك السلع الغذائية. عندما يتم تحقيق هذه المرحلة، يتم الانتقال إلى المرحلة التالية التي تركز على الجودة الغذائية.

وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: بعد تأمين السلع الغذائية بشكل دائم في السوق، يتحول التركيز إلى الجودة والنوعية الغذائية وتحقيق التوازن بين الكمية والجودة في تلك السلع.

يبدأ الاهتمام في هذه المرحلة بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد للقيام بأنشطته بشكل متوازن، وبعد ذلك يأتي مرحلة الاستهلاك الفعلية لتلك السلع.

أسعار السلع في متناول المواطنين: في هذه المرحلة، يتم التركيز على الجوانب الصحية للسلع الغذائية، والتي تعرف بأمان الغذاء، يهدف هذا الأمر إلى ضمان توفر المواد الغذائية بأسعار معقولة للجميع، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد من خلال زيادة الأجور أو تخفيض أسعار السلع، ويتطلب ذلك تدخل الدولة من خلال قرارات وإجراءات سياسية.

4.2. أبعاد الأمن الغذائي:

يهدف التحليل الشامل لحالة الأمن الغذائي في بلد معين إلى الحصول على صورة مفصلة ودقيقة للأبعاد الأربعة للأمن الغذائي. يتم تعريف كل من هذه الأبعاد عن طريق فهم توافر الأغذية، والحصول على الغذاء، واستقرار الإمداد الغذائي، والانتفاع بالغذاء، وفيما يلي شرح موجز للأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: (مكيد و بن عياد، 2018، صفحة 110)

أ- توافر الأغذية (Availability Food): توافر الأغذية هو عنصر أساسي في أبعاد الأمن الغذائي، حيث يشير إلى توفر كمية كافية من الأغذية بنوعية مناسبة. لا يقتصر التوافر على الكمية فحسب، بل يشمل أيضا جودة الأغذية وتنوعها، ويتم تقييمه من خلال مؤشرات مثل إمدادات الطاقة الغذائية ونسبة السعرات الحرارية ومتوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

ب- الحصول على الغذاء (Food Access): وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد والأسر يعني إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمناسب وفقا لنظام غذائي صحي. يتأثر الوصول إلى الغذاء بعوامل مثل الدخل المتاح، أسعار الغذاء، قدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي والبنية التحتية للنقل التي تسمح بنقل الغذاء أو الوصول إليه، ومعدل انتشار نقص التغذية.

ت- الاستقرار (Stability): إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات دون التعرض لمخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمات معينة مثل الأزمات الاقتصادية أو البيئية أو الأحداث الدورية، هي جانب مهم في الأمن الغذائي، إذ يجب أن يكون للأفراد والأسر والمجتمعات القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في جميع الأوقات دون خطر فقدان هذا الوصول، سواء نتيجة للصدمات المذكورة أو للأحداث الدورية، وهذا يشير إلى مفهوم الاستقرار في الأمن الغذائي.

ث- الانتفاع (Utilization): الإنتفاع في الغذاء يشير إلى كيفية استخدام الأفراد للأغذية وتحقيق الفوائد الغذائية منها. تتأثر جودة الإنتفاع بشكل خاص في حالة الأطفال دون سن

الخامسة، حيث يمكن أن يؤدي قصور التغذية في هذه الفترة إلى مشاكل صحية مثل هشاشة العظام ونقص الوزن. بعض المؤشرات المهمة لقياس جودة الإنتفاع تشمل انتشار فقر الدم ونقص الفيتامينات بين الأطفال دون سن الخامسة، وانتشار نقص اليود وفقر الدم بين الحوامل.

إن للأبعاد السابقة مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: مؤشرات تقييم الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)

الأبعاد	المؤشرات
توافر الأغذية (Availability Food)	- كفاية متوسط الإمداد بالطاقة الغذائية. - متوسط قيمة إنتاج الغذاء. - حصة إمداد الطاقة الغذائية من الحبوب والجذور والدرنات. - متوسط إمدادات المصدر الحيواني من البروتينات.
الحصول على الغذاء (Food Access)	- نسبة الطرق المعبدة من مجموع الطرق. - كثافة الطريق. -كثافة السكك الحديدية. - الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمكافئ للقوة الشرائية. - مؤشر أسعار الغذاء المحلي. - انتشار نقص التغذية. - نصيب الفقراء من الغذاء. - عمق العجز الغذائي. - انتشار نقص الغذاء.
الاستقرار (Stability)	- نسبة الاعتماد على واردات الحبوب. - نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري. - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية. - الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب. - تقلب أسعار الغذاء المحلية. - الفرق في إنتاج الغذاء للفرد. - مستلزمات غذائية مختلفة لكل شخص.
الانتفاع (Utilization)	- الوصول إلى مصادر المياه المحسنة. - الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. - نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم ونقص الوزن. - نسبة البالغين الذين يعانون من نقص الوزن. - انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة. - انتشار نقص فيتامين أ. - انتشار نقص اليود.

Source: (Touidjeni, Boufalta, & Mebarki, 2022, p. 189)

يتضح من الجدول السابق أن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تعتمد على تقييم حالة الأمن الغذائي على نظام معايير يتضمن 4 أبعاد ومجموعة من المؤشرات التي تقيس هذه الأبعاد. يتميز النظام المستخدم بأنه يعتمد على طرق مقبولة دوليا لتقييم مدى وشدة ونطاق الحالة الغذائية السيئة وتشخيص المجموعات الأكثر تأثرا.

3. و اقع الأمن الغذائي في الصين

منذ إجراء الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينيات، حققت الصين تقدما ملحوظا في الإنتاج الزراعي. سجل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي الزراعي تحسنا مستمرا. هذا التطور يعكس التحولات الاقتصادية والزراعية التي شهدتها الصين خلال هذه الفترة.

منذ عام 1980 وحتى عام 2015، ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في الصين بنسبة 4.5%، وهو أربعة أضعاف نمو سكان الصين خلال نفس الفترة. وقد شهدت إنتاجية معظم المنتجات الزراعية زيادة ملحوظة، وخاصة في مجال البستنة وتربية الماشية وصيد الأسماك. في الوقت نفسه، زاد الطلب على الغذاء بشكل كبير وتغيرت أنماط الاستهلاك، حيث انتقلت القوى الدافعة الرئيسية للطلب على الغذاء من النمو السكاني إلى الزيادة في الدخل والتحضر، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في الطلب وأنماط استهلاك الغذاء منذ أواخر الثمانينات.

نظرا لحجم سكانها الهائل فقد جذبت الأمن الغذاء للصين اهتملما كبيرا خلال العقود الماضية، وعلى الرغم من التوقعات السوداوية في أوائل التسعينات بأن الصين ستشوه التجارة العالمية وتجوع العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أن ذلك لم يحدث ورغم ذلك تزداد المخاوف بشأن تهديد الإنتاج الزراعي غير المستدام للأمن الغذائي الصيني على المدى الطويل. (Huang, Wei, Cui, & Xie, 2017, p. 2933)

1.3. مراحل سياسة الأمن الغذائي في الصين:

مرت سياسة الأمن الغذائي في الصين بثلاثة مراحل أساسية هي:

أ- ضمان المساواة في الحصول على الغذاء الأساسي (1949-1978): استخدم التدخل في السوق في الصين لتحقيق أمن الغذاء عن طريق توفير وصول متساوٍ للغذاء للجميع. بدأ ذلك بعد الثورة الصينية وأصبح حلا لمكافحة التضخم بعد حرب طويلة مع التجار، وقد اعتمدت الصين استراتيجية التنمية الروسية "الصناعة الثقيلة أولا" مما أدى إلى تخصيص حصص تسليم إلزامية لمنتجي المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار منخفضة وحقوق محدودة لمستهلكين في المناطقالحضرية.

لم يكن السعر المنخفض يوفر حوافز إنتاج كافية، فزادت الصين الاستثمار في البحوث والتطوير الزراعي وأنظمة الري وزادت استخدام أصناف الأرز والقمح المحسنة، كما تم إنشاء نظام وطني لتشجيع الاعتماد على الأصناف والممارسات الزراعية الجديدة، وزادت المساحة

الإجمالية للأراضي الزراعية المسقية من حوالي 20 مليون هكتار سنة 1952 إلى 45 مليون هكتار بحلول عام 1978 مغطية ما يقرب من 45% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة، لكن لا يزال إنتاج الحبوب كان غير كاف لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، هذا وتحولت سياسة جمع الفائض الزراعي إلى سياسة تحفيز إنتاج الحبوب باستخدام المكافآت الاقتصادية (30%) كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والأمن الغذائي. (Funing & Jing, 2017, p. 1)

ب - تقديم حو افز أكبر بمكافآت اقتصادية (1978-1996): تم إطلاق الاصلاح الاقتصادي في الصين في ديسمبر 1978، حيث زادت أسعار الشراء بنسبة 20% في عام 1979 وارتفعت المكافأة الاقتصادية من 30% إلى 50%، وتناقصت حجم حصص الشراء تدريجيا مع زيادة سعر الحصة بشكل دوري. في عام 1986، تم استبدال نظام "الشراء الموحد" بنظام "الشراء التعاقدي"، واستمرت سياسة التسليم الإلزامي بأسعار أقل من سعر السوق حتى منتصف التسعينيات. أدت زيادة أسعار الشراء إلى تحسين دخل المزارعين ورفاهيتهم وتحفيز إمدادات الغذاء للمستهلكين في المدن، ومع زيادة الدخل انتقل الكثير من المستهلكين الحضريين إلى السوق الحرة (الإستيراد) للاستمتاع بأطعمة ذات جودة أفضل، مما أدى إلى رفع أسعار التجزئة بشكل كبير في عامي 1991 و 1992 وإلغاء نظام التجزئة بعد ذلك.

بدأت الصين أيضا بتطبيق "برامج المسؤولية الإنتاجية" التي تربط المكافآت الاقتصادية بالجهود الفعلية للأفراد ضمن نظام الزراعة الجماعية، كما تبنت "نظام المسؤولية المنزلية" الذي أدى إلى زيادة دخل المزارعين وتقليل تكاليف الاستيراد للحكومة. وبفضل النمو السريع والمستمر في إنتاج الحبوب، نجحت الصين في تقليل وارداتها من الحبوب في النصف الثاني من الثمانينات وأصبحت مصدرة للمحاصيل الحبوبية في أوائل التسعينات، حيث تجاوزت صادرات الذرة 10 مليون طن في عامي 1992 و 1993. في السوق المحلية، وكثيرا ما اشتكى المزارعون بشكل دوري من: صعوبة بيع الحبوب وأن "الشراء التعاقدي" لم يعد قناة لاستخلاص الفائض الزراعي ولكنه بدلا من ذلك أصبح بركة لامتصاص الفائض الإنتاجي. في الوقت نفسه، تم تنفيذ برامج للمخزون الاستراتيجي وإدارة المخاطر لامتصاص الفائض. نظرا لأن السعر المحلي كان أقل من السعر السائد في السوق العالمية. (Zhong & Zhu, 2023)

ت- دعم الإنتاج الزراعي والمزارعين (بعد عام 1996): منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، أحرزت الصين تقدما ملحوظا في زيادة الإنتاج الزراعي والحالة الغذائية لسكانها، إذ في مواجهة نقص المعروض في سوق الغذاء العالمي وأزمات الغذاء في العديد من البلدان، حافظت

الصين على معدل اكتفاء ذاتي من الحبوب فوق 95% مما ساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي العالمي. (Fengyinga, Jieyingb, & Xuebiaoc, 2010, p. 301)

وقد تغيرت حالة سوق الحبوب بشكل كبير في ديسمبر 1996 حيث انخفضت أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية بنسبة 40% في شهر واحد واستمرت على هذا المستوى لعدة سنوات. نتيجة لذلك، انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 16% على مدى خمس سنوات من ذروته في عام 1998، واستجابة للمخاوف من وقوع نقص شديد في الإنتاج المحلي، قامت الحكومة بتنفيذ حزمة جديدة من السياسات في نهاية عام 2002، بما في ذلك تقديم برامج أسعار الحد الأدنى وبرنامج "المخزون المؤقت" للذرة المنتجة في شمال شرق الصين، وإلغاء الضرائب الزراعية في عام 2004-2006، الحزمة الجديدة تشمل أيضا دعما ماليا للمدخلات والتأمين زراعي، إذ يتلقى المزارعون دعما شاملا للمدخلات الزراعية عند شراء الأسمدة والمبيدات، البيوت البلاستيكة، الكهرباء ، وعند شراء آلات زراعية وبذور عالية الجودة، وكان الهدف من التأمين الزراعي هو استعادة الإنتاج الطبيعي بعد الخسائر الكبيرة. كما تم توفير دعم أقساط للتأمين الزراعي منذ عام 2007، وتم توسيع التغطية لتشمل العديد من المحاصيل الأخرى بالإضافة إلى الحبوب وفول الصويا والقطن وبعض منتجات الحيوانات.

وتم أيضا حماية المحاصيل الرئيسية من قبل نظام حصة الرسوم الجمركية المتفق عليه في مفاوضات انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، مما يسمح للصين بفرض رسوم جمركية أعلى على الواردات التي تتجاوز كميات محددة. بعد عام 2004، بلغت الحصص 5.3 مليون طن، 7.2 مليون طن و9.6 مليون طن للأرز، الذرة والقمح على التوالي، مع رسوم جمركية فوق الحصة تبلغ 65% مقابل رسوم جمركية داخل الحصة تبلغ 1%. ومع زيادة قوية في تكاليف العمالة وتكاليف أخرى، ارتفعت أسعار السوق المحلية فوق الأسعار السائدة في السوق العالمية. (Funing & Jing, 2017, p. 2)

2.3. مساهمات الصين في الأمن الغذائي العالمي:

بفضل السياسات الزراعية التي انتهجتها الصين فقد تمكنت من إطعام خمس سكان العالم بربع إجمالي إنتاج الغذاء في العالم أقل من 9% من الأراضي القابلة للزراعة في العالم، إن هذه الإنجازات تسهم بشكل كبير في الأمن الغذائي العالمي، وفي الوقت نفسه فقد أظهرت الصين مسؤوليتها كدولة كبرى وقدمت مساهمات إيجابية في ضمان الأمن الغذائي العالمي، ويعتبر الأمن الغذائي أحد أولويات التعاون في مبادرة التنمية العالمية التي أطلقتها الصين.

تعتبر الصين شريكا استراتيجيا مهما لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) في التعاون جنوب-جنوب. إذ أنها في السنوات الأخيرة قدمت مساعدات بقيمة 130 مليون دولار لبرنامج التعاون جنوب-جنوب لمنظمة الأغذية والزراعة. كما أرسلت الصين عددا كبيرا من الخبراء والفنيين إلى الدول في آسيا وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية في إطار برنامج التعاون الجنوبي-الجنوبي لمنظمة الأغذية والزراعة. منذ بداية جائحة COVID-19، استجابت الصين بنشاط لنداء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من خلال تقديم المساعدة الغذائية الطارئة للعديد من البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الصين بنشاط تقليل تبذير الغذاء وهدره، فإذا تمكن العالم من تقليل تبذير الغذاء بنقطة مئوية واحدة يمكن توفير ما يصل إلى 28 مليون طن من الطعام، وهو ما يكفي لإطعام 70 مليون شخص. ووفقا لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة، يقدر إهدار الطعام بين 30-40% من إمدادات الطعام في البلاد. في عام 2018، بلغ إهدار الطعام في الولايات المتحدة 103 مليون طن، بقيمة تقريبية قدرها 161 مليار دولار، وفي عام 2021، عقدت الصين المؤتمر الدولي حول تبذير الغذاء وهدره، والذي حظي بترحيب من المجتمع الدولي بما في ذلك دول مجموعة العشرين. كمية الطعام المهدر في البلدان المتقدمة كل عام تقريبا تعادل ما ينتج في إفريقيا جنوب الصحراء.

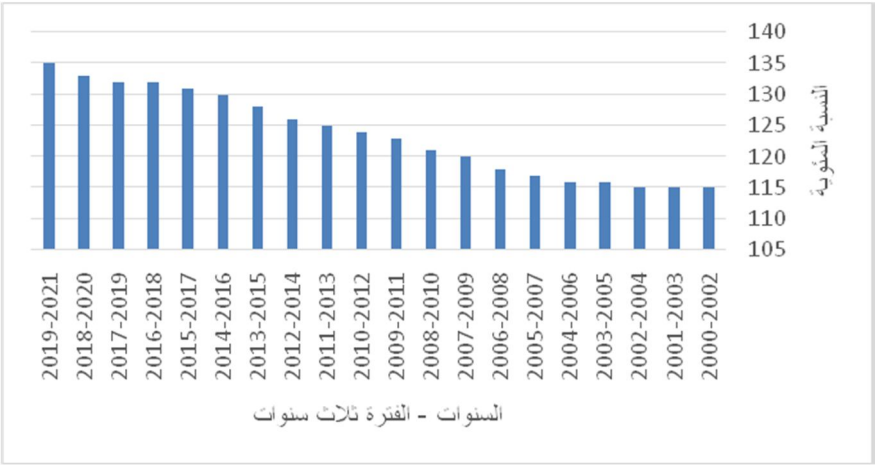
كلما تعقدت الأوضاع الغذائية في العالم، زاد أهمية تعزيز التضامن بين الدول في ظل تأثر سلسلة الإمداد الغذائي العالمية، طالما دعت الصين جميع الدول إلى تحمل المسؤولية المشتركة. فحب رأيها يجب على الدول في جميع أنحاء العالم زيادة إمدادات الغذاء والعمل على استقرار الإنتاج وضمان التوريد المستمر، وفي الوقت نفسه تقليل تبذير الغذاء وهدره وبذل جهود جادة في الحفاظ على الغذاء من أجل ضمان الأمن الغذائي العالمي. (Chu, 2023)

3.3. مؤشرات الأمن الغذائي في الصين:

3.3. 1. كفاية الامدادات الغذائية:

يوضح الشكل البياني التالي تطور كفاية الإدادات الغذائية في الصين في الفترة 2000-2021

الشكل 1: تطور كفاية الإدادات الغذائية في الصين



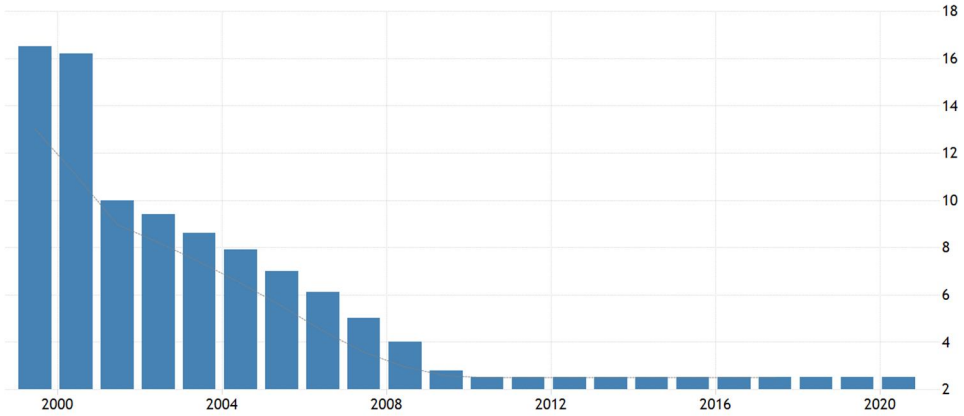
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المتوفرة في موقع https://www.fao.org/faostat/en/#home

كما نلاحظ من الشكل أعلاه فقد فمنحنى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في ارتفاع مستمر منذ سنة 2001 (إذا كانت القيمة أكثر من 100 تعني أن الامدادات الغذائية تفوق الاحتياجات الغذائية بينما إذا كانت قيمتها أقل من 100 فالامدادات الغذائية أقل من الاحتياجات الغذائية) وكما نلاحظ فقد ارتفع من 115% في الفترة 2001-2002 إلى أن بلغ 135% في الفترة 2019-2021 وهو ما يدل على قدرة الصين الكبيرة على تلبية احتياجات الغذائية للمواطنين سواء من خلال التطور الكبير الذي شهده قطاع الانتاج الزراعي المحلي أو تطور الواردات من المواد الغذائية كما ونوعا.

3.3.2. معدل انتشار سوء التغذية في الصين

يوضح الشكل البياني التالي معدل انتشار سوء التغذية في الصين في الفترة 2000-2020

الشكل 2: معدل انتشار سوء التغذية في الصين:



Source: (economics trading, 2023)

من خلال الشكل البياني السابق يتبن لنا التحسن الكبير الذي شهدته الصين منذ دخول القرن الحالي في تحسين مستوى معيشة المواطنين والانخفاض التدريجي والمستمر في نسبة انتشار سوء التغذية، ونظرا لتحسن الاوضاع الاقتصادية للصين فقد انخفضت نسبة انتشار سوء التغذية في هذا البلد، إذ بعد أن كانت 16.2% مع نهاية القرن الماضي انخفضت هذه النسبة إلى 2.5% سنة 2010 وبقيت عند هذا المستوى منذ ذلك التاريخ وهي نسبة جد مقبولة دوليا وتعبر عن قدرة الصين على توفير مختلف حاجيات الأفراد من الغذاء بالكمية والجودة المطلوبتين.

3.3.3. انتاج الحبوب

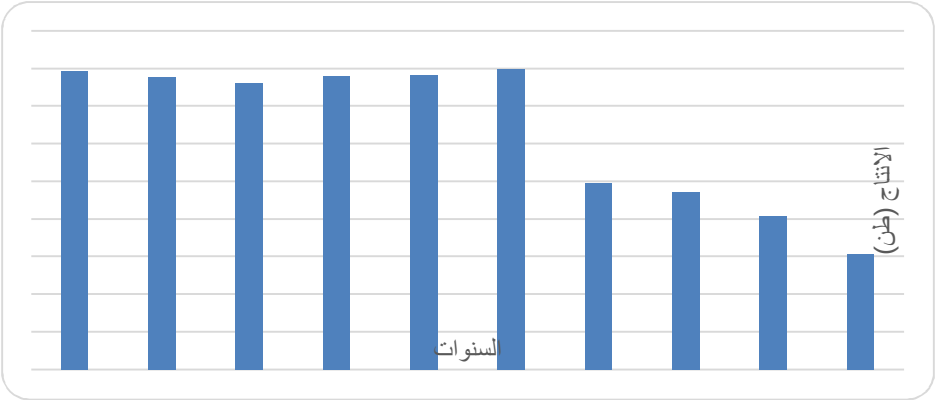
يوضح كلا من الجدول والشكل المواليين تطور انتاج الحبوب في الصين في الفترة 2011-2021.

الجدول 2: تطور انتاج الحبوب في الصين في الفترة 2011-2021

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
2011	521171808	2016	616456117
2012	541163568	2017	616017835
2013	554422547	2018	612121710
2014	559325233	2019	615403477
2015	619923475	2020	618599090

Source: (world bank, 2023)

الشكل 3: تطور انتاج الحبوب في الصين في الفترة 2011-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الجدول السابق

وكما نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين فإن هناك زيادة معتبر ة في انتاج الحبوب منذ سنة 2011 أين قدر الإنتاج بـ: 521171808 لتصل إلى ذروتها سنة سنة 2015 أين قدر الإنتاج بـ 619923475 طن ثم بقي الانتج مستقرا حتى سنة 2020

3.3.4. انتاج اللحوم :

يوضح الجدول التالي تطور انتاج اللحوم ونصيب الفرد من اللحوم في الصين في الفترة 2009-2019.

الجدول 3: تطور انتاج اللحوم في الصين في الفترة 2009-2019

	2009	2010	2013	2015	2017	2018	2019
الانتاج مليون طن	75,09	77,80	83,73	84,54	84,31	85,71	76,49
نصيب الفرد (كلغ)	56,26	58,02	61,53	61,50	60,65	61,42	54,63

Source: (Chaowu, et al., 2021, p. 5)

مع تطور الاقتصاد وزيادة دخل الفرد، نما طلب الشعب الصيني على اللحوم بقوة، مما شجع المنتجين على زيادة التوسع في إنتاج اللحوم، ومع النمو الهائل في الإنتاج الحيواني على مدى العقدين الماضيين، كانت الصين أكبر منتج ومستهلك للحوم في العالم. (Yang, 2013, p. 249)

وكما نلاحظ من الجدول فإن إجمالي إنتاج اللحوم بلغ أكثر من 75 مليون طن في عام 2007 ليصل إلى 85 مليون طن في عام 2018 وبسبب تفشي حمى الخنازير الأفريقية، انخفض إجمالي إنتاج الصين من اللحوم إلى 76.49 مليون طن في عام 2019، كما بلغ نصيب الفرد من

إنتاج اللحوم في الصين 61.53 كجم في عام 2013 ، وكان أعلى من 60 كجم حتى الآن باستثناء الحالة غير الطبيعية في عام 2019.

3.3.5. نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية

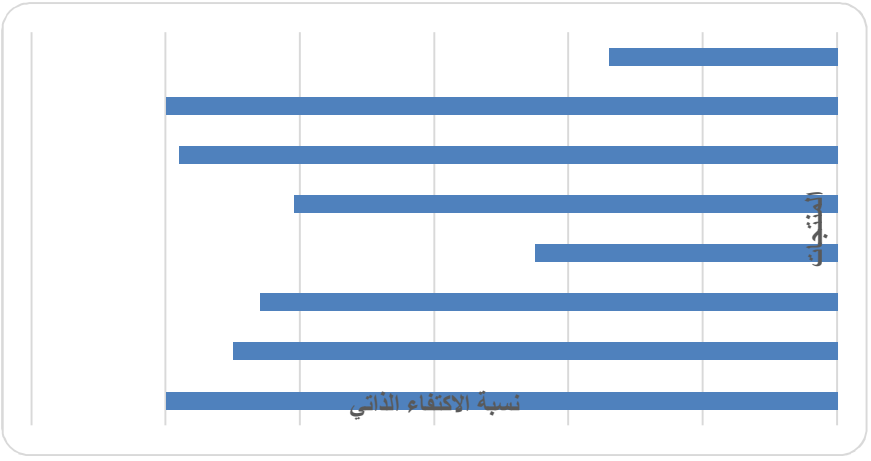
يوضح كلا من الجدول والشكل المواليين نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية.

الجدول 4: نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية

المنتج	لحم الضأن	القمح	الذرة	الزيوت النباتية	منتجات الألبان	الأرز	الدواجن	الصوجا
الاكتفاء الذاتي	%100	%90	%86	%45	%81	%98	%100	%34

Source: (Chernova & Kheyfets, 2012, p. 1379)

شكل 4: نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الجدول السابق.

كما نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين فإن هناك نسب مرتفعة للاكتفاء الذاتي في أغلب المنتجات الأساسية مثل: الدواجن، القمح الذرة، منتجات الألبان، الأرز والدواجن، أما النسب المتدنية لمنتجات الزيوت النباتية (45%) والصوجا (34%) فيتم تغطية هذا العجز من خلال الواردات.

4.3. تحديات الأمن الغذائي في الصين:

تواجه الصين عدة تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي، ومن أهم هذه التحديات: (Brooke, 2021, pp. 85-86)

- **زيادة عدد السكان:** مع تزايد عدد السكان وتحسن مستويات الدخل، يزداد الطلب على الغذاء في الصين بشكل كبير، مما يشكل ضغطا على الإمكانيات الزراعية.
- **التلوث البيئي:** إذ أن مشكلات التلوث في الهواء والمياه والتربة تؤثر سلبا على سلامة الأغذية وجودتها.
- **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية مثل الجفاف، الفياضانات وغيرهابشكل كبير على المحاصيل الزراعية مما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي.
- **تغير أنماط الاستهلاك:** التحولات في أنماط الاستهلاك اتجاه زيادة استهلاك اللحوم والمنتجات المصنعة يؤثر على متطلبات الإنتاج الزراعي.
- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** تعكف الصين على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتوفير الغذاء الكافي للفئات الضعيفة والمحتاجة، مما يشكل تحديا اقتصاديا واجتماعيا.

هذه التحديات تتطلب جهودا مستمرة من الحكومة الصينية لتطوير استراتيجيات وحلول تعزز من الأمن الغذائي وتضمن توفير الغذاء الكافي والصحي لجميع سكان البلاد.

4. استراتيجيات حماية الأمن الغذائي الصيني وكيفية استفادة الجزائر من التجربة الصينية:

1.4. استراتيجيات حماية الأمن الغذائي

قصد حماية وضمان الأمن الغذائي طبقت الصين مجموعة من الاستراتيجيات من بينها:

- حماية مساحة ونوعية الأرض الصالحة للزراعة: طبقت الصين خطة شاملة لتطوير وحماية الأراضي الزراعية عالية المستوى قصد حماية مساحة وجودة الأراضي الزراعية الممتازة دون إهمال الحقول العادية ذات الإنتاجية المنخفضة. مما ضمن استقرار الإنتاج رغم الجفاف أو الأمطار الزائدة، وبعد تعزيز استخدام التكنولوجيا الزراعية زادت الصين من قدرتها على إنتاج الحبوب وكفاءتها مما أدى إلى تحسين الإنتاجية و وجودة الغذاء. في عام 2018، بلغت نسبة إنتاجية الزراعة 58.3%، بزيادة قدرها 42.8% مقارنة بنسبة 15.5% في عام 1996 نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي.

لضمان توفير كمية كافية من الغذاء المنتجة من أراض كافية، قامت الصين بتعزيز إمدادات الغذاء عن طريق توسيع أعمالها الزراعية في الخارج، وفي هذا المجال تعتبر الصين أكبر دولة في

استئجار وشراء الأراضي في الخارج لأغراض الزراعة وإنتاج الماشية، حيث تعمل على الاستحواذ على شركات الأغذية الأجنبية، تدعم الحكومة الصينية الشركات الغذائية المتميزة وتشجعها على استثمار أموالها في البلدان والمناطق الزراعية التي تحتاج إلى مثل هذا الاستثمارات، وتشاركها التكنولوجيا والخبرة المتعلقة بتصنيع الأغذية ومعالجتها وتخزينها وتمدها بالخدمات اللوجستية اللازمة، وقد وصلت الاستثمارات إلى أكثر من 17 مليار دولار في الزراعة في الخارج من قبل الصين سنة 2017، من خلال 850 شركة تعمل في أكثر من 100 دولة ومنطقة و134,000 موظف أجنبي. (White Paper, 2023)

- **حماية مصالح المزارعين ودعمهم:** مع وجود عدد كبير من السكان الزراعيين في الصين، بلغ عددهم 910 مليون مزارعا سنة 1999 مما كان يشكل حوالي 72% من إجمالي السكان، وقد وضعت حكومة الصين سياسة لتقليل عدد المزارعين تدريجيا من خلال التوجه نحو التمدن سنة 2000، فانخفض عددهم 720 مليون نسمة في عام 2019، والذي يشكل حوالي 50% من إجمالي السكان. وفي إطار دعم المزارعين قامت الصين بإلغاء العديد من الضرائب مثل ضريبة الزراعة وضريبة الماشية وضريبة الغابات لتطوير الاقتصاد الريفي ، ولا سيما أن ضريبة الزراعة تم تنفيذها في الصين لمدة 2600 عام وتم إلغاؤها في عام 2006، بالإضافة إلى ذلك قامت الصين بضبط وتحسين آلية تحديد أسعار الحبوب وسياسات دعم وحماية الصناعات الزراعية، وزيادة قدرة المزارعين على تحمل مواجهة المخاطر الطبيعية ومخاطر السوق، وتقديم الدعم المالي لحماية خصوبة الأراضي الزراعية ودعم شراء المعدات الزراعية، مما أدى إلى تخفيف العبء عن المزارعين وزيادة دخلهم. (Chaowu, et al., 2021, p. 7)

- **حماية إنتاج اللحوم** كان يتم انتاج حوالي 90% من الدجاج ، و 55% من الأبقار ، و 75% من الأبقار والأغنام التي يربها المزارعون في الصين سنة 2009 مما أدى إلى عدم استقرار الإنتاج وتذبذبه. في سنة 2010 سنت حكومة الصين سياسة لتطوير الإنتاج الحيواني تتضمنالتنظيم الدقيق للسلالات وأماكن تربية الحيوانات ونظام الوقاية من الأوبئة وكيفية التخلص من السماد الطبيعي. إلى جانب ذلك دعمت الحكومة المزارع الوطنية الموحدة وتم اختيار أكثر من 5000 مزرعة حيوانات كمزارع معيارية وطنية وحصلت على الإعانات الحكومية بحلول نهاية عام 2019، وكانت نسبة تلبية الاستهلاك المحلي من جميع أنواع الماشية والدواجن على نطاق واسع أكثر من 65 بالمائة. (Chaowu, et al., 2021, p. 8)

- **حماية المخزونات الاستراتيجية الغذائية:** أنشأت الصين نظاما حديثا لتخزين الحبوب والخضر والفواكه وغيرها والذي يتضمن احتياطيات الحكومة المركزية والحكومات المحلية،

ويتم تطبيق احتياطيات الحكومة المركزية لتلبية المطالب الأساسية للسكان وتلبية الحاجات اللازمة من الغذاء أثناء الكوارث، بينما يتم استخدام احتياطيات الحكومة المحلية للتعامل مع حالات الطوارئ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الحبوب وضمان الإمدادات الغذائية في السوق الإقليمية. في السنوات الأخيرة قامت الصين ببناء مخازن حديثة لتخزين الحبوب، كما قامت بترميم المخازن القديمة مما زاد من سعة التخزين إذ يمكن لاحتياطيات الحبوب في الصين أن تلبي الطلب الأساسي للسكان لمدة عام واحد دون حصاد الحبوب. في عام 2018 ، يمكن لمخازن الحبوب المؤهلة تخزين 670 مليون طن من الحبوب ، في حين أن المستودعات البسيطة يمكن أن تخزن 240 مليون طن من الحبوب. (White Paper, 2023)

2.4. أوجه استفادة الجزائر من التجربة الصينية في مجال الأمن الغذائي:

من خلال دراسة التجربة الصينية في مجال الأمن الغذائي يمكن أن تستفيد الجزائر من هذه التجربة من خلال:

- **تنويع المحاصيل وزيادة الإنتاج**: يمكن للجزائر الاستفادة من الصين فيما يتعلق بتنويع محاصيلها وزيادة إنتاجيتها، من خلال تعزيز الزراعة المستدامة وتبني محاصيل متعددة يمكن أن يقلل من اعتماد الجزائر على محصول واحد ويحسن من تحقيق الأمن الغذائي.
- **تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا:** تحتاج الجزائر إلى استثمار في تطوير البنية التحتية الزراعية والتكنولوجيا المتقدمة لتحسين إنتاجها الزراعي، ويمكن التعاون في هذا المجال مع الصين للاستفادة من استخدام التكنولوجيا الزراعة لتحسين إدارة المحاصيل الزراعية والموارد المائية وزيادة الإنتاجية.
- **تطوير نظم التخزين والتوزيع**: من المهم تحسين نظم التخزين والتوزيع للمواد الغذائية في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة الصين في بناء مخازن ضخمة ونظم فعالة للتوزيع لضمان توافر الغذاء على مدار العام.
- **تعزيز التعليم الزراعي والتدريب**: يمكن للجزائر تعزيز التعاون مع الصين في مجال التعليم الزراعي بين الجامعات الجزائرية والجامعات الصينية للتمكن من أفضل

الممارسات الزراعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما سيساهم في زيادة كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل.

- **الاستثمار في البحث العلمي الزراعي:** تجربة الصين تشير إلى أهمية الاستثمار في البحث العلمي الزراعي، ويمكن للجزائر تعزيز البحث الزراعي لتطوير سلالات نباتية متكيفة مع الظروف المحلية ومقاومة للأمراض والآفات.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يمكن للجزائر تعزيز التعاون الدولي مع الصين ودول أخرى ذات تجارب ناجحة في مجال الأمن الغذائي، من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتطوير شراكات لتعزيز القدرة التنافسية للجزائر في السوق العالمية.
- **تعزيز استخدام الموارد المائية:** قد تواجه الجزائر تحديات فيما يتعلق بندرة المياه، لذا يمكن الاستفادة من استراتيجيات الصين في تحسين إدارة الموارد المائية، مثل تقنيات الري الحديثة وغيرها.
- **تطوير قطاع الثروة الحيوانية:** إذا كانت للجزائر قطاع ثروة حيوانية مهم، فيمكنها دراسة كيفية تطوير هذا القطاع باستخدام تجارب الصين في تربية الحيوانات بكفاءة.
- **إقامة برامج دعم للفلاحين:** يمكن للجزائر أن تأخذ فكرة عن برامج الدعم التي تقدمها الصين للمزارعين، سواء من خلال دعم مالي مباشر أو غير مباشر
- **تطوير أنظمة التأمين الفلاحي:** يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية في تطوير أنظمة التأمين الفلاحي لحماية الفلاحين من المخاطر الطبيعية والاقتصادية.

5. الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح جليا أن الأمن الغذائي في الصين يشكل تحديا كبيرا يتطلب تصديا شاملا ومتكاملا، تواجه الصين تحديات متعددة، هذه التحديات تستدعي استراتيجيات وجهود متواصلة من الحكومة والمؤسسات المعنية لضمان توفير الأمن الغذائي والحد من التبعات السلبية المحتملة، وعلى الرغم من التحديات المعقدة فإن الصين تتجه نحو الاتجاه الصحيح في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتمثل أبرزها في:

- تعتبر الصين من أهم المساهمين في الأمن الغذائي العالمي من خلال تعاونها مع منظمة الفاو والمنظمات الإقليمية في توفير الغذاء لمن يحتاجه لاسيما في الحالات الطارئة.
- أظهرت الدراسة أن أغلب مؤشرات الأمن الغذائي للصين كانت جيدة وفي المستوى المطلوب مما يدل على قدرة الصين على تحقيق الأمن الغذائي.
- من أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الصيني نجد: ارتفاع عدد السكان، التلوث البيئي، التغيرات المناخية وتغير أنماط الاستهلك للسكان.
- من ضمن أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الصين لحماية أمنها الغذائي نجد: حماية نوعية ومساحة الأرض الصالحة للزراعة، حماية مصالح المزارعين ودعمهم ماليا وفنيا.

بناء على التجربة الصينية في تحقيق الأمن الغذائي، يمكن تقديم عدة توصيات للجزائر بهدف تعزيز جهودها نحو تحقيق أمنها الغذائي. على الرغم من اختلاف السياقات والظروف بين الصين والجزائر، إلا أن هذه التوصيات قد توفر إشارات قيمة للنهج العام والإجراءات التي يمكن اعتمادها. وتتمثل أبرز هذه التوصيات في:

- تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين التقنيات الزراعية: إذ يجب على الجزائر تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال تحسين التقنيات والممارسات الزراعية، فيمكن استخدام تكنولوجيا الزراعة المستدامة والحديثة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.
- تشجيع التنوع الزراعي وتربية الثروة الحيوانية: فينبغي للجزائر تشجيع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية مجموعة متنوعة من الثروة الحيوانية، إن ذلك يساهم في توفير مصادر متعددة للأغذية ويقلل من التبعية عند تعطل مصدر محدد.
- تنمية القطاع الريفي ودعم الفلاحين: يجب دعم الفلاحين وتقديم التكوين اللازم لهم في المجال الفلاحي وكذا المساعدات المالية لتعزيز قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم.
- تحسين البنية التحتية الريفية: يجب تحسين البنية التحتية الريفية في الجزائر من خلال توفير الري والصرف وتطوير الطرق والبنية التحتية الأخرى التي تدعم الإنتاج الفلاحي.

- الاستثمار في البحث العلمي الزراعي: يمكن للجزائر أن تستثمر في البحث العلمي الزراعي في الجامعات ومراكز البحث لتطوير سلالات نباتية وحيوانية متكيفة مع الظروف المحلية.
- تعزيز الأمن الغذائي من خلال التجارة الدولية: يمكن للجزائر توسيع شبكات التجارة الدولية لضمان توفير مصادر متنوعة للمواد الغذائية.

6. قائمة المراجع:

1. Boon, E. K. (2023, 07 20). Retrieved from https://www.eolss.net/ebooks/sample%20chapters/c16/e1-48-02.pdf
2. Brooke, J. (2021). Food Security in China: Challenges, Policies, and Projections . *Journal of Chinese Politics, National Security, and Foreign Affairs, Vol. 1*.
3. Chaowu, Y., Xiaosong, J., Huarui, D., Qingyun, L., Zengrong, Z., Mohan, Q., & Chunlin, Y. (2021). A review: achievements and new obstacles in China's food security revealed by grain and animal meat production. *The 4th International Conference on Agricultural and Food Science* (pp. 1-14). IOP Publishing.
4. Chernova, V., & Kheyfets, B. (2012). China food security assessment. *Agronomy Research, Vol.19, No* , 1373–1386.
5. Chu, M. (2023, 07 24). Retrieved from http://lagos.china-consulate.gov.cn/eng/zlgxw/202206/t20220616_10704626.htm
6. economics trading. (2023, july 22). Retrieved from https://tradingeconomics.com/china/prevalence-of-undernourishment-percent-of-population-wb-data.html#:~:text=Prevalence%20of%20undernourishment%20(%25%20of%20population)%20in%20China%20was%20reported,compiled%20from%20officially%20recognized%20sources
7. Fengyinga, N., Jieyingb, B., & Xuebiaoc, Z. (2010). Study on China’s Food Security Status. *Agriculture and Agricultural Science Procedia, Vol. 1, No 1*, 301-310.
8. Funing, Z., & Jing, Z. (2017). Food Security in China from a Global Perspective. *Choices, Vol. 32, No 2*.
9. Huang, J.-K., Wei, W., Cui, Q., & Xie, W. (2017). The prospects for China’s food security and imports: Will China starve the world via imports. *Journal of Integrative Agriculture, Vol. 16, Issue 12*, 2933–2944.

10. Touidjeni, Z., Boufalta, M. S., & Mebarki, L. (2022). The Food Security Of Algerian Households In The Light Of The Covid-19 Pandemic: An Exploratory Study. *International Journal of Food and Agricultural Economics, Vol. 10, No. 3*, 185-203.
11. White Paper. (2023, July 26). Retrieved from http://english.scio.gov.cn/2019-10/14/content_75300394.htm
12. world bank. (2023, July 26). Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/AG.PRD.CREL.MT?end=2021&locations=CN&start=2010&view=chart
13. Yang, H. (2013). Livestock development in China: animal production, consumption and genetic resources J. Anim. Breed. Genet. 130 4. *Journal of Animal Breeding Genetics, No 130*, 249-251.
14. Zhong, F., & Zhu, J. (2023, 07 22). Retrieved from https://www.choicesmagazine.org/choices-magazine/theme-articles/us-commodity-markets-respond-to-changes-in-chinas-ag-policies/food-security-in-china-from-a-global-perspective

15. ابن تارزي, خ. ا .(2016) .الأمن الغذائي و أوضاعه في الجزائر .*مجلة الباحث، العدد 16*.207-195 ,
16. سلاطنية, ب & .,عرعور, م .(2009) .معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده . *مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 2، العدد 5*.29-11 ,
17. كينة, ع. ا .(2012) .*مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير* . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
18. مكيد, ع & .,بن عياد, ف .(2018) .واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي .*مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1*.128-108 ,

. OEB Univ . Publish . Co

أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات - الفرص والتحديات- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020

The impact of the EUROMED partnership on diversifying Algerian's exports outside of hydrocarbons -opportunities and challenges - an analytical study for 2010-2020 period

حمشة عبد الحميد[1] ، بن عباس حمودي[2] جامع عبد الله[3]

[1] جامعة بسكرة (الجزائر) ، hamchaabdelhamid5@gmail.com

[2] جامعة بسكرة (الجزائر) ، hamoudi.benabbes@yahoo.fr

[3] جامعة بسكرة (الجزائر) ، abdellahdja@gmail.com

الملخص: تهدف الدراسة إلى ابراز أثر الشراكة الأورو جزائرية على الصادرات خارج المحروقات للجزائر من خلال إبراز أهم الانعكاسات هذه الشراكة على القطاعات الاقتصادية وكذا التطرق إلى مدى تطور وضعية الصادرات خ م نحو السوق الأوربي ، وفرص تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي خارج مجال المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة .

وقد توصلنا إلى ان انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري سلبي بشكل كبير رغم بعض الايجابيات الا انها لم تؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المساهمة في الرفع من أداء الصادرات خ م وعليه يجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية من أجل تفعيل وتحقيق فرص وآفاق التنويع والتكامل الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو متوسطية ، تنويع الصادرات خارج المحروقات ، الجزائر ، التكامل الاقتصادي .

تصنيف JEL : F15 ، F36 .

Abstract: This study aims to highlight the impact of the Euro-Algerian partnership on non-hydrocarbon exports on Algeria, by highlighting the most important repercussions of this partnership on the economic sectors, as well as addressing the extent to which the situation of non-hydrocarbon exports towards the European market has developed, and the opportunities for enhancing trade and economic cooperation between Algeria and the European Union countries in the field of hydrocarbons in framework of partnership agreements.

We have concluded that the repercussions of the partnership on the Algerian economy are largely negative, despite some positives, but it did not lead to the development of economic sectors contributing to the increase in the performance of exports . Therefore, this agreement must be reconsidered in order to activate and achieve opportunities and prospects for diversification and economic integration.

Keywords: Euro-Mediterranean partnership, export diversification, FS, Algeria, economic integration .

Jel Classification Codes: F15 ، F36.

المؤلف المرسل: عبد الله جامع ، abdellahdja@gmail.com

1. مقدمة:

كان سعي الجزائر على عقد اتفاقيات إقليمية مع الدول المتقدمة بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الجزائر ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الإتحاد الأوربي مع دول الجنوب ، وبالتالي الجزائر تحرص على عدم فقدان المزايا ومع زيادة الروابط التجارية مع الدول النامية وان تجعل إقامة اتفاقيات تجارية أو اقليمية مع الدول المتقدمة بالإعداد الجيد من جانبها على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتكون على مستوى هذه التجربة المصيرية بالنسبة لمستقبل اقتصادها ، مما أدى بالجزائر أمام تحدي مراجعة تداعيات الشراكة بتقليص الواردات وإعادة النظر في الاتفاقيات والإهتمام بزيادة حجم الصادرات وللإبراز ذلك نقوم باستعراض اتفاقية الشراكة وتأثيراتها على الصادرات خارج المحروقات.

أهداف الدراسة: إبراز أهم الإنعكاسات المباشرة والغير المباشرة التي تنجر عن الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات وفي القطاع الزراعي والصناعي خاصة.

-دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة والتعرف على أهم فرص وافاق الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة اهمية لكونها تتطرق إلى موضوع الساعة للسلطات الجزائرية المتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات والبحث عن آليات التنويع الاقتصادي والتكامل الاقليمي عبر الشراكة الأورو جزائرية من أجل بعث وتنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية: ماهي انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على أداء الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وفرص التكامل الإقليمي؟ وللإجابة على هذه الأشكالية نقوم بتقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

1. أهمية وأهداف إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ؛
2. بنود الاتفاقية من الناحية الاقتصادية ؛
3. انعكاسات اتفاقية الشراكة على أهم القطاعات الاقتصادية ؛
4. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المتوجهة إلى الإتحاد الأوربي ؛
5. فرص وافاق الصادرات الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.

2. أهمية وأهداف الشراكة الأورو جزائرية:

تكمن الأهداف فيما يلي: (عمورة جمال ،2006 ، ص403)

-وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين ؛

-وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات تنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية ؛

-دعم العلاقات الاجتماعية ؛

-تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة ؛

-دعم الاستثمارات الخاصة بخلق مناصب الشغل ؛

-إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي ؛

-الإستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة والرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية.

3. بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي :

بعد سلسلة من المحادثات وجولات المفاوضات توصل الطرفان الجزائري والأوربي إلى اتفاق شبه كلي بتاريخ 19 ديسمبر2001 ، وكان التوقيع الرسمي بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005 ، ويتضمن الاتفاق فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوربية وكذا ايجاد منافذ للمنتجات الجزائرية في السوق الأوربي ، كما تضمن الاتفاق تقديم بعض التسهيلات بخصوص تصدير بعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية من أجل تنمية وتشجيع القطاع الاقتصادي الجزائري في إطار برنامج ميدا 1 و2 المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل محيطها وتم اختيار 40 مؤسسة مصدرة خارج قطاع المحروقات والذي كان من نتائجه الاولية حصول 30 شركة عمومية وخاصة شهادة الجودة (شنيني سمير ، 2006 ، ص69).

من أهم بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي نجد: (عبد الكريم كاكي ، 2013 ، ص ص196-197)

-التحرير الكامل للسوق الجزائرية أي السماح بالاستيراد والتصدير؛

-فتح أسواق دول الإتحاد الأوربي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة ؛

-إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الإتحاد؛

-إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية ؛

-العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على قيود الاستيراد والتصدير ؛

-بالنسبة للمنتجات الزراعية: تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي المدرجة في الملحق 1 من البرتوكول 1 من الاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية ، والاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية.

-بالنسبة للمنتجات الصناعية :تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل ، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاق الشراكة ، ويطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 الى 97من المدونة المنسقة للإتحاد الأوربي (زعباط عبد الحميد ،2004 ، ص57) ، وهذا بدوره سيؤدي إلى التقليل من فاتورة الاستيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية والتي تمثل% 40 من إجمالي الواردات ، وهو الأمر الذي سيجعل المنتجات الوطنية خاصة منها المطابقة للمواصفات الدولية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

وكذا هذه الاتفاقية ستحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل ونقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، لأنها تسأهم هذه الاستثمارات في تنمية التصدير وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير مناخ ملائم لاستقبال هذه التدفقات (بوكزاطة سليم ، 2000 ،ص189). أن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الإتحاد الأوربي وبعض الدول العربية ليست من نمط واحد ، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الإتحاد الأوربي بذات الشكل والمضمون ، على كل دولة معنية على حدى لتحقيق موقفها منها ، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الإتحاد الأوربي ككل من ناحية ، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورو متوسطي من ناحية اخرى ، وتتعلق الاختلافات عن التفاوض عادة بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، ولا سبيل لتبني الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها ، ولا بد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها ، عند تعارض المشروعين العربي والأورو متوسطي ، لأن تبني هذا الاخير سيعيق تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إتحاد جمركي ، وخلاصة القول أن المشروع الأورو متوسطي فيه مغانم كثيرة لأوربا ، ومغارم متعددة للدول العربية ، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع للاستفادة منه بدلا من أن يكون بديلا لتكاملها (تواتي بن علي فاطمة ، 2008 ، ص197).

4. انعكاسات الشراكة على القطاعات الاقتصادية:

من المحتمل أن يحدث هذا الانضمام آثارا إيجابية وسلبية والتي تبقى ضئيلة في بعض القطاعات الاقتصادية على أمل تحسينها على المدى المتوسط والطويل ، والتي يمكن أن تكتسي صورة تحديات أو فرص، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص189):

1.4: في القطاع الصناعي.

1.1.4 الآثار السلبية/التحديات:

-تسأهم في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة فنية وناشئة ، ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تقوم به الشركات العملاقة بمنتجاتها واغراقها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها ، كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا (العيدي خليفة 2015 ، ص86-87).

-تبلغ الصادرات الجزائر من المنتجات المصنعة حوالي 1 % من مجموع صادراتها وهي المنتجات المعنية مباشرة باتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الخصوص وهو ما يبين مدى ضآلة فرص استفادة منتجاتنا المصنعة من إمكانيات التصدير ، يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المنتجات لا يتوفر على المواصفات الدولية للجودة مما يعني ضياع فرص تصديرية جديدة خاصة وأن العراقيل الجديدة التي بدأت الدول المتقدمة تستخدمها بدلا من العراقيل الكلاسيكية هي العراقيل التقنية من خلال ما يسمح به اتفاق العوائق التقنية مما يصعب تواجد المنتجات الصناعية الجزائرية في السوق الأوربية خاصة مع هذه القواعد. (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص189).

2.1.4 الآثار الإيجابية/الفرص: وتتمثل في:

-إن تخفيض الرسوم من شأنه أن يخفض من تكلفة إستيراد الآلات ووسائل الإنتاج ، وهو ما يجعل استغلال بعض الميزات النسبية يتركز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها وإبرام إتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية تتم بموجبها حيازة صفقات التصدير.

-من المتوقع نمو الصادرات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ومن ثم تحسين جودتها وارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. (وزارة التجارة ، مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، ص7.)

-الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الأوربية خاصة والصين خاصة إذا إستطاعت الجزائر توجيهه نحو القطاعات المنتجة.

2.4 القطاع الفلاحي:

1.2.4 الآثار السلبية/التحديات:

لابد من تحضير قطاع الفلاحة للمنافسة وتحسين الأداء التصديري بتوجيه الاستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وبالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويمكن اجمال أهم الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات صوم في هذا القطاع هي (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص ص 184-185):

-يعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية بمثابة الواقي والحامي لمصالح الدول المتقدمة التي يمكن أن تستخدمه كأداة لعرقلة صادرات بعض المنتجات التي يكون بوسعنا تصديرها.

-بالرغم مما جاء به الاتفاق حول الزراعة من تسهيلات في جانب التصدير إلا أن الجزائر سوف لن تستفيد منه على الاقل في المدى القصير لتنمية صادراتها وهذا بالنظر إلى هيكلة مبادلاتها التجارية غير المواتية.

-ستتعرض الجزائر لاكتساح أسواقها بمنتجات الإتحاد الأوربي الذي يعتبر أهم متعامل تجاري للجزائر هذا الاخير الذي كانت ولا تزال له تحفظات حول عملية تحرير قطاع الزراعة من الدعم الداخلي.

-من أهم ما أصبح يفرض على المنتوج الزراعي في الأسواق الأجنبية هو نوعية عالية للتغليف ومدى ملاءمته للمنتوج (خاصة التمور) وهو ما يفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين.

- أن تطبيق بنود المنظمة سيؤدي إلى زيادة الفاتورة الغذائية في الجزائر بحوالي 25 مما سيجعلها تصل إلى حدود 4 .5 مليار دولار وذلك بسبب تخفيض الدعم الذي يمس أساسا المنتجات المستوردة.

-الآثار الإيجابية/ الفرص:

إن فرص النهوض بالقطاع كبيرة ويمكن جعله من القطاعات المهمة للخروج من التبعية في حالة تحسن الأداء القطاع الزراعي وتسجيل فوائض يمكن تصديرها لكون اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تضمن ذلك شريطة تطابق المنتجات للمقاييس الصحة والجودة المطلوبة. (حركاتي فاتح ، 2015 ، ص253. -255). ومن هذه الفرص:

-تحضير قطاع الزراعة للمنافسة في المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر بعض الميزات النسبية (المناخ ونوعية التربة) خاصة وأن مجموعة كبيرة من هذه المنتجات سيتم إلغاء الرسوم

الجمركية عليها نسبة صفر من بين 117 منتوج زراعي تصدره الجزائر سيتم إلغاء الرسوم الجمركية على 100 منتوج.

-الاستفادة مما تتيحه المنظمة من مرونة لصالح الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، وهذا خاصة فيما يتعلق بالقرار الوزاري الذي صدر عند اختتام جولة أورجواي ، كما يمكن لها أن تستفيد من المرونة الممنوحة لها من خلال التفضيلات المقدمة في بعض المنتجات.

- أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بسبب تخفيض الدعم الزراعي بجميع أشكاله إلى رفع فاتورة الغذاء لجميع الدول النامية المستوردة للغذاء في المديين القصير والمتوسط ، وبالتالي ستزيد فاتورة الاستيراد وهذا ما يشكل ضغط اكثر على الميزان التجاري وخاصة كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة في المواد الضرورية ، وبناء عليه فإن سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، وهذا ما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل ندرة الموارد النقدية الأجنبية ومحدوديتها ولهذا يجب على الجزائر أن تأخذ الآثار السلبية المترتبة عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية مأخذ الجد من خلال المفاوضات المتبقية (زعباط عبد الحميد، 2004 ، ص57.).

إمكانية إستفادة الدول المنظمة من تخفيضات التعريفة والدعم مما يقوي الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير.

-تتيح للدول النامية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدول المتقدمة وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بالزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجاتها وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية.

-تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات الشراكة يتيح عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية ، وهذا من شأنه أن يرد الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال تأهيله ، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلائم الوضع الجديد (زعباط عبد الحميد، 2004 ، ص58).

4. 3 قطاع الخدمات:

4. 3. 1 الآثار السلبية/التحديات:

إن قطاع الخدمات يشهد تأخرا ولا يرق إلى تحقيق ميزة تنافسية يضمن بها حصة في السوق العالمية حيث مازالت شركات محدودة تحتكر سوق الخدمات في الجزائر في مجالات النقل

الجوي والبنوك والتأمينات. . . الخ ، وبالتالي تحرير هذا القطاع أمام المنافسة الدولية مما يعني عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة.

أما فيما يخص قطاع السياحة والذي تراهن عليه الجزائر من أجل ضمان حصة في السوق الدولية فيجب اعتماد إستراتيجية طويلة المدى تعمل على استغلال التنوع البيولوجي والثقافي والطبيعي لاقتحام هذا السوق خصوصا مع تواجد المنافسة من طرف الدول المجاورة (زغيمي رمزي ،2018 ، ص396) ،

2.3.4 الفرص:

ولكن يمكن تحقيق ما يلي:

-يمكن تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات وذلك مع فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب وبالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة ، النقل الجوي والبري ، وتأهيلها والرفع من تنافسيتها.

-إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات وموردي الخدمات من اي طرف وعلى أساس الدولة الاولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى اي طرف آخر. (عادل احمد حشيش ،2000 ، ص302.)

-إن تحرير تجارة الخدمات تمثل تحدي أمام الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عنها ، ولكن مع وضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها.

4.4 تحديات، اشتراطات وعراقيل تواجه الصادرات الجزائرية:

1.4.4 أهم عراقيل النفاذ:

تتمثل أهم عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي فيما يلي:

-تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية؛

-عدم مرافقة تقنيات المنتجات في الأسواق الدولية؛

-مشكلة التعبئة والتغليف للمنتجات المصدرة؛

-مشكل سعر الصرف العملات الأجنبية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج؛ (سعد الله عمار و روابنية كمال ، 2016 ، صص469 ، 476) اضافة إلى:

-مسالة قواعد المنشأ والنوعية؛

-المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية حيث أخضع المنتجات الجزائرية للفحص والمراقبة عند دخولها أو اعادة تصديرها من دولة اوربية إلى أخرى؛
-الالتزام بالمواصفات البيئية والإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة؛
-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية- توسيع الإتحاد الأوربي والتجارة الزراعية؛
-المكون الزراعي وتصعيد التعريفة؛
-الهوامش التفضيلية ونظام التراخيص والحصص الجمركية.

2.4.4 وقائع عن أهم عر اقيل النفاذ:

-ما تعرضت لها صادرات منتوج العسل ، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 06 قناطير إلى الإتحاد الأوربي ، وبعد اجراء الفحص المخبري تم رفض المنتوج بسبب نباتات ملوثة بأسمدة ضارة.
-نتيجة الإجراءات التعسفية تم رفض كمية معتبرة من الخضر والفواكه لمتعامل اقتصادي بالسوق الفرنسي بحجة معايير التقييس والصحة والسلامة.
-المنتجات الكهرومنزلية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي التي تتجه تقريبا نحو فرنسا وإيطاليا لكنها محتشمة نتيجة رفض التكنولوجيا القاعدية المستعملة في تصنيع هذه المنتجات.
- حسب المادة 55 المتعلقة بالمقاييس وتقييم المطابقة على خفض الاختلافات الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير والشهادات ، حيث شجعت هذه المادة الجزائر على استخدام المعايير الأوربية كذا اجراءات وتقنيات تقييم المطابقة ، وعليه فان الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية تخضع للقواعد العامة وليست استثنائية فالإتحاد الأوربي وضع ثلاثة معايير أساسية خاصة بحماية البيئة ضمن سياسته التجارية وهي: المتطلبات البيئية بالنسبة للمواد الكيمائية- المتطلبات التقنية أو الفنية- متطلبات الصحة والصحة النباتية. (بن عبد العزيز سفيان ومخلوفي عبد السلام ، 2019 ، صص171-173)
-اللجوء إلى تدابير المادة 55 من اتفاقية الشراكة فيما يخص بعض المنتجات الزراعية في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، حيث تقوم المجموعة للجزائر بالنظر في الوضعية المتعلقة بالمنتجات الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف الطرفين وعلى أساس مشترك إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض.

-اللجوء إلى تدابير المادتين 9 و 11 من اتفاقية الشراكة فيما يخص المنتجات الصناعية ، حيث تنص المادة 9 على انه يسمح للجزائر طلب مراجعة قائمة المواد المعنية بالتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية 2005-2017 ، اماد المادة 11 فتنص على أنه يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة (مرسوم رئاسي رقم 05-159 ، 2005 ، م 9 و 11). وأمام أشكالية وصول المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى السوق الأوربية اذ صادراتها تراجعت ولا زال استهلاك الحصص التعريفية الممنوحة للجزائر ضئيلة جدا. كما أن وضعية تراجع صادرات المواد الكيماوية والمعادن إلى هذه المنطقة مما أدى إلى تراجع الميزان التجاري.

-اتفاق الشراكة في جانبه الخاص بالتفكيك الجمركي أدى إلى خسائر معتبرة في العائدات الجمركية للجزائر خلال الفترة 2005-2009 بقيمة 2. 5 مليار دولار مع توقعات بقيمة 8. 5 مليار دولار 2010-2017 ، مما ارتفعت أصوات الجانب الجزائري للمطالبة بمفاوضات حول رزنامة التفكيك الجمركي ، وكذا تعزيز الاستثمارات الأوربية الموجهة لترقية وتنويع الصادرات من خلال مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني وجعل حصة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات.

ونتيجة لهذه التعسفات قدمت الجزائر في 15 جوان 2010 طلبا للإتحاد الأوربي من أجل مراجعة التفكيك الجمركية وذلك بناء على المادة 11 و16 من الاتفاقية ، حيث كانت الإجابة من الإتحاد الأوربي لسنة 2012 بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي والتوصل إلى اتفاق بإقامة منطقة التجارة الحرة سنة 2020 بدل 2017.

5. وضعية تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي:

إن صادرات المنتجات الزراعية لم تصل أبدا للحصص التصديرية المحددة باتفاقية الشراكة ، كما أنها لم تتمركز في أسواق الإتحاد الأوربي بشكل جيد بسبب تعليمات وشروط الإتحاد الأوربي للدخول إلى أسواقها ، كما أن معايير الإنتاج بغرض التسويق المحلي تختلف بشكل كبير عن معايير الإنتاج بغرض التسويق الدولي.

والشيء الملاحظ هو أن صادرات هذه المنتجات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بقيت محتشمة جدا مقارنة بما كان منتظرا منها ، وسنبرز ذلك كما يلي:

الجدول1: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي 2010-2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	1526	2062	2062	2165	2582	1969	1805	1930	2925	2580	2255
قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي (مليار دولار)	694	488	624	508	907	996	-	-	1443	1293	1146
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوربي (مليار أورو)	21075	27850	32764	31920	29458	20908	16509	18522	20997	17350	11630
النسبة من الاجمالي	42.99	52.78	55.93	49.65	45.25	31.15	26.47	30.42	33.23	37.43	86.52
قيمة الواردات مع الإتحاد الأوربي (مليار اورو)	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922	18830	18910	68.7307	83.6554
النسبة من الاجمالي	15.51	10.52	27.52	10.52	70.57	29.49	46.47	47.59	50.36	14.22	60.22
الميزان التجاري	371	3234	6431	3338	766	4169	1413-	308-	2087	10043	5075

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء للجمارك cnis(2010-2020) ، اللجنة الأوربية 2018.

من خلال الجدول يعني أن الإتحاد الأوربي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة ، رغم النمو لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة هامشية مقارنة مع مجموع الصادرات الاجمالية لا تتجاوز 5 % وهذا يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لم تبلغ الغاية المرجوة من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الإتحاد الأوربي ، بينما نجد كذلك اعتماد الجزائر على استيراد احتياجات البلد من مختلف السلع والخدمات تأتي بنسبة تفوق 50% من الإتحاد الأوربي ، وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف انتاج المؤسسات ص و م وفشل سياسة احلال الواردات وتفعيل الصادرات خارج المحروقات.

كما نلاحظ أن حصيلة الصادرات الموجهة إلى الإتحاد الأوربي بين الانخفاض والارتفاع بسبب أسعار البترول فقد شهدت ارتفاع سنتي 2012 و 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ، ثم انخفضت بعد سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الموجهة بشكل أساسي إلى دول الإتحاد الأوربي التي تشكل نسبة 55% من صادرات الجزائر سنة 2012 لتنخفض إلى نسبة 26 %سنة 2016 ، وكذا مع هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى هذه المنطقة التي عرفت ارتفاعا بداية من سنة 2018 نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في إطار برنامج التنويع الاقتصادي ، أما الواردات فقد شهدت ارتفاعا متواصلا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إلى حدود 28 مليار دولار سنة 2012 لتنخفض إلى حدود 17

مليار دولار بعد سنة 2016 وذلك راجع إلى إجراءات تقنين الواردات مما أدى إلى انخفاض في فاتورة الواردات التي تشكل نسبة 50 %من سلع الإتحاد الأوربي وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة.

وكذلك من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة من 2010-2016 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل الصادرات النفطية إلى الإتحاد الأوربي التي تمثل 96 % ، والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية رغم ارتفاع الواردات خلال نفس الفترة ، وبعدها سجل الميزان التجاري ارقاما سلبية سنتي 2016-2017 بسبب انخفاض أسعار البترول ، هذا بالنسبة للصادرات الاجمالية الموجهة إلى الإتحاد الأوربي ، ولكن وضعية الميزان التجاري مع الصادرات خارج المحروقات يسجل أرقاما سلبية وبفارق كبير نتيجة هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى الإتحاد الأوربي والتي يرجع إلى العراقيل التي وضعتها هاته الدول أمام هاته الصادرات.

من خلال الجدول يتبين أن حجم الصادرات خارج المحروقات الموجهة للإتحاد الأوربي ضعيف لم تتعدى نسبة 3% من الصادرات الكلية ، وخاصة المنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة وعدم شمولية الشراكة على قطاع النفط الذي يعتبر عامل سلبي للاقتصاد الوطني ، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى البعيد (أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، 2017 ، ص101).

الجدول2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي خلال الفترة 2009-2015

الوحدة: مليون اورو

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
غذاء ومواد اولية	36	119	119	74	107	87	65
مواد كيماوية	119	286	316	421	300	687	818
الات ومعدات	33	43	43	62	44	38	56
ملابس ومنسوجات	7	1	0	0	0	0	1
مواد اخرى	59	245	7	67	57	95	55

المصدر: (زغيمي رمزي ، 2018 ، ص396).

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب ص خارج المحروقات رغم ضآلتها عبارة عن مواد كيماوية ومشتقات البترول فمثلا صدرت الجزائر سنة 2015 ما مقداره 24 طن من البطاطا نحو الإتحاد الأوربي من إجمالي حصة مرخصة قدرها 5000 طن وهو ما يعادل 0. 5% ، اما زيت

الزيتون فلقد بلغت 35 طن من إجمالي حصة مرخصة 1000 طن ، وهو ما يعادل 3. 5 ، بينما لم تتجاوز صادرات الكسكسي والعجائن 12. 5 %من إجمالي حصة مرخصة إجمالية قدرها 2000 طن ، وبالتالي فان الاصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية لم تأتي بنتيجة ملموسة ولم تستطع التحرر من الطابع الريعي ، إلا أن زيادة صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوربي جد محدود نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على معايير خاصة بيئية ومواصفات فنية ومعايير جودة وغيرها قد يحد من إمكانية دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوربية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير(اسماء سي علي ، 2017 ، صص203-204).

الجدول3: تجارة المنتجات الرئيسية للإتحاد الأوربي مع الجزائر2018-2020.

الوحدة: مليون يورو

البيان	المنتجات الزراعية		مواد خام		الات ومعدات النقل		المنسوجات والملابس	
السنوات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2018	6 .2	70	06 .3	95	92 .6	58	185	2
2019	4 .2	86	82 .2	111	69 .5	74	202	6
2020	9 .2	93	24 .3	113	85 .3	64	147	7

المصدر: اللجنة الأوربية 2020.

من الجدول نلاحظ سيطرة واستحواذ الإتحاد الأوربي على سوق الجزائر وهو ما تؤكده قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة وارداته من المنتجات الأساسية ، وعليه يمكن القول أن الإتحاد الأوربي يبقى الشريك الاول للمعاملات التجاري مع دول شمال إفريقيا رغم المنافسة الصاعدة خاصة من تركيا والصين ، إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوربي والجزائر.

وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن وجود اتفاقية الشراكة هذه تحتاج إلى إصلاح أو تعديل عميق لنظامنا الاقتصادي ولكافة الجوانب(Brown, 2006, p35) .Reforme profondé (شربي محمد الامين ، 2011 ، ص239) ، لان التحديات التي تواجه اقتصاد الجزائر كثيرة جدا وعليها أن تستخدم الشراكة مع الإتحاد الأوربي في تحقيق أهم ما تحتاجه قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي ولكن عليها ترتيب البيت من الداخل على كل الأصعدة ، لأن الاتفاقية تعتبر تحديا غير أنها تمثل فرصة مهمة إذا تم استغلالها على احسن وجه ونجاح هذه الشراكة يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك وإرساء التعاون مع كل الأطراف مع حوار سياسي قوي

يشمل كل الميادين السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. (خالد الاشهب ، 1997 ، ص21.).

الجدول4: الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق من وإلى الإتحاد الأوربي 2018-2019.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة	التغيير
اجمالي الإتحاد الأوربي	68 .7307	34 .84	40 .1247	41 .78	94 .16-
اسبانيا	97 .1728	95 .19	91 .222	01 .14	45 .27-
ايطاليا	03 .1525	60 .17	08 .112	05 .7	93 .29-
فرنسا	26 .1132	07 .13	41 .394	79 .24	69 .10-
اخرى	42 .2921	72 .33	518	56 .32	

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية الجزائرية عام 2019 ، المديرية العامة للجمارك.

الجدول5: مجموع الواردات والصادرات خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة لسنة 2020.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة
اجمالي الإتحاد الأوربي	83 .6554	36 .84	66 .925	22 .67
اسبانيا	22 .1440	97 .21	48 .210	74 .22
ايطاليا	32 .1308	96 .19	96 .53	83 .5
فرنسا	82 .1202	35 .18	79 .305	03 .33

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2020

من خلال الجدول يبين أن دول الإتحاد الأوربي هو الممون الرئيسي للجزائر في مجال الواردات بنسبة تفوق 50% وكذا تعتبر دول الإتحاد الأوربي هي المستقبلة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة تفوق 78%مما يعني أن الجزائر تتعامل بشكل كبير مع الإتحاد الأوربي نتيجة إتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية المبرمة سنة 2005 خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، علما أن المورد الرئيسي للجزائر هي فرنسا بنسبة 35 %من إجمالي الواردات ثم إيطاليا واسبانيا

وألمانيا على التوالي 17-11-13 % ، اما فيما يخص الصادرات تبقى فرنسا تستحوذ على مكانتها الأولى بنسبة 34% ثم اسبانيا- إيطاليا على التوالي 21-15%.

يبقى الإتحاد الأوربي هو المستفيد الأكبر نظرا للقدرة التنافسية والتصديرية الهائلة التي تتمتع بها شركاته عكس الجزائر التي يعاني اقتصادها من ضعف النسيج الصناعي وعدم بلوغ منتجات الشركات المحلية متطلبات اتفاقيات الشراكة والبنود الخاصة بعملية التصدير.

إن بلوغ أهداف الجزائر من الشراكة بتنمية صادراتها خارج المحروقات والتوسع نحو السوق الأوربية ، أمام فتح السوق الجزائرية على المنتجات الأوربية وبالتالي سلبيات هذه الإتفاقية أكبر من الإيجابيات والمستفيد الأكبر هي دول الإتحاد الأوربي من هذه الشراكة ، وبالتالي أمام هذا الوضع الجزائر مجبرة على الرفع من نسبة اندماج منتجاتها مع السوق الدولية وزيادة جودة المنتجات المصدرة وتنافسية المؤسسات المصدرة وتقوية النسيج الصناعي مع إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة للسماح بنفاذ المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية. (بن زاف ناصر الدين ، دريس اميرة ، 2022 ، ص329-331).

الجدول6: مجموعة المنتجات المستوردة في إطار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي لسنة 2019:

الوحدة: مليون دولار

البيـــــان	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	88.181	49.2
الطاقة وزيوت التشحيم	62.508	96.6
المواد الخام	57.491	72.6
المنتجات نصف مصنعة	65.3454	25.47
سلع التجهيزات الزراعية	41.47	65.0
سلع التجهيزات الصناعية	86.1333	24.18
السلع الاستهلاكية غير غذائية	67.1293	69.17
المجموع	57.7311	100

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة سنة 2019 ، وزارة المالية ، مديرية الدراسات والاستشراف ، الجمارك ، ص43.

تحتل اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي المرتبة الاولى في نصيب إجمالي الواردات المحققة في إطار الاتفاقيات التفضيلية خلال سنة 2019 بمبلغ 7. 31 مليار دولار من حيث

المنتجات المستوردة في إطار هذه الاتفاقية تمثل المنتجات نصف مصنعة وسلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية النسب الأكبر بنسب 47,25 ، 18,24 و % 17,69 على الترتيب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات التي تصدرها الجزائر سنتي 2019-2018 تذهب إلى دول القرب الجغرافي المتمثلة في دول الإتحاد الأوربي بنسبة 78. 41 %خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ، والباقي من دول مختلفة كذلك بالنسبة للواردات فنجد نسبة 84,34 % تأتي من الإتحاد الأوربي وهذا ما يؤكد فرضية التركز الاقتصادي للجزائر على الأسواق الأوربية وهذا راجع لعامل للقرب الجغرافي وكذا عوامل تاريخية.

6. فرص و افاق الصادرات خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوربي.

إن الحديث يتمحور حول كيفية كسب الفرص التي يمنحها كل من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي على الخصوص في مجال التصدير ، وهذا بالرغم من صعوبة المهمة خاصة إذا علمنا أنه من الصعب جدا أن تقبل دول الإتحاد الأوربي إدخال إلى أسواقها منتجات زراعية جزائرية تنافس منتجاتها المحلية وفي هذا المجال قام الإتحاد الأوربي بتقييد الصادرات الزراعية الجزائرية في قائمة محددة ينبغي على الجزائر بلوغ هذه الكميات في المرحلة الأولى ثم البحث في السبل الكفيلة بتوسيعها مع الطرف الأوربي في المرحلة الثانية ، وفي مقابل فتح السوق الوطنية على المنتجات الصناعية الأوربية فإن المنتجات الجزائرية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الاتفاق ستصدر إلى أسواق الإتحاد الأوربي معفاة من كل الرسوم الجمركية مباشرة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص187).

تاريخ دخول التفكيك الجمركي الكامل الكلي مع الإتحاد الأوربي في 2020 سيعرض قيودا جديدة على المؤسسة الجزائرية) الصناعية والخدمية (غير موجودة الان وخاصة في جانب عوامل التنافسية بشقيها تكلفة الإنتاج والجودة وفي جانب الميزان التجاري) خسرنا خلال 5 سنوات الاولى (2009-2005) من الاتفاق 2. 2 مليار دولار ونتوقع أن يرتفع الرقم نهاية 2017 إلى أكثر من5 .8 مليار دولار (مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ، 2017، ص21) ، وهو ما سيعيق فعلا مسار الصعود في افاق2030 ، لان المؤسسة المنتجة هي من يقود الثروة وتوفير الدخل والعمل ، ولهذا مازالت لم توفر شروط الاقلاع الاقتصادي في آفاق2019 ، لم يعد لدينا متاح من الوقت للشروع في تطبيق الحلول الذكية لإعطاء نجاعة أكثر لبرامج الاستثمار الوطني والانفاق العمومي ، المهم أن نبدأ ومن بدأ بشكل سليم وصل ومن اعتقد أنه وصل بخطى خاطئة فهو لم يبدأ بعد. (بشير مصيطفى ، 2018 ، ص159-162)

أن خصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المنتظرة من الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوربي أو الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ، لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة ، والتفكير في تنميتها وانعاشها بات ضروريا من خلال إنتهاج استراتيجيات محكمة لتنشيط النسيج الصناعي الذي يرفع من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كاعتماد استراتيجية المناولة الصناعية(قوريش نصيرة ، 2007 ، ص92) الجزائر ليس لديها أي ميزة نسبية في المنتجات التي تستعمل التكنولوجيا يجب الإنتظار حال طبيعة تنويع الصادرات ويمكن قياسها عن طريق قياسها عن طريق مشاركة ومساهمة لمنتجات التي تدمج التكنولوجيا في التصدير وهذه الميزة تعطي عامل فعال في الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق نظرية جديدة في التجارة الدولية.

ربما حان الوقت لان تلتفت الحكومة بشكل أقوى إلى شروط نجاح المؤسسة فضلا عن تدابير إنشائها ، بإعادة النظر في مزايا الإستيراد واتفاقيات الشراكة ونظام العبور وادارة الموانئ ويحسن في هذه الحالة إطلاق نظام جمركي تفضيلي لصالح المؤسسة المنتجة مقابل المؤسسة المستوردة ، خاصة مع دخول الجزائر نظام التبادل التجاري العربي الموحد الحر (بشير مصيطفى ، 2018 ، ص123).

-من أجل فتح افاق للصادرات يجب تفعيل التكامل بين الدول النامية كآلية للتخفيف من أثر الشراكة:

من أجل التخفيف من اثار استخدام التكتلات الاقتصادية الدولية كآلية حمائية جديدة خاصة في أعقاب افرازات الازمات المالية ، حيث تم اقتراح العديد من المفكرين الاقتصاديين برامج إنمائية تسهم في بناء استراتيجية إنمائية للدول النامية والعربية من خلال ما يعرف بالتكامل الإنمائي والذي اقترحه الإقتصادي سامي عفيف حاتم كنموذج عملي يضم العناصر التالية(عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، 2007 ، ص127):

-إقامة منطقة حرة بدورها من منطقة تجارة حرة من أجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال لانتقال رؤوس الأموال بين الدول.

-التنسيق بين السياسات الاقتصادية وفقط وبرامج التنمية الإقتصادية لدول الأعضاء وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية.

كما أن هذه التكتلات تؤدي إلى اضعاف قوة مساومة الدول النامية في مجال التجارة الدولية اذ تمثل في واقع الامر عنصرا احتكاريا في الاقتصاد الدولي مما يزيد من قوة مساومة الدول المتقدمة الداخلة في هذه التكتلات ، كما أن ارتباط بعض الدول النامية بهذه التكتلات يؤدي إلى عرقلة

حركة التصنيع في هذه الدول ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة فيما بينها وبين دول السوق مما يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الوليدة في هذه الدول عن منافسة الصناعات القوية في دول التكتل المتقدمة (احمد فريد مصطفى ، 2007 ، ص127).

وفي هذا الإطار بحثت هاته الدول عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الافريقية العربية والتي عقدت قمتها الأخيرة في أفريل 2013 بالكويت ، ولجوء دول شمال إفريقيا إلى إشراك دول الإتحاد الافريقي في حوار الشراكة من خلال قمة إفريقيا أوربا والتي عقدت قمتها في بروكسل مارس 2016 واستطاعت أن توجه الرؤى بخصوص الحوار من أجل الشراكة القائم على الاستثمار والسلم والأمن ودعم التنمية ثم ترشيد الحكم.

وهكذا تمكن لدول الضفة الجنوبية أن تستغل الظروف التي تمر بها أوربا حاليا مع تصاعد قوة روسيا ، ودعوة أوربا إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين من أجل افتكاك مكاسب أكبر مع الوضع في الحسبان إحتمال تصاعد التحدي الروسي ، وتزايد حاجة أوربا المحتملة لمزيد من الرفاق الأورو متوسطي كأداة مهمة لمواجهة تزايد التحدي الروسي الذي يحتل رقما مهما في معادلة الأمن الطاقوي الأوربي وهذا ما سيفتح آفاق واسعة لدول الضفة الجنوبية في مقدمتها الجزائر. (حمو محمد ، سارة رباح2022 ، ص168) وعليه تستطيع الجزائر المراهنة على الإنتاج الفلاحي على إمداد السوق الأوربي بالمنتجات الزراعية والفلاحية طول الموسم والتجارب التي خاضتها ولاية الوادي وبسكرة ورقلة وغرداية وادرار تثبت ذلك ، تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول أوربا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه... الخ ، كما أن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب تنوع المناخ والتربة.

إن الجزائر تملك العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في أوربا في مجال الفلاحة والصناعة بالاستفادة من التخفيضات والتفضيلات الممنوحة في إطار الشراكة ، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول.

تعتبر الجزائر بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا التي في طور الإنجاز والتطوير ، تمكنها أن تصدر إلى أوربا كالعديد من المنتجات الصناعية كالصناعات الميكانيكية (الجرارات الحافلات ، الشاحنات ، السيارات النفعية. . . الخ) ، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات ، أجهزة تلفزيونية... الخ) ، مواد البناء (إسمنت ، حديد ، خزف صحي) الصناعات الغذائية ، النسيجية ، والجلود... الخ.

إذن ينبغي رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير نحو الأسواق الأوربية. (محمد الطاهر عديلة ، 2019 ، ص31-32)

7. النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

-يعتبر الإتحاد الأوربي الشريك الأكبر التقليدي لشمال إفريقيا وهو أكبر مورد للسلع الرئيسية لدول جنوب المتوسط عامة ودول شمال إفريقيا خاصة التي تعد كسوق لاقتصاديات دول الإتحاد الأوربي ، اذ أن بمقارنة قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين يتضح أنها دول استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبذلك تكون العلاقات تجارية تخدم الطرف الأوربي أكثر من الجزائر.

-التفكيك الجمركي على الصادرات الأوربية في إطار اتفاقية الشراكة سهل دخول المنتجات الأوربية إلى السوق الجزائري وأدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات لسنوات وعجز الميزان التجاري لصالح دول الإتحاد الأوربي خلال الفترة من 2010-2020 مما أدى إلى الإضرار بالمؤسسات المنتجة الجزائرية نتيجة ضعف تنافسيتها مقارنة بنظيرتها الأوربية.

-إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية الجمركية الممنوحة للواردات الزراعية وفي رزنامة التفكيك الجمركي المتعلقة بالمنتجات الصناعية إلى غاية سنة 2020 بدلا من 2017 اين تم منح للجزائر 3 سنوات إضافية قبل الوصول إلى منطقة التبادل الحر حتى تتمكن من حماية نسيجها الصناعي ومنحها مزيدا من الوقت لتأهيلها وزيادة تنافسيتها ، ومن أجل تدعيم الاستفادة من هذه الشراكة في مجال زيادة أداء الصادرات خارج المحروقات نحو أوربا نوصي بـ:

-على الجزائر التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر.

-تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي ، والتأكيد على إزالة العقبات لدخول دول الجنوب أسواق الدول المتقدمة.

-على الجزائر استغلال الفترة الإضافية بتأهيل المؤسسات الصناعية والرفع من تنافسيتها مع الرفع من حجم ونوعية الإنتاج الزراعي للإستفادة من التفضيلات الممنوحة للجزائر مع العمل على الحد من حجم الواردات وإعطاء دفعة أكثر للصادرات خارج المحروقات.

-تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية لبلوغ أهداف التنويع الاقتصادي.

-تدعيم فرص الشراكة والاندماج مع دول الإتحاد الأوربي مما يسمح على الاستفادة من الخبرات الأوربية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات.

8. المراجع والاحالات:

المؤلفات:

- كاكي عبد الكريم ، (2013) ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية للنشر ، ط1 ، بيروت.

- خليفة العيدي ، (2015) ، العولمة الإقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة.

- فاتح حركاتي ، (2015) ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة ، الاسكندرية.

- حشيش عادل أحمد ، (2000) ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الاسكندرية ، الجامعة الجديدة.

-أحمد فريد مصطفى ، (2007) ، الإقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.

-بشير مصيطفى ، (2018) ، حريق الجسد مقالات في الاقتصاد الجزائري ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر.

الأطروحات:

- جمال عمورة ، (2006) ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.

- سمير شنيني ، (2006) ، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.

- سليم بوكزاطة ، (2000) ، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.

- رمزي زغيمي ، (2018) ، تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.

- سي علي أسماء ، (2017) ، إنعكاسات اتفاقية الشراكة الأور متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف.

- محمد الأمين شربي ، (2011) ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية ، دراسة حالة صندوق FSPEخلال الفترة 1998-2009 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.

المقالات:

- عبد الحميد زعباط ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد الأول ، السداسي الثاني.

- تواتي بن علي فاطمة ،(2008) ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد06.

- زعباط عبد الحميد ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد1.

-أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، (2017) ، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة سكيكدة ، العدد7.

-خالد الاشهب ، (1997) ، أوربا والعرب والمستقبل ، مجلة أوربا والعرب ، العدد 166.

-بن زاف ناصر الدين ، دريس اميرة ، (2022) ، قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الأورو متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، دراسة تحليلية 2005-2020 ، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 7.

- قوريش نصيرة ، (2007) ، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05.

-عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، (2012) ، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد2.

-حمو محمد ، سارة رباح ، (2022) ، مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 05.

-محمد الطاهر عديلة ، (2019) ، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات-الفرص والتحديات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد3 ، العدد 2.

-سعد الله عمار ، رواينية كمال ، (2016) ، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية ، حالة الجزائر ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد9 ، العدد1.

المداخلات:

- سفيان بن عبد العزيز ، مخلوفي عبد السلام ، (02-03 ديسمبر 2019) ، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ، ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الوادي.

OEB Univ. Publish. Co.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

The role of small and medium enterprises in achieving economic diversification in Algeria

أحلام فضيلة سلطاني[1]، نظيرة قلادي[2]

[1]جامعة أم البواقي مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين (الجزائر)،

soltani.ahlemfadila@univ-oeb.dz

[2]جامعة أم البواقي مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين(الجزائر)،

kladi.nadira@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ولعل أهمها هو أن التنويع الاقتصادي في الجزائر هش وذلك راجع لأن الجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات بصفة أساسية.

أما بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر فهي جد محتشمة في ظل التبعية النفطية ناهيك عن كون معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي وبالتالي مساهمتها في الناتج الداخلي الخام جد ضئيلة.

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛التنويع الاقتصادي؛الصادرات خارجالمحروقات؛ الناتج الداخلي الخام.

تصنيف JEL : B22, F41, O17

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality of economic diversification in Algeria and the role played by small and medium enterprises in achieving it, by relying on the descriptive analytical approach, this study reached a number of results, and the most important of which is that economic diversification in Algeria is fragile due to the fact that Algeria still depends mainly on hydrocarbons.

As for the contribution of small and medium enterprises to achieving economic diversification in Algeria is very modest in light of the oil dependency, not to mention the fact that most small and medium enterprises in Algeria are of a service nature and therefore their contribution to the raw domestic product is very small.

Keywords: small and medium enterprises; economic diversification; exports outside hydrocarbons; the raw domestic product.

Jel Classification Codes: B22, F41, O17

***المؤلف المرسل:** نظيرة قلادي، kladi.nadira@gmail.com

1.مقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي غاية جل الدول للتحوط من مخاطر الأزمات خاصة الدول النفطية منها، والتي تبقى رهينة لتقلبات أسعار النفط مما يجعلها في حالة عدم استقرار إضافة إلى الحد من قدرتها على تحقيق معدلات نمو معتبرة، هذا ما استدعى من الدول تجنيد كل إمكانياتها في سبيل الوصول للتنويع الاقتصادي، ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك لجأت بعض الدول إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا نطرح إشكاليتنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- عدم تمكن الجزائر من الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات؛
- تعتبر النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي لذا فهي لم تساهم في التنويع الاقتصادي بالشكل المطلوب.

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ولعل أهمها ما يلي:

- تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021؛
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل مدى كفاءة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في التنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وكذا في تحليل الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى شقين: الأول تناول الجانب النظري للتنويع الاقتصادي وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشق الثاني تناول واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سبيل تحقيقه ومدى كفاءته.

2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي

1.2تعريف التنويع الاقتصادي، أهدافه ومؤشرات قياسه

تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي ونذكر منها ما يلي:

التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أي هو عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة.**(مرنوك، 2013، صفحة 08)**

ويعرف بأنه: توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات.**(باهي و روابنية، 2016، صفحة 135)**

كما يعرف بأنه: عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.**(قروف، 2016، صفحة 638)**

ويعرف بأنه: العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا.**(ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)**

ومنه نخلص إلى القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الإيرادات، الدخل والناتج الداخلي الإجمالي من خلال الاعتماد عل عدة قطاعات وتجنب الارتكاز على قطاع واحد، وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات المتاحة بما يكفل أيضا احتياجات الأجيال القادمة.

أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تحديد أهم أهدافالتنويع الاقتصادي فيما يلي:**(شليغم و صيد، 2022**، صفحة 364)

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛

- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز مناخ ملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة؛
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي تنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ؛
- توفير الحماية للاقتصاد من الأزمات الاقتصادية والمالية.

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

- **مقياس فلادمير كوسوف (COS):** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} {a_i}^2 \ . \ B_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} . \ {a_i}^2} \ . \sqrt{\sum_{i=1}^{n} . \ {B_i}^2}}$$

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة ***COS=0*** ذلك يعني حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المدروس، والعكس صحيح كلما ابتعدت القيمة عن الصفر دل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.(**ضيف، 2015، صفحة 197**)

- **مقياس هرفندال - هيرشمان(HERFINDAL-HIRSHMAN):**

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، وقد تم استخدام هذا المؤشر سنة 1982 من طرف العدالة الأمريكية في محاكمها لقياس تركيز السوق من أجل مكافحة الاحتكار، كما يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية، ويأخذ الصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندال–هيرشمان يأخذ القيمة صفر عندما يكون هناك تنوع كامل (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة واحد (01) عندما يكون التنوع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع **i.**

X: الناتج المحلي الإجمالي.

N: عدد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).**(كمال، 2016، صفحة 27)**

2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص أهم ما تناوله المشرع الجزائري في تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

الجدول 1:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيارحجم / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	1-09	أقل من 40	لا يتجاوز 20

المؤسسات الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200
المؤسسات المتوسطة	250-50	4000-400	1000-200

المصدر: (القانون رقم 17-02، 2017)

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:(**حميدي، 2011، الصفحات 4-3**)

- سهولةإنشاءها فهي لا تتطلب أموالا كبيرة والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان؛
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة؛
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة؛
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة؛
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية؛
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة؛
- تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات؛...إلخ

3. تحليل و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه

1.3و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة لما يلعبه من دور كبير في حماية الاقتصاد من مخاطر الأزمات خاصة بالنسبة للدول النفطية، فهو يوفر لها مزيدا من الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي.

مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

يعتبر الناتج الداخلي الإجمالي محصلة لمجموع القيم المضافة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد، وكلما تقاربت نسب مساهمة القطاعات الناشطة في القطاع كلما دل ذلك على زيادة

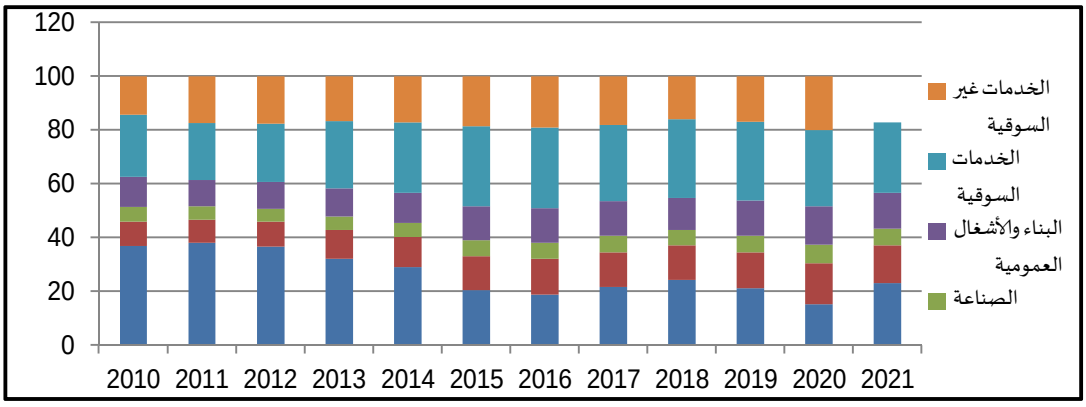
التنويع في ذلك البلد والجدول والشكل المواليين يوضحان لنا مساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الجدول 2: نسب مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

القطاع / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية
2010	37	09.0	5.5	11.1	23.3	14.1
2011	38.2	8.6	4.9	9.7	21.3	17.3
2012	36.6	9.4	4.8	9.9	21.8	17.5
2013	32.2	10.6	5.0	10.6	25.0	16.6
2014	29.1	11.1	5.3	11.2	26.2	17.1
2015	20.5	12.7	5.9	12.5	29.8	18.6
2016	18.8	13.3	6.1	12.8	30.0	19.0
2017	21.6	13	6.1	12.9	28.4	18.0
2018	24.2	12.9	5.8	12.0	29.1	16.0
2019	21.1	13.4	6.2	13.2	29.3	16.8
2020	15.2	15.4	6.8	14.2	28.5	19.9
2021	23.2	14.0	6.2	13.3	26.3	17.0

المصدر: (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015 و2022)

الشكل 1:نسب مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 2

يحتل قطاع المحروقات الحصة الأكبر في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة ولقد شهد تذبذبا وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، يليه قطاع الخدمات السوقية وغير السوقية ثم البناء وأخيرا قطاع الفلاحة والصناعة على التوالي، مما يؤكد على هشاشة هاذين القطاعين على الرغم من توفر الإمكانيات وجهود الدولة المكثفة في سبيل إنعاشهما، خاصة بالنسبة لقطاع الفلاحة في ظل توفر الأراضي الزراعية الخصبة والتنوع المناخي الذي يمكن الدولة من توسيع القاعدة الإنتاجية، إلا أن ما لوحظ على الاقتصاد الوطني هو الاكتفاء بأنواع محددة من المنتجات سواء كانت الموجهة للسوق الداخلي منها أو الخارجي، لذا توجب البحث حول المعيقات التي تحول دون مساهمة بقية القطاعات في الناتج الداخلي الخام بالشكل المطلوب وإيجاد حل لها.

قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان:

كما ذكرنا سابقا يعتبر مؤشر هيرفندال–هيرشمان من أهم المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي وبتطبيق معادلة هذا المؤشر تحصلنا على النتائج في الجدول أدناه:

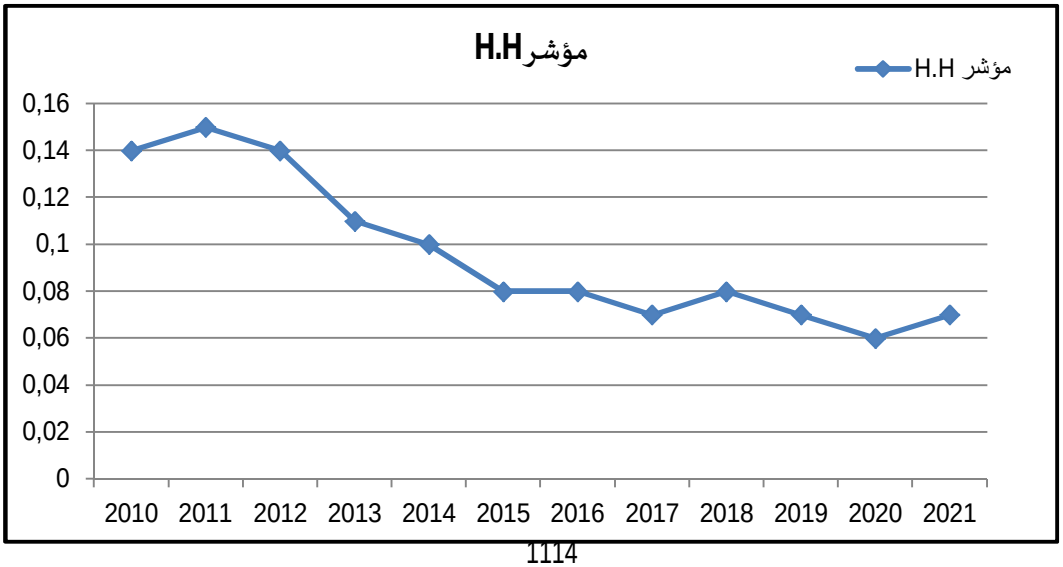
الجدول 3: قياس التنويع الاقتصاي حسب مؤشر هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة 2010-2021

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر H.H	0.14	0.15	0.14	0.11	0.10	0.08	0.08	0.07	0.08	0.07	0.06	0.07

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 2

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان خلال الفترة 2010-2021



نلاحظ من خلال الجدول انخفاض مستمر في مؤشر هيرفندال–هيرشمان خلال الفترة المدروسة حيث انتقل من 0.14 سنة 2010 إلى 0,07 سنة 2021 أي انخفض إلى النصف خلال 12 سنة مما يؤكد على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في التنويع الاقتصادي، غير أنه يبقى هش ولا يرقى إلى المستوى المطلوب كون قطاع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 3

لا تزال المحروقات يمثل النسبة الأعظم مما يتطلب جهودا أكبر لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، خاصة في ظل توفر الاقتصاد الوطني على إمكانيات هائلة تمكنه من إيجاد بدائل للمحروقات خاصة قطاع الفلاحة وكذا الصناعة دون أن ننسى قطاع السياحة الذي بإمكانه إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني إذا ما تم وضع سياسات هادفة لتشجيعه والرقي به.

تركيبة الصادرات في الجزائر:

أخذت المحروقات النصيب الأكبر من صادرات الاقتصاد الوطني على مر الزمن، وعلى الرغم من سياسات الدولة الرامية إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تبقى تحتل حصة الأسد من حجم الصادرات الإجمالي والجدول الموالي يمثل تركيبة صادرات الاقتصاد الوطني حسب المنتجات.

الجدول 4: تركيبة الصادرات حسب المنتجات بالنسب المئوية خلال الفترة 2010-2021

المنتجات / السنوات	مواد غذائية	طاقة	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية
2010	0.55	98.30	0.16	0.89	-	0.05	0.05
2011	0.49	98.31	0.22	0.91	-	0.05	0.02
2012	0.44	98.40	0.23	0.86	-	0.04	0.03
2013	0.62	98.38	0.17	0.77	-	0.04	0.02
2014	0.54	97.27	0.18	1.96	-	0.03	0.02

0.03	0.05	-	3.21	0.31	95.70	0.70	**2015**
0.06	0.18	-	3.10	0.30	95.25	1.11	**2016**
0.06	0.22	-	2.46	0.21	96.04	1.01	**2017**
0.08	0.22	-	3.96	0.23	94.61	0.90	**2018**
0.10	0.24	-	4.10	0.27	94.14	1.15	**2019**
0.17	0.35	-	5.87	0.32	91.30	1.99	**2020**
0.20	0.44	-	9.06	0.47	88.33	1.50	**2021**

المصدر:(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015 و2022)

حاولت الدولة جاهدة لتقليل الاعتماد على المحروقات حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي الصادرات من **98,30%** سنة **2010** إلى **88,33%**سنة **2021**، خاصة مع ظهور وباء كورونا وضرورة لجوء الدولة إلى منتجات أخرى خارج المحروقات، ناهيك عن حالة الاقتصاد التي تبقى رهينة لتقلبات أسعار النفط وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المواد النصف مصنعة تمثل النسبة الأكبر من الصادرات بعد الطاقة بنسبة قدرت بـ **0,89%** سنة **2010** وصولا إلى **9,06%** سنة **2021**، تليها المواد الغذائية بنسبة لا تتجاوز **2**% ثم المواد الأولية وأخيرا التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية على التوالي بنسب جد ضئيلة،مما يؤكد على استمرارية هيمنة قطاع الطاقة على صادرات الاقتصاد الوطني وضرورة إحداث إصلاحات جبارة للخروج من هذه التبعية النفطية.

2.3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

قبل التطرق إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

⚔ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذلت جهودا جبارة في سبيل تشجيع إنشاءها ودعمها وضمان السير الحسن لها وذلك لما تلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول، وهذا ما ساهم في زيادة عددها وتطورها على مرور الزمن وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

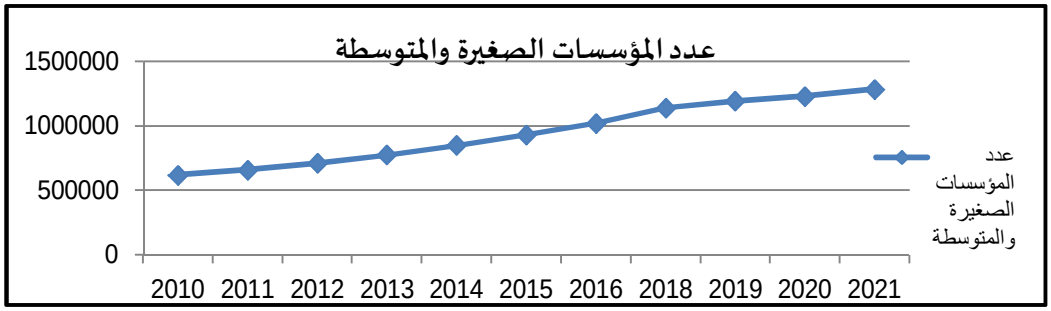
الجدول 5: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	619072	659309	711832	777816	852053	934569
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1022621	1074504	1141863	1193339	1231073	1286365

المصدر:(إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم)

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 5

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة حيث انتقل من **619027** مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة **2010** إلى **852053** مؤسسة سنة **2014** أي ارتفع بنسبة تقارب **38%**وهذا لما شهدته الجزائر من انتعاش ووفورات مالية التي دفعتها لزيادة منح القروض لمنشئي هذه المؤسسات ناهيك عن الدعم العمومي للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي.

واصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع وصولا إلى **1286365** مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة **2021** وهذا راجع إلى احتضان الدولة لهذه المؤسسات من خلال هياكل الدعم والمرافقة التي قامت بإنشائها والتي قامت بدورها بتوفير التمويل اللازم لانطلاق هذه المؤسسات والذي كان العائق الأكبر الذي يحول دون إنشاءها، دون أن ننسى المرافقة التي قدمتها

للمشاريع في بداية حياتها لضمان استمراريتها، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن معدل النمو الذي يزداد به عددها لا يزال ضئيلا خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل الكثافة البعيد كل البعد عن المقاييس الدولية المطلوبة.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التشغيل:

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سينجر عنه مباشرة زيادة في نسبة التشغيل وبالتالي زيادة الانتاجية وزيادة معدلات النمو ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الإنتاجي، والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي.

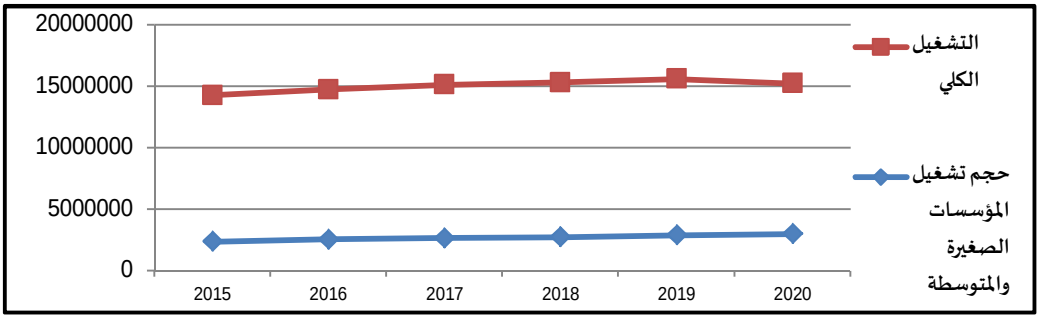
الجدول 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2015-2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التشغيل الكلي	11878705	12178728	12464041	12589364	12716548	12231916
حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651	2989516
النسبة %	25.42	27.24	28.47	29.21	30.94	32.05

المصدر: (قطوش، 2022، صفحة 138)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل قد عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث انتقلت من 25,42%سنة 2015 إلى 27,24%سنة 2016 أي بزيادة قدرت بـ 1.82%، واستمرت نسبة مساهمة هاته المؤسسات في التشغيل الكلي في الارتفاع وصولا إلى 32,05%سنة 2020 وهي أعلى نسبة، والذي يتماشى مع ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هاته الفترة، ولكن تبقى هذه النسبة قابلة للتحسين بالنظر لحجم التشغيل الكلي والذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 4: تطور حجم التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بحجم التشغيل الكلي



ارتفع حجم التشغيل الكلي من **11878705**عاملا سنة **2015** إلى **12178728** عاملا سنة 2016أي بنسبة حوالي **03%**، واستمر حجم التشغيل في الارتفاع وصولا إلى **12716548** عاملا سنة **2019** ليتراجع إلى **12231916** عاملا سنة **2020** وذلك بسبب أزمة كورونا، وواكب ارتفاع حجم التشغيل الكلي زيادة حجم التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الزمن حيث ارتفع من **2371020** عاملا سنة **2015** إلى **2540698** عاملا سنة **2016** واستمر حجم التشغيل في الارتفاع وصولا إلى **2989516** عاملا سنة **2020**.

نلاحظ أنه على الرغم من سياسات الدولة الرامية إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أن مساهمتها لم تصل بعد إلى 40% من حجم التشغيل الكلي، مما يتطلب من السلطات وضع حلول للعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والتي تحول دون زيادة معدلات العمالة وبالتالي ضعف إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت الإدارية منها أو المالية "على سبيل المثال عدم تمكن منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم المالي من أجهزة الدعم بسبب ما تنطوي عنه من فائدة ربوية"؛ المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي، الجمود الإداري...إلخ.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في دعم الناتج الداخلي الخام في اقتصاديات دول العالم، حيث تصل مساهمتها إلى ما يفوق 50% من الناتج في البلدان ذات الدخل المرتفع، والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر.

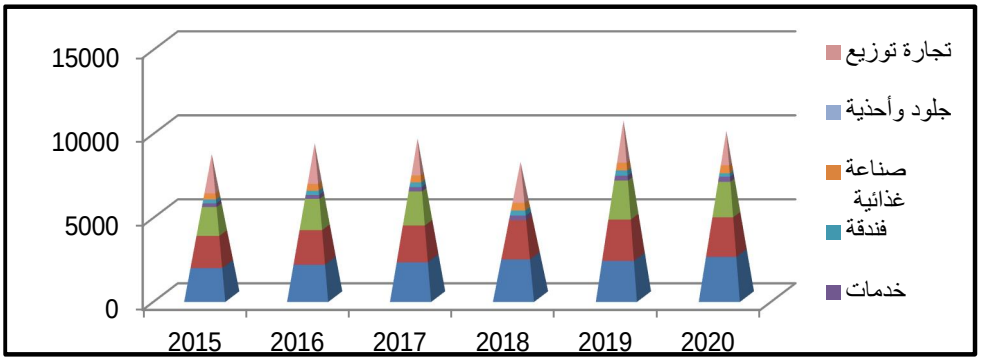
الجدول 7: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2020(الوحدة:DA Mds)

القطاع / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
زراعة	1936.37	2140.29	2281.83	2426.90	2365.12	2598.50
بناء	1850.76	1990.03	2117.39	2254.09	2400.39	2285.08
نقل	1660.75	1796.97	1965.48	2139.88	2244.87	2044.05
خدمات	214.52	228.92	247.91	263.37	281.24	292.48
فندقة	212.78	240.39	269.38	292.15	304.17	193.77
صناعة غذائية	353.71	389.57	408.11	433.40	444.70	465.58
جلود وأحذية	2.78	2.83	2.84	3.07	3.27	3.15
تجارة وتوزيع	2259.33	2341.23	2123.86	2349.59	2445.81	1987.21

المصدر: (النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40، 2021)

ولفهم أوضح لمعطيات الجدول قام الباحثان بترجمته في الشكل الموالي:

الشكل 5: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2020(الوحدة:DA Mds)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 7

يلعب كل من قطاع الزراعة، قطاع البناء والتجارة والتوزيع دورا كبيرا في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني حيث احتلت هاته القطاعات الصدارة في المساهمة في القيمة المضافة بنسب متقاربة يليها قطاع النقل، أما بالنسبة لقطاع الخدمات، قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الفندقة فهي تساهم بنسب جد ضئيلة في تحقيق القيمة المضافة وذلك لقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذه القطاعات، ويأتي في ذيل القائمة قطاع الجلود والأحذية بنسبة شبه منعدمة مما يستدعي ضرورة التدخل لوضع سياسات مشجعة للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لتنشط في هذه القطاعات، خاصة بالنسبة لقطاع الفندقة الذي يعتبر عنصرا أساسيا لتنمية السياحة في البلاد، ولكن بصفة عامة يبرز لنا تنامي الدور الذي تلعبه جل القطاعات خلال الـ فترة المدروسة إلاأنه يبقى غير كاف وبحاجة إلى جهود أكبر لتكثيفه والرقي به إلى المستوى المطلوب.

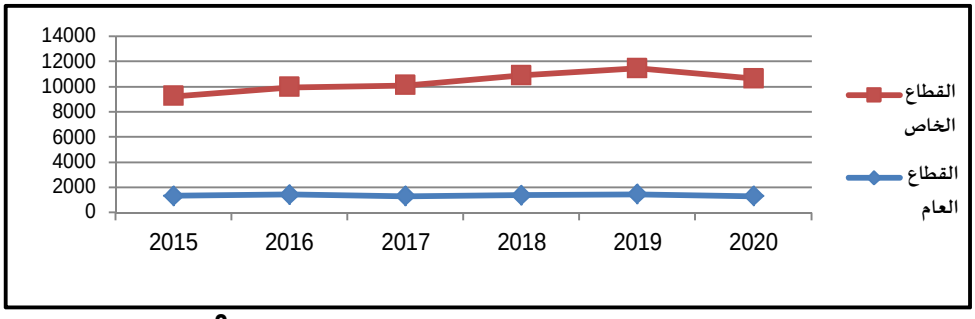
الجدول 8: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة **2015-2020**(الوحدة:**DA Mds**)

القطاع		2015	2016	2017	2018	2019	2020
العام	القيمة	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21	1449.22	1299.91
	النسبة	14.22	14.23	12.775	12.51	12.66	12.23
الخاص	القيمة	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41	10001.30	9326.55
	النسبة	85.78	85.77	7.225	87.49	87.34	87.77
المجموع		9237.87	9943.92	10106.76	10886.62	11450.60	10626.46

المصدر: (النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40، 2021)

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 6: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع خلال الفترة **2015-2020** (الوحدة:**DA Mds**)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 8

يؤدي القطاع الخاص دورا كبيرا في المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالقطاع العام، حيث شهد القطاع الخاص نمو خلال الفترة المدروسة بالمقارنة مع القطاع العام الذي شهد شبه استقرار خلال الست سنوات المدروسة، مما يؤكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص لما له من دور فعال في المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلا أن هذه المساهمة تبقى غير معتبرة مقارنة بما يجب أن تكون عليه.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات:

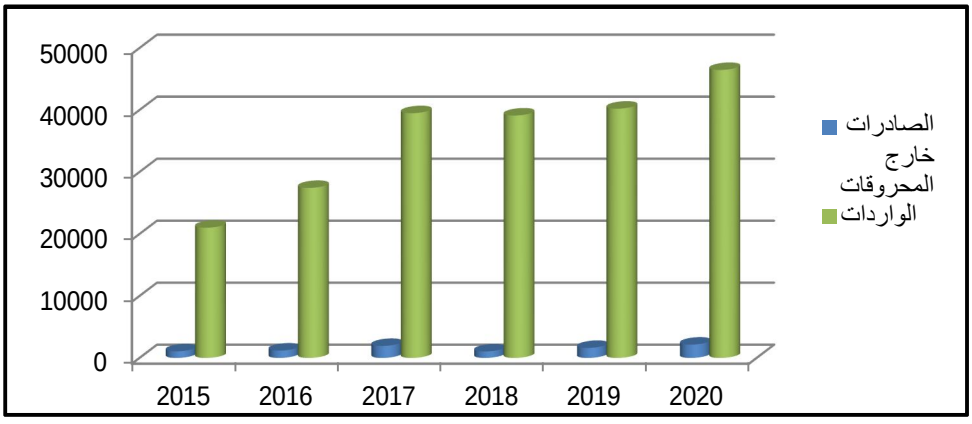
إن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أي بلد يرفع من إنتاجيته ويزيد من حجم صادراته خاصة إذا تمتعت هذه المؤسسات بالميزة التنافسية والجودة العالية لتوجه إلى الأسواق الخارجية والجدول الموالي يوضح لنا تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.**الجدول 9: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2015-2021 (مليون دولار أمريكي)**

المصدر: (زابي، 2022، صفحة 07)

		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة المساهمة في الصادرات الكلية%	2.01	1.99	2.24	2.4	2.86	2.93	2.96
الواردات		21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

تعتبر مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية جد ضئيلة، حيث تمثلت في **2,01%** فحسب سنة **2015** وانخفضت في السنة الموالية ولكن سرعان ما عادت في الارتفاع لتحقق أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ **2,96%** وذلك سنة **2021**، ولكن ذلك يبقى غير كاف فنسبة المساهمة لم تتجاوز حتى 3% خلال السبع سنوات المدروسة، مما يؤكد على ضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، فقيمة وارداتها يمثل عشرات أضعاف صادراتها وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 7: تطورالصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2021 (مليوندولار أمريكي)



عرفت الصادرات خارج المحروقات تطورا عبر الزمن حيث انتقلت من **1066**مليون دولار أمريكي سنة **2015** إلى **1937**مليون دولار سنة **2017** ثم انخفضت بعدها خلال سنتي **2018**و**2019** ولكنها عاودت الارتفاع وصولا إلى **2187**مليوندولار سنة **2021**، بالموازاة مع ذلك شهدت الواردات تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث انتقلت من **21005**مليون دولار أمريكي سنة **2015** إلى **46801**مليون دولار أمريكي سنة **2021**، وهي أعداد هائلة بالمقارنة مع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات يزيد من توفير النقد الأجنبي والعكس صحيح، لذا وجب رفع إنتاجية هذه المؤسسات للحصول على احتياطات أكبر من النقد الأجنبي في الجزائر.

4. تحليل النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ولعل أهمها ما يلي:

- اتضح لنا حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان المحسوب خلال الفترة المدروسة أن الاقتصاد الوطني في الجزائر يعاني من التبعية النفطية ولا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي، وذلك على الرغم من كل الجهود المبذولة، حيث أن قطاع المحروقات يحظى بحصة الأسد من الصادرات وبالتالي فهو يشكل القسم الأكبر من الناتج الداخلي الخام وتبقى مساهمة بقية القطاعات بنسب جد ضئيلة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة: عدم تمكن الجزائر من الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.
- قلة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تخصصها في قطاعات منتجة للقيمة المضافة وتركزها في القطاع الخدمي مما قلل من قدرتها على المساهمة في القيمة المضافة؛
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات وبالتالي ضعف قدرتها على توفير العملة الأجنبية وذلك راجع لعدة أسباب، منها ضعف تنافسية هذه المؤسسات في الأسواق الخارجية، تباين أذواق المستهلكين المحليين والأجانب وقلة المعرفة باحتياجات الأسواق الخارجية، ناهيك عن العراقيل التي تواجهها عند القيام بعمليات التصدير ،وكذا رغبة بعض المنتجين في استهداف الأسواق المحلية لا الأجنبية؛
- على الرغم من مساهمة بعض القطاعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام إلا أنها تبقى مساهمة جد محتشمة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة: تعتبر النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي لذا فهي لم تساهم في التنويع الاقتصادي بالشكل المطلوب.

الاقتراحات:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات نذكرها فيما يلي:

- وضع سياسات وتسهيلات لدعم النشاطات الموجهة للقطاع الإنتاجي بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية؛
- تنويع مصادر الطاقة بهدف عدم استنزافها وذلك باللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة؛
- تشجيع ودعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنويع الأفقي؛
- العمل على رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تمكينها من اختراق الاسواق الخارجية؛
- العمل على وضع استراتيجيات وبرامج محكمة وواضحة المعالم لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- وضع حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بمشاكل البيروقراطية والمشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي، وكذا المشاكل التمويلية خاصة مشكلة الفائدة الربوية بهياكل الدعم والتي تنافي الشريعة الإسلامية وذلك بهدف التشجيع على إنشاء عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة كثافتها، وبالتالي زيادة مساهمتها في التشغيل وتحقيق القيمة المضافة؛
- تشجيع القطاع الفلاحي والسياحي خاصة لما تتمتع به البلاد من ثروات طبيعية تؤهلها لتحقيق قيمة مضافة معتبرة جراء الاستفادة من ذلك...إلخ.

5. خاتمة:

على الرغم من جهود الدولة الرامية إلى التخلص من التبعية النفطية إلا أن المحروقات لا تزال تمثل القسم الأكبر من صادرات الاقتصاد الوطني، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي فهي تقدم مساهمة جد ضئيلة في الناتج الداخلي الخام، ومنه نخلص إلى القول أن الاقتصاد الوطني لا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي وهو بحاجة لتخطيط برامج وسياسات محكمة لتحقيق ذلك.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات:

أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-212. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

المقالات:

أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14 (19)، 22.

أنيسة شليغم، و فاتح صيد. (2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019. مجلة دراسات اقتصادية، 16 (02)، 364.

رزق قطوش. (2022). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2020. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 06 (01)، 138.

عاطف مرنوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصادي الخليجي، 30 (24)، 08.

محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 09 (02)، 638.

موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار اسراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (05)، 135.

المداخلات:

عبد الرزاق حميدي. (15 و16 نوفمبر, 2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية. الملتقى الدولي المعنون بـ: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

صالح زابي. (2022). إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني حول أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

محمد كمال. (03 و04 نوفمبر, 2016). التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر. بحث مقدم ضمن الملتقى الدوي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي.

التقارير والجرائد الرسمية:

(2015 و2022). التقرير السنوي لبنك الجزائر.

القانون رقم 17-02. (17 02, 2017). الجريدة الرسمية.

(2021). النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40. وزارة الصناعة.

مواقع الأنترنيت: إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 31 07, 2023، من www.industrie.gov.dz.

OEB Univ. Publish. Co.

القطاع السياحي الجزائري بين ضرورة التنمية وهدف التنويع الاقتصادي

The Algerian tourism sector between the need for development and the goal of economic diversification.

د.إيمان العلمي[1]، د.سعدية مزيان[2]

[1] جامعة عبد الحميد مهري (الجزائر)، leulmi_amane@yahoo.fr

[2] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، amel.live96@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية على الرغم من أن رؤية كثير من الدول أعطت موضوع السياحة الوافدة الحضور الأكبر في قراءة مستقبل اقتصاد السياحة لديها، لاعتبارات كثيرة منطلقة من المنظور العالمي للسياحية وكونية القيم التي تنشرها.

وقد أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان و بخاصة الريعية منها و التي تعاني من اختلالات و تشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، و المتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

و لهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي و إنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية و التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، والجزائر من الدول التي انتهجت لأهمية صناعة السياحة وتنميتها لجعلها بديلا اقتصاديا للمحروقات، وقد تبنت لأجل ذلك إستراتيجية لترقية السياحة وتنميتها إلى غاية سنة 2025.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، استراتيجية، التنويع الاقتصادي.

تصنيف JEL: XN1، XN2.

Abstract:

The tourism sector is considered one of the most vital sectors that play a leading role in the development process, although the vision of many countries gave the issue of inbound tourism the greatest presence in reading the future of their tourism economy, due to many considerations stemming from the global perspective of tourism and the universality of the values it spreads.

The issue of economic diversification has taken on great importance after the countries, especially the rentier ones, which suffer from major imbalances and distortions in the structures of their economies, realized as a result of their reliance on the only source of income, which comes through their possession of large natural resources, primarily oil, which made them characterized as a mono-economy.

For this reason, many countries have sought to work hard to implement the strategy of economic diversification and its success by adopting a package of diversifying economic policies, the aim of which is to restructure the economy.

Keywords: Tourism, tourism development, economic diversification.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1.مقدمة:

السياحة اليوم قطاع هام وحيوي ومن أهم القطاعات التي تعول عليها الدول في اقتصادها ورفع مداخيلها من العملة الصعبة، ويتجلى ذلك من خلال اعتماد العديد منها على السياحة كقطاع بديل للمحروقات. كما أن هذا القطاع يلعب دور بارز في شق طريق التنمية الاقتصادية إضافة الى التعريق بعادات وتقاليد الدولة، كما أنه يوفر الخدمات مناصب الشغل وغيرها من الإيجابيات الناتجة عن تطوير القطاع.

إن رؤية العمل السياحي يجب أن يتخذ أكثر من سيناريو في سبيل خلق تنمية سياحية، وفي هذا الشأن، بادرت الجزائر لتنمية القطاع السياحي، وجعله أكثر جاذبية وهذا عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي وضع معالم قيام صناعة سياحية جذابة سواء على المستوى الوطني أو المحلي في اطار التقدم التكنولوجي ومبادرة رقمنة القطاعات العمومية كافة. ومن خلال ما وقعناه هنا لازالت الجزائر تسعى لتعزيز اقتصاد متنوع وخلق الثروة وفرص العمل من خلال تنمية السياحة الوطنية والتي تركز على تطوير الأعمال والسياحة والحرف اليدوية وبسرعة وبشكل يؤهلها لاحتلال مكانة قوية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

رغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية تحقق إيرادات من قطاع المحروقات بفعل السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد التي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف وجود إستراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية تهدف الى التنويع الاقتصادي من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

هل تسعى الجزائر من خلال تنمية قطاعها السياحي إلى هدف التنويع الاقتصادي ؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيمها الى الأسئلة التالية:

- ماهو جوهر وطبيعة التنمية السياحية؟
- ماهي الإستراتيجية المتبعة لتنمية السياحية في الجزائر؟
- فيما تتمثل أسس التنويع الاقتصادي وآلياته؟
- ماهي إمكانية القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

- الفرضيات:

-تسعى الجزائر إلى تنمية قطاعها السياحي.

-تساهم السياحة في التنويع الاقتصادي.

-أهمية الدراسة:

نتيجة لما تشهده السوق الجزائرية من حركة ملحوظة، وزيادة حجم المنافسة الدولية والعربية في الصناعة السياحية والتوقعات المستقبلية حول أهمية قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي خاصة أن قطاع السياحة يواجه سرعة التغير والتبدل في رغبات السائحين، جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية التنمية السياحية ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي.

كما تتجلى أهمية الدراسة في تحديد العناصر الرئيسة و المؤثرة والفاعلة في معادلة نتاجها يكون ايجابيا أو سلبيا بحسب نوع التفاعل الذي تم بين العناصر الأساسية، فالعلاقة طردية بين التنمية السياحية والتنويع الاقتصادي فكلما زاد التفاعل بين التنمية والسياحة كانت النتائج أفضل على كافة الأصعدة الاقتصادية.

-أهداف الدراسة:

-محاولة معرفة واقع التنمية السياحة في الجزائر وأهميته.

-توضيح دور القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة في جزئها النظري على منهجان أولاهما: المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الوقائع وإعطاء صورة واضحة عن السياحة و الجانب التنموي وضرورة التنويع الاقتصادي، وثانيهما: المنهج التحليلي من أجل تشخيص و تحليل القطاع وتنمية السياحة بالجزائر.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد قمنا في هذه الدراسة باستخدام المسح المكتبي لعدد من المراجع المكتبية العربية وكذا بعض الدوريات والمجلات، ورسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه، كما قمنا أيضا باستخدام شبكة الانترنت في كثير من الأحيان لجمع المعلومات التي من شأنها إفادتنا في موضوع بحثنا.

خامسا- هيكل الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن هذه الاشكالية وفقا للخطة التالية:

المحور الأول: عموميات حول التنمية السياحية.

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية.

المحور الثالث: التنمية السياحية في الجزائر كهدف للتنويع الاقتصادي.

2. عموميات حول التنمية السياحية:

تشكل تنمية السياحة محور اهتمام الباحثين ومتخذي القرار في ظل المتغيرات والأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، كما أنها أصبحت من المصادر الأساسية للمشاركة في حركة التنمية الاقتصادية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى.

1.2مفهوم التنمية السياحية وعناصرها:

سنعرض هنا تعريف التنمية السياحية وعناصرها:

أ-تعريف التنمية السياحية:

تعرف التنمية السياحية على أنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها، وهي تتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع (سلطاني، 2011، صفحة 05).

ب-عناصر التنمية السياحية: وتشمل عناصر التنمية السياحية ما يلي (عبيد، 2010، صفحة 13):

-عناصر الجذب السياحي :وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية؛

-النقل بأنواعه المختلفة البري والبحري والجوي؛

-أماكن النوم سواء التجارية منها كالفنادق والموتيلات أو الأماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار؛

-التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك؛

-خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات والأمن؛

-إضافة إلى الجهات التي تضطلع هذه التنمية :القطاع العام والخاص.

ومما لا شك فيه أن القطاع السياحي يعمل كسائر القطاعات الأخرى، حيث تحقق الاستثمارات السياحية العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال خلق مناصب العمل، حيث تشير التقديرات إلى أن وظيفة واحدة في صميم صناعة السياحة تخلق نحو وظيفة ونصف وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المتعلق بالسياحة (للبيئة، 2011). كما تسمح السياحة بتوسيع معارف سكان المناطق السياحية عن طريق احتكاكهم بالزوار، كما تستفيد

هذه المناطق من مد بشبكات الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للموظفين بهذه المناطق وإعطائهم فرص للتشغيل.

وللتنمية السياحية عدة أهداف نذكر منها (سلطاني، 2011، صفحة 05):

-تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، من خلال دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة وبالسياسات التسويقية الخارجية الكفؤة؛

-تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى؛

-تحقيق التنمية المحلية خصوصا بخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛

-توفير خدمات البنية التحتية؛

-زيادة مستويات الدخل؛

-توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين؛

-المحافظة عل البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية لها.

إن الشروط التي تؤثر على رغبة العملاء ومقدرتهم لشراء أو اقتناء الخدمات، غالبا ما تنحصر في جانبين، هما:

-القوة الشرائية للعملاء :القدرة الشرائية للفرد والتي تعتمد أساسا على الموارد المتاحة للفرد، وحالة الاقتصاد السائدة في السوق، والمصادر المالية الأساسية والتي تؤثر على القوة الشرائية : الدخل والائتمان والثروة.

-السلوك الإنفاقي للعميل :الرغبة في الإنفاق تشير إلى الاستعداد للشراء أو اقتناء الخدمات السياحية.

ولإنجاح أية سياسة سياحية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأمور من بينها (هدير، 2006-2005، صفحة 28):

-وضع الأسعار في متناول السياح :بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بنشاط سياحي، من شبكات طرقات ووسائل اتصال فعالة وخدمات ذات كفاءة، وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن، فلا بد أيضا من تسهيلات في الإقامة والإطعام وخدمات النقل السياحي وغيرها، ومتطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمنطق الأخرى.

-الموقع :يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد النفقات الرحلة من حيث الأهمية.

-الأماكن الأثرية والتاريخية :لها تأثير كبير وموضعي على التطور السياحي، وتعد جاذبة قوية للسواح.

2.2 عوامل التنمية السياحية:

إن مهمة وصول المنظمة السياحية للعملاء ومن ثم تحقيق حاجاته ورغباته لا تأتي إلا من خلال استراتيجية تسويقية تضم عناصر عديدة، ومن خلالها يمكن بلوغ الهدف، فمثلا عند اختيار هدف سوقي سواء كان سياح قادمون لحضور مؤتمر أو للسياحة العلاجية وغير ذلك من الأهداف السوقية، من المفترض أن يقابل ذلك ابتكار مزيج تسويقي يلبي حاجياتهم، ويشار إلى عبارة الطلب السياحي للكمية التي يرغب المستهلك الحصول عليها من سلعة معينة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة في منطقة جغرافية معينة بشرط أن تكون هذه الرغبة مدعمة بمقدرة شرائية. وهذا الطلب يتعلق على العموم بالوضع السياسي والاقتصاد للبلد المستقبل، وهو يتغير حسب الزمان والمكان . وطلب السوق هو إجمالي عدد الوحدات «عدد مرات تقديم الخدمة» من سلعة معينة والتي ستشتريها مجموعة معينة من المستهلكين في منطقة جغرافية معينة وخلال فترة زمنية معينة وفي ظل بنية تسويقية معينة وبرنامج تسويقي محدد. ومن المؤشرات التي يمكن أن يبنى عليها الحكم في ازدهار أو كساد قطاع السياحة في بلد ما، نذكر ما يلي (سلطاني، 2011، صفحة 06):

-إجمالي عدد السياح : يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني.

-عدد الليالي السياحية :يشير هذا المؤشر إلى عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في البلد المضيف، ويرتبط هذا المؤشر بمتوسط إقامة السائح في هذا البلد، وفي هذا الشأن تبرز مسالة أسعار السلع والخدمات وحجم الأماكن السياحية ونوعها والعلاقة بين البلد المضيف والدول وبقسمة عدد الليالي على عدد السائحين نحصل على متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح، وهذا العدد يتأثر بالظروف الأمنية المحلية والظروف السياسية المحلية والإقليمية والدولية . ومما لا شك فإن زيادة مدة الإقامة تعني زيادة معدل الإنفاق وبالتالي زيادة الدخل السياحي، وعكس صحيح.

-جنسيات السائحين : تشير جنسية السائحين الأجانب إلى درجة النمو والتطور السياحي في البلد المضيف، فكلما ازداد تنوع جنسيات السائحين دل ذلك على درجة عالية من النمو والتطور في الحركة السياحية، ومما لاشك فيه أن لكل سائح ميوله الخاص في طريقة السكن ووسيلة الانتقال ونوع النشاط السياحي المفضل لديه.

وتتجلى الميزة التنافسية في القطاع السياحي في الإحاطة بالخطط المتابعة لتحديد عوامل النجاح، وفي تسخيرها لخدمة تطورها قيادة وتنشيطا، وفي مراقبة النشاطات والقرارات وصياغة مضامينها في الفترات المحددة، وضبط السلاسل النشطة التي تؤديها، لتعمل على ترقيتها وتطويرها كلما دعت الحاجة .وهي فضلا عن ذلك وسيلة لقياس الأداء، ووسيلة لتشخيص وإعلام بالمؤسسة (Porter، 1999، صفحة 85). وتخص عوامل التنمية السياحية باعتبارات تجارية يجب وضعها في الاعتبار في الفكرة التخطيطية لإنجاح السياحة وجعلها قادرة على المنافسة بكفاءة في السوق العالمي، على أن تكون (ملوخية، 2007، صفحة 46):

-قابلة للتسويق، ولها قدرة على المنافسة في أماكن أخرى؛

-متميزة عن البقية «التنمية السياحية لباقي الدول»؛

-يمكن تقسيمها إلى منتجات جزئية أو مكونات خاصة؛

-مخصصة للربح ومشجعة لمستثمرين ومقدمي القروض ومديري السياحة.

وبتحسين القدرة التنافسية على أساس مزايا عناصر المنتج السياحي لتحقيق زيادة في الطلب السياحي على المنتج، وتهدف إلى (السياحة، 2017، صفحة 16):

- الارتقاء بمستوى جودة الخدمات السياحية؛

-تطوير تلك الخدمات؛

-تحسين بيئة الأعمال للمنشآت والأنشطة السياحية.

إن مبدأ التنمية السياحة وتحقيق استدامتها مطلب أساسي في هذا مجال السياحة لما له من خصوصيات تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى ويعد حاليا أكثر الحلول نجاعة لإستدامة هذا المورد وتحقيق نمو مستمر فيه.

3.2 التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المقصد السياحي:

يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي (الدول المستقبلة) (عدنان، 2010، صفحة 14). ويمكننا تسليط الضوء عليها بإيجاز كما يلي:

أ-التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية: حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها. اذ يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المنشغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الانفاق.

ولا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الانفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة (مباشرة، غير مباشرة)، الأمر الذي يتولد عن ذلك الانفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها (عبوي، 2007، صفحة 43).

فمن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، اكدت هذه الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة، فقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الانفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في أي قطاع آخر.

ومعظم الدراسات التي أجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة على تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق،سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة، لذلك نجد ان التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي وقطاع المصارف والتأمين... إلخ.

وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة ستؤدي الى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الإنتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي على هذه المنتجات، وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة، تعني أن كل زيادة في الاستهلاك من فترة إلى اخرى تتطلب كما إضافيا من الاستثمار والعمالة. وذلك لزيادة الانتاج بنفس زيادة الاستهلاك أو لزيادة العرض بنفس المستوى في الزيادة في الطلب.

ويبدو من الطبيعي والمنطقي أن زيادة حجم الحركة الفندقية نتيجة ارتفاع معدل التدفق للسائحين إلى المقصد السياحي تعني زيادة حجم العمالة لان الرواج الفندقي ينتج عنه تشغيل

أعداد متزايدة من اليد العاملة بنسبة كبيرة، ولذلك تنخفض نسبة البطالة، وهو ما يحقق هدفا من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة. ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أي إلى تحرير الخدمات) التي من أهمها الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية والنقل الدولي وخدمات بيوت الخبرة كلها أنشطة تتصل بروابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية.

ب-التنمية السياحية والتنمية الاجتماعية:

- تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- تساعد على تطوير الأماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

ت-التنمية السياحية والتنمية الثقافية:

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية و التاريخية؛
- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات).

ث-التنمية السياحية والتنمية البيئية:

- المحافظة على العناصر البيئية المختلفة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل عملي سليم (عبوي، 2007، الصفحات 45-47).

فالسياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة لها على ان يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية و زيادة فرص العمل للمجتمع المحلي.

إذن السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها (السعيدي، 2008، صفحة 127).

3. التنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للدول النفطية:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط لتمويل موازنة الدولة)، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

1.3 مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات (لزعر، 2014).

على هذا الأساس ندرج فيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم:

- حسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنويع الاقتصادي " تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة (عواد، 2014، صفحة 467)؛
- يعرف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول النفطية على أنه ": عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية،

من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (ابراهيم، 2014-2015، صفحة 234).

من خلال التعاريف السابقة يكمن القول أن التنويع الاقتصادي يعتبر هدفاتسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد خاصة النفطية منها، فهو(التنويع الاقتصادي) يشير إلى تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج، تنويع الصادات، تنويع مصادر الدخل و إشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي (حمزة، 2014، صفحة 57):

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي.

2.3 أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى (أحمد، 2015، صفحة 46). فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا ، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة

الباحثة عن هذه الفرص .تظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي (الجبوري، 2023):

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

3.3 آليات تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية:

إن نجاح التنويع الاقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، وتختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي (مفتاح سليمان، 2021-2022، صفحة 46):

أ- **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

ب- **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ا نطلاقا من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية،

و من الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات

ت- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها وتوسيع أسواق منتجاتها و تنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

ث- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاداتها .وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كالآتي:

- تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- تحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي؛
- تسهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

ج- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

4. التنمية السياحية في الجزائر كهدف للتنويع الاقتصادي :

الجزائر من بين الدول التي لها سياحة خلابة من خلال المناظر الطبيعية والمناطق الأثرية التي أبدع الخالق فيها لتثير دهشة كل من يزورها لأول مرة، إضافة الى التقاليد العريقة والمتنوعة التي تزخر بها كل ولاية من ولاياتها من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب و المساحة الشاسعة. حيث تعتبر الجزائر أكبر دولة افريقية وتحتوي على صحراء كبيرة متوهجة بواحاتها زيادة على إلى إمكانياتها الاقتصادية التي تتيح لها إمكانية انشاء أفخم الفنادق والمرافق والخدمات والاستقرار الأمني الذي عرفته بعد عشرية سوداء أخفت ملامح معالمها، وهذه المقومات من شأنها أن تجعلها من بين أفضل الدول السياحية في العالم التي تستقطب السواح إليها من كل مكان خاصة، بعد أن أصبحت السياحة رافد هام من روافد الاقتصاد وقطاع اقتصادي بامتياز تتنافس عليه الدول ماجعلها تعطي أهمية للقطاع السياحي أو الثروة النائمة كما أطلق عليها العديد من الخبراء والمختصين، ليكون لهذا القطاع نصيب من الإصلاحات والاستثمار التي أطلقته الدولة والذي يستدعي إرداة سياسية فعلية تنطوي ضمن المخطط التوجيهي للنهوض بقطاع السياحة أفاق 2025. من خلال الوقوق على العراقيل التي جعلت السياحة الجزائرية لا تأخذ مكانتها الحقيقة والعمل على تجسيد الإصلاحات التي تجعل من المخطط فرضية على أرض الواقع.

1.4 واقع التنمية السياحية في الجزائر:

أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها تنوعا في العالم ودول العالم باحتلاله مكانة مهمة في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في معظم العالم وباعتبار الجزائر من بين عشر دول الأجمل من حيث الموارد السياحية في العالم عملت على إجراء تغييرات في القطاع السياحي من أجل تصحيح مسار التنمية بالقطاع انطلاقا من بعث مشاريع في القطاع السياحي متنوعة وضمن محور الإستراتيجية الوطنية للسياحة وفي ظل الاهتمام الكبير بفكر الاستدامة كقاعدة رئيسية لمختلف المشاريع التنمية، تبنت الجزائر إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة تهدف من خلالها إلى توجيه القطاع إلى وجهات تنموية مستدامة تعمل على إدارة الموارد المتاحة

سواء كانت اقتصادية واجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

- التنمية وتسويق الأنشطة السياحية في الجزائر: مع بداية الألفية الثالثة خصت السلطات الجزائرية قطاع السياحة بجملة من البرامج والقوانين بغرض إعادة بعث هذا القطاع فبناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقاربة منظمة ومستدامة لتكوين وجود اقتصاد سياحي بديل للموارد غير المتجددة ومن جملة هذه البرامج: المخطط التوجيهي لتطوير قطاع السياحة2004 /2013، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 .

أ- المخطط التوجيهي لتطوير قطاع السياحة2004 : لقد تم صياغة محطة في أفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010 ليعرف تعديلا بعد مضي سنتين من بدأ تنفيذه من أجل ضبط الآفاق (السياحة و.، 2015). إذ أن هذا التصور يسمد محتواه من المبادئ الأساسية في النصوص التشريعية المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة مناطق التوسع السياحي للشواطئ لأغراض / الصادر في 17 فيفري 2003 أن القانون رقم03 -11المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في المادة (03) على أنواع السياحة في الجزائر كما يلي : السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية (القادر، 2012-2013، صفحة 277).

ولقد سطرت الجزائر أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة كمية ونوعية من شأنها المساهمة في التوازنات الاقتصادية والمالية ومحفز لباقي القطاعات منها:

-الأهداف النوعية: تتمثل في (عامر، 2012، الصفحات 520-521):

-تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية لإعادة بناء الصورة السياحية الجزائرية .

-تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

-المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها قطاع السياحة.

-المساهمة في التنمية المحلية .

-التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بإدراج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة .

-الأهداف الكمية: لتحقيق الأهداف النوعية استوجب على الدولة الجزائرية توفير شروط النجاح المتمثل في الهياكل القاعدية الأساسية تحقيقا لرهان المنتظر.

-الإجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدام: إن الحركية الجديدة والتي تندرج ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تعمل على إزالة العقبات وتنمية القطاع ووضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم ومن أهم هذه الإجراءات نجد ما يلي (السياحة و.، 2015):

أ-**دعم الاستثمار السياحي:** ويتم ذلك بالتهيئة والتحكم في العقار السياحي إضافة إلى تأطير وتمويل المشاريع السياحية وذلك بتكييف التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بهاالاستثمار السياحي كتأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية) قروض فندقية (للمرحلة الأولى ثم إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي كمرحلة ثانية، وكذا دعم تمويل المشاريع وتحفيز الاستثمارات بتخفيض نسبة الفائدة ما بين 3% و 4.5 في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية.

إذ تم تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي تقدر ب 4.6 مليار دج أي بدفعة تصل إلى 640 مليون دينار سنويا.

ب-**دعم التكوين :**باعتبار الموارد البشرية عنصرا محوريا للخدمات ستستفيد من العمليات التالية:

-فتح فروع الاقتصاد السياحي بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.

-مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوظيفي للتكوين المهني والتربية الوطنية.

-إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد الأولية متخصصة...الخ.

ت-**دعم النوعية :**بعد تدهور نوعية الخدمات إلى أهم نقاط الضعف للمنتوج السياحي في الجزائر ومن أجل دعم النوعية تمحور أهم المقترحات فيما يلي:

-توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية في ميدان السياحة المستدامة بكل شفافية ومصداقية.

-تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية الصحة، حماية الموارد الطبيعية...الخ.

-فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى مراكز الحدود، الفنادق والشوارع الرئيسية للمدن السياحية.

-فتح وإنعاش الخطوط المباشرة باتجاه الأقطاب السياحية.

ث-**دعم الترويج السياحي :**ويتم ذلك بعدة وسائل منها:

-اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال وتعميمها.

-إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التقا ...والمواقع الإلكترونية.

-تنظيم مواسم ثقافية ذات دور دولي.

-إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي.

ب- المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية آفاق2025 : الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة وهو جزء من المخطط الوطني SDAT يشكل2025 لتهيئة الإقليم والتوازن الثلاثي الأبعاد من عدالة اجتماعي والفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي ومن أهم الأهداف المسطرة فيSDAT 2025 فيمايلي (علي، 2014، صفحة 06):

-ترقية وتطوير اقتصاد بديل محروقات؛

-العمل على تحسين التوازنات الكلية (التشغيل، النمو، الميزان التجاري، الاستثمار...الخ) ؛

-التوفيق بطريقة مستدامة بين ترقية السياحة والبيئة؛

-تثمين الإرث الثقافي، الحضاري، الطبيعي، الدين؛

-تثمين صورة الجزائر.

وترتكز هذه التنمية المستدامة لقطاع السياحة على شروط أساسية هي:

-وعي حقيقي ومسؤولية كاملة وتدخل مستمر من طرف الجهات المحليين؛

-مساهمة فعلية من طرف السكان المحليين؛

-تحسين وإعلام متواصل باتجاه السياح.

كما ويرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمس ديناميكيات (حليمة، 2011، صفحة 13):

-تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛

-تنمية الأقطاب والقرى السياحية وذلك بترشيد الاستثمار؛

-إعداد برنامج النوعية السياحية لتطوير نوعية العرض السياحي الوطني؛

-ترقية التواصلية وتنسيق العمل وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛

-تحديد وتنفيذ مخطط عملياتي للتمويل من أجل دعم النشاطات السياحية.

2.4 جهود الدولة لتنمية القطاع السياحي كبديل للمحروقات:

إن واقع السياحة مرهون بالتحديات ..والدولة عازمة على كسر الحواجز، فعدم الاهتمام والعراقيل كلها أمور عزلت السياحة في الجزائر بالرغم من الإمكانيات والمؤهلات الكبيرة من جميع الجوانب الطبيعية والاقتصادية والأثرية والدينية. وبالرغم من المكانة التي يلعبها القطاع في وقتنا الحالي إلا أنه لم يرتق إلى المكانة المطلوبة لتدرك الدولة بعدها أهمية القطاع والأبعاد الإيجابية له في مختلف الجوانب وعلى رأسها الاقتصاد، حيث يشكل ثروة حقيقة يراهن

من خلالها على أن يكون بديل للمحروقات من خلال رفع التحدي في وضع استراتيجيات كفيلة بالاستغلال الأمثل لعوامل الجذب السياحي من خلال وضع ديناميكيات يقوم عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025، والعمل من خلاله على الارتقاء بقطاع السياحة وإنشاء الخدمات بطريقة عصرية والاهتمام بالمناطق الأثرية والمعالم الدينية والمتاحف وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال مخطط يعتبر مرجعا لسياسة تبنتها الدولة من أجل الارتقاء بالقطاع وجعله من بين القطاعات الهامة التي تعول عليها مستقبلا في دعم الاقتصاد العام، من أجل تحقيق توزان ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. كما يتبين من خلال هذا المخطط لكل الفاعلين والشركاء في كل مناطق الوطن آفاق هذا المشروع السياحي لسنة2025 والذي يعتبر جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي يساعد على الانفتاح وطنيا ودوليا واحداث التوزان بين البيئة والسياحة وتوسيع الأثر الإيجابي للاستثمار السياحي على القطاعات الأخرى، كالصناعة التقليدية والنقل والشغل وتثمين التراث والثقافة المحلية الوطنية لتحسين صورة الجزائر بصفة مستمرة، كما يستدعي هذا المخطط ضرورة تكاتف جميع الأطراف من أجل نجاحه، لأن قطاع السياحة لايقتصر فقط على المناظر الخلابة والمناطق الأثرية بل يشمل الخدمات كالفنادق والمطاعم وتوفير النقل وغيرها إضافة إلى الأمن في المناطق الأثرية المعزولة عن السكان، كل هذه الأمور تساهم بشكل كبير في خلق سياحة راقية وعصرية كما أن توفير هذه الخدمات من شأنها أن تمتص جزء من البطالة من خلال توفير مناصب الشغل ويتضمن المخطط التوجيهي للسياحة خمسة أهداف تسعى الدولة لرافع التحديات من أجل تجسيدها على أرض الواقع (جيدل، 2022):

-جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات: الاهتمام بالسياحة من خلال توفير الخدمات والمرافق الضرورية لاستقطاب السياح، وبالتالي توفر العملة الصعبة التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد وبهذا يصبح القطاع السياحي قطب اقتصادي يمكن الاعتماد عليه كبديل للمحروقات ومنافسة القطاعات الأخرى.

-ضمان اشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة: ضرورة تكاتف القطاعات فيما بينها شرط أساسي لنجاح المخطط التوجيهي الذي تعتمد عليه الدولة مستقبلا للنهوض بالقطاع السياحي في ظل ما تزخر به الجزائر من مؤهلات كبيرة، فلابد من التشييد عن طريق اصلاح المرافق التي تضررت وتوفير جميع المرافق الضرورية من جميع الجوانب الفلاحية والثقافية لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية، وادماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال

-التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: تلعب البيئة دورا هام وفعالا في تشجيع السياحة من خلال نظافة المناطق السياحية وخاصة الأثرية، والاعتماد على عملية التشجير وغرس النباتات كون الطبيعة لها دور هام في جمالية المناطق إضافة الى توفير الحاويات ليأخذ السائح نظرة إيجابية عن المنطقة التي زراها

-تثمين التراث التاريخي الثقافي والديني: الاهتمام بالتراث التاريخي والثقافي والديني لكل منطقة من مناطق الوطن والتعريف به لدى السياح مزن التراث هو البوابة التي يتعرف بها السائح على الوطن الذي يزوره. كما أن هناك العديد من السياح تكون لديهم رغبة في التعرف على عادات وتقاليد وتاريخ وثقافة البلد التي يزورنها اكثر من أي جانب أخر وتثمين هذه المعتقدات يزيد من جاذبية وتنافس الجزائر.

-تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة: إعطاء صورة جيدة عن الجزائر من خلال التصرفات والمعاملات وتوفير الخدمات الضرورية بطريقة عصرية وأنيقة وتسهيلها وتوفير الأمن وتطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية.

5. تحليل النتائج:

-تتوفر الجزائر على إمكانات سياحية عظيمة، إلا أن عدم الإهتمام بها خلال مسارها التنموي حال دون الإستفادة منها والتعرف على مكنوناتها محليا ودوليا. فبالإضافة إلى تنوع التضاريس من الشريط الساحلي إلى المرتفعات الداخلية إلى الصحراء الشاسعة.

-إن تنمية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لخلق التطور وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

-يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية والذي بدأ في تنفيذه سنة 2008، الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر والذي يرتكز على خمسة محاور أساسية في مقدمتها "مخطط وجهة الجزائر" الذي يحدد خطة تسويق المنتج السياحي الجزائري والأسواق السياحية المستهدفة والفئات والوسائل التسويقية المستعملة من أجل تسويق سياحي فعال، وبناء صورة جديدة عن الوجهة السياحية الجزائرية لدى السائح الأجنبي؛

-سعت استراتيجية الدولة السياحية والتي ركزت فيها الجزائر على دعم التسويق السياحي من أجل إعطاء صورة جديدة عن الوجهة الجزائرية لدى السياح الأجانب في البحث عن حلول

جذرية بديلة لخلق ثروة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني الذي يتكون أساسا من عائدات البترول والغاز وهذا من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية وترقيتها؛

-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر ؛

-تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تظافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية.

- يمثل التنويع الاقتصادي مدخل رئيس لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته ومبررات الأخذ به، وكذا علاقته بكل من النمو والتنمية.

- يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

- عادة مايكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة : تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية.

- الاهتمام بالسياحة من خلال توفير الخدمات والمرافق الضرورية لاستقطاب السياح وبالتالي توفر العملة الصعبة التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد، وبهذا يصبح القطاع السياحي قطب اقتصادي يمكن الاعتماد عليه كبديل للمحروقات ومنافسة القطاعات الأخرى.

6. خاتمة:

القطاع السياحي كغيره من القطاعات يحتاج إلى المزيد من الإستثمارات والجهود التوجيهية للرفع من نسبة إسهامه في الناتج الإجمالي، مبرزا أنه حول العالم نشاهد دول عديدة تعتمد على قطاع السياحة كمورد مهم في الموازنة العامة. ويعتبر هذا القطاع في الجزائر من بين القطاعات التي تملك مفاتيح الإقلاع الاقتصادي نظرا لما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية هائلة ومتنوعة، فالجزائر تمتلك كل المقومات لجلب السياح نحو وبالتالي جلب النقد الأجنبي الى الخزينة العمومية وتحريك القطاعات الأخرى.

إن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد

ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، ولهذا فإنه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة.

لذا فإن تنمية قطاع السياحة يمكن الاعتماد عليها في الإقلاع الاقتصادي التي تعول عليها الجزائر، فمن خلال هذا لايحتاج القطاع سوى إلى التفاتة أخرى حقيقية لأنه في السنوات السابقة الحكومات لم تولي أهمية بالغة للقطاع السياحي، نظرا للتركيز الحكومي على المحروقات واعتباره المورد الرئيسي للموازنة العامة لذلك وجب اليوم مع التقلبات الموجودة في أسعار النفط على مستوى العالم وعدم اليقين والتأكد من الأسعار، فلابد من التنويع في الاقتصاد الوطني سواء برفع نسبة اسهام القطاع السياحي للدور البالغ الذي يلعبه في ظل التغيرات التي يشهده العالم، والجزائر اليوم بلد مستقر وأمن يمكن جلب السياح من كل بقاع العالم وكذلك المحافظة على السائح الذي يتجه إلى الخارج بتوفير الخدمات والبنية التحتية.

7. قائمة المراجع:

M. Porter. .(1999) *La concurrence selon porter*. Paris: Edition Village Mondiale p. 85.

أحمد فوزي ملوخية. (2007). *التنمية السياحية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الأمم المتحدة للبيئة. (12 02, 2011). *نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات*. تم الاسترداد من برنامج unep: http://www. unep. org/greeneconomy

بريش السعيد، شابي حليمة. (2011). دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة. *ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 13). مسيلة- الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

بلقلة ابراهيم. (2014-2015). *سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع - الإشارة إلى حالة الجزائر*. الشلف -الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي.

بودلال علي. (2014). الصناعة السياحية المستدامة في الجزائر كأحد شروط تأهيل الاقتصاد الجزائري لاندماج في الاقتصاد العالمي، *الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة* (صفحة 06). تيبازة الجزائر: المركز الجامعي تيبازة.

حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد. (2015). الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية و إمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية. *مجلة المنصور، العدد، 02 -العراق*، صفحة 46.

حامد عبد الحسن الجبوري. (15 07, 2023). *التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية*. تم الاسترداد من مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية: الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451

زيد منير عبوي. (2007). *السياحة في الوطن العربية-دراسة لاهم المواقع السياحية العربية*. عمان-الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع، ص43.

سمية جيدل. (03 11, 2022). *السياحة الجزائرية "ثروة نائمة " تستدعي رفع التحدي*. تم الاسترداد من موقع المستثمر: https://almostathmir.dz

عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08،العدد، 31*، صفحة 57.

عبد القادر هدير. (2005-2006). *واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها*. الجزائر: مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

عصام حسن السعيدي. (2008). *الدلالة و الارشاد السياحي*. عمان– الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع،ص127.

عوينات عبد القادر. (2012-2013). *السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي SDAT للتنمية السياحية*. الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

عيساني عامر. (2012). التنمية السياحية في الجزائر واقع وأفاق. *ورقة مقدمة ضمن وقائع أعمال المؤتمر الدولي مولحسان أبان لله، تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي* (الصفحات 520-521). عمان: جامعة الشرق الأوسط.

قبشي عبد الواحد عبد العظيم مفتاح سليمان. (2021-2022). *دور ومكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر*. المسيلة-الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

مجلة وزارة السياحة. (2017). *اتجاهات استراتيجية التنمية السياحية*. الجزائر: وزارة السياحة، ص16.

محمد أمين لزعر. (2014). *سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية-برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت*. الكويت: المعهد العر بي للتخطيط.

محمد عدنان بن الضيف، محمد رشيدي سلطاني. (2011). متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات* (صفحة 05). ورقلة -الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

موفق عدنان. (2010). *أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياح*. عمان، الأردن: الوراق للنشر و التوزيع، ص14.

نجاة مسمش، فريد بن عبيد. (2010). دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية. *الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة*، (صفحة 13). بسكرة- الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.

نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد. (2014). متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، صفحة 467.

وزارة السياحة. (2015). *تطور السياحة للعشرية (2004-2013)*. الجزائر: وزارة السياحة.

الأوراق البحثية باللغة الأجنبية

The Ukrainian-Russian war and food security (wheat model)

الحرب الأوكرانية الروسية والأمن الغذائي (القمح نموذجا)

Merouane DAOUDI[1], Tarek SADRAOUI[2], Nidhal MGADMI[3]

[1] University of Sfax (Tunisia), E-mail: daoudi.merouane22@gmail.com
[2]University of Monastir (Tunisia), E-mail: tarek.sadraoui@gmail.com
[3]University of Monastir (Tunisia), E-mail: nidhalmgadmii@gmail.com

Abstract: The Russo-Ukrainian war caused significant price fluctuations in agricultural markets. For wheat, price levels and price volatility reached their highest levels. Both have declined to pre-war levels over the past six months, volatility remains high compared to historical levels, indicating continued significant market uncertainty, creating continued vulnerability to global food security. Before 2022, volatility as measured by implied volatilities in the wheat futures market had risen and remained high shown by the gray bands. Markets then remained relatively calm until the recent rally following the Russian invasion of Ukraine in February 2022. Extreme volatility continues due to market uncertainty over the war and the relative tightness in inventory levels, which offer little protection against unexpected production shortfalls.

Keywords: war, conflict, Ukraine, Russia, food security, export restrictions, food supply
Jel Classification Codes : N5, Q18, Q38.

الملخص: تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تقلبات كبيرة في الأسعار في الأسواق الزراعية. وبالنسبة للقمح، فقد وصلت مستويات الأسعار وتقلبات الأسعار إلى أعلى مستوياتها. وقد انخفض كلاهما إلى مستويات ما قبل الحرب خلال الأشهر الستة الماضية، ولا تزال التقلبات مرتفعة مقارنة بالمستويات التاريخية، مما يشير إلى استمرار حالة عدم اليقين الكبيرة في السوق، مما يؤدي إلى استمرار الضعف أمام الأمن الغذائي العالمي. قبل عام 2022، ارتفعت التقلبات، مقاسة بالتقلبات الضمنية في سوق العقود الآجلة للقمح، وظلت مرتفعة كما تظهرها النطاقات الرمادية. ثم ظلت الأسواق هادئة نسبيا حتى الارتفاعالأخير الذي أعقب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. وتستمر التقلبات الشديدة بسبب حالة عدم اليقين في السوق بشأن الحرب والضيق النسبي في مستويات المخزون، والتي لا توفرحماية تذكر ضد النقص غير المتوقع في الإنتاج.

الكلمات مفتاحية: الحرب، الصراع، أوكرانيا، روسيا، الأمن الغذائي، قيود التصدير، الإمدادات الغذائية.
تصنيف JEL: N5، Q38، Q18.

Corresponding author: Tarek SADRAOUI, **e-mail:**tarek.sadraoui@gmail.com

1. Introduction:

Food security happens when "all people at all times have physical and economic access to sufficient, safe, and nutritious food to meet their dietary needs and food preferences for an active and healthy life". Food security has four standard dimensions: availability (having enough food available regularly); access (having enough resources to acquire suitable and healthy food); utilization (having a reasonable food use based on knowledge of essential nutrition and care); and stability of availability, access, and utilization of food. Although these four dimensions remain fundamental, they lack other features, such as agency and sustainability that have come to be recognized as critical for altering food systems in the direction required to accomplish the SDGs. Evidence shows that wars and conflicts are the most important drivers of food insecurity globally. Indeed, in 2021, 139 million people were in crisis or severe food insecurity in 24 countries and territories, with war and instability being the primary drivers.

The war triggered a panic buying movement at country and individual levels. Finally, the war may jeopardize the implementation of the Sustainable Development Goals, no poverty, zero hunger, and Responsible consumption and production. However, the consequences of the war on food security are being exacerbated by a variety of underlying rigidities, vulnerabilities, and inefficiencies in global food systems. Accordingly, the transition toward healthy, equitable, and ecologically sustainable food systems must be strengthened by adopting urgent and long-term reforms and policies.

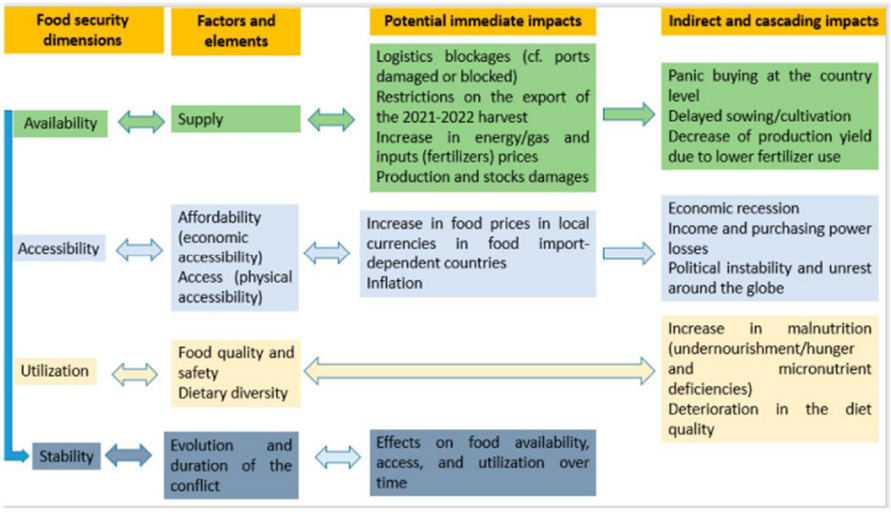
Ourmanuscript is founded on a review of older literature, with reports, policy documents/briefs, and working/discussion papers produced in English, French, and Arabic by a variety of organizations, including international organizations, International Food Policy Research Institute (IFPRI), International Monetary Fund (IMF), United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), United Nations Development Programmed (UNDP), Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)), regional organizations and international news platforms.

Understanding how conflict-related distractions in global food and enricher markets might have large-scale and long-term implications on price and availability is critical for understanding the overall impact on global food security.

2. An intermediate and long-term effects of the War's

We can suggest that the recent war has a multitude of immediate and long-term indirect impacts on global food security (Figure 1).

Figure 1: Impacts of the Russia–Ukraine war on global food security.



Source: Tarek Ben Hassen et al (2022) PMCID: PMC9368568, PMID: 35954068

Figure 2: Wheat price volatility



Source: Tarek Ben Hassen et al. (2022) PMCID: PMC9368568, PMID: 35954068

For the wheat price volatility. Volatility is measured as the implied price volatility in the underlying futures/options market. Price volatility can, in part, be traced to uncertainty over the continuing flow of supplies, which depends on a number of factors, principally current production and existing stocks.For example, a 13.5% stocks-to-use is the second lowest on record behind 13.1% in 2007-2008, another extremely volatile time for wheat prices. The recent five-year average in exportable

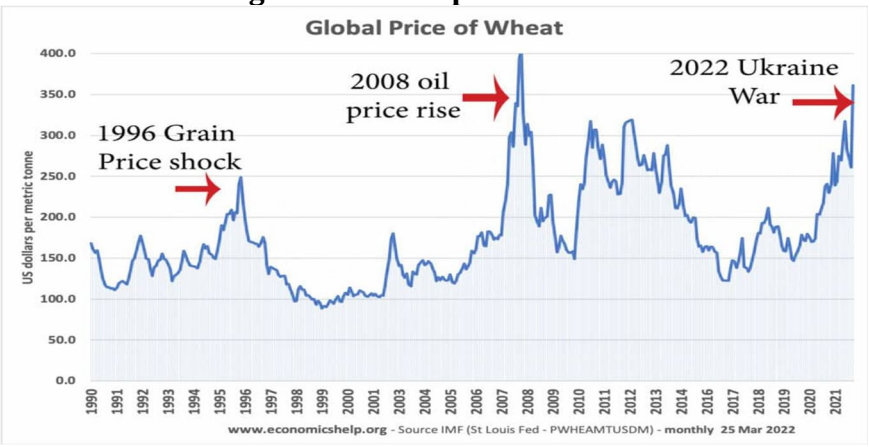
wheat stocks-to-use is 15.7% and the highest within the last decade was 18.9% in 2017-2018.

2.1 Reasons for price fluctuation

Uncertainty regarding the continued flow of supplies, which depends on a number of factors, primarily current production and existing inventories.It studies the relationship between global wheat stocks and price volatility. As well as how and to what extent the fluctuations in global inventories have worsened over the past eighteen months and the prospects for the future.The price of wheat is determined by supply and demand factors in particular the price of oil, global population, income growth, price of substitutes and climate factors affecting the supply.

The price increases were rapid and sharp: between January and May 2022, wheat prices increased by more than 30 per cent. This was widely blamed on the Ukraine War, which involved two major exporters of wheat, Ukraine and Russia.Wheat is the fifth most traded commodity after oil, coffee, gas and gold. It accounts for approximately 21% of the world's food and the gross world trade in wheat is greater than all other crops combined. Wheat is a key ingredient of bread, flour, and pasta and is also used in the production of whiskey and beer.

Figure 3. Global price of wheat



Source: St Louis Fed (recent months, market data)

The price of wheat is determined by supply and demand factors in particular the price of oil, global population, income growth, price of substitutes and climate factors affecting the supply. In recent months, the conflict in Ukraine (which produces around 10% of the global supply) has

pushed up wheat prices and prices could continue to rise due to the negative effect on supply surrounding the conflict.

2.2Explanation of global stocks:

Stockpiles are necessary to cushion the effects on market prices caused by production shocks such as drought, extreme weather, conflicts, or other disturbances. When production shortfalls occur, available stocks can help support markets until the next harvest, thus mitigating price impacts. Conversely, when the global harvest is large, wheat can be carried forward for sale in the following marketing year, thus establishing an effective floor for current prices. In this way, stocks help moderate the peaks and troughs of prices and thus reduce price volatility. However, when inventories are already at low volumes, as they have been over recent months, the ability to mitigate the effects of shocks is more limited. Countries with public stock programs account for about 65% or more of global wheat stocks. Governments hold public stocks for food security purposes, to enhance producers' incomes, or both. Globally, the balance of publicly owned stocks has shifted in recent years from the United States and the European Union to other countries, particularly China and to a lesser extent India. Historically, the United States and the European Union held large wheat reserves as part of price support programs but policy reforms in the 1980s and 1990s eliminated those programs. Recently, publicly traded companies, such as the Food Corporation of India and the state-owned Chinese Food Corporation COFCO, have been buying, selling, and storing large quantities of wheat and other grains.

3.Global stocks:

The remaining third or more of global stocks (including individual farmers).A distinction is often made between private shares held for discretionary purposes (sometimes called "speculative" shares) and so-called "linear" or "performing" shares. Discretionary stocks are held by commercial interests that purchase grain in one period in the hope of selling it later at a price high enough to offset the costs of purchasing and storing the crop. Pipeline stocks are stocks held to run the marketing chain and are generally less responsive to price than discretionary stocks.

3.1 Global stocks: difficulties

The diversity of governments and private entities involved means that data on global stocks are incomplete and often of poor quality, meaning that it is difficult to have full confidence in the eventual global stock figures.Many countries (including some advanced economies) fail to collect or publish data on inventories, and therefore analysts must calculate the level of inventories based on production and consumption data.While improving the quality of inventory data has been the focus of organizations such as the Agricultural Market Information System (AMIS), there remains a great deal of uncertainty about data quality. In addition, the physical quality of the stocks is often unknown.If stored properly, wheat can be kept for several years, but if the quality deteriorates enough, it may become unusable for milling purposes and must be used as animal feed or for industrial uses such as biofuels.

3.2 How do stocks affect price fluctuations?

Inventories typically serve to limit potential price impacts caused by rises and falls in production.In the event of a bumper crop, private traders buy grains with the intention of selling them in the coming period to make an expected profit. This effectively puts a cap on market prices. Likewise, when carryover stocks from the previous year are high and there is a shortage in production, traders will sell the grain rather than carry it over to the following year.This helps moderate prices and mitigates the impact of production shortages.

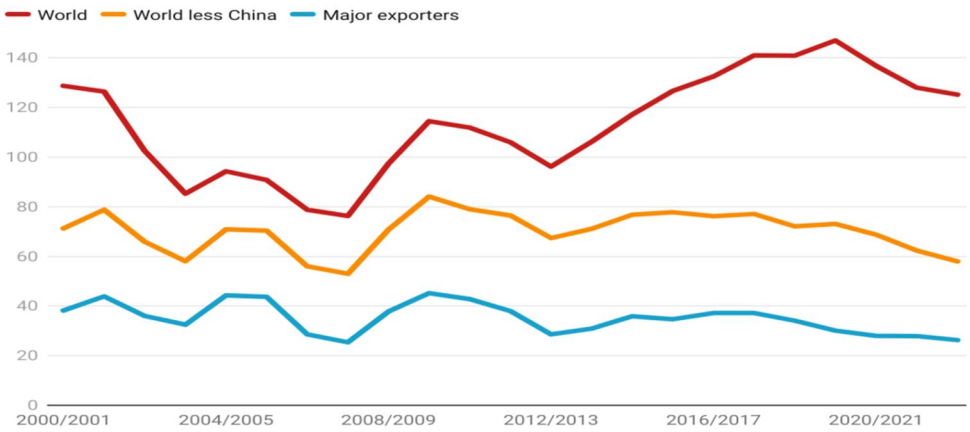
4. Current Analysis of the results:

The current global market environment with its mix of post-pandemic effects, droughts, war impacts and other issues is anything but typical, and has led to overall stock shortages.The ability of stockiest to cushion production shocks is limited. When discretionary inventories are limited and a production shock occurs, pipeline inventory holders (such as mills) are reluctant to release grain to ensure adequate supplies for millers and other users.Consumers are often willing to pay more for supplies of scarce grains, forgoing other expenses. Therefore, prices continue to rise.Only large price increases can reduce demand enough to counter the full impact of a supply shock. As a result, price volatility tends to be much higher when inventories are low. How tight are wheat ending stocks?

4.1. Global wheat stocks are shrinking:

The ongoing war in Ukraine has reduced wheat production and disrupted markets around the world.The relative tightness of global stocks suggests that price volatility will remain high compared to the past ten years.Going forward, rebuilding stocks of wheat and other major global crops would help reduce prices and price volatility.Similarly, tight stocks mean that unexpected production shortfalls in one of the major wheat-producing regions are likely to cause prices to rise sharply and lead to increased price volatility.The scarcity of reliable data on grain stocks remains a challenge for market analyses. Despite efforts to improve data collection over the past fifteen years, progress has been slow.

Figure 4. Global wheat stocks are shrinking.

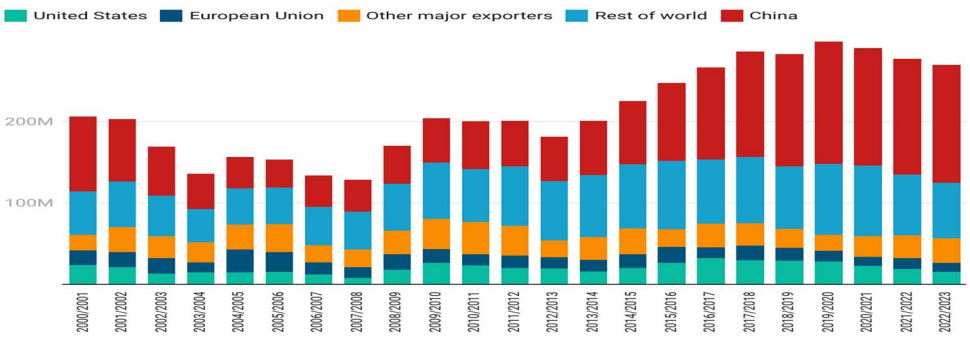


Source: St Louis Fed (recent months, market data)

Since the start of the war, Western sanctions on Russia have exempted Russia's food and fertilizer exports, which U.S. government officials have announced on numerous occasions and the Department of the Treasury has reiterated. Nonetheless, the war has affected the global price of fertilizers through higher prices of natural gas, an important feedstock for nitrogen-based fertilizers. Despite carve-outs for agriculture, some firms have been wary of doing business with Russia, resulting in reduced exports, particularly of fertilizers, with Russia's exports of anhydrous ammonia hit particularly hard. Prewar, Russia exported anhydrous ammonia via pipelines to Odesa, which Russia has not accessed since its invasion.

Furthermore, while Western sanctions exempt Russia's food and fertilizer exports, prewar sanctions against Belarus imposed by the European Union have limited Belarus's ability to export potash. As a result, though fertilizer prices have retreated from their spike around Russia's invasion, prices for all forms of fertilizer nitrogen, phosphate and potassium remain 80 to 100 percent above 2020 levels.

Figure 5. Wheat exportation



Source: St Louis Fed (recent months, market data)

5. Conclusionand Recommendations:

Understanding the risks posed by current volatility depends on measuring the size of global inventories relative to global consumption.The USDA estimates that final global wheat stocks for the 2022/2023 marketing year will be 267 million metric tons.More than half of these stocks are owned by China, while the European Union, the United States and other major exporters account for another 20%.China's wheat stocks rose by more than 160% between 2012 and 2020. This is largely due to changes in Chinese agricultural policy that have increased producer support prices and led to large government stockpiles.By contrast, wheat stocks held by the rest of the world fell by 12% over the same period.

1- Conduct an awareness-raising media campaign aimed at rationalizing the consumption of these basic materials and commodities in times of emergencies and crises.

2- Adding some materials, such as dates, for example, among the locally produced commodities and classifying them as strategic food in times of emergency, thus including them in food security plans.

3- Regulating agricultural and livestock production and directing farm owners and food security projects in the country to the need for production to be organized with respect to the types and quantities of products so that

there is no surplus production that exceeds the need at the expense of a decrease in other commodities and the resulting losses for farmers and the state.

4- Paying attention to the biological development of the product through developing specific types of seeds and fertilizers that are environmentally friendly.

5- Encouraging countries to increase their support for farmers and productive food security projects, such as supporting electricity, financing, marketing and exhibitions.As well as trying to exempt seeds and customs duties from seeds and what goes into agriculture, educating the public and opening high export markets to increase production and reach self-sufficiency and providing relevant numbers and information.

6- Encouraging food manufacturing to benefit from agricultural and animal production and transform it into a long-term process.

7- Ensure that food products of all types are free of any traces or chemical residues harmful to health.

6. Bibliography:

- FAO. Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action Rome Declaration on World Food Security. FAO; Rome, Italy: 1996. [Google Scholar]
- Global Network Against Food Crises. 2020 Global Report on Food Crises. FSIN; Rome, Italy: 2020. [Google Scholar]
- World Bank Commodity Markets Outlook: The Impact of the War in Ukraine on Commodity Markets. [(accessed on 9 May 2022)]. Available online: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37223/CMO-April-2022.pdf
- Berkhout P., Bergevoet R., van Berkum S. A Brief Analysis of the Impact of the War in Ukraine on Food Security. [(accessed on 6 May 2022)]. Available online:
- Ericksen P.J. Conceptualizing food systems for global environmental change research. Glob. Environ. Change. 2008;18:234–245. doi: 10.1016/j.gloenvcha.2007.09.002. [CrossRef] [Google Scholar]
- United Nations System High Level Task Force on Global Food Security. Food and Nutrition Security: Comprehensive Framework for Action. Summary of the Updated Comprehensive Framework for Action (UCFA) United Nations System High Level Task Force on Global Food Security; Rome, Italy: 2011. [Google Scholar]

- HLPE. Food Security and Nutrition: Building a Global Narrative towards 2030. A Report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. HLPE; Rome, Italy: 2020. [Google Scholar]
- FAO. IFAD. UNICEF. WFP. WHO. The State of Food Security and Nutrition in the World 2017. FAO; Rome, Italy: 2017. [Google Scholar]
- WFP. War in Ukraine Drives Global Food Crisis. WFP; Rome, Italy: 2022. [Google Scholar]
- Human Rights Watch Russia-Ukraine War. [(Accessed on 6 May 2022)].
- BBC What Sanctions are Being Imposed on Russia over Ukraine Invasion. [(Accessed on 17 May 2022)].
- OECD Economic and Social Impacts and Policy Implications of the War in Ukraine|OECD Economic Outlook, Interim Report, March 2022. [(accessed on 11 May 2022)].
- Abay, K.; Breisinger, C.; Glauber, J.; Kurdi, S.; Laborde, D.; Siddig, K. The Russia-Ukraine Crisis: Implications for Global and Regional Food Security and Potential Policy Responses. AMIS. Market Monitor, May 2022.
- BBC. What Sanctions are Being Imposed on Russia over Ukraine Invasion?
- Ben Hassen, T.; El Bilali, H. Impacts of the COVID-19 pandemic on food security and food consumption: Preliminary insights from the Gulf cooperation council region. Cogent Soc. Sci. 2022, 8, 2064608. [Google Scholar] [CrossRef]
- Ben Hassen, T.; El Bilali, H.; Allahyari, M.S.; Berjan, S.; Fotina, O. Food purchase and eating behavior during the COVID-19 pandemic: A cross-sectional survey of Russian adults. Appetite 2021, 165, 105309. [Google Scholar] [CrossRef] [PubMed]
- Bentley, A. Broken bread—Avert global wheat crisis caused by invasion of Ukraine. Nature 2022, 603, 551. [Google Scholar] [CrossRef] [PubMed]
- Berjan, S.; Vaško, Ž.; Ben Hassen, T.; El Bilali, H.; Allahyari, M.S.; Tomić, V.; Radosavac, A. Assessment of household food waste management during the COVID-19 pandemic in Serbia: A cross-sectional online survey. Environ. Sci. Pollut. Res. 2022, 29, 11130–11141. [Google Scholar] [CrossRef] [PubMed]
- Berkhout, P.; Bergevoet, R.; van Berkum, S. A Brief Analysis of the Impact of the War in Ukraine on Food Security.

- Bloomberg. One Reason for Rising Food Prices? Chinese Hoarding.
- Breisinger, C.; Kassim, Y.; Kurdi, S.; Randriamamonjy, J.; Thurlow, J. Food Subsidies and Cash Transfers in Egypt: Evaluating General Equilibrium Benefits and Trade-Offs; IFPRI: Washington, DC, USA, 2021. [Google Scholar]
- Center for Strategic and International Studies (CSIS). Agriculture and Food Security: Casualties of the War in Ukraine.
- Dongyu, Q. New Scenarios on Global Food Security based on Russia-Ukraine Conflict.
- El Bilali, H.; Ben Hassen, T.; Baya Chatti, C.; Abouabdillah, A.; Alaoui, S.B. Exploring household food dynamics during the COVID-19 pandemic in Morocco. Front. Nutr. 2021, 8, 724803. [Google Scholar] [CrossRef] [PubMed]
- Ericksen, P.J. Conceptualizing food systems for global environmental change research. Glob. Environ. Change 2008, 18, 234–245. [Google Scholar] [CrossRef]
- ESCWA; FAO; UNEP; WFP. Impacts of the War in Ukraine on the Arab Region.
- FAO. Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Related Matters under the Mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).
- FAO. Rapid Response March–December 2022: Plan Supporting Agricultural Production to Bolster Food Availability and Access.
- FAO. The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict.
- FAO; IFAD; UNICEF; WFP; WHO. The State of Food Security and Nutrition in the World 2017; FAO: Rome, Italy, 2017. [Google Scholar]
- Food Security Portal. Food and Fertilizer Export Restrictions Tracker. France 24. Ukraine War Rattles EU Green Farming Plan.
- Glauber, J.; Laborde, D. How Will Russia's Invasion of Ukraine Affect Global Food Security?
- Glauber, J.; Laborde, D.; Mamun, A. From Bad to Worse: How Russia-Ukraine War-Related Export Restrictions Exacerbate Global Food Insecurity.
- Glauber, J.; Laborde, D.; Martin, W.; Vos, R. COVID-19: Trade Restrictions are Worst Possible Response to Safeguard Food Security. Available online: https://www.ifpri.org/blog/covid-19-trade-restrictions-are-worst-possible-response-safeguard-food-security (accessed on 27 June 2020).

- Global Network Against Food Crises. 2020 Global Report on Food Crises; FSIN: Rome, Italy, 2020. [Google Scholar]
- Hall, C.M.; Fieger, P.; Prayag, G.; Dyason, D. Panic buying and consumption displacement during COVID-19: Evidence from New Zealand. Economies 2021, 9, 46. [Google Scholar] [CrossRef]
- Hebebrand, C.; Laborde, D. High Fertilizer Prices Contribute to Rising Global Food Security Concerns. Available online: https://www.ifpri.org/blog/high-fertilizer-prices-contribute-rising-global-food-security-concerns (accessed on 16 May 2022).
- Human Rights Watch. Russia-Ukraine War. Available online: https://www.hrw.org/tag/russia-ukraine-war?promo=tag (accessed on 6 May 2022).
- IMF. World Economic Outlook, April 2022: War Sets Back the Global Recovery. Available online: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/04/19/world-economic-outlook-april-2022 (accessed on 14 May 2022).
- IPES-Food. Another Perfect Storm? Available online: https://ipes-food.org/_img/upload/files/AnotherPerfectStorm.pdf (accessed on 27 June 2022).
- Lighthouse Reports the Hunger Profiteers. Available online: https://www.lighthousereports.nl/investigation/the-hunger-profiteers (accessed on 27 June 2022).
- Newsweek. Finns Stock Up on Food, Check Bomb Shelters After NATO Move. Available online: https://www.newsweek.com/finland-panic-buying-bomb-shelters-bunkers-nato-russia-1706346 (accessed on 17 May 2022).
- OECD. Economic and Social Impacts and Policy Implications of the War in Ukraine|OECD Economic Outlook, Interim Report, March 2022. Available online: https://www.oecd-ilibrary.org/sites/4181d61b-en/index.html?itemId=/content/publication/4181d61b-en (accessed on 11 May 2022).
- Osendarp, S.; Verburg, G.; Bhutta, Z.; Black, R.E.; de Pee, S.; Fabrizio, C.; Headey, D.; Heidkamp, R.; Laborde, D.; Ruel, M.T. Act now before Ukraine war plunges millions into malnutrition. Nature 2022, 604, 620–624. [Google Scholar] [CrossRef] [PubMed]

L'évaluation de la durabilité énergétique comme moyen de renforcement de la transition énergétique : cas du bassin méditerranéen

The assessment of energy sustainability as a means of strengthening the energy transition: case of the Mediterranean basin

Abbas Hirzellah [1 *], Mekhmoukh Sakina [2]
[1]Université de Bejaia (Algérie), hirzellah.abbas@univ-bejaia.dz
[2]Université de Bejaia (Algérie), sakina.mekhmoukh@univ-bejaia.dz

Résumé :
Les outils d'évaluation du développement durable sont recherchés pour apporter plus de précision dans la réalisation de la durabilité énergétique. Quelles sont les performances des pays méditerranéens en matière de durabilité énergétique ? La méthodologie suivie repose sur une approche mixite. Un aperçu théorique sur les notions du progrès et de durabilité est essentiel pour comprendre l'apport des outils d'évaluation. Des séries de données statistiques quantitatives sont collectées et traitées afin de saisir les progrès réalisés par chaque pays méditerranéen durant la décennie 2010. L'objectif de cet article est d'évaluer la durabilité énergétique d'un échantillon de pays méditerranéens en utilisant un indice composite afin de comprendre l'évolution de la durabilité dans la région. Les résultats dévoilent que les pays de la rive nord ne sont pas assez avancés que ceux de la rive sud.
Mots clés : *progrès, durabilité, énergie, indice composite, Méditerranée*
Codes JEL:*Q430, Q480*
Abstract:
Assessment tools are sought to provide more precision in achieving energy sustainability. how do Mediterranean countries perform in terms of energy sustainability? The methodology followed is based on a mixed approach. A theoretical overview of the notions of progress and sustainability is essential to understand the contribution of assessment tools. Series of quantitative statistical data are collected and processed in order to capture the progress made by each Mediterranean country during the 2010 decade. The objective of this article is to assess the energy sustainability of a sample of Mediterranean countries The results reveal that the countries on the northern shore are not advanced enough than those on the southern shore.
Keywords: *Progress; Energy Sustainability; Energy; Composite Index; Mediterranean.*
JEL Classification code :*Q430, Q480*

1. Introduction :

Depuis une trentaine d'années, le développement durable (DD) est devenu une référence majeure pour toutes les activités humaines. Les dirigeants, les scientifiques, les citoyens et même les hommes d'affaires participent, chacun à son niveau, dans cette tendance pour assurer une trajectoire durable à notre société. En effet, la mise en application du DD a pour objectif de rendre les actions de l'homme durables.

Les activités humaines, notamment celles liées à l'énergie, ont profondément bouleversé les conditions de vie, ce qui indique que notre planète est sur une trajectoire insoutenable. Assurer le développement énergétique durable (DED) est devenue le défi le plus marquant du XXIe siècle. Ainsi, il n'est pas surprenant que la durabilité énergétique soit devenue un mot à la mode dans les milieux publics et un défi dans les milieux académiques.

Pour relever ce défi, des métriques de durabilité énergétique sont indispensables pour : localiser la situation d'un pays p/rt aux autres oup/r aux conditions qui prévalaient dans le passé et surtout pour encadrer des actions pour l'avenir. Pour cela, les indices composites (IC) peuvent se révéler judicieux, à condition toutefois d'en maîtriser la construction,

La mesure de la durabilité des systèmes énergétiques (DSE) à l'aide d'IC est au centre de la plupart des projets sur la durabilité, puisque le système énergétique (SE) d'un pays reste et restera un enjeu important. Ces indices synthétisent numériquement les conditions environnementales, sociales et économiques d'un pays. Ce sont des outils pratiques pour l'évaluation des stratégies énergétiques nationales. La région méditerranéenne, comme les autres régions du monde à fortes disparités entre pays, est au centre d'étude pour comprendre les progrès réalisés par chaque pays en matière de développement durable en général en en matière de durabilité énergétique en particulier. Il est primordial de savoir; quelles sont les performances des pays méditerranéens en matière de durabilité énergétique? Quels renseignements pertinents pouvons-nous saisir par l'évaluation indiciaire de la durabilité des systèmes énergétiques méditerranéens ?

Les progrès réalisés par les pays méditerranéens, en matière de durabilité énergétique, sont fortement liés aux progrès économiques et

sociaux. Les disparités économiques entre ces pays explicitent les disparités dans le domaine de durabilité. Les pays de la rive nord méditerranée sont mieux avancés que les pays de la rive sud.

L'objectif de cet article est de faire un petit aperçu sur la construction de l'indice composite dénommé IDSE puis d'étudier l'évolution et la comparaison des niveaux de durabilité du système énergétique de onze (11) pays du bassin méditerranéen durant la décennie 2010.

L'approche mixte se montre comme un choix méthodologique approprié pour ce projet de recherche. L'approche qualitative sera primordiale pour guider une recherche descriptive de l'évolution historique des deux notions, progrès et durabilité, afin de saisir la contingence de leur mesure. L'approche quantitative prendra le relai pour concevoir un outil d'évaluation indiciaire de durabilité des systèmes énergétiques. Proposer un indice composite de durabilité de système énergétique (IDSE) est une étape essentielle puisqu'il sera un outil essentiel pour agréger les séries de données statistiques quantitatives relatives aux indicateurs de durabilité énergétique. Ces données seront issues des rapports annuels des organisations internationales comme AIE, BP, Banque Mondiale.

Pour cette évaluation, il est nécessaire de définir et de recenser des indicateurs énergétiques spécifiques. Pour regrouper les indicateurs multidimensionnels de durabilité en un indice unique représentant le niveau de durabilité de systèmes énergétiques, il faut suivre un processus en plusieurs étapes dans lesquelles plusieurs choix de méthodes et de démarches sont possibles. Ces étapes de construction ne sont pas séparées et doivent défendre une certaine cohérence liée à l'objectivité, échelle et approches de durabilité.

1.1. La durabilité comme mesure du progrès

À travers la mise en œuvre du développement durable (DD), la communauté internationale vise plutôt à renforcer la durabilité de nos sociétés qu'à accroitre exclusivement la richesse matérielle. Ainsi, la durabilité est la nouvelle conception de la notion du progrès qui vise à la fois de satisfaire de manière appropriée les besoins fondamentaux de

l'humanité et d'atténuer les externalités négatives de la manière dont elle les satisfait.

En effet, en suivant l'échafaudage de l'évolution historique de la notion du progrès, nous pouvons affirmer que la durabilité est la nouvelle héritière des anciennes formes de progrès (Abbas, 2018). La notion du progrès évolue graduellement par étapes en passant du volume de la production industrielle, à la croissance économique puis au développement économique et social et enfin à la durabilité. Si avant les années 1930, le progrès est assimilé au volume de la production industrielle des nations, à la fin de la Deuxième Guerre mondiale, la définition et la mesure du progrès s'élargit en prenant en compte la quantité de production de toutes les formes de richesses matérielles, ainsi, la notion du progrès sera assimilée à la croissance économique. Quelques années après la Deuxième Guerre mondiale, une nouvelle notion du progrès vient se substituer à cette conception du progrès représenté par la croissance économique, le développement économique. La notion du développement a introduit une nouvelle façon de concevoir et de mesurer la notion du progrès en proposant une vision bidimensionnelle du progrès ; économique et sociale. Le développement s'intéresse de près à la qualité et à la quantité des richesses matérielles et immatérielles. La mesure du progrès par le développement devient plus complexe, puisqu'il devient laborieux d'intégrer un nombre important de richesses sociales difficilement chiffrables.

Après le deuxième sommet de la Terre en 1992, le développement durable devient progressivement la norme. Puisque, à partir de cette année, les théoriciens du progrès l'adoptent pour proposer la nouvelle version du progrès, la durabilité. Avec la durabilité, la notion du progrès devient multidimensionnelle. Elle se voit élargie à la dimension environnementale en plus des dimensions économique et sociale. La durabilité est une notion nouvelle qui reste jusqu'à présent en chantier puisqu'il n y'a pas de consensus scientifique sur sa mise en œuvre et sur sa mesure. En effet, il s'avère complexe de proposer une métrique unique de durabilité qui prendra de manière exhaustive les richesses liées aux trois dimensions de durabilité.

Devant le défi de mettre en œuvre le concept de durabilité, depuis environ une décennie, de nombreux chercheurs et organisations internationales se lancent dans les projets de mesure et d'évaluation de la durabilité.

La mesure de la durabilité a pour objectif de faire en sorte que «les plans et les activités apportent une contribution optimale au DD» (Verheem, 2002). Elle exprime l'état des territoires dans différents domaines. Elle aide également à mesurer les conséquences des décisions prises et éclairer les choix politiques (Cardebat & Sionneau, 2012). D'après (Ness, Urbel-Piirsalu, Anderberg, & Olsson, 2007) « l'objectif de l'évaluation de la durabilité est de fournir aux décideurs une évaluation à court et à long terme des systèmes globaux locaux intégrés de la nature et de la société, afin de les aider à déterminer quelles actions doivent ou non être entreprises pour tenter de rendre la société durable ».

1.2. Durabilité énergétique

La durabilité énergétique est définie, selon (Nations Unies, 2002), comme « un système énergétique fournissant des services énergétiques abordables, accessibles et fiables qui répondent aux besoins économiques, sociaux et environnementaux dans le contexte général du développement de la société à laquelle les services sont destinés, tout en reconnaissant qu'une distribution équitable répond à ces besoins ».

Pour être considéré comme durable, selon (Dinçer & Acar, 2017), le système énergétique « *…doit utiliser des technologies et des ressources adéquates, propres, fiables et d'un coût abordable* ». Par conséquent, les systèmes d'énergie sont évalués en fonction de leur efficacité économique et sociale, de leur performance environnementale et de leurs sources d'énergie et de matériaux.

La durabilité marque ainsi un changement de paradigme puisque la politique énergétique à l'ère du DD n'est plus seulement la sécurité énergétique, approvisionnement physique (quantitatif), comme dans le passé, mais aussi un accès qualitatif. La durabilité énergétique englobe tous les aspects de la chaîne énergétique, de l'approvisionnement en énergie primaire jusqu'à l'utilisation finale. Elle est simplifiée de manière holistique en tant que «concept à 3S» (Source-System-Service), tout au

long de système énergétique, tous les principes de durabilité énergétique (cités précédemment) doivent être satisfaits (Dinçer & Acar, 2015). Il faut choisir la source d'énergie de manière appropriée selon des critères, tels que l'abondance, la disponibilité locale l'abordabilité, la fiabilité, la sécurité et le respect de l'environnement et enfin l'équité sociale.

1.3. Mesure et évaluation de la durabilité énergétique

L'évaluation de la durabilité est un cadre récent d'évaluation du progrès conformément aux principes du développement durable. C'est un nouveau cadre d'évaluation du progrès, d'impacts, de prise de décision. Elle est une méthode d'évaluation très complexe qui exige la maitrise et l'intégration d'un nombre important d'éléments. À l'ère de la bonne gouvernance, l' évaluation de la durabilité est généralement utilisée pour appuyer la prise de décision et l'élaboration de politiques dans un contexte large. En effet, ces dernières années, l'évaluation de la durabilité (EDD) devient de plus en plus une pratique courante dans les évaluations de produits, de politiques et d'institutions (Pope, Bond, & Angus, 2017).

L'EDD c'est comme tout processus ayant pour objectif d'orienter vers la durabilité (Angus, Pope, Bond, & Retief, 2014). Ces derniers la définissent comme « *un processus incorporant explicitement une articulation claire du concept de durabilité, au minimum, incluant les trois dimensions de développement durable* ».

Un projet d'EDD doit remplir au moins trois caractéristiques principales de la science de la durabilité :

- Transdisciplinarité;
- Perception holistique de la réalité,
- Évaluation intégrée et collaboration dans la recherche scientifique.

Globalement, la durabilité énergétique consiste à maitriser, à étudier et à résoudre de manière durable les multiples problèmes liés à l'énergie. Par transposition à la définition Brundtland, la durabilité énergétique est « *un système énergétique qui répond aux besoins énergétiques des générations présentes sans compromettre la capacité des générations futures à répondre à leurs propres besoins* » (Abbas, 2021). La durabilité énergétique nous donne des cibles facilement mesurables et spécifiques à rechercher pour quantifier la durabilité des systèmes énergétiques. Ces

cibles peuvent être résumées par la recherche : efficacité et rentabilité accrue, utilisation plus rationnelle des ressources, conception et analyse améliorées, meilleure sécurité énergétique et meilleur environnement.

Pour renforcer la durabilité, il est fondamental de veiller à un certain équilibre dynamique entre les dimensions de durabilité en assurant de préserver un niveau de performance minimal dans chacune de ces dimensions. La contrainte de chercher un équilibre en combinant à la fois l'efficacité économique et la gestion rationnelle et prudente de l'environnement et du tissu socialdans un souci d'équité intergénérationnelle.

En résumé, la durabilité incite de veiller à:

- Équilibrer entre les besoins et les moyens,
- Équilibrer le rythme de consommation et celui de la production des ressources,
- Maintenir un certain niveau stable de ressources,
- Éviter l'épuisement du capital en garantissant un niveau minimal dans les trois types,
- Garantir un niveau moyen de performances dans chaque dimension,
- Adopter une approche systémique pour mesurer le DD,
- Adopter une approche intégrée pour mettre en œuvre le DD.

1.4. L'indice composite comme métrique de durabilité énergétique

Les activités humaines, notamment celles liées à l'énergie, ont profondément bouleversé les conditions de vie. Cela indique que notre monde est sur une trajectoire insoutenable. Assurer le développement énergétique durable (DED) est devenue le défi le plus marquant du XXIe siècle. Ainsi, il n'est pas surprenant que la durabilité énergétique soit devenue un défi dans les milieux académiques. Pour relever ce défi, des métriques de durabilité énergétique sont indispensables. Elles nous permettront de localiser la situation d'un pays par rapport aux autres pays du monde et aussi par rapport aux conditions qui prévalaient dans le passé et, pourquoi pas, pour encadrer des actions pour l'avenir. Pour cela, les indices composites (IC) peuvent se révéler judicieux.

La mesure de la durabilité énergétique à l'aide d'indice composite est au centre de la plupart des projets sur la durabilité. Ces indices synthétisent numériquement les conditions environnementales, sociales et économiques d'un pays. Ce sont des outils pratiques pour l'évaluation des stratégies énergétiques nationales. La construction d'indice composite consiste à regrouper des indicateurs multidimensionnels en un indice unique représentant le niveau de durabilité du système énergétique d'un pays. Pour cela, il faut suivre un processus rigoureux en plusieurs étapes cohérentes. Notre objectif est de mesurer la durabilité énergétique de 11 pays méditerranéens choisis par proximité géographique à l'Algérie par l'indice composite de durabilité énergétique dénommée IDSE développé par (Abbas, 2021).

Un nombre timide d'indices composites de durabilité énergétique sont construits. Le hic est que la grande majorité d'entre eux ne sont pas conçus spécifiquement pour évaluer tous les aspects de la durabilité énergétique. Ces indices ne sont pas conçus dans une perception holistique de la réalité du système énergétique et sont à grande distance de viser une évaluation intégrée de la durabilité énergétique. Ils ne sont pas complets et présentent certaines limites incommodantes. Ainsi, notre objectif est de proposer un nouvel indice plus amélioré et plus complet que ceux déjà existants. La mise au point d'outils permettant de surveiller et de rendre compte des progrès accomplis par les pays en vue d'un système énergétique durable est donc essentielle.

Les indices composites synthétisent numériquement les conditions de durabilité ; environnementales, sociales et économiques d'un pays. Ils sont des outils pratiques pour l'évaluation de la durabilité énergétique nationale. La mise au point de mesures quantitatives peut aider à clarifier et à affiner les concepts liés à la durabilité, à améliorer notre compréhension des relations complexes entre les composantes de la durabilité de manière pratique et à promouvoir ainsi la science et la pratique du DD.

Leur construction (IC) suit un processus en plusieurs étapes dans lesquelles plusieurs choix de méthodes et de démarches sont possibles.

La définition des variables pertinentes devait orienter la mobilisation des données statistiques. Rappelons-nous que l'objectif et le sens du

concept de durabilité sont de faire en sorte que les choix souhaitables (capacité, progrès…) de la société, au moins, ne diminueront pas avec le temps, et qu'un niveau minimum donné de sortie désirable (satisfaction, consommation, bien-être…) est toujours obtenu. Dans le domaine de l'énergie, la durabilité consiste à garantir une capacité de production d'énergie inaltérable tout en assurant un certain niveau du progrès permanent.

2. Méthodes et Matériels :

Aujourd'hui, il n'existe pas de règle standard ou consensuelle pour la construction d'indices composite (IC) dans le domaine de la durabilité. Ainsi, la première étape de la construction de l'indice est de distinguer des méthodes significatives et adéquates aux principes d'évaluation de durabilité énergétique. L'indice de durabilité du système énergétique (IDSE) est un indice composite qui se base sur le cadre conceptuel de l'économie de l'environnement développé par les néoclassiques et qui préconise l'approche de durabilité faible. Ainsi les niveaux de durabilité qui résulteront vont évidemment être intimement liés la position anthropocentrique de modèle conceptuel de durabilité faible, notamment en ce qui concerne la forte compensation entre les dimensions de durabilité ; la substituabilité et le volume agrégé de capital.

Dans la chaîne énergétique, des substitutions et des modifications peuvent se produire et le système énergétique peut changer avec le temps pour refléter les progrès des besoins des générations. La condition est que les générations futures ne devraient pas avoir moins d'options (énergétique ou non) que les présentes.

Ces progrès et ces conditions énergétiques pour un développement énergétique durable doivent être représentés dans un système d'indicateurs représentatif des performances énergétiques de chaque pays. Le choix de ces indicateurs permettra d'identifier les éléments clés du système énergétique et de définir des indicateurs associés à la durabilité énergétique.Proposer une liste d'indicateur de durabilité énergétique revient à donner un portrait objectif et global de concept du développement durable appliqué dans le domaine énergétique. Un indice

composite est une représentation imagée simplifiée de la réalité d'un pays donnée.

L'IDSE consiste alors à classer les différents systèmes énergétiques dans le monde sur la base d'une approche multicritères par agrégation des différents objectifs, le tout en cherchant de faire ressortir le pays qui s'approche le plus de l'objectif de durabilité énergétique recherchée que les autres pays.

L'objectif de l'IDSE est de mesurer la durabilité énergétique pour un pays donné. Il est censé mesurer les performances d'un pays en matière de durabilité énergétique et surtout d'en faciliter la comparaison internationale et, si possible, d'anticiper les conditions et les tendances futures des progrès énergétiques durables.

Selon (ONU, 2015), ces objectifs pour un développement énergétique durable peuvent être résumés et regroupés en 5 objectifs génériques :

1. Réduire l'impact sur l'environnement,
2. Accroître l'utilisation de sources d'énergie propre,
3. Accroître l'efficacité énergétique,
4. Garantir l'accès à l'énergie,
5. Encourager la planification de la durabilité énergétique.

Pour l'IDSE, la sélection des critères et des objectifs de durabilité énergétique est représentée sous forme d'arborescence (voir le tableau 1). Le concept de durabilité énergétique constituant le tronc de l'arbre et chacune de ses trois dimensions est représentée par une branche, elle-même pouvant se décomposer en sous-branches représentatives d'objectifs spécifiques à atteindre pour renforcer cette durabilité énergétique. Ces objectifs spécifiques finiront par les feuilles représentant les sous objectifs directement représentés par les indicateurs de durabilité énergétique.

Un ensemble d'objectifs à atteindre ou de critères à prendre en compte (par exemple, la sobriété énergétique, limiter le réchauffement climatique, équité énergétique, etc.); et un ensemble fini de moyens alternatifs pour atteindre l'évaluation des systèmes énergétiques et déceler les niveaux de leur durabilité.

Dans ce présent article, l'intérêt est orienté vers l'utilisation de données des rapports annuels publiés par des organisations

internationales telles que : AIE, AIEA, Banque Mondiale, BP. Ces rapports annuels de sources fiables sont excellents pour un indice temporel, comme dans le cas de l'IDSE. Ainsi, les scores et les rangs des pays seront mesurés annuellement afin d'apprécier les évolutions dans le temps de chaque pays du monde.

Les indicateurs sélectionnés sont des indicateurs dont les données sont publiées dans les rapports annuels des organisations internationales citées précédemment. Ainsi, la sélection des indicateurs suit une approche bottom-up ; la disponibilité et la fiabilité des données limiteront et détermineront le choix d'indicateurs.

Ces différentes données sont normalisées par la méthode Min-Max. Une méthode largement utilisée, ce qui nous permettra de comparer les résultats obtenus par l'IDSE aux autres indices composites de durabilité énergétique déjà existants.

Tableau N°01: IDSE, structure et pondération par arborescence égale
(Les chiffres entre parenthèses représentent la pondération des sous-indicateurs)

Dimension	**Thème**	**Sous-thème**	**Indicateur**	**Source**	**Poids Wi**
Économique (1/3)	Modes d'utilisation et de production (**1/6**)	Utilisation globale (**1/24**)	Énergie par habitant	AIE	1/24
		Productivité globale (**1/24**)	Énergie par unité de PIB	AIE	1/24
		Efficacité d'approvisionnement (**1/24**)	Pertes d'électricité	BP	1/24
		Production (**1/24**)	Rapport réserves/production des fossiles	BP*	1/48
			Combustibles renouvelables /production totale	BM	1/48
	Sécurité D'approvisionnement (**1/6**)	Importation (**1/6**)	Dépendance nette aux importations	BM	1/6
Environnementale (1/3)	Atmosphère (**1/6**)	Changement climatique (**1/12**)	Émissions de GES par habitant	AIE	1/24
			Émissions de GES par PIB	AIE	1/24
		Qualité de l'air (**1/12**)	Pollution atmosphérique aux	BM	1/1

			particules fines		2
	Énergie très polluante (**1/6)**	Consommation du charbon (**1/6)**	Quantité du charbon consommée	BP	1/6
Sociale (1/3)	Équité (**1/6)**	Accessibilité physique (**1/18)**	Part des ménages sans électricité ou énergie commerciale	BM	1/12
		Accessibilité économique (**1/18)**	Revenu des ménages consacré à l'énergie	AIE	1/12
	Promotion des ENR (**1/6)**	Consommation d'énergies renouvelables (**1/6)**	Part des ENR dans consommation totale d'énergie	BM	1/6

Source :(Abbas, 2021, p. 294).

Les données d'indicateurs simples sont agrégées en optant pour la méthode de pondération égale selon l'arborescence d'IC, c'est-à-dire, selon la disposition dont les indicateurs sont répartis entre les dimensions et les catégories. Une pondération égale basée sur un processus de pondération en cascade des indicateurs selon l'arborescence respective dans l'indice, décrite précédemment. Ainsi, chaque indicateur simple se voit attribuer un coefficient de pondération en fonction de sa position dans l'arborescence du système d'indicateurs de l'IDSE présentée dans le tableau.

En se basant toujours sur l'approche de durabilité faible, l'IDSE mesurera les performances énergétiques d'un pays en privilégiant l'agrégation arithmétique des données d'indicateurs secondaires relatifs à chacun des critères de durabilité énergétique en indice unique par système énergétique comme le montre l'équation (1).

$$\mathrm{IDSE}_p = \sum_i^n W_i I_{ip} \rightarrow 0 < I_{iP} < 1, W_i > 0 \; et \sum W_i = 1 \qquad (1)$$

Par l'agrégation, les indicateurs composites (IC) tentent de rendre compte par un chiffre unique des performances économiques, sociales et environnementales d'un pays en agrégeant des données hétérogènes.

Un classement international des différents systèmes énergétiques sera rendu possible afin d'identifier ceux qui satisfont au mieux les exigences requises en termes du DD. L'IDSE permettra d'examiner les performances des différents pays en termes de durabilité énergétique.

L'IDSE peut être utilisé comme un outil dans différents domaines :

- Usage Scientifique ; vise à évaluer le niveau de durabilité énergétique des pays et d'en mesurer les progrès accomplis,

- Usage Politique ; identifier les priorités de la politique énergétique et mesurer ses performances,
- Usage Sociétale ; faciliter la communication et inciter à l'action pour une durabilité énergétique,
- Multiple ; faciliter la comparaison de durabilité des systèmes énergétiques des pays.

3. Analyse des résultats

Après la collecte des données pour chaque indicateur sélectionné et pour chacun des onze pays méditerranéens et les calculs, les résultats obtenus sont simples et facilitent de suivre les tendances de durabilité énergétique dans le temps et dans l'espace. Une fois les calculs des niveaux de durabilité énergétique effectués et les classements des pays établis en fonction de ces scores, les informations contenues dans la base de données (matrices de données) seront rendues claires. Une seule donnée mesurant le niveau de durabilité énergétique. En effet, il serait facile d'avoir une idée à la fois simple et directe sur l'évaluation et l'évolution de la durabilité du système énergétique pour les 11 pays de bassin méditerranéen.

Comme le montre la figure 1, les résultats obtenus par l'IDSE rendent explicites les niveaux de durabilité en méditerranée puisque les performances énergétiques de chaque pays sont représentées par un seul chiffre significatif.

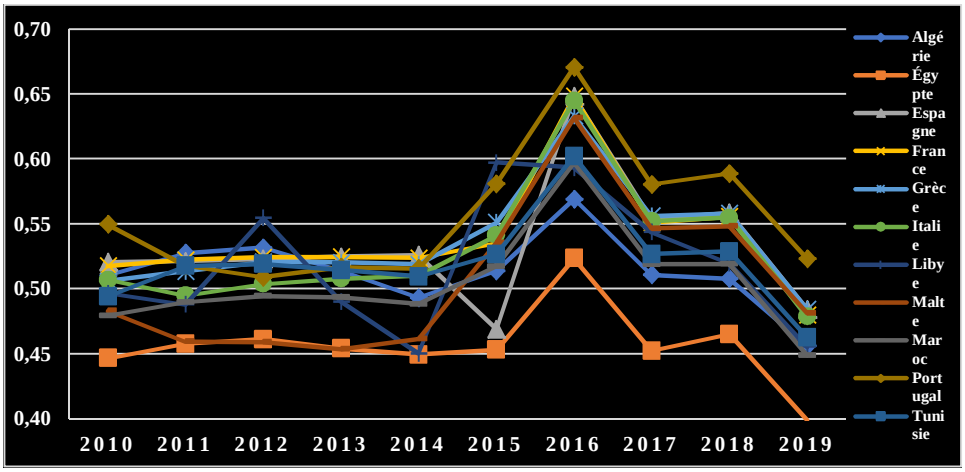
Les pays européens de la rive nord-méditerranéenne occupent les premières places de classement avec des niveaux de durabilité énergétiques supérieurs à ceux de l'Afrique du Nord, notamment à partir 2014. Les pays de l'Afrique du Nord obtiennent des scores légèrement supérieurs à la moyenne (0,5) sauf pour l'Égypte qui présente de faibles performances puisque son score moyen est de 0,46 durant la période. Malte, en tant que petite ile, est désavantagée par l'absence de production d'énergie locale, notamment en énergie non renouvelable, ce qui réduit la consommation d'énergie par habitant.

La figure 1 montre une sorte du conglomérat. Globalement, il n y'a pas de fortes disparités entre les onze pays du bassin méditerranéen. En effet, les niveaux de durabilité sont relativement proches. Les niveaux de

durabilité énergétiques de l'échantillon varient dans une fourchette à amplitude de 0,2 seulement, dans l'intervalle [0,45, 0,65].

Ce constat nous laisse avancer que, globalement, en plus de partager le même espace géographique, les pays méditerranéens partagent beaucoup de points communs dans le domaine énergétique. Cela ne veut pas dire que ces pays ont des systèmes énergétiques identiques, mais seulement que les pays partagent certaines caractéristiques économique, sociales et environnementales. Au niveau des indicateurs simples, les données montrent qu'il y a énormément de différences, même des disparités dans certains cas, entre les pays de l'échantillon notamment en ce qui concerne les réserves et les importations d'énergie, la consommation d'énergie par habitant et la pollution urbaine. Chaque pays a ses propres points forts, ses points de faiblisse en fonction de ses capacités et selon les priorités de sa politique énergétique. Suite à l'effet compensatoire de l'agrégation arithmétique, les niveaux de durabilité énergétique calculés par l'IDSE tiennent compte que de la tendance centrale des données d'indicateurs simples. Le principe de l'indice composite est de tracer la tendance centrale des performances énergétiques variées dans chaque indicateur pour donner une idée simple et explicite de la voie de durabilité.

Figure N°01 : Évolution des niveaux de durabilité énergétiques en méditerranée 2010-2019



Source: Réalisé par les auteurs selon les résultats de calculs

En suivant l'évolution des niveaux de durabilité énergétique de la région, deux périodes se distinguent facilement.

Durant les cinq premières années de l'étude (2010-2014), les niveaux de durabilité énergétique sont relativement stables pour tout l'échantillon de pays. De faibles variations, il n'y a que la Libye qui enregistre de fortes variations à la hausse et à baisse de son niveau de durabilité énergétique. Ces variations peuvent être expliquées par la fragilité politique et sécuritaire de la Lybie contrairement aux autres pays de la région.

Après l'année 2014, la situation se métamorphose complètement. Nous enregistrons de fortes variations à la hausse puis une forte tendance à la baisse à partir de 2016 jusqu'à 2019. Cette baisse, tellement forte au point qu'à la fin de la période en 2019, tous les pays retrouvent les niveaux de durabilité de départ en 2010, même légèrement inférieurs. Durand la décennie 2010, la durabilité énergétique ne s'améliore pas en méditerranée. Les tendances individuelles des pays suivent la même orientation durant la période, chaque pays évolue parallèlement à l'évolution des autres pays. Au fil des années 2010, les niveaux de durabilité énergétiques augmentent ensemble et baissent ensemble. Une forte corrélation dans l'évolution historique des niveaux de durabilité des pays méditerranéens.

Cette évolution désordonnée à partir de 2014 peut être expliquée par deux facteurs majeurs ; les prix de l'énergie et la croissance économique mondiale. En partie, elle peut être expliquée par la récession économique mondiale brutale qui a commencé au milieu de 2014 et qui a duré jusqu'à la moitié de 2016 (voir la figure 2). Rappelons-nous que la période 2010-2014 correspond à la période de reprise économique qui a suivi la crise de 2008. Cette récession économique qui a commencé au milieu de 2014 a eu un impact dévastateur sur les prix mondiaux de l'énergie suite à la baisse de la demande. À partir de milieu de l'année 2014, le marché mondial entre dans une tendance à baisse de la demande énergétique due à la baisse de la consommation de l'énergie dans l'industrie et les ménages ce qui a fait baisser les prix au-dessous de 30 dollars le baril. C'est la période durant laquelle l'Algérie a adopté une politique d'austérité budgétaire stricte. Cette baisse des prix de l'énergie est accentuée par l'augmentation de la production et des exportations américaines en gaz de schiste.

Figure N°02 : Évolution de prix de baril de pétrole en dollar US



Source : https://prixdubaril.com/

La baisse des prix de l'énergie a un impact négatif sur les pays exportateurs de l'énergie de la rive sud de la méditerranée, Algérie, Lybie et Égypte. La grande partie leurs revenus sont issus de l'exploitation et l'exportation de l'énergie fossile. Ainsi, la baisse de la demande mondiale en énergie réduit leurs revenus et cela aura un effet direct sur la situation économique et sociale de ces pays. Sachant que la baisse conséquente de prix de l'énergie a des impacts majeurs sur la durabilité. Elle

s'accompagne souvent par des comportements gaspilleurs d'énergie et par des baisses de production et consommation d'énergie renouvelable ce qui aggrave les niveaux de pollution liée à l'énergie. La baisse de prix de l'énergie augmente aussi l'accès financier des ménages à l'énergie. Ainsi, indirectement et selon les circonstances des pays, leurs niveaux de durabilité énergétique changent en conséquence.

La décroissance économique a le même effet sur les pays de la rive nord de la méditerranée. La décroissance économique réduit les revenus et créer des situations de ''précarité'' énergétique. La décroissance ralentit les ambitions de la transition énergétique durable en diminuant les mesures incitatives à l'efficacité énergétique et en abandonnant les mesures de dépollution.

Rappelant qu'après les deux chocs pétroliers de 1973 et 1979 et l'envolée du prix du baril, la surproduction de pétrole due au ralentissement de l'économie a entrainé une baisse brutale du prix du brut dans la première moitié des années 1980, c'est le contre-choc pétrolier. Cette période a vu le prix du baril de pétrole atteindre un minimum de 10 dollars en 1986 durant laquelle les pays occidentaux ont abandonné les projets de promotion des énergies renouvelables et ont mis fin à la sensibilisation de l'opinion publique aux économies d'énergie.

Ainsi, nous pouvons affirmer que la durabilité énergétique à de forte corrélation avec les niveaux de croissance économique et une forte corrélation inversée avec les prix de l'énergie. Cela est une évidence, puisque la récession économique réduit, à la fois, les performances des pays dans les deux dimensions économique et sociale. La baisse des prix de l'énergie réduit davantage les performances des pays de la rive sud-méditerranéenne exportateurs d'énergie comme l'Algérie, la Lybie et l'Égypte.

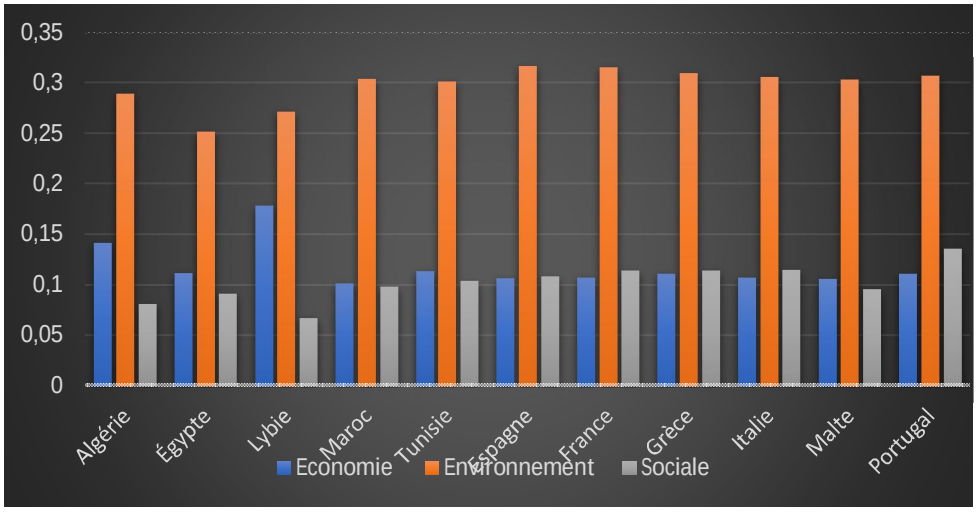
La rive nord de la méditerranée, importatrice nette d'énergie fossile, présente des performances très élevées par rapport à la rive sud de la méditerranée, exportatrice nette d'énergie fossile. Une façon de rappeler que la durabilité énergétique, multidimensionnelle et multicritère, ne peut être assurée ou consolidée uniquement par la présence de réserves locales remarquables en énergies fossiles. La tendance générale, durant les dix

années d'étude, est que les pays de la rive nord méditerranéenne présentent de légères tendances à la hausse des scores de durabilité énergétique, contrairement aux pays de la rive sud, où la tendance est légèrement à la baisse, notamment pour l'Égypte.

Il est clair que le système énergétique algérien se montre partiellement fragile puisqu'il est moins performant que ceux des pays de la région, Maroc, Tunisie et Libye. L'Algérie se voit défavoriser par l'inexistence de production et de consommation d'énergies renouvelables sur son territoire. L'Algérie est aussi pénalisée par l'importance des pertes en électricité. Contrairement aux idées reçues, l'Algérie enregistre un faible accès financier des ménages à l'électricité commerciale (SOC2).

Globalement, la rive nord de la méditerranée présente des systèmes énergétiques relativement plus durables que ceux de la rive sud. Si nous concentrons sur les performances en fonction des dimensions de durabilité énergétique, nous pouvons voir que les pays méditerranéens partagent les mêmes performances dimensionnelles comme le montre la figure 3.

Figure N°03 : Comparaison des dimensions énergétiques des pays méditerranéens 2010-2019



Source : Réalisé par les auteurs selon les résultats de calculs

Pour tous les pays de l'échantillon, la dimension environnementale représente de loin la dimension la plus performante relativement aux dimensions économique et sociale. Un résultat qui témoigne du grand déséquilibre entre les trois dimensions de durabilité énergétique.

Comparativement aux pays de la rive sud-méditerranéenne, les pays de la rive nord présentent des performances élevées dans les trois dimensions de la durabilité énergétique à quelque exception dans la dimension économique. En effet, les pays exportateurs d'énergie, Algérie, Égypte et Lybie présentent des performances supérieures aux autres pays de l'échantillon dans la dimension économique. Cela peut être expliqué par la très forte sécurité énergétique et le niveau très abordable des prix nationaux d'énergie qui facilitent l'accès des ménages et des entreprises à l'énergie.

4. Conclusion:

Nous pouvons conclure que l'IDSE peut être utilisé comme un outil efficace pour une comparaison ordinale (classement) des performances en matière de durabilité énergétique des pays. Dans certaines mesures, l'IDSE peut représenter un mécanisme de surveillance national qui souligne les forces et les faiblesses d'un pays en matière de durabilité énergétique.

L'IDSE révèle la durabilité du système énergétique et peut apporter des solutions pour accroître la durabilité énergétique d'un pays en améliorant les indicateurs d'impact positif et en atténuant les indicateurs d'impact négatif. Le niveau de la durabilité énergétique et l'importance de celle-ci ne sont pas identiques pour chaque pays. À cet égard, construire les indices composites de durabilité est une nécessité, premièrement, pour atteindre cette durabilité et, deuxièmement, pour comparer les performances de chaque pays dans ce domaine. En outre, la construction d'IC efficace est nécessaire pour inciter les pays à améliorer et à renforcer les conditions de durabilité énergétique.

Les pays méditerranéens présentent une certaine particularité en matière de durabilité énergétique. Durant la période 2010-2019, une forte corrélation entre les niveaux de durabilité existe. Les pays de l'échantillon partagent beaucoup de points communs au point que l'évolution de leurs niveaux de durabilité suit la même tendance à la hausse qu'à la baisse. Les pays de la rive nord montrent des niveaux de durabilité énergétique supérieurs à ceux des pays de la rive sud.

Une certaine corrélation existe entre le niveau de durabilité énergétique avec le niveau de croissance économique mondiale. Nous

avons aussi constaté une forte corrélation inversée avec les prix de l'énergie fossile

5. Liste Bibliographique:

Abbas, H. (2018). Paradigme du progrès : De la croissance économique audéveloppement durable. *revue les cahiers du POIDEX, N06*(V10). Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/7/2/70880

Abbas, H. (2021). *La problématique énergétique à l'ère du développement durable : Essai de construction d'un Indice de Durabilité du Système Énergétique.* Sétif,: Université Ferhat ABBAS de Sétif. Algérie, Récupéré sur http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3784

Angus, M.-S., Pope, J., Bond, A., & Retief, F. (2014). Towards a follow-up to the sustainability assessment. *Review of the environmental impact assessment, N45*, pp. 38-45.

Banque mondiale. (2023). *Les données ouvertes de la Banque mondiale.* Récupéré sur https://donnees.banquemondiale.org/

BP. (2020). Statistical Review of World Energy. *69th edition*.

Cardebat, J.-M., & Sionneau, B. (2012). Quelle évaluation de la durabilité des territoires : enjeux et pistes de proposition. *Marché et organisations, N16*(V2), pp. 21-52.

Dinçer, I., & Acar, C. (2015). A review on clean energy solutions for better sustainability. *International Journal of Energy Research, N39*(V5), pp. 585-606.

Dinçer, I., & Acar, C. (2017). Intelligent energy systems for a sustainable future. *Energie Appliquée, 194*, pp. 225-235.

Nations Unies. (2002). *Rapport du Sommet mondial pour le développement durable* . La 9e session de la Commission du développement durable (CDD-9), ONU, Johannesburg.

Ness, B., Urbel-Piirsalu, E., Anderberg, S., & Olsson, L. (2007). Categorization of tools for sustainability assessment. *Ecological Economics, N60*, pp. 498-508.

ONU. (2015). Agenda for Sustainable Development. *Transforming Our World: The 2030*. NU.

Pope, J., Bond, A. H., & Angus, M.-S. (2017). Reconceptualising sustainability assessment. *Environmental Impact Assessment Review, N62*, pp. 205-215.

The International Energy Agency (IEA). (2022). Key world energy statistics.

Verheem, R. (2002). Recommendations for Sustainability Assessment in the Netherlands, Environmental Impact Assessment in the Netherlands. *Views of the Commission on the Environmental Impact Assessment,*.

Endogénéisation de la croissance économique en Algérie : proposition d'un schéma de diversification des recettes publiques hors hydrocarbure.

توطين النمو الاقتصادي في الجزائر: نموذج لتنويع الإيرادات العامة خارج المحروقات

KACI Said *

[1]Docteur en SciencesEconomiques. Département des scienceséconomiques. LaboratoireEconomie et Développement. Université de Bejaia (Algérie), said.kaci@univ-bejaia.dz

Résumé : *Depuis son indépendance, l'activité économique en Algérie est fortement tributaire au secteur des hydrocarbures qui constitue aussi la source principale du budget de l'Etat. Dans ces conditions l'économie présente une forte vulnérabilité aux chocs externe d'où la nécessité de restructurer l'économie du pays en vue d'une croissance endogène et soutenable. Ce travail décrit, dans ce sens, une dynamique simple de croissance endogène qui transforme la structure de l'économie et réduit sa vulnérabilité grâce à une hypothèse de substituabilité d'un capital physique dit importé par un capital physique dit domestique issu de l'élargissement de l'assiette fiscale. Dans ce sens, quelques pistes de politique économique sont présentées afin de soutenir le progrès technique voir la croissance à long terme.*

Mots clés: *Assiette fiscale, politique budgétaire, croissance économique, rente pétrolière, vulnérabilité de l'économie.*

Codes JEL:*H60, E6, O47*

الملخص:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على قطاع المحروقات والذي يعتبر ايضا المصدر الرئيسي لميزانية الدولة, وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري ذو حساسية عالية اتجاه العوامل الخارجية, كل هذه العوامل تفرض على الدولة اعادة هيكلة اقتصادها من اجل تحقيق نمو داخلي على المدى الطويل, في هذا الاطار يصف هذا المقال نموذجا بسيطا لديناميكية نمو داخلي والذي يغير هيكلة الاقتصاد الجزائري و يقلص من حساسيته اتجاه العوامل الخارجية وذلك من خلال وضع فرضية استبدال راس المال المادي الخارجي براس المادي الداخلي, وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي, وفي هذا الصدد يقدم هذا المقال بعض الاقتراحات حول تطبيق سياسة حكومية راشدة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري,

الكلمات المفتاحية: الوعاء الضريبي، النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، الريع البترولي، قابلية التأثر للعوامل الخارجية.

تصنيف JEL: H60, E6, O47

Introduction:

Au lendemain de son indépendance, l'Etat algérien a opté pour un interventionnisme public considérable. En effet, la mise en place de lapolitique d'industrie industrialisantes a nécessité un effort d'accumulation du capital et une maitrise administrative et organisationnelle, deux conditions soutenues par l'évolution positive des dépenses publiques d'investissement et de fonctionnement durant la décennie 1970. L'effort des dépenses engagé par les pouvoirs publics au long de cette période s'est accompli dans une aisance financière encourageante suite à l'évolution positive des recettes publiques. Une évolution issue essentiellement des deux booms pétroliers (1974 et 1979). Cette dynamique n'a pas pu être prolongée au-delà du milieu des années 80. La chute des recettes publiques provoquée par le contre choc pétrolier de 1986 a remis en question la capacité de l'Etat à poursuivre son modèle de développement ; une incapacité traduite par le quasi-arrêt des projets d'investissement public causant la chute des taux de croissance et la montée du chômage, sur le plan financier cette crise s'est traduite par l'accumulation des déficits budgétaires causant l'amplification de la dette publique intérieure et extérieure. A la fin des années 80 et au début des années 90, l'Etat n'a pas eu le choix que d'engager la mise en place d'un plan d'ajustement structurel comprenant un ensemble de réformes sur le plan économique et social afin de sortir de la crise. Sur le plan économique, le PAS représente l'élément déclencheur du processus de transition vers l'économie de marché. Suite à ce programme, la stabilité des principaux indicateurs macroéconomiques notamment ceux des finances publiques est rattrapée. En plus, l'Etat a vu son rôle réorienté de l'investissement direct dans les entreprises publiques vers l'investissement en infrastructures et en capital humain.

La stabilité du solde budgétaire retrouvée par la mise en place du PAS a été renforcée par l'essor des recettes publiques à partir des années 2000, dû essentiellement à l'affermissement des entrées issues de la fiscalité pétrolière. En effet, l'Etat a profité du renforcement de ses finances publiques pour stimuler l'activité économique à travers la mise en place des programmes de relance et de soutien à la croissance. En effet, la

dynamique économique en Algérie a toujours été dépendante de la solidité économique de l'Etat qui dépend, à son tour, de l'évolution des prix des hydrocarbures.

Ainsi, face à cette dépendance et à cette vulnérabilité, la question de la mise en place d'une croissance économique endogène et soutenable est fondamentalement posée. En vue de cet objectif, cet article se base sur l'hypothèse que l'amélioration soutenable du progrès technique permet de consolider la structure financière de l'Etat, à son tour, la stabilité financière publique renforce les capacités de l'Etat à mettre en place des politiques économiques appropriés en vue d'une croissance soutenable à long terme.

L'article est structuré de la manière suivante : La première section mis le point sur la dépendance de l'économie nationale vis-à-vis du secteur des hydrocarbures. La deuxième section présente une description formalisée de la croissance à la néoclassique pour une économie ouverte exportant deux biens, un bien échangeable qui permet un financement interne de l'investissement et un bien primaire (hydrocarbure) qui indique un financement exogène de l'investissement. Les équations formulées décrivent une dynamique de remplacement du capital exogène par un capital endogène via l'élargissement de l'assiette fiscale.

Section 1 : la dépendance de l'économie en Algérie vis-à-vis des hydrocarbures

La structure de l'économie en Algérie présente une forte dépendance au secteur des hydrocarbures. Le secteur forme la moitié du PIB, 75% du budget de l'Etat et plus de 97% des exportations (AINAS Y et Al 2012, PP 70-71). Ce qui fait que le modèle de croissance du pays est très tributaire au prix de pétrole, et ses fluctuations affectent sévèrement le produit par tête. D'ailleurs, l'Algérie se trouve parmi les 10 pays au monde qui présentent l'indice de Herfindahl les plus élevés (Hausmann et al 2010, P 65).

Il existe une forte concordance entre l'évolution du prix de pétrole et l'évolution du PIB par habitant. En effet, dans les années 90 le PIB par tête a une moyenne de 1700,8 dollars courant qui correspond à un prix de baril de Brent qui n'a pas excédé à 23 dollars. A partir de 2000, le PIB par

habitant progresse suite à l'affermissement des prix de pétrole, cette évolution est interrompue suite à la crise financière mondiale qui a revu à la baisse le prix du *Saharan Blend*. Puis, la progression du PIB par tête reprend à partir de 2009 suite au redressement du prix de pétrole pour se détériorer à partir de la fin de l'année 2014 suite à un retour à la baisse de prix des hydrocarbures. A cet effet, la dépendance de revenu en Algérie est flagrante par rapport aux hydrocarbures. Puis une forte baisse de revenu est enregistré au moment de la crise sanitaire mondiale qui affecté sévèrement les prix de pétrole. Ensuite, suite à la reprise de l'activité mondiale post-Covid 19 et au déclenchement de la guerre Russo-Ukrainienne les prix de pétrole se sont envolés ce qui a induit une amélioration du revenu.

Tableau 1: l'évolution de la structure des recettes publiques en Algérie (en % des recettes publiques totales)

	Recettesfiscales		Recettesordinaires
	Fiscalitépétrolière	Fiscalité non pétrolière	
1970-1979	44,1	47,92	7,98
1980-1985	52,9	40,2	6,9
1986-1993	43,11	49,04	7,85
1994-1999	55,89	36,06	8,05
2000-2020	58,1	35,7	6,2

Sources : construit à partir des données de l'ONS.

L'architecture financière des ressources de l'Etat a préservé relativement le même paysage durant les différentes phases d'évolution de l'économie. Les recettes fiscales (RF) représentent au moyenne 92,6% des ressources de l'Etat, dont 50,82% appartiennent à la fiscalité pétrolière (FP). Au moment où les recettes hors fiscalité (RO) représentent une moyenne de 7,4% de ces ressources.

En effet, le régime d'imposition sur les hydrocarbures en Algérie permet à l'Etat de s'approprier plus de 64% de ses recettes d'exportation. Un tel régime, comme le souligne Àlvarez (2010), rend l'Etat très dépendant de la rente pétrolière (Àlvarez, 2010, P6344). Afin de réduire cette sensibilité à la rente, l'Etat Algérien, et à partir de 2001, a opté pour la constitution

d'un fond de régulation des recettes. En période d'aisance, ce fond reçoit les recettes excédentaires dégagées par l'écart entre le prix de référence national du pétrole et son prix effectif sur le marché international. De ce fait, en période de crise, ce fond permet d'absorber les déficits budgétaires creusés. Depuis sa création et jusqu'à 2006, ce fond a servi d'une caisse de payement par anticipation de la dette publique. Cependant, à partir de la dite date, il a été utilisé essentiellement pour atténuer le déficit budgétaire, un déficit accumulé suite à la chute des recettes pétrolières causée par la crise mondiale de 2007. Par ailleurs, le pays a pu constituer un stock de réserves de change en devises durant ces dernières années. Sa valeur est passée de 35 milliards de dollars en 2004 à plus de 190 milliards de dollars en 2012. De même que FRR, ce stock de devises sert de garant sur la solvabilité de l'Etat. De telles précautions ont permis à l'Etat de réduire l'effet des fluctuations qui peuvent affecter ses capacités de financement des dépenses publiques et cela à court et à moyen terme. Cependant, à long terme, la vulnérabilité des recettes budgétaires persiste toujours et nécessite un plan de restructuration des finances publiques qui s'étale sur le long terme.

Cette structure montre une forte vulnérabilité à cause du poids remarquablement important de la rente pétrolière dans les entrées financières de l'Etat. En effet, la forte dépendance des ressources de l'Etat vis-à-vis de la fiscalité pétrolière et la tendance très fluctuante des prix des hydrocarbures sur le marché mondial attribuent un schéma de financement à la fois exogène et fragile aux dépenses publiques.

Dans ces conditions, le souci de la vulnérabilité de l'économie nationale se pose sévèrement. En effet, l'économie nationale est susceptible de subir des chocs brusques à cause des fluctuations non anticipées des prix des hydrocarbures. Dans ce cas, la mise en place d'une dynamique de croissance soutenable et endogène doit passer par la restructuration de l'économie nationale. L'effort de diversification de l'économie doit se baser sur la promotion du progrès technique.

Section 2 : formalisation de la dynamique de croissance endogène

Cette section décrit une dynamique simple de croissance endogène à l'issu d'un effort en termes de dépenses publiques. La dynamique endogène décrite est érigée d'un processus d'accumulation du capital dit « noyau du capital public productif » qui comprend l'investissement en capital humain, l'investissement en capital technologique et l'investissement en capital d'infrastructure, ce processus d'accumulation transforme la structure de l'économie, à long terme, et réduit sa vulnérabilité grâce à une hypothèse de substituabilité d'un capital physique dit importé par un capital physique dit domestique.

Cette formalisation comprend deux catégories de dépenses publiques (G); les dépenses publiques d'investissement (G_I) et les dépenses publiques de fonctionnement (G_F). La première est représentée par le noyau des dépenses publiques productives qui, en se référant aux travaux pionniers de la théorie de la croissance endogène (Romer (1986, 1990), Lucas (1988) et Barro (1990)), est constitué par l'investissement en capital technologique, l'investissement en capital humain et l'investissement en infrastructure. Ce capital public productif, à côté de l'investissement physique et de travail, est intégré comme un argument intrant dans la fonction de production agrégée représentative de l'économie. La seconde, à côté de la consommation des ménages, est intégrée dans la fonction d'utilité agrégée des agents économiques.

2.1 La fonctiond'utilité

Les agents économiques maximisent leurs utilités sur un horizon de temps écarté, la fonction d'utilité à maximiser est donnée en (1) avec C la consommation des ménages et P est le taux d'escompte inter-temporel.

$MAX \int_0^{\infty} U(C)e^{-pt}\,dt$(1)

En normalisant le nombre de consommateur à 1, la fonction d'utilité instantanée est représentée comme suit :

$U(C) = \frac{C^{1-\delta}-1}{1-\delta}$ (2)

δest l'élasticité de substitution inter-temporelle, supposée constante.$\delta > 0\ et \delta \neq 1$

On suppose que la population correspond aux nombre des ménages. Les dépenses publiques de fonctionnement (DPF) peuvent constituées un argument intrant dans la fonction d'utilité des ménages, vu leur effet déterminant et significatif sur la trajectoire optimal de la consommation (Kaci et Achouche 2015, pp 12-13). La fonction d'utilité U sous une forme discrétisé telle qu'elle est présentée dans Herrera (1998) est donnée comme suit :

$$U_t \sum_{t=0}^{T} N_t \frac{\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_F}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\delta} - 1}{1-\delta} \frac{1}{(1+P)^t} \qquad (3)$$

N : représente le nombre des ménages.

Avec $0<\beta<1$. Avec le respect des conditions d'Inada

$\lim_{\infty} U' = 0 \text{et} \lim_{0} U' = \infty$

Sous la contrainte budgétaire à la Herrera (1998) suivante :

$$S_{t-1} - S_t = rS_t + R_{Gt} - C_t \qquad (4)$$

S est le stock d'actif des agents économiques avec un taux d'intérêt égal à r. R_{Gt} est le revenu courant.

Ce revenu est supposé être généré par l'exportation de deux biens :

- Un bien non échangeable (primaire) (W) dont le coût de production est supposé négligeable et le revenu d'exportation est exogène. Une partie de ce revenu finance les dépenses publiques de fonctionnement (φW) et une autre partie est destinée au financement de l'investissement public productif (θW). La répartition de la rente entre les dépenses de fonctionnement et d'investissement est issue d'un arbitrage intra-budgétaire qui dépend des objectifs de la politique économique.
- Un bien échangeable dont la production nécessite l'usage de trois facteurs de productions ; le travail, le capital et le progrès technique. Le revenu d'exportation (R_p) de ce bien est endogène.

En raison de la domination des dépenses publiques courantes par des dépenses de salaires et de transferts sociaux, et l'existence d'une complémentarité à long terme entre ces dépenses courantes et la consommation des ménages, (φW) est intégrée dans la contrainte budgétaire des ménages.

$$R_{Gt} = R_{pt} + \varphi W \qquad (5)$$

En remplaçant (5) dans (4), on obtient :

$$S_{t-1} - S_t = rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t \quad (6)$$

La maximisation de ce programme de consommateur passe par la définition du Hamiltonien (7) où le ménage représentatif doit résoudre un programme d'optimisation dynamique en maximisant sa consommation sur un intervalle de temps continu :

$$H(c, \gamma, t) = U(c) + \gamma_{t+1}[rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t] \quad (7)$$

$$H = N_t \frac{\left[\left(\frac{C_t}{N_t}\right)^{\beta}\left(\frac{G_F}{N_t}\right)^{1-\beta}\right]^{1-\delta} - 1}{1-\delta} + \gamma_{t+1}[rS_t + R_{pt} + \varphi W - C_t] \quad (8)$$

A l'optimum, la dérivée du Hamiltonien par rapport à la consommation est nulle.

Avec$\gamma_t/\gamma_{t+1} = 1 + r + \varphi$. γ est un multiplicateur.

L'équation (9) représente le taux de croissance de la consommation qui correspond à l'état régulier, écrit comme Herrera (1998) sous forme d'une solution de la règle de Keynes-Ramsey :

$$\frac{\dot{C}}{C} = (1 + n_t)\left[\left(\frac{1+r_t+\varphi}{1+P}\right)\left(\frac{(G_{Ft}/N_t)}{(G_{Ft-1)}/N_{t-1}}\right)^{(1-\beta)(1-\delta)}\right]^{1/(1-\beta)(1-\delta)} \quad (9)$$

Avec $n_t = \frac{N_t}{N_{t-1}}$

2.2 La fonction de production

L'économie est supposée produire deux biens, un bien échangeable sous la technologie d'une fonction de production endogène et un bien primaire qui génère une rente, dont le coût de production est négligé.

Posant une fonction de production endogène et standard de type Cobb-Douglas a trois facteurs de production et a rendements d'échelle constants.

$$Y_t = f(K_t, L_t, G_I, A) \quad (10)$$

$\lim_{\infty} f_K = \lim_{\infty} f_L = 0 \text{et} \lim_{0} f_K = \lim_{0} f_L = \infty$

K, L, G_I et A notés respectivement le capital physique, le travail, les dépenses publiques productives et le progrès technique. Ce dernier est assimilé à la productivité globale des facteurs (PGF), supposée dérivée du noyau du capital public productif voir l'investissement en technologie (R&D), en capital humain (H) et en infrastructure (INF).

$$PGF_t = H_t R\&D_t INF_t Z_t \quad (11)$$

Où Z représente la part du progrès technique non expliquée par ces facteurs.

D'où la fonction de production a rendement non décroissant telle qu'elle est présentée par Bronzini et Piselli (2009, P189) sous sa forme agrégée :

$Y_t = K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha} H_t^{e1} R\&D_t^{e2} INF_t^{e3} Z_t$ (12)

α est l'élasticité du produit par rapport au capital. $e^1, e^2 ete^3$représentent l'élasticité du produit par rapport au capital humain, au capital technologique et au capital d'infrastructure respectivement.

L'équation (12) schématise une fonction de production endogène avec une substitution parfaite entre les facteurs de production privée (K et L) et des rendements non décroissant suite à la présence d'un capital public productif. Ce dernier est supposé être financé à la fois par une taxe forfaitaire imposé sur le bien échangeable et aussi par une partie de la rente.

$G = T + W = tY + \theta W$ (13)

$G_I = T_I + \theta W$ (13')

$G_F = T_F + \varphi W$ (13'')

Où T est le revenu public issu de l'imposition forfaitaire sur le bien échangeable avec un taux d'imposition (t). $T_I$etT_F représentent respectivement le revenu public consacré aux dépenses d'investissement et le revenu public consacré aux dépenses de fonctionnement. Cette répartition induit un arbitrage intra-budgétaire, qui se relève de la compétence des pouvoirs publics.

L'équation (14) décrit la dynamique d'accumulation du capital :

$\dot{K} = W + (1-t) f(K, G) - C$ (14)

$\frac{\dot{K}}{K} = \theta W + \alpha K_t (1-\alpha) L_t(e1) H_t(e2) R\&D_t(e3) INF_t$ (15)

L'Etat adopte une politique pour réduire l'effet des chocs exogènes qui consiste à fixer un prix de référence pour le bien primaire exporté. La différence entre le prix de référence et le prix réel du bien primaire génère un revenu placé comme un actif au taux d'intérêt (r), donc ce revenu est capté par le paramètre S_t. Ainsi, nous supposons également que la répartition de la rente entre le budget de fonctionnement et le budget d'équipement est stable à long terme. Donc, le paramètre θ est constant.

Il est important également d'instaurer l'hypothèse de l'absence d'un choc externe brusque dans la phase de transition de l'économie de sa forme

vulnérable vers sa forme consolidée, afin que la dynamique de substitution du capital importé par le capital domestique soit soutenable.

Le taux de croissance de l'équilibre régulier est présenté comme suit :

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} = \frac{P\dot{G}F}{PGF} = \omega \qquad (16)$$

Avec : $\frac{P\dot{G}F}{PGF} = e^1 + e^2 + e^3 + \varepsilon$ (17)

εest un résidu supposé suivre une loi normale centrée réduite.

A l'équilibre stationnaire; le revenu et le capital croient au même taux (ω) qui est celui du progrès technique (la productivité globale des facteurs), issu de la présence d'un noyau de dépenses publiques productives dans la fonction de production.

Supposant une dynamique de substitution unidirectionnelle du capital importé (rente) par le capital domestique par le biais de l'élargissement de l'assiette fiscale. L'adoption de cette hypothèse parait raisonnable. A long terme, les dépenses publiques d'investissement sont supposées modifier structurellement l'offre suite à l'instauration d'une dynamique de croissance endogène, ce qui élargit l'assiette fiscale.

Les recettes issues de la fiscalité forfaitaire seront augmentées par un surplus de revenu soumis à l'imposition $\Delta T = t(\Delta Y)$ donc : $\dot{T} = t(Y + \Delta Y)$,$\Delta Y$ est le revenu supplémentaire généré par la présence des rendements d'échelles non décroissant, suite à l'existence d'un progrès technique endogène. Donc $\frac{\dot{T}}{T} = t(\frac{\dot{Y}}{Y})$.

Le caractère unidirectionnel de cette substitution est une hypothèse qui se reflète d'une pure décision de politique économique, celle qui consiste de réduire la vulnérabilité de l'économie à long terme. Sachant que cette vulnérabilité est la conséquence de la présence d'un capital importé exogène.

Posant ϕ comme paramètre d'efficacité des dépenses publiques d'investissement. Le besoin en termes de ces dépenses décroit avec l'augmentation de leurs efficacités. Cette amélioration d'efficacité est traduite par un taux de croissance plus élevé du progrès technique donc du revenu pour un même niveau de dépenses publiques en capital. Donc, $\frac{\dot{G}_I}{G_I} \equiv \frac{1}{\phi}$, $\phi \equiv \omega$ et $\phi \neq 0$.

$G = f(T, W)$ (18)

$G_I = \phi[T_I^{\alpha_T}(\theta W)^{\beta_W}]$ (19)

$\alpha_T$etβ_W représente la part des dépenses publiques financée par la fiscalité forfaitaire et par la rente respectivement. Par hypothèse, on suppose que le paramètre α_T est strictement croissant. En effet, avec l'élargissement de la base imposable, les recettes fiscales augmentent et de même les dépenses publiques tandis que β_W s'ajuste pour garantir l'égalité ($\alpha_T + \beta_W = 1$). Cette hypothèse découle du caractère de substitution unidirectionnel.

Donc le taux d'évolution des dépenses publiques d'investissement est présenté comme suit :

$\frac{\dot{G_I}}{G_I} = \frac{1}{\phi}[(\alpha_T)T_I + (1 - \alpha_T)\theta W]$ (20)

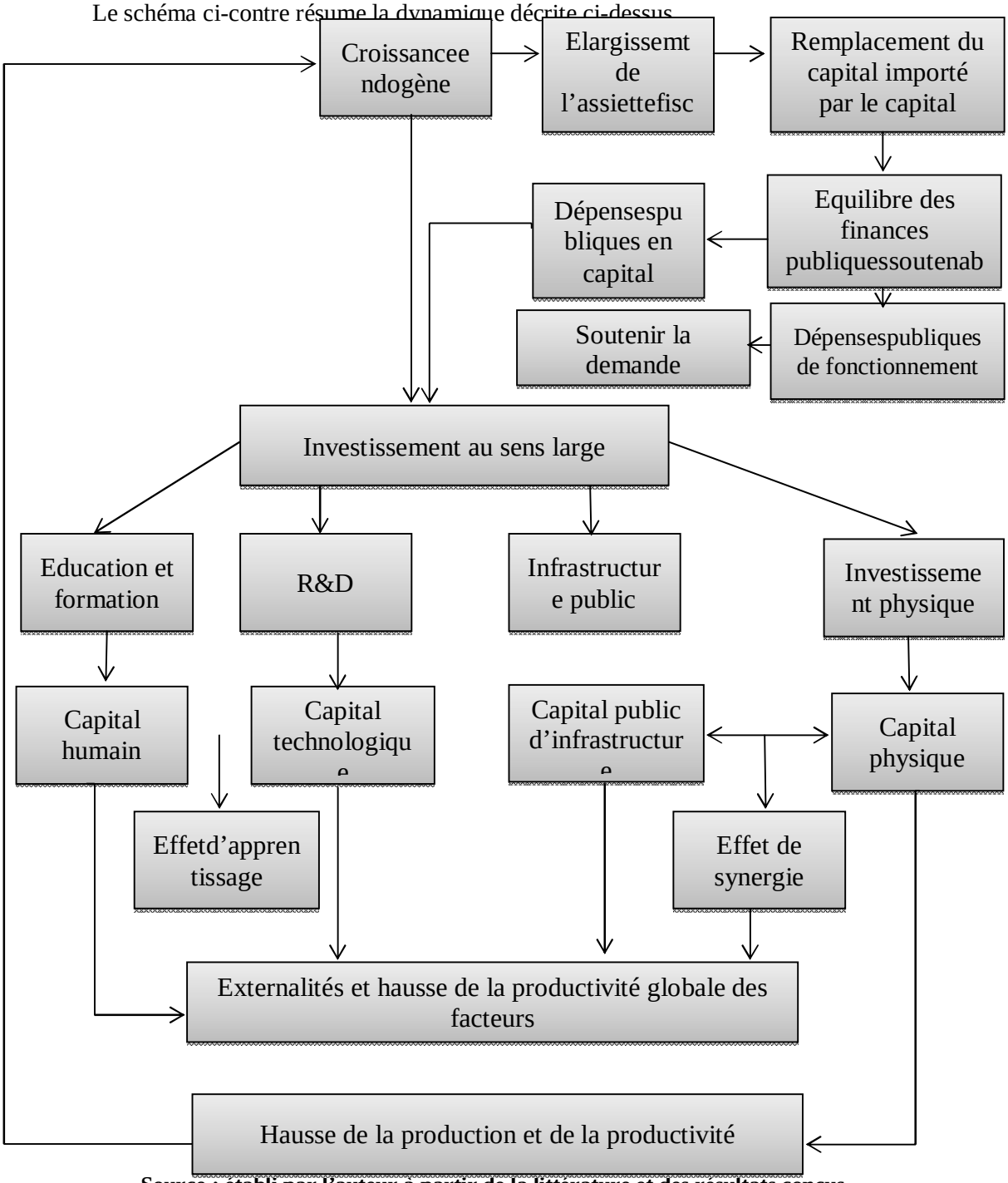
En remplaçant ϕpar ωl'équation (20) est réécrite comme suit :

$\frac{\dot{G_I}}{G_I} = \frac{1}{\omega}[(\alpha_T)T_I + (1 - \alpha_T)\theta W]$ (21)

Donc :$\frac{\dot{G}}{G} = \frac{1}{\omega}[(\alpha_T)T_I + (1 - \alpha_T)\theta W] + [T_F + \varphi W]$ (22)

L'équation (21) montre l'évolution des dépenses publiques d'investissement avec une dynamique de remplacement graduelle de la rente par le revenu issu des recettes fiscales. Cependant, cette dynamique de remplacement ne concerne que la partie de la rente destinée à financer les dépenses publiques en capital. De ce fait, cette formalisation, permet de réduire la vulnérabilité de l'économie relative à sa dépendance vis à vis de la rente et non pas de l'éliminer. Car une partie des dépenses publiques de fonctionnement est toujours financée par la rente. A long terme : θW tend vers 0, et W tend vers φW. D'ailleurs l'équation (22) illustre parfaitement cette dynamique.

Le schéma ci-contre résume la dynamique décrite ci-dessus



Source : établi par l'auteur à partir de la littérature et des résultats conçus précédemment.

En effet, l'instauration d'une dynamique de croissance endogène permet de réduire considérablement la vulnérabilité de l'économie et de renforcer la structure financière de l'Etat. L'autre résultat aussi important qui découle de ce raisonnement est que cette consolidation des finances publiques préserve la stabilité de la contrainte budgétaire de l'Etat, c'est-à-dire que l'allègement de la dépendance financière vis-à-vis de la rente pétrolière s'effectue sans nuire aux capacités financières de l'Etat.
Le mécanisme décrit est auto-entretenu car la consolidation de la structure financière de l'Etat permet de renforcer ses capacités à mettre en place des politiques économiques appropriés en vue d'une dynamique de croissance endogène et cette dernière à son tour consolidera d'avantage la structure des finances publiques.

Section 3 : la transformation de l'économie en vue d'une dynamique de croissance endogène

Afin de mettre en place une politique économique efficace, l'effort en termes de dépenses publiques doit s'inscrire dans le cadre d'une stratégie de dépense qui assure un changement du paradigme productif en Algérie. Dans ce cas, l'Etat doit définir une structure à son intervention, qui lui permettra de redéployer les moyens de production en vue de réaliser une soutenabilité permanente du capital, cela passe avant tout, par l'identification des leviers par lesquels la politique économique peut agir, afin de garantir la compatibilité des stratégies adoptées à la fois à la structure de l'économie algérienne et aux objectifs ciblés. Dans ce cadre, plusieurs canaux de transmission de la politique économique peuvent être identifiés.

3.1 Soutenir le progrès technique et la productivité globale des facteurs

La transition d'un modèle d'investissement linéaire et standard vers un modèle intensif en technologie doit passer par le renforcement des décisifs de la croissance endogène voir le progrès technique.
En effet, plusieurs pistes d'actions de politique économique peuvent être envisagées afin de promouvoir le progrès technique.

3.1.1 Le progrès scientifique et technologique

La faiblesse du stock technologique en Algérie évoque la nécessité de mettre en place une politique publique qui prend en charge le développement scientifique et technologique. Dans ce cas, l'Etat doit réunir les compétences autour d'une dynamique de R&D et instaurer un système qui débouche sur un flux d'innovation. En Algérie, plusieurs problèmes de dimension politique et économique freinent le processus de progression technologique. D'ailleurs Djaflat (2012) cite quelques difficultés issues de la structure économique du pays ; comme le choix du gouvernement centrale à adopter une stratégie d'industrialisation qui compte sur le flux du capital physique pour tirer la production, la composition du tissu industriel qui se constitue principalement des PME/PMI familiales incapable de pousser la frontière technologique du pays, la présence d'un problème d'obsolescence technologique dû principalement à la non adaptation des procédés de production dans les entreprises aux nouvelles technologies ainsi que l'absence d'incitation à l'innovation au sein des firmes algériennes à l'exception faite récemment de quelques grandes firmes comme Sonatrach et Cyvital, ajoutant à cela l'existence d'une activité de R&D totalement isolée dans les laboratoires des universités et des centres de recherches dissociée carrément du sphère de développement économique. A cet effet, le développement d'une dynamique d'innovation qui s'inscrit dans le contexte de la croissance endogène passe nécessairement par la résolution de tous ces problèmes cités dans le cadre d'une stratégie économique qui assure l'instauration d'un système de production et d'innovation cohérent, performant et parfaitement intégré au processus de création de la richesse.

Il est clair que le processus technologique est complexe et la compréhension de son chemin d'influence sur le mécanisme de la création de richesse l'est encore plus. Cependant, En Algérie, et d'après ce qui a été présenté, il est tout à fait évident qu'un effort soigneusement établit en faveur de l'aménagement d'une politique performante d'innovation-production aura ses résultats escomptés. Cette dernière stimulera la PGF dans la mesure où les procédés de production seront plus efficaces et les produits seront de meilleures qualités.

3.1.2 Le capital humain

La dimension humaine dans le processus de formation de la richesse est bien reconnue dans les nouvelles théories de la croissance. Mais empiriquement, l'impact du capital humain sur la croissance n'est pas si évident que le prétend les modèles de croissance endogène. En effet, l'existence d'une certaine hétérogénéité en termes de sensibilité des économies par rapport à l'accumulation du capital humain entre pays, renvoie à la recherche des explications plausibles, essentiellement à propos des résultats qui n'établissent pas un effet significatif du capital humain vers le niveau de croissance comme le cas de l'Algérie. Dessu (2000) propose une explication relative à la qualité du système d'éducation, pour lui si la qualité de la formation évolue différemment entre des pays, même s'il y a une accumulation similaire du capital humain brute dans ces pays, ces derniers présenteront des résultats différents en termes de l'impact du capital humain sur la croissance. La médiocrité de la qualité de formation peut être la conséquence de plusieurs éléments liés, en générale, soit à la qualité de la dimension institutionnelle qui ne permet pas l'instauration d'un système de formation de qualité, adéquat aux conditions et aux potentialités de l'activité économique, soit liés à la structure de l'économie en elle-même qui dispose d'une faible dotation initial du capital humain (dessus 2000) ou qui présente une faible demande de travail qualifié. Ce qui aura un impact négatif sur l'incitation à la formation de qualité. Ce dernier point peut envelopper le constat qui révèle la faible explication du stock du capital humain du niveau de la croissance du pays. La faiblesse du tissu productif du pays peut constituer le centre du problème et révéler un souci d'absorption et d'insertion du capital humain dans le processus de formation de richesse. A cet effet, la quasi-absence d'une activité économique fondée sur le *knowledgeeconomy* réduit la demande en termes de main d'œuvre issue d'une formation de haut niveau, comme elle dégrade son usage et son efficacité, pour celle qui est déjà présente dans l'activité économique, car cette dernière est fondée en général sur des procédés de production rigides et standards qui freinent la créativité et le progrès technologique. Une telle structure pénalise l'incitation à la formation de haute qualité et crée même un mouvement de transfert du

capital humain hautement qualifié vers les économies qui disposent des structures et des procédés qui encouragent la créativité et l'innovation.
Il est de coutume de dire, selon les enseignements de la théorie de croissance endogène, qu'une forte accumulation du capital humain permettra aux économies pauvres de sortir de leur piège de sous-développement, mais ce mécanisme, dans la réalité, est articulé à un ensemble de conditions qui vont permettre à l'économie de profiter pleinement de ses gains en termes de capital humain et d'éviter toute forme de sous-utilisation de ce dernier. Dans ce sens, il est captivant que la politique économique en Algérie tient en compte de toutes les conditions de performance de l'usage du capital humain dans le système de production.

3.1.3 L'apprentissageéconomique

Lundvall (1997) souligne que les économies les plus efficaces sont celles qui sont fondées sur l'apprentissage. En effet, l'enjeu d'adaptation aux nouveaux procédés de production, en vue d'instaurer une dynamique compétitive, oblige les firmes à adopter des stratégies d'apprentissage. Ces dernières sont censées mettre les entreprises à l'aguet des nouveautés et de consolider leur potentiel d'innovation et de production. Dans ce sens, la littérature évoque l'existence de plusieurs formes d'apprentissage. Arrow (1962) décrit un mécanisme d'innovation fondé sur le phénomène de l'apprentissage par la pratique (*learning by doing*). L'auteur montre que l'apprentissage est un produit de l'expérience qui se forge durant l'activité économique et qui génère des retombées positives sur l'ensemble du processus de production. Rosenberg (1982) quant à lui évoque le type d'apprentissage qui provient de l'usage des technologies avancés. Il insiste sur le fait que le travailleur qui est en permanente interaction avec les technologies de pointe, dans l'accomplissement de ses taches, voit ses qualifications s'améliorer considérablement notamment son attitude à innover.
Face à l'absence d'étude dans ce sujet pour le cas de l'Algérie, les déterminants de l'apprentissage au niveau des entreprises, les mécanismes qui les régissent et les différentes modalités de sa coordination au niveau

social ainsi que son impact sur la performance économique restent méconnus dans le cas algérien. Mais la sous-performance du secteur productif en Algérie et la faible implication de l'innovation et du capital humain dans la dynamique économique du pays, fournissent une idée assez consistante sur l'absence d'un mécanisme d'apprentissage économique au niveau de la structure du secteur productif avec un effet significatif sur sa performance. A cet effet, l'Etat algérien doit déployer les efforts nécessaires pour dynamiser le processus d'apprentissage au sein des différentes structures qui interviennent dans le système de production. La politique économique est censée aussi gérer les externalités qui proviennent de ce processus dans le cadre d'une stratégie de coordination globale qui implique l'ensemble des acteurs économiques.

3.1.4 Stimuler le capital d'infrastructure

Il est largement admis que le renforcement du tissu infrastructurel est censé avoir des retombées positives et significatives sur le plan économique et social. L'élargissement du capital infrastructurel améliore le niveau de vie de la population et génère des externalités qui soutiennent le taux de rendement de l'investissement. Concernant le cas de l'Algérie, plusieurs difficultés, en termes de mise en place et de gestion d'infrastructure, les empêchent à exercer pleinement leurs effets sur la dynamique économique. Tout d'abord, La modestie de l'offre domestique pose essentiellement deux problèmes fondamentaux ; l'absence de grandes entreprises nationales dotées du savoir-faire et du capital nécessaire pour prendre en charge la réalisation des grands projets d'infrastructure révèle un problème d'absorption interne. Ainsi, l'investissement public fait appelle souvent au capital et a la technologie extérieure, ce qui amplifie les importations et renforce la dépendance technologique du pays vis-à-vis de l'étranger. Egalement, l'absence d'un tissu productif apte à intercepter les externalités d'infrastructures publiques réduit considérablement leurs taux de rentabilité social. A cet effet, l'impulsion en termes du capital public d'infrastructure ne peut avoir l'effet escompté sur la fonction de production vu la faiblesse du stock du capital privé. Sur le court et le moyen terme, on note la hausse considérable de la demande en biens d'équipement et de consommation, satisfaite par l'augmentation des

importations. Tandis que le taux de croissance n'est pas à la hauteur de l'effort engagé, ce qui recommande un effort complémentaire pour accentuer l'offre nationale d'une façon à ce qu'elle puisse atteindre un seuil qui lui permettra d'intercepter les externalités d'infrastructure. Certes à long terme, l'accumulation du stock infrastructurel améliorera les conditions d'instauration du capital privé en Algérie, mais la mise en lumière d'une soutenabilité permanente de ce dernier par le capital public est conditionnée par l'instauration d'un mécanisme de synergie permanant privé/public dans le cadre d'une transformation structurelle de l'offre du pays.

3.2 Instaurer une structure institutionnelle adaptée aux enjeux économiques en termes de croissance endogène

Une littérature abondante révèle le rôle moteur des institutions dans le processus de croissance. Des travaux comme ceux de Mauro (1995), Knaffe and Keefer (1995), Jones and Hall (1998), Rodrik (2004) et Acemoglu and Robinson (2009) ont affirmé que les institutions offrent des structures incitatives à l'investissement et à la création de la richesse. En effet, la mise en place d'un cadre institutionnel performant renforce impérativement le tissu économique et permet une meilleure instauration des politiques de développement (D C North 1997). Ainsi, la performance institutionnelle est censée remédier à un ensemble de problèmes qui touchent aux difficultés de coordination dans le comportement des acteurs économiques, comme elle est censée de gérer et d'adapter ces comportements aux nouvelles configurations organisationnelle qui accompagne les changements et les mutations lors de l'application de nouvelles stratégies de développement.

Cette performance est loin d'être atteinte en Algérie. Actuellement, le cadre institutionnel du pays souffre d'inefficience à cause de la présence de nombreuses difficultés liées à l'inadaptation de sa structure aux exigences de l'économie de marché. La lourdeur administrative et bureaucratique, la rigidité du système financier, la faiblesse de climat des affaires et la présence des pratiques de corruption entravent sévèrement l'incitation à l'investissement privé.

L'amélioration de la qualité des institutions est un facteur incontournable pour une soutenabilité permanente de la croissance. Le renforcement des arguments de la fonction de production, notamment le progrès technique, ne peut constituer seul une stratégie de croissance endogène. Un support organisationnel et institutionnel performant doit accompagner l'outil de dépenses publiques pour espérer une mise en place d'une dynamique de croissance soutenable et endogène.

L'instauration des prémisses d'une croissance endogène, permettra sans doute une transformation structurelle de l'économie vers une forme plus consolidée. En effet, le pays sera plus compétitif par le renforcement de son offre domestique. A son tour, l'usage des facteurs de production, notamment le progrès technique, sera plus efficace et cela dans le cadre d'une dynamique auto-entretenue.

Conclusion

L'adoption d'une dynamique de croissance diversifiée et auto-entretenue exige la mise en place d'une politique économique approprié de nature multidimensionnelle qui porte sur l'ensemble des déterminants de la croissance à long terme. Certainement, cette complexité, dans le cadre d'une politique d'intervention publique, débouchera sur une multiplicité d'équilibre, voire plusieurs stratégies de développement, notamment celles privilégiant des objectifs ambitieux au titre de l'instauration des prémisses d'une dynamique de croissance endogène. Mais cette dernière demande une certaine patience du faite qu'elle exige l'écoulement d'un certain temps afin de rentabiliser l'investissement engagé. Dans ce cas, il est nécessaire d'inscrire ce genre de stratégie dans un projet social qui enveloppe l'ensemble des acteurs intervenants dans la vie économique, politique et sociale du pays. Effectivement, placer l'économie sur une trajectoire de croissance endogène et soutenable est un enjeu stratégique à long terme. Quelles que soient les priorités présentes, une transformation de l'économie en Algérie en faveur de cet objectif est une nécessité absolue qui doit être intégrée dans la définition de tous les plans de relance et dans toutes les stratégies de développement du pays.

Bibliographie

- ACEMOGLU D and ROBINSON. 2009. The role of institution in growth and development. The World Bank. Working paper n°10. Washington DC.
- AINAS Y et Al. 2012. Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie ? Revue Tiers Monde, n °210. PP 69-88.
- ARROW K. 1992. The economic implication of learning by doing. Review of economic studies, vol 29, n°3. PP 152-173.
- Banque Africaine de Développement. 2010. Innovation et productivité : analyse empirique pour les pays de l'Afrique du nord. BAD.
- BELMIHOUB M C. 2002. Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat : entre exigence et résistance. Revue Idara, n°21.
- BENABDALLAH Y. 2008. Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? Actes du colloque international « Ouverture et émergence en Méditerranée. Maroc.
- BOYER R et DIDIER M. 1998. Innovation et croissance. Rapport INSEE. Paris.
- BRONZINI R and PISELLI P. 2009. Determinants of long-run regional productivity with geographical spillovers: the role of R&D, human capital and public infrastructure. Regional science and urban economics, n°39. P 187-199.
- BOURCIER DE CARBON L. 1965. La rationalité fiscale, ses implications ses difficultés et ses problèmes. La Revue Administrative vol 18, n°104. PP 115-123.
- CASSOU P S and LANSING J K. 1999. Fiscal Policy and Productivity Growth in the OCDE. The Canadian Journal of Economics 32, n°5. PP 1215-1226.
- CEDILO E R. 2008. La política fiscal desdeunaperspectiva de crecimientoendógeno, equilibriopresupuestal y fluctuaciones de cortoplazo. ProblemasdelDesarrollo, Vol. 39, n° 152. PP 113-137

- Cornell University, INSEAD, and WIPO. 2013. The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation. Geneva. Switzerland.
- DESSU S. 2000. Capital humain et croissance : le rôle retrouvé du système éducatif. EconomiePublique. Vol 2, n°6. PP 95-115.
- DJEFLAT A. 2012. L'Algérie, du transfert de technologie à l'économie du savoir et de l'innovation : trajectoire et perspectives. Les cahiers du CREAD, n°100. PP 71-99.
- HALL R E and JONES C. 1998. Whey do some countries produce much more output per worker than others. Quarterly Journal of Economics n°114. PP 83-116.
- HAUSMANN R., KLINGER B., LOPEZ-CALIX J. 2010. Export Diversification in Algeria. In Lopez-Calix J.,Walkenhorst P., Diop N. (dir.) Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa, Washington D. C., World Bank, pp. 63-102.
- International Transparency. 2019. Corruption perception index.
- KACI S et ACHOUCHE M. 2015. Dépenses publiques et croissance économique en Algérie approche par un modèle de contrôle optimal. MPRA Paper n°68499.
- LUNDVALL B. 1997. Development Strategies in the Learning Economy. Paper submitted at STEPI's 10th Anniversary Conference in Seoul, May 26-29.
- MALERBA F. 1992. Learning by Firms and Incremental Technical Change. The Economic Journal, 102, 845-859.
- MINEA A et VILLIEU P. 2007. Un modèle simple de croissance endogène avec effet de seuil des politiques monétaire et fiscale. Revue Economique, vol 52, n°3. PP 649-659.
- NORTH D C. 1997. The process of economic change. Research paper n° 128. World Development Economics Research.
- ROSENBERG N. 1982. Inside the Black Box: Technology and Economics. Cambridge: Cambridge University Press.
- TURNOVSKY S J. 1999. Fiscal Policy and Growth in a Small Open Economy with Elastic Labour Supply. The Canadian Journal of Economics 32, n°5. PP 1191-1214.
- World Bank. 2019. Doing Business 2019: Economy profile 2019, Algeria. Washington DC. USA.

séminaire internationale, intitulé:
Défis de l'économie algérienne au troisième millénaire:
Sécurité alimentaire, transition énergétique, diversification et intégration économique

OEB Univ. Publish. Co.

La sécurité alimentaire en Algérie à travers l'analyse des filières stratégiques: Etats des lieux et perspectives

Food security in Algeria through the analysis of strategic sectors: State of play and prospects

Sahali Nourredine [1 *], Batache Abderahmane [2]

[1] Maitre de Conférences A, Laboratoire LAREMO, FSECSG, UMMTO(Algérie), noureddine.sahali@ummto.dz

[2] Batache Abderahmane, Maitre de Conférences B, Laboratoire LAREMO, FSECSG, UMMTO(Algérie), abderrahmane.batache@ummto.dz

Résumé:

L'Algérie à travers les politiques agricoles adoptées jusqu'ici a toujours fixé la sécurité alimentaire comme principal objectif à atteindre. Les efforts déployés dans le cadre des plans de développement agricole ont permis une amélioration de la production agricole. S'agissant des filières stratégiques en l'occurrence la filière des céréales et la filière et lait, un montage financier spécifique pour ces deux filières est appliqué depuis le début de ce millénaire. Les résultats enregistrés n'ont permis qu'une satisfaction partielle de la demande locale. En outre, la fluctuation de la production est une caractéristique de cette période, puisque la production céréalière est passée d'un pic de 60 million de Qx à presque la moitié durant deux années de suite Face à ces fluctuations de la production interne inhérente particulièrement aux stress hydrique, il est urgent aujourd'hui de donner plus d'importance au secteur agricole.

Mots clés: sécurité alimentaire, filière lait, filière céréaliculture**,** agriculture, irrigation.

Codes JEL: O 13, Q18 .

Abstract:

Algeria, through the agricultural policies adopted so far, has always set food security as the main objective to be achieved. Efforts made within the framework of agricultural development plans have led to an improvement in agricultural production. With regard to the strategic sectors, in this case the cereals sector and the milk sector, a specific financial package for these two sectors has been applied since the beginning of this millennium. The results recorded only partially satisfied local demand. In addition, the fluctuation of production is a characteristic of this period, since cereal production fell from a peak of 60 million Qx to almost half for two years in a row Faced with these fluctuations in internal production inherent particularly in water stress, it is urgent today to give more importance to the agricultural sector.

Keywords: food security, milk sector, cereal sector, agriculture, irrigation.

JEL Codes: O 13, Q18 .

1. Introduction:

La sécurité alimentaire est un objectif recherché par toutes les politiques agricoles mises en place depuis fort longtemps. La concrétisation de cet objectif nécessite la mobilisation d'une batterie de mesures permettant la modernisation du secteur agricole. Depuis le début de ce troisième millénaire, une politique volontariste de l'Etat est engagée afin de redynamiser le secteur agricole en Algérie. Dans les dispositifs pratiques de la prise en charge de l'investissement agricole et de subvention de la production un ensemble de filière agricole est crée. L'analyse par filière permet de cerner les actions à promouvoir mais aussi à prendre en charge dans le cadre des subventions de l'Etat.

Les filières stratégiques telles que les céréales et le lait, dans le cadre de cette politique, ont bénéficié d'un traitement de choix particulièrement après la crise alimentaire mondiale de 2008. L'importance de ces deux filières dans la concrétisation de la sécurité alimentaire nous amène à poser la question suivante : **Dans le cadre de la politique agricole récente, quel est le traitement dont a bénéficié ces deux filières de production ? et quels sont les principaux résultats enregistrés ?**

Pour aborder cette problématique, nous supposons comme hypothèse la chose suivante : étant donné l'importance de ces deux filières pour le pays, une attention particulière leurs sera accordée, ce qui se répercute positivement sur l'état global de ces deux filières.

Notre méthodologie de travail est analytique-déductive, elle consiste à analyser les données recueillies auprès des organismes publics, notamment le MADR. Pour mener à bien ce travail, nous avons abordé deux points essentiels :

- La filière céréaliculture en Algérie: politique de développement et résultat obtenus ;
- La filière lait en Algérie: politique de développement poursuivie et résultat réalisés.

2. La filière céréaliculture en Algérie: politique de développement et résultat obtenus

La céréaliculture est une filière capitale pour l'agriculture algérienne au regard, d'une part de la superficie qu'elle occupe, et d'autre part de l'importance stratégique pour le citoyen algérien.

2.1 Le développement de la filière fondé sur des subventions adaptées à la réalité

La politique agricole menée depuis l'an 2000 a accordé une place de choix pour la filière céréaliculture. La première version de la politique agricole lancée en 2001 à savoir le Plan National de Développement Agricole et Rural (PNDAR), a consacré pour les céréales une filière propre. Dans le cadre de cette filière un ensemble d'actions est programmée dans le cadre du Fonds National de Régulation de Développement Agricole (FNRDA). L'objectif recherché est d'améliorer les rendements agricoles dans cette filière afin d'avoir une meilleure production et par ricochet augmenter la couverture des besoins nationaux par la production locale. A cet effet, l'intensification constitue la pierre angulaire par laquelle passe l'amélioration des indicateurs de la filière. Dans ce cadre nous avons recensé les actions suivantes :

- développement de la production et de la productivité : labour profond 25 à 30 cm de profondeur avant le 31 Mars sur jachère et recroisage : reprise labour 2 passages minimum. Le montant de la subvention s'élève à 9 000 DA/ha à condition du respect des itinéraires techniques recommandés par ITGC ;
- Acquisition d'intrants agricoles : une subvention de 2 000 DA à 4 000 DA est accordée pour l'acquisition des semences. De même pour l'acquisition des engrais où une subvention de 1 000 DA/QL est accordée. Enfin, les herbicides aussi sont pris en charge à travers l'octroi d'une subvention variant de 1000/HA DA à 1 500 DA/HA ;
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal : une Prime de multiplication des semences des céréales : une prime de multiplication des semences des céréales de l'ordre de 500 DA/QL est accordée ;
- Protection des revenues des agriculteurs : Prime annuelle fixée en fonction des différentiels déterminés entre prix de références et prix de revient à l'importation.

Par ailleurs, la révision de cette politique agricole en 2014 a donné naissance à une nouvelle orientation pour les filières stratégiques. Dans le cadre du Plan Filaha, la filière céréaliculture a bénéficié du montage financier suivant :

1. Développement de la production et de la productivité de céréales : Incitation au développement de la céréaliculture conduite selon les conditions techniques édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITGC. Soutien aux charges et marges induits par l'activité semences des établissements producteurs pour l'application des prix des céréales établis comme suit : Blé dur : 4.500 DA/ql ; Blé tendre : 3.500 DA/ql ; Orge : 2.500 DA/ql ; Avoine : 1.800 DA/ql.
2. Acquisitions d'infrastructures :
   - Acquisitions d'infrastructures : Agriculteur multiplicateur Infrastructures de stockage des semences à la ferme 30% plafonné à 500.000 DA ;
   - Etablissement producteur : Infrastructure de stockage 30 % du coût plafonné à 2.000.000 DA
   - Stockage sous froid des Stock de sécurité des semences : 30 % du coût 3.000.000 DA
   - Matériel d'usinage : Acquisition d'un équipement d'usinage de semences de céréales (Nettoyage Triage, traitement et mise en sac) répondant aux spécifications techniques définies dans le cahier des charges 30 % plafonné à 4.000.000 DA.
3. Production de semences de céréales : Les paiements au titre du soutien au Fonds national de développement agricole au titre de la régulation de la production agricole sont exécutés comme suit : pour le réseau multiplicateurs – établissements producteurs de semences privés, Ordonnateur : DSA (traitement dossier), Intermédiaire financier : BADR (paiement des opérations), Bénéficiaire : multiplicateurs, établissements producteurs agrées. Prime à la collecte des avoines 450 DA/ql; prime de maintenance des variétés d'avoine et prime de multiplication des semences de céréales 500 DA/ql.

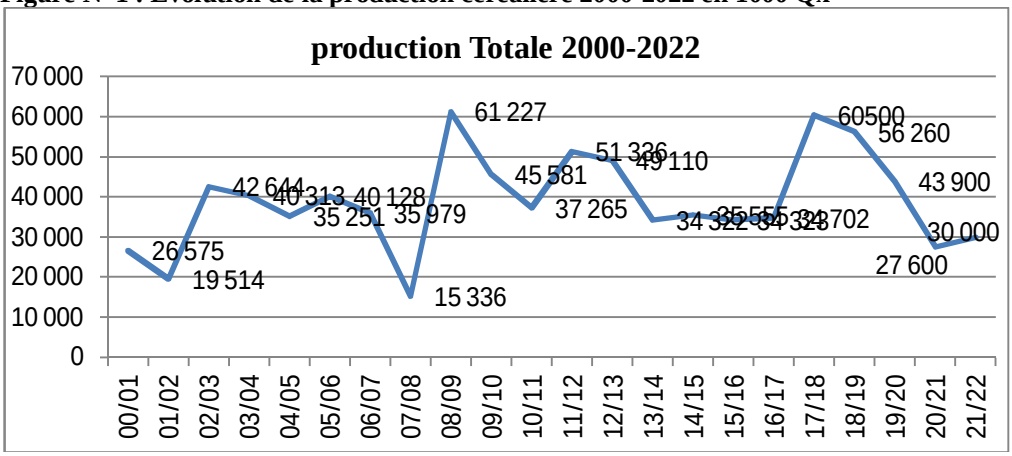
Enfin, les événements de ces dernières années, la Covid 19 et la crise russe-Ukraine, ont amené les pouvoirs publics de prendre davantage de mesures en faveur de la filière céréaliculture. Ces mesures sont intégrées dans le cadre de la loi de Finance Complémentaire de 2022. Celles-ci visent le renforcement de la sécurité alimentaire du pays. Il s'agit notamment de la mise en place d'un plan spécial de collecte qui a été déployé et le relèvement du prix d'achat des céréales par l'Office Algérien Interprofessionnel des Céréales (OAIC) aux agriculteurs, représente ainsi une incitation supplémentaire qui rentre dans l'amélioration du taux de collecte. Les nouveaux prix d'achat appliqués sont comme suit:

- le blé dur est passé de 4500 DA à 6000 DA le quintal ;
- le blé tendre est passé de 3500 DA à 5000 DA ;
- l'orge est passé de 2500 DA à 3400 DA ;
- l'avoine est passée de 1800 DA à 3400 DA.

2.2. L'évolution positive des rendements et de la production mais qui reste fluctuante

La céréaliculture est une filière stratégique, pour cela nous l'avons intégré comme objet d'analyse de la réalisation de la sécurité alimentaire. L'analyse concerne l'évolution de la production, de la superficie cultivée ainsi que les rendements enregistrés. Les données y afférentes sont retracées dans la figure ci-dessous.

Figure N° 1 : Evolution de la production céréalière 2000-2022 en 1000 Qx



Source : Réalisé par nous-mêmes à partir des données du MADR, série B, 2000 à 2022.

Au regard de sa mission consistant à produire l'alimentation de base pour la population, la céréaliculture est toujours la filière la plus importante en termes de superficie cultivée. De ce fait, elle occupe une surface agricole importante où la moitié des exploitations agricoles (700 000) exercent cette culture (Bessaoud 2016). Sur le plan de la politique agricole, elle est au centre des préoccupations des pouvoirs publics. Cet intérêt s'est traduit par des financements multiples : crédits bancaires et soutiens publics, favorisant une production en intensive. Durant la première décennie 2000 plus de 30%, en moyenne annuelle de subventions dans le cadre du FNRDA, lui sont accordées.

La production totale des céréales a progressé passant de 26,57 millions de quintaux en 2000 à 35,98 millions de quintaux en 2007 pour atteindre 61.23 millions de quintaux en 2009. Cependant, l'année 2008 est caractérisée par une production médiocre de l'ordre de 15,34 millions de quintaux. La moyenne décennale pour 2000 était de l'ordre de 36,26 millions de quintaux. Alors que la superficie cultivée en moyenne était de l'ordre de 2,56 millions d'hectare, ce qui nous donne un rendement moyen annuel décennal de 16,11 Qx /Ha. Durant la deuxième décennie, la production est passée de 45,8 millions de quintaux en 2010 à 51,4 millions de quintaux en 2012 et une production record de 60,5 millions de quintaux en 2018. Ces résultats nous donnent une production moyenne annuelle de 44 millions de quintaux et une superficie moyenne de 2,8 millions Ha et un rendement moyen de 17 Qx/ha. Nous pouvons déduire que les indicateurs de la céréaliculture se sont améliorés comparativement aux décennies précédentes. A titre d'exemple, la production moyenne durant la décennie 1990 était de l'ordre de 22,5 millions de quintaux. Elle est passée à 36,26 millions de quintaux durant la première décennie 2000 et enfin elle a atteint presque 44 millions de quintaux lors de la dernière décennie 2010-2020. En ce qui concerne les rendements, une nette évolution est enregistrée passant de moins de 10 Qx/Ha durant la décennie 1990 à 16 Qx/Ha durant la décennie 2000-2010 et 18Qx/ Ha durant la dernière décennie. En l'espace de 20 ans les rendements ont presque doublé, ce qui dénote l'effort déployé pour atteindre ces résultats.

Cependant, la stabilité dans l'évolution de la production et des rendements ne sont pas atteint à cause de la persistance de l'agriculture en

extensif dans cette filière. A titre d'exemple, les rendements durant la compagne 2017/2018 ont atteint 19,5 Qx/ha tandis que durant la compagne 2020/2021 ne sont que de l'ordre de 14,3 Qx/ha.

2.3. La place de l'irrigation dans la filière céréaliculture

Les efforts poursuivis dans le cadre de développement de la superficie irriguée à permis l'extension de celle-ci de 350 mille ha en 2000 à 1,4 million ha en 2020. Cependant, l'analyse des filières bénéficiant de l'irrigation montre la place dominante des cultures maraichères suivie des cultures fruitières.

Cependant, malgré toutes ces réalisations la production céréalière est toujours tributaire des aléas climatiques, autrement dit des précipitations saisonnières, puisque l'espace en irrigué est peu développé dans la céréaliculture. Elles sont passées de 60 240 ha en 1999 à 95 536 ha en 2014 ; celles-ci ont atteint successivement 81 861 ha et 90 428 ha l'année 2006 et 2009 (Bessaoud, 2017). En 2020, la superficie totale des céréales irriguées à atteint pour la première fois 316 mille ha, ce qui représente 12.4 % de la superficie totale consacrée pour la céréaliculture qui s'élevée à 2,9 millions ha. Néanmoins, une partie importante de cette superficie irriguée se trouve dans les wilayas du sud, nous retrouvons les wilayas de : Biskra 28 mille ha, Adrar 21 mille ha, Laghouat 12 mille ha, Djelfa 19 mille ha, Msila 14 mille ha et Ghardaïa 8 mille ha.

Les rendements dans la céréaliculture saharienne (les principales wilayas du sud : Adrar, Laghouat, Biskra, Ouargla, El Oued et Ghardaïa,) sont en nette évolution ce qui confirme la nécessité de généraliser l'irrigation même pour les wilayas des hauts plateaux et du nord du pays.

Tableau N°1 : Evolution de la céréaliculture au niveau des principales wilayas du sud

Wilaya/ Année	2000			2005			2010		
	Sup.	**Prod.**	**Ren.**	**Sup.**	**Prod.**	**Ren.**	**Sup.**	**Prod.**	**Ren.**
Adrar	7 165	223 130	**31.1**	6 498	250 000	**38.5**	7 377	182 700	**21.8**
Laghouat	3 398	41 840	**12.3**	10 495	207 500	**19.8**	15 947	309 100	**16.9**
Biskra	11 865	363 430	**30.6**	18 310	657 000	**35.9**	23 621	712 600	**26.5**
Ouargla	1 650	51 500	**31.2**	131	4 000	**30.5**	434	10 100	**20.4**
El Oued	1 586	34 240	**21.6**	3 029	105 025	**34.7**	3 635	111 300	**27.0**
Ghardaïa	845	22 000	**26.0**	630	19 100	**30.3**	1 724	64 100	**32.9**

	Rendt Moyen		**8.8**	Rendt Moyen		**15.0**	Rendt Moyen		**14.0**
Wilaya/ Année	**2015**			**2019**			**2020**		
	Sup.	**Prod.**	**Ren.**	**Sup.**	**Prod.**	**Ren.**	**Sup.**	**Prod.**	**Ren.**
Adrar	9 430	275 456	**29.2**	18 864	732 514	**38.8**	21 000	808 093	**38.5**
Laghouat	15 947	309 100	**16.9**	20 101	365 852	**18.2**	15 414	358 476	**23.3**
Biskra	24 799	750 686	**30.3**	29 455	1 096958	**37.2**	28 310	1 096 083	**38.7**
Ouargla	340	11 271	**33.2**	2 883	96 915	**33.6**	2 642	94 811	**35.9**
El Oued	12 000	488 000	**40.7**	8 840	302 440	**34.2**	7 088	232 720	**32.8**
Ghardaïa	2 137	82 667	**38.7**	6 914	256 474	**37.1**	8 098	330 288	**40.8**
	Rendt Moyen		**14.0**	Rendt Moyen		**17.7**	Rendt Moyen		**15.2**

Source : Réalisé par nous-mêmes à partir des données du MADR, série B, 2000 à 2020.

La lecture de ce tableau **N° 1** nous permet de tirer plusieurs enseignements sur le plan de la superficie plantée, des rendements ainsi que de la production:

- 1. La superficie plantée à évolué positivement presque durant toute la période et au niveau de toutes les wilayas analysées. Au niveau des six wilayas intégrées dans l'analyse la superficie totale consacrée à la céréaliculture est passée de 26 509 ha en 2000 à 82 552 ha, cela signifie que la superficie des céréales est triplée ;
- 2. L'évolution des rendements au niveau des wilayas du sud sont largement supérieur à la moyenne nationale. En 2000, le rendement moyen au niveau national était de l'ordre de 8.8Qx/ha au moment où trois wilayas en l'occurrence Adrar, Biskra et Ouargla ont enregistré des rendements supérieurs à 30Qx/ha. Enfin de période, en 2020, le rendement moyen national était de l'ordre de 15.2 Qx/ha tandis que toutes les wilayas ont enregistrés des rendements supérieurs à 32 Qx/ha sauf la wilaya de Laghouat qui a enregistré une moyenne de 23.3 Qx/ha. D »ailleurs, cette wilaya a toujours enregistré des rendements beaucoup plus de la moyenne nationale que les rendements des wilayas du sud. Il ya lieu de signaler aussi que le seuil de 40 Qx/ha est atteint à deux reprises durant la période d'analyse. La première fois c'est en 201, au niveau de la wilaya d'El Oued avec un rendement de 40.7Qx/ha et la deuxième fois au niveau de la wilaya de Ghardaïa en 2020 avec un rendement de presque 41 Qx/ha.

- 3. La production globale aussi a beaucoup évolué entre le début de période et enfin de période. Cela est tout à fait normal suite à l'évolution de l'espace cultivé et des rendements enregistrés. En effet, la production totale était de l'ordre de 736 mille en 2000, elle a atteint en 1.4 million en 2015 et enfin 2.9 millions en 2020.

3. La filière lait en Algérie: politique de développement poursuivie et résultat réalisés

Dans le cadre de la politique agricole lancée au début des années 2000 (PNDAR), la filière lait a bénéficié d'un montage financier dans le cadre du FNRDA. Toutefois, l'accent est beaucoup plus mis sur le programme de l'intensification. Ce dernier visé particulièrement le changement de culture céréalière dans certaines zone difficiles pour les transformer aux activités arboricoles. En fait, la politique laitière n'a été lancée effectivement qu'a partir de 2009. Depuis, elle a connu deux phases importantes, la première s'étale de 2009 à 2014 et la deuxième s'étale de 2015 à nos jours (Sahali, 2020).

3.1 La politique laitière de 2009 comme réponse à la crise alimentaire mondiale de 2008

L'augmentation spectaculaire des prix des produits alimentaires au niveau du marché mondial a provoqué une crise alimentaire mondiale en 2008. Les pouvoirs publics en Algérie ont été amené à revoir la politique agricole menée pendant la période 2000-2008, dans le cadre du Plan National de Développement Agricole et Rural (PNDAR) (Sahali et al., 2016). La nouvelle politique lancée à partir de 2009 est orientée vers le développement des filières stratégiques, particulièrement les filières céréaliculture et lait. L'objectif recherché est double : l'amélioration de la production nationale et la réduction d'une facture alimentaire qui n'a cessé de progresser au fil des années. Pour ce faire, la recherche de la sécurité alimentaire constitue l'objectif suprême à atteindre. Celui-ci, a connu plusieurs définitions au fil des années et cela depuis son apparition au début des années 1970(Mouzaoui et Zouarki, 2022). Ce concept est toujours d'actualité au regard de son importance dans le domaine économique ainsi que d'autres domaines (Boumidine et Bechenni, 2021).

Comme ces objectifs ne peuvent être atteints que grâce à la promotion d'une production locale dynamique et performante, des augmentations des primes accordées à la filière lait ont été décidées de même que les montants des soutiens aux investissements ont été rehaussés.

En matière de primes, la prime à la production laitière a été doublée, en la faisant passée de 6 DA/L à 12 DA/L, alors que la prime à la collecte a été portée à 5 DA/L ; celle accordée à la transformation a atteint 6 DA/L (qui peut même être portée à 7,5 DA/L selon le volume) et la prime à l'insémination est rehaussée pour atteindre 1 800 DA/insémination fécondante.

En matière des soutiens à l'investissement, les investissements programmés dans le cadre du Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole (FNDA) de la filière lait ont connu une augmentation dans les montants de soutiens accordés, comme suit :

- la réalisation d'aménagement d'étable, à hauteur de 30%, plafonnée à 500 000DA/étable ;
- le soutien des ressources fourragères, hauteur de 50% plafonné à 6 000 DA ;
- le soutien pour l'acquisition de génisses gestantes, hauteur de 25% plafonné à 60 000DA.

Par ailleurs, pour une meilleure coordination entre les acteurs de la filière, un partenariat est instauré, favorisant une meilleure efficacité de la démarche entreprise. Ce partenariat est matérialisé par la signature des conventions[1], d'une part, entre l'ONIL (acteur de régulation) et les laiteries, et d'autre part entre les laiteries, collecteurs et éleveurs. Les conventions entre l'ONIL et les laiteries, visent le développement de la production laitière nationale et la collecte de lait cru ainsi que son intégration dans la production de lait transformer et les autres produits laitiers. Dans ces conventions, il est demandé aux laiteries de s'engager à transformer, leur quota de poudre de lait dont elles bénéficient à un prix subventionné, en lait pasteurisé dans les conditions requises et de le mettre à la disposition du consommateur pour un prix administré qui est de 25DA. Sur un autre volet, les laiteries s'engagent à collecter le lait cru, à le pasteuriser et à le distinguer par des informations

[1] La convention lait est signée entre, d'une part, l'ONIL-laiteries et d'autre part, laiteries – collecteurs – centres de collectes et enfin laiteries -éleveurs.

lisibles sur l'emballage, pour pouvoir l'écouler sur le marché à des prix, cette fois-ci, libre.

En ce qui concerne les conventions laiteries-éleveurs et laiteries - collecteurs, fixant comme objectif, la stabilisation des transactions au niveau de la filière. Ces contrats portent, essentiellement, sur les engagements liés aux : volumes de production, la durée du contrat, les modalités de payement, les caractéristiques du lait objet de livraison, les modalités précises de détermination de prix ainsi que les modalités de révision et résiliation du contrat en question. En parallèle, ces laiteries, afin de mieux stimuler la production, doivent intervenir auprès des exploitations pour leur apporter des soutiens : financiers, techniques, matériels. Dans ce cadre plusieurs laiteries (à titre d'exemple Soummam) ont attribué des vaches laitières aux éleveurs en contre partie de la livraison de lait cru. Celui-ci, constituera le moyen de payement des vaches acquises. La filière lait a bénéficié durant cette période d'analyse dans plusieurs wilayas d'importantes subventions à l'image de la wilaya de Tizi-Ouzou (Sahali, 2021).

Enfin, une nouvelle organisation du territoire national est intervenue à partir de 2011. Cette nouvelle répartition a augmenté le nombre de régions à neuf (09), après avoir était quatre(04) régions avant 2011 : Est, Centre, Sud et Ouest.

Tableau N°2: Organisation territoriale de la production laitière en 09 pôles de développement

Région	Pôles de développement laitier	Wilayas concernées
Est	Constantine	Constantine, Sétif, Mila, Jijel, Oum el Bouaghi
	Annaba	Annaba, Taraf, Skikda, Guelma, Souk ahras
Centre	Tizi-Ouzou	Tizi-Ouzou, Bordj Bou Arredj, Boumerdes, Bejaia, Bouira
	Alger	Alger, Blida, Ain Defla, Médéa, Tipaza
Ouest	Mostaganem	Mostaganem, Chlef, Relizane, Tiaret, Tissemssilt
	Oran	Oran, Ain T'émouchent, Mascara, Saida, Sidi Bel abbés, Tlemcen
Sud	Batna	Batna, Biskra, Msila, Khenchela, El Oued, Tébessa
	Ghardaïa	Ghardaïa, Djelfa, Laghouat, Ouargla, Illizi, Tamanrasset
	Bechar	Bechar, Adrar, Naama, El Baidh, Tindouf

Source : Données de l'ONIL, 2020.

3.2. La révision de la politique laitière en 2015 : réponse à la dégradation des conditions

La politique laitière en vigueur a été revue en 2015, suite aux fortes demandes émanant des éleveurs, touchés par la dégradation des conditions globales de la filière. Dans ce cadre, des décisions inhérentes à la production laitière ont été appliquées. Celles-ci, ont concerné d'une part, la revalorisation de la prime accordée à la production et d'autre part, l'accompagnement des éleveurs à travers l'amélioration du cadre de travail et l'encouragement de l'investissement. En effet, des mesures de courte et de moyenne durée ainsi que celles relatives à l'accompagnement de l'intensification des cultures fourragères ont été mises en place.

Les mesures de court terme consistent en premier lieu, à la revalorisation du prix de référence du lait cru de 2 DA/L, passant ainsi de 34 DA/L à 36 DA/L. Cette augmentation de 02 DA/L sera à la charge des laiteries. En second lieu, l'introduction d'une prime sanitaire de 2 DA/L. Celle-ci est conditionnée par l'instauration de l'agrément sanitaire qui vise à garantir la qualité du lait collecté et l'augmentation de sa production, en améliorant la productivité du cheptel bovin laitier. En troisième lieu, l'approvisionnement direct du « son » au prix officiel auprès des minoteries (MADR, 2015). En dernier lieu, la décentralisation au niveau wilaya du dispositif de soutien du lait cru est appliquée à partir d'avril 2016.

Tableau N° 3: Evolution des primes de la filière lait à travers les des différents dispositifs

	Programme de réhabilitation de la filière lait	Lancement PNDAR à partir de 2001-2008 Lancement de PRAR à partir de 2009-2014 Lancement du plan Filaha à partir de 2015			
		Dispositif DSA-CRMA		Dispositif ONIL-Laiteries-Banques	
Période	**1995-2000**	**2001-2004**	**2005-2008**	**2009-2014**	**2014-2022**
Prime de production (éleveur)	**4DA/l**	**5DA/l**	**7DA/l**	**12DA/l**	**14DA/l**
Prime de collecte de lait cru	**2DA/l**	**2 DA/l**	**4DA/l**	**5 DA/l**	**5 DA/l**
Prime d'intégration du lait cru pour les industries	-	**2à 4DA**/l en fonction des volumes		**4DA/l ,6DA/l,**	**6 DA/l**

Source : MADR, 2005. Cité par Makhlouf M., p56 et nous même pour la période 2014-2022.

Les mesures de moyen terme sont destinées, particulièrement, à une meilleure prise en charge de l'amont de la filière, en envisageant l'élargissement du dispositif de soutien de la filière lait (élargissement des institutions financières) (MADR, 2016). Nous pouvons citer (Bessaoud et al, 2019) : l'encouragement de l'investissement orienté vers le développement des fermes intégrées d'élevage intensif ; la priorité est accordée aux professionnels du lait concernant l'accès au foncier agricole notamment pour la production fourragère et l'installation de grandes fermes d'élevage intensif ; la résorption de la jachère ; l'extension des périmètres irrigués sur une superficie d'un million d'Ha en irrigué dont 240 000 Ha affectés aux cultures fourragères) ; le soutien du programme de multiplication des semences fourragères (OAIC- opérateurs publics/privés) ; la mise en œuvre du programme d'appui technique et d'accompagnement des éleveurs bovins laitiers.

Par ailleurs, un dispositif spécifique d'accompagnement à l'intensification et au développement des cultures fourragères est établi (MADR, 2015), afin de faire face aux augmentations des aliments de bétail sur le marché. Parmi les actions ayant bénéficié d'un intérêt particulier, celles liées, à l'acquisition des semences pour le développement des cultures fourragères, au soutien à la production d'ensilage et au soutien aux fourrages enrubanné.

Dans le cadre de l'acquisition des semences pour le développement des cultures fourragères, trois types de semences sont répertoriées pouvant être soutenues : premièrement, les légumineuses fourragères à petites graines, luzernes et bersim, qui sont soutenues à hauteur de 50% du prix plafonné successivement 80 000DA/Qx et 12 000DA/Qx. Ensuite les légumineuses fourragères à grosses graines, pois, vesce et féverole, qui sont soutenus de 50% du prix plafonné, successivement, 7 000 DA/Qx, 6 000 DA/Q x et 6000 DA/Qx. Enfin, les graminées fourragères, avoine et triticale, à leurs tour soutenus de moitié du prix plafonné, successivement, 3 600 DA/Qx et 3 500 DA/Q x. En ce qui concerne le soutien pour la production d'ensilage, un montant de 1000 DA/m^3 est octroyé aux éleveurs. Enfin, le soutien aux fourrages enrubannés, s'élève à 30% pour un prix de référence de 14 DA/KG pour la zone du nord et 18 DA/KG pour la zone du sud.

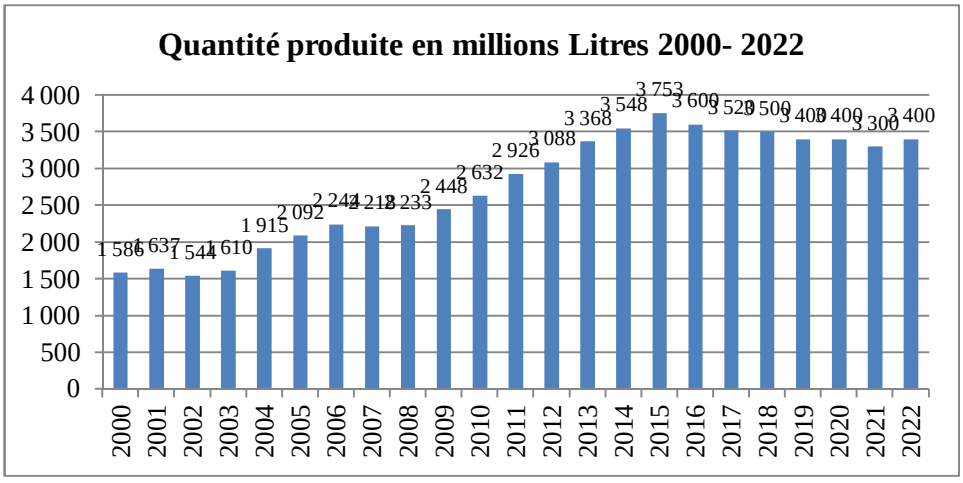
3.3 Les résultats de la politique laitière : production et collecte de lait cru en progression

La production de lait cru a connu une évolution significative durant la période d'analyse 2000-2022 (Figure 02). Néanmoins, nous pouvons énumérer trois phases distinctes qui sont : 2000 à 2008, 2009-2015 et 2016-2012.

La première phase a connu une progression lente de la production laitière, allant de 1,58 milliards de litres en 2000 à 2, 2 milliards de litres en 2008. En somme la quantité produite a augmenté de l'ordre de 647 millions de litres, soit une évolution de 40 % entre 2000 et 2008. En moyenne, une augmentation de 80 millions/an est enregistrée soit une progression de 5% par année.

Durant la deuxième période allant de 2009 à 2015, une évolution très importante à la première période est enregistrée. La production est passée de 2,4 milliards en 2009 à 3,7 milliards en 2015. Le taux de croissance annuel a presque doublé, passant de 5 % durant la première période à presque 10%. Cette évolution positive correspond à la mise en place des mesures incitatives dans le cadre du programme de la filière lait, venu comme réponse à la crise alimentaire mondiale de 2008. L'année 2015, a enregistré la quantité de production laitière la plus élevée de toute la période d'analyse avec une quantité de 3,7 milliards de litres.

Figure N°2 : Evolution de la production laitière en Algérie 2000-2022



Source : Construit par nous même à base des données collectées auprès du MADR, 2000-2022.

Cependant, la dernière période 2016- 2022, a enregistré une baisse des quantités produites. Cela est le résultat du renchérissement des facteurs de production, notamment les produits importés, ce qui a rendu les conditions d'élevage plus contraignantes, malgré les décisions prises en faveur de cette filière, suite au mouvement de contestation des producteurs laitiers, réclamant une révision des mesures de soutien appliqué jusqu'ici. Ces mesures n'ont pas apporté des solutions escomptées. Cet environnement, devenu peu favorable, a produit ce recul de la production et une stagnation autour de 3.4 milliards de litres annuellement pendant les cinq dernières années d'analyse. Au total, la production laitière en l'espace de quelques années est multipliée par 2,3 passant de 1,5 milliard en 2000 à 3,5 milliards en 2017 et enfin à 3,4 milliards en 2022. Nonobstant, de ces résultats encourageants, la production locale ne couvre qu'une partie de la consommation nationale, au regard de la demande qui ne cesse de progresser.

Par Conséquent, une augmentation de la collecte et de l'intégration du lait cru est enregistrée. S'agissant des quantités collectées, elles ont connu une évolution positive puisqu'elles sont passées de 192 millions de litres en 2009 à 756 millions en 2012 pour atteindre 972 millions de litres en 2015. Nous signalons que les objectifs fixés par l'ONIL en matière de collecte sont réalisés et même sont dépassés dans certains cas. Cependant, malgré ces résultats en matière de production et de collecte, des efforts supplémentaires sont indispensables afin de produire plus et de collecter plus. Au stade actuel, la collecte ne concerne que 1/3 de la production, le reste est absorbé par l'autoconsommation et le circuit informel (Soukehal, 2013). Ce résultat confirme les écrits de plusieurs auteurs[1], auparavant, sur la réalité de l'intégration de la production par rapport au système de transformation (Belhadia et al, 2014)

Par ailleurs, le coût budgétaire (Makhlouf, 2015) permettant la prise en charge des opérations de production, de collecte et de transformation, versé par l'ONIL aux acteurs de la filière est passé de 8,19 milliards de DA

[1]C'est le cas de Belhadia M. et Al., Production est mise sur le marché du lait en Algérie, entre formel et informel. Stratégie des éleveurs du périmètre du haut Chéliff, New médit, 1/2014. De même pour Soukehal A, Histoire et développement de la filière lait en Algérie, Agriculture et développement n° 16. pp.22-26, 2013.

en 2009 à presque 15 milliards de DA en 2012. Ce montant à atteint 18 milliard de DA en 2022. Cependant, la part des soutiens accordés aux acteurs de la filière comparativement aux sommes déboursées pour prendre en charge la différence du prix des importations et le prix fixe (159 DA/ Kg) par lequel est cédé la poudre de lait importé est largement supérieur. En effet, le montant versé au titre de l'année en 2008 est de 22 milliards de DA et en 2010, le montant déboursé était de l'ordre de 14,8 milliards DA. Cette somme[1] a plus que doublé en 2012 où la somme déboursée était de l'ordre de 31,55 milliards de DA. En revanche, la part des soutiens accordés pour la production locale représente en moyenne1/3 du budget total de l'ONIL (l'année 2010 enregistre le taux le plus élevé 35,9%). Les 2/3 restants sont destinés à soutenir l'importation de la poudre de lait.

Toutefois, la répartition du montant de la prime destinée à soutenir la production locale pour les acteurs de la filière, durant la période 2009-2015, selon une étude récente(Kalli et al, 2018), est de 47% pour les producteurs, 32% pour les collecteurs et les centres de collectes et 21% pour les transformateurs. De même, le montant global de soutien consacré pour la production locale pour l'année 2013 et de 2014 est, successivement, de l'ordre de 28,7 milliards DA et 27,7 milliards DA.

4. Conclusion :

Dans cette communication nous avons essayé de montrer l'évolution des filières stratégiques, céréaliculture et lait, en Algérie dans le cadre de la politique agricole entamée depuis le début de ce troisième millénaire. En effet, nous avons constaté l'évolution de la politique elle-même. Cette politique à été revue la première fois en 2009, après la crise mondiale. Par la suite la politique laitière a connu des améliorations en 2015 dans le but de la meilleure prise en charge des doléances des éleveurs. Enfin, récemment en 2022, le prix d'achat appliqué pour les produits céréaliers (blé dur, blé tendre, orge et avoine), ont été revu à la hausse suite aux conséquences de la

[1] Certains écrits, considèrent qu'un ciblage des aides gouvernementales est urgent, permettant l'encouragement de l'investissement privé et le retrait graduel de l'Etat. Nous pouvons citer, Zaida w, Evaluation de la performance de la nouvelle politique de régulation de la production nationale de lait cru, in Revue Nouvelle économie, n° 15 volume 2, pp. 51-67,2016.

pandémie Covid-19. Cela démontre l'intérêt accordé par les pouvoirs publics à ces deux filières stratégiques dans l'objectif de la concrétisation de la sécurité alimentaire du pays.

Les résultats obtenus au niveau de ces deux filières témoignes d'une amélioration nette comparativement aux années d'avant l'application de cette politique. Pour les céréales globalement la production et les rendements ont augmenté sensiblement. La moyenne décennale 2010-2020, pour la production a atteint 44 millions de quintaux et n'était que de l'ordre de 26 millions de quintaux pour la décennie 1990-2000. De même pour les rendements où nous avons enregistré 18 QX/ha alors que ne dépassant pas 10Qx/ha avant 2000. Toutefois, le problème réside dans les fortes fluctuations d'une année à une autre, ce qui prouve que cette filière est toujours sous l'influence des aléas climatique puisque l'irrigation ne dépasse pas 12% de la totalité de la superficie céréalière.

Par ailleurs, à travers l'exemple de la céréaliculture au niveau des principales wilayas du sud, nous avons pu constater la stabilité dans le temps des performances enregistrés. Notre objectif n'était de dire qu'il faut impérativement encourager l'agriculture saharienne mais beaucoup plus de montrer l'impact de l'application de l'irrigation dans cette filière. En termes de rendements, la moyenne de 30Qx/ha est largement atteinte dans la majorité de wilayas étudiées. A cet effet, pour faire face à ce stress hydrique, nous suggérons la généralisation de l'irrigation agricole à travers l'intervention de l'Etat afin d'investir davantage notamment dans l'élargissement des superficies en irriguée et cela en exploitant toutes les potentialités existantes (eau conventionnelle et non conventionnelle). L'utilisation rationnelle de cette ressource est un autre volet qui pourra aider à mettre en place une agriculture performante.

Enfin, pour la filière lait une amélioration nette est enregistrée par suite de l'application de la politique laitière de 2009. La production à plus que doublé en l'espace de quelques années passant de 1.5 milliard de litres à 3.7milliard de litres en 2015. Cependant, depuis une certaine stagnation et même un léger recul est enregistré durant toutes les années qui suivent. Cela exige plus de mesures en faveur de cette filière pour rendre son environnement plus attractif. Puisque à l'heure actuelle la cherté des aliments de bétail et la concurrence subit sur le plan de l'espace agricole par d'autres filières, notamment l'arboriculture fruitière, ne favorise pas l'engouement des éleveurs à investir davantage dans cette filière stratégique.

Pour terminer nous pouvons affirmer qu'un traitement de faveur est accordé pour les deux filières stratégiques dans le cadre de la politique agricole. Néanmoins, force et de constater, les handicaps naturels particulièrement le stress hydrique anéantissent les efforts déployés par les pouvoirs publics pour la concrétisation de la sécurité alimentaire. Il primordial aujourd'hui d'accompagner cette politique appliquée jusqu'ici par des efforts d'investissements dans le domaine de l'irrigation agricole. L'objectif d'atteindre 30 Qx/ha n'est pas difficile à réaliser puisque nous venons de le vérifier dans les espaces sahariens irrigués. Donc la sécurité alimentaire pourrait être atteinte en Algérie avec plus d'investissements colossaux dans la généralisation de **l'irrigation agricole rationnelle**.

5. Liste Bibliographique:

1) Bessaoud Omar., (2006). « La stratégie de développement rural en Algérie », In Revue Options méditerranéenne, Série A n° 7, pp.79-89.
2) Bessaoud Omar., (2016). « La sécurité alimentaire en Algérie », CIHEAM-IAM Montpellier.
3) Boukella Mourad., (2008). L'Algérie de demain relever le défi pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, Friedrich Ebert Stiftung, Alger.
4) Dufumier Marc., (2018). « Agriculture et alimentation : Idées reçues et propositions », Editions Utopia.
5) kheffache Hamida. et Bedrani Slimane. (2012) « Les importations subventionnées de génisses à haut potentiel laitier : un échec du à l'absence de politique laitière globale » , Les cahiers du CREAD, n° 101, pp. 123-135.
6) Kalli s., Saadaoui m., Ait mokhtar s., Belkheir b., Binidir m., Bitam a. et Benmebarek a.(2018) , « Eléments d'enquête générale sur la filière lait en Algérie », IJBES, Volume 8, pp. 12-19.
7) Ministère de l'agriculture et du développement Rural (MADR), (2020). Statistiques Agricoles, Series B, années: 2000 à 2020.
8) ONIL, (2009 à 2016). Données sur les réalisations de la filière lait en Algérie
9) ONS (2020), la production agricole pour la compagne agricole 2019/2020, n 976.
10) ONS (2021), la production agricole pour la compagne agricole 2020/2021, n 990.

11) Sahali Nourredine., hadjou Lamara., et Djennane Abdemadji., (2016).L'agriculture algérienne face aux défis de la sécurité alimentaire : analyse rétrospective et bilan de la nouvelle politique agricole, GGGR.

12) Sahali Nourredine., (2020). « Les soutiens publics récents dans l'agriculture algérienne et leur impact en matière de sécurité alimentaire : cas de la production laitière au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou », Thèse de Doctorat, en Sciences Economiques.

13) Sahali Nourredine et Guendouzi Brahim., (2021). « L'agriculture algérienne facteur de résilience de l'économie nationale dans le contexte de la pandémie du Covid-19 », El Wahat, Volume (15)/Issue (1) (2022):132-150.

Les BRICS et l'Algérie : de nouveaux défis et des opportunités incertaines

BRICS and Algeria: new challenges and uncertain opportunities

HANNICHE Belkacem [1]
maitre-assistant classe A, Université de Bejaia, Algérie
belkacem.hanniche@univ-bejaia.dz

Résumé :

Depuis le début des années 2000, les BRICS représentent l'ensemble le plus vue des pays émergents est en train de reconfigurer l'économie mondiale. Ces pays exercent une influence grandissante sur l'économie de l'Algérie. Leur percée en Algérie, notamment celle d la Chine, offre l'Algérie des opportunités de diversification de partenaires et de source de financement et d'IDE, une amélioration des termes de l'échange de l'Algérie mais ces pays ajoutent d'autres défis et compliquent la situation de l'économie algérienne, avec une désindustrialisation accéléré, une dépendance accrue aux hydrocarbures et une relation qui n'est pas loin des relations néocoloniale avec les autres pays industrialisés.

Mots clés: Algérie, BRICS, opportunités, défis, diversification.
Codes JEL: F50, F63.

Abstract :

Since the early 2000s, the BRICS have been the most widely seen set of emerging economies in the process of reconfiguring the global economy. These countries have a growing influence on Algeria's economy. Their breakthrough in Algeria, notably that of China, offers Algeria opportunities for diversification of partners and source of financing and FDI, an improvement in the terms of trade of Algeria but these countries add other challenges and complicate the situation of the Algerian economy, with accelerated deindustrialization, increased dependence on hydrocarbons and a relationship that is not far from neocolonial relations with other industrialized countries.

Keywords: Algeria, BRICS, opportunities, challenges, diversification
JelClassification Codes: F50, F63.

Auteur correspondant(e): HANNICHE Belkacem, belkacem.hanniche@univ-bejaia.dz

1 Introduction:

Depuis le début du nouveau millénaire, des pays de taille continentale et avec puissance démographique et des capacités technologiques de plus en plus importantes sont en train d'émerger. Ces pays sont en train d'exercer un impact plus important sur la configuration économique mondiale. En effet, les deux premières décennies du XXIe siècle marque sans doute un changement au niveau de la balance des puissances économiques. Pour (Gaulard, 2015, p. 11), aucun des différents acronymes qui contient des pays émergent n'a connu le même enthousiasme de la part des chercheurs et des medias que celui des BRICS. Ces pays exercent une influence réelle sur l'économie mondiale et bien sur l'économie algérienne. Pour un pays comme l'Algérie, l'essor de ces pays apporte son lot d'opportunités, avec notamment un nouveau souffle pour la coopération Sud-Sud et surtout de véritables partenaires pour le développement, différent des puissances occidentales arrogantes et paternalistes voire impérialistes, qui bloque les initiatives de sortie de sous développement des pays du sud global. Cependant, cette euphorie est confrontée à la réalité des chiffres et que jusqu'à présent ces pays n'ont pas eu l'impact escompté. Il nous semble important de peser l'impact de ces pays sur la problématique de développement et de diversification de l'Algérie. Dans cet article nous allons essayer d'analyser les opportunités et les défis qu'ajoute cet ensemble pour l'économie algérienne avec un accent sur la Chine qui est le pays le plus « émergé » de ce groupe.

2 L'essor des BRICS

2.1.Les BRICS dans l'echiquier mondial

L'acronyme BRICS est devenu en quelque synonyme d'un changement de la carte économique au 21ème siècle. Un acronyme qui a été créé à l'origine pour mettre en évidence un ensemble de caractéristiques économiques similaires possédées par le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine par (O'Neill et al., 2001). Depuis, cet acronyme a évolué pour prendre un format diplomatique d'abord comme BRIC en 2008 et ensuite comme BRICS avec l'inclusion de l'Afrique du Sud en Décembre 2010(Cooper, 2016, p. 1). En 10 ans, les prophétie de Jim O'neill se réalise et le PIB de ces pays BRIC a quadruplé depuis le

papier 2001-2011, en passant de 3000 milliards de a 12000 milliards de dollars(O'Neill, 2011, p. 27).

Entre 1981 et 2013, la croissance annuelle du PIB réel a été de 9,5 % en Chine, de 6,1 % en Inde, de 2,7 % au Brésil et de 2,4 % en Afrique du Sud. Au cours de la même période, la croissance annuelle du PIB réel par habitant a été de 8,6 % en Chine, de 4,3 % en Inde, de 1,2 % au Brésil et de 0,6 % en Afrique du Sud. Durant la même période, la part des BRICS est passée de 3 % à 15 % du commerce mondial de marchandises (exportations et importations). De même, les BRICS ont joué un rôle de plus en plus important dans le rattrapage de l'industrialisation. Leur part dans la valeur ajoutée manufacturière mondiale est passée de 6 % en 1990 à 27 % en 2012, tandis que leur part dans les exportations mondiales de produits manufacturés est passée de 6 % en 2000 à 20 % en 2013(Nayyar, 2016, p. 582).

En 2018, les cinq BRICS avaient un produit intérieur brut nominal combiné (PIB) de 20 1 00 milliards de dollars, soit environ 24 % du PIB mondial, et un PIB combiné (PPA) d'environ 44 1 00 de dollars, soit environ 33 % du PIB mondial en PPA. Les BRICS avaient une population estimée à 3,1 milliards d'habitants en 2018, soit environ 42 % de la population mondiale(Puppim de Oliveira & Jing, 2020, p. 1-2).

2.1 Les atouts des BRICS

2.1.1 Des pays de taille contienentale

La taille géographique et le poids de leur populations offre aux performances économiques une portée exceptionnelle. La première caractéristique des BRIC est d'être des pays de grandes dimensions : ensemble, ils occupent le quart de la surface terrestre. La Russie est le plus vaste pays du monde, la Chine le troisième (après le Canada). Mis à part l'Inde, chacun occupe une superficie plus grande que celle de l'Union européenne. Ces pays rassemblent 40 % de la population mondiale grâce aux deux géants démographiques, la Chine et l'Inde. Ces dimensions continentales influencent leur mode de développement et leur confèrent des atouts importants avec des ressources naturelles et humaines considérables, un grand marché intérieur et la possibilité d'exploiter des économies d'échelle ce qui leur offre une marge de manœuvre pour

arbitrer entre ouverture internationale et marché intérieur(Goldstein & Lemoine, 2013).

Ces dimensions continentales leur confèrent des atouts importants avec des ressources naturelles et humaines considérables, un grand marché intérieur et la possibilité d'exploiter des économies d'échelle ce qui leur offre une marge de manœuvre pour arbitrer entre une ouverture internationale et marché intérieur(Goldstein & Lemoine, 2013). Cette taille continentale offre à ces pays la possibilité de la combinaison de diverses ressources favorables des grands pays (Yao, 2016).

2.1.2 Le pouvoir démographique

(O'Neill, 2011, p. 28) affirme qu'il suffit d'appliquer les estimations sur les tendances démographiques à long terme, pour constater que la démographie est un élément en faveur des BRIC. Son argument est que plus de gens produisent plus. Plus de gens gagnent un salaire et un revenu, ce qui est la base de leur consommation. Ceci est un fait assez simple de la vie économique. Le critère sur lequel O'Neill s'est basé au départ est le poids démographique.

2.1.3 Des pays à bas salaires avec des capacités technologiques

Pour Giraud, 2012, p. 249-250), contrairement à la Corée ou à Taiwan lorsqu'elles ont entamé leur processus de rattrapage, dans les années 60, les BRICS ont d'ores et déjà de fortes capacités technologiques. Collectivement et individuellement, les BRICS ont également vu leurs structures de production manufacturière et d'exportation évoluer vers des industries à forte intensité de capital et de technologie(Naudé et al., 2015, p. 12). Parmi ces pays, l'Inde et la Chine sont des plateformes de production importantes pour la fabrication de voitures et des voitures électroniques (Cavusgil et al., 2020, p. 256).

2.1.4 Des pays ayant bénéficiés d'investissement des pays industrialisés

Le nomadisme du capitalisme(Giraud, 2012) a été une sorte d'aubaine pour les pays émergents. En effet, les multinationales issues du Japon, d'Europe, des États-Unis et d'autres pays industrialisés ont massivement investi des sommes considérables pour développer des

installations de production dans les pays émergents, dans l'objectif de bénéficier des coûts et de la qualité de main-d'œuvre.

2.1.5 Des pays qui ont réussi « leur » vol d'oies sauvages

Selon(Lemoine, 2008, p. 165‑166), ces nouveaux venus ont développé leurs industries traditionnelles puis se sont spécialisés dans le secteur des nouvelles technologies, les tigres dès les années 1980 et la Chine à partir les années 1990. Le schéma en vol d'oies sauvages explique la grande interdépendance qui existe en Asie entre économies émergentes et économies émergées.

3 Les limites des BRICS

3.1 Essoufflement de leur croissance depuis 2013

Depuis mi-2013, la situation semble se retourner où la reprise devient un peu plus vigoureuse dans les économies industrialisés et la croissance de beaucoup de pas émergents se s'essouffle comparativement aux années précédentes(Alhenc-Gelas, 2014). Cet essoufflement est causé par la baisse du prix des matières premières et le resserrement des conditions de financement sur le marché international(Rifflart, 2015). (Siddiqui, 2016) souligne que l'adoption par les BRICS de politiques néolibérales et l'abandon du rôle de l'État au profit des forces du marché et la dépendance croissante à l'égard des capitaux étrangers et des exportations, comme l'exigent les politiques néolibérales, ne mèneront pas à une croissance durable.

Même Jim O'Neill qui a popularisé l'acronyme affirme que cet ensemble est en déclin. Dès 2011, Jim O'Neill semble beaucoup plus impressionné par les perspectives économiques du Mexique, de la Corée, de la Turquie et de l'Indonésie que par celles des pays BRIC. Seule la Chine – le « C » du BRIC – a échappé à sa déception dans la trajectoire du groupe original qu'il a enthousiasmé en 2001(Cooper, 2016, p. 118‑119).

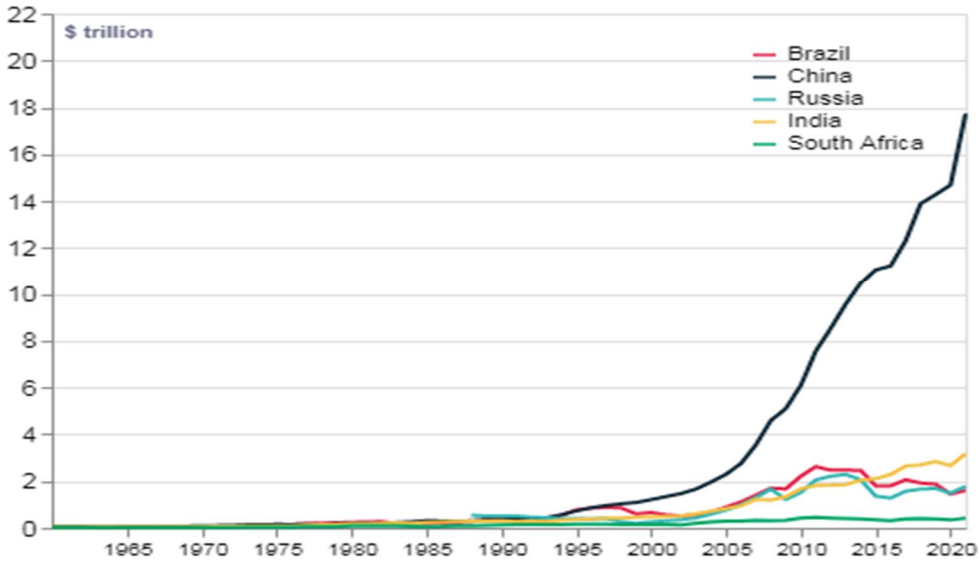
3.2 Les contradictions et rivalités au sein du groupe

Si les pays occidentaux sont des alliés, les pays du BRICS ne sont au plus que des partenaires et des rivaux. En effet, il y a l'absence d'intérêt commun et de stratégie multilatérale collective (Byrappa, 2017 : 81). En outre, le groupe fait face à des différences substantielles dans ses rythmes et priorités de développement, aggravées par des conflits territoriaux et des

tensions militaires entre l'Inde et la Chine, ainsi que la concurrence croissante entre la Russie, la Chine et l'Inde pour l'influence et les ressources de l'Asie centrale (Heathershaw et al., 2019). Il existe diverses différences fondamentales entre les différents pays BRICS. Bien que les pays BRICS combinés représentent plus de 20% du PIB mondial, le PIB de la Chine est plus élevé que les quatre autres combinés. De plus, Pékin a souvent plus en commun avec les économies avancées qu'avec les pays en développement.

Comme le montre le graphique N°3, le PIB de la Chine est plus du double de celui des quatre autres BRICS combinés, soit près de 18 billions de dollars par rapport au Brésil (1,6 billion), à la Russie (1,8 billion), à l'Inde (3,2 billions) et à l'Afrique du Sud (400 milliards). À des fins de comparaison, le PIB aux États-Unis est de 23 billions de dollars, mais l'économie chinoise est sans doute la plus importante au monde en termes de parité de pouvoir d'achat (PPA) (Bishop, 2022).

Figure 1 évolution du PIB des BRICS de 2000-2021

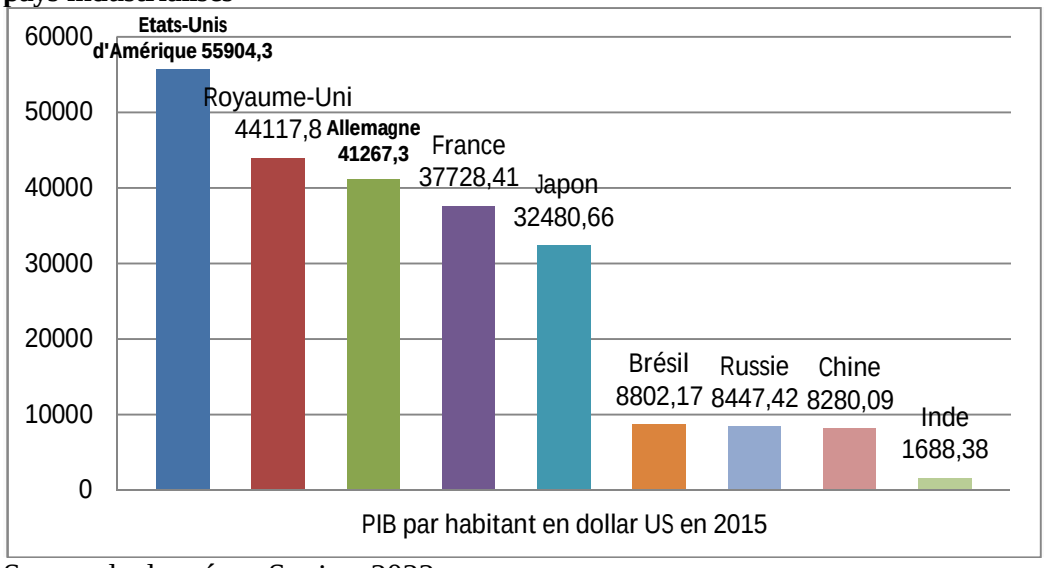


Source :(Bishop, 2022)

3.3 Les défis des BRICS

Les BRICS se trouvent face à des contradictions fortes, puisque la croissance par extraversion repose justement sur des salaires faibles garantissant la compétitivité à l'export, mais qui se réalise en limitant la demande intérieure à un faible niveau. Le passage vers une croissance inclusive doit se faire avec une hausse du niveau de vie et des salaires, ce qui va réduire la compétitivité-coût et les performances à l'exportation des ces pays (Chenaf-Nicet, 2016). Un autre défi pour les pays émergents concerne leur statut de pays à revenu intermédiaire où le PIB par habitant le plus élevé des BRIC est celui du Brésil qui est de 8802,17 soit presque un quart du celui du Japon 32480,41US dollars. Celui de la Chine qui est de 8280,09 n'est que 14, 81% du celui de l'américain qui est de 55904 US dollars(figure N°) . (Goldstein & Lemoine, 2013) résument que les BRIC sont devenus de grandes puissances économiques avant d'être riches.

Figure2 comparaison en termes de PIB par habitant des entre BRIC et des pays industrialisés



Source de données : Statista 2022.

4 L'Algérie et les BRICS

L'Algérie à l'instar des autres pays en développement n'est pas en reste de ce qui se passe dans l'économie mondiale, notamment avec l'essor

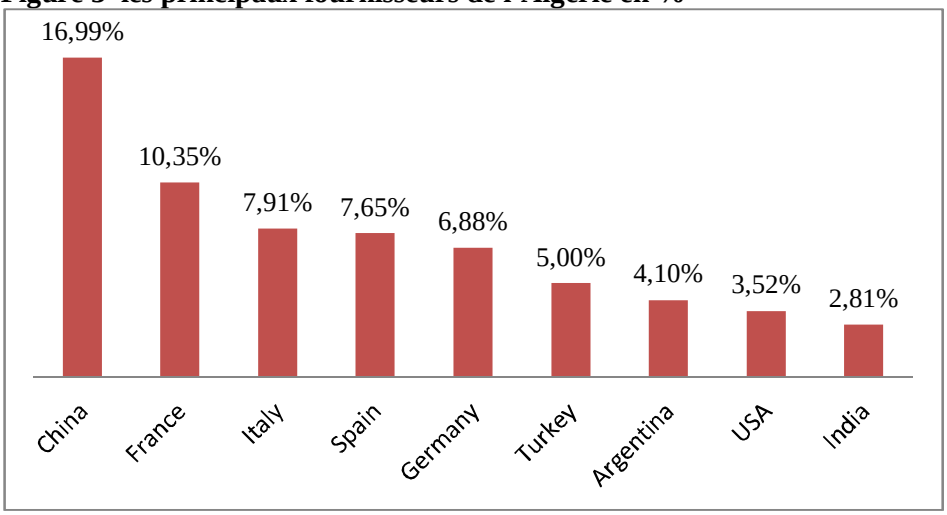
des pays émergents, et ce depuis le début des années 2000. Un regain de l'intérêt pour la coopération Sud-Sud avec l'émergence de puissances économiques issues du Sud global.

4.1 L'Algérie et les échanges avec les pays émergents

4.1.1 La part grandissante des pays émergents dans les échanges de l'Algérie

Durant l'année 2000, l'Algérie importé pour une valeur de 9.97 milliards de dollars, avec plus 75 % de ces importations viennent des pays développés. De ces pays, la France exporte pour 2,66 milliards de dollars soit 26,7% du total des importations algériennes, loin devant les 872 millions de dollar soit 8.75% du total des importations algériennes. Les autres pays se partagent les 25% avec la Turquie avec 400 millions de dollars d'exportations soit 4,01%, la Chine avec 220 millions de dollars soit 2,21% du total des importations algériennes. En 2019 le volume des importations algériennes a été multiplié par 4, passant de 9,97 à 39,4 milliards de dollars. Même si la France a plus que doublé son volume d'exportation vers l'Algérie avec une valeur de 5.42 milliards de dollars contre 2,66 en 2000 mais la France n'est plus le premier fournisseur de l'Algérie depuis 2013, une place qu'elle a perdu au profit de la Chine qui a exporté 6.94 milliards soit 17.6% des importations algériennes devant la France qui ne représente que 13,7% soit la moitié de ce qu'elle était en 2000(OEC, 2021).

Figure 3 les principaux fournisseurs de l'Algérie en %



Source de données: *ANDI, Algérie2019*

5 Les opportunités et des défis des BRICS pour l'Algérie :

5.1 Les opportunités des BRICS pour l'Algérie :

5.1.1 Redonner de l'importance stratégique à l'Algérie

L'Algérie, à l'instar des autres pays de l'Afrique du Nord, cherche un partenariat gagnant-gagnant, le dialogue, la négociation, la non-ingérence, le respect des règles internationales et refuse les sanctions et les conditionnalités, le rejet des punitions collectives, pratiques courantes, des occidentaux(Khader, 2018, p. 44).

Cette coopération avec la Chine devrait permettre de diversifier les clients de l'Algérie dans le domaine gazier notamment avec l'arrivée de nouveaux acteurs concurrents sur le marché européen dans le marché spot concurrencent l'offre et le prix. Pour (Alden et al., 2008, p. 123), l'arrivée de la Chine comme une puissance émergente a redonné de l'importance stratégique pour les pays du contient africain qui ont été en quelque sorte oublié durant les année 1990 notamment. le quasi-monopole des partenaires occidentaux mais aussi pourrait permettre à ces pays s'intéresser à des niches auparavant interdites à ces « partenaires traditionnels »(Pairault, 2015) et l'intérêt des chinois pour des secteurs d'acticité qui n'intéressaient pas les partenaires traditionnels.

5.1.2 Un rattrapage en termes d'infrastructures

L'arrivée des chinois constitue une opportunité pour améliorer les conditions de développement avec le flux d'investissements, l'amélioration des infrastructures, d'ouverture de nouveaux marchés pour l'exportation (Alden et al., 2008, p. 126). La réalisation des infrastructures de bases, même financées par le trésor public dans le cas algérien, contribue à atténuer les goulets d'étranglement et à améliore la compétitivité du pays et son intégration dans l'économie mondiale(Schiere et al., 2011, p. 7).

La structure des échanges Nord-Sud entre l'Algérie et la Chine n'est pas définitive, depuis le lancement de la stratégie chinoise de « la Ceinture et la Route », la Chine essaie de modifier la structure de ses échanges avec le continent africain avec plus d'investissements industriels et de financer des infrastructures dans le cadre de cette initiative.

5.1.3 L'amelioration des termes d el'echange du pays

Pour (Ajakaiye, 2006, p. 7), la principale opportunité offerte par croissance de la présence des pays émergents dans le commerce mondial réside dans le boom des prix des matières premières provoquée par la demande produits minéraux et matières premières agricoles. La croissance de cette demande provient essentiellement de pays émergents et surtout du pays qui est l'usine du monde à savoir la Chine. En effet, depuis le début de ce siècle la hausser des prix des matières premières a permis de maintenir une croissance mondiale forte une condition qui a permis l'amélioration des termes de l'échange pour les producteurs de produits de base dont les hydrocarbures algériennes(Goldstein et al., 2006, p. 16). Ces pays émergents ont aussi largement contribué à augmenter la demande par leur forte croissance, leurs excédents d'exportation et l'accumulation des réserves qu'ils ont réinvestis dans les bons du Trésor des Etats-Unis ce qui a contribué à atténuer les pressions inflationnistes mondiales et à faire baisser les taux d'intérêt mondiaux(Goldstein et al., 2006, p. 125), cela d'un coté. De l'autre, les pays émergents et surtout la Chine ont permis aussi l'accès à des biens de consommation à des prix abordables des produits et leur prix accessibles pour les couches moyennes et pauvres de la société(Zafar, 2007, p. 125-126). Certaines importations chinoises peuvent être 75% moins cher que des importations équivalentes provenant

de sources traditionnelles (Ajakaiye, 2006), ce qui va permettre de contenir les poussées inflationnistes pour un pays qui importe l'essentiel des produits de consommation. Même pour les industriels, l'arrivé de la Chine leur a permis de moderniser leurs chaines de production, de matériels informatiques et bureautiques qui son désormais accessible(Pecoraro, 2010, p. 22). L'achat de biens d'équipement et du matériel de transport à des prix inférieurs à ceux des produits importés d'Europe a considérablement réduit les coûts d'investissement(Renard, 2011, p. 23)

5.1.4 Des partenaires pour le développement

Il est clair que la présence croissante en Algérie de ces pays émergents apporte des avantages en termes de commerce, d'investissements d' infrastructures (Bilal & Rampa, 2011). En outre, après la décennie perdue des années 80 et les tournant néolibéral des années 90 avec son lot de PAS (plans d'ajustement structurels) douloureux et destructeur pour la majorité des pays en développement et de l'Algérie, l'émergence des BRICS et ont, en effet, donner un espoir aux pays en développement sur la possibilité et la faisabilité de s'industrialiser et de connaitre une croissance soutenu et un développement en un temps aussi court. L'expérience historique de la Chine et de l'Inde en tant qu'anciennes colonies et leur spectaculaire expérience de développement depuis le milieu des années 70 ont suscité l'espoir chez les nations africaines qu'elles pourront un jour se libérer elles aussi des chaînes de la pauvreté, du sous-développement et de la dépendance à l'égard de l'aide.

L'aide au développement des BRICS n'est pas une alternative à l'aide traditionnelle, mais peut la compléter(Chiraerae, 2013). Leur banque « La Nouvelle Banque de développement, lancée en 2014 (*New Development Bank*), une banque multilatérale de développement avec une capitalisation de 100 milliards de dollars, soit environ la moitié de celle de la Banque mondiale(Chatterjee & Naka, 2022). (Nayyar, 2016) considère cette banque se distingue comme étant une institution internationale pour le financement du développement dans un esprit de partenariat entre égaux plutôt que du favoritisme entre partenaires inégaux.

5.1.5 Desserer l'etau occidental

Selon(Matallah, 2018), l'arrivée des chinois, à la quelle nous pouvons ajouter les autres grands pays émergents, a permis de desserrer l'étau occidental sur les produits, le flux d'investissement et même pour l'aide au développement. (Mohan & Power, 2008) affirment que le rôle de la Chine en Afrique ouvre de nouveaux choix pour le développement africain pour la première fois depuis le tournant néolibéral des années 1980. la Chine et les autres pays émergents misent sur des partenariats économiques internationaux stratégiques et le crédit multilatéral l'investissement, l'infrastructure, l'emploi et le développement économique. Les BRICS, en tant qu'entité unie, devraient façonner la gouvernance mondiale au XXIe siècle, à travers notamment sa banque de développement (Chakraborty, 2018).

Pour (Alden et al., 2008), l'émergence des BRICS remet en question la prééminence occidentale dans une région qui a longtemps fait figure de « chasse gardée » des pays occidentaux. Cette percée des pays émergents offre à des pays comme l'Algérie une marge de manœuvre, à travers la mise en concurrence des puissances établies et émergentes.

5.2 Les défis des BRICS pour l'Algérie

5.2.1 Des concurrents pour l'Algérie

Les pays émergents, et la Chine en particulier, sont en train d'absorber une grande partie des IDE destinés au pays en développement. Il y une sorte d'effet d'agglomération qui se forme au niveau des pays émergents au détriment des autres pays en développement et de l'Algérie. Ces pays disposent de grands marchés qui attirent les grands investissements et cela avec les stratégies mises en place par ces pays, notamment la Chine, l'Inde et la Turquie, des nouveaux pôles industriels, ces pays privent les pays en développement de potentiels investissements et ajoutent une autre pression sur les industries locales des pays en développement.

Pour (Nayyar, 2016), l'émergence des BRICS se trouvent aussi dans la concurrence ces économies fournissent aux pays en développement la concurrence sur les marchés d'exportation ou comme destination d'investissement. Ces pays, en particulier la Chine, absorbent

de plus en plus une grande partie des investissements destinés aux pays en développement. En outre, ces pays se spécialisent et ils ont beaucoup d'avantages dans des industries que des pays en développement comme l'Algérie espèrent développer. Leur concurrence est destructrice pour les industries locales des pays en développement.

5.2.2 Des importations qui renforcent le statut de pays rentier

L'un des plus grands défis posé par la Chine est le fait que les importations chinoises bon marché peuvent décourager la diversification de la base productive nationale car les nouveaux investisseurs peuvent trouver peu attrayant de concurrencer les importations chinoises bon marché et ils vont juger inutile d'investir dans une activité productive puisque les produits chinois répondent à toutes les demandes avec des prix imbattables (Ajakaiye, 2006). Malgré une vingtaine d'année depuis la percée des pays émergents dans l'économie algérienne, l'Algérie avec un pourcentage de dépendance de 93% alors (UNCTAD, 2019). Cette rente renforce, renforce les comportements rentiers et décourage les potentiels investisseurs au profit des rentiers importateurs ce qui va renforcer le modèle rentier au lieu de pousser vers l'objectif diversification économique tant attendu. Un élément qui favorise les comportements de recherche de la rente aux dépens de la création de richesse et maintenir le pays dans la malédiction des ressources naturelles(Auty, 1993)

5.2.3 Une croissance desindustrilaisante

Cette arrivée chinoise a contribué à accélérer la désindustrialisation de l'Algérie par des produits avec des prix hors de concurrence ainsi que la prolifération de comportements rentiers au détriment des activités industrielles parmi les potentiels investisseurs. L'apport en termes de production industrielle n'est pas au rendez-vous puisque l'industrie compte pour moins de 5% du PIB alors qu'elle était de 10 % en 2000(Mezouaghi, 2015, p. 23). Même si la désindustrialisation prononcée date du début des années 1980, L'économie algérienne, marquée par une désindustrialisation prématurée à partir des années 1980, est l'une des économies les moins industrialisées du continent (Mezouaghi & Aynaoui, 2018, p. 18), l'apport chinois dans l'investissement productif tarde à se réaliser. La structure

sectorielle de l'économie algérienne est aujourd'hui symptomatique du syndrome hollandais, l'indice de concentration des exportations de l'Algérie est l'un des plus forts au monde et d'Afrique et la part des hydrocarbures dans les exportations totales passe de 92 % en 1996 à 98 % en 2006. A cela s'ajoute, les difficultés bureaucratiques algériennes et les problèmes de financement peuvent pousser de potentiels investisseurs vers les activités d'importation au lieu de production ce qui va accélérer la désindustrialisation.

5.2.4 La bonne gouvernance et la corruption

Dans leur efforts de quête de marchés et de part de marchés les entreprises issues des pays émergents sont peu regardantes des normes et des lois. En effet, la bonne gouvernance se trouve alors comme l'un des talons d'Achille de l'avancée chinoise dans les pays africains(Alden et al., 2008, p. 129), et les efforts dans la lutte contre la corruption semble être contrariée par l'arrivée des chinois(Zafar, 2007, p. 106) ou le manque de transparence dans les accords commerciaux passés facilite la corruption(Zhao, 2014, p. 1041). Le cas de l'autoroute Est-Ouest est édifiant avec des commissions et retro-commissions estimées à un milliard de dollars(Hallas, 2014).

Un constat qui peut être généralisé avec les autres pays émergents dont les groupes sont peu soucieux des normes environnementale et pratiques syndicales .leur seul objectif est de tirer le maximum de profits.

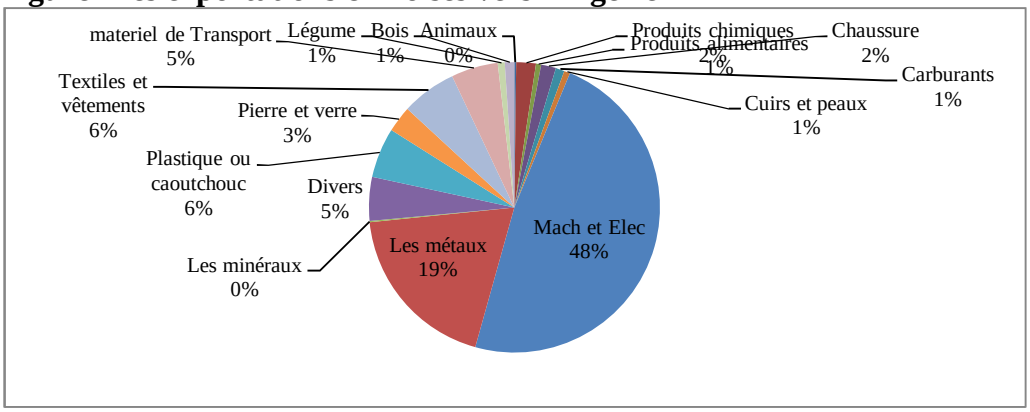
5.2.5 Une relation plutôt Nord-Sud

Même la structure des échanges sino-algériens indique une relation semblable à une dépendance Nord-Sud loin du discours de solidarité Sud-Sud et de l'esprit de Bandung. En effet, en observant les exportations algériennes vers la Chine qui ne sont que du pétrole et des produits pétroliers et les importations algériennes en provenance de Chine qui est à 96,8% de produits manufacturés dont deux tiers sont des produits de faible et moyenne technicité(Pairault, 2016), des exportations qui vont accélérer la désindustrialisation de l'Algérie. De même pour le transfert technologique ou d'expertise, très peu de transfert de technologie se fait puisque peu d'algériens accèdent aux postes de direction dans les

entreprises chinoises qui profitent dans le vide dans les quotas d'algériens qui ne stipulent pas le type de postes à occuper pour les algériens dans les projets communs(Ghanem & Benabdallah, 2016). La création d'emploi est contrariée et les marchandises chinoises affaiblissent fortement le capitalisme local (Lafargue, 2009, p. 94), et dans le cas algérien, le tissu entreprises sont économique est constitué à 99% d'entreprises de moins de 5 salariés très vulnérables et incapables d'affronter la concurrence chinoise. Pour (Pairault, 2015), les entreprises chinoises participent peu à la production matérielle sur le territoire algérien.

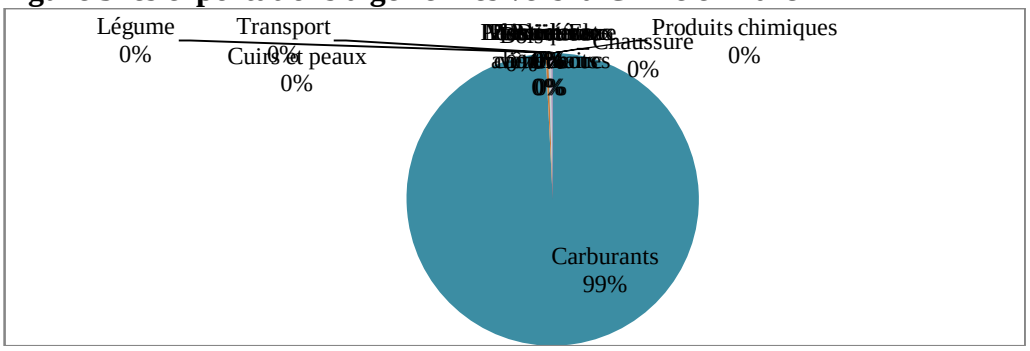
Dans les échanges de la Chine avec l'Algérie, il est plutôt plus conforme à ce modèle néocolonial (voir le graphique N°). La situation avec les autres pays émergents n'est pas différent, à titre d'exemple la Turquie, l'intérêt pour l'Algérie est plus ou moins semblable à ceux des puissances européennes plusieurs siècles plus tôt, c'est-à-dire recherche des ressources naturelles et des marchés insaturés du pour ses produits manufacturés. (voir graphique n°2 et n°3). Sans oublier l'énorme déficit commercial de plus de 6 milliards de dollars pour la l'année 2018.

Figure 4 les exportations chinoises vers l'Algerie



Source de données : la Banque mondiale

Figure 5 les exportations algériennes vers la Chine en 2018



Source de données : la Banque mondiale

6 Conclusion

Les BRICS ont reconfiguré l'économie mondiale et leur industrialisation a certes amélioré les termes de l'échanges des pays en développement, ajoutant d'autres sources de financements et d'investissement et contribuant à al modernisation des pays avec des projets d'infrastructures d'envergure(même financés en majorité par le Trésor Algérie), mais ces opportunités, ne sont pas prises dans le cadre d'une stratégie de développement claire, en s'inspirant de ces pays justement, ne fera que renforcer la dépendance algérienne aux hydrocarbures et ces pays peuvent s'ajouter à la liste des pays qui seront de partenaires néocoloniaux avec un échange de matières premières contre produits manufacturés.

Pour sortir de cette nouvelle dépendance aux pays émergents, qui se dessine, seule une stratégie de développement qui va se focaliser sur stratégie d'industrialisation du pays en limitant l'accès au marché algérien aux seuls entreprises qui vont réaliser des projets industriels productifs et en investissant la rente pétrolière dans la formation un capital humain capable de relever un tel défi au lieu de favoriser un consumérisme que ces pays émergents encouragent et défendent.

7 Liste Bibliographique:

Ajakaiye, O. (2006). *China and Africa – Opportunities and Challenges*. 14.

Alden, C., Large, D., & Soares de Oliveira, R. (2008). Chine-Afrique : Facteur et résultante de la dynamique mondiale. *Afrique contemporaine*, *228*(4), 119. https://doi.org/10.3917/afco.228.0119

Alhenc-Gelas, V. (2014). *Déséquilibres macroéconomiques dans les pays émergents : Des risques modérés pour les économies avancées – Les freins se desserrent un peu | Insee*. https://www.insee.fr/fr/statistiques/1408880?sommaire=1408886

Auty, R. M. (1993). *Sustaining development in mineral economies : The resource curse thesis*. Routledge.

Bilal, S., & Rampa, F. (2011). *Emerging economies in Africa and the development effectiveness debate*. 54.

Bishop, M. (2022). The BRICS countries : Where next and what impact on the global economy? *Economics Observatory*. https://www.economicsobservatory.com/the-brics-countries-where-next-and-what-impact-on-the-global-economy

Cavusgil, S. T., Knight, G., & Riesenberger, J. R. (2020). *International business : The new realities* (Fifth edition, global edition). Pearson.

Chakraborty, S. (2018). Significance of BRICS : Regional Powers, Global Governance, and the Roadmap for Multipolar World. *Emerging Economy Studies*, *4*(2), 182‑191. https://doi.org/10.1177/2394901518795070

Chatterjee, M., & Naka, I. (2022). Twenty years of BRICS : Political and economic transformations through the lens of land. *Oxford Development Studies*, *50*(1), 2‑13. https://doi.org/10.1080/13600818.2022.2033191

Chenaf-Nicet, D. (2016). Émergence et développement : Une relation complexe et contrariée. *Revue internationale et stratégique*, *103*(3), 67‑75. https://doi.org/10.3917/ris.103.0067

Chiraerae, T. (2013). *BRICS at glance : Opportunities and Challenges for Africa*. AFRICAN FORUM AND NETWORK ON DEBT AND DEVELOPMEN.

Cooper, A. F. (2016). *The brics : A very short introduction*. Oxford University Press.

Gaulard, M. (2015). *Économie politique de l'émergence*. Éditions Campus ouvert.

GHANEM, D., & BENABDALLAH, L. (2016, novembre 18). *The China Syndrome—Carnegie Middle East Center—Carnegie Endowment for International Peace*. https://carnegie-mec.org/diwan/66145

Giraud, P.-N. (2012). *La mondialisation : Émergences et fragmentations* (Nouvelle éd. revue et augmentée). « Sciences humaines » éd.

Goldstein, A., & Lemoine, F. (2013). VI. Vers quelle recomposition de l'économie mondiale ? *Reperes*, 88‑107.

Goldstein, A., Pinaud, N., Reisen, H., & Chen, X. (2006). *L'essor de la Chine et de l'Inde : Quels enjeux pour l'Afrique ?* Éditions OCDE. https://doi.org/10.1787/9789264024441-fr

Hallas, L. (2014). *Autoroute Est-Ouest en Algérie : Un milliard de dollars de commissions mais pas de procès*. Club de Mediapart. https://blogs.mediapart.fr/edition/enquetes-au-maghreb/article/160414/autoroute-est-ouest-en-algerie-un-milliard-de-dollars-de-commissions-mais-pas-de

Khader, P. B. (2018). *La percée chinoise dans les marchés arabes et méditerranéens*. 7.

Lafargue, F. (2009). La Chine en Afrique. Une présence limitée et une puissance contrariée. *Perspectives chinoises, 2009*(2009/1), 88‑94.

Lemoine, F. (2008). Un vol d'oies sauvages Intégration régionale et émergence des économies asiatiques. In *L'enjeu mondial* (p. 163‑172). Presses de Sciences Po. https://doi.org/10.3917/scpo.jaffr.2008.01.0163

Matallah, S. (2018). Sino-Algerian Strategic Cooperation : *Towards a New Stage of Development*. *China and the World, 01*(03), 1850017. https://doi.org/10.1142/S2591729318500177

Mezouaghi, M. (2015). L'économie algérienne : Chronique d'une crise permanente. *Politique etrangere, Automne*(3), 17‑29.

Mohan, G., & Power, M. (2008). New African Choices? The Politics of Chinese Engagement. *Review of African Political Economy, 35*(115), 23‑42. https://doi.org/10.1080/03056240802011394

Naudé, W. A., Szirmai, A., & Haraguchi, N. (Éds.). (2015). *Structural change and industrial development in the BRICS* (First edition). Oxford University Press.

Nayyar, D. (2016). BRICS, developing countries and global governance. *Third World Quarterly*, *37*(4), 575‑591. https://doi.org/10.1080/01436597.2015.1116365

OEC. (2021). *Algeria (DZA) and China (CHN) Trade | OEC - The Observatory of Economic Complexity*. https://oec.world/en/profile/bilateral-country/dza/partner/chn

O'Neill, J. (2011). *The growth map : Economic opportunity in the BRICs and beyond*. Portfolio / Penguin.

O'Neill, J., Davies, G., Walton, D., Bevan, A., Nielsen, E., Potter, S., Britten, L., Broadbent, B., Buchanan, M., Garzarelli, F., Hull, S., Lawson, S., Patel, B., Scacciavillani, F., Teixeira, C., de Azpillaga, J. P., Stolper, T., Knight, P., Lake, F., … Fung, E. (2001). *Goldman Sachs Economic Research Group*. *66*.

Pairault, T. (2016). La Chine en Algérie : Quelle industrialisation ? *Outre-Terre*, *47*(2), 165‑179. Cairn.info. https://doi.org/10.3917/oute1.047.0165

Pairault, T. (2015, mai 22). *La Chine est-elle vraiment une opportunité pour l'Algérie, voire pour l'Afrique ?* https://www.pairault.fr/sinaf/index.php/les-afriques-et-la-chine/pays-et-regions/chine-algerie/665-la-chine-est-elle-vraiment-une-opportunite-pour-l-algerie-voire-pour-l-afrique. https://www.pairault.fr/sinaf/index.php/les-afriques-et-la-chine/pays-et-regions/chine-algerie/665-la-chine-est-elle-vraiment-une-opportunite-pour-l-algerie-voire-pour-l-afrique

Pecoraro, E. (2010). *China's Strategy in North Africa : New economic challenges for the Mediterranean region*. EUGOV Working Paper. https://core.ac.uk/download/pdf/13324492.pdf

Puppim de Oliveira, J. A., & Jing, Y. (Éds.). (2020). *International development assistance and the BRICS*. Palgrave Macmillan.

Renard, M.-F. (2011). *China's Trade and FDI in Africa*. 38.

Rifflart, C. (2015). Pays émergents : La fin de la Très Grande Illusion. *Revue de l'OFCE*, *144*(8), 171‑204. https://doi.org/10.3917/reof.144.0171

Schiere, R., Léonce Ndikumana, & Peter Walkenhorst. (2011). *La Chine et l'Afrique : Un nouveau partenariat pour le développement ?* Banque africaine de développement.

Siddiqui, K. (2016). Will the Growth of the BRICs Cause a Shift in the Global Balance of Economic Power in the 21st Century? *International Journal of Political Economy*, *45*(4), 315‑338. https://doi.org/10.1080/08911916.2016.1270084

UNCTAD. (2019). *The state of commodity dependence*. UNCTAD. https://unctad.org/topic/commodities/state-of-commodity-dependence

Yao, O. (2016). *The development of BRIC and the large country advantage*. Springer Berlin Heidelberg.

Zafar, A. (2007). The Growing Relationship Between China and Sub-Saharan Africa : Macroeconomic, Trade, Investment, and Aid Links. *The World Bank Research Observer*, *22*(1), 103‑130. https://doi.org/10.1093/wbro/lkm001

Zhao, S. (2014). A Neo-Colonialist Predator or Development Partner? China's engagement and rebalance in Africa. *Journal of Contemporary China*, *23*(90), 1033‑1052. https://doi.org/10.1080/10670564.2014.898893

The small and medium-sized enterprises sector after Law No. 17/02: Has it achieved economic diversification in Algeria?

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد القانون رقم 02/17: هل حقق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

Khellil Khaled[1], Loucif Kamilia[2]

[1]COFIFAS Laboratory, Oum El Bouaghi University, Algeria,
khelil.khaled@univ-oeb.dz

[2]INIF Laboratory, Oum El Bouaghi University, Algeria,
Kamilia.loucif@univ-oeb.dz

Abstract:

This study explores the current development of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria from 2018 to 2022 and investigates the contribution of these businesses to economic diversification since the Issuance of laws No. 01/18 and No. 17/02 depending on data from the General Directorate of Customs and the Ministry of Industry and Pharmaceutical Production to analyze the effectiveness of these businesses in reducing Algeria's reliance on oil revenues using descriptive and analytical techniques.

Our study's findings show that Algeria's SMEs are too vulnerable and ineffective at contributing to the country's economic diversification, and the country's production structure is still heavily centered on the oil industry, and we conclude this research with a set of suggestions that will help the SMEs sector on the short and long run.

Keywords: Small and Medium-sized Enterprises; Economic Diversification; Algeria.

Jel Classification Codes :Q32, Q37

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر من 2018 إلى 2022 وفي مساهمة هذهالمؤسسات في التنويع الاقتصادي منذ صدور القانونين 18/01 و02/17 بناء على بيانات المديرية العامة للجمارك ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لتحليل فاعلية هذه الشركات في الحد من اعتماد الجزائر على عائدات النفط باستخدام الأساليب الوصفية والتحليلية.

تظهر نتائج دراستنا أن قطاعالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هش للغاية وغير فعال في المساهمة في التنويع الاقتصادي للبلاد ، ولا يزال هيكل الإنتاج في البلاد مركز بشكل كبير في صناعة النفط ، وفي الأخير نقدم مجموعة من الاقتراحات التي ستساعد القطاع على المدى القصير والطويل.

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.، التنويعالاقتصادي.،الجزائر.

تصنيف JEL: Q37,Q32

1. Introduction:

SMEs are recognized for their distinctive contribution to economic growth and the creation of job opportunities on a worldwide scale. Both industrialized and developing nations are aware that SMEs have evolved into one of the most crucial instruments for tackling economic and social problems and accomplishing development objectives,therefore, it should come as no surprise that political strategists typically consider SMEs as the beginnings of economic recovery.

According to recent data from the World Bank, it has been observed that small and medium-sized enterprises (SMEs) in developing economies play an essential part in the economy, accounting for over 60% of the gross domestic product (GDP) and more than 70% of total employment. In recent years, there has been a growing recognition of the productive impact of SMEs on economic growth and their substantial contribution to job creation.

Algeria is a country in development with a narrowly diversified economy,the country's economic activity is hampered by a mostly hydrocarbons industry and high young unemployment rates, non-oil exports remain negligible (about 2% of total exports), and the country's economic performance is significantly influenced by shifts in oil prices, more than 90% of the nation's budgetary income and almost 45% of its GDP are produced by the oil industry.

Due to their significant contribution to economic growth and capacity to create jobs, SMEs, in particular, have come to the economic attention of Algeria, The SME sector has seen a net increase in size ever since Algeria's economy was opened up and a market economy was gradually adopted in the early 1990s,according to statistics provided by the Algerian Ministry of Industry and Pharmaceutical Production, the SME sector has secured its place as a key player in the country's economic system. Algeria will have more than 1359803 small and medium-sized businesses registered by the end of 2022, making up 99% of all businesses in the nation.

Accordingly, we will strive to address the following query through our research:”Have small and medium enterprises succeeded in diversifying the economy in light of Algeria's orientation towards a market economy and interest in this sector through Laws No. 01/18 and 17/02? “

The following goals serve as the study's guidance:

-To assess the state of the SME sector in Algeria today;

-To illustrate how SMEs have helped Algeria's economy diversify;

-To determine the main SMEs' prospects and difficulties in Algeria.

This study uses a qualitative approach to analyze the study's objectives due to its considerable benefits. This approach is used to explain and interpret the study results, examine the current situation of Algerian SMEs, pinpoint the sector's key contributions to the nation's economic diversification, and conduct an exploratory review of literature.

The rest of this presentation is organized as follows:

- Section 2 outlines the theoretical aspect relating SMEs and economic diversification;
- Section 3 addresses the current situation of the Algerian SME sector and its contribution to the diversification of the economy;
- The primary prospects and difficulties facing this industry are the topic of Section 4;
- Section 6 concludes the paper and offers some crucial suggestions.

2. STUDY OF CONCEPTS:

2.1 The concept of economic diversification:

The phrase "process of deepening economic and social cohesion and integration" is used to describe the idea of economic diversification, which is defined as "that process that provides ample room for consolidating sound foundations for the establishment of a mixed economic system that is characterized by diversity, that is stable and efficient, that includes the principles and objectives of deepening economic and social cohesion and integration, and plays a pivotal and positive role in the development process".(Muhammed Miloud & Fateh, 2020, p. 142)

Economic diversification can also be defined as "the process that refers to the dependence on a growing number of inputs that contribute to the production of outputs, and also it can be expressed as diversifying export markets or revenue streams away from domestic economic activity (i.e., income from foreign investment)or diversify sources of public revenue.(Moussa & Kamel , 2016, p. 135)

According to another definition, economic diversification is the process of "minimizing reliance on a single resource improving the industrial and agricultural basis and developing a productive base which entails constructing a strong national economy with a tendency toward sectoral self-sufficiency",as stated in the definition above economic diversification is "a process designed to diversify the patterns of manufacturing and establish new revenue-generating industries reducing total reliance on the earnings of the economy's primary sector while opening up new markets with higher added value and the potential to create more lucrative employment opportunities for the workforce",this will result in a greater growth rate in the long run.(Sabagh, 2020, p. 69)

Many benefits can arise from a more diversified economy, the most important of which is that the economy becomes less exposed to external shocks, increased commercial gains, higher rates of capital production, and more conducive to regional integration, and the importance of economic diversification is also evident through the benefits that are achieved thanks to it. Which is no less important than the previous one, we can summarize it in the following points:(Lopez-Calix, 2020, pp. 43-45)

- Maintaining macroeconomic stability

The high concentration of exports is similar to the high financial and external instability, which prevents an orderly and sustainable acceleration of growth. Accordingly,depending on a diverse export base would result in more stable earnings., and thus the stability of the overall economy.

- Establishing the potential for job creation:

It is known that mining and oil activities are capital-intensive activities and their impact on employment is low, which prevents them from absorbing the demographic development in these economies. On the other hand, diversification of exports (such as agro-food exports) provides greater potential for creating skilled and unskilled jobs.

- Promoting the benefits of the connections between export diversification, economic expansion, and foreign direct investment.

To achieve this, there are at least three channels worth mentioning:

- Opening up to international trade, which allows for an effective redistribution of production factors from low-productivity firms to high-productivity firms, thus increasing total productivity;
- The entry of multinational corporations increases competition in the input and output markets of the host economy;
- The presence of foreign companies encourages the transfer of knowledge and technology to local companies and thus increases their productivity

As a result of the importance of economic diversification, which is reflected in the reality of countries when applied in general, it is necessary to know the indicators that show the extent of the diversification of the economy or not, if it becomes clear through these indicators when applied to any economy and it turns out that it is a unilateral economy, then the necessary steps must be taken to achieve economic diversification to acquire the aforementioned effects that it leaves on the reality of the economy. But if it turns out to be a diversified economy, the continuity of its diversification must be preserved and its roots should be consolidated deeper so that its effects will be reflected on the economy and be more robust. Among the indicators of economic diversification in a country, we find:(Abdessamed, 2019, pp. 14-15)

- The rate and degree of structural change, as indicated by the percentage of the contribution of different sectors to the gross domestic product, in addition to the change in the contribution of these sectors over time.
- The ratio of non-oil exports to total exports, and the components of non-oil exports; Its continuous rise indicates an increase in economic diversification.
- The evolution of total employment as a whole by sector, and it is clear that this measure should reflect and reinforce the changes in the sectoral composition of the GDP.
- The change in the relative contribution of the public sector and the private sector to the GDP, and is an important indicator because economic diversification implies an increase in the contribution of the private sector to the GDP.

Economic diversification is associated with a wide range of important drivers that play an important role in the success or failure of the economic diversification process. In this context, the United Nations report on economic diversification shows six categories of drivers that affect the diversification process, namely: economic reforms, macroeconomic variables, structural factors, foreign direct investment, economic determinants, and infrastructure. The following table shows these drivers and their impact on the national economy:

Table 01: Economic diversification drivers and their impact on the economy

The driver	Its impact on the economy
Trade liberalization and access to finance	Positive; Trade liberalization and export diversification have an impact on intensive margins and extensive margins
Macroeconomic variables: the real exchange rate, inflation, terms of trade, and preferential market access.	Positive; preferential access to the markets has a direct impact on the intensive and extensive margins
Net foreign direct investment flows as a percentage of GDP	Positive; export value reliance on some products will increase the intensive margin focus
Investment as a percentage of GDP	Positive
Structural factors: country population, human capital, and education	Positive; The quality of institutions and education and the increase in population have positive effects on the economy.
Economic determinants: income and productivity	Positive.
Infrastructure	Positive; good infrastructure leads to increased diversification in intensive margins and extensive margins, once you control the individual's share of GDP, this means that infrastructure is still an important driver of diversification;

Source:(UNFCCC, Secretariat, 2016, p. 18)

2.2 Classification of economic diversification policies:

Economic diversification takes the following two divisions:(Ben Mouaffek, 2019, p. 29)

- Horizontal diversification:

Horizontal diversification refers to the distribution of investment in instruments of the same category, such as the oil sector, for example.

- Vertical diversification:

Vertical diversification refers to the spread of investment throughout various industries, like agriculture, manufacturing, and services, as well as among various tool types, including stocks and bonds.

2.3 Economic Diversification Strategies:

There are many strategies by which economic diversification can be achieved in a country, namely: sectoral strategy, product-based growth strategy, extensive margin development strategy, and intensive margindevelopment strategy, where:(Lopez-Calix, 2020, p. 09)

- Sectoral strategy:

Preference for sectors exporting non-oil and non-mining products with higher added value.

Product-Based Growth Strategy:

Exporting experimental non-oil and non-mining products with higher added value.

- Extensive margin development strategy:

Increasing the export of currently produced non-oil and non-mining goods to new markets.

- Intensive margin development strategy:

Increasing the export of modern non-oil and non-mining goods.

2.4 The concept of small and medium-sized businesses:

According to the European Union, a medium-sized industry is an enterprise that employs less than 250 workers, has a turnover of more than 50 million euros, and/or total assets of more than 43 million euros. As for the small industry, it is an establishment that employs less than 50 workers, its sales volume does not exceed 10 million euros, and its total assets also do not exceed 10 million euros. Whereas, a mini-industry is defined as any establishment that employs less than 10 workers, whose sales volume does not exceed 2 million euros, and whose total assets do not exceed 2 million euros.(John, 2009, p. 15)

According to the United Nations International Development Organization, there are two types of definitions for small and medium industries The first is for developing countries, in which a medium industry means that establishment that employs between 20 and 99 workers, while a small industry is that establishment that employs between 5 and 19 workers, while a mini-industry is referred to as every establishment that employs less than 5 workers,as for the second definition, it is specific to industrialized countries, in which a medium industry is defined as every establishment that employs between 100 and 499 workers, while a small industry is defined as every establishment that employs less than 99 workers. As for mini-industries, they do not exist in industrialized countries, according to the aforementioned organization.(John, 2009, pp. 15-16)

According to the World Bank, the small industry is defined as every establishment whose number of workers does not exceed 50, and its total

assets and total sales do not exceed $3 million, while the medium industry is that whose total assets and total sales do not exceed $15 million and the number of its workers does not exceed about 300 workers.(IFC Advisory Services, 2009, p. 10)

As for the Algerian legislator, it is every institution producing goods and/or services, whatever its legal nature, that employs from 1 to 250 people, and its annual turnover does not exceed 2 billion dinars, or its total annual revenue does not exceed 500 million dinars. It also has independence so that its capital is not owned by 25 percent or more by another institution or group of institutions.(The Official Gazette of the Algerian Republic, 2017, p. 05)

2.5 Characteristics of small and medium enterprises:

Small and medium enterprises play an important role in the economies of countries through the characteristics that distinguish them from other institutions to meet the challenges of economic changes, as they are considered one of the pillars of the development process. These characteristics can be summarized as follows:(Alaa & Muhamed, 2018, pp. 104-106)

- High flexibility:

Small and medium businesses have high flexibility and the ability to change, this is an advantage that big businesses do not have. Because they have a less administrative and organizational apparatus that makes them have a greater ability to sense and predict risks and errors and address them.

- Appropriate ownership patterns:

As the capital is lower in these types of industries, this increases the demand in those who have low savings for such projects due to their low cost compared to large projects.

- The relatively low capital costs:

The small project is distinguished by the fact that its investments are limited, and its fixed and variable asset costs are generally modest, creating jobs there is less expensive than doing so in huge sectors. the small project seeks a quick turnover of capital, that is, the recovery of funds in the shortest possible time.

- The ease of establishment:

Small and medium enterprises derive the element of ease in their establishment from the low capital requirements, as it is based primarily on attracting and activating the savings of people to achieve a benefit through which it meets local needs in various types of economic activity, and this

is what Commensurate with developing countries as a result of the lack of savings due to low income.

- The wide geographical spread:

Small and medium enterprises are distinguished by their wide geographical spread, which makes them cover different regions and large numbers of residents, due to the low costs of their establishment on the one hand and its limited production on the other hand, which is often the consumers of this production within the framework and borders of the project's residence area, which necessitates meeting the needs of the local community by establishing more of these projects.

- Providing integrated experience to employees:

One of the most important advantages of these institutions is that they allow their employees to carry out various tasks in short periods. As the tasks and responsibilities of the workers in the small project vary, so their experience and knowledge expand.

- Innovation :

Small projects are the main source of new ideas and inventions, as many patents belong to individuals, most of whom work on small projects, it should be noted that the projects run by the owners are subject to renewal and modernization more than the public institutions because the workers who work to create new ideas affect their profit directly which means more incentive to work effectively.

- The modest level of technology used:

Small projects are characterized by limited technology and modernization requirements in comparison with large projects, due to the owner of the small project's limited financial resources and the technology employedis often not relatively advanced and the workers' expertise depends on the simplicity of the instruments employed, which in turn depends on local capabilities.

3. Results and discussions:

3.1 The Reality of small and medium-sized Enterprises in Algeria:

Law No. 01/18 of 12/12/2001, which includes the directive law for the promotion of small and medium enterprises, is a decisive turning point in the history of small industries; Where it defines the legal and regulatory framework in which small and medium industries are active, as well as measures to assist and promote them. However, to remove the obstacles that were facing the establishment and development of small and medium industries and push them towards achieving development and strengthening economic diversification plans, Law No. 01/18 has been reviewed By issuing a new law on 10/01/2017, which is Law No. 17/02,

which includes the directive law for the development of small and medium enterprises, as this law aims to define small and medium industries and define support measures and mechanisms allocated to them concerning the establishment, development, and sustainability.(The Official Gazette of the Algerian Republic, 2017, pp. 04-05)

Article 11 of Law 17/02 indicated that if an establishment is classified in a specific category according to the number of its workersand in another category, according to its totalturnover, priority is given to the criterion of turnover to classify it,article 12 of the same law indicated that when an establishment record at the closing date of its accounting revenue a difference or differences in relation to the limit or limits mentioned above this does not make it gain or lose the status of the small and medium industry unless this situation continues for two (02) consecutive financial years, andaccording to article 15 of Law 17/02 measures of assistance and support for the promotion of small and medium industries, the subject of this law, aimed primarily at:(The Official Gazette of the Algerian Republic, 2017, pp. 06-07)

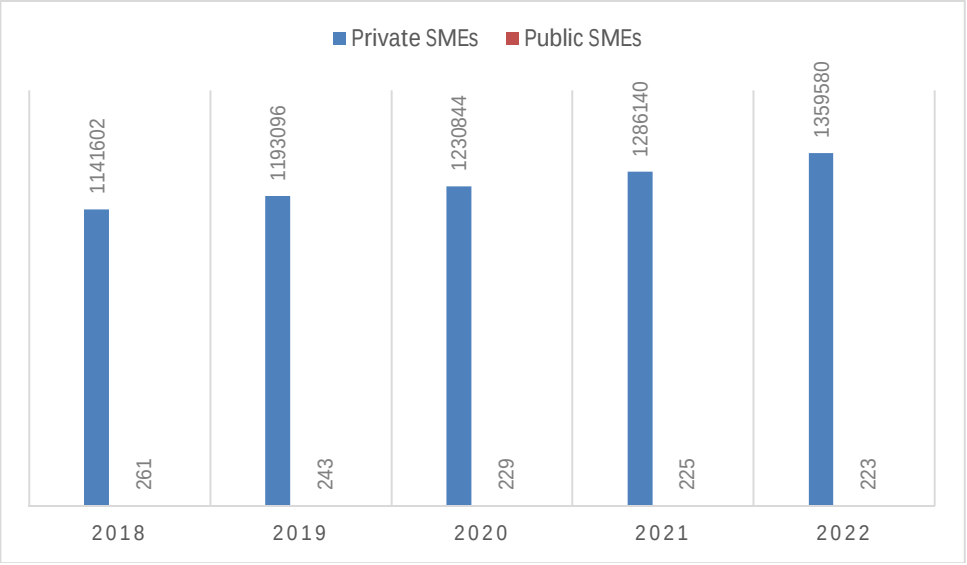
- Disseminate and promote the distribution of industrial, commercial, legal, economic, financial, vocational, and technological information related to small and medium industries;
- Encouraging every initiative that facilitates access to real estate for small and medium industries;
- Work to put in place tax systems adapted to small and medium industries;
- Encouraging and consolidating entrepreneurial culture, as well as modern technologies and innovation in small and medium industries;
- Facilitating the access of small and medium-sized industries to financial tools and services appropriate to their needs;
- Encouragement of professional associations, dealing exchanges, and associations;
- Strengthening coordination between establishment and support agencies for small and medium industries at the central and local levels;

With regard to the establishment and development of small and medium industries, Articles 17, 18, and 19 of Law 17/02 provide for the establishment of a public body of a special nature called "the agency" in the text, charged with implementing measures to assist and support small and medium industries in the field of establishment, development, and sustainability. Including improving quality and quality, promoting innovation, and strengthening the management skills and capabilities of small and medium industries; Where the operations of supporting and

assisting small and medium industries, as well as the expenses of running the agency, are financed through the special allocation account No. 124/302, entitled "The National Fund for the Rehabilitation of Small and Medium Enterprises, Support for Investment and Promotion of Industrial Competitiveness".

There is no doubt that the directive laws related to the promotion and development of small and medium enterprises (laws of 2001 and 2017) had a significant impact on the growth and development of the number of small and medium industries, as the following figure shows the development of the number of small and medium industries in Algeria during the period between 2018 and 2022:

Figure 1. Algeria's small and medium-sized businesses' development from 2018 to 2022



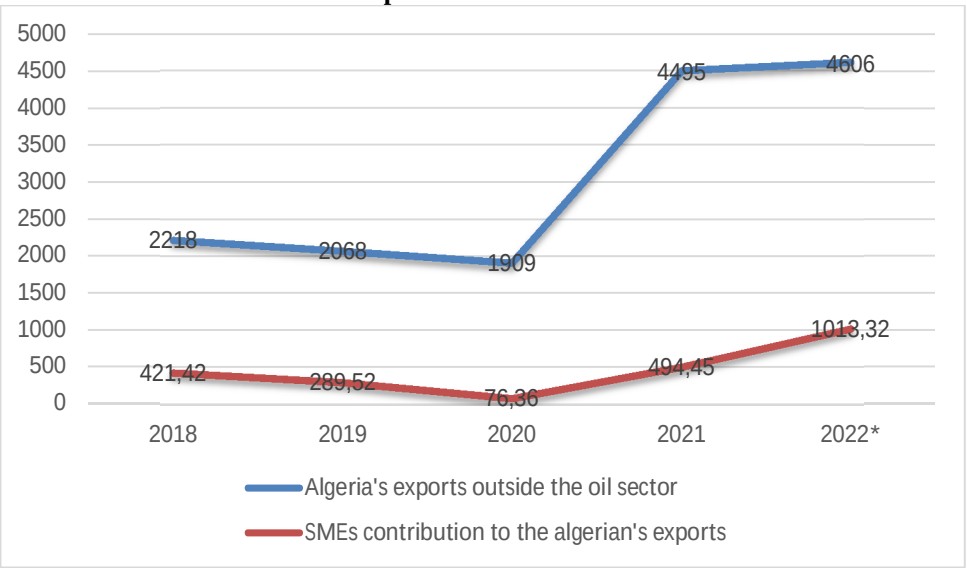
Source: (The Ministry of Industry and Pharmaceutical Production, 2018-2022, pp. 06-09)

We note from the graph that the number of small and medium industries witnessed continuous growth during the period taken as a sample for the study, at an average annual rate close to 3% as the year 2019 witnessed the registration of 1193339, which represents an increase of 4.5 percent compared to the number of industries registered in the year 2018,this increase was followed by another increase in the number of small and medium-sized private industries registered during the year 2020, when 1231073 establishments were registered, an increase of approximately 3.16 percent compared to the number of industries registered in 2019, and the number of small and medium industries continued to grow during the years 2021 and 2022, when an increase rate

of approximately 4.49 and 5.71 percent in this order was recorded, we also notice from the chart that the number of public small and medium industries that were registered during the period from 2018 to 2022 is constantly decreasing and their number is very small, not exceeding 300 enterprises compared to the number of private small and medium industries that were registered during the same period, and this is mainly due to the trend that The state adopted it at the beginning of the nineties, relying more on the private sector as a main engine to push the wheel of economic development and promote economic diversification plans.

3.2 The role of small and medium industries in increasing non-hydrocarbon exports during the period 2018-2022:

Figure 2. Exports of Algeria and SMEs outside the hydrocarbon sector during the period 2018-2022



Source: (General Directorate of Customs, 2018-2022, pp. 14-15)

It is worth noting that the above figure represents the exports of the Algerian state as a whole outside the hydrocarbon sector, based on the data collected from the publications of the Bank of Algeria and the General Directorate of Customs. According to the same source, determining the value of the contribution of small and medium enterprises to Algeria's exports outside the oil sector is difficult due to the lack of Disclosure and transparency in these institutions, and not announcing its financial statements.

*We also mention that the data for the year 2022 pertains to the first, second, and third trimesters only, because it is not issued yet according to the Ministry's data, and therefore we will try to give an approximate value of the value of exports for the fourth trimester, depending on the average of the first three trimesters to complete our study.

We note from the above chart that Algeria's exports outside the hydrocarbon sector amounted to 2218 million US dollars during the year 2018, and the value of the contribution of small and medium enterprises to these exports amounted to 421.42 million US dollars, or 19 percent. And in 2019, Algeria's exports outside the oil sector decreased and recorded 2068 million US dollars compared to the previous year, and the contribution of small and medium-sized enterprises in it was about 289.52 million US dollars or 14 percent. This decrease is due to the austerity policy adopted by Algeria in 2016 due to the collapse of fuel prices in the international market and its gradual expansion of the list of materials prohibited from import, and this affected negatively and directly the Algerian state's non-hydrocarbon exports, especially the SMEs and their ability to export, which we notice in the values that have continued to decline since 2016.

This decline continued in 2020 to reach 1909 million US dollars out of Algeria's total exports, which is estimated at 21925 million US dollars, and the share of small and medium enterprises was only 76.36 million US dollars, or 4 percent of Algeria's non-fuel exports, this is due to the comprehensive closure caused by the Covid-19, And the consequent economic damage that affected the Algerian economy in general and the SMEs in particular.

In the year 2021, we notice a significant recovery in Algerian non-hydrocarbon exports, which amounted to 4495 million US dollars compared to 2020, and 11 percent was the share of SMEs in it, with a value of 494.45 million US dollars, and this recovery continued in the year 2022, recording the largest value of non-fuel exports at 4606 million US dollars, of which the share of small and medium enterprises was 1013.32 million US dollars, or 22 percent, which is the largest percentage recorded by Algeria during these years. this is due to the rise in oil prices in this period for several reasons, the most important of which is the start of the Russian-Ukrainian war, and this reflected positively on the state's general spending policy and the easing of import restrictions, which contributed to the SMEs achieving the largest participation rate in Algeria's non-oil exports during one year.

Despite the increase recorded throughout the study period in the number of SMEs and their contribution to Algeria's exports outside the oil

sector, small and medium industries remain far from the aspirations of the Algerian state to diversify the economy given the size of the financial and technical capabilities and legislative frameworks devoted to this sector to get the Algerian economy out of dependence on a single resource.

4. Challenges and prospects facing Algeria's SME sector:

4.1 Prospects:

Governments may want to support SMEs because of their potential for greater economic development, efficiency, and job creation, the following main factors support SMEs in Algeria:

- SMEs boost and support the private sector's participation in economic activity,in Algeria, SMEs account for about 99% of all businesses and produce more than 80% of all added value.
- SMEs contribute significantly to the national economy, and they are an efficient mechanism for increasing non-hydrocarbon exports, producing tax revenues, and encouraging innovation,they account for 40% of Algeria's GDP.
- Unlike major industries, SMEs have a strong capacity to offer work chances to a variety of Algeria's labor population,this makes them an efficient means of reducing unemployment,the activities that SMEs engage in are labor-intensive.
- SMEs help to maintain social and political stability and give work chances to underrepresented groups that lack the resources or educational credentials to actively engage in the economy.

4.2 Challenges:

SMEs in Algeria encounter several difficulties that could impede their growth and limit their capacity to contribute to the economy, the following is a summary of these difficulties:

- Regulatory barriers, lack of access to industrial real estate, informality, bad financial statements, and inadequate human resource capacities are only a few of the difficult business environment issues that the Algerian private sector, and SMEs in particular, must contend with and which have an impact on their development.
- Additionally, many SMEs have many internal difficulties that hinder their development and play a significant role in their failure, including bad management abilities, a lack of qualified managers, weaknesses in marketing plans, insufficient research and development, and inadequate technical capabilities.
- The difficulty of obtaining external financing due to the requirements of difficult procedures and guarantees, as well as the inadequacy of the terms of loans requested by small and medium industries with banking

operations, as they often need long and medium-term financing while banks prefer to grant short term loans, in addition to the problem of the asymmetry of information that emerges severely when it comes to financing small and medium industries, due to the lack of information of the financier about the financial and technical status of these industries, which increases the risks of financing them.

5. CONCLUSION AND SUGGESTIONS:

The study's primary goal was to assess the role that the SMEs sector would play in diversifying Algeria's economy away from the hydrocarbon industry between 2018 and 2022 as a result of laws No. 01/18 and No. 17/02 and to examine the Algerian government's strategy for doing so.

SMEs are acknowledged worldwide for their distinctive role in fostering economic progress, encompassing GDP expansion, employment generation, pioneering advancements, tax contributions, export generation, and stimulation of broader economic endeavors. These endeavors highlight the indispensable nature of the SME sector, serving as the foundation for both advanced and emerging economies. Consequently, nurturing the growth of the SME sector holds immense significance for any nation, regardless of its developmental stage. Recognizing this, successive Algerian governments have implemented diverse measures to foster and uplift this critical sector since the 1990s.

Finally, our research produced a set of conclusions that could be expressed as follows:

- Economic diversification means distributing investments to a large and diverse number of industries to create new job positions, increase the level of the gross domestic product, and diversify exports.
- Small and medium industries are distinguished by many characteristics, perhaps the most prominent of which are: ease of establishment, local ownership pattern, detailed knowledge of customers and the market, strong relationship with society, flexibility of management, and ease of activities. Its importance in achieving economic development and promoting economic diversification plans is derived from its aforementioned characteristics; It contributes to increasing the gross domestic product, diversifying and developing exports, and generating new job opportunities.
- As the number of small and medium-sized businesses increased from year to year between 2018 and 2022, demonstrating the state's interest in this industry and the significant amount of funding provided to these institutions, the census of these businesses in 2022 totaled 1359803 small and medium-sized, private and public institutions, up from 1141863 institutions in 2018;

- Since their share of non-oil exports in Algeria during the study period did not exceed 2,2% of total exports, small and medium-sized businesses' contribution to diversifying the country's economy is very low, necessitating an extensive review of how this sector is run.

Based on the study's findings, the subsequent recommendations are provided:

- The Algerian government has to work more to develop a comprehensive and effective business policy since the business climate in the nation is still not favorable to the private sector. Additionally, additional initiatives should be made gradually to advance and promote the industry, without consistent strong growth in other industries, the reliance on global oil prices could continue. The SME sector has the most potential for fulfilling the nation's objectives. Therefore, the development of more SMEs in productive industries like tourism, manufacturing, and agriculture might lead to job possibilities, increased wealth, and a decrease in the dependency of the nation on foreign markets.
- Agriculture: Due to its favorable geographic position and ideal temperature, Algeria offers a lot of chances in the agriculture industry. For the production of cereal, producing olives, raising animals, and arboriculture, it is essential that large, well-organized SMEs be established. The fishing industry also has a lot of promise.
- Tourism: Algeria's coastal and Saharan regions provide a lot of promise for the industry. Therefore, the development of this industry depends on the construction of large, efficient hotels and restaurants.
- Manufacturing: Algeria has significant potential as a manufacturer due to its access to cheap energy resources (gas, fuel, and electricity); industrial gas is 22 times less expensive than the average price in Europe, and electricity is six times less expensive than in the EU, and labor costs are both low and plentiful.
- Due to their considerable role in job creation, SMEs in Algeria have the potential to significantly contribute to economic growth and are the solution to the country's young unemployment issue. To expand this crucial industry, more work is needed from the Algerian government as well as SME owners and managers.

6. Bibliography:

- **Books:**

-Alaa, A., & Muhamed, A. (2018). *Entrepreneurship and small projects.* Alexandria, Egypt: University Education House.
-John, O. (2009). *Entrepreneurship in Sub-Saharan Africa: A Strategic Management Perspective.* Indiana, Bloomington, United States of America: AuthorHouse.
-Lopez-Calix, J. R. (2020). *Leveraging Export Diversification in Fragile Countries.* World Bank Publications.

- **Articles in a scientific journal:**

-Abdessamed , S. (2019). Economic diversification to counter oil shocks in the Algerian economy: An applied study of the diversification model - Hrishman Hervandel –. *Contemporary Economic Researches, 02*(02), 01-22.
-Moussa, B., & Kamel , R. (2016). Economic diversification as a strategic option to achieve sustainable development in oil-producing countries: the case of Arab oil-exporting countries. *Algerian review of economic development, 03*(05), 133-152.
-Muhammed Miloud, Q., & Fateh, J. (2020). Economic diversification as a strategy for the independence of public expenditure policy in light of oil price changes - Algeria case study for the period: 2001-2017. *Journal of North African Economics, 16*(02), 139-150.
-Sabagh, R. (2020). Economic diversification: Algeria's post-oil strategy. *REVIEW OF ECONOMIC PAPERS, 04*(01), 67-81.

- **Government reports:**

-The General Directorate of Customs. (2018-2022). *Periodic Reports of Algeria's Foreign Trade Statistics.* Directorate of Studies and Foresight.
-The Ministry of Industry and Pharmaceutical Production. (2018-2022). *SMEs Statistical Information Bulletins 34 to 42.* General Directorate for Strategic Intelligence, Studies and Information Systems.
-The Official Gazette of the Algerian Republic. (2017, January 11). The directive law for the promotion of small and medium-sized enterprises. Algeria: The General Secretariat of the Government.

- **A conference paper:**

-IFC Advisory Services. (2009). *The SME Banking Knowledge Guide.* Washington, D.C: The World Bank.
-UNFCCC, S. (2016). The concept of economic diversification in the context of response measures. *Bonn Climate Change Conference - May 2016.* Bonn: United Nations.

- **University theses:**

-Ben Mouaffek , Z. (2019). The strategy of diversification of the Algerian economy in light of contemporary economic changes. *Doctoral Dissertation.* Djelfa, Algeria: Ziane Achour University of Djelfa.

Achieving food and energy security between the current and hoped-for reality

تحقيق الأمن الغذائي والطاقي بين الواقع الحالي والمأمول

Nidhal MGADMI[1],Tarek SADRAOUI[2]

[1]University of Monastir, Faculty of economics and management (Tunisia),
E-mail: nidhalmgadmii@gmail.com
[2]University of Monastir, Faculty of economics and management (Tunisia),
E-mail: tarek.sadraoui@gmail.com

Abstract: The purpose of this article is to analyze the interactions between energy and food security, referred to in this study as the energy-food nexus and the impacts of global risks using the Global Risks Report in the current context of successive crises. In this analysis, we reveal that energy and food are interconnected and essential resources that require sustainable, integrated, and intelligent management. These vital resources are vulnerable to many global risks, which are exacerbated by extreme weather events, mass involuntary human migrations and other riskswhich puts vulnerable communities in less developed countries at risk. In conclusion, policies implemented by the international community, decision-makers, civil society, and the private sector must be consistent with targeting and mitigating global risks, specifically, energy and food security.

Keywords: Consumption;Food security; Price; Elasticity; Production; Export-import.
Jel Classification Codes:F6,Q18,F5, F52.

الملخص:الغرض من هذه المقالة هو تحليل التفاعلات بين الطاقة والأمن الغذائي، والمشار إليها في هذه الدراسة بالعلاقة بين الطاقة والغذاء، وتأثيرات المخاطر العالمية باستخدام تقرير المخاطر العالميةفي الوقت الراهن فيضل الازمات المتتالية. في هذا التحليل، نكشف أن الطاقة والغذاء هي موارد مترابطة وأساسية تتطلب إدارة مستدامة ومتكاملة وذكية. وهذه الموارد الحيوية معرضة للعديد من المخاطر العالمية التي تتفاقم بسبب الظواهر الجوية المتطرفة، والهجرات البشرية الجماعية غير الطوعية، وغيرها من المخاطر التي تعرض المجتمعات الضعيفة في البلدان الأقل نمواللخطر. وفي الختام، فإن السياسات التي ينفذها المجتمع الدولي وصناع القرار والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يجب أن تتوافق مع استهداف المخاطر العالمية والتخفيف منها، وعلى وجه التحديد، الطاقة والأمن الغذائي.

الكلمات مفتاحية:استهلاك؛ أمن غذائي؛ سعر؛ مرونة؛ إنتاج؛ الاستيراد والتصدير
تصنيف JEL: F6،. Q18 ،.F5،.F52.

Corresponding author: Nidhal Mgadmi, **e-mail:**nidhalmgadmii@mail.com

1. Introduction:

The Russian war on Ukraine is an unprecedented test for the EU and its leaders. On top of the security, humanitarian, and refugee crises, they must manage its impact on our economy, and energy and food systems. With prices soaring and supply chains disrupted, they must respond to the cost-of-living crisis. Functioning energy and food systems are vital for our well-being and, ultimately, survival. And as they play a central role in driving the planetary crisis, from climate change to environmental degradation, what is done in these sectors has direct implications for the prospects for people, businesses, and the planet.

Thus, this is not the time for short-sighted decisions. The measures taken today must not lead to future regrets. Exceptional times call for exceptional measures, including in how we produce and consume energy and food. This Discussion paper identifies priorities for action to prevent the energy and food crises from spiraling out of control, and to enhance European resilience, sustainability and prosperity.The main objective of this article is to understand how the global risks affects the nexus between water, energy and food. Through a systemic analysis of the global risks, this article examines the interdependencies and vulnerabilities among these resources. Moreover, it facilitates the comprehension of today's chaotic reality, promoting the development of new adaptation strategies in academia, civil society, politics and other sectors. These actions may not only diminish threats but also stimulate the development of a more secure and sustainable world.

In the early 20th century, studies related to energy security arose in the political realm due to demands for coal and oil for use by naval fleets and armies (Yergin (1991)). In 1970, because of the beginning of the oil crisis, many academic institutions-initiated studies analyzing the energy field (Hancock and Vivoda (2014)). In recent years, the term “energy security” has gained prominence because of terrorist threats, instability among oil-exporting countries, geopolitical conflicts and demands to be increased energy supply and boost economic growth (Yergin (2006); Löschel& al. (2010) and Cox (2017)).The International Energy Agency (IEA (2016)) defines energy security as “the uninterrupted availability of energy sources at an affordable price”. According to IEA (2016), energy security is composed of three main categories. Long-term energy security, which mainly concerns long-term investments planned to provide energy according to a country's economic development and sustainable

environmental needs.Short-term energy security, which focuses on the ability of the energy system to respond promptly to sudden changes in the balance of supply and demand. Lack of energy security, which is linked to its economic and social impacts, because of price volatility and non-competitiveness.

Energy security is essential to support basic human needs and economic necessities (Kruyt and al. (2009)) and represents a critical feature regarding systems planning in the environmental, technical, political and social realm (Augutisand al. (2017)). However, energy security may be vulnerable to climate change and other global risks, increasing tensions around this resource.

2. Energy and food security:

2.1 Energy security:

In the early 20th century, studies related to energy security arose in the political realm due to demands for coal and oil for use by naval fleets and armies (Yergin (1991)). In 1970, because of the beginning of the oil crisis, many academic institutions-initiated studies analyzing the energy field (Hancock and Vivoda (2014)). In recent years, the term “energy security” has gained prominence because of terrorist threats, instability among oil-exporting countries, geopolitical conflicts, and demands to increase energy supply and boost economic growth (Yergin (2006); Löschel& al. (2010) and Cox (2017)).The International Energy Agency (IEA (2016)) defines energy security as “the uninterrupted availability of energy sources at an affordable price”. According to IEA (2016), energy security is composed of three main categories:

a) Long-term energy security, which mainly concerns long-term investments planned to provide energy according tocountry's economic development and sustainable environmental needs.

b) Short-term energy security, which focuses on the ability of the energy system to respond promptly to sudden changes in the balance of supply and demand; and

c) Lack of energy security, which is linked to its economic and social impacts, because of price volatility and non-competitiveness.

Energy security is essential to support basic human needs and economic necessities (Kruytand al. (2009)) and represents a critical feature regarding systems planning in the environmental, technical, political and social realm (Augutisand al. (2017)). However, energy security may be

vulnerable to climate change and other global risks, increasing tensions around this resource.

2.2 Food security:

The definition of food security has been widely discussed by the academic field (Godfrayandal. (2010)) due to its global significance and its social and economic impacts on the development of nations (Gentilini and Webb (2008)). The concept of food security encompasses a broad scope, allowing different interpretations of its definition (Maxwell and Smith (1992)).The need to create a particular concept for the term arose in 1974 when the World Food Conference defined food security as the globalavailability of food supply resources to sustain the increasing demand for food and to recompense market prices (UN (1975)).

The World Food Summit (1996) declared, “Food security exists when all people, at all times, have physical and economic access to sufficient, safe and nutritious food to meet their dietary needs and food preferences for an active and healthy life”. These definitions reinforce the multidimensionality of food security (accessibility, availability, stability, and utilization).Food insecurity, on the other hand, occurs when people do not have social, physical, and economic access to food (FAO (2009)). According to Gundersen and Ziliak (2015), this insecurity also significantly affects public health, making it challenging to fight off chronic diseases, diabetes, asthma, and insomnia.Many world leaders recognize the need to minimize the adverse consequences of food production on the environment. As a result, agricultural producers face greater competition for land, water and energy (Godfrayand al. (2010); Lal (2010)). This paired with population growth, which will increase demand for food by 60% by 2050, creates a complex and chaotic scenario (Alexandratos and Bruinsma (2012)) that demands global cooperation and exhaustive research regarding food security and adaptation strategies to promote environmental protection.

3- The Relationship between Food and Energy

At the Bonn 2011 Nexus Conference, the term “water, energy, and food security nexus” was popularized and diffused internationally, especially among academic, political, and business fields (OECD, 2014).Energy, and food are inseparable resources (WWAP (2014) and Wolfe & al. (2016)). Many regions face significant energy, and food security challenges (Miralles-Wilhelm (2016) and ESCWA (2015)). Understanding the relationship between these resources allows countries to

establish effective sustainable development strategies and policies based on accurate and systemic data, avoiding and mitigating interconnected risks (IRENA (2015)).

The establishment of food and energy security is a global challenge. Thus, as the demands for these resources rise, it is becoming increasingly necessary to fully understand the interdependencies between them. The adverse consequences of climate change, in addition to political, social, and economic obstacles, intensify these difficulties, affecting the management, availability, allocation, and usage of resources (Miralles-Wilhelm (2016)).Analyzing the nexus between water, energy and food not only ensures a better understanding of these resources and their interconnections but also allows for the comprehension of their production and distribution systems. The importance of this study also arises from legal, social and economic matters, which share a deep connection with these resources. Hence, the profound and sensitive interactions between, energy and food, demand attention and awareness to the risks and unexpected consequences that faced by society (King and Carbajales-Dale, (2016)).

The interdependencies concerning the nexus between energy and food are the result of an extremely complex system. Thus, developing a viable solution that provides stability for these resources simultaneously is extremely challenging (Meadows (2008)).The demand for a profound examination regarding theinterrelations between energy and food is urgent (Hoff (2011)). It will not only stimulate sustainable objectives and stability between resource users but will also facilitate the transition to a globally integrated ecosystem through encouraging strategic and integrated management (Mohtar and Lawford (2016)).

3.1. Methodology Presentation:

Acomprehensiveconsideration of the 2017 WEF Global Risks Report was conducted. The Annual Global Risks Report (2017) focuses on the global risks impacting countries and large companies and assesses the risks to each type of security (energy and food). According to Jackson (2000), a system represents more than the sum of its parts. This statement can be applied to nature as well since nature cannot be divided into isolated sections; it requires connectivity between its components instead. Biderand al. (2011) analyzes that three concepts must be examined for a full comprehension of systemic analysis:

- The interrelation: the way things are connected and their consequences.
- The perspectives: the form in which scenarios of different global visions are overseen; and
- The limits: prevention of a system that reaches everyone.

Definitively, an analysis contemplating examples of each of the risks and its impacts on water, energy and food security was conducted. This study, using scientific methodology, describes how extreme weather events, large-scale involuntary migrations, large-scale terrorist attacks, natural catastrophes and other risks impact water, energy, and food security.

3.2.Global risks linkage:

Global risks are linked to specific events, which negatively affect security, health, environmental, economic, or technological matters. According to Cutter & al. (2015) and Engel &Strasser (1998) the global risks are connected to the globalization process and to society's individualization, which leads to instability and insecurity. According to the WEF (2014), the global risks are events that cause significant negative impacts to countries and industries over a 10-year period. Generally, global risks are “systemic risks”. This concept implies that when something affects one portion of an interdependent system, there is a high probability that the entire system will be consequently affected since it is composed of interconnected parts (Kaufman and Scott (2003))

The impact of global risks on water, energy and food security is different for each of the sources. Among the 30 risks introduced by the 2017 Global Risks Report, 26 of them may impact water, and/or energy, and/or food security. Concerning these 26, only 9 risks manifest direct impacts on the nexus between water, energy, and food security simultaneously, see Table 1. The Examination of the global risks affecting foodand energy security shows that the geopolitical and environmental risks are the most threatening risks concerning the nexus. The demand for elaborating a more detailed reflection of how each risk impacts these resources is urgent. Below is a detailed analysis, describing how each global risk can impact the nexus between water, energy, and food.

Table 1 : Major global risks affecting food and energy security.

	Risks	Energy	Food
Economic	- Failure/ shortfall of critical infrastructure - Asset bubbeles in a major economy - Deflation in a major economy - Failure of a major financial mechanism or institution. - Severe enrgy price shock - Unmanageable inflation - Fiscal crisess in key economics - High structural unemployment or under unempolyment		
Environmental	- Extrem weather events - Falureof climate change mitigation and adaptation - Major biodiversity loss and ecosystem collapse - Majornatural deasters - Man-made environmental damage and deaster		
Geopolitical	- Failure of governance - Failure of regional or global governance - Interstate conflict with regional consequences - Large-scale terrorist attacks - State collapse or crisis		
Social	- Failure of urban planning - Rapid and massive spread of infectious diseases - Water crisis - Food crises - Large-scale involuntary migrations		
Tchnological	- Adverse consequences of technological advances - Large scale cyberattacks - Breakdown of critical information infrastructure and networks		

3.3. The Economic risks

Including the current economic risks, only failure of critical infrastructure impacts the nexus. The lack of investments in infrastructure affects key sectors, such as transportation, electricity, telephony, and sanitation. The degradation of these services disturbs economic and social development. We present in Table 2some potential impacts of economic risk on food, water, and energy security.

Table 2. Economic risks

	Energy security	Food Security
Failure of critical Infrastructure	Energy is both a determining and limiting factor for economic growth and devolpment (Goldemberg, 2000;Kessides and W'ade, 2011; Voxy et al, 2013).	Infrastructure is crucial for food production and processing (Godfrey et al2010; Hanjra and Qureshi 2010 Shively and Thapa, 2017.

3.2.1. Disaster/Underperformance of critical infrastructure

Disaster/Underperformance of critical infrastructure impacts many regions globally. For example, in Africa food security has been deeply affected due to this matter. To address the continent's problem, it is crucial to understand the founding reason for this enormous vulnerability concerning food insecurity. First, food insecurity arises when:

- there is a shortage of food production due to weather events (droughts, flood etc.);
- when the food supply production is smaller than the population it reaches; and
- when these food prices are expensive due to high oil prices, transportation, and commodities market fluctuation.

For countries to mitigate and adapt from these vulnerabilities, traditional living methods must be substituted by highly technological approaches and increasing infrastructure investments in rural areas, consequently rising food production.

Disaster or deficit of critical infrastructures (lack of investment in energy, transportation, and communication) influences energy security by increasing fuel costs, raising the price of commodities, and causing potential debts for consumers.

3.2.2.The Environmental risks

Two of the five global risks listed on the 2017 Global Risks Report display direct connections to the nexus. The extreme weather events and the

failure of climate-change mitigation and adaptation significantly threaten the nexus between energy, and food, formore details see Table 3.

Table 3 . Environmental risks

	Energy security	Food Security
Externe eather events	Storms, landslides, floods, and forest fires, for instance, could affect the production and distribution of energy	Intensification of weather event can negatively impact the foodsupply and the food security of vulnerable regions
Failure of Climate change mitigation and adaptation	Rising temperatures will require more enrgy production to cool home reduce the effeciency of nuclear power plants, and hinder the productionand distribution of energy (CCSP,2008; EPA, 2016; U.S Global Change research Program 2014…	Climate change, which impacts and changes security habits, will spread water security arround theworld. Extreme weather events will becomemore frequent, affecting agriculture. Thiswill risk global security and results invountary migrations (nature climate change 2016)

3.2.3.Ultimate weather and climate-change mitigation and adjustment:

The ultimate weather events consequences regarding food security are historically recognized. In 2011, a drought struck East Africa, triggering a regional food crisis, which affected 13 million people. In Somalia, more than a quarter of a million people died of starvation (WEF, 2016).

Breakdown of climate-change mitigation and adaptation affects food security in a diverse range of ways. When governments and companies do not promote preventative and adaptive actions, companies are affected, lose protection, and the global community is negatively impacted (WEF, 2016).

These events directly impact energy security. The demand for energy is proportional to increases in temperature. In the United States, if temperatures increase to 1 °C, the demand for energy will rise by 5–20% (for cooling environments) and demand for energy to heat will drop to 3–15% (CCSP, 2008; EPA, 2016). The increase in temperatures will limit our capacity of power generation and ability to reliably deliver electricity (EPA, 2016).

4. Geopolitical risks:

In thenext table 3 we shows that of the six geopolitical risks mentioned in the 2017 Global Risks Report, four directly impact the nexus. Interstate conflicts and large-scale terrorist attacks threaten food, water, and energy security on a global level resulting potential failures regarding national, regional or global governance in the international community. These are delicate risks which could jeopardize society and thus demand global awareness.

Table 4 : Geopolitical risks

	Energy security	Food Security
Failure of National Governance	Instabilities ofenergy distribution, increased monopolies, market disruption, and price instability (Goldthau, 2012 …)	Hindrances of the development of policies that lead to food security (Godfrey et al. 2010
Interstate conflicts with regional consequences	Energy resources, especially fossil fuels, can motivate conflicts and lead to infrastructure breakdown when these disputes increase. (Mansson, 2014; Colgan 2014.)	Destruction of sources of food can cause increases in food prices as well as food shortages (Brinkman, 2013; Scanlan and Jenkins 2011…
Large-Scale terrorist attacks	Attaks on energy infrastructures threaten energy supply, affecting energy security (yergin, 2006; Cohen et al, 2011..)	A political threat to food security istheso-called agroterrorism, attacks which compromise, agriculture infrastuructur. These attacks could be carried out through concentrated viruses, …(Prescott, 2016…)

4.1. Failure of regional or global governance:

According to Bakker et al. (2008), failure of global and regional governance regarding water management causes:

- Decrease in consumer rights to essential services;
- Lack of political rights;
- Neglection of poor communities by a government focused on serving the elite; and
- Economic hindrances which connect more impoverished families.

Failure of national, regional or global governance arises when problems related to famine and food insecurity occur. Sovereign governments are

responsible for developing programs and policies that stimulate agricultural business and lead to food security (Paarlberg, 2002).

Some researchers believe that global and local energy governance is the most important part of energy security (Goldthau and Witte, 2009; Mckenzie, 2011), while others prefer to focus on the "deficiencies" of energy security (Florini and Sovacool, 2009, 2011). Failure of national governance, in this scope, could result in energy distribution instability, increased monopolies, market disruption, and price volatility (Karlsson, 2007; Goldthau, 2012).

4.2. Interstate conflict with regional consequences:

Interstate conflicts significantly impact energy security by reshaping urban and rural areas, raising the likelihood of humanitarian crises, increasing countries vulnerabilities, affecting populations, industries, and the transportation sector (Cornelius and Story, 2008; USAID, 2010). "Resource wars", especially concerning the global oil industry, will transform future international dynamics. For example, Africa, asignificant producer of oil, will be drastically affected by this conflict. Additionally, since oil extractions typically occur in regions secluded from hostile territories, resource wars will be more likely to occur in depopulated or marine areas (Colgan, 2013).

Toset et al., 2000 identifies that "the previous war in the Middle East was about oil, the next war will be about water". This statement represents a real concern to interstate conflicts on water security which will certainly have regional consequences. Wars in some regions will occur more frequently due to disputes over water access; therefore, water supply will become a war instrument. Many countries with high population and economic growth will increase their demands for and reliance on water resources, potentially under another nation's control, generating conflicts and disagreements (Gleick, 1993).

4.3. Large-scale terrorist attacks:

The concept of "agroterrorism" suggests the development of terrorist strategies focused on agriculture with the potential to endanger food security (Laqueur, 1999; WFP, 2011). Damaged infrastructures lead to contamination of water reservoirs through chemical or biological agents, interrupting fresh water supply, and threatening humankind, the

environment and water security (Gleick, 2006; Copeland, 2010). Water has been used throughout history politically and militarily as a strategic resource; thus, when water demand increases, the value and vulnerability of water advances proportionally (Gleick, 2006).

Terrorist attacks on oil processing facilities, transportation, tanks and oil terminals (especially in the Middle East and the Pacific) may have several negative outcomes: millions of oil barrels could be destroyed; millions of barrels will not be able to be shipped by traditional routes; and countries, such as the United States, will demand increased production from other refineries and increase importation rates to compensate for gas shortages (Cohen et al., 2011).

4.4. Societal risk:

Regarding all of the societal risks, only failure of urban planning has a prominent impact on the nexus. The following table (Table 5) suggests that the failure of urban planning might pose an even greater challenge to food, water, and energy security, since these resources are already undergoing an increasing demand due to climate change and population growth.

4.4.1. Failure of urban planning:

Providing healthy and nutritious food to a growing urban population is a challenge that requires efficient urban planning and an inclusive agricultural and food supply system, promoting an efficient network between rural producers and urban markets (FAO, 2015). The interconnections between urban areas and food security are critical to securing sustainable international development (Dickson et al., 2015).

Failure of urban planning is a significant threat to water security. A vast part of the world's population lives in urban areas (in 2014, 54% of the world's population lived in urban areas). Urban life demands substantial amounts of water resources. Thus, resource abundance, as well as efficient urban management, is necessary to supply these demands (GWP, 2015).

More than 60% of the global energy demand comes from cities where half the world's population is concentrated (ICLEI and UN HABITAT, 2009; IEA, 2012). Studies estimate that by 2050, two-thirds of the global population will inhabit urban areas. Cities are fundamental for local and regional development and poverty reduction. Cities are also important for

economic, governmental, commercial and transportation activities (UN, 2014).

Urban planning techniques mustbe innovative, and should respond proportionally to population growth (Barnett, 1989). Therefore, urban contexts are ideal locations to implement efficient and sustainable energy practices (Cajot et al., 2017).

4.4.2. Technological risk:

After analyses of the four different technological risks acknowledged in the 2017 Global Risks Report, it was found that only one has an impact on the nexus: the adverse consequences of technological advances.

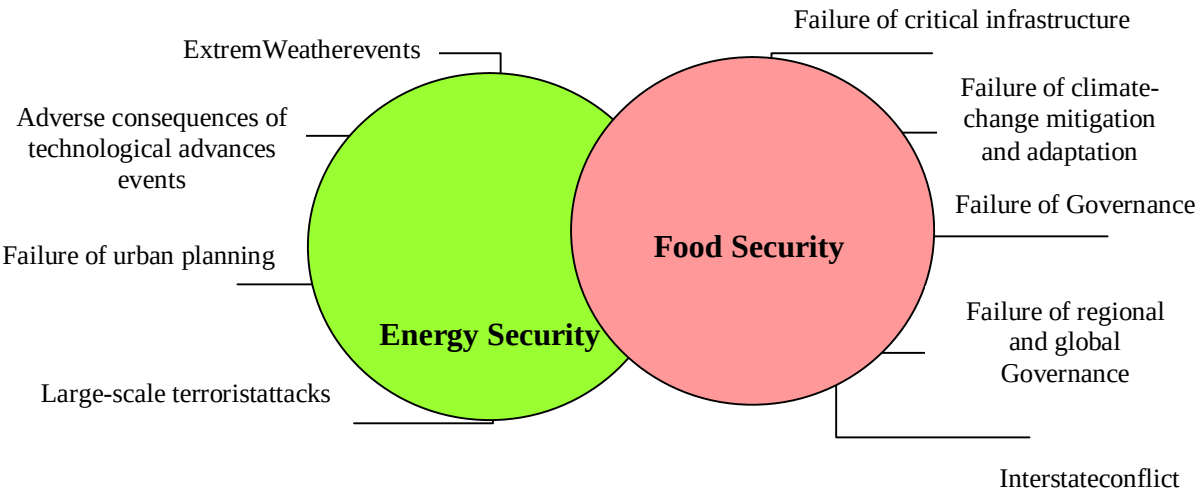
4.4.2. The adverse consequences of technological advances:

Aside from the increasing risks caused by the acceleration of technological processes, radical technological transformations, such as nanotechnology and intelligent machines, may also impose unprecedented threats to humanity, endangering food security (Bostrom, 2002).

The adverse consequences of technological advances also offer significant dangers to global water security (WEF, 2016). The WEF (2017) and highlights the importance to the survival of humanity, of studying the potential impacts of emerging technologies, such as biotechnology, artificial intelligence robots, geoengineering, and other Fourth Industrial Revolution (4IR) innovations which will cause major changes in vital water infrastructure networks (e.g. supply, wastewater treatment, flood protection, etc.).

Different forms of energy production influence the environment and energy security differently. While nuclear fusions pollute the water with radioactivity, hydroelectric plants destroy habitats and alter water flow (CMU, 2016). Therefore, it is important to increase awareness concerning these vulnerabilities among powerful policy makers (WEF, 2016).

Fig. 1. Global risks impacting the nexus between water, energy, and food security.



5. Conclusion:

The conclusion must contain summary of what was mentioned in the purpose of this analysis is to analyze the impacts of global risks on the nexus between water, energy, and food, based on bibliographical and qualitative research regarding the 2017 Global Risks Report.

The report required extensive analysis concerning the concepts of global risks, the nexus between water, energy, and food, and the security of each resource.

The analysis led to the conclusion that the most important risks are related to :

- Risks impact food security,
- Risks impact energy affordability and supply availability,
- Risks threaten water security, and
- Risks can cause significant short or long-term effects on the nexus between water, energy, and food.

The impacts of the global risks on the nexus are evident but complex. To overcome the various challenges these resources encounter (political; economic; social; technological; environmental; geographical - local,

national, and regional; and historical - current and future), countries must collaborate and implement strategic and integrated policies to improve the management of natural resources.

This research subject importance is apparent since it predicts future difficulties concerning water, energy, and food security that countries and great corporations will face. Considering it is a relatively innovative subject, these issues have been carefully discussed in international settings in conferences among chiefs of state and decisionmakers.

The cooperation between multi-stakeholders to stimulate sustainable development regarding the global risks and nexus is also of great significance. Important events discussing the management of sustainable resources such as the 2017 Dresden Nexus Conference; the Paris 2015 Climate Change agreement; the Bonn2011 Nexus Conference, and the development of the United Nations Sustainable Development Goals raised awareness for discussion and empowered governments and societies to develop policies, sustainable management plans and resolutions to ensure food, water, and energy security.
Thus, agents must work together to manage specific resources sustainably as well as in providing suggestions on how to incorporate the nexus or manage resources more sustainably.

Throughout this article, water, energy, and food security are examined as highly interconnected and interdependent resources. Therefore, the recognition of the nexus and its relationship to global risks should inspire the mitigation of adverse climate change consequences and stimulate sustainable development processes. Moreover, the development of adaptation strategies is required to avoid the global risks negative consequences, preserving water, energy, and food security.

It is reasonable to recognize that countries must overcome existing challenges and obstacles to ensure sustainable management global resources. Thus, decision-makers, heads of state, stakeholders, academics, and the civil society must commit to developing relevant measures, policies, and resource management strategies considering the variety of global risks, the alarming data, and projections for the future.

6. Bibliography:

- K. Bakker *et al.*Governance failure: rethinking the institutional dimensions of urban water supply to poor householdsWorld Dev.(2008)
- M. Bazilian *et al.*Considering the energy, water and food nexus: towards an integrated modelling approachEnergy Policy(2011)
- J.D. ColganOil, domestic politics, and international conflictEnerg. Res. Soc. Sci.(2014)
- P. Cornelius *et al.*China and global energy marketsOrbit(2008)
- A. Florini *et al.*Who governs energy? The challenges facing global energy governanceEnergy Policy(2009)
- U. Gentilini *et al.*How are we doing on poverty and hunger reduction?Food Policy(2008)
- K.J. Hancock *et al.*International political economy: a field born of the OPEC crisis returns to its energy rootsEnerg. Res. Soc. Sci.(2014)
- M.A. Hanjra *et al.*Global water crisis and future food security in an era of climate changeFood Policy(2010)
- J. Hua *et al.*The economic impact of cyber terrorismJ. Strateg. Inf. Syst.(2013)
- I.N. Kessides *et al.*Towards a sustainable global energy supply infrastructure: net energy balance and density considerationsEnergy Policy(2011)
- Coupled development of the urban water-energy-food nexus: A systematic analysis of two megacities in China's Beijing-Tianjin-Hebei area2023, Journal of Cleaner Production
- Utilizing the strategic concession behavior in a bargaining game for optimal allocation of water in a transboundary river basin during water bankruptcy2023, Environmental Impact Assessment Review
- Linking landscape structure and ecosystem service flow2023, Ecosystem Services
- Drought hazard and annual precipitation predicted to increase in the Sirppujoki river basin, Finland2023, Climate Services
- Integrated Hydroponics-Microbial Electrochemical Technology (iHydroMET) is promising for Olericulture along with domestic wastewater management2023, Bioresource Technology Reports

- Multi-scenario simulation and risk analysis of a water-energy coupled system: A case study of Wuhan City, China2023, Sustainable Cities and Society.
- AfDB (African Development Bank), 2012. Brief Africa Food Security. Quarterly Bulletin Chief, Issue 3. Economist Complex. http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/ Documents/Publications/Africa%20Food%20Security%20Brief%20- %20Highlights %20of%20the%20food%20security%20-%20Issue%203.pdf (accessed 05.01.2017).
- Alexandratos, N., Bruinsma, J., 2012. World Agriculture Towards 2030/2050: The 2012 Revision. ESA Working Paper No. 12-03. United Nations FAO, Rome. http://www.
- fao.org/docrep/016/ap106e/ap106e.pdf (accessed 01.09.2017).
- Andrade, J.B.S.O., Ribeiro, J.M.P., Fernandez, F., Bailey, C., Barbosa, S.B., da Silva Neiva, S., 2016. The adoption of strategies for sustainable cities: a comparative study between Newcastle and Florianópolis focused on urban mobility. J. Clean. Prod. 113, 681–694. http://dx.doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.07.135.
- Augutis, J., Krikštolaitis, R., Martišauskas, L., Pečiulytė, S., Žutautaitė, I., 2017. Integrated energy security assessment. Energy. http://dx.doi.org/10.1016/j. energy.2017.07. 113.
- Bakker, K., Kooy, M., Shofiani, N.E., Martijn, E., 2008. Governance failure: rethinking the institutional dimensions of urban water supply to poor households. World Dev. 36 (10), 1891–1915. http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2007.09.015. (Elsevier BV).
- Barnett, J., 1989. Redesigning the metropolis - the case for a new approach. J. Am. Plan. Assoc. 55, 131–135. http://dx.doi.org/10.1080/01944368908976013.
- Bazilian, M., Rogner, H., Howells, M., Hermann, S., Arent, D., Gielen, D., Steduto, P., Mueller, A., Komor, P., Tol, R.S.J., Yumkella, K., 2011. Considering the energy, water and food nexus: towards an integrated modelling approach. Energy Policy 39 (12), 7896–7906. http://dx.doi.org/10.1016/j.enpol.2011.09.039.
- Berchin, I.I., da Silva, S.A., Bocquillon, P., Fornasari, V.H., Ribeiro, L.P.C., Ribeiro, J.M.P., de Andrade, J.B.S.O., 2018. Contributions of public policies to greening sugarcane ethanol production in Brazil. In: Towards a Sustainable Bioeconomy: Principles, Challenges and Perspectives. Springer, Cham, pp. 375–393 Electronic ISBN: 978-3- 319-73028-8.

- Berke, P., 2016. Twenty years after Campbell's vision: have we achieved more sustainable cities? J. Am. Plan. Assoc. 82 (4), 380–382. http://dx.doi.org/10.1080/01944363. 2016.1214539.
- Bernauer, T., Meins, E., 2003. Technological revolution meets policy and the market: explaining cross-national differences in agricultural biotechnology regulation. Eur J Polit Res 42 (5), 643–683. http://dx.doi.org/10.1111/1475-6765.00099.
- Bider, I., Bellinger, G., Perjons, E., 2011. Modeling an agile enterprise: reconciling systems and process thinking. In: IFIP Working Conference on the Practice of Enterp. Modeling. Springer Berlin Heidelberg, pp. 238–252. http://dx.doi.org/10.1007/978- 3-642-24849-8_18.
- Bigas, H., 2012. The Global Water Crisis: Addressing an Urgent Security Issue. Papers for the InterAct. Counc., 2011–2012. UNU-INWEH, Hamilton, Canada ISBN: 92-808- 6032-1.
- Bostrom, N., 2002. Existential risks: analyzing human extinction scenarios and related hazards. J. Evol. Technol. 9 (1). http://www.nickbostrom.com/existential/risks. html (accessed 24.10.2016).
- Bostrom, N., 2013. Existential risk prevention as glob. Prior. Glob. Pol. 4 (1). http://dx. doi.org/10.1111/1758-5899.12002.
- Cajot, S., Peter, M., Bahu, J.-M., Guignet, F., Koch, A., Marechal, F., 2017. Obstacles in energy planning at the urban scale. Sustain. Cities Soc. http://dx.doi.org/10.1016/j. scs.2017.02.003.
- Casagrande, R., 2000. Biological terrorism targeted at agriculture: the threat to US national security. Nonproliferation Rev. 7 (3), 92–105. http://dx.doi.org/10.1080/ 10736700008436827.
- CCSP (U.S. Climate Change Science Program), 2008. In: Wilbanks, T.J., Bhatt, V., Bilello, D.E., Bull, S.R., Ekmann, J., Horak, W.C., Huang, Y.J., Levine, M.D., Sale, M.J., Schmalzer, D.K., Scott, M.J. (Eds.), Effects of Climate Change on Energy Production and Use in the United States. A Report by the U.S. Climate Change Science Program and the subcommittee on Global change Research. Department of Energy, Office of Biological & Environmental Research, Washington, DC, USA. https://downloads. globalchange.gov/sap/sap4-5/sap4-5-final-all.pdf (accessed 19.10.2016).
- CMU (Carnegie Mellon University), 2016. Energy Sources, Technologies, and Impacts. Pitsburgo. http://environ.andrew.cmu.edu/m3/s3/11sources.shtml (accessed 22.10.2016).
- Cohen, A., Kreutzer, D.W., Beach, W.W., Carafano, J.J., Ligon, J., 2011. Coordinated terrorist attacks on global energy infrastructure: modeling the

risks. Heritage Spéc. Rep. 1, 1–17. Published by The Heritage Foundation. http://thf_media.s3. amazonaws.com/2011/pdf/sr0088.pdf (accessed 22.10.2016).

- Colgan, J.D., 2013. Oil, Conflict, and U.S. National Interests. Policy Brief, Belfer Cent. for Science and Int. Affairs. Harv. Kennedy Sch.. http://belfercenter.ksg.harvard.edu/ publication/23517/oil_conflict_and_us_national_interests.html (accessed 21.10.2016).
- Colgan, J.D., 2014. Oil, domestic politics, and international conflict. Energ. Res. Soc. Sci. 1, 198–205. http://dx.doi.org/10.1016/j.erss.2014.03.005.
- Copeland, C., 2010. Terrorism and security issues facing the water infrastructure sector. Congressional Res. Serv. 1, 1–18. https://www.fas.org/sgp/crs/terror/RL32189.pdf (accessed 20.10.2016).
- Copeland, C., Cody, B., 2003. Terrorism and security issues facing the water infrastructure sector. In: CRS Report for Congress - Resources, Science, and Industry Division, . http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a445329.pdf (accessed 19.02.2018).
- Cornelius, P., Story, J., 2008. China and global energy markets. Orbit 51 (1), 5–20. http:// dx.doi.org/10.1016/j.orbis.2006.10.002.
- Cox, E., 2017. Assessing long-term energy security: the case of electricity in the United Kingdom. Renew. Sust. Energ. Rev. http://dx.doi.org/10.1016/j.rser.2017.08.084.
- CSER (Centre for the Study of Existential Risk), 2016. Research. University of Cambridge, Cambridge. http://cser.org/ (accessed 24.10.2016).
- Cutter, S.L., Ismail-Zadeh, A., Alcantara-Ayala, I., Altan, O., Baker, D.N., Briceno, S., ... Ogawa, Y., 2015. Global risks: pool knowledge to stem losses from disasters. Nature 522 (7556). http://dx.doi.org/10.1038/522277a.
- Diamond, J., 2005. Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed. Viking Press, United States of America ISBN 0-670-03337-5.
- Dickson, M., Karuppannan, S., Sivam, A., 2015. Plan. for Food Security in Urban Areas: A case study of the City of Charles Sturt, Adel. State of Australian Cities Conference 2015. http://soacconference.com.au/wp-content/uploads/2016/02/Karuppannan.

Climate change and its impact on Algeria's sustainable food security

تغير المناخ و أثره على الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

Pr. GHAFOURI Leila
Badji Mokhtar University - Annaba – Algeria, e-mail: ghaforileila@gmail.com

Abstract:
This study aims to determine the extent to which climate change affects Algeria's agricultural production and demonstrates that climate change threatens natural qualifications and deepens the vulnerability of natural capacities and contributes with excellence to the mapping of agricultural productivity options.
The study found that measures taken to address the dangers of climate change are insufficient. Algeria must adopt ecological agriculture with its various components by changing the social foundations of agricultural policy. The small-scale agriculture sector must be at the heart of the commitments to adapt to climate change in order to promote food sovereignty based on diversification of good agricultural production, access to land and respect for the environment. To strengthen ecological and socio-economic resilience to natural disasters, apply sustainable agricultural practices by adopting recycling and diversifying production systems, selecting seeds that are most resistant to water stress and allocating financial resources to protect natural inheritance and establish social values such as inclusiveness and justice to create sustainable livelihoods.
Keywords: Climate change; Natural terrain; Algeria; Agricultural production; Ecological cultivation.
Jel Classification Codes: Q01, Q18.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى تاثير التغير في المناخ على الانتاج الزراعي في الجزائر و تبين بأن التغير في المناخ يهدد المؤهلات الطبيعية و يعمق في هشاشة القدرات الطبيعية و ساهم بامتياز في رسم خريطة الخيارات الانتاجية الزراعية.
توصلت الدراسة الى أن التدابير المتخذة لمواجهة اخطار التغيرات المناخية غير كافية اذ يجب على الجزائر تبني الزراعة الايكولوجية بعناصرها المختلفة بتغيير الأسس الاجتماعية التي تقوم عليها السياسة الزراعية يجب أن يكون قطاع الزراعة الصغيرة في صلب الالتزامات الواجبة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية تشجيع للسيادة الغذائية القائمة على تنويع الإنتاج الزراعي الجيد، واستفادة الفلاحين من الأرض واحترام البيئة. لتدعيم الصمود الإيكولوجي والاجتماعي-الاقتصادي امام الكوارث الطبيعية تطبيق ممارسات زراعية مستدامة باعتماد اسلوب إعادة التدوير و تنويع أنظمة الإنتاج ، وانتقاء البذور الأشد مقاومة للإجهاد المائي و تخصيص موارد مالية لحماية الميراث الطبيعي و ارساء القيم الاجتماعية مثل الشمولية والعدالة لبعث سبل عيش مستدامة.
الكلمات المفتاحية: تغير مناخي ، تضاريس طبيعية،الجزائر، انتاج زراعي،زراعة ايكولوجية.
تصنيف JEL: Q01, Q18

1. Introduction:

Introduction:

The world today faces a major challenge in the face of climate change, which can affect various aspects of human life, despite efforts to reduce these impacts after accumulated scientific evidence indicating that the most significant causes of climate change are due to greenhouse gas emissions that contribute to the planet's warming. Reports from international bodies concerned with climate change indicate that most of the world's regions will see an increase in average temperature over the coming decades, noting that the last period, beginning in 2011, has seen an increase that the world has never seen before and has been the warmest. Algeria is among the Mediterranean countries, classified as warm areas with many environmental problems, making them more vulnerable to climate change, notably high temperature and low rainfall. North Africa will see rainfall declines of 20% to 25% by 2050 in addition to the possibility of more frequent and severe drought (World Bank, 2019). To address this situation and to mitigate the effects of climate change, the State has developed a cross-sectoral overarching strategy for climate adaptation and action to reduce greenhouse gas emissions by developing the National Climate Plan 2025-2020 and accelerating the implementation of the Paris Convention on Climate 2015. Noting that the energy sector is responsible for the largest share of greenhouse gas emissions by 74%, the agricultural sector is among the most vulnerable to the impact of climate change because it is completely dependent on weather and climate. climate change ", unlike other sectors that can adapt to climate change through the intervention of the human component. The impact of climate changes on agricultural crop resilience varies from one product to another. Seasonal warming may have a negative impact on a given product, while this impact is positive on other crops. In addition, a manifestation of climate change is the likelihood of natural disasters such as hurricanes, floods and periods of drought that may be more frequent and have significant impacts on agricultural crops. In this context, the following question arises:

How has climate change affected Algeria's agricultural production?

Study hypotheses:

To answer the problem we propose the following hypotheses

- Algeria's geographical location is the only cause of climate change.
- There are no significant impacts of climate change on Algeria's agricultural production to adopt agricultural policies adapted to climate change.

The curriculum adopted is the descriptive and statistical curriculum suited to the topic in the framework of determining the effects of climate changes on Algeria's agricultural production and proposing ecological agriculture as an alternative.

The objective of the study is to demonstrate the importance of Algeria's adoption of eco-agriculture as an alternative agricultural pattern that can withstand climate change and reduce its impact on agricultural production in pursuit of food security.

Previous studies:

BESSOUD Omar's 2022 study on the identification of the reconstruction of agricultural policy in the face of climate changes in Algeria that diagnose agricultural policy-building based on the challenges posed by climate changes to agriculture in Algeria and came up with the proposal of family farming as an alternative agricultural pattern that establishes the ecological and socio-economic resilience of small peasants to natural disasters.

Sharfawi Ayesha Study 2023 Projection of the Impact of Climate Factors on Sustainable Food Security in Algeria Economic Costs of the Agricultural Sector model - Horizon 2050-

The aim of this study is to highlight the challenges that can affect food security in Algeria due to the exacerbation of the phenomenon of climate changes in outlook, 2050. The worsening of the phenomenon of future drought and desertification also contributes to raising the necessary economic costs of adaptation and reducing the negative effects of climate tension and food security. The absence of real policies to support and develop the agricultural sector has made it more climate-sensitive now and in the future. Adapting the agricultural sector to climate change will be costly, but it is necessary to achieve food security, alleviate poverty and maintain ecosystem services.

This study attempts to diagnose the climate changes in Algeria in terms of their causes and effects on agricultural production and thus food security and proposes the adoption of the pattern of ecological agriculture as an alternative to all its components and its different dimensions of socio-cognitive economy.

The study was divided into the following elements:

Characteristics of Algeria's natural terrain and its relationship to climate;

The threat of climate changes to natural qualifications;

Climate changes deepen the fragility of natural capacities;

Impact of climate changes on agricultural production;

Measures taken to address the risks of climate change ;

The need to adopt ecological agriculture.

1- Characteristics of Algeria's natural terrain and its relationship to climate:

Climatic agricultural conditions are difficult and Algeria's natural resources are rare and fragile and reinforce terrain-related coercion, where slopes are characteristic of Algerian agricultural spaces, climate coercion.

The unevenly distributed terrain situation affects the natural productive power and is clearly divided into Bio-climatic areas.

Two distinct major groups can be distinguished in principle: Hill's Islands of the North and Algeria of the South. The hill region is characterized by the Mediterranean climate, while the south is characterized by extreme heat and arid lands.

The North Island extends between the Mediterranean Sea and the Sahara through an average strip of 350km wide, consisting of two heterogeneous areas:

- The following region bordering the Mediterranean coast, with an average width of 100 km. The mountainous nature of this coastal hill region, the rise of the high plains and their isolation from the sea generally determine the nature of Algeria's climate, which is less suitable for agriculture than Tunisia and Morocco.
- The steppe area, from the south of the hill to the south of the desert atlas, has an average width of between 100 and 300 km.

The South Island is characterized by its 2 million-kilometer desert character, extending over 800 km from north to south, and across 1,600 km from east to west. Agricultural activities are spread across this vast desert area in some valleys and oases planted with palm orchards.

Within these major geographical divisions, small units are formed. In the islands of the north, two mountain chains can be observed: the hill atlas, the desert atlas stretching from the western to the eastern frontiers and the two cross-directions: west-south-west and east-north-east. Between these two chains, the plains of Algeria-El ouahrani and the Upper Plains of Constantinople extend from 800 to 400 m at the low brood, reaching 1100 m at the Algerian-Moroccan border level.

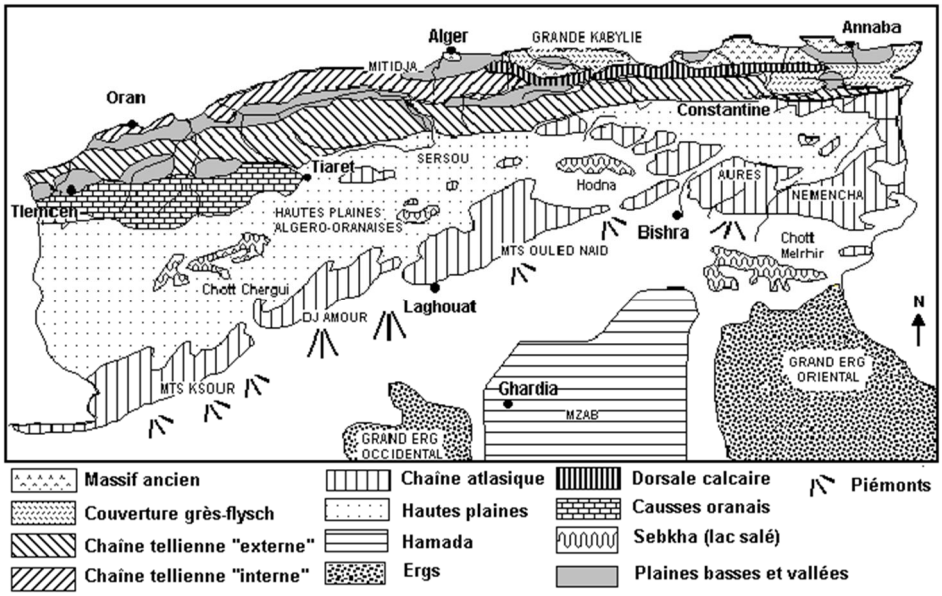
And, given the total terrain at one level, it's about 800 m high. The bumps print the whole landscape, but the outcome of these bumps and terrain "The presence of this coastal mountain range, which mediates between the sea and the interior and prevents the leakage of air currents from the north or north-west, limits the presence of major reservoirs of water in the homeland, helps to dry the air, and makes the interior of the continent climate, operating as short watercourses that quickly reach the Mediterranean Sea, preventing their intensification in a given area."

Two natural areas are highlighted in northern Algeria: limited-field coastal plains (Matijah, Annaba, and the Harani region) and the confrontation with areas of hills, low-rise plains, narrow-walled, intermittently stretching inside the field and valleys of the inner region (Sidi Belabbas, Camp), and the canyons of perimeter and silo, mostly narrow and intermittent. (See Algeria's geo-morphological map).

Semi-coastal plains, inland basins and high plains form units located in the rest of the Maghreb.

- Southern Algeria is a desert area dominated by a level of prospects, with arid areas constituting 4/5 of the desert. This characteristic of terrain conditions explains the continent's climate and its cruelty.

FIGURE 1. Map of algeria's natural terrain



Source: (Omar BESSOUD, L'agriculture en Algérie : des révolutions agricoles aux réformes libérales(2002-1963) ,revue Insaniat 22, 2003, p 15)

Degradation of natural resources is likely to be significant owing to drought, land fragility resulting from wind erosion and weak water resources.

Algeria's climate is Mediterranean, with extremely violent rains in winter leading to severe erosion. In summer rainfall is very rare, and the heat rises to extreme levels. Rainfall may reach 1600 mm per year in the highlands, which are irregular from year to year, and uneven distribution. Falls in the vast inland plains range from 100 to 400 mm per year. These spacious

interior spaces feature a dry, cold winter, hot and dry summer climate. There are approximately two thirds of cultivated areas. In a combination between livestock husbandry and widespread exploitation of grain land, annual cultivation, especially grain and dry vegetables, as well as sheep and cow husbandry, is widespread. Degradation of natural resources is likely to be significant owing to drought, land fragility resulting from wind erosion, weak water resources and intensive agricultural-pastoral activities.
The climate of the vast areas of the steppe is semi-dry and even dry for some areas of the country's west. The most important activity is the breeding of sheep according to a widespread pattern, with sometimes more intensive patterns based on imported nutrition. Poor, low-organic steppe lands also show a strong sensitivity to erosion and degradation.
In short, a large section of agricultural Algeria is located in the dry and semi-dry triangle, which represents 85% of the total land area - excluding desert-60% of the agricultural population. They are prone to prolonged drought due to shortage and uneven distribution.
According to the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), water stress stood at 137.9% in 2009-2017, compared to just over 50% in Morocco, and 121.1% in Tunisia, in a region that exceeds the actual water stock. Water stress of 137.9% means over-exploitation of water available by more than 37%. Measured in neighboring countries, the readiness of renewable water for the individual is not in Algeria's interest. In 2017, it is estimated that 232 cubic millimeters per person compared to 811 cubic millimeters per person in Morocco and 400 in Tunisia.
The compressive conditionality of Algeria's natural abilities severely affects the environmental balances of various natural areas. Land erosion affects more than 13 million hectares of national soil, which each year loses about 400 thousand hectares (World Bank of 2021). Algeria's total agricultural area (arable land, pastures and meadows) is 43.9 million hectares. There are only 8.5 million hectares of viable agriculture.
Despite the State's efforts to conserve water and land, land continues to be eroded and water resources are severely affected by exploitation or salinity. Desertification threatens more than 17 million hectares in the steppe areas, and northern Algeria's forest cover is permanently threatened by natural (fire) or human pressure (deforestation-land reclamation). According to the World Bank's latest report (2021), more than 99% of the land stripped of its forests in Algeria faces a moderate or high fire risk. The same institution also notes that "the number of fire outbreaks has been increasing since 2010, and since the 2016 and 2020 fires the observation era has been extended and forest fire interests mobilized.

2- The threat of climate changes to natural qualifications:

The perceived effects of climate change in Algeria have been monitored by numerous reports completed at the authorities' request. Low gonorrhea and congestion, higher erosion and higher water demand due to greater evaporation and evaporation (mainly in water areas), deteriorating water quality, shortening vegetation cycle due to a hotter climate, moving the Allied plant northward and compensating it for more drought-resistant species, sudden diseases and parasites returning in plants and decertifying more and more visible to the view of semi-dry areas, greater wind transmission of sand northward, changing migratory bird migration, and greater frequency of forest fires (more than 25 thousand hectares per year of burned areas in Algeria). The climate factor can be seen as an aggravating factor for recent forest fires. The outcome of the Public Forest Administration's 2020 forest fires shows a burned area of 15,587 hectares of forest, 13,552 forests and 13,119 forests. Annual losses are estimated at between 15 and 19 million, to which, for 2020, compensation for victims of $6 million must be added [World Bank 2021]

3- Climate changes deepen the fragility of natural capacities:

Global warming is projected to exceed the threshold of + 1.5 ° C and + 2 ° C during the 21st century unless strong reductions in greenhouse gas emissions are achieved in the coming decades. Greenhouse gases are gas components that absorb infrared radiation from the Earth's surface.

For Algeria, the diagnostic report of the 2018 National Climate Plan records that Algeria's climate is changing strongly: from the north to the south, it has moved from a humid Mediterranean to a desert and dry centre through a semi-dry climate. This climate results from a dual effect from the air cycle of the medium latitudes and orbital and desert cycles (PNC, 2018). The huge fires recorded in summer 2021 are also the result of the country's special weather conditions this year: extreme heat at the peak of the fires, 50 degrees Celsius, a sign that highlights well the nature of climate change in the region. on the risks posed by ongoing climate changes.

According to the latest report (2021) of the Group of Governmental Experts on Climate Developments (GIEC), global warming will exceed the threshold of + 1.5 ° C and + 2 ° C during the 21st century unless strong greenhouse gas emissions reductions are achieved in the coming decades. The past two decades (2000, 2020) have also been printed with the frequency of extreme climate disasters (floods, droughts, cold waves and extreme heat). The Group of Governmental Experts on Climate

Developments also emphasized the role of human activity in the climate changes currently observed.

However, climate warming in the Maghreb region is more severe than the global average. Global warming in the twentieth century reached 0.74 degrees Celsius, while in the Maghreb region it reached between 1.5 and 2 degrees Celsius depending on the regions, and each additional warming results in + 0.5 degrees Celsius, according to the group of governmental experts on climate developments, the severity and frequency of maximum heat periods of heatwaves, strong rainfall, drought...

Algeria's average temperature has fluctuated annually during the period 2020-1980, noting that the average temperature has increased by approximately half a degree Celsius over the period. This is due, in particular, to the perceived rise in the period 2020-2000, marked by an average of 23.43, the lowest average recorded in this period and 24.1, the highest average recorded. It should be noted from the foregoing that Algeria, like the various nations of the world, is affected by the global warming phenomenon that affects the globe as a result of the human factors that have increased emissions of air-damaging gases that have resulted in the ozone layer being perforated. Projections indicate that by 2050 the average temperature will increase by 1 ° C.

4- Impact of climate changes on agricultural production:

Climate changes have contributed with excellence to the mapping of Algeria's agricultural productive options for decades. In fact, the climate in Algeria is only average within coastal or coastal areas, although the continental impact is strongly observed in much of the area under cultivation.

It represents only 29% of the agricultural areas exploited (SAU) of cereals alone. It is located within areas where there is just over 450 mm of rain per year, which explains the estimated weak yield (7 drums per hectare) recorded during the last decades. Climate changes illustrate the unstable level of production recorded from year to year (grain production fell from 38 million quintals in 1991 to less than 10 million quintals in 1994).

The choice of intensifying agriculture in Algeria has become very difficult, given the deficit in the rate of rainfall as well as its volatility, as well as other climatic impacts such as southern seroco, ice and others.

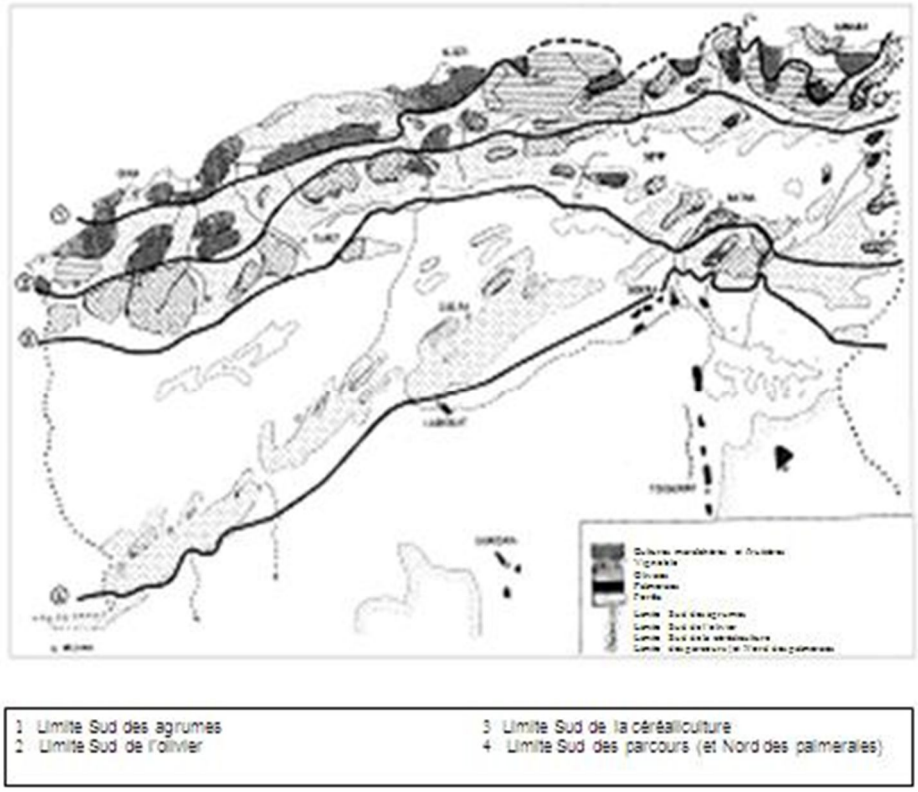
The underdeveloped soil has also been neglected and exhausted due to poor service and the use of restful land service methods, causing the depletion of organic material from the soil, thus being an ecological dysfunction

Across large areas of the High Plains, there was climate degradation, which had semi-dry climatic characteristics.

These agro-climatic difficulties have specifically painted Algeria's agricultural character. The peasant map is distributed as follows: grain, olives and grapes are cultivated in rainy areas of the north, and fruit trees and spring grains are planted in water areas.

Cow and livestock husbandry has been combined with grain cultivation. Vegetable and fruit cultivation is concentrated in coastal areas, their adjacent , low plains, valleys or indoors. (See agricultural zoning map according to agricultural orientation) .

Figure 2. Algeria's agricultural choices map



Source: (Omar BESSOUD, L'agriculture en Algérie : des révolutions agricoles aux réformes libérales(2002-1963) ,revue Insaniat 22, 2003, p17)

Livestock and goat husbandry (12 to 15 million heads) abound in the steppe region alone, in addition to grain cultivation. In areas south of the desert atlas, farming is rare, and oases are the population's preferred place for peasant activities spread across 2 million hectares. 100,000 hectares of exploited agricultural space is subject to very harsh environmental rigour.

Farmers in this agricultural field practise rudimentary techniques and resort to watering farming in small areas. The most important agricultural products in these areas are of a consumable nature as well as date palm. However, the latter decolonization disrupted the conditions under which traditional oasis technology was practised, particularly after the decision to take ownership of reclaimed land in the south in 1983 (APFA), the development of the axial watering system, the introduction of plastic houses and commercial cultivation such as those practised in the hill (grain, fruit trees and sheep husbandry).

A study of the impact of climate changes on water resources, under the supervision of the National Agency for Water Resources of Algeria (2009), based on an examination of the sequences of rainfall data since 1900, highlighted that the amounts of fall are 40% lower in the west and 30% lower in the east. All research thus confirms that Algeria will experience a renewal of extreme climatic accidents, from severe heatwaves and growing aridity and desertification, forest fires, etc.

Climate models show that these tendencies, now confirmed by observations, will be strengthened in the next 20 years. Thus, there is a major challenge in a country where the orientation of agricultural policies is aimed at increasingly intensifying natural resource exploitation patterns under these conditions. Increasing agricultural production while conserving natural resources that are severely threatened in the future by ongoing climate changes is problematic.

With climate change there will be enhanced extreme weather events and degradation of nature's environment (drought, floods, heat waves, wildfires, water stress, desertification, erosion or severe degradation of land and marine biodiversity). Rainfall will decrease, for a country such as Algeria, and temperatures will rise, with direct consequences for water resource mobilization capabilities and agriculture systems. As the first consumer of this resource, agricultural production and thus consumer supply will be directly affected.

Results from the study of the impact of climate change on agricultural production (Bouarab, 2022) during the period 1980-2020 showed that the increase in the temperature in the spring and summer by 1% leads to a decrease in agricultural production by 0.48% and 0.34% respectively. While the results showed a negative impact between winter and summer

rainfall, an increase in winter and summer rainfall by 1% 1 lead to a decrease in agricultural production by 1% 0.05 and an increase in spring and autumn rainfall by 1% increases in agricultural production by 0.05% and 0.08%, respectively.

The Group of Governmental Experts on Climate Developments expects a 21% decline in production over 2080 for the entire agricultural production of the Mediterranean Basin, with Algeria's maximum reduction of 40%. Rainfed agriculture, particularly affected by climate variability, will experience declines and the most pessimistic scenarios predict 64 per cent loss in rainfed agricultural areas. Average yield losses are expected to reach 31% to 39% for wheat cultivation, as well as a decrease in vegetable productivity from 15% to 30% on the 2030 horizon. In Algeria's Upper Steppe Plains, climate disturbances, particularly lower rainfall, will cause greater vulnerability to pastoral communities used by ranchers.

In addition, climate degradation would cause a decline in the incomes of peasant families and a rise in the prices of the most important products, threatening the purchasing power of the population and the country's food sovereignty. This diagnosis is largely agreed by the 2018 National Climate Plan adopted by the authorities.

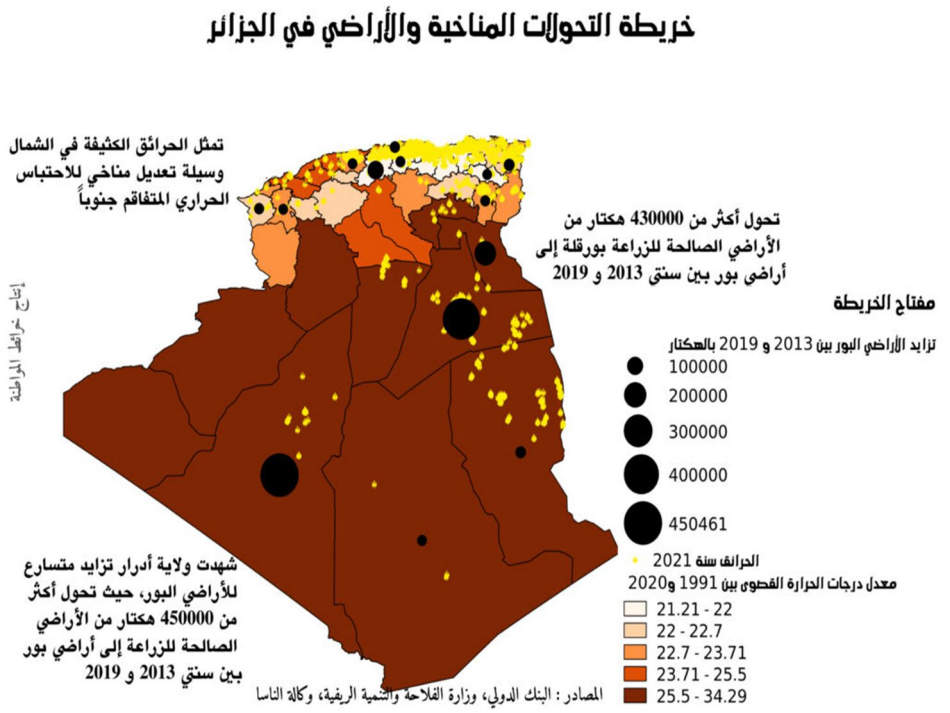
5- Measures taken to address the risks of climate change:

Even before climate change takes on its current character, mention should be made of various programmes launched by Algerian public authorities in 1970. including the construction of a large green dam along 1,200 km and an average depth of 20 km to combat desertification, as well as projects within the framework of the protection of natural resources undertaken by the High Delegate to combat desertification, work to protect foothills from aquatic erosion or the development of rational forest economic activity [12].

The main measures to adapt to climate change, recommended since early 1980, have been the water economy, the construction of subsequent dams and dams, the adoption of new technical practices (direct seeding), the transformation of production systems, the application of programmes to combat desertification for feeding sheep cattle, the protection and rehabilitation of steppe lands, the preparation of foothills, the protection and expansion of forests and the development of agricultural insurance. In this regard, ROSELT's studies in Sehoub in southern Algeria have shown. A remote sensing map of the degree of desertification shows that more than 570 thousand hectares of land in the steppe areas is completely desertified without biological recovery, and that nearly 6 million hectares are threatened by wind erosion.

Those measures are therefore far from being investigated and their effectiveness remains limited. The following chart shows the map of Algeria's climate and land transformations.

Figure 3. Map of algeria's climate and land transformations



Source :; مجلة سيادة إعادة بناء السياسة الزراعية بوجه التغيرات المناخية في الجزائرعمر بسعود

novembre 2022 sur site : https://www.siyada.org/category

It was adopted by the National Climate Plan (PNC, 2012; PNC, 2018), which, according to its authors, is a work stone for adapting Algerian society and ecosystems to climate change.

The Action Plan for the Reduction of Greenhouse Gas Emissions, within the National Climate Plan, aims to meet international commitments to:

- Achieving a voluntary scenario to reach 7% reduction in the 2030 horizon.
- Achieving a conditional scenario of 22% by 2030. In the area of reduction, the target and key interventions relate to the forest sector. Key

interventions concern afforestation, reforestation, forest fire avoidance and improved warfare.

The NCP's specific objectives can therefore be identified in the following points:

- Strengthen ecosystem resistance (floods and droughts) in order to reduce the risk of natural disasters associated with climate change.
- Combating erosion and rehabilitation of degraded lands in the fight against desertification
- Integrate the effects of climate change into sectoral strategies, particularly agriculture, water, human health and transport.

If the National Climate Plan's legal framework has been developed, it is incomplete because decisions to apply the main legal texts adopted have not yet been made.

The problem of climate change is not really capable of being valued today in the agricultural programmes announced by the Ministry of Agriculture, and adaptation actions to climate change are far from responding to the effectiveness of those climate changes.

Actions announced by agricultural public policies contradict the National Climate Plan, as they are always based on a growing intensification of natural resource exploitation patterns.

The existing growth model encourages a "capital-intensive pole" while millions of peasants are condemned to living in very small agricultural units.

It should be recalled that recent increases in agricultural production are being achieved through the growing mobilization of irrigation water. The Strategy for the Development of Desert Agriculture, in order to increase the area of water and the types of agricultural production known as the Strategy, which is now favoured by public authorities, does not take into account the harsh compulsions that characterize this very difficult and fragile environment. Pressures on mobilizable land and water capacities in some natural areas have reached a critical threshold (oases, mountains and steppes). The context of strong demographic growth, limited natural resources, limited financial means and short-term social imperatives seriously undermines Algeria's adaptability, as do other countries of the South.

Climate changes have been increasingly evident for years, with the consequences described above, without changing the agricultural growth model. Moreover, this growth model, based on the growing mobilization of agricultural water and the development of condensed chains (fruits, vegetables, olive oil, dates) destined for export, is based on the promotion

of a "capital-intensive pole", while millions of peasants are condemned to living in very small agricultural units.

The excessively condensed technical model is the main responsibility for greenhouse gas emissions in the agricultural sector. It has reached its substantive limits and will not be able to meet the challenges of climate change, so changes in the country's consumption and production patterns are required.

For Algeria's recent Industrial Agriculture Strategy, which has established its own immunity-based office, which oversees major industrial-oriented agriculture projects and is prohibited as an industrial boom in the south, giving it the lead in food manufacturing and contributing to sustainable food security in Algeria. In fact, the strategy produced only disasters, but was greatly encouraged by decision makers' short-term perspective.

Account must be taken of the social coercions suffered by the villagers of the lower desert who, since the beginning of the twentieth century, have paid an enormous tax, with self-sufficient peasants being converted into puppy slaves when growing rent dates. A Saharan community had been subjected to real estate colonization, and agriculture, based on extractive technology, had enlarged the trade of dates for some contractors while impoverishing an entire peasant world.

The context has changed, but today we see again in the region of Wadi, a farming farm that will sabotage thousands of ancient ghouts in the foot, the death of young peasants. It is cultivated by the governors that transforms desert lands into bare spaces.

Responding to the call for industrial agriculture seems to be an option encouraged by today's agricultural policies, which, in the knowledge of certainty, cause devastating external effects. Moreover, industrial agriculture, by being subject to monoculture, reduces vital productivity by eliminating biodiversity. This contradicts the basic objectives envisaged in pursuit of a minimum food sovereignty. We can only observe, in passing reference, that the COVID-19 health crisis has abolished all the principles of food sovereignty enshrined in international institutions' perception. This crisis has reaffirmed the impossibility of food security with no minimum food sovereignty.

There is an insistence that the Sahara is a huge water reservoir that can allow for the watering of unlimited areas. Life has been organized in desert circles around water wherever the land can be farmed. Combined by scarcity of land and water, humans optimized these suppliers. It may seem incomprehensible to us that technology is being rejected in the face of the ancient humanization of desert areas. How can it be envisaged to employ huge financial means in such a way as to result in a loss while betting on

imported technology filled with contaminated carbon energies, without accepting that the foundations of desert space masonry were the result of a long-standing ecological construction leading to the formation of oases' ecosystems.

In addition to the lack of understanding of collective-based diets, exclusion mechanisms have been established, which identify new relationships with regard to utilization of resources. In an arrogant manner, the institutional approach has come to impose a unilateral development model that threatens to destroy social balances and break down the management of common property inherited from previous generations.... without regard for peoples' rights in their choices of cultural, economic and community development policies.
Moreover, this capital-intensive vision results in a concentration of imported means of production and an aggravation of backward and forward dependence vis-à-vis some transnational companies in control of the world's food system.

6- The need to adopt ecological agriculture:

Climate change has serious consequences for the most vulnerable populations, especially small peasants, while their role in this phenomenon is totally weighing. Drought is the main climate risk perceived by smallholder farmers, which calls for thinking about new approaches that are better adapted to small peasants' compulsions. However, the dangers of climate change cannot be driven without overturning the social foundations of agricultural policy. As such, the small-scale agriculture sector must be at the heart of the commitments to adapt to climate change.
Small family farming, which employs hundreds of thousands of peasants, is still awaiting State recognition and active support policy. Small-scale agriculture is the main resource for channelling agricultural production towards basic products and improving the population's food security. The diversification of appropriate activities and production systems, and the selection of the most water-resistant peasant seed species used by small family production units, can reduce the risks associated with climate change.
Family agricultural production units are predominantly in Algeria in the deepest village areas (mountains, steppes, oases). Within these family units, hundreds of thousands of grain, fruit and vegetable farmers, livestock breeders (especially milk production cows) who produce and

maintain local and regional markets, contribute to their families' food security, their territory and the country.

The rehabilitation of small-scale family farming is therefore the rehabilitation of many village areas, as well as the promotion of food sovereignty based on diversification of good agricultural production, farmers' access to land and respect for the environment. Give them greater ecological and socio-economic resilience to disaster recovery, such as drought, floods or hurricanes, and resist pests and diseases. Through diversification, producers reduce their vulnerability if a single crop or commodity fails.

Algeria must call for new agricultural practices and encouraging producers to phase out productivity and agricultural systems requiring large quantities of fertilizer and pesticides, in favour of sustainable and climate-resilient practices such as recycling as nature reuses what it produces by simulating natural ecosystems, and such recycling can be enhanced through specific actions such as the introduction of livestock and the use of its manure as an example; However, recycling at all levels is essential for self-support and self-correction systems.

The diversification of appropriate activities and production systems, and the selection of the most water-resistant peasant seed species used by small family production units, can reduce the risks associated with climate change. This results in efficiency that starts by not wasting resources and using agricultural inputs more efficiently. This has the indirect effect of preserving precious resources such as water, protecting biodiversity and even reducing production costs.

The need to allocate financial resources to protect natural inheritance. All adaptation measures must therefore be accompanied by funding procedures (private green funds), subsidized price policy directed at targets, tax procedures for any eco-fees that limit and curtail condensed and extractive practices and economic and social incentives to settle in village areas for activities that provide the villagers with a decent life frame and that lay one of the pillars of ecological agriculture, such as human and social values such as dignity, equity, inclusiveness and justice, which all contribute to sustainable livelihoods; Ecological agriculture seeks to address inequalities by creating opportunities for women and young people.

Significant delays in improving knowledge about the consequences for land and water need to be noted in order to identify effective adaptation measures that are compatible with climate change. In other words, there is a weakness in mobilizing relevant departments and institutions in terms of

sensitization and strengthening village communities' capacities to secure sustainable local management of the natural ocean.

Building more resilient and sustainable diets has become more than necessary. We must avoid going through industrial agriculture. With the inevitability of moving towards diverse agricultural ecosystems. These results have been positively witnessed by many international bodies and organizations, such as the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), the Government's Panel of Experts on Climate Development (GIEC), the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES) and the World Bank. Ecological agriculture promotes resistance, by installing various plants and animals, exploiting natural harmonies rather than synthetic chemicals, for soil regeneration, agricultural fertilization and the fight against harm ", according to the International Group of Experts on Sustainable Diets (IPES-Food).

Conclusion:

An agricultural policy aimed at achieving sustainable food security and food sovereignty is binding on ensuring stricter protection of natural resources and encouraging their reproduction by incorporating measurable ecological requirements into their pattern of exploitation. Public policies should contribute to relaxing the pressures of major agricultural enterprises on land or water resources, rehabilitate natural and degraded areas, and continue the large-scale project of foothill basin numbers in order to conserve water and land. Agricultural guidance plans based on regions' and states' natural qualifications must identify measures to adapt agriculture and encourage agricultural practices capable of stimulating resistance to agro-environmental systems. Diversifying activities, choosing adapted farming systems and selecting seed species that are most resistant to water stress can reduce the risks associated with climate change. According to specialists, there are also manoeuvring margins for water-fed agricultural areas, and it is estimated that the effectiveness of water resources management could be improved by 35%.

Strategies for adaptation to climate change must be presented on more water mobilization work (dams, underground injection, recycling of wastewater, desalination and interregional transport) water economy (supplementary watering, leakage reduction, better tariff, formation and sensitization activities) and combating floods and droughts (with the necessary mechanisms of fragile maps, the preparation and reforestation of basins in mountainous areas, and the development of surveillance and information systems).

With the need to adopt more resilient and sustainable diets. And inventory of industrial agriculture. The establishment of various agro-ecological systems in all their economic, societal and cultural dimensions.

The issue of climate change must also be given a regional dimension, as Algeria still had several steps to achieve in order to coordinate its research with neighbouring countries, share knowledge and harmonize indicators and tools for assessing vulnerability and risks associated with climate change. Regional cooperation efforts remain fragmented and would benefit from coordinated identification of common regional priorities to enhance fragile areas' resistance to climate change.

references:

-Nedjraoui, D et Bédrani, S (2008). La désertification dans les steppes algériennes : causes, impacts et actions de lutte. Revue électronique Vertigo Volume 8 Numéro 1 | avril 2008

-Rapport 2022 du GIEC : une nouvelle alerte face au réchauffement climatique. VIème rapport d'août 2021

- Plan Bleu (2020). Rapport sur l'Environnement et le Développement. p 341.

-Robert Arfi, Marcel Kuper, et al. (2002). Espaces, ressources, usages. Proposition méthodologique pour le suivi de la désertification dans le cadre du réseau Roselt-OSS in Maud Loireau et Jean-Marc d'Herbès. Gestion intégrée des ressources naturelles en zones inondables tropicales. IRD Marseille. p. 903-916

-Energies 2050. Institut de la Méditerranée. Femise (2018). Les défis du changement climatique en Méditerranée. Edition 2018. 188 p -13

-Tramblay, Y (2022). Rapport du GIEC : focus sur la Méditerranée. https://www.echosciences- sud.fr/communautes/exploreur-l-agenda/articles/rapport-du-giec-focus-sur-la-mediterranee

- بوعراب رابح فتح الله مسعودة " أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980- " مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية المجلد 15 / ديسمبر ،2022 ص09 -27.

- مجلة سيادة إعادة بناء السياسة الزراعية بوجه التغيرات المناخية في الجزائرعمر بسعود novembre 2022 sur site : https://www.siyada.org/category

– Omar Bessaoud belin ; les réformes agraires postcoloniales au maghreb : un processus inachevé « Revue d'histoire moderne & contemporaine » 2016/4 n° 63-4/4 bis |
-Omar BESSOUD, L'agriculture en Algérie : des révolutions agricoles aux réformes libérales(2002-1963) ,revue Insaniat 22, 2003, p 15)
– Hippolyte Lecq (1856-1922) : apôtre d'une agrologie nord-africaine Omar Bessaoud
– L'invention de l'agriculture département de géographie et environnement université de genève société de géographie de genève 2015.
– Campagnes algériennes : un héritage colonial difficile à assumer. Côte Marc In : Méditerranée, troisième série, tome 55, 3- 1985. Hommage en mémoire d' H. Isnard. Pp. 41-50 .
– Pélissier Paul. René Dumont, Afrique Noire,, Développement agricole ; reconversion de l'économie agricole des républiques de Guinée, de Côte d'Ivoire et du Mali,. In : Études rurales, n°5-6, 1962. Pp. 216-220 ;
- Henri-Bernard Solignac Lecomte Le libre-échange, menace pour la souveraineté alimentaire mondiale. 2018 capitalisme international et libre échange. L'afrique est-elle vraiment bien partie ?
-Coulomb Pierre. Propriété foncière et mode de production capitaliste. In : Études rurales, n°51, 1973. Pp. 27-66.
– Nouschi André. Notes sur la vie traditionnelle des populations forestières algériennes. : Annales de Géographie, t. 68, n°370, 1959. Pp. 525-535.
– Max WEBER Capitalisme et société rurale Capitalism and rural society de Victoria XARDEL.2015.
– Yasha Levine L'invention du capitalisme : comment des paysans autosuffisants ont été changés en esclaves salariés pour l'industrie 22 octobre 2018.
– Isnard H. Structures de l'agriculture musulmane en Algérie à la veille de l'insurrection (Deuxième article). In : Méditerranée, 1e année, n°4, 1960. p. 43-57.
– Michel BOULET, Les enjeux de la formation des acteurs de l'agriculture, 1760-1945. Actes du colloque ENESAD, 19-21 janvier 1999, Dijon, Educagri éditions, 2000,p 525.
– Mina kleiche-dray origine et mise en place de la recherche agronomique tropicale en france the emergence of the french tropical agronomy26 janvier 2000.
– Chevalier Auguste. Les origines et l'évolution de l'agriculture méditerranéenne.. In : Revue de botanique appliquée et d'agriculture

coloniale, 19e année, bulletin n°217-218, Septembre-octobre 1939. P. 613-662 ;

– Laurence Roudart, « Conquérir la souveraineté alimentaire – Paris, L'Harmattan, 2013,p220.
– Evaluation de la faille alimentaire en algerie par un modele economico demographique les cahiers du cread n°105/106-2013
– Une « Algérie californienne » ? L'économie politique de la standardisation dans l'agriculture coloniale (1930-1962) Antoine Bernard de Raymond
– Rencontres thématiques internationales 2015-2016 d'ingénieurs sans frontières l'évolution des métiers de l'agronome, du conseil vers l'accompagnement ?
– Pierre Coulomb. Propriété foncière et mode de production capitaliste.: Études rurales, n°51, 1973. p. 27-66.
– À propos de la division du travail, des hommes et des espaces : notes sur la question ville-campagne. De Koninck, R. (1978). Cahiers de géographie du Québec, 22 (56), 287–292.
-La lutte des Algériens Contre la Faim, Journées d'Etudes des Secrétariats Sociaux d'Algérie.1954.
- JJ Perennes Structures Agraires et Décolonisation.OPU. 1979.
- René Arrus "L'Eau Algérie de l'impérialisme au Développement (1883-1962).

توصيات الملتقى

بعد تتبع محاضرات الجلسات العلنية وكذا مختلف أعمال الورشات التي ألقيت يومي 3 و 4 أكتوبر 2023 في إطار الملتقى الدولي الثاني والموسوم بعنوان: تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة: الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي والتنويع والتكامل الاقتصادي؛ تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. رقمنة القطاع الفلاحي لتوفير المعلومة والرقم الاحصائي الرسمي الموثوق عبر نظام معلومات وطني يغطي جميع الوظائف والمستويات المرتبطة بالنشاط الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.
2. توسيع المخزونات الإستراتيجية أو ما يعرف بالمخزونات الاحتياطية الأساسية بحيث يقوم القطاع العام بشراء هذه السلع عندما يكون سعرها منخفضا ليتم طرحها في الأسواق عندما يرتفع سعرها، وتطوير نظام إنذار مبكر لندرة الأغذية.
3. الاستثمار في البحث العلمي الزراعي في الجامعات ومراكز البحث لتطوير سلالات نباتية وحيوانية متكيفة مع الظروف المحلية.
4. يجب تعزيز الاستدامة الزراعية من خلال دعم المزارعين والباحثين لتبني ممارسات زراعية تساعد على التكيف مع التغيرات المناخية، وتحسين إنتاجية المحاصيل من خلال دعم لوجيستي وضمان استقرار الأسعار كإجراءات حماية للمزارعين.
5. إعادة تنظيم العقار الفلاحي بما يساعد على خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاح.
6. وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بما يتماشى والاحتياجات والواقع العملي، لتوعية وإرشاد الفلاحين وكذا تفعيل دور بنك البذور للحفاظ على مختلف السلالات المحلية.
7. تفعيل وتحيين استراتيجية الري وشبكات السدود بما يضمنالتصدي لمختلف التغيرات المناخية السلبية و الاستفادة من مختلف الأدوات التكنولوجية المنطوية تحت ما يسمى في عصرنا الحالي بالذكاء الاصطناعي.
8. البرنامج الطاقوي لآفاق 2030 تبنى أهداف طموحة يتطلب تحقيقها ربطها بالواقع المعاش، مع ضرورة تسخير الإمكانيات الضرورية المادية والمعنوية لتحقيقه مع تقييد مختلف مراحل تنفيذ هذا البرنامج بالعامل الزمني من أجل متابعة ناجعة.
9. الاهتمام بإنتاج الطاقة المتجددة التي تتميز بالاستدامة واستغلالها لفتح فرص جديدة للمستثمرين للنهوض بهذا القطاع.
10. الانتقال الطاقوي حقيقة فرضت نفسها أمام النضوب المستقبلي للطاقاتالأحفورية، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اعتماد الابتكارات التكنولوجية بما يمكن من تحقيق هذا الانتقال بصورة سلسلة،أخذا بعين الاعتبار العامل الزمني.

11. دعم المؤسسات الناشئة في مجال الطاقات المتجددة بالشكل الذي يخدم الانتقال الطاقوي.

12. الإستفادة من نتائج البحوث العلمية المتعلقة بالطاقات المتجددة من خلال إبرام عقود شراكة مجزية مع المؤسسات المنجزة لمشاريع الطاقة المتجددة كعامل تحفيزي لمواصلة البحث والتطوير في هذا الميدان.

13. دعم المؤسسات الخاصة العاملة في قطاع الطاقات المتجددة من خلال تقديم قروض ميسرة لتمويل أنشطة البحث والتطوير في هذا المجال مع متابعة وتقييم الإنجاز.

14. التركيز على اعتماد اللامركزية في إدارة وتسيير الأقطاب السياحية للامتياز مع إحداث تنسيق وتكامل أثناء إعداد الخطط السياحية، والتي يجب أن تتماشى وطبيعة كل قطب سياحي وخصائصه الطبيعية والثقافية.

15. دعم الصناعات الوطنية والسعي للارتقاء بمخرجاتها من خلال تعزيز معايير جودتها، بما يسمح برفع القدرة التنافسية للصادرات بالأخص المنتوجات خارج قطاع المحروقات.

16. تعميق الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا كعمق استراتيجي للجزائر، من خلال إنشاء وتفعيل مكاتب التمثيل التجاري لاقتناص فرص تعزيز التجارة في مختلف القطاعات على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF.

17. تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات الزراعة لا سيما تلك التي تتمتع بقدرة على اختراق الأسواق الدولية.

18. السعي لعقد اتفاقيات شراكة واعدة ومجدية اقتصاديا وبالأخص مع الدول التي تمتلك تكنولوجيا متطورة لتساعد من جهة، على سد الفجوة الطاقوية التي تلوح في الأفق، وتحقيق نقل التكنولوجيا في المجالات ذات القصور من جهة أخرى.

19. توفير بيئة أعمال تناسب طبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار ويدعم الابتكار.

بهذا نكون قد وصلنا إلى ختام ما رأته هيئة الملتقى من توصيات لرفعها إلى الجهات المعنية على أمل أن تلقى هذه التوصيات طريقها إلى التطبيق في إطار استراتيجية تنموية مستدامة.



منشورات مخبر الابتكار والهندسة المالية INIF

الايداع القانوني : أكتوبر 2023

جميع الحقوق المحفوظة ©